

قام الطاب بتدارسه للاوقات
الدراسة من يدني ايساكنه
د. محمد عبد الرحمن

د. حسين الجبوري

جامعة ارح القرى
كلية الشريعة والدراسات
قسم الدراسات العليا
فروع الفقه والاصول

مباحث المولى شيخ

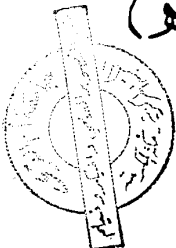
عن

مجمع الجوامع

في أصول الفقه



تأليف القاضي الإمام تاج الدين السبكي (٧٢٨ - ٧٧١ هـ)
«تحقيق ودراسة»



إعداد

سعيد بن علي محمد الحارثي

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في أصول الفقه

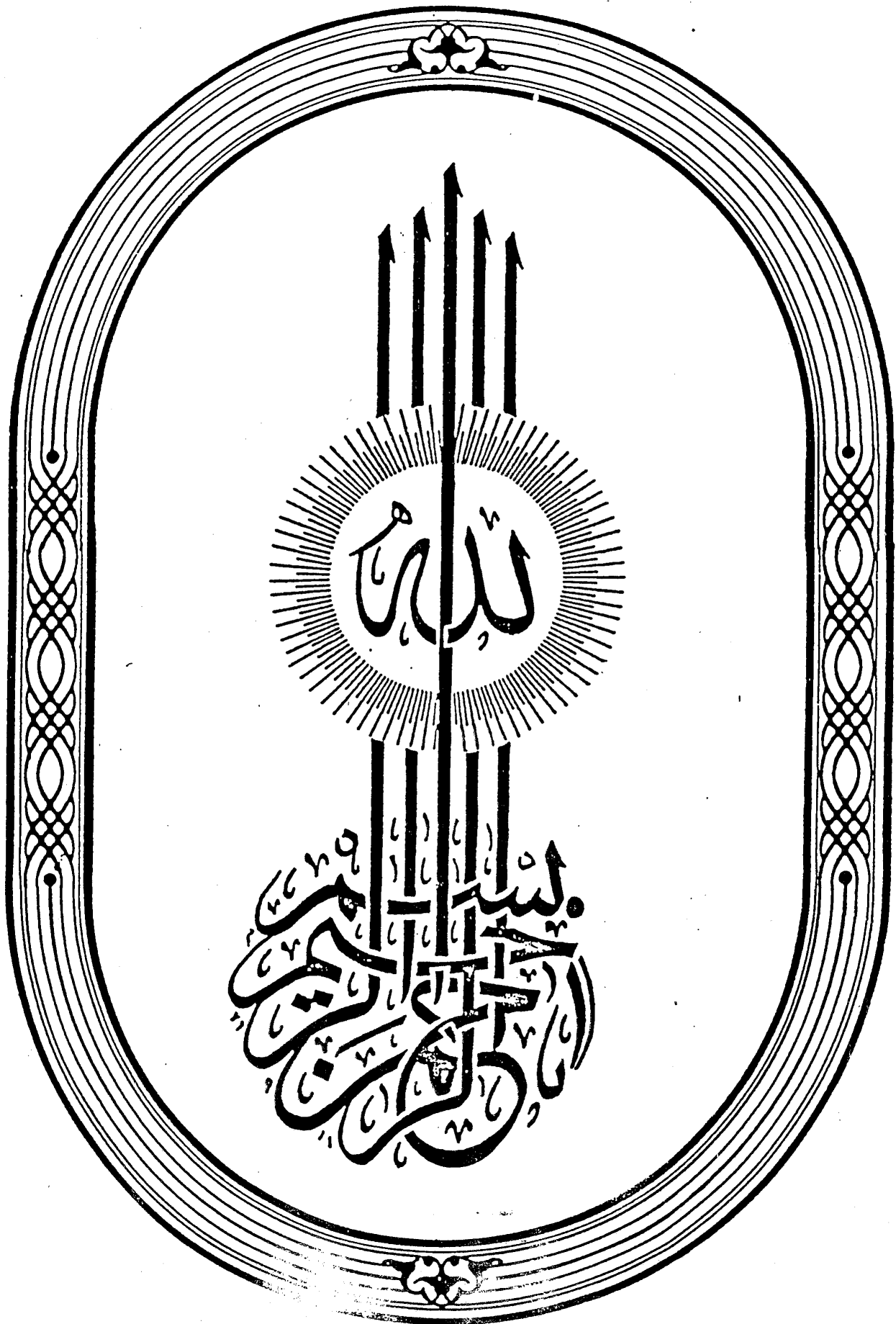
بإشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

محمد بن عبد الرحمن علي

القسم الدراسي

١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

٠٠٢٧٦١



شكر وتقدير

أحمدك اللهم كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، واستعينك
استعانة من لا حول ولا قوة له إلا بك، وأشركك الشكر الجزيل على ما أوليتنيه
من نعمائك وآلائك، لا إله غيرك ولا رب سواك، أنت أهل الفضل والثناء
سبحانك لانحصي ثناء عليك .

و بعد ..

فقد جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : لا يشكر
الله من لا يشكر الناس" (١) .

واعترافا بالفضل لأهله والفعل الحسن لذويه فإنه يسرني أن أتقدم
بجزيل شكرى وخالص تقديرى إلى فضيلة شيخى الدكتور محمود عبد الدايم
على الذى كان لحسن إشرافه على ودقة متابعتة للموضوع أكبر الأثر
فى نفسى فقد أعطانى من وقته وتوجيهاته ما ذلل أمامى عقبات كثيرة
فله منى خالص الشكر والثناء ومن الله تعالى المثوبة والجزاء .

ولا يفوتنى فى هذا المقام أن أقدم شكرى أيضا لكل من أفادنى من
أساتذتى وزملائى بكتاب أو إرشاد، أو أى نوع من المساعدة والنصح والتوجيه
كما أخص المسئولين فى جامعة أم القرى بكل تقدير وإكبار لقاء
ما يبذونه من حرص واهتمام فى نشر العلم والحدب على طلابه . .

وفق الله الجميع لما يحبه ويرضاه، وجعل عملنا هذا خالصا
لوجهه الكريم ومن علينا بالتوفيق والسداد، إنه جواد كريم وهو حسبنا
ونعم الوكيل .

المقدمة

الحمد لله العلي القدير العليم الخبير ، الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً (١) وأشهد أن لا إله إلا الله الكبير المتعال ، ذو الطول لا إله إلا هو العزيز الغفار ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله البشير النذير خاتم النبيين وإمام المرسلين والقائل صلى الله عليه وسلم " من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين " (٢) .

اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجـد منك الجـد (٣) .

" ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت الوهاب (٤) .

أما بعد . . .

فإن الاسلام هو دين الله الخالد الذي فيه الهدى والنور لمتاهات البشرية الحائرة اليوم ، وهو الدين الحق الذي لا يقبل الله من الخلق ديناً سواه : " ومن يبتغ غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من الخاسرين " (٥) ، ولما كان دين الاسلام بهذه المثابة فإن شرائعه العظيمة وأحكامه المتزنة قد جاءت من الشمول بحيث تنتظم أمور الحياة كافة في المعاش والمعاد ، وفي العاجل والآجل ، فلا تخلو واقعة من وقائع الحياة المتكاثرة عن حكم لله تعالى فيها عرفه من عرفه وجهله من

(١) سورة الكهف آية (١) .

(٢) رواه البخارى ١٩١ / ٢

(٣) رواه البخارى ١٠٣ / ٤

(٤) سورة آل عمران آية (٨) .

(٥) سورة آل عمران آية (٨٥) .

جهله وهذا أمر مقطوع به ، قال تعالى : " ما فرطنا في الكتاب من شيء " (١)
وقال تعالى : " تبينا لكل شيء " (٢) .

وقال الشافعي رحمه الله : " وليست تنزل بأحد في الدين نازلة
إلا وفي كتاب الله تعالى الدليل على سبيل الهدى فيها " (٣) .

ولما كان علم أصول الفقه هو العلم المهيب ، لاستنباط الأحكام ،
والركن الأساسي لبلوغ درجة الاجتهاد ، وتبيين الحلال من الحرام ، بما
يمتاز به من تععيد لقواعد الشرع وقضايا الألفاظ المتداولة ، من منطوق
ومفهوم ، ومطلق ومقيد ، وعام وخاص ، ومجمل ومبين ، وحقيقة ومجاز ، وغير ذلك من
مدلولات الكلام العربي الذي نزل به الوحي .

وكانت بحوثه ، إنما تنصب على الكتاب والسنة والاجماع والقياس
وما يتعلق بها ويرجع إليها من المعاني والدلالات . كانت أهميته
عظيمة ورتبته بين سائر العلوم متقدمة .

إذ أن بنيانه قد قام على النصوص السمعية والحقائق العقلية
فارتفع بذلك مكانه وعز سلطانه .

ولذلك فإن مسأله المقررة وقواعده المحررة تؤخذ مسلمة عند
كثير من الناظرين ، لا اعتقادهم أن مسائل هذا الفن هي قواعد مؤسسية
على الحق المبين والنهج القويم ، لكونها مربوطة بأدلة علمية من المنقول
والمعقول ، وأشرف العلوم كما يذكر الإمام الغزالي رحمه الله : " ما ازدوج
فيه العقل والسمع ، واصطحب فيها لرأى والشرع ، وعلم أصول الفقه من هذا
القبيل فإنه يأخذ من صفو الشرع والعقل سواء السبيل ، فلا هو تصرف

(١) سورة الانعام آية (٣٨) .

(٢) سورة النحل آية (٨٩) .

(٣) الرسالة فقرة ٤٨ .

بمحض العقول ، بحيث لا يتلقاه الشرع بالقبول ، ولا هو مبنى على محض التقليد ، الذي لا يشهد له العقل بالتأييد والتسديد" (١) .

وقد برز في هذا العلم المبارك علماء جهابذة ألفوا فيه فأبدعوا وشرحوا فأطابوا وأطنبوا ، واختصروا فأوجزوا وحرروا ، على اختلاف طرائقهم ومذاهبهم في ذلك ، وكان من أفاضل هؤلاء العلماء الإمام تاج الدين السبكي رحمه الله ، فهو قعيد في هذا الفن ثقة ثبت راسخ القدم فيه وقد ألف فيه مؤلفات بديعة فائقة ، وكان أجود مؤلفاته كتاب " جمع الجوامع " فهو كتاب مختصر صغير الحجم بين كتب الأصول لكنه فريد في بابه ، مشتمل على كثير من الدلائل مع التحقيق والتدقيق والترتيب والتهذيب ، ينخرط مع مختصر ابن الحاجب في سلك واحد ، وإن كانت عبارته أوفى وأشرق ، من عبارة ابن الحاجب .

وبالجملة فهو أحسن ما صنف في هذا الفن وأجمعه وأنفعه ، مع سهولة في العبارة وسبكها في قالب بديع ، يدخل القلوب ويبهج النفوس ، ويرمي المعنى من أمد بعيد .

ولقد ظل هذا الكتاب لفترة طويلة من الزمان تتلقفه فئام الناس بأعنة الإعجاب شرقا وغربا أمة بعد أمة وكان منذ صدوره بهذه المنزلة العظيمة لدى الخاصة والعامة ، فقد ذكر المصنف أنه دار على السنة الناس في زمانه وصار في كل محفل كمضفة تلوكها الأشداق وتتردد تردد الأنفاس" (٢) .

وكتاب جليل القدر كهذا لا بد وأن تتناوشه سهام النقاد وتتفحصه

(١) انظر مقدمة المستصفى ١ / ٣ .

(٢) انظر قسم التحقيق ص ١٢

قرايح العلماء البزل، وتتداعى عليه الدلاء من كل حذب، ثم تصطرع فيه
 أنظار الناس وتتمكن الحيرة من أفهامهم نحوه، فيذهبون كل مذهب،
 فبعضهم يرى فيه إشكالات وعقدا تحتاج في نظره إلى إيضاح وتحريير،
 وآخر يجد فيه زيادات على غيره، لا يستسيغ إثباتها فيه، بل هي عنده
 نوع من الحشو الذى لا يليق .

ومنهم من تصعب عليه عبارته، وتدق على ذهنه ألفاظه، فلا يصل
 إليها فهمه، ولا ينطلق بها لسانه، لذلك كله فقد وردت عليه أسئلة شتى على
 مختلف نصوصه ومشكلاته، بعضها من أقران المؤلف، وبعضها من تلاميذ هـ،
 وبعضها من سائر علماء عصره، فأجاب عن تلك الأسئلة جميعها وأماط اللثام
 عن مكنون عبارته وأوضحها للكافة أتم إيضاح، بأسلوب رشيق وبيان بديع.
 ضمن كتابنا هذا، وقصد بتلك الإجابات أن تكون كالشرح لمشكل الكتاب (١)
 فإن هذا المختصر لا يتأتى فهمه بسهولة لكل أحد، ولا يلين لكل طالب،
 بل لا يدريه ويدرك شأوه، إلا أولو النظر من حذاق هذا الفن ووارديه (٢)

(١) انظر قسم التحقيق ص ٢٣٠ .

(٢) قال صاحب الآيات البينات ١٢/٣ فى معرض رده على الكوراني

شارح جمع الجوامع: وهو من هو: قال: إنه تصدى لشرح هذا
 الكتاب وهو لم يعرف معانيه، ولم يدرك مراميها، فكان كثيرا ما يقع
 فى الخطأ والزلل، ومجافاة الصواب .

ثم ذكر أن من يتصدى لشرح «جمع الجوامع» ينبغي أن يكون كامل
 الأهلية فى الاطلاع والتدقيق، والتفحص لكافة كتب أهل الأصول،
 قد يمها ومتأخرها، لترتاض نفسه فى ذلك ويقف على مقاصد هذا
 العلم .

ومن لم يكن كذلك فإنه يخطئ من حيث يريد الصواب، ويسى من
 حيث يريد الإحسان . .

وهنا أقول : إن كتاب " جمع الجوامع " وإن كنت قد وصفته بما هو أهله فإنه كغيره من كتب البشريوه خذ من قوله ويترك فليس هو مبرأ عن الخطاء؛ ولقد نفع الله الأمة بكتب طارت كل المطار ، وما فيها، إلا ما وقع فيه عيب، وعرف منه غلط بغير شك ولا ريب. فلا يوجد كتاب في الدنيا سلم رآه مؤلفه فيه؛ ولم يتعقبه بالتتبع من يليه :

من ذا الذى ما ساقط .. ومن له الحسنى فقط
والكامل لله فى ذات وفى صفة .. والناقص الذات لم يكمل له عمل

وقد وفر الله الكريم دواعى العلماء على الاشتغال بهذا الكتاب أيما شغل شرحاً ونظماً وحفظاً ، فذكر له صاحب كشف الظنون (١) أكثر من عشرين شرحاً وعدداً كبيراً من الحواشي والمنظومات . وهكذا تداولت عليه قرائح العلماء وتبارت فى الانتساب إليه ، وما ذاك إلا لجلالته وعظيم فائدته وحسن نية مؤلفه رحمه الله .
وأما كتاب (منع الموانع) الذى هو موضع التحقيق فلا نطيل الحديث عنه هنا إذ سيأتي له فصل يخصه فى محله من البحث .
وبالجملة فما قيل فى أصله فهو مقول فيه بطريق اللزوم إذ هما من مشكاة واحدة، وإن كان لكل منهما صفة من حيث البسط والاختصار، فلكل مقام مقال .

(١) راجع كشف الظنون ١/ ٥٩٥ وما بعدها .

سبب اختيار الموضوع

إن تحقيق المخطوطات العلمية وخاصة النادرة منها يفيد المحقق فائدة علمية كبرى، ويكسبه دُرية وأناة في معالجة موضوعاتها وتحريير مشكلاتها، لأنه ملزم بالسير معها خطوة خطوة، في جميع أبواب الفن ومسائله التي تطرقها، فيطلع بذلك على قضايا العلمية المنتشرة ضمن كتاب كامل، أو جزء كبير منه، وهذا بخلاف الموضوعات الجزئية التي تنحصر في قضايا معينة لا تعدوها .

ولما كنت في مرحلة الماجستير قد أخذت أحد هذه الموضوعات الجزئية في علم الأصول، فإنني في هذه المرحلة قررت أن أُلج باب التحقيق ليتسنى لي الاطلاع على معظم أبواب هذا العلم، ولأعيش معه في قضايا ومشكلاته الممتعة والمتعبة .

ولقد لفت نظري أثناء الدراسة والاطلاع مارأيته من إشادة العلماء بكتاب «جمع الجوامع» لابن السبكي واعتمادهم على مسأله المحررة في أكثر من كتاب، حتى إن الشيخ العطار رحمه الله يذكر أن كثيراً من علماء زمانه كانوا إذا وردت عليهم مسألة أصولية ليست في «جمع الجوامع» يقولون هذه مسألة لا أصل لها (١) .

ولما علمت أن لهذا الكتاب المرموق شرحاً لمؤلفه التاج السبكي بحل غوامض ومشكلاته، ويفك عقده ومغلقاته - وإن لم يكن شرحاً شاملاً لجميع مسأله - يمت خاطرني نحو هذا الشرح، وتوجهت بعناية للبحث عنه والاطلاع عليه، وما إن وجدت منه نسخة في مركز البحث العلمي، إلا وبدأت في قرائتها حتى النهاية، وعندئذ تعاضمت في نظري قيمته العلمية،

خاصة وأنى وجدته على شكل أسئلة وأجوبة تستوعب مسائل الفن كله ،
وهذا نوع بديع من التأليف ، لانعهده فى كتب الأصول ،

لذلك كله وإسهاما منى فى إثراء المكتبة الأصولية بهذا السفر
العظيم المبارك، فقد قررت من فورى أن يكون أطروحتى العلمية التى أنا
معنى بها فى هذه المرحلة من الدراسة، غير أن الكتاب فى معظمه لم
يرتب على ترتيب أصله (جمع الجوامع) وكان قد دار فى خلدى أن أقوم
أنا بهذه المهمة، ثم رأيت من الأفضل عدم ذلك لأننى خشيت أن أعتدى
على حق مؤلفه، أو أخل بوضعه الأول فصرفت عنى هذا الخاطر، وأبقيت
الكتاب على وضعه السابق كما ارتضاه مؤلفه، فإن متن الكتاب حكم على
المؤلف، وحكم على عصره، وبيئته، وهى اعتبارات تاريخية لها حرمتها.

وقد قيل " الناس بأزمانهم أشبه منهم بأبائهم "

ولكنى قد وضعت جدولا فى آخر الكتاب يرشد إلى ترتيب أسئلة
« منع الموانع » وأجوبتها على حسب تسلسل عبارة الكتاب الأصل ، ليسهل على
قارى « جمع الجوامع » الرجوع إلى شرح النص المراد عند احتياجه لذلك .

خطة البحث

هذا وقد اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قسمين، أحدهما للدراسة والثاني للتحقيق ، ثم جاء القسم الدراسي في تمهيد وبابين وخاتمة .

ذكرنا في التمهيد أثر البيئة في الشخص، وجعلنا الباب الأول في دراسة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية في عصر التاج السبكي وفي ضمنه ثلاثة فصول :

الفصل الأول :

في بيان الحالة السياسية السائدة في ذلك العصر

وتحتة ثمانية مباحث :

- المبحث الاول : في تكوين دولة المماليك التي عاش التاج في عهدها
- المبحث الثاني : في قضاء التتار على الخلافة العباسية ببغداد .
- المبحث الثالث : في الحديث عن موقعة عين جالوت
- المبحث الرابع : في إعادة الخلافة العباسية إلى القاهرة .
- المبحث الخامس : في التصارع على السلطة عند حكام المماليك
- المبحث السادس : في ذكر صور من هذا التصارع
- المبحث السابع : في تشوف الناس إلى مناصب الدولة والسعى في طلبها
- المبحث الثامن : في موقف التاج السبكي من الأحداث السياسية في عصره

الفصل الثاني :

في بيان الحالة الاجتماعية والاقتصادية

وفيه ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : في طبقات المجتمع في عصر التاج السبكي
- المبحث الثاني : في البدع والخرافات السائدة في ذلك العصر
- المبحث الثالث : في الناحية الاقتصادية

الفصل الثالث :

فى بيان الحالة العلمية والثقافية فى عصر التاج

وتحتة ستة مباحث :

المبحث الأول : فى تصوير النشاط العلمى ومطارحة العلماء فى ذلك العصر .

المبحث الثانى : فى التدرج فى التعليم .

المبحث الثالث : فى ذكر أسباب ازدهار الحياة العلمية آنذاك .

المبحث الرابع : فى اهتمام الأمراء بالعلم والعلماء .

المبحث الخامس : فى ظهور شخصية العلماء ودورهم فى جهاد التتار

المبحث السادس : فى الكلام على التقليد والتعصب المذهبى لدى طوائف الناس .

الباب الثانى

فى دراسة حياة التاج السبكى وكتابه 'المكانة العلمية التى وصل إليها

وتحتة سبعة فصول :

الفصل الاول :

فى حياته العلمية

وفيه سبعة مباحث :

المبحث الأول : فى مولده

المبحث الثانى : فى اسمه ونسبه

المبحث الثالث : فى نشأته وطلبه للعلم

المبحث الرابع : فى عقيدته

المبحث الخامس : فى شيوخه

المبحث السادس : فى تلاميذه

المبحث السابع : فى ثناء العلماء عليه

الفصل الثاني :

في دراسة الكتاب

وفي ضمنه خمسة مباحث:

- المبحث الأول : مصطلحات المصنف في الكتاب
المبحث الثاني : مصادر الكتاب
المبحث الثالث : أهمية الكتاب
المبحث الرابع : ملاحظات حول الكتاب
المبحث الخامس : أسلوب المؤلف ومنهجه في الكتاب

الفصل الثالث :

في التعريف بكتبه الأصولية واعتداده بأرائه فيها

وتحتة ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : التعريف بكتبه الأصولية الأربعة
المبحث الثاني : اعتداده بأرائه فيها
المبحث الثالث : انصافه لخصومه ورجوعه إلى الحق في مواقفه

الفصل الرابع :

في مكانته العلمية والمجالات التي برز فيها وفاق

ويشتمل على تسعة مباحث :

- المبحث الأول : ابن السبكي الأصولي
المبحث الثاني : ابن السبكي الفقيه
المبحث الثالث : ابن السبكي المجتهد
المبحث الرابع : ابن السبكي المحدث
المبحث الخامس : ابن السبكي المؤرخ
المبحث السادس : ابن السبكي النحوي

- المبحث السابع : ابن السبكي الأديب
المبحث الثامن : ابن السبكي الشاعر
المبحث التاسع : ابن السبكي المصلح الاجتماعي
الفصل الخامس :

في الأعمال العلمية والمناصب التي شغلها في حياته

ويتضمن مبحثين .

- المبحث الأول : في الافتاء والتدريس
المبحث الثاني : في توليه منصب القضاء والخطابة
الفصل السادس :

في موقفه من خصومه

والكلام على عزله عن القضاء وسجنه

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : في محنته الأولى
المبحث الثاني : في محنته الثانية
المبحث الثالث : في محنته الأخيرة
الفصل السابع :

في ذكر مؤلفاته ووفاته

وفيه مبحثان :

- المبحث الأول : في ذكر مؤلفاته وآثاره العلمية
المبحث الثاني : في وفاته

الخاتمة

أما القسم الثاني فهو قسم التحقيق وسيأتي الكلام على منهجى فيه

في مقدمة التحقيق إن شاء الله تعالى . .

واستمد من الله التوفيق والإعانة فهو نعم المولى ونعم النصير . .

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين .

الباب الأول

فى دراسة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية

والعلمية فى عصر التاج السبكى

وسكون الحديث فىه ضمن ثلاثة فصول :

الأول فى بيان الحالة السياسية

الثانى فى بيان الحالة الاجتماعية والاقتصادية

الثالث فى بيان الحالة العلمية

وتحت كل من هذه الفصول عدة مباحث . . .

الفصل الأول :

فى بيان الحالة السياسية السائدة فى ذلك العصر

وتحتة ثمانية مباحث :

المبحث الأول : فى تكوين دولة المماليك التي عاش التاج فى عهدها

المبحث الثانى : فى قضاء التتار على الخلافة العباسية ببغداد .

المبحث الثالث : فى الحديث عن موقعة عين جالوت

المبحث الرابع : فى إعادة الخلافة العباسية إلى القاهرة .

المبحث الخامس: فى التصارع على السلطة عند حكام المماليك

المبحث السادس: فى ذكر صور من هذا التصارع

المبحث السابع : فى تشوف الناس إلى مناصب الدولة والسعى فى طلبها

المبحث الثامن : فى موقف التاج السبكى من الأحداث السياسية فى عصره

تمهيد في أثر البيئة

الإنسان ابن عصره علما وفكرا وثقافة وأخلاقا وتقاليدا ، فهو يعيش مشاكله وأحداثه وينفعل به ويتفاعل معه يأخذ منه ويعطيه يوهثر فيه ويتأثر به ، وخاصة أولئك الذين يتربعون على عرش الحياة الفكرية لهذا المجتمع أو ذاك .

وكما يقال: فإن الناس بأزمانهم أشبه منهم بأبائهم ، لذلك كان للبيئة التي يعيش فيها الشخص أثر واضح على سلوكه ومجرباته ، وتختلف البيئات في قوة التأثير ونوعيته حسب مدخلاتها ، فالذي يعيش في بيئة بدائية جاهلة يختلف عن غيره ، ممن يعيش في بيئة مزدهرة عالمية ، والذي يعيش في بيئة تكثر فيها الفوضى ويعمها الاضطراب ، غير الذي يعيش في بيئة هادئة منظمة ، كما أن البيئة التي يعتورها أكثر من موهثر واحد تختلف عن البيئة التي هي أقل من ذلك ، وكلما كانت الموهثرات أكثر وأوفر كان الاختلاف في تأثير البيئات أعمق وأوسع .

ولما كانت أهمية البيئة بهذه الصورة كان لابد لدراسة جوانب شخصية (ما) من التعرف على بيئتها والموهثرات التي تسودها حتى يتسنى للباحث الحكم عليها بصورة دقيقة وعبارة لائقة .

ولدى النظر في حياة التاج السبكي رحمه الله نجد أنه عاش خلال القرن الثامن أي بين سنة (٧٢٨ - ٧٧١ هـ) في دولة المماليك من الأتراك ، والعصر المملوكي في جعلته له أهمية ومكانة في الحياة الإسلامية بشكل عام لذلك سوف نبدأ الكلام فيه من بداية تكوينه عام ٦٤٨ هـ بصورة موجزة على النحو التالي :

المبحث الأول

في بداية تكوين دولة المماليك التي عاش التاج في عهدها

ولد التاج السبكي رحمه الله في قرية سبك من أعمال المنوفية بمصر سنة ٧٢٨ هـ وفي هذه السنة مات شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله الذي كان له دوى جلل في الحياة العلمية والسياسية في العصر المملوكي بشكل عام، بما كان يتبناه رحمه الله من مواقف عظيمة وأعمال جليلة أثرت كثيرا في الحياة السياسية وقومت اعوجاج كثير من الولاة والحكام، وسلكت بهم الجادة في أوقات كثيرة من ذلك العصر.

وكان العصر المملوكي قد بزغ نجمه واستهل صارخا على إثر انقضاء دولة الأيوبيين عام ٦٤٨ هـ على يد المعز ابن أيبك التركماني، الذي قضى على آخر حكام الدولة الأيوبية في عهده، السلطان توران شاه، وكان هذا السلطان قد ولي الحكم بعد موت أبيه الملك الصالح نجم الدين أيوب (١) أواخر عام ٦٤٧ هـ

(١) توفي الملك الصالح نجم الدين أيوب رحمه الله بالمنصورة من ديار مصر، وهو يجاهد الفرنج ناصر للدين سنة ٦٤٧ قال ابن كثير ١٦٨/١٣ : « فأخفت جاريتها عصمة الدين (أم خليل) المدعوة وشجرة الدر، موته وأظهرت أنه مريض مدنف لا يوصل إليه، وبقيت تعلم عنه بعلامته سواء، وأعلمت أعيان الأمراء فأرسلوا إلى ابنه المعظم (توران شاه) وهو بحصن كيف، من أطراف البلاد فلما قدم إليهم ملكوه عليهم وبايعوه أجمعين فركب في عصائب الملك وقاتل الفرنج فكسرهم وقتل منهم ما يقرب من المائة ألف والحمد لله، ولكنه كان شديدا على المماليك بعض الشيء مما جعلهم ينحرفون عنه فتمالا عليه كبارا، هم بقيادة شجرة الدر المذكورة والمعز ابن أيبك فقتلوه وبعده انقض ملك بني أيوب الذي استمر ٨٣ ثلاثة وثمانين عاما وسارت الدولة إلى الأتراك .

٦٤٧ هـ فقتله المعز المذكور بعد شهرين من ولايته وتسلم زمام الحكم بعد أن تزوج بالجارية شجرة الدر (أم خليل) وكانت هذه قد مهدت له الطريق للوصول إلى الحكم وتآمرت معه على قتل السلطان توران شاه (١) ، ولكنه أراد أن يتزوج عليها بأخرى فقتلته فوراً ثم آل أمرها بعده إلى القتل والهوان ، وبعده أقام الأمراء بقيادة رئيسهم سيف الدين قطز، ولده (عليا) ملكاً على البلاد سنة ٦٥٥ هـ ولقبوه بالملك المنصور رغم صغر سنه واستمر سلطاناً على مصر إلى أن خلعه قطز عام ٦٥٨ هـ واستولى على عرش السلطنة وتم له الأمر بالاجماع ولقب بالملك المظفر سيف الدين قطز .

وعلى يد هذا السلطان تأسست دولة المماليك في مصر، ثم تمكنت واستقرت على يد خلفه الظاهر بيبرس، الذي أعاد الخلافة العباسية إلى مصر بعد أن قضى عليها التتار في بغداد، في حملتهم المعروفة كما سنفصله في المبحث الآتي . . .

(١) يرى بعض المؤرخين أن الجارية شجرة الدر هي التي وليت الحكم في مصر عقب قتل السلطان توران شاه، لمدة ثلاثة أشهر وضرب اسمها على السكة وخطب لها على المنابر ، وقد أنكر علماء مصر توليها الحكم كما أنكر ذلك الخليفة العباسي في بغداد أشد إنكاراً عندئذ خلعت نفسها وعهدت بالسلطة إلى المعز ابن أبيه وتزوجته فتم له بذلك الوصول إلى الحكم ، وبذلك يمكن اعتبارها قنطرة وصل المماليك إلى الحكم عن طريقها، وهي حد فاصل بين عهدين : انظر المقرئ ٣ / ٣٣٤ ، بدائع الزهور ١ / ٢٨٧ ، البدية والنهاية ١٣ / ١٦٩ .

المبحث الثاني

قضاء التتار على الخلافة العباسية ببغداد

هذه الكارثة التي حلت بعاصمة الخلافة بغداد، والطامة التي محقت الاسلام وأهله في تلك الديار، يصورها لنا الجلال السيوطي رحمه الله فيقول: "إن حديثها يأكل كل حديث وخبرها يطوى كل الأخبار وتاريخها ينسى كل التواريخ، وإنها لنازلة تصغر عندها كل نازلة، فهي من الحوادث العظمى والمصائب الكبرى، فلو قال قائل إن العالم منذ خلقه الله تعالى إلى الآن لم يبتلوا بمثلها لكان صادقاً، فإن التواريخ لم تتضمن ما يشبهها ولا ما يقاربها." (١)

ثم أخذ يسرد قصتها وملابساتها وما كان من أمرها فقال: دخلت سنة ٦٥٥ هـ والتتار جائلون في البلاد وشروهم يتزايد ونارهم تستعمر، والخليفة والناس في غفلة عما يراد بهم، والوزير ابن العلقمي الخبيث الرافضى حريص على إزالة الدولة العباسية ونقلها إلى العلوية والرسول في السر بينه وبين التتار تترى، والخليفة المستعصم تافه في لذاته لا يطلع على الأمور ولا يرض له في المصلحة، وكان أبوه المستنصر قد استكثر من الجند، فلما استخلف المستعصم كان خلياً من الرأي والتدبير، فأشار عليه الوزير بقطع أكثر الجند وأن مصانعة التتار وإكرامهم يحصل به المقصود ففعل ذلك.

ثم إن الوزير كاتب التتار وأطمعهم في البلاد وسهل عليهم ذلك وطلب أن يكون نائبهم فوعده بذلك وتأهبوا لقصد بغداد (٢).

وفي سنة ٦٥٦ هـ قدم هولاء بجهوشه الجرارة إلى بغداد وكانوا نحو مائتي ألف مقاتل، قال ابن كثير: "فأحاطوا ببغداد من ناحيتها

(١) انظر تاريخ الخلفاء ص ٤٦٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٦٦ .

الغربية والشرقية، وجيوش بغداد في غاية القلة ونهاية الذلة لا يبلغون عشرة آلاف فارس، وهم بقية الجيش كلهم، قد صرفوا عن قطاعاتهم حتى استعطى كثير منهم في الأسواق وأبواب المساجد... (١) وهو لا التتار (٢) ما كان يقف في طريقهم شيء، فما أن التقوا بعسكر الخليفة، حتى هزم العسكر، ودخلوا بغداد يوم عاشوراء، قال السيوطي: فأشار الوزير لعنه الله على المستعصم بمصالحتهم وقال له: سأخرج إليهم أنا في تقرير الصلح، فخرج وتوثق لنفسه منهم (٣).

ثم ورد إلى الخليفة وقال: إن الملك قد رغب في أن يزوج ابنته بابنك الأمير أبي بكر وبيبيك في منصب الخلافة ولا يريد منك إلا الطاعة وينصرف عنك بجيوشه، والرأي أن يجيب مولانا ويخرج إليه لتقع المصالحة، فوافق على ذلك (٤) ثم ذهب الوزير فاستدعى الفقهاء والأماثل ليحضروا العقد فخرجوا مع الخليفة في سبعمائة راكب من القضاة والفقهاء والأمراء والأعيان، وروءوس الدولة، فلما اقتربوا من منزل هولاء حجبوا عن الخليفة، إلا سبعة عشر رجلا خلص بهم الخليفة وأنزل الباقون من مراكبهم فنهبوا وقتلوا عن آخرهم.

- (١) البداية والنهاية ٢٠١/١٣، الطبقات ٢٦١/٨ وما بعد ها.
- (٢) قال السيوطي عن ديانتهم إنهم قوم يسجدون للشمس عند طلوعها ولا يحرمون شيئا ويأكلون جميع الدواب حتى بنى آدم، ولا يعرفون نكاحا بل المرأة منهم يأتيها غير واحد، انظر كلامه في حسن المحاضرة ٥٢/٢، ٢٠٠/٢، تاريخ الخلفاء ص ٤٦٧.
- (٣) قال التاج "وكان هذا الوزير شيعيا رافضيا في قلبه غل على الاسلام وأهله تحيل في مكاتبة التتار وتهوين أمر العراق عليهم وتحريضهم على أخذها، ووصل من تحيله في المكاتبة إليهم أنه حلق رأس شخص وكتب عليه بالسواد وعمل على ذلك دواء صار المكتوب فيه كل حرف كالحفرة فسي الرأس ثم تركه عنده حتى طلع شعره، وأرسله إليهم، وكان ما كتبه على رأسه إذا قرأتم الكتاب فأقطعوه، فوصل إليهم فحلقوا رأسه وقروا ما كتبه ثم قطعوا رأس الرسول" - انظر الطبقات ٢٦٣/٨.
- (٤) راجع ابن كثير ٢٠٢/١٣ تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٦٧ وما بعد ها، حسن المحاضرة ٢٠٠/٢.

ثم مد الجسر، وبذل السيف في بغداد، واستمر القتال فيها نحو أربعين يوماً، فبلغ عدد القتلى حوالي مليوني نسمة، ولم يسلم إلا من اختفى في بئر أو قنارة .

قال السيوطي : وقتل الخليفة رفساً، وما أظنه دفن ، وقتل كافة من كان معه من أولاده وأعمامه وكانت بلية لم يصب الاسلام بمثلها ، فانظر إلى هول هذه الكارثة المدمرة التي أهلكت الحرث والنسل، وكادت أن تأتي على الاسلام جملة، لولا لطف الله بهذه الأمة، وصدق الله العظيم " ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم " (١) .

وزير في دولة الاسلام يدعي الاسلام ويخون الأمة فيصانع الكافرين ويفعل العظام ، هكذا تفعل بالاسلام النحل الضالة والفرق الرافضة على طول تاريخه ، ورحم الله ابن القيم حيث يصور لنا كيدهم على الاسلام ومآلاتهم لأعدائه، وتحزيبهم ضد المسلمين في كل زمان ومكان، فيقول " . . فإنه قط ما قام عدو من غيرهم إلا كانوا أعوانهم على الاسلام، وكم جروا على الاسلام وأهله من بلية وهل عاثت سيوف المشركين عباد الأصنام من عسكر هولاء وذويه من التتار إلا من تحت روءوسهم، وهل عطلت المساجد، وحرقت المصاحف، وقتل سرورات المسلمين وعلماؤهم، وعبادهم، وخليفتهم إلا بسببهم ومن جرائهم، فمظاهرتهم للمشركين والنصارى معروفة عند الخاصة والعامة، وآثارهم من الدين معلومة" (٢) .

هذا هو «بينهم على مر التاريخ، فهل من عبرة وعظة؟» وإنما يتذكر أولو الألباب (٣) .

(١) الآية (٤٦) من سورة الأنفال .

(٢) انظر مدارج السالكين ١/٧٢ .

(٣) الرعد آية (١٩) .

المبحث الثالث

الحدث من وقعة عين جالوت

تقدم أنه في سنة ٦٥٥ هـ قتل السلطان المعز ابن أيك التركمانى سلطان مصر، على يد زوجته شجرة الدر، وبعض الأمراء، ثم سلطنوا بعده ولده (عليا) ولقبوه بالملك المنصور . وكان يومئذ صغيراً، وفي سنة ٦٥٦ هـ حدثت كارثة التتار ببغداد، والتي على إثرها سقطت الخلافة العباسية هناك وقتل الخليفة وسائر حاشيته، وعاث هولاكو وجنوده فى الأرض الفساد، فسفك الدماء لمئات الآلاف من الناس، وأتلف الكتب الكثيرة التي كانت تملأ مكتبات بغداد، وأحدث فى البلاد خراباً ماحقاً، ثم زحف على الشام واستولى عليها وفعل أفاعيله فيها ثم أخذ يهدد مصر وطارت أنباءه إلى مسامع الأمراء هناك فجمع نائب السلطنة الأمير سيف الدين قطز أعيان البلاد، من القضاة والعلماء واستشارهم فى الاقتراض من التجار، وأخذ أموال من الشعب ليستعين بها على جهاد التتار .

فكان الاعتماد على قول الشيخ ابن عبد السلام فأفتاهم بأنه لا يجوز ذلك إلا بعد أن يؤخذ كل ما عند الأمراء من الذهب والأموال والآلات النفيسة، ويفرق فى الجيش فإذا لم يكف ذلك، جاز أخذ الأموال من سائر الناس بقدر الحاجة عندئذ (١) .

ثم نوقش فى هذا الاجتماع خلع الطك المنصور وكان يومئذ صبياً صغيراً لا يعرف تدبير المملكة ولا يصلح للسلطة فى وقته ذاك ، لأنه لا يستطيع إدارة الحكم فى هذه الظروف الحرجة، التي تتطلب حاكماً قوياً محنكاً فوق الاتفاق

(١) راجع طبقات الشافعية ٢١٥/٨، البداية والنهاية ١٣/١٩٠ ،

النجوم الزاهرة ٧٢/٧، السلوك ١/٤٣٣ .

على تولية الأمير سيف الدين قطز سلطانا على البلاد فبايعوه (١) ، وكان ذلك في ذى القعدة سنة ٦٥٧ هـ ولما تولى الحكم لقب بالملك المظفر قطز وأخذ يعد العدة لحرب التتار وسار بجيشه إلى عين جالوت وكانت جيوش التتار قد وصلت هناك فالتقى الجمعان وحمى الوطيس، وقاتل التتار ببسالة وبلاء فانتهز عليهم نصرا مؤزرا، وقتل قائدهم " كتهغا " وكسر جيشهم العرمرم الذي قيل عنه يومئذ إنه لا يغلب ، فانهزموا شر هزيمة وأوسعهم المسلمون قتلا وأسرا حتى فر الباقون وولوا الأذبار، لا يلوون على شيء؛ وكان أمر الله مفعولا، وكان ذلك في رمضان سنة ٦٥٨ هـ وتبع قائد الجيش الأمير الظاهر بيبرس فلول التتار المنهزمة حتى أجلاهم عن الشام ، وبعد انقضاء المعركة وتام النصر للمسلمين قفل الجيش الإسلامي عائدا إلى مصر وفي أثناء الطريق جرى بين الملك المظفر قطز ونائبه الأمير الظاهر بيبرس بعض الخلاف، أوفر صدر كل منهما على الآخر (٢) .

لكن الظاهر بيبرس خشي على نفسه من السلطان و خاف إن هو رجع إلى القاهرة بعد هذا الانتصار العظيم والتفاف الناس حول السلطان أن يقضى

(١) قال ابن كثير وكان ذلك من رحمة الله بالمسلمين فإن الله جعل على

يده كسر التتار، البداية والنهاية ١٣ / ١٨٩ .

(٢) قيل إن سبب الجفا بينهما هو أن الظاهر بيبرس بعد انتهاء المعركة

ساق وراء التتار إلى بلاد حلب وطردهم عن البلاد، ووعده السلطان قطز بحلب، ثم رجع عن وعده، فتأثر بيبرس من ذلك، وكان ذلك مبدأ الوحشة بينهما .

قال السيوطي: " وكان المظفر قطز عزم على التوجه إلى حلب لينظف البلاد من آثار التتار فبلغه أن بيبرس تنكر له فصرف وجهه عن ذلك، ورجع إلى مصر وقد أضر الشر لبيبرس وأسر ذلك إلى بعض خواصه، فأطلع على ذلك بيبرس فساروا إلى مصر وكل منهما محترس من صاحبه فاتفق بيبرس وجماعة من الأمراء على قتل قطز فقتلوه في الطريق "، تاريخ الخلفاء ص ٤٧٦ .

عليه بكل سهولة، فقرر التخلص منه، وخاتله حتى تمكن منه، فوثب عليه وقتله، فسي
 أثناء الطريق قبل وصوله إلى مصر، وعاد بالجيش إلى القاهرة فأعلن استيلائه
 على الملك وبايعه الناس ولقب بالملك الظاهر بيبرس، وكان بيبرس قائدا حربيا
 هجوما محنكا لا يقدر عليه، قال ابن كثير: "كان الملك الظاهر بيبرس شهما
 شجاعا عالي الهمة بعيد الغور مقداما جسورا يشفق على الاسلام وأهله، أقامه
 الله للناس لشدة احتياجهم إليه في هذا الوقت الشديد" (١).

ونقل السيوطي عن الذهبي في ترجمته للظاهر قوله: "كان الظاهر
 خليقا بالملك لولا ما كان فيه من الظلم قال:، والله يرحمه ويغفر له فات له
 أياما بيضاء في الاسلام ومواقف مشهودة معدودة".

قال السيوطي: "وكان منقما تحت كلمة الشيخ عز الدين ابن عبد السلام
 لا يستطيع أن يخرج عن أمره، حتى قال لما مات الشيخ " ما استقر ملكي إلا الآن" (٢)

(١) انظر البداية والنهاية ٢٠٥/١٣، ٢١٩/١٣.

(٢) راجع حسن المحاضرة ١٠٥/٢.

المبحث الرابع

إعادة الخلافة العباسية إلى القاهرة

بعد اجتياح التتار لعاصمة الخلافة بغداد واستئصالهم بقيت الخلافة العباسية سنة ٦٥٦ هـ بقيت الدنيا بدون خليفة لمدة ثلاث سنوات وستة أشهر^(١) ، وفي شهر رجب من عام ٦٥٩ علم السلطان الظاهر بيبرس ، أن بالعراق رجلا من بقايا البيت العباسي أخطأته مذبحه المغول ، فجد في استحضاره واستقدمه فورا إلى القاهرة ، فلما وفد عليه ومعه بعض أصحابه ركب السلطان للقاء ومعه القضاة والدولة فشق القاهرة ثم أثبت نسبه إلى بني العباس بحضور جمع من القضاة والأعيان وكبار رجالات الدولة ثم بايعوا له بالخلافة ، وكان أول المبايعين الشيخ عز الدين ابن عبد السلام ، ثم تبعه السلطان بيبرس ، ثم بقية العلماء والأمراء والأعيان ، ثم كافة الخلق ، وكان يوما مشهودا وضرب اسمه على السكة وخطب له على المنابر وفرح الناس بذلك جدا ، ولقب بالمستنصر بالله أحمد ، ثم قلد الخليفة السلطنة للظاهر بيبرس وخلع ذلك عليه في شهر شعبان من هذه السنة وعهد إليه بتصريف أمور البلاد الحاضرة وما سيفتح منها فاستوثق الظاهر بيبرس لملكه^(٢) وكسب الشرعية اللازمة لتثبيتته سلطانا على البلاد ، فتمكن بذلك واستقام له الأمر ، ثم عزم الخليفة على التوجه إلى العراق فخرج معه السلطان يشيعه إلى دمشق ، ثم جهزه بعد ذلك بما يحتاجه من المال والعتاد ، وفي أثناء الطريق تلقاه جماعة ، من عسكر التتار فقتلوه ومن معه في المحرم من سنة ٦٦٠ هـ فكانت خلافته دون ستة أشهر .

- (١) انظر حسن المحاضرة ٥٢/٢ ، تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٢٧٧ ، بالبداية والنهاية ٢١٩/١٣ .
- (٢) إذ كان الناس يعتبرون الماليك غاصبين للسلطة من بني أيوب الذين يستمدون سلطتهم من الخليفة العباسي ببغداد .



وفى سنة ٦٦١ هـ قدم إلى السلطان رجل ادعى أنه من بنى العباس وأثبت نسبه للبيت العباسى أمام ملاء من الناس ورجال الدولة والعلماء فبايعوه بالخلافة على نمط الطريقة المتقدمة فى مبايعة الخليفة المستنصر، ولقب بالحاكم بأمر الله العباسى، ثم قرر السلطان خوفاً عليه بقاءه فى القاهرة هذه المرة، واستمر خليفة إلى أن مات سنة ٧٠١ هـ ثم توالى ذريته من بعده على الخلافة واحداً إثر واحد . . إلى ما شاء الله . .

لكن هذه الخلافة الهشة لم تكن ذات معنى فى الواقع إذ كان الحاكم الفعلى فى حقيقة الأمر هو السلطان، والخليفة لا يعدو أن يكون مظهرًا من مظاهر شرعيته فقط .

لذلك كان باستطاعة السلطان أن يخلع الخليفة متى شاء ويبايع غيره وبإمكانه أن يحبسه أو ينفيه إلى أقصى البلاد كما يحلوه الأمر دون اعتراض من أحد .

قال ابن كثير فى حوادث سنة ٧٣٧ هـ: " استهلّت يوم الجمعة والخليفة المستكفى بالله قد اعتقله السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ومنعه من الاجتماع بالناس ثم نفاه آخر الأمر إلى بلاد قوص ومعه أهله وذووهم ومن يلوذ به وكانوا قريباً من مائة نفس وبقي منفيًا هناك إلى أن مات " (١) .

سنة ٧٤١ هـ: لذلك كان الخلفاء طوال عهد المماليك شكلاً بلا حقيقة إذ ليس لهم من الخلافة إلا اسمها (٢) ، وقد استمر السلطان الظاهر بيبرس متربعا

(١) انظر البداية والنهاية ١٥٣/١، وانظر أيضا الدرر الكامنة ١٤١/٢ .
(٢) قال ابن القيم فى مدارج السالكين ١/١٩٢ عند كلامه على أهل التقليد المتعصبين للمذاهب وكيف أن النصوص عندهم لا قيمة لها بجانب أقوال الأئمة: قال إنهم " . . أنزلوا النصوص منزلة الخليفة فى هذا الزمان اسمه على السكة وفى الخطبة فوق المنابر مرفوع، والحكم النافذ لغيره، فحكمه غير مقبول ولا سموع . . " . .

على عرش مصر إلى أن مات سنة ٦٧٦ هـ وجاء بعده السلطان قلاوون ولقب
بالمك المنصور فتسلطن إلى أن مات سنة ٦٨٩ ثم ولي بعده ابنه الملك الأشرف
صلاح الدين خليل ومكث إلى أن قتل سنة ٦٩٣ هـ .

ثم تسلطن بعده أخوه الملك الناصر محمد بن قلاوون وهو ابن تسع
سنين ثم خلع، ثم أعيد، ثم خلع ثانية ثم تسلطن للمرة الثالثة وعمره أربع
عشرة سنة واستمر بعد ذلك سلطانا بلا منازع إلى أن مات أواخر سنة ٧٤١ وهو
أطول سلاطين المماليك مدة .

ثم تسلطن بعده من أولاده ثمانية على الولا لم يكملوا نصف هذه
المدة (١) ، وكان الملك الناصر هذا موصوفا بالظلم والجسارة والقسوة (٢) .

قال السيوطي: "لذلك انتقم الله منه في أولاده فسلط عليهم الخلع
والحبس والتشريد في البلاد والقتل".

فجميع من تولى الملك من ذريته إما أن يخلع عاجلا وإما أن يقتل .

(١) أولهم ابنه الملك المنصور الذي تسلطن بعده مباشرة عام ٧٤٢ هـ ولكنه
كان فاسد السيرة الشخصية فلم يمكث غير أشهر ثم خلع وقتل، وثامنهم
الملك اسماعيل الذي ولي سنة ٧٥٢ واستمر إلى أن خلع سنة ٧٥٥ هـ
انظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٥٠١ ، الدرر الكامنة ١٤٤/٤ ، البداية
والنهاية ٢٠٤/١٤ .

(٢) قال ابن حجر في ترجمة هذا السلطان "إنه ولد وكفاه مقبوضتان
ففتحتهما القابلة فسأل منهما دم كثير، ثم صار يقبضهما فإذا فتحتهما
سأل منهما دم كثير، فأندر ذلك بأنه يسفك على يديه دما كثيرة
فكان كذلك".

انظر الدرر الكامنة ١٤٤/٤ وما بعدها .

قال ثم إن الله نزع الملك من ولد قلاوون وأعطاه بعض ممالئكم ولم
يعد إليهم إلى وقتنا هذا ، وبعض ورثته أحياء ، إلى الآن في أسوأ حال ديننا
ودنيا ، ومن تأمل بدائع صنع الله رأى العجب العجاب ولكن أكثر الناس
لا يعلمون ، " وإنما يتذكر أولو الالباب " هذا وقد كان صراع الممالئ على
السلطة وقتل بعضهم بعضا في سبيل ذلك أمرا مألوفا لا يتخرجون منه كما
سنراه في المبحث التالي . .

المبحث الخامس

التصارع على السلطة عند حكام المماليك

هو «لا» المماليك أصلهم قوم أرقاء كان قد اشتراهم الملك الصالح نجم الدين أيوب (ت ٦٤٧هـ) ودفع ثمنهم من بيت مال المسلمين واستعملهم في خدمته وجيشه وتصريف أمور دولته ثم قفزوا إلى السلطة وتسنمواها ما تراءى قهرا بعد أن قتلوا آخر ملوك بني أيوب وابن أستاذهم السلطان المعظم توران شاه، وأخيراً عام ٦٤٧هـ وسلطنوا بعده أول مملوك منهم وهو المعز ابن أبيك التركمانى الصالحى كما قدمناه فى المبحث الأول . . ثم صارت الدولة لهم بعد ذلك واحداً إثر واحد ، وكانت حكومتهم فى مجملها عبارة عن مجموعة من الأفراد يبطش بعضها ببعض وينقض بعضها على بعض طمعاً فى الوصول إلى السلطة ولو بأى ثمن .

فحياتهم من هذه الناحية هى سلسلة متصلة من الفتن و الدسائس والكيد والغدر على نحو لا يمكن معه أن تستقر أمور أمة .

فكل أمير يتطلع إلى السلطة يرى من الضرورى للوصول إليها الاكثار من مماليكه ليتمكن بهم من الغلبة فإذا وصل فلا ضمان لبقائه سوى إخلاص عصابته وإعمال الحيلة فى إرضاء سائر الأمراء الآخرين (١) ، لذلك فقد عانى الحكم

(١) ولا يكون ذلك إلا باقطاعاتهم الاقطاعات الضخمة من الأراضى الزراعية

ومن ثم صار أغلب الأراضى اقطاعات للمماليك .

أضف إلى ذلك ما كان ينعم به على هو «لا» من المنح السخية والأموال الطائلة والملابس الفاخرة مما جعل الناس يتبرمون ولا يطيقون هذا الارهاق المالى الذى اقتضته حروب السلاطين والامراء فيما بينهم ، فوق ما اقتضته معيشتهم من بذخ وثرأ ، وكل ذلك يستنفد ثروة البلاد وأقواتها فينعكس مردوده على الناس ويضر بهم إضراراً بالغا .

المملوكى من عدم الاستقرار وكثرة الاضطرابات فى وظيفة السلطنة كثيرا وهذه الصفة لم تمنح أحدا من السلاطين فترة طويلة من الحكم إلا نادرا .

ومن النادر أن تجد منهم من مات ميتة طبيعية بسبب كثرة الانقلابات والفتن والقفز إلى السلطة بالقوة العسكرية ، ولقد صاحب هذا الاضطراب فى وظيفة السلطنة اضطراب شديد فى الوظائف الكبرى ، إذ ندر جدا أن يبقى إنسان فى وظيفته أكثر من ثلاث سنوات بل كثيرا ما كان النائب أو الأمير أو القاضى أو الوالى يعين ويعزل خلال حياته أكثر من مرة وفى كل مرة فى الغالب كانت تصادر ممتلكات الموظف المعزول وتفرض عليه الغرامات الباهظة .

وإليك صورا من هذه الوقائع لترى كيف كانت تسير الأمور ؟ .

المبحث السادس

في ذكر صور من هذا التصارع

قال ابن كثير في حوادث سنة ٦٩٤ هـ في يوم عاشوراء " نهض جماعة من معاليك الملك الأشرف وخرقوا حرمة السلطان وأرادوا الخروج عليه وجاءوا إلى سوق السلاح فأخذوا ما فيه ثم أحيط بهم فممنهم من صلب ومنهم من شنق وقطعت أيدي آخرين منهم والسنتهم وجرت خبطة عظيمة جدا وكانوا قريبا من ثلاثمائة أو يزيدون " .

وذكر في حوادث سنة ٧٤٨ هـ " أن الأمير يلبغا الناصري عزل عن نيابة الشام ثم طورد ، وقتل في نفس السنة هو وكثير من أهله ، وعين بدله الأمير سيف الدين أرغون على نيابة الشام وفيها أيضا قتل سلطان البلاد الملك المظفر حاجي ، فقد وقع بينه وبين الأمراء أشياء فتحيزوا عنه فخرج عليهم في طائفة قليلة فقتل في الحال ثم قطع قطعاً " .

وفي سنة ٧٥٠ هـ جاء الأمر بمسك الأمير سيف الدين أرغون نائب السلطنة بدمشق وقتله فدخل عليه جماعة من الأمراء وهو مع جواريه نائم فخرج إليهم فقبضوا عليه وقتلوه وأصبح الناس وأكثرهم لا يشعر بشيء مما وقع فبات عزيزاً وأصبح ذليلاً وأمسى علينا نائب سلطنة فأصبح وقد أحاط به الفقر والمسكنة (١) ، فسبحان من بيده الأمر يومئذى الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء ويعز من يشاء ويذل من يشاء .

قال : وهذا كما قال تعالى : "أنا من أهل القرى أن يأتيهم بأسنا

ببيات وهم نائمون " (٢) .

(١) انظر البدايه والنهاية ١٤ / ١٩ / ١٤٠١٩٠ / ١٤٠٢٤٢ / ١٤٠٣٢٠ .

(٢) سورة الأعراف آية (٩٧) .

وذكر ابن حجر في الدرر : في ترجمة السلطان الناصر حسن : أنه أول ما ولي السلطنة سنة ٧٤٨ هـ بعد أخيه المظفر قبض على حاشية المظفر ثم أفرط في مسك الأمراء جدا واستبد بالأمر ولكنه خلع سنة ٧٥٢ هـ . . ثم أعيد سنة ٧٥٩ هـ فاستبد بالمملكة وصفت له الدنيا ولم يشاركه أحد في التدبير ولم يكن في زمانه من النواب من يقيم أكثر من سنة وكذلك الأمراء ثم استمر على هذه الحال إلى أن خلع ثم قتل ، على يد قائده يلبغا الناصري سنة ٧٦٢ هـ .

قال : وكان الأمير يلبغا أول من أمره الناصر حسن ثم كان على رأس من قام عليه .

وفي سلطنة الأشرف شعبان تناهت الرئاسة إلى هذا الأمير ولقب نظام الملك وصار صاحب الأمر والنهي ، وهو السلطان في الباطن ، والأشرف بالاسم ، وكان موكبه من أعظم المواكب وصار العدد الكبير من مماليكه نواب البلاد وكان يحمل إلى خزينته في كل يوم مائتا ألف دينار ، ثم كان آخر أمره أن قتله بعض مماليكه بإذن السلطان سنة ٧٦٨ هـ* (١) .

هكذا كانت الحالة كما نرى كلها فوضى واضطراب لا يصفو لها مشرب ولا يضيء لها وجه ، وما ساعد على بروز هذه الحالة النكد ما كان يوجد بين الأمراء من الحزبية والعصبية التي كانوا يولفونها حول أنفسهم فكل أمير له أتباعه وخاصته وله مماليكه وحاشيته ، وقد اكتوى الناس دائما بنيران هذه الفتن والمؤامرات ، وذاقوا بسببها الكثير من الويلات ، وأكثر ما وجد من ذلك في الفترة التي عاشها التاج السبكي في الشام أي ما بين (٧٤١ - ٧٧١ هـ) .

وفي مقابل هذه لصورة المعتمة لسلاطين المماليك فقد كانت لهم في

مجالات أخرى صور مشرقة ناصعة حيث قاموا بحرب الصليبيين ودحرهم
والانتصار عليهم في معارك متتابعة .

يقول ابن كثير : عندما نودي في دمشق الغزاة في سبيل الله إلى
عكا . . خرجت العامة والمتطوعة يجرون على عجل حتى الفقهاء والمدرسين
والصلحاء وتولى ساقها الأمير علم الدين الدويدارى، وخرجت العساكر بين
يدى نائب الشام، وخرج هو فى آخرهم، ولحقه صاحب حماة الملك المظفر، وخرج
الناس من كل صوب واتصل بهم عسكر طرابلس وركب الأشرف من الديار المصرية
بعساكره قاصدا عكا، فتوافت الجيوش هناك وطلع المسلمون على الأسوار ونصبوا
المناجق فولت الفرنج عند ذلك الأدبار وركبوا هاربين فى مراكب النجاة
وقتل منهم عدد لا يعلمه إلا الله تعالى ، وغنم المسلمون من الأمتعة والرقيق
والبضائع الشىء الكثير وسلمت صور، وصيدا قيادتهما إلى الملك الأشرف
فاستوثق الساحل للمسلمين ونظف من الكافرين" (١) .

وقطع دابر الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين (٢) .

وأىضا فقد قاموا بدحر جيوش التتار وصد هم، وقصم ظهورهم فى موقعة
عين جالوت، التى دارت بين المسلمين والمغول سنة ٦٥٨ هـ كما قد مر بك .

فإن الملك المظفر قطز لما بلغه ما كان من أمر التتار بديار الشام
بادرهم قبل أن يبادروه وبرز إليهم فى عساكره وقد اجتمعت الكلمة عليه، فالتقى
الجمعان على عين جالوت واقتتلوا قتالا عظيما، توج بنصر الله للاسلام وأهله
وكان يوما مشهودا فى جبين التاريخ وصارت هذه الموقعة بداية لمرحلة
جديدة فى تاريخ الاسلام .

(١) انظر البداية والنهاية ١٣ / ٣٢٠ .

(٢) قطع دابر الذين ظلموا : الاية (٤٥) من سورة الانعام .

كما أن إعادة الخلافة العباسية إلى مصر على يد السلطان الظاهر بيبرس، بعد أن قضى عليها التتار في بغداد، يعد معلما مضيئا في تاريخ دولة المماليك لما كان لذلك من أثر كبير في نفوس المسلمين لأن الخلافة كانت هي الرمز الوحيد لوحدة الأمة واجتماع كلمتهم .

ويمكن أن نستنتج مما تقدم أن دولة المماليك قد برزت كهوة جديدة أعادت للإسلام هيئته وبعثت الأمل في نفوس المسلمين من جديد بعد ما أصابهم من الوهن والرعب الذي صاحب انتصارات التتار المتلاحقة عليهم واستيلائهم على بغداد والشام وكثير من بلاد الإسلام ، وصدق الله العظيم : " ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين " (١) .

(١) سورة آل عمران ، الآية (١٣٩) .

المبحث السابع

تشوف الناس إلى المناصب والسعى في طلبها

نظرا لما وجد في العصر المملوكي من التضارب على السلطة عند الحكام والأمراء كما قد عرفت فإن هذه الظاهرة لم تقتصر على الفئة الحاكمة وحدها بل انتشرت واستولت على مقاليد كثير من الخلق ، ووجد من سائر الناس من يبذل في سبيل الحصول على المنصب العالي والرخيص فظهرت الرشوة واستشرت وعمت وتعامل بها كثير من أرباب الوظائف العالية، فأدى ذلك إلى فساد الذم ووضع أشخاص لا كفاءة لهم في وظائف حساسة في الدولة وحرمان ذوي الكفاءة منها .

قال ابن كثير: " في حوادث سنة ٧١٢ هـ قدم كتاب من السلطان إلى دمشق ألا يولى أحدًا بمال ولا برشوة، فإن ذلك يفضي إلى ولاية من لا يستحق الولاية وإلى ولاية غير الأهل ، قال وكان سبب ذلك شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله (١) .

فقد كان من له وظيفة مرموقة في الدولة ينظر إليه عامة الناس بعين الاجلال والإكبار، فإن فقدتها سقطت من أعينهم وتركوه ، وما يصور لنا واقع حال الناس في ذلك العصر ما أورده ابن حجر عن القاضي بدر الدين بن عبد الله الحنبلي (ت ٧٤٩ هـ) وقد أنشد لنفسه في واقعة وقعت له فقال :

تحالف الناس والزمان .. فحيث كان الزمان كانوا
عاداني الدهر نصف يوم .. فانكشف الناس لي وبانوا
يا أيها المعرضون عني .. عودوا فقد عاود الزمان

وذكر أن سببها أنه عزل في كائنة اتفقت له فجاءه الخبر أول النهار
وعنده جمع كثير فأنفض ذلك الجمع في الحال ، ثم جاءته الولاية آخر النهار قال :
فكاد باب منزلي يتكسر من شدة الزحام (١) .

ولم يقتصر حب المناصب وطلب العلو في الدنيا على العامة من الناس ،
وسائر الموظفين في الدولة بل تعدى ذلك إلى طبقة العلماء والفقهاء فوجد
منهم من يقفوا هذا المسلك ويمشوا في ركابه ، فيتردد إلى أبواب السلاطين
والأمراء ، ويبذل الأموال رغبة في الجاه والازدياد من متاع الحياة .

قال التاج رحمه الله : " ومن العلماء من يضيع كثيرا من وقته في طلب
القضاء وغيره من المناصب ، وكثير من القضاة لا يدخلون في القضاء إلا بالسعي
وربما بذلوا عليه الذهب . " (٢) -

وذكر ابن الوردي في تاريخه في حوادث سنة . ٧٤ هـ أن برهان الدين
الرسعني بذل لنائب حلب مالا كثيرا حتى جعله قاضي قضاء الشافعية فيها :
قال : " ولم يصادف راحة في ولايته " (٣) .

(١) راجع الدرر الكامنه ٣ / ٣٣٠ .

(٢) معيد النعم ص ٦٧ ، قال التاج وأرى لأعجب أشد العجب من عالم
يجعل علمه سبيلا إلى حطام الدنيا وهو يرى كثيرا من الجهال وصلوا
من الدنيا إلى ما لا ينتهي هو إليه فإذا كانت الدنيا تنال مع الجهل
فما بالنا نشترها بأنفس الاشياء وهو العلم ، فينبغي أن يقصد بالعلم
وجه الله تعالى والترقى إلى الملاء الأعلى .

(٣) - انظر ذلك ٢ / ٣٣٨ .

المبحث الثامن

في موقف التاج السبكي من الأحداث السياسية في عصره

لم يكن التاج السبكي رحمه الله سلبيا تجاه تلك الأحداث السياسية المضطربة في عصره، بل كان إيجابيا متفاعلا معها متأثرا بها وموثر فيها بشكل جلي، ومن تأثره بها أنها كشفت عن معدنه الأصيل وأبرزت معالم شخصيته الغضة، من التمسك بالعقيدة ونصرة الحق والشجاعة الأدبية النادرة والمخاطرة بالنفس في سبيل إعزاز الدين، فقد أثر في هذه الأحداث بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومقارعة الظلم والظالمين وقام حيال ذلك كله بما لم يقم به غيره، ويتجلى هذا الأمر في موافقه الشجاعة من الحكام والولاة والأمراء والوزراء وغيرهم من ذوى النفوذ والسلطان في عصره، كقوله مثلا عند كلامه على السلاطين: "إن من وظائف السلطان الفكرة في العلماء والفقراء وسائر المستحقين وتنزيلهم منازلهم، وكفايتهم من بيت المال الذي هو في يده أمانة عنده ليس هو فيه إلا كواحد منهم ولدلوه نسبة دلاء المسلمين، فإن تركهم جياعا فسي بيوتهم وأخذ يمن بعظيم ملكه وزينته ولباس حاشيته فذاك أحق جهول، وإن ضم إلى هذا أنه استكثر على الفقهاء ما بأيديهم وتعرض لأوقاف وفقراء أهل الخير ممن تقدمه عليهم فهو بلاء على بلاء (١)، فإن ضم إلى ذلك أنه يبيعها ويضعها

(١) وقد كان الأمراء في دولة المماليك يستكثرون أرزاق العلماء وإن قلت، ويستقلون الأرزاق على أنفسهم وإن كثرت، قال التاج: "وهذه الطائفة من الأمراء يخشى عليها مقت الله فإنها تتبختر في أنعم الله مع الجهل والمعصية وتنقم على خاصة خلقه يسيرا مما هم فيه، ولو اعتبر واحد منهم رزق أكبر فقيه لوجده دوت رزق أقل مملوك عنده"

فى غير مستحقها فقد خرق حجاب الهيبة " (١)

وفى معرض كلامه على الولاة ذكر أن منهم من يتجاوز فى الضرب المقادير الشرعية ويتنوع فى إيصال الآلام لمن يعاقبه، بمجرد التهمة والظن، قال: " وهذا من أعظم الفجور أفعالهم هذا الفاجر أن ضرب برى" أصعب عند الله من تخليئة ذى جريمة " (٢)

وقال عن الوزير وهو الذى ينظر فى المكوس وغيرها من الأموال الستى ترفع إلى السلطان: إن من حقه بذل النصيحة للملك وكف أذاه عن أموال الرعية وتخفيف الوطأة عنهم ما أمكنه، وقد علم أن المكوس حرام، فإن ضم الوزير إلى أخذها الاحجاف فى ذلك وتشديد الأمر فيه والعقوبة عليه فقد ضم حراماً إلى حرام، فإذا جلس هذا الوزير يعاقب الرعايا ليستخرج منهم الخباثت التى لا يجوز له أخذها ودفعتها إلى من يأخذها ظلماً ويصرفها فيما لا يحل فكيف يكون وجهه عند الله تعالى؟ ، قال: ولذلك نرى عواقب الوزراء شر العواقب فى الدنيا والآخرة (٣)، إلى غير ذلك مما ورد فى كتابه القيم " معيد النعم" ومن تصفحه عرف أى لهجة كانت لهجة تاج الدين رحمه الله فى حملته على النظم القائمة فى وقته وهو من أكبر موظفى الدولة لكنها النفوس الكبيرة لا تبالى بالأخطار، خاصة وقد كان من حكام زمانه من يبيلغ الذروة فى القسوة والظلم والجبروت، قال ابن كثير عن واحد من هؤلاء وهو السلطان الناصر حسن الذى تسلطن عام ٧٤٨هـ قال عنه: " إنه لما كثر طمعه وتزايد شره وساءت سيرته إلى رعيته واستحوذ على كثير من أملاك بيت المال وأمواله، ومس الناس بسبب ذلك ضرر عظيم ولم يتجاسر أحد من القضاة ولا الولاة ولا العلماء ولا الصالحاء على الإنكار عليه ولا النصيحة له بما هو المصلحة له وللمسلمين انتقم الله منه

(١) معيد النعم ص ١٦ .

(٢) المرجع نفسه ص ٤٥ .

(٣) المرجع نفسه ص ٢٧ وما بعدها .

فسلط عليه جنده حيث خلعه وقتله أحد خواصه سنة ٧٦٢هـ والحمد لله رب العالمين " . (١) .

هذه إضافة بسيطة وصورة مختصرة عن الحياة السياسية في عصر التاج السبكي رحمه الله ومنها ننتقل إلى الحياة الاجتماعية والاقتصادية في ذلك العصر لنرى كيف كانت قسماته وملامحه .

الفصل الثانى :

فى بيان الحالة الاجتماعية والاقتصادية

وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : فى طبقات المجتمع فى عصر التاج السبكي

المبحث الثانى : فى البدع والخرافات السائدة فى ذلك العصر

المبحث الثالث : فى الناحية الاقتصادية

المبحث الأول

في ذكر طبقات المجتمع في عصر التاج السبكي

عاش التاج السبكي رحمه الله في مصر والشام وقد مرت هذه البلاد بظروف اجتماعيه متشابهة ويمكن تصنيف حالة الناس فيها إلى طبقات . .

أولا : الطبقة الحاكمة :

وتتكون هذه الطبقة من السلاطين والأمراء والوزراء ، وتقوم بإدارة البلاد ورسم سياستها الخارجية والداخلية ، وبتنظيم الجيش وإقامة المنشآت العامة كالمساجد والمدارس وسائر المرافق ، والمحافظة على أمن البلاد وجباية الزكاة وفرض الضرائب وغيرها .

وتعيش في بحبوحة من النعيم والترف والبذخ قد يصل أحيانا إلى درجة الخيلاء^(١) وتتمتع بالجاه الزائد والكلمة النافذة ، وتختلف مواقف هذه الطبقة من أمور الدين قريبا وبعدا . . فمنهم من ينتهك حرمانه ولا يقف عند أحكامه وحدوده^(٢) ، ومنهم من يحترم الدين وعلماءه ويقف عند أحكامه ويعمل بما أمر به من إبطال المنكرات ورفع المظالم عن الناس والعدل بينهم وتحكيم

(١) من ذلك ما ذكره ابن كثير ١/١٣٦ من أن الملك الناصر محمد بن قلاوون زوج ابنه على بنت أحد الأمراء سنة ٧٣٢ وجهزها بألف ألف دينار وذبح في هذا العرس من الأغنام والخيل والبقر نحواً من عشرين ألفاً وحملت حلوى بنحو ثمانية عشر ألف قنطار وكثر البذخ جدا ، وذكر التاج أن الأمراء في عهده كانوا يشترون الفرس بمائة ألف درهم والمملوك بخمسين ألفاً ، وكان لديهم من الأطرزة والزراكن المحرمة والخيول المسومة ما لا يحصى ولا يحصى ، انظر معيد النعم ص ٤٩ .

(٢) قال السيوطي في تاريخ الخلفاء ص ٥٠١ عن أحد هؤلاء وهو السلطان الملك المنصور إنه خلع عام ٧٤٢ هـ لرعونته وشربه الخمر وسيرته الفاسدة في الناس ثم نفى إلى بلاد قوص وقتل بها .

الشرع وعدم اللجوء إلى غيره في جميع أموره (١) .

ثانيا : العلماء والفقهاء :

هذه الطبقة كان لها دور كبير وهام في المجتمع المملوكي ، وهي حلقة الوصل بين الحكام والعامّة ومحل ثقتهم واحترامهم ، فالحاكم يعتمد عليها في كسب تأييد العامة له وفي إثارة حماسهم للجهاد ورجبتهم في الانفاق في سبيل الله .

والعامّة تنقاد لهذه الطبقة وتستجيب لما تقوله ، وتعمل بما توجه إليه ، والحاكم يختار منهم القضاة والخطباء ورجال الحسبة ، وأحيانا الوزراء وهم متفاوتون في العلم والتقوى والورع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، فمنهم من يرفض القضاة زهدا وورعا ، وخشية من عدم إقامة الحق فيه لفساد الزمان ، ومنهم من يقبله فيعدل بين الناس ، ويحكم بالحق ولو كان على السلطان ، ولا يخشى في الله أحدا ، ومنهم من يجامل الحاكم ، ويجرى على رغبته وأهوائه فلا يأمره بمعروف ولا ينهاه عن منكر ، ومنهم من يأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر ولا يجامل في ذلك أحدا كائنا من كان .

ومن هؤلاء الشيخ الامام تقي الدين السبكي رحمه الله فقد كان يقوم في الحق ويفوه بين يدي الامراء بما لا يقوم به غيره فيذعنون لطاعته (٢) ذكر التاج في الطبقات أنه قال مرة لبعض الامراء وقد رأى عليه طرازا من ذهب على قباء من حرير : يا أمير أليس في الثياب ما هو أحسن من هذا الحرير وأظرف من هذا الطراز؟ أي لذة لك في لبس الحرير والذهب ، وعلى أي شيء يدخل المرء في جهنم؟ وعذله في ذلك حتى قال له ذلك الأمير اشهد علي أنني لا ألبس بعدها حريرا ولا طرازا ، وقد تركت ذلك لله على يدك . قال التاج : فلما فارقه جاءه من أعرفه من الفقهاء وقال له : أما الطراز

(١) ومن هؤلاء على سبيل المثال الأمير سيف الدين تنكز نائب الشام ،

بين سنة ٧١٢ - ٧٤٤ هـ قال عنه ابن حجر ، سار السيرة الحسنة العادل ولم يكن أحد يتمكن من ظلم أحد في ولايته ، ولو كان كافرا ، وكان مثابرا على عمل الحق ونصر الشرع ، ويعظم أهل العلم ويجلهم كثيرا ، وكذلك الأمير علاء الدين المارديني قال ابن حجر في ترجمته إنه كان منقادا إلى الشرع يحب العلماء ، ويقربهم مع الدين والفقهاء والمعرفة ، ولين الجانب وكان من حفظة القرآن : انظر الدرر الكامنة ٢٠/١ ، ٧٧/٢ ، النجوم الزهرية

١١٦/١١ البداية والنهاية ١٤/١٩٥

(٢) الطبقات ١٠/٢١٧ ، البداية والنهاية ١٤/١٨١ .

فقد جوزه أبو حنيفة مادون أربع أصابع وأما الحرير فقد أباحه فلان . . . وأما . . .
وأما . . . ورخص له في ذلك (١) والأمير مسكين ليس له من العلم والعقل ما يميز
به . . ."

وقال أيضا إن الشيخ الامام حكم مرة في واقعة جرت وصم فيها وعانده
أرغون الكاملى نائب الشام، وكاد الأمر يطلخ شاما ومصرًا ، قال التاج: فكلمه
القاضى صلاح الدين الصفدى في ذلك وقال له يا مولانا قد أعذرت ووفيت ما عليك
وهو هـ لا ما يطيعون الحق، فلم تلقى بنفسك إلى التهلكة وتعاد بهم؟ قال فتأمل
في مليا ثم قال : (فليتالذى بينى وبينك عامر . . . وبينى وبين العالمين خراب)
والله لا أرضى غير الله ولا أخشى فيه هـ لا : قال فعلت أنه لا يرجع بزخرف من
القول ."

ومنهم أيضا شيخنا التاج السبكي رحمه الله فله في باب الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر وإصلاح فساد الحكام والولاية وإلزامهم بتحكيم شرع الله بأع
طويل وأخباره في هذا الباب عجيبة ، خاصة عندما كان هـ لا الحكام يخرجون
عن أحكام الشرع والدين، ويحكمون عقولهم في أمور المسلمين ومصالحهم الخاصة
والعامة .

(١) انظر رقة دين هذا الفقيه كيف لعب بعقل الأمير وأفتاه بالحرام ولم

يرع حق الله في ذلك .

قال التاج : " والفقهاء ما بين صالح وطالح فالصالح غالبا لا يتردد إلى
أبواب الملوك والطالح يتراعى عليهم ثم لا يسعه إلا أن يجرى معهم على
أهوائهم ويهون عليهم العظام " ، طبقات ٥٩ / ٢ ولما كان العلماء هم
القدوة في الناس فإنه بصلاحهم يصلح الناس وبفسادهم يفسدون ، كما
قال الشاعر :

هم هم خير من فيها إذا صلحوا . . . وشر داء من الادواء إذا فسدوا
فمنهم كل معروف وصالح . . . ومنهم تفسد الأقطار والبُلْد
فما شقت أمة إلا بشقوتهم . . . يوما ولا سعدت إلا إذا سعدوا

طبقات ١١٧ / ٧ .

وكمثال على ما نقول نورد إليك ما ذكره في المثال التاسع والعشرين من كتابه "معيد النعم" عند كلامه على الحاجب، وكان الحاجب يسمى يومئذ قائد الجيش.

قال : " ولم يكن في الزمان الماضي يحكم . . . والآن اصطلحت الترك على أنه يفصل في القضايا .

فنقول : عليه رفع الأمور إلى الشرع وأن يعتقد أن السياسة لا تنفع شيئا بل تضرا للبلاد و الرعايا وتوجب الهرج والمرج ، ومصالحة الخلق فيما شرعه الخالق ، الذي هو أعلم بمصالحهم ومفاسدهم ، وشريعة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم متكفلة بجميع مصالح الخلق في معاشهم ومعادهم ، ولا يأتى الفساد إلا من الخروج عنها ، ومن لزمها صلحت أيامه واطمأنت .

ولم يقض رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أكمل الله لنا ديننا . . . ثم قال : وقد اعتبرت - ولا ينبئك مثل خبير - فلم أر ولم أجد من يظن أنه يصلح الدنيا بعقله ويبدى البلاد برأيه وسياسته ، ويتعدى حدود الله وزواجره إلا وكانت عاقبته وخيمة وأيامه منغصة منكدة وتفتح عليه أبواب الشرور ويتسع الخرق على الراقع .

فمن خطر له أنه إن لم يسفك الدماء بغير حق ويضرب المسلمين بلا ذنب لم تصلح أيامه فعرفه أنه جهول ، باغ أحق ، حمار ، دولته قريبة الزوال ومصيبته سريعة الوقوع ، وهو شقى في الدنيا والآخرة وإذا أخذه الله لم يفلته . . . (١) ، إلى غير ذلك من الأمثلة الكثيرة التي تنتقد عيوب الحكومة والأمة جميعا نقدا مرا لا ذعا فقد أبدى المؤلف رحمه الله في أثناء هذا الكتاب شدة قوية وشجاعة نادرة فيما يتصل برجال الدولة والحكومة فأظهر عيوبهم وكشف عن سواتهم بأسلوب عجيب وجرأة غريبة .

فالثالث : العامة :

هذه الطبقة تتكون من خليط من الناس تختلف أجناسها وطبائعها

(١) انظر ص. ٤ وما بعدها من الكتاب المذكور.

وأعمالها، وهم تبع لمن ساد عليهم لا يفرقون بين الفاضل و المفضل، فالسلاطين يتصارعون على الحكم فيما بينهم، والعامّة تشهد هذا الصراع ولا حول لهم ولا قوة، ثم يخضعون للمنتصر فيدير أمور البلاد والعباد، دون أخذ رأيهم أو مشورتهم ولا يحركون ساكنا .

وعلى كاهل هذه الطبقة يقوم اقتصاد البلاد فتروج تجارتها ويزدهر عمرانها وتتقدم صناعتها ويكثر إنتاجها الزراعى والحيوانى وغير ذلك من موارد البلاد، فمنهم التجار الذين يقومون بالبيع والشراء والتصدير والاستيراد وما إلى ذلك، فيصدرون ما تنتجه البلاد من المنتجات المتنوعة كالزيوت والصابون والورق وغيرها (١) ومنهم الصناع الذين يقومون بصناعة الألبسة والأواني المستخدمة، والأسلحة المستعملة فى عدة الجهاد وغير ذلك .

ومنهم الزراع والفلاحون ورعاة المواشى وغيرهم من أرباب الحرف الذين

(١) كانت طبقة التجار مقربة أحيانا من السلاطين لأنهم كانوا يحسون بأن التجار دون غيرهم هم المصدر الأساسى الذى يمدهم بالمال فى ساعات الحرج والشدة، وكان كثير منهم يتمتعون بثروات طائلة خاصة تجار الرقيق الذين كان لهم مكانة خاصة وحظوة زائدة عند الأمراء فكانوا يقومون بتوريد ما يعجب السلاطين والأمراء وما يروقهم من الجوارى والغلمان ويغالون فى أثمانهم حتى يصل ثمن المملوك الواحد إلى خمسين أو مائة ألف درهم، وكانت تبرد لهم البرد فتساق لجلبهم الخيول وتزعج النفوس : قال التاج " وكانت أئمة العدل لا تبرد البرد إلا لهم من مهمات الاسلام، والآن أكثر ماتهلك خيول البريد وتساق للاغراض النبوية من شراء المعاليك و جلب الجوارى والأمتعة الزائدة وإذا ركب الفقيه فرسا أنكروا عليه وقالوا إن البريد لا يساق إلا لمهمات السلطنة كأنهم يعنون بمهمات السلطنة ما اعتادوه من شراء مملوك عليه أو استدعاء مغن حسن الصوت أو خراب بيت شخص أنهى منه مالا صفة له . . إلى أمثال ذلك . . .

معيد النعم ص ٣٢ .

كانوا يكونون السواد الأعظم من السكان (١) .

وكان هو "هولا" على كثرتهم هم الطبقة المغلوب على أمرها في ذلك العصر ، وكثيرا ما كانوا يجارون من المغارم والمظالم التي كانت تحل بهم من الولاة والحكام آنذاك ، وما كانوا يلقونه من سلب ونهب من قطاع الطرق ، والسراق العابثين والمفسدين في طول البلاد وعرضها في أوقات كثيرة .

رابعاً : أهل الذمة :

هذه الطبقة تتكون من أهل الكتاب من اليهود والنصارى وهم فـرق مختلفة وكانوا يؤدون الجزية مقابل ما تكفله لهم الدولة من الحماية والرعاية وفي بعض الأحيان كانوا يحاولون التنصل من أداؤها بشتى السبل (٢) وكانت تقع

(١) وقد كان سلاطين المماليك يلزمون الفلاحين بفلاحة الأراضى ويكرهونهم على ذلك ولا يرضون لفلاح أن يتحول عن مهنته خشية أن تبور الأراضى الزراعية فيؤثر ذلك على إيرادات الدولة منها ، وهذا نوع من التضييق على الناس لا يصح أن يكون ، لذلك ، قال التاج رحمه الله منكرًا على هو "هولا" : ومقررا حرية الفلاح فيما يختاره لنفسه " ومن قبائح ديوان الجيش إلزامهم الفلاحين فى الاقطاعات بالفلاحة والفلاح حر لا يد لأد مى عليه وهو أمير نفسه .

قال : وقد جرت عادة الشام بأن من نزع من دون ثلاث سنين يلزم ويعاد إلى القرية قهرا ، ويلزم بشد الفلاحة ، والحال فى غير الشام أشد منه فيها وكل ذلك لا يحل اعتماده ، والبلاد تعمر بدون ذلك ، بل إنما تخرب بذلك لأنهم يضيّقون على الناس فيضيّق الله عليهم . . - انظر معيد النعم ص ٣٤ .

(٢) قال ابن كثير : " فى سنة ٧٠٢ هـ عقد مجلس لليهود والزموا بأداء الجزية فاحضروا كتابا معهم يزعمون أنه من رسول الله صلى الله عليه وسلم بوضع الجزية عنهم ، فلما وقف عليه الفقهاء تبينوا أنه مكذوب مفتعل ، وقد حاقبهم عليه شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله وبين لهم أنه مزور مكذوب فأناهبوا إلى أداء الجزية .

قال ابن كثير : وقد وقفت أنا على هذا الكتاب فرأيت فيه شهادة سعد بن معاذ عام خيبر وقد توفى سعد قبل ذلك بنحو سنتين . . .

انظر البداية والنهاية ١٤ / ١٧ .

بينهم وبين المسلمين فتن ولكن سرعان ما تنتهى .

وهذه لطبقة تشارك المسلمين فى دفع عجلة الحياة . وتقدم البلاد فتشارك فى الزراعة والصناعة والحرف الأخرى وكان لها دورها فى التجارة وقد كسبت منها أموالا طائلة وأثرت ثراء كبيرا (١) ، وكانت تشارك أحيانا فى أعمال الحكومة المالية وقد برزت كثيرا فى هذا الجانب ووجد منهم الكثير من الأدباء فى النحو واللغة العربية وغير ذلك . ، وقد احتفظوا بنظمهم الخاصة فيما بينهم ، وتمتعوا بعطف السلاطين فى كثير من الأوقات .

(١) ذكر ابن كثير أن فضل الله بن الخير الهمداني كان أصله يهوديا عطارا فتقدم بالطب وشملته السعادة وعلت رتبته ومكانته وحصل له من الأموال والاملاك ما لا يحد ولا يوصف .
انظر البداية والنهاية ٢٠٢/١٤ .

المبحث الثاني

في البدع والخرافات السائدة في ذلك العصر

قد عرفت كيف كان البناء الاجتماعي والثقافي في العصر المملوكي متفاوت الطبقات غير أن طبقة العامة في ذلك العصر وهم جمهور الأمة من المسلمين، كانت معتقداتهم وعقولهم فريسة للتشويه والانحراف اللذين ضربا بساطة العقيدة الإسلامية في نفوس الناس، وحل محلها كثير من الخرافات المتعلقة بتقديس أضرحة الأولياء والمزارات المختلفة، وصاحب ذلك كثير من الممارسات والبدع السيئة ومن ذلك ما ذكره ابن كثير رحمه الله في تاريخه في حوادث سنة ٧٥١هـ حيث قال: "ومن العجائب والغرائب التي لم يتفق عليها من نحو مائتي سنة وأكثر، أنه اتفق في هذه السنة إبطال الوعيد بجامع دمشق في ليلة النصف من شعبان، وفرح أهل العلم بذلك وأهل الديانة فرحا شديدا، وشكروا الله تعالى على تبطيل هذه البدعة الشنعاء التي كان يتولد بسببها شرور كثيرة بالبلد قال: وكانت هذه البدعة قد استقرت بين أظهر الناس من نحو سنة خمسين وأربعمائة، وكسعى فيها من عالم وفقه وعابد وزاهد وأمير ونائب سلطنة وغيرهم، ولم يبسر الله إبطالها إلا في عامنا هذا فله الحمد والمنة .

وكان قد استقر في أذهان الجهلة أنه إذا أبطل هذا الوعيد في عام، يموت سلطان الوقت وكان هذا لا حقيقة له، ولا دليل عليه إلا مجرد الوهم والخيال . . .

وذكر أنه في سنة ٧٠٤هـ في رجب أمر الشيخ ابن تيمية رحمه الله أصحابه بقطع صخرة كانت تزار وينذر لها فقطعها وأراح المسلمين منها ومن الشرك بها فأزاح عن المسلمين شبهة كان شرها عظيما . . . (١)

(١) انظر البداية والنهاية ٣٠/١٤ ، ٢٠٢/١٤ .

ومن البدع القبيحة أيضا ما كان يجرى في ذلك العصر من تقبيل الأرض
بين أيدي الحكام والسلاطين أو الانحناء لهم بما يشبه السجود . . قال التاج :
" ومن أقبح البدع المحرمة تقبيل الأرض بين أيدي الملوك فإنه من عظام
الذنوب ويخشى أن يكون كفرا . . " (١)

المبحث الثالث

في الناحية الاقتصادية آنذاك

كانت الحالة الاقتصادية في البلاد في هذا العصر تتراوح بين مد وجزر، رخاء وبؤس، فأوقات تخصب البلاد، وتكثر الأمطار، فيزداد الانتاج وترخص الأسعار وتتوسع الخيرات ويعم الرخاء، والطمانينة والأمان والبركات في كافة مرافق الحياة^(١)، وطورا تصاب الأمة بالجذب والقحط وقلة القطر، فتجف المياه وتشح الأرض وترتفع الأسعار وتحدث المجاعات الشديدة في المجتمع فيموت من جرائها أقوام كثيرة ويهلك المزيد من الحرث والنسل، وأحيانا تجتاح البلاد كوارث مدمرة كأمراض الطواعين والزلازل، والجراد، ونحو ذلك .

قال ابن كثير في حوادث سنة ٦٩٥ هـ: "كان الغلاء والفناء بديار مصر شديدا جدا، والأقوات في غاية القلة، والأسعار في غاية الغلاء، والموت عمال في الناس على أشده، فكانوا يحفرون الحفيرة ويدفنون فيها الغنم من الناس، ووقع بالشام غلا فاحش، حتى قيل إن الحمير والخيول والبغال والكلاب

(١) وقد كانت الموارد المالية في ذلك العصر تنحصر في الزراعة والتجارة والصناعة والضرائب التي تفرضها الدولة على الأثرياء من الناس، ثم الغنائم التي كانت توءخذ في ثنايا معارك الجهاد مع أعداء الاسلام من التتار والصلبيين والفرنج وسائر الكفرة المحاربين .

وقد كان لهذه الغنائم المتتابعة مردودات مالية ضخمة ولكنها لم تكن توزع على مستحقيها، بل كان يحتجها سلاطين الدولة وأمراء المعارك من العماليك ويعيشون بها حياة رغدة مليئة بالترف والبهذخ وسائر متع الحياة، قال التاج رحمه الله: "ومن قبائح أمراء الدولة أن الجندي يقاتل ويخاطر بنفسه فيقتل في الحرب كافرا فلا يعطونه سلبه والنبي صلى الله عليه وسلم قد أعطاه إياه حيث قال: من قتل قتيلاً فله سلبه" رواه البخاري ٦٧/٣، وهم يمنعونه منه فيفترون بذلك عزائم الجنود، فان الجندي إذا عرف أنه يخاطر بنفسه فلا ينصف في زيادة عزمته" انظر معيد النعم ص ٥٣ .

فנית من أكل الناس لها ولم يبق شيء من هذه الحيوانات إلا أكلوه، وفي سنة ٧٠١ هـ قدم الشام جراد عظيم أكل الزرع والثمار، وجرد الأشجار حتى صارت مثل العصى، ولم يعهد مثل هذا .

وفي سنة ٧٠٢ هـ وقعت زلزلة عظيمة وكان معظمها في الديار المصرية ولم ير مثلها في هذه الأعصار، وفي سنة ٧٤٥ حدث غلا فاحش وقلة للأمطار وجفاف للأنهار، حتى كان المسافر لا يحصل على ما يشربه أو يسقى به فرسه إلا بكلفة شديدة .

وكانت أمراض الطواعين تفتك بالناس في أوقات كثيرة فيموت بسببها خلق كثير (١) وكان هذا المرض إذا دخل بيتا لا يكاد يخرج منه حتى يأتي على غالب أهله فإننا لله وإنا إليه راجعون" (١) .

هكذا كانت حالة البلاد والناس بشكل عام، تعتورها هذه الظروف المتقلبة رخاء وشقاء، أما طبقة السلاطين والحكام فقد كانوا يعيشون في ترف وبذخ وأبهة زائدة رغم هذه الأحوال التعيسات فلم يكن يوسعهم مثل هذا الضنك والقلة، بل هم لا يكادون يشعرون بشيء من ذلك، لما كانوا يحتجرونه من الأموال والاقطاعات وأثمان الأوقات من الذهب والفضة وغير ذلك .

قال التاج رحمه الله في حديثه عن هذه الطبقة وما كانوا عليه من الإسراف والخيلاء وتبذير الأموال في ضروب المعاصي والمحرمات، قال: "ومن قبائحهم ما يذهبون من الذهب في الأطرزة العريضة والمناطق وغيرها من أنواع الزراكش المحرمة، وزخرفة البيوت سقوفها وحيطانها بالذهب، وقد لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من ضيق سكة المسلمين . . وأنت إذا اعتبرت ما يذهب من الذهب في هذه الأغراض الفاسدة تجده قناطر مقنطرة لا يحصيها إلا الله تعالى، ولو كان مضروبا سكة يداوله المسلمون لانتفعوا به ورخصت

(١) انظر البداية والنهاية ١٤/١٧، ١٤/١٤، ١٤/١٣

البضائع وكثرت الأموال ، ولكنهم احتجروه وفعلوا كل هذه القبائح . . ولو أنهم اتقوا الله حق تقاته ، ووضعوه في مواضعه لما بقي في البلد جائع ولا محتاج . (١)

هذا هو وجه الحياة في العصر المملوكي بشكل عام . . ورغم ما امتاز به هذا العصر من الازدهار العلمي والحرص على إقامة المساجد وبناء المدارس والخوانق والأربطة والاتصاف بكثير من مظاهر التقوى ، إلا أن الأمراض الاجتماعية الفتاكَة كانت تسرى وتنتشر في كيان المجتمع وقت ذاك ، حيث ظهر كثير من المنكرات واستشرى الفساد وعمت المعاصي وتعامل الناس بالرشوة وذاعت بينهم معتقدات باطلة توارثوها حتى غدت عندهم بمثابة السنن الثابتة (٢) .

وبعد فهذه ^{هي} بعض ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومظاهر البيئة التي عاش فيها التاج السبكي رحمه الله . . نكتفي هنا بما أوردناه منها والله المستعان ، ثم ننتقل بعده إلى بيان الحالة العلمية والثقافية في ذلك العصر ضمن الفصل التالي . . .

(١) انظر معيد النعم ص ٥٠

(٢) كإقامة الموالد للأولياء والصلحاء وغيرهم وكالسحر والتنجيم والكهانة

وغير ذلك ، قال التاج في معيد النعم : " وقد كثر المنجمون والكهان والسحرة في زماننا هذا نعوذ بالله منهم " ثم أخذ يتكلم على هذه الفرق في الكتاب المذكور ص ١١٥ وما بعدها .

الفصل الثالث :

فى بيان الحالة العلمية والثقافية فى عصر التاج

وتحتة ستة مباحث :

المبحث الاول : فى تصوير النشاط العلمى ومطارحة العلماء فى ذلك العصر

المبحث الثانى : فى التدرج فى التعليم .

المبحث الثالث : فى ذكر أسباب ازدهار الحياة العلمية آنذاك .

المبحث الرابع : فى اهتمام الأمراء بالعلم والعلماء .

المبحث الخامس : فى ظهور شخصية العلماء ودورهم فى جهاد التتار

المبحث السادس : فى الكلام على التقليد والتعصب المذهبى لدى طوائف الناس .

المبحث الأول

نسى تصوير النشاط العلمي ومطارحة العلماء في ذلك العصر

إن القرن الثامن الذي عاش فيه التاج السبكي يعد امتداداً للقرن السابع الذي سبقه، ففي هذين القرنين انتعشت علوم الاسلام وكثرت التأليفات والمصنفات وبرز علماء أجلة فضلاً في علوم الاسلام قاطبة (١) ، وفي كافة الفنون وملاّت مؤلفاتهم أقطار الأرض شرقاً وغرباً وبلغت من الكثرة بحيث لا تحصى عدداً ولقد كان العلماء في هذا العصر يمتازون بسعة العلم وصفاء الفكر وورحابة الصدر والمناقشة العلمية الجادة .

(١) وجد في ذلك العصر من الفقهاء والمحدثين والمفسرين واللغويين —————
 والمؤرخين نوابغ جهابذة أثروا المكتبات الاسلامية بمؤلفاتهم وقاموا
 بنشر العلم في بلدان متعددة . فمن المحدثين مثلاً النورى ، وابن
 دقيق العيد ، والحافظ المزى والحافظ الذهبي والحافظ الديلماسي ،
 وآخرون ، ومن أعلام الفقهاء والأصوليين : الأمدى وابن الحاجب ،
 والعز بن عبد السلام والقرافي ، وابن تيمية ، وابن القيم ، والاسنوى ،
 والزرکشى ، وكثير من أفراد البيت السبكي ، ومن النحويين والأدباء
 واللغويين ابن هشام الأنصاري ، وابن مالك ، وأبو حبان ، وابن عقيل
 وابن منظور صاحب اللسان ، والفيومي صاحب المصباح المنير ،
 والزبيدي صاحب تاج العروس ، والصلاح الصفدى وغيرهم ، ومن المؤرخين
 ابن خلدون ، وابن خلكان ، وابن كثير ، والقريزي ، وإلى ماشاء الله . . .
 وكتبهم ومؤلفاتهم معروفة مشهورة لا نطيل الحديث بذكرها وإبراز مزاياها
 ومحاسنها فإنها في متناول الجميع ، كما نبغ في هذا العصر أيضاً
 كثير من النساء الفضليات ومنهن على سبيل المثال الشيخة العابدة
 العالمة الصالحة زوجة الامام الحافظ جمال الدين المزى أم فاطمة
 قارئة القرآن ، قال ابن كثير ١٤ / ١٦٤ : " كانت عديمة النظر في نساء
 زمانها لكثرة عبادتها وتلاوتها وقرأتها للقرآن العظيم بفصاحة وبلاغة
 وأداء صحيح يعجز كثير من الرجال عن تجويده ، قرأ عليها من النساء ————

فكان الواحد منهم يبيح المسألة من مسائل العلم المختلفة ويؤلف فيها كتابا حافلا مليئا بالحجج والبراهين يبدي فيها رأيه واجتهاده ، ثم يناضل عما ذهب إليه واختاره ، بكل ما يراه ، ويستطيع إيراد ، فيواقفه قسوم ويعارضه آخرون .

وقد يقوم المعارض فيصنف ردا وافية على ما قرره الأول ، يحشد فيه من الأوجه والدلائل ما يقوى مذهبه ويضعف جانب خصمه ، وهكذا دواليك لا يخفت لهم صوت ، فمثلا : نجد شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله يصدر فتواه فى مسألة الحلف بالطلاق فيرد عليه الشيخ الامام السبكي رحمه الله فى مصنف ضخم ، ثم يرد الشيخ ابن تيمية على رد القاضى السبكي فى مصنف آخر يقوى فتواه ويدحض حجج خصمه (١) .

ثم يفتى مرة أخرى فى منع شد الرحال إلى زيارة قبر النبى صلى الله عليه وسلم فيعارض السبكي ويصنف فى الرد عليه كتابا سماه " شفاء السقط " فى زيارة خير الأنام " .

ثم يرد على السبكي تلميذ ابن تيمية الشيخ محمد بن عبد الهادى المقدسى (٢) بكتاب حافل سماه " الصارم المنكى فى الرد على السبكي " وهكذا .

==== خلق عظيم توفيت رحمها الله سنة ٧٤١ ، ومنهن أيضا بنت التاج السبكي رحمه الله : قال السخاوى : " هى سالحة ابنة التاج عبد الوهاب بن على ابن عبد الكافى السبكي أجاز لها العز ابن جماعة وغيره ولقيها الزين رضوان فاستجازها قال السخاوى وأظن أننى قرأت عليها شيئا " وغيرهن كثير انظر الضوء اللامع ١٢ / ٧٠ .

(١) قال فى الطبقات . ١ / ١٩٥ : " وهذا الرد الذى لابن تيمية لم يقف عليه الوالد ولكنه سمع به ، وأنا وقفت منه على مجلد ، قال التاج : " وقد كان الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمه الله لا يعظم أحد من أهل العصر كتعظيمه للشيخ الامام الوالد ، وكان كثير الثناء على مصنفه فى الرد عليه فى مسألة الطلاق " .

(٢) وقد كان الشيخ محمد بن عبد الهادى (ت ٧٤٤) أحد أذكيا العالم : قال عنه الذهبى " ما اجتمعت به قط إلا واستفدت منه " انظر الدرر الكامنة ٣ / ٣٣٣ .

فقد كان هذا العصر عصر علم ومطارحة ومساجلة بين العلماء وفيه من المناظرة وشحن الأذهان ما لم يكن في غيره .
وهذه الروح اليقظة لدى العلماء أدت إلى التبحر في العلم وصقل المواهب وتوسعة المدارك فأصبح في القوم جبال علوم .
وكان الواحد منهم يعد موسوعة علمية متكاملة في شتى فنون العلم والمعرفة مما أثرى الحياة العلمية في هذا العصر إثراء بالغاً ، وترك بصماته واضحة على القرون المتعاقبة بعده حتى الآن .

وفي ظل هذه الحركة العلمية النشطة ترعرع التاج السبكي ووجد طبقة من جهاذة العلماء تلقى على أيديهم ، وعب من أفكارهم وأخذ عنهم الكثير .
فتكونت شخصية المتميزة الجامعة بين الفقه والأصول ، والحديث والأدب ، والتاريخ ، وغير ذلك .

هذا وقد كان لنظام التعليم في عصر التاج منهج قويم يسير عليه الطلاب والمعلمون ، وفق تدرج محكم سنووجه ، إليك في المبحث التالي . . .

المبحث الثاني

التدرج في التعليم

لقد كان للانتعاش العظيم لعلوم الاسلام الذي برز في العصور المملوكي بعد الركود المميت الذي أصاب هذه العلوم إبان غزو التتار لعاصمة الخلافة بغداد، وإهلاكهم معظم تراث الاسلام وعلماؤه وخليفته وولاته أثر واضح في حياة الناس من الخاصة والعامة .

فهذه المصيبة العظمى التي حلت بالاسلام وأهله وتراثه أيقظت في الأمة الحماس الديني وأشعلت في نفوسهم الغيرة على الاسلام وعلومه من جديد .

فانبرى علماء الامة لهذا الأمر وجاهدوا في تحقيقه وقاموا بتعويض ما فقد من تلك العلوم العظيمة عن طريق المدارس والتعليم ضمن منهج إسلامي أصيل يبدأ فيه بالأهم فالمهم في مسلسل محكم وترابط شديد يأخذ بعضه بحجز بعض، لكافة فنون العلم والمعرفة في ذلك العصر فكان المتعلم يبدأ أولاً بكتاب الله العزيز فيتقنه حفظاً وتجويداً وتفسيراً، ثم يطالع على سائر علومه ويجتهد في اتقان كل ما يتصل بكتاب الله من علوم الآلة وغيرها لأنه أصل العلوم وأهمها وأهمها، ثم يعرج على بقية الفنون فيحفظ من كل فن مختصراً يعينه على الالمام بمعال ذلك الفن، ويشتغل بشرح تلك المحفوظات على المشايخ حتى يتقنها جيداً (١) .

(١) قال التاج في معرض كلامه على المدرسين وكيف ينبغي أن يتدرجوا في تعليم الطلاب من الأدنى إلى الأعلى قال: " وحق على المدرس أن يحسن القاء الدرس وتفهيمة للحاضرين، ثم إن كانوا مبتدئين فلا يلقى عليهم ما لا يناسبهم من المشكلات بل يدرهم ويأخذهم بالأهون فالأهون، إلى أن ينتهوا إلى درجة من التحقيق، وإن كانوا منتهين فلا يلقى عليهم الواضحات بل يدخل بهم في مشكلات الفقه ويخوض بهم عبا به الزاخر. " انظر معيد النعم ص ١٠٥ .

فإن تحققت أهليته وتأكدت معرفته، وسَّع نظره في كافة الفنون، فلا يدع فنا من العلوم الشرعية إلا نظر إليه وتبحر فيه قدر وسعه وإمكانه .

ثم يشتغل بسماع الحديث النبوي، وعلومه وينظر في أسانيده ورجالها، ومعانيه وأحكامه وفوائده، ولغته وتواريخه، فيعيب من ذلك كله قدر طاقته واحتماله مبتدئاً بأهم كتبه صحيحى البخارى ومسلم، ثم بقية كتب السنة والأصول المعتمدة في هذا الشأن، ويعتنى بمعرفة صحيح الحديث وحسنه وضعيفه ومسنده ومرسله وسائر أنواعه رواية ودراية .

وهكذا سائر علوم الاسلام، من نحو وصرف وبلاغة وآدب وفقه وأصول وغير ذلك، فإذا كملت أهليته وظهرت فضيلته ومرعاه على أكثر كتب الفن بحثاً ومراجعة ومطالعة استقل بعدئذ بالتصنيف وانتقل إلى مصاف المؤلفين وهكذا (١) .

(١) راجع في هذا المعنى تذكرة السامع والمتكلم ص ١١٢ وما بعدها، معيد

المبحث الثالث

في أسباب ازدهار الحياة العلمية في عصر المماليك

إن أهم هذه الأسباب في رأيي يعود إلى طبيعة نظام التعليم الإسلامي سواء في عهد المماليك أو في غيره من العصور الإسلامية المتعاقبة. فهو نظام فريد يتميز بالمرونة وتيسير طلب العلم لكل راغب فيه ولاغرابة في أن يكون المسلمون أحرص الناس على طلب العلم وتيسير وسائله فالقرآن والسنة مطبقان بالنصوص التي تحت على ذلك . وقد كان المسلمون ينشئون المساجد والجوامع للصلاة أينما حلوا وهي تبقى مفتوحة الأبواب لكل الناس وفي جميع الأوقات لا يمنع من دخولها والمكث فيها أحد، فاذا قضيت الصلاة، فلا حرج على من في المسجد أن يتكلموا فيما يشاؤون، ويبحثوا ما يريدون، فمن كان عنده علم بذله للناس في المسجد لمن أراد أن يستمع .

ومن هنا كانت المساجد والجوامع من كبريات المدارس التعليمية وكان الخيرون يوقفون على تلك المساجد أوقافا طائلة تكفي للقيام بمستلزماتها ومستلزمات الطلبة والمدرسين فيها من إعاشة وسكن ومراجع علمية وغير ذلك. ولم يكن التدريس ولا طلب العلم مقصورا على أهل البلد فقط، فالإسلام نظام إنسانية شاملة لا وطنية محدودة، . فللعالم من أي بقعة من بقاع الأرض أن يعرض علمه في المسجد، وللطالب من أي قطر أن يستمع إلى من يشاء وإلى من يعجبه من العلماء والأساتذة وإلى المادة التي تروقه من مواد التعليم المختلفة .

نظام فيه ميزة فتح باب التعليم والتعلم على مصراعيه واطلاق الحرية العلمية للأستاذ والطالب جميعاً كما أن من هذه الأسباب أيضا أن فترة عصر المماليك جاءت بعد كارثة بغداد على يد التتار واستفصالهم بيت الخلافة

العباسية هناك ومحوهم آثار الفكر الثقافي الاسلامي برمته ، كما هو معروف في مصادر التاريخ من إبادة علماء الاسلام في تلك الكارثة المدمرة وإحراق كتبهم واجتثاث كافة مصادر العلم والتراث الاسلامي هناك واغراقه في البحر كما قد مر بك (١) ، فكان لهذا الفعل الهمجى رد فعل مساو له في القوة ومضاد له في الاتجاه . فانبرى العلماء لذلك وتوافدوا على مصر والشام من كل حذب وصوب .

وحدب عليهم كثير من السلاطين و الأمراء ومنحوهم الامتيازات اللازمة والتشجيع الكامل من الناحيتين المادية والمعنوية خاصة في عاصمة الخلافة الجديدة " القاهرة " فازدهرت الحركة العلمية من جديد ونهضت من كبوتها كأقوى ماتكون بحثا وتدقيقا وتأصيلا وتصنيفا ، وسرى في المبحث التالي صوراً مشرقة من جهد ولاة الأمر في هذا السبيل .

(١) أنظر تاريخ الخلفاء للسيوطي ص ٦٧٤ وما بعدها حسن المحاضرة
 ٥٢/٢ النجوم الزاهرة ٧٢/٧ ، البداية والنهاية ١٣/١١ الطبقات
 ٠٢٧١/٨

المبحث الرابع

اهتمام الأمراء بالعلم والعلماء

لا أحد ينكر ما للأمرء من دور كبير في تشجيع العلم والنهوض به فكم عصر ارتفع فيه العلم وكثر إنتاج العلماء فيه بسبب أمرائه والعكس بالعكس وقد يما قيل (الناس على دين ملوكهم) .

فلاحظ في عصر المماليك ظاهرة تشجيع الأمرء للعلم والعلماء وعقدهم الندوات والمجالس العلمية الجامعة^(١) مما كان له أثر بارز في دفع الحركة العلمية في المجتمع، لذلك فقد انتشرت المدارس العلمية في هذا العصر انتشـاراً واسعاً في كافة أرجاء البلاد وكانت أغلب هذه المدارس متخصصة في تدريس أنواع معينة من العلوم فبعضها كان لتدريس الفقه إما على المذاهب الأربعة كالمدرسة الصالحة^(١) وإما على مذهب معين من هذه المذاهب كالمدرسة العادلية الكبرى بدمشق ، وكانت وقفاً على تدريس الفقه الشافعي^(٢) .

وبعض المدارس كانت خاصة بتدريس الحديث النبوي فيوقفها منشوءها

(١) المدرسة الصالحة هي عبارة عن أربع مدارس للمذاهب الأربعة

بناها الملك الصالح نجم الدين أيوب عام ٦٤١ هـ آخر ملوك الدولة

الأيوبية قال المقرئزي: " وهو أول من عمل بديار مصر دروساً أربعة "

انظر الخطط ٢٠٩/٤ ، حسن المحاضرة ٢٥٥/٢ .

(٢) هذه المدرسة أول من أنشأها الملك نور الدين زنكي وتوفى ولم تتم

ثم أكملها الملك العادل سيف الدين وجعل لها الأوقاف الكثيرة

وهي من أكبر المدارس الشافعية بدمشق .

وقد سكنها ودرس بها جلة من العلماء منهم التاج السبكي رحمه

الله ، انظر الدارس ٣٦٢/١ .

على المشتغلين بالحديث وعلومه كالمد رسة الأشرفيه (١) وغيرها .

وبعضها كان للتفسير أو القراءات أو غير ذلك . غير أن هناك من بين هذه المدارس مدارس كبرى، كانت أشبه ماتكون بالجامعات في وقتنا الحاضر حيث يدرس بها مختلف العلوم والتخصصات من فقه و حديث وقراءات وتفسير ونحو وغيرها كالمد رسة الظاهرية بدمشق، وهى اليوم مقر المكتبة الظاهرية (٢) .

هذا وقد حرص العلماء على أن يلتزم المعلمون بتدريس فروع العلم التى بنيت المد رسة من أجلها وشدد بعضهم فى ذلك فاعتبر من لم يلتزم من المعلمين بتدريس ما نص عليه واقف المد رسة وتعداه إلى غيره من الدروس فإن ذمته لاتبرأ بذلك .

قال التاج رحمه الله : " وعندى أن الذمة لاتبرأ فى المد رسة الموقوفة على الفقهاء إلا بالقاء الفقه ، فإن كان المدرس لايلقى الفقه رأسا فهو أكمل حرام إن كان يأكل من أوقافها، وكذلك نقول فى مد رسة التفسير إذا ألقى مدرستها غير التفسير، ومد رسة النحو إذا ألقى مدرستها غير النحو وهكذا . .

فالأحوط من هذا كله الالتقاء من الفن الذى بنيت له المد رسة فإن الواقف لو أراد غير ذلك الفن لسماء ، وإن كان يلقي الفقه مثلا فى مد رسة الفقهاء غالبا، ولكنه ينوع فى بعض الأيام فيذكر تفسيراً أو حديثاً أو غيره من

(١) وهذه المد رسة بناها الملك الأشرف مظفر الدين بن موسى العادل (ت ٦٣٥) ووقف عليها الاوقاف الكثيرة وجعل شيخها الشيخ تقى الدين بن الصلاح حيث افتتحها سنة ٦٣٠ وأملى بها الحديث، وكان من شرط الملك الأشرف فى الشيخ الذى يتولى هذه المد رسة أنه إذا اجتمع من فيه الرواية ومن فيه الدراية قدم من فيه الرواية ثم تولاها بعد ابن الصلاح عماد الدين ابن الخرستانى ثم أبو شامة ثم النووى ثم الفارقى ثم ابن الوكيل .

ثم ابن الزملكانى ثم المزى ثم تقى الدين السبكي
ثم ابن كثير ثم شيخنا تاج الدين السبكي ، انظر الدارس ١٩/١
انظر الخطط ٢/٣٧٨ .

العلوم الشرعية بقصد التنوع على الطلبة وبعث عزائمهم فلا بأس غير أن -
الأحوط خلافه (١) .

هذا ومن المناسب هنا أن نذكر بعضا من هذه المدارس على سبيل
المثال لتوضيح الصورة وهي :

(١) المدرسة المنصورية : أنشأها الملك المنصور قلاوون الصالحى ورتب بها
دروسا أربعة لطوائف الفقهاء الأربعة ودروسا للطب ودروسا للحديث
النبوى ودروسا للتفسير وميعادها وكانت هذه التداريس لا يليها
إلا أجلة الفقهاء المعتمدين (٢) .

(٢) المدرسة الظاهرية بالقاهرة بناها الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٦٢
وجعلها للشافعية والحنفية وجعل بها خزانة للكتب تشتمل على
أمهات الكتب فى سائر العلوم . وبنى بجانبها مكتبا لتعليم الأيتام
وأجرى عليهم الجرايات والكسوة .
قال المقرئى " وهذه المدرسة من أجل مدارس القاهرة " (٣) وفيها
يقول أحد الشعراء :

ألا هكذا يبني المدارس من بنى . . ومن يتعالى فى الثواب وفى الشناء
لقد ظهرت للظاهر الملك همة . . بها اليوم فى الدارين قد بلغ المنا
وماهى إلاجنة الخلد أزلفت . . له فى غد فاخترت تعجيلها هنا
(٣) المدرسة الفاضلية وهى للمالكية والشافعية وبها مكتبة عظيمة .

(١) انظر معيد النعم ص ١٠٢ .

(٢) انظر المقرئى ٣ / ٣٤٢ .

(٣) الخطط ٣ / ٣٤٠ وما بعدها : وانظر أيضا البداية والنهاية لابن
كثير ١٣ / ١١٦ ، ١٣٩ / ١٣٠ ، الدارس ٢ / ٢٩ وما بعدها .

- (٤) المدرسة العمرية الشَّيخية وهي من مدارس الحنابلة بدمشق أنشأها ابن قدامة وهي على ما قيل من أكبر مدارس دمشق يوجد بها ٣٦٠ خلوة وخزانة كتب مهمة وقد درَّس بها من أعلام الحنابلة عدد كبير (١)
- (٥) المدرسة الجوزية أنشأها أبو الفرج ابن الجوزي وهي من أحسن مدارس الحنابلة بدمشق .
- (٦) المدرسة الاقبالية تكامل بناؤها سنة ٦٢٨ وكان يوماً مشهوداً اجتمع فيه جمع كبير من المدرسين والمفتين، ببغداد، ورتب فيها خمسة وعشرون فقيهاً وجعل لهم الجوامع الدارة في كل شهر، والطعام في كل يوم، والحلوى في أوقات المواسم، والفواكه في زمانها، وخلع على المدرسين والمعيدين والفقهاء يوماً من الخلع الكثيرة (٢) .
- (٧) المدرسة العادلية الصغرى أنشأتها بنت الملك العادل سيف الدين، ووقفت عليها أوقافاً عظيمة وشرطت للمدرسة مدرسا ومعيداً وإماماً وموهباً ذناً ونواباً وقيماً وعشرين فقيهاً .
- (٨) المدرسة العذراوية أنشأتها بنت أخ صلاح الدين الأيوبي قائم بيت المقدس، وقد درس بها شيخنا التاج السبكي (٣)
- (٩) دار الحديث الناصرية بناها الملك صلاح الدين الأيوبي وتسمى دار الحديث البرانية، وبها الرباط الناصري الذي بناه الملك لنفسه بسفح قاسيون عقب فراغه منها .
- (١٠) دار الحديث السكرية : قال ابن كثير ١٦٠/١٤ "أكمل بناء هذه الدار سنة ٧٣٩ وبأشر مشيختها الحافظ شمس الدين الذهبي، وقرر

(١) انظر المقرئى ٣ / ٣٤٠ وما بعدها الدارس ١ / ١٩ وما بعدها ، ١ / ١١٥ ،

١٥٩ / ١

(٢) الدارس ١ / ١٥٩

(٣) الدارس ١ / ٣٢٨

فيها ثلاثون محدثاً لكل منهم جراية وجامكية كل شهر سبعة دراهم ،
ونصف رطل من الخبز ، وقرر للشيخ ثلاثون رطلاً من الخبز ، وقرر فيها
ثلاثون نفرًا يقرءون القرآن ، لكل عشرة شيخ ولكل واحد من القراء
نظير ما للمحدثين ، ورتب لها إمام وقارى حديث ونواب ، ولقارى -
الحديث عشرون درهما وثمان أواق من الخبز ، قال وجاءت فى
غاية الحسن فى شكالاتها وبنائها ووقف عليها الأوقاف العديدة .
وذكر أن الأمير شيخون فى سنة ٧٥٨ هـ ابنتى مدرسة هائلة وجعل
فيها المذاهب الأربعة وداراً للحديث ووقف عليها شيئاً كثيراً وقسّر
فيها معالم لطلابها والمقرئين فيها (١) إلى غير ذلك من المدارس
ودور العلم وما أكثرها ، وانظر للمزيد كتاب الدارس المنعمى تجد فيه
بغيتك ، ولا شك أن هذا لعدد الوفير من المدارس العلمية ، التى
تدرس المذاهب المختلفة إلى جانب حلقات الأجلة من العلماء
الأئمة الجهابذة كان يخلق جواً علمياً ممتازاً لا يشعر الطالب فيه
بممل ولا فتور ، بل هو دافع قوى للاستزادة العلمية والبحث
والموازنة والتحقيق والتحرير .

نخلص من هذا أن الاضطراب السياسى والهرج والمرج الذى كان
سائداً فى عصر المماليك بسبب الحروب الخارجية والفتن الداخلية لم
يؤثر على الحياة العلمية فى شىء ، بل ظلت نشطة وقائمة على قدم
وساق ، وقد ساعد على نشاطها أن حكام ذلك العصر الذين كانوا يحكمون
دولة الاسلام كانوا غيورين على الاسلام الذى يحاربه التتار فى الشرق
ويقتلون علماءه ويتلفون كتبه ، كما كان يفعل ذلك الصليبيون فى الغرب (١) .

(١) البداية والنهاية ١٦٠/١٤ ، ٢٢٢/١٤

(٢) انظر الدرر الكامنة ٤٣٨/٤ ، تاريخ الخلفاء للسيوطى ص ٤٦٥ .

لذلك فقد أحاط هو^١ الحكام أنفسهم بكوكبة من علماء الأمة وشجعوا المشتغلين بالعلم وأجزلوا لهم المكافآت^٢ وأكثروا من بناء المدارس^٣ وخزائن الكتب^٤ الملحقة بها ومساكن الطلبة ووقفوا عليها الأوقاف الكثيرة كما قد عرفت .

ولقد كان للدولة الأيوبية يد طولى فى بناء المدارس العلمية المتكاثرة فى طول البلاد وعرضها، وكان عندهم من حب العلماء واحترامهم ورفعة شأنهم ما لا نطيل بذكره ، ثم سار سلاطين المماليك على نهج ملوك بنى أيوب وإن لم يكن بنفس القوة ، لذلك كثرت المنشآت التعليمية التى كانت تتناول التعليم فى جميع مراحلها من أوله إلى منتهاه كما قد مر بك^(١) .

(١) وقد أسهمت المساجد والجوامع إسهاما عظيما ومباركا فى هذه الناحية فكانت تقام فيها حلقات العلم والتدريس ويفد إليها الطلاب من جميع الجهات ، ومن أهمها جامع عمر بن العاص الذى أسس بمدينة الفسطاط بعد الفتح الإسلامى لمصر وقد اتسعت الدراسة بهذا الجامع فى عصر التاج حتى بلغت على ما قيل فى عام ٧٤٩ بضعا وأربعين حلقة لأقراء العلم : كما ذكره المقرئى ٢/٢٣٥ وهناك الجامع الأزهر وجامع ابن طولون وغيرها من مساجد مصر العامرة ، وفى الشام الجامع الأموى بدمشق وهو أكبر مؤسسة تعليمية فى ذلك الوقت فقد كان به عدد وفير من الحلقات العلمية التى تشغل بالعلم وتدرس القرآن الكريم والحديث الشريف وعلومهما ، كما كان به عدد ضخم من المدارس المتخصصة فى شتى فنون العلم والمعرفة وصار هذا الجامع مفخرة العلم والعلماء فى ربوع الشام فى ذلك العصر وما قيل فى وصفه :

كأن حيطانه زهر الربيع فما . . يمله الطرف فهو الدهر منظور
يتلى القرآن به فى كل ناحية . . والعلم يذكر فيه والتفاسير
انظر كتاب الدارس ١/٢١٣ ، ٢/٤٦ ، البداية والنهاية ١٤/٢٧٥ ،
الدرر الكامنة ٤/٤٤٠ .

المبحث الخامس

فى ظهور شخصية العلماء ودورهم فى جهاد التتار

تميز العصر المملوكى بعلماء أجلة اتصفوا بقوة الشخصية ومن ثم التأثير على الأمراء وردهم إلى جادة الصواب كلما حاولوا انتهاك حقوق المسلمين، وعدم السكوت والخضوع لهم، إذا خرجوا عن إطار الشرع الشريف، وقد نقل لنا التاريخ نماذج عالية من مواجهة العلماء للحكام فى هذه الفترة فالعز ابن عبد السلام رحمه الله يصم على بيع الممالك وهم أمراء الدولة (١) ويمنع السلطان قطز من الاقتراض من أموال التجار إبان معركة عين جالوت، والامام النووى يأمر السلطان باخراج عدة الجهاد من مقتنيات دار السلطنة ويمنعه من فرض ضرائب أو أخذ أموال من سائر الرعية إلا بعد نفاذ ما فى حوزته (٢) ، وشيخ الاسلام ابن تيمية يشن حملة شعواء على من تقاعس من الأمراء عن حرب التتار ويفتى العامة بوجوب جهادهم باعتبارهم خوارج مارقين عن دولة الاسلام ثم يتقدم صفوف الجهاد فى بعض المعارك (٣) .

(١) قال التاج " وكانت له عظمة عندهم وهيبة بحيث لا يستطيعون مخالفته " انظر الطبقات ٢١٥/٨ .

(٢) راجع الطبقات ٣٩٥/٨ وما بعدها .

(٣) حين وردت الأخبار بقصد التتار بلاد الشام سنة ٧٠٠ هـ انزعج الناس لذلك جداً وطاشت عقولهم وألباهم وشرعوا فى الهرب، فانبرى شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله يحرض الناس على القتال وينهاهم عن الفرار ويرغبهم فى الانفاق فى سبيل الله وصد الأعداء عن بلاد المسلمين قال ابن كثير: " فهدأ الناس عند ذلك وسكن جأشهم وطابت قلوبهم بما رأوه منه واشتعلت فيهم روح الجهاد فوعدهم النصر والظفر على الأعداء ثم ذهب على البريد إلى مصر يستحث السلطان على المجىء إلى دمشق ومنازلة التتار فأقام بقلعة مصر ثمانية أيام يحثهم على الجهاد والخروج إلى العدو، وقد اجتمع بالسلطان والوزراء وأعيان الدولة فأجابوه إلى الخروج : قال وفى سنة ٧٠٢ وقعت معركة

والشيخ تقى الدين السبكي وولده تاج الدين ينكران على الحكام
والأمراء ما هم فيه من الترف والبذخ والأبهة الزائدة ويحثانهم على إنفاق ذلك
فى جهاد أعداء الاسلام من اليهود والنصارى وأهل الأهواء من الزنادقة
والرافضة وغيرهم (١).

شديدة تسمى وقعة شقحب بين المسلمين والتتار فانتصر المسلمون
بقيادة الشيخ ابن تيمية على التتار وهزموهم شر هزيمة وتحقق نصر
الله على يده رحمه الله ورضى عنه . . ."
انظر البداية والنهاية ١٣/١٤ وما بعدها .
(١) انظر للتدليل على ذلك الطبقات ٢/٥٩، ١٠٠، ١٦٨، ١٠٠، ٢٠٨،
معيد النعم ص ١٧، ٢٢، ٢٤، وما بعدها .

المبحث السادس

فى ذكر التقليد والتعصب المذهبى

على الرغم من أن القرن الثامن الهجرى يعد بحق فخرا للعلم والعلماء لما واكبه من نبوغ علمى فريد فى كافة التخصصات العلمية إذ ازدهرت فيها الناحية العلمية وبلغت أوجها وظهر على إثر ذلك علماء أجلاء فى كافة فنون العلم والمعرفة إلا أن روح الابتكار والتجديد لم تواكب هذا الحماس العلمى النشط، فالناظر فى مؤلفات هذا العصر يلحظ أنها كانت تحصيليا لما سبقه من كتب الأقدمين فكانت كلها أو جلها لاتعدو أن تكون اختصارا أو شرحا أو تلخيصا لكتب الأولين ولعل سبب شيوع هذه الظاهرة فى ذلك العصر أن - العلوم الشرعية واللغوية كانت قد نضجت وأفعمت بمؤلفات السابقين ومصنفاتهم فلم يبق مجال لعلماء هذا العصر إلا الاختصار والشرح والتعليق وتبسيط هذه العلوم وضياعها بلغة العصر .

ولا يعنى هذا أنه لم تظهر فى هذا العصر مؤلفات قائمة بذاتها وفيها تجديد وابتكار بل قد وجدت مؤلفات من هذا النوع ولكنها ليست كثيرة ك بعض مؤلفات شيخ الاسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم والحافظ الذهبي والتقى السبكي وغيرهم .

لكن الغالب الأعم من مصنفات هذا العصر لا يعدو أن يكون تابعا لما تقدمه من المصنفات ولذلك فقد كان العلماء شديدي التمسك بما ورثوه من مذاهب الأئمة عاضين عليه بالنواجذ ، وفى هذا المعنى يقول التاج السبكي رحمه الله مغتبطا بانتمائه إلى المذهب الشافعى :

" ونحن نحمد الله تعالى الذى جعلنا مقلدين لإمام إذا طمحت نفوسنا فى وقت من الأوقات إلى النظر فى دليل مسألة من مسائله أدا لنا النظر

إلى ما كنا مقلدين له فيه ، فإن ذلك مما يشرح الصدر ويطمئن القلب على ما نحن عليه من تقليدنا لهذا الامام . . . (١) .

وهذا من العلماء أمر محمود أن ينظروا في مآخذ الأئمة ودلائلهم في مسائل العلم المختلفة فيصلوا إلى النتيجة نفسها أو غيرها ، ولكن هذه الأهلية ليست بالأمر اليسير بل هي عقبة كأداء لا يقتحمها إلا جهابذة العلماء ، وأما سائرهم ممن شدا طرفا يسيرا من العلم فيكتفون بالتقليد ، وهذا لا غبار عليه ، إن لم يصاحبه الاعتقاد الجازم بأن ما عليه إمامهم هو الحق ، وما خالفه فهو مردود ، وإن كان الدليل بجانبه فهذا هو التعصب الأعمى (٢) وهذا النوع من الناس لا تجدى معه مناقشة ولا ينفعه حوار ولذلك فقد حاول كثير من العلماء معهم فلم يفلحوا وبقي الأمر على ما هو عليه .

قال العز بن عبد السلام في قواعده : " ومن العجب العجاب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعا ومع هذا يقلده فيه ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه جموداً على تقليد إمامه .

قال : " فالبحث مع هؤلاء ضائع مفض إلى التقاطع والتدابير من غير فائدة يجديها ، وما رأيت أحدا رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحق في غيره . فالأولى ترك البحث مع هؤلاء " (٣) .

ويقول التاج رحمه الله منكرًا على هذا الصنف من الناس : " ومن العلماء من تأخذه في الفروع الحمية لبعض المذاهب ويركب الصعب والذلول في التعصب لها وهذا من أسوأ أخلاقه ، ولقد رأيت في طوائف المذاهب من يببالغ في التعصب بحيث يمتنع بعضهم من الصلاة خلف بعض ، إلى غير ذلك مما يستقبح

(١) انظر الطبقات ٣/٤ ٣٤٣ .

(٢) لان الواجب هو اتباع الدليل أينما كان ومع من كان إذ هو الذي أوجب

الله اتباعه وحرّم مخالفته وجعله الميزان الراجح بين العلماء فمن كان بجانبه كان أسعد بالصواب ومن حاد عنه زلت به القدم وأخطأ في المرام .

(٣) انظر القواعد الكبرى ٢/١٣٥ .

ذكره . . (١)

فانظر كيف ضرب التقليد والعصبية المذهبية أدمغة كثير من الفقهاء
 وأتباع المذاهب فتحجرت أفكارهم واشتد تعصبهم لأقوال الرجال .
 وكانت نتيجة ذلك شيوع الارهاب الفكرى وانتشار الاختلافات
 العقائديه والمنازعات المذهبية وما صاحبها من خصومات واضطرابات فى علاقات
 الأفراد والجماعات حتى صارت الجماعات فى المسجد الواحد تتعدد حسب
 الانتماءات المذهبية ، نعوذ بالله من الخذلان .

وبعد . .

فهذا هو الجو العلمى المشرق الذى نشأ فيه التاج السبكى رحمه
 الله وهذه بعض ملامح الحياة العلمية التى كانت تسود عصره آنذاك . . فلاغرابة
 إذاً أن يبرز هذا العملاق ويشارك فى هذا المعترك العلمى المتقدم بترائسه
 الخالد وموهباته العظيمة فى شتى العلوم والمعارف والتى باتت مفخرة من
 مفاخر العصر ومشعل ضياءً للأجيال اللاحقة .

الباب الثاني

في دراسة حياة التاج السبكي وكتابه والمكانة العلمية التي وصل إليها

وتحتة سبعة فصول :

الفصل الأول :

فـى حـيـاتـه العـلـمـيـة

وفـيـه سـبـعـة مـبـاـحـث :

- المـبـحـث الأـوـل : فـى مـولـدـه
- المـبـحـث الثـانـي : فـى اسـمـه ونـسـبـه
- المـبـحـث الثـالـث : فـى نشـأـتـه وطلـبـه للـعـلـم
- المـبـحـث الرـابـع : فـى عـقـيـدـتـه
- المـبـحـث الخـامـس : فـى شـبـوـخـه
- المـبـحـث السـادـس : فـى تـلـامـيـذـه
- المـبـحـث السـابـع : فـى ثـنـاء العـلـمـاء عـلـيـه

المبحث الأول

مولده

اختلف المؤرخون في مولد التاج السبكي رحمه الله فذكر ابن حجر والشوكاني (١) أنه ولد عام ٧٢٧ هـ وذكر الزبيدي والسيوطي أنه ولد عام ٧٢٩ هـ بالقاهرة (٢) .

والأكثر على أن ولادته كانت عام ٧٢٨ هـ وقد نص على هذا شيخه الحافظ شمس الدين الذهبي في المعجم المختصر (٣) ، وبذلك يوافق مولده عام موت شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله كما وافق مولد الامام الشافعي عام موت الامام أبي حنيفة رحمه الله تعالى (٤) وهذا من توافق الأقدار فسبحان الذي قدر فهدى ، وأما فأحييا

فما أن يموت علم من أعلام الاسلام ، إلا ويبعث الله على إثره علما آخر يقوم برفع راية الدين ، وتوضيح سبل الهداية واليقين .

إذا مات منا سيد قام سيد . . قول لما قال الكرام فعول

-
- (١) انظر الدرر الكامنة ٤٢٥/٢ ، البدر الطالع ١/١٠٠ ، شذرات الذهب ٢٢١/٦ .
- (٢) راجع تاج العروس ١٤٠/٧ حسن المحاضرة ١/٣٢٨ .
- (٣) انظر ذلك ص ١٥٢ وراجع الثغر البسام ص ١٠٥ ، فهرس الفهارس والاثبات ١٠٣٧/٢ ، كتاب الوفيات ٣٦٣/٢ .
- (٤) كان موت أبي حنيفة وولادة الشافعي في عام ١٥٠ هـ .

المبحث الثاني

اسمه ونسبه

هو تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي ابن تمام بن يوسف بن يحيى بن عمر بن عثمان بن علي بن سوار بن سليم السبكي^(١)، وبعضهم يزيد الخزرجي الأنصاري، وقد وردت هذه الزيادة في نسخة (ب) من كتابنا هذا^(٢).

واعتمدها كثير من العلماء والشعراء، فأوصلوا نسبه إلى الأنصار وهو^(٣) الشاعر ابن نباتة، والصلاح الصفدي وآخرون^(٣).

قال التاج في ترجمة والده: "وقد كانت الشعراء يمدحونه ولا يخلون قصادهم من ذكر نسبه إلى الأنصار وهو لا ينكر ذلك عليهم. وقد كان رحمه الله أروع وأتقى لله من أن يسكت على ما يعرفه باطلا، وقد قرأ عليه شاعر العصر

-
- (١) قال الزبيدي في تاج العروس مادة (سبك) والسبكي نسبة إلى سبك قرية من أعمال المنوفية بمصر وتعرف الآن بسبك الأحد منها شيخنا تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي . . .".
- (٢) انظر ترجمته في الدرر الكامنة ٢/٤٢٥، البدر الطالع ١/١٠٤ شذرات الذهب ٦/٢٢١، الاعلام ٤/١٨٠٤ حسن المحاضرة ١/٣٢٨، تاج العروس ٧/١٤٠، الثغر البسام ص ١٠٣، النجوم الزاهرة ١١/١٠٨، الدارس في تاريخ المدارس ١/٣٧، المعجم المختص ص ١٥٢.
- (٣) ذكر التاج أن الشيخ الصفدي ترجم لوالده في كتاب (أعيان العصر) فقال عنه "قاضي القضاة أوحد المجتهدين تقي الدين أبو الحسن الأنصاري الخزرجي السبكي الشافعي . . ."، إلى آخر الترجمة: وذكر قصيدة ابن نباتة التي رثا بها الشيخ الامام وفيها قوله:
نعاه للفضل والعليا والنسب . . . ناعيه للأرض والأفلاك والشهب
وقال موت فتى الأنصار مغتبطا . . . الله أكبر كل الحسن في العرب
انظر الطبقات ١٠/٩٣ وما بعدها ١٠٠/١٥١.

ابن نباتة غالب قصائده التي امتدح بها وفيها يذكر نسبته إلى الأنصار والشيخ الإمام يقره، وسمع له قصيدته التي يقول له فيها :

من بيت فضل صحيح الوزن قدر جحت . . به مفاخر أباء وأبناء
قامت لنصرة خير الأنبياء طبعا . . أنصاره واستعاضوا خير أبناء
المعربون بألفاظ ولحن طبعا . . ناهيك من عرب في الخلق عربا

إلى آخر القصيدة المذكورة ، وكتب عليها طبقة السماع بخطه ، ولولا أنه رأى ذلك حقا ما كتبه بخطه لما أعلمه من ورعه وشدته في ذلك . . .

وذكر التاج في موضع آخر من الطبقات مانعه : " نقلت من خط الجد رحمه الله نسبتنا معاشر السبكية إلى الأنصار رضى الله عنهم .

قال : وقد رأيت الحافظ النسابة شرف الدين الدمياطي رحمه الله يكتب بخطه للشيخ الامام الوالد رحمه الله " الأنصاري الخزرجي" . . .

ثم قال : ولم يكتب الشيخ الامام رحمه الله بخطه لنفسه الأنصاري قط ، وإن كان شيخه الدمياطي يكتبها له ، وإنما كان يترك الشيخ الامام كتابة ذلك لوفور عقله ومزيد ورعه ، فلا يرى أن يطرق نحوه طعن من المنكرين ولا أن يكتبها مع احتمال عدم الصحة خشية أن يكون قد دعا نفسه إلى قوم وليس منهم" (١)

وكلام المصنف رحمه الله ، يفهم أنها نسبة صحيحة وإن كان أبوه قد ترك كتابتها لنفسه ورعا . بل إن المصنف قد صرح بذلك في ترجمته لوالده فذكر أنه من عصابة الأنصار حيث يعرف في الحساب التليد .

وقال : " ما ساد أحدنا وأه ولا كان ذا استبصار . . ولا ساخ قدم فتى قام بنصرته وقال أنصربقية الأنصار . . " (٢)

(١) انظر الطبقات ١٠ / ٩١ .
(٢) المرجع السابق ١٠ / ١٤٤ .

ثم ذكر فيه قول القاضي ابن فضل الله العمري من قصيدة يمدحه فيها :

قاضي القضاة بعلمه وضح الهدى .. وبجوده ووجوده قاضي الندى
نصر النبي محمدا بجدا لله .. وجدوده نصروا النبي محمدا (١)

وعلى كل حال فلو كانت النسبة أنهم أشرف لكان للشك فيها وجه
قوى لأن من يدعي النسبة إلى آل البيت لا يكادون يحصون عدا . لكن الاكتفاء
بالنسبة إلى الأنصار دون آل البيت يجعلها أقرب إلى الصدق (٢)

(١) المرجع السابق ١٠ / ١٤٥ .

(٢) ومهما يكن من أمر :

فلو لم تكوني بنت أكرم والد .. لكان أباك الضخم كونك لى أما

المبحث الثالث

نشأته وطلبه للعلم

نشأ التاج السبكي رحمه الله في بيت علم وفضل وديانة ونباهة وسعد كبير، فأبوه قاضي القضاة تقي الدين السبكي، وبحسبك هذا تنبيها على نباهة بيته وشرف منصبه .

لذلك فقد هيا الله تعالى له أسباب التحصيل على يد والده الشيخ الامام منذ أن بدأ يعرف يمينه من يساره، فعب من العلوم ونهل في بدايته حياته وشب عن الطوق واستوى على ساقه وهو في هذا الجو العلمي المبارك، وكان لتوجيه والده له توجيهها علميا صادقا أثر كبير في نبوغه وتفوقه . . فقد غرس فيه حب الجد والاجتهاد، والمحافظة على الوقت والتعود على السهر في مذاكرة العلم (١) ووضع نصب عينيه في كل شئونه .

واستمع إليه يقول عن والده :

" وكان الشيخ الامام رحمه الله ينهانا عن نوم النصف الثاني من الليل ويقول لي يا بني تعود على السهر ولو أنك تلعب والويل كل الويل لمن رآه نائما وقد انتصف الليل . . " (٢)

هكذا كان يقوم على تربيته رحمه الله خير قيام بعناية وحسب شديدين ، ويسدى له خالص نصائحه (٣) فتعود رحمه الله على استثمار الوقت

(١) وينشأ ناشئ الفتيان فينا . . على ما كان عوده أبوه

(٢) انظر الطبقات ١٠ / ١٧٧ ، ١٠ / ٢٠٣ .

(٣) ومن ذلك قوله :

أبني لاتهمل نصيحتي التي . . أوصيك واسمع من مقالتي ترشد

احفظ كتاب الله والسنن التي . . صحت وبقها لشافعي محمد

واعلم أصول الفقه علما محكما . . يهديك للبحث الصحيح الأيد

فى الدأب والتحصيل وأن لا يأخذ من النوم إلا ما كان من قبيل الضرورة .

على هذا الصنع البهى صنعه والده الشيخ الامام، وقد كان هو
أستأذه الأول وشيخه المقدم، وبه تخرج فى كافة العلوم التى حصلها فورث عنه
العلم والعمل، والعزة والنبيل، والخلق الرفيع، وكان والده فى زمنه ممن تشد
إليه الرحال لطلب العلم، وقد رباه فى حجره لا يكاد يفارقه، وفوق ذلك كان يرسله
إلى العديد من شيوخ العصر وجهابذته، يختلف إليهم بكرة وعشيا كأمثال
الحافظ المزى والذهبي وابن النقيب وغيرهم (١) .

ولنصغ إليه يتحدث عن نفسه ويصف تردد ده على شيوخه رحمه الله حيث
يقول: " وقد كنت كثير الملازمة لشيخنا الذهبي أمضى إليه فى كل يوم مرتين
بكرة والعصر، وكنت أختلف إلى المزى مرتين فى الأسبوع ."

ثم يذكر سبب تردد ده على الذهبي أكثر فيقول: " وسبب ذلك أن الذهبي
كان كثير الملاطفة لى، والمحبة فى، بحيث يعرف من عرف حالى معه أنه لم يكن
يحب أحدا كمحبته فى، وكنت أنا شابا فيقع ذلك منى موقعا عظيما .

وتعلم النحو الذى يدنى الفتى . . من كل فهم فى القرآن مسدد
واسلك سبيل الشافعى ومالك . . وأبى حنيفة فى العلوم وأحمد
وخذ العلوم بهمة وتفطسن . . وقريحة سمحا ذات توقد
واستنبت المكنون من أسرارها . . وبحث عن المعنى الأسد الأرشد
واتبع طريق المصطفى فى كل ما . . يأتى به من كل أمر تسعد
واقصد بعلمك وجه ربك خالصا . . تظفر بسبل الصالحين وتهتدى
إلى آخر القصيدة - انظر الطبقات ١٠ / ١٧٧ .

(١) هو لا بعض مشايخه الذين تلقى عليهم بالشام وكان فى مصر قد تلقى
على كوكبة من كبار علمائها ذكرا بن حجر فى الدرر ٢٥ / ٢٥، أنه أجاز له
ابن الشحنة ويونس الدبوسى، وأسمع على عبد المحسن الصابونى وابن
سيد الناس وصالح بن المختار وعبد القادر بن المملوك وغيرهم من علماء
مصر والقاهرة قبل أن يرحل مع والده إلى الشام سنة ٧٣٩ هـ
انظر البدر الطالع ١ / ٤١٠ .

وأما المزي فكان رجلا عبوسا مهيبا، وكان الوالد يحب لو كان أمرى -
 بالعكس، أعنى يحب أن الأزم المزي أكثر من ملازمة الذهبي، لعظمة المزي عنده
 وكنت إذا جئت غالبا من عند شيخ يقول: هات ما استغدت، ما قرأت ، ما سمعت ،
 فأحكى له مجلسى معه ، فكنت إذا جئت من عند الذهبي يقول جئت من عند
 شيخك ، وإذا جئت من عند الشيخ نجم الدين القحفازي يقول جئت من جامع
 تنكز ، لأن الشيخ نجم الدين كان يشغلنا فيه ، وإذا جئت من عند الشيخ
 شمس الدين ابن النقيب يقول جئت من الشامية، لأنى كنت أقرأ عليه فيها . وإذا
 جئت من عند أبي العباس الأندرشى، يقول جئت من الجامع لأنى كنت أقرأ عليه
 فيه وهكذا .

وأما إذا جئت من عند المزي فيقول جئت من عند الشيخ ويفصح بلفظ
 الشيخ ويرفع بها صوته ، وأنا جازم بأنه إنما كان يفعل ذلك ليثبت فى قلبى
 عظمته ويحثنى على ملازمته "

ثم قال : " وشغرة مكان بدار الحديث الأشرفية فنزلنى فيه فعجبت من
 ذلك فإنه كان لا يرى تنزير أولاده فى المدارس .
 وها أنا لم أَل فى عمرى فقاها فى غير دار الحديث ، ولا إعادة ^(١) إلا عند
 الشيخ الوالد وإنما كان يوء خونا إلى وقت استحقاق التدريس على هذا ربانا
 رحمه الله ، فسألته فقال ليقال إنك كنت فقيها عند المزي .

قال التاج : ولما بلغ المزي ذلك أمرهم أن يكتبوا اسمى فى الطبقة العليا ،

(١) المعيد هو الذى يعيد الدرس بعد إلقاء الشيخ له على الطلبة فكأنه
 معين للشيخ على تفهيم الدرس للطلبة وتشبيته فى أذهانهم ومعين
 للطلبة أيضا فى إعادة المحفوظات والمراجعة فى المذاكرات فهو
 دون الشيخ وأعظم درجة من عامة الطلبة .
 انظر معيد النعم ص ١٠٨ .

فبلغ ذلك الوالد فانزعج وقال : خرجنا من الجد إلى اللعب، لا والله عبد الوهاب شاب ، ولا يستحق الآن هذه الطبقة، اكتبوا اسمه مع المبتدئين فقال له شيخنا الذهبي، هو والله فوق هذه الدرجة " وهو محدث جيد " ، هذه عبارة الذهبي فضحك الوالد وقال : يكون إذا مع المتوسطين . . . " (١) .

هكذا رحمه الله بدأ سطوع نجمه في حياة والده فنضج قبل أوانه وبرز على أقرانه ، فمهر في الفقه والأصول والحديث والتاريخ والأدب والعربية وغيرها، وهو في ريعان شبابه، وكان ذا بديهة نادرة وقريحة متوقدة، شبيهها بأبيه في العلم والنجابة (٢) ، ولو مد الله في حياته لبلغ مبلغ أبيه وزاد في شتى فنون العلم والمعرفة، ولكنه رحمه الله رغم قصر عمره قد صار نجيبا مرموقا يشار إليه بالبنان، وقد بارك الله له في عمره فأخرج للناس العديد من التصانيف البديعة النافعة، قرئت عليه وانتشرت في حياته وبعد موته .

(١) انظر الطبقات ٣٩٩/١٠ .

(٢) قليلا ما يكون أولاد العلماء كأبائهم في النجابة والتحصيل وذلك لأن العلماء في الغالب الأعم يكونون مشغولين بعلمهم وتكميل أنفسهم، فلا يتفرغون لتكميل أولادهم، فمن كان من أولادهم فيه فطنة وذكاء ورزق توفيقا من الله تعالى يجعله يقبل بقلبه على والده فإنه يحصل له الخير الكثير، ويكون ذلك أسهل عليه وأيسر، لأنه بين يدي والده صباحا ومساء، وفي حجره ومعه حال يقظته ونومه، وهو يود له الخير أكثر من نفسه، فحري به أن ينال من العلم ما لم يناله غيره، ممن ليس كذلك، وقد كان التاج السبكي رحمه الله من هؤلاء القلائل، وكان مع والده بهذه المثابة من أمره، فلا غرو أن يبلغ في العلم شأوا يتقاصر عنه غيره .

المبحث الرابع

مقدماته

من المعلوم استفاضة أن العقيدة الأشعرية هي التي كانت تسيطر على أغلب سواد الأمة في زمان التاج السبكي .

وقد كان المصنف رحمه الله . . . أحد أقطابها فهو أشعري جلد في أشعريته لا يهادن فيها ، ومن يقرأ كتابه الطبقات يجد من ذلك عجايبا عجابا ، والمعروف أن أكبر المعارك المحترمة بين الأشاعرة وعلماء السلف ، إنما كانت حول قضايا صفات الباري سبحانه وتعالى ، فالأشاعرة لهم في ذلك طريقان ، طريق التأويل ، وطريق التفويض ، مع اعتقاد التنزيه ، كما قال قائلهم :

وكل نص أوهم التشبيها . . . أوله أو فوض ورم تخزيها

فيما عدا سبع صفات تقريبا يذكرونها في كتبهم ويحكون إثباتها باعتبارها صفات ذات ، عددها صاحب الزيد في قوله :

حي مريد قادر علام . . . له البقاء والسمع والكلام

وقال آخر :

حي عليم قدير والكلام له . . . فرد سميع بصير ما أراد جرى (١)

وعلماء السلف لا يرتضون كلا الطريقتين ، بل يثبتون لله تعالى كل صفة جاء في الكتاب أو السنة إثباتا حقيقيا ، ويعتقدون معانيها كما وردت بها لغة العرب ، من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تمثيل . . . كما قال تعالى : " ليس كمثله شيء " وهو السميع البصير (٢) .

وهذا هو الصواب وهو الذي درجت عليه القرون المفضلة من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، قرنا بعد قرن ، إلى أن جاءت عصور التأويل المتأخرة .

(١) انظر الطبقات ١٠ / ٣٤٣ .

(٢) الشورى آية (١١) .

ولكن مما يهون الخطب أن هذا الاختلاف إنما هو اختلاف في الطريق
المؤدى إلى التنزيه لا في حقيقة التنزيه ، فإن الكل مجتمعون على تنزيه
الله سبحانه وتعالى عن الأكفاء والأمثال ، لذلك فقد قرر الشاطبي رحمه الله
في كتابه الموافقات أن هذا الاختلاف إنما هو من قبيل الاختلاف في الفروع (١)
ولا يعد اختلافا في الأصول ، إذ الأصل وهو التنزيه مجمع عليه .

(١) راجع الموافقات ٣/٩٧ .

المبحث الخامس

شيوخه

حظي التاج السبكي رحمه الله في مسيرته التعليمية بشيوخ أجلاء، فتتلمذ على أكابر علماء عصره ممن كان لهم دوى هائل في الحياة العلمية آنذاك فعب من معينهم، وتأثر بأخلاقهم، واقتدى بهم في العلم والعمل، وكان أكثرهم تعليماً له وتأثيراً في شخصيته والده الشيخ تقي الدين السبكي، العالم الجليل الذي كان يشار إليه بالبنان في ذلك العصر، فقد تربي في حجره ولازمه ملازمة ظلّه منذ نشأته، وإلى أن قضى نحبه رحمه الله، كما أخذ الكثير عن غيره من كبار شيوخ عصره، كأبي حيان، وابن النقيب، وابن سيد الناس، وزينب بنت الكمال، وآخرين وسنكتفي هنا بترجمة أربعة من أبرز شيوخه، وهم المزي، والذهبي، وأبو حيان، ووالده الشيخ الامام .

ثم نضيف إليهم أحد أقرانه وهو الشيخ صلاح الدين الصفدي لما كان بينهما من خصوصية فقد ذكر أنه صحبه منذ الصغر، وبه رغب في الأدب، وأخذ كل منهما عن الآخر، فنكتفي بترجمة هؤلاء عن غيرهم، وإلا ففى شيوخه كثرة لا مجال للاطالة بذكرهم هنا، لأن المقصود الإشارة إلى ما حباه الله به من التلقي على كواكب مشرقة من شيوخ العلم الذين لم يجىء لهم بعدهم نظير..

(١) شيخه أبوالحجاج المزي

هو الشيخ جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف بن علي الحافظ أبو الحجاج المزي، قال التاج: " شيخنا وأستاذنا وقدوتنا حافظ الزمان، حامل راية السنة والجماعة، والقائم بأعباء هذه الصناعة، إمام الحفاظ، كلمة لا يجحدونها، وشهادة على أنفسهم يومئذ، وأحد عصره بالاجتماع

وشيخ زمانه الذى تصغى لما يقول الأسماع" (١) .

وقال ابن حجر لطلب الحديث بنفسه وسمع الكتب الطوال كالسنة والمسند

والمعجم الكبير وتاريخ الخطيب والسنن الكبير وغيرها .

أخذ عن محي الدين النووى وغيره، وسمع بالشام، والحرمين، ومصر، وغيرها، وبلغت مشيخته نحو ألف شيخ، وكان فقير الحال، أول ما حصل من الوظائف الناصرية، ثم دار الحديث الأشرفية، قال ابن تيمية لما باشرها المزى لم يلبها من حين بنيت أحق بشرط الواقف منه « لقول الواقف فيها : " فان اجتمع من فيه الرواية، ومن فيه الدراية، قدم من فيه الرواية" (٢) ، وقد سمع منه ابن تيمية والذهبي والبرزالي، والتقى السبكي، وخلق لا يحصون، وقال الذهبي : كان خاتمة الحفاظ وناقد الأساتيد والألفاظ، وهو صاحب معضلاتنا وموضح مشكلاتنا، حفظ القرآن فى صباه وتفقه للشافعى، وعنى باللغة فبرع فيها جدا ولو كان لسى رأى للازمته أضعاف ما جالسته فاننى أخذت عنه هذا الشأن، بحسبى لا بحسبه، وكان لا يكاد يعرف قدره إلا من أكثر مجالسته، وكان خيرا ذا ديانة وتصون وسلامة باطن وعدم دهاة "

وذكر التاج أنه لم تر عيناه أحفظ من أبى الحجاج المزى، وأبى عبد الله

الذهبي، والشيخ الامام والده، رحمهم الله : قال : " وغالب طني أن المزى

يفوقهما فى أسماء رجال الكتب الستة، والذهبي يفوقهما فى أسماء رجال من

بعد الستة والتواريخ والوفيات، والوالد يفوقهما فى العلل، والمتون والجرح

(١) قال التاج : وكان الوالد كثير التعظيم له جدا، حتى إنه شجر مرة مكان بدار الحديث الأشرفية فنزلنى فيه رغم صغر سنى فعجبت من ذلك وسألته فقال لي قال إنك كنت فقيها عند المزى - راجع الطبقات

٠٣٩٩/١٠

(٢) انظر الدرر الكامنة ٤/ ٥٧ وما بعد هاشذرات الذهب ٦/ ٣٦،

الطبقات ١٠/ ٢٢٠ .

والتعديل ، مع مشاركة كل منهم لصاحبيه ، فيما يتميز به عليه المشاركة البالغة ، ثم قال : وبالجمله كان شيخنا المزي أعجوبة زمانه ، وكان قد انتهت إليه رئاسة المحدثين في الدنيا ، صنف " تهذيب الكمال " المجمع على أنه لم يصنف مثله ، وكتاب الأطراف ، وغيرهما من نفائس المصنفات ، وقد قرأت عليه وسمعت عليه الكثير ، وغالب المحدثين من دمشق وغيرها قد تتلمذوا له ، واستفادوا منه ، توفي رحمه الله سنة ٧٤٢ هـ بدار الحديث الأشرفية .

(٢) شيخه الذهبي

قال التاج : " شيخنا وأستاذنا الامام الحافظ شمس الدين أبو عبد الله التركماني الذهبي ، محدث العصر (١) ، إمام الوجود حفظاً ، وذهب العصر معنى ولفظاً ، وشيخ الجرح والتعديل ، ورجل الرجال في كل سبيل ، كأنما جمعت الأمة في صعيد واحد فنظرها ، ثم أخذ يخبر عنها إخباراً من حضرها . كان مخط الرحال ، ومنتهى الرغبات ، وهو الذي خرجنا في هذه الصناعة ، وأدخلنا في عداد الجماعة ، جزاه الله عنا أفضل الجزاء ، وجعل حظه من غرفات الجنات موفورة الأجزاء .. "

كان مولده سنة ٦٧٣ هـ طلب الحديث وله ثمانى عشرة سنة ، وأجاز له جماعة ، وسمع بمصر والشام من جهاذة الشيوخ ، فجمع الكثير ، ونفع الجسم الغفير ، وما زال يخدم هذا الفن إلى أن رسخت فيه قدمه ، وتعب الليل والنهار ، و ماتعب لسانه ولا قلمه ، وضربت باسمه الأمثال وسار اسمه مسير الشمس ، وأقام بدمشق يرحل إليه من سائر البلاد ، وتناديه السوءالات من كل ناد .. (٢)

(١) قال التاج : اشتمل عصرنا على أربعة من الحفاظ بينهم عموم وخصوص ، المزي والبرزالي ، والذهبي ، والشيخ الامام الوالد لا خامس لهؤلاء في عصرهم ..
انظر الطبقات ٩ / ١٠٠ وما بعدها .
(٢) طبقات ٩ / ١٠٠ وما بعدها .

وقال الصفدى فى ترجمته: إنه حافظ لا يجارى، ولا فظ لا يبارى، أتقن الحديث ورجاله ونظره وأحواله، وعرف تراجم الناس وأزال الابهام فى تواريخهم واللباس، اجتمعت به وأخذت عنه وقرأت عليه كثيرا من تصانيفه. ولم أجد عنده جمود المحدثين ولا كودة النقل، بل هو فقيه النفس، له دُرْبَةٌ بأقوال الناس، ومذاهب الأئمة من السلف وأرباب المقالات، وأعجبنى منه ما يعانیه فى تصانيفه من أنه لا يتعدى حديثا يورده، حتى يبين ما فيه من ضعف متن، أو ظلام إسناد، أو طعن فى رواته، وهذا لم أره لغيره . . .

ثم قال وأنشدنى لنفسه قوله :

العلم قال الله قال رسوله . . . إن صح والإجماع فاجهد فيه
وحذار من نصب الخلاف جهالة . . . بين الرسول وبين رأى فقيهه (١)
وله رحمه الله التصانيف الشهيرة السائرة: منها التاريخ الكبير والأوسط "العبر" والصغير (دول الاسلام) وسير أعلام النبلاء، ومختصر تهذيب الكمال للمزى، والميزان فى الضعفاء، ومختصر سنن البيهقى، وطبقات الحفاظ، وطبقات القراء والمعجم الكبير، والصغير، والمختصر لمحدثى العصر، وغيرها كثير.

توفى رحمه الله ليلة الاثنين ثالث ذى القعدة سنة ٧٤٨ هـ : قال التاج: ورآه الوالد رحمه الله قبل المغرب وهو فى السياق وقال له كيف تجدك؟ فقال فى السياق، ثم سأله أَدْخَلَ وقت المغرب؟ فقال له الوالد ألم تصل العصر؟ فقال بلى ولكن لم أصل المغرب إلى الآن، وسأله عن الجمع بين المغرب والعشاء تقديمًا فأفتاه بذلك ففعله. ومات بعد العشاء قبل نصف الليل وحضرت الصلاة عليه ودفنه، ثم قال وقد كنت لما توفى شيخنا رثيته بقصيدة مطلعها :

(١) راجع الوافى بالوفيات ١٦٣/٢، وانظر كذلك شذرات الذهب ٦/١٥٣،

من للحدِيث وللسارِين فِي الطلْب .. من بَعْد مَوْت الامام الحافظ الذهبي
 من للرواية للأخبار ينشرها .. بين البرية من عجم ومن عرب
 من للدراية والأثار يحفظها .. بالنقد من وضع أهل الغي والكذب
 من للصناعة يدري حل معضلها .. حتى يريك جلاء الشك والريب
 .. إلى أن يقول :

بالله يانفس كوني لي مساعدة .. وحاذري جزع الأوصاب والرعب
 فهذه الدار دار لا ذمام لها .. ليست بنبع إذا عدت ولا غـ(١)رب
 وليس تبقى على حال وليس لها .. عهد يمك بالأوتاد والطنـب
 بينا يرى المرء في بحر المعزة ذا .. خوض ترامت عليه ذلة النـوب
 هذى المنية لا تنفك آخذة .. ما بين محقر فينا وذى نسب
 هي السهام نصينا نحوها غرضا .. تصمى وتسلم كالعسالة السـلب
 وهو الحمام فلا تعجب عليه ولا .. تعجب لديه فغافى الموت من عجب
 وإن تغب ذات شمس الدين لا عجب .. فأى شمس رأيناها ولم تغـب
 هو الإمام الذى روت روايته .. وطبق الأرض من طلابه النـجب
 ثبت صدوق، خبير حافظ يقظ .. فى النقل أصدق انباء من الكـتب
 الله اكبر ما أحرى وأحفظه .. من زاهد ورع فى الله مرتـب
 إلى آخر القصيدة وهي طويلة ولم يذكر فى الطبقات إلا بعضها (٢)

(١) عجز هذا البيت من شعر أبى تمام فى فتح عمورية حيث قال مـكـذـبـا
 للمنجمين الذين حكموا بأن المعتصم لن يفتحها :

أين الرواية أم أين النجوم وما .. صاغوه من زخرف فيها ومن كـذب
 تخروفا وأحاديثا ملفقة .. ليست بنبع إذا عدت ولا غـرب
 انظر ديوانه ٤٢/١ : والنبع والغرب ضربان من الشجر النبع من جيده
 والغرب من رديئه ، يقول هذه الأحاديث ليست بقوة ولا ضعيفة بل
 هي لا شىء كالعدم

(٢) انظر ذلك ١٠٩/٩

(٣) شيخه أبو حبان

هو : أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الغرناطي أبو حبان
الأندلسي كان مولده سنة ٦٥٤ هـ .

قال ابن حجر ، سمع الكثير ببلاد الأندلس وأفريقية ثم قدم مصر سنة
٦٨٠ هـ فسمع الكثير وانتقى على الأشياخ وخرج وشغل الناس بالنحو والقراءات
ولازم الشيخ ابن النحاس فسمع عليه كثيرا من كتب الأدب (١) .

قال الصفدي : " كان له إقبال على أذكياء الطلبة يعظمهم وينبوه
بقدرهم ، وكان كثير النظم من الأشعار والموشحات ، وكان ثبثا فيما ينقله عارفا
باللغة ، وأما النحو والتصريف فهو الإمام المطلق فيهما ، خدم هذا الفن أكثر
عمره ، حتى صار لا يذكر أحد في الأقطار فيهما غيره ، وله اليد الطولى في
التفسير والحديث ، وتراجم الناس ومعرفة طبقاتهم ، وله التصانيف التي سارت في
الآفاق واشتهرت في حياته ، وأقرأ الناس قديما وحديثا ، وصارت تلامذته أئمة
وأشياخا في حياته . وهو الذي جسر الناس على قراءة كتب ابن مالك ورغبهم
فيها ، وشرح لهم غامضها ، وكان يقول عن مقدمة ابن الحاجب هذه نحو الفقهاء ،
وألزم أحدا أن لا يقرى أحدا إلا في كتاب سيبويه أوفى التسهيل لابن مالك أو
في مصنفاته " (٢) .

وقال التاج : " كان عذبا منهلا تضرب إليه الأبل أباطها ، سمع عليه
الجم الغفير ، وأخذ عنه غالب مشيختنا وأقراننا منهم الشيخ الإمام الوالد
وناهيك بها منقبة لأبي حبان ، وكان يعظمه كثيرا ، قال : ولما توجهنا من
دمشق إلى القاهرة سنة ٧٤٢ هـ وأمرنا السلطان بالعود إلى الشام لانقضاء

(١) انظر الدرر الكامنة ٣٠٢/٤ .

(٢) راجع وفات الوفيات ٢٦٧/٥ .

ما كنا ، توجهنا لأجله استمهله الوالد أياما لأجلى فمكث حتى أكملت على أبى حيان ما كنت أقروه عليه ، وقال لى يابنى هو غنيمة ولعلك لاتجده من سفرة أخرى ، وكان كذلك ، وكان الشيخ أبو حيان إماما مبجلا اتفق أهل العصر على تقديمه وإمامته ، ونشأت أولادهم على حفظ مختصراته ، وأباؤهم على النظر فى مبسوطاته ، وضربت باسمه الأمثال ، مع صدق اللهجة وكثرة الاتقان والتحرى ، وصف التصانيف السائرة ، منها البحر المحيط فى التفسير ، وشرح التسهيل ، والارتشاف ، وتجريد أحكام سيبويه ، وغير ذلك (١) .

وذكر ابن حجر أنه كان بخيلا يفتخر بالبخل كما يفتخر الناس بالكرم ويقول أوصيك احفظ دراهمك ودع يقال بخيل ، ولا تحتاج إلى الأراذل (٢) وقال عنه الذهبى فى المعجم المختصر : " أبو حيان ذو فنون حجة العرب وعالم الديار المصرية ، له عمل جيد فى هذا الشأن وكثرة طلب " وذكر الاسنوى أنه كان إمام زمانه فى علم النحو واللغة وكان شاعرا مجيدا ومن شعره قوله :

إن الدراهم والنساء كلاهما . . لا تأمن عليهما إنسانا
ينزعن ذا اللب المتين عن التقى . . فىرى إساءة فعله إحسانا (٣)
وقال التاج أنشدنا لنفسه بقرائى عليه قوله :

يظن الغمر أن الكتب تجدى . . أخوا ذهن لا يدرك العلوم
وما يدري الجهول بأن فيها . . غوامض حيرت عقل الفهيم
إذا رمت العلوم بغير شيخ . . ضللت عن الصراط المستقيم
وتلتبس الأمور عليك حتى . . تصير أضل من توما الحكيم (٤)
توفى رحمه الله سنة ٧٤٥ هـ .

(١) راجع الطبقات ٢٧٦/٩ . (٢) الدرر ٣٠٣/٤ .

(٣) انظر الدرر الكامنه ٣٠٢/٤ ، ٣٠٢/٤ .

(٤) راجع الطبقات ٢٧٧/٩ .

(٤) والده الشيخ الامام السبكي

هو أبو الحسن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام الشيخ الامام الفقيه المحدث الحافظ، المفسر المقرئ، الأصولي، اللغوي، الأديب، الحكيم النظّار، شيخ الاسلام تقي الدين السبكي .

قال ابن حجر " ولد بسبك العبيد في صفر سنة ٦٨٣ هـ وتفقّه على والده ، ودخل القاهرة واشتغل على ابن الرفعة وأخذ الأصولين عن الباجي ، والنحو عن أبي حبان ، والتفسير عن العلم العراقي ، والقراءات عن تقي الصائغ والحديث عن الدمياطي ، ثم طلبه بنفسه ورحل فيه إلى الشام والحجاز فأخذ عن خلق يجمعهم معجبه الذي خرج له أبو الحسن ابن أبيك الدمياطي ، ولسي بالقاهرة تدرّس المنصورية ، والكهارية ، وجامع الحاكم وغيرها وكان أكابر الدولة الناصرية يعظمونه ويقضون بشفاعته الأشغال . . " (١) . ولما توفي قاضي دمشق الجلال القزويني طلبه السلطان الناصر في جماعة ليختار منهم من يقرره مكانه فوقع الاختيار عليه ، فامتنع ، فراجع الناصر مرارا وألح عليه حتى قبل : قال التاج : " طلبه السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون وأراده على ولاية قضاء الشام بعد وفاة القزويني فأبى فمازال السلطان إلى أن ألزمه بذلك بعد ممانعة طويلة في مجلس متماد ، يطول شرحه ، فقبل الولاية . . يالها من غلطة أف لها ، وورطة ليته صم ولا فعلها " (٢) وكان ذلك سنة ٧٣٩ هـ وباشر القضاء في الشام بهمة وصرامة وعفة وديانة وكان ينشد لنفسه :

إن الولاية ليس فيها راحة . . إلا ثلاث يبتغيها العاقل
حكم بحق أو إزالة باطل . . أو نفع محتاج سواها باطل (٣)
ثم أضيفت إليه الخطابة بالجامع الأموي . . فقال في ذلك الحافظ الذهبي :

(١) انظر الدرر الكامنة ٦٣/٣ .

(٢) راجع الطبقات ١٠/١٦٨ .

(٣) طبقات ١٠/١٧٩ .

ليهن المنبر الأموي لما .. علاه الحاكم البحر التقى
 شيوخ العصر أحفظهم جميعا .. وأخطبهم وأقضاهم على (١)
 وولى التدريس بدار الحديث الأشرفية بعد وفاة المزي (٢) وتدریس
 الشامية بعد موت ابن النقيب (٣) .

قال ابن حجر : " وكان متقشفا في أموره ، متقللا في حاجاته ، لا يستكثر
 على أحد شيئا ، ولما مات وجدوا عليه اثنين وثلاثين ألف درهم ديننا ، فالتزم ولداه
 تاج الدين وبهاء الدين بوفائها " (٤) .

وذكره الذهبي في المعجم المختص فقال عنه : " القاضي الامام ،
 العلامة الفقيه المحدث الحافظ ، فخر العلماء ، سمع من الدمياطي وطبقته وكان

-
- (١) راجع الطبقات ١٠ / ١٦٩ .
 (٢) قال الساج : " فالذي نراه أنه ما دخلها أعلم منه ولا أحفظ من المزي
 ولا أروع من النووي وابن الصلاح .
 (٣) قال تاج الدين " فما حل مفرقها أعلم منه ، كلمة لا استثناء فيها ، كذا يكون
 من يتولى المناصب ويمثل هذا تنال المراتب .. انظر الطبقات ١٠ / ١٧٠
 (٤) انظر الدرر الكامنة ٣ / ٦٣ : وما يدل على قلة حاله ، وزهده في الدنيا
 قوله في الفتاوى ١ / ١٢٥ :

من الناس من قد دبروا فتحصلوا .. على نعمة في نسلهم هي باقية
 ومالي تدبير لنفسى لا ولا .. لنسلى لكن نعمة الله كافية
 كما عالى دهرى كذاك يعول من .. أخلفه في عيشة هي راضية
 والدهر هو الله كما ورد في حديث مسلم ٧ / ٥٠ " لا تسبوا الدهر فإن
 الله هو الدهر " ، قال رحمه الله : نظمتها في سنة ٧٥٢ هـ بسبب
 أنى فكرت في حالى وحال أولادى من بعدى ولي في القضاء أربع عشرة
 سنة متمكنا من أن أحصل لهم ما يبقى لهم من بعد موتى ، وقد أقت قبل
 ذلك بعصر نحو من سبع عشرة سنة ، متمكنا من أن أحصل لهم رواتب
 كبيرة ، ولم أحصل لهم شيئا من ذلك ، ونفسى تطلب الخير لأولادى فى
 حياتى وبعد مماتى فتوكلت على الله وأحلتهم على فضله كما تفضل على ..

صادقا متثبتا، خيرا دينيا متواضعا حسن السمات من أوعية العلم يدرى الفقه ويقرره ،
وعلم الحديث ويحرره، والأصول ويقرئها، والعربية ويحققها ، صنف التصانيف
المتقنة ، وقد بقى فى زمانه الملحوظ إليه بالتحقيق ، والفضل : سمعت منه وسمع
منى ، وحكم بالشام ، وحمدت أحكامه .

فأله يومئذ ويسدده . . وذكر فى حقه أبياتا قالها فى مدحه ، ذكرها
التاج فى ترجمة الذهبى فقال (أنشدنا لنفسه وأرسلها معى إلى الوالد رحمه
الله وهى فيما أراه آخر شعر قاله ، لأن ذلك كان فى مرض موته قبل وفاته بيومين
أو ثلاثة :

تقى الدين ياقاضى الممالك . . ومن نحن العبيد وأنت مالك
بلغت المجد فى دين ودنيا . . ونلت من العلوم مدى كمالك
فى الأحكام أقضانا على . . وفى الخدام مع أنس بن مالك
وكابن معين فى حفظ ونقد . . وفى الفتيا كسفيان ومالك
وفخر الدين فى جدل وبحث . . وفى النحو المبرد وابن مالك
وتسكن عند رضوان قريبا . . كما زحزحت عن نيران مالك
تشفع فى أناس فى فرا . . لتكسوهم ولو من رأس مالك

قال التاج : وذكر بعد هذا أبياتا على هذا النمط تتعلق بمدحى ، لم
أذكرها وختمها بقوله :

وللذهبي إردال الموالى . . على المولى كحلمك واحتمالك (١)

وقد كتب له التاج رحمه الله ترجمة ضافية ، فى الطبقات بسطها كل
البسط فأطال وأطاب ، فى حوالى مائتى صفحة ، ذكر فيها دررا مشرقة من سجايه
ومناقبه وآثاره قل أن تجدها لنظيره فى كتب التراجم ومنها قوله :

" شيخ المسلمين فى زمانه والداعى إلى الله فى سره وإعلانه والمناضل

(١) انظر الطبقات ١٠٦/٩ وما بعدها .

عن الدين الحنفي بقلمه ولسانه ، أستاذ الأستاذين ، وأوحد المجتهدين وخصم المناظرين ، جامع أشتات العلوم ، والمبرز في المنقول منها والمفهوم ، ثم أنشد :

وكان من العلوم بحيث يقضى . . له من كل علم بالجميع

وأضاف يقول : إنه تفرد في الأقاليم وصار المشار إليه بالعلوم كلها الملحوظ بعين التحقيق ، من سنة ست عشرة التي مات فيها الشيخ صدر الدين ابن الوكيل قرينه ، واستمر إلى وفاة الشيخين تقي الدين ابن تيمية ، وكمال الدين ابن الزملاكاني ، فلما توفيا تفرد في العصر بأجمعه ، قال : ولا أعلم غيره مكث سبعا وعشرين سنة لا يختلف أشان في أنه أعلم أهل الارض على الاطلاق ، في كل علم ، فإنه مكث من سنة تسع وعشرين إلى أن مات سنة ست وخمسين وفيها مات عالم الأرض با لاجماع . . " (١) .

ثم أورد غرراً بديعة من أحواله واختياراته العلمية وما يربو على المائة من مصنفاته ، وختم تلك الترجمة الطويلة بقوله : " ولا يظن الظان أنا أطلناها اعتقادا في الشيخ الإمام ، أنه أعظم من عظماء أهل الطبقات الذين لم نطل في تراجمهم ، كما أطلنا في ترجمته ، أو أننا فعلنا ذلك تعصبا للوالد ، وإنما السبب أنا على أحوال الوالد أكثر منا اطلاعا على أحوال من سبق ، ممن لم نخالطه ولم نعاشره ، ونحن على يقين بأن فيهم من هو أعلا مقاما من الشيخ الامام . . " .

(١) راجع الطبقات ١٠ / ١٦٧ وما بعدها ، وقد توفي ليلة الاثنين المسفرة عن ثالث جمادى الآخرة من سنة ٧٥٦ هـ بظاهر القاهرة ودفن ببياب النصر تغمده الله برحمته : قال التاج : والأطباء متفقون على أنه مسموم وحكى لى الأخ الشيخ الامام بها الدين أنه قبل وفاته بيومين أسر إلى بعض أصحابه " انى مسموم وأعرف من سمنى ولا أذكره " وأنه أوصاه أن لا يعرف أولاده بشى ، لئلا يشوش عليهم فلم يذكر ذلك إلا بعد وفاته " ، انظر ذلك ١٠ / ٣١٦ ، قال ابن حجر وكان قد سعى ولده بها الدين أن يدفن عند الامام الشافعى فامتنع الأمير شيخون من إجابته فدفنه بسعيد السعداء ، انظر الدرر ٣ / ٦٤ .

(٥) الصلاح الصفدى

هو خليل بن أيبك بن عبد الله الشيخ أبو الصفاء، صلاح الدين الصفدى، قال التاج : الإمام الأديب، الناظم النائر، أديب العصر، ولع بالأدب فطلبه بنفسه وبرع فيه، وقال الشعر الحسن ثم أكثر جدا من النظم والنثر، والترسل، وأخذ عن ابن نباتة وابن سيد الناس وأبى حبان، ونحوهم وسمع من المزي وجماعة وطاف مع الطلبة، وكتب الطبايق ثم أخذ في التأليف، فجمع تاريخه الكبير الذى سماه (الوافى بالوفيات) فى نحو ثلاثين مجلدة على حروف المعجم، وله شرح لامية العجم، وألحان السواجع، وغير ذلك (١).

قال الذهبى فى حقه : " الأديب البارع الكاتب شارك فى الفنون، وتقدم فى الإنشاء، وجمع وصنف، سمع منى وسمعت منه، وله تواليف وكتب وبلاغة . "

قال التاج : " ولد سنة ٦٩٦ هـ وصنف الكثير فى التاريخ والأدب . .

قال لى : إنه كتب أزيد من ستمائة مجلد تصنيفا، وكانت بينى وبينه صداقة منذ كنت صغيرا فإنه كان يتردد إلى والدى فصحبته، ولم يزل مصاحبا لى إلى أن قضى نحبه، وكانت له همة عالية فى التحصيل، فما صنف كتابا إلا وسألنى فيه عما يحتاج إليه من فقه، وحديث وأصول، ونحو، لاسيما كتابه (أعيان العصر) فأنا أشرت عليه بعمله، ثم استعان بى فى أكثره، ولما أخرجت مختصرى فى الأصول المسمى (جمع الجوامع) كتبه بخطه وصار يحضر الحلقة وهو يقرأ علي ويلذ له التقرير، وسمعه كله علي وربما شارك فى فهم بعضه رحمه الله .

قال : وكان يكتبنى وأكاتبه منذ الصغروبه رغبت فى الأدب

كتبت إليه مرة من القاهرة فى سنة ٧٦٣ هـ أقول :

لاتبكين ما تسننه . . ودع الرسوم المستبحنه

(١) انظر ترجمة فى الدرر الكامنه ٨٧/٢، البداية والنهاية ١٤/٣٠٣،

البدر الطالع ١/٢٤٣ .

بكر العواذل في الفـرا . . م يلمنى وألومهنه
ويقلن شيب قد علا . . ك وقد كبرت فقلت إنه
إلى قوله يخاطبه :

واذكر صفاء أبي الصفاء . . والخطب معتكر الدجنة
السيد اليقظ الأغـر . . أخي الوفاء بدون منة
متدرع ثوب التقوى . . حصنا وتقوى الله جنة
متفنن بحر إذا . . جاريت لم تدر فنه
يا أيها الحبر الذي . . جعل الإله الخير ضمنه
دم وابق مابق الزما . . ن فإن وهى زلزلت وهنه
ولقدرك العالي العلو . . فما النجوم علا يطنه

إلى آخر الرسالة نظماً ونثراً في أدب سلس أسلس قيادا من الغمام
بأيدي الرياح . . فأجابه الصفدي يقول :

وافي قريضك لي كأنه . . صبح وقد شق الدجنة
فاللحن منه مطرب . . مع أنه مافيه لحنه (١)

إلى آخر الجواب على صفة صنيع المصنف نظماً ونثراً . . وكانت وفاة الشيخ
الصفدي في شوال سنة ٧٦٤ هـ بدمشق . . ومن شعره رحمه الله قوله :

الجد في الجد والحرمان بالكسل . . فانصب تصب عن قريب غاية الأمل
واصبر على كل ما يأتي الزمان به . . صبر الحسام بكف الدارع البطل
وجانب الحرص والأطماع تحظ بما . . ترجو من العز والتأييد في عجل
ولا تكونن على ما فات ذا حزن . . ولا تنظلم بما أوتيت ذا جذل
واستشعر الحلم في كل الأمور ولا . . تسرع ببادرة يوماً إلى رجل
وإن بليت بخصم لا خلاق له . . فكن كأنك لم تسمع ولم يقل

(١) راجع الطبقات ٩/ ٥-٣٢، شذرات الذهب ٦/ ٢٠٠، فهرس الفهارس

- ولا تمارس فيها في محاوراة .. ولا حلّما لكي تنجو من الزلزل
 ولا يغرنك من يبدي بشاشته .. إليك خدعا فإن السم في العسل
 وإن أردت نجاحا أو بلوغ منى .. فاكتم أمورك عن حاف ومنتعل
 لا تأمن الدهر أن يعلى العدو ولا .. تستأمن الدهر أن يلقيك في السفل
 أحق شيء يرد ما تخالفه .. شهادة العقل فاحكم صنعة الجدل
 وقيمة المرء ما قد كان يحسنه .. فاطلب لنفسك ماتعلو به وسئل
 أطلب تنل لذة الإدراك ملتصا .. أوراحة اليأس لا تركن إلى الوكل
 فكل داء دواءه ممكن أبدا .. إلا إذا امتزج الاقتار بالكسل

المبحث السادسفى تلاميذه

مما لاشك فيه أنه قد تتلمذ على ابن السبكي عدد وافر من العلماء ،
الذين كان لهم تأثير كبير فى مجتمعاتهم واسهامات جليلة فى العلوم الاسلامية
وذلك نظرا لما اشتهر به التاج السبكي ، من الصيت الذائع والعلم الغزير ،
والتدريس المتواصل ، فى معظم مدارس الشام آنذاك .

قال رحمه الله : " وأما دمشق فما فيها مدرسة مرموقة بعين التعظيم إلا وقد

وليت تدريسها بحمد الله إلا اليسير من المدارس " . (١)

ولكن كتب التاريخ لا يكثر فيها ذكر هؤلاء التلاميذ بالنسبة للتاج
السبكي ، كما هو الحال بالنسبة لغيره .

ولعل مرد ذلك إلى أن انشغاله بالقضاء ، والوظائف الرسمية كان يحول
بينه وبين مقابلة الطلاب فى بيته فأقتصر لقاؤه بهم فى ساحات المدارس
الرسمية والجوامع العلمية فى حلقات مفتوحة تضم العدد الكبير من المتعلمين ،
والمستمعين فلم يبر المؤرخون عدداً هؤلاء الجموع المتكاثرة من تلاميذه ، ولكننا
بمراجعة مصادر التراجم العديدة وجدنا له كثيراً ممن أخذ عنه ولازمه وأفاد منه ،
ومن أبرز هؤلاء :-

(١) الامام ابن الجزرى :

فقد أخذ عنه فى الفقه والحديث والقراءات وغير ذلك وذكر تلمذته

للتاج السبكي شيخ الاسلام فى غاية الوصول (٢) ، والشوكانى فى البدر الطالع

(١) انظر الاشباه والنظائر ورقه ٢١٧ .

(٢) انظر ذلك ص ٣٥ .

ثم ترجمه فقال " هو محمد بن محمد بن علي بن يوسف العمري دمشقي الشافعي ، المعروف بابن الجزري ، شمس الدين أبو الخير ولد في رمضان سنة ٧٥١ هـ ، بدمشق فنشأ بها وأخذ القراءات عن جماعة ثم رحل إلى القاهرة فسمع من جماعة وجهد في طلب الحديث بنفسه ، وكتب الطباق وتفقه على الاسنوي واشتد شغفه بالقراءات حتى جمع العشر ، ثم الثلاث عشرة وتصدى للقراء بالجامع الأموي ، وله تصانيف كثيرة نافعة منها النشر في القراءات العشر ، والتمهيد في التجويد ، وطبقات القراء ، وغيرها كثير ، وقد تفرد بعلم القراءات في جميع الدنيا ، ونشره في كثير من البلاد ، وكان أعظم فنونه وأجل ما عنده ، توفي رحمه الله سنة ٨٣٣ هـ ^(١) قال ابن حجر : وقد انتهت إليه رئاسة علم القراءات في الممالك الاسلامية .

(٢) الشيرازي :

قال المصنف عند ذكره لقصيدته النونية التي عملها في العقائد قال : " وقد ولع كثير من الناس بحفظها لاسيما الحنفية وشرحها من أصحابي الشيخ الامام العلامة نور الدين محمد بن أبي الطيب الشيرازي الشافعي حين ورد علينا دمشق في سنة ٧٥٧ هـ وأقام يلزم حلقتي نحو عام ونصف عام : قال ولم أرفيعن جاء من العجم في هذا الزمان أفضل منه ولا أدين " ^(٢)

(٣) الحموي :

شهاب الدين أحمد بن عمر بن أبي الرضى الحموي نزيل حلب .
قال ابن حجر : تفقه على التاج السبكي وغيره ومهر وتقدم وكان فاضلا

(١) انظر ترجمة في البدر الطالع ٢/٢٥٧ ، معجم المؤلفين ١١/٢٩١ ، شذرات الذهب ٧/٢٠٤ ، الدارس ١/٨ ، وقد ذكر ابن الجزري قراءته على ابن السبكي في كتابه النشر ١/٤٥٠ .

(٢) انظر الطبقات ٣/٣٧٩ .

عالمًا كثير الاستحضار عارفاً بالقراءات له نظم حسن ، وكانت دروسه حافلة ،
والشأن عليه وافر ، وكان من رجال العالم بجدته وهمة وكان يقوم بأمر الشرع
ويشتد في إنكار المنكرات ، توفي رحمه الله سنة ٧٩١ هـ . (١)

(٤) اللخمي :

شمس الدين محمد بن موسى بن محمد بن سند اللخمي الدمشقي
المحدث ولد سنة ٧٢٩ هـ .

قال ابن حجر : كان شديد اللزوم للتاج السبكي ، وقارنًا لتصانيفه
في دروسه ، وناب عنه في مشيخة دار الحديث الأشرفية وغيرها (٢)
وعنى بالحديث ، فسمع من جماعة ، وصنف وخرج وكتب العالي والنازل
وكان حسن القراءة مفرط الذكاء ، وهو القائل :

الحافظ الفردان أحببت رويته . . فانظر إلي تجدني ذاك منفردا
كفى لهذا دليل أنني رجل . . لولاي أضحى الوري لم يعرفوا سندا

ثم ذكر أنه اختلط قبل موته بسنة بسبب مرض طال به ، وكان عالما له يد
في النحو والحديث كيسا ، متواضعا ، توفي رحمه الله سنة ٧٩٢ هـ (٣)

(٥) السلمى :

الحافظ أبو المعالي نصر الدين محمد بن علي بن عبد الواحد
السلمى المولود سنة ٧٤٢ هـ

قال ابن حجر : قرأ الأصول على تاج الدين السبكي وطارحه في

-
- (١) انظر الدرر الكامنة ٢٢٧/١ .
(٢) وذكر السيوطي أنه أخذ عن التاج السبكي ولازمه وولاه عدة وظائف ،
انظر طبقات الحفاظ ص ٥٣٧ .
(٣) انظر تاريخ ابن حجر ٥١/٣ ، حسن المحاضرة ٣٦/١ ، شذرات
الذهب ٣٢٦/٦ .

أبيات، فأجابته ومدحه، وكان بليغاً مفوهاً، جيد الضبط والشعر، سريع الحفظ
جداً .

وقال السيوطي إنه أخذ عن التاج السبكي وغيره، واعتنى بالحدِيث (١)
فسمع من جماعة وكان فاضلاً عالماً مشاركاً في العلوم - توفي رحمه الله سنة
٧٨٩ هـ .

وذكر السخاوي في ترجمة عمران بن إدريس الكنانى الدمشقى المقرئ
المولود سنة ٧٣٤ هـ والمتوفى سنة ٨٠٣ هـ أنه لازم التاج السبكي فى الفقه
وغيره وكان من بقايا الشيوخ . (٢) .

هو " لا " بعض تلامذته رحمه الله وغيرهم كثير . .

(١) انظر تاريخ ابن حجر ٤ / ٨٥ ، طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٥٤٠ .

(٢) انظر الضوء اللامع ٦ / ٦٣ ، وراجع تاريخ ابن حجر ٤ / ٣٠٦ .

المبحث السابع

ثناء العلماء طيبة

لقد اعترف العلماء للتاج السبكي رحمه الله بأنه كان قمة في العلم والفضل، والخلق القويم ، وأوسعوه مدحا وثناءً ، وترددت ألسنتهم كثيرا بذكر فضائله ورفيع قدره .

فقال عنه الشيخ إبراهيم الجاربردى الحنفى : " شيخ الاسلام والمسلمين إمام المحدثين خاتمة المجتهدين حجة الله على العالمين ، أفضل أهل الزمان باتفاق أهل العلم والعرفان " (١) .

وقال الشيخ برهان الدين القيراطى فى حقه : " شيخ الاسلام وأحد المجتهدين فى عصره إمام العلوم على الأبد ، والسيد الحافظ الذى داره لا دارمية بين العليا والسند ، فهو بين العلماء إمام ملتهم ، ومجلى حليتهم والمنشد عند طلوع أهلتهم :

أخذنا بأفاق السماء عليكمو . . لنا قمرها والنجوم الطوالع (٢)

وقال عنه صاحب درة الأسلاك فى تاريخ الأفلاك : " إنه إمام كبير وحاكم خبير ، وماجد ، فخر علومه فى الآفاق مستطير ، أغصان مكارمه باسقة ، وأنهار فضائله دافقة ، تبجحت بمرافقة أرباب السياسة ، وافترخت بمقارنة تاجه رءوس الرئاسة ، وانشرحت بأحكامه صدور المجالس ، وتأرجت بأنفاسه أرجاء المناير والمدارس (٣) .

(١) ذكره عنه فى الطبقات ٦١/١٠ .

(٢) انظر فى الطبقات ٣٥٥/٩ .

(٣) كذا ذكره فى مقدمة معيد النعم ص ط .

ونقل عبد الحي الكتابي عن الشهاب أحمد بن قاسم قوله عنه :
" الامام المجمع على جلاله قدره وتعام بدهه " .

بل قيل : " لو قدر امام خامس مع الأئمة الأربعة لكان ابن السبكي (١)

(١) انظر فهرس الفهارس والأشبات ٢ / ١٠٣٧ ، وقد كان ابن القاسم
العبادي مغرما بالرجل جدا ولذلك تجده في الآيات البينات
ينتصر لأقواله غاية الانتصار ويورد من الحجج والبراهين ما يويد كل
لفظة من ألفاظ جمع الجوامع ، ثم يرد على منتقدي هذا الكتاب بأسلوب
قوي قد يصل أحيانا إلى حد التشنيع عليهم - انظر مثلا على هذا
الآيات البينات ٣ / ١٥ .

الفصل الثاني

دراسة تحليلية حول الكتاب

ويتضمن عدة مباحث :

- الأول : مصطلحات المصنف في هذا الكتاب
- الثاني : مصادر الكتاب
- الثالث : أهمية الكتاب
- الرابع : ملاحظات حول الكتاب
- الخامس : أسلوب المؤلف ومنهجه في الكتاب

أولاً : أسلوبه

ثانياً : منهجه

المبحث الأول

مصطلحات المصنف في هذا الكتاب

من هذه المصطلحات :

أنه إذا قال : " قال الشيخ الامام كذا " فالمراد به والده تقي الدين السبكي وإذا قال : " شيخنا " فالمراد به أبو الحسن الأشعري وإذا قال (علماؤنا) أو (أصحابنا) فالمراد بهم الشافعية ، وإذا قال (مشايخنا) أو (أئمتنا) فالمراد بهم الأشعرية ، وإذا قال (علماء السنة) فهو يقصد الأشاعرة ، وإذا قال (الحكماء) فالمراد بهم الفلاسفة ، وإذا قال (الفقهاء) فقصده فقهاء الشافعية ، وإذا قال (الأصوليون) فالمراد بهم المتكلمون ، وإذا قال (شرح المختصر) فالمراد به كتابه (رفع الحاجب) ، وإذا قال (المختصر) فهو يعنى كتابه (جمع الجوامع) ، وإن قال (الطبقات) فالمراد كتابه (طبقات الشافعية الكبرى) وإذا قال (شرح المنهاج) فالمراد كتابه (الابتهاج) فإن أضافه إلى والده : فالمراد به (الابتهاج) شرح منهاج النووي في الفقه .

المبحث الثاني

مصادر الكتاب

أثبت المصنف في هذا الكتاب كثيرا من أقوال العلماء الواردة في مصنفاتهم فنقل عن مصادر كثيرة منها :

المستصفى، والوجيز، والتهافت، والفتاوى، للغزالي، والبرهان والنهاية والمدارك، لإمام الحرمين، وشرح مسلم، والروضة، للنووي، والامم واختلاف الحديث للشافعي، وصحيح البخاري، وقواعد ابن عبد السلام، والتقريب والارشاد لقلبلاقي، والحاوي للماوردي، ومختصر ابن الحاجب والتصريف له، ومقالات الاسلاميين للأشعري، ورسالة القشيري، وكتاب سيبويه، والتسهيل لابن مالك، والمحصول للرازي، وفتاوى ابن الصلاح، ومقامات الحريري، وكشف القناع، والحلييات، والنوادر الهمدانية، وشرح المنهاج لوالده الشيخ الامام، إضافة إلى كثير من كتبه هو، كشرح المختصر، والابهاج، وجمع الجوامع، والأشباه والنظائر، والطبقات، والسيف المشهور، وغيرها. (١)

فهذه الكتب تعتبر مصادر الكتاب في مادته كلها .

هذا وقد كتب المصنف كثيرا من هذا الكتاب من حفظه دون أن يستعين بكتاب فذكر في مبحث الأداة أنه كان من رأس القلم يكتب حيث لا كتاب ولا وقت متسع (٢) .

(١) انظر لهذه النقول صفحات ٤٣، ٥٩، ٧٢، ٨٠، ١٠٧، ١١٤،

١٢٣، ١٢٦، ١٣٠، ١٤٤، ١٨١، ١٨٤، ١٨٦، ١٩١،

٢١٣، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤٩، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٢٦، ٣٣٠،

٣٦٩، ٤٠٧، ٤٤١، ٤٦٥ من قسم التحقيق .

(٢) انظره ص ٥٧ .

المبحث الثالث

أهمية الكتاب

هذا الكتاب له أهمية عظيمة بين كتب الأصول باعتباره شرحاً لكتاب جمع الجوامع ذي القيمة الرفيعة عند العلماء ومكماً له، فبهذا الكتاب وضحت مسائل «جمع الجوامع» وحلت عقده ومشكلاته، وصارت عبارته في تناول الجميع .

وبه تدارك المصنف كثيراً من مسائل الأصول التي أغفلها في جمع الجوامع، لأن هذه الإيرادات التي وردت عليه لا تختص به وحده، ولا تتعلق بعبارته فقط، بل هي أسئلة عامة شاملة، تطرق فن الأصول جملتها، والمصنف رحمه الله لم يقتصر في إجابته على ما يخص جمع الجوامع من هذه الأسئلة، بل قد أجاب عنها جميعها، حبا للفائدة، وإتما ما لموضوع الكتاب.

قال رحمه الله في نهاية أجوبة القسم الأول من هذه الإيرادات :
قال : " وأنت ترى أكثرها لا اختصاص له بكتابتنا جمع الجوامع بل هي أسئلة تتعلق بالفن من حيث هو .

ونحن قد أجبنا عنها جميعها، وكنا قادرين على دفع ما لا يتعلق منها بخصوص الكتاب، وذلك حبا للفائدة من حيث هي، وكذلك الأسئلة التي سنذكرها أكثرها من هذا الطراز" (١) .

كما أن هذا الكتاب قد صار عمدة عند علماء الأصول الذين تناولوا جمع الجوامع بالشرح أو التعليق، فعولوا عليه كثيراً في بيان مقصود المؤلف

(١) انظر ذلك ص ٢١٦ قسم التحقيق .

من عبارته ونقلوا منه المقاطع إلى كتبهم فازدانت بها وترشحت وسلمت من التخييلات (١) .

وأيضاً باعتباره آخر كتب المصنف الأصولية فإن آراءه فيه هي المعول عليها، في المسائل التي كان يتردد فيها نظره في كتبه الأخرى، لأنها جاءت بعد أن تمت شخصيته العلمية وبلغ أشده .

فقوله هنا يعتبر آخر الأمر من أقواله فالعمل عليه فيما خالف فيه غيره ، ومن أكبر ميزاته أيضاً أنك تجد المصنف فيه كثير الاستدراك على كلام الأصوليين، ومن الأمثلة على ذلك قوله إن عدول الأمدى وابن الحاجب في تعريف الفقه عن لفظ " العملية " إلى لفظ " الفرعية " ليس بجيد ، لأنه لا يدخل فيه وجوب اعتقاد مسائل الديانات التي لا تثبت إلا بالسمع : قال فإنها عندي فقه، وليست فرعية " (٢)

وفي تعريف الأداء قال : " وإنما عدلنا عن مثل قول ابن الحاجب وغيره . " الأداء مافعل في وقته المقدر له شرعاً أولاً " لأنك إذا تأملت فيه وجدته مع فساده حداً للعبادة المؤداة لا للاداء " (٣) .

وفي مبحث الاشتقاق ، ذكر أن مذهب القاضي أبي بكر والغزالي وإلكيا الهراسي في منع الاشتقاق، من المجازات ساقط وأن الصواب جوازه منهما جميعاً " (٤) .

(١) ومن هؤلاء العلماء بدر الدين الزركشي في كتابه " تشنيف المسامع والجلال المحلى في شرحه على جمع الجوامع والشربيني في تقريراته عليه واحمد بن قاسم العبادي في الايات البيئات وغيرهم فمن تصفح كتبهم وجد من هذه النقولات الشيء الكثير .

(٢) راجع ص ٢٢٢، ٢٢٣ . تحقيق (٣) انظره ص ٥٥ تحقيق

(٤) انظر ذلك ص ٢٢٩ . تحقيق

وفى مسألة المنكره قال : إن قول القاضى والغزالي بأن السكران

الطافح لا يكلف كسائر من لا يفهم ، مما لا نوافقهما عليه ، بل هو مكلف قطعاً

إلى غير ذلك من الأمثلة المبنوثة فى ثنايا الكتاب .

كما أن فيه كثيراً من المباحث المحققة تحقيقاً يندر وجوده فى غيره .

كتحقيقه الفرق بين اسم الجنس وعلمه ، وبين الغنم السائمة وسائمة الغنم ،

وكلامه على حرف (لو) ، وعلى الاسم والمسمى ، والسعادة والشقاوة

وغير ذلك من المباحث المجودة . (١)

(١) راجعه ص ٢٣١ ، ٤٤٨ ، ٧٢ وما بعدها ، ص ١٦٤ ، ١٩٣ . تحقيق

المبحث الرابع

ملاحظاتي على الكتاب

من خلال معاشتي لهذا الكتاب تبين لي فيه بعض الملاحظات
وكان من أهمها :

- (١) أن المصنف رحمه الله لم يرتبه الترتيب اللائق به، وكان من الأفضل لو أنه فعل ذلك وساقه على نسق الكتاب الأصل " جمع الجوامع " فإنه سيكون أفيد للقارىء، وأدعى إلى لم ذهنه، وشد انتباهه إلى عبارة النص .
- (٢) أنه كان يبتز بعض الأجوبة أحيانا ويحيل القارىء على أحد كتبه الأخرى (١) وخاصة شرح المختصر، وكان الأجل بالكتاب أن يكون تاما قائما برأسه، مستوفيا مباحثه بنفسه، لا تعلق له بغيره .
- (٣) أنه يورد فيه مباحث كاملة من علم النحو، فيبسطها، ويوشحها كثيرا ولذلك تجد الناسخ أحيانا يذكر المسألة ثم يحذف ما يتعلق بها من فن النحو ويكتفى بقوله " وقد أطال المصنف فى إعرابها كثيرا " (٢)
- (٤) أنه كان يترك شرح بعض القضايا التي يتعرض لها مع احتياجها للشرح، اعتمادا على أن القارىء الفطن سيعرفها من نظائرها المشروحة وعذره أنه كتب كثيرا من هذا الكتاب من حفظه دون الرجوع إلى الكتب وقد أشار هو إلى ذلك فى مبحث الأداء حيث قال :

(١) راجع ص ٣٣، ١٠٣، ١٠٩، وغيرها كثير من صفحات الاحالات .
(٢) انظر ذلك فى كلامه على (غير) وذكره الوجوه فيها ص ١٢٥، وفى كلامه على أنواع الخبر ص ٤٦١ . تحقيق

" وأنت إذا تأملت ما شرحنا به الأداة والمؤدي في هذا الكتاب
عرفت به شرح كلامنا في القضاء والمقضى فلا تطيل ونحن من رأس القلم نكتب
حيث لا كتاب ولا وقت متسع" (١) .

(١) انظره ص ٥٧ وانظر كلامه أيضا ص ٢٦٠. تحقيق

المبحث الخامس - أسلوبه ومنهجه

أولا : أسلوبه

لقد اعتنى التاج السبكي رحمه الله بالتصنيف بعد أن تأهل له، واستوثق من زمام البيان، فازداد بذلك اطلاعا على حقائق العلم ودقائقه^(١)، مما أكسبه دُرية على الأسلوب، ومرانا على إبراز الفكرة، وإيضاح العبارة، وإيجازها بطريقة مثلى ولفظ مشرق وأسلوب بليغ كأنه الصباح يتنفس .

فلا تجده يوضح إيضاها ينتهى إلى الركافة، ولا يوجز إيجازا يفضى إلى المحق والاستفلاق، وإنما ترى أسلوبه بين ذلك قواما، فهو إن أراد الاطناب أطال وأطاب، وإن جنح إلى الإيجاز فخير الكلام ما قل ودل، ولذلك فكثيرا ما نراه إذا شرح مسألة أحال على فهم القارى ما يشبهها رغبة فى الاختصار، ومن باب حذف الثانى لدلالة الأول عليه . وإذا قرر مسألة تشتمل على مذاهب طوى بعضها فلم يذكره اعتمادا على السياق، وثقة بأن القارى س يدرك صنيعه .

ثم هو فى تصانيفه لا يعنى غالبا إلا بما لم يسبق إليه^(٢) بحيث لا تجد مصنفا لغيره يغنى عن مصنفه، بل تجد تصانيفه اللطاف مملوءة بأبحاث مخترعة له وأقوال مبتكرة وزيادات يحتفل بها، ويكثر الاحتياج إليها^(٣) .

(١) لأن التصنيف يضطر صاحبه دائما إلى كثرة التفتيش والمطالعة والتحقيق والمراجعة، والالمام بمختلف كلام الأئمة .

(٢) ولذلك تجده فى كثير من مباحثه يقول : وهذا كلام لا تجده عند غيرى وهذه قاعدة ضرورية نافعة لاتراها فى شىء من كتب الأصول، وهذه فائدة لم يذكرها أحد غيرى وهكذا .

انظر على ذلك الطبقات ٢/٢٢، ٣/٣، وراجع مباحث القياس فى جمع الجوامع وفى كتابنا هذا .

(٣) قال فى الابهاج : ١٣٧/٢ : " وأنامن عادتى فى هذا الشرح الاطناب =

وأما ما سبق إليه فلا تجده يتوقف عنده كثيراً إلا أن يضم إليه تنكيها علمياً أو زيادة تحقيق، أو نحو ذلك، مما تطمح إليه النفس ويشرب له الفكر، وما سوى ذلك فإنما يشير إليه إشارات خفيفة ويرمز له رمز الفارغ منه الذي هو عنده مقرر واضح لا تنفيده إعادته إلا السامة والملاحة.

ولذلك كان يقول: " وأنا دائماً أستهن من يدعى التحقيق ممن العلماء إعادة ما ذكره الماضون، وأرى ذلك انحيازاً عن رتبة العلماء البازل والأذكياء المهرة " (١).

فيما لا يوجد في غيره، ولا يتلقى إلا منه كبحث مخترع، أو نقل غريب، أو غير ذلك، والاختصار في المشهور في الكتب، إذ لا فائدة في التطويل فيما سبقنا إليه، وهل ذلك إلا مجرد جمع من كتب متفرقة لا يصدق اسم المصنف على فاعله " .

(١) وهكذا كان والده رحمه الله يمتاز بهذه الصفة " ومن يشابهه أبه فما ظلم " وقد أشار هو إلى ذلك فقال: " وما أعتقد به عظمة الشيخ الامام رحمه الله أن عامة تصانيفه في مسائل نادرة الوقوع، مولدة الاستخراج، لم يسبق فيها للسابقين كلام، وإن تكلم في آية أو حديث أو مسألة سبق إلى الكلام فيها اقتصر على ذكر ما عنده، مما استخرجته فكرته السليمة، ووقفت عليه أعماله القويمه " .

غير جامع كلمات السابقين، كحاطب ليل يحب التشيع بما لم يعط، وأن يحمد بما لم يفعل، حظه من التصانيف جمع كلام من مضى فإن ترقست رتبته وتعالت همته لخص ذلك الكلام، وإن ضم إلى التلخيص أدنى بحث أو استدراك، فذاك عند أهل الزمان الحبر المقدم والفارس المبجل ثم قال: " إنما الحبر عندنا من يملأ عليه قلبه ودماغه، وتبرز منه التحقيقات التي تشهد الفطرة السليمة بأنها في أقصى غايات النظر " .

انظر الطبقات ١ / ٩٩ وما بعدها .

ثانيا : منهج

سنذكر هنا منهج المؤلف في كتابه جمع الجوامع، ومنع الموانع لانهما متلازمان، إذ الأول أصل للثاني وبينهما عموم وخصوص، وعن طبيعة المنهج يقول محمود شاكر رحمه الله : " المنهج من حيث هو ينشطر عند الباحثين إلى شطرين، شطر المادة، وشرط التطبيق، فشرط المادة يتطلب قبل كل شئ جمعها من مظانها على وجه الاستيعاب المتيسر، ثم تصنيف هذا المجموع وتمحيص مفرداته، تمحيصا دقيقا، حتى يتيسر للمؤلف أن يرى ما هو زيف جليا واضحا، وما هو صحيح مستبينا ظاهرا

أما شرط التطبيق، فيقتضى ترتيب المادة بعد نفي زيفها وتمحيص جيدها باستيعاب أيضا لكل احتمال للخطأ .

ثم على المؤلف بعد ذلك أن يتحرى لكل حقيقة موضعها اللائق بها لأن أخفى إساءة في وضع إحدى الحقائق في غير موضعها، خلى بأن يشوه عمود الصورة تشويها بالغ القبح والشناعة .

ولذلك كان شرط التطبيق هو الميدان الفسيح الذي تصطرع فيه العقول، وتتصادم الأفكار، وتختلف فيه الأنظار اختلافا بينا قريبا وبعدا من وجه الحقيقة، فهذه طبيعة هذا الميدان وطبيعة النزاهة من العلماء والأدباء والمفكرين " (١)

والتاج السبكي رحمه الله في كتابه (جمع الجوامع) قد حكى لنا أنه جمع مادته من زهاء مائة مصنف فكان جمعه هذا مستوعبا إلى أبعد الحدود (٢)

(١) انظر كتاب المتنبي لمحمود شاكر ص ٢٢ .

(٢) قال في خطبته : " . . . ونضع إليك في منع الموانع عن إكمال رجمع الجوامع الآتي من فن الأصول بالقواعد القواطع . . الوارد من زهاء مائة مصنف . . . ص ١٠١ من مجموع المتنون .

ثم أخذ ينخل هذه المادة المجموعة ويمحصها وينتقى جيدها، بقريحة
 وقادة ونفس عالمة وبتجرد وأناة وعزم لا يلين . . . واستمع إليه يصور مآلقاته وكابده
 فى شأن هذا الكتاب، حيث يقول عنه فى مقدمة المنع: " وأيم الله لقد استوعب
 منى كثيراً من أوقات الفراغ، وأخذ من أقلامى وأفكارى ما كاد يستفرغ مدد المداد
 والدماغ، فلو كان ذا لسان، لا دعى أنه نفيس عمرى ونخبة فكرى والذى شمست
 فيه عن ساق الجد، وقد عدت فى الديجور أعوانا على سهرى . . ." (١) .

ولذلك جاء كتاب 'جمع الجوامع' بين كتب الأصول كالغرة فى الجبين
 فبهر العلماء، والتفتت أنظارهم إليه بأعنة الاعجاب والاكبار، وذلك لما امتاز به
 من حسن السبك والصياغة وجمعه المعاني المتكاثرة فى ألفاظ قليلة معبرة،
 فكان كما قال " فى كل ذرة منه ذرة " (٢) .

ثم نظمه فى مقدمة وسبعة كتب وخاتمة . (٣)

-
- (١) مقدمة منع الموانع صراً من التحقيق .
 (٢) انظره ص ١٨٥ من الكتاب فى مجموع المتن
 (٣) وقد أخلى المصنف رحمه الله هذا الكتاب من قضايا المنطق، التى كثيراً
 ما يولع الأصوليون بذكرها فى مقدمة كتبهم الأصولية، كما فعل الغزالي فى
 المستصفى، وابن الحاجب فى مختصره، وغيرهما ممن يرى علم المنطق -
 متداخلاً مع علم الأصول، والحقيقة أنه لا تداخل بينهما، بل كل منهما
 فن قائم برأسه، وما اجترار القضايا المنطقية إلى علم الأصول إلعاباً
 مستكرهه، وقد أحسن المصنف صنعا بإغفاله ذلك .
 وأما ترتيبه لموضوعات الكتاب على مقدمة وسبعة كتب وخاتمة، فهى طريقته
 الخاصة ولم يذكر لذلك تعليلاً فى المقدمة كما فعل الغزالي فى
 المستصفى، وأبو الحسين البصرى فى المعتمد، وغيرهما، ولعل إرادة -
 الاختصار منعتة من ذلك، كما أنه لم يسرع على نهج ابن الحاجب فى تناول
 مسائل الكتاب ولا على نهج البيضاوى من أصحاب المختصرات بل كان
 كثيراً ما يخالفهما فى تقديم موضوع على آخر والاهتمام بمسألة دون أخرى
 ثم هو قد جعل كتابه فى الأصلين فاحتاج إلى طريقة خاصة يسير عليها.

ذكر في المقدمة تعريفات الأصول والفقه والأحكام الشرعية ومتعلقاتها، وجعل الكتاب الأول في "الكتاب ومباحث الأقوال" فذكر تحته ما يتصل باللغات ودلالات الألفاظ من منطوق ومفهوم، وحقيقة ومجاز، وأمر ونهي، وعام وخاص، ومطلق ومقيد، ومجمل ومبين، وناسخ ومنسوخ، وغير ذلك من المباحث، ثم أتبعه بالكتاب الثاني، وضمنه السنة وما يلحق بها من مباحث الأخبار، وجعل الثالث في الإجماع وأنواعه، والرابع في القياس وتوابعه، والخامس في الاستدلال، والسادس في التعادل والتراجيح، والسابع في الاجتهاد، ثم جعل الخاتمة في التصوف، على هذا المساق نهج فيه ورتبه في تسلسل منطقي يأخذ بعضه بحجز بعض.

وأما تناوله لمسائل الكتاب وكيفية سيره في ذلك، فإننا نكتفي له بضرب مثال واحد لتوضيح الصورة وبيان الحال: قال رحمه الله في مبحث الاجماع: "وقد نشرنا مسائل الاجماع على (الحد) أحسن نشر واستخرجناها كلها من التعريف على عادتنا في هذا الكتاب التي لم نسبق إليها، وهي البداية بالتعريف، ثم استخراج مسائل الباب منه، بحيث يلوح لذي الفطنة اكتفاؤه بالتعريف، عن النظر في تلك المسائل، لا يمكن فهم إياها منه، ولا يبقى في إعادة ذكرها إلا فائدة التنصيص عليها، وحكاية الخلاف فيها، والتنبيه على قيود قد تعتورها".

وكان دائما يفتح المسألة بما يراه ويختاره ثم يذكر مذهب الخصم بعد ذلك، ويرى أن افتتاح المسألة بمذهب الخصم لا يحسن؛ لأنه يوهم أن مذهب هو الجادة، وكان يقول: "ومن عادتي أن ما أضربه مثلا إن كان موجودا في الكتاب أو السنة أو كلام العرب أو حملة الشريعة أطلقه، وإن كان غير موجود أقول كقولك، أو كما لو قيل ونحوه...". وفي حالة ذكره لخلاف في المسألة كان يقول: "ونحن أبداً نشير بلفظ (ولو) إلى خلاف ضعيف فإن قوى أو تحقق صرحنا به وإلا اكتفينا بهذه الإشارة فاعرف ذلك...". (١)

(١) انظر كلامه في كتابنا هذا ص ٨٦، ١١٧، ٢٢٩، ٢٦٧ قسم التحقيق.

أما منهج المؤلف^١ في هذا الكتاب فقد كان يتراوح بين السير على طريقة الكتاب الأصل تارة وبين العدول عنها تارة أخرى .

فكان رحمه الله يجيب على الأسئلة التي وردت عليه إجابة مرتبة بحسب ترتيب الأصل في الغالب، وقد تم له ذلك في القسمين الأولين من تلك الأسئلة (١)، أما القسم الثالث (٢) وهو أهم هذه الأقسام وأكثرها فائدة فلم يرتبه على نسق الأصل بل كان يجيب على الأسئلة التي ترد إليه حسب وقوعها ووصولها إليه ،

(١) القسم الأول من هذه الأسئلة هو ما أورده عليه الشيخ الامام شمس الدين محمد بن محمد الأسدي الشافعي المتوفى (٨٠٨) وسماه (البروق اللوامع فيما أورد على جمع الجوامع) ويتكون من ثلاثة وثلاثين سهواً قال في كشف الظنون ١ / ٥٩٥ أرسل بها الشيخ الاسدي إلى المؤلف وهو في صلب ولايته فلما رآها أثني عليه وأجابه عنها في مؤلف سماه (منع الموانع) . وقد أجاب المصنف على هذه الأسئلة من حفظه ، دون أن يستعين بكتاب كما ذكر ذلك ص ٥٧ من التحقيق .

وفي نهاية هذه الأسئلة ص ٢٩٦ قرر أن أكثرها لا اختصاص له بجمع الجوامع بل هي أسئلة تتعلق بالفن من حيث هو ، ولكنه أجاب عليها جميعها اتماماً للفائدة .

وأما القسم الثاني من الأسئلة المذكورة ، فقد ذكر أنه أرسلها إليه الشيخ الامام السيد الشريف جمال الدين الخراساني حين ورد عليه من مدينة حلب وكان أكثره لمن طراز الأسئلة السابقة قد مضى الجواب عنها في القسم الأول فتركه ثم أجاب عن الباقي لذلك جاءت مختصرة في حدود خمس عشرة صفحة .

(٢) هذا القسم هو عبارة عن الأسئلة التي وقعت إليه مفرقة في أثناء الدروس التي كان يلقيها على الطلاب وفي الحلقات العامة ومجالس العلم التي كان يتصدرها ، وهي تربو على القسمين الأولين وفيها من الحوار

فسؤال في القياس، وبعده سؤال في مباحث الكتاب، ويعقبه سؤال في الخاتمة، ثم يتلوه آخر في المقدمة وهكذا كيفما اتفق .

ولو أن المصنف رحمه الله لترم الترتيب في جميع هذا الكتاب لكان ذلك أجمل وأفضل وكان أدعى إلى دراسته والاستفادة منه .

وقد قصد المصنف رحمه الله هذا الترتيب المشوش وذكر أنه سيورد أسئلة هذا القسم على ترتيب وقوعها وورودها عليه، لا على ترتيب الكتاب (١) ولعله رحمه الله كان يود أن يرتبها لو امتد به الزمن، ولكنه لم يسعفه الوقت فكان يتمنى أن تتاح له الفرصة، ويشرح الكتاب شرحا وافيا يبرز فيه مقاصده ومرامييه، ويرد على مثل هذه التساؤلات ضمن ذلك الشرح، على نسق الكتاب الأصل، فكان يقول: " ولو وسع وقتي لكتابة شرح عليه واف بالغرض منبه على ما رمزت إليه على وجه الاستقصاء لدخل في أسفار كثيرة (٢) ، ولكنه لم يجد الوقت الكافي لذلك . ولذلك كان رحمه الله إذا شرح مسألة أضرب عن نظيرها اكتفاءً بشرحها وأحال القارىء إلى فهمه وقوة نظره، كقوله مثلا في مبحث (لو) .

" وأنت إذا فهمت ما ألقيته إليك في الآية من المعنى نقلته إلى الأثر وغيره " (٣) .

وقوله في مبحث الأداة: " وأنت إذا تأملت ما شرحنا به الأداة والمؤدى

في هذا الكتاب عرفت به شرح كلامنا في القضاء والمقضى فلا تطيل .

" (٤) "

الهادى ومن التحقيق والتدقيق ما لا مزيد على حسنه، وإن كان بعض المباحث فيها لا يخلو من غموض ملحوظ كما سنراه في بعض مباحث القياس .

- (١) انظر ذلك ص ٢٣٠ تحقيق
 (٢) انظره ص ٣٠٤ من كتابنا هذا تحقيق
 (٣) الآية هي قوله تعالى: " ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله " ، والأثر هو قول عمر رضى الله عنه فى صهيب " لو لم يخف الله لم يعصه " انظر ذلك ص ٩٧ من هذا الكتاب .
 (٤) انظر ص ٥٧ تحقيق .

فهذا يشير إلى أنه رحمه الله كان في عزمه أن يقوم بشرح «جمع الجوامع» فيبسطة كل البسط لو تمكن من ذلك، ولكن المنية اخترته قبل تحقيق ما كان يصبو إليه. ومع هذا فإن «منع الموانع» يعد شرحاً مختصراً لمعظم مشكلات الكتاب كما قد أشار هو إلى ذلك وعلى مساق كلامه، يمكن أن نعرف بقية المسائل التي لم تشرح بتأملنا للمشروحة منها بطريق القياس الذهني، ونقل النظر من هذه إلى تلك .

ولذلك فقد اعتمد الشراح على «منع الموانع» كثيراً في تحليل ألفاظ جمع الجوامع، وفك رموزه ومغلفاته ثم حاولوا السير على هذا المنوال، يعرف ذلك من نظر في تلك الشروحات المتكاثرة . وقد سار المصنف في تناول موضوعات هذا الكتاب على طريقة واحدة وهي أنه يذكر كلامه مورد السؤال من «جمع الجوامع»، ثم يردفه بنص السؤال الوارد عليه، ثم يعقب ذلك بإجابته، فيبرهن على صحة عبارة جمع الجوامع وسلامتها، مدلاً على ذلك بما يراه من النصوص وأقوال العلماء وهكذا . . .

الفصل الثالث :

فى التعريف بكتبه الأصولية واعتداده بأرائه فيها

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : التعريف بكتبه الأصولية الأربعة

المبحث الثانى : اعتداده بأرائه فيها

المبحث الثالث : إنصافه لخصومه ورجوعه إلى الحق فى مواقفه

المبحث الأولالتعريف بكتبه

للتاج السبكي رحمه الله أربعة كتب في الأصول هي الإبهاج ، وشرح المختصر، وجمع الجوامع، وشرحه منع الموانع ، وهذه نبذة مختصرة عنها .

أولا : الإبهاج :

هذا الكتاب كان قد ابتدأه والده الشيخ الامام رحمه الله فعمل منه قطعة يسيرة (١) انتهى فيه إلى مسألة مقدمة الواجب، ثم أعرض عنه صفحا، فأكمله التاج في حياة والده، حيث انتهى منه سنة ٧٥٢ هـ وتوفى والده سنة ٧٥٦ هـ وقد سار المصنف في هذا الكتاب سيرا وسطا بين الإيجاز والاطناب، فكان من عادته الاطناب فيما لا يوجد في غيره من الكتب ولا يتلقى إلا منه كبحث مخترع أو نقل غريب أو غير ذلك (٢) .

والاختصار في المشهور في الكتب إذ لافائدة في التطويل فيما سبق إليه ، فجاء كتابا وسطا بين كتب الأصول .

ثانيا : شرح المختصر :

كان المصنف رحمه الله قد وعد بهذا الشرح الجليل في آخر الإبهاج ، حيث قال : " وفي عزمي والله الميسر أن أضع شرحا على مختصر ابن الحاجب ، بسيطا، لا عذر لي إذا لم آت فيه بالعجب العجاب، محيطا بهذا العلم على أتم وجه " (٣) ، وقد وفى بوعدده رحمه الله فوضع شرحا غاية في الإجابة والاستقصاء ،

(١) ذكر صاحب كتاب البيضاوى وأثره في أصول الفقه أن الشيخ الامام كان

معنيا باتمامه لولا فجأة الوفاة وان المصنف إنما أكمله بعد وفاة والده -

وهو خلاف الواقع، انظر كلامه هذا ص ٣٤٥ .

(٢) انظر الإبهاج ١٣٧/٢ .

(٣) راجع الإبهاج ٢٧٥/٣ ، والطبقات ٣٠٧/١٠ .

وكان يذكر نص ابن الحاجب ضمن شرحه، مدمجا له فيه، بحيث يظن القارىء أنه كتاب مستقل، وليس شرحا لكتاب آخر، مع عدم إغفال أى شىء مما ذكره ابن الحاجب، وقد أطال المصنف النفس فى هذا الشرح، فأطنب وأطاب، وأحاط فيه بعلم الأصول واستوفاه من كل جوانبه . . . وسمى شرحه هذا "رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب"، وذكر أنه سماه بذلك تبركا بصنيع والده، فإنه كان قد ابتدأه وعمل قليلا من أوله، قال المصنف إنها نحو كراسة وذكر أنه لم يقف عليها (١).

وذكر التاج أنه استمر فى هذا الشرح من أول سنة ٧٥٨ هـ إلى ربيع الآخر سنة ٧٥٩ هـ، حوالى سنة وأربعة أشهر، وقد أشاد به بعد أن انتهى منه فقال فى آخره: "وهو شرح إذا رآه المصنف عرف أننا أتينا فيه بالعجب العجاب، ودعونا قصي الإجابة فأجاب، فهو حقيق بأن تضرب له أباط المطبي، فإننا قد وفينا بحق مختصر حلت فيه العقد، وقام مصنفه برحمه الله بوظيفة الأيجاز التى قصر دونها كل بليغ وقعد، ورمى المعانى من أمد بعيد، وقد قمنا بحقه خير القيام، ورضنا مصعب النظر بالجد والاهتمام، فجمعنا بحمد الله فى هذا الشرح كل جميل وجليل، ووضعنا بتمامه عنا الحمل الثقيل، وقد لانسلم من حاسد على هذه النعمة، ونعمة الله مقرون بها الحسد" (٢).

فالشأ: جمع الجوامع :

هذا الكتاب مختصر صغير الحجم ولكنه فريد فى بابه قمة بين كتب الأصول وضعه المصنف فى الأصلين أصول الفقه، وأصول الدين، فجاء غريبا فى صنعه، بديعا فى فنه، عبارته شديدة الأيجاز ولفظه يحكى الإعجاز، اعتنى العلماء بشرحه فى سائر الأقطار، وانتشر صيته فى كافة الأمصار، وهو كتاب

(١) انظر الطبقات ٣٠٧/١٠

(٢) انظر ذلك ورقة ٣١٨

الناس شرقا وغربا وبقي كذلك أكثر من ثلاثمائة عام (١) .

وقد أودعه المصنف زبدة مافي شرحه على المختصر والمنهاج مع زيادات كثيرة ، قال في الطبقات : " وكتابنا جمع الجوامع مختصر جمعناه في الأصلين جمع فأوعى ، نفع الله به ، وغالب ظننا أن في كل مسألة فيه زيادات ، لا توجد مجموعة في غيره ، مع البلاغة في الاختصار " . (٢)

وقال عنه في كتابنا هذا : لا ولو أن الفطن تأمل صنيعي في هذا المجموع الصغير ، الذي سميته جمع الجوامع ، وجعلت اسمه عنوانا على معناه واطلع على مغزاي في ذلك ، لقضى العجب العجاب ، وعلم كيف أمطنا القشور عن اللباب . .

وقال : " واعلم أنني لم اقتصر في هذا الكتاب على الموجود في كتب الأصول ، بل ضمنت إليه شيئا كثيرا من كتب المتكلمين والمحدثين والفقهاء وشيئا مجاوزا للحد ، مما سمح به الفكر ، واستخرجه النظر ، ووضع الفهم موضعه ، مما لم أسبق إليه . (٣)

ثم قال : إن اختصاره متعذر ، وروم النقصان منه متعسر ، إلا أن يأتى رجل مبدع مبتدع ، فيتجاوز حد نفسه ، فإن فعل ذلك فسيغوت من أغراض الكتاب غرضا عظيما " (٤)

(١) شغل كتاب جمع الجوامع جما غفيرا من العلماء وطلبة العلم في حياة مؤلفه ، وبعد موته واتخذ كتابا دراسيا في المعاهد الاسلامية وبقسى إلى عهد قريب يدرس في الأزهر يدرسه الطلبة في أواخر أيام دراستهم . فلما تغير نظام الأزهر عدل عن جعله من الكتب الدراسية وصار من

المراجع المهمة .

(٢) انظر الطبقات ٢ / ٢١ .

(٣) انظره ص ٣٠٣ تحقيق .

(٤) انظر ذلك ص ٤٠٤ ، ومع ذلك فقد اختصره شيخ الاسلام في لب الأصول فقصر ولم يلحق .

وقد وفر الله الكريم دواعى العلماء على الاشتغال بهذا الكتاب شرحاً ونظماً وحفظاً ، فمن أوسع شروحه الآيات البيئات لابن القاسم العبادى (ت ٩٩٤) فإنه كتاب جمع فيه من التحقيق والتدقيق، وكثرة الأبحاث والانتصار للمصنف وشارحه المحلى ما يند عن الإمكان، ويتناصر عنه أبناء الزمان .

ومن أجود شروحه، شرح الجلال المحلى (ت ٨٦٤) المطبوع معه وهو شرح وسط بين الأيجاز والإطناب، وكذلك شرح البدر الزركشى الموسموم (بتشريف المسامع) وهو أوسع من شرح المحلى وأقدم منه (١) .

رابعاً : منع الموانع :

وهو كتابنا هذا موضع التحقيق ، شرح به المصنف ما استغلق واستبهم من مشكلات جمع الجوامع، وقد اعتمد عليه أغلب الشراح فى شروحاتهم لجمع الجوامع ، وهو كتاب وسط كما ترى وضعه المصنف بشكل إجابات على الأسئلة التى وردت عليه ، بخصوص جمع الجوامع ، وذكر أنه كالشرح لمشكل الكتاب، وكان يسير فى أجوبته بتفاوت بين البسط والاختصار حسب ما يقتضيه المقام ، وقد جاء بحمد الله شرحاً وافياً بالغرض، فلا نطيل بذكر تفاصيله إذ هو بين أيدينا والنظر متوجه إليه .

وهناك كتاب خامس للمصنف اسمه (التعليقة) ذكره فى رفع الحاجب فقال : " ولقد أطلنا فى كتابنا التعليقة فى مسألة الاجماع السكوتى وذكرنا فيه من المباحث ما يعسر على أبناء الزمان . وما لو رحل ذو الهممة لسماعه من بلد إلى بلد لحمد مسعاه " (٢)

- (١) وقد ذكر صاحب كشف الظنون كثيراً جداً من شروحه وحواشيه انظر ذلك ٥٩٥/١ وما بعدها .
- (٢) انظر رفع الحاجب ورقه ١٢٥ وقد ذكره أيضاً فى مبحث لو من كتابنا هذا ص ٩٥ مشيداً بما أودعه فيه من التقرير على منع تعليل الحكم الواحد بعلمتين مختلفتين .

المبحث الثاني

اعتداده بأرائه

التاج السبكي رحمه الله شخصية عبقرية فذة ، هكذا كان بين الناس وكان هو عند نفسه فوق هذه المثابة .

ولذلك نجده شديد الاعتداد بأرائه وأفكاره ، قوى الحجة في مقالته ، لا يلين بسهولة ، ولا يرجع عن رأيه بأدنى إشارة ، بل يكافح عنه ويحققه ويبرهن عليه ، ويدققه ويأتي فيه بكل ما يراه ويستطيعه .

واستمع إليه في الأشباه والنظائر مدافعا عما ذهب إليه في منع التعليل بعلمتين حيث يقول : " أصل قاطع : لا يجوز عقلا اجتماع علمتين على معلول واحد ، وهذا الأصل مهدناه في شرح المختصر ، وناضلنا عنه ، وادعينا قيام القاطع عليه ، وحكمنا بأن مخالفه محجوج ببراهين العقول ، ونزلنا عليه من الفروع الفقهية ما يرتفع عن هم الزمان " (١) .

وقال في مسألة المكره بعد تقريرها في كتابنا هذا : مانصه

" وهذا تحقيق هائل عليك بعرض كلام الفقهاء والأصوليين والخلافيين عليه ، فإن أباه فادرا ، ماعداه " (٢)

وقال في آخر جمع الجوامع مشيدا بمزاياه : " وقد تم جمع الجوامع علما ، المسمع كلامه آذانا صمّا الآتى من أحاسن المحاسن ، بما ينظره الأعمى ، فإياك أن تبادر بإنكار شئى " منه قبل التأمل والفكرة ، ففي كل ذرة منه درة " (٣) .
فانظر إلى قوة اعتزازه بنفسه وثقته المطلقة بما يقول ويقرر . .

(١) انظر ذلك ورقة ١٣٢ ،

(٢) انظره ص ٢٠ تحقيق

(٣) انظره ص ١٨٥ من كتاب مجموع المتون .

المبحث الثالث

إنصافه لخصومه ورجوعه إلى الحق

أولاً : إنصافه لخصومه :

رغم اعتزاز المصنف بنفسه واعتداده القوي بما يراه ويقره، ومناضلته الشديدة في تأييده وتسديده، إلا أنه كان منصفاً لخصمه لا يهتضم قدر أحد من الناس شادياً كان أو متناهماً، وهذه روح علمية سامية وأخلاق فاضلة (١)؛ وكما قال لما نقول أنظر إلى إشاراتنا بين الحاجب رحمه الله بعد أن رد كلامه في تعريف الأداء حيث قال: "وقد كان ابن الحاجب رحمه الله إماماً مقدماً في الأصول والفقه، والنحو والتصريف، أسكته البلاغة زمامها، وألقت إليه الفصاحة مقاليدها، وأعطاه الإيجاز كله، ومن بحر علمه اغترفنا، وبكثير علمه اعترفنا، فلا يظن الظان أننا أردنا في هذا الكتاب مطاولته، فأين الثريا من يد المتطاول" (٢).

ثانياً : رجوعه إلى الحق إذا تبين له :

المصنف رحمه الله كثيراً ما يختلف كلامه في كتبه فنجد في بعضها يقرر المسألة على وجه ثم يرجع في كتاب آخر فيقررها بوجه مغاير له . . وهذه ميزة حميدة فقد كان رحمه الله وفاقاً مع الحق، حثيث سير إليه، لا يتلأأ في الرجوع إليه حين يجده لا عا بيناً، وإن كان قد صرح بخلافه، ومن ذلك أنه صرح في جمع الجوامع، بامتناع تكليف المكروه ثم رجع في الأشباه والنظائر (٣) وجوز تكليفه، وصرح في مبحث (لو) من جمع الجوامع أيضاً كلام والده ووافق عليه في عدم

(١) قال عنه الشوكاني: إنه كان في غاية الانصاف والرجوع إلى الحق في

المباحث ولو على لسان أحد الطلبة، انظر البدر الطالع ١/٤٦٧.

(٢) انظر ذلك ص ٥٦ من هذا الكتاب.

(٣) انظره ورقة ١٢٢.

كونها امتناعية، ثم أضرب عن هذا الرأي، وحاد عنه في كتابنا هذا، واختار أنها
 «حرف امتناع لا امتناع» (١)

ولذلك كان يقول رحمه الله: "إن الصواب أن يرد من كلام المصنفين
 ما يجب رده، ويقبل ما يجب قبوله، وأما التكليف والتمحل والحمل على أبعـد
 المحامل فشيء تستنكره العقول، ولا يرضاه لنفسه ذو نفس أبية .

بل كل يوم خذ من قوله ويترك إلا صاحب القبر صلى الله عليه وسلم." (٢)
 لذلك كله، فقد امتاز رحمه الله بتحرى الصواب فيما يقرره واطـراح
 ما خالفه وتزييفه، وإن كان مرويا عن أكابر القوم، فلا تجده يجامل أحدا فى
 الحق ولو كان أباه، وهذا من حميد سيرته رحمه الله ورضى عنه .

(١) حيث قال رحمه الله : واعلم أنا كتبنا هذا ونحن نوافق الوالد إذ
 ذاك على ما رآه - أى فى عدم كونها امتناعية - ولذلك عبرنا عنه بلفظ
 الصحيح وأما الذى آراه الآن وأدعى ارتداد عبارة سيبويه إليه
 وإطباق كلام العرب عليه فهو قول المعريين، وقول الوالد إنه منقوض
 بما لا قبل به مما لا يظهر لى .

انظر ذلك ص ٨٨ من كتابنا هذا . .

(٢) انظر رفع الحاجب ورقة ٤٠٩ .

الفصل الرابع :

فى مكانته العلمىة والمجالات التى برز فىها وفاق

ويشتمل على تسعة مباحث :

المبحث الأول : ابن السبكى الأصولى

المبحث الثانى : ابن السبكى الفقيه

المبحث الثالث : ابن السبكى المجتهد

المبحث الرابع : ابن السبكى المحدث

المبحث الخامس : ابن السبكى المؤرخ

المبحث السادس : ابن السبكى النحوى

المبحث السابع : ابن السبكى الأديب

المبحث الثامن : ابن السبكى الشاعر

المبحث التاسع : ابن السبكى المصلح الاجتماعى

تمهيد

لقد كان التاج السبكي رحمه الله دائرة معارف واسعة احتوت إلى جانب العلوم الدينية معرفة مفصلة في التاريخ والأدب واللغة والكلام وسائر فروع المعرفة في عصره، فكان طوداً عظيماً في كافة الفنون، تقدم على أقرانه، وفاق أهل زمانه، وصار أحد الجهابذة الأفاضل من علماء الإسلام، وقد امتاز رحمه الله بعقلية ذكية وفطرة عجيبة، وقريحة متقدمة أعجب الخلق بحسن كلامه، وكمال فضله، وفصاحة لسانه، ونكته الدقيقة، فانتشر ذكره في الآفاق، وورق الحظ الأوفر في حسن التصنيف وجودته، والنصيب الأكبر في جزالة التعبير وسهولته، واليد الطولى في كشف المعضلات، وفتح المغلقات، والتبحر في أصناف العلوم أصولها وفروعها . .

وهذه آثاره العلمية تشهد بذلك، فقد توج بها هامات الزمان، وجاءت من التحقيق والتدقيق بمكان مكنى وقدر رفيع .

ولا غرو في ذلك فقد كان لا يقدم على التأليف إلا بعد أن يستكمل كافة أسبابه، ثم يباشره بعد ذلك بفطنة، ونباهة وذهن يقظ، ونفس مرتوية من العلوم وكان أميناً في تصانيفه، فإذا نقل من كتاب أو استفاد منه، لا يستنكف عن أن يعزو تلك الفائدة إلى قائلها، بكل أمانة، فلذلك بورك له في علمه وحاله، وانتفع الناس بمصنفاته في سائر الأمصار، فانتشرت في حياته وكانت بعد موته أكثر شيوعاً واستيلاءً على مقاليد الخلق .

وبالجملة فقد كان رحمه الله سيد زمانه (١)

(١) قد يظن القارىء أنني أطنب في وصف التاج السبكي وأبالغ في الإشادة به ولست وحدى الذى يفعل ذلك، فقد وجدت الكثير من العلماء والمؤرخين مطبقين على تعظيمه وتبجيله، وأقوال العلماء معتبرة . . ثم إننى لمعايشته معه مدة، وقراءته الكثير من كتبه، تبدت لى من خلالها سجاياه الحميدة، وشخصيته الغذة، وتوثق لى عنه ذلك السماع

وللسيادة معنى ليس يدركه . . من طالب الذكر لإباحث فهم
وهذه بعض المجالات العلمية التي برز فيها وحققها، وقام فيها على قدم
وساق ، نسوقها إليك بإيجاز في المباحث التالية :

الجميل . . فكنت معه كما قال الشاعر :
وما زالت الركبان تخبر عنكم . . بكل جميل والزمان يحقق
فلما التقينا خلت فوق الذي به . . سمعت فنقل المجد عنكم مصدق

المبحث الأول

أبن السبكي الأصولي

من المعروف أن علم الأصول مستمد من اللغة والكلام والأحكام الشرعية فهذه الثلاثة الفنون هي مادة هذا العلم.

وقد كان التاج السبكي رحمه الله إماماً مبرزاً في كل منها ، فهو ضليع في اللغة والنحو، له في ذلك القدم الراسخة، والباع الطويل، ويظهر ذلك من بعض مباحثه في كتابنا هذا كما سيتبين لك .

وهو في الكلام وقضايا التوحيد والاعتقاد، أشد تمكناً منه في غيره، وأما الأحكام الفقهية فقد سلمت إليه زمامها، وألقت إليه مقاليدها فصار فيها نسيجاً وحده وفريداً دهره .

لذلك كله فقد كانت تصانيفه رحمه الله فسي أصول الفقه، تمتاز بالدقة والاستيعاب، وحسن العرض والمناقشة الجادة الهادفة، مما يدل على كونه من حفاظ هذا الفن ومجتهديه .

قال صاحب الآيات البيّنات : " وناهيك بجلالة المصنف وتقدمه في حفظ هذا الفن على غيره . . فإنه غير مقلد لأحد من الأصوليين بل لسه اجتهاده الخاص في علم الأصول" (١)

ومن نظر كتبه الأصولية وجدها في القمة بين كتب الأصول ، فقد نظمها أحسن نظم وكساها من كلامه أجزل لفظ، وأودعها تحقيقات باهرة وتدقيقات فريدة، تدل على السعة والعمق، فلا تجد له حشواً في كلامه البتة، بل كل لفظ في تصانيفه يتضمن أكثر من معنى، والناظر في كتبه يعلم ذلك علم

(١) انظر الآيات البيّنات ١٠٨/٤ .

اليقين وخاصة إذا وقع النظر من ناقد بصير .

وقد كتب في الأصول أربعة كتب أشار هو إليها في الأشباه والنظائر وأشاد بما احتوت عليه من الفروع المخرجة على قواعد الأصول فقال :

" أعلم أن لنا في أصول الفقه مصنفات اشتملت على قدر كبير من الفروع المخرجة على الأصول من نظره عرف أنا لم نسبق إليه ، ومن أحاط بما في كتبنا الأربعة ، وهى شرح مختصر ابن الحاجب ، وشرح منهاج البيضاوى ، والمختصر المسمى " جمع الجوامع " ، والأجوبة عن الأسئلة التى أوردت عليه المسمى " بمنع الموانع " من الفروع المخرجة على الأصول أحاط بسفر كامل من ذلك " (١) .

وقد أشهرته هذه المؤلفات فى أصول الفقه فأصبح بين الأصوليين

ملحوظا بعين الاعتبار .

المبحث الثاني

ابن السبكي الفقيه

الفقه ملكة راسخة في النفس وبصيرة كاملة يُتمكن بها من قامت به من الاطلاع على أسرار الشريعة، ومن استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية، التي هي الكتاب والسنة والاجماع والقياس، وصاحب تلك الملكة الراسخة هو الفقيه المجتهد على الحقيقة، وقد كان التاج السبكي رحمه الله بهذه المكانة، فهو فقيه مرموق ذو دُرْبَةٍ عالية في مآخذ الظنون، في مجال الأحكام الشرعية، ولديه فقاهاة نفس حقيقية، وهذه الصفة هي أنفس صفات علماء الشريعة، لكونها تكسب صاحبها قوة الفهم على التصرف، وتعطيه دراية تامة في الجمع والتفريق، والتصحيح والإفساد، ونحو ذلك مما هو ملاك صنعة الفقه، كما أن للتاج السبكي رحمه الله دراية وفهما كاملين بعلم الخلاف ومآخذ الأئمة وهو العلم الذي لا يصير المرء فقيها بدونه البتة . .

قال في الطبقات " إن المرء إذا لم يعرف علم الخلاف والمآخذ لا يكون فقيها حتى يلج الجمل في سم الخياط، وإنما يكون رجلا ناقلا، نقلا مخبطا، حامل فقه إلى غيره، لا قدرة له على تخريج حادث بموجود، ولا قياس مستقيـل بحاضر، ولا إلحاق غائب بشاهد، وما أسرع الخطأ إليه وأكثر تراحم الغلـط عليه وأبعد الفقه لديه . . " (١)

ولمعرفة مقدار رسوخ المصنف في الفقه وروائه من علوم الشريعة نسوق لك هذه الحكاية عنه: " قال في آخر الأشباه والنظائر بعد أن تكلم على أنواع المجتهدين ومراتبهم: قال: " وقد أردت أن أذكر لك هنا آية كانت ابتداء درسي بالمدرسة الأمينية، في يوم الأحد ثالث شهر ربيع الأول سنة ٧٦٣ هـ،

(١) انظر الطبقات ٣١٩/١

وذلك أن بعض من لا أهلية له، سعى في هذه المدرسة، وكاد يقدم علي، لقربه من الدولة، فأحبت أن أريه كيف التدريس، وكيف ينبغي لمن طلب مناصب العلماء أن يكون؟ (١) فعمدت إلى آية من الكتاب العزيز هي قوله تعالى: " أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله " (٢) الآية واستنبطت منها ما وصلت إليه قوتي ثم قلت بعد الخطبة مانعه . . . " وأنا إن شاء الله تعالى استخرج من هذه الآية دون ما قبلها وما بعدها من فنون الفوائد في أنواع العلوم، ما يزيد على مائة وعشرين فائدة، في الفقه، وأصوله، وأصول الدين والحديث، والتفسير، والطب، والفراصة وغير ذلك، وشرطى في ذلك على نفسي أن لا أذكر شيئاً سبقت إليه، ولا أتعدى الآية إلى غيرها . . . " (٣) قلت: " تبارك الله ماذا تبليغ الهمم " .

قال ابن كثير: " وقد حضر عنده في هذا الدرس خلق كثير من العلماء، والأمرء، والفقهاء، والعامه، وكان درساً حافلاً، استنبط فيه من الآية المذكورة أشياء حسنة، وذكر ضرورياً من العلوم، بعبارة طليقة جارية معسولة . أخذ ذلك من غير تلعث ولا تلجلج، ولا تكلف، فأجاد وأفاد، وشكره الخاصة والعامه من الحاضرين وغيرهم، حتى قال بعض الأكابر إنه لم يسمع درساً مثله . . . " (٤) .

فانظر إلى آثار رحمه الله في هذا الرجل، وما أودعه الله فيه من الفهم والاستبصار في أسرار كتابه وفي أمور شرعه، يوتي الحكمة من يشاء، ومن يوت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً " (٥) .

-
- (١) قالت أياديه للحساد عن كتب . . . ما أقرب العز إلا أنه همم
 (٢) الآية (٥٤) من سورة النساء .
 (٣) انظر الأشباه والنظائر ورقة ج ٢١٧ .
 (٤) انظر البداية والنهاية ١٤ / ٢٥٠ .
 (٥) الآية (٢٦٩) من سورة البقرة .

المبحث الثالث

ابن السبكي المجتهد

برغم أن التاج السبكي رحمه الله كان شافعيًا ضليعًا من أركان هذا المذهب، والذابين عنه والمتشددين في تأييده، والمغتبطين بتقليد إمامه، إلا أنه قد ادعى لنفسه رتبة الاجتهاد المطلق، لتوفر شروطه فيه، ولا يخرج ذلك عن أن يكون تابعًا للإمام الشافعي، وسالكًا طريقته في الاجتهاد، ومعدودًا من أصحابه . . فإنه لا منافاة بين الحالتين (١).

(١) المجتهد أنواع: أعلاها المجتهد المستقل وهو الذي استقل بقواعده لنفسه يبنى عليها الفقه خارجًا عن قواعد المذاهب المقررة، وهذا شيء قد فقد من دهر، قال السيوطي: "بل لو أرادته الإنسان اليوم لا متنع عليه ولم يجز له، لأن أصول المذاهب وقواعد الأدلة منقولة عن السلف فلا يجوز أن يحدث في الأعصار خلافها . . .". وذكر عن ابن الأمير المالكي: أن أتباع الأئمة الآن الذين حازوا على شروط الاجتهاد، مجتهدون ملتزمون أن لا يحدثوا مذهبًا آخر، أما كونهم مجتهدين فلأن الأوصاف قائمة بهم، وأما كونهم ملتزمين فإن إحداث مذهب زائد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مبانة لسائر قواعد المتقدمين متعذر، لاستيعاب المتقدمين لسائر أساليب الشريعة . . .".

ثانيها: المجتهد المطلق وهو الذي وجدت فيه شروط الاجتهاد التي اتصف بها المجتهد المستقل، لكنه لم يبتكر لنفسه قواعد تخصه، بل سلك طريقة إمام من أئمة المذاهب في الاجتهاد، فهذا هو المطلق فبينه وبين المستقل عموم وخصوص، فكل مستقل مطلق وليس كل مطلق مستقلًا.

ثالثها: المجتهد المقيد في مذهب إمامه، وهو المستقل بتقرير أصول المذهب بالدليل غير أنه لا يتجاوز في أدلته أصول إمامه وقواعده ويسمى مجتهد التخريج، وأقل منه مجتهد الترجيح ثم مجتهد الفتيا . . . انظر كتاب الرد على من أخذ إلى الأرض ص ١١٢ وما بعدها.

قال السيوطي : " وقد ادعى التاج السبكي رحمه الله لنفسه الاجتهاد المطلق ^(١) ، كتب مرة ورقة لنائب الشام فى ضائقة وقعت له فقال فى آخرها : " وأنا اليوم مجتهد الدنيا على الاطلاق لا يقدر أحد أن يرد علي هذه الكلمة " قال السيوطي والرجل مقبول فيما قاله عن نفسه فإن العلماء أدين وأورع وأخشى لله من أن يقولوا غير الحق ؟ والظاهر قبول قول العالم فى الإخبار عن نفسه أنه وصل إلى حيز الاجتهاد إذا كان عدلاً قياساً على قولهم من ادعى الصحة قيل قوله فى ذلك إذا كان عدلاً لأن عدالتهم تمنعه من الكذب ، ولا نظر إلى اتهامه بكونه يدعى لنفسه رتبة عالية . . (٢)

(١) وقد روجع فى ذلك بأن ادعاه هذا مردود بقول الغزالي فى الوسيط " وقد خلا العصر عن المجتهد المستقل " فقال " هذا القول لم ينفرد به الغزالي بل سبقه إليه آخرون ، وقد نظرت فى هذا الكلام وفكرت فيه وظهر لي أنه ومن سبقه إليه إنما أرادوا خلا عن مجتهد قائم بأعباء القضاء فإنه لم يكن يلي القضاء فى زمنهم مرموق ولا منظور إليه بكثير علم بل كانت جهابذة العلماء منهم يربون بأنفسهم عن القضاء ، والا فكيف يمكن القضاء على الاعصار بخلوها عن مجتهد ؟ هذا منكر من القول . . "

هكذا نقله العطار عن كتابه (ترشيح التوشيح)

انظر حاشية العطار ٢ / ٤٢٣ .

(٢) انظر كلام السيوطي فى حسن المحاضرة ١ / ٣٢٨ ، الرد على من أخذ الى الارض ص ١٩٧ ، تقرير الاستناد فى تيسير الاجتهاد ص ٦٥ .

بعض اختيارات المصنف التي خالف فيها المذهب

الشافعي

لا يوجد للتاج السبكي رحمه الله كتب فقهية بين أيدينا نستطيع من خلالها أن نعرف اختياراته في الفقه، فكتبه الفقهية مفقودة الآن، ولكننا من مطالعتنا لكتابه الأشباه والنظائر، وبعض كتبه الأصولية حصلنا له على بعض الاختيارات والتي منها قوله :

(١) " المشهور في المذهب جواز قول المصلي "الله الأكبر" أو " الله العزيز

أكبر" قالوا ولا يضر تغيير بسيط كهذا .

قال المصنف " وأنا أختار أنه لا يجزى شيء غير " الله أكبر" لقوله صلى الله عليه وسلم : " صلوا كما رأيتموني أصلي " (١) .

قال : ثم أنا اعتقد أن " الأكبر" أبعد عن الاجزاء من "الله العزيز أكبر" والأصحاب مطبقون على العكس من هذا ، وإنما خالفتهم لأن " الله العزيز أكبر" ليس فيه شيء من التغيير، وإنما هو فصل يسير قد يغتفر، بخلاف " الأكبر" .

(٢) وفي باب النهي من الأشباه والنظائر قال : "النهي إذا رجع إلى الذات

اقتضى الفساد عند علمائنا قاطبة .

قال : وهي من أمهات مسائل الخلاف، وقد اعترضنا على قوم ممن المحققين، منهم الغزالي، فذهبوا إلى آراء معضلة تداني مذهب أبي حنيفة رحمه الله، ثم قال : والذي استقر عليه رأي أن النهي عن الشيء يقتضى صحته، وعدم الاعتداد به في نظر الشارع، فإن كان في العبادات اقتضى صحته وعدم اجزائه، وإن كان في المعاملات اقتضى صحته وعدم استقراره وسلط عليه الفسخ، هذا ما رأيناه مذهباً، وإن كنا

نصرنا في شرح المختصر وغيره من مصنفاتنا الأصولية غيره، ثم نحن لا نفرع عليه لكونه حائدا عن مذهب الشافعي رحمه الله، فنجری على قاعدة المذهب .

(٣) وفي مبحث المكره على أحد شيئين هل يعد مكرها أولا؟ قال في الأشباه : " الأصح عند الرافعي والنووي الثاني ، وفي نظري أن الأول هو الأصح " ولا فرق عندي بينه وبين الاكراه على فعل معين، إلا ما قيل من أن هذا يجد مندوحة عن فعل أحد الشيئين بفعل الآخر منهما ، وذلك لا يجد مندوحة ، قال : وليس هذا الفرق بطائل، فإن القول في المختص بالفعل منهما مقول في الآخر ، وكل قول انعكس بنفسه بطل من أصله " (١)

وقال في الأشباه أيضا " الصحيح عندي أن الأحكام ستة الواجب والمندوب، والحرام، والمكروه، وخلاف الأولى، والمباح " ، وذكر أن افتراق خلاف الأولى مع المكروه اختلاف الخاصين فالمكروه ماورد فيه نهى مخصوص كترك تحية المسجد ، وخلاف الأولى ما لا نهى فيه كترك سنة الظهر .

وفي مسألة أن دلالة النكرة المنفية هل هو باللزوم أو بالوضع؟ اختار أنه باللزوم في المبنية على الفتح وبالوضع في غيرها : قال : والقول باللزوم على الإطلاق هو قول الحنفية وبالوضع مطلقا قول الشافعية (٢) .

(١) انظر لأقواله هذه الأشباه والنظائر ورقه ١٢٤، ١٥١، ١٥٣، وانظر

الروضة للنووي ١٣٨/٩ .

(٢) انظر الاشباه والنظائر ورقه ١٤٤، وكتابنا هذا ص ١١٠

المبحث الرابع

ابن السبكي المحدث

التاج السبكي رحمه الله له باع طويل في علم الحديث ، فهو رجل محدث على الحقيقة ومن نظر كتابه الطبقات عرف هذا المعنى وقامت له البينة على صدق هذه الدعوى ، فنجد في هذا الكتاب يقعد القواعد الحديثية المهمة، التي لا توجد عند غيره . ففي كلامه على الجرح والتعديل مثلا ذكر قول العلماء " إن الجرح مقدم على التعديل " ثم استدرك عليه يقول : " إذا سمعت هذا الكلام ورأيت الجرح والتعديل، وكنت غرا بالأمر، أو قدما مقتصرا على منقول الأصول، حسبت أن العمل على جرحه، فأياك ثم أياك، والحذر كل الحذر من هذا الحساب ، بل الصواب عندنا أن من ثبتت إمامته وعدالته وكثر ماد حوه ومزكوه، وندر جارحه، وكانت هناك قرينة دالة على سبب جرحه من تعصب مذهبي أو منافسة دنيوية أو غير ذلك، فإننا لانلتفت إلى الجرح فيه ونعمل فيه بالعدالة وإلا فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا تقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة، إذ ما من إمام إلا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيهم هالكون . . " (١) .

ثم أضاف على قولهم " لا يقبل الجرح إلا مفسرا " فقال : إنما يكون هذا في جرح من ثبتت عدالته واستقرت ، فإذا أراد رافع رفعها قيل له اثبت ببرهان على هذا، أما من ثبت أنه مجروح فيقبل قول من أطلق جرحه ، لجريانه على الأصل المقرر عندنا ، ولا نطالبه بالتفسير إذ لا حاجة إلى طلبه .

ثم إننا لانطلب التفسير من كل أحد ، بل إنما نطلبه حيث يحتمل الحال

(١) انظر الطبقات ٢ / ٩ ، وقد شهد الذهبي للمصنف بأنه محدث جيد ، انظر الطبقات ١٠ / ٣٩٩

شكا . . أما إذا انتفت الظنون، وكان الجراح حبرا من أحبار الأمة مبرأ عن
مضان التهم، أو كان المجروح مشهورا بالضعف متروكا بين النقاد فلا نتلعثم
عند جرحه ولا نحوج الجراح إلى تفسير، بل طلب التفسير والحالة هذه طلب
لغيبية لا حاجة إليها . . " (١) .

فهذا يدل على مشاركته مشاركة قوية في الحديث وعلومه وقد شهد له
العلماء بذلك قال عنه شيخه الذهبي : " كتب عنى الأجزاء وأرجو أن يتميز فى
العلم " (٢) .

وقال ابن حجر : " إنه أمعن فى طلب الحديث وكتب الأجزاء والطباق
حتى مهر وهو شاب، وخرج له ابن سعد مشيخة حدث بها " (٣)

وخرج جزءاً على حديث " المتيا يعين بالخيار " فقال والده فى ذلك :
عبد الوهاب مخرجه . . من فضل الله على نسا
يارب قه ما يحذر . . واقدر فيه الخيرات وشاء (٤)

وله كتاب الأربعين خرج زمن الشباب وأنشده بسببه شيخه أبو الفتح
السبكي قوله :

أجدت الأربعين فدمت تاجا . . لأهل العلم ذا فضل مبين
وأرجو أن أراك رفيع قدر . . وقد جاوزت حد الأربعين (٥)

(١) ثم أخذ يضرب لذلك، بعض الأمثلة : راجع الطبقات ٢/٢٢ وما بعدها .

(٢) انظر المعجم المختص ص ١٥٢ .

(٣) راجع الدرر الكامنة ٢/٤٥، وفى كتاب الوفيات ٢/٣٦٣ أن ابن سعد

خرج له معجما فى مجلدين، وانظر البدر الطالع ١/٤١٠ .

(٤) انظر الطبقات ١٠/١٩١ .

(٥) المرجع السابق ٩/١٧١، وللمصنف أيضا تخريج لأحاديث إحياء علوم
الدين للغزالي وقد ذكر فى الطبقات ٦/٢٨٧ فصلا فى الأحاديث
التي لم يجد لها إسنادا فى كافة كتاب الأحياء .

وقال فيه برهان الدين القيراطي إنه محدث ماهر متبحر في علم

الحديث ، سيد حافظ مختص بعلو الاسناد ، ثم أنشد في إطرائه يقول :

إليك والالاتساق الركائب . . . وعنك وإلفالحدث كاذب

وقوله :

علم الحديث إلى أبي نصر غدا . . . من دون أهل العصر حقا يسند

أضحى أميرالمومنين بقبيلة . . . ويد الخلافة لاتناولها يد

إلى آخر كلامه فيه رحمه الله (١) .

فانظر هذه الأقوال وتبين مقدار تمكنه في هذا الفن .

(١) أورد المصنف كلام القيراطي هذا في الطبقات ٣٥٤/٩ وما بعدها .

المبحث الخامس

ابن السبكي المـوـرـخ

يعد التاج السبكي رحمه الله من عظماء المؤرخين (١) الذين سبوا حوادث التاريخ، وحققوا وقائعهم، ودرسوا سير النبلاء والعظماء الذين كان لهم مواقف مشهودة وآثار باقية في سجلات التواريخ .

ولا أدل على ذلك من كتابه " الطبقات " فهو الكتاب الذي لانظير له بين كتب التراجم الموجودة بين أيدينا ، فقد وضعه التاج رحمه الله على نمط فريد من التحقيق والاستيعاب، وذكر أنه لم يضعه إلا حاويا مغنيا ناظره عن الالتفات إلى غيره من كتب التواريخ (٢) وقد ساعده على ذلك أنه كان منذ الصغر يردد النظر في أخبار الأخبار ويتقرب أحوالهم ليحيط بمجمل ما احتوته أعمارهم وأزمانهم .

(١) ولذلك نراه رحمه الله في طبقاته يضع قواعد نافعة في المؤرخين ، ويذكر أنهم على شفا جرف هار، لأنهم يتسلطون على أعراض الناس ، وقد ينقلون مجرد ما يبلغهم من صادق أو كاذب ثم يشترط أن يكون المؤرخ عالما عدلا ، عارفا بحال من يترجمه ، ليس بينه وبينه من المداقة ما قد يحمله على التعصب له ، ولا من العداوة ما قد يحمله على الغض منه ، فيقول : " إن أهل التاريخ ربما وضعوا من أناس ورفعوا آخرين ، إما لتعصب ، أو لجهل ، أو لمجرد الاعتماد على نقل من لا يوثق به ، أو لغير ذلك من الأسباب ، فلا بد في المؤرخ من الصدق في القول وحسن العبارة والمعرفة بمدلولات الألفاظ ، وإذا نقل سمي المنقول عنه ، وأن يعتمد اللفظ دون المعنى ، وأن لا يغلبه الهوى ، فيخيل إليه هواه الاطناب في مدح من يحبه ، والتقصير في غيره "

أنظر الطبقات ٢٢/١ وما بعدها ، معيد النعم ص ٧٤

(٢) راجع الطبقات ٣٢١/١ .

وكان يجد من نفسه ميلا شديدا إلى الإلمام بالوقائع وتلقف ما صنعه

السابقون فصدق فيه قول الشاعر :

أ تانى هواها قبل أن أعرف الهوى . . فصادف قلبا خاليا فتمكنا

وهو مع ذلك من هو ، خيرة ودراية بالأمر، لا يسجل كل ما يقع عليه

نظره، أو يحتك به سمعه ، بل لا يثبت إلا ما ارتضاه الحق فى نفسه، بعد

أن يخبره وينقده نقد الخبير البصير، واستمع إليه يقول عن هذا الكتاب :

"ومن نظر كتابى هذا علم كيف كان البدر يغيب وأنا شاهد، وتيقن

أنه وظيفة عمر رجل ناقد" (١) .

وكتاب الطبقات لم يقتصر فى الواقع على الجانب التاريخى، وإنما

اشتمل على حديث، وفقه، وأدب، وفوائد أخرى تنسل إليها الرغبات من كل حدب.

فتراه يذكر فيه ترجمة الرجل مستوفاة على طريقة المحدثين والأدباء ثم يورد

فى أثناء ترجمته نكتا بديعة تسحر عقول الألباء، وكان رحمه الله فى سيره هذا

مع الأئمة ممن إذا سمع صالحا أشاع، وإذا رأى ربيبة دفن (٢) .

(١) الطبقات ٢٠٩/١ .

(٢) ولذلك كان يقول رحمه الله تعالى : " ينبغى لك أيها المسترشد أن

تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم فى

بعض، إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين

الظن فدونك، وإلا فأضرب صفحا عما جرى بينهم، فإنك لم تخلق

لهذا فاشتغل بما يعينك ودع ما لا يعينك، ثم أضاف يقول :

ولا يزال طالب العلم عندى نبىلا حتى يخوض فيما جرى بين السلف

الماضين، ويقضى لبعضهم على بعض، فأياك ثم إياك أن تصفى إلى

ما اتفق بينهم . . . فإنك إن اشتغلت بذلك خشيت عليك الهلاك

فالقوم أئمة أعلام ولأقوالهم محامل، وربما لم يفهم بعضها فليس لنا

إلا الترضى عنهم، والسكوت عما جرى بينهم، كما يفعل فيما جرى بين

الصحابة رضى الله عنهم" ، راجع الطبقات ٢٧٨/٢ .

وقد اختار لهذه الطبقات أن تظهر على هذا المستوى من التنوع، لتكون أشرح لنفس القارىء، وأجذب لعقله وشعوره، فلذلك نجده يقول عنها، " فبيننا الفقيه منها فى عويص الفروع المشتبكة إذا به فى رياض من آداب تحرك فاقد الحركة، وبيننا الأديب فى نشر حلال مطرزة إذا به فى مواعظ وحكم موجزة، وبيننا المرید فى سلوك لطريق، إذا به فى أحاديث مسندة، يعلم أنها من باب التوفيق، وبيننا المؤرخ فى حكايات انقضى زمانها إذا به قد عثر على تراجم يعز على المنقب وجدانها وقد جاء بحمد الله مجموعاً آخذاً من كل فن بنصيب .

قال: وهذا المظهر أجلب للمطالعة وأجلب للألباب. . (١)
ثم أشاد المصنف بكتابه هذا أبلغ إشادة، وذكر أنه اشتمل على بحر زاخر من غرائب المسائل، وقدر وافر من عجائب الأقوال والدلائل، وغيث هامع من العلم تتقاصر عنه الأنواء، وأنه كتاب أصيل، يتلقاه ذو المعرفة باليمين، ثم أنشد يقول:

لما كرمت نطقك فيك بمنطق . . حق فلم أكذب ولم أتحوب
ثم قال: نعم والله إنه لكتاب إذا قال أصغت الاسماع لما تلفظ به،
وإذا صال زحزح كل مشكل من المشكلات ومشتبه . .

ما زال يقصر كل حسن دونه . . حتى تفاوتت عن صفات الناعت
ومن أنفق من خزانة علمه لم يخش من ذى العرش إقلا، ثم أضاف يقول:
وكأنى بمن يحسد الشمس ضوءها ويجهد أن يأتى لها بنظير، ويطاول منه الثريا
وما أبعد ها عن يد المتناول، فيرجع إليه بصره خاسئاً وهو حسير، إلى آخر
هذا الاطراء (٢).

(١) انظر الطبقات ٢٠٩/١ .

(٢) انظر ذلك ٢١٢/١-٢١٥، ولا حظ قوله " فمن رام معارضته وقال

وهو فخر زائد كما ترى يمكن أن يوه خذ عليه لولا اعتبارات من سنه
وحساده وما يعده العلماء من التحدث بنعمة الله فقد كان سنه صغيرا -
وحساده كثر، فأراد أن يهزم هزات معنوية هي نوع من الدفاع عن النفس
لذلك نراه رحمه الله عندما تفتن لهذا الفخر رجع عنه سريعا، حيث قال :
" ولست أقول هذا لأنفق البضاعة بل لأشوق أرباب الصناعة وأجمع
على سننه أهل السنة والجماعة . . . إلى أن يقول : فعند ذلك قلت للفخر
والسمعة بئيل لإبانة الحق وحسن الصنعة .
وأنا مع وصفى هذا الكتاب ما أبرى كتابى ولا نفسى من شك ولا ريب ،
ولا أبيع به بشرط البراءة من كل عيب .
ولا أدعى فيه كمال الاستقامة ولا أقول بأن الطبقات جمع سلامة بئيل إذا
دار فى خلدى ذكر هذه الطبقات اعترفت بالقصور، وسألت الله الصبح الجميل (١) "

== كم ترك الأول للآخر فسبيل الحاكم بينى وبينه القائم بالنصفة أن
يقول ما أمرك برشيد أيها القائل إنه لقادر، ما لم تنبذ هذا الكتاب
ورا " ظهرك وتحاول قواك غير متأمل فيه ولا ناظر " إلى آخر كلامه .
(١) انظر الطبقات ٢٠٩ / ١ وما بعدها .

المبحث السادس

ابن السبكي النحوي

للتاج السبكي رحمه الله دراية تامة بعلوم العربية، وهذا الأمر واضح جلي، يلمسه القارئ لأول وهلة عند تصفحه لكتابه القيم " الأشباه والنظائر " ففيه الكثير من المباحث النحوية المجودة، وفي كتابنا هذا تجد له بعضاً من هذه المباحث النحوية، التي تبرز فيها مقدرته في هذا العلم وسعة اطلاعه وتفوقه، فتراه يصول فيها ويجول، وكأنه من أهل الاختصاص في هذا الفن، ومن الأمثلة على ذلك ما أورده في مبحث (لو) وفي تفرقة بين اسم الجنس وعلمه، وفي مبحث الصحة عند تعرضه لفائدة تقديم الخبر على المبتدأ .

وكذلك في كلامه على قولهم (لا غير) وأنه لحن، وقد وقع فيه ابن مالك وأن الصواب عنده أن يقال " ليس غير " وذكره الوجوه في ذلك .

وأيضاً في كلامه على اتحاد المبتدأ بالخبر (١) ، وفي غير ذلك من المباحث التي تعرض لها فتراه يسوقها بدراية وعمق، ولا غرابة في هذا فإن الأصولي لا بد وأن تكون يده باسطة في علم النحو واللغة . لذلك كان الأصوليون نحاة بالدرجة الأولى، فإنهم شديداً الاعتناء بألفاظ الكلام ومعانيه على حد سواء، ومالم يكن المرء ريان من علم النحو فلن يتمكن من الاستقلال بالنظر في أمور الشرع.

(١) انظر هذه المباحث ص ٧٢ ، ١٢٢ ، ٢٥٢ ، ٢٢٧ ، ٤٦٢ ، وانظر

كذلك لطبقات ٢٨٠ / ٩ وما بعدها

المبحث السابعابن السبكي الأديب

الأدب سمة حميدة من سمات العلماء العبرزين ، وصفة فضل يودها كثير من الناظرين ، ولكنه صعب المراس لا يسلس قياده لكل طالب بل لا يلين إلا لمن وطن عليه العزم ، وكذا فيه ذهنه وشعوره ، واشتغل به ليله ونهاره ، وألح في تحصيله وتذوقه ، واستوثق من علومه ، وكان ذا ملكة مواتية ، وقريحة مطاوعة ، واسع الخيال مرهف الحس ، ذا ثراء لغوي وفكر لمارح . .

وقد كان التاج السبكي رحمه الله رجلا من هذا الطراز ، درس الأدب وهو صغير على كبار مشايخ عصره فتلقفه بنفس طروب وعقل رغوب ، حتى ربت لديه الملكة الأدبية واستقامت ، وأصبحت سجية من سجاياه وظهرت آثارها في نظمه ونثره ، فوجد له الشعر الرائق ، والنثر الفائق ، ومن نظر ما دار بينه وبين معاصره الأديب الصلاح الصفدي ، من المراسلات الأدبية البليغة والأشعار الرقيقة علم أنه رحمه الله قد كان ممن تخضع له رقاب البلغاء ، وتجرى في مضماره سوابق الأدباء (١) ، وبالجمله فمن تصفح كتابه (الطبقات) عرف كيف أن له نظرات ثاقبة نافذة ، في اختيار كلمة دون كلمة أو تفضيل شاعر على شاعر ، أو أسلوب على أسلوب .

وهذه بعض الأمثلة نسوقها لتوضيح الصورة :

ذكر في ترجمة الشيخ تاج الدين المراكشي المتوفى (٧٥٢) هـ أنه

دخل إليه مرة وهو ينشد قول ابن بقي :

حتى إذا مالت به سنة الكرى . . زحزحته شيئا وكان معا نقبي

أبعدته عن أضلع تشتاقه . . كي لا ينام على وساد خانقي

(١) راجع الطبقات ٦/١٠ وما بعدها ، وانظر كذلك مراسلاته مع ابراهيم القيراطي ٣١٤/٩ وما بعدها .

وقول الحكم ابن عقال :

إن كان لابد من رقاد .. فأضلعي هاك عن وساد
فم على خفقها هدوءا .. كالطفل فى نهنه المهاد
وهو ومن عنده يقولون إن قول الحكم أجدر بالصواب فإنه لا يناسب المحب أن
يبعد حبيبه ..

قال التاج : قلت : " إن ابن بقي وإن أساء لفظا حيث قال :
(أبعدته) ، فقد أحسن معنى لأنه وصف أضلعه بالخفقان و الاضطراب الزائد
الذى لا يستطيع الحبيب النوم عليها ، فقدم مصلحته على مصلحة نفسه ، وأبعده
عما يقلقه ولو قال : " أبعدت عنه أضلعا تشاقه " لأحسن لفظا كما أحسن
معنى ، وأما الحكم فإنه وصف خفقانه بالهدوء ، وهو خفقان يسير يشبه اضطراب
سرير الطفل وهذا نقص " (١) .

وذكر فى موضع آخر قول الشاعر : (٢)

يامن وفيت له العهود وما وفى .. أصفيتها منى الوداد وما صفا
قابلت محض مودتي بقطيعة .. وهجرتنى طبعاً وزدت تكلفا
ثم ذيله بقوله : لقد شعر جيداً وما أرق قوله (وهجرتنى طبعاً وزدت تكلفا)
وأورد قصيدة القاضى الجرجاني التى يقول فيها : (٣)

يقولون لي فيك انقباض وإنما .. رأوا رجلا عن موقف الذل أحجما
أرى الناس من دانا هم هان عندهم .. ومن أكرمه عزة النفس أكرما
إلى قوله :

ولو أن أهل العلم صانوه صانهم .. ولو عظموه فى القلوب لعظما

(١) انظر الطبقات ١٤٨/٩ .

(٢) طبقات ٥٨/٦ .

(٣) راجع الطبقات ٤٦٠/٣ ، معيد النعم ص ٧٠ .

ولكن أهانوه فهان ودينسوا . . . محياه بالأطماع حتى تجهما
 فقال : لله هذا الشعر ما أبلغه وأصنعه، وما أعلى على هام الجوزاء موضعه ،
 وما أنفعه لو سمعه من سمعه ، وهكذا فليكن وإلا فلا أدب كل فقيه ، ولمثل هذا
 النظم يحسن النظم الذى لانظير له ولاشبيهه . . ثم قال :
 وأنا أقرأ قوله (لعظما) بفتح العين فإن العلم إذا عظم يعظم ،
 وهو في نفسه عظيم، ولهذا أقول : " ولكن أهانوه فهانوا " ولكن الرواية فهان
 و (لعظما) بضم العين والأحسن ما أشرت إليه " (١) .
 إلى غير ذلك من الأمثلة فلا نطيل، ومن أراد المزيد فدونه الطبقات
 المذكورة ، يجد فيها ما يشفى غليله .

(١) وانظر كلامه في الطبقات ٩ / ٧ على قول الحافظ أبي طاهر السلفى
 فى مدح ابن السمعاني :
 هو المزني إبان الفتاوى . . . وفى علم الحديث الترمذى
 وحافظ عصره فى النثر صدقا . . . وفى وقت التشاعر بحترى
 وفى النحو الخليل بلا خلاف . . . وفى حفظ اللغات الأصمعى
 قال التاج : وددت لو قال : " وفى الشعر الأديب البحترى " وسلم من
 لفظ التشاعر ومن تنكير البحترى .

المبحث الثامن

ابن السبكي الشاعر

يعد التاج السبكي رحمه الله من الشعراء المجيدين الذين تهز
قصادهم وجدان السامعين ، رغم أنه إنما اشتهر بالفقه والأصول وغالباً
ما يكون شعر الفقهاء أدنى صدوحاً من غيره ، وأقل خلباً للألباب . . . لأن
الفقهاء يعتمدون الحقائق المجردة ، ولا يجنحون إلي الخيال الجامح والمبالغة
الزائدة ، كما يفعل الشعراء الآخرون الذين يقولون . :
" أعذب الشعر أكذبه " (١)

لكننا نجد التاج السبكي رحمه الله في شعره وسطاً بين الفريقين ،
حيث يسمو شعره في السبك والصناعة والتصوير إلي مصاف الشعراء المعدودين ،
مع التزامه بالحقيقة ، وعدم خروجه إلي الإيغال غير المقبول ، فيصدق عليه قول
الأرجائي : (٢)

أنا أشعر الفقهاء غير مدافع . . في العصر أو أنا أفقه الشعراء
شعري إذا ما قلت دونه الوري . . بالطبع لا يتكلف الإلقاء
وتظهر وسطيته في هذا النموذج من شعره :

قال رحمه الله من قصيدة يرثي بها والده الشيخ الامام . . (٣)

(١) هذه المقولة غير مسلمة بل الصواب عكسها : وهو " أعذب الشعر

أصدقه " كما قال الشاعر :

وإن أشعر بيت أنت قائله . . بيت يقال إذا أنشدته صدقا

(٢) راجع الطبقات ٥٥ / ٦ .

(٣) انظر القصيدة في الطبقات ٣٣٦ / ١ ، وانظر كذلك مرثيته الطنانة

في شيخه الذهبي ١٠٩ / ٩ .

هي المنية للأرواح تخـترم
وهي السهام نصبنا نحوها غرضاً
وهو القضاء من الرحمن يحمده
يا قلب صبرا وإن روعت واحـدة
ويمنع الشمس عن كل الأنام فلا
وكيف لا وعلى مات وهو على
حبر الأنام وشيخ المسلمين ومن
والطيب منها يزور الساهرين بكاء
ياسائرين إلى مصر لقد قعدت
وكان فكري لازلت به قـدم
فجاءنا خبر أسمى مسامعنا
ما جأني بعده طيف ألد به
يا أيها الموت مهلاً في تفرقنا
ها قد ظفرت بفرد لا نظير له
أهكذا الموت يأتي أيما رجل
أهكذا الموت يأتي أيما أسد
أهكذا الموت يأتي أيما جبل
نعم كذا يقبض الله العلوم كما
العلم بالعلماء الله يقبضه
مات الإمام الذي يعلو السماك علا
مات الذي تعرف البطحاء وطأته
مات الذي لم يكن يوماً لينكره

وهي الحوادث أمضى أمرها القدم
تصمى بها وتُشاك العرب والعجم
حمداً كثيراً عليه الحاذق الفهم
يزيد قلبي نارا سيلها العرم
يرون نورا ولا والله لم ينموا
هدى به هديت من غيبها الأمم
جرى بذاك له فيما مضى القلم
أولئك القوم من لذاتهم حرموا
حشو الحشا هذه النيران تضطرم
مخيلا كل يوم أنهم قدموا
وشر ما يسمع الإنسان ما يصم
كلا ولم تحل لما مر لي النعم
فيم التعجل أقصى بيننا أمم
إلا أناس قليل قد أخذتهم
تكاد تحي به في رمسها الرمم
ما إن يغالب والأبطال تزدحم
يدكه أم جبال الدين تنهدم
قال النبي مقالا ليس ينخرم
لا تختلى أبداً منه صدورهم
مات التقى النقى الطاهر العلام (١)
والبيت يعرفه والحل والحرم
ركن الحطيم إذا ماجأ يستلم

(١) هذا البيت واللذان بعده من شعر الفرزدق راجع الطبقات ١/ ٢٩١

مات الذى كان فى هذا الزمان لنا
 مات الخدم لرب العالمين ومن
 كلتا يديه غياثهم نفعهم
 سهل الخليفة لا تخشى بـوادره
 يفضى حياءً ويفضى من مهابتـه
 رب المقال فصيح لفظه عجب
 مجرد العزم للعليا يـشده
 ذوهمة بلغت نحو السمكـاك به
 يا ذاهبا كلما مثله وقفـت
 وظل قلبى ذا نار تشب لظى
 ورحت حيران لا أدرى الطريق ولا
 سقى السحاب ثرى أمسيت ساكنه
 قد كنت بحر علوم طاب مـورده

(١) هذا البيت واللذان قبله من شعر الفرزدق أيضا كما ذكره فى
 الطبقات ٢٩٢/١ وللمصنف أيضا نظم سلسل راع وانظر قوله فى
 الطبقات ١٣٥/٩ ملغزا

من باتفاق جميع الخلق أفضل من . . شيخ الصحاب أبى بكر ومن عمر
 ومن على ومن عثمان وهو فتى . . من أمة للمصطفى المبعوث من مضر
 إلى آخر القصيدة وهى طويلة ذكر منها فى الطبقات أربعة وعشرين
 بيتا، وقد شرحها السيوطى بكتاب سماه "الأجوبة الزكية عن الألفـاز
 السبكية" والمراد بالأفضل هنا عيسى عليه السلام فإنه أفضل من
 جميع الصحابة رضى الله عنهم لأنه نبي، وأصل هذا اللغز للذهبي
 قال التاج : قال لى شيخنا الذهبي مرة : من فى الأمة أفضل من
 أبى بكر الصديق رضى الله عنه بالاجماع؟ فقلت يفيدنا الشيخ : فقال
 عيسى بن مريم عليه السلام فإنه من أمة محمد صلى الله عليه وسلم، ينزل
 آخر الزمان ويحكم بهذه الشريعة، وانظر أيضا قصيدته النونية التى
 نظمها فى مسائل العقائد ، ٣٧٩/٣ وما بعدها .

إلى آخر القصيدة : وهي ملحمة رائعة كما ترى نكتفى بهذا القدر

منها .

وانظر كيف يدخل ضمنها بعض أبيات الشاعر الفرزدق التي يمدح

فيها على بن الحسين رضي الله عنه فلا تكاد تميزها بين أبياته بل ترى

القصيدة وكأنها من مشكاة واحدة .

المبحث التاسع

ابن السبكي المصلح الاجتماعي

يقع التاج السبكي رحمه الله في الصفوف الأولى بين المصلحين الاجتماعيين، فهو رجل دولة وقضاء وسياسة وعلم وحلم وكياسة، وصفح وصبر، وخلق قويم.

خبر مجتمعات عصره وتغلغل في أحشائها وتقلب في طبقاتها صعودا وانحدارا، فنصح وأرشد، وعلم وخطب، وأصلح وحكم، وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، وأثر في طبقات الناس على مختلف المستويات في عصره، فأكرمه جمهورهم وناصروه، واستمعوا إليه وأطاعوه، والتفوا حوله وآزره، وناوآه بعضهم، فوقفوا في طريقه وناصروه العدا، كشأن المصلحين في كل المجتمعات " فلا بد من من عليك وقالى". (١)

وغالبا ما كان شائقوه من ذوى السلطة والنفوذ، والمصالح والأهواء، الذين كانت تلهبهم سياطه الإصلاحية وتقض مضاجعهم سيرته الجهادية، المؤثرة ولقد كان رحمه الله يمتاز بسعة في الأفق، وقوة في الإرادة وجراحة في الحق، وصرامة في دين الله، لا ترهبه سطوة ظالم، ولا يخشى في الله لومة لائم، وكان خبيرا بأدواء عصره ومشاكله، فنجدته يتعرض لكثير من الأمور السائدة في زمانه والتي قد تخفى على الكثير فينقدها نقدا مرا لا ذعا، بأسلوب بليغ وعبارات قوية، تكشف لنا عن غيرته العلمية الجادة ونظرتة الإصلاحية الشاملة وتدل على

(١) هذا من شعر الحافظ المنذرى رحمه الله حيث يقول :

إعمل لنفسك صالحا تحتفل . . بظهور قيل في الأنام وقال
فالخلق لا يرجى اجتماع قلوبهم . . لا بد من من عليك وقالى

انظر الطبقات ٨ / ٢٦١ .

أصالة في التفكير، وعمق في الرأي، وغزارة في العلم ، وإدراك شامل لأحداث مجتمعه .

وسنعرض هنا لبعض القضايا التي تناولها بالنقد والاصلاح فى كتابه (معيد النعم) (١) وهو الكتاب الذى يعد نقطة تحول فى حياة التاج السبكي من عالم ومدرس وقاض إلى ناقد مصلح، من طراز فريد، وقد أخرجته للناس فى أواخر حياته رحمه الله، وتعرض فيه لطبقات الأمة على كافة المستويات ابتداءً بالسلطان فى قمة حكمه وانتهاءً بالفلاح فى قاع حقله .
وإليك بعض هذه المواقف

(١) اسمه (معيد النعم ومبيد النقم) وهو كتاب فريد، فيما تضمنه من الفوائد والنصائح والعلوم تبدي منه رجاحة عقل مؤلفه وسعة فكره - وشجاعته وجرأته فى الصدع بالحق، ونقده المر المكشوف لرجال الدولة على اختلاف مراتبهم، فى زمن كانت الحكومة فيه لا تتحرج من التنكيل بالناس، لكنها النفوس الكبيرة لا تبالى بالأخطار والمصاعب. وإذا كانت النفوس كبارا . . . تعبت فى مرادها الأجسام

أولا : موقفه مع السلطان :

ويتمثل هذا الموقف في حث السلطان على إقامة فرض الجهاد والعدل بين الناس وحماية بيت مال المسلمين ، وعدم التفريط في أي من هذه الأمور ، كما يلي :

(١) إقامة فرض الجهاد :

قال رحمه الله " إن الله تعالى لم يول السلطان على المسلمين ليكون رئيسا عليهم آكلا شاربيا مستريحا ، بل لينصر دين الله ويعلى الكلمة ويقم فرض الجهاد . فلا يدع الكفار يكفرون أنعم الله ولا يؤمنون بالله ولا رسوله ، فإن تقاعد عن هذا الأمر وأخذ يظلم المسلمين ويأكل أموالهم بالباطل فاعلم أنه إلى زوال ، وأن عاقبته الخسران ، فإن كان هذا الملك شجاعا ناهضا فليرنا همته في أعداء الله الكفار ، ويدع عنه أذية المسلمين (١) .

(٢) العدل بين الناس :

عن هذا المعنى يقول " إذا ولاك الله تعالى أمرا على الخلق ، فعليك البحث عن الرعية ، والعدل بينهم في القضية ، والحكم فيهم بالسوية ، ومجانبة الهوى والميل ، وعدم سماع بعضهم في بعض ، إلا أن يأتي بحجة مبينة ، وعدم الركون إلى الأسبق ، والميل إلى تصديقه ، فإن ذلك ظلم للخلق " ، ثم ينكر ميل الحكام إلى أول شاك من الناس ولو بغير حجة ظاهرة فيقول رحمه الله : " وقد اعتبرت كثيرا من الأتراك فوجدتهم يعيلون إلى أول شاك وما ذاك إلا للغفلة المستولية على قلوبهم التي صيرت قلوبهم كالأرض الترابية التي لم ترو بالماء فإذا أتاه ماء رويت سوا كان ذلك الماء صافيا أم كدرا ، ثم إذا رويت وجاء ماء آخر صاف حسن لم تشربه ، وصار مائعا عليها ، فهذه هي القلوب

(١) انظر معيد النعمص ١٢ .

الغافلة عن الحق . . (١)

فانظر إلى هذا التشبيه البليغ ما أروع ، وكأني بأولئك الحكام
يأنسون في أول شاك إليهم حبه لهم، ورغبته فيهم أكثر من اللاحق، ولولا ذلك
لما بادروا إليهم قبل خصمه، فيكافؤونه بالميل إليه، أو أنهم لفرط جهلهم يظنون
أن سبقه بالشكاية يدل على أنه مظلوم لا محالة .

(٣) حماية بيت المال :

يذكر التاج رحمه الله أن من وظائف السلطان المهمة حماية بيت مال
المسلمين والحدب عليه، والسير فيه على سنن الشرع، وتصريف أمواله في
المصارف المستحقة فيقول : " إن على السلطان الفكرة في العلماء والفقراء،
وسائر المستحقين وتنزيلهم منازلهم وكفايتهم من بيت المال الذي هو في يده
أمانة عنده، ليس هو فيه إلا كواحد منهم، ولدلوه نسبة دلاء المسلمين، فإن
تعدى ذلك وصرفه في شهواته ولذاته وأخذ يقدق الأموال على خواصه ومن
يريد استمالة قلوبهم إليه لبقاء ملكه، وأعجبه مدائح الشعراء لكرمه فذلك خرق
لا يلومن معه إلا نفسه فإنه وبال على صاحبه .

ثم أورد حكاية عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه تبين مدى حفاظه
على بيت مال المسلمين، فقال : " وقد كان بيت مال المسلمين في زمن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه لا يحصى كثرة وجاءه مع ذلك أعرابي يستمنحه فقال
منشدا :

يا عمر الخير جزيت الجنة . . أكسى بنياتي وأمهنه

وكن لنا من الزمان جنة . . أقسم بالله لتفعلنه

فلم يرعه ترققه ولا قسمه عليه بل قال له فإن لم أفعل يكون ماذا؟ قال : " إذا

أبا حفص لأذهبنه" فقال له واذا ذهبت يكون ماذا؟ فقال :

يكون عن حالى لتسألنه . . . يوم تكون الاعطيات هنة

وموقف المسئول بينهنه . . . إما إلى نار وإما الجنة

فلما ذكر له الجنة والنار والموقف بين يدي الجبار بكى رضى الله عنه حتى
اخضلت لحيته بدموعه، وقال يا غلام اعطه قميصى هذا لذلك اليوم لا لشعره،
أما والله لا أملك غيره . . .

قال التاج : فانظره مع ما حصل عنده من الرقة لدينية، لم يُنعم إلا

بما هو من خاصة ماله، ولم يجد غير قميصه، وقد كانت خزائن الأموال مملوءة
بين يديه .

قال العلماء ولم يعطه من بيت المال وإن كان الأعرابى فقيرا مستحقا،

لأنه لما استنزله بشعره لم يكن العطاء لمصلحة المسلمين، فلم يعطه من مالهم،
أو أنه لم يثبت عنده أن الأعرابى من جملة مصارف الصدقات، فهذه سيرة أهل
الحق والدين .

ثم قال ولسنا نطالب أهل زماننا بها فإنهم لا يصلون إلى هذا المقام،

ولكن نذكرهم لعلهم يرجعون، أو يقصرون عما هم فيه، فلا بد فى الذكرى من نفع
إن نشاء الله . . . (١).

ثانيا : موقفه مع نواب السلطنة :

هو "لا" كانوا هم حلقة الوصل بين الناس والسلطان، فعن طريقهم تقضى مصالح الأمة، وهم الحكام الفعليون فى أمور الدولة والرعية ولهم القدرة على نصيحة السلطان وكف ظلمه عن الناس، لذلك كان عليهم من المهام ما على السلطان وزيادة .

وقد كان كثير منهم فى زمن التاج يخرج عن أحكام الشرع وسننه ، وآداب ويحكم رأيه فى كثير من أمور الناس، لذلك نرى هذه الطائفة تختص بكثير من اهتمامه ونصائحه فى أمور شتى منها . :

(١) القاء مقاليد الأحكام إلى الشرع :

يقول رحمه الله " إن عليهم إلقاء مقاليد الأحكام إلى الشرع لأنه لا حاكم إلا الله تعالى، ولن تفعل العقول شيئا (١) ولن تنفع السياسة فى شىء بل تضر البلاد والعباد وتوجب الهرج والمرج " .

ثم يؤكد على أن شريعة الله متكفلة بجميع مصالح الخلق فى معاشهم ومعادهم وأنه لا يأتى الفساد إلا من الخروج عنها ، فحق على كل مسلم الرضا بحكم الله والانقياد له ، ويدلل على هذا المعنى بقوله تعالى : " فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا فى أنفسهم حرجا

(١) قال التاج رحمه الله : (وقد اعتبرت ولا ينبئك مثل خبير، فلم أر ولم أجد من يظن أنه يصلح الدنيا بعقله ويدبر البلاد برأيه وسياسته ، ويتعدى حدود الله وزواجه إلا وكانت عاقبته وخيمة وأيامه منغصة متكدره وعيشه قلقا مضطربا، وتفتح عليه أبواب الشرور من كل مكان ، ويتسع الخرق على الرقع، فلا يسد ثمة إلا وتفتح عليه ثلمات ولا يرفع فتنة إلا وينشأ بعدها فتن كثيرة وعلى مثله يصدق قول الشاعر :
نرقع دنيانا بتمزيق ديننا . . فلا ديننا يبقى ولا مانرقع

ما قضيت ويسلموا تسليما" (١) فيقول: "أخبر سبحانه أننا إن لم نحكم هذا النبي العظيم ثم إذا حكم لم نجد في أنفسنا حرجا وضيقا وقلقا من حكمه، بل نطمئن له ونسلم وننقاد ونذعن وإلا فنحن غير مؤمنين".

ثم أضاف يقول: "فإن قال حمار من هؤلاء أنا من أين أعرف هذا وأنا عامي تركي لا أعرف كتابا ولا سنة؟ قلنا له هذا لا ينفك عن الله تعالى شيئا، ألم يجعل لك عينين ولسانا وشفقتين، وهداك النجدين، إذا كنت لاتعرف فاسأل أهل الذكر فإن هذا شأن من لا يعلم، وإن عجزت عن الفهم فمالك وللدخول في هذه الوظائف دعها وكن كما قيل:

إذا لم تستطع شيئا فدعه . . وجاوزه إلى ما تستطيع (٢)

٢) قمع أهل البدع والأهواء:

يذكر التاج: أن من واجبات نواب السلطنة دفع أهل البدع والأهواء وكف شرهم عن الخلق، وأنه لا يسعهم في دين الله تعالى الصبر على من يسب الصحابة رضوان الله عليهم ويفسد عقائد أهل الإسلام. ويؤكد بأن عليهم الغلظة على هؤلاء بحسب ما تقتضيه مصلحة الشرع (٣).

٣) شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم مرتد كافر لا تقبل توبته:

يقرر التاج رحمه الله أنه لا توبة لمن ينتقص من جناب رسول الله صلى الله عليه وسلم أو يسبه فإن ذلك مرتد كافر يجب سفك دمه. قال: "فعلى نائب السلطان القيام بهذا الأمر وقد ذهب إليه كثير من العلماء وهو اختيار

(١) سورة النساء آية ٦٥.

(٢) انظره ص ٤٢.

(٣) انظره ص ٢٢.

طوائف من المتأخرين، فإن كان الذى وقع منه هذا معروفا بسوء العقيدة
أو وقع منه ما وقع على وجه فظيع ، تشهد القرائن فيه بالخبط الباطن، فأرى
أن لاتقبل توبته ويسفكدمه فوراً .

قال : وهو رأى الشيخ تقي الدين ابن تيمية والشيخ الامام الوالد

رحمهما الله تعالى . . (١)

ثالثا : موقفه مع نظراء الجيش :

يذكر التاج أن ناظر الجيش عليه أن ينظر في حالهم وأن يجرد من يرى فيه المصلحة والكفاية والقدرة من الجند .
ولا يجوز له أن يجهز عاجزا لفقر أو غيره ، بل عليه الدفع عنه بما يمكنه فإنه ناظر عليه كناظر اليتيم (١)

(١) الفلاح حر لا يد لآدمى عليه :

يقرر التاج رحمه الله أن الفلاح أمير نفسه فيما يختاره فسي أرضه ومعيشته ، ويشدد النكير على من يلزمه بالفلاحة قسرا ، ويرى أن ذلك لا يجوز فعله ، وأن البلاد تعمر بدون ذلك ، فيقول : " ومن قبيح ديوان الجيش الزامهم الفلاحين في الاقطاعات بالفلاحة والفلاح حر لا يد لآدمى عليه " .
قال " وقد جرت عادة الشام بأن من نزع من دون ثلاث سنين يمسك ويعاد إلى القرية قهرا ، ويلزم بشد الفلاحة ، والحال في غير الشام أشد منه فيها وكل ذلك لا يحل اعتماده لأن فيه تضييقا على الناس لاضرورة إليه " (٢)

(٢) الديوان لا شرع له :

يقول التاج رحمه الله : " ومن قبائح هو « لا » النظراء أنهم إذا اعتمدوا

(١) ثم يقرر أن على ضباط الجيش وأمراء الأجناد تفقد حال الأجناد وتعليمهم الرمي ، والمسابقة على الخيل ، بحيث يعرفون الطعان والضرب والحرب ، وللأمير أن يحثهم على المناضلة والكر والشد ، وكل ما يلزم للقتال ويبني الأجسام ، وعلى الأمير إذا سار بالجيش الرفق بهم وتفقد خيولهم وتقوية قلوبهم و السير على سير أضعفهم وأن يعطى الجند يسلب الكافر الذي يقتله ولا يمنع منه ، فإن الجندى يقاتل ويخاطر بنفسه فإذا عرف أنه لا ينصف فترت عزيمته وخارت قواه " راجع ذلك ص ٤٧ .

(٢) انظره ص ٣٤ .

شيئا مما جرت به عوائدهم القبيحة يقولون هذا شرع الديوان والديوان لا شرع له ، بل الشرع لله تعالى ولرسوله صلى الله عليه وسلم ، فهذا الكلام ينتهى إلى الكفر .

وإن لم تنشرح النفس لتكفير قائله فلا أقل من ضربه بالسياط ليكيف لسانه عن هذا التعظيم الذى هو فى غنية عنه ، بأن يقول مثلا عبادة الديوان كذا أو طريقته كذا أو نحو ذلك من الألفاظ التى لا تنكر (١) .

(١) المصدر نفسه والصفحة .

رابعاً : موقفه مع من يتولون أمر أهل الجرائم :

هذه الطائفة هي التي عليها محاسبة الجناة ومراقبة أحوال الناس ولكن ضمن إطار الشرع وقد كانت تخرج عن هذا الإطار في أمور، منها :

(١) التجسس على الناس :

يذكر التاج رحمه الله أن من حق من يوكل إليه أمر أهل الجرائم الفحص عن المنكرات وسد الذريعة فيه، والستر على من ستره الله تعالى من أسباب المعاصي، وإقالة ذوى الهيئات عثراتهم ، ثم يقول : " وليس له أن يتجسس على الناس ويبحث عما هم فيه من منكر، ولا أن يكبس عليهم بيوتهم بمجرد القيل والقال ، إلى قوله : " وما يفعله الولاة اليوم من إخراج القوم من بيوتهم وإزعاجهم وإزعاجهم وهتيكتهم ، كل ذلك من تعدى حدود الله تعالى : " ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه " (١) .

ثم قال " ومن الولاة من يتجاوز في الضرب المقادير ويتنوع في إيصال الألام لمن يعاقبه بمجرد التهمة والظن ، أفما علم هذا الفاجر أن ضرب برى" أصعب عند الله تعالى من تخلية ذى جريمة " ؟ إلى آخر كلامه في هذا المعنى . (٢)

(٢) من زنا بامرأة زوجها إياها :

قال التاج رحمه الله : " ومن أحكام الولاة الفاسدة أنه إذا رفع إليهم من أزال بكاره امرأة أمره بزواجها ، وكذلك إذا أحيلها ظنا منهم أن ذلك خير من هتيكة الزنا وضياع الولد بلا نسب ، وهذا خلاف دين الله تعالى ، فإن ولد الزنا لا يلحق بالزاني ، ولا يكون ابنا له ولا يرثه فيفعلون حراما يستمر أبدا الأباد وهو جعل ولد الزنا ابنا يرث الزاني إلى غير ذلك من أحكام الأبناء " (٣)

(١) سورة الطلاق الآية رقم (١)

(٢) انظره ص ٤٥ .

(٣) المصدر نفسه والصفحة .

خامسا : موقفه مع القضاة :

كان كثير من القضاة في زمن السلاجقة لا يتورعون عن قبول الهدايا والسعي في طلب القضاء بأى ثمن ، فوقف من هؤلاء موقفا حازما وشدد النكير عليهم جدا فقال رحمه الله عند ذكره لأخبار هذه الطائفة :

" ومن أقبح ما يرتكبه القضاة قبولهم للهدايا فيحرم على القاضي قبول هدية من يهدي له ليستميل خاطره لقضاء أربه ، وهذا يشمل كل من قد يحتاج إلى القاضي ممن هو فوقه أو مثله أو دونه . "

وقال عن يدعى منهم الإكراه على القضاء : " ومن هؤلاء من يقول : أكرهت على القضاء وأنا لم أر إلى الآن من أكره على القضاء الإكراه الحقيقي ، وقد ضرب جماعة من السلف على أن يلوا القضاء فأبوا ، وما ذاك إلا لأنهم يخشون ألا يقيموا فيه الحق لفساد الزمان ، وإلا فالقضاء إذا أمكن فيه نصر الحق من أعظم القربات ، ولكن أين نصر الحق ؟ وهم لا يدخلون فيه إلا بالسعي وربما بذلوا عليه الذهب (١) . "

إلى أن يقول : وكأنى بأحق من الفقهاء يقول تعين علي طلب القضاء وأنا لا يخفى علي ما قاله الفقهاء فيمن يتعين عليه ذلك ، ولكن من ذا الذى يتعين عليه ؟ فقايل هذا الكلام إما ممن لبست عليه نفسه واستنزله الشيطان من حيث لا يدري ، أو ممن يريد التلبيس على الناس ، فهو إبليس من الأبالسة نعوذ بالله منه .

وما فعلت هذه الطائفة ولا كان شجرة علمها إلا أن جعلت العلم حطام الدنيا ثم أخذت تداجى في دين الله تعالى وتلبس على الخلق وتاكل الدنيا بالدين فبجحها الله من طائفة . . . "

(١) انظره ص ٥٥ - ٦٩ وقد أشد بعضهم فى أحد هؤلاء الذين يتولون المناصب بالأموال فقال :

فلان لا تحزن إذا
فما تولى حاكم
نكبت واعرف ما السبب
بفضة إلا ذهب
انظر ذلك ص ٧٣ .

سادسا : موقفه من طوائف العلماء :

العلماء فرق كثيرة منهم المفسر، والمحدث، والفقير، والأصولي، والمتكلم، والنحوي وغيرهم ويستوون في أن عليهم إرشاد المتعلمين وإفتاء المستفتين ونصح الطالبين وإظهار العلم للسائلين .
وألا يقصدوا بالعلم الرياء، والسمعة، والمباهاة، ولا جعله سبيلا إلى الدنيا فإن الدنيا أقل من ذلك .

قال التاج رحمه الله : " وحق الحق إنى لأعجب من عالم يجعل علمه سبيلا إلى حطام الدنيا، وهو يرى كثيرا من الجهال وصلوا من الدنيا إلى ما لا ينتهى هو إليه . فإذا كانت الدنيا تنال مع الجهل فما بالنا نشترىها بأفئس الأشياء، وهو العلم؟، فينبغى أن يقصد بالعلم وجه الله تعالى والترقى إلى جوار الملا الأعلى .

ثم قال : والكلام فى العلماء وما ينبغى لهم يطول ولكننا ننبه على

مهمات :

(١) تردد بعض العلماء إلى أبواب السلاطين :

قال التاج رحمه الله : من العلماء من يطلب العلو فى الدنيا والتردد إلى أبواب السلاطين والأمراء وحب المناصب والجاه فيؤدى ذلك إلى أن قلبه يصدأ ويظلم بهذه الأكدار ويبعد عن علام الغيوب، وإلى أنه يشتغل بهم وبها عن الازدياد فى العلم، فكم رأينا فقيها تردد إلى أبواب الملوك فذهب فقهه ونسى ما كان يعلمه " (١)

(١) كما يؤدى ذلك إلى فساد عقيدة الأمراء فى العلماء فإنهم يستحقرون المتردد إليهم، قال التاج : " ولا يزالون يعظمون الفقيه حتى يسألهم فى حوائجه . ويؤدى ذلك إلى أنهم يظنون فى أهل العلم السوء ولا يطيعونهم فيما يفتون به وينقصون العلم وأهله وذلك فساد عظيم وفيه هلاك للعالم . " انظر ذلك ص ٦٨ - ٧٤ .

(٢) تعصب العلماء في الفروع :

قال رحمه الله : ومن العلماء من تأخذه في الفروع الحمية لبعض المذاهب ، فيركب الصعب والذلول في العصبية لها . . . ولقد رأيت في طوائف المذاهب من يبالغ في التعصب بحيث يمنع بعضهم من الصلاة خلف بعض إلى غير ذلك مما يستقيح ذكره ، ويأويح هو^١ "أين هم من الله تعالى ، ولو أن الأئمة الأربعة أحياء يبرزون لشددوا عليهم النكير وتبرؤا منهم فيما يفعلون " .

(٣) التلفيق بين المذاهب :

قال التاج رحمه الله وهو يتحدث عن المفتين ويعيب على طائفة منهم تتبع الرخص في المذاهب لافتاء الأمراء . . قال : " إن منهم من يسهل أمر الشرع ويرخص لبعض الأمراء ما لم يرخص فيه لعموم الخلق ، ويفتي ببعض ما لا يعتقده من المذاهب (١) .

فيقول مثلا : لمن سأله عن انتقاض الوضوء بمس الذكر لا ينتقض عند أبي حنيفة ، وعن لعب الشطرنج وأكل لحوم الخيل حلال عند الشافعي ، وعن مجاوزة الحد في التعزير جائز عند مالك ، وعن بيع الوقف إذا خرب وتعطلت منفعة ولم يكن له ما يعمر به حلال عند أحمد بن حنبل ، وهكذا . .

(١) وهناك طائفة تصلبت في أمر دينها ، قال التاج : " فجزاها الله

تعالى خيرا تنكر المنكر وتشدد فيه وتأخذ بالأغلظ وتتوقى مظان التهم غير أنها تبالغ فلا تذكر لضعفة الإيمان من الأمراء والعوام إلا أغلظ المذاهب فيو^٢دى ذلك إلى عدم انقيادهم وسرعة نفورهم .

قال : فمن حق هذه الطائفة الملاطفة وتسهيل ما في تسهيله فائدة لمثل هو^٣ "إلى الخير" إذا كان الشرع قد جعل لتسهيله طريقا ، كما أن من حقها التشديد فيما ترى أن في تسهيله ما يو^٤دى إلى ارتكاب شيء من محرمات الله تعالى " ، راجع معيد النعم ص ١٠٢ وما بعدها .

فياليت شعري بأى مذهب أفتى هذا المفتى ؟ وعلى أى طريقة
جرى ؟ فلقد ركب لنفسه بمجموع هذه الأمور مذهباً لم يقله أحد .

وهذا من علامات الاستهانة بدين الله تعالى نعوذ بالله من
الخدلان ، وما هذا المفتى إلا ضال خارق لحجاب الهيبة ، مفسد لنظام الدين ،
نسأل الله السلامة .

هذا غيظ من فيض مما احتواه كتابه القيم (معيد النعم) نكتفي
بهذا القدر الذى أوردناه منه ومن أراد المزيد فليرجع إليه يجد فيه
بغيته .

الفصل الخامس :

فى الاعمال العلمفة والمناصب التى شغلها فى حىاته

وفى تضمّن مبحثف

المبحث الأول : فى الافتاء والتدرفس

المبحث الثانف : فى تولفه منصب القضاة والخطابة

المبحث الأول

في الافتاء والتدريس

لقد ظهر النبوغ العلمي للتاج السبكي مبكراً فكان وهو في ريعان شبابه آية خارقة في الحفظ والاتقان والدراية وسعة العلم وفصاحة اللسان . قال ابن حجر : " أمعن في طلب الحديث وكتب الأجزاء والطباق ، ولازم الاشتغال بالفقه والأصول ، والعربية حتى مهر وهو شاب ، وأذن له ابن النقيب بالافتاء والتدريس وهو لم يكمل العشرين " (١) .

ونظراً لنبوغه المبكر فقد كان مشايخه ينزلونه للتدريس في مدارسهم الشهيرة ، وكان والده كثيراً ما يصرفه عن ذلك لصغر سنه ووجود مشايخ كبار بجانبه ، ذكر في الطبقات : أن شيخه الذهبي نزل له في حياته عن مشيخة دار الحديث الظاهرية فلم يمض والده الشيخ الإمام ذلك النزول ، وقال له " والله يا بني أعرف أنك مستحقها ولكن ثم مشايخ هم أولى منك لطعنهم في السن " .

قال التاج : ثم لما حضرت الوفاة شيخنا الذهبي أشهد على نفسه بأنه نزل لي عنها فوالله لم يمضها لي الوالد ، وها خطه عندي يقول فيه بعد أن ذكر وفاة الذهبي ، وقد نزل لولدي عبد الوهاب عن مشيخة الظاهرية وأنا أعرف استحقاقه ولكن سن الشباب منعتني أن أمضى النزول له " ثم قال عن والده " ولما نزل لي عن مشيخة دار الحديث الأشرفية كان يقول : ما أعلم أحد يصلح لمشيخة دار الحديث غير ولدي عبد الوهاب وشخص آخر غائب عن دمشق وأكثر الناس لم يفهم الغائب وأنا أعرف أنه الشيخ صلاح الدين العلائي

(١) انظر الدرر الكامنة ٤٢٦/٢ ، لأن عمره لما مات شيخه ابن النقيب كان حوالي ثمانية عشر عاماً إذ مات شيخه المذكور (٧٤٥) انظر الطبقات ٣٠٧/٩ .

شيخ بيت المقدس وحافظه (١) ، وقد زاول أعمال التدريس والافتاء بكثرة فى دمشق التى قضى فيها معظم حياته وفيها انصقلت مواهبه العلمية وبهرزت شخصيته الفذة فى شتى الفنون، حتى غدا إماما مرصوقا وحمرا لا يجارى
وظل مفتى الشام بعد وفاة والده سنة ٧٥٦ هـ إلى أن توفى سنة ٧٧١ هـ ثم فى مصر أثناء تواجده فيها عام ٧٦٣ هـ بعد أن عزل عن قضاء دمشق فى المرة الثانية واستمر فيها قرابة سنة كاملة على أعمال أخيه بهاء الدين ، فتولى فيها إفتاء دار العدل وتدريس الشافعى والشيخونية ، والميعاد بالجامع الطولونى وغير ذلك (٢) .

وأما فى دمشق فقد تولى التدريس فى كبريات مدارسها كالعزيزية والناصرية والعدراوية والغزالية والأمينية والشاميتين والعدالية الكبرى ومشيخة دار الحديث الأشرفية وغير ذلك (٣)

قال فى الأشباه والنظائر : " وأما دمشق فما فيها مدرسة مرموقة بعين التعظيم إلا وقد وليت تدريسها بحمد الله إلا اليسير من المدارس " (٤) .

-
- (١) راجع الطبقات ٢٠٩/١٠ وما بعدها .
(٢) انظر المدارس فى تاريخ المدارس ٣٧/١ .
(٣) راجع الشجر البسام ص ١٠٣ البدر الطالع ١٠/١ ، البداية والنهاية ٢٦٤/١٤ النجوم الزاهرة ١٠٨/١١ ، شذرات الذهب ١٨٠/٦ .
(٤) انظر الكتاب المذكور ورقة ٢١٧ .

المبحث الثاني

توليه منصب القضاء والخطابة

تولى تاج الدين قضاء القضاة في الشام بطلب من والده في أواخر

أيامه سنة ٧٥٦ هـ .

قال التاج : " وكان الوالد يقول لي أيام مرضه قبل أن يحصل لى

القضاء . . إياك ثم إياك أن تطلب القضاء بقلبك فضلا عن قالك، فأنا أطلبه

لك لعلمي بالمصلحة في ولايتك، لك ولقومك وللناس، وأما أنت فاحذر لئلا

يملك الله إياه . "

وقد تولى رحمه الله إلى جانب القضاء الخطابة بالجامع الأموى

بدمشق فاستمر في عز ورفعة بيده القضاء والخطابة وما أضيف إليهما واتفق

له من العظمة في ولاية القضاء ما لم يتفق لقاض قبله ونال المزيد من السعد مع

حسن الشهرة ونفاذ الكلمة وطيب الذكر والورع البالغ .

قال ابن حجر: " وانتهت إليه رئاسة القضاء والمناصب بالشام . . " (١)

وكان قد باشر القضاء بهمة وصرامة وعفة لا يلين لغير الحق، ولا يكثرث بالموثرات .

لذلك لاقى من جرائه المحن والشدائد، فصمد وقاوم وكان في غاية الثبات،

واستمر في منصب القضاء إلى أن مات سنة ٧٧١ هـ مع استثناء الفترات التي

عزل فيها وهي ثلاث فعدة ولايته قضاء الشام تقرب من خمسة عشر عاما، قضاها

كلها في إقامة العدل والثبات على الحق والازدياد من العلم والتأليف وفيها

بدت شخصيته واستقلاله برأيه، واعتداده بنفسه فتراه مثلا يقول في ورقة

كتبها إلى نائب الشام " وأنا اليوم مجتهد الدنيا على الاطلاق لا يقدر أحد

يرد على هذه الكلمة . . " قال السيوطي وهو مقبول فيما قاله عن نفسه (٢) .

(١) الدرر الكامنه ٤٢٦/٢ .

(٢) انظر حسن المحاضرة ٣٢٨/١ .

الفصل السادس :

فى موقفه من خصومه
والكلام على عزله عن القضاء وسجنه
وفيه تمهيد وثلاثة مباحث :

المبحث الأول : فى محتته الأولى

المبحث الثانى : فى محتته الثانية

المبحث الثالث : فى محتته الأخيرة

تمهيد

الناس العظاماء ذوو الهمم العالية والامجاد السامقة لا يتركهم الزمان
يمخرون عبا به بسلام ويشقون طريقهم معه في صفا ووثام، بل يقف لهم
بالمرصاد ويصد هم بكل عنف وعناد .

ليس الزمان واين حرصت مسالما . . طبع الزمان عداوة الأحرار

نعم هذه طباع الأيام، وهذا ديدنها في الناس، فمن طلب زمانا
صافيا عن الأقداء والاكدار فقد حاول مايند عن الامكان .

ومن رام في الدنيا حياة خلية . . من الهمم والأكدار رام محالا (١)

وتختلف عواقب الزمان ومحنه من شخص إلى آخر فكلما كان الانسان
أمثل وأكمل كان نصيبه من المحن والرزايا أكثر وأوفر " أشد الناس بلاء الانبياء
ثم الأمثل فالأمثل " (٢) .

وقد كان التاج السبكي رحمه الله من هؤلاء الكلمة الأماثل فيما
أحسب فلا عجب أن ينال من سهام الدهر ماتنوه بحمله الجبال
وإذا كانت النفوس كبارا . . تعبت في مرادها الأجسام
وقد تعب التاج رحمه الله كثيرا وعانى من دهره الشدائد، وهذا
ابن كثير رحمه الله يصور لنا مقدار معاناته وتعبه فيقول: " لقد جرى عليه من
المحن والشدائد ما لم يجر على قاض قبله وحصل له من المناصب والرئاسة ما لم
يحصل لأحد قبله وانتهت إليه الرئاسة بالشام " (٣) .

-
- (١) وإذا رجوت المستحيل فإنما . . تبني الرجاء على شفير هار
ومكلف الأيام ضد طباعها . . متطلب في الماء جذوة نار
(٢) رواه البخارى بلفظ: " أشد الناس بلاء الانبياء ثم الأول فالأول " ٣/٤
(٣) ذكره عنه ابن حجر في الدرر ٢/٣٢٨ ولم أجده في المطبوع من ابن
كثير إذ تقف جواده على سنة ٧٦٧هـ .

وقد كان فضل الله عليه وما حباه به من مجد وسناء مبعث ملاقاه من
 المحن والأنكاد ، في حياته رحمه الله ، فقد حسده معاصروه على هذه
 المنزلة الرفيعة وتربصوا به الدوائر فتألبوا عليه واجتمعوا على مشاققتـه
 ومناواته بكل ما استطاعوه وما لم يستطيعوه :

حسدوا الفتى إذ لم ينالوا سعيه . . فالكل أعداء له وخصوم

فكان هو^١ لا^٢ النظراء^٣ ينفسون عليه نجابته وعلو قدره وارتفاع شأنه وكان
 منهم من يطمح إلى مناصبه ويغمطه عليها^٤ ويبغي له الغوائل^٥ على أنه أن
 يخلفه فيها وينعم بخيراتها ويستولى على ما حازه من غنائم المعالي ورفيع
 الدرجات .

لذلك انعطفوا نحوه وبثوا حوله الأراجيف وكانت له معهم صولات
 وجولات^٦ أدت إلى عزله عن قضاء الشام مرات عديدة وأصيب من جراء القضاء
 بمحن متتالية نجملها في الآتى :

المبحث الأول

في محنته الأولى

قال ابن كثير: "ورد البريد بطلبه في شعبان سنة ٧٦٣هـ فأرسل إليه حاجب الحجاب أن يسافر من يومه، فاستنظرهم إلى الغد، فأمهل، وقد ورد الخبر بولاية أخيه الشيخ بهاء الدين السبكي قضاء الشام، عوضا عنه، وجاء الناس ليودعوه، ويستوحشون له، فتوجه على البريد إلى الديار المصرية وبين يديه جمع غفير من قضاة الشام والأعيان يمشون في ركابه، حتى ردهم بعد أن جاوزوا البنيان^(١) وقد نظم سبب هذا العزل زمرة كبيرة من أعدائه الألداء^(٢).

واستمع إليه يتحدث عنهم بعد أن انتصر عليهم بأسلوب قوى لا ذع مكافئ، لما كانوا عليه من الحدة واللدادة، فيقول في رسالة بعث بها إلى صديقه الصلاح الصفدي: "أما زمر الأعداء فكل منهم عبس وتولى، وتبين لولى الأمر أن لعنائه يقال نوله ماتولى، فهو لا قوم أشربوا في قلوبهم المنصب، فقطع أمعاءهم وأعجبوا بالسنة حداد فضلعت أعضاءهم، لم يرجعوا حتى وقف الهوى، وقوبل كل آفك

(١) انظر البداية والنهاية ٢٥٣/١٤، الطبقات ١٦/١٠ وما بعدها.

(٢) من هو لا الأعداء كما يقول ابن حجر قريبه أبو البقاء السبكي المولود

سنة ٧٠٧هـ والمتوفى (٧٧٧هـ) ومنهم أيضا عمر بن سعد الكنانسي المتوفى ٧٩٢هـ قال ابن حجر إن التاج السبكي هو الذي أدخله بين الفقهاء فلما امتحن التاج كان هو أشد من قام عليه، ومنهم كذلك القاضي محمد بن عبد الرحيم المالكي المتوفى (٧٧١هـ) قال ابن حجر: تولى قضاء دمشق لأكثر من عشرين سنة وكان قد صاهر تقي الدين السبكي ثم كان أحد من قام على ولده التاج عبد الوهاب فبالغ وأفرط. انظر الدرر ٣/٤٢، ٤٣، ٤٤٩٠/٤، ١١/٤ وذاكر ابن حجر أيضا في تاريخه ١٦٢/١ في ترجمة الشيخ أحمد بن محمد الرهاوي الدمشقي أنه لما ولى البلقيني سنة ٧٦٩هـ وأزره وتصدى لمخاصمة تاج الدين السبكي أدى ذلك إلى انحراف كثير من الناس عنه وتحاملوا عليه وكسوا بيته، وأخرجوا منه خمرا فيل إنه كان لبعض غلمانها قال أمره إلى الخمول حتى مات سنة ٧٧٧هـ.

منهم بما نوى ، لقد لعب بهم شيطان الحسد ، وشد وثاقهم بحبل من مسد ،
ثم أنشد يقول :

ولقد عدلت حلیمهم ونهیته . . . فأبی وقال هواك أمر محکم
فأردت أطنب قال لسی متبرما . . . أطنب أو اوجز حبل کیدی مبرم
أجد الملامة في هواك لذیذة . . . حسداً وبغیا فلیمنی اللوم

قال : فلما سمعت قوله " أجد الملامة في هواك لذیذة " عرفت أن
العدل لا يرجعه (١) ، وأنه يحاول سقوط من كان فوق محل الشمس موضعه ،
فعدلت عن عدله ، واكتفيت بالحكم العدل وعدله ، وجئت فشاهدت من الأُمیر
والسلطان ، ما رغم به أنف الشيطان ، وصرت المسئول فيما حسبوا أنى أحاوله
استقراراً والمتضرع إليه في العود مراراً وحفتني من الله الطافه ونعمه ، وأطلق
في الثناء علي من كل مكان ، بفضل من هو كل يوم في شأن :

ولست والله في نفسی قدر واحدة من هذه النعم التي تقلدت عقدها
الشمین ، ولا أنا ممن يفتخر بعلم ولا دين ولا نسب ، ولو شئت لأنشدت :
وكان لنا أبو حسن على . . . أبا برا ونحن له بنین
ثم يعقب على كلامه هذا الشيخ الصفدي في رده عليه بقوله :

" لو لم يكن مولانا في هذا الكمال ما حسد على ما حازه من غنائم
المعالي ، ولا ودت النفوس الظالمة أن تسلبه ما وهبه الله من فضله ، ولا تماعوا
على اهتضام قدره ."

إن العرانيين تلقاها محسدة . . . ولم تجد للثام الناس حسادا
وعلى كل حال فالحمد لله على النصرة ، وضعف قول أهل الكوفة وترجيح
قول أهل البصرة ، فأبو نصر أبو نصر ، وعبد الوهاب عبد الوهاب ،

(١) ولا تطمعن من حاسد في مودة . . . وإن كنت تبديها له وتنيل

إلى آخر ديباچته (١) .

هذا وقد كان التاج لدى إقامته بالقاهرة فى عز كبير وسعد عظيم
عند الناس هناك، كما تحدث بذلك .

مقام التاج فى القاهرة

يذكر التاج السبكي رحمه الله ملاقاته فى مصر من التعظيم وحب الناس
له والتفافهم حوله : بعد أن صرف عن قضاء الشام فيقول : إنه منذ سافر
من دمشق مستبشرا باع الأسفل بالأعلى وتلا قوله تعالى : " إن الله اشترى من
المؤمنين أنفسهم " (٢) فحمد المشتري، ووصل مصر، فرحا مسرورا وما شكى إليه
جملة طول السرى، ثم أنشد :

أقمت بأرض مصر فلا ورائى . . . تخب بي الركاب ولا أمامى (٣)

(١) ثم أضاف يقول : وأما ما وصفته من حال الحسدة الباغين والمردة
الطاغين فقد رد الله كيدهم فى نحرهم وزخر تيار بحر مولانا فأغرق
وشل نهرهم :

ولو علموا ما يعقب البغى قصرُوا . . . ولكنهم لم يفكروا فى العواقب

انظر هذه المراسلات فى الطبقات ١٠ / ١٦ - ٣٢ .

وتبين مقد ارتكاليب أعدائه عليه، وتعصبهم ضده والوشاية به إلى ولي الأمر،
واستماتتهم فى إقصائه عن قضاء الشام بأى ثمن، ولكنهم لم يفلحوا فيما
قصدوا إليه، فانصر التاج وتجاوز المحنة بسلام، قال الشوكانى فى
البدر الطالع ١ / ٤١٠ " وقد أباث فى أيام محنته عن شجاعة وقوة على
المناظرة حتى أقحم خصومه مع كثيرتهم . . . وهكذا . . .

يريد الحاسدون ليطفؤوه . . . ويأبى الله إلا أن يتمه

(٢) التوبة آية (١١١) .

(٣) الخيب ضرب من السير، والركاب الإبل : يقول إنه أقام بمصر لاختير به

الإبل إلى الخلف ولا إلى قدام يعنى أنه أحب مصر ولزم الإقامة بها ،
والبيت للمتنبى فى ديوانه ٤ / ٢٧٦

لكثرة مالقى من التعظيم الذى لو شعر به العدو لما نظم أسبابه ، فقد خيم عليه كرم الله وورد حيث قصد ، فوجد الله عنده فوفاه حسابه ، ولم يخش بحسن ظنه من ذى العرش إقلاقاً ولم يعادف إلا من قال له أهابك إجلالا ، ولم يناده كل محب إلا بهكذا هكذا ، وإلا فلا لا (١) .

ويقول ابن طولون عن هذه الرحلة : " وقد كان أيده الله تعالى فى مدة إقامته بمصر على حال شهيرة من التعظيم والتبجيل يعتقداه الخاص والعام ويغتنب بمجالسته ذوو السيوف والأقلام ويزدحم طلبة فنون العلم على أبوابه ويقتدى المتنسكون بما يرونه من آدابه . " (٢)

ونظراً لهذه الحفاوة والتكريم اللذين قوبل بهما التاج فى مصر فقد آنتت نفسه حب البقاء فيها لولا أن كثيراً من أولى الشأن تضرع إليه مرارا فى أن يعود إلى قضاة الشام ، فرضح تحت ضغط الشفعاء وعاد أخيراً بعمد تمنع وإباء .

-
- (١) يعقب صديقه الشيخ الصفدى على وصفه لما لاقاه فى مصر من التكريم والإجلال فيقول : " وأما ما وصفه مولانا من حال مصر المحروسة وإقبالها عليه وإدلالها لديه فما نقول فى ذلك إلا :
- تغايرت الأقطار فيك محبة . . عليك فهذا القطر يحسد ذا القطرا
لا بل نقول :
- تغايرت الأقطار فيك فواحد . . لفقدك يبكي إذ لقربك يبسم
وكل مكان أنت فيه مبارك . . وفى كل يوم فيه عيد وموسم
ولاشك فى أن الديار كأهلها . . كما قيل تشقى بالزمان وتنعم
انظر الطبقات ٣١/١ .
- (٢) راجع الثغر البسام ص ١٠٣ وما بعدها .

عودة التاج إلى قضاء الشام

كان التاج رحمه الله قد وطن نفسه على الإقامة في القاهرة بصفة دائمة، ورغب عن قضاء الشام ومشاكل الناس هناك وعافت نفسه مما حكا (١) الخصوم، قال ابن كثير: " وكان قد لبس حلة القضاء بالديار المصرية، عند توجه أخيه البهاء إلى الشام . قال : وذكر لي أخوه البهاء " أنه كاره للشام ولا يريد العود إليها " (٢) ، وكان قد تولى وظائف أخيه في القاهرة، وهي تدريس الشيخونة، وإفتاء دار العدل، وتدريس الشافعي، والخطابة بالجامع الطولونى، وغيرها مضافا إلى ما بيده بدمشق من التداريس التى لاتعلق لها بالقضاء، وهى تدريس الشامية البرانية، والعذرية، والأهنية، ومشيخة دار الحديث الأشرفية. فأقام بمصر على هذا الحكم واستتاب بمدارسه التى فى دمشق بإذن السلطان له فى ذلك كما ذكره ابن طولون . ثم قال : " وفى سنة ٧٦٤ هـ سئل رضى الله عنه فى العود إلى قضاء الشام على عادته فلم يجب، حتى رجع فى ذلك مرارا، وتضرع إليه تكررارا فعاد بحمد الله إلى دمشق قاضيا على قاعدته ودخلها فى أول ربيع الآخر فمرت بروية وجهه العيون، وسر بقدمه الناس أجمعون " (٣)

قال ابن كثير: " وجاءه الناس من الخاص والعام يسلمون عليه ويهنئونه بالعود، وكان يوم دخوله إلى دمشق كالعيد لأهلها . . " (٤)

-
- (١) المماحكة المنازعة فى الكلام والتمادى فى اللجاجة ورجل مباحك إذا كان لجوجا عسر الخلق ، انظر اللسان " محك ٤٨٦/١٠ .
- (٢) البداية والنهاية ٢٥٣/١٤ .
- (٣) انظر الثغر البسام ص ١٠٣ .
- (٤) البداية والنهاية ٢٥٦/١٤ .

المبحث الثاني

المحنة الثانية

بعد عودة تاج الدين على رأس قضاء الشام مرة أخرى لم يمض غير وقت قصير حتى بدت مراحل الحقد تشتعل لدى أعدائه من جديد، وكانت في هذه المرة أقوى وأشد من سابقتها، فلفقوا له التهم وكتبوا فيه المحاضر ورموه بما ينبو عنه السمع، ولنصغ إلى معاصره الإمام ابن كثير يحكى لنا واقع الصورة مشاهدة . .

قال ابن كثير: " في سنة ٧٦٧ هـ عقد مجلس حافل بدار السعادة بسبب ما رمى به قاضي القضاة تاج الدين السبكي .

قال : وكنت ممن طلب إليه فحضرته فيمن حضر، وقد اجتمع فيه القضاة الثلاثة، وخلق من المذاهب الأربعة، ومن غيرهم، بحضرة نائب الشام سيف الدين منكلي (١) وكان قد سافر التاج إلى الديار المصرية واستنجز كتابا إلى نائب السلطنة لجمع هذا المجلس ليسأل عنه الناس (٢) .

قال ابن كثير: " وكان قد كتب فيه محضران متعاكسان أحدهما له والآخر عليه وفي الذي عليه خط القاضيين المالكي والحنبلي وآخرين، وفيه عظام وأشياء منكورة جدا ينبو السمع عن استماعه (٣) وفي الآخر خطوط جماعة

(١) تولى نيابة دمشق من سنة ٧٦٤ إلى سنة ٧٦٨ هـ، انظر ترجمته في الدرر ٣٦٧/٤ .

(٢) البداية والنهاية ٢٦٨/١٤ وما بعدها .

(٣) أمور تضحك السفهاء منها . . ويبكى من عواقبها اللبيب

هكذا تهم على هذا المستوى من الكيد، فيها عظام وأشياء منكورة جدا ياسبحان الله مانوع هذه التهم؟ لم نقف على نصها، ولا شك أنها كبائر لذلك لم يستغ ابن كثير البوح بها لفرط عظمها لكننا نستشف من قرائن الحال أن في الأمر أغراضا نفسية دفيئة، وهل يكب الناس

من المذاهب بالشناء عليه وفيه خطى بأنى مارأيت فيه إلا خيرا . . . ثم أخذ فى سرد الواقعة وذكر ما قام به نائب الشام من الحث على الصلح بينهم، وتأنيب من شنع على القاضي الشافعي بما كتب فى تلك الأوراق . . . فهدأت الأمور، ولانت القلوب، وتم الصلح بين الفريقين، وانقضى الأمر على مايرام، ثم عاد تاج الدين من القاهرة إلى دمشق فى آخر جمادى الأولى سنة ٧٦٧هـ ، وتلقاه جماعة من الأعيان والرؤساء، وخلائق لا يحصون كثرة ولا تسعهم الطرقات والناس يكبرون و هم فى سرور عظيم يدعون له ويفرحون بقدومه .

== فى النار، إلا حصائد ألسنتهم؟ ، وبالجملة فللتاج السبكي رحمه الله أسوة حسنة بمن تقدمه من أفاضل العلماء الذين جرت عليهم مثل هذه المحن الشداد، وحيك حولهم من التهم الباطلة والدسائس المغرضة ما يصدع الجبال، وقد حكى كوكبة منهم فى الطبقات. كابن الصائغ والترمذى والرازى وابن بنت الأعز وغيرهم. ومثال لهذا انظر ما ذكره فى ترجمة قاضى القضاة ابن بنت الأعز (ت ٦٩٥هـ) وكلامه على محنته العظيمة فى الطبقات ١٧٢/٨ والتي حاصلها أن وزير السلطان الملك الأشرف كان يكرهه فعمل عليه وجهاز من شهد عليه بالنزور بأمر عظام : قال التاج وكان القاضى بريئاً من ذلك بعيديا عنه من كل وجه ، رجلا صالحا لا يشك فيه . وكان آخر الأمر أنه نزل من القلعة إلى الحبس وعزل، وخيف عليه أن يجهبز الوزير من يقتله، فنام عنده تلك الليلة شيخنا أبو حيان ، ثم أخرج من الحبس ، فهذا يدل على سير المتآمرين بالفضلاء على خطة متقاربة ونسبة متشابهة .

" أتواصوا به بل هم قوم طاغوت " (٥٣ الذاريات) .

المبحث الثالث

محنته الأخيرة

توالت المحن على التاج السبكي رحمه الله فما يخرج من شدة إلا ويدخل في أخرى، أكبر منها وأقسى، ففي المحنة الأولى خرج رافع الرأس متوجاً بالعزة والنصر، وفي الثانية كانت الهزة أعنف، والرجفة أشد، ولكنه خرج منها خائفاً يترقب، أما الثالثة هذه فقد أطاحت به إلى السجن وكانت المحنة الكبرى في حياته .

وقد عرفت كيف تكالبت عليه الأعداء في المرتين الأوليين فأجلبوا وألبوا واتهموه بعظائم الأمور ولكنه رحمه الله ثبت وصعد ولم تلن له قناة فتبين لمناوئيه أنهم ينطحون في صخر وأنه يصدق فيهم قول القائل :

ياناطح الجبل العالي ليكلمه . . اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل
أما هذه المرة فقد أعملوا الرأي كثيراً، وتدبروا الأمر بحرقه وروية، وتأكدوا أن ليس أمامهم إلا أن يستعينوا عليه بالسلطة، ليثبتوه أو يخرجوه، فتوجهوا نحو نائب السلطنة الأمير على المارديني، فقلبوا نظره عليه بوسائلهم الخاصة التي يحسنون استعمالها، فانحرف عنه هذا النائب (١) رغم ما كان له من ديانة وتصون وحب للعلماء (٢) ، ورغم أنه كان من أصدقاء التاج لمدة

(١) قال ابن حجر في ترجمة هذا الأمير في الدرر ٣/ ٧٧: " وكان منحرفاً عن تاج الدين السبكي، وهو من أعظم أسباب المحنة الكبرى التي جرت له في سنة ٧٦٩ هـ، قال : وكان هذا الأمير أول ما ولى نيابة الشام سنة ٧٥٣ هـ فباشرها نحو ست سنين، ثم عزل ثم أعيد سنة ٧٦٢ هـ دون السنة ثم عزل وأقام بطالا، ثم ولى النيابة في مصر والشام سنة ٧٦٩ هـ، إلى أن مات في محرم سنة ٧٧٢ هـ وانظر

النجوم الزاهرة ١١/ ١٠٨ .

(٢) وقد ذكره التاج في معيد النعم وأثنى عليه ووصفه بالديانة =

طويلة فقد عمل معه موقعا للدست ونائبا للحكم وقاضيا للقضاة ومع ذلك فقد انطلت عليه وشاية الخصوم وانحاز إلى جانبهم ضد التاج السبكي، ولكنه على كل حال حاكم يسوءه أن يخالف في بعض أمره .

ولعل التاج كان قد خالفه في بعض هواه، ونقم عليه بعض مالا يرضاه . لاسيما وأن التاج قد كان في قضاءه صارما لا يلين في الحق ولا يرهبه سلطان وهذا الأمير كان قد ولي في سنة ٧٦٩ هـ نيابة مصر بعد نيابة الشام فاتسع سلطانه، وقويت كلمته، فكان أول شيء تكلم فيه واهتم له عزل تاج الدين من قضاء الشام .

قال ابن حجر: " وكان من أقوى الأسباب في عزله في المرة الأخيرة أن السلطان لما رسم بأخذ زكوات التجار في جمادى الأولى سنة ٧٦٩ هـ وجد عند الأوصياء جملة مستكثرة من الأموال لكنها صرفت بوصلات ليس فيها تعيين اسم القابض فأريد من ناظر الأيتام أن يعترف أنها وصلت للقاضي فامتنع فال الأمر إلى عزل القاضي . . . " (١).

فانظر كيف اتخذت هذه الحكاية ذريعة إلى العزل : هكذا وجدوا أوراقا فيها أخذ أموال من التجار برسوم الزكاة ولم يتبين مصارفها فاتهم بها القاضي ، ولم يكن هناك حجة على وصول الأموال إلى القاضي فتحيلوا بذلك على عزله .

فهل مثل هذه الحكاية الواهية يصح أن تكون سببا في صدور مثل هذا القرار المجحف في حق تاج الدين ؟ الحقيقة أن الأمر فيه غموض

— والصلاحيات ، انظر معيد النعم ص ٥٠ وراجع الطبقات ١٠ / ١٩٣ ، الدرر الكامنة (٢ / ٤٢٦) ، السلوك للمقريزي ٣ / ٢٠ .

(١) انظر الدرر الكامنة ٢ / ٤٢٦ .

شديد كما ترى (١) ، خاصة وأن الرجل قد أعيد إلى منصبه آخر الأمر فليس بمعقول أن يكون للتهمة المالية أى أساس وإنما تلتبس الأسباب الصحيحة لما حل به من محنة فى طبيعة المنصب إذا وليه رجل من طراز تاج الدين ، لا يلين للموثرات التى تأتى من ناحية ذوى النفوذ فى الحكومة ، ثم فى الدسائس التى يحركها الحسد فى نفوس من لا يهتمون ما يرون فى غيرهم من فضل ، كما أن أراء التاج الصريحة والجريئة فى كتابه «معيد النعم» قد كانت بلا شك من أقوى الأسباب فى عزله واختلاق هذه الأحداث حوله ، فقد استطاع الرجل أن يعالج مشكلات الأمة الإسلامية فى هذا الكتاب ، وينقد طوائف الناس فى عصره مبتدئا بالسلطان والمناصب السلطانية والعسكرية متدرجا إلى كل الوظائف العامة حتى وصل إلى الفلاح فى أرضه وقرر أنه حر لا يد لأدمى عليه ، فمثل هذه الأمور هى التى رسمت جوانب المأساة فى نظرى وأدت إلى أعمال الحيلة فى عزله عن القضاء ، وبأوهى الأسباب وأسخفها ، ولم يكتفوا بذلك بل وجهت إليه الخصومة وعقدوا له مجلس حكم وكشفوا عليه فلم يجدوا عليه أدنى شائنة وأخيرا أرسلوه إلى السجن عليهم أن يشفوا منه الغليل .

قال الشوكاني : " وقد اجتهدوا فى طلب عشرة واحدة من عشراته فلم

يجدوا " (٢) .

(١) التاج السبكي صاحب التراجم لمتعة فى الطبقات لم يكتب ترجمة لنفسه ولو فعل ذلك لكشف الغطاء عن هذا الغموض وأبان كثيرا من مجهولات حياته ، لكنه رحمه الله لم يعش إلى السن التى يصح فيها أن يفكر فى مثل هذه الترجمة ، ولم يوجد من معاصريه من ترجم له ترجمة مفصلة ، ولعل ذلك لم يكن فى الإمكان ، إذ ربما كان هناك من ذوى النفوذ من يحرص على طمس هذه الشخصية وإخفاء معالمها ، وإلا لما عدم من يقوم بذلك .

(٢) رحم الله شيخنا التاج ما كان أمثله بقول أبى الطيب فى ديوانه ٨٧/٤
كم تطلبون لنا عيبا فيعجزكم . . ويكره الله ما تأتون والكرم
وأنظر البدر الطالع ١/٤١٠ .

ومع ذلك فقد حكم عليه ابن قاضي (١) الجبل في هذا المجلس بأن
بحبس سنة فتوجهوا به إلى قلعة دمشق وحبس هناك ثمانين يوماً ثم أفرج
عنه وأعيد إلى القضاء كما كان مرموقاً شامخاً فوق هامات الجميع .

قال ابن حجر : " وقد أبان في أيام محنته رحمه الله عن شجاعة
وقوة على المناظرة حتى أفحم خصومه مع كثرتهم وتواطئهم عليه ، وكان كريماً
مهيباً تخضع له أرباب المناصب من القضاة وغيرهم ، ثم لما عاد عفا وصفح
عن كل من أساء إليه . . . " (٢)

تزايد الحلم من زاكي سجيته . . فلم يكن من عداه قط ينتقم
موفق الحكم والفتوى على رشد . . . مانداً منه على ما قد مضى ندم (٣)

(١) ابن قاضي الجبل هو القاضي أحمد بن الحسن بن عبد الله المقدسي
المتوفى (٧٧١ هـ) ، قال ابن حجر : " ولي القضاء سنة ٧٦٧ هـ فلم
يحمد في ولايته وكان عنده مداراة وحب للمنصب .
وقال ابن كثير : " لم تحمد مباشرته للقضاء ولا فرح به صديقه بل
شمت به عدوه وباشر القضاء دون أربع سنين وكان فيه مزح وإيذات
في البحث ومن شعره رحمه الله قوله :
نبي أحمد وكذا إمامي . . وشيخي أحمد كالبحر طامى
واسمى أحمد وبذاك أرجو . . شفاعة أحمد الرسل الكرام
انظر الدرر الكامنة ١ / ١٢٠ ، الدارس في تاريخ المدارس ٢ / ٤٥ ،
شذرات الذهب ٦ / ٢١٩ .

(٢) انظر الدرر ٢ / ٤٢٨ ، شذرات الذهب ٦ / ٢٢١ .

(٣) البيتان للصالح الصفدي أنظر الطبقات ١٠ / ٣٢٦ .

الفصل السابع :

فى ذكر مؤلفاته ووفاته

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : فى ذكر مؤلفاته وآثاره العلمية

المبحث الثانى : فى وفاته

الخاتمة

المبحث الأول

مؤلفاته وآثاره العلمية

ترك التاج السبكي رحمه الله للمكتبة الاسلامية آثارا بديعة نافعة وتأليف قيمة تشهد له بالعلم الغزير والفضل المبين .
ورغم قصر عمره فقد تعددت مؤلفاته، وشملت أنواعا شتى من العلوم ، لذلك كان يقول رحمه الله : " لا يخلو لنا وقت يمر بنا خاليا عن التصنيف ولا يخلو لنا زمن إلا وقد تقلد عقده جواهر التأليف، ولا يخلو علينا الدهر ساعة إلا ويعمل فيها القلم بالترتيب والترصيف . . . " +
وقد رزق السعد في تأليفه فطارت وانتشرت بين الناس في حياته ، وكانت بعد موته أوسع انتشارا وأكثر نفعاً، مما يدل بوضوح على إخلاصه وحسن سريره وإرادته وجه الله تعالى بها : فمن هذه الآثار :

أولا : في أصول الفقة :

- (١) الابهاج شرح منهاج البيضاوى - مطبوع .
- (٢) رفع الحاجب شرح مختصر ابن الحاجب " حقق فى الأزهر ولم يطبع بعد "
- (٣) جمع الجوامع - مطبوع .
- (٤) منع الموانع - وهو كتابنا موضع التحقيق .
- (٥) التعليقة فى أصول الفقه - مخطوط : وقد ذكره فى باب الاجماع من رفع الحاجب وأشاد به .

ثانيا : فى الفقة :

- (١) التوشيح " على التنبيه والمنهاج والتصحيح " مخطوط .
- (٢) ترشيح التوشيح فى اختيارات والده الشيخ الامام - مخطوط

- ذكرهما المؤلف في الطبقات ١١٦/٨، ٢٥٨/١٠، وذكرهما في
 كشف الظنون ١، ٣٩٩/١، ٥٠٧/١، وابن حجر في الدرر ٢، ٤٣٥، وال ،
 والسيوطي في الأشباه والنظائر ص ٤٧، ٥٦، ١٢٢
- (٣) أرجوزة في الفقه مخطوطة - أورد منها السيوطي في كتابه الرد
 على من أخلد إلى الأرض ص ٢٢ بعض الآيات ومنها قوله :
 ولا تجوز جمعتان في بلد . . وإن تناهى الخلق في العسر الأشد
 وضاق بالجم الغفير المسجد . . نص عليه الشافعي الأوحــــد
 واختاره الشيخ الامام وقضى . . بأنه الدين لقويم المرتضى
- (٤) أوضح المسالك في المناسك : ذكره بروكلمان .
- (٥) تبين الأحكام في تحليل الحائض . . ذكره بروكلمان .
- (٦) رفع الحوبة في وضع التوبة . . ذكره المصنف في الطبقات ٢/٣٢٧ .
- (٧) جزء في الطاعون . . ذكره حاجي خليفة .
- (٨) فتاوى . . ذكره بروكلمان .
- (٩) أرجوزة في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم و معجزاته ذكرها في
 الطبقات ٩/٢٠٥ ومنها قوله :
 وهو إذا احتاج إلى مال البشر . . أحق من مالكة بلا نظر
 لأنه أولى بذي الإيمان . . من نفسه بالنص في القرآن

ثالثا : في الحديث :

- (١) أحاديث رفع اليدين - ذكره بروكلمان .
- (٢) جزء على حديث المتبايعين بالخيار - ذكره في الطبقات ١٠/١٩١
- (٣) كتاب الأربعين - ذكره في الطبقات أيضا ٩/١٧١ .
- (٤) تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للغزالي وأظنه قد طبع، وانظر
 الطبقات ٦/٢٨٧ .

رابعاً : التاريخ والتراجم :

- (١) الطبقات الكبرى ، وهي مطبوعة محققة في عشرة أجزاء .
- (٢) الطبقات الوسطى ، والصغرى وهما مخطوطان .

خامساً : فى العقائد :

- (١) السيف المشهور فى شرح عقيدة أبى منصور الماتريدى ذكره المصنف فى كتابنا هذا فى مسألة الإسم هل هو المسمى أو غيره ؟
- (٢) قصيدة نونية فى العقائد أوردها فى الطبقات ٣ / ٣٧٩ وذكر فيها مسائل الخلاف فى أصول الدين بين الحنفية والأشعرية .

سادساً : فى القواعد الفقهية :

- (١) له الأشباه والنظائر، وقد حقق فى جامعة الأزهر ولم يطبع.

وله كتب أخرى منها ..

- (١) الدلالة عن عموم الرسالة جواباً عن أسئلة أهل طرابلس ذكره بروكلمان .
 - (٢) مناقب الشيخ أبى بكر بن قوام ، ذكره بروكلمان أيضاً .
 - (٣) مصنف فى الأحاجى والألغاز ذكره فى الطبقات ٢٤ بيتاً - انظره ١٣٥ / ٩ ، وذكره أيضاً فى معيد النعم ص ١٠٠ .
 - (٤) كتاب معيد النعم ومبيد النقم - مطبوع .
- وهو كتاب قيم تكلم فيه المصنف على مختلف طبقات الناس فى عهده فهو مع صغر حجمه كتاب جامع فيه سياسة وأدب وتاريخ واجتماع وغير ذلك .

هذه بعض مؤلفاته التى استطعنا العثور على أسمائها وتسجيلها

هنا، ولعل له مؤلفات أخرى يكشف عنها الزمان .

ولو لم تكن إلا هذه فإنها أصدق شاهد على سعة علمه وعمق درايته وتخليد أثره .

تلك آثارنا تدل علينا . . فانظر وابعدنا إلى الآثار

هذا وقد كان من عادة المصنف رحمه الله الإشادة بكتبه وتأليفه وإظهار محاسنها للخلق ، فنراه كثيرا ما يحيل القارىء على كتاب صنفه ثم يشوقه إلى ذلك أيما تشويق . . كقوله مثلا فى هذا الكتاب عند كلامه على " أن اللفظ محمول على عرف المخاطب أبدا " . . قال : " وتقريره مستوفى فى شرح المختصر ، ثم قال : وقد أطلنا القول فى تحقيق هذا الموضوع فى كتابنا الأشباه والنظائر وهو الكتاب الذى لا يليق بالمجد فى طلب العلم أهمله ولا يسع طالب التحقيق إغفاله " (١) .

وقوله فى مبحث (لو) وأنت إذا نظرت ما حذرناه فى منع التعليل بعلتين فى شرح المختصر ، والتعليقة وغيرهما من كتبنا ظهر لك هذا ظهورا قويا . . (٢)

وقوله عن جمع الجوامع فى آخره : " فدونك مختصرا بأنواع المحامد حقيقا وأصناف المحاسن خليقا " (٣) .

ولم يكن التاج السبكي يفعل ذلك تبجحا وافتخارا ، ولا يقصد بذلك إظهار مصنفاته والاستكثار بها معاذ الله ، وإنما يريد الإرشاد إلى الخير والإشارة إليه وبيان مظانه والدلالة عليه .

(١) انظر ذلك ص ٤١١ . تحقيق

(٢) انظر ص ٠٩٤ . تحقيق

(٣) انظره فى مجموع المتون ص ١٨٥ .

المبحث الثاني

وفاته رحمه الله وأسكنه فسيح جناته

عزل تاج الدين في المرة الأخيرة في جمادى الأولى سنة ٧٦٩ هـ ثم حوكم وسجن في قلعة دمشق، حوالي ثمانين يوماً وكان نائب الشام قد قرر في القضاء عوضاً عنه الشيخ سراج الدين البلقيني، فولي القضاء والخطابة .

قال ابن حجر: " ولم يزل من يطالب بعودة السبكي يلح على أمير علي، حتى أذن في الافراج عنه واحضاره، فلما بلغ ذلك البلقيني توجه إلى مصر، فأقام قليلاً، ثم رجع إلى دمشق فتسلط عليه أهل الشام، وكتبوا فيه محضراً، وأسمعه ما يكره، وكان بهاء الدين السبكي في القاهرة فسعى لأخيه بالخطابة فخطب أول يوم من شوال، فشق ذلك على البلقيني وخرج بأهله وعياله إلى القاهرة فأعيد تاج الدين إلى القضاء وهي الولاية التي مات فيها" (١) .

وصنف في أثنائها كتابه الترشيح في اختيارات والده في الفقه فانتهى منه في آخر شعبان سنة سبعين وسبعمائه . ٧٧٠ هـ كما حكاه عنه العطار (٢) ثم استأثر الله بروحه ومات رحمه الله في سابع ذي الحجة سنة إحدى وسبعين وسبعمائه شهيداً بالطاعون (٣) عن قرابة أربع وأربعين سنة (٤) قضاها في مرضاة الله طاعة وفقها في الدين وجهاداً في العلم

(١) انظر الدرر الكامنة ٢ / ٤٢٧ .

(٢) راجع حاشية العطار ٢ / ٣٣٠ .

(٣) ورد في الحديث: " الطاعون شهادة لكل مسلم " رواه البخاري ١٥ / ٤

(٤) حيث اختلف في سنة ولادته فذكر ابن حجر في الدرر ٢ / ٢٥٠ أنه

ولد سنة ٧٢٧ هـ وقال شيخه الذهبي في المعجم المختصر ص ١٥٢ أنه

ولد سنة ٧٢٨ هـ وذكر الزبيدي في تاج العروس ٧ / ١٤٠ أن ولادته كانت

سنة ٧٢٩ هـ .

والعمل ، قال ابن حجر : " خطب يوم الجمعة فطعن ليلة السبت ومات رابعه ليلة الثلاثاء (١) " رحمه الله رحمة واسعة ، وأنزل على جدته شأبيب الرحمة والرضوان .

فطويت بموته صفحة مشرقة حافلة بالعطاء والجهد والانتاج العلمى المبارك . . . وهكذا . . .

حكم المنية فى البرية جار . . ماهذه الدنيا بدار قرار
بيننا ترى الانسان فيها مخبرا . . ألفيته خبرا من الأخبار
فالعيش نوم والمنية يقظة . . والمرء بينهما خيال سار

وقد خلف رحمه الله ذرية سالحة وأبناء بررة علماء منهم ولده تقى الدين ابن عبد الوهاب السبكي .

قال ابن العماد " دُرس فى حياة والده تاج الدين بالمدرسة الأمينية ، وعمره سبع سنين ، قال : وهذا من العجائب ، وولى خطابة الجامع الأموى بعد أبيه ، وعمره عشر سنين ، وتوفى رحمه الله بالطاعون سنة ست وسبعين وسبعمائه ٧٧٦هـ " (٢) .

(١) وهو بمنزله بالدهشة بظاهر دمشق ودفن فى مقبرة السبكية بسفح الجبل المشرف على مدينة دمشق .

(٢) انظر شذرات الذهب ٦ / ٢٢٣ ، وترجم السخاوى لإحدى بناته العالمات فقال : " هى سالحة ابنة التاج عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكي ، أجاز لها العز بن جماعة وغيره ولقبها الزين رضوان فاستجازها قال السخاوى وأظن أننى قرأت عليها شيئا " . انظر الضوء اللامع ١٢ / ٧٠ .

الخاتمة

بعد هذه الأحاديث الشيقة عن التاج السبكي رحمه الله وبعد هذه الدراسة المتواضعة التي حاولت فيها إبراز بعض معالمه وخصائصه ، نقف هنا لنسجل خاطرة فقهية أوردتها في كتابه القيم " ترشيح التوشيح " في الفقه (١) رأيت من اللائق أن لانغفل هذه الدراسة من الإشارة إليها خاصة وأنها تتعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم . .

وهذا الكتاب المذكور أخرج المصنف في أواخر أيامه . . قال العطار وهو من أجل كتبه ، ثم قال : وقد وقعت إلي نسخة من هذا الكتاب وأنا بمدينة دمشق بالشام . .

ومقدمة ذلك الكتاب بخطه فاشتريتها وجاء في آخرها قوله : " فرغت

(١) هذا الكتاب هو عبارة عن شرح لكتاب آخر في الفقه اسمه " توشيح التصحيح " وضعه المصنف على التنبيه ، والمنهاج ، والتصحيح وذكر أنه التزم فيه ترجيحات والده الشيخ الامام ، قال : " ولما انتهيت فيه إلى كتاب الطلاق عسر علي بعده معرفة اختياراته إلا في النادر ، مما وضعت من تصانيفه اللطاف " .
وذكر أنه أكمل هذا الكتاب سنة ٧٦١ هـ ثم عمل عليه ترشيح التوشيح فيما بعد .

وذكر محققا الطبقات أن كتاب " ترشيح التوشيح " في أصول الفقه وليس كذلك بل هو في الفقه كما ترى ، وقال الزركلي في الاعلام ١٨٤/٤ إن " توشيح التصحيح " في أصول الفقه .

وهو خطأ أيضا : والصواب أنهما في الفقه قال ابن حجر في الدرر ٢٥٠/٢ وقد عمل في الفقه التوشيح والترشيح وذكرهما كذلك السيوطي في الأشباه والنظائر ص ٤٧ ، ٥٦ ، ١٢٢ ، وصاحب كشف الظنون ١/٣٩٩ ، ١/٥٠٧ ، وانظر كلام المؤلف عنهما في الطبقات ٨/١١٦ ، ١٠/٢٥٨ .

من تصنيف هذا الكتاب فى اليوم الثانى والعشرين من شعبان المكرم سنة سبعين وسبعمئة بمنزلى بالدهشة ظاهر دمشق المحروسة وأرسلت فى صفر سنة ١٠١٠ وسبعين وسبعمئة منه نسخة إلى أخى الأستاذ العلامة المحقق بهاء الدين أبى حامد أحمد . . إلى آخر ما قاله وجاء فى الكتاب عن واقعة زيد بن ثابت رضى الله عنه قول المصنف رحمه الله فى هذه القصة حكى الإمام الغزالى عند ذكر خصائص النبى صلى الله عليه وسلم مانصه " وقالوا إذا وقع بصره على امرأة فوقعت منه موقعا وجب على الزوج تطليقها لقصة زيد ، قالوا : ولعل السرفيه من جانب الزوج امتحان إيمانه بتكليفه النزول عن أهله ، ومن جانبه صلى الله عليه وسلم ابتلاؤه ببليّة البشرية ومنعه من خائنة الأعين ومن إضمار ما يخالف الإظهار ، ولذلك قال تعالى : " وتخفى فى نفسك ما الله مبديه " الآية (١)

ونقله الرافعى عن الوسيط ساكتا عليه (٢) . . ثم قال :

قال لنا الشيخ الامام مرات هذا منكر من القول ، ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعجبه امرأة أحد من الناس وقصة زيد إنما جعلها الله تعالى قطعا لقول الناس إن زيدا ولد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإبطالا للتبني فى الاسلام كما صرحت به سورة الأحزاب من أولها إلى آخر القصة ، وإليه الإشارة بقوله تعالى : " ما جعل الله لرجل من قلبين فى جوفه " (٣) أى من أبوين فى الإسلام ، إلى قوله تعالى : " وما جعل أدعياءكم أبناءكم

(١) سورة الاحزاب آية (٣٧) .

(٢) ونقله أيضا النووى فى الروضة ٧ / ٩ ، والرملى فى نهاية المحتاج ٦ / ١٧٨

قال الرملى : " وتجب إجابته صلى الله عليه وسلم على امرأة رغب فيها وعلى زوجها طلاقها " .

(٣) سورة الأحزاب آية (٤) .

ذلك قولكم بأفواهكم" إلى أن قال: "أدعوهم لأبائهم هو أ قسط عند الله" (١)
ثم ساق الله تعالى السورة إلى أن قال: "وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا -
قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم" (٢) تحريض على امتثال
أمره تعالى في طلاق امرأة زيد، ثم قال تعالى "وتخفى في نفسك ما الله
مبديه" أي من أمر زيد بطلاق امرأته وتزوجك أنت إياها، لا أمر محبتها
معاذ الله ثم معاذ الله، ثم بين الله تعالى بالقول الصريح بعد التعريض
الطويل أن السرف في ذلك لإبطال التبني ونسخه ورفع بالقول والفعل
ليعلم الناس أنه لو كان ولداً له لما تزوج امرأته، فقال تعالى: "لكي
لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم" (٣) ثم قال بعده "ما كان
محمد أباً أحد من رجالكم" (٤) فمن تأمل السورة وعرف شيئاً من حال رسول
الله صلى الله عليه وسلم يتقن بالعلم القاطع أن تزوج امرأة زيد وإنما كان
لذلك لغيره، وأنه صلى الله عليه وسلم كان أكره الناس بالطباع البشرية
لزواجها عكس ما توهمه الغزالي، وكان يشق عليه ذلك مشقة شديدة ولكنه
ما كان ليتمكن أن يخفى شيئاً مما أنزله الله تعالى، وإليه الإشارة بقوله تعالى
"وتخفى في نفسك ما الله مبديه"، فنزلت الآية آمرة له صلى الله عليه وسلم
بإظهار ما أمر الله من زواجها لإبطال التبني وإن كان زواجها أشق
شيء عليه صلى الله عليه وسلم" (٥).

قلت وينبغي لكل مسلم أن يعرف هذا وإنما لزمنا ذكره هنا لنفاسته

-
- (١) الاحزاب آية (٥) .
(٢) الاحزاب آية (٣٦) .
(٣) الاحزاب آية (٣٧) .
(٤) الاحزاب آية (٤٠) .
(٥) انظر النص كما نقله العطار في حاشيته ٣٣٠/٢ .

إذ ربما وقع السوء ال عنه فيعسر الوقوف عليه لعزلة وجود ذلك الكتاب.

ولنرى أن بعض الفقهاء رحمهم الله يعطون مادة ومجالاً لأعداء الإسلام من المستشرقين وغيرهم، للطعن في رسول الله صلى الله عليه وسلم والتنقيص من جنابه، بما يسرجونه وينقلونه في كتبهم من هذه الإشاعات المنكرة والأقوال الساقطة، فينبغي حذف مثل هذه الأقوال من كتب الفقه والتنبيه عليها بما يكشف عورها، ويبين زيفها لئلا يتخذها الكفرة ذريعة للنيل من الإسلام، ونبيه صلى الله عليه وسلم، والله المستعان .

والى هنا ينتهى بنا المطاف فى هذه الدراسة العاجلة، عن حياة التاج السبكى رحمه الله، فنسأل الله السداد فى القول والعمل، والتوفيق فى الحال والمآل، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

الباحث

فهرس الآيات القرآنية

صفحة	رقمها	الآية
		(سورة البقرة)
١١٩	٢٦٩	يوهتى الحكمة من يشاء
		(سورة آل عمران)
أ	٨	ربنا لاتزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا
١٩	١٣٩	ولاتهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون
		(سورة النساء)
١١٩	٥٤	أم يحسدون الناس على ماآتاهم الله من فضله
١٤٥	٦٥	فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم
		(سورة الانعام)
١٨	٤٥	فقطع دابر الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين
		(سورة الاعراف)
١٦	٩٧	أفأمن أهل القرى أن يأتيهم بأسنا بياتا وهم نائمون
		(سورة الانفال)
٦	٤٦	ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم
		(سورة التوبة)
١٦٣	١١١	إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم
		(سورة الرعد)
٦	١٩	إنما يتذكر أولو الالباب
		(سورة الكهف)
أ	١	الحمد لله الذى أنزل على عبده الكتاب

رقم الصفحة	رقمها	الآية
		(سورة الاحزاب)
١٨٠	٤	ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه
١٨١	٥	أدعوهم لأبائهم
١٨١	٣٦	وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا
“	“	أن يكون لهم الخيرة من أمرهم
١٨٠	٣٧	وتخفى في نفسك ما الله مبديه
١٨١	٤٠	ما كان محمد أبا أحد من رجالكم
		(سورة الشورى)
٦٧	١١	ليس كمثله شيء وهو السميع البصير
		(سورة الذاريات)
١٦٧	٥٣	أتواصوا به بل هم قوم طاغون
		(سورة الطلاق)
١٤٩	١	ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه

فهرس الأحاديث

رقم الصفحة

١٢٢

صلوا كما رأيتمنى أصلى

١٧٧

الطاعون شهادة لكل مسلم

أ

اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت

٣٥

من قتل قتيلا فله سلبه

أ

من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين

٧٧

لا تسبوا الدهر فإن الله هو الدهر

أ

لا يشكر الله من لا يشكر الناس

فهرس مصادر الدراسة

- (١) الأيات البينات لأحمد بن قاسم العبادى على شرح الجلال المحلى
على جمع الجوامع - طبع دار الطباعة العامرة بمصر سنة
١٢٨٩هـ
- (٢) الابهاج فى شرح المنهاج للامام تقى الدين السبكى وولده تاج
الدين السبكى - طبع دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة
الاولى عام ١٤٠٤هـ.
- (٣) أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) تحقيق محمد محى الدين
عبد الحميد طبع مطبعة السعادة بمصر الطبعة الثانية عام
١٣٧٧هـ
- (٤) الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكى مخطوط بمركز البحث العلمى
بجامعة ام القرى تحت رقم ١٠٩١.
- (٥) انباء الغمر بأبناء العمر فى التاريخ لابن حجر العسقلانى
(ت ٨٥٢هـ) طبع دار الكتب العلمية - بيروت
- (٦) بدائع الزهور فى وقائع الدهور لمحمد بن أحمد الحنفى طبعة
عيسى الحلبي بالقاهرة الطبعة الاولى - تحقيق محمد مصطفى
- (٧) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى طبع
دار المعرفة - بيروت .
- (٨) البداية والنهاية لابن كثير (ت ٧٧٤هـ) طبع المتوسط بيروت
- (٩) البيت السبكى لمحمد الصادق حسين طبع دار الكاتب المصرى
بالقاهرة عام ١٣٧٠هـ
- (١٠) القاضى البيضاوى وأثره فى أصول الفقه لجلال الدين عبد الرحمن
طبع مطبعة السعادة بمصر الطبعة الاولى عام ١٤٠١هـ

- (١١) تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي - طبعة
الاولى بالمطبعة الاخيرية بمصر عام ١٣٠٦ هـ
- (١٢) تاريخ الخلفاء لجلال الدين السيوطى (ت ٩١١) هـ تحقيق
محمد محيى الدين عبد الحميد - طبع دار السعادة
بمصر الطبعة الثانية عام ١٣٢٨ هـ
- (١٣) تذكرة السامع والمتكلم فى أدب العالم والمتعلم لابن جماعة طبع
دار الكتاب العربى بيروت .
- (١٤) تقرير الاستناد فى تيسير الاجتهاد للسيوطى طبع بيروت ١٤٠٥ هـ
- (١٥) الثغر البسام فيمن ولى قضاء الشام لشمس الدين ابن طولون
(ت ٩٥٣ هـ) - تحقيق صلاح الدين المنجد طبع المجمع
العلمى العربى بدمشق عام ١٣٧٥ هـ .
- (١٦) جمع الجوامع لتاج الدين السبكي مطبوع مع شرح الجلال المحلى
وحاشية العطار بمطبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر
عام ١٣٥٨ هـ
- (١٧) حاشية العطار على شرح الجلال المحلى لجمع الجوامع طبع
المكتبة التجارية الكبرى بمصر عام ١٣٥٨ هـ
- (١٨) حسن المحاضرة للسيوطى تحقيق محمد أبى الفضل ابراهيم طبع
مطبعة عيسى الحلبي بمصر الطبعة الاولى ١٣٨٧ هـ
- (١٩) المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار للمقرئى طبع بولاق بمصر
سنة ١٢٢٠ هـ
- (٢٠) الدارس فى تاريخ المدارس لمحمد النعمى (ت ٩٢٧ هـ) تحقيق
جعفر الحسنى طبع مكتبة الثقافة بالقاهرة عام ١٤٠٨ هـ
- (٢١) الدرر الكامنة فى اعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى طبع
دار الجيل - بيروت .

- (٢٢) ديوان أبي تمام شرح وتعليق الدكتور شاهين عطية طبع دار
صعب - بيروت .
- (٢٣) الرد على من أخذ إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل عصر
فرض - للجلال السيوطي - تحقيق الشيخ خليل الميسر
طبع دار الكتب العلمية - بيروت - الطبعة الاولى ١٤٠٣ هـ
- (٢٤) رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب لتاج الدين السبكي
مخطوط بمكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة تحت
رقم ٢١٩ أصول فقه .
- (٢٥) روضة الطالبين للامام النووي (ت ٦٧٦ هـ) اشرف زهير الشاويش
طبع المكتب الاسلامي بيروت الطبعة الاولى عام ١٤٠٥ هـ
- (٢٦) السلوك لمعرفة دول الملوك لتقى الدين احمد بن علي المقرئ
تحقيق الدكتور سعيد عبد الفتاح عاشور طبع دار الكتب
بالقاهرة سنة ١٩٧٠ م
- (٢٧) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد عبد الحى الحنبلي
(ت ١٠٨٩ هـ) نشر المكتب التجاري بيروت .
- (٢٨) الضوء اللامع لاهل القرن التاسع لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن
السخاوي نشر دار مكتبة الحياة بيروت لبنان .
- (٢٩) طبقات الحفاظ للسيوطي تحقيق علي محمد عمر الطبعة الاولى سنة
١٣٩٣ هـ مطبعة الاستقلال الكبرى
- ٢٣٠ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي تحقيق محمود الطناحي
وعبد الفتاح حلو - الطبعة الاولى سنة ١٣٨٣ هـ طبع مكتبة
ابن تيمية بالقاهرة .
- (٣١) فتاوى السبكي لتقى الدين علي بن عبد الكافي السبكي - طبع
دار المعرفة - بيروت .

- (٣٢) فهرس الفهارس والاثبات لعبدالحى الكنانى - طبع بيروت .
- (٣٣) قواعد الاحكام فى مصالح الانام لعز الدين ابن عبد السلام
(ت ٦٦٠ هـ) طبع دار الكتب العلمية بيروت
- (٣٤) كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون تأليف مصطفى بن عبد الله
الشهير بحاجى خليفة - طبعة استانبول سنة ١٩٤١ م
- (٣٥) لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١ هـ) طبعة دار صادر - بيروت
- (٣٦) المتنبى * لمحمود شاکر طبع مطبعة المدنى بالقاهرة عام ١٤٠٧ هـ
- (٣٧) مدارج السالكين لابن القيم (ت ٧٥١ هـ) تحقيق محمد حامد الفقى
طبع دار الكتاب العربى - بيروت عام ١٣٩٢ هـ
- (٣٨) المعجم المختص بالمحدثين لشمس الدين الذهبى تحقيق الدكتور
محمد الحبيب الهيلة - الطبعة الاولى عام ١٤٠٨ هـ مكتبة
الصدى بالطائف .
- (٣٩) معيد النعم ومبيد النقم لتاج الدين السبكى تحقيق محمد على النجار
طبع دار الكتاب العربى بمصر - الطبعة الاولى عام ١٣٦٧
- (٤٠) الموافقات فى أصول الشريعة للامام الشاطبى (ت ٧٩٠ هـ) تعليق
عبدالله دارز طبع دار المعرفة - بيروت
- (٤١) النجوم الزاهرة فى أعيان مصر والقاهرة لجمال الدين يوسف بن
تغر بردى الاتابكى (ت ٨٧٤ هـ) طبع المؤسسة المصرية
العامه سنة ١٣٨٣ هـ
- (٤٢) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين الرملى طبع
المكتبة الاسلامية
- (٤٣) الوافى بالوفيات لصالح الدين الصفدى (ت ٧٦٤ هـ) تحقيق محمد
ابن ابراهيم ومحمد بن الحسين الطبعة الثانية سنة ١٣٩٤
بمطبعة دار صادر بيروت .
- (٤٤) الوفيات لتقى الدين السلامى (ت ٧٧٤ هـ) تحقيق صلاح مهدى عباس
الطبعة الاولى بيروت عام ١٤٠٢ هـ .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة	الموضوع
أ	المقدمة
و	سبب اختيار الموضوع
ح	خطة الدراسة
	(الحالة السياسية)
١	تمهيد فى أثر البيئه
٢	بداية تكوين دولة المماليك
٤	قضاء التتار على الخلافة العباسية ببغداد
٧	وقعة عين جالوت
١٠	إعادة الخلافة العباسية إلى القاهرة
١٤	التصارع على السلطة عند حكام المماليك
١٦	صور من ذلك التصارع
٢٠	تشوف الناس إلى المناصب والسعى فى طلبها
٢٢	مؤلف التاج السبكي من الأحداث السياسية فى عصره
	(الحالة الاجتماعية والاقتصادية)
٢٦	طبقات المجتمع فى عصر التاج السبكي
٢٦	الطبقة الحاكمة
٢٧	طبقة العلماء والفقهاء
٢٩	طبقة العامة
٣١	طبقة أهل الذمة
٣٢	البدع والخرافات السائدة فى ذلك العصر
٣٥	الناحية الاقتصادية

رقم الصفحة

الموضوع

(الحالة العلمية)

- ٣٩ النشاط العلمى فى عصر التاج السبكى
٤٢ التدرج فى التعليم
٤٤ أسباب ازدهار الحياة العلمية فى ذلك العصر
٤٦ اهتمام الامراء بالعلم والعلماء
٥٢ ظهور شخصية العلماء
٥٤ التقليد والتعصب المذهبى

(حياة التاج السبكى)

- ٥٩ مولده
٦٠ اسمه ونسبه
٦٣ نشأته وطلبه للعلم
٦٧ عقيدته

(شيوخه)

- ٦٩ أبو الحجاج المزى
٧١ أبو عبد الله الذهبى
٧٤ أبو حيان النحوى
٧٦ والده تقى الدين السبكى
٨٠ الشيخ صلاح الدين الصفدى

(تلاميذه)

- ٨٣ الامام ابن الجزرى
٨٤ الشيرازى
٨٤ الحمودى
٨٥ اللخمى

رقم الصفحة	الموضوع
٨٥	السلمى
٨٧	ثناء العلماء عليه
	(دراسة الكتاب)
٩٠	مصطلحات المصنف فى الكتاب
٩١	مصادر الكتاب
٩٢	أهمية الكتاب
٩٥	ملاحظات على الكتاب
٩٧	أسلوبه
٩٩	منهجه
	(التعريف بكتبه الأصولية)
١٠٦	الابهاج
١٠٦	شرح المختصر
١٠٧	جمع الجوامع
١٠٩	منع الموانع
١١٠	اعتداده بآرائه فيها
١١١	انصافه لخصومه
١١١	رجوعه الى الحق
	(مكانة العلمية)
١١٤	تمهيد
١١٦	ابن السبكي الأصولى
١١٨	، ، الفقيه
١٢٠	، ، المجتهد
١٢٢	بعض اختياراته التى خالف فيها مذهب الشافعى

رقم الصفحة	الموضوع
١٢٤	ابن السبكي المحدث
١٢٧	، ، المؤرخ
١٣١	، ، النحوى
١٣٢	، ، الأديب
١٣٥	، ، الشاعر
١٣٩	، ، المصلح الاجتماعى
١٤١	موقفه مع السلطات
١٤١	إقامة فرض الجهاد
١٤١	العدل بين الناس
١٤٢	حماية بيت المال
١٤٤	إلقاء مقاليد الأحكام إلى الشرع
١٤٥	قمع أهل البدع والأهواء
١٤٥	شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم مرتد كافر لا تقبل توبته
١٤٧	موقفه مع نظراء الجيش
، ،	الفلاح حر لا يد لأدمي عليه
، ،	الديوان لا شرع له
١٤٩	موقفه مع من يتولون أمراً هل الجرائم
، ،	التجسس على الناس
، ،	من زنا بامرأة زوجها إياها
١٥٠	موقفه مع القضاة
١٥١	موقفه من طوائف العلماء
١٥١	تردد بعض العلماء إلى أبواب السلاطين
١٥٢	تعصب العلماء فى الفروع
١٥٢	التلفيق بين المذاهب

رقم الصفحة

الموضوع

(أعماله العلمية ومناصبه)

١٥٥

الافتاء والتدريس

١٥٧

القضاء والخطابة

(موقفه من خصومه)

١٥٩

تمهيد

١٦١

محنته الأولى

١٦٣

مقامه فى القاهرة

١٦٥

عودته إلى قضاء الشام

١٦٦

المحنة الثانية

١٦٨

المحنة الأخيرة

١٧٣

مؤلفاته وآثاره العلمية

١٧٧

وفاته رحمه الله

١٧٩

الخاتمة

١٨٣

الفهراس

قام رطل بشارت اللامعات
التي وزدت علمي في سلكه

مسؤول التحرير

د. حسين الجبور
م. الجبور

جامعة أم القرى
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا
فرع الفقه والأصول

مَنْعُ الْمَوْلَانِ

عَنْ

تَمَكُّعِ الْجَوَالِي

فِي أَصُولِ الْفِقْهِ

تأليف القاضي الإمام تاج الدين السبكي (٧٢٨ - ٧٧١ هـ)
«تحقيق ودراسة»

إعداد

سعيد بن علي محمد الخديوي

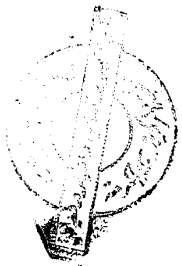
رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في أصول الفقه

بإشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

محمد بن عبد الرحمن علي

قسم التحقيق

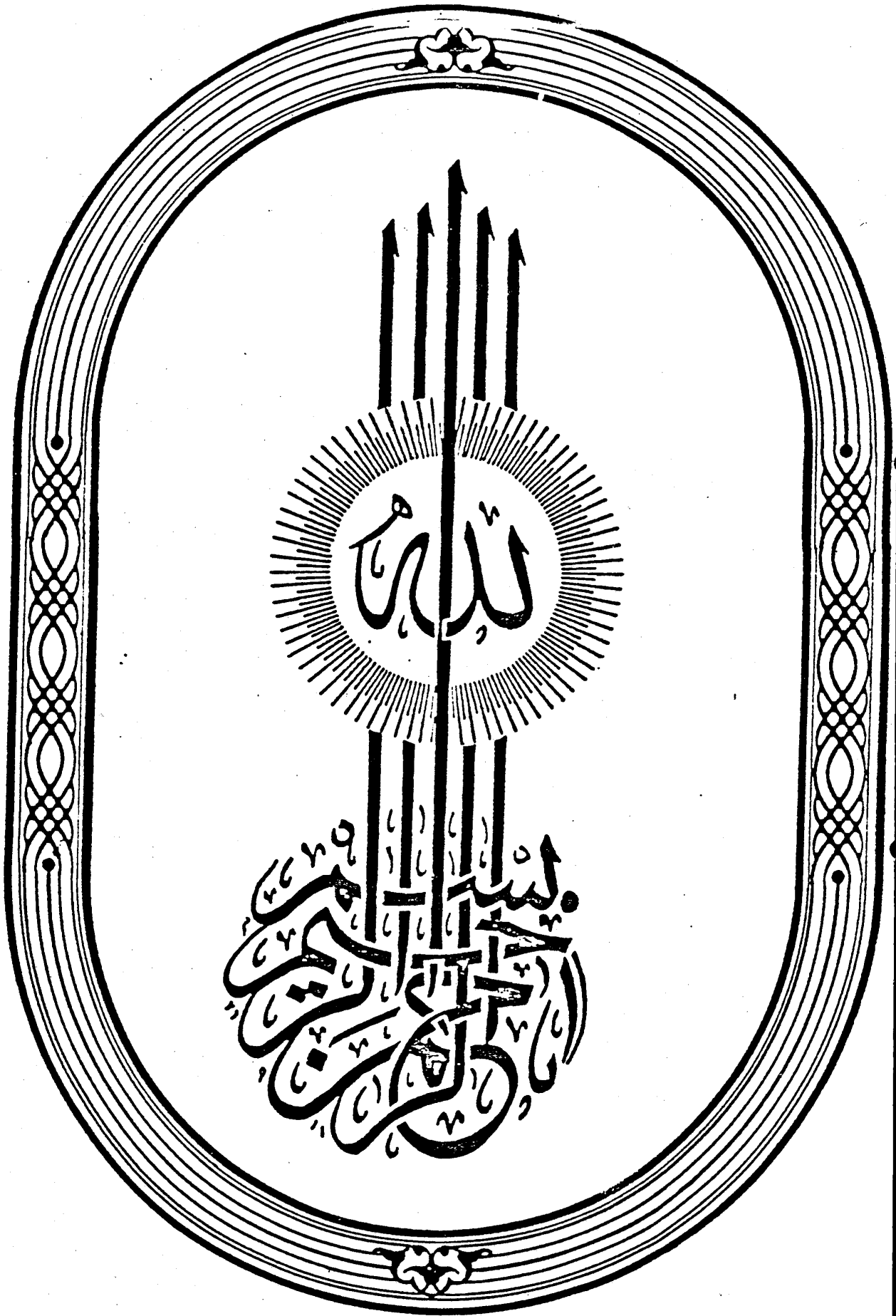
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م



٢٧٦٢



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠١٦٢٥



تمهيد

قد يظن بعض الناس أن تحقيق الكتاب المخطوط لا يعدو أن يكون عملا شكليا لا يخرج عن مقابلة النسخ دون مجهود ذهني يذكر من المحقق . .

وهذا حكم من لم يمارس التحقيق، ولم يذق عناءه ومرارته ويكتو بناره، والواقع أن التحقيق عمل مضني، وعقبة كوهود، وليس بالأمر الهين . . . إذ يتطلب صبرا ومثابرة ودقة نظر، ويقظة ذهن في تقليب الكلمة على كافة احتمالاتها حتى يصل به الفكر إلى قرار يطمئن إليه، فيثبت النص وهو مرتاح الضمير مطمئن القلب، في أنه قد أصاب غرض المؤلف .

وقد أدرك السابقون صعوبة هذا العمل الشاق وما يتطلبه من جهد جهيد، فذكر الجاحظ: " أن مؤلف الكتاب ربما أراد أن يصلح تصحيفا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر وورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص حتى يرده إلى موضعه من اتصال الكلام (١) ."

كما أن من يتعاطى تحقيق الكتب ينبغي عليه أن يتسلح بالحيلة والحذر وأن يتقى الله فيما يقوم به من عمل، فلا يحاول أن يزيد حرفا أو كلمة من عنده، دون الإشارة إلى ذلك بالطرق المصطلح عليها، وذلك عندما تدعو الضرورة والقدر الذي يسد رمق المعنى.

(ب)

مقدمة التحقيق
نسبة الكتاب إلى مؤلفه

هذه النسبة تتحقق بأمر منها : غلاف الكتاب ومادون عليه من عنوان ونسبة وتعليقات للعلماء ، ثم ما ذكره كتب التراجم من كتب منسوبة للمتراجم نفسه .

وأيضاً النقول التي نقلت من الكتاب ، ووجدت مطابقة لما فيه ، كـل هذه الدلائل إن وجدت تثبت صحة نسبة الكتاب إلى مصنفه ، حق الثبوت ، وكتاب (منع الموانع) من أوله إلى آخره وثيقة ثابتة لمصنفه التاج السبكي وذلك للأسباب الآتية :

- (١) أن اسمه مدون على الغلاف ومنسوب إلى التاج السبكي .
- (٢) أن المؤلف قد نص على اسمه في ثناياه وذكر أنه سماه " منع الموانع عن جمع الجوامع " (١) .
- (٣) أن التاج السبكي يذكر في أثناء الكتاب أشياء عن نفسه وكتبه الأخرى (٢)
- (٤) ما ذكره المصنف في هذا الكتاب من الإحالات على كتبه الأخرى كشرح المختصر ، والأشباه والنظائر والطبقات ، وغيرها ، ووجودها كما ذكرها (٣) .
- (٥) نسبة العلماء هذا الكتاب إلى ابن السبكي ونقلهم منه نصوصاً متكاملة في بعض كتبهم ، وقد وجدناها مسطورة ضمنه بشكل متطابق تماماً ، ومن هؤلاء العلماء الفتوحى ، والسيوطى ، والعبادى ، والمحلى وابن الجزرى (٤) وغيرهم .

-
- (١) انظر ذلك ص. ٢٣
 - (٢) كما ورد في أثناء الخطبة من هذا الكتاب : وكقوله في مبحث الترادف عند كلامه على مراتب الألفاظ ص ٨٠ . ٤ : " وأنا أحقق البحث عن هذه المراتب كلها إن شاء الله تعالى في كتابي الأشباه والنظائر " وقد حققها كما ذكر ، ورقة ١٥١ من الكتاب المذكور .
 - (٣) انظر الطبقات ٢ / ٢٤١٧٤ / ٢٩٠ / ١٠٠ / ٦٠ ، الأشباه والنظائر ورقة ١٤٤
 - (٤) راجع شرح الكوكب المنير ٣ / ٩٨ ، الأشباه والنظائر للسيوطى ص ٣٤ ، النشر في القراءات العشر ١ / ٤٥ .

(٦) كل من ترجم له أثبت هذا الكتاب ضمن مصنفاته وعزاه إليه (١)

صعوبات الكتاب

من الصعوبات التي يمكن أن تذكر هنا مايلي :

- (١) صعوبة فهم نص الكتاب في أماكن منه، وقد عانيت من جراء ذلك كثيراً إذ فهم النص أمر ضروري وإلا فكيف يحقق الباحث ما لا يفهمه؟
- (٢) إشارة المصنف في بعض مسائل الكتاب إلى قضية علمية إشارة رمزية دون محاولة إيضاحها، كقوله فيه بحث أو فيه نظر أو نحو ذلك (٢) تاركا المحقق يقلب كافة الوجوه والاحتمالات بحثاً عن مراد المؤلف .
- (٣) كثرة إحالة المؤلف على شرحه لمختصر ابن الحاجب في ثنايا الكتاب، فيذكر مثلاً رأس المسألة ثم يقول وهي مذكوره في شرح المختصر فلا بد من تذكرها في هذا المقام وبناء الكلام عليها، وهكذا (٣) .
- (٤) إيراد بعض الأعلام بصورة مبهمه كالشاشي وقتادة وابن عون وغيرهم مع وجود كثير من العلماء يشتركون في ذلك، فكان لا بد من المقارنة بينهم للوصول إلى تحديد مراد المؤلف في ذلك .

(١) انظر الدرر الكامنه ٤٢٥/٢، البدر الطالع ١/١٠٤١، كشف

الظنون ١/٥٩٥، شذرات الذهب ٦/٢٢١، حسن المحاضرة ١/٣٢٨، فهرس الفهارس والاثبات ٢/١٠٣٧ وغيرها .

(٢) انظر كمثال على ذلك ص ٢٢٤، ص ٢٠٤ . تحقيق .

(٣) راجع ص ٢٦٠، وهذا الشرح مخطوط وقد استطعت أن أحصل على نسخة منه بعد جهد، ثم تتبعت هذه الإحالات في ثناياه وأثبتها في مواطنها من الكتاب، فزال الغموض وظهر المراد والحمد لله .

اصطلاحات ورموز

- (١) إذا قلت (الأصل) فالمراد جمع الجوامع
 وإذا أطلقت شرح المختصر" فالمراد رفع الحاجب للمصنف فإن
 كان شرح العضد أو غيره قيدته .
- (٢) إذا نقلت من شرح المحلى على جمع الجوامع أو تقرير الشرييني
 فالمراد ما هو مع حاشية العطار ، فإن كان مع حاشية البناني
 قيدته بذلك .
- (٣) وإذا أطلقت (الطبقات) فالمراد طبقات الشافعية الكبرى
 للمصنف فإن كان غيرها ذكرت ذلك مقيدا .
- (٤) إذا أطلقت (الأشباه والنظائر) فالمراد به كتاب المصنف الموسوم
 بهذا الاسم فإن كان لغيره كالسيوطي أو ابن نجيم بينت ذلك .
- (٥) وإذا ذكرت كشف الأسرار فالمراد شرح عبد العزيز بخارى على
 كتاب البزدوى ، فإن كان للنسفى قيدته به
- (٦) وإذا أضفت الحديث إلى صحيح مسلم فالمراد الذى بشرح النووى
 أو إلى صحيح البخارى فهو الذى مع حاشية السندى

منهجي في التحقيق

بعد أن اجتمعت عندي ثلاث نسخ من هذا الكتاب كان أكبر همي بعد ذلك هو تقويم النص وتصحيحه، حتى يخرج بصورة سليمة هي أقرب ماتكون إلى الصورة التي ارتضاها مؤلفه.

وقد اتبعت في التحقيق طريقة النص المختار، وفق منهج التحقيق العلمي المعروف (١)، وكان أبرز ملامح ما قمت به من عمل مايلي :-

- (١) كتابة النص على مقتضى القواعد الإملائية الحديثة وتصحيح العبارة التي تخالف قواعد النحو مع عدم الإشارة في الهامش لمثل ذلك في الغالب الأعم وسيلحظ القارىء أن كلمة (مسألة) كانت تكتب في النص موصولة بنبرة هكذا (مسألة) فأبقيتها كما هي لجواز كتابتها بهذه الصورة (٢).
- (٢) عندما تختلف عبارة المتن في النسخ فإنني أثبت في الصلب ما يترجح لي أنه الصواب مع الإشارة في الهامش إلى ما يخالفه، لأنني سرت في التحقيق كما ذكرت على طريقة النص المختار ولم ألتزم نسخة بعينها.
- (٣) ميزت الزيادة التي ليست في الأصل بوضعها بين قوسين معقوفين

- (١) كما اعتمدت في ثنايا التحقيق أن أذكر في الهامش نص جموع الجوامع الذي ورد عليه السواء، مع بداية كل جواب، ما لم يورده المصنف لتكتمل الصورة لدى القارىء.
- (٢) قال ابن قتيبة في باب الهمة إذا كانت عين الكلمة وقبلها ساكن إن بعضهم أبدل منها ألفا فكتبها " مسألة " قال والحذف أجود وبالحذف كتبت في المصحف ومنه (أصحاب المشئمة)، انظر أدب الكاتب ص ٢١٢ .

هكذا [---] فإن كنت استفدتها من مصدر معين أشرت إليه ،
وإن كانت من عندي لم أشر إلى ذلك ، واكتفيت بوضعها بين
القوسين .

(٤) عندما أتأكد من خطأ بعض الألفاظ أو العبارات أقوم بتصحيحها
في الصلب مع الإشارة في الهامش إلى ذلك ، أما إذا شككت
في صحتها فإني أثبتتها على ما هي عليه وأشير في الهامش إلى
ما يترجح لي أنه الصواب .

(٥) قمت بتخريج الأحاديث والآثار والأبيات الشعرية الواردة في الكتاب ،
وفي تخريجي للأحاديث كنت اکتفی فيما كان منها في الصحيحين
أو في أحدهما بالاختصار على إضافته إليهما أو إلى أحدهما
ولا أضيفه إلى غيرهما ، لأنه غني عن التقوية بالإضافة إلى سواهما
وأما ما لم يكن في واحد منهما ، فإني أضيفه إلى ما تيسر من كتب
الحديث والتخريج أو إلى بعضها حسب التيسير في ذلك ، كما
قمت بعزو الآيات القرآنية إلى مواضعها من سور القرآن الكريم
وذكر أرقامها فيها .

(٦) التعريف بالأعلام الوارد ذكرها في صلب الكتاب تعريفا يبرز العلم
ويفيد القارىء في كثير من الأحيان .

(٧) عزو الأراء إلى أصحابها وتحرير نسبتها إلى قائلها بقدر الامكان

(٨) عزو الفروع الفقهية المذكورة في الكتاب إلى كتب الفقه وقواعده
وضم بعض النظائر إليها إن احتاج الأمر إلى ذلك .

(٩) ربط مسائل الكتاب الأصولية بكتب الأصول المعتمدة بالإشارة
إلى مواطنها فيها .

(١٠) شرح المفردات الغربية والمصطلحات التي تقتضى ذلك .

(١١) وضع فهرس عامة للكتاب تبرز كل محتوياته وفوائده .

هذا وقد حاولت جاهدا أن أوضح مسائل هذا الكتاب وأذكر أقوال العلماء فيما تعرض له من مشكلات رغبة في جلاء المعنى بقدر المستطاع ، وقد تم ذلك بحمد الله في كثير من مباحثه اللهم إلا مواضع يسيرة أخذ الإشكال بأزمته والتبس علي أمرها ، فطويت الكلام عنها وأبقيتها كما هي ، والعامل في المواضع العويصة يختار السكوت على التخليط .

و أكثر ما وجد من هذا في مباحث القياس وقوادحه ، وفي التفرقة بين اسم الجنس وعلمه ، وفي قضايا أخرى من علم الكلام تطرق إليها المصنف في ثنايا الكتاب ، وأشير هنا إلى أنني قد استفدت كثيرا في ثنايا التحقيق من كتب المصنف التي وقفت عليها كشرح المختصر ، والابهاج ، وجمع الجوامع ، والأشباه والنظائر ، والطبقات الكبرى ، وغيرها .

كما استفدت أيضا من بعض شروح جمع الجوامع وحواشيه كتشنيف المسامع ، وشرح الجلال المحلي ، والآيات البيئات ، وغيرها من كتب الأصول التي خدمت الكتاب .

وقد التزمت الأمانة العلمية فيما أوردته من النقول عن العلماء بقدر الإمكان وتمثلت في ذلك بقول الشاعر :-

ونصَّ الحديث إلى أهله . . فإن الأمانة في نصه

فما حكينته في هذا الكتاب من كلام العلماء فعن حق لا تمتد يد الشك إليه وقد قيل : " من أحال على غيره فقد احتاط لنفسه "

هذا وبالله التوفيق وعليه التكلان فيما نأتى ونذر . .

وصف النسخ

لعل من البديهي أنه لا يمكن بوجه قاطع أن يعثر الباحث على جميع المخطوطات التي تخص كتابا واحدا إلا على وجه تقريبي ، فهممنا أجهد المحقق نفسه للحصول على أكبر مجموعة من المخطوطات ، فإنه سيجد وراءه معقبا يستطيع أن يظهر نسخا أخرى من كتابه ، وذلك لأن الذى يستطيع أن يصنعه المحقق هو أن يبحث فى فهارس المكتبات العامة على ما بها من قصور وتقصير ، وهو ليس بمستطيع أن يبحث فيها كلها على وجه التدقيق ، فليس وراء الباحث إلا أن يقارب البحث مقارنة مجتهدة بحيث يغلب على ظنه أنه قد حصل على قدر صالح مما يريد .

وعلى هذا جرىت فى جمعي لأصول هذا الكتاب فتمكنت بعد

شدة الفحص من الحصول على ثلاث نسخ له هى كما يلى :

أولا : النسخة (م) وقد حصلت على هذه النسخة من مكتبة عارف حكمت

بالمدينة المنورة تحت رقم ٣٣٧ ، وفى خطها رداة ويوجد فى

ثناياها كثير من السقط وتاريخ نسخها يعود إلى سنة ٧٦٦ هـ -

ومعظم كلماتها يخلو من النقط وهى تحتوى على أربع وسبعين

لوحة وعدد أسطرها تسعة عشر سطرًا وفى كل سطر حوالي خمس

عشرة كلمة ، واسم ناسخها أحمد بن أبى بكر بن مكى .

أول النسخة فى أعلا الصفحة منها : كلمة التوحيد " لا اله الا الله

محمد رسول الله " وفى أسفل الصفحة قوله: قال الشافعى

رضى الله عنه " حق على طلبة العلم بلوغ نهاية جهدهم وعليها

وقف محمد الكوى على علماء جامع الأزهر لله تعالى .

وآخر النسخة ثلاثة أبيات من الشعر هى قوله :

إنما العلم كحلم دسّم .. كلما حاوله العبد ربح
لو وزنتم عالما ذا أدب .. بألوف من ذوى الجهل رجح
إنما المرء مع آدابِه .. كزناد حيث ماحك قدح
وفيها تمليك لأحد العلماء واسمه محمد بن أحمد الخلال، وفيها
أيضا مطالعة وإعادة نظر لمحمد بن محمد الشاذلي، ومحمد بن
عبد الله الطوخي .

ثانيا : النسخة (أ) وهى نسخة مصورة عن نسخة أصلية بالمكتبة
الأزهرية تحت رقم ١٤٥١ وتاريخ نسخها هو ٧٦٢ وقد حصلت
عليها مصورة من مكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة برقم
٤٣٨ وعدد لوحاتها أربع وثمانون لوحة فى كل لوحة سبعة عشر
سطرا وفى كل سطر حوالى اثنتى عشرة كلمة وخطها نسخ جيد
وهي أكمل النسخ من آخرها، ولكن يوجد فى أثناءها سقط كبير
من مواضع متعددة ، ويعود تاريخ نسخها الأول إلى سنة
٧٦٢ هـ .

وجاء فى آخرها قوله : هذا ما انتهى إليه تعليق المؤلف متع
الله بعلومه إلى شهر شعبان سنة سبع وستين ، ووافق الفراغ من
تعليقه فى مستهل شهر رجب الفرد من شهر سنة ٨٩١ هـ على
يد الفقير إبراهيم بن محمد بن على الفرضى الشافعى

وفى القسم الثالث من الأسئلة ختبط الترتيب فيها نوعاً ما، وخالف
ما فى النسختين الأخيرين فى التقديم والتأخير فاعتمدت ترتيب
النسختين، لأنه يتناسق مع المتن فى أحيان كثيرة .

ثالثا : النسخة (ب) هذه النسخة موجودة فى مركز البحث العلمى تحت
رقم ٢٩٦ وهى مصورة عن نسخة بمكتبة باريس وهى أحدث النسخ

: كتابة إذ فرغ الناسخ من كتابتها في يوم السبت ٢٨ شعبان
عام ١١٧٩ هـ وناسخها هو أحمد بن عيسى الخليفة الشافعي .
وقد صورت هذه النسخة عن أصلها بالمكتبة الوطنية بباريس رقم
(٨١٠) وعدد لوحاتها اثنتان وسبعون لوحة من الحجم
المتوسط، وفي كل لوحة ثلاثة وعشرون سطرا، في كل سطر منها
حوالي اثنتي عشرة كلمة، وخطها نسخ ممتاز ولكن يظهر على
كاتبها أنه لم يكن على درجة كبيرة من العلم بدليل ما يوجد فيها
من تحريفات وسقط وقد كانت عناية ناسخها بتحسين الخط أكثر
من عنايته بالضبط والتحرير.

استعملوا من العلم والسياسة ولا ينسب
المستور من احسان سيدنا ومولانا في القضاة يبع الا سلام
والسليم وبقية الختم يد بين موضع المشكلات بالادليل
الواجبات بلغة الله تعالى علا القامات ووجت اعماله
بالمصالحات وادام ايامه ووافدا حكمه ووجد على
لديه دين هذه الامة وكشفه عنها كل غمته ان يوضع لها
ما اشكوا عليها ووق فحة من الفاظه الشريفة العزيزة وما
عزب عما علمه في كتابه جمع الجوامع في علم الاصول للخواص
العدم الشال المحتوى على فوايدكم لم تحظر لغيره بيان فلفظ
عم النفوس ولده الحمد وسارت في طلبه الرجال وكرت عليه
الطلبة ولعزمت عن كل مختصر وامتت فيه الاكارم النظر
ويثبت المختصرات بالكواكب ويهدى هو بالغمزة وذلك يحتوي
على عدة سولات السؤال الاول لم حلفتم من حد اصول الفقه
لفظ المعرفة ولم تحذفوا من هذا الفقه لفظ العلم السؤال الثاني
ما الجمع بين تقييدكم الاحكام الشرعية بالعلمية في حد الفقه وتقييد
الحكم بفعل الكلف مع ان الاعتقادات والنيات والاقوال ايحيا حقيقة
احكام وهل تسمى الاعتقادات والنيات والاقوال ايحيا حقيقة
او مجاز وان قلتم هي زان في يجوز ادخال المجاز في الحد الاول السؤال
انما نسب ما معنى قولكم بل الامر موجود في الرود وعقيب قولكم
ولا حكم قبل الشرح الرابع ما معنى قولكم العلم والنيات والاقوال
نفسه بعد قولكم ان الحكم غير مكلف وقضية كلامكم هنا ان
المكران غير مكلف ولختم في شرح المختصر انه مكلف ونقلتموه
عن نص الادم الشافعي رضي الله عنه لفا من ما شرع قولكم ان

الكتاب ان افتمى التراج اقتضا عيجادهم من مخصوص كرامة
لوغير مخصوص بخلاف الاولى وقولكم في مسئلة الحسن والقيم
الحق ولو بطرح في حد خلافي الاولى السادسة ما معنى قولكم
والعرض والاربع متراذ فان خلافا الا حصة وهو لفظ مع
ان لم حصة يقول المرص ما ثبت بدليل قطعي والواجب ما
ثبت بدليل ظني من جملة ما ثبت بدليل قطعي كزوم محمد
ما ثبت بدليل ظني في كرامة السابح ما شرع ترميكم الا اذا اقتضا
فانكم تخوم فيه نحو من فمه ولم يجد في شرح المختصر الثامن
ما الجمع بين قولكم في المندوب والباح والاصح ليس كفاهه وكذا
البايع مع قولكم وان الاباح حكم شرعي وقولكم ولكم خطاب الله
التعاق بفعل الكلف من حيث انه مكلف التسع قولكم في قوله
الكافي بما لانا زيادة لم تذكرها في شرحكم وقد نقضت منه
قولكم في العاشر ما معنى قولكم بعد كما يتك الخلاف في تكليف
الكافر بالزوم في البيخ الامام والخلافي في خطاب التكليف
وما يرجع اليه من الوضع الاالات والجنابيات وترتب ان الترتيب
مع ان الاتلاف في خطاب الواحد عشر ما شرع قولكم
الكتاب القران والمعنى به هنا اللفظ المتزل على صلح ابي عليه
وسلم للايمان بسورة ومنه المتصدي بتلاوته فانكم زعمتم في الحد
قولكم لم تذكرها في شرحكم والمتصدي بتلاوته ما نسب
بلا وندوب في حكمه ويدخل به علسه الثاني عشر قولكم في حد
الحقيقة ابتداء مكان اول فالسرفيه الثالث عشر ما تقرير
كلامكم في حرفي الوابع عشر ما معنى قولكم في النوى كذا الترتيب
في الاطوب الى قولكم في ابي بن عبد السلام واحتمل جمع الفاعل عشر

تقسيم العلوم عند علماء بنا ولا قول الشيء جعل موداد
 لتقسيم العلوم ليخلل العدم وللوجود ولو قلت الشيء
 لا اختصم بالوجود على قولنا لا يختصم بالعدم هذا فالعلم
 اما معدوم او موجود الاول المعدوم وهو اما ممكن او
 مستحيل والثاني الموجود وهو اما واحد او كثير وهذا
 عبارة المتكلمين وان شئت قال ما واجب او ممكن وهذا
 عبارة الكاظمين تبعهم من المتأخرين في التعبير لا في
 الاعتقاد من اهل السنة الاول الواحد وادبه اعلم
 وكان النزاع من كتابته يوم السبت المبارك ثامن
 عشر من شهر شعبان المعظم الذي هو من شهر ربيع
 من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام
 التسليم على يد كاتبه المتغير الحقير الخاطي المذنب
 الضعيف راجي مغفوره اللطيف احمد بن عيسى
 الخليلي نسبة الشافعي مذهبنا عن
 اده ذنوبه وسنن عيبه
 هو الدية والسلمين
 اجمعين
 امين
 ام

الصفحة الاخيرة من نسخة (ب)

ولم يكن اصله فزيد عدل بمعنى عادل وصوم بمعنى صام
 اذ عدل سبوتويه في زيد وعند المبرد محاذ حذف وعند
 فنين في صوم لا المشعر بل زوم حال يلحق المعنى بالعنان
 باراد سلام ولبله قائم وقولهم شعر شاعر وكلام فقيه
 قوله تعالى وانها زبصل وانشد سيبويه في قوله
 النهار في قيل وسلسله والنيل وجوف مخوف النيل
 الاكثيم وان كثره ابن مالك وجود فيه فيجمع ثلثة
 ام قسم الخبز هو المتبذل نحو زيد اخوات وقسم ينزل
 لثمنه من جنتا لعني نحو زيد حاتم جواد وقسم رابع
 مع ما هو الاول وهو الظرف والجرور نحو زيد اما ملز
 يد في الدارة الاقسام التي ذكرها ابن مالك كلها ترو جمع
 التقسيم الاولين والخاصة بالخبرية من المبتدأ او
 ولعنه راجع اليه وهو قطعها غيره والعامل فيه
 والعامل فيه المقدماته ومنها على قولنا وان المتكلمين
 يجتمعان كالتصديق بخلاف المخالفين اما التقيضان
 يجتمعان ولا يرتفعان قيل ليس هذا التقسيم خاصا
 بوجه المتساويين والمتضادين والعدم والاكثرة ونحوها
 انما هي بعضهم وهو ضبط وخط واول اعلم ان
 لما يخفى تقسيم الحكم تقسيما وهذا السبيل خط التقسيم
 برب منها سؤاله وانجوت على طريق اهل السنة
 التقسيم على مصطلحهم وهو حاضر وساحتمان بتقسيم
 اذ انه على طريق مشاغلنا رضي الله عنهم وتقسيمهم حرمه

بئس حاله الرحمين الترحيم رب سيدنا محمد
 والامام الامير العلامه ملائكة العلماء سلطان الافاضل
 اما الامام صوليين قدوة المحافظ والمحدثين قاضي القضاة صدر
 الشام ومصر خطيب الخطباء وحايد البلغاء لسان المتكلمين
 سيف المناظر بن ابي نصر تاج الدين عبيد الوهاب بن سيد
 النسخ الامام قاضي القضاة شمس الاسلاء ونفي الدين بقيقه المحمديين
 الى الحسن على السبكي الشافعي ومع الله بقوا به المسلمين
 الحمد لله الذي اثنى قلوبهم ودينه على ائنت دعاء وقوس
 بتاني شرمه عن وصرا الشوك ودرس اوطاها كلها ونسب
 محمته بالافه كربت العلى اذ اطلعت شهبوات تقود انا كالبها
 بحاه على الله الدوام وجماله الذي تروح اليه كل قبيل القواد ملان
 وجماله الذي عد كذبه فرايض الاساد وتجرب ذبواك الهزام
 ونشكره على نعمه العظام وديبه الذي يحل صوب الغماير
 وكرمه الذي شهروا ذواته البراقع وضروا ذوي العمام وشهدوا لاله
 الا الله واحداً احداً فرداً صمداً لا تحيط به الافهام وروان
 اطلعت بخارج من الكماير ولا تخشون شئه الاوهام وان حال
 في سيدنا ان البراهين بقواد والقوام ولا تخشون شئه الا مشارف

وان حظرت في ائمة الكرام والكرام وشهدنا سيدنا محمداً
 عبده ورسوله الذي انتعشه وظلله الصلوات منزلهم
 قائم وضياء الهديف ضمير مستلكن او ظاهر ظهوره قائم فرفع به منار
 الحق ونكس اعداءه ذوي الجوارم صلى الله عليه وعلى آله واصحابه
 الذين قام به عماد دينه وعز دنت عليه الحجام ووضع حجرهم
 منهاج الحق لكل رايلج ورايم واستقرت بعزهم قواعده الملة
 في المشارف والمخارج وعلى قدر اهل العز تاتي الغرام بعدنا
 فان العاير وان هتد باعده واستند في سبيل من الحرام رفاعته
 واستند ساعده حتى حزن به كل من ستر بايده واحكام شفاعه
 فنفعه قاصر على مئة حيايته ما لم يصنف كنا يا نجل بعد
 او يورث علما ينقله تلميه اذ اوجر الناس فقهه او تولى
 به فنته ساتتها وضد الصها به برده وكعمري ان النصفين
 لا ذوقها سكانا لانه اطولها زمانا واذا وثها اذا مات احيانا
 ولذالك لا يخلو لنا وقت يمر بنا خاليا عن النصفين لا يخلو
 لنا زمن الا وقد تقلد عفتل جواهر النابون ولا يخلو علينا الا امر
 ساعة فراع الا ويعمل فيها القلم بالترتيب والترصيف وكان من
 وعكث له الحق والبر غير ملبت يادون وراع ورضف تراك

اثبات الحكم فيه في هذا الخبر اسهوا لسهو العلق لمولف
 منع الله معلومه الهمم شعبان شمسج ورسا
 ووافق الفراع من تليفه في سهل شمسج حب الفري
 من سهور كسه احد كشميين وثمانية على يد العبد الفقير
 الراجي عفوره القدير اسراهم من محو دس على المرضك الك نفى
 عن الله له ولوالديه ولكن علمه واحسن اليه وكس
 دعاه وتعمم عليه وتجمع الملمس والمسلمات والهدية
 وحله وصلو الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
 سلما كبرا

الصفحة الاخيرة من نسخة (أ)

وانثى عليه وخرج وتكلم في العلق والوقيات والخرج والتعذر لان
 في اول درجات الحق له اسم الحد ثم ميز الله من ثباتها مشاؤم ولم
 وثوقه جمع من المعقول والمنقول ما ذكرناه ثم رفعت وقالت تكلم
 الى التفسير والحديث علم الفقه فكان غابها اليك في الجاري
 الصغير والكتاب المذكور في تحبيره في باب الالهي المراد لا يصير
 به فقهها ولو بلغ عنان السماء وهذه الطائفة نصبت في تفكير
 الفاظه وفهمها ويومان لو صرفه الى حفظ نصوص الشافعي
 وكلام الاصحاب حصل على جانب عظيم من الفقه ولكن التوفيق
 بيد الله ومنه على قولنا في القياس في حكم الاصل ومن شرط ثبوت
 بغير القياس قال السابيل قد قلتم بعد ذلك نحو سطور واحد
 وغيره وخرج اذا يظهر للوسط بينه وقيل مطلقا قال فقركم
 اشترط كون غير مخرج من اشترط ثبوتها بالقياس فقلت لا يلزم
 من اشترط كون غير مخرج وهو ما ذكرناه ثانيا اشترط ثبوتها بغير
 القياس وهو ما ذكرناه اولادنا فثبت بالقياس ولا يكون في
 للقياس المراد ثبوت الحكم فيه وان كان في الاصل خبر ولذلك
 لا يلزم من كون غير مخرج الا يكون ثابتا بالقياس لجل ان يكون
 ثابتا بالقياس ولكنه ليس في هذا القياس الذي مراد

وهو كالمعروف على طائفة العلماء بما لا يخفى

يبرهنه والسرور في شرح الصغرة انه مهله وعلومه عن معنى التام
 السامر من الله عن الطائفة ما شرح بولهم ان الخطاة ان الصغر
 الرضا اصفا عن حارم سحرهم من نظرهم او عن صغرهم عن طلاق
 الاول ببولهم لرسالة الحسن والشرح المعنى ولو بالعموم يدخل طلاق
 الاول السادس ما معنى بولهم والمرض والواحد من اركان طلاق الاول
 ضيف وهو ليطر مع ان الاحسنه ببول المرض ما ثبت بطلان طلاق الاول
 ما ثبت به ليطر وزن محمد بن عبد الله بن علي بن عيسى بن محمد بن عبد الله بن علي بن
 طين ابرهنا السابع ما شرح بولهم في الاول والنصا بولهم في قوله
 انه نحو عسرهم ولم يخبره في شرحهم للصغر المسامح من طلاق
 من بولهم في المدونة والباح والبايع ليس بطلان وكذا السجح
 بولهم وان الامه حرم سحرهم وبولهم والحكم حطاب الله المعلق
 بعمل الهلته من حيث انه مكلف السابع بولهم في مرض الضمان
 بالوات زاده لم يفرح وعالي سر حرم ودينهم منه بولهم في
 الهام سر ما معنى بولهم بعد حطاب سحر بولهم في الهلته العشارين
 بالمرور قال الشيخ الامام والخلاف في حطاب الهلته وما رجع اليه
 من الرضوخ لا الاملاف والخصائت ورب ابا العصور مع ان الاملاف
 في حطاب الرضوخ للطاقى عشر ما شرح بولهم الحارم العولين
 والخصيه هنا النقط المراد هل هو صل الله عليه وسلم للاهل بسيرة
 المصداق ما معنى بولهم في الحمد في قوله لم يتكسر ما هو حكمه وخبر
 الصفحة الاطرية في نسخة

وهو كالمعروف على علماء جامع الامم

شر الله الرحمن الرحيم المسؤل
 من احسان سدنا ووالنا واص القضاة مع الاسلام والسرور
 عنه الصغر من موضح المسقطات بالعلل الواضحات بلفظ الله
 على اهل المنامات وحسرها بالاصحاح ولادام امامه واولاده
 هدد على هذه في هذه والله وهسف معناه كل جمه ان يوجه للما
 حطاب طلسا وروق لهم من الفاظه السريفة الفريزه وما من صفا
 له في كسب جمع الخواص في هلل الاصول النوع طبع العدم المسال
 عتق في بل موادجه لم عطر لعمره ببال للمعدم المبع به ولله الحمد
 شغلت في طله الرحال وهكينة علمه الطلبة واعرضت من كل صهر
 معنت منه الاظهار التكر وشبهت الحصرات بالهوا والديت
 في القمرو في كعسور على عمل سولات السولات الاول لم حذرت
 هذا اصول المعه ليطر العرفه ولم عذر مواد حذرت المعه لفظ العلم
 سولات طلسا في ما يقع من مسدحكم الاعدام السريفة ما علمه
 عتق الله وصدق الحكيم سعل الهلته مع ان الامام والادب
 صول الدين احكام وهل سمس للاعتماد واللساب ولا موال
 الا حصه او حار او ان علم عمارا هل عجز ارضال الحار في الحار
 لسوال الثالث ما معنى بولهم بل لا يروى موافق وروى
 ثم لاحكم صل الشرح الواضح ما معنى بولهم وان العادل الله
 به مع بولهم ان الله غير مكلف وصدق بولهم ضلال السكران

و**صع** على كونه قطعا **جاسع** الشمس **تسبا**

المانه صرا المصدر يهمل ويحل في الجمع كخلاف هذه التسمية
 السماء وهي قوله السلامه عام والمانه في السائر
 كوهي لوطا عاربا وحال بعض المصنفين ان الخبز مع نصفه
 طالع على ملائق الاصل مصص به حل لعمره وكذا في الاصطلاحات
 ما يصعب الصروه بدمر بعضها وهو سلمه عموم المصنف وهذا
 ولما لم يطول ونسب الحارز ما يخصه بحال الصرور تلووه وصرور
 طالع اللغات والدراسه على انه ولله هوى كتابنا التسميات البراهيل
 لله عليه السلام الطرايا التسميه صلاه لان الله اعلم منه العظم فان
 الاستسما معيار العوم دليل على فهمه كقول الطوان صلوه وهو من
 تسمى تسمى محله والراسه انه في تونين الثقاف وهو سلسله عقد
 صدره بسج المصنف ولسطر والله تعالى علم نكب الاحور وظل
 الحمد والمسه وطل الله طسنا هوداله وحصه كالم تسلما كرا طس
 المصروفه انما كركه كالحسل في لسره من طلبه طس مصروفه
 الا اول علم ستمه وسمن كاسماته احسن الله مصصا له صدره تاسا
 طالع وصره الكتاب العنب المنه الى حدها بدمير
 فمدى من عهد الجحس في عهده لاسم من السابلي وكركه
 وباعه اوله ولعمده في بعضه بضمك
 واحسن في برن الثغرها والعي والاحسن
 وابع العنب له **اصطلاح** الذئب **البن**
 طالع في نظره ذي البلاء
 على ما في اصطلاح الثغرات

لمن والشمس هذه الحاه والكسبه السره هذه الصمن من
 اصحنا فانها زعموى لرطع السابغ الطرحها عن اللغ ولان
 لغا في وجهه فلس الاصل والزلفه تحت خصوصا بصريا معدن
 لمن الذهب طلبه لطف المركب حردس لانا لفعنا الطرح عن
 معدنه وصره ه فانها نلسه - مود كركم انك لم يطرحو الطر
 الطيبه طلبت ندم مصو ياراهنا اصل الحار الملوك فلو كان
 لفسا التربه في مصو صرحا فاصم ذلك وبه يعرف ان المردم يعرف
 المصم على موهبه وله لا مركب الا في الصورة واللطف او الحصد وكمو
 وهسا انموك على كسرتين وهو ان هذه النسا المرضيه للعلم
 فاصوي الحس وللطب والاصول وما استوفوا حل من عجم على
 على الاقله مصدرا لانا فان يعرف ما لان ولللم في عقبه او الا
 طيز في رومين يعرف في الفرقه لو طالع النايل على يعرف فيها وكسروا
 وطعا كركم من معاصها الحاصه يدل على انها موصوفه لها مع التبر
 طكا بعمم من دا به جمع للسفردوس الا ربع فالب اذ انب اصا
 موهبه في نسا اخصا لا اعلم اخصا لمصنعه اخصا اخصا
 الاصله لالم ولرابت اعلانا المناياها والنايا مه مدني ذلك ورويه
 تاسست بجمع طبخر هذه صلها على ولما في العام والصح
 عمل المناويه وعسا لمصوره كنه وانه من هوى هبار او موعا
 في نظر المخر طلبه في ثل طلبه هذه بل في سلسله الاصل الا مروه

بسم الله الرحمن الرحيم

القسم الأول
من الأسئلة

المستول من إحسان سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الإسلام والمسلمين
بقية المجتهدين ، موضح المشكلات بالدلائل الواضحات ، بلغه الله تعالى
أعلى المقامات وختم أعماله بالصالحات ، وأدام أيامه ، وأنفذ أحكامه ، وجدد
على يديه دين هذه الأمة ، وكشف به عنها كل غمة ، أن يوضح لنا ما أشكل
علينا ، ودق فهمه من ألفاظه الشريفة العزيرة ، وما عزب عنا علمه في كتابه :
(جمع الجوامع ٢ في علمي الأصول القواطع ، العديم المثال ، المحتوى على
فوائد جمة لم تخطر لغيره ببال :

فلقد عم النفع به ولله الحمد ، وشدت في طلبه الرحال ، وكررت عليه
الطلبية ، وأعرضت عن كل مختصر ، وأمعنت فيه الأكارب النظر ، وشبهت
المختصرات بالكواكب ، وشبه هو بالقمر ، وذلك يحتوى على عدة سؤالات :^(١)
السؤال الأول : لم حذفتم من حد أصول الفقه لفظ المعرفة ، ولم تحذفوا
من حد الفقه لفظ العلم ؟

السؤال الثاني : ما الجمع بين تقييدكم الأحكام الشرعية بالعلمية^(٢) : فسى
حد الفقه ، وتقييد الحكم بفعل المكلف ، مع أن
الاعتقادات الدينية كأصول الدين أحكام ، وهل تسمى
الاعتقادات والنيات والأقوال أفعالا حقيقة أو مجازا ؟
وإن قلتم مجازاً فهل يجوز إدخال المجاز في الحد أو لا ؟
السؤال الثالث : ما معنى قولكم : " بل الأمر موقوف إلى وروده " عقب قولكم
" ولا حكم قبل الشرع " .

(١) هذه الخطبة وردت في (م) ، (ب) مع ذكر تسلسل الأسئلة الثلاثة

والثلاثين ، وحذفت من (أ) .

(٢) في (ب) بالعلمية : وهو خطأ .

السؤال الرابع : ما معنى قولكم " واثم القاتل لا يثارة نفسه " بعد قولكم :
إن المكره غير مكلف ، وقضية كلامكم هنا ، أن السكران غير مكلف ، واخترتم في شرح
المختصر أنه مكلف ، ونقلتموه عن نص الإمام الشافعي رضي الله عنه ،

الخامس : ما شرح قولكم إن الخطاب إن اقتضى الترك اقتضاء غير جازم
بمنهي مخصوص فكراهة ، أو بغير مخصوص فخلاف الأولى ، وقولكم في مسألة الحسن
والقبيح : المنهي عنه ولو بالعموم ، فدخل خلاف الأولى .

السادس : ما معنى قولكم : والفرض والواجب مترادفان خلافاً لأبي حنيفة وهو
لفظي : مع أن أبا حنيفة يقول : الفرض ما ثبت بدليل قطعي ، والواجب ما ثبت
بدليل ظني ، ومن جحد ما ثبت بدليل قطعي كفر ، ومن جحد ما ثبت بدليل ظني
لم يكفر ؟

السابع : ما شرح تعريفكم الأداء والقضاء ؟ فإنكم نحوتم فيه نحواً عسر فهمه ،
ولم نجد في شرحكم للمختصر (١)

الثامن : ما الجمع بين قولكم في المندوب والمباح : « والأصح ليس مكلفاً به » ،
وكذا المباح ، مع قولكم " وأن الإباحة حكم شرعي ، وقولكم : والحكم خطاب الله
المتعلق بفعل المكلف ، من حيث إنه مكلف .

التاسع : قولكم في فرض الكفاية " بالذات " زيادة لم تذكرها في شرحكم المختصر
وقد نقصتم منه قولكم ديني .

العاشر : ما معنى قولكم بعد حكايتم الخلاف في تكليف الكافر بالفروع : " قال
الشيخ الإمام والخلاف في خطاب التكليف وما يرجع إليه من الوضع لا الإلتاف والجنايات
وترتب آثار العقود . مع أن الإلتاف من خطاب الوضع .

الحادي عشر : ما شرح قولكم " الكتاب القرآن والمعنى به هنا اللفظ المنزل على

(١) في (ب) المختصر .

محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه ، المتعبد بتلاوته ، فإنكم زدتم في الحد قيوداً : لم يذكرها غيركم ، ويخرج / بالمتعبد بتلاوته مانسخت تلاوته (م / ٢)
وبقي حكمه ، ويدخل به عكسه ؟

الثاني عشر : قلت في حد الحقيقة " ابتداء " مكان أول ما السرفيه ؟

الثالث عشر : ما تقرير كلامكم في حرف " لو " ؟

الرابع عشر : ما معنى قولكم في النهي " وكذا التنزيه في الأظهر " ، إلى قولكم

قال ابن عبد السلام أو احتمال رجوعه .

الخامس عشر : / ما معنى قولكم " والنكرة في سياق النفي للعموم " إلى قولكم (ب / ٢)

" إن لم تبين " .

السادس عشر : ما معنى قولكم في التخصيص " القابل له حكم ثبت لمتعدد " مع

قولكم : " العام لفظ يستغرق الصالح له من غير حصر " .

السابع عشر : ما معنى قولكم في الاستثناء " من متكلم واحد وقيل مطلقاً "

الثامن عشر : ما معنى قولكم ، تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز ،

وإلى وقته واقع عند الجمهور : سواء أكان للمبين ظاهر أم لا إلى آخره ؟ .

وعبارة غيركم " تأخير البيان عن وقت الحاجة ممتنع إلا عند مجوز تكليف مالا يطاق ،

وإلى وقت الحاجة جائز عند الجمهور " وما الجمع بين قولكم هنا ، وقولكم في المقدمات

في مسألة التكليف بالمحال : " والحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات " ؟

التاسع عشر : ما معنى قولكم " ومن ثم قال مالك وبعض أصحابنا الشهادة بتوكيل

فلان ابن فلان فلانا ^(١) إلى آخره " .

العشرون : ما شرح تعريفكم الصحابي والتابعي ؟ وهل يشمل الذكور

والإناث أم الذكور فقط ؟

(١) كلمة (فلانا) ساقطة من (م) .

الحادى والعشرون : قولكم في القياس : " وهو حمل معلوم على معلوم " هل المراد به ما ثبت بقطعي^(١) أو أعم من ذلك . وهو الظاهر ؟

وعلى هذا فلم لا أورد على من حد القياس " بحمل معلوم على معلوم " ما أورد على من^(٢) حد الفقه بالعلم ؟

الثاني والعشرون : ما شرح قولكم في مسالك العلة " والظاهر كاللام " إلى قولكم " وما مضى في الحروف "

الثالث والعشرون : لم عدلتم في التعادل والتراجيح عن قولهم^(٣) فإن ظن التعادل إلى قولكم " فإن توهم " ؟

الرابع والعشرون : ما الجمع بين قولكم إن العدالة لا تشتت في الاجتهاد على الأصح ، مع قولكم : واستفتاء من عرف بالأهلية أو ظن باشتهاره " بالعلم والعدالة^(٤) "

الخامس والعشرون : بم يتعلق الجار والمجرور في قولكم " على الحقيقة لا المجاز " من قولكم " القرآن كلامه " إلى آخره ؟

السادس والعشرون : ما تقرير قولكم " ثم لا يتبدلان " في حق السعيد والشقي ؟

السابع والعشرون : ما معنى قولكم " وأبو بكر ما زال بعين الرضا منه " —

أن حاله قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم معروف ؟

الثامن والعشرون : قولكم " وكرامات الأولياء حق . قال القشيري ولا ينتهون

إلى نحو ولد دون والد " هل معناه استثناء على^(٥) منع هذه الصورة فقط أو يلحق

بها ما يماثلها ؟ وإن قلتم يلحق فماذا يماثلها ؟ وما الدليل على منع هذه الصورة

وما يماثلها ؟

(١) في (ب) بدون قوله " أو " .

(٢) في (م) بدون قوله " من " .

(٣) في (أ) ، (م) عن قولكم .

(٤) في (م) بالعلم والعلم وهو خطأ

(٥) في (ب) بدون قوله " على منع " .

التاسع والعشرون : لم أطلقتم قولكم " ولا تكفرا أحداً من أهل القبلة : ؟

: مع أن المستحل يكفر ؟ .

الثلاثون : ما تقرير كون الاسم المسمي ؟

الحادى والثلاثون : قولكم " وأن المرء يقول أنا مؤمن إن شاء الله " هل محل

الخلافة فى الجواز أو فى الوجوب ؟ وإن قلت فى الجواز فهل الأفضل أن يأتي

بالمشيئة أولاً ؟

الثانى والثلاثون : لم رجحت القول الصائر إلى أن المشار إليه بأنا الهيكل

المخصوص ؟ مع قولكم إن النفس باقية بعد موت البدن ؟

الثالث والثلاثون : / العزم هل يلحق بالهم فى كونه مغفورا أولاً ؟ فإن قلت (م/٣)

لا يلحق به فما الفرق بين الهم والعزم ؟

أفتونا ما جورين رضى الله عنكم، وجمع لكم بين خيرى الدنيا والآخرة؟ وهـدى

على يد يكم المسترشدين ، وأيدكم بتوفيقه وهداية نبيه ورسوله وحبيبه المصطفى

صلى الله عليه وسلم وعلى آله وأصحابه، وعلى سائر النبيين والمرسلين ، وأل كل وسائر

الصالحين . والحمد لله رب العالمين : " وحسبنا الله ونعم الوكيل " / (ب/٣)

بسم الله الرحمن الرحيم

[الأجوبة :

صفة جواب سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الاسلام والمسلمين بقية المجتهدين سيد المحققين ، موضح المشكلات بالدلائل الواضحات ، بلغه الله أعلى المقامات وختم أعماله بالصلوات ^(١) .

قال عبد الوهاب بن السبكي عالمه الله بخفي الألفاظ ، بعد أن نظر في هذه الأسئلة بعين الانصاف متحليا في الجواب عنها من طرح رداء العصبية بأجمل الأوصاف .

(١) مابين المعقوفتين ورد في (م) فقط : وفي (ب) جاء بدله قوله .

قال سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الاسلام والمسلمين حاكم الحكماء بقية المجتهدين خطيب الخطباء ، شيخ العارفين مفيد الطالبين ، موضح المشكلات بالدلائل الواضحات ، تاج الدين ، تاج الاسلام والمسلمين أبو النصر عبد الوهاب بن سيدنا ومولانا قاضي القضاة شيخ الاسلام سيد العلماء والحكماء أوحد المجتهدين تقي الدين أبي الحسن علي : تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جنته . ابن سيدنا ومولانا العبد الفقير إلى الله تعالى قاضي القضاة زين الدين سيد العلماء والحكماء أبي محمد عبد الكافي السبكي الخزرجي الشافعي بلغه الله تعالى أعلى المقامات وعالمه بخفي الألفاظ .

بعد أن نظر في هذه الأسئلة بعين الانصاف متحليا في الجواب عنها من طرح رداء العصبية بأجمل الأوصاف .

وأما في (أ) فقد وردت الخطبة على النحو التالي :

" قال سيدنا الإمام العلامة ملك العلماء ، سلطان الأفاضل ، إمام الأصوليين قدوة الحفاظ والمحدثين قاضي القضاة صدر الشام ومصر ، خطيب الخطباء أوحد البلغاء لسان المتكلمين ، سيف المناظرين أبونصر تاج الدين عبد الوهاب بن سيدنا الشيخ الامام قاضي القضاة شيخ الاسلام تقي الدين بقية المجتهدين أبي الحسن علي السبكي الشافعي ، متع الله بفوائده المسلمين " =

(١) الحمد لله الذى أسس قواعد دينه على أثبت دعائم ، وقدم مباني شرعه عن
 وضر الشكوك ودينس أوهام كل هائم ، ونفس بحكمته البالغة كرب العلماء إذا
 اطلخت^(٢) شبهات نقود أناسا كالبهائم .
 نحمده على كماله الدائم ، وجماله الذى يستروح^(٣) إليه كل رقيق الفؤاد
 ملائم ، وجلاله الذى ترعد لديه فرائض^(٤) الآساد وتجر ذبول الهزائم ، ونشكره
 على نعمه العظام ، وديمه^(٥) التي^(٦) تخجل صوب الغمام ، وكرمه الذى شمل
 ذوات البراقع^(٧) وعم^(٨) ذوى العمام .

-
- = وهذه الخطبة هي بداية النسخة (أ) ولم تذكر فيها الأسئلة قبل ذلك كما
 في الأخيرين .
- (١) الوضر الدرن ، يقال : وضر الإناء فهو وضر إذا اتسخ . انظر اللسان
 ٢٨٤/٥ (وضر) .
- (٢) اطلخت الشبهات أى أظلمت وتراكمت ، وأمور مطلخمت أى شداد . انظر
 اللسان ٣٦٩/١٢ (طلخم) .
- (٣) فى (ب) تروح . وهو نقص .
- (٤) الفرائض جمع فريضة : وهي اللحمة التى بين الجنب والكتف التى لاتزال ترعد
 من الدابة . اللسان ٦٤/٧ " فرص " .
- (٥) الديمة المطر الدائم فى سكون : أى الذى لا رعد فيه ولا برق : والجمع ديم
 ومنه حديث عائشة رضي الله عنها .
- وقد سئلت عن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعبادته فقالت : " كان
 عمله ديمة " شبهت عمله فى دوامه مع الاقتصاد ، بديمة المطر الدائم .
 انظر اللسان ٢١٩/١٢ " دوم " . صحيح البخارى ٣٤١
- (٦) فى (أ) الذى .
- (٧) البراقع جمع برقع تلبسه النساء ، وفيه خرقان للعينين . وهو معروف . قال
 الشاعر : وكنت إذا ماجئت ليلى تيرقعت فقد رابني منها الغداة سفورها
 انظر : اللسان ٩/٨ " برقع " .
- (٨) فى (أ) وغمر .

ونشهد أن لا إله إلا الله واحداً أحداً فرداً صمداً لا تحيط به الأفهام وإن^(١)
 طلعت شمارها من الكرائم ، ولا تحتوشه الأوهام وإن جالت^(٢) في ميدان البراهين
 بقوادم القوائم^(٣) ، ولا تكتنفه الإشارات وإن خطرت في أفئدة الكرام والكرائم .
 ونشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الذي ابتعثه وظلام الضلال مدلهم
 قائم ، وضياء الهدى ضمير مستكن أو ظاهر ظهور نائم ، فرفع به منار الحق ونكس
 أعلام زوى الجرائم ، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين قام بهم عماد دينه
 وغردت عليه الحمام ، ووضح بجدهم منهاج الحق لكل رائد ورائم ، واستقرت
 بعزيمتهم قواعد الملة في المشارق والمغارب .
 وعلى قدر أهل العزم تأتي العزائم^(٤) :

(١) في (أ) وإن أطلعت .

(٢) في (أ) وإن جالت .

(٣) القوائم مقابض السيوف ، ومنه قول الفرزدق في وصفها :

إذا هي شيمت فالقوائم تحتها .. وإن لم تشم يوماً علتها القوائم
 أراد سلت : وقوائم الدابة أربعها وقد يستعار ذلك في الانسان . انظر
 اللسان ٥٠١ / ١٢ " قوم " .

(٤) هذا شطربيت للمتنبي من قصيدة يمدح بها سيف الدولة : مطلعها :

على قدر أهل العزم تأتي العزائم .. وتأتي على قدر الكرام المكارم
 وتعظم في عين الصغير صفارها .. وتصغر في عين العظيم العظائم
 إلى أن يقول مخاطباً سيف الدولة .

وقفت وما في الموت شك لواقف .. كأنك في جفن الردى وهو نائم

تجاوزت مقدار الشجاعة والنهسي .. إلى قول قوم أنت بالغيث عالم

ولست مليكاً هازماً لنظيره .. ولكنك التوحيد للشرك هازم

انظر ديوان المتنبي ٩٤ / ٤ .

أما بعد : فإن العالم وإن امتد باعه واشتد في ميادين الجدل دفاعه^(١) ،
واستد^(٢) ساعده حتى خرق به كل باب سدبابه وأحكم امتناعه .

فنفعه قاصر على مدة حياته ، مالم يصنف كتابا يخلد بعده ، أو يورث علمها
ينقله عنه^(٣) تلميذ إذا وجد الناس فقده ، أو تهتدى^(٤) به فئة مات عنها وقد
ألبسها به الرشاد^(٥) برده ،

ولعمري إن التصنيف^(٦) لأرفعها مكانا ، لأنه أطولها زمانا ، وأدمها

(١) في (أ) رفاعه : وهو تحريف .

(٢) في (أ) واشتد : وهو تصحيف : يقال استد الشيء إذا استقام .

والسداد بالفتح معناه الإصابة ، كما يقال إنه لذو سداد في منطقته
وتدبيره ، وكذلك في الرمي يقال سد السهم سدادا ، إذا استقام ، ومنه
قول الشاعر :

أعلمه الرماية كل يوم .. فلما استد ساعده رمانني

وكم علمته نظم القوافي .. فلما قال قافية هجانني

وأما السداد بالكسر فهو ما يسد به الشيء ومنه سداد القارورة وهو
صمامها لأنه يسد رأسها . ومنه سداد الثغر إذا سد بالخيل والرجال
قال الشاعر :

أضاعوني وأي فتى أضاعوا .. ليوم كريمة وسداد ثغري

ويقال أيضا سداد من عوز ، وسداد من عيش أي ماتسد به الحاجة .

ومنه الحديث : " إذا تزوج الرجل المرأة لدينها وجمالها كان فيها سداد
من عوز " . انظر اللسان ٢٠٧/٣ " سدد " ، تهذيب الاسماء واللغات ١٢٨/٢

(٣) سقط من (أ) .

(٤) في (ب) يقتدى : وفي (أ) تهتدى .

(٥) سقط من (أ) .

(٦) رحم الله المصنف فقد كان الانتاج العلمي عنده هدفا ساميا .

ولذلك فقد أخرج لنا في عمره القصير من التصانيف البديعة ما ملأ الاسماع
وأحيا ذكره في الناس على تعاقب الأزمان وقد كان لتصنيف الكتب عند =

إذا مات أحيانا ، ولذلك لا يخلو لنا وقت يمر بنا خاليا عن التصنيف ، ولا يخلو لنا زمن إلا وقد تقلد عقده جواهر التأليف . ولا يخلو ^(١) علينا الدهر ساعة فراغ ^(٢) إلا ويعمل فيها القلم بالترتيب والتصنيف. ^(٣)

وكان ما ^(٤) دعوت له الجفلى ^(٥) ولم ألف غير لمب يميم

= العلماء مكانة عالية مرموقة ، لذلك فقد اعتنوا أشد الاعتناء ، وحرصوا كل الحرص على نشر العلم بطريقة تأليف الكتب، إذ كان ذلك أتم وأنفع . قال الجاحظ : " والكتاب قد يفضل صاحبه ويتقدم مؤلفه ويرجح قلمه على لسانه بأمر منها أن الكتاب يقرأ بكل مكان ، ويظهر مافيه على كل لسان ويوجد مع كل زمان ، على تفاوت ما بين الأعصار ، وتباعد ما بين الأمصار . وذلك أمر يستحيل في واضح الكتاب ، إذ مناقلة اللسان وهدايتة لا تجوزان مجلس صاحبه ومبلغ صوته . وقد يذهب الحكيم وتبقى كتبه ، ويذهب العقل ويبقى أثره " .
وقال الشاعر :

أخو العلم حي خالد بعد موته . . وأوصاله تحت التراب رميم
ون والجهل ميت وهو يمشى على الشرى . . يعد من الأحياء وهو عديم
وفى الحديث : " إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من إحدى ثلاث : صدقة

جارية ، أو علم ينتفع به ، أو ولد صالح يدعو له " . انظر كتاب الحيوان ١ / ٨٥ مسلم ٧٣/٥
(١) في (أ) يجلو : وهو تصحيف .

(٢) هكذا كان العلماء يقدرون الوقت حق قدره لأن الوقت هو الحياة ، فوقت الانسان وفراغه من أجل النعم ، وفي الحديث " نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس " الصحة والفراغ " رواه البخاري ٥٤/٥ ؛ وقال الشاعر :
الوقت أنفس ما عנית بحفظه . . وأراه أسهل ما عليك يضيع

(٣) في (ب) والتوصيف ، وهو تحريف .

(٤) في (أ) ممن .

(٥) الجفلى الجماعة والعامّة من الناس ومنه قول الشاعر :

نحن في المشتاة ندعو الجفلى . . لا ترى الآدب فينا ينتقّر

يصف قومه بالجدون وأنهم إذا صنعوا مآدبة دعوا إليها عموما لا خصوصا =



ويسارع^(١) / ورقيت^(٢) به إلى سماء التحقيق فأنشد "لنا قمرها والنجوم الطوالع"^(٣) (أ/٢)
وحشدت فيه فكري^(٤) حتى فاض على الإناء^(٥)، وناداه لسان الفكر^(٦) لجمع
الجوامع " ،

طويت فكري فيه على همة سائرا^(٧) في نشر العلم سيرا حثيثا وملاأت داري منه
بمسودات أرى قديمها لكثرة ما أعاوده حديثا ، وشغلته أو شغلت نفسي / فيه (م/٤)
بما تنوع كلاما وأصولا وفقها وحديثا ، وأبم الله لقد استوعب مني كثيرا من أوقات
الفراغ . / (ب/٤)

وأخذ من أقليمي وأفكاري ما كان يستفرغ مدد المداد والدماغ^(٨) ، وسمع من

= وخص الشتاء بالذكر لأنه مظنة قلة الشيء وكثرة احتياج من يدعي .

انظر : فتح الباري ٢٨٩/١٩ ، لسان العرب ١١٤/١١ (جفل) .

(١) في (أ) وبارع : وهو نقص .

(٢) في (أ) بذاك سماء .

(٣) هذا عجز بيت للغزديق وصدده :

أخذنا بأفاق السماء عليكمو .

وهو في ديوانه ص ٥١٩ .

(٤) ساقط من (أ) . (٥) في (ب) عن الانام وهو تحريف

(٦) في (ب) الفلك .

(٧) في جميع النسخ "سائر" ونصبه أولى .

(٨) هكذا يصور المصنف رحمه الله مقدار كده وجهده في كتابه "جمع الجوامع" ،

ولقد وفق في عمله هذا رحمه الله تمام التوفيق ، فجاء كتابه المذكور من

التحقيق والتدقيق في أعلى غاية وأرفع مكانة ، وصار عمدة أهل الأصول ،

ومقصد أرباب العقول ، يشهد له بذلك الموافق والمخالف ، وما كان ذلك

ليتم لولا هذه الهمة القعساء وخلص النية لله تعالى : "الذي يؤتسى

الحكمة من يشاء" . وما أمثله رحمه الله بقول ابن دقيق العيد : يخاطب

بعض الغضلاء :

كلمى وحكمي ماليس^(١) عند ذوى البلاغ بلاغ.

فلو كان ذا لسان لادعى أنه نفيس عمرى ونخبة فكرى ، والذى شعرت فيه عن ساق الجدد ، وقد عدت فى الديجور أعوانا على سهرى .

وقد دار على السنة الناس ، وصار^(٢) فى كل محفل كمضغة تلوكها الأشد اذق وتتردد تردد الأنفاس ، وطار بناؤه^(٣) وأنا أنادى ، " ما فى وقوفك ساعة من بأس"^(٤)

= إِدَابٌ عَلَى جَمْعِ الْفَضَائِلِ جَاهِدًا . . وَأَدَمَ لَهَا تَعَبَ الْقَرِيحَةِ وَالْجَسَدِ
واقصد بها وجه الإله ونفع من . . بلغته ممن جد فيها واجتهد
واترك كلام الحاسدين وبغيهم . . هملا فبعد الموت ينقطع الحسد
وقال آخر :

أبیت سهران الدجى وتبیته . . نوما وتبغى بعد ذاك لحاقى

راجع الكشف ٤ / ٣١٠ .

(١) فى (ب) مما ليس .

(٢) فى (أ) و حار .

(٣) فى (م) بناء .

(٤) هذا نصف بيت للشاعر أبى تمام . وقد جاء فى ديوانه :

ما فى وقوفك ساعة من بأس . . تقضى ذمام الأربع الأدراس
وهو من قصيدة طويلة يمدح فيها الأمير ابن الخليفة العباسى " المعتصم " وفيها قوله يعدد صفاته .

إقدام عمرو فى سماحة حاتم . . فى حلم أحف فى ذكاء أيباس

فقال له بعض الحاضرين الأمير فوق من وصفت : فأطرق قليلا ثم قال على البدهة
مبرراً صبيعه

لا تنكروا ضربى له من دونه . . مثلا شروداً فى الندى والبأس

فإله قد ضرب الأقل لنوره . . مثلا من المشكاة والنبراس

أبى لا تنكروا قولى له " إقدام عمرو : وهو أشجع منه ، وذكاءه كذكاء أيباس

وهو أذكى منه ، لأن الله تعالى قد شبه نوره بما هو أقل منه ، إذ كان

المشبه به من أبلغ ما يعرفه الناس ضوءاً . ولما أخذت القصيدة من يده لم =

ولست أدعى أنه جمع سلامة ، ولا أبريه كلما توجهت نحوه الملاحة ، ولا أتعصب له^(١) فبئست الخصلة إذا قلت لكل من اعترضه في الملاحة كلا .
 ولا أبيع^(٢) بشرط البراءة من كل عيب ، بل أقول : يؤخذ من قوله ويتـرك^(٣)
 والله العليم بالغيب ، وينظر فيه مع تجويز اعتراض^(٤) الشك^(٥) له والريب .

= يجدوا فيها هذين البيتين فعجبوا من سرعة فطنته وذكائه .
 وعمرو المذكور هو عمرو بن معدى يكرب الزبيدي ، وكان من أشجع الناس ،
 وإياس يعنى به إياس بن معاوية ، قاضياً كان بالبصرة يوصف بالذكاء
 والألمعية ، وكان من قوم يظنون الشيء فيكون كما يظنون حتى شهر أمرهم
 في ذلك وحتى قيل في الواحد منهم :
 الألمعي الذي يظن بك الظن . . . من كان قد رأى وقد سمعنا
 انظر : ديوان أبي تمام ٢ / ٢٤٢ .

(١) في (ب) سقطت كلمة " له " .
 (٢) في (ب) ولا أتبعه شرط البراءة .
 (٣) أكثر ما اشتهر مثل هذا القول عن الامام مالك رحمه الله فكان يقول : كل
 يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب هذا القبر ، ويشير إلى قبر رسول الله صلى
 الله عليه وسلم : وقد كان الامام مالك من الاحتياط في الدين بكان رفيح
 حتى إنه كان إذا سئل عن شيء خالجه فيه بعض التردد قال فيه لا أدري .
 وقد روى عن الشافعي أنه قال : شهدت مالكا وقد سئل عن ثمان وأربعين
 مسألة فقال في اثنين وثلاثين منها لا أدري .
 قال الفزالي : ومن يرد غير وجه الله تعالى بعلمه فلا تسمح نفسه بأن يقـر
 على نفسه بأنه لا يدري ، ولذلك قال الشافعي رضي الله عنه : إذا ذكر
 العلماء فمالك النجم الثاقب .
 وقال أحد هم :

ومن كان يهوى أن يرى متضدرا . . . ويكره لا أدري أصيبت مقاتله
 انظر : المستصفى ١ / ٢٧ .

(٤) في (ب) اعراض .
 (٥) الشك تردد الذهن بين أمرين على حد السواء . قال العلماء : التردد بين =

وقد وردت عليّ هذه الأسئلة ^(١) ، وكثير منها لا يختص به فأخذت في جوابها جميعا ، حباً للعلم وطلبه ، ورغبة في إزالة كل مشتبه ^(٢) ومشتبه ^(٣) ، وضمنت إليهما بعد ذلك سؤالات أخرى وردت من جنسها . فأجبت عنها بما أرجو أن يطمئن به القلب ويقر البصر .

فأقول ^(٤) والله المستعان وعليه التكلان ^(٥) فيما نأتى ونذر .

= الطرفين إن كان على السواء فهو الشك ، وإلا فالراجح ظن والمرجوح وهم .
انظر تهذيب الاسماء ١٦٦/٣ .

(١) في (ب) ، (أ) الأسئلة : والكل صحيح : فيقال سؤال وأسئلة ، بالهمز ، وسؤال وأسولة بدون همز : وهو مكحى عن ابن جنبي : كما ذكره في اللسان ٣٥٠/١١ "سول" .

(٢) من الاشتباك وهو الاختلاط والتداخل ، يقال تشابكت الأمور واشتبتك إذا التبست واختلطت ودخل بعضها في بعض ومنه قول الشاعر :
وفي الأحباب مختص بوجود .. وآخر يدعي معه اشتراكنا
إذا اشتبكت دموع في خدود .. تبين من بكى ممن تباكنا
انظر : اللسان ٤٤٦/١٠ "شيك" .

(٣) اشتبه الأمر إذا اختلط فهو مشتبه ، والمشتبهات من الأمور المشكلات .
اللسان ٥٠٤/١٣ (شبه) .

(٤) في (م) ، (أ) وأقول .

(٥) التكلان بالضم الاعتماد ، يقال توكل على الله اعتمد عليه ووثق به ، والاسم التكلان . انظر ترتيب القاموس ٩٣/١ .

موضوع أصول الفقه

أما قولكم لم حذفتم من أصول الفقه لفظ المعرفة وأتيم في تعريف الفقه بلفظ العلم؟^(١) فجوابه أن الأدلة^(٢) الكلية لها حقائق في أنفسها من حيث دلالتها ومن حيث تعلق العلم بها^(٣)،

وقد اضطرب رأى المتأخرين في أن موضوع أصول الفقه هو تلك الحقائق في أنفسها أو العلم بها ؟

وكلام الامام الرازي^(٤) وغيره يقتضي الأول وهو

(١) قال في الاصل " أصول الفقه دلائل الفقه الاجمالية .. والفقه العلم بالأحكام الشرعية العظيمة ... انظر شرح المحلى مع العطار. (٤٣/١)

(٢) الأدلة الكلية : هي الكتاب ، السنة ، والاجماع ، والقياس ، ولها جهتان :-

جهة إجمال وجهة تفصيل : والبحث عنها في فن الأصول باعتبار جهتها الإجمالية ، وفي الفقه باعتبار جهتها التفصيلية : فمثلاً قوله تعالى " أقيموا الصلاة " فيه جهة إجمال وهو كونه أمراً مثلاً : وجهة تفصيل وهو تعلقه بخصوص الصلاة .

فالأصولي يعرف الدلائل من الجهة الأولى ، والفقهاء من الثانية : وعليه فليس بين الأدلة الاجمالية والتفصيلية تباير بالذات ، بل بالاعتبار ، إذ هما شيء واحد له جهتان : انظر الآيات البيئات (١/٥٢) .

(٣) انظر الابهاج (١/٢٣) .

(٤) هو محمد بن عمر بن الحسين بن الخطيب الامام فخر الدين الرازي إمام المتكلمين . قال المصنف ولد سنة ٥٤٣ هـ ، واشتغل في بداية حياته على والده ثم خاض من العلوم في بحار عميقة .

وكان من تلاميذه الشيخ محي السنة البغوي : ومن تصانيفه : التفسير الكبير ، والمطالب العالية ، ونهاية العقول ، والبرهان في الرد على أهل الزيغ والضلال ، والمحصول في أصول الفقه وغير ذلك من المصنفات توفي رحمه الله سنة ٦٠٦ هـ .

الصواب^(١) عندي ، لأن أهل العرف يسمون العلم^(٢) أصولاً : ونقول هذا كتاب أصول .

ولأن الأصول ، في اللغة الأدلة فجعله اصطلاحاً نفس الأدلة أقرب إلى المدلول لغة :^(٣) وكلام صاحب الحاصل^(٤) والبيضاوي^(٥) يقتضى الثاني ولا أراه : إذا عرفت هذا جئنا إلى الفقه : فنقول : الفقه عندنا هو

= وما قيل فيه :

ماتت به بدع تمادى عمرها . . دهرها وكاد ظلامها لا ينجلى
وعلا به الاسلام أرفع هضبة . . ورسا سواه في الحضيض الأسفل

انظر : الطبقات ٨ / ٨١ .

(١) أسماء العلوم كالفقه والأصول والنحو والطب وغيرها ، يطلق كل منها ما مراد به قواعد ذلك الفن ، وتارة مراد به إدراك تلك القواعد : فمن عرف أصول الفقه بأنه أدلة الفقه الإجمالية كالمصنف ومن وافقه ، نظر إلى المعنى الأول ، ومن قال معرفة أدلة الفقه الإجمالية نظر إلى الثاني ولكل وجهة .

انظر : نشر البنود ١ / ١٧ ، حاشية البناني ١ / ٣٤ .

(٢) في (م) ، (أ) المعلوم : وهو ما ذكره في الإبهاج ١ / ٢٣ ، والتشنيف ورقة ٤ .

(٣) وأيضاً فإن الأدلة إذا لم تعلم لا تخرج عن كونها أصولاً .

(٤) هو الامام تاج الدين الأرموي المتوفى (٦٥٦)

(٥) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي . القاضي تاج الدين البيضاوي

الشافعي . صاحب المنهاج في أصول الفقه ، والغاية القصوى في الفقه ،

وشرح المصابيح في الحديث ، والمصباح في أصول الدين وغير ذلك .

قال المصنف : كان إماماً مبرزاً نظاراً صالحاً متعبداً زاهداً : توفي

رحمه الله * ٦٩١ *

انظر : الطبقات ٨ / ١٥٧ .

(٦) انظر : المنهاج بشرح الاسنوي ١ / ٥٠ .

(٧) الفقه صعب مراد ، شديد مراسه ، لا يعطى مقاده لكل أحد ، ولا ينساق =

العلم^(١) بالأحكام لانفسها ، لأن ذلك هو الأقرب إلى استعماله^(٢) اللغوي^(٣) :
إن الفقه / لغة الفهم^(٤) ، وليس كذلك الأصول فهذا فارق ما بين الأصول ١/٣

= لكل طالب بل لا يلين إلا لمن أيدته الله بنور منه في بصره و بصيرته :
ورزقه فقاهاة في الدين . يتمكن بها من الاطلاع على أسرار الشريعة ، ومن
استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية التي هي الكتاب ، والسنة
والاجماع ، والقياس : فذلك هو الفقيه المجتهد على الحقيقة ، وما كان
يطلق اسم الفقيه في الصدر الأول الا على من كان بهذه المثابة من الرسوخ
والدراية بأسرار الشريعة بحيث يكون متمكنًا بفقاهاة من استنباط جميع
الأحكام الشرعية العملية والوقوف على دقائقها من أدلتها التفصيلية ،
كسائر فقهاء الأمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم من أجلة العلماء
وحدائق المجتهدين .

قال أبوالمظفر : وعندى أن الفقه أولى بهذا النظر من النحو حيث قال
قائلهم .

النحو صعب وطويل سلمه . . إذا ارتقى فيه الذي لا يعلمه
زلت به إلى الحضيض قدمه . . يريد أن يعرّفه فيعجمه
ويروى هذا في التمدح بالشعر لا بالنحو ، والفقه أولى بهذا المعنى
منهما .

انظر : الطبقات ٥ / ٣٤٥ ، سلم الوصول على السنوى ١ / ٢٨٠ .
(١) قد أورد على من حد الفقه بالعلم ، أن غالب الفقه مظنون لكونه مبنياً
على العمومات وأخبار الآحاد والأقيسة وغيرها من المظنونيات : فكيف
يعبرون عنه بالعلم ؟ .

وأجيب بأنه لما كان المظنون يجب العمل به كما في المقطوع ، رجع إلى
العلم من هذه الحيثية : وساغ التعبير به .

راجع : التمهيد للسنوى ص ٥١ .

(٢) في (ب) في استعماله .

(٣) راجع الابهاج ١ / ٢٣٠ .

(٤) ومنه قوله تعالى : " ما نفقه كثيراً ما تقول " : =

والفقه . وقد أشار إليه الشيخ الامام ^(١) الوالد رحمه الله تعالى ^(٢) في القطعة التي عطاها على منهاج البيضاوي ، وكلنا ^(٤) نحن عليها .

فقال مائمه : " والأولى جعل الأصول للأدلة ، والفقه للعلم ، لأنه أقرب إلى الاستعمال اللغوي ^(٥) انتهى "

وذلك هو ما أورده إمام الحرمين ^(٦) في البرهان وغيره من المحققين : كلهم جعلوا الأصول نفس الأدلة .

= وقوله " ولكن لا تفقهون تسبيحهم " : أى لا تفهمون .

وقوله أيضاً " فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثاً " .

(١) تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي المتوفى (٧٥٦) الشيخ الامام المشهور والد المصنف قاضي القضاة وخطيب الجامع الأموي بدمشق : قال في —
الذهبي :

ليهن المنبر الأموي لما علاه الحاكم البحر التقي

شيوخ العصر أحفظهم جميعاً وأخطبهم وأقضاهم علي

انظر ترجمته في : الطبقات ١٠ / ١٣٩ ، وما بعدها وهي ترجمة وافية مستوعبة

أودعها المصنف رحمه الله كل شاردة وواردة وأبدع فيها وامتع : ثم قال :

أقسم بالله إنه لغوق ما وصفته ، وإني لناطق بهذا وغالب ظني أنني ما أنصفته

وإن الغيبي سيظن في أمراً ما تصورته ، ثم أنشد :

وما علي إذا قلت معتقدي دع الحسود يظن السوء عدوانا

كل الذي قلت بعض من مناقبه مازدت إلا لعلي زدت نقصاننا

(٢) في (م) ، (ب) ساقط .

(٣) في (م) ، (ب) على شرح منهاج : وهي زيادة غير صحيحة .

(٤) في (م) وكلنا نحن عليها - وهو تصحيف .

(٥) انظر الابهاج ١ / ٢٣٠ .

(٦) انظر البرهان ١ / ٨٥ ، وإمام الحرمين : هو أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله

ابن يوسف الجويني الشهير بإمام الحرمين : أشاد به المصنف في الطبقات

وبالغ في ترجمته كثيراً فقال عنه : " الامام شيخ الاسلام الحبر المدقق النظار =

.....

= الأصولى المتكلم البليغ الأديب ، العلم الفرد ، زينة المحققين ، إمام الأئمة

عربا وعجما : ثم أنشد :

وما أرى أحدا في الناس يشبهه . . . ولا أحاشى من الأقسام من أحد
أحكم العربية وما يتعلق بها من علوم الأدب ، وأوتي من الفصاحة والبلاغة
ما عجز الفصحاء وحير البلغاء ، وسكت من نطق ودأب .

ثم أضاف : وأقول : من ظن أن في المذاهب الأربعة من يداني فصاحته
فليس على بصيرة من أمره ، ومن حسب أن في المصنفين من يحاكي بلاغته
فليس يدرى ما يقول ، وهكذا إلى آخر ترجمته له .

ومن تصانيف الامام رحمه الله النهاية فى الفقه ، قال التاج " لم يصنف
في المذهب مثلها فيما أجزم به " .

وله : الإرشاد فى أصول الدين ، والبرهان فى أصول الفقه ، ومختصر
التقريب والارشاد للباقلاني ، واسمه " التلخيص "

قال عنه المصنف : إنه على كثرة مطالعته فى الكتب الأصولية للمتقدمين
والتأخرين ، وتنقيح عنها على ثقة بأنه لم يركتابا أجل منه ، لا لمتقدم
ولا لتأخر ، فهو أجل كتب الأصول ، قال ومن طالعه مع نظره إلى ما عساه
من المصنفات علم قدر هذا الكتاب .

وله أيضا كتاب الغياثى ، والرسالة النظامية ، ومغيث الخلق فى ترجيح
مذهب الشافعي وغير ذلك من المصنفات . انظر : الطبقات ١٦٥/٥ ،

الابهاج ١٠٩/٢ .

وأما قولنا في حد الفقه " العملية " ^(١) مع قولنا " الحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف " فلا منافاة فيه :

وقولكم الاعتقادات الدينية كأصول الدين أحكام : جوابه أن أصول الدين منه ما يثبت بالعقل وحده كوجود الباري ^(٢) ، ومنه ما لا يثبت ^(٣) إلا بكل من العقل والسمع ، وهذا ان خرجا بقولنا " الشرعية " وتفسيرنا إياها نحن وغيرنا بما يتوقف على الشرع .
ومنه ما لا يثبت إلا بالسمع كسئلة أن الجنة مخلوقة ونحوها : ^(٤) فنقول المراد بالحكم الإنشائي لا الخبري ، وما لا يثبت إلا بالسمع ينظر إليه من جهتين : ^(٥)
إحداهما أصل ثبوته ، وذلك ليس بإنشاء لأن السمع فيه ^(٦) مخبر لا منشئ

(١) أي المتعلقة بكيفية عمل ، والمراد بكيفية العمل وجوبه أو نفيه أو ضدهما أو إباحته : الأحكام الخمسة المعروفة . راجع نشر البنود ٢٠ / ١ .
(٢) وكحدوث العالم وبعثة الرسل وغيرها : فإن العقل هو المعروف بوجود الله تعالى ووحدانيته ومبرهن رسالة أنبيائه ، إن لاسبيل إلى معرفة إثبات ذلك بالنقل ، والشرع قد عدل العقل وقيل شهادته واستدل به في مواضع من كتابه : كالأستدلال بالإنشاء على الإعادة في قوله تعالى " قل يحييها الذي أنشأها أول مرة " إلى غير ذلك من الآيات .
راجع الطبقات ٢٠٨ / ٥ .

(٣) في (م) ، (ب) " ومنه ما يثبت بكل من العقل والسمع " .
وذلك : كالوحدانية والرؤية وغيرها مما تدل عليه شواهد العقول ويبرهنه الدليل المنقول .

انظر في هذا البرهان ١ / ٣٦ ، الارشاد ص ٣٠١ ، الإيهام ١ / ٣٦ .
(٤) كما في الحشر والجزاء وكثير من أحوال القيامة : وكإثبات كون خبر الواحد حجة وكون الاجماع حجة والقياس حجة ، وكوجوب الصلاة ، وتحريم الزنا ونحو ذلك من الأحكام الشرعية .

(٥) في (أ) من جهتين .

(٦) في (م) ساقطة .

كقولنا الجنة مخلوقة والصراط حق .

والثانية : وجوب اعتقاده ، وذلك حكم شرعي إنشائي وهو عندنا عملي ^(١) / من (م/٥)

سائل الفقه ، وهو داخل في قولنا " الحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف : "

(١) في (م) عمل : بدون يا .

وقولكم هل تسمى الاعتقادات والنيات والأقوال أفعالا ؟ جوابه أنها تسمى
وأما كون ذلك بالحقيقة أو المجاز فيتوقف على نقل اللغة ، والأظهر عندي أنه
بالحقيقة :

ومن هنا يعلم أن عدول الآمدي^(١) وابن الحاجب^(٢) وغيرهما عن لفظ العمليّة
إلى لفظ الفرعية^(٣) احتجاجا / بأن النية من مسائل الفروع وليست عملا لــــ (٥/ب)
يجيد : لأنها عمل ، فإن قلت فلفظ الفرعية أوضح من العمليّة فلم لا اخترتموه ؟
قلت لأنه لا يدخل فيه وجوب
اعتقاد مسائل الديانات التي لا تثبت إلا بالسمع فإنها عندي فقه وليست فرعية

(١) هو أبو الحسن علي بن أبي علي بن محمد الشعلبي سيف الدين الآمدي
الأصولي المتكلم أحد أنبياء العالم قال المصنف ولد بعد الخمسين
وخسمائة بيسير وكان في ابتداء أمره حنبليا ثم انتقل إلى مذهب الشافعي
وتفنن في علم النظر ، وأحكم الأصولين ، والفلسفة وسائر العقليات .
وله من التصانيف كتاب الأحكام والمنتهى في أصول الفقه ، والأبكار في أصول
الدين ، وغيرها من المصنفات الحسنة المستوعبة . توفي رحمه الله (٦٣١)
انظر : الطبقات ٣٠٦/٨ .

(٢) هو جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي المشهور بابن
الحاجب : فقيه ، نحوي ، صرفي أصولي ، مقريء أديب متكلم : كان علامة
زمانه ورئيس أقرانه أخذ عنه كثير من العلماء : منهم شهاب الدين القرافي ،
وابن المنير ، والأبياري وغيرهم وصنف تصانيف بالغة في التحقيق والإجادة .
ومن هذه التصانيف منتهى السؤل والأمل ، ومختصره ، في علمي الأصول
والجدل ، وشرح المفصل للزمخشري ، والكافية في النحو ، وجامع الأمهات
في الفقه المالكي وغير ذلك من المصنفات البديعة . توفي رحمه الله (٦٤٦) .
انظر ترجمته في : معجم المؤلفين ٢٦٥/٦ ، الفتح المبين ٦٥/٢ .

(٣) انظر : الأحكام ٦/١ ، شرح العضد على ابن الحاجب ١٨/١ ، وترجيح
القرافي لما اختاره الآمدي وابن الحاجب في شرح تنقيح الفصول ص ١٩ .

وفى كلام الشيخ الامام الوالد " رحمه الله تعالى " (١) فى شرح المنهاج (٢) ما يقتضى
ان لفظ الفرعية أجود ، وأن الأظهر أن وجوب اعتقاد ما ثبت من الديانات بالسمع
لا يسمى فقها ، ولكني لست أوافق على ذلك :

(١) فى (أ) ساقط.

(٢) انظر : الابهاج ٣٦/١ ، المحصول ٩٢/١ .

المجاز إذا
اشتهر يجوز
دخوله في

وأما دخول المجاز في الحد فجائز إذا كان مشهوراً. (١)

وأنا أقول : إنني لم أر تعريفاً إلى الآن لا مجاز فيه لا في المنطق ولا في الحدود ؛
الكلام ، ولا الأصول ، وهي العلوم التي تحرر التعاريف فيها / أكثر من غيرها (١/٤)
فما ظنك بغيرها .

(١) يجوز دخول المجاز والمشارك في الحد إذا كان السياق مرشداً إلى المراد
ويسمى ذلك حداً رسمياً : قال الفزالي : " وأكثر ما ترى في الكتب من الحدود
رسمية إذ الحقيقية عسرة جداً " : وذلك أن الحد الذي يميز الشيء عن
غيره ينقسم إلى حقيقي ورسمي ولفظي : فالحقيقي هو العويص ، لأنه عبارة
عما أنبأ عن الذاتيات الكلية المركبة للشيء المحدود وحصرها واستقصاؤها
ومعرفة الفرق بين صفات الشيء الذاتية واللازمة والعرضية غامض ، وشاق ، كما
ذكره الفزالي .

وأما الرسمي فهو عبارة عما أنبأ عن الشيء بلازمه ، كما يقال الخمر ماء —
يقذف بالزبد ، فإن ذلك لازم له عارض يعد تمام حقيقته .
ثم اللفظي : وهو ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر مرادف ، مثل العقار
الخمر ، ونحو ذلك .

انظر : مقدمة المستصفى ١٠ / ١ وما بعدها ، شرح العضد ٦٩ / ١ ،
حاشية العطار ٢١١ / ١ .

وأما قولنا " بل الأمر موقوف إلى وروده " عقب قولنا " ولا حكم قبل الشرع ^(١) " فإنا نبهنا به على دققة وهي أن شيخنا أبا الحسن ^(٢) سقى الله عهده صوب الرحمة والرضوان نفي الحكم قبل الشرع ^(٣) ، وليس معنى ذلك منقضي

(١) قال في الأصل : " ولا حكم قبل الشرع بل الأمر موقوف إلى وروده ، وحكمت المعتزلة العقل إلى آخره " عطار ١ / ٨٧ .
 (٢) هو الشيخ أبو الحسن علي بن اسماعيل بن موسى بن أبي بردة الأشعري البصري إمام المتكلمين .

قال عنه المصنف : شيخ طريقة أهل السنة والجماعة ، وناصر سنة سيّد المرسلين والساعي في حفظ عقائد المسلمين ، سعيا يبقى أثره إلى يوم يقوم الناس لرب العالمين . ما برح يدلج ويسير حتى نفي الصدور من الشبه كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس . وكان أولا قد أخذ عن الجبائي وتبعه فسي الاعتزال ، ويقال إنه أقام على ذلك أربعين سنة ، حتى صار للمعتزلة إماما . فلما أراد الله لنصرة دينه ، وشرح صدره لاتباع الحق ، غاب عن الناس في بيته خمسة عشر يوما ثم خرج إلى الجامع وصعد المنبر وقال : معاشر الناس إنما تغيبت عنكم هذه المدة لأنني نظرت في الأدلة واستهديت الله تعالى فهداني إلى اعتقاد ما أودعته في كتبي هذه ، وانخلعت من جميع ما كنت أعتقد كما أنخلع من ثوبي هذا . وانخلع من ثوب كان عليه ورمي به ، ودفع الكتب التي ألفها على مذاهب أهل السنة إلى الناس . فاعتمدها وتوفى رحمه الله (٣٢٤ هـ) وقد أسهب المصنف رحمه الله في ترجمته في الطبقات ودافع عنه كثيرا وذب عن طريقته ، وتعرض لشيخه الذهبي هنا وأزرى به ، واتهم بما لا يليق بمثله ثم فعل الشيء نفسه في ترجمته للرازي وإمام الحرمين ، وما كان ينبغي له عفا الله عنه وغفر له .

ولعل شائبة التعصب قد خالطته رحمه الله ، رغم تحذيره منها في أكثر مواضعه انظر : الطبقات ٣ / ٣٤٧ .

(٣) قال النووي : مذ هبنا ومذهب سائر أهل السنة أن الأحكام لا تثبت إلا بالشرع وأن العقل لا يثبت شيئا . وذلك لأن العقل بذاته ليس بدليل على تحسين شيء ولا تقبيحه ولا يعرف حسن الشيء وقبحه حتى يرد السمع بذلك . =

العلم^(١) به . ، كما توهمه البيضاوى وغيره^(٢) بل نفيه نفسه .
 وأعني بنفيه نفسه نفي وقوعه علما^(٣) ، وجعله موقوفا إلى البعثة .
 ووقع في عبارات^(٤) كثير من أئمتنا اختيار الوقف^(٥) في هذه المسألة ، وتوهم
 متوهمون أنه غير القول بنفي الأحكام وليس كذلك . بل مرادهم بالوقف أن الأمر
 موقوف على ورود السمع ، وأن الحكم منتف مالم^(٦) يرد فهم يعنون بالوقف غير

= وإنما العقل آلة تدرك به الأشياء ، فيدرك ما حسن وما قبح بعد أن يثبت
 ذلك بالسمع .

انظر : المجموع ١ / ٢١٠ .

(١) أى ليس معناه أن نقول إن للأشياء حكما قبل الشرع ولكننا لا نعلم ما هو؟
 بل الشأن فيه كما قال القاضي في مختصر التقريب " صار أهل الحق إلى أنه
 لا حكم على العقلاء قبل ورود الشرع . وعبروا عن نفي الأحكام بالتوقف .
 ولم يريدوا بذلك الوقف الذى يكون حكما في بعض مسائل الشرع ، وإنما
 عنوا به انتفاء الأحكام . قال ابن حزم : وهذا هو الحق الذى لا يجوز غيره .
 انظر كلام القاضي في تشنيف المسامع ورقة ٩ ، الأحكام لابن حزم ١ / ٥٦ ،
 الابهاج ١ / ١٤٣ .

(٢) انظر : احكام الآمدى ١ / ٩٨ ، نهاية السؤل على البيضاوى ١ / ٢٢٥ ،
 ارشاد الفحول ص ٢٨٥ .

(٣) فى (أ) ساقط .

(٤) فى (م) ، (ب) عبارة .

(٥) فى (ب) ساقط .

(٦) وإذا انتفى الحكم قبل الشرع كلية بناء على أن الأحكام هي الشرائع بأعيانها .
 فقد اختلف العلماء فى أهل الفترة . وهم كل من كان بين رسولين ولم يكن
 الأول مرسلا إليهم ، ولا أدركوا الثانى . هل هم ناجون أم لا ؟ والذى
 عليه الجمهور أن أهل الفترة لا يعذبون بدليل قوله تعالى " وما كنا
 معذبين حتى نبعث رسولا " هذا قبل ورود الشرع . أما بعد وروده فقد
 قيل إن الأصل فى الأشياء التحريم حتى يقوم دليل الحل : لقوله تعالى
 " يسألونك ماذا أحل لهم " فإنه يدل على سبق التحريم .

ما تعنيه المعتزلة من عدم الدراية^(١) ونحوها ، وهذا قد قررناه في شرح المختصر^(٢) فلا حاجة إلى الإعادة هنا ، وحظ هذا المكان أن نقول : أردنا بقولنا " بل الأمر موقوف إلى وروده " مع قولنا ولا حكم قبل الشرع " أن القول بالوقف لا ينافي القول بانتفاء الأحكام رأسا ، لأن معناه إرجاء الأمر وتأخيرها إلى المبعث وهذا ——— محاسن هذا الكتاب التي لا تجدها في غيره .

= وقيل إن الأصل فيها الحل حتى يقوم دليل التحريم لقوله تعالى " قل ممن حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق " وهذا إنكار على ممن يعتقد التحريم . فدل ذلك على أن الله تعالى خلق الأشياء على الإباحة .
وقيل بل هي على الوقف لتعارض الدليلين .

وذهب الأكثر إلى أن الأصل في المنافع الحل وفي المضار التحريم وصححه كثير من العلماء ، استدلين للأول بقوله تعالى " هو الذي خلق لكم ما فى الأرض جميعا " والآية سبقت في معرض الامتنان ، ولا يمتن إلا بالجائز ، وللثانى بحديث " لا ضرر ولا ضرار " أى في ديننا بمعنى لا يجوز ذلك .

انظر : تفاصيل هذه الأقوال فى : الفياشى ص ٤٩٢ ، البرهان ١١٨٨/٢ ،

القواطع ورقه ٢٦٠ ، الترياق النافع ١٦٨/٢ ، فصول البدائع ١٢٦/١ ،

الأحكام لابن حزم ٥٦/١ ، الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٦٠ . نصبة رأية^{٢٨٥} ع

(١) فى (أ) البداية : وهو تحريف .

(٢) والذي ذكره هناك أن الحكم مرتفع قبل ورود الشرع ، قال وهذا لأن الحكم

عندنا عبارة عن الخطاب فحيث لا خطاب لا حكم . واستدل لذلك بقوله تعالى

" قل أرايتم ما أنزل الله لكم من رزق فجعلتم منه حراما وحلالا قل آله أن

لكم أم على الله تفترون " فمن ادعى تحريم شىء أو تحليله بغير إذن فقد افتى

عليه . وقال فى الابهاج : " فإن قلت الوقف هو الإمساك عن الحكم بشىء

فلا يناسب تفسيره بالجزم بأن لا حكم .

قلت : معنى الوقف يرجع إلى أن فعل المكلف قبل المبعث لا يوصف بإباحة

ولا حرمة لعدم التعلق به . فالتوقف إنما هو فى وصف الفعل لا فى وجود الحكم

وعده ، لكن لما كان السبب فى هذا الوقف القطع بعدم الحكم بمعنى عدم =

وأما قولنا : (١) وإثم القاتل لإيثاره نفسه " بعد قولنا مانصه : " والصواب امتناع تكليف الغافل (٢) والملجأ وكذا المكره (٣) على الصحيح ولو على القتل " فإنه جواب سؤال مقدّم تقدّمه ، إذا كان المكره غير مكلف فما بال المكره على القتل يأثم ؟

= التعلق فسرنا التوقف بعدم الحكم تجوزاً .

انظر : شرح المختصر ورقة ٥٤ ، الابهاج ١/١٤٤ .

(١) قال في الأصل : والصواب امتناع تكليف الغافل والملجأ وكذا المكره على

الصحيح ولو على القتل وإثم القاتل لإيثاره نفسه إلى آخره " عطار ١/٩٦ .

(٢) كالنائم والساهي والمجنون والسكران غير المتعدى ونحوهم .

(٣) الإكراه هو إلزام الغير بما لا يريد : أو هو حمل الغير على أمر يكرهه ولا يريد

مباشرة لولا الحمل عليه ، وله عدة شروط .

منها : أن يكون فاعله قادراً على إيقاع ما يهدد به والمأمور عاجزاً عن الدفع ولو بالفرار .

ومنها : أن يغلب على ظنه أنه إذا امتنع أوقع به ذلك .

ومنها أن يكون ما هدده به فورياً : فلو قال إن لم تفعل كذا ضربتك غداً لا يعد مكرهاً .

ومنها : أن لا يظهر من المأمور ما يدل على اختياره كمن أكره على الزنا فأولج وأمكنه أن ينزع ويقول أنزلت فيتمادي حتى ينزل ، وكمن قيل له طلق واحدة فطلق ثلاثاً ونحو ذلك .

ولا فرق بين الإكراه على القول والفعل عند الجمهور ، ويستثنى من الفعل ما هو محرم على التأييد كقتل النفس بغير حق ونحوه كذا ذكره ابن حجر في الفتح . وقال الشافعي عن المكره : إنه لما وضع الله عنه الكفر وهو أعظم الذنوب سقطت عنه أحكام الإكراه على القول كله لأن الأعظم إذا سقطت عن الناس سقط ما هو أصغر منه .

وعلى ذلك فجميع التصرفات القولية المحمول عليها بالإكراه بغير حق باطلة سواء الردة والبيع وسائر المعاملات والنكاح والطلاق والاعتاق وغيرها .

وأما ما حمل عليه بحق فهو صحيح : ومثلوا له بإسلام المرتد والحربي ، وكذا

المولي بعد مضي العدة إذا طلق بإكراه القاضي نفذ طلاقه لأنه بحق . =

وتقرير الجواب أنه لا يَأْتَم من حيث إنه مكره وإنه قتل ، بل من حيث إنه آثر
 نفسه على غيره . فهو ذو جهتين : جهة الإكراه ولا يَأْتَم من ناحيتها . وجهة / (٦ / م)
 الإيثار ولا إكراه فيها . وهذا لأنك إذا قلت : اقتل زيداً وإلا قتلتك فمعناه
 التخيير بين نفسه وزيد ، فإذا آثر نفسه فقد أتم لأنه اختار ^(١) وهذا كما قيل في
 خصال الكفارة ^(٢) محل التخيير لا وجوب فيه ، ومحل الوجوب لا تخيير فيه كذلك

= وقد صحح المصنف رحمه الله هنا امتناع تكليف المكره : ولكنه رجع عن ذلك
 في كتابه الأشباه والنظائر . واختار جواز تكليفه . وإن كان غير واقع لقوله
 صلى الله عليه وسلم " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " ثم قال :
 والقول الفصل في الإكراه أنه لا ينافي التكليف ولذلك يَأْتَم المكره
 على القتل بالاجماع ويجب عليه القصاص على الأصح . راجع الجامع الصغير ^{٤٤} ، نزهة الألبان ^{٤٤٢}
 وانظر : الأشباه والنظائر ورقة ١٢٤ ، فتح الباري ١٤٩ / ٢٦ ، الأم للشافعي
 ٢٠٩ / ٣ ، الروضة للنووي ٥٧ / ٨ ، المستصفى ٩٠ / ١ ، احكام الأممى
 ١٥٤ / ١ ، التلويح ١٩٦ / ٢ ، كشف الأسرار على البزدوى ٣٨٢ / ٤ .

(١) في (ب) لأنه اختيار .

(٢) الكفارة ثلاثة أنواع : الأول مرتب لا تخيير فيه ، وهو كفارة القتل والجماع

والظهار .

والثاني مخير لا ترتيب فيه ، وهو جزاء الصيد وفدية الأذى .

والثالث فيه تخيير وترتيب ، وهو كفارة اليمين وما التحق بها كالأبلاء

ونحوه .

وقد قال تعالى في كفارة اليمين " لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن

يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان ، فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط

ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ، فمن لم يجد فصيام ثلاثة

أيام " الآية .

وفي فدية الأذى : " فدية من صيام أو صدقة أو نسك " فالواجب من هذه

الأشياء واحد لا بعينه أي واحد مبهم عند أهل السنة ويتعين بالفعل

فأيها فعل كان هو الواجب .

وعند المعتزلة الواجب الذي تعلق به الأمر هو الكل على معنى أنه لا يجوز =

نقول هنا : أصل القتل لا عقاب فيه ، والقتل المخصوص فيه عقاب لتضمنه الاختيار ، وهو إيثار نفسه ^(١) على غيره .

وهذا تحقيق هائل ، عليك بعرض كلام الفقهاء والخلافيين عليه ، فإن أباه فأرأ ما عداه .

وأنت إذا حققت علمت أنه لا استثناء لصورة القتل من قولنا المكره غير مكلف .
وقول الفقهاء الإكراه : يسقط أثر التصرف إلا في صور ، إنما ذكره لضبط تلك الصور لا لأنه يستثنى من حقيقته شيء . وإن وقع ذلك في كلام الغزالي ^(٢)

= الإخلال بالجميع ولا يجب الاتيان به . وبذلك تتفق النظرتان ويبقى الخلاف لفظيا لا شرة له .

وذكر المطيعي أن الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة معنوي ، وله شرة فقهية وذلك أن المكلف إذا فعل الكل ثبت له ثواب واجبات متعددة ، وإن ترك الجميع لزمه عقاب تارك واجبات متعددة بقدرها .

قال : وهذا هو الذي تقتضيه قواعد مذهبهم في التحسين والتقييد العقلين : والخلاف في الواجب المخير بيننا وبينهم مبني على ذلك .

انظر : سلم الوصول ١/٣٢ ، الفروق ٢/٤ ، العدة لابن يعلى ١/٣٠٢ .
(١) من شروط كون الإكراه مرفوع الحكم أن يكون المتوعد به في نظر العقلاء أشد من المكره عليه . فيتضح من هذا أن الإكراه لا يرفع حكم القصاص ، ولا يرفع الإثم عن المكره .

وبيان ذلك أن نفسه ونفس من أكره على قتله مستويان في نظر الشارع ، فأيثاره نفسه ناشئ عن شهوات الأنفس وحفظها ومحبتها للبقاء في هذه الدار أزيد من بقاء غيرها وهذا المعنى ليس من نظر عقلاء الشرع .

فهذا النظر الذي نظره وآل به إلى تقديم نفسه على غيره ليس بالنظر المشهود له من الشرع بالاعتبار .

(٢) هو الأمام حجة الاسلام محمد بن محمد بن أحمد الطوسي أبو حامد الغزالي : جامع أشات العلوم .

قال المصنف : كان مولده بطوس (٤٥٠) وقد شدا بها طرفا من الفقه =

وغيره من المحققين . (١)

وما ذاك إلا لأن دأب الفقهاء لا تساع علمهم وتشعب مواقع النظر في —
أن يحاولوا ضبط المتفرقات وجمع المتناظرات ، حرصاً على الإحاطة بالمقصود ، ثم

= ثم قدم نيسابور ولازم إمام الحرمين ، وجد واجتهد حتى برع في المذهب
والخلاف والجدل والأصلين ، والمنطق وقرأ الحكمة والفلسفة . وأحكام
كل ذلك .

قال عبد الغافر الفارسي : وكان إمام الحرمين مع علو درجته وسمو عبارته
وسرعة جريانه في النطق والكلام لا يصفى نظره إلى الغزالي سراً ، لأنافته عليه
في سر العبارة وقوة الطبع ، وإن كان متخرجاً به منتسباً إليه ، كما لا يخفى
من طبع البشر .

وقد طوف رحمه الله في جميع العلوم ، وكان يقول تعلمنا العلم لغير الله
فأبى أن يكون إلا لله .

وكانت خاتمة أمره إقباله على علم الحديث ومجالسته أهله ومطالعة صحيحي
البخارى ومسلم .

قال عبد الغافر : ولو عاش لسبق الكل في ذلك الفن بيسير من الأيام لما
كان له من شدة الذكاء وقوة الحافظة وفرط الإدراك . توفي رحمه الله
(٥٠٥) ولم يعقب غير البنات .

ومن تصانيفه في أصول الفقه : المستصفي ، والمنخول ، وشفاء الغليل في
بيان سالك التعليل .

وفي الفقه : الوسيط ، والبسيط ، والوجيز ، والخلاصة ، وله في سائر
العلوم الأخرى مصنوعات حسنة عظيمة الفائدة .

انظر ترجمته في : الطبقات ٦ / ١٩١ ، وما بعدها .

(١) قال النووي : ذكر الغزالي في كتاب الطلاق من البسيط ، أن الإكراه يسقط
أثر التصرف عندنا إلا في خمسة مواضع .

أحدها : الإسلام فيصح إسلام الحربى المكره والمرتد ، ولا يصح إكراه الذمى
على الأصح .

الثاني : الإرضاع فإذا أكرهت عليه ثبت حكمه لأنه منوط بوصول اللبن إلى =

إذا عرض الكلام / على ميزان التحقيق والاعتبار سلك به سبيله ، فاحفظ ما نلقيه (١/٥)
إليك . وإلا فإذا كانت حقيقة الإكراه منافية لصحة التكليف فكيف تقع ولو في (١) صورة ؟
وأنى يصح الاستثناء ؟ وإذا لم تناف فما وجه الإخراج ؟ فالتحقيق بيان أنه هل

= الجوف لا بالقصد .

الثالث : القتل فإذا أكره عليه لزمه القصاص على أصح القولين .
الرابع : الزنا فإذا أكره الرجل عليه لزمه الحد في أحد الوجهين ، وما أخذ
الوجهين في تصور الإكراه منه والأصح أنه لا يحد المكره على الزنا .
الخامس : إذا علق الطلاق على دخول الدار فأكره عليه وقع الطلاق في
أحد القولين والأصح لا يقع .

وزاد النووي : أن من أكره في أثناء الصلاة فتكلم بطلت صلاته ، وكذا من أكره
في صلاته حتى فعل أفعالا كثيرة فإنها تبطل قطعاً ، وكذا لو أكره على
الحدث انتقض وضوءه ، وبطلت صلاته . ولو أكره على التحول عن القبلة أو على
ترك القيام في الفريضة مع القدرة فصلى قاعداً لزمه الإعادة لأنه عذر نادر .
وأما من أكره على الأكل في الصوم ففي فطره قولان : الأصح منهما أنه لا يفطر .

انظر : المجموع ٩/ ١٦٠ ، المنشور ١/ ١٨٨ .

(١) قد سبق ذكر رجوع المصنف في الأشباه والنظائر عما صححه هنا من امتناع
تكليف المكره حيث قال في الكتاب المذكور . إنه قد قرر المسألة في كتاب جمع
الجوامع وفيما علق عليه من شرح إشكالاته المسمى بمنع الموانع : قال : وقد
كنت صرحت في جمع الجوامع امتناع تكليف المكره كالطبا والفاقل ، والمختار
عندى الآن الجريان مع الجماعة الأشعرية على أنه يجوز تكليفه وإن كان غير
واقع لقوله صلى الله عليه وسلم " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا
عليه " . وعلل ذلك بأن المكره له فعل واختيار ، به قدّم ما أكره عليه على
ما توعده به ، فهو كالمختار ولا يمتنع في العقل تكليفه : غير أن الشارع رققاً
بنا ونظراً إلينا رفع هذه المشقة عنا ولم يكلفنا الصبر عليها : بل صير
أفعالنا معها كلاً أفعال البتة : وهو ما أشار إليه الحديث المذكور .

انظر : الأشباه والنظائر ورقة ١٢٤ .

هو منافي أو لا (١) فإذا صحت المنافاة لم يجتمع معه التكليف (٢) أصلاً .
 وعذر من استثنى ما أبدىناه من قصد (٣) الإفادة والإحاطة ، ولو / ضايقه (ب/٦)
 مضايق لقال : صواب العبارة إذا (٤) كان هذا (٥) مقصدك أن تقول : الإكراه
 يسقط أثر التصرف مطلقاً ، أو ينفي التكليف مطلقاً ، وشم صور يتصور فيها الإكراه
 ولم ينتف فيها التكليف وهي كيت وكيت . وإن أخذ الشاذي (٦) في العلم يتعننت
 ويقول إن حقيقة (٧) الإكراه تنافي التكليف إلا في هذه الصور .

قلنا له : هذا من فضول الكلام ، فالحقائق لا تختلف ، ولكن صلحت الحقيقة
 من حيث هي للتكليف في صورة صلحت في كل الصور .

فإن قال تخرج تلك لمانع . قلنا خروج صورة لمانع لا يدفع النقض ، والنقض
 قاطح مطلقاً (٨) فإن الاستثناء لا وجه له : وهذا يزداد تحقيقاً بعد تأمل
 ما سطرناه في شرح المختصر في النقض (٩) .

-
- (١) في (أ) أم لا .
 (٢) انظر التمهيد للاسنوي ص ١٢٠ .
 (٣) في (أ) من قصر الافادة : وهو تحريف .
 (٤) في (ب) ان : بدل (إذا)
 (٥) في (م) ساقط
 (٦) الشاذي في العلم المبتدىء فيه ، ويقابله المنتهى .
 (٧) في (م) ساقط .
 (٨) أي سواء كان لمانع أم لغير مانع .
 (٩) قال في الشرح المذكور : أعلم أن النقض من عظام المشكلات أصولاً وجدلاً
 وأنا مورد إن شاء الله ما فيه مقنع وبلاغ .
 فأقول : إذا وجد ما ادعاه المعلل علة في صورة من الصور والحكم منتسف
 فيها فذلك هو ما نتكلم فيه . وهو المسمى بتخصيص العلة .
 إلى أن يقول : إذا عرفت ذلك فالعلة إما منصوطة قطعاً أو ظناً أو مستنبطة . =

ولعلك تقول : الملجأ بعض المكره ، وهذا لأن المكره قد يكره إكراهها ملجئاً
وقد يكره إكراهها (١) غير ملجئ ، فهل قولكم " وكذا المكره " بعد قولكم " الملجأ " ،
من عطف العام على الخاص ؟

فاعلم أن الملجأ عندنا من لا يجد مندوحة عن الفعل مع حضور عقله ، وذلك
كمن يلقي من شاهق ، فهو لا يجد بداً من الوقوع ، ولا اختيار له في الوقوع ، ولا هو
بفاعل له ، وإنما هو آلة محضة كالسكين في يد القاطع . فلا ينسب إليه فعل ،
وحركته كحركة المرتعش.

= وتختلف الحكم عنها إما لمانع أو فوات شرط أو دونها ، فصارت الصور تسعاً
من ضرب ثلاثة في ثلاثة وقد اختلف في النقض هل هو قاذح في العلة على
مذاهب :

أحدها أنه يقدر مطلقاً وهو المنسوب إلى الشافعي وأصحابه ويعد أصحابنا
من جملة مرجحات مذهب الشافعي على غيره من المذاهب ، ويقولون على
سليمة عن الانتقاض جارية على مقتضاها لا يصددها صاد .

والثاني : لا يقدر مطلقاً وعليه أكثر أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد .

والثالث : يقدر في المستنبطة دون المنصوصة : ثم استمر في ذكر هذه
المذاهب حتى أوصلها إلى عشرة .

وانتهى إلى قوله : والحق عندنا أن النقض قاذح مطلقاً وعليه جماهير
المحققين .

وعمدتنا على ذلك وجوه : ثم أخذ يوردنا وجهها وجهها ويدلل عليها بما
لا مزيد عليه . انظر ذلك ورقة ٣/١٤٢ ، وفي الإبهاج ٣/٨٤ .

(١) الإكراه الملجئ هو الإكراه بما يفوت النفس أو العضو ، وغير الملجئ هو

الإكراه بما لا يفوت ذلك كالحبس والضرب ونحو ذلك . وهو بنوعه لا يمنع
التكليف عند الحنفية . وعند الشافعية يمنع في حالة الإلجاء فقط .

قال الرازي : المشهور أن الإكراه إما أن ينتهي إلى حد الإلجاء أو لا ينتهي
إليه ، فإن انتهى إلى حد الإلجاء امتنع معه التكليف ، لأن المكره عليه يصير

واجب الوقوع ، وضده يصير ممتنع الوقوع والتكليف بالواجب والممتنع غير جائز =

والمكره من ينسب إليه الفعل فيقال فعل مكرها غير مختار ، وهو من لا يجد مندوحة^(١) عن الفعل إلا بالصبر على إيقاع ما أكره به ، كمن قال له قادر على ما يتوعد "أقتل زيدا وإلا قتلتك" لا يجد مندوحة عن قتله إلا بتسليم نفسه للهلاك . فهذا إقدامه على قتل زيد ليس كوقوع الذي ألقى من شاهر ، وإن / اشتركا (م/٧) في عدم التكليف ، لكن تكليف هذا أقرب من تكليف ذاك ، كما أن تكليف ذاك أقرب من تكليف الغافل الذي لا يدري .

وان لم ينته إلى حد الإلجاء صح التكليف به .

انظر : فواتح الرحموت (١/١٦٦) ، المحصول ٢/٤٤٩ ، التمهيد

ص ١٢٠ .

(١) المندوحة السعة في الأمر والفسحة فيه ، تقول : إنك لفي ندحة من الأمر

ومندوحة منه أى سعة ، وفي الحديث "إن في المعاريف لمندوحة عـ

الكذب" . معناه أن فيها من الاتساع ما يستغني به الرجل عن الاضطرار

إلى الكذب المحض . (راجع البخاري ٢/٤٤٩) .

قال المصنف : (والضابط في هذا أن ينظر إلى تلك المندوحة فإن كانت في

نظر العقلاء أشد مما أكره عليه فهذا مكره ، وذلك كمن قال له قادر على

ما يتوعد به طلق زوجتك وإلا قتلتك ففي نظر العقلاء تقديم طلاق الزوجات

على زهوق الأرواح .

وإن لم تكن في نظر العقلاء أشد كمن قيل له أقتل زيدا وإلا منعك الطعام

والشراب فليس بمكره والمعنى بنظر العقلاء ما يشهد له الشرع بالاعتبار .

قال : وهذا ميزان مستقيم في الفصل بين ما يتحقق الأكره فيه ومـ

يتحقق .»

انظر : الاشباه والنظائر ورقة ١٢٤ ، اللسان ٢/٦١٣ "ندح" .

فإن المراتب ثلاث^(١) وقد رتبناها ، وأبعدها^(٢) تكليف الغافل فإنه لا يدري

(١) تعرض الشرييني للترقية بين هذه المراتب في تقريراته بكلام مفيد فقال :

« اعلم أن ههنا مقدمة لا بد لك منها وهي أن المتقدمين رحمهم الله تعالى اكتفوا في التفرقة بين هذه المسائل بعنواناتها .

فمسئلة الغافل الكلام فيها من جهة امتناع تكليفه من حيث غفلته لا من حيث عدم صلاحية قدرته للمكلف به وهو الامثال إذ قدرته صالحة له ، وإنما

المانع غفلته عن الطلب حتى يمثل .

ومسألة الملجأ الكلام فيها من جهة عدم جواز تكليف من أزيل رضاه واختياره وصار

بحيث لا قدرة له أصلاً بالاجاء، ومسألة المكره الكلام فيها من جهة عدم جواز

تكليف من أزيل رضاه بالإكراه وبقي اختياره وقدرته مع علمه بالتكليف : ثم أضاف تكليف ما لا يطاق ،

فقال : ومسألة تكليف ما لا يطاق الكلام فيها من جهة عدم جواز تكليف من

لا تصلح قدرته للمكلف به مع علمه بالتكليف وعدم إكراهه وإجائه .

فكل مسألة من هذه المسائل لا بد أن تعتبر مقيدة بهذه القيود المأخوذة

من عنوانها وإلا لم تكن هي محل الكلام فيها : والمتأخرون لم يلتفتوا إلى

هذه القيود ؛ فاشتبه عليهم الأمر وأشكل عليهم الفرق حتى إنهم قاموا

وقعدوا لكن بما لا يجدى .»

وعلى كل حال فالتكليف بمثل هذه الصور غير واقع في الشريعة الإسلامية

المبنية على التيسير وعدم الإعنات فما جعل الله على الناس في الدين من حرج

بل أراد بهم اليسر ورفع عنهم العسر .

فعدم التكليف بما لا يطاق ونحوه معلوم بالضرورة فلا يحتاج إلى الاستدلال .

ولهذا وافق كثير من القائلين بالجواز على امتناع الوقوع : فقالوا يجوز

التكليف بما لا يطاق مع كونه ممتنع الوقوع، وما يدل على هذه المسائل في الجملة

قوله تعالى « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها ،

ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به » قال الشوكاني « وقد ثبت في الصحيح أن الله

سبحانه وتعالى قال عند هذه الدعوات المذكورة في القرآن « قد فعلت » وهذه

الآيات ونحوها إنما تدل على عدم الوقوع لا على عدم الجواز العقلي ، على أن

الخلاف في مجرد الجواز العقلي لا يترتب عليه فائدة أصلاً . انظر :

الشرييني ١/١٠٠ ، ارشاد الفحول ص ٩ ، الموافقات ١/١٥٠ . صحيح مسلم ١/٨١

(٢) في (١) أبعدها بدون الواو .

ويتلوها تكليف الملجأ فإنه يدري ، ولكن لا مندوحة^(١) له عن الفعل ، ويتلوها
المكره فإنه يدري وله مندوحة ولكن بطريق .

تارة لم يكلفه الشارع^(٢) الصبر عليها كما في الاكراه على شرب الخمر وكلمة الكفر
وتارة قيل إنه كلفه كما في الاكراه على القتل : يعتقد أكثر الفقهاء^(٣) أنه كلف
الصبر على قتل نفسه^(٤) ونحن لانعتقد ذلك ، وإنما نعتقد أنه كلف أن لا يؤثر
نفسه على نفس غيره المكافي له لاستوائهما في نظر الشارع ، فلما آثر وأقدم لمجرد
حظ نفسه وجب عليه القصاص^(٥) على الأصح وأثم بلا خلاف / وانظر كيف راعى الفقهاء (١/٦)
هذه المراتب الثلاث فلم يقل أحد بأن الغافل الذي لا يحسن^(٦) يآثم^(٦) ولا بأنه
يضمن^(٧) إذ لم يصلح لأن ينسب إليه الفعل^(٨) ونظيره ميت انتفخ فانكسر

(١) أي لاسعة له في الانفكاك عنه .

(٢) في (م) الشرع .

(٣) انظر المستصفى ١/٩٠ ، الايات البيئات ١/١٢٥ .

(٤) ومن يرى ذلك العزبن عبد السلام في قواعد . انظره ١/٧٩ .

(٥) القتل والزنا لا يبيحهما الاكراه بحال من الأحوال : فمن أكره على القتل

أو الزنا وجب عليه الامتناع من ذلك ولو أدى ذلك إلى قتله .

قال في البرهان : " ورب شئ يتناهى قبحه في موارد الشرع فلا تبيحه

الضرورة بل يوجب الشرع الانقياد للتهلكة والانفكاك عنه ؛ كالقتل والزنا في

حق المجبر عليهما .

ونقل ابن القاسم عن الارشاد قوله : " ويبيح الاكراه مكفرا وخمرأ و فطرا لا زنا

وقتلا . قالوا والفرق بين كلمة الكفر التي يبيحها الاكراه وبين الزنا والقتل

أن التلفظ بالكفر لا يوجب وقوع مفسدة الكفر إذ الكفر الذي يوجب المفسدة

إنما هو الكفر بالقلب .

بخلاف الزنا والقتل فإن المفسدة متحققة فيهما انظر : البرهان ٢/٩٤٢

الايات البيئات ١/١٢٥ ، المنشور ١/١٨٨ ، الروضة للنووي ٩/١٤٢ .

(٦) في (أ) ساقطة .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٨) ما بين القوسين ساقط من (م) ، (ب) .

بسبب انتفاخه قارورة ، أو راكب مات فسقط على شيء لا يضمنان لأنهما لا فعل لهما .
ودونه الطلجأ كمن ألقاه إنسان من شاهق فسقط على إنسان فقتله ، فكذلك
لا شيء عليه لأنه لا فعل له أيضا .^(١) ولكنه يدرى بسقوط نفسه ، فيمكن أن يؤدي
اجتهاد مجتهد إلى جعله طريقا في الضمان فيطالب به ، ولكن يكون القرار^(٢) على
الطلي . ويقرب من ذلك طفل سقط على شيء ، قال أصحابنا :^(٣) يضمن ويستقـر

(١) ومن هذا القبيل أيضا ما ذكره الامام في البرهان : من أن من توسط جمعاً
من الجرحى وجثم على صدر واحد منهم ، وعلم أنه لو بقي على ما هو عليه لهلك
من تحته ، ولو انتقل عنه لم يجد موقع قدم إلا بدن آخر وفي انتقاله إهلاك
المنتقل إليه ؛ فكيف يكون حكم الله تعالى فيها وما الوجه ؟
قال الامام : وهذه مسألة لم أتوصل من قول الفقهاء فيها على ثبت : والوجه
المقطوع به سقوط التكليف عن صاحب الواقعة لاستحالة تكليفه مالا يطيقه ،
مع استمرار حكم سخط الله تعالى وغضبه عليه لتسببه إلى مالا مخلص له منه .
ثم قال : ولو فرض إلقاء رجل رجلا على صدر واحد بحيث لا ينسب الواقع إلى
اختيار ذلك فلا تكليف عليه ولا عصيان .

وذكر المصنف في الأشباه والنظائر : تردد الذهن فيمن ألقى من شاهق وعلى
الأرض طريحان ولم يد هشه الالتقاء فطرح نفسه في حالة الالتقاء من ناحية
أحد هما إلى ناحية الآخر فسقط عليه فقتله هل يكون قاتلا بهذا القدر ؟
قال (والأقرب في أن هذا إن تصور ، فهو كالمكره على أحد شيئين ففعل أحدهما
والمكره على أحد شيئين هل يكون مكرها أو مختارا ؟ الأصح عند الرافعي
والنووي الثاني ، وفي نظري أن الأول هو الأصح ولا فرق عندي بينه وبين
الأكراه على فعل معين . إلا ما قيل من أن هذا يجد مندوحة عن فعل أحد
الشيئين بفعل الآخر منهما ، وذاك لا يجد مندوحة . قال وليس هذا الفرق
بطائل .

فإن القول في المختص بالفعل منهما مقول في الآخر : وكل قول انعكس بنفسه
بطل من أصله .

انظر في هذا كلام النووي في الروضة ١٣٨/٩ ، البرهان ٣٠٢/١ ، الأشباه
والنظائر ورقة ١٢٤ .

(٢) كلمة القرار ساقطة من (١) (٣) في (١) ، (ب) قال الأصحاب .

الضمان عليه ، " واستقرار الضمان " (١) في مسألة الالتقاء (٢) متعذر ، لأن الملقى موجود وهو سبب يحال عليه : ودون ذلك المكروه ، فهل هو كالألة فلا يتعلق (٣)

به شيء ؟ هذا لم يقل به أحد ، بل اتفقوا على أنه يتعلق به الاثم .

واختلفوا في القصاص (٤) ، وفي الدية أيضاً بناءً على انتفاءه ، والأصح وجوب

وجوب
القصاص على
القاتل والأمر
حالة الاكراه

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٢) في (م) الملقى .

(٣) في (أ) ولا يتعلق بالواو .

(٤) القصاص يجب على المكروه والمستكره على الصحيح في مذهب الشافعي لاشتراكهما في القتل .

أحدهما بالتسبب والآخر بالباشرة . والسبب والباشرة إذا اجتمعا فلهما أحوال عند المصنف :

أحدها : أن تتغلب الباشرة على السبب ، بأن رماه من شاهق فتلقاه رجل بالسيف وقده نصفين فهنا يصير السبب مغلوبا وتختص الباشرة بالقصاص .
والثاني : أن يتغلب السبب على الباشرة ، وذلك بأن يخرجها عن كونها عدوانا : مثل أن يشهدوا عليه بما يوجب الحد فيقتله القاضي أو جلده فالقصاص على الشهود فقط .

والثالث : أن يتعادلا كالاكراه فالقصاص عليهما على المذهب والسبب أولى هنا بوجوب القصاص وإن اشتركا في أصل الوجوب .

وإنما كان السبب هنا أولى لصيرورة الباشرة معه كالألة فضعف بالنسبة إليه وإن لم يكن كالألة من كل وجه بدليل قيام الاجماع على أنه مأثوم ، وأيضاً فإنه قدم هوى نفسه وإرادة بقائها على نفس غيره مع اشتراكهما في أصل العصمة ، وكان من المستحسن والمأمور به بذلها والحالة هذه فلما لم يفعل ذلك ناسب مؤاخذته فالتاثل بأنه لا يجب عليه القصاص صيره كالألة من كل وجه .
والحق خلافه لما ذكرناه .

ولكنه تقاعد عن رتبة الأمر ، ولولا أن حقيقة الباشرة من حيث هي مقدمة على حقيقة السبب من حيث هو لما ساويناه به . فهو إن تقاعد عنه بالوجه السدى =

القصاص ، ثم وجوب نصف ^(١) الدية ^(٢) إن قلنا لا يجب القصاص ، ودون ذلك من أمر بشيء من شيئين كمن قيل له أقتل زيدا أو عمرا ^(٣) وإلا قتلتك / فالصحيح ^(٤) (٧/ب) أن هذا ليس بمكره لأنه ^(٥) يجد محيصا وفي وجه أنه إكراه اختاره القاضي حسين ^(٦)

= أبد يناه فقد ساواه من هذا الوجه .

ولم يصل به هذا الوجه إلى أن يساويه من كل وجه ، بل وصل به إلى المساواة في أصل وجوب القصاص لا في أنهما بالنسبة إليه على حد سواء .
وذكر الامام أن جانب كل منهما لما كان يلحقه الضعف بفعل صاحبه من جهة أنه يخرج عن كونه قتلا ، وليس أحدهما بالضعف أولى من الثاني ، فلا سبيل إلى تخصيص القصاص بأحدهما دون الآخر . وقد ثبت أن القصاص لا يسقط عنهما فكان الأقرب تنزيلهما منزلة الشريكين .

انظر : البرهان ١٢٢٣/٢ ، شرح المختصر ورقة ١٨٥/٤ ، الروضة للنووي ١٢٨/٩ وما بعدها .

(١) قال النووي : فإن أوجبنا القصاص قال الأمر إلى الدية فهي عليهما كالشريكين وللولي أن يقتصر من أحدهما ويأخذ نصف الدية من الآخر ، وإن لم نوجب القصاص على المأمور ففي وجوب نصف الدية وجهان .
أحدهما لا يجب تنزيلا له منزلة الآلة . وأصحهما : يجب ؛ وهو المنصوص به قطع الأكثرون : انظر الروضة ١٣٥/٩ .

(٢) في (ب) وإن قلنا بالواو : وهي زيادة .

(٣) في (ب) أو عمروا بإثبات الواو في عمرو : وهو خطأ من الناسخ فإن الواو في حالة النصب تسقط .

(٤) في (ب) ، (أ) فالصحيح عندهم .

(٥) في (ب) لأنه قد يجد ، وفي (أ) لأنه لا يجد : والصواب ما أثبتناه .

(٦) هو أبوعلى القاضي حسين بن محمد بن أحمد المروزي الشافعي الامام الجليل حبر المذهب أستاذ إمام الحرمين : كان من أصحاب الوجوه في المذهب الشافعي .

يقال إنه أتاه رجل فقال له حلفت بالطلاق أنه ليس أحد في الفقه والعلم مثلك : فأطرق رأسه ساعة وبكى : ثم قال هكذا يفعل موت الرجال : لا يقع =

وهو عندى قوى لا فرق بينه وبين المكره على قتل معين إلا من جهة أن هذا يجد
 محيضا عن قتله بنفسه وبرفيقه ، وذاك لا يجد إلا بنفسه .^(١)
 وقولهم هذا تخيير وليس باكراه : يقال عليه^(٢) موضع التخيير لا إكراه فيه ،
 وموضع الإكراه وهو أحد هما لا تخيير فيه . وهذا كما قلناه فى المكره على قتل معين
 سواء والله المستعان .

= طلاقك . قال النووى : له التعليق الكبير وما أجزل فائدة وأكثر فروع—
 الاستفادة ، وله الفتاوى المفيدة . وهى مشهورة : ثم قال : اعلم أنه متى
 أطلق القاضي فى الفقه فى كتب متأخرى الخراسانيين كالنهاية ، والتممة ،
 والتهذيب ، وكتب الغزالي ، ونحوها فالمراد القاضي حسين ومتى أطلق
 فى كتب متوسط العراقيين فالمراد القاضي أبو حامد المرورونى . توفى رحمه الله
 (٤٦٢ هـ) . انظر ترجمته فى : الطبقات ٤/٣٥٦ ، تهذيب الاسماء
 ١/١٦٤

- (١) قد تقدم أن هذا الفرق ليس بطائل : وأن الأصح فى نظر المصنف أنه مكره
 خلافا للرافعي والنووى . كما ذكره فى الاشباه والنظائر . ونقلناه عنه قريبا .
 (٢) فى (١) على : يدل (عليه) وهو نقص .

وأما قولكم إن قضية كلامنا هنا^(١) أن السكران غير مكلف فمن أين لكم ذلك ؟
ونحن لم نقل إلا أن الغافل غير مكلف ، فإن قلتُم فالسكران^(٢) غافل ، قلنا
قد بينا في الشرح له أحوالاً^(٣) غايتها أن يكون طافحاً لا يدرى السماء — من
الأرض ولا الطول من العرض ، ونحن نقول فيمن وصل إلى هذه الحالة ، إن التكليف
في حقه مستصحب لا واقع^(٤) وقوعاً مبتدأً كما حققناه في الخارج من المفصّل^(٥)

(١) في (أ) هذا : بدل (هنا) .

(٢) في (م) السكران : باسقاط الفاء .

(٣) من كونه نشواناً أو ثملاً أو طافحاً : ونقل في الروضة عن الامام أن شارب
الخمير تعتريه ثلاثة أحوال .

إحداها هزة ونشاط يأخذه إذا دبت الخمر فيه ولم تستول بعد عليه
ولا يزول العقل في هذه الحالة وربما احتد .

والثانية : نهاية السكر وهو أن يصير طافحاً ويسقط كالمغشى عليه لا يتكلم
ولا يكاد يتحرك .

والثالثة : حالة متوسطة بينهما وهي أن تختلط أحواله فلا تنتظم أقواله
وأفعاله ، ويبقى تمييز وفهم كلام ، فهذه الثالثة سكر .

وعليه فالحالة الأولى أقرب ما تكون للتكليف ، والثانية أبعد ما تكون عنه ،
والثالثة فيها تردد .

ثم اختلفت العبارات في حد السكران : فعن الشافعي رحمه الله أنه الذي اختلفت كلامه
المنظوم وانكشف سره المكتوم وعن المزني أنه : الذي لا يفرق بين الأرض

والسماء ولا بين أمه وامراته ، وقيل الذي يفصح بما كان يحتشم منه وقيل
الذي يتمايل في مشيه ويهذي في كلامه . وقيل الذي لا يعلم ما يقول .

وعن ابن سريج وهو الأقرب : أن الرجوع فيه إلى العادة : فإذا انتهى تغييره
إلى حال يقع عليه اسم السكر فهو المراد بالسكران .

انظر : الروضة ٦٣ / ٨ ، وما بعدها . شرح المختصر ورقة ٨٧ .

(٤) في (أ) ولا واقع : بالواو : وهو زيادة .

(٥) قال في البرهان : " الذي ذهب إليه أئمتنا أجمعون أنه إذا استفتح الخروج

واشتد في أقرب المسالك وأخذ فيه على مبلغ الجهد ، فليس هو مع التشمير =

نحن وإمام الحرمين : حيث قلنا : إنه مرتبك في المعصية : وهذا وإن رده (١)

رادون / على إمام الحرمين فهو عندنا الحق الذي لا مرية فيه . (٢)

(٨ / م)

فإن صح قولنا في شرح المختصر إن السكران مكلف . (٣)

= واجتناب التقصير ملاسا عد وانا .

بل هو منسلك في سبيل الامتثال ؛ . . ولا يكون منهيًا عن الكون في هذه الأرض مع بذله المجهود في الخروج منها ولكنه مرتبك في المعصية ، منع انقطاع تكليف النهي عنه .

انظر : البرهان (١ / ١٩٨) .

(١) من رده العضد في شرحه على ابن الحاجب ٣ / ٢ .

(٢) ذكر المصنف رأيه في مسألة الخارج من المغصوب في شرح المختصر ، وبين استحالة تعلق الأمر والنهي معاً بالخروج منها : فإن ذلك تكليف بالمحال فيتعلق التكليف بواحد منهما . قال : «والفقيه يقول : يؤمر بالخروج كما يؤمر المولج في الفرج الحرام بالنزع ، وإن كان به ماسا للفرج الحرام ، ولكن يقال انزع على قصد التوبة لا على قصد الالتذان فكذلك الخروج من الغصب فيه تقليل للضرر وفي المكث تكثيره ، وأهون الضررين يصير واجبا بالإضافة إلى أعظمهما . كما يصير شرب الخمر واجبا في حق من غص بلقمة . »

وانظر في هذا المعنى كلام الغزالي في المستصفى (١ / ٨٨) ، الموافقات (١ / ٢٣١) شرح المختصر ورقة ٧٢ .

(٣) قال المصنف في الشرح المذكور : «الحق الذي نرتضيه مذها ونرى ارتداد الخلاف إليه أن من لا يفهم إن كان لا قابلية له كالبهائم فامتناع تكليفه مجمع عليه سواء خطاب التكليف وخطاب الوضع . وأما إن كانت له قابلية فاما أن يكون معذورا في امتناع فهمه كالطفل ، والنائم ، ومن أكره حتى شرب ما أسكره فلا يكلف إلا بالوضع .

وأما أن يكون غير معذور كالعاصي بسكره فيكلف تغليظا عليه .

وقول القاضي والغزالي بأن السكران الطافح لا يكلف كسائر من لا يفهم ماسا لا نوافقهما عليه ، بل هو مكلف ولا حاجة إلى الجواب بأنه من خطاب =

ومكلف اسم مفعول من الكلفة وإن شئت قل التكليف : مع قولنا إن الغافل
غير مكلف لأن عدم تكليفه إنما جاء من قبل غفلة^(١) وهو أمر عام من هذه الحيشية ،
وقد يستمر عليه التكليف استصحابا من قبل غيه وتعاطيه المحرم تغليظا عليه . ولو
قلنا السكران يكلف بالياء لا يمكن أن يورد / علينا ما قلتم ، لأن الفعل يدل على (١/٧)
الحدث والزمان^(٢) وكان مقتضى قولنا أن ذاك أنه يصح طريان التكليف عليه زمن
سكره ، ونحن لا نقول ذلك ، وإنما نقول إن مكلف^(٣) اسم مفعول : واسم المفعول
كاسم الفاعل قد سلب الدلالة على الزمان ، وازداد الدلالة على الاستقرار والشبوت ،
فإن قلت إن كانت الغفلة تنافي التكليف ، فينبغي أن لا يفترق^(٤) الحال بين
السكران وغيره ، وإلا فكذلك . قلت الغفلة تنافي ابتداء التكليف دون دوامه ، والفرق
بين السكران وغيره اقتحامه^(٥) المعصية ، ولذلك^(٦) نخص ذلك بمن سكر عدوانا
دون من لم يعص^(٧) بسكره .

السكران
المتعدى
مكلف :

= الوضع ، فإنه يلزم عليه أن لا يأثم ونحن نؤثمه إن هو الذي ورط نفسه
بتسببه إلى زوال عقله بالسكر . وأيضا فخطاب الوضع عندنا راجع إلى الاقتضاء
ثم قال : ويشهد لتفرقتنا بين من له قابلية ومن لا قابلية له إيجاب الضمان
على الأطفال دون الميت فإن أصحابنا قالوا لو انتفخ ميته وتكسرت قارورة بسبب
انتفاخه لم يجب ضمانها : وفرقوا بينه وبين الطفل بأن للطفل فعلا بخلاف
الميت ، وإيجاب الضمان على من لا فعل له غير معقول .
انظر : شرح المختصر ورقة ٨٧ ، والابتهاج ١/١٥٩ ، والروضة للنووي
٢٠٢/١٠ .

- (١) في (أ) وهذا أمر عام . (٢) في (ب) ساقط .
(٣) في (أ) أنه مكلف : وهو خطأ .
(٤) في (أ) أن لا يفترق الحال . (٥) في (م) اقتحامه على المعصية .
(٦) في (م) وكذلك : وهو زيادة .
(٧) الطريق المفضى إلى السكر قد يكون مباحا كسكر المضطر إلى شرب الخمر =

= أو السكر الحاصل من شرب الأدوية ونحوه وقد يكون محظورا وحراما كالسكر الحاصل من شرب الخمر التي يحرم قليلها وكثيرها وما يجري مجراها من المسكرات. فالقسم الأول من السكر لا يعد معصية بل هو كالإغماء يمنع صحة التصرفات كالطلاق والعتاق وغيرها لعدم تكليفه في تلك الحال. والقسم الثاني بخلافه فتصح تصرفاته وتلزمه الأحكام المترتبة على تلك التصرفات. عند جمهور العلماء. قال المطيعي: «لأن كان عاصيا بسكره يكلف تغليظا عليه وهو مذاهب الإمام محمد بن الحسن وأبي يوسف والأئمة الثلاثة. وهو المفتى به عند الحنفية».

وذكر شارح البزدي أن السكران لا يمتنع عنه التكليف ولا يبطل السكر شيئا من أهليته بل تلزمه أحكام الشرع كلها، وتصح جميع تصرفاته القولية والفعلية.

وقد نص الشافعي رحمه الله على تكليف السكران المتعدى وجعل أقواله وأفعاله معتبرة شرعا.

قال في الأم: «ومن شرب خمرا أو نبيدا فأسكره فطلق لزمه الطلاق والحدود كلها والغرائض ولا تسقط المعصية بشرب الخمر عنه فرضا ولا طلاقا ولا حدا ثم قال: فإن قال قائل فهذا مغلوب على عقله والعريض والمجنون مغلوب على عقله قيل العريض مأجور مكفر عنه بالمرض والمجنون مرفوع عنه القلم إذا ذهب عقله، وهذا آثم مضروب على السكر غير مرفوع عنه القلم. فكيف يقاس من عليه العقاب بمن له الثواب.»

والصلاة مرفوعة عن غلب على عقله ولا ترفع عن السكران، وكذلك سائر الغرائض من حج وصيام وغير ذلك.

وليس معنى تكليف السكران أنه يكلف حال سكره وعدم فهمه، بل معناه أن يقال للمكلف الفاهم للخطاب قد حرم عليك السكر فإن شربت وسكرت اعتبر طلاقك وقتلك وإتلافك وسائر تصرفاتك فيتوجه إليه الخطاب حال صحوه وفهمه لا حال سكره وغفلته، وهو معنى قول المصنف إن التكليف في حقه مستصحب وسوى بعض الأصوليين بين السكران وبين سائر من لا يفهم فرفع عنه التكليف رأسا.

وأما قولنا : إن الخطاب إن اقتضى الترك غير جازم بنهي مخصوص فكراهة^(١)
أو بغير مخصوص فخلاف الأولى^(٢) ، فلا ينافي قولنا : والقبیح المنهي عنه ولو
بالعموم فدخل خلاف الأولى^(٣) . لأن المنهي إما مع الجزم فالحرمة ، أو لا مع

= قال الفزالي " بل السكران أسوأ حالا من النائم الذي يمكن تنبيهه بأدنى
منبه " ووافقه على ذلك ابن القيم فلم يعتبر تصرفاته البتة ولم يفرق بين
السكران بعذر وبغير عذر .

انظر في هذا : كتاب الام ٢٣٥/٥ ، كشف الاسرار ٣٥٤/٤ ، التلويح
١٨٥/٢ ، سلم الوصول ٣١٩/١ ، اعلام الموقعين ٤٧/٤ ، المستقصى
٨٤/١ ، البحر المحيط ورقة ١٠٧ .

(١) وذلك كالنهي عن ترك تحية المسجد في قوله صلى الله عليه وسلم " إذا دخل
أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين . . . " وخلاف الأولى ما ليس
فيه نهي مخصوص كفطر مسافر لا يتضرر بالصوم ، أو ترك صلاة الضحى أو سنة
الظهر مثلا أو نحو ذلك . فالنهي عنه ليس لخصوص ورد فيه ، بل من عموم
أن الأمر بالشئ نهي عن ضده أو مستلزم للنهي عن ضده عند من يقول
بذلك ، وعند من لا يقول به ، لعموم النهي عن ترك الطاعات : أي أنه
استفاد من أوامر الندب ، لا من صيغ النهي . والحديث رواه الشيخان البخاري ^{٤٥٥} ومسلم ^{٤٥٥}
قال المصنف : « وقد فرق الأصحاب بين خلاف الأولى والمكروه في مسائل
منها صوم عرفة للحاج . خلاف الأولى وقيل مكروه .

ومنها : الخروج من صوم التطوع وصلاته بعد التلبس لغير عذر مكروه وقيل
خلاف الأولى إلى آخر ما ذكره من الأمثلة في الأشباه والنظائر ورقة ١٤٤ .
(٢) قال في الأصل : فإن اقتضى الخطاب الفعل اقتضاء جازما فإيجاب ، أو غير
جازم فندب ، أو الترك جازما فتحریم ، أو غير جازم بنهي مخصوص فكراهة
أو بغير مخصوص فخلاف الأولى ، أو التخيير فأباحة . . .

ثم قال في مسألة الحسن والقبیح : الحسن المأذون واجب ومنه وما وبأحاديث . . .
والقبیح المنهي عنه ولو بالعموم فدخل خلاف الأولى . انظر كلامه بشرح
الجلال مع العطار ١٠٩/١ ، ٢١٦/١ .

(٣) قال الزركشي في اطلاق القبیح على خلاف الأولى نظر : ولعل المصنف أخذه =

الجزم. إما ينهي مخصوص بالكراهة ، أولا ينهي مخصوص ، وإليه الإشارة بقولنا :
ولو بالعموم فهو خلاف الأولى . وهذا واضح لا خفاء به .

= من إطلاقهم القبيح بأنه المنهي عنه، ويمكن أن يريدوا النهي المخصوص، بل هو الأقرب لا إطلاقهم . وسيأتي في كلامه أن المكروه ليس بقبيح فكيف خلاف الأولى .؟

قال : ولا يساعده قول ابن الحاجب تبعاً للغزالي وغيره أن المكروه يطلق على خلاف الأولى ، لأنه لبيان إطلاق حمة الشرع ، والكلام في حقيقته القبح وذكر عن إمام الحرمين أن المكروه ليس قبيحا ولا حسنا لأن القبيح ما يذم عليه وهذا لا يذم عليه والحسن ما يسوغ الثناء عليه .
قال والد المصنف : ولم نر أحدا نعتمده خالف الامام في هذا .
إلا أناسا أدركناهم قالوا إنه قبيح لأنه منهي عنه والنهي أعم من تحريم وتنزيه ، قال الزركشي : قلت وينبغي جريان هذا الخلاف في خلاف الأولى بل هو أولى بالمنع . انظر تشنيف المسامع ورقة ٢٦ .

ترادف
الغرض
والواجب

وأما ترادف ^(١) الغرض والواجب فواضح ^(٢) ، لأن الذي يدعى أبوحنيفة ^(٣) أنه

(١) قال في الأصل : والغرض والواجب مترادفان خلافا لأبي حنيفة وهو لفظي . .
إلى آخره * انظره ١٢٣/١ عطار .

(٢) ومن أوضح الأدلة على ترادف الغرض والواجب حديث الأعرابي الذي جاء يسأل عن شرائع الاسلام فلما أخبره صلى الله عليه وسلم بتلك الفرائض قال الأعرابي : هل على غيرها يارسول الله : قال لا : إلا أن تطوع * فإن النبي صلى الله عليه وسلم لم يجعل بين الغرض والتطوع واسطة ، بل أدخل جميع ما أخرجه من اسم الغرض في جملة التطوعات ، ولو كان هناك واسطة لبينها انظر الحديث في مسلم بشرح النووي ١٦٦/١ .

قال الزركشي : «والحنفية إن كان قصد هم من التفرقة بين الغرض والواجب مجرد الاصطلاح فلا مشاحة في ذلك لكن المصطلح على الشيء يحتاج إلى أمرين : أحدهما أن لا يخالف الوضع العام لغة أو عرفا . والثاني : أنه إذا فرق بين متفايرين فعليه أن يبدى مناسبة للفظ كل واحد منهما بالنسبة إلى معناه والا لكان تخصيصه لأحد المعنيين بعينه بذلك اللفظ بعينه ليس أولى من العكس .

وهذا الوضع الذي فعله الحنفية من هذا القبيل ، لأنهم خصصوا المفروض بالمعلوم قطعا ، والواجب بغير المعلوم قطعا وهذا ليس فيه مناسبة ظاهرة بالنسبة إلى كل لفظة مع معناها الذي ذكره ، ولو عكس الأمر لما امتنع . فالاصطلاح عليه ليس بالحسن .» راجع تشنيف المسامع ورقه ١٣ .

وكشف الأسرار على الهزدي ٢/٣٠٣ . وانظر تحقيق هذه المسألة بشيء من التفصيل في كتابنا «الحكم الوضعي عند الأصوليين» ص ٤٤ وما بعدها .

(٣) هو الامام أبوحنيفة النعمان بن ثابت التيمي إمام أصحاب الرأي ، وفقه أهل

العراق ، رأى أنس بن مالك من الصحابة رضي الله عنه وسمع خلقا كثيرا من كبار التابعين ، أكره على الدخول في القضاء فأبى فحبسه من أجل ذلك أبو جعفر المنصور وقال له : أترب عما نحن فيه ؟ فقال أبوحنيفة أصلح الله أمير المؤمنين . لا أصلح للقضاء فقال له كذبت : أنت تصلح . فقال =

واجب غير فرض، إن مدح فاعله وعاقب تاركه فهو الغرض عندنا وإن لم يعاقب تاركه مع مدحه فاعله فهو السنة، وإن لم يعاقب تاركه ولم يمدح فاعله فأما أن يذمه فهو الحرام ، وأما أن لا يمدحه ولا يذمه بل يكون قد نهاه بنهي مخصوص فهو المكروه ، أو يغير مخصوص فهو خلاف الأولى ، وأما أن يكون قد نفي عنه الذم والمدح فهو المباح (١) فالقسمة عقلية لا مخرج عنها .

= أبوحنيفة قد حكم الأمير على نفسه فإن كنت كذا اباً فلا أصلح للقضاء وإن كنت صادقا فقد أخبرتك أنني لا أصلح .
وكان أبوحنيفة غواصاً في السائل حتى قيل كان الناس نياما عن الفقه فأيقظهم أبوحنيفة .
وقال الشافعي رحمه الله الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه : وقيل إن أبا حنيفة ظل يصلي الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة، ومن شعره رحمه الله قوله في حاسديه :

إن يحسدوني فأني غير لائمهم قبلي من الناس أهل الفضل قد حسدوا
فدام لي ولهم ما بي وما بهمهم ومات أكثرنا غيظاً بما يجسد
توفي رحمه الله في بغداد (١٥٠ هـ) انظر ترجمته في تاريخ بغداد ٣٢٣/١٣
تهذيب الاسماء ٢١٦/٢ ، معجم المؤلفين ١٠٤/١٣ .
(١) وبذلك تكون الأحكام عند المصنف ستة : الواجب ، والمندوب ، والحرام ، والمكروه ، والمباح ، وخلاف الأولى .
وقد ذكر ذلك في الأشباه والنظائر ورقه ١٤٤ . قال الزركشي وهو بذلك متبع لامام الحرمين فإنه ذكر ذلك في كتاب الشهادات من النهاية ! انظر تشنيف المسامع ورقة ١٢٠ .

وقولكم من جحد ما ثبت بدليل قطعي^(١) كفر ، نقول على تقدير تسليمه الثابت بدليل قطعي قد يكون فرضاً وقد يكون حراماً ثبتت حرمة بالقطع ، فأى^(٢) تعلق له بما نحن فيه ؟ .

ثم نقول غاية الأمر أن بعض الواجبات يكفر جاحداً ، وهذا مسلم فإن قال أبوحنيفة لا أسميه واجباً وإنما أسميه فرضاً ، نقول هذا خلاف في اللفظ ، فإنك تكفر ببعض الواجبات إذا جحدت وتنفي عنها اسم الوجوب ، ونحن نكفر بها أيضاً

(١) الأدلة النقلية من الكتاب والسنة على أربعة أنواع .

أحدها : ما هو قطعي السند والتمن كآيات الصريحة والأحاديث المتواترة المجمع على أن المراد بها مدلولاتها .

وثانيها : ما هو ظنيهما كأخبار الآحاد التي لم يقترب بسندها شيء مما قيل إنه يفيد العلم وليس متونها نصوصاً في موارد ها .

وثالثها : قطعي السند ظني المتن كآيات العامة والمطلقة التي دخلها التخصيص أو التقييد .

ورابعها : عكسه كأخبار الآحاد التي متونها نصوص لا تحتمل غير مدلولاتها ولم يقترب بسندها شيء مما قيل إنه يفيد العلم . فهذه الأربعة قطعيتها وظنيها متفق عليه .

قال الزركشي ووراء هذا ضربان :

أحدهما : ما اختلف في منته أقطعي هو أم ظني ؟ كالعام الذي لم يخص فإن مذهب الحنفية أن دلالة على أفراد بطريق النصوصية فتكون يقينية ، وعندنا بطريق الظهور .

وثانيهما : ما اختلف في سنده هل يفيد القطع أو الظن كالخبر المحتف بالقرائن والذي تلقته الأمة بالقبول وانفقت على العمل به .

فالفرض عند الحنفية يثبت بالنوع الأول : وهو ما كان قطعي الثبوت والدلالة . والواجب يثبت بما كان قطعي الثبوت ظني الدلالة ، أو ظني الثبوت قطعي الدلالة كالثالث والرابع ، وما كان ظني الثبوت والدلالة فيثبتون به ما عدا ذلك من السنة والاستحباب ليكون ثبوت الحكم عند هم بقدر دليله . انظر كشف الاسرار على البزدوى ١ / ٨٤ ، تشنيف المسامع ورقة ٤٤ .

(٢) في (١) وأى

ولكن / لان نفي عنها اسم الوجوب .

(٨ / ب)

فالحاصل أن ما يطلبه الشارع من المكلف قسمناه نحن إلى قسمين ، قسم
 ذم تاركه قسمناه واجبا وفرضا ، وقسم لم يذمه قسمناه سنة وناقلة . وقسموه هم إلى
 ثلاثة أقسام ، قسم ثبت بالقطع فسوموه بالفرض وقسم ثبت بالظن فسوموه بالواجب ،

وقسم / لان ذم فيه فسوموه بالسنة ، ثم الكلام في التكفير مسألة أخرى .

(٩ / م)

واعلم ^(١) أن أبا حنيفة لا يكفر جاحد القطعي مطلقا ، ولا نحن أيضاً نكفره ،

بل بشرط الشهرة والإجماع ^(٢) فإن فقدنا لم يكفر بنا خلاف ، وإن فقد / أحدهما

(٨ / أ)

دون آخر ففيه نظر وتردد ، ونحن قد أحسننا القول في ذلك في آخر كتاب
 الإجماع من جمع الجوامع . ^(٣)

(١) في (أ) وان علم .

(٢) انظر شرح المختصر ورقة (١٤١) ، سلم الوصول على الاسنوى ٣ / ٣٢٧ .

(٣) حيث قال : هناك : " جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة
 كافر قطعا وكذا المشهور المنصوص في الأصح . وفي غير المنصوص تردد
 ولا يكفر جاحد الخفي ولو منصوصا " . قال الزركشي : « من جحد مجمعا
 عليه فله أحوال :

إحداها : أن يكون ذلك المجمع عليه معلوما من الدين ضرورة كأركان
 الاسلام الخمسة ونحوها فجاحده كافر قطعا وليس كفره من حيث إنه مجمع
 عليه ، بل يجحده ما اشترك الخلق خواصهم وعوامهم في معرفته . وكأنه
 صار بخلافه جاحداً لصدق الرسول صلى الله عليه وسلم .

قال : واعلم أنه قد يشكل قولهم المعلوم من الدين بالضرورة فإنه ليس في
 الأحكام الشرعية على قاعدة الأشعرية شيء يعلم كونه حكما شرعيا إلا بدليل
 وجوابه أنها ثبتت بأعظم دليل ، وإنما سميت ضرورة في الدين من حيث
 أشبهت العلوم الضرورية في عدم تطرق الشك إليها واستواء الخلق في
 دركها .

والثانية : أن لا يبلغ رتبة الضروري لكنه مشهور ، فينظر فإن كان فيه نص =

تعريف
الأداء
والقضاء

وأما تعريف الأداء والقضاء ، فقد قلنا في جمع الجوامع مانصه : " والأداء فعل
بعض وقيل كل ما دخل وقته قبل خروجه ، والمؤدى ما فعل ، والوقت الزمان
المقدور له شرعا مطلقا ، والقضاء فعل كل وقيل بعض ما خرج وقت أداءه استدراكا
لما سبق له مقتضى للفعل مطلقا ، والمقتضى المفعول انتهى " (١)

وشرحه : أما الأداء فقلنا فعل بعض ما دخل وقته جنس يدخل فيه فعل بعض
ما دخل وقته بعد خروجه ، وما دخل ولم يخرج ، وقولنا : قبل خروجه فصل
يخرج فعله بعد خروجه وإنما قلنا بعض لأن الأصح عندنا فيمن فعل بعض العبادة
في الوقت وبعضها خارجه أنها تكون أداء كلها وصححه (٢) الرافعي (٣)

= كحل البيع مثلا ففي تكفيره خلاف والأصح نعم ، وإن لم يكن فيه نص فقسي
الحكم بتكفيره خلاف وصحح النووي في باب الردة التكفير . وتبعه المصنف في
شرح المختصر .

الثالثة : أن يكون خفياً لا يعرفه إلا الخواص كفساد الحج بالوطء قبل
الوقوف ، وتوريث بنت الابن السدس مع بنت الصلب ، وتحريم نكاح المعتدة
ونحوه ، فإنما اعتقد المعتقد في شيء من هذا خلاف إجماع العلماء لم يكفر ،
لكن يحكم بضلاله وخطئه .

ولا فرق في هذا القسم بين المنصوص عليه وغيره لا شراك الكل في الخفاء .
انظر في هذا المعنى : الروضة للنووي ١٤٦/٢ ، ٦٥/١٠ ، تشنيف
المسامع ورقة ٢٠٢ ، شرح المختصر ورقة ١٤٢ ، الترياق النافع ٣٩/٢ ،
حاشية المرأة للأزميري ٣٧٤/٢ .

(١) انظره شرح المحلى مع العطار ١٤٨/١ .

(٢) انظر الروضة للنووي ١٨٣/١ .

(٣) هو الامام الجليل البارع المتبحر في المذهب الشافعي : أبو القاسم

عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم القزويني الرافعي . قال ابن الصلاح
أظن أنني لم أر في بلاد العجم مثله : فقد كان أوحده عصره في العلوم
الدينية ومجتهد زمانه في المذهب ، وفريد وقته في تفسير القرآن ؛ صنف
شرح مسند الشافعي ، وشرح الوجيز بكتاب سماه الفتح العزيز : وهو =

والنوى (١) ، ولكن بشرط كون المأتي به في الوقت ركعة (٢) .
 ولا يفهم من لفظ بعض : أنه للتقييد : فيقال : (٣) فيلزم أنه إذا فعل الكل
 " لا يكون أداءه لأن من فعل الكل " (٤) فقد فعل البعض وزاد ، إن فاعل البعض
 صادق على الصورتين .

وإنما كان يلزم ذلك أن لو قلنا : فعل بعض : بقيد البعضية (٥) وليس الأمر

= شرح فريد لم يشرح الوجيز بمثله ، وله أيضاً المحررو وغيره من المصنفات
 النفيسة . ومن شعره رحمه الله قوله :
 إن كنت في اليسر فاحمد من حياك به . . . فليس حقا قضى لكنه الجود
 أو كنت في العسر فاحمده كذلك إن . . . مافوق ذلك مصروف ومردود
 وكيفما دارت الأيام مقبلة . . . وغير مقبلة فالحمد محمود
 توفي رحمه الله (٦٢٣) انظر ترجمته في تهذيب الاسماء ٢٦٤ / ٢ ، الطبقات
 ٢٨٢ / ٨

(١) هو الشيخ الامام أبوزكريا يحيى بن شرف بن حسن بن حسين بن حزام محبي
 الدين النووي .

قال المصنف : كان يحيى رحمه الله سيدا وحصورا ، له الزهد والقناعة ،
 ومتابعة السالفين من أهل السنة والجماعة لا يصرف ساعة في غير طاعة ،
 وقد صنف رحمه الله في عمره اليسير التصانيف الكثيرة النافعة ، كشرح مسلم
 والمنهاج والأذكار ، والروضة ، وشرح المذهب ولم يكمله ، وتهذيب
 الأسماء واللغات وغير ذلك من نفائس المصنفات .

ثم قال : إذا رجح الإمام النووي مسألة ، ورجح الامام الرافعي خلافها ،
 فالعمل على قول النووي في المذهب . انظر الطبقات ٣٩٥ / ٨ ، ٢٣٥ / ١٠
 (٢) ويدل له ماورد في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم " من أدرك ركعة
 من الصلاة فقد أدرك الصلاة " فإن أدرك من الصلاة أقل من ركعة فالكل
 قضاء . وعند الحنفية الكل أداء حتى ولو أدرك التحريمة فقط لكنه أداء ناقص

انظر فواتح الرحموت ٨٥ / ١ . وراجع البخاري

(٣) في (ب) فقال : وهو تحريف . (٤) ما بين القوسين ساقط من (أ)

(٥) وإنما ذكره لبيان أقل ما يتحقق به الأداء وهو الركعة كما بينه .

كذلك مع أن كون فعل الكل في الوقت أداء في غاية الوضوح وأولى من كونها أداء بفعل البعض^(١) : ونظير لفظ البعض في كلامنا هنا^(٢) قول ابن الحاجب في الإيراد على حد الفقه " وأورد إن كان المراد البعض لم يطرد"^(٣) فإن مراده بالبعض أعم من الجميع ولذلك^(٤) فسرناه في شرح المختصر بقولنا " أى لم يكن المراد الجميع"^(٥) وأشرنا بقولنا : " وقيل كل " إلى الوجه المقابل له وهو أنها لا تكون أداء .

ومن قال بعضها أداء ، وبعضها قضاء ، فقد قال ليست أداء لأن حد يثنا عن العبادة بتامها .

وقولنا " كل وبعض " في كلامنا مضافان ، وفصلنا بين المضاف إليه وهو ما دخل وقته قبل خروجه ، وبين المضاف وهو بعض . بقولنا " وقيل " اختصاراً وهو على حد قولك مررت بغلام^(٦) إما زيد أو عمرو ، إذا تحققت أنه غلام أحدهما وشككت في عينه .

ومثله قطع الله يد ورجل من قائلها .^(٧)

(١) قال الزركشي : « وأعلم أن كلامه وإن سلم من هذه الحيشية فهو خارج عن صناعة الحدود ، فإن المفعول جميعه في الوقت هو المقصود فجعله استفاداً من المفهوم أو من أمر خارج عن اللفظ إجحاف لا حاجة إليه . ثم إنه أطلق البعض فيشمل ما دون الركعة ولم يقل أحد بأنه أداء . ثم هذا إنما يأتي في الصلاة وكلامه في العبادة من حيث هي ، فكيف يعرف العام بالخاص ؟ انظر تشنيف السامع ورقة ١٧ .

(٢) في (أ) هذا بدل " هنا " .

(٣) انظر شرح العوض على ابن الحاجب ٢٩ / ١ .

(٤) في (ب) ، (أ) وكذلك : وهو تحريف .

(٥) إذ عدم إرادة الجميع أعم من إرادة البعض . انظر شرح المختصر ورقة ٤ .

(٦) بإضافة غلام إلى ما بعده فلا ينون ، هذا مراده .

(٧) ذكر الزركشي عن الفراء أنه لا يجوز حذف المضاف إليه في مثل هذا إلا في =

وإنما عدلنا عن مثل قول ابن الحاجب وغيره "الأداء" ^(١) مافعل ^(٢) في وقته المقدر له شرعا أولا ^(٣) لأنك إذا تأملته وجدته مع فساده حدا للعبادة المؤداة لا للأداء لأن (ما) في قولهم ^(٤) " ما فعل " إما موصولة بمعنى الذي أو نكرة موصوفة والمعنى شيء فعل في وقته إلى آخره ، وذلك الشيء الذي فعل هو المؤدى لا الأداء ، وفرق بين المصدر واسم المفعول ، والكلام في الأول دون الثاني " واللفظ يخص الثاني " ^(٥) دون الأول / ونحن عرفنا المصدر بما عرفت ثم عرفنا (أ/٩) اسم المفعول فقلنا : " والمؤدى مافعل " أى في وقته المقدر له شرعا ، وإنما عرفناه ليستفاد ، ولتنبيه / به على مكان الاعتراض على من عرف الأداء بما لا يصح (م/١٠) إلا تعريفا للمؤدى .

ولذلك ^(٦) قلنا (مافعل) ولم نقل المفعول ، وإن كان لفظ المفعول أخصر من لفظ مافعل لأننا أردنا أن نحكى لفظ ابن الحاجب / رحمه الله تعالى ^(٧) (ب/٩)

= المصطحبين كاليد والرجل والنصف والربع ، وقيل وبعد ، وأما نحو دار ، وغلام فلا يجوز ذلك فيها .

فلوقيل اشتريت دار وغلام زيد لم يجز . ومن المصطحبين كل ، وبعض ، فنى كلام المصنف ومن قبيل قول العرب هذا : قول الشاعر :

يا من رأى عارضا أسربه . . . بين ذراعي وجبهة الأسد
وهذا المعنى هو المشار إليه بقول ابن مالك فى ألفيته :

ويحذف الثانى فيبقى الأول . . . كحاله إذا به يتصل
بشرط عطف وإضافة إلى . . . مثل الذى له أضفت الأولا

انظر شرح الخضرى على ابن عقيل ١٨/٢ ، تشنيف المسامع ورقة ٢٤ .

(١) فى (ب) أداء بالتنكير .

(٢) فى (ب) مافعله باثبات الهاء .

(٣) انظر شرح العضد على ابن الحاجب (١ / ٢٣٢)

(٤) فى (أ) فى قولك .

(٥) فى (ب) : واللفظ غير الثانى : وهو تحريف .

(٦) فى (أ) وكذلك . (٧) فى (أ) ساقط .

أو بعضه ليتيقظ له الذهن . (١)

" وإن جاز جعل " ما " في كلامه مصدرية : " (٢)

ولذلك لما تكلمنا في القضاء قلنا : " والمقضي المفعول " ، ولم نقل " ما فعل " لاستغنائنا بما تقدم في تعريف الأداة .

وقد كان ابن الحاجب رحمه الله إماماً^(٣) مقدماً في الأصول والفقه ، والنحو والتصريف ، أسكنه البلاغة زمامها ، وألقت إليه الفصاحة مقاليدها ، وأعطاه الإيجاز كله ، ومن بحر علمه اغترفنا ، وبكثير علمه اعترفنا ، فلا يظنن الظان أننا أردنا في هذا الكتاب مطاولته ، فأين الثريا من يد المتناول^(٤) : وإنما أردنا

(١) في (م) ، (ب) : ليتيقظ الذهن له .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (أ) . وكيف تكون مصدرية وهناك ضمير يعود عليها إلا أن يكون الضمير عائداً على معلوم من المقام وهو المأمور به مثلاً ؛ وإن كان خلاف الظاهر .

ولذلك جاء في هامش " م " لا يجوز جعل " ما " في عبارة ابن الحاجب مصدرية لإعادته للضمير عليها في قوله " في وقته " لأن الضمير إنما يعود على الاسم والمصدرية حرف كما هو معلوم . والمعروف أن " ما " في لغة العرب لها عدة استعمالات جمعها بعضهم في قوله :

ل " ما " في كلام العرب تسعة أوجه . . . تعجب ، وصف ، منكرة ، وانف ، وأشرط وصلها ، وزد ، واستعملت مصدرية . . . وجاءت للاستفهام والكف فاضبط فتكون حرفية إذا جاءت مصدرية أو نافية ، أو زائدة ، أو كافة ومكفوفة ، وتكون اسمية في الباقي .

(٣) في (أ) وإيانا .

(٤) رحم الله التاج السبكي فقد كان شديد التواضع والاعتراف بفضل العلماء ،

وإنما يعرف الفضل لأهل الفضل ذوهه

وما عبر الإنسان عن فضل نفسه . . . سوى باعتراف الفضل في كل فاضل =

الاعتداء به والسير^(١) على سننه رحمه الله^(٢) ، ورضي عنه ، ما أكثر فائدته وأجزل عائدته .

وأنت إذا تأملت ما شرحنا به الأداء والمؤدى في " هذا الكتاب " ^(٣) عرفت به شرح كلامنا في القضاء والمقضى فلا تطيل ، ونحن من رأس القلم نكتب حيث لا كتاب ولا وقت متسع لارخاء عنان الكلام .

= ومن العروى عن علي رضي الله عنه أن الحق لا يعرف بالرجال ، وإنما يعرف الرجال بالحق ، فاعرف الحق تعرف أهله .
وفي هذا المعنى يقول المصنف رحمه الله في شرح المختصر : " وقد قلنا غير مرة إن الصواب أن يرد من كلام المصنفين ما يجب رده ، ويقبل ما يجب قبوله " .

فأما التكليف والتخييل والتمحل والحمل على أبعد المحامل بلطافة الوهم وركوب الصعب في ذلك دون المدلول ، فهو عندنا شيء تستنكره العقول ، ولا يرضاه لنفسه ذو نفس أبيية ، ولا يحفل به إلا من ملكته العصبية ، وأخذت العزة بالحمية .

وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا صاحب القبر صلى الله عليه وسلم .
ولذلك فلم تبرح الأئمة يعترض متأخرها على متقدمها ولا يشينه ذلك بل يزينه ويرفع مقداره . انظر شرح المختصر ورقة ٤ / ٤٠٩ .

(١) في (م) والسنن على سننه .

(٢) في (أ) ساقط .

(٣) في (م) في هذا المكان .

لا تكليف في
النسب
والإباحة :

وأما طلبكم الجمع بين قولنا : إن المندوب والمباح غير مكلف بهما مع قولنا
الإباحة حكم شرعي^(١) ، فجوابه أنه لا يلزم من كون الإباحة حكما شرعيا أن تكون مكلفا بها ،
فإن التكليف تفعيل فيما^(٢) فيه كلفة إما بالالتزام^(٣) به ، أو طلبه كما ذكرناه في جمع
الجوامع ، ولا كلفة ، ولا التزام^(٤) ، ولا طلب ، في المباح^(٥) .

(١) قال في الأصل : وفي كون المندوب مأمورا به خلاف ، والأصح ليس مكلفا به
وكذا المباح ، ومن ثم كان التكليف الزام مافيه كلفة لا طلبه . . وأن الإباحة
حكم شرعي ، وأن الوجوب إذا نسخ بقي الجواز . . .
انظر شرح المحلى مع العطار ١ / ٢٢٢ .

(٢) في (م) بما فيه .

(٣) في (أ) بالالتزام .

(٤) في (أ) ولا التزام .

(٥) التكليف لا يكون إلا فيما كلفة ومشقة من فعل أو ترك ، إما بالالتزام به أو طلبه
على التفسيرين في ذلك كفعلى تفسير التكليف بأنه الزام مافيه كلفة يختص بالواجب
والحرام فقط وعلى التفسير الثانى الذى مال إليه القاضى الباقلانى بأنه طلب
مافيه كلفة يدخل جميع الأحكام ، إلا المباح ، فيكون المباح غير داخل على
كلا الحالين : غير أن الأستان أبا اسحاق الاسفرينى جوزاد خاله ضمن
التكليف من حيث وجوب اعتقاد إباحته تنميما للأقسام ، وإلا فغيره مثله فى
ذلك . وجزم الامام بأن الإباحة لا ينطوى عليها معنى التكليف ، قال : وقول
الأستان إنها من التكليف هههوه ظاهرة .

قلت والخلاف فى المسألة لفظي لاشرة له فى الواقع فلا جدوى منه .

وذكر زكريا الأنصارى : أن إلحاق المكروه بالمندوب هو الوجه ، لا إلحاق
المباح به كما سلكه المصنف إذ لا إلزام فيه ولا طلب فلا يتأتى فيه القول بأنه
مكلف به ، إلا على ما سلكه الأستان .

انظر البرهان ١ / ١٠١ ، غاية الوصول ص ٢٤ .

تعريف
فرض الكفاية

وأما قولنا في فرض الكفاية ^(١) "بالذات" وكونها زيادة فكم في هذا الكتاب من زيادات ^(٢) غفل عنها الأكثرون وتحقيقات يد عن لها المحققون .

وأعلم أن الغزالي ^(٣) عرف فرض الكفاية : بأنه "كل مهم ديني يقصد الشرع حصوله من غير نظر إلى فاعله ، والمهم الذي يقصد الشرع حصوله "جنس" يشمل فرض العين والكفاية . وقوله " من غير نظر إلى فاعله " فصل يخرج ^(٤) العين ، وفي

(١) قال في الأصل : مسألة : فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله . . إلى آخره " . انظر عطار (١ / ٢٣٦) .

فقوله " بالذات " أى بالأصل والأولية : والمعنى أن فاعله لا يقصد بالنظر ابتداءً بل تبعاً وعرضاً .

(٢) في (م) من زيادة .

(٣) وقد حكاه عنه الرافعي في كتاب السير : وقال : أشار به إلى حقيقة فرض الكفاية ،

ومعناه أن فروض الكفايات أمور كلية يتعلق بها مصالح دينية ودينيوية لا ينتظم الأمر إلا بحصولها ، فقصد الشارع تحصيلها ولم يقصد تكليف الواحد وامتحانه بها ، بخلاف فروض الأعيان ، فإن الكل مكلفون بها متعنون

بتحصيلها . هذا كلام الرافعي كما حكاه الزركشي في التشنيف ورقة ٣٠٠ وانظر الوجيز ^{١٨٧} وحاصله أن فرض الكفاية يقصد فيه حصول المطلوب من غير نظر إلى الفاعل إلا بالتبع من حيث إن الفعل لا يوجد بدون فاعل كما ذكره المصنف .

قال ابن عبد السلام : " وأعلم أن المقصود بفرض الكفاية تحصيل المصالح ودرء المفاسد ، دون ابتلاء الأعيان بتكليفه . والمقصود بتكليف الأعيان حصول المصلحة لكل واحد من المكلفين على حدته لتظهر طاعته أو معصيته ، فلذلك لا يسقط فرض العين إلا بفعل المكلف به . ويسقط فرض الكفاية بفعل القائم به ، دون من كلف به في ابتداء الأمر " .

ويمكن هنا أن نعرف فرض العين بأنه كل مهم ديني يقصد حصوله من كل واحد بعينه من المكلفين أو من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما فرض عليه دون أمته .

ويكون المقصود به عين الفاعل ابتلاء له بتحصيل الفعل المطلوب .

(٤) في (م) خرج العين .

التعريف زيادة ونقص .

أما الزيادة فقوله " ديني " فليس من شرط فرض الكفاية أن يكون دينياً : ألا ترى أن الحرف ، والصنائع مهمات وليست دينية ، لأن المعنى بالديني ما هو من قواعده الدين الذي هو عند الله الاسلام . الذي هو مبني على الشهاداتتين وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والصوم والحج .

وأما النقص فقوله " من غير نظر إلى فاعله " فإنه يقتضى / أن فرض الكفاية لا ينظر (١٠ / ١) إلى فاعله وليس كذلك بل لا بد من النظر إلى فاعله ، ولذلك ^(١) كان متعلق الثواب والعقاب . نعم ليس الفاعل فيه مقصوداً بالذات لأن المقصود بالذات وقوع الفعل ، وإنما هو مقصود بالعرض ، لأنه لا بد لكل فعل من فاعل . فإذا طلب الشارع غسل الميت لم يكن بد من ^(٢) طلبه الغاسل ، لأن الغسل بدون غاسل غير معقول ، ولكن لما لم يكن الغاسل مقصوداً بالذات ، لم يقصد غاسل بعينه ، لا على العموم ^(٣) ولا على الخصوص . وإنما قصد غاسل " ما " بالعرض ، فلم يكن بد من الزيادة التي زودناها وهي قولنا " بالذات " وقد أشرنا إليها في شرح المختصر ^(٤) في أثناء الكلام على المسألة .

(١) فى (م) ولذلك ما كان : وهو خطأ .

(٢) فى (ب) سقط حرف الجر (من)

(٣) لأن مدلول العام كلية . ولو كان منظوراً إليه بالعموم لكان محكوماً على عينه . إن الحكم فى العام كلية يتناول كل فرد فرد بحيث لا يبقى فرد . انظر الابهاج

٠٨٣ / ٢

(٤) حيث قال هناك . ومن هنا يعلم أن المقصود فى فرض العين الفاعل —ون وأفعالهم بطريق الأصالة وفى فرض الكفاية الغرض وقوع الفعل من غير نظر إلى فاعله ، ثم تطرق إلى الخلاف فى وجوبه فقال : " والمختار أنه لا يجب على الكل لأن الفاعلين لا ينظر إليهم فيه بالذات بل لضرورة الوقوع ، إذ لا يقع =

ومن النقصان الذى نقصناه ، وهو لفظ «الدينى» .

= الفعل إلا من فاعل ، فما بالننا نجعله متعلقا بالكل ولا ضرورة تدعو إلى ذلك وملاقة الوجوب للبعض ممكنة .

ولو أن غريقا قذفه الحوت إلى شاطئ البحر فنجا . أو جاءها قدر الله له الشيع بدون أكل ، فيحتمل أن يقال بالتأثيم لعصيان الكيل بالجرأة على الله تعالى ، والأظهر أنه لا يأثم أحد ، لحصول المقصود . انظر ذلك ورقة . ٦٠ .

ومن أمثلة فروض الكفاية القيام بشئون الميت من غسل وصلاة ودفن ، ومنه الجهاد في سبيل الله فى بعض صوره ، وانزقان الغرقى وكسوة العارى ونحو ذلك . وانظر للمزيد من ذلك ما ذكره النووى فى المجموع ٢٤ / ١ وما بعدها شرح الكوكب المنير ٣٧٤ / ١ .

الكافر مكلف
بالفروع :

وأما سؤالكم عن معنى قولنا : قال ^(١) الشيخ الإمام : والخلاف في خطاب
التكليف / إلى آخره فعجيب : فإنكم تصورتم أن مرادنا بقولنا " وما يرجع إليه من (٢)
(م/١١)

(١) قال في الأصل : " الأكثر أن حصول الشرط الشرعي ليس شرطاً في صحة
التكليف ، وهي مفروضة في تكليف الكافر بالفروع والصحيح وقوعه : خلافاً
لأبي حامد الإسفرايني وأكثر الحنفية . . قال الشيخ الإمام والخلاف في
خطاب التكليف وما يرجع إليه من الوضع ، لا الاتلاف والجنائيات وترتب
آثار العقود " انظر شرح المحلى مع العطار ٢٧٣/١ وما بعدها .

(٢) قال النووي : " اتفق أصحابنا في كتب الفروع على أن الكافر الأصلي لا تجب عليه
الصلاة والزكاة والصوم والحج وغيرها من فروع الاسلام .
وأما في كتب الأصول : فقال جمهورهم هو مخاطب بالفروع كما هو مخاطب
بأصل الإيمان : قال : وليس هو مخالفاً لقولهم في الفروع ، لأن المراد هنا غير
المراد هناك . فمرادهم في كتب الفروع أنهم لا يطالبون بها في الدنيا مع
كفرهم ، وإذا أسلم أحد هم لم يلزمه قضاء الماضي ، ولم يتعرضوا لعقوبة
الآخرة .

ومرادهم في كتب الأصول أنهم يعذبون عليها في الآخرة زيادة على عذاب
الكفر ، فيعذبون عليها وعلى الكفر جميعاً لا على الكفر وحده : ولم يتعرضوا
للمطالبة في الدنيا فذكروا في الأصول حكم أحد الطرفين ، وفي الفروع حكم
الطرف الآخر " .

قلت : وقد أطلق الأصوليون الخلاف السابق الذي ذكره المصنف وهو يوهم
أن القائل بتكليفهم يقول إن كل حكم ثبت في حق المسلمين يثبت في حقهم
أيضاً ، وأن من لا يقول بذلك لا يثبت في حقهم شيئاً من فروع الأحكام وليس
كذلك بل الخطاب قسماً ، خطاب تكليف ، وخطاب وضع ، فخطاب التكليف
بالأمر والنهي هو محل الخلاف ، وحاصله أن سائر خطاب الوضع الذي
لا يرجع إلى خطاب التكليف ثابت في حقهم كما هو ثابت في حق المسلمين ، ومن
ذلك كون إتلافهم وجنائياتهم سبباً في الضمان ، وكذا ثبوت المال في ذمتهم
في الديون وفي الكفارات عند حصول أسبابها .

وكون الزنا سبباً لوجوب الحد : وهو ثابت في حقهم كما هو معلوم ، ولذلك =

.....

= رجم النبي صلى الله عليه وسلم اليهوديين في قضية الزنا التي ثبتت عليهما .
وكذا صحة أنكحتهم إذا صدرت على الأوضاع الشرعية ، والصحة ، حكم شرعي وهي ثابتة في حقهم .

قال المصنف * وأوضح دليل على ثبوت الصحة في حقهم من غير نزاع أن أبا حنيفة قال بها في الأنكحة وهو صدر القائلين بعدم تكليفهم بالفروع ، وأما صحة البيع ونحوه إذا جرى على الموضع الشرعي فلا تعلم من يقول بفساده في حقهم * .

وأكثر ما نرى في كتب الأصوليين عزو عدم تكليف الكفار بالفروع إلى الحنفية وليس كذلك ، وهذا الإمام السرخسي رحمه الله تعالى يقرر أنه لا خلاف في أن الكفار مخاطبون بالمشروعات من العقوبات ولهذا تقام على أهل الذمة عند تقرير أسبابها .

ولا خلاف أن الخطاب بالمعاملات يتناولهم أيضاً ، لأن المطلوب بها معنى دنيوي وهو أليق بهم ، لكونهم قد آثروا الدنيا على الآخرة .

ثم ذكر العبادات وقال : لأنه لا معنى لقول من يقول إن التمكن من الأداء على صفة الكفر لا يتحقق لأنه يتمكن من الأداء بشرط أن يقدم الإيمان والخطاب به ثابت في حقه فهو نظير الجنب والمحدث يتمكن من أداء الصلاة بشرط الطهارة . وهو مطالب بذلك فيكون متمكناً من أداء الصلاة يتوجه عليه الخطاب بأدائها ، مع أن انعدام التمكن من الأداء بإصراره على الكفر وهو جان في ذلك فيجعل التمكن قائماً حكماً إذا كان انعدامه بسبب جنائته .

ثم قال : ومشايخ ديارنا يقولون إنهم لا يخاطبون بأداء ما يحتمل السقوط من العبادات .

وجواب هذه المسألة غير محفوظ عن المتقدمين من أصحابنا نصاً . ولكن مسائلهم تدل على ذلك : فإن المرتد إذا أسلم لا يلزمه قضاء الصلوات التي تركها في حال الردة عندنا وتلزمه عند الشافعي : والمرتد كافر . واستدل بعض أصحابنا على أن الخلاف بيننا وبين الشافعي أن تنصيص =

الوضع " جميع " (١) خطاب الوضع ، وإنما مرادنا وهو مدلول اللفظ ما يرجع منه إلى
خطاب التكليف لا مالا (٢) يرجع منه .

فإن خطاب الوضع على قسمين : منه ما يرجع إلى خطاب التكليف كالزكاة ،
ومنه ما لا يرجع كالاتلاف والجنايات وترتب آثار العقود ، فلا حاصل لقولكم ، —
أن الاتلاف من خطاب الوضع .

= علمائنا بعدم لزوم القضاء بعد الاسلام دليل على أنه لم يكن مخاطباً
بأدائها في حالة الكفر : قال : وهذا ضعيف . فسقوط القضاء عن المرتد
والكافر الأصلي بعد الاسلام لوجود الدليل المسقط وهو قوله تعالى " قل
للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف " وقوله عليه السلام " الاسلام
يجب ما قبله " والسقوط بإسقاط من له الحق لا يكون دليل انتفاء أصل الوجوب
وبذلك يظهر أن الخلاف غير متحقق في هذه المسألة بين الحنفية وغيرهم
بل القول بأن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة كما هم مخاطبون بأصل الإيمان
هو محل اتفاق بين الجميع .

ومن أوضح الأدلة على كون الكافر مكلفاً بالفروع قوله تعالى : " الذين كفروا
وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذاباً فوق العذاب بما كانوا يفسدون "
إن لا ريب في أن زيادة هذا العذاب إنما هو بالافساد الذي هو قدر
زائد على الكفر . إما بالصد أو غيره .

ولهذا قال ابن حزم : " فواجب أن يحدوا على الخمر والزنا وأن تراق خمورهم
وتقتل خنازيرهم ويبطل رباهم ، ويلزمون من الأحكام كلها في النكاح
والمواريث والبيوع والحدود كلها وسائر الأحكام مثل ما يلزم المسلمون ولا فرق
ولا يجوز غير هذا .

انظر في هذا المعنى : الاحكام لابن حزم ٨٨٦/٥ ، أصول السرخسي ١/٧٣
الابهاج ١/١٧٩ ، شرح تنقيح الفصول ص ١٦٢ ، سلم الوصول ١/٣٧١ ،
المجموع ٣/٤ ، تشنيف المسامع ورقة ٣٨٠ .

(١) في (ب) جمع وهو نقص .

(٢) في (م) لا ما يرجع ، وهو خطأ .

تعريف
القرآن

وأما تعريف الكتاب فإننا قلنا : " الكتاب القرآن ^(١) " والمعنى به هنا اللفظ المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم للإعجاز بسورة منه المتعبد بتلاوته انتهى ^(٢) :

(١) الكتاب في اللغة اسم للمكتوب غلب في عرف أهل الشرع على كتاب الله تعالى المثبت في المصاحف كما غلب في عرف أهل العربية على كتاب سيبويه .
والقرآن في اللغة مصدر بمعنى القراءة غلب في العرف العام على المجموع المعين من كلام الله تعالى المقروء على السنة العباد ، وهو في هذا المعنى أشهر من لفظ الكتاب وأظهر فلماذا جعل تفسيراً له .
والقرآن يطلق عند الأصوليين على المجموع ، وعلى كل جزء منه لأنهم إنما يبحثون عنه من حيث إنه دليل على الحكم وذلك أية آية ، لا مجموع القرآن ، فاحتاجوا إلى تحصيل صفات مشتركة بين الكل والجزء مختصة بهما ككونه معجزاً منزلاً على الرسول صلى الله عليه وسلم ، مكتوباً في المصاحف ، منقولاً بالتواتر . فاعتبر في تفسيره بعضهم جميع هذه الصفات لزيادة التوضيح ، وبعضهم الإنزال والإعجاز فقط ، لأن الكتابة والنقل ليسا من اللوازم لتحقق القرآن بدونهما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم .
قال العلماء : وقد اشتمل الكتاب العزيز على جميع الأحكام لقوله تعالى " تبياناً لكل شيء " وقوله " ما فرطنا في الكتاب من شيء " .
وقال الشافعي رضي الله عنه : " وليست تنزل بأحد في الدين نازلة إلا وفي كتاب الله الدليل على سبيل الهدى فيها " .

ولهذا فقد تقرر أن الكتاب هو كلية الشريعة وعمدة العلة ، وينبوع الحكمة وآية الرسالة ، ونور الأبصار والبصائر وأنه لا طريق إلى الله سواء ولا نجاة بغيره ولا تمسك بشيء يخالفه ، ولذلك يلزم ضرورة لمن أراد الاطلاع على كليات الشريعة وطمع في إدراك مقاصدها واللاحق بأهلها أن يتخذ سميته وأنيسه ، وأن يجعله جليسه على مر الأيام والليالي نظراً وعملاً .
انظر في هذا المعنى الموافقات ٣ / ٣٤٦ ، الرسالة فقرة ٤٨ ، التلويح

٢٦ / ١ ، كشف الاسرار على البيهقي ١ / ١٢٨ .

(٢) انظره : بشرح المحلي مع العطار ١ / ٢٩٠ .

فقولنا ^(١) " الكتاب القرآن " كقولك الانسان البشر، والقمح البر، وهذا لأن الألف واللام في الكتاب / للعهد ، والمراد الكتاب الذي يتعارفه المسلمون وهو حجة (١٠/ب) الله بينهم : وهو المفهوم . حيث نقابله بالسنة والاجماع ، / فنقول الكتاب والسنة والاجماع / ^(٢) وقولنا المعنى به هنا ^(٣) إشارة إلى أن القرآن يطلق (تارة) ^(٤) ويراد به المعنى القائم بالنفس وذلك محل نظر المتكلمين ، وأخرى ويراد به الألفاظ المقطعة المسموعة وهذا محل نظر الأصوليين والفقهاء وسائر خدمة الألفاظ كالنحواة والبيانين والبديعيين والتصريفيين واللغويين . ^(٥)

وقولنا " اللفظ " : هو أول التعريف . فاللفظ جنس ، واخترناه ^(٦) هنا على التعبير بالقول ، وإن كنا في حد الكلمة وافقنا شيخنا أبا حيان ^(٧)

-
- (١) في (ب) قولنا : باسقاط الفاء .
(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .
(٣) في (أ) ساقط .
(٤) كلمة " تارة " ساقطة من جميع النسخ ، والتصحيح من تشنيف المسامع
(٥) انظر تشنيف المسامع ورقة (٤) ، غاية الوصول ص ٣٣ .
(٦) في (أ) واحترزنا هنا ، وهو تحريف .
(٧) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي الأندلسي النحوي ، المشهور بأبي حيان . قال عنه المصنف : شيخ النحاة العلم المفرد سيويه الزمان والمبرد إذا حمى الوطيس يتشاجر الأقران ، كان مولده (٦٨٠ هـ) وسمع عليه الجرم الغفير ، وأخذ عنه غالب مشيختنا وأقراننا ، منهم الشيخ الامام الوالد وناهيك بها منقبة لأبي حيان : له تصانيف كثيرة منها البحر المحيط وشرح التسهيل ، والارتشاف وتجريد أحكام سيويه ، ومختصر منهاج النووي وغير ذلك ، توفي رحمه الله (٧٤٥ هـ) بالقاهرة ومن شعره قوله
عدائي لهم فضل علي ومنة .. فلا أذهب الرحمن عني الأعدايا
هم بحثوا عن زلتي فاجتنبتها .. وهم نافسوني فاكسبت المعالييا

انظر : الطبقات ٩/٧٦

رحمه الله^(١) ، وقلنا الكلمة قول ، ولم نقل لفظ ، فإن أبا حيان قال التعبير بالقول أولى لأنه أخص من اللفظ والإتيان بالجنس القريب في التعاريف أولى من البعيد ، فقفونا أثره في حد الكلمة ، وأما في حد القرآن فلم نتكمن من ذلك لأن مرادنا التنصيص على أن بحثنا عن الألفاظ ، ولو قلنا القول لم يفهم ذلك . لأن القول كما يطلق على اللساني يطلق على النفساني ، فكان التعبير باللفظ / هنا هو (١١ / أ) الصواب .

فإن قلت إذا كان القول يطلق على النفساني فليس حينئذ أخص من اللفظ مطلقا كما زعم أبو حيان بل يكون بينهما عموم وخصوص^(٢) ، وهذا لأن اللفظ كالكلم ، أعم من المفيد وغيره ، والقول كالكلام مخصوص بالمفيد^(٣) ، ولكنه أعم من اللفظ من حيث إنه يطلق على النفساني كما يطلق على اللساني . قلت أبو حيان لا ينكر ذلك ولكن صناعته لفظية ، ولا حديث له في مسألة النفساني البتة ، فلما كان نظره مقصوراً على الألفاظ كان التعبير بالقول أولى ، لأن المعنى به عند النحاة لفظ مفيد ، فهو أخص من مطلق اللفظ من كل وجه^(٤) .

وقولنا " المنزل " فصل : يخرج اللفظ غير المنزل ، وقد عرفناك في شرح

(١) ساقط من (أ) .

(٢) أى عموم وخصوص وجهي : حيث يجتمعان في مادة وينفرد كل منهما في مادة أخرى . فالقول واللفظ يجتمعان في الكلام اللفظي المفيد ، وينفرد اللفظ عن القول في اللساني غير المفيد ، كما ينفرد القول عن اللفظ في النفساني .

(٣) في (أ) بالقيد : وهو تصحيف .

(٤) أى بينهما عموم وخصوص مطلق حيث يجتمعان في مادة وينفرد الأعم منهما بمادة أخرى : فيجتمعان في اللفظ المفيد ، وينفرد اللفظ في غير المفيد .

المختصر مانعنيه بالمنزل^(١) هنا، وأن الألفاظ لا تقبل حقيقة النزول^(٢)، وعرفناك في هذه الأجوبة أن التعاريف لا تخلو عن ضرب^(٣) من المجاز.

وقولنا " على محمد صلى الله عليه وسلم " فصل ثان يخرج المنزل على غيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كموسى وعيسى وغيرهما سلام الله عليهم ورحمته وبركاته . وللإعجاز^(٤) فصل ثالث يخرج المنزل لا للإعجاز ، كالأحاد يـــــــ

(١) قال في الشرح المذكور : " إن ابن الحاجب والآمدى أخذوا " المنزل " قيـدا في التعريف لأن الحد للفظ ، فأرادوا إخراج النفساني : قال : ولقاءـل أن يقول الألفاظ عرض ، ولا تقبل حقيقة النزول .

وإنما انتفت الحقيقة فيصح وصف النفساني بالنزول مجازا ، إذ لانعني بنزوله إلا التعبير عنه في العالم السفلي . والمعنى أنه مجاز مشهور ولا مانع من صحة وقوعه في الحدود . انظر ذلك ورقة ٩٢ ، وفي الآيات البيئات ١/٣٠١ .

(٢) في (أ) المنزل .

(٣) انظر ذلك ص ٢٤ . قال العطار ١/٢١١ " إن الاصوليين لا يتحاشون عن إدخال المجازات في التعريفات بقريئة وبدون قريئة " .

(٤) المراد بالاعجاز في القرآن ارتقاؤه في البلاغة إلى حد خارج عن طوق البشر ولهذا عجزوا عن معارضته عند تحديدهم . وقد تحدى تعالى العرب بالقرآن في أربع آيات متدرجا معهم تدريجا تنازليا من الإتيان بمثله إلى مثل عشر سور منه ، إلى مثل سورة واحدة فقط فعجزوا عن الكل . وذلك في قوله تعالى " قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا " وقوله " أم يقولون افتراء قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين " . وقوله " أم يقولون افتراء قل فأتوا بسورة مثله ، وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين " . وقوله " أم يقولون افتراء قل فأتوا بسورة مثله ، وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين ثم قال بعد ذلك : " فان لم تفعلوا ، ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس والحجارة أعدت للكافرين " والآية الأولى رقم (٨٨) =

القدسية^(١)، وقولنا " بسورة منه " من تنمة الفصل الثالث والمعنى أن الاعجاز واقع بسورة منه ، فإننا لو أطلقنا المنزل للإعجاز لأوهم أن الاعجاز بكله وليس كذلك، ولا ينبغي أن يتوهم أنه فصل رابع يخرج ما نزل للإعجاز ولكن لا بسورة منه ، فإن ذلك لم يوجد، أعني كلاما نزل للإعجاز^(٢) على محمد صلى الله عليه وسلم لا بسورة منه . فإن قلت التوراة والانجيل / : قلت : " إن كانتا نزلتا "^(٣) للإعجاز لا بسورة^(٤) منهما فقد خرجتا^(٥) بقولنا قبل " على محمد صلى الله عليه وسلم " والمتعبد بتلاوته فصل رابع يخرج منسوخ^(٦) التلاوة مثلا ، وقولكم إنا زدنا في الحد قيودا لم يذكرها غيرنا، فهل رأيت في هذا الكتاب تعريفا خاليا أو مسألة خالية عن زيادة أو زيادات لا توجد في غيره حتى يخص هذا الموضوع بالذكر.

= سورة الاسراء، والثانية رقم (١٣) هود، والثالثة رقم (٣٨) يونس، والرابعة رقم (٢٣) البقرة .

(١) وتسمى الريانية والالهية : وهي حكاية قول الله تعالى : كحديث الصحيحين " أنا عند ظن عبدى بنى فليظن بى ماشاء ، إن يظن خيرا فله ، وإن يظن شرا فله " أو كما قال . انظر شرح المحلى ١/٢٩٤ . وأصله فى البخارى توحيد / ٤ / ٢٧٨ . وفى مسلم كتاب الذكر ٢ / ١٧ .

(٢) فى (أ) ساقط . (٣) فى (أ) ان كانت أنزلت .

(٤) فى (ب) ، (أ) منها .

(٥) فى جميع النسخ " فقد خرجت " والتثنية أنسب .

(٦) كما ورد " الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز

حكيم . انظر تلخيص الحبير ٤ / ١٤٣ .

تعريف
الحقيقة

وأما تبدلنا في تعريف (١) الحقيقة (٢) لفظ الأول " بالابتداء " (٣) فلاختلاف العلماء (٤) في الأول هل من شرطه أن يكون له ثان ؟ : وليس كذلك لفظ المبتدأ :

(١) قال في الأصل : " الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداءً إلى آخره " انظره بشرح المحلى مع العطار ١ / ٣٩٣ .

(٢) الحقيقة بوزن فعيلة مشتقة من الحق . ومعناه لغة الثبوت . قال تعالى " ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين " أى ثبتت .

(٣) الصواب أن يقال : وأما تبدلنا في تعريف الحقيقة لفظ الابتداءً بالأول : هذا هو الاستعمال اللغوي ، لأن الباء ^{إنما} تدخل على المتروك كما قال تعالى : " ومن يتبدل الكفر بالآيمان فقد ضل سواء السبيل " وقال " أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى خير " والمصنف جنح إلى الاستعمال العرفي .

(٤) قال في شرح المختصر : ليس من شرط الأول الفردية ، وحكى الوالد رحمه الله في تفسيره في سورة الحشر خلافاً فإن كان فعل ذلك عن تحرير فسمعاً وطاعة من ثقة ثبت .

والإفعله أخذه من قول المزني في (أول من حج عني فله مائة) فحج اثنان ثم ثالث لا يعطى واحد منهم ، قال العبادي : لأن الأول اسم للمفرد ، والثاني ليس بأول .

والأولية في " الحقيقة " تعتبر في كل لغة بالنسبة إليها ، وهي لغوية ، وعرفية ، وشرعية ، كالأسد للحيوان المغترس ، والدابة لذوات الأربع ، والصلاة للعبادة المخصوصة .

فاللغوية أو الوضعية من أهل اللسان ، والعرفية من أهل العرف والشرعية من أهل الشرع .

قال الزركشي : وقد ضايق الاصبهاني شارح المحصول : قيد الأولية والابتداءً ، وقال إنه غير محتاج إليه ، فإنه إنما يحترز به المجاز ، ولا حاجة إلى الاحتراز ، فإن لفظة الوضع تخرجه ، لأن المجاز إن قلنا إنه غير موضوع فذاك . وإن قلنا إنه موضوع فهو غير الوضع المعترف في الحقيقة وهو استعمال العرب ذلك النوع ، لا استعمال آحاد النوع ، بخلاف الوضع في الحقائق فإنه معتبر في الآحاد . انظر تشنيق السامع ورقه ٦٩ . شرح المختصر ورقة

فلو قلنا فيما وضع له أولاً لأوهم عند^(١) من يرى أن الأول ماله ثان، أن الحقيقة
تستلزم المجاز ولا قائل^(٢) بذلك .

وإنما الخلاف في العكس وهو استلزام المجاز للحقيقة^(٣) فكان لفظ الابتداء
أحسن :^(٤)

-
- (١) في (أ) عند من لا يرى .
 (٢) في (م) ولا قائل به .
 (٣) في (م) ، (أ) الحقيقة .
 (٤) لأنه يزيل الإيهام . قال الزركشي . « ولم يحتج أن يقول " في اصطلاح
 التخاطب " كما قال غيره ليدخل الحقيقتين الشرعية والعرفية ، وإلا فهما
 مستعملان في وضع ثان . وهما حقيقتان . »
 ورأى المصنف أن الوضع الأول يرشد إليه ولذلك نكره ، فإن كلا من الثلاث
 يصدق عليه أنه وضع له ابتداءً .
 انظر التشنيف ورقة ٦٨ ، وكلام المصنف على بقية تعريف الحقيقة ص ٢٣٠

وأما تقرير كلامنا في حرف "لو" (١) فنقول : قلنا في هذا الكتاب مانصاً (٢) : الكلام "لو شرط (٣) للماضي (٤) ويقل (٥) للمستقبل : قال سيويه (٦) "حرف لما كان على "لو" سيقع (٧) لوقوع غيره ."

وقال غيره : حرف امتناع لامتناع ، وقال / الشلوبين (٨) لمجرد الربط ، والصحيح (١١/ب)

(١) قال الشاعر في "لو" :

ألا م على "لو" ولو كنت عالماً .. بإدبار لولم تفتني أوائله
وقال آخر :

حاولت لوأ فقلت لها .. إن لوأ ذاك أعيانها

انظر : فتح الباري ٢٧/٢٦٠ .

(٢) انظر شرح المحلي مع العطار ١/٤٥٠ .

(٣) في (أ) لو شرط للماضي إلى قوله "ولو بظلف محرق انتهى" ولم يثبت النص بكامله اختصاراً .

(٤) قال الزركشي : وأبى قوم تسميتها حرف شرط ، لأن حقيقة الشرط إنما يكون في الاستقبال .

ولو إنما هي للتعليق في الماضي فليست من أدوات الشرط ، وقيل إن النزاع لفظي ، فإن أريد بالشرط الربط المعنوي الحكمي ، فلا شك أنها شرط ، وإن أريد به ما يعمل في الجزأين فلا . انظر تشنيف السامع ورقة ٩٢ .

(٥) في (ب) ونقل : وهو تصحيف .

(٦) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيويه النحوي من أهل البصرة كان يطلب الأثار والفقهاء ثم صحب الخليل بن أحمد والأخفش وغيرهما ، فبرع بالنحو وصار فيه إمام عصره ، وهو من الموالى من أهل فارس . قال الخطيب ويفسر سيويه بالفارسية براءة التفاح .

ومن تصانيفه كتابه المشهور الذي أطلق الكتاب في النحو لا ينصرف إلا إليه . وكان سنياً رحمه الله توفي "١٨٠ هـ) وعمره ٣٢ سنة . انظر ترجمته في تاريخ بغداد ١٢/١٩٥ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٦٦ .

(٧) فما كان سيقع هو الجواب ، والغير هو الشرط . وانظر عبارة سيويه في

الكتاب ٤/٢٢٤ .

(٨) هو أبو علي عمر بن محمد بن عبد الله الأزدي الأندلسي المعروف بالشلوبين ، =

وفاقا للشيخ الامام " امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه " (١) ثم ينتفي التالى إن ناسب
ولم يخلف المقدم غيره ، كـ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا " (٢) لا إن خلفه ،
كقولك لو كان إنسانا لكان حيوانا ويشيت إن لم يناف وناسب بالأولى ، كـ لو لـم
يخف لم يعص ؛ أو المساواة كـ لو لم تكن ربيبه " (٣) لما حلت للرضاع ، أو الأدون ، كقولك
لو انتفت أخوة النسب لما حلت للرضاع ، وترد للتمني والعرض ، والتقليل ؛ نحو
" ولو بظلف محرق " (٤) انتهى .

= نحوى لغوى ولدنا شبيلية وتوفي بها (٦٤٥ هـ) له من التصانيف كتاب التوطئة
في النحو ، وكتاب القوانين ، وتعليق على كتاب سيويه وغيرها . انظر
معجم المؤلفين ٣١٦/٧ .

(١) هذه هي عبارة ابن مالك في التسهيل : ومعناها أن " لو " تدل على امتناع
ماد حلت عليه ، ويستلزم امتناعه امتناع التالى ، نحو لو أكلت لشبعت ؛ فامتنع
الأكل ولزم منه امتناع الشبع ، قال ابن عقيل : «والعبارة المشهورة في " لو »
أنها حرف يدل على امتناع الثاني لا امتناع الأول .» انظر شرح التسهيل

٠١٨٨/٣

(٢) الانبياء آية (٢٢) .

(٣) في (ب) ربيتي .

(٤) نص الحديث " ردوا السائل ولو بظلف محرق " أى بالاعطاء : وسيأتى تخريجه
والمعنى تصدقوا بما تيسر من كثير أو قليل ولو بلغ فى القلة إلى الظلف مشلا .
فإنه خير من العدم . وهو بكسر المعجمة للبقرة والغنم كالحافر للفـرس ،
والخف للجمل . وقد يستعار للإنسان كقول الأخطل " إلى ملك أظلافه لـم
تشقق " راجع اللسان مادة " ظلف " ٢٢٩/٩ .

وانظر غاية الوصول ص ٦٠ .

فأما قولنا : " لو شرط للماضي " فمعناه أن " لو " تفيد عقد السببية والسببية بين الجملتين بعدها ، وبهذا ^(١) تجامع " إن " الشرطية ، وتقيد الشرط بالزمن الماضي ، وبهذا تفارق " إن " فإنها للمستقبل ^(٢) وإنما قلنا " شرط " ولم نقل حرف شرط ، لأن كلام سيوييه ^(٣) الذي حكيناه بعد / تضمن كونها حرفا .

(م/١٢)

فلو قلنا " حرف شرط " ، ثم قلنا : وقال سيوييه حرف إلى آخره : لكرنا لفظ الحرف بلا فائدة . ولو بدأنا بلفظ الحرف مع مراعاة عدم التكرار لأسقطناه من كلام

(١) قال في المغنى : وكون " لو " بمعنى " إن " قاله كثير من النحويين في نحو قوله تعالى " وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين " وقوله " ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون " .

وقوله " قل لا يستوى الخبث والطيب ولو أعجبك كثرة الخبث " وقوله " ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم " وقول الشاعر :

قوم إذا حاربوا شذوا ما زرهم . . . دون النساء ولو باتت بأطهار
ثم ذكر أنها تفارق " إن " في الزمن فقال : (وتحرير ذلك أن يعلم أن خاصية " لو " فرض ما ليس بواقع واقعا ، ومن ثم انتفى شرطها في الماضي والحال لما ثبت من كون متعلقها غير واقع وخاصية " إن " تعليق أمر مستقبل محتمل ولا دلالة لها على حكم شرطها في الماضي والحال . ثم قال : والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلا محتملا وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي بمعنى " إن " ومتى كان ماضيا أو حالا أو مستقبلا ولكن قصد فرضه الآن أو فيما مضى فهي الامتناعية .)

وذكر النووي من استعمالات : لو : في الماضي قوله صلى الله عليه وسلم " لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى " الحديث رواه مسلم .
٢١٦/١٦ . وانظر مغنى اللبيب ١/٢١٠ .

(٢) قال ابن هشام : (ولهذا قالوا الشرط " إن " سابق على الشرطيلو ، وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضي عكس ما يتوهم المبتدئون .

ألا ترى أنك تقول : إن جئتني غدا أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم يجيى قلت لو جئتني أمس أكرمتك . انظر : المغنى ١/٢٠٥ .

(٣) في (أ) رمز لسيوييه بحرف (س) ولم يذكر اسمه .

سيبويه ولم تكن قد حكيناه بلفظه مع أن كونها حرفا من الواضحات .
 فإن قلت : " إذا كانت ^(١) مراعاتكم للاختصار ^(٢) تصل إلى هذا المنتهى
 فلا حاجة إلى ذكركم لفظ الحرف في هذا الباب لأنه معقود للحروف ، فذكر لفظ
 الحرف مستغنى عنه : قلت هذه غفلة عما نعنيه بالحروف .
 فاعلم أنا ^(٣) لا نعني بها مقابل الاسم والفعل ، وإنما المعنى بها الكلمات
 المفردة المتضمنة معنى أفراديا في نفسها أو غيرها مما تشتد حاجة الفقيه إلى معرفته ،
 فدخلت الأسماء والظروف التي بهذه المثابة ثم إننا لم نهمل الجانب النحوي فسي
 هذا الباب ، بل حيث كانت الحرفية واضحة في الكلمة أطلقنا اللفظ .

-
- (١) في (م) إذا كان : بدون تاء .
 (٢) في (أ) الاختصار
 (٣) في (م) أنها : لانعني . وفي (ب) لا يعنى بها .
 (٤) فليس المراد بالحروف هنا ما هو قسيم الاسم والفعل بخصوصه ، ولا حروف
 التهجي ، بل حروف المعاني . قال الزركشي : وقد ذكر المصنف معها
 كثيرا من الأسماء لكثرة تداولها ، وأطلق على الجميع حروفا بطريق التغليب
 أو لأن أكثرها حروف فسمي الجميع بهذا الاسم ، أو لأنها أجزاء الكلام من
 باب اطلاق الجزء وإرادة الكل . هذا هو مصطلح الأصوليين والفقهاء
 فجرى المصنف عليه .
 قلت : وقد عير بذلك سيبويه إمام الصناعة وقال في قوله تعالى " فيما نقضهم
 ميثاقهم " فما " لم تمنع الباء من العمل في الحرف " أراد بالحرف نقضا
 وهو اسم كما ترى : ومثله قوله تعالى " فيما رحمة من الله لنت لهم " وعسداً
 إمام الحرمين " ما " في الحروف مع تصريحه بأنها اسم ، وقال شيخ الاسلام
 ابن تيمية " كثيرا ما يوجد في كلام المتقدمين : " هذا حرف من الغريب " .
 يعبرون بذلك عن الاسم التام . وقال إن لفظ الحرف في اللغة يتناول الأسماء
 والحروف والأفعال . انظر في هذا : كتاب سيبويه ١/١٨٠ ، البرههان
 ١٨٥/١ ، الفتاوى الكبرى ١٢/١٠٧ ، كشف الاسرار على البزدوى ٢/١٠٩ .

كما أطلقنا : أو، وأي، والباء، واللام، وحيث تردد الحال فيها قيدنا اللفظ كما علمنا
في إن، وإنا^(١) فإننا^(٢) تحققت الاسمية صرحنا بها كما قلنا في كل:

(١) في (ب) ساقط.

(٢) في (أ) وإذا تحققت.

وأما قولنا "ويقل للمستقبل" فقد ذكر النحاة من أقسام "لو" أن تكسبون
حرف شرط في المستقبل^(٢)، ونصوا على قلته : وعليه قول الشاعر :

ولو تلتقي / أصدأنا بعد موتنا .. ومن دون رسينا من الأرض سبب^(٣)
لظل صدى صوتي وإن كنت رمة .. لصوت صدى ليلي يهش ويطرب
وقول توبة :^(٤)

ولو أن ليلي الأخيلية سلمت .. علي ودوني جندل^(٥) وصفائح
لسلمت تسليم البشاشة أوزقا^(٦) .. إليها صدى من جانب القبر صائح^(٧)
وأغبط من ليلي بما لا أنا له .. ألا كل ماقرت به العين صالح^(٨)

(١) في (أ) أن يكون .

(٢) قال ابن هشام : «من أقسام "لو" أن تكون حرف شرط في المستقبل إلا أنها لا تجزم كقوله : "ولو تلتقي أصدأنا .. البيت" ثم أورد الأبيات التي ذكرها المصنف وزاد قوله تعالى : "وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم" أي وليخش الذين إن شارقوا وقاربوا أن يتركوا . قال : وإنما أولنا الترك بمشارفة الترك لأن الخطاب للأوصياء ، وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات . ثم قال : وأنكره ابن الحاج وابن مالك وزعم الأخير أن إنكار ذلك هو قول أكثر المحققين . انظر المغني ٢٠٨/١ .

(٣) الأصداء جمع صدى ، ظل الصوت يرجع مثله في الجبل ونحوه ومنه قول المتنبي :
ودع كل صوت بعد صوتي فاننى .. أنا الصائح المحكي والآخر الصدى
والرمس تراب القبر ، وسبب المفازة ، والرمة بكسر الراء وتشديد الميم
العظام البالية ، والبيتان من قصيدة لأبي صخر الهذلي كما ذكره السوطي
في شرح شواهد المغني ٦٤٣/٢ .

(٤) في (م) ساقط .

(٥) في (ب) ودوني تربة . (٦) بالزاي والقاف : أي صاح .

(٧) في (ب) سائح .

(٨) الأبيات لتوبة بن الحمير بن حزام بن كعب الخفاجي ، أحد الشعراء العشاق
المشهورين عرف بحب ليلي الأخيلية وكان موجودا في صدر دولة بني أمية =

وقول الآخر :

لا يلفك الراجوك^(١) إلا مظهرا .. خلق الكرام ولو تكون عديما
 وأما قولنا : قال سيوييه إلى آخره فهذه مخاضة لو^(٢) الامتناعية ، وقد أكثر
 الخائضون فيها القول، وعجاجة سيوييه مقتضية أن التالي^(٣) فيها كان بتقدير وقوع
 المقدم قريب^(٤) الوقوع لا تيانه^(٥) بالسين في قوله سيقع^(٦)

= وبعد الأبيات قوله

ولو أن ليلى في السماء لأصعدت .. بطرفي إلى ليلى العيون اللوامح
 قال ابن قتيبة وليلى الأخيلية هذه هي ليلى بنت الأخيل بن عقيل وكانت أشعر
 النساء لا يقدم عليها إلا الخنساء ومن جيد شعرها قولها في توبة :
 أقسمت أرثي بعد توبة هالكها .. وأحفل من دارت عليه الدوائر
 لعمرك ما بالموت عار على الفتى .. إذا لم تصبه في الحياة المعابر
 فلا يبعدك الله ياتوب هالكها .. أذا الحرب إن ضاقت عليه المصادر
 فأقسمت لا أنفك أبكيك مادعت .. على فنن ورقاء أو طار طائر
 فنعم الفتى إن كان توبة فاجرا .. وفوق الفتى إن كان ليس يفاجر

انظر : الشعر والشعراء ص ٢٨٩ ، الأماي ١/١٩٧٠ .

(١) في (ب) الراجيك : وهو بالجمع أنسب ، قال السيوطي والبيت لم يسلم
 قائله .

ويلفك بالفاء من ألفى إذا وجد ، والعديم المعدم الذي لا يملك شيئا .
 والبيت المذكور في المغنى ١/٢٠٩ ، وفي شرح التسهيل ١/١٦ ، وشواهده
 المغنى ٢/٦٤٦ .

(٢) في (أ) لولا الامتناعية : وهو خطأ .

(٣) في (أ) الثاني : وهو تصحيف (٤) في (ب) قرب .

(٥) في (أ) لا بتدائه بالسين .

(٦) قال ابن حجر : وإنما عبر سيوييه بقوله لما كان سيقع * دون قوله لما لم يقع

مع أنه أخصر ، لأن كان للماضي ، ولو للامتناع : * لما * للوجوب ، والسين
 للتوقع . انظر فتح الباري ٢٧/٢٦٠ .

وذهب قوم إلى أنها حرف امتناع لا امتناع^(١)، وهي عبارة المعربين، وردها جماعة من المحققين منهم الشيخ أبو العباس^(٢) القرافي^(٣)، والشيخ الامام

(١) واختار ذلك إمام الحرمين ونص على ذلك في البرهان ١/١٩٠.

(٢) هو شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي الصنهاجي المصري المالكي أخذ كثيراً عن العزبن عبد السلام، وجمال الدين ابن الحاجب، وشمس الدين الإدريسي وغيرهم. وكان إماماً مرموقاً. انتهت إليه في عهده رئاسة المالكية فكان وحيد دهره. في شتى العلوم وتخرج عليه كثير من الفضلاء. من تصانيفه شرح المحصول، والتنقيح وشرحه في أصول الفقه والفروق في قواعد الفقه، والذخيرة في الفقه المالكي، وكتب أخرى جلييلة القدر عظيمة الفائدة.

توفي رحمه الله (٦٨٤). انظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص ١٨٨، حسن المحاضرة ١/٣١٦، الفتح المبين ٢/٨٦.

(٣) قال الامام القرافي في الفروق: إن قاعدة "لو" إذا دخلت على ثبوتين عاداً نفيين أو على نفيين عاداً ثبوتين، أو على نفي وثبوت فالنفي ثبوت، والثبوت نفي، كقولك لو جاءني زيد لأكرمه. فهما ثبوتان، فما جاءك ولا أكرمه.

ولو لم يستدن لم يطالب، فهما نفيان، والتقدير أنه استدان وطولب، ولو لم يؤمن أريق دمه والتقدير أنه آمن ولم يريق دمه. وبالعكس: لو آمن لم يقتل تقديره لم يؤمن فقتل.

فإذا تقررت هذه القاعدة: فيلزم أن تكون كلمات الله نفذت في قوله تعالى "ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام.... ما نفذت كلمات الله" وليس كذلك. لأن لو دخلت هنا على ثبوت أولاً ونفي أخيراً فيكون الثبوت الأول نفيًا وهو كذلك، فإن الشجر ليست أقلاماً، ويلزم أن النفي الأخير ثبوت فتكون نفذت وليس كذلك.

ونظير هذه الآية قوله عليه السلام "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لسم يعصه" سيأتي أن هذا الأثر من قول عمر وليس حد يثاء يقتضى أنه خاف وعصى مع الخوف فيكون دماً لكن الحديث سيق للمدح.

الوالد ، وغيرهما . (١)

قال الوالد رحمه الله " دعوى دلالتها على الامتناع مطلقا منقوضة بما لا قبل به " ثم نقض هو وغيره بمثل قوله تعالى (٢) : " ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام

= قال والذي يظهر لي أن " لو " أصلها أن تستعمل للربط بين شيئين كما تستعمل أيضا لقطع الربط فتكون جوابا لسؤال محقق أو متوهم وقع فيه ربط فتقطعه أنت لا اعتقادك بطلان ذلك الربط كما لو قال القائل لو لم يكن زيد زوجا لم

يرث ، فتقول له أنت لو لم يكن زوجا لم يحرم ، تريد أن ما ذكره من الربط بين عدم الزوجية وعدم الإرث ليس بحق ، فمقصودك قطع ربط كلامه ، لا ارتباط كلامك .

وتقول لو لم يكن زيد عالما لأكرم لشجاعته ، جوابا لسؤال سائل تتوهمه أو سمعته وهو يقول : إنه إذا لم يكن زيد عالما لم يكرم ، فيربط بين عدم الأكرام وعدم العلم ، فتقطع أنت ذلك الربط وليس مقصودك أن تربط بين عدم العلم والأكرام ، لأن ذلك ليس بمناسب ، ولا من أغراض العقلاء ، ولا يتجه كلامك إلا على عدم الربط ، كذلك الحديث : لما كان الغالب على الناس أن يرتبط عصيانهم بعدم خوفهم وأن ذلك في الأوهام قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم هنا الربط وقال : " لو لم يخف الله لم يعصه " وكذلك لما كان الغالب على الأوهام أن الشجر كلها إذا صارت أقلاما والبحر المالح مع غيره مدادا يكتب به . يقول الوهم ما يكتب بهذا شي " إلا نفد : وما عساه أن يكون ؟ قطع الله تعالى هذا الربط . وقال : ما نفدت كلمات الله . إلى آخره . انظر كتاب الفروق ١ / ٨٩ وما بعدها .

(١) قال في المغنى : « هذا القول الجارى على السنة المعربين قد نص عليه جماعة من النحويين وهو باطل بمواضع كثيرة . ثم أخذ يذكرها إلى أن قال وقد اتضح أن أفسد تفسير للو قول من قال إنها حرف امتناع لا امتناع ، وأن العبارة الجيدة فيها هي عبارة سيويوه وابن مالك . »

انظر المغنى ١ / ٢٠٧ .

(٢) في (أ) ساقط .

والبحر يمد من بعده سبعة أبحر ما نفذت كلمات الله". (١)

قالوا : فلو كانت حرف امتناع لا امتناع ، لزم (٢) نفاذ الكلمات ، مع عدم كون كل (٣)

ما في الأرض من / شجرة أقلما تكتب الكلمات ، وكون البحر الأعظم بمنزلة السدواة ، (١٢/ب) وكون السبعة الأبحر مطوئة مدادا وهي تمد ذلك البحر (٤) : وقول عمر رضي الله عنه (٥)

(١) لقمان ، آية (٢٧) . وكلمات الله تعالى نوعان : كلمات كونية ، وكلمات دينية فكلمات الكونية هي التي استعان بها النبي صلى الله عليه وسلم في قوله " أعوذ بكلمات الله التامات التي لا يجاوزهن بر ولا فاجر " وقال سبحانه " إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون " وقال تعالى : " وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا " والكون كله داخل تحت هذه الكلمات . انظر صحيح مسلم ٧٦/٣

والنوع الثاني الكلمات الدينية وهي القرآن وسائر شرع الله الذي بعث به رسوله صلى الله عليه وسلم . كذا ذكره شيخ الاسلام ابن تيمية في الفتاوى ٣٢٢/١١

(٢) في (١) لزم فهم نفاذ الكلمات .

(٣) في (ب) ساقط .

(٤) انظر مغني اللبيب ٢٠٦/١ ، والآيات البينات ١٨٨/٢ .

(٥) هو أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل بن عدى بن كعب القرشي العدوي

المدني أمير المؤمنين رضي الله عنه . قال النووي : ولد بعد الفيل بثلاث عشرة سنة ، وكان من أشرف قريش ، وبإسلامه ظهر الاسلام بمكة وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد قال : اللهم أعز الاسلام بأحب الرجلين إليك عمر ابن الخطاب أو عمرو بن هشام يعني أبا جهل : قال ابن مسعود كان إسلام عمر فتحا وكانت هجرته نصرا ، وكانت إمامته رحمة ، وعن حذيفة قال : لما

أسلم عمر كان الاسلام كالرجل المقبل لا يزداد إلا قربا فلما قتل عمر كان الاسلام كالرجل المدبر لا يزداد إلا بعدا ، وكان إسلامه رضي الله عنه في السنة السادسة من النبوة وهو أول من سمي أمير المؤمنين وكان كثيرا ما يوافق القرآن رضي الله عنه وأرضاه ، توفي شهيدا بالمدينة على إثر طعنة من أبي لؤلؤة المجوسي لعنه الله . فقال عمر حين علم أنه مجوسي : الحمد لله الذي لم يجعل منيتي على يد رجل يدعي الاسلام .

وكانت وفاته رضي الله عنه في ذي الحجة عام (٢٣) وهو ابن (٦٣) سنة

انظر ترجمته في تهذيب الاسماء ٣/٢ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٥/١ .

" نعم العبد صهيب ^(١) لو لم يخف الله لم يعصه " ^(٢) قالوا فيلزم ثبوت المعصية مع ثبوت الخوف وهو ^(٣) عكس المراد / ثم اضطربت عباراتهم وكان أقربها إلى التحقيق ١٣/أ كلام الوالد في كتابه " كشف القناع عن " لو " للامتناع " وفي النوادر الهدانية فإنه ذكر مانعه " تتبعت مواقع " لو " من الكتاب العزيز والكلام الفصيح فوجدت أن المستمر فيها انتفاء الأول وكون وجوده لو فرض مستلزما لوجود الثاني .

وأما الثاني : فإن كان الترتيب بينه وبين الأول مناسباً ولم يخلف الأول غيره

(١) هو صهيب بن سنان بن مالك أبو يحيى الرومي ، أصله من نمر صحابي شهير ، أحد السابقين الأولين من المهاجرين ، شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مشاهدته كلها . أورد أبو نعيم في الحلية عن سعيد بن المسيب قال : لما أقبل صهيب مهاجراً نحو النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعه نفر من قريش نزل عن راحلته وانتشل ما في كنانته ثم قال : يا معشر قريش لقد علمت أنني من أركم رجلا ، وأيم الله لا تصلون إلي حتى أرمي بكل سهم معي في كنانتي ثم أضرب بسيفي ما بقي في يدي منه شيء . افعلوا ما شئتم ، وإن شئتم دلتكم على مالي وثيابي بمكة وخليتم سبيلي : قالوا نعم : فلما قدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة قال : " ربح البيع أبا يحيى " ثلاثاً ثم نزل قوله تعالى " ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله " الآية . توفي رضي الله عنه في خلافة علي كرم الله وجهه عام (٣٨) . انظر ترجمته في الحلية ١ / ١٥٠ ، تقريب التهذيب ص ١٥٤ ، التاريخ الكبير للبخاري ٤ / ٣١٥ .

(٢) هذا أثر معروف عن عمر رضي الله عنه وليس حديثاً مرفوعاً كما يذكره بعض الأصوليين في كتبهم .

ومن ذكره حديثاً القرافي في الفروق ١ / ٨٩ ، الاسنوى في الكوكب الدرر ص ٣٤٩ وآخرون وقد تقدم كلام القرافي في ذلك . ص ٧٩ ولعله اشتبه عليهم بما ورد مرفوعاً عند أبي نعيم في الحلية في قضية سالم مولى أبي حذيفة من قول عمر رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إن سالماً شديد الحبيب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله عز وجل ماعصاه . انظر الحلية ١ / ١٧٧ .

(٣) في (ب) فهو .

فالثاني منتف في هذه الصورة كقوله تعالى " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا " وكقول القائل : لو جئتي لأكرمك لكن المقصود الأعظم في المثال الأول نفي الشرط ردا على من ادعاه ، وفي المثال الثاني أن الموجب لانتفاء الثاني هو انتفاء الأول لا غير وإن لم يكن الترتيب بين الأول والثاني مناسبا لم يدل على انتفاء الثاني بل على وجوده من باب أولى ، مثل " نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه " ، فإن المعصية منتفية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى ^(١) . وإن كان الترتيب مناسبا ولكن للأول عند انتفائه شيء آخر يخلفه ما ^(٢) يقتضى وجود الثاني . كقولنا لو كان إنسانا لكان حيوانا فإنه عند انتفاء الإنسانية قد يخلفها غيرهما مما يقتضى وجود الحيوانية : ^(٣) قال وهذا ميزان مستقيم مطرد " حيث وردت ^(٤) لو وفيها معنى الامتناع ^(٥) انتهى . "

(١) فهو من باب مفهوم الموافقة : وعليه فالأثر المذكور يدل على تقرير عدم العصيان على كل حال . خاف أو لم يخف . انظر المعنى ١ / ٢٠٧ .

(٢) فى (أ) لا يقتضى .

(٣) أى وعند ذلك فلا يكون امتناع لا امتناع . فإن الحيوانية لم تنتف عند انتفاء الإنسانية لوجود ما يخلف الإنسانية من نوع الحيوان كالغرس مثلا .

(٤) فى (ب) حيث وردت . بدون الدال . وفى (أ) " وحيث وردت " بحرف العطف .

(٥) ذكر المصنف هذا النص عن والده فى الطبقات ١ / ٢٧٧ وما بعد ها . وزاد فيه قوله عن والده : " وخاصيتها فرض ما ليس بواقع واقعا أما فى الماضى أو الحال وهو الأكثر أو المستقبل وهو قليل إلى أن قال : وإنكار كون " لو " امتناعية جحد للضروريات ، ودعوى ذلك نطقا منقوضة بما لا قبل به . والضابط فيه ما ذكرته : ثم أشد لنفسه ناظما هذه المعاني : يقول

مدلول " لو " ربط وجود شأن بأول في سابق الزمان
مثاله نعم الذى لو لم يخف لما عصى إليه ولا اقتصر
إلى أن ختمها بقوله :

كلو أتيتني لكنت تكـ كرامتي لمن قلاني تعـ =

وقد لخصناه نحن في جمع الجوامع^(١) كما رأيت ، وجعلنا المناسب مراتب :
 إحداها^(٢) أن يكون بالأولى^(٣) ومثاله^(٤) "لولم يخف لم يعص" .
 والثانية^(٥) أن يكون / بالمساواة أى تكون مناسبة التالى^(٦) مساوية لمناسبة (م/١٤)
 المقدم ، كقوله صلى الله عليه وسلم في بنت أم سلمة^(٧) "إنها لولم تكن ربييتي
 في حجرى^(٨) ما حلت لي ، إنها لابنة أخي من الرضاعة" فإن حلها لــــ

= قال المصنف : قلت وهذا ملخص ما ذكره في كتاب كشف القناع في حكم "لو"
 للامتناع .

ثم قال : ولا أعرف الآن في بلاد الشام نسخة من هذا الكتاب فلذلك كتبت
 هذا ليستفاد فهو كما تراه في التحقيق .

(١) انظر شرح المحلى مع العصار ١/٤٥٢ ،

(٢) فى (م) ، (أ) أحدها . (٣) فى (ب) بالأول

(٤) فى (أ) ومنه . (٥) فى (أ) والثانى

(٦) فى (أ) الثانى .

(٧) أم سلمة هي أم المؤمنين رضي الله عنها اسمها هند : كنيت بابنتها "سلمة"

ابن أبى سلمة وهي هند بنت أبى أمية المخزومية كانت قبل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم عند أبى سلمة عبد الله بن عبد الأسد وقد هاجر بها إلى
 الحبشة في الهجرتين جميعا فولدت له هناك زينب بنت أبى سلمة ، وولدت
 بعد ذلك سلمة وعمر ، ودره بنى أبى سلمة .

تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد موت أبى سلمة سنة أربع ، وتوفيت
 رضي الله عنها سنة ٩ هـ وكان لها يومئذ أربع وثمانون سنة - وهي آخر أمهات
 المؤمنين وفاة . انظر ترجمتها في تهذيب الأسماء واللغات ٢/٣٦١ .

(٨) الحجر يفتح الحاء وكسرها : قال في اللسان والفتح أعلى . ونشأ فلان فى حجر فلان

أى حفظه وستره .

والربيبة بنت الزوجة مشتقة من الرب . وهو الاصلاح لأنه يقوم بأمرها
 ويصلح أحوالها .

قال النووى : ووقع في بعض كتب الفقه أنها مشتقة من التربية وهذا غلط
 فاحش . فإن من شرط الاشتقاق الاتفاق في الحروف الأصلية . ولا م الكلمة =

عليه الصلاة والسلام منتف من جهتين ، كونها ربيبة في حجره ، وكونها ابنة أخيه من الرضاة .

والثالثة : أن تكون مناسبة ولكن دون مناسبة المقدم فيلحق به أيضا ^(١) للاشتراك في المعنى كما تقول في القياس الأدون ، ^(٢) كقياس البطيخ على البر.

= هنا وهو الحرف الأخير مختلف . فإن آخر " رب " باء موحدة . وفي آخر " ربي " ياء مثناة من تحت .

والحديث متفق عليه ولغظه في مسلم : " عن أم حبيبة بنت أبي سفيان قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له هل لك في أختي بنت أبي سفيان ؟ فقال : أفعل ماذا ؟ قلت تنكحها قال : أو تحبين ذلك ؟ قلت لست لك بمخلية ، وأحب من شركني في الخير أختي . قال : فإنها لا تحل لي : قلت فإنني أخبرت أنك تخطب درة بنت أبي سلمة ، قال بنت أم سلمة ؟ قلت نعم : قال لو أنها لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لى ، إنها ابنة أخي من الرضاة ، أرضعتني وأبا سلمة ثويبة ، فلا تعرض علي بناتكن ولا أخواتكن . . . إشارة إلى أخت أم حبيبة وبنت أم سلمة ومعناه أنها حرام عليه بسبب كونها ربيبة ، وكونها بنت أخ ، فلو فقد أحد السببين حرمت بالآخر ، فنبه على أنها لو كانت بها مانع واحد لكفى في التحريم فكيف : وبها مانعان ؟ . قال النووي : وهذا من أم حبيبة محمول على أنها لم تعلم حينئذ تحريم الجمع بين الأختين ، وكذا لم تعلم من عرض بنت أم سلمة تحريم الربيبة . وذكر ابن حجر احتمال أنها ظنت أن ذلك من خصائصه ، وقد كان معلوما أنه صلى الله عليه وسلم له خصائص كثيرة في النكاح وفي غيره . وللناج السبكي رحمه الله أرجوزة حسنة في خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ومعجزاته منها قوله : وهو إذا احتاج إلى مال البشر . . . أحق من مالكه بلانظر لأنه أولى بذى اليمين . . . من نفسه بالنص في القرآن يشير إلى قوله تعالى : " النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم " الآية .

انظر الطبقات ٩ / ٢٠٥ ، شرح صحيح مسلم للنووي . ١ / ٢٥ ، فتح الباري

١٩ / ١٧٢ ، لسان العرب ٤ / ١٧٠ .

(١) في (أ) ساقط .

(٢) القياس قد يكون أولويا كقياس تحريم الضرب على تحريم التأفيف بجامع الأذى =

وذلك كما لو قلت في أختك من النسب والرضاع : لو انتفت أخوة النسب لما كانت
 حلالا ، لأنها أخت من الرضاعة ، فتحریم أخت الرضاعة دون تحریم أخت النسب
 ولكنها علة مقتضية للتحریم كإقتضاء النسب ، ولو انتفت أقوى العلتين لاستقلت
 الضعيفة بالتعليل إذا كانت في نفسها صالحة للتعليل ، وهذه المراتب لم أر من
 ذكرها غيري . لكنها ^(٢) ساق كلام الشيخ الإمام ، فلذلك / ذكرتها في أثناء
 كلامه .

وإنما قلنا في هذا ^(٣) المثال الثالث كقولك : لأنه لا وجود له . وهو كقولك لو
 كان إنسانا لكان حيوانا فكلاهما ^(٤) ليس في كلام الشارع ولا العرب ، وإنما ذكرناه
 مثالا لأنه قد يوجد شبيهه .

وهذا بخلاف " نعم العبد صهيب " فإنه أثر معروف عن عمر ، وبخلاف لو لم تكن
 ربيبتى في حجرى لما حلت فإنه حديث صحيح .

ومن عادتي أن ما أضربه مثلا ، إن كان موجوداً في الكتاب أو السنة أو كلام
 العرب أو حملة الشريعة أطلقه ، وإن كان غير موجود . أقول : كقولك أو كما قيل
 ونحوه .

وأما مذهب الشلوبين ودعواه أنها لمجرد ^(٥) الربط " و " لا دلالة لها على

= في كل منهما وهو في الضرب أكثر منه في التأنيف .

وقد يكون مساويا كقياس إحراق مال اليتيم على أكله بجامع الاتلاف في الكل
 وقد يكون أدون كقياس البطخ على البر في الربا بجامع الطعم ، مع احتمال
 كون العلة هي الكيل أو القوت . انظر الابهاج ٢٥/٣ ، شرح المختصر

ورقة ٢٠٥/٤

(١) في (ب) ساقط . (٢) في (ب) ، (أ) " ولكنها " بالواو .

(٣) في (ب) ساقط . (٤) في (أ) وكلاهما .

(٥) وقد رد ابن هشام كلام الشلوبين هذا وأيد كونه إنكارا للضروريات ، لأن

فهم الامتناع منها كالبد يهي فإن كل من سمع " لو فعل " فهم عدم وقوع =

الامتناع فقال الوالد رحمه الله إنه جحد للضروريات ، قلت ولا شك في هذا .
فهذا تقرير كلام سيويه وكلام المعريين ، وكلام الشلوبين ، وكلام الشيخ الامام ،
مع الزيادات التي زناها /

(١٣ / ب)

= الفعل من غير تردد . انظر المغني ٢٠٦ / ١ .
وحاصل الخلاف في إفادتها الامتناع أقوال :
أحدها : أنها لا تغيد أبداً وهو قول الشلوبين ، وقد عرفت ما فيه .
والثاني : أنها تغيد امتناع الشرط ، وامتناع الجواب جميعاً ، وهو قول
المعريين ، واختاره المصنف ، كما سيأتي .
والثالث : أنها تغيد امتناع الشرط خاصة ، ولا دلالة لها على امتناع الجواب
ولا على ثبوته . أي أنها تدل على أمرين : أحدهما امتناع شرطها . والآخر
كونه مستلزماً لجوابها ، ولا يدل على امتناع الجواب في نفس الأمر ولا على ثبوته
فإذا قلت لو قام زيد لقام عمرو : فقيام زيد محكوم بانتفائه فيما مضى ، ويكون
مستلزماً لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد أو ليس
له ، لا تعرض في الكلام لذلك . قال في المغني « وهذا القول هو قول المحققين »
انظر مغني اللبيب ٢٠٦ / ١ ، تشنيف السامع ورقة ٩٣ .

واعلم أنا كتبنا هذا ونحن نوافق الوالد إذ ذاك على ما رآه ، ولذلك عبرنا عنه بلفظ الصحيح .

وأما الذي أراه الآن وادعي ارتداد عبارة سيبوية إليه وإطباق كلام العرب عليه (١) فهو قول المعريين (٢) وقول الوالد إنه منقوض بما لا قبل به مما لا يظهر لي (٣) وللشيخ

(١) في (م) ساقط .

(٢) من أن (لو) تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا : أي أنها حرف امتناع لا امتناع . ولم يرتض صاحب المغنى هذا التفسير كما قدمناه لك . بل صوب فيها عبارة سيبويه من أنها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره . والمصنف قد ادعى ارتدادها إلى قول المعريين . كما وضحه . ثم ذكر ابن هشام أن أجود العبارات في " لو " أنها " حرف يقتضي في الماضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه "

وهي كما ترى بمعنى عبارة الشيخ الإمام التي اختارها المصنف في جمع الجوامع وهي أيضا عبارة ابن مالك في التسهيل .

انظر ذلك في التسهيل ١٨٨/٣ ، مغنى اللبيب ١/٢٠٧ .

(٣) قال في الآيات البينات : " ما ذهب إليه الشيخ الامام وتبعه عليه في جمع الجوامع لعله مبني على أنه فهم من قولهم في " لو " إنها لا امتناع الجواب لا امتناع الشرط ما فهم منه ابن الحاجب من أن معناه أنه يستدل بامتناع الشرط على امتناع الجواب . "

قال : « ثم اعترض عليه بأن الشرط سبب والجواب سبب ، وانتفاء السبب لا يدل على انتفاء السبب لجوار أن يكون للشيء أسباب متعددة . بل الأمر بالعكس أي أنها تدل على امتناع الشرط لا امتناع الجواب لأن انتفاء السبب يدل على انتفاء جميع أسبابه . بدليل قوله تعالى " لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا " فإنه إنما سيق ليستدل بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس .

ثم قال : وما يدل على أن الشيخ الامام فهم ذلك قوله : دعوى دلالتها على الامتناع مطلقا منقوضة بما لا قبل به . ولما فهم ذلك ورأى انتقاضه بما ذكره . . ضم إلى امتناع الشرط أن لا يخلقه غيره فجعل الدال على الامتناع مجموع انتفاء الشرط وانتفاء خلفه . انظر الآيات البينات ١٨٩/٢ .

الامام رحمه الله ^(١) الباع الواسع في ^(٢) مضايق الفهم ، والتحقيقات الباهية
 إذا تحاجت الخصوم ولكننا هنا نحيد عنه ، فإن كان خطأ فمننا ومن الشيطان ، وإن
 كان صوابا فمن الله وبركته رحمه الله .

فأقول : مدلول " لو ^(٣) الشرطية امتناع التالي لامتناع المقدم مطلقا : وهذا
 هو المفهوم من قوله تعالى : " ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها ، ولكن حق القول
 مني لأملأن جهنم " ^(٤) فالمعنى والله أعلم ولكن حق القول فلم أشأ أولم أشأ فحق
 القول .

" ولو أراكم كثيرا لغشتم ولتتازعن في الأمر ولكن الله سلم " ^(٥) أي فلم يريكم وهم
 كذلك : " ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض " ^(٦) .

" ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد ما جاءتهم البينات ولكن
 اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد " ^(٧)
 " ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليلوكم " ^(٨) .

" ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي ، وما أنزل إليه ، ما اتخذوا أولياء ولكن كثييرا
 منهم فاسقون " ^(٩) .

(١) في (أ) ساقط . (٢) في (أ) من مضايق .

(٣) في (أ) مدلول الشرطية بدون (لو) وهو نقص

(٤) سورة السجدة (١٣) (٥) الانفال آية (٤٣)

(٦) الاعراف آية (١٧٦) . بعد هذه الآية ذكرت آية أخرى وهي قوله تعالى

" ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضل على

العالمين " ، والآية ليست من باب " لو " ولعلها من زيادة النساخ ولذلك

حذفناها .

(٧) البقرة آية (٢٥٣) . (٨) المائدة ، آية (٤٨)

(٩) المائدة آية (٨١) .

" ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا إلا أن يشاء الله ولكن أكثرهم يجهلون " (١)

" ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون " (٢)

" ولو / تواعدتم لا تختلفتم في الميعاد - ولكن ليقضي الله أمرا كان مفعولا " (٣) (١/١٥)

" لو أنفقت ما في الأرض جميعا ما ألفت بين قلوبهم ولكن الله ألف بينهم " (٤)

" لو كان عرضا قريبا وسفرا قاصدا لاتبعوك ولكن بعدت عليهم الشقة " (٥)

" ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة ولكن كره الله انبعاثهم " (٦)

" ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ماترك عليها من دابة ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى " (٧)

" ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء " (٨)

" ولو يؤخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة ولكن يؤخرهم إلى أجل مسمى " (٩) وغير ذلك من الآيات.

وفي الحديث " لو كنت متخذا خليلا لاتخذت أبا بكر خليلا ولكن أخي وصاحبني

وفي رواية ولكن أخوة الاسلام لو يعطى " (١٠) الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم

وأموالهم ، لكن البنية على المدعي واليمين على (١١) من أنكر " .

(١) الانعام آية (١١١) . في (أ) ولكن أكثرهم جاهلون . وهو خطأ .

(٢) الاعراف آية (٩٦) (٣) الانفال (٤٢)

(٤) الانفال آية (٦٣) . (٥) التوبة آية (٤٢)

(٦) التوبة آية (٤٦) (٧) النحل آية (٦١) .

(٨) النحل آية (٩٣) (٩) فاطر آية (٤٥)

(١٠) في (أ) ولو يعطى .

(١١) متفق عليه . انظر صحيح مسلم بشرح النووي ٢/١٢ ، ١٥٢/٢٥ ، صحيح

وقول الشاعر (١):

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة (٢) .. كفاني ولم أطلب قليل من المال (٣)

ولكنما أسعى لمجد مؤثـل .. وقد يدرك المجد المؤثـل أمثالي

وقال آخر (٤):

فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت .. ولكن حمد الناس ليس بمخلد (٥)

وقال آخر (٦):

فلو كان مولاى امرءاً (٧) هو غيره .. لفرج كربى أو لأنظرني غدى

ولكن مولاى امرؤ هو خانقـى .. على الشكر والتسأل أو أنا مفتدى (٨)

(١) فى (م) ساقط.

(٢) فى (أ) ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة البيتـين . ولم يذكرهما .

(٣) البيتـان لامرئ القيس فى ديوانه ص ١٦٧ . والأول بلفظ فلو أن ما أسعى قال شارحه : وما يروى أن رؤية بن العجاج كان يقول : ما رأيت أفخر من امرئ القيس فى هذين البيتـين . انظر ذلك ص ٢١٩ .

(٤) فى (م) ساقط.

(٥) البيتـ لزهير بن أبى سلمى يمدح بها هرم بن سنان . وقد أورده الجاحظ فى كتاب الحيوان .

ومصرعه الثانى : ولكن حمد المرء ليس بمخلد . ويعدده قوله

ولكن منه باقيات وراثـة .. فأورث بنيك بعضها وتزود

تـزود إلى يوم الممات فإنه .. وإن كرهته النفس آخر موعـد

انظره : فى ديوانه ص ٢٣٦ ، وشرح التسهيل ١/١٩٤ ، والحيوان ٣/٤٧٥ ،

شرح شواهد المغنى ٢/٦٤٢ ، الشعر والشعراء ص ٦٩ .

(٦) فى (م) ساقط . وفى رواية امرؤ بالرفع .

(٨) وفى رواية معتدى : والبيتـان لطرفة بن العبد فى معلقته التى أولها :

لخولة أطلال بركة ثمهد .. تلوح كباقي الوشم فى ظاهر اليد

ويعد البيتـين قوله :

وظلم ذوى القربى أشد مضاضة .. على المرء من وقع الحسام المهند =

وقال الحماسي :

لو كنت من مازت لم تستبح إبلي . . بنو اللقيطة من ذهل ابن شياناً^(١)

لكن قومي وإن كانوا ذوى عدد . . ليسوا من الشرفي شىء وإن هانا

وقال :^(٢)

= والمولى همنا ابن العم ، والشاعر يشكو من ابن عمه فيقول :

فمالي أراني وابن عمي مالكا . . متى أدن منه يئأ عني ويعد

فلو كان مولاي امرءاً هو غيره . . البيتين :

والمعنى فلو كان ابن عمي غير مالك لفرج كربى أو لأمهلى زمانا ، ولكن ابن

عمي رجل يضيق الأمر علي حتى كأنه يخنقني ويأخذ علي متنفسى . انظر شرح

المعلقات للزوني ص ١١٨ .

(١) ذكر السيوطى أن الشاعر رجل من بلعبر اسمه قريط بضم القاف وفتح الراء

آخره طاء مهطة وهو يعير قومه بتخاذلهم عن نصره ، وقد أغارت عليه بنو

شيان فأخذوا عليه ثلاثين بعيراً فاستنجد قومه فلم يجدوه . فأتى مازن

تميم فركب معه نفر فاطردوا لبني شيان مائة بعير ودفعوها إليه . فقال

البيتين وزاد بعدهما قوله .

يجزون من ظلم أهل الأرض مغفرة . . ومن إساءة أهل السوء إحسانا

كأن ربك لم يخلق لخشيتهم . . سواهم من جميع الناس إنسانا

فليت لي بهم قوما إذا ركبوا . . شنوا الإغارة فرسانا وركباننا

وقال فى وصف مازن :

قوم إذا الشرأبدى ناجذيه لهم . . طاروا إليه زرافات ووحدانا

لا يسألون أخاهم حين يندبهم . . فى النائبات على ما قال برهاننا

انظر ذلك فى : الحماسة لأبى تمام ٨/١ - ١٨ ، شرح شواهد المغنى ١/٦٨ ،

الكشاف ٤/٣٤٢ ، مغنى اللبيب ١/٢٠٦ .

(٢) فى (م) ساقط .

رأين فتى لا صيد وحنن يهيمه .. فلو صافحت إنسا لصافحته^(١) معا / (١٤/ب)
ولكن أرباب المخاض يشفهم .. إذا افتقروه واحدا أو مشيعا^(٢)
وقال :^(٣)

ولو خفت أني إن كفت تحيتي .. تنكب عني رمت أن يتنكبا
ولكن إذا ما حل كره فسامحت .. به النفس يوما كان للكره أذهبا^(٤)
فهذه الأماكن وأمثالها صريحة في أنها للإمتناع ، لأنها عقببت بحرف الاستدراك ،
داخلا على فعل الشرط منغيا لفظا أو معنى، فهي بمنزلة " وما رميت إذ رميت ولكن الله
رمى .. "

فإن كانت دالة / على الامتناع ويصح تعقبها بحرف الاستدراك / دل على^(٥)
أن ذلك عام في جميع موارد ها، وإلا يلزم^(٦) الاشتراك وعدم صحة تعقبها بالاستدراك ،
وذلك هو ظاهر أو صريح كلام سيويه . فلم يخرج عنه :^(٧) وقول الشيخ الإمام إن ذلك
ينتقض بما لا قبل به . نقول عليه لانراه منتقضا بشئ ، وقوله " قال الله تعالى^(٨) " ولو
أن مافي الأرض .. الآية " ، وقال عمر : «لولم يخف الله^(٩) الأثر ، وقال النبي

(١) في (ب) لصافحته بالتاء : وهو تصحيف .

(٢) البيتان للشاعر تأبط شرا . أورد هما أبوتمام في الحماسة . وقبلهما قوله :

ومن يغرب بالأعداء لا يد أنه .. سيلقى بهم في مصرع الموت مصرعا
وبعد البيتين قوله :

وإني وإن عمرت أعلم أنني .. سألقى سنان الموت يبرق أصلعا

انظر : الحماسة ١/١٦٧ .

(٣) في (م) ساقط .

(٤) البيتان ليحيى بن زياد العباسي ذكرهما في الحماسة ١/٥٥٨ وقبلهما قوله :

ولما رأيت الشيب لاح بياضه .. بمفرق رأسي قلت للشيب مرحبا

(٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .

(٦) في (ب) ، (م) ولا يلزم - باسقاط الهمزة وهو نقص .

(٧) انظر تفسير ابن مالك لعبارة سيويه في شرح الكافية ٣/١٦٣٠ .

(٨) في (أ) وقال تعالى . (٩) لفظ الجلالة ، ساقط من (م) ، (ب)

صلى الله عليه وسلم " لو لم تكن رببتي في حجرى لما حلت لي " (١) قلت (٢) يمكن

رد ذلك كله إلى الامتناع ، ونحن نوضح لك هذا قائلين / إذا (٣) قلنا امتنع طلوع (م/١٦)

الشمس لوجود الليل ، فليس معناه انتفاء طلوع الشمس رأساً بل انتفاؤه لوجود الليل (٤) ،

وفرق بين انتفائه لذلك وانتفائه المطلق ، فإن الأول أخص من الثاني ، ولا يلزم (٥) من

ارتفاع الخاص ارتفاع العام .

فإذا قلنا لو حرف امتناع لا امتناع ، كان المعنى به أن التالي يمتنع امتناعاً مضافاً

إلى امتناع المقدم (٦) وليس المعنى به أنه يمتنع مطلقاً ، وإذا قلت فيمن قيل لك انتقض / (أ/١٦)

وضوءه لأنه من ذكره لم ينتقض لأنه مس ، فإنه لم يمس (٧) ، ولكن لناقض آخر غير المس ،

صح ، وكذلك لك أن تقول لم ينتقض ، لأنه لم يمس (٨) كل هذا كلام صحيح وإن كان

وضوءه منتقضا عندك بناقض آخر ، فإن حاصل كلامك أن الانتقاض بالنسبة إلى المس

لم يحصل ، ولا يلزم من ذلك انتفاء أصل الانتقاض .

وإنما (٩) يلزم مطلق الامتناع في (١٠) لو الشرطية لو قلنا إن مقتضاه الامتناع مطلقاً

ونحن لم نقل ذلك ، وإنما قلنا يقتضى امتناعاً منكراً لا امتناعاً منكراً ، فالنفي خاص لا عام ،

وأنت إذا نظرت ما حررناه (١١) في منع التعليل (١٢) بعلمتين في شرح المختصر ،

(١) تقدم تخريج الحديث ص ١٠٣ . (٢) في (م) قلنا .

(٣) في (ب) وإذا قلنا : بزيادة الواو .

(٤) كلمة " الليل " ساقطة من (ب) . (٥) في (أ) ولا يلزم .

(٦) في (أ) المتقدم (٧) في (ب) فإن لم يمس . وهو نقص

(٨) في (أ) لأنه من فانه لم يمس .

(٩) في (ب) ، (أ) فانما . (١٠) في (أ) ولو الشرطية .

(١١) في (أ) ما قررناه .

(١٢) لأن اجتماع علمتين على معلول واحد يقضي على رأى المصنف إلى أحد ثلاثه

أمور : إما اجتماع العلمين ، أو تحصيل الحاصل ، أو نقض العلة . =

والتعليقة^(١) وغيرهما من كتبنا ظهر لك هذا^(٢) ظهوراً قويا .

إذا عرفت^(٣) هذا : فنقول قد يؤتى بلو سلطنة على ما يحسب العقل كونه
إذا وجد مقتضيا لوجود شيء آخر مراداً بها أن ذلك لا يلزم تحقيقاً ، لاستحالة
وجود ذلك الشيء الآخر ، الذي ظن أنه يوجد عند وجود ما يحسبه العقل مقتضيا ،
كما تقول لعابد الشمس لو عبدتها ألف سنة ما أغنت عنك من الله شيئاً ، فإن
مرادك أن عبادتها لا تغني ، وفي الحقيقة الزيادة من عبادتها أزيد من عدم
الاغناء ، ولكن لما كان الكلام خطاباً لمن يعتقد ها مغنية حسن إخراجها في هذا

= وبيان الملازمة أنه إذا وجدت علة من تلك العلة لا بد أن تقتضى حصول الحكم
والإي حصل النقص سواء اقتضت غيره أم لم تقتض شيئاً . لوجدان التخلّف
وهو باطل .

فإذا حصلت العلة الثانية : فإن اقتضت ذلك الحكم بعينه لزم تحصيل
الحاصل . أو مثله : لزم اجتماع المثلين : وهو باطل أيضاً .
فإن اقتضت غير الحكم لزم على تقدير ذلك أن لا يتوارداً على معلول واحد : وهو
المدعي .

قال المصنف : وهذا دليل ناهض سواء حصلت علتان معا أم على التعاقب .
انظر : شرح المختصر ورقة ٤ / ١٦١ ، وما بعدها . وانظر كذلك البرهان
٠٨٣٠ / ٢

وسياتي كلامه على منع التعليق بعلتين في القياس ص ٣٢٨

(١) كثيراً ما يشيد المصنف بكتابه (التعليقة) هذا : مما يدل على نفاسته :
فقد قال عنه في شرح المختصر ورقة ١٢٥ مانصه : " ولقد أطلعنا في كتابنا
التعليقة في مسألة الاجماع السكوتي ، وذكرنا ما لورجل ذو الهمة لسماعه من
بلد إلى بلد لحمد سعاة " قال : وقد أوردنا هنا أي في الشرح المذكور
طرفاً صالحاً منه .

(٢) في (م) اسم الإشارة ساقط .

(٣) في (أ) إذا عرفت ذلك .

الغالب^(١) وكذلك^(٢) تقول : للسائل إذا أحكمت أمر منعه لو تضرعت إلي بالسف
شفيح ما قضيت لك^(٣) سؤالا ؛ ولذلك^(٤) إذا جاء بصيغة " إن " الشرطية لم يكن
له مفهوم عند المعترفین^(٥) بمفهوم الشرط : كما في قوله تعالى " إن تستغفر لهم —
سبعين مرة فلن يغفر الله لهم^(٦) لأن المراد قطع الإياس^(٧) فإن الاتيان^(٨) بصيغة
" لو " فيما ضربناه مثلا لتحقيق الامتناع لا لمقابلة : إذا فهمت هذا^(٩) جئنا بك
إلى ما أوردوه نقضا .

قولهم يلزم نفاذ الكلمات عند انتفاء كون ما في الأرض من شجرة أقلاما^(١٠) وهو
الواقع فيلزم النفاذ، وهو مستحيل، جوابه^(١١) أن [عدم] ^(١٢) النفاذ إنما^(١٣) يلزم

(١) في (ب) الغالب : بالغين : وهو تصحيف .

(٢) في (ب) ولذلك . (٣) كلمة (لك) ساقطة من (ب)

(٤) في (أ) ، (ب) وكذلك . (٥) في (أ) عند المعترض .

(٦) التوبة آية (٨٠) .

(٧) وذكر السبعين جرى مبالغة في اليأس وقطع الطمع عن الغفران . انظر

البرهان ١ / ٤٥٨ ، المستصفى ٢ / ١٩٥ . واليأس أنسب من قوله لا الإياس لأنه من يئس .

(٨) في (أ) كالاتيات . ولعل الأنسب فيه " فإن الاتيان " نتيجة لما تقدم .

(٩) في (أ) ذلك .

(١٠) في جميع النسخ " أقلام " ولعله من صنيع النساخ .

(١١) في (أ) ، (ب) وجوابه : بالواو .

(١٢) كلمة (عدم) ساقطة من النسخ والصواب إثباتها ليستقيم المعنى وقد نقل

النص صاحب الآيات البيئات وأثبتها فيه . والمعنى : أن النفاذ إنما يلزم

لو كان ما يتصور العقل أن انتفاء مقتضى للانتفاء .

أما إذا كان ما لا يتصوره العقل مقتضيا ؛ فإن لا يلزم عند انتفاء أولسى

وأخرى . انظر الآيات البيئات ٢ / ١٨٩ .

(١٣) كلمة (إنما) ساقطة من (أ) .

انتفاؤه لو كان المقدم مما لا يتصور العقل أنه مقتضى للانتفاء . أما إذا كان / ما (١٥ / ب)
 قد يتصوره العقل مقتضياً : فإن ^(١) لا يلزم عند انتفائه أولى وأخرى . وهذا لأن الحكم
 إذا كان لا يوجد مع وجود المقتضى فإن لا يوجد عند انتفائه أولى ، فمعنى " لو " فسي
 الآية : أنه لو وجد المقتضى لما وجد الحكم لكن لم يوجد ^(٢) فكيف يوجد ؟ وليس
 المعنى لكن لم يوجد فوجد ، لا امتناع وجود الحكم بلا مقتضى .
 فالحاصل أن ثم أمرين :

أحدهما : امتناع الحكم لا امتناع المقتضى وهو مقرر في بدائه العقول .

وثانيهما / وجوده عند وجوده وهو الذي أتت " لو " للتحبيه على انتفائه (١٧ / أ)
 بالغة في الامتناع ^(٣) فلولا تمكنها في الدلالة على الامتناع مطلقاً لما أتت بها ،
 فمن زعم أنها والحالة هذه لا تدل عليه فقد عكس ما قصدته العرب بها ، فإنها
 إنما تأتي بلوهنا للبالغة في الدلالة على الانتفاء لما للو من التمكن في الامتناع .
 وأنت إذا فهمت ما ألقيته إليك في الآية من المعنى نقلته إلى الأثر وغيره . فنقول
 لو لم يخف صهيب لم يعص لما عنده من إجلال الله تعالى المانع له من وقوع المعصية ،
 فكيف إذا خاف ؟ فإنه إذا خاف يجتمع مانعان : الاجلال والخشية ، وإذا لم
 يخف يكون المانع واحداً وهو الاجلال . فالمعصية منتفية على التقديرين . ^(٤)

(١) في (أ) فإنه لا يلزم .

(٢) ما بين القوسين ساقط من (ب)

(٣) فنحو قوله " لو لم يخف لم يعص " مستعمل في الامتناع على طريق البالغة
 فإنك مثلاً لو قلت : لو لم يخف لعصى كان للامتناع بلا بالغة . أما إذا قلت
 لو لم يخف لم يعص - فإنك أفدت ذلك مع بالغة فيه بأنه لو وجد المقتضى
 لا تمتنع . فما بالك إذا لم يوجد .

(٤) لأن السبب الواحد إذا كان له سببان لا يلزم من انتفاء أحد سببهما
 انتفاؤه لأنه يثبت مع السبب الآخر وصهيب رضي الله عنه هنا اجتمع في حقه
 سببان : الخوف ، والاجلال لله تعالى : فلوانتفى الخوف لم تصدر منه =

وجي * بلو تنبيها على الامتناع بالطريقة التي قد مناها : لا على مطلق الامتناع
وقد كان يمكن رد كلام الشيخ الامام ومن معه إليها لولا تصريحهم بأنها تدل
على خلاف الامتناع في مثل ما ذكرناه .

وقولنا في جمع الجوامع * ثم يثبت إن لم يناف وناسب بالأولى ^(١) وإلى آخره * أحسن
ما لو ^(٢) قيل : ثم تدل على الاثبات إن لم يناف ، وهذا لأن الثبوت والحالة هذه
ليس مأخوذاً منها بل من دليل آخر : فإن قلت : أوضح لي كيف تنزيل الأمر على
ماتدعيه من الامتناع فإن قوله * لو لم يخف لم يعص * إذا جعلنا فيه * لو * للامتناع
صريح في وجود المعصية مستندا إلى وجود الخوف . وهذا لا يقبله العقل .

قلت المعنى لو انتفى خوفه انتفى عصيانه : لكن لم ينتف خوفه فلم ينتف عصيانه
مستندا إلى أمر وراء الخوف ووراء هذا صورتان :

إحداهما أن ^(٣) لا ينتفي أصلا وهو مستحيل ، لأنه إذا انتفى مع انتفاء الخوف
المقتضى لعدم انتفائه فيما يحسبه العقل ، فلأن ينتفى مع وجوده أولى وأحرى .
والثانية : أن ينتفي انتفاء مستندا إلى الخوف نفسه وهو الواقع : ونظير هذا
قولك لو انتفى من الذكر انتفى انتقاض الوضوء المستند إليه ، ولا يلزم انتفاء أصل
الانتقاض ، بل قد يحصل بطريقة أولى ، بالبول مثلا .

فإن قلت فما السر في اطلاق انتفاء الانتقاض وهو مقيد بانتفاء خاص ؟ قلت
المبالغة كما أوضحناه والمعنى مفهوم من ترتيب الحكم على الوصف : وما قلناه يزيد
إيضاحا بما ادعينا . من تعدد الأحكام تبعا لامام الحرمين في مسألة تعدد العلل ^(٤) .

= المعصية لأجل الاجلال . كقولك في زوج هو ابن عم لو لم يكن زوجا لورث : أى
بالتعصيب فإنهما سببان لا يلزم من عدم أحدهما عدم الآخر . انظر الفروق
٠٩٠/١

(١) في (أ) بالاول (٢) في (أ) كما لو قيل .

(٣) كلمة (أن) ساقطة من (ب) .

(٤) انظر الكلام على هذه المسألة في البرهان ٢/٨١٩ . شرح المختصر ٣/١٥٤
وما بعدها .

ثم اعلم أن ما قلناه في الآية الكريمة ^(١) والأثر لاندعي أنه ظاهر كل الظهور .

وإنما نقول إنه محتمل يمكن معه جريان " لو " على أسلوب واحد : فلم يعدل عنه ؟

وإذا كان الشيخ الإمام يدعي أن جحد فهم الامتناع منها جحد للضروريات فلم ^(٢)

ينفيه في هذه الأماكن ؟ هذا / تمام تقرير ما قلناه في " لو " مع هذه الزيادة التي (١٨ / أ)

زدناها هنا من قبلنا على جمع الجوامع .

وأما قولنا " وترد للتمني " فشاهدة قوله تعالى " فلو أن لنا كرة " ^(٣) أي فليست

لنا كرة .

ولهذا ^(٤) نصب " فنكون " ^(٥) في جوابها كما انتصب " فأفوز " في جواب ليست

في قوله تعالى " ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما " ^(٦) وأما العرض فقد ذكره

(١) في (ب) ، (أ) ساقط .

(٢) في (ب) فلم ينغه . بالنفي لا بالاستفهام : وهو خطأ .

(٣) الشعراء آية (١٠٢) (٤) في (أ) فلهذا .

(٥) قال في المغنى : " ولا دليل في هذا على أنها للتمني لجواز أن يكون النصب

في " فنكون " مثله في قوله تعالى " إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا "

وقول ميسون :

وليس عباءة وتقر عيني . . أحب إلي من لبس الشفوف

أي أنه يجوز أن يكون النصب للمصدر المنسبك من " أن والفعل " للعطف على

اسم خالص من التأويل بالفعل ، لا في جواب التمني حتى يدل على أن " لو "

هنا للتمني .

ثم ذكر ابن هشام الاختلاف في " لو " هذه : فبعضهم قال هي قسم برأسها

ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط ولكن قد يوتي لها بجواب منصوب كجواب

ليت ،

وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى التمني . وقال ابن مالك هي لو

المصدرية أَعْنَت عن فعل التمني لكونها لا تقع غالبا إلا بعد مفهم تمن ؛ إلى

آخر البحث . انظر مغنى اللبيب ٢١٢ / ١ .

(٦) النساء آية (٧٣) .

في التسهيل^(١) ومثاله لو تنزل عندنا فتصيب خيرا . وأما التقليل فذكره بعض النحاة^(٢)
وكثر استعمال الفقهاء له ، وشاهده قوله تعالى " ولو على أنفسكم " .^(٣)

وقوله عليه الصلاة^(٤) والسلام " أولم ولو بشاة " ^(٥) وقوله / عليه الصلاة والسلام (ب/١٦)
" اتقوا النار ولو بشق تمره " ^(٦) وقوله عليه السلام " التمس ولو خاتما من حديد " ^(٧)

(١) انظر كذلك شرح التصريح ٢/٢٦٠ ، المغنى ١/٢١٢ .

(٢) انظر المغنى ١/٢١٢ ، (٣) النساء آية (١٣٥) .

(٤) في (م) ساقط . (٥) رواه البخارى ٣/٢ .

(٦) في (ب) هذا الحديث غير مثبت : وهو متفق عليه . ونصه : عن عدى بن حاتم

قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما منكم أحد إلا سيكلمه ربه ليس

بينه وبينه ترجمان فينظر أيمن منه فلا يرى إلا ما قدم من عطفه ، وينظر أشأم

منه فلا يرى إلا ما قدم . وينظر بين يديه ، فلا يرى إلا النار تلقاء وجهه .

فاتقوا النار ولو بشق تمره . وفي رواية فمن لم يجد شق تمره فيكلمه طيبة " رواه

البخارى ٤/٣٠٠ ، ٢/٢٧٩ ، ومسلم ٧/١٠٠ .

والشق بكسر المعجمة أى النصف أو الجانب ، والمعنى ولو كان الاتقاء

بالتصدق بشق تمره واحدة فإنه يفيد : وفي الحديث الحث على الصدقة بما

قل وما جل .

وأن لا يحتقر الانسان ما يتصدق به ، وأن اليسير من الصدقة سبب النجاة

من النار .

(٧) رواه البخارى ٣/٢٥٠ . وفيه أن امرأة عرضت نفسها على النبي صلى الله عليه

وسلم فقال له رجل يا رسول الله زوجنيها فقال ما عندك ؟ قال ما عندى شيء .

قال أذهب فالتمس ولو خاتما من حديد . فلم يجد : فقال أمعك شيء من

القرآن ؟ قال نعم سورة كذا ، وسورة كذا لسور سماها فقال زوجناكها بما

معك من القرآن .

وقوله عليه الصلاة والسلام ^(١) "تصدقوا ولو بظلف" ^(٢) محرق" وقد ذكرناه في الكتاب وخصصنا هذه الصورة بالتمثيل لقلّة من ذكرها ، وكثرة استعمال الفقهاء والأصوليين "للو" في هذا المعنى ^(٣) : وجمع الجوامع نفسه مشحون باستعمالها لذلك . وكذلك الحاوي ^(٤) الصغير وغيره من المختصرات ؛ وذكر الفراء ^(٥) ، وأبو علي ^(٦) ، وجماعة

(١) في (أ) ساقط .

(٢) قال المصنف في الطبقات ١٦٨/٨ . روى بإسناد جيد ، وأخرجه السيوطي في الجامع الصغير ٢٤/٢ بلفظ "ردوا السائل ولو بظلف محرق" ورمز له بالحسن .

(٣) أي معنى التقليل .

(٤) الحاوي الصغير كتاب في الفقه للإمام القزويني المتوفى (٦٦٥) وكان القزويني رحمه الله أحد الأئمة الأعلام له اليد الطولى في الفقه والحساب وحسن الاختصار . انظر الطبقات ٢٧٧/٨ .

(٥) هو أبوزكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن مروان الديلمي الكوفي الفراء . كان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي : وكان يقال الفراء أمير المؤمنين في النحو . له كتاب معاني القرآن نحو من ألف ورقة .

قال أبو العباس لم يعمل قبله ولا بعده مثله ، وكتاب اللغات وغيرها توفسي رحمه الله (٢٠٧) . انظر ترجمته في طبقات النحويين واللغويين ص ١٤٣ ، معجم الأدباء . ٩/٢ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٣٦٦/١ .

(٦) هو أبو علي إسماعيل بن القاسم بن هارون البغدادي كان أعلم أهل زمانه باللغة يقال هو الذي عمل كتاب سيبويه على عبد الله بن درستويه وسأله عنه حرفا حرفا . وهو الذي أظهر فضل مذهب البصريين على مذهب الكوفيين .

ونصر مذهب سيبويه على من خالفه من البصريين أيضا . وأقام الحجة له ، توفى رحمه الله (٣٥٦)

انظر ترجمته في : طبقات النحويين واللغويين ص ١٣٢ .

آخرهم ابن مالك ^(١) من موارد " لو " أن تكون حرفا مصدريا بمنزلة " أن " إلا أنها لا تنصب. ^(٢) نحو " ودوا لو تدهن " ^(٣) " يود أحدهم لو يعمر " ^(٤) ولكن الأكثرون لم يثبتوا ^(٥) ذلك وتأولوا / ما ذكر ولذلك لم تذكره في جمع الجوامع ؛ مع أن جدوى (م/١٨) معرفة كونها مصدرية في الأصول قليلة .

(١) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي ، الأستاز المقدم في النحو واللغة . قال المصنف : أخذ العربية عن غير واحد . وهو حبرها الذي سارت مصنفاة فيها مسير الشمس ومقدمها الذي تصفى لـه الحواس الخمس .

كان إماما في اللغة والقراءات وغير ذلك ، وله الدين المتين ، والتقوى الراسخة . توفي رحمه الله (٦٧٢) انظر ترجمته في الطبقات ٦٧/٨ .

(٢) ذكر ابن هشام أن أكثر وقوع " لو " حرفا مصدريا إنما يكون بعد (ود) أو (يود) ثم قال : ومن وقوعها بدونها قول قتيلة :

ما كان ضرك لومنت وربما .. من الغتى وهو المغيظ المحثق
وقول الأعشى :

وربما فات قوما جل أمرهم .. من التأنى وكان الحزم لو عجلوا
وقول امرئ القيس :

تجاوزت أحراسا عليها ومعشرا .. علي حراسا لو يسرون مقتلي

(٣) القلم آية (٩) .

(٤) البقرة آية (٩٦) .

(٥) في (أ) لم يبينوا : وهو تصحيف .

وأما قولنا في باب النهي عقب قولنا : ومطلق نهى التحريم ، " وكذا التنزيه في الأظهر " إلى آخره : فمعناه واضح ، مقرر في كل من شرحي المختصر والمنهاج ،^(٢) وليس في جمع الجوامع زيادة عليهما ، إلا في موضعين ، أحدهما : ((التنبيه على أن محل الخلاف في أن النهي هل يقتضي الفساد^(٣) إنما هو في التحريم^(٤)) .
 وأن التنزيه ملحق به على الأظهر ، وإنما^(٥) ألحقناه به ، لأن المكروه مطلوب الترك ، والصحة أمر شرعي ، فلا يمكن كونه صحيحا ، لأن تركه يوجب عدم الاعتبار به ، إذا وقع ، وذلك هو الفساد ، وهذا قريب مما قدمناه^(٦) في مقدمة^(٧) مسألة الصلاة في الدار المغصوبة^(٨) : حيث قلنا : " إن مطلق الأمر لا يتناول المكروه خلافاً

(١) قال الشافعي رحمه الله : " أصل النهي من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن كل ما نهى عنه فهو محرم ، حتى تأتي عنه دلالة على أنه إنما نهى عنه لمعنى غير التحريم " ، أنظر الأم ٢٦٥/٧ ، وأنظر شرح المحلى مع العطار ٤٩٩/١ ، وما بعدها .

(٢) أنظر شرح المختصر ورقة ٧٠ ، الابهاج ٦٦/٢ .

(٣) قال المصنف : لا أعلم أن معتمدنا في دلالة النهي على الفساد ما صح ، وثبت من قوله صلى الله عليه وسلم ، " من أدخل في ديننا ما ليس منه فهو رد " ، والمنهى ليس يدخل في الدين فيكون مردوا باطلاً ، وأن النهي للتحريم ، والتحريم ينافي كون الشيء مشروعا ، فهذه إشارة إلى معتمدنا : وتقرير ذلك في المبسوطات ، أنظر شرح المختصر ورقة ٢٣٥ . صحیح مسلم ١٢٤/٥

(٤) ما بين العقوفين ساقط من (م) ، (أ) .

(٥) في (م) ، (ب) ، وأنا ألحقناه .

(٦) أي في جمع الجوامع : أنظر شرح المحلى مع العطار ٢٥٦/١

(٧) كلمة (مقدمة) ساقطة من (م) ، (أ) .

(٨) الصلاة في الدار المغصوبة كثيرا ما يذكرها الأصوليون في كتبهم في مبحث توارد الأمر والنهي على شيء واحد ، وقاعدتها أن مطلق الأمر لا يتناول المكروه ، كما سيذكره المصنف ، والمعروف أن الشيء الواحد الذي له جهتان غير متلازمتين ، يجوز توارد الأمر والنهي عليه باعتبار جهتيه كالصلاة في الدار المغصوبة ، فإنه مأوربها من حيث إنها صلاة ، ومنهى عنها من حيث إنها شغلت ملك الغير =

لأبي حنيفة^(١) ، وبنينا^(٢) عليه عدم صحة الصلاة في الأوقات المكروهة^(٣) ، وإن قلنا إنها

= عد وانا ، فهي عند الجمهور صحيحة مع الكراهة ، وعند الإمام أحمد ومن وافقه غير صحيحة ، وذكر عن القاضي أبي بكر أنه قال لا تصح ولكن يسقط الطلب عندها .

قال ابن السمعاني وهو هذيان ، وذكر الغزالي أن هذه المسألة قطعياً والمصيب فيها واحد ، لأن من صحح أخذ من الإجماع ، وهو قاطع ، ومن أبطل أخذ من التضاد الذي بين القرينة والمعصية ، ويدعى كون ذلك محالاً بدليل العقل ، فالمسئلة قطعياً ، قال المصنف: ودعوى الإجماع لا تصح ، إذ كيف يصح ادعائه مع مخالفة الإمام أحمد وهو أقعد بمعرفة الإجماع ، فلو سبقه لكان أجدر من غيره بمعرفته . قال : ومن منع الإجماع إمام الحرمين وابن السمعاني وغيرهما من الأئمة وهو الحق ، أنظر شرح المختصر ورقة ٦٩ ، المستصفى ١ / ٧٩ ، العدد ٢ / ٤٤١ . (١) وقد نقله السرخسي عن أبي بكر الرازي رحمه الله واستدل على ذلك بأدلة عصر يومه بعد تغير الشمس فإنه جائز مأموه شرعاً وهو مكروه أيضاً ، وكذلك قوله تعالى " وليطوفوا بالبيت العتيق " ، يتناول طواف المحدث عند الحنفية ، حتى يكون طوفه ركن الحج وذلك جائز ، مأموه شرعاً ، ويكون مكروهاً .

وأما عند الجمهور فهذا الطواف باطل ، لا يعتد به ، ولا يقولون إنه طواف مكروه بل لا طواف أصلاً ، لقيام الدليل الشرعي على أن الطهارة شرط فيه ، كالصلاة راجع أصول السرخسي ١ / ٦٤ .

(٢) قال ابن القاسم : واستنتاج المصنف نفى صحة الصلاة في الأوقات المكروهة من نفى تناول الأمر لها ، استنتاج في غاية الصحة والظهور ، لا خفاء فيه ولا ارتياب قال : وأما كون الصلاة صحيحة في الأماكن المكروهة فلكون النهي فيها راجعاً إلى أمر خارج عنها غير لازم كما ترى .

أنظر الآيات البيئات ١ / ٢٧٠ ، وشرح المحلى مع العطار ١ / ٢٥٦ وما بعد ها . (٣) قوله " وبنينا عليه " ساقط من (م) ، (أ) .

(٤) الأوقات المكروهة هي التي ورد النهي عن الصلاة فيها وهي بعد العصر حتى تغرب الشمس ، وبعد الصبح حتى تطلع الشمس ، وبعد طلوعها حتى ترتفع قدر ربع رمح ، وعند استوائها حتى تزول ، وعند اصفرارها حتى تغرب . قال النووي : وأجمعت الأمة على كراهة كل صلاة لا سبب لها في هذه الأوقات ، وأتفقوا على جواز الفرائض المؤداة فيها ، واختلفوا في النوافل التي لها سبب =

كراهة^(١) تنزيه ، والحجة على أن المكروه لا يتناوله الأمر ، أنه مطلوب الترك ، والمأمور
مطلوب الفعل ، فيتناقضان .

والثاني : ما ذكره شيخ الاسلام عز الدين^(٢) بن عبد السلام ، وذلك أن علماءنا
رحمهم الله تعالى ذكروا أن النهي في المعاملات يقتضى الفساد ، إن رجع إلى أمر
داخل فيها أو لازم / فإن كان راجعا إلى أمر خارج ، لم يقتض الفساد ، (١٩) / أ

= كصلاة تحية المسجد ، وسجود التلاوة والشكر ، وصلاة العيد ، والكسوف ،
وفي الجنائز وقضاء الفوائت ، فذهب الشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلاكراهة ،
ومذهب أبي حنيفة وآخرين أنه داخل في النهي ، لعموم الأحاديث ، ولأن دفع
المفسدة المستفادة من النهي أهم من جلب المصلحة المستفادة من الأمر ، كما
ذكره في فواتح الرحموت واحتج الشافعي وموافقوه : بأنه قد ثبت عن النبي
صلى الله عليه وسلم قضاء سنة الظهر بعد العصر ، وهذا صريح في قضاء
السنة الفائتة فالحاضرة أولى ، والفريضة المقضية أولى ، وكذا الجنائز .
واستثنى في الروضة من الصلاة المنهى عنها في هذه الأوقات " مكة " فلا تكره
الصلاة فيها في هذه الأوقات ، وكذا عند الاستواء يوم الجمعة ، وذكر أن النهي
عن الصلاة في هذه الأوقات يفيد كراهة تحريم على الأصح ، فلو تحرم بالصلاة
فيها لم تتعقد على الصحيح ، وصححها الحنفية لوجود حقيقة الصلاة فيها حتى
لو أفسدها وجب قضاؤها لأن الشرع في النفل يلزم إتمامه عندهم ،
وروى عن أبي حنيفة بطلانها واختاره صاحب التحرير ، قال شارحه ابن أمير
الحاج : " والد راية تقوى هذه الرواية فليكن التعويل عليها " .
أنظر شرح مسلم ١١٠ / ٦ ، فواتح الرحموت ٢٠٥ / ٢ ، الروضة للنووي ١٩٤ / ١
التقرير والتخبير ٣٣٨ / ١ .

(١) في (ب) ساقط ، وفي (أ) ان : بدل " انها " .

(٢) هو عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن حسن بن محمد السلمي :

قال المصنف : " شيخ الإسلام والمسلمين وأحد الأئمة الأعلام ؛ سلطان العلماء ،
إمام عصره بلا مدافعة ، القائم بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في زمانه خير
قيام ، العارف بمقاصد الشريعة والمطلع على حقائقها وغوامضها .

قال ابن الحاجب : كان ابن عبد السلام أوفقه من الغزالي ، ولد (٥٧٨) وتفقّه =

كالنهي عن البيع وقت النداء^(١) .

فصرحوا بالراجع إلى أمر داخل أو خارج ، أو لازم ، وسكتوا عما شككنا فيه :
أراجع هو إلى داخل أو خارج ، وهو مكان مهم كالمأمن ذكره غير ابن عبد السلام ،

= على ابن عساكر وقرأ الأصول على الآمدي ، وقرأ الحديث على كثير من الأسياف .
روى عنه تلميذه ابن دقيق العيد ؛ وهو الذي لقبه بسلطان العلماء ، وروى عنه
الباغي وابن الفركاح وآخرون وحكى عنه أنه أفتى مرة بشيء ثم ظهر له أنه خطأ
فنادى في مصر والقاهرة على نفسه ، أن من أفتى له فلان بكذا فلا يعمل به
فإنه خطأ ، وكان رحمه الله شجاعاً في الحق قوى الجنان لا يخشى في الله
لومة لائم ، وقصته مع أمراء الدولة من الأتراك ومناذاته ببيعهم مشهورة معروفة ،
ومن تصانيف الشيخ عز الدين ، القواعد الكبرى ، قال التاج " وهي الكتاب
الذي ليس لأحد مثله " ، ثم اختصرها في قواعد صغرى ، وله مجلد في التفسير
ومختصر صحيح مسلم ، والفتاوى المصرية وغيرها ، توفي رحمه الله (٦٦٠) .
أنظر ترجمته في الطبقات ، ٢٠٩ / ٨ .

(١) البيع وقت النداء لصلاة الجمعة منهي عنه لترك السعي إلى ذكر الله وهو صلاة
الجمعة المذكور في قوله تعالى " فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع " وترك
السعي قد يوجد بدون بيع كأن مكث من غير بيع مثلاً ، كما أن البيع قد يوجد
بدون ترك السعي كما لو تبايعا وهما يشبان في الطريق ، فانفكت الجهة ،
فكان النهي هنا لأمر خارج مجاور فأوجب الكراهة دون الفساد ، ومثله قربان
الحائض فإن النهي عنه إنما كان لأجل الأذى وهو معنى مجاور للوطء غير
متصل به ولا لازم له إذ قد ينفك عنه كما في حالة الطهر ، وقد دل على ذلك
قوله تعالى " قل هو أذى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن "
فدللت الآية على أن التحريم للأذى لا لنفس القربان ، ولذلك كان موجبا للحكم
فيثبت به الحل للزوج الأول ، والنسب والمهر ، والإحصان ، وسائر الأحكام ،
التي تترتب عليه .

وأما إذا كان النهي عن الشيء راجعاً إلى أصله أو جزئه فإنه يبطله كما في النكاح
بغير شهود ، والصلاة بغير طهارة ونحو ذلك ، وكذا إن كان راجعاً إلى أمر
خارج عن الشيء ولكنه لازم له غير منفك عنه فإنه يفسده أيضاً ، فيكون باطلاً لا يعتبر
به كما في البيع الربوي ونحوه ، فإن النهي فيه راجع إلى أمر خارج عن العقد =

فإنه قال في القواعد : " كل تصرف نهى عنه لأمر يجاوره أو يقارنه ^(١) مع توفر شرائطه وأركانه فهو صحيح وكل تصرف نهى عنه ولم يعلم لماذا نهى عنه فهو باطل حملاً للفظ النهى على الحقيقة ، انتهى ^(٢) ، ذكره بعد أن ذكر المنهى عنه لعينه ،

= وهو الزيادة ، وذلك أمر خارج عن نفس العقد الذي هو الإيجاب والقبول ، ولكنه ملازم له وقائم به فيكون المنهى عنه هو الأجل والوصف جميعاً لما بينهما من التلازم .

أنظر في هذا ، قواعد الأحكام ٢٠/٢ ، التوضيح ٢١٥/١ ، كشف الأسرار

٢٩٠/١ ، الفروق للقرافي ٨٤/٢ .

(١) في (أ) أو يقارنه : وهو تصحيف .

(٢) الذي ذكره ابن عبد السلام في قواعد أن للنهي خمسة أحوال :

الحالة الأولى : أن ينهى عن الشيء لاختلال ركن من أركانه أو شرط من شرائطه كالنهي عن صوم يومي العيد ، ونحوه فهو محمول على الفساد .

الثانية : أن ينهى عن الشيء لاقتران مفسدته كما في الصلاة في السدار المغصوبة والبيع وقت النداء ونحوهما فلا يحمل على الفساد .

الثالثة : ما يتردد بين هذين النوعين كصوم يوم الشك والصلاة في الأوقات

المكروهة ، وفيه خلاف مأخذه أن النهى عنه هل هو لعينه أو لأمر يقترن به ؟

الرابعة : أن ينهى عما لا يعلم أنه لا اختلال للشرائط والأركان ، أو لأمر مجاور : فهذا أيضاً مقتضى للفساد ، حملاً للفظ على الحقيقة .

كسبه صلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يجزئ فيه الصاعات .

الخامسة : أن ينهى عن الشيء لفوات فضله في العبادة فلا يقتضى الفساد ، كالنهي عن الصلاة مع مدافعة الأخشين ، فإنه ينهى عن ذلك لما فيه من تشويش الخشوع .

قال : وأما نهى الحاكم عن الحكم في حال الغضب الشديد ، والألم الشديد ، فأحتياط للحكم .

فإن وقع الحكم بشرائطه وأركانه صح ، لحصول مقاصده ، هذا نصه ، والمصنف ذكره بالمعنى .

أنظر ذلك في القواعد : ٢٠/٢ .

والذي لم يعلم لماذا نهى عنه (١) الأمر داخل أو خارج؟ هو المحتمل؟ لأن يرجع
إلى داخل .

-
- (١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) .
(٢) في (أ) فهو المحتمل .

وأما قولنا " والنكرة في سياق النفي إلى آخره " (٢) فهو مقرر في شرح المختصر ، النكرة في سياق النفي تعم .
 فليُنظر هناك ، غير أنا نفيدك هنا : أن اختياري في مسألة أن دلالة النكرة المنفية ، هل هو باللزوم أو الوضع التفصيل ؟ .

(١) قال القرافي : " وأما النكرة في سياق النفي فهي من العجائب في إطلاق العلماء من النحاة والأصوليين حيث يقولون : النكرة في سياق النفي للعموم قال : وأكثر هذا الإطلاق باطل ، واستشهد بقول سيويه " إذا قلت لرجل في الدار " ، بالرفع لا تعم ، بل هو نفي للرجل بوصف الوحدة ، فتقول العرب لرجل في الدار بل رجلان ، فهذه نكرة في سياق النفي وهي لا تعم إجماعاً .

ثم اختار أنها تقتضى العموم إذا وردت في سياق النفي في قسمين ، أحدهما مسموع والآخر قياسي ، فالمسموع نحو ما بها من أحد ، ولا ديار ، ولا مجيب ، ولا أنيس ، ونحو ذلك من الألفاظ المسموعة ، والقياسي لا يكون إلا في النكرة المبنية على الفتح نحو : لاصلاة إلا يأم الكتاب ، لانكاح إلا يولي ، لاصيام لمن لم يبيت الصيام من الليل ، ونحوه ، وما عدا ذلك فلامعوم له .

أنظر شرح التنقيح ، ص (١٨١) ، الخاريج $\frac{١٤٨}{١١}$ ، مس $\frac{٩}{٤}$ ، نصب لإية $\frac{٤٦٣}{١١}$
 (٢) قال في الأصل " والنكرة في سياق النفي للعموم وضعا وقيل لزوما وعليه الشيخ الامام ، نصاً إن بنيت على الفتح ، وظاهراً إن لم تبين " .
 أنظره شرح المحلى مع العطار ، ٩ / ٢ .

(٣) وخلاصة ما أورده هناك : أن النكرة إن كانت صادقة على القليل والكثير كشيء ونحوه أو واقعة بعدد لا التي لنفي الجنس نحو لا رجل في الدار ، أو داخلها عليها (من) نحو ما جأني من أحد ، فإن كونها للعموم من الواضحات . لكن هل استفيد العموم في قولك ما جأني من رجل من لفظ (من) أو كان استفاداً من النفي قبل دخولها ودخلت هي لتأكيد ، الحق الثاني : وهو ما كان أبي رضي الله عنه يقرره وهو مقتضى كلام ابن مالك .

ثم قال : « وقد وهم من زعم أن النكرة في سياق النفي لا تعم إلا إذا كانت مبنية على الفتح ، بل الحق وجد أن العموم في الحالتين : وإنما هي في أحدهما نص ، وفي الآخر ظاهر ، فاحفظ ذلك فهو من النفائس . »

أنظر شرح المختصر ، ورقة ٢٣٧ .

فأقول : إنه باللزوم في المبنية على الفتح ، وبالوضع^(١) في غيرها ، والقول باللزوم على الإطلاق ، قول الحنفية والشيخ الإمام الوالد : وبالوضع مطلقاً قول الشافعية .

(١) العموم بالوضع معناه أن اللفظ وضع لسلب كل فرد من أفراد الكلية بالمطابقة أى أن العرب وضعتها لذلك ، والعموم باللزوم ، معناه أن عموم النكـرة المنفية ليس باعتبار دلالة اللفظ على جميع الأفراد بطريق المنطوق ، بل باعتبار أن نفي فرد مبهم غير معين ، يقتضي نفي جميع الأفراد ضرورة ، لأنه يلزم من نفي الأمر الكلي نفي جميع أفراد هـ وجزئياته ، فهو عموم عقلي ضروري .

قال النسفي في كشف الأسرار " والنكرة في موضع النفي تعم سواء دخل النفس على الفعل الواقع على النكرة نحو ما رأيت رجلاً أو على الاسم المنكر نحو لا رجل في الدار ، وعمومه ضروري لأنه نفي للحقيقة " . . .

قلت ويبنى على الخلاف بين الحنفية والشافعية في هذه القاعدة جواز التخصيص بالنية أو عدم جوازه ، فإن قلنا بقول الحنفية من أنه نفي للحقيقة فلا تخصيص لأنه ليس بعام والتخصيص فرع العموم ، فلو قال شخص " والله ما أكلت " ، ونوى تخصيص الأكل بغير التمر مثلاً فلا يسمع ، بل يحتمل يأكل كل ما أكل ، وإن قلنا بالقول الآخر من أنه نفي للكلية فلا يحتمل يأكل التمر ، لأن " أكلت " عام ، وضماً ، فيقبل التخصيص بالنية كسائر العمومات .

ورد على الحنفية بقوله صلى الله عليه وسلم " وإنما لكل امرئ ما نوى " (رواه البخاري) وهذا قد نوى شيئاً فيكون له ، والأصل عدم المانع من النية حتى يدل عليه دليل ، قال في نشر البنود : « ولا دليل للحنفية في هذه القاعدة ، بل هي دعوى مجردة » . أنظر في هذا : ميزان الأصول ، ص ٢٧١ ، فصول البدائع ٦٥/٢ كشف الأسرار ١٨٥/١ ، نشر البنود ٢١٨/١ ، شرح المحلى مع العطار ١٠/٢ وما بعدها .

وأما قولنا في التخصيص : ص : التخصيص

(١) التخصيص : إخراج بعض ما يتناوله اللفظ ، والقابل له حكم ثبت لمتعدد لفظاً أو معنى ، فالثابت لمتعدد لفظاً نحو " اقتلوا المشركين " فإنه يدل بلفظه على قتل كل مشرك وخص منه أهل الذمة وغيرهم ، والثابت لمتعدد معنى أى من جهة المعنى والاستنباط ثلاثة أنواع :

الأول : العلة وقد جوز تخصيصها بعض العلماء ، وهو المسمى بالنقض فى باب القياس ، ومثلاً له بالعرايا ، فإن الشارع نهى عن بيع الرطب بالتمر ، وعلله بالنقصان عند الجفاف ، وهذه العلة موجودة فى العرايا ، وهى بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر على وجه الأرض ، مع أن الشارع قد جوزها .

الثانى : مفهوم الموافقة : فيجوز تخصيصه كقوله تعالى " فلا تقل لهما أف ولا تنهرهما " فإنه يدل بمنطوقه على تحريم التأفيف ، وبالمفهوم على تحريم الضرب وسائر أنواع الأذى والتعنيف ، وخص منه الحبس فى حق دين الوالد فإنه جائز عند الغزالي وطائفة كما ذكره الاسنوى ، وإن كان الراجح عند الشافعية عدم الحبس ، قال فى الترياق النافع : " وقد صحح النووى تبعاً للبخارى وغيره المنع من الحبس " ، ونص عليه أيضاً العطار فى حاشيته وذكر نحوه عن المالكية ، وقال الفتوحى " لا يحبس الوالد يدين ولده ببل ولا لـه مطالبته على الصحيح من المذهب وعليه أكثر العلماء " .

الثالث : مفهوم المخالفة فيجوز تخصيصه بدليل أرجح من المفهوم : ومثاله قوله صلى الله عليه وسلم " إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً " فإن مفهومه يدل على أنه يحمل الخبث إذا لم يبلغ قلتين ، وهذا المفهوم قد خصص منه الجارى ؛ فإنه لا ينجس إلا بالتغيير : لقوله صلى الله عليه وسلم " خلق الماء طهوراً لا ينجسه شئ " ، فإنه يدل بمنطوقه على عدم التجسس ، والمنطوق أرجح من المفهوم ، كما قرره الاسنوى ، قلت : وهذا الحديث هو معتمد المالكية فى أن الماء طاهر لا ينجسه شئ إلا ما غلب على طعمه أو لونه أو ريحه وهو دليل قوى كما ترى ، يرفع الحرج عن الأمة ، ولذلك قال الغزالي ودلت أن يكون مذهب الشافعى كذهب مالك رضى الله عنه ، فى أن الماء وإن قل لا ينجس إلا بالتغيير وإن الحاجة ماسة إليه ، أنظر فى هذا : الاحياء ١/٢٩٩ ،

نهاية السؤل ٢/٣٧٥ ، شرح الكوكب المنير ٣/٣٦٧ ، الترياق النافع ١/١٨٠ ، حاشية العطار ٢/٣٣٠ . نصب الراية ١٤٤

" القابل له حكم ثبت لمتعدد ^(١) مع تعريفنا العام بأنه " لفظ ^(٢) يستفـرق الصالح له من غير حصر " فلا منافاة فيه ، فإن التعدد لا ينافي عدم الحصر ، فإن كل غير ^(٣) منحصر متعدد ، نعم ليس كل متعدد غير منحصر .

فإن قلت فأسماء الأعداد لا تقبل التخصيص : مع أنها حكم ثبت لمتعدد ، ولئن قلت إنها تقبل التخصيص لزم أن تكون عامة ، فيبطل قولكم في حد العام " من غير حصر ^(٤) .

حصر ^(٥) .

قلت : مدلول أسماء الأعداد واحد لا متعدد ، فإن التعدد في المعدود لا في اسم العدد .

فإن قلت الجمع المنكر حكم ثبت لمتعدد ولا يقبل التخصيص لأنه ليس بعام ، قلت لم قلت إنه لا يقبل التخصيص ؟ وقولك : لعدم ^(٦) عمومه ، قلنا هو صالح للعموم ١٧/ب يقينية لفظية أو معنوية ، ولا يلزم من قابليته للتخصيص ، وقوع التخصيص فيه حال تنكيره وتجرده عن قرائن العموم ، كما أن الإنسان قابل للثبوت على الراحة ، ولا يلزم خروج العضوب عن حد الانسان .

-
- (١) قال في الأصل : " التخصيص قصر العام على بعض أفراد ه ، والقابل له حكم ثبت لمتعدد . . . " ، أنظره شرح المحلى مع العطار ٣٣/٢ ، ٥٠٥/١ .
- (٢) قوله لفظ : احتزبه عن المعاني فإن العموم من عوارض الألفاظ عند المصنف كما سيذكره ، وأنظره في شرح المحلى مع العطار ٥١٠/١ .
- (٣) في (ب) ساقط .
- (٤) في (أ) تفيد .
- (٥) أنظر فواتح الرحموت ٢٦٨/١ ، نهاية السؤل ٣٥٠/٢ .
- (٦) في (أ) ولا يفيد .
- (٧) أنظر شرح المختصر ، ورقة ٢٤٣ .
- (٨) في (أ) بعدم .
- (٩) في (أ) التخصيص .

(١٩/م)

الاستثناء

وأما قولنا : في الاستثناء^(١) " من متكلم واحد وقيل مطلقا " فأشرنا به إلى /

المسئلة التي نقلناها في الشرح^(٢) عن القاضي : وهي ما إذا قال الله تعالى

" اقتلوا المشركين^(٤) " فقال النبي صلى الله عليه وسلم في الحال : " إلا زيدا "

هل يكون تخصيصا بمنفصل^(٥) _____

(١) قال في الأصل : " الاستثناء هو الإخراج بالإلا أو إحدى أخواتها ، من متكلم

واحد وقيل مطلقا . . . " . أنظره شرح المحلى مع العطار ٤١/٢ .

(٢) والذي ذكره هناك عن القاضي : أنه قال : الذي نرتضيه أنه صلى الله عليه

وسلم إن ابتدأ من تلقاء نفسه كلاما ولم يضيفه إلى كلام الله تعالى فإنه يلحق بالمنفصل سواء قدر متصلا أو منفصلا ، وذكر في الإبهاج عن الرازي أنه قال : فيه احتمال ، وقال الهندي الأظهر أنه منفصل .

قلت والأقرب أن يكون متصلا لأن الاستثناء هنا من متكلم واحد بحسب المعنى وهو الله سبحانه وهو ظاهر كما ترى .

أنظر شرح المختصر ، ورقة ٢٤٩ ، الإبهاج ١٣١/٢ ، المحصول ٢٢/٣ ، شرح المحلى مع العطار ٤١/٢ .

(٣) قال النووي : إذا أطلق القاضي في كتب الأصول لأصحابنا فالمراد به القاضي

أبو بكر الباقلاني الإمام المالكي ، ومتى أطلق في كتب المعتزلة أو كتب أصحابنا الأصوليين حكاية عن كتب المعتزلة فالمراد به القاضي الجبائي ومتى أطلق في كتب الفقه كالتنبيه ، والتتمة ، والتهديب ، وكتب الغزالي ونحوها فالمراد به القاضي حسين من أصحابنا .

أنظر تهذيب الاسماء واللغات ١٦٥/١ .

(٤) هذه بعض آية من سورة التوبة رقم (٥) .

(٥) المخصصات المنفصلة حصروها في ثلاثة أقسام : العقل ، والحس ، والدليل

السمعي ، فالتخصيص بالعقل : هو أن يكون العقل مانعا من ثبوت الحكم لذلك المخصوص ، ومثلوا له بقوله تعالى " الله خالق كل شيء " فيمتنع عقلا خلقه لنفسه .

والتخصيص بالحس : هو أن يكون الحس كالمشاهدة مثلا مانعا من ثبوت الحكم

لذلك المشاهد ، ومثلوه بقوله تعالى " تد مركل شيء " فمشاهدة السماء مانعة =

أو بمتصل^(١) وقد ذكرها الامام الرازي بحثا ، وكذلك ذكرها الشيخ صفى الدين الهندى^(٢) ، وكأنهما^(٣) لم يريا فيها نقلا ، ونحن وجدناها مسطورة في كلام مقدم الجماعة ، وأستاذ الطائفة القاضي أبى بكر^(٤) في كتاب التقريب والإرشاد .

= من ثبوت التدبير لها ، وإن كان المدرك هو العقل في الحقيقة ، لكن بواسطة المشاهدة ، فإن العقل مع قطع النظر عن مشاهدة السماء موجودة لا يقضى بامتناع ثبوت التدبير لها ، بخلاف خلق الشيء لنفسه فإن العقل في حد ذاته يقضى بامتناعه .

والتخصيص بالدليل السمعى هو أن يكون المانع من ثبوت الحكم نفي الشارع له ، وإن لم يمنع من ثبوته عقل أو مشاهدة ، فعلم بذلك تمايز هذه الأقسام ، والمخصصات المتصلة هي ما لا يستقل بنفسه من الألفاظ وعددها خمسة : وهى الاستثناء ، والشرط ، والصفة ، والغاية ، ومدل البعض ، وزاد بعضهم فيها الحال ، والظرف ، والتمييز ، أنظرها مع أمثلتها في شرح المحلى مع العطار ٤١ / ٢ ، وما بعدها ، وراجع الآيات البيئات ٥٧ / ٣ ، شرح العضد ١٣١ / ٢ .

(١) فى (ب) لمنفصل أو متصل ، وفى (أ) بمنفصل أو متصل .

(٢) هو محمد بن عبد الرحيم بن محمد الشيخ صفى الدين الهندى الأرموى ، كان بارعا فى الكلام ، متضلعا بالأصلين : له مصنغات مفيدة : منها فى علم الكلام " الزبدة " ، وفى أصول الفقه " النهاية " واسمها " نهاية الوصول فى دراية الأصول " ، كان مولده رحمه الله (٦٤٤) ورحل إلى اليمن ثم حج وقد م إلى مصر ثم دمشق وتوفى بها (٧١٥) .

أنظر ترجمته فى الطبقات ١٠٦٢ / ٩ .

(٣) فى (أ) فكأنهما .

(٤) هو الإمام أبوبكر القاضى محمد بن الطيب المالكى المعروف بابن الباقلانى : المتكلم على مذهب الأشعرى ، من أهل البصرة ، سكن بغداد وسمع بها الحديث وكان ثقة فاضلا ، قال الخطيب : أما الكلام فكان أعرف الناس به وأحسنهم خاطرا وأوضحهم بيانا وأصحهم عبارة ، وله التصانيف المنتشرة فى الرد على المخالفين من الرافضة والمعتزلة والجهمية والخوارج وغيرهم .

قال : وحدت أن ابن المعلم شيخ الرافضة حضر بعض مجالس النظر مع أصحاب له . =

.....
 = إن أقبل القاضي أبوبكر فالتفت ابن المعلم إلى أصحابه وقال لهم : قد
 جاءكم الشيطان ، فسمعه القاضي على بعد فلما أقبل قرأ قوله تعالى
 "إنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا" ، أي إن كنت أنا شيطاناً
 فأنتم كفار ، وقد أرسلت عليكم .

وقال أبوبكر الخوارزمي : كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى
 تصانيفه ، سوى القاضي ابن بكر فإن صدره يحوى علمه وعلم الناس ، وله فى
 الأصول كتاب جليل حافل اسمه " التقريب والارشاد فى ترتيب طرق الاجتهاد "
 اختصره إمام الحرمين فى كتابه " التلخيص " ، توفى رحمه الله (٤٠٣) .
 أنظر ترجمته فى تاريخ بغداد ٣٧٩/٥ .

تأخير البيان عن
وقت الحاجة
غير واقع .

وأما قولنا / " تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز " ^(١) فأفيد من (٢٠) / أ

الأقتصار على كونه جائزا ، لأنه لا يلزم من الجواز عدم الوقوع .

وأما قولنا " وإلى وقته واقع " فأحسن من قول غيرنا : ^(٣) " إن تأخيره عن وقت

الحاجة ممتنع إلا عند مجوز ما لا يطاق " ^(٤) لوجهين .

(١) أنظر شرح المحلى مع العطار ١٠٢/٢ .

(٢) الشأن عند أهل الأصول : أن يتكلموا أولا في المسئلة على الجواز العقلى ،

فان امتنع الشيء عقلا علم ضرورة امتناع وقوعه وان جاز عقلا ، نظر بعد ذلك هل وقع في الشرع أم لا ؟ فإذا قال الأصولى يجوز ذلك أو يمتنع فإنما مراده فى العقل ، وقول المصنف هنا : " وإن جاز " أى عقلا ، لأن الشارع إذا خاطب المكلفين بخطاب فى وقت معين ، بينه قبل مجئ ذلك الوقت ، فهذه علة عدم الوقوع .

أنظر نشر البنود ٣١/١ ، حاشية العطار ١٠٢/٢ .

(٣) هو ابن الحاجب ، أنظر شرح العضد ١٦٤/٢ .

(٤) كل ما يحتاج إلى بيان من مجمل ، وعام ، ومطلق ، ومشارك ، ومجاز ، ونحو

ذلك إذا تأخر بيانه فله حالتان :

الأولى : أن يتأخر عن وقت الحاجة ، وهو الوقت الذى إذا تأخر البيان عنه لم يتمكن المكلف من المعرفة لما يتضمنه الخطاب ، وذلك فى الواجبات الفورية لم يجز ، لأن الاتيان بالشيء مع عدم العلم به ممتنع عند جميع القائلين بالمنع من تكليف ما لا يطاق .

وأما من جوز التكليف بما لا يطاق فهو يقول بجوازه فقط لا بوقوعه كما صرح المصنف ،

فكان عدم الوقوع متفقا عليه بين الطائفتين :

قال الشوكانى : « وقد ذكر الباقلانى إجماع أرباب الشرائع على امتناعه . »

والثانية : أن يتأخر عن وقت الخطاب إلى وقت الحاجة إلى الفعل ، ولا يكون

ذلك إلا فى الواجبات غير الفورية ، فهذه الحالة جائزة عند الجمهور ، ومنعها

بعضهم ، مستدلا على ذلك بما لا يسمن ولا يفنى من جوع .

قال ابن حجر : " ومن الأمثلة على ذلك أنه لما نزل قوله تعالى " الذين آمنوا

ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون " ، قال الصحابة

رضى الله عنهم : وأينا لم يظلم نفسه يا رسول الله ؟ ، فأنزل الله تعالى : =

أحدهما : أن المجوزين لما لا يطاق نحن ، فافتتاح المسئلة بمذهب^(١) الخصوم لا يحسن ، لأنه يوهم أن المنع هو الجادة^(٢) ، وأن التجويز مقابله ، ولذلك لا يحسن من شافعى أن يفتتح مسئلة كون البطيخ ربوياً بقوله البطيخ غير ربوى إلا عند من يجعل العلة الطعم ، لأنه هو الذى يجعلها الطعم ، وهو عنده ربوى ، فالأحسن أن يقول هو ربوى إلا عند من لا يجعلها الطعم .

والثانى أنه لا يلزم من عدم امتناعه عدم وقوعه ، فبيننا على أنه مع الجواز غير

واقع ، .

وأما السؤال عن الجمع بينه وبين قولنا " الحق وقوع الممتنع بالغير لا بالذات " ،

فلا يستحق جواباً^(٤) .

" إن الشرك لظلم عظيم " ، قال الصحابة فطابت أنفسنا بذلك ، ومن الأمثلة عليه أيضا قوله تعالى " فاذا قرأناه فاتبع قرأه ثم إن علينا بيانه " وشم للتأخير ، وقوله تعالى فى قصة نوح : " إنه ليس من أهلِكَ إنه عمل غير صالح " بعد أن توهم أنه من أهله .

وفى الحديث قوله صلى الله عليه وسلم " خذوا عني مناسككم " وهو متأخر عن قوله تعالى " ولله على الناس حج البيت " الآية ، إلى غير ذلك من الأمثلة التى لا تحصى .

أنظر فى هذا المعنى : فتح البارى ١/١٥٧ ، المستصفى ١/٦٨ ٣ ، البرهان ١/١٦٦ ، احكام الآمدى ٣/٣٢ ، كشف الأسرار على البرزوى ، ١٠٨/٣ ، ارشاد الفحول ، ص ١٧٣ . صحيح مسلم ٤/٧٩ ، نصب الراية ٣/٥٥

(١) فى (ب) بدون الباء وهو نقص .

(٢) فى (ب) هو ايجاده ، وهو تحريف .

(٣) قال فى الأصل : " يجوز التكليف بالمحال مطلقا . . . والحق وقوع الممتنع

بالغير لا بالذات . . . " .

أنظر شرح المحلى مع العطار ١/٢٧٠ .

(٤) أى لأن ظهوره ووضوحه يغنى عن تكلف جواب عنه ، فان الممتنع لذاته ، منعه

العقل والعادة ، والممتنع لغيره ما جوزه العقل ومنعته العادة .

.....

= وكان الأجد ر بالمصنف أن يكتب جوابه ليسلم من اعتراض الكوراني الذي نقله عنه صاحب الأيات البيّنات ، فقد قال معترضاً على المصنف : إن قوله (والحق) ليس بحق لأن قسماً من الممتنع بالغير كالطيران إلى السما* ونحوه لم يقل أحد بوقوعه مع كونه ممكناً في ذاته ، وأيده العطار في حاشيته . وذكر الزركشي : أن القائلين بالجواز اختلفوا في وقوعه والذي تحصل فيه مذاهب ، أحدها الوقوع مطلقاً .

والثاني عدمه مطلقاً ، وحكاه الإمام في الشامل عن الجمهور .

والثالث : التفصيل بين الممتنع لغيره فيجوز ، وهو ظاهر اختيار الامام فسي الشامل ، وجرى عليه صاحب المنهاج وغيره ، والحق فيه التفصيل أيضاً . فإن كان مما قضت العادة بامتناعه كحمل الصخرة العظيمة للرجل النحيل فحكمه حكم الممتنع لذاته في الجواز وعدم الوقوع .

وأما ما امتنع لتعلق العلم به فذاك ليس محل النزاع ، بل هو واقع بالاجماع ، كإيمان أبي جهل ونحوه ، وقد كلف الله تعالى جميع الثقلين بالايان ، ثم قال : " وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين " فامتناع إيمان أكثرهم لعلمه تعالى بعد م وقوعه وذلك من الممتنع لغيره .

وأما عدم وقوعه بالممتنع لذاته وهو الممتنع عادة وعقلاً كالجمع بين الضدين ونحوه ، فلاستقراء .

وخلاصته : أن ما لا يقدر عليه العبد قد يكون معجزاً عنه متعذراً عادة فقط ، كالمشي من الزمن والطيران من الإنسان ، وقد يكون متعذراً عقلاً فقط ، كمن علم الله أنه لا يؤمن ، فإن إيمانه مستحيل عقلاً لتعلق علم الله به ، وإن سئل عنه ن ووالغوائد حكموا بإمكانه .

وقد يكون متعذراً عادة وعقلاً ، كالجمع بين السواد والبياض ، ونحوه ، ومنه قول الشاعر : وأخفت أهل الشرك حتى إنه لتخافك النطق التي لم تخلق فإن خوف النطق مستحيل عقلاً وعادة .

أنظر في ذلك ، تشنيف المسامع ، ورقة ٢٦ ، الترياق النافع ٤٥/١ ، الابهاج ١٧١/١ ، حاشية العطار ٢٧٢/١ .

وأما قولنا : (١) ومن ثم قال مالك (٢) وبعض أصحابنا : الشهادة بتوكيل فلان
ابن فلان ، فلانا شهادة بالوكالة فقط ، والمذهب بالنسب (٣) ضنا ، والوكالة أصلا "
فهو مفرع على قولنا قبله : " ومورد الصدق والكذب النسبة (٤) التي تضمنها ليس
غير ، كقائم في زيد بن عمرو قائم ، لابنوة زيد انتهى " ، وهو قاعدة مهمة أغفلها
الأصوليون . (٥)

(١) قال في الأصل : " ومدلول الخبر الحكم بالنسبة لاثبوتها وفاقا للإمام وخلافها
للقرافي ، وإلا لم يكن شئ من الخبر كذبا ، ومورد الصدق والكذب النسبة
التي تضمنها ليس غيرك قائم ، في زيد بن عمرو قائم ، لابنوة زيد ، ومن ثم
قال مالك وبعض أصحابنا : الشهادة بتوكيل فلان . . . " .

أنظر شرح المحلى مع العطار ١٤١/٢ .

(٢) هو أبو عبد الله الامام مالك بن أنس بن مالك بن عمرو الأصبحي المدني ، إمام
دار الهجرة ، وأحد أئمة المذاهب المتبوعة ، وهو من تابعي التابعين ،
سمع نافعا والزهرى ، وابن دينار وغيرهم ، وروى عنه ابن جريج والأوزاعي ،
والشورى ، وابن عيينة ، والشافعي وآخرون .
قال النووي : «أجمعت طوائف العلماء على إمامته ، وجلالته ، والاذعان له ،
في الحفظ والتثبت ، وتعظيم حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال :
قال البخارى : أصح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر ، وقال الشافعي :
إذا جاء الأثر فمالك النجم الثاقب ، ولولا مالك لذهب علم الحجاز .
وروى بالاسناد الصحيح في الترمذى وغيره عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم
قال " يوشك أن تضرب الناس أباط المطي في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم
من عالم المدينة : قال ابن عيينة هو مالك بن أنس .

وأحوال الامام مالك رحمه الله كثيرة مشهورة ، توفي بالمدينة (١٢٩) .

أنظر ترجمته في تهذيب الأسماء ٧٥/٢ ، حلية الأولياء ٣١٦/٦ .

(٣) أنظر الروضة للنووي ٢٦٨/١١ .

(٤) في (أ) الى

(٥) قال الزركشى : وأعلم أن هذه القاعدة مهمة ، وقد أهملها الأصوليون ، وذكرها

البيانين ، كالسكاكي وغيره ، ومنهم أخذ المصنف ، قال : وقد أورد عليهم =

حاصلها أن مورد الصدق والكذب في الخبر هو النسبة لا واحد من طرفيها .
 فإذا قلت : قام زيد ، فقيل : صدقت أو كذبت ، انصرف ذلك إلى قيام زيد ^(١) ،
 لا إلى أن ذلك المشار إليه بالقيام ، هل اسمه زيد أو عمرو ؟ وتظهر فائدة هذا
 فيما لو كان مختلفا في اسمه ، فلا يستفاد من ذلك أنك حاكم بأن ذلك اسمه بهذه
 القضية ، وكذلك لو قلت : قام زيد بن عمرو ، فال مورد ^(٢) قيام هذا الرجل ، لا كونه
 ابن عمرو ، فإذا قيل صدقت : كان معناه صدقت في أن المشار إليه قام ، لا في أنه
 ابن عمرو ^(٣) ، ولذلك يصح قول " صدقت " من يوافقك على قيامه ، ويخالفك في بنوته
 لعمرو ، نعم إذا وقع هذا في كلام الصادق : دل على صحة الطرفين والنسبة :
 ولذلك ^(٤) استدل الشافعي ^(٥) رضي الله عنه ،

ما رواه البخاري ^{١١٩} مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم " يقال للنصاري ،
 يوم القيامة من كنتم تعبدون ؟ فيقولون كنا نعبد المسيح بن الله فيقال كذبتم ،
 ما اتخذ الله من صاحبة ولا ولد ، " ولذلك استدل الشافعي وغيره من الأئمة على
 صحة أنكحة الكفار بقوله تعالى " وقالت امرأة فرعون " إلى آخره .
 أنظر تشنيف المسامع ، ورقة ١٦٥ ، حاشية العطار ١٤٤/٢ .

(١) في (ب) كلمة (لا) ساقطة .

(٢) في (ب) فالمراد : والكل صحيح .

(٣) قال البناني : ومن هذا القبيل ما يحكى أن الامام بن عرفة حضر عقد نكاح
 عقده شيخه ابن عبد السلام لولده ، وكتب الصداق ، وكتب أهل المجلس
 شهادتهم فيه ، فلما وصل إلى ابن عرفة ليكتب شهادته وجد فيه ، تزوج العالم
 الفاضل فلان إلى آخره ، فامتنع من كتب شهادته ، وقال لم أعرف له علما حتى
 أشهد به .

فقال له شيخه إنك جاهل ، أنت إنما تشهد على النكاح دون العلم .

أنظر حاشية البناني ١١٥/٢ .

(٤) في (ب) وكذلك ، وهو تحريف .

(٥) هو إمام المذهب أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع

ابن السائب بن عبد مناف القرشي ، المطليبي الشافعي المكي ، ابن عم =

على صحة أنكحة^(١) الكفار بقوله تعالى "وقالت امرأة فرعون^(٢) وفي أبي لهب^(٣) وامراته حمالة الحطب^(٤)" وقال : ما معناه : سمى كلا منهما امرأة : ولفظ الشارع محمول على الشرعي ، فدل على أن كلا منهما امرأة للكافر .

= رسول الله صلى الله عليه وسلم يلتقى معه في عبد مناف : وهو أول من أسس علم الأصول وصنف فيه رسالته المشهورة ، كما أنه المجدد للدين على رأس المائتين عند كافة العلماء ، وكان على رأس المائة الأولى عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه ، ولد رحمه الله بغزة في عام موت أبي حنيفة (١٥٠) وتوفى بمصر (٢٠٤) وتفقه في بداية حياته على أئمة مكة ، ثم انتقل إلى المدينة ولازم مالكا وأخذ عنه الكثير ثم رحل إلى العراق وجد في الاشتغال بالعلم هناك ، وتأثر محمد بن الحسن وغيره ونشر علم الحديث ونصر السنة وشاع ذكره وفضله ، وتزايد حتى ملاء البيع .

وصنف في العراق كتابه القديم المسمى "كتاب الحجة" ويرويه عنه أربعة من كبار أصحابه العراقيين ، وهم أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، والزعفراني ، والكرابي ، ورسالته القديمة ، ثم خرج إلى مصر سنة ١٩٩ ، وصنف كتبه الجديدة كلها بمصر ، وسار ذكره في البلدان ، وقصده الناس من سائر النواحي والأقطار ، للتفقه عليه والرواية عنه ، وسماع كتبه منه ، وأخذها عنه ، وقد بلغت كتبه أكثر من مائة وثلاثين عشر كتابا ، في سائر العلوم كما حكاه النووي وبالجملة فقد أكثر العلماء رحمهم الله من المصنفات في مناقب الشافعي وأحواله من المتقدمين والمتأخرين ، وما يروى عن تلميذه الامام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال : كان الشافعي كالشمس للدينيا وكالعافية للناس فهل لهذين من بديل؟ أنظر ترجمته في تاريخ بغداد ٥٦/٢ وما بعدها ، حلية الأولياء ١/٦١ ، تهذيب الأسماء واللغات ١/٤٤ - ٦٦ .

(١) وأنظر هذا الاستدلال في الروضة للنووي ١٥٠/٧ .

(٢) القصص آية (٩) .

(٣) السد آية (٤) .

(٤) من المعروف أن اللفظ الصادر من الشارع إذا تردد بين أمور فإنه يحمل على المعنى الشرعي أولا ، فإن تعذر حمل على الحقيقة العرفية ، لأن التكلم =

قولهم
" لا غير "
لحن

وقولنا " ليس غير " في جمع الجوامع ^(١) هو الصواب / ، فغير اسم ملازم
للاضافة معنى ، ويجوز قطعه إن فهم معناه ، وتقدمه كلمة " ليس " ، ويقع في
كلام الفقهاء " لا غير " وقيل ^(٢) إن

= بالمعتاد عرفاً أغلب من المراد عند أهل اللغة ، فإن تعذر حمل على
الحقيقة اللغوية لتعيينها حينئذ بحسب الواقع ، كذا نصوا عليه .
قال الزركشى : " والضابط في هذا : أنه يحمل على عرف المخاطب أبداً ،
فإن كان المخاطب هو الشارع حمل على المعنى الشرعي لا اللغوي ، لأن الشرع
طارئ على اللغة وناسخ لها ، فالحمل على الناسخ المتأخر أولى : قال وهذا
ضعفوا قول من حمل الوضوء من أكل لحم الجزر ونحوه على التنظيف بغسل اليد ،
فإن تعذر حمل على العرف العام لأنه المتبادر إلى الفهم ، ثم بعد هذا يحمل
على المفهوم اللغوي الحقيقي ، ومن أمثلته قوله صلى الله عليه وسلم " من دعى
إلى وليمة فليجب ، فإن كان مفطراً فليأكل ، وإن كان صائماً فليصل " .
قال ابن حبان في صحيحه : أي فليدع هذا ما ذكره الأصوليون .
أنظر تشنيف السامع ، ورقة ٧٧ ، التمهيد للاسنوي ، ص ٢٢٨ .
(١) أنظر المحلى مع العطار ١٤١/٢ وما بعدها . صحیح البیہقی ٤٥٥ .

(٢) القائل إنه لحن ابن هشام في المعنى ١٣٦/١ ، وذكر في شرح الشذور
أنه لا يجوز حذفاً فصلاً أضيف إليه (غير) ، إلا بعد ليس فقط .

ثم قال : وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم " لا غير " فلم تتكلم به العرب ،
فأما أنهم قاسوا " لا " على " ليس " أو قالوا ذلك سهواً عن شرط المسألة ،
أنظر شرح الشذور ١٠٦/١ ، والمصنف تبع ابن هشام في هذا ، وقد رد
بأنه سموع من العرب وأن أبا العباس المبرد كان يقول " لا غير " بالبناء على
الضم كقبل وبعد ، وكذا قال الزمخشري ، وابن الحاجب ، وابن مالك وأنشد
عليه في باب القسم من شرح التسهيل قول الشاعر :

جواباً به تنجو اعتمد فوريننا لعن عمل أسلفت لا غير تسأل .

وتبعهم صاحب القاموس فقال : وقولهم " لا غير لحن " غير جيد ، لأنه سموع
ثم أنشد البيت المذكور ، قال : وكأن قولهم " لحن " مأخوذ من قول السيرافي
" الحذف إنما يستعمل إذا كانت إلا وغير بعد ليس ولو كان مكان " ليس " ،

= غيرها من أفاظ الجحد لم يجز الحذف ولا يتجاوز بذلك مورد السماع ، انتهى

لحن (١) ، وقد وقع فيه ابن مالك ، حيث قال في التسهيل : " يتم في / المحذوف (٢٠) م /

اللام من التثنية ما يتم في الإضافة (٢) لا غير انتهى .

والصواب ليس غير كما قلناه : ويجوز فيه وجوه .

أحد ها : فتحه من غير تنوين على إضمار الاسم ، أي ليس المورد غيرها فأضمر

اسم ليس وقطع (غير) عن الإضافة لفظاً .

والثاني الضم بلاتنوين ، وحينئذ زعم المبرد (٤) والمتأخرون أنها ضمة بناء ، الوجوه في

" ليس غير "

= كلام السيرافي : ثم قال وقد سمع .

أنظر ترتيب القاموس ٤٣٢/٣ ، شرح التصريح ٥٠/٢ ، البحر المحيط ،

ورقة ١٢٧ .

(١) في (ب) وهو لحن : واللحن بسكون الحاء وفتحها ، فهو بالسكون الخطأ

يقال لحن فلان في كلامه إذا مال عن صحيح المنطق ، وفتح الحاء الفطنة ،

ومنه قول الشاعر :

وحديث ألدّه وهو مما يشتهي الناعتون يوزن وزنا

منطق صائب وتلحن أحيا نأ وأحلى الحديث ما كان لحناً .

وقول الآخر :

ولقد لحنتم لكم لكيما تعرفوا واللحن يعرفه ذوو الألباب .

وفي هذا المعنى ورد قوله صلى الله عليه وسلم " إنكم تختصون إلي ولعل

بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض " ، أي أفطن لها وأحسن تصرفاً فيها ،

فمن قضيت له بشيء من حق أخيه وإنما أقطع له قطعة من نار ، فإن شاء

أخذها وإن شاء تركها " ، وكلام المصنف رحمه الله على معنى السكون وهو

الخطأ ، ولذلك قال : " والصواب ليس غير " . راجع البخاري ٢٩٩

(٢) في (ب) من التنية ، وهو تصحيف .

(٣) أنظر شرح التسهيل ٦٩/١ .

(٤) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان الأزدي .

المعروف بالمبرد ، بفتح الراء المشددة عند الأكثر وبعضهم يكسرها ، أديب

نحوي لغوي ، ولد بالبصرة سنة (٢١٠) وأخذ عن المازني وأبي حاتم

السجستاني وتصدر للاشتغال ببغداد ، وأخذ عنه نفلويه وغيره ، =

وأن غيراً شبيهاً بالغايات كقبل وبعد ، فعلى هذا يجوز أن يكون اسماً وأن يكون خبراً ، وقال الأخفش ^(٢) ، إنها ضمة إعراب لأنه ليس باسم زمان كقبل وبعد ، ولا مكان كقوق وتحت ، وإنما هو بمنزلة كل وبعض ، وعلى هذا فهو الاسم ، وحذف الخبر ، وقال ابن خروف يحتمل الوجهين ^(٣) .

والثالث الفتح والتنوين فتقول ليس غيراً .

والرابع الضم والتنوين ، وعلى هذين الوجهين تكون الحركة إعرابية ، لأن التنوين إما أن يكون للتمكين ، وتنوين التمكين لا يلحق إلا المعرب ، وإما للتعويض ، فكأن المضاف إليه مذكور ^(٤) . ^(٥)

= ومن تصانيفه الكثيرة ، المقتضب في النحو ، الاشتقاق ، إعراب القرآن ، المقصور والمدود وغيرها ، توفي رحمه الله سنة (٨٥٠م) ببغداد .

أنظر ترجمته في معجم المؤلفين ١١٤/١٢ ، الاعلام ١٤٤/٧ .

(١) أى فى الابهام ، والقطع عن الاضافة ، ونية المضاف إليه ونسب هذا القول إلى سيبويه ، قال ابن مالك :

واضم بناءً غير إن عدت ما له أضيف ناوياً ما عد ما .

أنظر توجيه هذه الأقوال فى شرح التصريح على التوضيح ٤٩/٢ .

(٢) هو على بن سليمان بن الفضل أبو الحسن الأخفش النحوى ، سمع ثعلباً

والمبرد وغيرهما ، روى عنه على بن هارون ، والعرزيان وآخرون ، له من

التصانيف شرح كتاب سيبويه فى النحو ، وتفسير معانى القرآن وغيرهما

توفى رحمه الله سنة (٣١٥) .

أنظر معجم المؤلفين ١٠٤/٧ ، تاريخ بغداد ٤٣٣/١١ .

(٣) هو أبو الحسن على بن محمد بن على الحضرمى الأندلسى المعروف بابن خروف

أدب نحوى أصولى فرضى ، من تصانيفه شرح كتاب سيبويه وسماه "تنقيح

الألباب فى شرح غوامض الكتاب" ، وله أيضا شرح الجمل للزجاجى وغير ذلك .

توفى رحمه الله سنة (٦٠٦) ، أنظر معجم المؤلفين ٢٢١/٧ .

(٤) فى (م) مذكورا ، بابدال كأن التشبيهية بكان الناقصة ، والكل صحيح والمراد

(مذكورا) أى فى التقرير .

(٥) إلى هنا سقط من (م) وهو ما بين المعقوفتين ، أى من قوله =

إذا عرفت ذلك ، فقولنا " ومن ثم قال مالك إلى آخره " ، واضح البناء ، والمعنى أنه من هناك ، وهو أن الثابت النسبة فقط ، قال مالك وبعض أصحابنا : إذا شهد شاهدان بأن فلان ابن فلان وكل فلانا كانت شهادة بالتوكيل^(١) ، ولا يستفاد^(٢) منها أنهما شهدا بالبينة ، فليس له^(٣) لو نوزع في محاكمة أخرى في البينة ، أن يقول هذان شهدا لي بالبينة ، لقولهما في شهادة التوكيل إنني فلان ابن فلان .

والمذهب الصحيح عند علمائنا : أنه شهادة بالوكالة أصلا ، وهذا واضح لأنه مورد الكلام^(٥) ومقصده ، والنسب ضمنا ، وهذا قد^(٦) يستشكل على هذا الأصل ، ولا إشكال فيه ، لأننا لما صدقنا الشاهدين كان قولهما متضمنا^(٨) لذلك ، وهذه المسئلة مسطورة في الاشراف لآبي سعد الهـ^(٩) روى ،

= " فغير اسم ملازم للإضافة معنى " ، وبعد هذه الجملة قال الناسخ : فأطال الكلام على إعرابه ، ولعل هذا الاختصار من فعل الناسخ ، فلم يشأ أن يكتب في فن الأصول استطرادات طويلة من فنون أخرى ، وكان الأليق به التزام الأمانة في مهنته ، إذ لا يحق له أن يحذف شيئا من كلام المؤلف .

(١) في (ب) بالوكيل .

(٢) في (أ) فلا يستفاد .

(٣) في (أ) وليس له .

(٤) كلمة (أنه) ساقطة من (أ) .

(٥) في (ب) والكلام مقصده .

(٦) في (ب) وثالث : وهو تصحيف .

(٧) في (ب) بدون (قد) .

(٨) قال النووي : " لو سمع رجلا يقول لآخر هذا ابني وصدقه الآخر ، أو قال أنا

ابن فلان وصدقه فلان ، قال كثير من الأصحاب يجوز أن يشهد به على النسب"

أنظر الروضة ٢٦٨/١١ .

(٩) اسم الكتاب " الاشراف على غوامض الحكومات " وهو شرح لكتاب أدب القضاء

لابي عاصم العبادي ، المتوفى (٤٥٨) ، ومؤلفه هو أحمد بن أبي يوسف

أبو سعد الهروي تلميذ القاضي أبي عاصم العبادي ، قال المصنف كان أحد =

وفي الحاوي^(١) للماوردي^(٢) في باب التحفظ في الشهادة والعلم بها ، فإن قلت
 أيحكم القاضي بما شهد به^(٣) ضمنا ؟ قلت لا ، بل لابد من إيراد لفظ الشهادة
 على مقصود بالأصالة ، وقعت^(٤) الدعوى به .

= الأئمة وهو في حدود الخمسائة ، إما قبلها بيسير وهو الأقرب وإما بعدها
 بيسير .

أنظر الطبقات ٣٥٩/٥ .

(١) قال في الحاوي : لو شهد شاهدان أن فلان ابن فلان هذا وكل فلان
 ابن فلان هذا فقد اختلف ، هل تكون الشهادة مقصورة على الوكالة دون النسب
 اعتبارا بالمقصود منها ؟ وعلى مذهب الشافعي تكون شهادة بالوكالة وبالنسب
 جميعا ، وإن كان المقصود بها الوكالة دون النسب لأنها شهادة توجب
 إثبات ما تضمنها من مقصود وغير مقصود ، كمن شهد بثمن في مبيع وصداق فسي
 نكاح كانت شهادة بالبيع والنكاح وإن قصد بها الثمن والصداق .

أنظر الحاوي ، ورقة ٢٨٢/٢١ .

(٢) الماوردي : هو الامام الجليل علي بن محمد بن حبيب ، أبو الحسن الماوردي
 الشافعي ، صاحب الحاوي ، والاحكام السلطانية ، وغيرها من المصنفات
 القيمة .

ذكر المصنف في الطبقات عن ابن الصلاح أن الماوردي كان يتهم بالاعتزال ،
 قال وتفسيره عظيم الضرر لكونه مشحونا بتأويلات أهل الباطل على وجه لا يقطن
 له غير أهل العلم والتحقيق ، وكانت وفاته رحمه الله (٤٥٠)

أنظر ترجمته في الطبقات ٢٦٧/٥ .

(٣) كلمة (به) صاقطة من (أ) .

(٤) في (م) وقت الدعوى به : وهو تحريف .

وأما تعريفنا الصحابي^(١) : فقولنا : " من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم تعريف
 وإن لم يرو ، ولم يطل^(٢) فشرحه : أن (من) موصولة ، والمعنى الذى اجتمع ،
 والاجتماع معروف لغة وعرفا وهو المجالسة^(٣) ، أو المشاة^(٤) ، وهو جنس مؤمنا " .
 حال من (من) وهو فصل خرج المجتمع حال كفره ، ومحمد صلى الله عليه وسلم : فصل
 ثان ، يخرج المجتمع بغيره ، .

وإنما غيرنا لفظ " رأى " الواقع فى مختصر ابن الحاجب^(٥) وغيره لأنك إن نصبت
 النبى صلى الله عليه وسلم فى قولك " من رأى النبى صلى الله عليه وسلم " وهو الأظهر
 لم يطرد ، لورود ابن أم مكتوم^(٦) ، وأبى^(٧) ، وغيرهما ، من عيان الصحابة ، فإنهم

(١) وكذلك عرفه ابن حجر فى الإصابة : فقال : أصح ما وقفت عليه من ذلك أن
 الصحابي من لقي النبى صلى الله عليه وسلم مؤمنا به ومات على الاسلام :
 فيدخل فى " من لقيه " من طالت مجالسته له أو قصرت ومن روى عنه أو لم يرو ، ومن غزا
 معه أو لم يغز ، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه ، ومن لم يره لعارض كالعسى ونحوه .
 أنظر الإصابة ١٠ / ١ .

(٢) أنظر شرح المحلى مع العطار ١٩٦ / ٢ .

(٣) فى (ب) وهو المجانة : وهو نقص .

(٤) فى (أ) ، (م) والمشاة : بالواو .

(٥) أنظر شرح المختصر للعضد ٦٧ / ٢ .

(٦) هو عمرو بن قيس بن غالب القرشى العامرى المعروف بابن أم مكتوم ، مؤذن ،
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو الأعمى الذى ذكره الله سبحانه وتعالى فى
 قوله " عبس وتولى أن جاءه الأعمى " ، الآيات .

قال النووى : اتفقوا على أن النبى صلى الله عليه وسلم استخلفه على المدينة
 ثلاث عشرة مرة فى غزواته ثم شهد فتح القادسية وقتل بها شهيدا رضى الله عنه
 وكان معه اللواء يومئذ .

أنظر ترجمته فى تهذيب الاسماء ٢٩٥ / ٢ ، تقريب التهذيب ، ص ٤٤٥ .

(٧) هو أبى بن كعب بن عبيد بن يزيد بن معاوية بن النجار الأنصارى الخزرجى ،

سيد القراء ، قال النووى : شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله

عليه وسلم وروى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (١٦٤) حديثا =

لم يروه ، ولم ينعكس لأن من رآه في النوم فقد رآه^(١) حقا وليس بصحابي .

= وروى البخارى ومسلم عن ابن العباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ على أبي بن كعب سورة " لم يكن الذين كفروا من أهل الكتب " ، وقال أمرنى الله أن أقرأ عليك : وهى منقبة عظيمة لأبى ، لم يشاركه فيها أحد من الناس ، توفى رضى الله عنه بالمدينة ، ودفن بها ، قيل سنة ثلاثين فى خلافة عثمان وقيل غير ذلك ، قلت : وأبى بن كعب هذا لم يقل أحد أنه كان من عيمان الصحابة وربما أراد المصنف أبيا آخر أعشى ولم نعثر على شخص اسمه أبى بهذه الصفة . راجع صحيح مسلم ١٥٠ :

وأنظر ترجمة من اسمه أبى فى تقريب التهذيب ، ص ٢٥ ، وترجمة أبى المذكور فى تهذيب الأسماء واللغات ١٠٨ / ١ .

(١) لقوله صلى الله عليه وسلم " من رآنى فى المنام فقد رآنى حقا فإن الشيطان لا يتمثل بى " ، رواه البخارى ، ومعناه أن رؤياه صحيحة ليست بأضغاث أحلام ولا من تشبيهات الشيطان .

فالحديث على ظاهره كما ذكره النووى : أى أنه يراه حقيقة سواء كان على صفته المعروفة أو غيرها .

قال العلماء : وإنما تصح رؤية النبى صلى الله عليه وسلم فى المنام لأحد رجلين :

أحد هما صحابى رآه فعلم صفته فانطبع فى نفسه مثاله ، فإذا رآه جزم بأنه رأى مثاله المعصوم من الشيطان فينتفى عنه اللبس والشك فى رؤيته عليه السلام .

وثانيهما : رجل تكرر عليه سماع صفاته المنقولة فى الكتب حتى انطبعت فى نفسه صفته عليه السلام ومثاله المعصوم ، كما حصل ذلك لمن رآه ، فإذا رآه جزم برؤية مثاله عليه السلام ، كما يجزم به من رآه فينتفى عنه اللبس والشك فى رؤيته عليه السلام ، قال القرافى : «وأما غير هذين فلا يحصل له الجزم ، بل يجوز أن يكون رآه عليه السلام بمثاله ، ويحتمل أن يكون من تخييل الشيطان ، ولا يفيد قول العرثى لمن يراه أنا رسول الله ، ولا قول من يحضر معه هذا رسول الله لأن الشيطان يكذب لنفسه ويكذب لغيره فلا يحصل الجزم .» كذا ذكره فى الفروق .

وإن رفعت لزم أن يكون من وقع بصر محمد صلى الله عليه وسلم عليه صحابيا ، وإن لم يقع بصره هو على محمد صلى الله عليه وسلم ، ولا نعلم أحدا قال بذلك ، ولو قيل به لزم أن يكون كل من عاصره بهذه^(١) المثابة ، لأنه كشف له ليلة الاسراء وغيرها عنهم أجمعين ، وراهم كلهم ، بل نقول يلزم أن يكون كل أمته أصحابه ، لأنه رأى الكل ، أراه الله تعالى إياهم ، وأيضا فالخصوصية إنما هي لوقوع بصرنا على تلك الطلعة البهية ، التي ينطبع منها في القلب نور يشرق به ، فلذا عدلنا إلى لفظ الاجتماع ، وزدنا لفظ الإيمان ، وقد ذكره الشيخ أبو عمرو بن الصلاح^(٣) ، من

= قال ابن حجر : ومن فوائد رؤيته صلى الله عليه وسلم تسكين شوق الرأى لكونه صادقا في محبته ، وإلى ذلك الإشارة بقوله عليه السلام في رواية أخرى " فسيراني في اليقظة " ، وإذا رأى النائم النبي صلى الله عليه وسلم يأمره بشيء ، قال النووي فلا يجب عليه امتثاله ولا يعمل بما سمعه لعدم الضبط لا للشك في الرؤية ، فإن الخبر لا يقبل إلا من ضابط مكلف ، والنائم بخلافه ، قلت : ولو قدرنا ضبط النائم لم يكن ما رآه الرائي أو سمعه من قوله صلى الله عليه وسلم حجة عليه ، ولا على غيره من الأمة ، إن لم يرد دليل بذلك . بل ورد أن الشرع قد كمل في حياته صلى الله عليه وسلم وقبل موته ، فـ في قوله تعالى " اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً " .

أنظر فتح الباري ٢٦ / ٢٣٥ ، الروضة للنووي ٧ / ١٦ ، الفروق ٤ / ٢٤٥ ،

الاعتصام ١ / ٢٦٣ .

(١) في (م) بهذا المثابة .

(٢) في (ب) لأنه لو رأى الكل ، بزيادة " لو " وهو خطأ .

(٣) هو عثمان بن عبد الرحمن بن موسى بن أبي نصر الكردى ، الشيخ العلامة ،

تقى الدين ، أحد أئمة المسلمين علما ودينا ، أبو عمرو بن الصلاح .

قال المصنف : كان أحد فضلا عصره في التفسير والحديث والفقه ، وله مشاركة

في فنون عدة ، و صنف التصانيف المفيدة ، منها في علوم الحديث ، وطبقات

الفقهاء ، وأدب المفتى ، وشرح مشكل الوسيط ، والفتاوى ، وله الرحلة في =

المحدثين ، والآمدى ^(١) من الأصوليون ، ولا بد ^(٢) منه ، فإن من اجتمع كافرًا به صلى الله عليه وسلم لا تثبت له صحبة ، قاله البخارى فى صحيحه ، حيث قال : " من صحب النبى صلى الله عليه / وسلم أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه ^(٣) " وحكاه (٢٢) / أ

= عدة مجاميع ، وهى عبارة عن فوائد جمعها فى رحلته إلى الشرق عظيممة

النفع ، توفى رحمه الله (٦٤٣) .

• أنظر ترجمته فى الطبقات ٣٢٦ / ٨ .

(١) أنظر شرح مقدمة ابن الصلاح ، ص ٢٩١ ، احكام الآمدى ٩٢ / ٢ .

(٢) فى (ب) فلا بد منه .

(٣) أنظر صحيح البخارى بحاشية السندى ٢٨٧ / ٢ ، والا مام البخارى صاحب

الصحيح ، هو أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم بن المغيرة ، ولد

رحمه الله سنة (١٩٤) وتوفى سنة (٢٥٦) واسم صحيحه (الجامع المسند

الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه .

قال النووى : واتفق العلماء على أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخارى

وسلم ، واتفق الجمهور على أن صحيح البخارى أصحها وأكثرهما فوائد ،

وقال بعض علماء المغرب صحيح مسلم أصح ، وأنكر ذلك عليهم .

والصواب ترجيح صحيح البخارى ، وقد قال بعضهم فى هذا المعنى :

تشاجر قوم فى البخارى وسلم لديّ وقالوا أى دين تقدم

فقلت لقد فاق البخارى صحة كما فاق فى حسن الصناعة مسلم

وذكر المصنف أن الجامع الصحيح أجل كتب الإسلام ، وأفضلها بعد كتاب

الله تعالى ، ثم قال : ولا عبرة بمن رجح عليه صحيح مسلم ، فان مقالته

هذه شاذة ، ولا يعول عليها ، ثم أنشد رحمه الله فى البخارى يقول :

علاهن المدح حتى ما يزان به كأنما المدح من مقداره يضع

له الكتاب الذى يتلو الكتاب هدى هذى السيارة طوداً ليس ينصدع

ذلت رقاب جماهير الأنام له فكلهم وهو عال فيهم خضعوا

لا تسمعن حديث الحاسدين له فإن ذلك موضوع ومنقطع .

• أنظر تهذيب الأسماء واللغات ٦٧ / ١ ، الطبقات ٢١٥ / ٢ .

القاضي عياض^(١) وغيره عن أحمد^(٢) بن حنبل .

(١) هو أبو الفضل عياض بن موسى السبتي المالكي من أهل سبتة مدينة معروفة بالمغرب ، كان إماما بارعا متفنا متمكنا في علم الحديث والأصولين والفقه ، والعربية ، وله مصنغات في كل نوع من العلوم المهمة كالشفا^١ وشرح مسلم ، ومشارك الأنوار وغيرها ، وكان من أصحاب الأفهام الثاقبة ، توفي رحمه الله سنة (٥٤٤) .

أنظر ترجمته في شجرة النور الزكية ، ص ١٤٠ ، تهذيب الاسماء ٤٣/٢ .
(٢) ونسبه إلى الامام أحمد أيضا النووي في شرح مسلم ٣٥/١ ، والفتوح في شرح الكوكب المنير ٤٦٥/٢ .

والامام أحمد : هو أبو عبد الله الامام الجليل أحمد بن حنبل الشيباني المروزي البغدادي صاحب المذهب الصابر على المحنة الناصر للسنة ، مقتدى الطوائف ، قال فيه الشافعي رحمه الله : خرجت من بغداد وما خلفت بها أفقه ولا أروع ولا أزهد ولا أعلم من أحمد .
وقال إبراهيم الحرسي : رأيت أحمد كأن الله جمع له علم الأولين والأخريين . قال المصنف : « ولما حمل الامام أحمد يراود به المأمون في فتنة خلق القرآن قال له أبو جعفر الأنباري يا هذا : أنت اليوم رأس ، والناس يقتدون بك ، فوالله إن أجبت إلى خلق القرآن ليجيبن بإجابتك خلق كثير من خلق الله ، وإن أنت لم تجب ليمتنعن خلق من الناس كثير ، ومع هذا فإن الرجل إن لم يقتلك فإنك تموت ولا بد من الموت ، فاتق الله ولا تجبهم إلى شيء ، فأخذ يبيكي وهو يقول ما شاء الله ما شاء الله وقيل لبشر الحافي حين ضرب أحمد في هذه المحنة لوقمت وتكلمت كما تكلم ، فقال لا أقوى عليه إن أحمد قام مقام الأنبياء ، وقال أبو حاتم : إذا رأيت الرجل يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سنة ، وأنشد ابن أعين في هذا المعنى ، قوله :

أضحى ابن حنبل محنة مأمونة وحب أحمد يعرف المتسك
وإذا رأيت لأحمد متقصا فاعلم بأن ستوره ستهتك

ولد الامام أحمد رحمه الله سنة (١٦٤) وتوفي (٢٤١) .
أنظر ترجمته في تهذيب الاسماء ١١٠/١ ، الطبقات ٢٧/٢ .

وأما اشتراط أحد الأمرين / من الغزو ، أو مدة سنة ، فهو قول سعييد (١) / (١٩) ب
ابن المسيب رحمه الله حكاه ابن الصلاح (٢) وغيره ، وهو ضعيف ، يلزم منه

(١) هو الامام الجليل أبو محمد سعييد بن المسيب المخزومي القرشي ، إمام
التابعين وفقه الفقهاء .

قال النووي : ويقال فيه المسيب بفتح اليا وكسرهما والفتح هو المشهور ،
وحكى عنه أنه كان يكرهه ، ومذهب أهل المدينة الكسر ، ولد سعييد في
بداية خلافة عمر ورآه وسمع منه .

قال قتادة : ما رأيت رجلاً أعلم بحلال الله وحرامه من سعييد بن المسيب ،
وكان ابن المسيب أعلم الناس بحديث أبي هريرة ، وكان زوج ابنته ، وأقوال
السلف والخلف متظاهرة على إمامته ، وجلالته ، وعظم محله في العلم والدين
توفي رحمه الله سنة (٩٤) .

أنظر ترجمته في تهذيب الأسماء ٢١٩/١ ، حلية الأوليا ١٦١/٢ .

(٢) في (أ) ساقط .

(٣) قال ابن الصلاح : " وقد روينا عن سعييد بن المسيب أنه كان لا يعد الصحابي
إلا من أقام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم سنة أو سنتين ، وغزا معه غزوة
أو غزوتين ، وكان المراد بهذا إن صح عنه راجع إلى المحكى عن الأصوليين ،
أى من اشتراط طول الصحبة قال : ولكن في عبارته ضيق ، يوجب أن لا يعد
من الصحابة جرير بن عبد الله البجلي ومن شاركه في فقد ظاهر ما اشترطه
فيهم ، ممن لا نعرف خلافا في عده من الصحابة .

قال العراقي وهذا لا يصح عن سعييد بن المسيب ، فإن في الاسناد إليه
محمد بن عمر الواقدي وهو ضعيف في الحديث ، فإن صح عنه فهو ضعيف
أيضاً ، كما قاله النووي في التقريب ووجه اشتراط أحد الأمرين : أن الصحبة
للنبي صلى الله عليه وسلم شرف عظيم فلا تنال إلا باجتماع طويل يظهر فيه
الخلق المطبوع عليه الشخص كالغزو وغيره .

قال المازري في شرح البرهان : " لسنا نعنى بقولنا الصحابة عدول كل من
رآه صلى الله عليه وسلم يوماً أو زاره لماماً واجتمع به لغرض وانصرف ، وإنما
نعنى به الذين لا زموه وعزروه ونصروه " .

قال العلائي : وهذا قول غريب يخرج كثيراً من المشهورين بالصحة والرواية ، =

(١) بن عبد الله ، ووائل بن حجر ، ومعاوية^(٣) بن الحكم السلمي وغيرهم
 ممن وفد على النبي صلى الله عليه وسلم عام تسع ومعه ، فأسلم وأقام عنده أياما ثم
 رجع إلى قومه ، وروى عنه أحاديث ، ولا نعرف خلافا بين الناس في عدتهم من الصحابة .
 إذا عرفت ما عرفنا به الصحابي ، فإننا منبهوك هنا على مهمات :

أحدها : أنك قد تقول المفهوم من الاجتماع المجالسة أو المشاة ولو شيئا يسيرا
 وهذا يلزم عليه خروج من لم يجالس ولم يمشى ، بل رأى على بعد مع كونه صحابيا :

= عن الحكم بالعدالة ، قال : والقول بالتعميم هو الذي صرح به الجمهور وهو
 المعتمد ، كذا نقله العطار .
 أنظر مقدمة ابن الصلاح ، ص ٢٩٧ ، التقريب ٢ / ٤٠٨ ، حاشية العطار
 ٢٠٠ / ٢ .

(١) هو أبو عمر جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك بن نصر بن ثعلبة البجلي الكوفي
 رضى الله عنه ، صحابي مشهور .
 قال النووي : روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مائة حديث ، قدم على
 النبي صلى الله عليه وسلم سنة عشر من الهجرة فبايعه وأسلم ، وكان عمر
 ابن الخطاب رضى الله عنه يقول : جرير يوسف هذه الأمة لحسنه ، اعتزل
 القتال بين علي ومعاوية ، وأقام بالجزيرة ونواحيها حتى توفي رضى الله عنه
 سنة (٥٤) .

أنظر ترجمته في تهذيب الأسماء ١ / ١٤٧ ، تقريب التهذيب ، ص ٥٤ .

(٢) هو وائل بن حجر بن ربيعة الحضرمي كان من ملوك حمير ، وفد على رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وكان النبي قد بشر أصحابه بقدمه قبل وصوله بأيام ،
 وقال : يأتيكم وائل بن حجر من أرض بعيدة من حضرموت طائعا راغبا في الله
 عز وجل وفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو بقية الأقبال أي الملوك .

قال النووي : روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واحد وسبعون حديثا
 نزل الكوفة وعاش إلى أيام معاوية وشهد معه صفين ومات في ولايته رضى الله عنه
 أنظر ترجمته في تهذيب الأسماء ٢ / ١٤٣ ، تقريب التهذيب ، ص ٣٦٨ .

(٣) معاوية بن الحكم السلمي رضى الله عنه صحابي مشهور ، نزل المدينة ، كان
 من أهل الصفة ، وله فضائل كثيرة .

فنقول الرائي على بعد إن لم يكتف له بهذا القدر في ثبوت الصحبة : كان لفظ^(١) الاجتماع على ما يزعمون أصح ، وإن اكتفى به " وهو ظاهر اطلاقهم لفظ الرؤية " فإننا ندعى أنه مجتمع به ، فإن الاجتماع يحصل إما بالمجالسة وإن لم يكن معها رؤية ، وإما بالرؤية وإن لم يكن معها مجالسة ، هذا الذي يظهر .

فنحن دائرون بين منع كون الرائي على بعد صحابيا ، ودعوى كونه مجتمعا . ثم نحن لا نضمن سلامة جمع الجوامع عن كل اعتراض ، بل كل أحد يؤخذ من قوله ويترك^(٢) إلا صاحب القبر صلى الله عليه وسلم .

فإن صح لغة أو عرفا أو شرعا ما يظهر لنا من صدق الاجتماع على كل من هذين ، أو أن الرائي من بعد غير صحابي لم يصح الاعتراض ، وإلا فالاعتراض صحيح ، ولكن يسهل أمره أنه لم يثبت لنا أن أحدا اتفقت له الرؤية على بعد دون الاجتماع أو سماع الكلام حتى نبحت عنه .

والثاني أن من اجتمع كافرا به صلى الله عليه وسلم ، ثم أسلم ولم يره بعد الاسلام ، ولكن روى شيئا سمعه منه^(٣) في حال كفره أو لم يرو ، هل يكون صحابيا^(٤) ؟ فظاهر كلام الامام أحمد بن حنبل والبخارى وغيرهما أنه لا يكون صحابيا^(٥) ، ولذلك^(٦) لم يذكر

= أنظر ترجمته في حلية الأولياء ٣٣/٢ ، تقريب التهذيب ، ص ٣٤١ .

(١) في (ب) كان لفظ الاجتماع : وهو تحريف .

(٢) في (أ) ساقط .

(٣) من تحمل في حال الكفر ، ثم أدى بعد الاسلام ، قبل ذلك منه :

قال ابن حزم : " ومن سمع النبي صلى الله عليه وسلم يحدث بشيء والسامع

كافر ثم أسلم فحدث به وهو عدل ، فهو مسند صحيح ، واجب الأخذ به ،

ولا خلاف بين العلماء في ذلك " .

أنظر الاحكام ٢٥٦/٢ .

(٤) في (ب) ، (أ) وظاهر بالواو .

(٥) في (أ) ، (م) كلمة (صحابيا) ساقطة .

(٦) في (ب) وكذلك : وهو زيادة .

أحد عبد الله بن صياد في الصحابة رضى الله عنهم ، وقد كلفه النبي صلى الله عليه وسلم ووقف معه في قصته المشهورة ^(٢) ، مع كونه أسلم بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، وحج ، فلم يعتدوا له بذلك اللقاء والكلام في حال الكفر .

(١) في (أ) ساقط .

(٢) قال النووي في شرح مسلم : في قصة ابن صياد : "يقال له ابن صياد ، وابن صائد ، واسمه صاف ، قال العلماء : وقصته مشكلة ، وأمره مشتبه ، في أنه هل هو المسيح الدجال المشهور أم غيره ؟ ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم لعمر حين استأذنه في ضرب عنقه "إن يكن هو فلن تسلط عليه وإلا يكن هو فلا خير لك في قتله" ، قال : ولا شك أنه دجال ممن الدجاللة ، ومن أشتباه قصته وكونه أحد الدجاللة الكذابين قوله للنبي صلى الله عليه وسلم أتشهد أنى رسول الله ؟ ودعواه بأنه يأتيه صادق وكاذب وأنه يرى عرشا فوق الماء ، وأنه لا يكره أن يكون هو الدجال ، وأنه يعرف موضعه ، وقوله : إنى لأعرفه وأعرف مولده وأين هو الآن . ثم قال : وأما إظهاره الاسلام ، وحجه ، وجهاده ، واقتلعه عما كان عليه ، فليس بصريح في أنه غير الدجال ، لاحتمال أن يختم له بالشر ، فإن قيل كيف لم يقتله النبي صلى الله عليه وسلم مع أنه ادعى بحضرته النبوة ؟ فالجواب من وجهين ذكرهما البيهقي وغيره :

أحدهما : أنه كان غير بالغ ، واختار القاضي عياض هذا الجواب .

والثاني : أنه كان في أيام مهادنة اليهود ، وحلفائهم ، وجزم الخطابي في معالم السنن بهذا الجواب الثاني ، قال : لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعد قدومه المدينة كتب بينه وبين اليهود كتاب صلح على أن لا يهاجروا ، ويتركوا على أمرهم ، وكان ابن صياد منهم أو دخيلا فيهم ، إلى آخر كلام النووي عنه في شرح مسلم في كتاب الفتن .

وذكر البخارى قصته في باب كيف يعرض الاسلام على الصبي ، قال ابن حجر : وكان ابن صياد من اليهود ، وقد قارب الحلم ، وكان على طريقة الكهنة يخبر بالخبر فيصح تارة ويفسد أخرى ، وذكر في الإصابة أنه ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أعور مختونا ، وأن من ولده عمارة بن عبد الله بن صياد =

والثالث : من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم قبل المبعث ، وحادثه ثم أسلم بعد المبعث ، ولم يلقيه النبي صلى الله عليه وسلم ، فهل يكتفى بذلك اللقاء الأول مع إسلامه في زمنه ؟ / وهذا بخلاف من لم يسلم إلا بعد وفاته ، ^(١) ففيه نظر (٢٣) / أ
 واحتمال وقد روى أبو داود ^(٢) في السنن عن عبد الله ^(٣) بن شقيق عن أبيه
 عبد الله بن أبي الحسأ ^(٤) قال : بايعت النبي صلى الله عليه وسلم قبل أن يبعث ،
 وبقيت له بقية فوعده أن آتية بها في مكانه ، ونسيت ثم ذكرت بعد ثلاث ، فجئت
 فإذا هو في مكانه ، فقال يا فتى لقد شققت علي ، أنا ها هنا منذ / ثلاث أنتظر . (٢٢) م

= وكان من خيار المسلمين من أصحاب سعيد بن المسيب ، روى عنه مالك وغيره
 قال ولم يثبت أنه أسلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدخل في
 حد الصحابي ، قلت : وفي الجملة لا معنى لذكر ابن صياد في الصحابة
 لأنه إن كان هو الدجال فليس بصحابي قطعاً لأنه يموت كافراً ، وإن كان
 غيره فهو حال لقيه النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن مسلماً .

أنظر شرح النووي على مسلم ٤٦/١٨ ، فتح الباري ١٢/١٤٢ ، الإصابة
 ١٣٣/٣ ، تهذيب الأسماء ٢٩٩/٢ ، شذرات الذهب ٢٠/١ .

(١) في جميع النسخ فيه نظر واحتمال ، بدون الغاء الأولى والسياق يتطلبها .

(٢) أنظر معالم السنن للخطابي ٢٨٤/٧ ، وأبو داود هو الامام الجليل سليمان

ابن الأشعث بن اسحاق بن عمران ، السجستاني الأزدي صاحب السنن
 كان إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة ، تفقه بأحمد بن حنبل ولازمه
 مدة وكان يشبهه به ، قال عن كتابه السنن : ذكرت فيه الحديث الصحيح
 وما يشبهه أو يقاربه ، وما كان فيه وهن شديد بينته .

قال الذهبي وقد وفي بذلك فإنه بين الضعف الظاهر وسكت عن الضعف
 المحتمل ، فما سكت عنه لا يكون حسناً عنده ولا بد ، بل قد يكون مما فيه
 ضعف ، توفي رحمه الله سنة (٢٧٠) .

أنظر ترجمته في الطبقات ٢٩٣/٢ ، تهذيب الاسماء ٢٢٤/٢ .

(٣) هو عبد الله بن شقيق العقيلي بالضم ، قال ابن حجر ، بصرى ثقة ، مات سنة

(١٠٨) ، أنظر تقريب التهذيب ، ص ١٧٧ .

(٤) عبد الله بن أبي الحسأ بفتح الحاء وض الميم العامري ، قال ابن حجر : له =

فهذه القصة كانت قبل النبوة ، ولم يكن ابن أبي الحساء أسلم إن ذاك قطعاً ، ولكنه أسلم بعد ذلك ، ولم يثبت لنا أنه صحبه بعد الاسلام ، فلو فرض أنه لم يلقه بعد الاسلام جاء فيه هذا النظر والاحتمال ، فهودون ابن صياد من جهة أن مجالسته إياه قبل المبعث ، وفوقه من جهة أنه أسلم في حياته .

والرابع : من اجتمع به بعد المبعث وأسلم قبل وفاته صلى الله عليه وسلم ،

وهذا أيضاً فيه نظر واحتمال وهو أولى بالصحة من القسمين السابقين .

والخامس : من صحبه ثم ارتد بعد وفاته ، ثم عاد إلى الإسلام هل تحبط رده (١) ، الردة هل

الصحة ؟ فيه نظر ، والأظهر عندى على أصول أصحابنا عدم الإحباط ، وعلى أصول ، تحبط العمل الحنفية الإحباط ، وذلك لأنهم يجعلون هذا إسلاماً جديداً ، يجب فيه استئناف أو بشرط الحج ، ولا يعتدون بما سبق (٢) .

الموافاة ؟

= صحة ، سكن البصرة وقيل مصر .

أنظر تقريب التهذيب ، ص ١٧١ .

(١) فى (أ) كلمة " رده " ساقطة .

(٢) الكافر المرتد تلزمه الصلاة فى الحال ، وإذا أسلم لزمه قضاء ما فات فى الردة ،

لأنه اعتقد وجوبها ، وقد رعى التسبب إلى أدائها ، فهو كالمحدث بلاخلاف

عند الشافعية ، وقال مالك وأبو حنيفة وأحمد فى رواية عنه ود اود لا يلزم

المرتد قضاء ما فات فى الردة ولا فى الاسلام قبلها ، وجعلوه كالكافر الأصلي

يسقط عنه بالاسلام ما قد سلف لقوله تعالى " قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر

لهم ما قد سلف " وأيضاً فإن فى إيجاب ذلك عليهم تنغيراً لهم عن الاسلام

فعفى عنه لذلك .

وذكر النووى فى كتاب الحج أن من حج ثم ارتد ثم أسلم لم يلزمه الحج مرة

ثانية بل تجزئه حجته السابقة عند الشافعية ، وعند أبى حنيفة وآخرين يلزمه

الحج ، قال : ومبنى الخلاف على أن الردة متى تحبط العمل ؟ فعندهم

تحبطه فى الحال سواء أسلم بعدها أم لا ؟ فيصير كمن لم يحج ، وعندنا

لا تحبطه إلا إذا أتصلت بالموت ، لقوله تعالى " ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت

وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم . . . الآية " .

=

وأما علماؤنا فإن الحبوط ^(١) عند هم مشروط بالوفاة على الردة .
 وأصل هذا مسألة الشقاوة والسعادة ^(٢) الآتية / ، ويؤيد أصحابنا أن المحدثين (٢٠) ب /
 لم يختلفوا في عد الأشعث ^(٤) بن قيس من الصحابة ، وجعل أحاديثه سننات ،

= فعلق الحبوط بشرطين : الردة ، والموت عليها ، والمعلق بشرطين لا يثبت بأحد هما ، واحتج الفريق الآخر بقوله " ومن يكفر بالايان فقد حبط عمله " . قلت : لكن هذه الآية مطلقة ، والأولى مقيدة ، فيجب حمل المطلق على المقيد كما هو القاعدة عند الأصوليين ، فلا يحبط العمل إلا بالوفاة على الكفر فيكون قول الشافعية هو الأصح .
 أنظر في هذا ، فصول البدائع ٢٧٠/١ ، المجموع ٦٢/٢ ، ٥/٣ ، الروضة للنووي ٣/٣ ، التوضيح لصدر الشريعة ٢١٤/١ ، الفروق ١٩٣/١ .

(١) في (ب) المحبوط ، وهو تحريف .

(٢) في (م) وأصل هذه .

(٣) قال المصنف في الأشباه والنظائر ، ورقة ١٢٢ .

قال الشيخ أبو الحسن رضى الله عنه : السعادة والشقاوة لا يتبدلان . ومعنى ذلك أن الاعتبار في الايمان بالخواتيم : فلن ينفع من مات على الكفر تقدم قناطر من إيمان ، ولا يضر من مات على الإيمان قناطر من كفرات . وقال أبو حنيفة رحمه الله يتبدلان ؛ وتحريم المسئلة في كتب الكلام ، قال وقد ذكرناها محررة في منع الموانع .

(٤) وفد الأشعث بن قيس بن معد يكرب الكندي إلى النبي صلى الله عليه وسلم

سنة عشر من الهجرة في وفد كندة وكانوا ستين راكبا ، فأسلموا ورجع إلى اليمن قال النووي : وكان الأشعث ممن ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، فبعث أبو بكر رضى الله عنه الجنود إلى اليمن فأسروه فأحضره بين يديه فأسلم ، وقال استبقني لحريك وزوجتي اختك فأطلقه أبو بكر وزجه أخته وهي أم محمد ابن الأشعث ، وشهد الأشعث اليرموك والقادسية والمدائن وسهاوند وغيرها . وشهد صفين مع علي رضى الله عنه وكان الحسن بن علي قد تزوج ابنته . روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تسعة أحاديث ، اتفق البخاري

وسلم على حديث منها ، نزل الكوفة وتوفي بها سنة (٤٢) .

أنظر تهذيب الأسماء واللغات ١/٢٢٣ ، الاصابة ١/٥١ .

وكان من ارتد بعد النبي صلى الله عليه وسلم ، ثم رجع ^(١) بين يدي أبي بكر ^(٢) الصديق رضي الله عنه ، وزوجه أخته .

والسادس : من كان مسلماً في حياته صلى الله عليه وسلم ، ولم يرة قبل موته ، ولكن رآه ^(٣) بعد الموت قبل الدفن ، هل يكون صحابياً ؟ أما من يثبت الصحبة لمن أسلم في حياته صلى الله عليه وسلم وإن لم يره ، وهو قول ^(٤) ابن عبد البر فلاريب عنده في أن هذا صحابي ، ونحن إنما نتكلم على المذهب المختار ، وهو اشتراط أحد الأمرين ، من الرؤية أو المجالسة

(١) ذكر ابن حزم : الأشعث بن قيس هذا ومن شاكله ، وقال : إنه بلا شك من جملة الصحابة لقوله صلى الله عليه وسلم " أسلمت على ما سلف لك من الخير " أنظر الأحكام ٨٦٥/٥ . صحيح البخارى ٢٧/٢ .

(٢) أبوبكر الصديق رضي الله عنه : هو عبد الله بن أبي قحافة القرشي التيمي ، يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في مرة بن كعب ، وكان له فسى الإسلام مواقف رفيعة وعظيمة .

منها قصته يوم ليلة الاسراء ، وثباته وجوابه للكفار في ذلك ، وهجرته مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وملازمته له في الغار ، وسائر الطريق ، ثم كلامه يوم بدر ، ويوم الحديبية ، حين اشتبه الامر على غيره في تأخر دخول مكة ، وتسكينه أفئدة المسلمين يوم وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقوله لهم في خطبته : (من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات ، ومن كان يعبد الله فإن الله حي لا يموت) .

ثم قيامه في قضية البيعة بمصلحة المسلمين ، وبعث جيش أسامة إلى الشام ، وقتال أهل الردة ، رضي الله عنه ، وأخيراً ختم ذلك كله بهم من أحسن مناقبه ، وأجل فضائله رضي الله عنه ، وهو استخلافه على المسلمين عمر ابن الخطاب رضي الله عنه .

أنظر ترجمته في تهذيب الأسماء ١٨١/٢ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٢/١ .

(٣) في (م) ساقط .

(٤) وابن عبد البر هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر الأندلسي =

الذي ^(١) يعبر عنه بالاجتماع ، والأظهر عندنا أن هذا غير صحابي .
 فإن قلت ومن الذي اتفق له ذلك حتى تبحثوا عنه ؟ قلت أبو ذؤيب خويلد
 ابن خالد الهذلي الشاعر ، وقصته مشهورة : فإنه أخبر بمرض النبي صلى الله
 عليه وسلم فسافر نحوه ، فقبض صلى الله عليه وسلم قبل وصوله المدينة بيسير ، وحضر
 الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وراه مسجى ، وشهد دفته ، ولم يثبت
 عندي أنه لما راه مسجى كشف له عن وجهه الكريم ، فإن لم يكشف له عن وجهه ،
 فلا ريب في انتفاء الصحة على ساق المذهب المختار .

= القرطبي ، المالكي ، محدث حافظ مؤرخ ، مقرب ، فقيه ، نحوي ، عارف ،
 بالرجال ، والأنساب ، من تصانيفه : الاستيعاب في معرفة الأصحاب ،
 تجريد التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد ، جامع بيان العلم وفضله ،
 الاكتفاء في قراءة نافع وابي عمرو ، توفي رحمه الله سنة (٤٦٣) .
 أنظر ترجمته في طبقات الحفاظ للذهبي ١١٢٨/٣ ، معجم المؤلفين ٣١٥/١٣

(١) في (م) التي ، شاعر مخضرم .
 (٢) أبو ذؤيب هو خويلد بن خالد بن مخزوم ، شاعر مخضرم ، عاش في الجاهلية
 دهرًا ، وأدرك الإسلام فأسلم .

قال ابن حجر وعامة ما قاله من الشعر في إسلامه ، وكان قد أصاب الطاعون
 خمسة من أولاده فماتوا جميعًا ، في عام واحد ، وكانوا رجالا لهم بأس ونجدة
 فقال في رثائهم قصيدته العينة الشهيرة : والتي مطلعها :

أمن المنون ورييها تتوجع
 والد هر ليس بمعتب من يجزع
 إلى أن يقول :

أودي بنى فأعقبوني حسرة
 ولقد حرصت بأن أدفع عنهم
 وإذا المنية أنشبت أظفارها
 وتجلدى للشامتين أريهم
 والنفس راغبة إذا رغبتها
 بعد الرقاد وعبرة لا تقلع
 فإذا المنية أقبلت لا تدفع
 ألفت كل تيمة لا تنفع
 أنى لريب الدهر لا أتضعضع
 وإذا ترد إلى قليل تقنع .

وقصته مذكورة في الإصابة ، والاستيعاب ، وخلاصتها : أنه لما بلغه =

وأما قولكم : هل يشمل الذكور والإناث ؟ فالجواب نعم ، وكأنكم^(١) تصورتهم أن لفظ الصحابي لا يصلح إلا للمذكر^(٢) ، لأنك تقول صحابي وصحابية للمذكر والمؤنث ، ونحن نقول إنما يقال ذلك إذا قصد بالصحابي واحد بخصوصه .

أما إذا قصدت الحقيقة من حيث هي فلانقول صحابية أصلاً ، فافهم ذلك ،
 (واستعمله في الأسماء المشتقة كلها فهو دقيق ، وله تحقيق يطول ذكره^(٣) .

وقد ظفرت له بدليل من الكتاب العزيز وهو قوله تعالى " أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى^(٤) ، فلو كان قوله " عاملاً " يختص بالذكر ، لقليل أو عاملة .

= أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غليل استشعر حزناً عظيماً وعزم على القدوم إلى المدينة من فوره ، قال : فلما قدمت المدينة وجدت لأهلها ضجيجاً بالبكاء كضجيج الحجيج إذا أهلوا جميعاً بالإحرام فقلت مه ؟ قالوا قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فجننت إلى المسجد فوجدته خالياً ، فأثيت بيئت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأصبت بابه مرتجاً وقيل هو مسجى وقد خلا به أهله ، فقلت أين الناس ؟ فقيل فى سقيفة بنى ساعدة ، صاروا إلى الأنصار ، فجننت السقيفة فأصبت أبا بكر ، وعمر ، وأبا عبيدة بن الجراح ، وجماعة من قريش ، ورأيت الأنصار فيهم سعد بن عبادة ، وفيهم شعراء ، وهم حسان ابن ثابت ، وكعب بن مالك ، وملاً منهم ، فأويت إلى قريش ، وتكلمت الأنصار فأطالوا الخطاب وأكثروا والصواب .

وتكلم أبو بكر ، فله دره من رجل لا يطيل الكلام ، ويعلم موضع فصل الخصام ، والله لقد تكلم بكلام لا يسمعه سامع إلا انقاد له ، وما إلى ذلك ، ثم تكلم عمر بعده بدون كلامه ومديد فبايعه ، وبايعوه ورجع أبو بكر ، ورجعت معه ، فشهدت الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ، وشهدت دفنه .

أنظر ترجمته في الإصابة ١/٦٠ ، الاستيعاب ٤/٦٥ ، المفضليات ، ص ٤١٩ ،

الشعر والشعراء ، ص ٤٣٥ .

(١) فى (أ) فكأنكم بالفاء .

(٢) فى (أ) إلا للذكور .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .

(٤) " فأستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى " الآية

(١٩٥) من آل عمران .

فإن لفظ الصحابي يطلق^(١) ويراد به مقابل المرأة ، وليس المراد ، ويطلق ويراد به الجنس وهو المقصود ، ونظير ذلك قول النحاة في " لا " إنها إذا قصد بها خلوص العموم ونفي الجنس تنصيحا / عملت عمل إن ، وسميت البتزية^(٢) ، فتقول لأرجل^(٣) ، بمعنى نفي هذه الحقيقة ، ولذلك لا تقول بل رجلان ، لأنه يناقض قولك لأرجل ، الذي هو بمعنى لرجولية^(٤) ، وإن لم يقصد خلوص العموم احتملت نفي العموم ، ونفي الوحدة ، وعملت عمل ليس ، وتعين الرفع ، وجاز قولك بل رجلان ، على إرادة لأرجل ، مقيد بقيد الوحدة .

وأما قولنا " بخلاف التابعي مع الصحابي " فإشارة إلى أنه لا يكتفى في كون المرء تابعيا^(٦) بمجرد اجتماعه بالصحابي ، كما يكتفى في الصحابي ، والفارق أن طلعة المصطفى صلى الله عليه وسلم ينطبع من رؤيتها أو مجالستها نورا لا يتهيا لأحد من خلق الله مثله ، فالمرجع في تفسير التابعي إلى العرف .

(١) في (ب) مطلق : وهو تحريف .

(٢) ومنه " إن شائتك هو الأبتير " أي المقطوع الخلف ، فإن الأبتير في اللغة هو الذي لا ذنب له ولا عقب .

أنظر الفروق ٩١ / ٢ .

(٣) في (أ) فيقولون .

(٤) في (أ) معنى باسقاط الباء .

(٥) في (ب) إلى أنه يكتفى : بدون " لا " وهو نقص .

(٦) أما التابعي ففيه مذهبان : أحدهما أنه الذي رأى صحابيا ، والثاني أنه الذي جالس صحابيا .

وأستظهر النووي في التقريب أنه من لقي الصحابي ، قال العراقي وعليه عمل الأكثرين من أهل الحديث .

أنظر تدريب الراوي ٢٣٤ / ٢ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٤ / ١ .

وأما قولكم : في " حمل " معلوم " هل المراد القطعي ؟ فقد قال الإمام فسي القياس

(١) قال في الأصل : " الكتاب الرابع في القياس " ، " وهو حمل معلوم على معلوم ،
لساواته في علة حكمه عند الحامل . . . " ، أنظر شرح المحلى مع العطار
٢٣٩ / ٢ ، والقياس في اللغة معناه التقدير ، ويطلق على المساواة أيضا
ويعدى بالباء : كقول الشاعر :

خف يا كريم على عرض يد نسه مقال كل سفيه لا يقاس بكا .

والقياس مناط الاجتهاد وأصل الرأي ومنه يتشعب الفقه ، وأساليب الشريعة .
قال الإمام في البرهان : " وهو المفضى إلى الاستقلال بتفاصيل أحكام
الوقائع كلها ، فإن نصوص الكتاب والسنة محصورة ، ومواقع الاجماع معدودة
مأثورة ، فهي على الجملة متناهية .

ثم قال : ونحن نعلم قطعاً أن الوقائع التي يتوقع وقوعها لانهاية لها ، والرأي
الهنئوت المقطوع به عندنا أنه لا تخلو واقعة عن حكم الله تعالى ، متلقى من
قاعدة الشرع ، والأصل الذي يسترسل على جميع الوقائع هو القياس ، وما يتعلق
به من وجوه النظر والاستدلال " .

وقال بعضهم في إثبات القياس :

إن هذا القياس في كل أمر عند أهل العقول كالميزان
لا يجوز القياس في الدين إلا لفقيره لدينه صـ
ليس يغنى عن جاهل قول راو عن فلان وقوله عن فلان
إن من يحمل الحديث ولا يـ رف فيه المراد كالصيدلان
فمن إذا أشكلت عليك أمور ثم قل بالصواب والعرفان

كذا ذكره ابن حجر في الفتح من أبيات طويلة اجتزأنا منها بما ذكر .

وأورد مسلم في صحيحه قوله صلى الله عليه وسلم " وفي بضع أحدكم صدقة
قالوا : يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر ؟ قال أرأيتم
لو وضعها في حرام أكان عليه وزر ؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان
له أجر " .

قال النووي : " وفي الحديث دليل على جواز القياس وهو مذهب العلماء كافة ،
ولم يخالف فيه إلا أهل الظاهر ، ولا يعتمد بهم " قال : وأما المنقول عن

التابعين ونحوهم من ذم القياس فليس المراد به القياس الذي يعتمد الفقهاء =

لا المصطلح^(١) ، ويوضح ذلك أنهم إنما ذكروه عد ولا عن لفظ الشيء ، ليتناول
الموجود والنعدم ، فقصداً وبذكره التعميم لا التخصيص .

= وأما تفسير الشك بمستوى الطرفين فإنما هو اصطلاح طارئ للأصوليين .
قلت : والذي تذكره قواميس اللغة ، أن الشك خلاف اليقين ، هكذا على
الاطلاق ، فيشمل الدرجات الثلاث كما ذكره النووي .
أنظر لسان العرب ، مادة شك ١٠ / ٤٥١ ، ترتيب القاموس ٢ / ٧٤٢ ،
تهذيب الأسماء واللغات ٣ / ١٦٦ ، شرح صحيح مسلم ٥ / ٦٣ ، الأشباه
والنظائر للسيوطي ، ص ٧٥ ، البحر المحيط للزركشي ، ورقة ٢٦ .
(١) العلم المصطلح : اختلفوا في تحديده ، فقيل لا يحد لعسره ، وقيل يجد ،
وأصح حدوده ما ذكره المصنف في الإبهاج ، من أنه " صفة توجب لمحلها
تمييزاً لا يحتمل النقيض " .
وقيل هو الإدراك الجازم المطابق للواقع عن دليل ، وقيل هو صفة ينكشف
بها المطلوب انكشافاً تاماً ، وقيل غير ذلك .
أنظر الإبهاج ١ / ٢٨ ، شرح العضد ١ / ٤٦ ، ارشاد الفحول ، ص ٤ ،
المستصفي ١ / ٢٥ .

وأما قولنا^(١) في مسالك العلة^(٢) والظاهر^(٣) كاللام ظاهرة فمقدرة ، نحو أن كان
مسالك
العلة

(١) قال في الأصل : " مسالك العلة " ، : " الأول الاجماع ، الثاني النص
الصريح مثل لعلة كذا ، فلسبب ، فمن أجل ، فنحوكى ، وإذن ، والظاهر
كاللام ظاهرة فمقدرة نحو أن كان كذا " .

أنظر شرح المحلى مع العطار ٣٠٥/٢ ، ومثل المحلى للاجماع : باجماعهم
على أن العلة في حديث الصحيحين " لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان " ،
تشويش الغضب للفكر ، قال : وقد اجماع على النص كابن الحاجب لتقدمه
عليه عند التعارض على الأصح ، ولم يمثل لقوله " لعلة كذا فلسبب " لندرة
وقوعهما في القرآن والسنة ، وإن كانا أصرح الأشياء ، كما ذكره العطار ،
وقوله " فمن أجل ، فنحوكى ، وإذن " كما في قوله تعالى " من أجل ذلك
كتبنا على بنى اسرائيل " " كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم " ، وإن
لأن قنك ضعف الحياة وضعف الممات " إلى آخر الأمثلة ، ٣٠٥/٢ وما
بعدها .

(٢) سميت مسالك لأنها توصل إلى المعنى المطلوب ، وهو من باب الاستعارة ،
حيث استعار المسالك الحسية للمعنوية ، بجامع التوصل إلى المطلوب ، ففيه
استعارة تصريحية ، كما ذكره البناني والمراد بها الطرق الدالة على كون
الوصف علة للحكم ، وهي كثيرة .

منها النص ، والاجماع ، والمناسبة ، والدوران ، والشبه ، والطرده ، وتنقيح
المناط ، والسبر والتقسيم ، وغير ذلك مما يذكره الأصوليون ، على اتفاق في
بعضها ، واختلاف في بعضها الآخر ، .

أنظر حاشية البناني ٢٦٢/٢ ، أرشاد الفحول ، ص ٢١٠ .
(٣) الظاهر ما يحتمل غير العلية احتمالاً مرجوحاً ، وله ألفاظ أشار إليها المصنف ،
منها اللام المظهرة ، كقوله تعالى ﴿ بكتابه أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات
إلى النور ﴾ ، وإنما لم يكن صريحاً لاحتمال الاختصاص ، والترك ، وغيره من
معاني اللام المذكورة في علم النحو ، كما سيذكره المصنف .
أنظر نهاية السؤل ٦٢/٤ .

كذا ، [فالباء في كلام الشارع ، فالراوى الفقيه ، فغيره ، ومنه ، إن ، وإن ، وما (٣)] مضى في الحروف ، انتهى ، فشيئاً لا تجده في غير هذا الكتاب .

وتقريره : أن ما يدل على العلية ظاهراً له مراتب : أعلاها اللام "لوضحها" فيه وهى مرتبتان أعلاهما (٤) اللام ، الظاهرة ، نحو فعلت كذا لكذا ، ومنه

" وما خلقت الجن والانس / إلا ليعبدون " (٥) ، وتتلوها المقدرة ، ولا ريب في أن المقدرة (٦) الملفوظة ، نحو أن (٧) كان كذا ، ومنه " أن تقولوا / إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا (٨) فإنه مفعول من أجله ، قدره البصريون كراهة أن تقولوا ، والكوفيون : لكلا تقولوا (٩) أولاً جل أن لا (١٠) تقولوا ، وفي حديث

(١) أى من الظاهر " إن " المكسورة المشددة كقول نوح عليه السلام (رب لا تذر على الأرض من الكافرين دياراً) إنك إن تذرهم يضلوا عبادك ولا يلدوا إلا فاجراً كفاراً)

وفي الحديث : " أفا تصدق بثلث مالى ؟ قال الثلث والثلث كثير ، إنك إن تذر

ورثتك أغنياً خير لك من أن تذرهم عالة يتكفون الناس " رواه البخارى ١٢٥/٢ وسلم ١٣٧/٧

(٢) ومثاله قوله تعالى في قصة موسى " يا قوم انكروا نعمة الله عليكم إن جعل فيكم أنبياء وجعلكم ملوكاً " الآية .

(٣) ما بين المقفوفتين ساقط من (أ) اختصاراً : وقد اكتفى بقوله أن كان كذا إلى قوله وما مضى في الحروف .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٥) سورة الذاريات ، آية (٥٦) .

(٦) في (أ) في أن المقدرون الملفوظ .

(٧) كقوله تعالى : في شأن الوليد بن المغيرة " عتل بعد ذلك زعيم أن كان ذا مال وبنين " .

(٨) الأنعام ، آية (١٥٦) .

(٩) في (ب) لكلا يقولوا بالياء .

(١٠) في جميع النسخ بدون " لا " والسياق يتطلبه ، ومنه قوله تعالى " أفنضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم مفرقين " .

(١) " أن كان ابن عمك (٢) .

(١) الزبير بن العوام رضى الله عنه هو أحد العشرة المبشرين بالجنة وأحد الستة أصحاب الشورى الذين جعل عمر بن الخطاب رضى الله عنه الخلافة في أحدهم يلتقى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في قصي وأم الزبير رضى الله عنها صفية بنت عبد المطلب عمه رسول الله صلى الله عليه وسلم . وكان الزبير أول من سل سيفاً في سبيل الله ، شهد بدرًا والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي الحديث " إن لكل نبي حوارياً وحواري الزبير " . متفق عليه . بخارى ١٤٥٠ ، مسلم ١٤٧٠ قال النووي : وكان الزبير رضى الله عنه يوم الجمل قد ترك القتال وانصرف ، فلحقه جماعة من الغواة فقتلوه ، بوادى السباع ، بناحية البصرة ، سنة (٣٦) وعمره (٦٢) رضى الله عنه .

أنظر ترجمته في تهذيب الاسماء ١٩٤/١ .

(٢) نص الحديث كما ورد في البخارى : " أن رجلاً من الأنصار خاصم الزبير فسى شراج من الحرة ليسقى بها النخل ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اسق يا زبير ثم ارسل إلى جارك " فأمره بالمعروف ، فقال الأنصارى : " أن كان ابن عمك " يا رسول الله ؟ فتلون وجه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم قال : اسق يا زبير ثم احبس حتى يرجع الماء إلى الجدار ، واستوى له حقه ، فقال الزبير : والله إن هذه الآية أنزلت في ذلك " فلا وريك لا يؤمنون حتى يحكموا فيما شجر بينهم " ، وفي الحديث دلالة على أن الحاكم يستوفى لصاحب الحق حقه ، إن لم يتراضيا ، وأن يحكم بالحق لمن توجه له ولو لم يسأله صاحب الحق ، وفيه توبيخ من جفى على الحاكم ومعاقبته كما ذكره ابن حجر .

وقال النووي في شرح الحديث : قوله " تلون وجهه " أى تغير ، من الغضب لانتهاك حرمة النبوة ، وقبح كلام هذا الإنسان .

قال العلماء : ولو صدر مثل هذا الكلام الذى تكلم به الأنصارى اليوم من إنسان ، من نسبته صلى الله عليه وسلم إلى هوى ، كان كفراً ، وجرت على قائله أحكام المرتدين ، فيجب قتله بشرطه ، قالوا : وإنما تركه النبي صلى الله عليه وسلم لأنه كان في أول الاسلام يتألف الناس ، ويدفع بالتى هى أحسن ، =

والمرتبة الثانية : الباء^(١) ، والثالثة الغاء^(٢) ، إذ الباء أوضح في السببية من الغاء ،
 لكثرة استعمالها فيها ، قولنا " في كلام الشارع " ، هذا إشارة إلى أن هـ هذه
 الألفاظ كما^(٣) اختلفت مراتبها في أنفسها ، كذلك اختلفت^(٤) بحسب وقوعها في
 كلام القائلين ، فهي في كلام الشارع أقوى منها في كلام الراوي^(٥) ، وفي كلام الراوي
 الفقيه ، أقوى منها في كلام غير الفقيه ، مع صحة الاحتجاج بها في الكل ، خلافاً^(٦)

= ويصبر على أذى المنافقين ، ومن في قلبه مرض ، ويقول : يسروا ولا تعسروا
 ولا تنفروا ، ويقول : لا يتحدث الناس أن محمداً يقتل أصحابه : وقد قال
 الله تعالى " ولا تزال تطلع على خائنة منهم إلا قليلاً منهم فاعف عنهم واصفح
 إن الله يحب المحسنين " .

قال القاضي عياض : " وحكى الداودي أن هذا الرجل الذي خاصم الزبير
 كان منافقاً " ، وقوله في الحديث " إنه أنصاري " لا يخالف هذا لأنه كان
 من قبيلتهم ، لا من الأنصار المسلمين .

أنظر شرح النووي على مسلم ١٠٨/١٥ ، فتح الباري ١٠٩/١٠ .

(١) كقوله تعالى : " جزاء بما كانوا يعملون " وإنما لم تكن صريحاً لمجيئها لغير
 التعليل ، كالتعدية ، والمصاحبة ، ونحوها .

(٢) كقوله تعالى : " والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما " ، وقوله " الزانية والزانية
 فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة " فإن ترتب الحكم على الوصف بالفاء ،

يدل على العلية لأنها ظاهرة في التعقيب ، ويلزم من ذلك العلية غالباً ،
 لأنه لا معنى لكون الوصف علة إلا ما يثبت الحكم عقبه ويترتب عليه .

أنظر تشنيف المسامع ، ورقة ٢٢٢ .

(٣) في (م) ساقط .

(٤) في (أ) كذلك اختلفت مراتبها .

(٥) ومن وقوعها في كلام الراوي قوله " سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجد "

وزنا ما عز فرجم " ونحوهما .

(٦) في (أ) الاجتماع بها ، وهو تحريف .

لمن توهم أنه لا يحتج بها إلا في كلام الراوى^(١) الفقيه ، وهذا بحث توهمه بعض المتأخرين وليس قولاً فلذلك لم نحكه .

وزعم الآمدى^(٢) أن الوارد في كلام الله تعالى أقوى من الوارد في كلام النبى صلى الله عليه وسلم ،^(٣) والحق وإياه ذكر الشيخ صفى الدين الهندى ، مساواتهما لعدم احتمال تطرق الخطأ فيهما ، فلذلك عبرنا بالشارع ليشمل الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم .

(١) في (أ) كلمة الراوى ساقطة .

(٢) قال الآمدى : « وهذه الرتب متفاوتة ، فأعلاها ما ورد في كلام الله تعالى ؛ ثم ما ورد في كلام رسوله ، ثم ما ورد في كلام الراوى ، وسواء كان فقيهاً أو لم يكن ، لكنه إن كان فقيهاً كان الظن بقوله أظهر . »

أنظر الاحكام ٤٢٥٥/٩ .

(٣) كما في قوله صلى الله عليه وسلم : في المحرم الذى وقصته ناقته : « لا تمسوه طيباً ولا تخمروا رأسه فإنه يبعث يوم القيامة ملبياً » متفق عليه ، من حديث ابن عباس .

أنظره في البخارى بحاشية السندى ٣١٦/١ ، في باب ما ينهى من الطيب للمحرم . وفي مسلم ^٤ :

وأما عد ولنا عن لفظ الظن ، إلى لفظ التوهم ، في التعادل^(١) ، فلأن الظن حقيقة
التعارض بين الأدلة
متفينة
ما يكون الطرف فيه راجحا ، ولا ريب في أنه لا يترجح التعارض في حديثين ، لأننا
على قطع بأنه لم^(٢) يقع منه صلى الله عليه وسلم حديثان متعارضان معاذ الله ،
قال إمام الأئمة / أبو بكر^(٤) بن خزيمة " لا أعرف أنه روى عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، حديثان بإسنادين صحيحين متضادان^(٥) ، فمن كان عنده فليأت به
حتى أولف بينهما ، انتهى " يعنى فمن كان عنده ما حسب فيه التعارض فليأت به
حتى أبين خطأه في حسابانه ، وإلا فكيف يؤلف بين متعارضين حقيقة ؟ .

(١) قال في الأصل : " الكتاب السادس في التعادل والتراجيح ، يمتنع تعادل
القاطعين ، وكذا الأمارتين في نفس الأمر على الصحيح ، فإن توهم التعادل
فالتخيير ، أو التساقت أو الوقف
أنظر شرح المحلى مع العطار ٢ / ٤٠٠ .

(٢) في (أ) فلا ريب في أنه لا يترجح ، ولعله " لا يتحقق " .

(٣) في (ب) لا يقع .

(٤) هو أبو بكر بن محمد بن اسحاق بن خزيمة بن المغيرة السلى النيسابورى .
قال المصنف : والمجتهد للطلق ، الجامع لأشتات العلوم ، أقام بمدينة
نيسابور إمامها وبها يومئذ فطاحل العلماء ، روى عنه خلق كثير من كبار
الأئمة ، منهم البخارى ، وسلم ، خارج الصحيح وغيرهما ، قيل له يوما :
من أين أوتيت هذا العلم ، فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
(ماء زمزم لما شرب له) وإنى لما شربت ماء زمزم سألت الله علما نافعا ، توفى
رحمه الله سنة (٣١١) .

أنظر ترجمته في الطبقات ٣ / ١٠٩ .

(٥) وذكر الزركشى عن الصيرفى في شرح الرسالة تصريح الشافعى بأنه لا يصح عن
النبي صلى الله عليه وسلم أبدا حديثان صحيحان ، متضادان ، ينفى
أحدهما ما يثبت الآخر من غير جهة الخصوصى ، والعموم ، والإجمال ، والتفسير
إلا على وجه النسخ ، .

وقال في موضع آخر : ولم نجد عنه صلى الله عليه وسلم حديثين نسبيا للاختلاف =

إذا عرفت ذلك ، فالمجتهد إذا اشتبه عند أمر حديثين فهو يحسبهما
متعارضين ، ويعلم أنه لا تعارض في نفس الأمر ، وأن حسبانته ناشئاً إما عن اختلال
فهمه ، أو اختلال السند ، أو غير ذلك ، ولا يهتدى إلى تعيين تلك الجهة التي
أوتى منها ، ولو اهتدى إليها لم يتوهم التعارض .
وإذا وضح لك هذا ، لاح أن استعمال لفظ التوهم ، وهو ما يكون الجانب
المتوهم فيه مرجوحاً خيراً من لفظ الظن . (١)

= فكشفناه ، إلا وجدنا له مخرجا ، وعلى أحدهما دلالة ، بموافقة كتاب أو سنة
أو غيره من الدلائل .

أنظر البحر المحيط ، ورقة ٦٥ / ٧ ، فتاوى الشيخ ابن تيمية ١٢ / ٢١٢ ،

إرشاد الفحول ، ص ٢٧٥ ، اعلام الموقعين ٢ / ٣٠٧ .

(١) الذى يكون الطرف فيه راجحاً ، وقد مر بك ، ص ١٤٤

وأما طلب الجمع بين عدم اشتراط العدالة في الاجتهاد ^(١) ، واشتراطها فيمن ، العدالة ليست ركناً يستفتى ، فلا يستحق جواباً ، فان الفاسق لا يقبل خبره ، فكيف يستفتى ؟ وإن كان ، في الاجتهاد

(١) قال في الأصل : الكتاب السابع في الاجتهاد : " الاجتهاد استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن يحكم ، والمجتهد الفقيه : وهو البالغ العاقل
 ن والدرجة الوسطى لغمة وعربية وأصولاً وبلاغة . . . ولا يشترط علم الكلام وتفاريع الفقه والذكورة والحرية وكذا العدالة على الأصح . . . ثم قال بعد ذلك ويجوز استفتاء من عرف بالأهلية أو ظن ، باشتهاره بالعلم والعدالة . . .
 أنظر شرح المحلى مع العطار ٢/٤٢٥ ، ٢/٤٣٧ وما بعدها .

(٢) ذكر الشاطبي في الموافقات والمصنف في الابهاج أن أهلية الاجتهاد ، الذي هو استنباط الأحكام ، وتصحيح المقاييس ، وترتيب المقدمات ، إلى غير ذلك ، مما لا تعلق لها بالديانة أصلاً .

قال المصنف : فإن قلت فهذا يرد عليكم في الكافر ، فإنه قد يجري على علوم الشرع فيكون مجتهداً ، والاجتهاد لا تعلق له بالديانات : قلت الكافر لا يرد فإن الحجة في إجماع المسلمين ، والفاسق منهم ، دون الكافر ، نعم قد يتحقق الاجتهاد في الكافر لكن بمعنى آخر كما في العقلات مثلاً ، دون ما هو معتبر في الأحكام الشرعية ، فإنهم اعتبروا فيه معرفته بمتعلق الأحكام ، من كتاب وسنة ، وما يتعلق بذلك ، كمعرفة الناسخ والمنسوخ وغير ذلك ، وهذا لا يتصور في الكافر ، إن هو لا يعتقد حقية الكتاب والسنة ، فكيف يعرف متعلق الأحكام منها ؟ والجملة فالعدالة ليست شرطاً لصحة الاجتهاد ، لجواز أن يكون للفاسق قوة الاجتهاد فله أن يجتهد ، ويأخذ باجتهاد نفسه ، ولكنها شرط لجواز الاعتماد على فتواه فمن ليس عدلاً لا تقبل فتواه ، وقد ذكر العلماء شروط المفتي : فقالوا : شرط المفتي كونه مكلفاً مسلماً ، ثقة ، مأموناً ، متزهراً عن أسباب الفسق وخوارم المروءة ، فقيه النفس ، رصين الفكر متيقظاً ، صحيح التصرف والاستنباط ، ثم اتفقوا على أن الفاسق لا تصح فتواه ، ونقل الخطيب فيه إجماع المسلمين .

أنظر في هذا المعنى : الموافقات ٤/١١١ ، الابهاج ٢/٣٨٧ ، فتاوى ابن الصلاح ١/٤١ ، المجموع ١/٤١ ، الفقيه والمتفقه ٢/١٥٦ ، اعلام الموقعين ٤/٢٣٠ ، قواطع الأدلة ، ورقة ٢٥٦ ، البرهان ١/٦٨٩ ، سلم الوصول ٣/٣٢٤ .

في نفسه مجتهدا ، وإنما فائدة الخلاف ، في أن العدالة^(١) هل هي^(٢) ركن فـى
الاجتهاد ؟ وأنه^(٣) في نفسه هل يحرم عليه التقليد^(٤) لأنه مجتهد ؟ فإن فقدان
العدالة لا يمنع هذه الرتبة أولا ؟ لأنه فير مجتهد بناء على أن فقد انها مانع .

(١) العدالة هي هيئة راسخة في النفس ، تحمل على ملازمة التقوى ، وصدق القول
في الرضا والغضب ، ويعرف ذلك باجتنااب الكبائر ، وعدم الإصرار على الصغائر ،
وملازمة العروة ، والاعتدال عند انبعاث الأغراض ، حتى يملك نفسه عن اتباع
هواه .

أما الكبائر فهي كثيرة ، وقد اضطرب في حصرها الرواة ، وربما قيل الكبيرة كل
ما توعده عليه الشارع بخصوصه ، وأما الإصرار على الصغائر فمرجعه العرف ،
ولوغده مبلغا ينفي الثقة ، وقد قيل لا صغيرة مع الإصرار ، والمراد بملازمة
العروة ترك ما يخل بها مما يدل على خسة النفس ، ودناءة الهمة ، كصحبة
الأردال ، والأكل في الطريق ، وكسرقة شئ تافه ، أو تطفيف في الوزن بشئ
يسير ونحو ذلك .

وأما الاعتدال عند انبعاث الأغراض حتى يملك نفسه عن اتباع الهوى فإنه شرط
مهم ، فإن المتقى للكبائر والصغائر الملازم لطاعة الله ، وللعروة ، قد يستمر
على ذلك ما دام سالما عن الهوى فإن ا غلبه هواه خرج عن الاعتدال ، وحل
عصام التقوى ، فقال ما يهواه .

واتقاء هذا الوصف هو المقصود من العدل ، كما يشير إليه قوله تعالى " وإذا
قلت فاعدلوا ولو كان ذا قربى " ، وقوله : " ولا يجرمكم شئنا أن قوم على ألا تعدلوا "
الآية .

أنظر ما نقله العطار في هذا المعنى عن الشيخ الامام ، وقد أوردناه بتصريف ،
حاشية العطار ١٧٥/٢ ، شرح العضد ٦٣/٢ ، المحصول ٥٧١/٤ .

(٢) كلمة (هي) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) ، (أ) أنه بدون الواو : وهو نقص .

(٤) قال الإمام الفاسق المجتهد لا يلزمه أن يقلد غيره بل يلزمه أن يتبع في وقائعها ما

يؤدى إليه اجتهاده ، وليس له أن يقلد غيره .

أنظر البرهان ٦٨٨/١ .

(٢٦) / أ

وأما الجار ، والمجرور ، من قولنا " على الحقيقة / لا المجاز " من قولنا : القرآن كلام الله على الحقيقة (١) كلامه على الحقيقة لا المجاز مكتوب في مصاحفنا ، محفوظ في صدورنا ، مقروء بالسنتنا ، انتهى " ، فيتعلق باسم المفعول في مكتوب ، ومحفوظ ، ومقروء : وتقديره : أنا نعتقد أن القرآن يطلق على المعنى القائم بالنفس ، وهذا كلام الله حقيقة لغوية وعقلية وعلى المكتوب في المصحف ، والمحفوظ والمقروء ، فإن لكل شيء وجودات (٢) أربعاً (٤) وجود في الأعيان ، وإن شئت قل في نفس الأمر ، أو في الخارج ، وهو فيما نحن بصدده المعنى القائم بالنفس ووجود في الكتاب (٥) وهو الخط ، وإليه الإشارة بقولنا مكتوب في مصاحفنا ، وفي الأذهان : وإليه الإشارة بقولنا محفوظ في صدورنا ، وفي اللسان (٦) وإليه الإشارة بقولنا مقروء بالسنتنا : فإننا

قلت " الله " فقد نطق بالله حقيقة / ، وإن كتبت ذلك فقد كتبت حقيقة ، وإن تصورته بذهنك فقد تصورته حقيقة وهو في نفس الأمر تلك الذات المقدسة ، وإن قلت الله معبود في محاربينا ، مذكور بالسنتنا ، منزه بقلوبنا ، فكل ذلك حقيقة

(١) قال في الأصل : القرآن كلامه غير مخلوق ، على الحقيقة لا المجاز مكتوب في

مصاحفنا ، أنظر شرح المحلى مع العطار ٤٦٢/٢ .

(٢) في (أ) وهو .

(٣) في (ب) أربع وجودات ، وفي (أ) وجودات أربع : وهو خطأ نحوي .

(٤) فالوجود العيني هو وجود الموجودات في أنفسها ، والوجود الذهني هو

العلم بها الذي في القلوب ، والعبارة عن ذلك هو الوجود اللساني ، وكتابة

ذلك هو الرسم البنائي .

أنظر ذلك في الفتاوى لابن تيمية ٢٣٩/١٢ ، تشنيف السامع ، ورقة ٣١٢ .

(٥) في (ب) ، (م) في اللسان : وهو تحريف ، وفي (أ) في البيان .

(٦) في (أ) وفي الشأن : وهو نقص .

(٧) في (ب) ومذكور .

(٢٢) / ب

ولا يلزم منه حلول البارى سبحانه فى المحاريب والألسنة والقلوب ، جل جلاله سبحانه^(١)
وتعالى عن ذلك علوا كبيرا .^(٢)

(١) كلمة " جلاله " ساقطة من (ب) ، (م) .

(٢) قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله فى هذا المعنى : " وما يتفسى أن يعرف أن كلام المتكلم فى نفسه واحد ، وإن ابلغه المبلغون اختلفت أصواتهم به ، فإذا أنشد المنشد قول لبيد :

ألا كل شىء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زائل .

كان هذا الكلام كلام لبيد لفظه ومعناه ، مع أن أصوات المنشدين له تختلف، وتلك الأصوات ليست صوت لبيد ، وكذلك من روى حديث النبى صلى الله

عليه وسلم بلفظه : كقوله " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى " رواه البخارى

كان هذا الكلام كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لفظه ومعناه ، ويقال

لمن رواه أدى الحديث بلفظه ، وإن كان صوت المبلغ ليس هو صوت الرسول؛

فالقرآن أولى أن يكون كلام الله لفظه ومعناه ، وإن قرأه القراء فإنما يقرؤنه

بأصواتهم .

أنظر الفتاوى ٧٣/١١ وما بعدها .

وأعلم أن هذه العبارة وهي قولنا " القرآن كلانه " إلى آخره " هي نفس عبارة
 أستاذ الطائفة أبي القاسم ، (١) القشيري (٢) في عقيدته ، التي أخرجها بمدينة نيسابور ، (٣)
 في الواقعة المشهورة ، (٤) واعتمدها محققو الأشاعرة ، سلطان الكلام ، وعضف الأعلام ،
 إمام الحرمين ، أبو المعالي الجويني ، وغيره من مشايخ الشافعية كوالده أبي محمد الجويني (٥)

(١) في (أ) أبي القسم .

(٢) هو الأستاذ عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك بن طلحة بن محمد أبو القاسم
 القشيري النيسابوري الشافعي صاحب الرسالة المشهورة : الجامع بين
 أشتات العلوم ، قال في الطبقات : وكان فقيها بارعا أصوليا محققا متكلمًا ،
 سنيا محدثا حافظا مفسرا شاعرا ، أجمع أهل زمانه على أنه سيد عصره وقدوة
 وقته : ومن شعره : قوله :

لا تدع خدمة الأكابر واعلم
 وأبغ من في يمينه لك يمين
 أن في عشرة الصغار صغارا
 وترى في اليسار منه اليسارا

توفي رحمه الله (٤٦٥) أنظر ترجمته في الطبقات ١٥٣/٥ .

(٣) نيسابور بفتح النون ، من أعظم مدن خراسان وأشهرها وأكثرها أئمة في أنواع
 العلوم معدن الفضلاء ، ومنبع العلماء ، فتحها المسلمون في أيام الخليفة
 عثمان بن عفان رضي الله عنه بقيادة الأمير عبد الله بن عامر سنة ١٣ هـ ، ومما
 قيل فيها من الشعر :

ليس في الأرض مثل نيسابور
 بلد طيب ورب غفور

وللحاكم أبي عبد الله النيسابوري كتاب كبير في تاريخها مشتمل على نفايس
 كثيرة ، قال ابن السمعاني في الأنساب : نيسابور أحسن مدن خراسان
 وأجمعها للخيرات وإنما قيل لها نيسابور ، لأن سابور لما رآها قال : يصلح
 أن يكون هنا مدينة ، وكانت قضا فأمر بقطعه ، وأن تبني مدينة ، فقيل
 نيسابور نسبة إلى القصب .

أنظر معجم البلدان ٣٣١/٥ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٧٨/٣ .

(٤) أنظر هذه الواقعة ، وملابساتها ، وتفاصيلها ، وما كان من آثارها في
 الطبقات ٣٨٩/٣ وما بعدها .

(٥) هو عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن محمد الشيخ أبو محمد الجويني =

والشيخ أبي اسحاق^(١) الشيرازي ، والحافظ أبي بكر البيهقي^(٢) ، وهؤلاء أئمة ذلك العصر الذين لم يأت بعدهم لهم نظير

= كان أوجد زمانه علما ودينا وزهدا وتحريا في العبادات .
قال المصنف : له المعرفة التامة بالفقه ، والأصول ، والنحو ، والتفسير ، والأدب ، من تصانيفه : شرح الرسالة للشافعي ، وكتاب في التفسير ، وشرح على كتاب عيون المسائل للفارسي ، وغير ذلك ، توفي رحمه الله سنة (٤٣٨) أنظر ترجمته في الطبقات ٧٣/٥ .

(١) هو إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي أبو اسحاق الشيرازي الشافعي ، صاحب التبيين ، والمهذب ، في الفقه ، والنكت في الخلاف ، واللمع وشرحه والتبصرة ، في أصول الفقه ، وغير ذلك من المصنفات النافعة ، توفي رحمه الله سنة (٤٧٦) ومن شعره قوله :

سألت الناس عن خل وفسي فقالوا ما إلى هذا سبيل

تمسك إن ظفرت بود حمر فإن الحرف في الدنيا قليل

أنظر ترجمته في الطبقات ٢١٥/٤ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٧٢/٢ .
(٢) في (ب) " أبي علي " : والمعروف أنه أبو بكر : لأنه هو المسمى بالحافظ وهو الذي ذكره المصنف في هذه الواقعة في الطبقات ٣/٣٩٤ ، أما أبو علي فهو الحسين بن محمد الفوراني : قال في الطبقات : كان من طبقات القاضي حسين وأقرانه : والقاضي حسين توفي سنة (٤٦٢) .
أنظر الطبقات ٣٦٦/٤ .

(٣) هو أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى الحافظ أبو بكر البيهقي النيسابوري ، قال المصنف : كان أحد الأئمة المسلمين ، وهداة المؤمنين والدعاة إلى حبل الله المتين ، فهو فقيه جليل ، وأصولي نحير ، وحافظ كبير ، قام رحمه الله بنصرة المذهب أصولا وفروعا واشتغل بالتصنيف ، بعد أن صار أوجد زمانه ، وبلغت تصانيفه ألف جزء ولم يتهيا لأحد مثلها : ومن تصانيفه : السنن الكبرى ، ومعرفة السنن والأثار ، والأسماء والصفات والخلافات ، ودلائل النبوة ، ومناقب الشافعي ، ومناقب الإمام أحمد وغيرها من نغائس المصنفات .

قال الذهبي : وقد بورك له في علمه لحسن قصده وقوة فهمه وحفظه فعمل كتباً =

وإن كانت الأشاعرة^(١) حيث يزدحم الجسم الغفير ، ولا ينبغي أن يفهم من قولنا
مكتوب في مصاحفنا إلى^(٢) آخره أن عين / القرآن موجودة في الورق ، فإن كلامه
تعالى قديم^(٣) أزل

= لم يسبق إلى تحريرها ، وقال إمام الحرمين ، " ما من شافعي إلا وللشافعي
في عنقه منه إلا البيهقي فإن له على الشافعي منه لتصانيفه في نصرته مذهبه
وأقويله " ، توفي رحمه الله سنة (٤٥٨) .

أنظر ترجمته في الطبقات ٨ / ٤ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٢٢٣٢ / ٣ .
(١) الأشاعرة جمع أشعري نسبة إلى الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله :
قال المصنف في الطبقات : أعلم أن أبا الحسن لم يبتدع رأياً ولم ينشئ مذهباً
وإنما هو مقرر لمذاهب السلف ، مناظر عما كانت عليه صحابة رسول الله صلى الله
عليه وسلم ، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عقد على طريق السلف نطاقاً
وتمسك به وأقام الحجج ، والبراهين عليه ، فصار المقتدى به في ذلك ، السالك
سبيله في الدلائل يسمى أشعرياً ، ألا ترى أن مذهب أهل المدينة نسب إلى
مالك ، ومن كان على مذهب أهل المدينة يقال له مالكي ، ومالك إنما جرى على
سنن من كان قبله ، وكان كثير الاتباع لهم ، حتى كان ينشد رحمه الله :
وخير أمور الدين ما كان سنة
وشر الأمور المحدثات البدائع .
أنظر الطبقات ٣٣ / ٣٦٥ .

(٢) في (ب) الى غيره .

(٣) القديم هو ما لا أول لوجوده ، أو ما لم يسبقه عدم ، وتخصيص القديم بالأول ،
عرف اصطلاحاً ، لا يؤثر عن السلف ، وأوفى منه وأتم في المعنى ، لفظ الأول
وهو الذي ورد به القرآن في قوله تعالى " هو الأول والآخر " الآية ، أي بلا
ابتداء ، ولا انتهاء ، وأما القديم فليس من الأسماء الحسنى وإنما هو من
إطلاق علماء الكلام .

قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله في فتاواه " لم يقل أحد من الصحابة
ولا التابعين لهم بإحسان ولا من بعدهم من الأئمة الأربعة ولا غيرهم ،
إن القرآن قديم ، وأول من عرف أنه قال هو قديم " ابن كلاب " ، قلت : وهذا
مبنى على أن كلام الله نفسي فقط ليس بحرف ولا صوت ، وأنه شيء واحد لا تعدد
فيه ، وإنما التعدد في متعلقه من مخبر عنه أو مطلوب : ومعنى القديم عند هم =

" ليس بحرف ولا صوت " ^(١) ولا يتصور أن ينقلب مدادها في الألواح ، والأوراق ، وشكلا
تنظر الأحداق ، بل الكتابة من فعلنا ، والمكتوب كلامه تعالى ، والذي ^(٢) قلناه
رأه مكتوب في المصحف ، ولم نقل موجود ، فإنك تكتب لفظة زيد على الكاغد ، ^(٣)

= أنه لا يتكلم إذا شاء ، والصواب أن كلام الله اسم لمجموع اللفظ والمعنى جميعا
وأنه بحرف وصوت ، وأنه تكلم مع من أراد من رسله وملائكته ، وسمعوا كلامه
حقيقة ، ولا يزال يتكلم بقضائه ، وتسمعه ملائكته ، وسيتكلم مع أهل الجنة
والنار يوم القيامة ، كل بما يناسبه ، فهو سبحانه وتعالى لم يزل يتكلم بصوت
يسمع ، إذا شاء ، ومتى يشاء ، وكيف شاء .

ولا يلزم من هذا تشبيهه ولا تجسيم كما يقولون لأنه تعالى يتكلم كما يليق بجلالته
وعظمته ، من غير تكييف ولا تمثيل ، ولا تشبيه ، ولا تعطيل ، ألا ترى أنه
تعالى قال " اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم وتشهد أرجلهم " الآية
فحن نؤ من أنها تتكلم ، ولا نعلم كيف تتكلم ، وكذلك قوله تعالى " وقالوا
لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء " وكذلك
تسبيح الحصى والطعام وسائر الجمادات كما قال تعالى " وإن من شيء
إلا يسبح بحمده " ، كل ذلك بلا فم يخرج منه الصوت الصاعد المعتمد على
مقاطع الحروف .

والخلاصة : أن مسألة القرآن قد كثر فيها اضطراب الناس حتى قال بعضهم
سألة الكلام حيرت عقول الأنام .

قال الفتوحى : " مسألة الكلام هي أعظم مسائل أصول الدين ، وهي مسألة
طويلة الذيل حتى قيل إنه لم يسم علم الكلام إلا لأجلها ، ولذلك اختلف
فيها أئمة الاسلام المعبرين المقتدى بهم ، اختلفا كثيرا متبايناً .

أنظر في هذا المعنى : فتاوى ابن تيمية ٣٠١/١٢ ، ٢١١/١٢ ، شرح
الكوكب المنير ٩/٢ التدمرية ص ٦ وما بعدها ، حاشية العطار ٤٥٩/٢ .

(١) قوله " ليس بحرف ولا صوت " ساقط من (أ) .

(٢) في (ب) والذي قلنا : بدون الصمير .

(٣) الكاغد بفتح الغين كلمة فارسية أصلها صيني بمعنى القرطاس الذي يكتب فيه =

ولا يكون زيد حالا في الكاغد (١) وإنما يكون مكتوبا في الكاغد فافهم ذلك (٢) وهذه
مسئلة عظيمة الخطب طويلة الذيل .

وما ذكرناه هو حاصل مذهب أهل السنة : ووراءه مذهبان ، مذهبان للصدق (٣) ،
ضالان عن منهج الحق : مذهب الاعتزال (٤) وهو مهجور مقلول (٥) ، ومذهب
الحشو ، وهو / مقهور مرذول .

أ / (٢٧)

= أنظر الحيوان للجاحظ ٣٧٤/٤ .

(١) في الكاغد « ساقط من (ب) .

(٢) (ذلك) ساقط من (م) .

(٣) في (ب) للصدى : وهو تحريف .

(٤) المعتزلة هم الذين يثبتون لله تعالى الأسماء دون ما تضمنته من الصفات ،
قال ابن تيمية : فمنهم من جعل العليم ، والقدير ، والسميع ، والبصير
كالأعلام المحضة المترادفات ، ومنهم من قال : عليم بلا علم ، قدير بلا قدرة ،
سميع بصير بلا سمع ولا بصر ، فأثبتوا الاسم دون ما تضمنه من الصفات كالكلام
على فساد مقالة هؤلاء ، وبيان تناقضها بصريح المعقول ، المطابق لصحيح
المنقول المذكور في مواضعه .

أنظر الرسالة التدمرية ، ص ١٨ .

(٥) في (أ) معلول : وهو تصحيف .

(٦) تكلم إمام الحرمين في الارشاد على هذا المذهب فقال : ذهب الحشوية
المنتمون إلى الظاهر أن كلام الله تعالى قديم أزلي ، . . . ثم قطعوا بأن
السموع من أصوات القراء ونغماتهم عين كلام الله ، وأطلق الرعا من القبول
بأن السموع صوت الله تعالى ، وهذا قياس جهالاتهم .

ثم قالوا إذا كتب كلام الله تعالى القديم بجسم من الأجسام وانتظمت تلك
الأجسام رسوما ورقوما واسطرا وكلاما فهي بأعيانها كلام الله تعالى القديم ،
وقد كان ذلك جسما حادثا ثم انقلب قديما ، ولا خفاء بمراغمتهم لبدية
العقول في حكمهم بانقلاب الحوادث قديما .

ثم قال : وما يقرر افتضاحهم في منكرة الحقائق ، أن الحروف لو مثلت من
بعض الجواهر فهي عين كلام الله تعالى عندهم ، والحديد الذي صنعت منه =

إذا عرفت هذا فليقع ^(١) البحث بعده ، في ^(٢) قولنا " لا المجاز " من قولنا " القرآن كلامه على الحقيقة لا المجاز " ، فإنك قد تقول : ما فائدته ، مع أن في قولك " على الحقيقة " ما يفنى عنه : فنقول الحقيقة تطلق تارة ويراد بها كنه الشيء كما تقول حقيقة الجوهر المتحيز ^(٣) ، وهذا هو محل نظر المتكلمين ، فإذا قالوا حقيقة كذا ، أرادوا كنهه ، وأخرى ويراد بها ^(٤) مقابل المجاز كما تقول حقيقة الأسد الحيوان المفترس ، وهذا محل نظر الأصوليين .

فإننا فهمت هذا نقلناك إلى المقصود : وقلنا لك القرآن بالحقيقة العقلية هو الكلام النفسى ^(٥) ، وهذه الحقيقة لا يقال لمقابلها مجاز ، بل قد يكون حقيقة أيضاً ، ولكن باعتبار آخر وهو اعتبار اللغة ، أو الشرع ، أو العرف ، لأن الحقائق عند الأصوليين ثلاث ، وهو بالحقيقة اللغوية يقال على النفسى أيضاً ، وعلى الألفاظ الدالة ،

= الحروف خارج عن كونه حديداً ، ونحن ندرك زهر الحديد متألفة جسماً فكيف تسوغ محاجة قوم هذه غايتهم ، ثم جهلتهم يصمومون على أن اسم الله إذا كتب فالرقم المرئى في الكتابة هو الإله بعينه وهو المعبود الذى يصمد إليه ، إلى آخر كلامه وتشنيعه عليهم .

وقال شيخ الاسلام ابن تيمية : إن لفظ الحشوية ليس له مسمى معروف لا فى الشرع ، ولا فى اللغة ، ولا فى العرف العام ، قال وأصل ذلك أن كل طائفة قالت قولاً يخالف به الجمهور ، والعام ، ينسب إلى أنه قول الحشوية .

أى الذين هم حشوفى الناس ، ليسوا من المتأهلين عندهم .
ثم قال : ومن قال إن اصوات العباد أو المداد الذى يكتب به القرآن قديم أزلى ، فهو ملحد مبتدع ضال .

أنظر ذلك فى الفتاوى ١٣٨/١٢ ، ١٢٦/١٢ ، والارشاد لامام الحرمين

ص ١٢٥ .

(١) فى (أ) فلنقدم البحث .

(٢) فى (أ) وقولنا .

(٣) فى (ب) التحيز : بدون الميم .

(٤) كلمة (بها) ساقطة من (أ) .

(٥) فى (أ) فان فهمت .

(٦) الكلام عند الأشاعرة يطلق على اللسانى والنفسانى واختلفوا فى أيهما هو =

بل الألفاظ أمسيه ، لأن النفس ليس بلفظ ، والحقيقة اللغوية لفظ ، فلو قلنا على الحقيقة وسكتنا لأوهم أن المراد الحقيقة العقلية التي يعنيها المتكلمون وليس كذلك : لأن تلك هي الكلام النفسى ، فلما قلنا "لا المجاز" ، تبين أن المراد إنما هو الحقيقة اللغوية فافهم ذلك ، فهو من أسرار هذا الكتاب .

= حقيقة ؛ قال فى الابهاج : والمحققون على أنه مشترك بينهما ، ولكن الكلام بالمعنى القائم بالنفس ، مما لا حاجة فى أصول الفقه إلى البحث عنه .
 وإنما الذى يبحث عنه اللسانى .
 أنظر الابهاج ٣/٢ ، والمحصل ٣٩٠/٤ .

وأما قولنا " ثم لا يتبدلان " (١) في السعادة والشقاوة ، فهذه من أمهات مسائل (٢) الكلام ، وعظائم قواعد المفسرين ، ولا تسع هذه الأوراق تقريرها ، ولكننا نختصر القول ونأتي بما فيه مَنَعٌ وبلاغ ، .

فنقول : اختلف الصحابة رضى الله عنهم فمن بعد هم في أن السعادة والشقاوة هل يتبدلان ، فيمكن أن يكون شخص سعيداً ثم يشقى ، فينقلب والعيان بالله

شقياً ، وبالعكس ، فذهب قوم إلى أنهما يتبدلان ، وآخرون إلى أنهما لا يتبدلان / (٢٣) ب / ومن هؤلاء من ضم إليهما : الأجل (٣) والرزق ، ومنهم من اقتصر عليهما .

(١) قال في الأصل : " السعيد من كتبه الله في الأزل سعيداً ، والشقى عكسه ، ثم لا يتبدلان " ، أنظره شرح المحلى مع العطار ٤٦٨/٢ .

(٢) قال في الطبقات : " الأشعري يقول : السعيد من كتب في بطن أمه سعيداً ، والشقى من كتب في بطن أمه شقياً ثم لا يتبدلان ، وأبو حنيفة يقول : قد يكون سعيداً ثم ينقلب شقياً وبالعكس .

قال : وقد قررنا هذه المسألة في كتابنا " في شرح عقيدة الاستاذ أبي منصور " وبيننا اختلاف السلف كاختلاف الخلف ، وأن الخلاف لفظ لا يترتب عليه فائدة . وفي هذا المعنى يقول المصنف في قصيدته النونية :

يا صاح إن عقيدة النعمان وال	أشعري حقيقة الاتقان
فكلاهما والله صاحب سنة	بهدي نبي الله مقتديان
والخلف بينهما قليل أمره	سهل بلا بدع ولا كفران
فيما يقل من المسائل عده	ويهون عند تطاول الأقران
ولقد يؤول خلافها إما إلى	لفظ كالاستثناء في الإيمان
وكنعه أن السعيد يضل أو	يشقى ونعمة كافر خوان .

أنظر الطبقات ٣٨٤/٣ .

(٣) الأجل أمر مقدر محتوم ، لا يتأخر عن موعده ساعة ولا يتقدم ، ولا يتبدل من صورة إلى أخرى ، فالذى يقتل مثلاً قد علم الله في أزله مآل أمره ، وما علم أنه كائن فلا بد أن يكون ، قال إمام الحرمين : فإن قيل لو قدر عدم القتل فيه فما قولكم في تقدير موته ومغائه ؟ قلنا ذهب كثير من المعتزلة إلى أنه =

وذهب قوم إلى أن لله تعالى كتابين سوى أم الكتاب ، يحو منهما ما يشاء^(١) ويثبت ، وعند أم الكتاب ، لا يغير منه شيء ، وهذا مروى عن ابن عباس ، ومجاهد^(٢) ، وغيرهما ، ونزلوا عليه قوله تعالى " يحو الله ما يشاء " ويثبت وعنده أم الكتاب^(٣) وأم كل شيء أصله : " فكان الكتاب^(٤) " الذى لا يغير منه شيء هو الأم ، والكتابان

= لو قدر عدم القتل فيه لبقى مدة ، والقاتل قاطع بذلك أجله ، وذهب آخرون إلى أنه لو لم يقتل تقديراً لمات حتف أنفه فى الوقت الذى يقدر القتل فيه ، قال وذلك كله خبيط لا محصول له ، والوجه القطع بأن من علم الله تعالى أنه يقتل فإنه يقتل لا محالة . أنظر الارشاد ، ص ٣٠٤ .

(١) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم الصحابى المكي ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ترجمان القرآن ، كان يقال له حبر الأمة وحر العلم لكثرة علمه رضى الله عنه .

دعا له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحكمة ، وهو أحد العبادلة الأربعة ابن عمر ، وابن عباس ، وابن عمرو بن العاص ، وابن الزبير ، الذين نظمهم الشيخ شرف الدين الأرمنى فقال :

إن العبادلة الأخيار أربعة
ابن الزبير وابن العاص وابن أبى
مناهج العلم للإسلام فى الناس
حفص الخليفة والحبر ابن عباس
وقد يضاف ابن مسعود لهم بدلا
عن ابن عمرو ، لوهم أو لالباس .

قال النووى : وكان ابن عباس أحد الستة من الصحابة الذين هم أكثر رواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهم أبو هريرة ، ثم ابن عمر ، ثم جابر وابن عباس ، وأنس ، وعائشة رضى الله عنهم .

وقد روى له ألف وستمائة وستون حديثا ، توفي رضى الله عنه بالطائف سنة (٦٨) وقيل بعدها .

أنظر ترجمته فى تهذيب الاسماء واللفات ٢٧٤ / ١ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٤٠ / ١ ، الطبقات ١٦٦ / ٩ .

(٢) هو مجاهد بن جبر ، أبو الحجاج المخزومى المكي ، إمام فى التفسير وفى سائر العلوم ، توفي رحمه الله سنة (١٠٤) .

أنظر ترجمته فى طبقات الحفاظ للذهبي ٩٢ / ١٠ ، تقريب التهذيب ص ٣٢٨ .

(٣) سورة الرعد آية (٣٩) أنظر تفسيرها عند ابن جرير وما روى عن ابن عباس فيها ١٦ / ١٦٠ / ٤٨٠ .

(٤) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

الآخران يقبلان التغيير ، هذا حاصل اختلافهم في المسئلة ، وهي على عظيم (١)
 تشاجر الناس فيها ، عندى سهلة الموقع ، آيلة إلى الاختلاف اللفظي والتنازع (٢)
 المحض ، وليست قطعية ، وإنما هي من مسالك الظنون ، والأرجح فيها عندنا
 القول الثالث المعروض إلى ابن عباس ، وعليه تنزل الآيات والأحاديث من الجانبين / م / (٢٦)
 بل أقول (٣) لا ينبغي / أن يكون في المسئلة خلاف لولا تصريح كثير من المفسرين (٤)
 بأن قتادة (٥) والضحاك (٦) ،

(١) في (أ) على عظم .

(٢) في (م) ، (ب) والتاريخ المحض : وهو تحريف ، أنظر الطبقات ٣ / ٣٨٤ .

(٣) في (أ) ولا ينبغي .

(٤) قال الشوكاني : " ظاهر النظم القرآني العموم في كل شيء ما في الكتاب ،
 فيحوما يشاء محوه من شقاوة أو سعادة ، أو رزق ، أو عمر ، أو خير أو شر ،
 ويبدل هذا بهذا ، ويجعل هذا مكان هذا ، لا لا يسأل عما يفعل وهم
 يسألون " . قال : وإلى هذا ذهب عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود ،
 وابن عباس ، وقتادة والضحاك ، وابن جريج وغيرهم .
 فالمراد من الآية أنه يحوما يشاء ما في اللوح المحفوظ فيكون كالعدم ،
 ويثبت ما يشاء ما فيه فيجري فيه قضاءه وقدره على حسب ما تقتضيه مشيئته .
 وهذا لا يناق في ما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم من قوله " جف القلم " وذلك
 لأن المحو والاثبات هو من جملة ما قضاها الله سبحانه ، وقيل غير ذلك .
 أنظر فتح القدير ٣ / ٨٨ ، تفسير ابن كثير ٢ / ٥١٨ .

(٥) هو قتادة بن دعامة بن عمرو بن ربيعة السدوسي البصري أبو الخطاب ، مفسر
 من آثاره تفسير القرآن ، قال ابن حجر ، ثقة ثبت ، توفي رحمه الله سنة (١١٧)
 أنظر ترجمته في تقريب التهذيب ، ص ٢٨١ ، حلية الأولياء ٢ / ٣٣٣ ، معجم
 المؤلفين ٨ / ١٢٧ .

(٦) هو أبو القاسم الضحاك بن مزاحم الهلالي ، مفسر محدث ، حدث عن ابن عباس
 وأبي سعيد الخدري ، وأنس بن مالك وغيرهم ، له كتاب في التفسير .
 توفي رحمه الله سنة (١٠٦) ، أنظر ترجمته في تقريب التهذيب ، ص ١٥٥ ،
 معجم المؤلفين ٥ / ٢٧ ، معجم الأدباء ١٢ / ١٥ .

وابن جريج^(١) ذهبوا إلى أنه قد يمحو ويثبت من أم الكتاب أيضا .
والقول المرجح عندنا هو ما يعزى إلى الأشعري ، وعليه جرينا في جمع الجوامع^(٣) ،
وأنا أدعى أنه مذهب الشافعي رضي الله عنه ، وأستدل لذلك بقوله في خطبة
الرسالة " وأستهديه بهداه الذي لا يضل من أنعم به عليه^(٤) وفروعه في الحج وغيره
تدل^(٥) عليه ، ومقابله معزوا إلى أبي حنيفة .
قال علماؤنا : السعيد من ختم له بالخير ، والشقي مقابله ، ولن ينفع من
ساعات خاتمته تقدم قناطر من إيمان ، ولينفعن^(٦) من حسنت خاتمته تقدم مثقال حبة
من خردل من إيمان .

والكتاب والسنة يدلان على ما رجحناه : قال الله تعالى " إن في ذلك لآية لمن
خاف عذاب الآخرة ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود ، وما تؤخره إلا لأجل
معدود ، يوم يأتي لا تكلم نفس إلا بإذنه فمنهم شقي وسعيد^(٨) ، فأما الذين شقوا
ففي النار لهم فيها زفير وشهيق ، خالدين فيها ما دامت السماوات والأرض إلا ما شاء
ربك إن ربك فعال لما يريد ، وأما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها ما دامت
السماوات والأرض إلا ما شاء ربك عطاء غير مجذوذ^(٩) .

(١) هو الامام الحافظ ، فقيه الحرم ، أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز
ابن جريج الأموي المكي ، روى الأصل ، محدث حافظ فقيه مفسر ، ولد بمكة
وقدم العراق وحديث بالبصرة ، من آثاره السنن ، مناسك الحج ، تفسير القرآن
ادرك صغار الصحابة ، توفي رحمه الله سنة (١٥٠) .
أنظر ترجمته في تقريب التهذيب ص ٤٣٥ ، طبقات الحفاظ للذهبي ١/١٦٩ ،

معجم المؤلفين ١٨٣/٦ .

(٢) في (أ) قد يحى ، وهو خطأ املائي : ولعله من الناسخ .

(٣) أنظر شرح المحلى مع العطار ٢/٤٦٨ وما بعدها .

(٤) أنظر الرسالة ، فقرة ٦ .

(٥) أنظر تشنيف السامع ، ورقة ٣١٨ .

(٦) في (ب) ولينفع : باسقاط فون التوكيد ، والصواب ثبوتها .

(٧) في (ب) كلمة " والسنة " ساقطة .

(٨) في (٩) ذكر من النص الى هنا : ثم قال الآيات .

(٩) سورة هود : الآيات : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٨ .

وإنما أراد بالشقى من مات على كفره ، والسعيد ^(١) من مات على إيمانه ، لحكمه بعد ذلك على الفئتين ^(٢) بما تقتضيه الموافاة .
 وروى ابن عمر ^(٣) فيما ذكره ^(٤) الواحدى ^(٥) فى بسيطه وغيره عن النبى صلى الله عليه وسلم : قال : " يمحو الله ما يشاء ويثبت إلا الشقاوة والسعادة والموت " وهذا نص قاطع للنزاع إن ثبت ^(٦) إسناده ، وصح من حديث عائشة ————— ،

(١) فى (أ) والسعيد .

(٢) فى (ب) على القسمين .

(٣) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشى العدوى المدنى الصحابى الزاهد ، أسلم مع أبيه قبل البلوغ وهاجر قبل أبيه : وكان شديد الاتباع لأثار رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى إنه ينزل منزله ويصلى فى كل مكان صلى فيه ، وهو أحد الستة المكثرين للرواية .

قال النووى : روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألف وستمائة وثلاثون حديثا ، وقال البخارى : أصح الأسانيد مطلقا ، مالك عن نافع عن ابن عمر : ويسمى هذا الإسناد بسلسلة الذهب ، توفي رضى الله عنه بمكة سنة (٧٣) .
 أنظر ترجمته فى طبقات الذهبى ٣٧/١ ، تهذيب الاسماء واللغات ٢٧٦/١ .
 (٤) فى (أ) فيما ذكر بدون الهاء .

(٥) هو الامام أبو الحسن على بن أحمد بن محمد بن على الواحدى النيسابورى ، كان واحد عصره فى التفسير ، وصنف فيه ثلاثة تصانيف سماها : البسيط ، والوسيط ، والوجيز ، وهذه الأسماء سعى الغزالى كتبه الثلاثة فى الفقه ، توفي رحمه الله سنة (٤٦٨) ، أنظر الطبقات ٢٤٠/٥ .

(٦) وأورده أيضا ابن كثير فى تفسيره ٥١٩/٢ ، عن ابن عباس رضى الله عنهما .
 وقال مجاهد : " يمحو الله ما يشاء ويثبت إلا الحياة والموت والشقاوة والسعادة فإنهما لا يتغيران " .

(٧) هى أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنهما ، تزوجها رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة بسنتين وهى بنت ست سنين وقيل سبع ، ونى بها بعد الهجرة بالمدينة بعد منصرفه من بدر وهى بنت تسع =

رضى الله عنها ^(١) قالت أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي من صبيان الأنصار ليصلى عليه ، فقلت طوبى له عصفور من عصافير الجنة لم يعمل سؤا ولم يدركه ذنب فقال صلى الله عليه وسلم أو غير ذلك يا عائشة ، إن الله خلق الجنة وخلق لها أهلا وهم في أصلاب آبائهم ، (وخلق النار وخلق لها أهلا وهم في أصلاب آبائهم) ^(٢) ، وفي صحيح مسلم من حديث سراقه ^(٣) يا رسول الله أخبرنا عن ديننا هذا ، كأننا خلقنا له الساعة ، في أى شئ نعمنا لعل ؟

= سنين ، وهى رضى الله عنه من أكثر الصحابة رواية .

قال النووي : روت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ألفا ومائتين وعشـرة أحاديث ، وروى عنها خلق كثير من الصحابة والتابعين ، وفضائلها ومناقبها مشهورة معروفة وفي الصحيحين عن أنس رضى الله عنه : أنه صلى الله عليه وسلم قال : " فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام " توفيت رضى الله عنها سنة (٥٧) ودفنت بالبقيع .

أنظر ترجمتها في طبقات الحفاظ للذهبي ٢٧/١ ، تهذيب الاسماء واللغات
٣٥٠/٢ . البخارى ^{٢٥٢} ، مسلم ^{١٢٢}

(١) في (م) ساقط .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) والحديث رواه مسلم ، أنظره بشرح النووي

٢١٢/١٦ .

(٣) هو سراقه بن مالك بن جعشم بضم الجيم والمعجمة بينهما عين مهمله ، الكنانى ثم المدلجى صحابى مشهور من سلعة الفتح ، فقد أسلم رضى الله عنه بالجعرانة حين انصرف النبي صلى الله عليه وسلم من حنين ، والطائف ، وحديثه في خروجه وراء النبي صلى الله عليه وسلم مهاجرا مشهور في الصحيحين وفيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : " وكيف بك يا سراقه إذا لبست سوارى كسرى " ؟ فلما كان زمن عمر ، وأتى بسوارى كسرى ، دعاه عمر وألبسه =

أفى شئ^(١) ثبتت فيه المقادير وجرت فيه الأقلام ، أم فى أمر مستأنف ؟ قال بل فيما ثبت فيه المقادير وجرت فيه الأقلام ، قال سراقه فقيم العمل ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " اعلموا فكل عامل يسر لما خلق له " .^(٢)

وذكر عبد الله بن عطاء^(٣) أن عكرمة^(٤) بن خالد حدثه ، أن أبا الطفيل^(٥) حدثه أنه سمع عبد الله بن مسعود يقرأ^(٦) :

= أياهما : وقال له : " ارفع يدك وقل الله أكبر ، الحمد لله الذى سلبهما كسرى بن هرمز ، وألبسهما سراقه بن مالك أعرابيا من بنى مدلج " ، توفى رضى الله عنه فى خلافة عثمان سنة أربع وعشرين وقيل بعدها .

أنظر ترجمته فى تهذيب الاسماء ٢٠٩/١ ، تقريب التهذيب ، ص ١١٧ .

(١) فى (أ) أو شئى : وهو تحريف .

(٢) رواه سلم : أنظر مع شرح النووى ١٦٦/١٩٨ .

(٣) هو عبد الله بن عطاء الطائفى أصله من الكوفة ، صدوق يخطئ ويدلس .

أنظر ترجمته فى تقريب التهذيب ، ص ١٨٢ .

(٤) هو عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام المخزومى ، ترجمه ابن حجر فى

التقريب وضعفه ولم يذكر سنة وفاته ، أنظر تقريب التهذيب ، ص ٢٤٢ .

(٥) هو عامر بن وائلة الليثى المكى ، ولد عام أحد وأدرك من حياة النبى صلى الله

عليه وسلم ثمان سنين ، نزل الكوفة وصحب عليا رضى الله عنه فى مشاهد كلها ،

فلما قتل على رضى الله عنه انصرف إلى مكة فأقام بها حتى مات سنة مائة ، ويقال

إنه آخر من مات من الصحابة فإنه كان يقول رأيت النبى صلى الله عليه وسلم

ولم يبق على وجه الأرض أحد رآه غيرى .

قال ابن عبد البر ويقال إنه كان شاعراً محسناً وهو القائل :

أيدعونى شيخاً وقد عشت حقبةً وهن من الأزواج نحوى نوازع

وما شاب رأسى من سننين تتابعت علي ولكن شيبتنى الوقائع

أنظر ترجمته رضى الله عنه فى الاستيعاب ٤/١١٥ .

(٦) هو عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، أحد السابقين الأولين ، أسلم قديماً ،

وكان سادس من أسلم ، وهاجر الهجرتين ، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها

ولازم النبى صلى الله عليه وسلم وكان صاحب تعليه ، ذكر ابن حجر عن =

" إن الشقى من شقى فى بطن أمه ، وإن السعيد من وعظ بغيره " (١) .

وروى أبو إسحاق النسفى (٢) عن سعيد بن جبیر (٣) عن ابن عباس عن أبي بن كعب

عن النبى صلى الله عليه وسلم " قال الغلام (٤) الذى قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافراً " (٥)

= البخارى أنه قال مات قبل قتل عمر ، وقال أبو نعیم وغيره مات بالمدينة سنة

(٣٢) وقيل مات بالكوفة ، قال ابن حجر والأول أثبت .

أنظر سبب اسلامه فى الاستيعاب ٣١٨/٢ ، ٣٦٠/٢ .

(١) رواه مسلم ، أنظره بشرح النووى ١٦٠/١٦٣ ، وآخر الحديث مما يضرب به

المثل ، وقد ذكره ابن سلام فى كتاب الأمثال ص ٢٢٧ ، وفى معناه قول الشاعر

إن السعيد له فى غيره عظة وفى الحوادث تحكيم ومعتبر .

(٢) فى (ب) السبعى .

(٣) هو الامام الجليل أبو عبد الله سعيد بن جبیر بن هشام الكوفى الأسدى من

كبار أئمة التابعين ، سمع جماعة من الصحابة منهم ابن عمر ، وابن عباس ،

وابن الزبير ، وأنس رضى الله عنهم ، وروى عنه جماعات من التابعين وغيرهم .

وكان رأس الأئمة ، ومقدمهم فى التفسير ، والحديث ، والفقه ، والعبادة ،

والورع ، وغيرها من صفات أهل الخير .

قال النووى : ذكر البخارى فى تاريخه عن سفيان الثورى أنه كان يقدم سعيد

ابن جبیر فى العلم على إبراهيم النخعى ، وكان ابن عباس إذا أتاه أهل

الكوفة يسألونه يقول : أليس فيكم سعيد بن جبیر ومناقبه رحمه الله كثيره مشهورة

قتله الحجاج بن يوسف صيراً ظملاً فى شعبان سنة (٩٥) ولم يعيش الحجاج

بعده إلا أياماً ثم هلك ، روى ابن قتيبة أن الحجاج قال له : اختر أية قتلة

شئت ، فقال اختر أنت لنفسك فإن القصاص أملك .

أنظر ترجمته رضى الله عنه فى تهذيب الاسماء ٢١٦/١ .

(٤) قال تعالى : " وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشياً أن يرهقهما طغياناً

وكفراً " ، قال ابن جريج واسم الغلام حيسور ، وقيل شمعون ، كذا ذكره ،

ابن حجر ، أنظر الفتح ١٨/١٩٩ ، والحديث متفق عليه .

(٥) قال النووى : اسم الخضر يليا بن ملكان ، بن فالغ بن سام بن نوح ، وكنيته

أبو العباس ولقب بالخضر لأنه جلس على فروة بيضاء فصارت خضراء ، والفروة وجه

الأرض ، وذكر ابن الصلاح أنه حي عند جماهير العلماء ، قال وإنما شذ بانكاره =

قال اسحاق^(١) بن راهويه : وكان الظاهر ما قاله^(٢) موسى " أقتلت نفسا زكية

بغير نفس^(٣) ، فأعلم الله الخضر ما كان الغلام عليه^(٤) / في الفطرة التي فطر عليها (٢٩) / أ
كان قد طبع يوم طبع كافرًا وهذا حديث صحيح^(٥) ثابت .

= بعض المحدثين ، وخالفه القرطبي في تفسيره فقال والجمهور على أنه قد مات ،
وأنه نبى لأن بواطن أفعاله لا تكون إلا يوحى غير أنه ليس برسول .
قال ابن حجر : «ومن أوضح ما يستدل به على نبوة الخضر قوله تعالى " وما
فعلته عن أمري " ، قال : فينبغى اعتقاد كونه نبيا لثلاث يتذرع بذلك أهل
الباطل في دعواهم أن الولي أفضل من النبي حاشا وكلا^(٦) ، وجزم بذلك ،
ابن حزم في أحكامه .

أنظر ذلك في الأحكام ٩٥٥/٥ ، شرح النووى على مسلم ١٣٦/١٥ ، فتح
البارى ٣٢٩/١ ، تفسير القرطبي ١٧/١١ .

(١) هو اسحاق بن ابراهيم بن مخلد الحنظلى ، أبو محمد بن راهويه ، المرزوى ،
جاظ مجتهد ، قرين أحمد بن حنبل ، مات رحمه الله سنة (٢٣٨) .

أنظر ترجمته في تقريب التهذيب ، ص ٢٧ .

(٢) فى (أ) وكان الظاهر ما قاله معنى وهو تحريف .

(٣) سورة الكهف آية (٧٤) .

(٤) فى (م) ساقط .

(٥) رواه مسلم : قال النووى ، قال القاضى عياض فى هذا حجة بينة لأهل السنة ،
لصحة أصل مذهبهم ، فى الطبع ، والرین ، والأكنة ، والأغشية ، والحجب ،
وأشباه هذه الألفاظ الواردة فى الشرع فى أفعال الله تعالى بقلوب أهل
الكفر والضلال .

ومعنى ذلك عندهم خلق الله تعالى فيها ضد الايمان وضد الهدى ، وهذا
على أصل أهل السنة أن العبد لا قدرة له ، إلا ما أراد الله ويسره ، وخلقته
له خلافا للمعتزلة والقدرية القائلين بأن للعبد فعلا من قبل نفسه ، وقدرة على
الهدى والضلال .

أنظر شرح النووى على مسلم ١٤٥/١٥ .

وروى البزار (١) من حديث عطاء (٢) قال : كتب نجدة الحروري (٣) إلى ابن عباس يسأله عن قتل الصبيان ،

فكتب إليه ابن عباس: أما الصبيان فإن كنت أنت الخضر تعلم المؤمن من الكافر فاقتلهم . (٤)

فإن قلت (٥) ما تقول (٦) في حديث ابن مسعود / عن الصادق المصدوق صلى الله عليه وسلم إن أحدكم ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراعاً ، الحديث (٧) م/ (٢٧)

(١) هو الحافظ أبو بكر البزار صاحب المسند الكبير ، توفي رحمه الله سنة (٢٩٢)

أنظر طبقات الحفاظ للذهبي ٦٥٣/٢ .

(٢) هو عطاء بن رباح ، محدث أهل مكة والقدة في العلم ، أبو محمد بن أسلم القرشي مولا هم المكي .

قال الذهبي: «ولد في خلافة عثمان ، وقيل في خلافة عمر ، وهو أشبه سمع عائشة وأبا هريرة وابن عباس وطائفة ، كان ابن عباس يقول يا أهل مكة تجتمعون علي وفيكم عطاء؟ ، توفي رضي الله عنه سنة (١١٤) .

أنظر ترجمته في طبقات الحفاظ ٩٨/١ .

(٣) الحروري نسبة إلى الحرورية ، والحرورية لقب من ألقاب الخوارج ، سموا به لنزولهم بحروراء في أول أمرهم .

ونجدة هذا ، هو نجدة بن عامر الحنفي الحروري الخارجي من رؤس الخوارج ، قتله أصحابه سنة (٦٩) ، واختلفوا عليه ، وقيل ظفربه أصحاب ابن الزبير .

أنظر مقالات الاسلاميين ، ص ١٢٨ ، تهذيب الاسماء واللغات ١٢٥/٢ ،

شذرات الذهب ٧٦/١ .

(٤) قال ابن تيمية رواه البخاري .

أنظر الفتاوى ٢٦٤/١١ ، ولم أجده في البخاري بعد شدة الفحص . ومعناه في سلم ١٩٧/٥ باب النهي عن قتل صبيان أهل الحرب .

(٥) «فإن قلت ساقط من (أ)» .

(٦) في (أ) ما تقولون ؟

(٧) رواه مسلم ، أنظر شرح النووي ١٩٢/١٦ .

قلت هو من أوضح أدلتنا : إن فيه ، ثم ^(١) يؤر بأربع كلمات بكتب ^(٢) رزقه ،
وأجله ، وعمله ، وشقى أم سعيد ، فدل ^(٣) على أن هذه الأمور لا تتبدل ، ولا عبـرة
بالأعمال بعدها ، فإن قلت كيف سماه عمل أهل الجنة ؟ قلت قد جاء في حديث
آخر صحيح بعمل أهل الجنة فيما يبـد و للناس ^(٤) ، وفي جامع الترمذى ، مرفوعا ، فرغ
ريكم من العباد ، فريق فى الجنة وفريق فى السعير ^(٥) ، وفي مسند الامام أحمد من
حديث أم الدرداء عن أبي الدرداء قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول : " فرغ الله إلى كل عبد من خمس ، من أجله ، ورزقه ، وأثره ، ومضعفه ،
وشقى أم سعيد ^(٦) ، وأما قوله تعالى " يحووا الله ما يشاء " ويثبت " فقول مخصوصة
بما ذكرناه لقوله تعالى بعدها " وعنده أم الكتاب " وعندى أنها غير ^(٧) مخصوصة
مع قولى بعدم تبدل السعادة ، والشقاوة ، وذلك أنه تعالى أخبر أنه يحو ما يشاء ^(٩)
ويثبت ، لا أنه يحو كل شىء ويثبته ، حتى يدعى التخصيص ، والكلام فى أن السعادة

-
- (١) كلمة (ثم) ساقطة من (أ) .
(٢) فى (م) اكتب : وفى (أ) اكتب له رزقه .
(٣) حرف الجر (على) ساقط من (م) .
(٤) متفق عليه ، أنظره فى الفتح ٤٦/١٢ ، وفى شرح مسلم للنووى ٢٠٠/١٦ ،
قال المصنف : وهذه الزيادة " فيما يبـد وللناس " أو فيما يرى الناس عظيمة
الوقع جليلة الفائدة عند الأشعرية ، كثيرة النفع لأهل السنة والجماعة
فى سئلة " أنا مؤمن إن شاء الله " .
أنظر الطبقات ٣٩/٤ .
(٥) أنظر جامع الترمذى ٤٥٠/٤ .
(٦) أخرجه السيوطى فى الجامع الصغير ورمز له بالصحة ٧٥/١ .
(٧) فى (م) ، (ب) ساقط .
(٨) فى (ب) كلمة (غير) ساقطة .
(٩) فى (ب) مع قول .

والشقاوة هل (١) شاء محوهما وإثباتهما "أولا؟" (٢) فإن قلت إنه شاء محوهما وإثباتهما ،
 فذلك الوقت يصح دعوى (٣) التخصيص ، فافهم ما قلناه .
 (٤) فقد غفل عنه الأكثرون ، وظنوا أن الآية مخصصة عند من لا يرى التبدل ، وليس
 كذلك .

"بل أقول لو قال : شئت محو كل شيء وإثباته لكنت أقول " بالتبدل ولا أنعمه ،
 لأنها صيغة خبر ، لا إنشاء ، فلا تقبل عندى التخصيص ، لأن التخصيص عندى
 لا يكون إلا فى الإنشاءات ، وما أراه أن الأخبار لا يكون فيها عام مخصوص ، وإنما
 يكون فيها عام يراد به الخصوص ، (٩) ولنا فى هذا المقام

(١) فى (أ) هل يشاء .

(٢) فى (أ) أم لا .

(٣) فى (ب) ساقط .

(٤) فى (أ) فانه غفل عنه .

(٥) فى (م) وظنوا الآية .

(٦) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٧) فى (ب) الا من الانشاءات .

(٨) فى (أ) ولا يكون ، وهو خطأ .

(٩) الفرق بين العام المخصوص ، والمراد به الخصوص ، من مهمات علم الأصول ،

وقد فرقه العلماء بينهما ، بأن العام المخصوص هو أن يراد معناه فى التناول

لكل فرد ، لكن مخرجا عنه بعض أفراده ، فلم يرد عمومه فى الكل حكما لقرينة

التخصيص ، ومثلوا له بقوله صلى الله عليه وسلم " خير القرون قرنى " أى أهل

زمانى ، فهو عام مخصوص بالذين اجتمعوا عليه صلى الله عليه وسلم فاندفع

ما يقال إن قرنه يشمل غير الصحابة والعام المراد به الخصوص ، هو أن يطلق

اللفظ العام ويراد به بعض ما يتناوله ، فلم يرد عمومه لا تناولا ولا حكما ، بل

هو كلى استعمل فى جزئى ، ولهذا كان مجازا ، لما فيه من نقل اللفظ عن

معناه إلى غيره ، واستعماله فى غير موضعه .

ومثاله : ما ذكره الشافعى فى اختلاف الحديث حيث قال ، (قوله تعالى =

تحقيق طويل^(١) لسنا له الآن ، وقال سعيد بن جبير يمحو الله ما يشاء من
الشرائع فينسخه ويثبت ما يشاء فلا ينسخه ، .^(٢)
وأما ما رواه ابن جرير^(٣) في تفسيره وغيره من حديث أبي عثمان النهدي ، أن^(٤)

= " فإذا انسلخ الأشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم " إنه عام فسي
كل مشرك ، وقوله في الآية الأخرى (حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون "
مخرج لمن أعطى الجزية ، فلا يقتل .

قال الشافعي : فهذا من العام الذي دل الله على أنه إنما أراد به الخاص ،
وإن كان أهل الشرك صنفين : أهل كتاب ، وغير أهل كتاب ، فالأولى فسي
غير أهل الكتاب ، والثانية في أهل الكتاب ، وكذا قوله تعالى " والسارق
والسارقة فاقطعوا أيديهما " وقوله " الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد
منهما مائة جلدة " ظاهر الآيتين العموم ، وقد دلت السنة على أن الظاهر
غير مراد ، بقوله صلى الله عليه وسلم " تقطع اليد في ربع دينار فصاعدا " ورجم
صلى الله عليه وسلم الزانيين الثيبين ، ولم يجلدهما ، فدل ذلك أن القطع
على بعض السارق دون بعض ، والجلد على بعض الزناة دون بعض ، فقد
يكون سارقا من غير حرز فلا يقطع ، أو لا تبلغ سرقة ربع دينار فلا يقطع ،
ويكون زانيا ثيبيا فلا يجلد مائة . « راجع لبي رى ١٣٧/٤ »

أنظر في هذا المعنى ، اختلاف الحديث للشافعي ، ص ٥٧ ، الأبهج
١٣٥/٢ ، شرح المختصر ، ورقة ٢٤٩ ، حاشية العطار ٢٠٠/٢ .

(١) ساقط من (أ) .

(٢) أنظر فتح القدير للشوكاني ٨٨/٣ .

(٣) هو محمد بن جرير بن زيد بن غالب ، الإمام الجليل المجتهد المطلق ،
أبو جعفر الطبري ، أحد أئمة الدنيا علما ودينا ، طوف الأقاليم في طلب العلم
وصنف أمهات الكتب ، ومن تصانيفه كتاب التفسير ، وكتاب التاريخ ، وكتاب
اختلاف العلماء ، وتاريخ الرجال من الصحابة والتابعين وغيرها ، من نفائس
المصنفات ، توفي رحمه الله سنة (٣١٠) ، وقال ابن دريد في رثائه :

إن المنية لم تتلف به رجلا بل أتلفت علما للدين منصوبا

كان الزمان به تصفوا مشاربه والآن أصبح بالتكدير مقطوبا

أنظر ترجمته في الطبقات ١٢٠/٣ وما بعدها .

(٤) في (م) ، (ب) الهندي : وهو تعريف .

عمر بن الخطاب كان يطوف بالبيت ويكي ويقول: " اللهم إن كنت كتبت على شقوة
أوزنباً فامحه ، فإنك تمحو ما تشاء وتثبت ، وعندك أم الكتاب " (١)
وكذلك روى (٢) عن ابن مسعود (٣) فمعناه والله أعلم المكتوب في الكتابين الذين
وراء أم الكتاب / لقوله " وعندك أم الكتاب " ، إذ اعرفت هذا فأمر الكتاب هو أصله
وهو الذي في الأزل ، في علم الله تعالى ، وذلك لا يتغير ولا يتبدل ، وأما ما في
الكتابين الآخرين فيقبل المحو والإثبات ، فقولنا : " من كتبه في الأزل " أشرنا به
إلى أم الكتاب لأنه الذي في الأزل (٥) ، وأما اللوح المحفوظ فحادث ، يمحـو

= وأبو عثمان النهدي اسمه عبد الرحمن : قال ابن الجوزي أدرك رسول الله
صلى الله عليه وسلم ولم يلقه ، وأسند عن عمر بن الخطاب ، وابن مسعود ،
وأبي هريرة وآخرين ، شهد اليرموك ، وكان من ساكني الكوفة ، وبعد مقتل
الحسين بن علي رضي الله عنه ، تحول إلى البصرة وقال لا أسكن بلداً قتل فيه
ابن بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتوفي بالبصرة في أول ولايته
الحجاج ، العراق ، وهو ابن مائة وثلاثين سنة وكان يقول بعد بلوغه هذا
السن ما من شيء إلا قد عرفت النقص فيه إلا أظن كما هو .

أنظر ترجمته في صفة الصفوة ٣ / ٢٠٠ ، طبقات الحفاظ للذهبي ١ / ٦٥ ،

تقريب التهذيب ، ص ٤١٦ .

(١) تمامه ، فأجعله سعادة ومغفرة .

أنظر تفسير ابن جرير ١٦ / ٤٨١ ، وذكره أيضاً ابن الصلاح في الفتاوى ص ١٥

(٢) كلمة (روى) ساقطة من (أ) .

(٣) وكذلك أيضاً روى عن أبي وائل شقيق بن سلمة .

أنظر هذه الروايات الثلاث في تفسير ابن كثير ٢ / ٥١٩ .

(٤) في (أ) في الكتاب الذي ، بالافراد .

(٥) وهو علم الله تعالى ، أما اللوح المحفوظ فيتطرق إليه المحو والإثبات لأنه

حادث كما ذكره المصنف ، قال العطار : وأما عند من يقول إن أم الكتاب

هي اللوح المحفوظ وأن ما فيه طبق ما في العلم القديم فلا محو ولا إثبات

فيه ، وإنما هما في صحائف الحفظ .

أنظر حاشية العطار ٢ / ٤٦٨ .

الله منه ^(١) ما يشاء ويثبت ، وكذلك الكتاب الآخر الذي أشار إليه ابن عباس وغيره .
 فإن قلت : أفي الأزل كاتب ، ^(٢) وكتابة ، ومكتوب ؟ قلت أليس في الأزل كلام
 ومتكلم ؟ وقد قال الله تعالى / " كتب على نفسه الرحمة ^(٣) " ، " كتب في قلوبهم
 الإيمان ^(٤) " كتب الله لأغلبن أنا ورسلي ^(٥) فكما عقلت كلاما ليس بحرف ولا صوت ،
 فاعقل كتابة ليست بقلم ولا مداد .

-
- (١) كلمة (منه) ساقط من (أ) .
 - (٢) في (أ) كتاب .
 - (٣) الانعام آية (١٢) .
 - (٤) المجادلة ، آية (٢٢) .
 - (٥) المجادلة ، آية (٢١) .

وأما قولنا " وأبو بكر ما زال بعين الرضا منه " فهي عبارة شيخنا أبي الحسن الأشعري ، وهي واضحة لمن اتضح له ما قدمناه من عدم التبدل في السعادة والشقاوة ، وقد ظن جماعة من الحنفية ^(٢) وغيرهم ، أن أبا الحسن الأشعري رضى الله عنه / يقول إنه كان مؤمنا قبل المبعث ، وهذا لم يقله أبو الحسن ولا أصحابه ، ومعنى قولهم " لم يزل بعين الرضا " أنه بحال غير مغضوب فيها عليه ، لعلم الله بأنه سيؤم من ، ويصير من خلاصته الأبرار ، وهذا كما أنه إذا تلبس عبدك بعصيانك ، وأنت تعلم أنه سيعود إلى طاعتك ، ويصير من أخصائك ، فإنه في حالة بعده عنك بعين الرضا منك ، ولا تنقم عليه فعله ذلك ، لعلمك بما يوؤل إليه حاله ، فافهم دقائق كلام شيخ أهل السنة والجماعة ، ومقتدى الطوائف الذين هم على حقيقة الطاعة أبي الحسن كرم الله وجهه . ^(٣)

(١) قال في الأصل : " ومن علم موته مؤمنا فليس بشقى ، وأبو بكر ما زال بعين الرضا منه ، والرضا والمحبة غير المشيئة والإرادة فلا يرضى لعباده الكفر ، ولو شاء ربك ما فعلوه ، أنظر شرح المحلى مع العطار ٢ / ٤٦٨ وما بعدها .
 (٢) الحنفية يقولون : إن معرفة الله تجب بالعقل لوضوحها ، وبالتالي فإن قول أبي الحسن هذا يوافق مذهبيهم ، على ما فهموه منه ، وغيرهم يقول إن الإيمان لا يكون إلا بالشرع ، وعليه فأبو بكر رضى الله عنه كان قبل المبعث من أهل الفترة .

أنظر فواتح الرحموت ٢٣ / ١ وما بعدها .

(٣) الشيخ أبو الحسن الأشعري ، هو كبير أهل السنة والجماعة بعد الإمام أحمد رضى الله عنه كما يذكره المصنف في الطبقات .

قال : وعقيدته وعقيدة الإمام أحمد واحدة لا شك في ذلك ولا ارتياب ، وبه صرح الأشعري في تصانيفه ، وكرر غير ما مرة أن عقيدته هي عقيدة الإمام المبجل أحمد بن حنبل ، هذه عبارة الشيخ أبي الحسن رحمه الله .

في غير موضع من كلامه ، أنظر الطبقات ٤ / ٢٣٦ . الإبانة عن أصول الديانة

واعلم أن هذه العبارة المحفوظة عن أبي الحسن في حق الصديق رضى الله عنه لم تحفظ عنه في حق غيره ، وكان الوالد رضى الله عنه يقول : ^(٢) إنه لم يثبت له عنده كفر بالله تعالى ، وكان يقول لعل حاله قبل المبعث كحال زيد ^(٣) بن عمرو ابن نغيل وأقرانه ^(٤) ، وذكر ذلك في شرح المنهاج ، وأنت إذا عرفت هذا فهمت السر من ^(٥) تخصيص الصديق رضى الله عنه بالذكر عن غيره من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين ^(٦) ، وعلمت أن قولكم في السؤال مع أن حاله قبل المبعث معروف ، وإن أردتم به أنه تقدم منه كفر ، فليس بقويم ^(٧) .

(١) في (أ) رحمه الله .

(٢) في (أ) ساقط .

(٣) هو زيد بن عمرو بن نغيل القرشى العدوى ابن عم عمر بن الخطاب ووالد سعيد بن زيد أحد العشرة المشهود لهم بالجنة ، لقي النبي صلى الله عليه وسلم قبل النبوة ومات قبلها على الملة الحنيفية .

وكان يتعبد في الفترة قبل النبوة على دين إبراهيم صلى الله عليه وسلم ، ويتطلب دين إبراهيم ، ويوحده الله تعالى ويعيب على قریش دباحهم على الأنصاب ، ولا يأكل مما ذبح على النصب .

قال النووى : وكان إذا دخل الكعبة قال : لبيك حقا تعبداً ورقاً ، وفى الحديث أنه صلى الله عليه وسلم سئل عن زيد فقال يبعث يوم القيامة أممة وحده .

قال في تيسير التحرير وذكره ابن منده في الصحابة .

أنظر ترجمته في تهذيب الأسماء واللغات ٢٠٤ / ١ ، تيسير التحرير ٦٦ / ٣

(٤) في (ب) وأضربه .

(٥) في (أ) في تخصيص .

(٦) حرف الواو ساقط من (ب) (م) ولا بد منه .

(٧) في جميع النسخ ليس بقويم ، بإسقاط الفاء والسياق يتطلب إثباته .

وأما كرامات^(١) الأولياء فبحر لا يخوضه إلا الأصفياء ، ونحن بمعزل عنه ، الكرامات فمالنا ولهذا المقام ، حشرنا الله في زمرة أهله .
 ولكننا نقول : قال الأستاذ أبو القاسم القشيري في الرسالة ما نصه : " وأعلم أن كثيرا من المقدرات يعلم اليوم قطعا أنه^(٢) لا يجوز أن يظهر كرامة للأولياء ، وبالضرورة أو شبه الضرورة يعلم ذلك ، فمنها حصول إنسان لا من أبوين^(٤) ، وقلب جماد بهيمة^(٥) ، أو حيوانا ، وأمثال هذا كثير^(٦) ، انتهى ، فتأمله ، وتأمل قوله لضرورة أو لشبه ضرورة يعلم ذلك .

(١) قال في الأصل : " وكرامات الأولياء حق ، قال القشيري ولا ينتهون إلى نحو ولد دون والد ، وقلب جماد بهيمة . . . "

أنظره شرح المحلى مع العطار ٤٨١ / ٢ .

(٢) في (أ) ما بين القوسين ساقط .

(٣) في النسخ لضرورة أو لشبه ضرورة يعلم ذلك ، والتصحيح من هامش (أ) ومن بستان العارفين للنووي ، فقد نقل النص هكذا " وبالضرورة أو شبه الضرورة

يعلم ذلك " ، أنظره ص ١٧١ . وأنظر رسالة القشيري ٦٦٤ / ٢ .

(٤) كما في عيسى بن مريم عليه السلام فإنه ولد من أم بدون أب ، فلم يحصل من أبوين .

(٥) كما وقع لصالح وموسى عليهما الصلاة والسلام فإن صالحا أخرج الناقة من صخرة بإذن الله عز وجل ، وموسى انقلبت العصا في يده حية تسمى

بإذن الله تعالى كما قال سبحانه (فألقاها فإذا هي حية تسعى)

فمثل هذه المعجزات الباهرة من خصوصيات الرسل ، قال المصنف .

وهو الحق الذي لا ريب فيه ، وهو المذهب الصحيح ، قال وهذا يتضح

أن من قال : ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي ، ليس على

عمومه ، وأن من قال لا فارق بين المعجزة والكرامة إلا التحدى ليس على وجهه ،

قال ابن حجر " وهذا هو أعدل المذاهب " .

أنظر الطبقات ٣١٦ / ٢ ، حاشية العطار ٤٨١ / ٢ .

(٦) في (م) يكثر ، قال المصنف رحمه الله " وإنني لأعجب أشد العجب من منكر =

وقولكم : " هل يلحق بولد دون والد ما يماثله عجيب " مع أن عبارتنا ، قال
القشيري : ولا ينتهون إلى نحو ولد دون والد ، ولعل لفظة " نحو " ساقطة من
نسختكم ، وإلا فليس له قلب جماد بهيمة ، ونحوه ، كما رأيت في كلام القشيري . (٣)

= الكرامات وأخشى عليه مقت الله ، وقال في قصيدته النونية :

والأولياء لهم كرامات فلا تنكر تقع في مهمة الخذلات .

وقال القرطبي : إن كرامات الأولياء ثابتة بالأحاديث الصحيحة والآيات
المتواترة ولا ينكرها إلا مبتدع جاحد أو فاسق ضال .

والمنكرون للكرامات هم كافة المعتزلة وبعض قليل من أهل السنة كالأستاذ
أبي إسحاق الإسفرايني فإنه يميل إلى قريب من مذهبهم كما ذكره الإمام في
الإرشاد ، وقد ساق الإمام شبيههم وزيفها بأدلة غاية في القوة ، ثم كر عليهم
بدلائل الاثبات التي لا تحصى ، وكشال على إنكار المعتزلة للكرامات ثم ذكر
ما قاله الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى " عالم الغيب فلا يظهر على غيبه
أحدًا إلا من ارتضى من رسول " الآية .

قال الزمخشري : " قوله " إلا من ارتضى من رسول " تبيين لمن ارتضى
يعنى أنه لا يطلع على الغيب إلا المرتضى ، الذي هو مصطفي للنبوذة خاصة
لا كل مرتضى ، قال : وفي هذا إبطال للكرامات ، لأن الذين تضاف إليهم
وإن كانوا أولياء مرتضين ، فليسوا برسول ، وقد خص الله الرسل من بين
المرتضين بالاطلاع على الغيب ، وإبطال الكهانة والتنجيم ، لأن أصحابهما
أبعد شيء من الرضا وأدخله في السخط " .

أنظر الكشاف ١٧٢/٤ ، القرطبي ٢٨/١١ ، الطبقات ٣١٥/٢ ، ٣٨٢/٣
شرح المحلى على جمع الجوامع ٤٨١/٢ .

(١) في (أ) في نسختكم .

(٢) في (ب) قوله " والا فليس " ساقط .

(٣) قد مر بك ما نقله العطار عن ابن حجر من أن هذا المذهب هو أعدل المذاهب
ومع كونه كذلك ، فقد ضعفه الكثير وجوز وقوع المعجزات في معرض الكرامات ولم
يفرق بينهما إلا بالتحدي ، قال الزركشي : ومذهب القشيري ضعيف والجمهور
على خلافه .

وأما اطلاقنا عدم تكفير أهل القبلة^(١) ، فهو المنقول عن الأئمة الثلاثة ، الشافعي لا يكفر أحد من أهل القبلة وأبي حنيفة ، وأبي الحسن الأشعري .

= وذكر ابن تيمية أن اسم المعجزة تعم كل خارق للعادة في اللغة ، وعرف الأئمة المتقدمين كالإمام أحمد وغيره ويسمون بها الآيات ، وإنما فرق في اللفظ بينهما بعض المتأخرين فجعلوا المعجزة للنبي والكرامة للولي ، قال :
وجماعهما الأمر الخارق للعادة ، إلى آخر كلامه رحمه الله .

وقال إمام الحرمين : المرضي عندنا تجويز جملة خوارق العادات في معرض الكرامات ، وإنما تمتاز عن المعجزات بخلوها عن دعوى النبوة حتى لو ادعى الولي النبوة صار عدوًّا لله لا يستحق الكرامة بل اللعنة والإهانة .
ثم قال : نعم قد يرد في بعض المعجزات نص قاطع على أن أحداً لا يأتي بمثله أصلاً كالقرآن مثلاً ، ولكنه لا ينافي الحكم بأن كل ما وقع معجزة لنبي يجوز أن يقع كرامة لولي .

وجوزها النووي أيضاً في شرح مسلم بجميع أنواع خوارق العادات ، ولكن لا بد أن يكون ذلك ضمن حدود الشرع .

ولذلك قال ابن عبد السلام : إذا رأيت إنساناً يطير في الهواء أو يمشي على الماء ، أو يخبر بالمغيبات ويخالف الشرع ، بارتكاب المحرمات بغير سبب محلل ، أو يترك بعض الواجبات بغير سبب مجوز ، فاعلم أنه شيطان نصبه الله فتنة للجهلة ، فإن الدجال يحى ويميت فتنة لأهل الضلال .

أنظر في هذا المعنى شرح مسلم ١٠٨/١٦ ، فتاوى ابن تيمية ٣١١/١١ ، قواعد الأحكام ١٩٤/٢ ، الإرشاد لإمام الحرمين ، ص ٢٦٧ ، حاشية العطار على شرح المحلى ٤٨١/٢ .

(١) قال في الأصل : " ولا نكفر أحداً من أهل القبلة ، ولا نجوز الخروج على السلطان ونعتقد أن عذاب القبر وسؤال الملكين ، والحشر ، والصراف ، والميزان حق .
أنظر شرح المحلى مع العطار ٤٨٢/٢ وما بعدها .

(١) القصيدة النونية :

بل كل أهل القبلة الإيمان بيح معهم ويفترقون كالواحد ان

(١) هذه القصيدة ذكرها المصنف في كتابه الطبقات ، ومطلعها قوله :

الورد خدك صيغ من إنسان
والسيف لحظك سل من أجفانه
تالله ما خلقت لحاظك باطلا
وسدى تعالى الله عن بطلان
إلى قوله رحمه الله :

والكفر منفي فليست مكفراً
بل كل أهل القبلة الايمان

أنظر الطبقات ٣ / ٣٧٩ .

وأما الشافعي فأخذ ذلك من قوله " لا أرى شهادة أهل البدع والأهواء" (١) أهل الأهواء والبدع
إلا الخطابية ، فإنهم يعتقدون شهادة الزور (٢) ، قال بعض أئمتنا وهذا لا يدل
على (٣) إطلاق عدم التكفير ، إذ لا يلزم من عدم (٤) تكفير أهل البدع ، والأهواء ،

(١) الأهواء جمع هوى مقصور ، وهو الميل إلى الشهوات والمستلذات من غير داعية الشرع ، والمراد بأهل الأهواء المبتدعون ، المائلون إلى ما يهونونه في أمر الدين من مذاهب الزيغ في الاعتقاد ، والخطابية هم من غلاة الروافض تابعون لأبي الخطاب الأسدي الأجدع ، كان يزعم أن عليا الإله الأكبر ، وجعفر الصادق الإله الأصغر ، وفي المواقف : قالوا الأئمة أنبياء ، وأبو الخطاب نبي ففرضوا طاعته ، بل زادوا على ذلك فقالوا الأئمة آلهة والحسنان أبناء الله وأحباءه ، ومن مذاهبهم حل الشهادة لأهل جلدتهم ، أولئك يحلف عندهم ، لزعمهم أن المسلم لا يحلف كاذبا .

فقد شاع كونهم الفرقة المتدينين بالكذب لمواقفهم ، وقد قال الشافعي رحمه الله " لم أر أشهد بالزور من الرافضة " وقال ابن أمير الحاج عنهم : " قبهم الله ما أشد غباوتهم وأعظم فريتهم فلا تقبل شهادتهم ، ولا روايتهم ولا كرامة " . وعلى كل حال : فصاحب الهوى الذي غلا في هواه حتى خرج عن ريقه الاسلام ليس من الأمة على الاطلاق ، بل هو حينئذ من أمة الدعوة كسائر الكفار ، ومطلق الأمة يتناول أمة الاجابة دون أمة الدعوة .

أنظر ذلك في المواقف ، ص ٤١٨ ، الاعتصام ٢ / ٢١١ ، التقرير والتحبير

٢ / ٢٤١ ، كشف الأسرار على البزدوى ٣ / ٢٣٨ ، المعتمد للزرکشی ، ص ٢٩٦

(٢) أنظر كلام الشافعي على شهادة أهل الأهواء في كتاب الأم ٦ / ٢١٠ ، وكلام

ابن عبد السلام في قواعد ٢ / ٣١ .

(٣) في (أ) لا يدل على عدم اطلاق عدم التكفير ، بزيادة (عدم) الأولى : وهي

زيادة لا معنى لها .

(٤) في (م) من عدم كفر .

عدم التكفير مطلقا ، فإن ^(١) مخالفة الحق في الديانات تارة توجب البدعة والضلال ،
وتارة توجب الكفر ، والمخالف في الأول هو / المسمى بأهل البدع والأهواء ^(٢) ، (٢٦) / ب
دون الثاني .

قلت وقد صح من غير طريق عن الشافعي تكفير القائل بخلق القرآن ، ذكر —
الحاكم / أبو عبد الله ^(٣) عن علي ^(٤) بن سهل سألت الشافعي عن القرآن فقال :
تكفير القائل بخلق القرآن (٢٩) / م

(١) في (أ) وقال

(٢) المبتدع بما لا يتضمن كفراً من الأمة ، وبما اقتضى كفراً مصرحاً به ليس من الأمة ،
وهناك صنف وسط مختلف فيه هل هو من الأمة ، أم لا ؟ كذا ذكره الشاطبي
ومثل المعلق د راز للابتداع الذي لا يتضمن كفراً بما يكون من الابتداع فـ
الفروع التي ليست قطعية ولا معلومة من الدين بالضرورة ،
قال : فهذا ليس بكفر بالاتفاق ، ومثل الابتداع المتضمن للكفر بابتداع من
يؤلهون البشر من غلاة الخوارج والروافض كما ذكرناه سابقاً ، ومثل الابتداع
الوسط بالمجسمة ، ومنكرى الشفاعة ، ونحوهم .
أنظر ذلك في الموافقات ٤ / ١٥٩ ، وشرح مسلم للنووي ١ / ٦٠ ، وكشف
الأسرار للبرزوي ٣ / ٢٥ .

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن نعيم الحاكم النيسابوري
الشافعي ، محدث حافظ مؤرخ ، صاحب التصانيف الشهيرة في علم الحديث ،
ومن تصانيفه الكثيرة المستدرك على الصحيحين ، وتاريخ نيسابور ، والاكلیل
في الحديث ، وفضائل الشافعي وغيرها .
قال المصنف : كان إماماً جليلاً وحافظاً حفيلاً ، اتفق على إمامته وجلالته ،
وعظم قدره وأنه من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين ، روى عنه
الدارقطني وهو من شيوخه ، وأبو بكر البيهقي ، وأبو القاسم القشيري ، وجماعة
وحدث عنه في حياته ، وتفقه على ابن أبي هريرة ، وأبي سهل الصعلوكي ،
وأبي الوليد النيسابوري وغيرهم ، ولد بنيسابور سنة (٢٢١) وتوفي رحمه الله
سنة (٤٠٥) ، أنظر ترجمته في الطبقات ٢ / ١٥٥ ، معجم المؤلفين ١٠ / ٢٣٨
طبقات الحفاظ للذهبي ٣ / ١٠٣٩
(٤) هو أبو الحسن علي بن سهل بن الأزهر الاصبهاني ، كان من الزاهدين ، =

كلام الله غير مخلوق ، قلت فمن قال مخلوق فما هو ^(١) عندك ؟ قال ^(٢) كافر ، قلت
أقول كافر فإذا قيل لي غدا لم قلت ؟ ، أقول قاله لي الشافعي : قال نعم ، وإن
سئلت غدا فقل إن الشافعي قال هو كافر .

وقال ابن خزيمة سمعت الربيع ^(٣) يقول : تكلم حفص ^(٤) القرد عند الشافعي ،
فقال القرآن مخلوق ، فقال له ^(٥) الشافعي كفرت ^(٦) بالله العظيم ، وذهب جماعة

= الاتقياء ، وكان يقول العبادة إلى الطاعات من علامات التوفيق ، توفي رحمه الله
سنة (٣٠٧) أنظر صفة الصفوة ٨٥ / ٤ .

(١) في (ب) فما عندك .

(٢) في (ب) فقال .

(٣) هو الشيخ أبو محمد الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي المصري ، صاحب
الشافعي ، وراوية كتبه الجديدة ، والثقة الثابت فيما يرويه ، قال التاج : « حتى
لقد تعارض هو والمزني في رواية تقدم الأصحاب ، روايته مع علو قدر المزني علما
وديننا وجلالة . »

وقال النووي روى عنه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن ماجه والطحاوي وخلائق
غيرهم ، ثم قال : وأعلم أن الربيع حيث أطلق في كتب المذهب فالمراد به
المرادي ، وإن أرادوا (الجيزي) قيدوه بالجيزي ، ومن شعره رحمه الله قوله :
صيرا جميلا ما أسرع الفرجا من صدق الله في الأمور نجا
من خشى الله لم ينله أذى ومن رجا الله كان حيث رجا
توفي رحمه الله سنة (٢٧٠) أنظر ترجمته في تهذيب الاسماء ١٨٨ / ١ ،
الطبقات ١٣٢ / ٢ .

(٤) حفص القرد هذا كان من أصحاب ضرار بن عمرو من يقول بخلق القرآن ، فلما
ناظر الشافعي وقال له القرآن مخلوق كفره الشافعي ، قال الربيع فلقيت حفصا
في المسجد بعد ذلك ، فقال : أراد الشافعي قتلي إن كفرني ، ومع هذا فما
أعلم إنسانا أعلم منه ، ذكره ابن تيمية في فتاواه ٥٠٦ / ١٢ ، وابن عساكر في
تبيين كذب المفتري ص ٣٣٩ ، وأبو نعيم في الحلية ١١٢ / ٩ .

(٥) في (ب) فقال الشافعي .

(٦) ذكر المصنف في الطبقات أن قولهم " لا يكفر أحد من أهل القبلة بدين غير مستحل " =

من أئمتنا إلى تكفير المجسمة ، لأنهم جاهلون بالله يعبدون غير الله .^(١)

= استد ل به المتأخرون على عدم تكفير أرباب البدع والأهواء .

قال : " وقد وقع البحث في ذلك بيني وبين الشيخ الامام رحمه الله فقلت له وقد حكى هذه العبارة عن الطحاوي الحنفى صاحب العقيدة وقال إنه مسبوق إليها ، أنا لا أستدل بذلك على أنهم لا يكفرون القائل بخلق القرآن مثلاً حتى يثبت عندي أنهم يقولون إنه من أهل القبلة ، فالعبارة دالة على أن أهل القبلة لا يكفرون ، لا على أن هؤلاء من أهل القبلة .

فإن قيل أهل القبلة من صلى لقبلتنا : نقول عليه ليس كل من صلى لقبلتنا من أهل القبلة ، ألا ترى أن المنافقين يصلون لقبلتنا وهم كفار بالاجماع ، هذا كلامه رحمه الله ، ولكنه قد ورد في الحديث قوله صلى الله عليه وسلم " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله " الحديث ، فيؤخذ منه ترك تكفير أهل البدع المعقرين بالتوحيد الملتزمين للشرائع ، وقبول توبة الكافر من كفره من غير تفصيل بين كفر ظاهر أو باطن . والحديث في البخاري : **كلا** :

وذكر النووي رحمه الله : أن جمهور الفقهاء من الشافعية وغيرهم لا يكفرون أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه ، قال وما أشتهر عن الشافعي رضي الله عنه من تكفير النافين للرؤية ، والقائلين بخلق القرآن ، فالمختار تأويله وقد تأوله الإمام فقال ظني أنه ناظر بعضهم فألزمه الكفر في الحجاج ، فقيل إنه كفرهم وكذلك تأوله البيهقي وغيره على أنه ليس المراد بالكفر الاخراج من الملة وتحتم الخلود في النار ، قال : وهكذا تأولوا ما جاء عن جماعة من السلف ، ممن إطلاق هذا اللفظ ، واستدلوا بأنهم لم يلحقوهم بالكفار في الإرث والأنكحة ، ووجوب قتلهم وقتالهم وغير ذلك ، بل لم يزل السلف والخلف يرون الصلاة وراء المعتزلة ونحوهم ويجرون عليهم سائر أحكام الاسلام .

والكفر قد يطلق على غير الكفر بالله ككفر العشير ، والاحسان ، وكفران النعم ، ونحو ذلك ، وقد ورد في الحديث " أن أكثر أهل النار النساء " ، قالوا ، بم يارسول الله ؟ قال بكفرهن ، قالوا يكفرون بالله ؟ قال يكفرون العشير ويكفرون الاحسان ، لو أحسنت إلى إحداهن الدهر كله ثم رأيت منك شيئا قالت ما رأيت منك خيراً قط " ، قال ابن حجر : دل الحديث على جواز إطلاق الكفر على من يخرج من الملة ، أنظر في هذا الطبقات ١/٩٩ ، الروضة للنووي ١١/٢٣٩ .

فتاوى ابن تيمية ١٢/٥٠٦ ، المجموع ٤/٢٥٣ وفتح الباري ٥/٢٣٩ .

(١) قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : المسلمون يصفون الله تعالى بما وصف =

.....

= به نفسه وبما وصفته به رسله من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تشيل ، بل يشبتون له ما يستحقه من صفات الكمال وينزهونه عن الأكفاء والأمثال ، فلا يعطلون الصفات ولا يمثلونها بصفات المخلوقين ، فإن المعطل يعيد عد ما ، والممثل يعيد ضمناً ، والله تعالى " ليس كمثل شئ " وهو السميع البصير " .

والممثل عند ابن تيمية هو ما يعنيه المصنف بالمجسمة ، وهم الذين يشبتون لله تعالى جميع صفات الجسم ثم يعتقدون التجسيم ، كالخطابية والكرامية ونحوهم وهؤلاء هم الغلاة ، فريق منهم يعتقد أن الله تعالى جسم كسائر الأجسام ، وهذا لا خلاف في كفره ، وفريق يعتقد أنه تعالى جسم لكن لا كسائر الأجسام ، بل جسم يليق به ، وهذا لا وجه لكفره ، لأن مرجع قوله إلى أنه ليس بجسم أصلاً ، لأن أى جسم لا كالأجسام فهو مجرد تسمية فقط .

وذكر صاحب سلم الثبوت ، تكفير المجسمة عند القاضيين الباقلاني ، وعبد الجبار المعتزلى ، ثم قال : وجمهور أهل السنة لا يقولون بتكفيرهم بناءً على ما هو الصحيح من أن لازم المذهب ليس بمذهب ، فلا يجوز أن ينسب إلى مذهب من يصرح بخلافه وإن كان لازماً من قوله .

وبالجملة فإن التجسيم غالباً ما ينشأ عن زيادة الاثبات في حق الله تعالى : والمقول الوسط في ذلك هو الحق الصريح وهو المضروب مثلاً باللين الخالص السائغ للشاربين الذى يخرج من بين فرت التعطيل ودم التشبيه ، ورحم الله الإمام مالكاً حيث قال : وقد سئل عن قوله تعالى " الرحمن على العرش استوى " كيف استوى ؟ فأطرق مالك حتى علاه الرخضاء ثم قال للسائل : " الاستواء معلوم ، والكيف غير معقول ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة " .

ففرق بين المعنى المفهوم من هذه اللفظة وبين الكيف الذى لا يعقله البشر .

قال ابن القيم رحمه الله : وهذا الجواب من مالك رضى الله عنه شاف عام في جميع مسائل الصفات ، فمن سأل عن قوله تعالى " إننى معكما أسمع وأرى " كيف يسمع ويرى ؟ أجيب بهذا الجواب بعينه ، فيقال له السمع والبصر معلوم ، والكيف غير معقول ، وكذلك من سأل عن العلم والحياة ، والقدرة ، والإرادة ، والتزول ، والغضب والرحمة والضحك وغير ذلك فمعانيها كلها معروفة ، وأما كفيئتها فغير معقولة ، إن تعقل الكيفية فرع العلم بكيفية الذات وكنهها ، فإن كان ذلك غير =

تكفيرنا في
الحشر والعدل
بالجزئيات .

والمختار أنه لا يكفر^(١) أحد من أهل القبلة ، إلا من ينكر ما يعلم مجسماً
النبى صلى الله عليه وسلم به ضرورة كنا في الحشر ،^(٢) والعلم بالجزئيات .
قال الغزالي^(٣) في آخر كتاب تهافت الفلاسفة : " كبرت الفلاسفة ولا بد في
ثلاث مسائل .

إحداها مسألة قدم العالم ، وقولهم الجواهر كلها قديمة .
والثانية قولهم إن الله تعالى لا يحيط علما بالجزئيات الحادثة من الأشخاص .
والثالثة إنكارهم بعث الأجساد ، وحشرها ، فهذه المسائل الثلاث لا تلاءم
الإسلام بوجه ، ومعتقدها معتقد كفر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، وهذا هو
الكفر الصراح ،^(٤) قلت وفي الحقيقة " هذا ليس من أهل القبلة " . فصح إطلاقنا عدم
تكفير أحد من أهل القبلة ، ووقع في^(٥) كلام الطحاوي^(٦) وغيره بذنب ، وهي زيادة

= معقول للبشر فكيف يعقل لهم كيفية الصفات ، ثم قال : «والعصمة النافعة في
هذا الباب ، أن يوصف الله تعالى بما وصفه نفسه ، وما وصفه به رسوله
صلى الله عليه وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ، ومن غير تكييف ولا تشييل .
بل نثبت له الأسماء والصفات ، وتنفي عنه مشابهة المخلوقات ، فيكون إثباتك
منزها عن التشبيه ، وتفنيك منزها عن التعطيل ، فمن نفى حقيقة الاستواء
فهو معطل ، ومن شبهه باستواء المخلوق على المخلوق فهو مثل ، ومن قال
استواء ليس كمثل شئ فهو الموحد المنزه .»

أنظر ذلك في مدارج السالكين ٨٦/٢ ، وفتاوى ابن تيمية ٧٣/١٢ ، مسلم
الثبوت ١٤٠/٢ ، المحصول ٥٦٧/٤ ، قواعد الأحكام ١٧٢/١ ، المنقذ
من الضلال ، ص ١٠٧ ، حاشية البناني ١٤٧/٢ ، غاية الوصول ص ١٥٨ .

(١) كلمة (أحد) ساقطة من (أ) .

(٢) في (ب) الحصر ، وهو تحريف .

(٣) كلام الغزالي ساقط من (م) ، (أ)

(٤) أنظر تهافت الفلاسفة ، ص ٣٠٧ ، وأنظره أيضاً في المنقذ من الضلال ص ١٠٧ .

(٥) في (ب) من كلام .

(٦) قال الطحاوي رحمه الله : " ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحله " =

لا حاجة إليها ، فإنه إن لم يكن بذنب لم يقع كلام في التكفير .

وقولكم ما بال المستحل يكفر ؟ نقول ^(١) إذا كان مستحلا بتأويل لغير مشهور

فإنه لا يكفر ، وإن كان مستحلا لما علم بالضرورة ، فليس / من أهل القبلة ، على (٣٢) / أ
أن تفصيل القول في التكفير قد سبق في آخر الاجماع ، وإنما ذكرناه هنا ^(٢) لأنه ^(٣) لأنه
من تمام العقيدة .

= أى خلافا للخوارج الذين يكفرون بكل ذنب ، وكذلك المعتزلة الذين يقولون يحبط إيمانه كله بالكبيرة فلا يبقى معه شيء من الإيمان ، لكن الخوارج يقولون يخرج من الإيمان ويدخل في الكفر والمعتزلة يقولون يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر ، وهذه المنزلة بين المنزلتين ، ويقولهم بخروجه من الإيمان أوجبوا له الخلود في النار .

أنظر ذلك في شرح الطحاوية ، ص ٣١٦ .
والطحاوي رحمه الله هو الإمام العلامة الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي المصري الطحاوي الحنفي ، صاحب التصانيف البديعة .
قال الذهبي : كان ثقة ثباتا فقيها عاقلا لم يخلف مثله ، كان أولا شافعيًا ثم صار حنفيًا وانتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر .

صنف في اختلاف العلماء وفي أحكام القرآن ، وفي معاني الآثار وفي غيرها ،
ولد رحمه الله سنة (٢٣٧) وتوفي سنة (٣٢١) .

أنظر ترجمته في طبقات الحفاظ للذهبي ٨٠٨/٣

(١) في (ب) يقول بالياء وهو تصحيف .

(٢) في (أ) فانما .

(٣) وكان قد قال هناك : " جاحد المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كافر قطعاً وكذا المشهور المنصوص في الأصح ، وفي غير المنصوص تردد ، ولا يكفر جاحد الخفي ولو منصوصاً " .

أنظر شرح المحلى مع العطار ٢٣٨/٢ وما بعدها

وقد تقدم شرح هذا النص في مسألة ترادف الغرض والواجب هاشم ص ٥

الاسم هل
هو المسمى
أو غيره ؟

وأما مسألة الاسم والمسمى (١) فمفروق (٢) في كتابنا السيف المشهور في شرح (٣) عقيدة (٤) ،

الأستاذ أبي منصور ، ونحن نذكرها مختصرة .

(١) ذكر المصنف في الطبقات ، حكاية عن يونس المقرئ فيما رواه ابن عبد البر في كتاب العلم من قوله ، سمعت الشافعي يقول : " إذا سمعت الرجل يقول الاسم غير المسمى ، أو الاسم المسمى فاشهد عليه أنه من أهل الكلام ولا دين له " ، قال التاج : وهذا وأمثاله مما روى في ذم الكلام قد روى ما يعارضه . وللحافظ ابن عساكر في كتاب " تبیین كذب المفتري " على أمثال هذه الكلمة كلام لا مزيد على حسنه ، ذكرت بعضه في كتاب منع الموانع .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية عند تعرضه لهذه المسألة في الفتاوى : " إن الناس قد تنازعوا فيها ، وكان الصواب أن يمنع من كلا الاطلاقين . . . إلى أن قال : وأصل مقصود الطوائف كلها صحيح إلا من توسل منهم بقوله إلى قول باطل ، مثل قول الجهمية إن الاسم غير المسمى ، فإنهم توسلوا بذلك إلى أن يقولوا أسماء الله غيره ، ثم قالوا وما كان غير الله فهو مخلوق بائن عنه .

أنظر ذلك في الفتاوى ١٦٩/١٢ ، تبیین كذب المفتري ، ص ٣٤٠ وما بعدها الطبقات ١٧٤/٢ ، حاشية العطار ٤٩٥/٢ .

(٢) قال في الأصل : " والأصح أن الاسم عين المسمى ، والأصح أن أسماء الله توقيفية . . . " أنظر شرح المحلى مع العطار ٤٩٥/٢ وما بعدها .

(٣) في (م) ساقط .

(٤) أشار المصنف إلى هذا الشرح في الطبقات ٣٨٤/٣ .

وأبو منصور المذكور : هو محمد بن محمد بن محمود أبو منصور الماتريدي ، نسبة إلى ماتريد ، محله بسمرقند ، إمام المتكلمين في زمانه ، تفقه على أبي بكر الجوزجاني ، وأبى نصر العياضى ، وكان له رأى وسط بين المعتزلة والأشعرية في القول بحسن الأفعال وقبحها .

فالمعتزلة يقولون بحسن الأفعال وقبحها لذاتها ، وتبعية الأحكام لها قبل ورود الشرع ، والأشعرية يقولون لا حسن ولا قبح في الأفعال لذاتها ولا حكم قبل الشرع ، وتوسط الماتريدي فقال بحسن الأفعال وقبحها ونفى تعلق الأحكام بأفعال المكلفين قبل ورود الشرع .

فنقول : قد كثر خوض الخائضين فيها^(١) وتشعبت أراء^٢ المختلفين في الاسم هل هو المسمى أو غيره ؟ ولا يخفى عليك أن للأشياء وجودا في الأعيان وهو الوجود الأصلي الحقيقي^(٢) ، ووجودا في الأذهان ، وهو الوجود العلى التصورى^(٣) ، ووجودا فى اللسان وهو الوجود اللفظى الدليلى ، ووجودا فى البنان^(٤) وهو الخط ، فإن السماء مثلا لها وجود فى عينها ونفسها ، ثم لها وجود فى أذهاننا ونفوسنا إن صورة السماء تنطبع فى أبصارنا ثم فى خيالنا ، وهذه الصورة هى التى يعبر عنها بالعلم ، وهو مثال المعلوم^(٥) ، فإنه محاك للمعلوم ومواز له ، وهو كالصورة المنطبعة فى المرآة فإنها محاكية للصورة الخارجية للمقابلة لها ، وأما الوجود فى اللسان ، فهو اللفظ المركب من أصوات ، قطعت ثلاث تقطيعات ، يعبر عن القطعة الأولى بالسين ، وعن الثانية بالميم ، وعن الثالثة بالألف^(٦) ، وهى قولنا " سما " فالقول دليل على ما فى

= وكان أبو منصور قوى الحجة فحما فى الخصومة ، دافع عن عقائد المسلمين ورد شبهات الملحدين ، حتى قيل إن رئيس أهل السنة والجماعة رجلان أحدهما حنفى والآخر شافعى ، فالحنفى أبو منصور والشافعى أبو الحسن الأشعري ، له من التصانيف كتاب التوحيد ، وكتاب المقالات ، وكتاب بيان أوهام المعتزلة ، وكتاب الرد على القرامطة ، وله مأخذ الشرائع فى الفقه ، والجدل فى الأصول.

وغير ذلك ، توفى رحمه الله سنة (٣٣٤) .

أنظر ترجمته فى الفوائد البهية ص ١٩٥ ، الفتح المبين ١٨٢/٢ .

(١) فى (أ) ساقط .

(٢) فى (أ) الحقيقة .

(٣) فى (ب) الصورى ، بغير تاء .

(٤) فى (أ) فى البيان ، وهو تصحيف ، فإن البيان يكون بالخط وبغيره كاللفظ

والإشارة وبغيرهما ، أنظر كتاب الحيوان ٣٣/١ .

(٥) فى (م) لها وجودا بالنصب وهو خطأ نحوى .

(٦) فى (م) كلمة " فى " ساقطة .

(٧) فى (أ) للمعلوم .

(٨) فى (ب) وعن الثلاثة ، وهو تحريف .

الذهن ، وما في الذهن صورة لما في الوجود مطابقة له ، ولولم يكن وجود فـسـى الأعيان لم تنطبق صورة في الأذهان ، ولولم تنطبق في الأذهان لم يشعر به الإنسان ولولم يشعر به الإنسان لم يعبر عنه اللسان تعبير القاصدين ، فإنَّ اللفظ ، والعلم والمعلوم ثلاثة أمور متبانية ، يلحق كل واحد منها خواص لا تلحق الآخر فالإنسان مثلا من حيث إنه موجود في الأعيان يلحقه أنه نائم ويقظان ، وحي ، وميت ، ومن حيث إنه في الأذهان يلحقه أنه مبتدأ وخبر ، وعلم وخاص ، وكلٌّ وجزئى ^(١) ، ومن حيث إنه / في اللسان يلحقه أنه عربى ، وعجمى ، وتركى ، وهذا الوجود مما يختلف في الأعصار ، وتتفاوت فيه عادة الأمصار ، فأما الوجود الذى في الأعيان والأذهان فلا يختلف ، إذا عرفت هذا فدع عنك وجود الأعيان والأذهان ، وانظر في الوجود اللفظى فإن غرضنا متعلق به ^(٢) .

فإنَّ قيل لنا ما حد الاسم قلنا اللفظ الموضوع للدلالة ، وليس تحرير الحد الآن من غرضنا إنما غرضنا الآن أن الاسم إنما نعى به اللفظ الموضوع للدلالة ^(٣) .

فاعلم أن كل موضوع للدلالة فله واضع ، ووضع ، وموضوع له ، فيقال للموضوع لـه سـمـى ، وهو المدلول عليه ويقال للواضع المسمى ، وللوضع التسمية ، يقال فلان سـمـى ولده ، إذا وضع له لفظا يدل عليه ويسمى وضعه تسمية ، وقد يطلق لفظ التسمية على ذكر الاسم الموضوع ، كالذى ينادى شخصا / ويقول يا زيد ^(٤) فيقال سماه ^(٥) ويجرى الاسم ، والتسمية ، والمسمى والمسمى ، مجرى الحركة والتحريك ، والمحرك والمحرك ^(٦) ،

(١) في (ب) وكلٌّ وجزئى ، وهو خطأ .

(٢) في (ب) فإن الوجود الذى في الأعيان ، والأعيان فلا يختلف ، وهو خطأ .

(٣) أنظر المواقف ص ٣٣٣ .

(٤) في (ب) يقول يا زيد .

(٥) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٦) أنظر فتاوى ابن تيمية ١٢/١٦٩ ، الارشاد لامام الحرمين ص ١٣٥ .

ب / (٢٧)

م / (٣٠)

م (٣٠)

أ / (٣٣)

(١) إذا عرفت هذا فالتحقيق عندنا في هذه المسألة أن يقال في قولك "زيد" خمسة أشياء .

أحدها جعلك هذا اللفظ دليلاً عليه ، "وهو تسمية" (٢) وهو فعل الفاعل وهو حادث من المخلوق ، وأما من الله تعالى فعند أهل السنة أنه قديم بناءً على أن الكلام قديم ، والله تعالى سمي نفسه بأسماء بكلامه القديم النفساني ، والمعتزلة يخالفوننا (٤) في ذلك لأنكارهم الكلام النفسي (٥) .
الثاني إطلاقك هذا اللفظ عليه ، وهو استعمال الاسم (٦) في المسمى ، ولك (٧) أن تقول إنه تسمية والكلام فيه كالأول .

والثالث هذا القول ، وهو الزاي ، والياء ، والدال ، مثلاً وإنما قلنا القول ، ولم نقل اللفظ ليشمل النفسي ، فهذا اسم ، ومسامه قد يكون شخصاً كما في زيد ، وقد يكون معنى كعلم (٩) ، وجهل ، والرابع ، الاسم المركب من همزة الوصل ، والسين ، والميم ، ومدلوله ما ذكرناه في الشيء الثالث ، وهو قول مخصوص ، وهذه الأربع لم يقل أحد إنها المسمى ، بل

(١) في (أ) إذا تقرر هذا .

(٢) في (ب) وهي تسمية ، والكل جائز فالتذكير مراعاة للمرجع ، والتأنيث مراعاة للخبر وهو أولى للتطابق .

(٣) في (ب) من المخلوقات ، وهو صحيح وذلك باعتبار (من) فإن جعلناها تبعيضية قلنا من المخلوقات وإن جعلناها ابتدائية قلنا من المخلوق الذي هو واضع الاسم

(٤) في (ب) ، (م) يخالفونا ، والمثبت هو الصواب .

(٥) أنظر الارشاد ، ص ١٣٥ .

(٦) في (أ) للاسم .

(٧) في (أ) وذلك ، وهو زيادة ، ولعله سهو من الناسخ .

(٨) في (ب) وقد يكون بالوار .

(٩) في (م) ، (ب) لعلم ، باسقاط سنة الكاف سهواً من الناسخ .

(١٠) كلمة (في الشيء) ساقطة من (أ) .

الأولان تسمية ، والثالث اسم ، والرابع اسم الاسم .

والخامس مدلول الاسم الذى ذكرناه فى الشئ الثالث ، وهو زيد مثلاً ، فمدلوله هو المسمى بلا خلاف ، وهل هو الاسم ؟ هذا هو ^(١) محل الخلاف ، قال جمهور الفريقين هو الاسم وهو المسمى واحد ، وأما اللفظ فتسمية ^(٢) ، وقيل غيره ، والاسم اللفظ فقط ، وفى المثال المذكور لا يتضح المراد ، فإن المسمى أعنى مدلول " زيد " هو الذات ، ولكن فى بعض المواضع يكون معنى ^(٣) الاسم غير الذات ، كقولنا " زيد الفاضل " ، فإن الفاضل معناه ذات متصفة بفضله ، وسماه ذات زيد ، فمن قال الاسم هو المسمى ، قال الاسم المعنى المستفاد من لفظة ^(٤) ~~الاسم~~ والمسمى الذات

التي أطلق عليها ، وهما شئ واحد ، لأن ^(٥) معنى الاسم هو الذى سمي به كمعنى زيد مثلاً ، ومن قال الاسم غير المسمى له مأخذان ، أحدهما : أن تقول معنى لفظة الفاضل والذات الضادقة هى عليها متغايران ، ومسلم أن الاسم هو المعنى ، وهذا هو المشهور فى البحث عند أرباب هذا القول .

والثانى أن تقول الاسم هو اللفظ ، وهذا مأخذ ضعيف لا يقوله من يفهم سر المسئلة ، ويظهر أثر البحث فى أسماء ^(٦) الله تعالى ، فالمشهور من مذهبنا أن الأسماء

(١) الضمير (هو) ساقط من (أ) .

(٢) قال إمام الحرمين : " والدليل على أن الاسم يفارق التسمية ، ويراد به المسمى أى من كتاب الله تعالى ، منها قوله تعالى " سبح اسم ربك الأعلى " وإنما المسبح وجود البارئ تعالى دون أَلْفَاظِ الذَّاكِرِينَ ، وقال عز وجل " تبارك اسم ربك " وقال تعالى " ما تعبدون من دون الله إلا أسماءٌ سميتوها أنتم وأبائكم " ، ومعلوم أن عبادة الأصنام ما عبدوا اللفظ والكلام ، وإنما عبدوا السميات لا التسميات .

أنظر الارشاد ، ص ١٣٥ ، فتاوى ابن تيمية ١٦٩/١٢ .

(٣) فى (أ) ساقط .

(٤) فى (أ) من لفظ .

(٥) فى (أ) لا يعنى وهو خطأ .

(٦) أسماء الله تعالى توقيفية ، فلا يسمى الله تعالى إلا بما سمي به نفسه أو سمى

به رسوله صلى الله عليه وسلم ، وفى الحديث " إن لله تسعة وتسعين اسماً

مائة إلا واحداً من أحصاها دخل الجنة " رواه البخارى .

على ثلاثة أقسام . (١)

قسم يقال إنه هو ، وهو كل (٢) ما دلت التسمية على وجوده كقولنا الله ، والموجود ، هو الذات ، كما قلنا في مدلول " زيد " فهنا أتحد الاسم والمسمى ، أى ليس ثم معنى زائد على الذات .

وقسم يقال إنه غيره كما في الخالق (٣) والرازق ، فإنه يقتضى صفة الخلق والرزق

وهما حادثان فهما غير الذات .

وقسم لا يقال إنه هو / ولا غيره كالعالم ، والقادر ، فإنهما لا انفكاك لهما

عن الذات ، فلاهما عين الذات وهذا واضح / ولا غيرها ، لعدم الانفكاك .

أ / (٣٤)

ب / (٢٨)

٢ / (٣١)

= قال ابن حجر : وقد استدل بهذا الحديث على أن الاسم هو المسمى ، كما حكاه القشيري في شرح أسماء الله الحسنى ، إذ لو كان غيره كانت الأسماء غيره لقوله تعالى " ولله الأسماء الحسنى فادعوه بها " ، ثم ذكر عن القرطبي أنه غلط من قال إن الاسم هو المسمى حقيقة ، قال فإنه يلزم أن من قال " نار " احترق وأما النحاة فمرادهم بأن الاسم هو المسمى أن ذلك من حيث إنه لا يدل إلا عليه ، ولا يقصد إلا هو ، أنظر هذا المعنى في الفتح ٢٣ / ٢٦١ (١) هذه التقسيمات ذكرها إمام الحرمين في الإرشاد عن الشيخ أبي الحسن الأشعري ، ثم قال والمرضى عندنا طريقة شيخنا رضى الله عنه فإن الأسماء تنزل منزلة الصفات فإذا أطلقت ولم تقتض نفيًا حملت على ثبوت متحقق ، فإذا قلنا الله الخالق ، وجب صرف ذلك ، إلى ثبوت ، وهو الخلق ، وكان معنى الخالق من له الخلق ، ولا ترجع من الخلق صفة متحققة إلى الذات ، فلا يدل الخالق إلا على إثبات الخلق ، ولذلك قال أئمتنا لا يتصف البارئ تعالى فى أزله بكونه خالقاً إذ لا خلق فى الأزل ، ولو وصف بذلك على معنى أنه قادر كان تجوزاً ، فخرج من ذلك أن العلم والقدرة كما كانا صفتين فكذلك هما اسمان ، والكلام فى ذلك يؤول إلى التنازع فى إطلاق لفظ ومنع إطلاقه ، قال : ثم جميع أسماء الرب تعالى تنقسم إلى ما يدل على الذات أو يدل على

الصفات القديمة ، وإلى ما يدل على الأفعال أو يدل على النفي فيما يتقدس البارئ سبحانه عنه .
أنظر الإرشاد ص ١٣٧ ، والمواقف ص ٣٣٣ ، حاشية العطار ٢ / ٤٩٦ .

(٢) فى (ب) وهو كما دلت ، وهو تحريف .

(٣) وهو كل ما دلت التسمية به على فعل .

(٤) وهو كل ما دلت التسمية به على صفة قديمة .

وقد تقرر في أصول الديانات أن الغيرين هما اللذان يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر ، وما ينق^(١) به ذيل هذه المسئلة ، أن الرجل لو قال لزوجته ، اسمك طالق ، لم يقع عليه الطلاق ، قال صاحب التتمة أبو سعيد^(٢) المتولى إلا أن يريد بالاسم ذاتها ووجودها .^(٣)

-
- (١) في (ب) (وما تنق به) والتميق التحسين يقال نق الشيء إذا حسنه وجوده ، أنظر اللسان ، مادة (نق) .
- (٢) هو الشيخ الامام أبو سعيد المتولى ، أحد الأئمة الرفعاء كان مولده سنة (٤٢٦) قال المصنف : أخذ الفقه على القاضي حسين وأبي سهل والغوراني ، وبرع في المذهب الشافعي ، له كتاب " التتمة " على إبانة الغوراني ، وصل فيها إلى الحدود ، وله كتاب في الخلاف ، وآخر في أصول الدين ، توفي رحمه الله سنة (٤٧٨) ، أنظر ترجمته في الطبقات ١٠٦/٥ .
- (٣) قال المصنف في الطبقات وقد ذكر هذا المثال : إن قضيته أن تطلق هنا ، لأن الاسم هو المسمى عند الأشعري ، إلا أن يكون صاحب التتمة فرعه على أنه غيره ،
- وقال النووي : لو كانت زوجته تسمى طالقا وعنده حرا فقال لها ياطالق وله ياحر ، فإن قصد النداء فلا طلاق ولا عتاق ، وإن قصد الطلاق والعتاق حصل ، وأن أطلق ولم ينوشثيا فعلى أيهما يحمل ؟ وجهات أصحابهما على النداء وه قطع البيهقي .
- أنظر الروضة ٨/٨٣ ، الأشباه والنظائر ورقة ١٢٣ .

وَأما مسألة الاستثناء (١) في الإيمان ففيها مذاهب (٣)

الاستثناء في
الإيمان فيه
مذاهب .

أحدهما عدم الجواز وهو رأى أبي حنيفة وجماعة .

والثاني الجواز وهو رأى الأكثر (٤) والثالث الوجوب .

(١) قال في الأصل: " والأصح أن المرء يقول أنا مؤمن إن شاء الله خوفاً من سوء

الخاتمة والعيان بالله ، لا شكاً في الحال " .

أنظر شرح المخلّى مع العطار ٤٩٦٠/٢ .

(٢) في (أ) وأما مسألة إن شاء الله .

(٣) قال الشيخ الإمام بعد أن قرر هذه المسئلة في فتاواه على نحو ما ذكره المصنف

هنا ، قال : " والكلام في هذه المسئلة طويل يحتاج إلى مواد كثيرة ، وقواعد

منتشرة ، وقلب سليم ، وفكر مستقيم ، ومخاطبة من يفهم عنك ما تقول ، ويعانى

مثل ما تعانى في المنقول والمعقول ، وارتياض في العلوم ، واعتدال في المنطوق

والمفهوم ، وطبيعة وقادة وقريحة منقادة ، وتجرد في علم الطريق ، والسلوك ،

وتقوى ، وتذكر إذا عرض معنى من الشيطان ، فينظر ما تنزاح به عنه الشكوك ،

إلى أن قال رحمه الله ، وهذه المسئلة تستمد من مسائل عديدة -

إحداها تحقيق معنى الإيمان ، والثانية هل الأعمال داخله في معنى الإيمان ،

أو خارجه عنه ، والثالثة : أن الإيمان إنما ينفع في الآخرة إذا مات عليه إلى آخر

ما ذكره في هذا المعنى ، وهو كلام نفيس ومفيد لا مزيد على حسنه .

أنظره في الفتاوى ٥٣/١ .

(٤) قال الفتوحى : " نصر على ذلك الإمام أحمد ، والإمام الشافعى ، وحكى عن

ابن سعد رضى الله عنه " واستدلوا عليه بوجوه .

أحدها أن الاستثناء للتبرك والتبرئ من تزكية النفس والإعجاب بحالها .

الثاني أن التصديق الايماني المنوط به النجاة أمر قلبى خفى له معارضات خفية

كثيرة من الهوى ، والشيطانات ، والخذلات ، ونحو ذلك ، فلذلك يفوض حصوله

إلى مشيئة الله .

الثالث أن الايمان ثابت في الحال قطعا من غير شك فيه ، لكن الايمان الذى

هو علم الفوز وآية النجاة إيمان الموافاة ، فاعتنى السلف به وقرنوه بالمشيئة ولم

يقصدوا الشك في الايمان الناجز ، هذا خلاصة ما ذكروه ، وعلى كل حال ففى =

والكل مطبقون على أن ذلك ليس على معنى الشك ، والتردد ، لا في الماضي (١) ولا فيما هو واقع الآن ، ولا في المستقبل بالنسبة إلى العقد والتصميم ، وقولكم هل الأفضل الاستثناء ؟ جوابه يعرف إذا تحقق ما يعنيه القوم بالاستثناء ولهم خمس تأويلات :

أحدها رعاية الأدب ، ونحوه القول بأنه للتبرك بذكر الله تعالى في جميع الأمور ، قالوا : وفي قوله تعالى " لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين " (٢) ، إشعار بتأديبنا هذا الأدب ، وإن كان الحكم مقطوعاً به (٤) وعن علقمة (٥) فـ

= الأمرسعة ، إذ لا خلاف بين الفريقين في المعنى ، لأنه إن أريد بالإيمان مجرد حصول المعنى فهو حاصل في الحال ، وإن أريد ما يترتب عليه النجاة والشرائط فهو في مشيئة الله تعالى ، ولا قطع بحصوله في الحال ، فمن قطع بالحصول أراد الأول ، ومن فوض إلى المشيئة أراد الثاني . وقد ذكره المصنف في الطبقات ، وأرجع الخلاف بينهما إلى اللفظ لا إلى المعنى ، ووجهه ما رأيت ، وقد أطبق المسلمون على أن الإيمان متى اعتراه أدنى شك أو اختلجه أدنى ريب زال ، وكان ذلك الطارئ كفرةً ، وأن الواجب عقد مصمم لا تزحزحه رياح الشبهات .

أنظر في هذا ، شرح الكوكب المنير ١/١٥١ ، الطبقات ٣/٣٨٣ ، الاحياء للغزالي ١/١٢١ ، حاشية العطار ٢/٤٩٦ ، تصنيف المسامع ورقة ٣٤٨ .

(١) كلمة (لا) ساقطة من (ب) .

(٢) في (م) بأنه التبرك .

(٣) سورة الفتح آية (٢٧) .

(٤) إن قد علم الله أنهم يدخلونه ، ومن هذا القبيل أيضاً قوله تعالى " ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله " تأديباً لرسوله صلى الله عليه وسلم وكفوله عليه الصلاة والسلام " إني لأرجو أن أكون أتقاكم لله " وقد علم أنه أتقاهم ، وقوله صلى الله عليه وسلم لما دخل المقابر ، السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون " وللحق بهم غير مشكوك فيه ، ولكن مقتضى الأدب ذكر الله تعالى وربط الأمور به ، في كل حين وأن .

أنظر إحياء علوم الدين ١/١٢١ صحيح مسلم ١٥٠ ، البخاري ٤٧٧

(٥) هو علقمة بن قيس النخعي الكوفي التابعي الكبير الجليل ، الفقيه البار ، سمع =

الاستحاضة لا يأتيها زوجها ولا تصوم إن شاء الله ، فقيل إنك إذا قلت إن شاء الله شككت ، قال إذا قلت إن شاء الله فليس فيه شك ، وكان ابن عون ^(١) قلما يتكلم إلا استثنى في كلامه ، فقيل أتشك في ما تستثنى فقال ما استثنى فيه فهو اليقين ، وما شككت فيه لا أتكلم به .

وثانيها أن المقصود هضم النفس ، بترك التزكية ، فإن قال أنا مؤمن فقد زكى نفسه ، ^(٢)

= عمر بن الخطاب وعثمان وعلي ، وابن مسعود ، وسلمان الفارسي ، وأبا موسى الأشعري ، وعائشة وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم . قال النووي : أجمعوا على جلالته وعظم محله ، ووفور علمه ، وجميل طريقته ، وقال إبراهيم النخعي كان علقمة يشبه ابن مسعود ، وكان أبو حنيفة يقول : لولا فضل الصحبة لقلت إن علقمة أفقه من ابن عمر ، وذكر أبو نعيم في الحلية عن إبراهيم قال : جاء رجل إلى علقمة فشمته ، فقال علقمة " والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً " فقال الرجل أمؤمن أنت ؟ قال : أرجو ، توفي رحمه الله سنة (٦٢) . أنظر ترجمته في الحلية ٩٨/٢ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٤٨/١ ، تهذيب الأسماء واللغات ٣٤٢/١ ، حجة الله البالغة ١٥٢/١ .

(١) هو الامام الجليل شيخ أهل البصرة أبو عون عبد الله بن عون المزني البصري الحافظ ، قال ابن مهدي : ما كان بالعراق أعلم بالسنة من ابن عون ، وقال ابن المبارك ما رأيت أحداً أفضل من ابن عون ، وقال الذهبي : كان لابن عون جلالة عجيبة ووقع في النفوس ، لأنه كان إماماً في العلم رأساً في التأله والعبادة كبير الشأن ، توفي رحمه الله سنة (١٥١) أنظر ترجمته في طبقات الحفاظ للذهبي ١٥٦/١ .

(٢) وذلك أن الايمان أفضل الصفات ، فإن قال العبد " أنا مؤمن " فقد زكى نفسه أكمل تزكية حيث أثبت لها أفضل الصفات ، وتزكية النفس مذمومة كما قال تعالى : " فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى " وقال تعالى " ألم ترالى الذين يزكون أنفسهم " فثنا المراء على نفسه من الصدق القبيح .

وثالثها أن المشيئة راجعة إلى كمال الإيمان ،^(١)

ورابعها أن المشيئة راجعة إلى ما يقع من الأعمال .^(٢)

وخامسها أن المشيئة معلقة بما في علم الله من الخاتمة فإن العبد لا يدرى ما

أراد الله به ، فالمعنى إن شاء الله الموافاة^(٣) ، ولا يخفى عليك أن التأويلين

الأولين^(٤) فيهما تجوز^(٥) في لفظ الاستثناء ، دون لفظ مؤمن ، والثالث والرابع

فيهما تجوز في لفظ المؤمن دون الاستثناء ، لأن كمال الإيمان قدر زائد عليه ،

وكذلك الأعمال ، لأن الإيمان عندنا التصديق .^(٦)

(١) لا إلى أصله وقد قال تعالى في قوم من المؤمنين " أولئك هم المؤمنون حقا " ،

مع أن غيرهم مؤمنون أيضا ، فالمقصود كونهم كاملين الإيمان ، وذلك باعتبار

فعل الطاعات وترك المعاصي ، فقول المؤمن " إن شاء الله " متعلق بما يزيد

على العقد والإقرار من كمالات الإيمان لابهما .

(٢) ولا شك أن العمل قد يوجد لا ثقاً وقد لا يوجد كذلك ، فقول المؤمن إن شاء

الله متعلق بالأعمال ، وأن العبد لا يدرى كيف حال عمله عند الله تعالى

راجع شرح سلم للنووي ١٥٠/١ .

(٣) ومعنى الموافاة ، الاتيان والوصول إلى آخر الحياة ، وأول منازل الآخرة ، ولا

خفاً في أن الإيمان المنجى والكفر المهلك ، إنما يكون في تلك الحال ، وإن

كان سبقوا بالصد ، لا ما ثبت أولاً وتغير إلى الضد ، فلذلك كان العسيرة

بإيمان الموافاة وسعادتها بمعنى أن ذلك هو المنجى لا بمعنى أن إيمان الحال ليس

بإيمان ، وكفره ليس بكفر ، أنظر حاشية العطار ٤٩٧/٢ .

(٤) كلمة " الأولين " ساقطة من (ب) .

(٥) في (ب) فيهما يجوز ، وهو تصحيف .

(٦) الإيمان عند علماء السلف ينتظم ثلاثة أمور : إقراراً باللسان ، واعتقاداً بالجنان

وعمل بالأركان ، والمصنف ذكر في الطبقات أن الإيمان حقيقة هو التصديق ،

وأن النطق لا بد منه وكذلك العمل بالأركان على معنى الكفر عن المكفرات .

وذكر الفرق بين الإسلام ، والإيمان والاحسان ، فأطال في ذلك وأطاب ،

وأورد بحثاً نفيساً مفيداً ، أنظره في الطبقات ٩٧/١ وما بعدها ، وأنظر أيضاً

كشف الأسرار على الجزدي ١٨٥/١ .

وأما الخامس^(١) ، فنقول : إن قلنا السعادة والشقاوة لا يتبدلان فلا تجوز فيه لأنسه^(٢) لا يدري أسعيد هو أم لا ؟ لأن ذلك إنما يتحقق في الخاتمة ، وإن قلنا يتبدلان ففي كونه مجازاً نظر واحتمال .

إذا عرفت هذا فأقول : يظهر أن يقال : إن الاستثناء على التأويل الأول^(٣) والثاني مستحب ، وعلى الثلاثة^(٤) واجب ولا أعني بالوجوب وجوب النطق به ، بل وجوب اعتقاد أن الأمر كذلك^(٥) لأنه مشكوك في كمال الإيمان ، وفي الأعمال ، وفي الخاتمة .

وأما التلغظ به فلا يجب ، ولكن من لم يتلغظ به / يكون كمن جزم في موضع (٣٥) / أ الاحتمال ، ولا شك أنه متوسع^(٦) .

-
- (١) في (أ) فأما الخامس .
(٢) في (أ) فيهما ، وهو خطأ ، لأن الضمير يعود على الاستثناء في الإيمان لا على السعادة والشقاوة كما تبادر إلى الناسخ .
(٣) من كونه إما لرعاية الأدب مع الله ، أو لهضم النفس وترك تزكيتها .
(٤) أي كونه راجعاً إلى كمال الإيمان ، أو إلى ما يقع من الأعمال ، أو إلى الخاتمة .
(٥) في (ب) ذات الأمر كذلك وهو صحيح .
(٦) في (ب) ولا شك في أنه متوسع .

وأما ترجيح القول ، بأن المشار إليه "بأنا" ^(١) الهيكل المخصوص ، فلا ارتباط المشار إليه له بمسئلة بقاء النفس بعد موت البدن حتى يسأل عنه ، نعم لعلك تقول ، اخترتم (بأنا) ما هو الإسكاف عن الكلام فى حقيقة الروح كما قد تم حيث قلتم : " وحقيقة الروح لم يتكلم عليها محمد المصطفى صلى الله عليه وسلم فنسك عنها ، أنتهى " ^(٢) .

والروح هى المشار إليه بأنا ، [فإننا قلتم إن المشار إليه بأنا ، ^(٣) الهيكل المخصوص كنتم قائلين بأن الروح هو الهيكل المخصوص كما هو قول بعض المتكلمين الزاهبين إلى أن الروح جسم ، وكل هذا ^(٤) / منكم كلام فى حقيقة الروح بعد اختيار ، ^(٥) الصمت .

فالجواب أنا لا نسلم أن الروح هى المشار إليه بأنا ، وتحقيق ذلك أن البحث واقع فى مسلتين .

مسئلة الروح وحقيقتها أعرض هى أم جوهر ؟ وستقدير كونها عرضاً أ عرض خاص غير معين كما يقول إلكيا الهراسي ^(٦) ، أم المزاج الخاص بأبدان نوع الانسان كما تقول

-
- (١) أى مثلاً ، ومثله بقية الضمائر .
 - (٢) أنظره بشرح الجلال مع العطار ٤٧٩ / ٢ .
 - (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .
 - (٤) فى (أ) فكل هذا .
 - (٥) ذكر فى فتح البارى فى تفسير قوله تعالى " ويسألونك عن الروح قل الروح من أمر ربي " الآية ، أنهم سألوه عن الروح الذى هو سبب الحياة ، وأن الجواب وقع على أجسن الوجوه .
 - قال ابن حجر : وقد تنطع قوم فتباينت أقوالهم فيها ، فقيل هى النفس ، وقيل هى الحياة ، وقيل هى الدم ، وقيل هى عرض حتى قيل إن الأقوال فيها يلفت مائة قول ، أنظر الفتح ٢٩٧ / ١٧ .
 - (٦) هو شمس الاسلام أبو الحسن إلكيا الهراسي ، قال عنه فى الطبقات ، أحد فحول العلماء ورؤس الأئمة فقها وأصولاً وجدلاً وحفظاً لمتون أحاديث الأحكام ، ولد سنة (٤٥٠) وتفقه على إمام الحرمين ، وهو أجل تلامذته بعد الغزالي ، =

قد ما الفلاسفة ، أم بعض القوى الفاعلة^(١) في الأجسام ، أم صفة الحياة ، أم الهيكل المخصوص ؟ ويتقدّر أنها جوهر فهل هي هذه الجثة ، [إلى غير / ذلك من الخلاف (٢٩) ب / في حقيقتها .

ومسئلة المشار إليه "بأنا" هل هو هذه الجثة^(٢) ، أم الروح ؟ فمن قال الروح الجثة فلا إشكال عنده ، وأما من لم يقل بأنها الجثة " وهو الذى نقطع به " ، فإنه يقول^(٣) : لا يلزم من كون الروح غير الجثة ، أن لا يكون المشار إليه بأنا الجثة ، بل المشار إليه بأنا الجثة^(٤) ، إذا كانت النفس قائمة بها ، فهما مسئلتان لا تعلق لإحداهما بالأخرى ، فلا إشارة لغير الجثة ، لأن الإشارة تستدعي مشاراً إليه متميزاً في نفسه وما هو إلا الجثة ، نعم يشترط أن تكون النفس قائمة بها لتخرج جثة الميت^(٥) ،

= وهو القائل : " إذا جالت فرسان الأحاديث في ميادين الكفاح ، طارت رؤوس المقاييس في مهاب الرياح ، ومن مصنفاته ، شفاء المسترشدين ، قال التاج وهو من أجود كتب الخلافات ، وله كتاب في أصول الفقه ، وله غير ذلك من المصنفات ، توفي رحمه الله ببغداد سنة (٥٠٤) . أنظر ترجمته في الطبقات ٢ / ٢٣١ .

- (١) في (ب) ، (أ) الفعالة .
 (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) ، وانظر في هذا كتاب الروح لابن القيم ، ص ١٩٤ ، تشنيف المسامع ورقة ٣٣٠ .
 (٣) في (أ) فإنه لا يقول ، وهو خطأ .
 (٤) ما بين الوقسين ساقط من (ب) .
 (٥) قوله المشار إليه "بأنا" الهيكل المخصوص المراد به البدن المتقوم بالروح وليس البدن بمجرد كونه هذا خرج جبريل في صورة دحية الكلبى ، فإن الصورة لدحية ومقومها جبريل حالة التشكل بها .

قال المصنف : وذهب الغزالي إلى تضعيف القول بأن المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ، وتبعه الامام الرازى وغيره ، ثم اختلفت آراؤهم فيما لا غرض لنا فى شرحه ، مع اتفاقهم على أن المشار إليه الانسانية المقومة بهذا الشكل ، قال ، =

وهذا (١) تحقيق لا تجده في كلام غيرنا .

= وهذا المذهب معزول إلى أبي حنيفة ، ثم قال : والفرق بين الحنفية الذين يجعلون المشار إليه الإنسانية المقومة بالهيكل ، وبين الأشعرية القائلين بأنه البدن المتقوم بالروح ، أنه يبني عليه عند الشافعية جواز غسل الزوج زوجته ، إذا ماتت ، لأنه عقد على بدنها ، وبدنها باق فيمكن من غسله . وقالت الحنفية ليس له ذلك لأن مورد العقد المعنى الزائل بالموت المفارق للبدن ، وإذا تجرد البدن عن مورد العقد فلا يعطى حكمه
أنظر الأشباه والنظائر ، ورقة ١٤٠ .
(١) في (ب) (هذا) بدون الواو ، وهو سقط .

وأما العزم فإنه مؤاخذ به عند المحققين ، وذهب بعضهم إلى أنه مرفوع كالمهم ،^(١) والصحيح الأول :^(٢) لقوله صلى الله عليه وسلم : " إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار ، قالوا يارسول الله ، هذا القاتل ، فما بال المقتول ؟ قال لأنه كان حريصاً على قتل صاحبه . . ." ^(٣) فعلل بالحرص وللإجماع

(١) قال في الاصل : " وحديث النفس مالم يتكلم أو يعمل ، والمهم مغفوران . . . "

انظره بشرح المحلى مع العطار ٢ / ١٩٠٥ .

(٢) أى المؤاخذة به : والعزم هو عقد القلب على الشئ ، والتصميم على فعله ، وهو

منتهى الهم : وهو نوعان :

النوع الأول : أن يكون من أعمال القلوب صرفاً ، كالمشك في الوجدانية أو النية أو البعث فهذا كفر .

والنوع الثانى : أن يكون من أعمال الجوارح كالزنا ، والسرقه ، ونحوهما

فهذا هو الذى وقع فيه النزاع . فذهبت طائفة إلى عدم المؤاخذة بذلك أصلاً

ونقل عن نصر الشافعى ، ويؤيده قوله في حديث مسلم " فأنا أغفر له مالم

يعلمها " فإن الظاهر أن المراد بالعمل هنا عمل الجارحة بالمعصية

المهموم بها ، وذهب الجمهور من السلف وأهل العلم إلى أن من عزم على

المعصية بقلبه ، ووطن عليها نفسه أنه يأثم ، لكنهم قالوا إن العزم على

السيئة يكتب سيئة مجردة لا السيئة التى هم بها .

قال ابن حجر : " وهناك قسم آخر ، وهو من فعل المعصية ولم يتب منها ،

ثم هم أن يعود إليها فإنه يعاقب على الإصرار " ، ويؤيده أن الاصرار

معصية اتفاقاً :

فمن عزم على المعصية وصم عليها كتبت عليه سيئة ، فإذا علمها كتبت عليه

معصية ثانية ، قال النووى وهذا ظاهر حسن لا مزيد عليه . . . وقد تظاهرت

نصوص الشرع بالمؤاخذة بعزم القلب المستقر : ومن ذلك قوله تعالى

" إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة فى الذين آمنوا لهم عذاب أليم " وقوله

" اجتنبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن إثم " والآيات فى هذا كثيرة وظاهرة

انظر : فتح البارى ٢٤ / ١٢٠ ، شرح النووى على مسلم ٢ / ١٥١ .

(٣) رواه البخارى . انظر عليه فتح البارى ١ / ١٥٥ ، فالمتقيان هنا عزم كل =

على المؤاخذة بأعمال القلوب كالحسد (١) وهذا بخلاف الهم : فإن الحديث الصحيح (٢) يشهد بأن من هم بالسيئة لم تكتب عليه ، فهذا الفارق بينهما حكما ،

= منهما على قتل صاحبه ، واقترب بعزمه فعل بعض ما عزم عليه ، وهو شهـر السلاح ، وإشارته به إلى الآخر ، فهذا الفعل يؤخذ به ، سواء حصل القتل أم لا ؟ .

(١) الحسد قسمان ، حقيقي ومجازي :

فالحقيقي هو تعني زوال النعمة عن صاحبها ، وهذا حرام باجماع الأمة مع النصوص الصحيحة .

وصاحبه مذموم إذا عمل بمقتضى ذلك ، من تصميم أو قول أو فعل ، وينبغي لمن خطر له ذلك أن يكرهه ، إذ لا يخفى ما فيه من إساءة الأدب في جانب الربوبية : وكأنه لا يسلم لله حكمه : قال تعالى ، " أم يحسدون الناس على ما أتاهم الله من فضله " .

هذا إلى جانب دوام غضبه وقهره ، بما يرى من آثار نعم الله على المحسود ، والطريقة في نفي هذا الحسد أن يعلم أن حكمة الله تعالى اقتضت جعل هذا الفضل في هذا الانسان فلا يعترض ولا يكره ، ما اقتضته الحكمة الربانية . وأما المجازي فهو الغبطة : وهو أن يتمنى مثل النعمة التي على غيره ، من غير زوالها عن صاحبها .

والحرص على هذا يسمى منافسة : فإن كانت في الدنيا فهي مباحة ، وإن كانت في الطاعة فهي مستحبة ومحمودة : ومنه قوله تعالى " وفي ذلك فليتنافس المتنافسون " .

وإن كانت في المعصية فهي مذمومة . ومنه قوله " ولا تنافسوا " . وفي الحديث " لا حسد إلا في اثنتين رجل آتاه الله مالا فسلطه علىهلكته في الحق ورجل آتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعلمها " متفق عليه .

انظر : فتح الباري ١ / ٢٦١ ، صحيح مسلم بشرح النووي ٦ / ٩٧ ، المجموع للنووي ١ / ٢٨ .

(٢) ونص الحديث : " من هم بحسنة فلم يعطها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ، فإن هو هم بها وعطها كتبها الله له عنده عشر حسنات ، وإلى سبعمائنة =

وأما الفرق بين حقيقتيهما (١)

فنقول : الواقع في النفس من متعلقات المعاصي خمس مراتب (٢) :

الأولى : الهاجس ، وهو ما يلقى (٤) فيها ، ولا مواخذة به (٥) بالاجماع ، لأنه

ليس من فعل العبد ، وإنما هو وارد لا يستطيع دفعه .

والثانية : جريانه فيها وهو الخاطر (٦) :

والثالثة : حديث نفسه وهو ما يقع من التردد ، هل يفعل أولاً ؟ وهذان

مرفوعان بقوله صلى الله عليه وسلم " إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسهن (٧)

مالم تتكلم أو تعمل (٨) فإذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بطريق أولى :

= ضعف ، إلى أضعاف كثيرة ، ومن هم بسيئة فلم يعطها كتبها الله له عنده حسنة كاملة ، فإن هو هم بها فعطها كتبها الله له سيئة واحدة" رواه البخارى

انظر عليه الفتح ١٢٢/٢٤ .

(١) فى (أ) وأما القال بين حقيقتيهما .

(٢) نظم بعضهم هذه المراتب فقال :

مراتب القصد خمس هاجس ذكروا .. فخاطر فحديث النفس فاستمعها

يليه هم وعزم كلها رفعت .. سوى الأخير ففيه الإثم قد وقعها

(٣) فى (ب) أول مراتب هاجس

(٤) فى (ب) وهو ما يلقى فيها : وهو تحريف .

(٥) كلمة (به) ساقطة من (أ) .

(٦) الخاطر ما يخطر بالبال ولو لحظة : ومنه قول الشاعر :

لئن سألتني أن نلتني بمساة .. فقد سرني أنى خطرت ببالك

(٧) " أنفسها " : ضبطها العلماء بالنصب والرفع وهما ظاهران ، إلا أن النصب

أظهر وأشهر ، ويدل عليه قوله فى حديث آخر " إن أحدنا يحدث نفسه "

قال الطحاوى : وأهل اللغة يقولون أنفسها بالرفع يريدون بغير اختيارها

كما قال تعالى : " ونعلم ما توسوس به نفسه " كذا ذكره النووى . انظر شرح

سلم ١٤٧/٢ .

(٨) رواه سلم . انظره بشرح النووى ١٤٧/٢ .

قال المحققون : وهذه المراتب الثلاث أيضاً لو كانت في الحسنات لم يكتب له
 مراتب القصد بها^(١) أجر ، أما الأول فظاهر ، وأما الثاني والثالث فلعدم القصد .
 والرابعة الهم وهو ترجيح^(٢) قصد الفعل : يقال همت بالأمر أي قصدت^(٣)
 يهمني ، وهو مرفوع للحديث^(٤) الذي أوردناه .
 والخامسة : العزم ، وهي قوة ذلك القصد ، والجزم به ، فإن العزم لفظة^(٦)

(١) قال ابن عبد السلام : " لا ثواب ولا عقاب على الخواطر ، ولا على حديث
 النفس ، لغلبتهما على الناس ، ولا على ميل الطبع إلى الحسنات والسيئات
 إن لا تكليف بما يشق اجتنابه مشقة فادحة ، ولا بما لا يطاق فعله ولا تركه ،
 وإنما مبدأ التكليف العزم والقصد .

فالعزم على الحسنات حسن ، وعلى السيئات قبيح ، وعلى المباح مأذون . . .
 انظر قواعد الاحكام ١ / ١١٨ .

(٢) في (أ) ، (م) وهو ترجح (٣) في (م) ، (ب) : أي قصدت .
 (٤) إلا في حرم مكة فإنه يعاقب فيه على الهم بالسيئات وإن لم يفعلها ، لقوله
 تعالى " ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم " قال ابن القيم
 " وذلك لتعدية فعل الإرادة بالباء الذي يكون حينئذ مضمناً معنى الهم :"
 انظر زاد المعاد ١ / ٥١ .

(٥) ولقوله تعالى : " إن همت طائفتان منكم أن تغشوا الله وليهما " فلو كانتا
 مؤخذتين لم يكن الله وليهما ، قال ابن حزم : " وقد تأملنا النصوص
 فوجدناها مسقطه حكم الهم جملة " وأنه هو اللوم المغفور جملة ، فمن هم
 بسيئة ، ثم تركها قاصداً بتركها وجه الله تعالى كتبت له حسنة بهذه النية
 الجميلة . فإن تركها لا لذلك ، لكن ناسياً أو مغلوباً ، أو بداله ذلك
 فقط ، فإنها غير مكتوبة عليه لأنه لم يعطها ، ولا أجر له في تركها أيضاً
 لأنه لم يقصد بذلك الله تعالى " انظر الاحكام ٦ / ١١٠٩ .

(٦) انظر اللسان مادة (عزم) ١٢ / ٣٩٩ . وفي الحديث أنه صلى الله عليه
 وسلم قال لأبي بكر متى توتر ؟ فقال أول الليل ، وقال لعمر متى توتر ؟ قال
 من آخر الليل : فقال لأبي بكر أخذت بالحزم ، وقال لعمر أخذت بالعزم . =

الجد وعقد القلب : وهنا دقيقة : نبهنا عليها في جمع الجوامع ، وهي أن عدم
المؤاخذة بالهم وحديث النفس ليس مطلقا ، بل بشرط عدم التكلم ، أو ^(٢) العمل
حتى إذا عمل يؤاخذ بشيئين ، هم ، وعمله ، ولا يكون همه مغفورا وحديث نفسه ،
إلا إذا لم يعقبه العمل ، هذا هو ظاهر الحديث : ونحن جرينا عليه في جمع
الجوامع ، ^(٢) حيث قلنا : " وحديث النفس مالم يتكلم أو يعمل والهم مغفوران . انتهى "
أي والهم مالم يتكلم أو يعمل أيضا ، ولم نحتج ^(٣) إلى تقييده لفظا ، لانسحاب
القيد عليه ، ولأننا ^(٤) إذا قيدنا حديث النفس ، وهو دون الهم ، كان ^(٥) الهم
مقيداً بطريق أولى / وهل يؤاخذ بهما ، إذا عمل عملا غير المعصية التي هم
أو حدث ^(٦) نفسه بها ؟

أما إن ^(٧) كان ذلك العمل أجنبينا لا ارتباط له بها بالكلية ، كمن هم بالزنا ^(٨)
ثم أكل " حراما " ^(٩) ، فلا ريب في عدم المؤاخذة " بذلك الهم " ^(١٠) ، وإن كان من
مقدمات المعصية ، كمن هم بالزنا بامرأة مقابلة ، فمشي إليها ، ثم رجع من الطريق
فهذا موضع السؤال . ^(١١)

= أراد أن أبا بكر حذر فوات الوتر بالنوم فاحتاط وقدمه ، وأن عمر وثق بالقوة
على قيام الليل فأخره .

- (١) في (أ) ، (ب) بل بشرط عدم التكلم والعمل .
- (٢) انظر شرح المحلى مع العطار ٢ / ٥١٩ .
- (٣) في (أ) ، (ب) ولم يحتج . (٤) في (أ) لانا بدون الواو .
- (٥) في (ب) قوله " كان الهم " ساقط . (٦) في (ب) أو حدثت .
- (٧) في (أ) أما إذا كان .
- (٨) في (ب) بالربا : وهو تصحيف .
- (٩) في (م) ، (ب) بدون قوله " حراما " .
- (١٠) في (م) ، (ب) بدون قوله " بذلك الهم " .
- (١١) لعله فهذا موضع نظر . كما ذكره الزركشي في التشنيف ورقة ٣٧٠ .

قال الشيخ الامام في شرح المنهاج^(١) في كتاب " احياء الموات " : إنه ظهر له
المؤاخذة من إطلاق النبي صلى الله عليه وسلم العمل ، وكونه لم يقل " أو يعطه " ،
قال : فيؤخذ منه تحريم المشي " إلى معصية ، وإن كان المشي في نفسه مباحا ، لكن
صار حراما ، لانضمام قصد الحرام إليه ، فكل واحد من المشي والقصد لا يحرم عند
انفراده ، أما^(٢) إذا اجتمعا ، فإن مع الهم عملا لما هو من أسباب المهوم به ،
فاقتضى إطلاق " أو يعمل " المؤاخذة به . كذا ذكر في شرح المنهاج : ثم قال :
فاشدد بهذه القاعدة يدك ، واتخذها أصلا يعود نفعه عليك .^(٣)

وذكر في كتاب " الحلبيات " ^(٤) : " أن قوله صلى الله عليه وسلم / " أو يعمل " (٣٠ / ب)
ليس له مفهوم حتى يقال إنها إذا تكلمت أو عملت ، يكتب عليها حديث النفس ، لأنه
إذا كان الهم لا يكتب فحديث النفس أولى انتهى " وهذا خلاف ظاهر الحديث ،
وخلاف ما ذكرناه في جمع الجوامع ، ويلزم منه أن لا يؤخذ عند انضمام عمل من مقدمات
المهوم به بطريق أولى . لأننا إذا لم نؤاخذه بحديث النفس وإن^(٥) انضم إليه عمل

(١) اسمه " الابتهاج في شرح المنهاج " أي منهاج النووي : وصل فيه الشيخ
الامام إلى أوائل الطلاق ، ولم يكمله فحاول إتمامه ولده الشيخ أبو حامد
فعمل قطعة منه ، ولم يكمله أيضاً . انظر الطبقات ٦ / ٢١٣ .

(٢) في (م) وأما .

(٣) وانظر هذا النص بتمامه في الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٣٤ .

(٤) كتاب الحلبيات هذا : هو عبارة عن أسئلة وأجوبة في معظم المسائل الفقهية .

الاسئلة للشيخ شمس الدين الانزعي الحلبي المتوفى (٧٨٣) أوردها على
الشيخ الامام فأجابه عن جميع تلك الاسئلة في كتاب نفيس سماه " بالحلبيات " .
والكتاب المذكور يقوم بتحقيقه أحد الزملاء في الجامعة ، وقد أشك على
الانتها منه .

والنص المشار إليه في كتاب الحلبيات ورقة " ٢٥ " .

(٥) في (أ) إذا انضم .

المهموم به ، فلان^(١) لا نؤاخذُه وما انضم إليه إلا مقدمة من مقدماته / أولى وأحرى (أ/٣٧)
 وقد يقول الشيخ الامام : أنا لا أوأخذُه بحدِيث النفس رأسا ، وإنما أوأخذُه
 بالعمل سواء كان^(٢) عملا لمقدمة من مقدمات المهموم به ، أو للمهموم به نفسه .
 ولكننا نقول له تلك المقدمة لم تكن معصية ، لولا حدِيث النفس ، كما ذكرت
 فلا نقطع النظر عنها ، فالأرجح عندي المؤاخذة بحدِيث النفس عند انضمام العمل
 بالمهموم به نفسه .

وقول الشيخ الامام إذا كان المهم لا يكتب فحدِيث النفس أولى ممنوع ، فلسنا
 نسلم له أن المهم لا يكتب له^(٣) مطلقا ، وإنما لا يكتب عند عدم انضمام العمل إليه
 وأما ما ذكره في شرح المنهاج ، من المؤاخذة بالمقدمة إذا انضمت إلى حدِيث
 النفس لا طلاق قوله عليه الصلاة^(٤) والسلام "أو يعمل" فحسن ، لو لم يقيد فسى
 حدِيث آخر ، لكن جاء في رواية أخرى في الصحيحين "أو يعمل به"^(٥) ويظهر
 عندي أن يقال إن رجوع عن عمل السيئة بعد فعل مقدمتها لله تعالى ، لم يؤاخذ
 بما فعله ، لما في صحيح مسلم : "قالت الملائكة رب ذاك عبدك يريد أن يعمل
 سيئة وهو أبصر به فقال ارقبوه ، فإن عملها فاكتبوها له بمثلها ، وإن تركها
 فاكتبوها حسنة" إنما تركها ، من جرى^(٦) أي^(٧) من أجلي ، وفي لفظ رواية

(١) في (أ) ، (ب) فان لا نؤاخذُه .

(٢) في (م) سواء أكان عملا لمقدمة من مقدمات المهموم به أو المهموم به نفسه .

(٣) في (ب) لا يكتب إليه .

(٤) كلمة "الصلاة" ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٥) انظره في البخاري مع الفتح ١١٩/٢٤ ، ومسلم بشرح النووي ١٤٧/٢ .

(٦) في (ب) ، (م) من حراء وهو تصحيف . والكلمة بفتح الجيم وتشديد السراء

وبالمد والقصر لغتان معناه من أجلي . انظر شرح مسلم ١٤٨/٢ .

(٧) في (م) كلمة (أي) ساقطة .

أبي حاتم وابن^(١) تركها من أجلي فاكتبوها له حسنة".

دل الحديثان ، والثاني منهما صريح^(٢) ، على أن الترك لله يوجب كتب المعصية المهموم بفعلها حسنة ، فما ظنك^(٣) بمقدمتها ،؟

وقد يقول الشيخ الإمام : المقدمة قد عملت ولا كذلك نفس المعصية المقصودة ،

وجوابه أن المقدمة لم تعمل لنفسها ، بل للوسيلة وهي / بنفسها غير حرام . (م/٣٤)

وإن كان رجوعه عن فعل السيئة بعد فعل مقدمتها ، لا لله ، بل لعائتي

أو نحوه وكثيراً ما يتفق ذلك كتبت^(٤) المقدمة عليه ، كما^(٥) يقول الشيخ الامام :

والله أعلم . وهو المسئول أن يوفقنا لما يحب ويرضى .

(١) في (أ) فان تركها . (٢) في (م) صحيح : وهو تحريف

(٣) في (ب) ظنكم .

(٤) في (ب) بسبب المقدمة وهو نقص .

(٥) في (م) كما به يقول الشيخ الامام .

هذه ^(١) أجوبة هذه الأسئلة : وأنت ترى أكثرها لا اختصاص له بكتابنا جمع الجوامع ، بل هي أسئلة تتعلق بالفن من حيث هو : ونحن قد أجبنا عنها ، وكنا ^(٢) قادرين على دفع ما لا يتعلق منها بخصوص الكتاب ، " وذلك " ^(٣) حبا للفائدة من حيث هي :

وكذلك الأسئلة التي سنذكرها أكثرها من هذا الطراز :

وقد كتبت الجواب عن هذه الأسئلة ، في ليلة ويوم الثلاثاء تاسع عشر جمادى الأولى سنة اثنين وستين وسبعمائة . حامداً الله ومصليا على نبيه سيدنا محمد النبي الرحمة صلى الله عليه وسلم ، وعلى آله ^(٤) وصحبه وسائر النبيين وآل كل أجمعين . (١/٣٨) وهذه أسئلة أخرى على جمع الجوامع ، بعث بها إلي الشيخ الامام العلامة السيد الشريف جمال الدين ^(٥) ، حمد بن ^(٦) عبد الله الخراساني ، نفع الله به ، حين ورد علينا من مدينة حلب .

وأرسلت له جوابها ، ثم أرسل إلي جواب الجواب ، معترفا بصحة بعضه ^(٧) منازعا في بعضه ، وإن حكيت المراسلات الثلاث ، بلفظها ، طال : ولكنني أختصر مستوعبا .

(١) في (أ) وهذه (٢) في (أ) فكنا بالفاء والمثبت هو الصواب
 (٣) في (ب) ، (م) بذلك .
 (٤) اختلف العلماء من أهل اللغة والفقهاء في آل النبي صلى الله عليه وسلم على أقوال :

أحد ها : وهو نص الشافعي أنهم بنو هاشم وبنو المطلب

الثاني : أنهم عنتره المنسوبون إليه .

الثالث : أهل دينه كلهم وأتباعه إلى يوم القيامة .

قال الأزهري : وهذا القول أقربها إلى الصواب ، كذا ذكره في المجموع (١/٧٦)

(٥) قوله (جمال الدين) ساقط من (أ) .

(٦) في (م) ، (ب) السيد الشريف جمال الدين عبد الله الخراساني . ولم أشر

على ترجمته .

(٧) في (أ) بعضها .

فمن أسئلته قال : على قولنا : ^(١) "الحكم خطاب الله المتعلق بفعل المكلف من تعريف الحكم حيث إنه مكلف"

نعم هذا الحد ، ولكنه محتاج إلى زيادة (به) ، فنقول / " من حيث إنه (ب/٣١) مكلف به " لأن الخطاب من الشارع لا يكون إلا مع المكلف ، لا مع الصبي والمجنون .
فقلت : ^(١) لو قلنا " به " لاقتضى أن المكلف لا يخاطب إلا بما هو مكلف به ، وليس كذلك ، ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم مخاطب بما كلفت ^(٣) به أمته ، بمعنى تبليغهم ، وكذلك أولياء الأمور ، بمعنى تأدية الأحكام ، وكذلك جميع ^(٤) المكلفين بفرض ^(٥) الكفاية ، وإن كان المكلف به بعضهم ، لا الكل على المختار : وقولكم الخطاب من الشارع لا يكون إلا مع المكلف ممنوع : وسند المنع ، خطابه لجماعة غير المكلفين ، كما قال صلى الله عليه وسلم ، لعمر بن ^(٦) أبي سلمة

(١) انظره بشرح المحلى مع العطار ٦٥/١ . وقوله " من حيث إنه " بكسر الهمزة لأن حيث لا تضاف إلا إلى الجمل . قال الزركشي وقد أطلع بعض الفقهاء بالفتح وعد من اللحن ، لكن يجي " على رأى الكسائي في إضافة حيث إلى المفرد . انظر تشنيف المسامع ورقة ٨٨ .

(٢) فى (م) ، (ب) قلت . (٣) فى (ب) كلف .

(٤) فى (ب) جمع : وهو نقص .

(٥) قال الزركشي : تنظيره بفرض الكفاية عجيب فإن كون الجميع مخاطبين به مع القول بأن المكلف به بعضهم مما لا يمكن ، والأولى أن يقال : لو قال به لاقتضى أن المكلف لا يخاطب إلا بما كلف به وليس كذلك ، فإن المنسوب ، والمكروه ، والمباح ، مخاطب بها ، مع أنها غير مكلف بها على ما اختاره المصنف ، إذ لا تكليف فى الحقيقة إلا بالواجب والمحذور ، فوجب حذف " به " ليتناول جميع الأحكام المخاطب بها ، مكلفا به وغير مكلف . راجع تشنيف المسامع ورقة ٨٩ .

(٦) هو عمر بن أبي سلمة بن عبد الأسد القرشي المخزومي ، ربيب النبي صلى الله عليه وسلم =

* كل ما يليك * (١) وقال صلى الله عليه وسلم ، * يا أبا عمير ما فعل النغير * (٢)
 وكان يكثر مخاطبة الحسن (٣) والحسين (٤) رضي الله عنهما ، وهما إذ ذاك غير

= عليه وسلم . أمه أم سلمة أم المؤمنين رضي الله عنها ، ولد بالحبيشة في السنة الثانية من الهجرة وقيل قبل ذلك توفي رضي الله عنه بالمدينة في خلافة عبد الطك بن مروان سنة (٨٣) . انظر ترجمته في الاصابة ٥١٢ / ٢ .

(١) نص الحديث كما رواه البخارى : « عن عمر بن أبي سلمة ، أنه كان يقول : كنت غلاما في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت يدي تطيش في الصحيفة فقال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم * يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك * . صحيح البخارى ٢٩١ / ٣ .

(٢) ونص الحديث : عن أنس رضي الله عنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم أحسن الناس خلقا ، وكان لي أخ صغير ، يقال له أبو عمير ، قال : أحسبه كان فطيما ، وكان إذا جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فرآه قال : * يا أبا عمير ما فعل النغير * لنفر كان يلعب به .

والتكنية فيها نوع تخميم للمكنى ، وإكرام له ، ولذلك قال بعضهم

أكنيه حين أنا ديه لأكرمه . . ولا ألقبه والسواة اللقب

والحديث متفق عليه . انظره في البخارى مع الفتح ٦٩ / ٤ ، وفي شرح مسلم بشرح النووي ١٢٨ / ١٤ .

(٣) هو الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما ، سبط رسول الله صلى الله عليه وسلم وريحانته ، ولد رضي الله عنه سنة ثلاث من الهجرة .

قال النووي : وتوفي بالمدينة مسموما سنة تسع وأربعين ، وقيل سنة خمسين ، وكان شبيها بالنبي صلى الله عليه وسلم : وقال فيه رسول الله صلى الله عليه

وسلم * إن ابني هذا سيد يصلح الله به بين فئتين عظيمتين رواه البخارى ٣٠٦ / ٢ . وتحققت هذه المعجزة النبوية في تنازل الحسن عن الخلافة إلى معاوية ، فالتأم شمل الأمة بهذا الصلح المبارك ، بين الحسن ومعاوية رضي الله عنهما ومناقب الحسن رضي الله عنه كثيرة مشهورة . انظر ترجمته في تهذيب الأسماء

١٥٨ / ١

(٤) الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي أبو عبد الله ، ولد رضي الله عنه سنة =

مكلفين ، فليس من شرط الخطاب أن يكون مع بالغ ، ولا مكلف ، بل ولا عاقل ، ولا حيوان ،
 لأنه يخاطب الجمادات ، وإنما ذلك شرط الحكم دون الخطاب ، والحكم خطاب
 خاص ، فاعترف بصحة ^(١) هذا الجواب .

= أربع من الهجرة وكان فاضلا كثير الصلاة والصوم والحج والصدقة وأفعال الخير
 جميعها . قتل رضي الله عنه يوم عاشورا سنة إحدى وستين ب كربلاء —
 أرض العراق . وحزن الناس عليه كثيرا ، وأكثروا فيه المراثي . انظر ترجمته في
 تهذيب الأسماء واللغات (١/٦٢) .
 (١) في (م) كلمة (هذا) ساقطة .

تعريف
المانع

ومنها قال على تعريفنا ^(١) المانع ، إنا خصصنا مانع الحكم بالتعريف ، ولم نذكر مانع السبب ، ^(٢)

فقلت : لأن كلامنا هنا في الحكم ومتعلقاته ، وليست الأسباب عندنا من الأحكام في شيء ، خلافاً لابن الحاجب وقد تضمن كتاب القياس تعريف مانع السبب ، حيث قلنا فيه بعد ذكر العلة مانعه : " ومن شروط اللاحق بها احتمالها على حكمة تبعث على الامتثال ، وتصلح شاهداً لابطال الحكم ، ومن ثم كان مانعها وصفاً وجودياً يخل بحكمتها " ^(٣) ، وأطال وأطلت ^(٤) اعتراضاً ^(٥) وجواباً .

ثم قال في جواب الجواب إنه وإن لم يكن من الأحكام فهو من متعلقات الأحكام . وجواب هذا أن المعنى بمتعلقات الحكم حاكم ، ومحكوم به ، وعليه ، وشروط كل واحد منها ، وليست الأسباب من ذلك .

(١) قال في الاصل : " والمانع الوصف الوجودي الظاهر المنضبط المعرف نقيض الحكم : كالأبوة في القصاص . . . انظره في الجمع بشرح المحلي مع العطار ١٣٧/١ وما بعدها .

(٢) ومانع السبب : عرفه الأمدى بأنه " كل وصف يخل وجوده بحكمة السبب يقينا كالدين في الزكاة مع ملك النصاب " . انظر أحكام الأمدى ١/١٣١ .

(٣) انظر شرح المحلي مع العطار ٢/٢٧٧ .

(٤) في (أ) وأطال وأطلب : وهو تصحيف . وفي (ب) وأطال وأطنب .

(٥) في (ب) اعترافاً ، وهو تصحيف .

تعريف
الإعادة

ومنها قال : على قولنا : " والإعادة فعله في وقت الأداء " ، قيل لخلل ، وقيل لعذر ، فالصلاة المكررة معادة ^(١) لو حذف لفظ " قيل " الأول ^(٢) لكان أولى وكذا لو زاد ، وقال المكررة بالجماعة مثلا / لأن تلك الصلاة تسمى معادة على (م/٣٥) القول الثاني ، لا الأول ، لأن طلب فضيلة الجماعة عذر ، بخلاف ما إذا كرر الصلاة من غير عذر فإنها لا تسمى إعادة . فقلت هذا عجيب : فإننا لو حذفنا " قيل " الأول ، لكننا مصرحين باختيار هذا القول ، ونحن لم نصح باختيار واحد من القولين ، والقدر المشترك بين القولين الفعل في وقت الأداء ، ولا بد ^(٤) من خصوصية ، قيل هي الفعل لخلل واقع في الأولى ، وقيل لأعم من الخلل ، وهو ^(٥) مطلق العذر ، فعلى هذا الصلاة المكررة " معادة " ، والمكررة ^(٦) في اصطلاح الفقهاء مالم تسبق بذات خلل ، وقولكم " لو زاد وقال المكررة بالجماعة كان أولى إلى آخره " .

قلنا المراد المكررة لعذر ، لا مطلق المكررة ، لأننا قد قلنا إن أحداً لم يقل إن الإعادة مطلق فعله في وقت الأداء ، بل فعله فيه إما لخلل وإما لعذر وعلى أنا لانسلم أن من أعاد الصلاة لا لعذر لا يسمى معيداً ولا تسمى إعادة فلم قلت ^(٨) ؟

(١) انظر شرح المحلي مع العطار ١٥٨/١ وما بعدها .

(٢) في (ب) الأولى . (٣) في (أ) فالقدر .

(٤) في (أ) واحد يدل قوله (ولا بد) وهو تحريف .

(٥) المراد بالخلل فوات ركن أو شرط فيها ، والمراد بالعذر أن تكون الثانية فيه أكمل من الأولى .

(٦) مابين القوسين ساقط من (ب) (٧) في (أ) في مصطلح .

(٨) ولذلك قال في الابهاج : ولو صلى في أول الوقت صلاة صحيحة ، ثم صلاها في الوقت إما على وجه أكمل من الاول ، أو على خلافه ، فكلام الأصوليين يقتضي أنها لا تسمى إعادة بل أداء ، والأقرب إلى إطلاق الفقهاء أنه =

فقال في جواب الجواب : لا يجوز أن تسمى المكررة لا لعذر معادة ، قلت وهذه

دعوى بلا دليل .

= تصدق الإعادة عليها ، واللغة تساعد على ذلك . فليكن هذا هو المعتمد ، ثم بسط هذا المعنى في شرح المختصر فقال : " والإعادة ما فعل في وقت الأداة ثانيا لخلل في الأول من فقدان ركن أو شرط . . . وقيل ما فعل في وقت الأداة ثانيا لعذر فعل في الأول صلاة من أدى منفرداً ثم أعاد في جماعة لا تكون إعادة ، وعلى الثاني تكون : إن وجدان الجماعة عذر ، وكذا يتخرج من صلى ولو في جماعة ، ثم رأى من يصلي تلك الصلاة الفريضة وحده ، فإنه يستحب له أن يصليها معه ، ليحصل له فضيلة الجماعة . ومن صلى في جماعة ثم أدرك جماعة أخرى يستحب له الإعادة على الصحيح سواء اشتملت الجماعة الثانية على زيادة فضيلة ، من كون الامام أعلم ، أو أروع ، أو الجمع أكثر ، أو المكان أشرف ، أو لا ؟ فيسميها الفقهاء إعادة ، وقد يقال لا عذر إذا استوت الجماعتان من كل وجه ، ويكون على هذا الإعادة ما فعل في وقت الأداة ثانيا مطلقا : قال وهو المختار في تعريفها . وذكر النووي أن المذهب استحباب الإعادة مطلقا : قال ، وتكون فرضه الأولى لسقوط الخطاب بها . والثانية نافذة وإن نوى فرضيتها . انظر في هذا الإيهام ١/٧٧ ، شرح المختصر ورقة ٥٩ ، المجموع ٤/٢٢٣ .

ومنها على قولنا : ^(١) " والإدراك بلا حكم تصور إلى آخره " ^(٢) جعل الشك والوهم التصور والتصديق ، مع أنهما مما لا اعتقاد ولا حكم فيهما ، ولذلك ^(٣) قال ابن سينا : ^(٤) " إذا قلت البياض لون ، وشككت فيه كان من قبيل التصور " ، ومعنى

(١) قال في الأصل : " والإدراك بلا حكم تصور ، وبحكم تصديق ، وجازمه الذى لا يقبل التغيير علم ، والقابل اعتقاد ، صحيح إن طابق الواقع فاسد ، وإن لم يطابق ، وغير الجازم ظن ، ووهم ، وشك ، لأنه إما راجح أو مرجوح أو مساوى . . . " انظره بشرح المحلي مع العطار ٩٠ / ١ وما بعد ها .

(٢) قال الزركشي في شرحه لهذا النص : " إدراك الماهية من غير حكم عليها يسمى تصوراً وإدراكها مع الحكم يسمى تصديقا : لكن اختلفوا هل التصديق مجموع الأمرين ، أو الحكم وحده ؟

فذهب القدماء إلى أنه الحكم ، وذهب الرازي إلى أنه الإدراك مع الحكم : قال الشيخ تقي الدين وهذا أقرب وأنسب إلى ما ذكرناه ، من جعل العلم المنقسم إلى تصور وتصديق مجرد الإدراك . ليكون كل واحد من قسميه إدراكا يتميز أحدهما بعدم الحكم مقيداً ، والآخر بالحكم مقيداً : قال ثم الإدراك مع الحكم إما أن يكون جازماً أو لا ؟ .

فإن كان جازماً لا يقبل التغيير ، أى لا في نفس الأمر ، ولا بالتشكيك ، فهو العلم ، وإن قبله فهو الاعتقاد ، ثم إن طابق الواقع فصحيح ، كاعتقاد حدوث العالم ، والا ففاسد كاعتقاد الفلاسفة ، قدمه ، وإن لم يكن جازماً : فإما أن يتساوى طرفاه فهو الشك ، أو يترجح أحدهما فالراجح هو الظن ، والمرجوح هو الوهم ، فهذه خمسة اثنان باعتبار الجزم ، وثلاثة باعتبار عدم الجزم . انظر تشنيف السامع ورقة ٢٣ .

(٣) في (ب) وكذلك : وهو تحريف .

(٤) هو أبو علي : الحسين بن عبد الله بن سينا البلخي الطبقب بالرئيس . فيلسوف طبيب مشارك في أنواع من العلوم ، ولد ببخارى سنة (٣٧٠) وتوفي سنة (٤٢٨) من تصانيفه القانون في الطب ، تقاسيم الحكمة ، الموجز الكبير في المنطق . انظر ترجمته في معجم المؤلفين ٤ / ٢١ .

التصور أنك تصورت البياض واللون وصورة التأليف بينهما .

فقلت قول ابن سينا ما لا نوافق عليه ، فإن قولك البياض لون مبتدأ وخبر ،
محمول ^(١) وموضوع ، ومعناه الحكم على البياض باللونية ، ولذلك يقبل التصديق
والتكذيب .

نعم هنا بحث وهو أن / الشاك لا يحكم ، وإلا ^(٢) يلزم أن يكون مرجحا لأحد
الطرفين من غير مرجح ، ومعتقد المرجوحية لا يحكم برجحانها ، وإلا يلزم الحكم
بالمرجوح ^(٣) مع اعتقاد الراجح ، وهو خلاف المعقول والمشروع .

ولا يلزم من عدم الحكم في هذين القسمين لمن شك أو اعتقد المرجوحية ، عدم
الحكم إن ظن المرجوح أو المساوي راجحا ، فحكم به ، ونحن كلامنا فيمن ظن
المرجوح أو المساوي راجحا فحكم به ، فذلك ذو الوهم والشك ^(٤) . فقال في جواب
الجواب ، إذا كان الكلام في ذلك فينبغي أن يقتصر على قوله " وغير الجازم ظن " ^(٥)
ولا يخفى ضعف هذا ، فإن غير الجازم إذا كان معه حكم فمعه ظن ، والظن قد
يوافق الراجحية ، في نفس الأمر ، وقد يخالفها ، وقد يستوى الأمران ، فلا بد من
ذكر الأقسام لاستيعاب القسمة العقلية . [على أن هذا كله بتقدير أن نسلم للسائل
أن الضمير في قولنا " ورازمه " عائد على التصديق ، وقد يقال هو عائد على الإدراك ،
ومن الإدراك تصديق وغيره ، لكن في هذا بحث وهو أن المدرك قد لا يكون عنده
شيء من الأقسام ^(٦) : أعنى الظن والشك والوهم ، فليُنظر في ذلك ^(٧) .

(١) في (أ) ومحمول بالواو . (٢) في (ب) ولا يلزم ، وهو نقص .

(٣) في (أ) بالرجوع وهو تحريف .

(٤) انظر تشنيف السامع ورقة ٢٤ . (٥) في (أ) ظني .

(٦) كأن يكون مدركه مفردا مثلا : فيكون ادراكه تصورا فقط .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (أ) .

ومنها على قولنا (١) : " دلالة اللفظ على معناه إلى آخره : " قال ينبغي أن يقول ، الدلالات
 يدل " على " في " كما صنع ابن الحاجب : (٢) فقلت هذا عجيب . فإن دل لا يتعدى
 إلا بعلى ، و (في) معناها الظرفية ،
 فإذا قلت : دل هذا في هذا ، فالمعنى بهذا الثاني أنه ظرف لدلالة (٣) هذا
 الأول .

أما ما دل على هذا الأول ، فلا تعرض في اللفظ إليه ، ولذلك يصح (٤) قولك
 دل هذا ، في هذا ، على هذا ، كما تقول دل الخاتم في الأصبع على التزيين ،
 والبحوث عنه في الدلالات الثلاث (٥) المدلول عليه لا فيه ، وينبغي حمل " في الواقعة
 في كلام ابن الحاجب على معنى " على " ليرد إلى ما ذكرناه .
 وذلك على حد قوله تعالى " في جذوع النخل " (٦) وقول الشاعر : (٧)

-
- (١) قال في الأصل : " دلالة اللفظ على معناه مطابقة وعلى جزئه تضمن ، ولازمه
 الذهني التزام . . . انظره بشرح المحلى مع العطار ١ / ٣١١ .
 (٢) انظره بشرح العضد ١ / ٢٠ وما بعدها .
 (٣) في (أ) لدالاته ، وفي (م) ، (ب) لدالية : والصواب ما أثبتناه .
 (٤) في (م) قولك يصح : بتقديم وتأخير .
 (٥) أي المطابقة ، والتضمن والالتزام ، لأن اللفظ إما أن يدل على تمام معناه
 الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فهو المطابقة .
 وإما أن يدل على جزء معناه كدلالته على الحيوان وحده ، أو على الناطق
 وحده ، فهو التضمن . وأما أن يدل على خارج عنه لازم له كدلالته على الكاتب
 أو الضاحك ونحو ذلك ، وسميت الأولى مطابقة - لتطابق اللفظ والمعنى فيها
 والثانية تضمناً ، لتضمن الكلام لجزئه والثالثة التزاماً لما فيها من الاستلزام .
 انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٤ .
 (٦) سورة طه ، آية (٧) .

(٧) هو عنتر بن شداد العبسي ، والبيت المذكور في معلقته التي مطلعها :

هل غادر الشعراء من متردم . . أم هل عرفت الدار بعد توهم =

بطل كأن ثيابه^(١) في سرجه . . فلم يأت في جواب / الجواب بما يدفع هذا / (م/٣٦) /
(أ/٤٠)

= إلى قوله :

وإذا ظلمت فإن ظلمي باسل . . مر مذاقته كطعم العلقم
ثم يصف منازل القوى فيقول
ومدجج كره الكماة نزاله . . لا معن هربا ولا مستسلم
لما رأني قد نزلت أريده . . أبدى نواجذه لغير تبسم
بطل كأن ثيابه في سرجه . . يحذى فعال السبت ليس بتوأم
فالبطل هو الشجاع ، والسرجه الشجرة العظيمة ، والسبت جلود البقر
تجعل نعلا له ، فتستوعب ذلك رجلاه .
والمعنى أنه بطل مد يد القدر كأن ثيابه ألست شجرة عظيمة من طول قامته
واستواء خلقه ، فقد بالغ في وصفه بالشدة والقوة كما ترى وذلك بامتداد
قامته ، وعظم أعضائه وتعام غذائه عند إرضاعه ، إن كان فذا غير توأم ، أى لم
يولد معه آخر فيكون ضعيفا .

راجع شرح المعلقات للزوزني ص ٢٥٢ . وابن النحاس ص ٣٨ .

(١) في (ب) كأن شأنه : وهو تصحيف .

الفرق بين
علم الجنس
واسمه

ومنها قال على تعريفنا ^(١) علم الجنس واسمه : " الفرق بينهما أن علم الجنس موضوع للحقيقة الذهنية المتعينة ^(٢) المتشخصة في الذهن ، المتأززة عن سائر الحقائق ، واسم الجنس موضوع لفرد خارجي على البدل ، ثم قال : ويلزم من تعريفه علم الجنس أن يكون ^(٣) هو اسم الجنس ، واعترض بقولنا " إن اللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا الذهني " ^(٤) ، فكيف تقول اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي : فقلت أما ادعاه أنه يلزم من لفظ جمع الجوامع ، أن يكون اسم الجنس علم الجنس فلا يتضح ، ^(٥)

وأما اعتراضه على تعريفنا " اسم الجنس يدعونا أن اللفظ موضوع للخارجي لا الذهني خلافاً للإمام فحسن ، وسندكر في هذا الكتاب ما يعرف به جوابه في جواب الأسئلة التي سنحكيها إن شاء الله عقب فراغ هذه الأسئلة .

(١) قال في الاصل : " والعلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره ، فإن كان التعيين خارجياً فعلم الشخص ، وإلا فعلم الجنس ، وإن وضع للماهية من حيث هي فاسم الجنس " . انظره بشرح المحلى مع العطار (١ / ٣٦٢) وما بعدها .

(٢) في (ب) المعينة .

(٣) كلمة (هو) ساقطة من (م) .

(٤) قال في الاصل " واللفظ موضوع للمعنى الخارجي لا الذهني خلافاً للإمام ، وقال الشيخ الامام للمعنى من حيث هو . . . انظره بشرح المحلى مع العطار (١ / ٣٤٨) .

(٥) انظر تشنيف السامع ورقة ٦٢ لمعرفة الفرق بين كل من علم الشخص وعلم الجنس ، واسم الجنس فقد قرره هناك تقريراً حسناً .

ومنها على قولنا : (١) " الاشتقاق (٢) رد لفظ إلى آخر ، ولو مجازاً (٣) لمناسبة (٤) الاشتقاق بينهما في المعنى والحروف الأصلية " . قال : الاشتقاق أصغر نحو نصر ينصر ، (٤) وصغير نحو جذب (٥) وجذب ، وأكبر نحو بلم ولب ، ويعتبر في الأول موافقة المعنى والحروف الأصلية مع الترتيب ، وفي الأخيرين المناسبة فقط : فإن أراد تعريف الأصغر فليزد قيد الترتيب .

فقلت : المراد الأصغر ، ولا حاجة إلى قيد الترتيب ، فإنه إن لم يكن على ترتيبه لم يناسبه . فقال المناسبة أعم (٦) من ذلك فقلت لانسلم :

- (١) انظره بشرح المحلى مع العطار ٣٦٨/١ وما بعدها .
- (٢) الاشتقاق من أشرف علوم العربية وأدقها وأنفعها وأكثرها رداً إلى أبوابها كيف لا ومدار علم التصريف في معرفة الزائد من الأصلي عليه .
- حتى قال بعضهم : لو حذف المصادر ، وارتفع الاشتقاق لم توجد صفة لموصوف ولا فعل لفاعل ، وهو ثلاثة أقسام : أصغر ، وهو اتفاق اللفظين في الحروف والترتيب ، وصغير ويسمى أوسط . وهو اتفاقهما في الحروف دون الترتيب كما مثله المصنف .
- وأكبر وهو اتفاقهما في بعض الحروف دون بعض ، نحو ثلم وثلب ، ومنه قولهم الضمان مشتق من الضم لأنه ضم ما في الذمة إلى ذمة أخرى .
- فظهر أنه يعتبر في الأول موافقة المعنى والحروف الأصلية مع الترتيب ، وفي الأخيرين المناسبة فقط والمراد بالاشتقاق عند الإطلاق هو الصغير ، وأما الأوسط والأكبر فإنما يذكران استطراداً وليس هما من غرض الأصولي ، لأن المبحوث عنه في الأصول إنما هو المشتق بالاشتقاق الصغير فقط . انظر في هذا شرح الكوكب المنير ٢٤٠/١ ، ارشاد الفحول ص ١٨ ، تشنيف المسامع ورقة ٦٣ .
- (٣) ساقط من (م) (٤) في (ب) نحو نصير ونصير
- (٥) في (أ) جذب وجذب .
- (٦) المناسبة أعم من الموافقة ، لأن الموافقة تكون في المعنى ، والمناسبة تكون في المعنى وفي التركيب مثل الحمد والمدح . انظر في هذا : كلام السعد في حاشيته على العضد ١٧٤/١ ، وفي فصول البدائع ١١٢/١ .

وأما قولنا : ولو مجازا ، فإشارة إلى أن الاشتقاق قد يكون من حقيقة وقد يكون من مجاز خلافا لمن منع الاشتقاق من المجازات^(١) وقال إنما يكون الاشتقاق من الحقائق ، وهو القاضي أبو بكر والغزالي^(٢) وإلكيا : ومذهبهم في ذلك ساقط ، وإنما لم نصرح بأسمائهم لأننا لسنا على ثقة من تصميمهم على هذه المقالة : بل نجوز لكلامهم محامل^(٣) ، وإن بان^(٤) عنها أفاظهم ، ونرى ذلك خيرا من ارتكابهم هذا الشذوذ ،

(ونحن أبداً نشير بلفظ " ولو " إلى خلاف ، فإن قوى أو تحقق / صرحنا به ، (٣٣ / ب)
وإلا اكتفينا بهذه الإشارة^(٥) فاعرف^(٦) ذلك .

(١) الراجح جواز الاشتقاق من المجاز كما هو الحال في الحقيقة ، ويشهد لذلك اجماع البيانين على صحة الاستعارة التبعية وهي مشتقة من المجاز لأن الاستعارة أولا تكون في المصدر ثم يشتق منه ، كما ذكره الزركشي في التشنيف ورقة ٦٢ . وانظر كتاب التلخيص ص ٣١٤ .

(٢) انظر كلام الغزالي في المستصفى في هذا المعنى (١ / ٣٤٣) .

(٣) قال المصنف : وأنا أرجو أن هؤلاء " أى القاضي والغزالي وإلكيا " لا يطلقون منع الاشتقاق من المجاز ، لكن يقولون إنما يشتق منه بحسب الحقيقة فقط . فإذا اشتق منها فاعل فقط لم يشتق من مجازها إلا فاعل فقط لا مفعول ولا صفة مشبهة مثلا . انظر شرح المختصر ورقة ٣٠ .

(٤) في (ب) وان ناب : وهو تصحيف (٥) في (أ) بهذه اللفظة .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (م) .

تعريف
الحقيقة

ومنها على تعريفنا الحقيقة^(١) ، قال^(٢) : ينبغي زيادة " في اصطلاح التخاطب " فقلت قيد^(٣) الابتداء^(٤) مفعن عنه لأن المراد بالابتداء^(٥) بالنسبة إلى كل لغة من اللغوية^(٦) والشرعية^(٧) والعرفية ، فقال : فقل بالنسبة إلى كل لغة : وجوابه أن لفظ الابتداء^(٨) مفعن ، لأن الحد لمطلق^(٩) الحقيقة ، فيعتبره أهل كل لغة بلغتهم .

ومنها أسئلة مضى الجواب عنها لأنها بعض الأسئلة التي تقدمت فلم أذكرها : وهذه سؤالات ، وقعت في الدرس^(١٠) مفرقة ، فأنا أذكرها على ترتيب وقوعها وورودها علي ، لا على ترتيب الكتاب : فإذا انضمت إلى ما تقدم من الأسئلة والأجوبة هي وأجوبتها ، كان المجموع كتابا مستقلا ، سمي بمنع الموانع عن جمع الجوامع ، ينتفع به حافظ جمع الجوامع ، فإن ذلك كالشرح لمشكل الكتاب /

(١ / ٤١)

(١) قال في الاصل : " الحقيقة لفظ مستعمل فيما وضع له ابتداء " ، وهي لغوية

وعرفية وشرعية . . انظره بشرح المحلي مع العطار ١ / ٣٩٣ .

(٢) كلمة (قال) ساقطة من (م) .

(٣) في (أ) هذا الابتداء وهو تعريف .

(٤) في (م) في اللغوية (٥) في (أ) بمطلق الحقيقة

(٦) في (أ) في الدروس .

القسم الثالث
من الأسئلة

فمن هذه الأسئلة :

قيل : ما تقرير قولك في جمع الجوامع مانصه " واللفظ موضوع للمعنى الخارجى لا الذهني ، خلافا للإمام ، وقال الشيخ الإمام للمعنى من حيث هو ، انتهى ^(١) مع قولك بعد ذلك : " والعلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره ، فإن كان التعيين خارجياً فعلم الشخص وإلا فعلم الجنس ، وإن وضع للماهية من حيث هي فاسم الجنس ، انتهى " .

فقلت هذا سؤال مشكل ^(٢) ، وليس مختصاً بي ، بل هو على كلام الأصوليين ممن

حيث هو .

وأنا أشرح المكانين على الاختصار ، ثم أوجه السؤال ثم أتكلم عليه : فأقول :
أما المسئلة الأولى فهي مسئلة لغوية أصولية وهي النظر في موضوع الألفاظ ، هل هو ما في الذهن أو ما في الخارج ؟ ذهب الإمام فخر الدين الرازي ^(٢) إلى الأول ^(٣) ، واستدل عليه بما ردناه في شرح المنهاج للبيضاوي ^(٤) ، وذهب الشيخ أبو اسحاق الشيرازي رحمه الله ^(٥) إلى الثاني : وهو ما اخترناه في جمع الجوامع .

وذهب الشيخ الإمام الوالد رحمه الله إلى أن الألفاظ موضوعة / للحقائق من (م/٣٧)

(١) انظره بشرح المحلي مع العطار ١/٣٤٨ ، ١/٣٦٢ .

(٢) ذكر المصنف في الأشباه والنظائر ورقة ٥٠ في تقريره لهذه المسئلة قوله :
" مسألة معروفة بالإشكال ، موصوفة بمغالبة الرجال ، مشهورة بالفرسان ، مذكورة لتصحيح الأذهان ، لاسم الجنس ، موضوع للماهية من حيث هي ، باعتبار وقوعها على الأفراد ، وعلم الجنس الموضوع لها مقصوداً به تمييز الجنس عن غيره من غير نظر إلى الأفراد ؛ هذا هو الذي كان الشيخ الإمام يختاره في الفرق بينهما ، وقد ذكرت ذلك مبسوطاً في منع الموانع " ثم أخذ يقررهما بنحو كلامه هنا . انظر ذلك في كتابه المذكور .

(٣) في (م) ، (ب) ساقط . (٤) انظر المحصول ١/٣٤٧ .

(٥) انظر الابهاج ١/٢٠٤ وما بعدها .

حيث هي هي ، أعم من أن تكون في الذهن أو في الخارج ^(١) ، وصنف في المسألة تصنيفاً لطيفاً أودعه تحقيقات جرت عادته باستخراجها من أبقارها ، وتدقيقات شأنه استنزالها من أوكارها : وقال بعد الرد على الإمام مانصه : " وينبغي أن يقال الألفاظ موضوعة للحقائق من حيث هي هي ، وهي ^(٢) من حيث هي أعم من أن تكون في الذهن أو الخارج ، وأظن ذلك هو رأى الامام ^(٣) :

(١) في (م) ، (ب) أو الخارج
(٢) قوله (وهي من) ساقط من (م) .
(٣) انظر المحصول ١ / ٢٧٠ .

قال : واعلم أن هنا مراتب .

إحداها الحقيقة من حيث هي هي أعنى نفس المعنى ، والثانية ذلك المعنى بقيد كونه في الخارج .

والثالثة ذلك المعنى ^(١) بقيد كونه في الذهن ، فالمعنى الأول يصح الوضع له لحصوله ^(٢) في الذهن ، وفي الخارج ، وهو معنى كلي صادق على جميع الأفراد الذهنية والخارجية ، وهذا هو المختار ، والمعنى الثاني يصح الوضع له أيضا محمولا على أن الواضع وضع لذلك الفرد الخارجي ، ولكل ^(٣) ما أشبهه ، أو وضع ^(٤) للقدر المشترك بين الأفراد الخارجية بقيد كونها في الخارج .

وكلام الشيخ أبي إسحاق محتمل لهذا ولهذا ، وكلام النحاة في النكرة يشهد للأول .

والمعنى الثالث : يصح الوضع له أيضا محمولا على الاحتمالين اللذين ذكرناهما في المعنى الثاني ، لأن الصورة الذهنية كالصورة الخارجية ، قد يوجد مع كل ما أشبهها من الصور الذهنية وقد ينتزع من بينها قدر مشترك من أفراد الصور الذهنية الحاصلة في أشخاص متعددين ^(٥) ، أو في شخص واحد في أوقات ^(٦) . أما الصورة الواحدة في الشخص الواحد في الوقت الواحد فهي جزئية ، فلو وضع لها اسم بخصوصها كان علما [ولم يكن من أسماء الأجناس ، وكذلك الصورة الخارجية الواحدة ، لو وضع لها اسم كان علما ^(٧) كزيد وبكر ، وكلامنا إنما هو في أسماء الأجناس انتهى *

-
- (١) كلمة " المعنى " ساقطة من (ب) .
 (٢) في (أ) فلكل ، وهو تصحيف .
 (٣) في (أ) متعددة
 (٤) في (ب) ، (م) للمقدار
 (٥) في (أ) من أوقات
 (٦) في (ب) بحصوله
 (٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

ثم تكلم على الفرق بين / اسم الجنس / وعلم الجنس ، ثم ذكر أن بحثه عنه
 وقع^(١) استطراداً ، وأن مقصوده مسألة أن اللفظ بارزاً ماذا وضع ؟ وأنه محتمل
 للمعاني الثلاثة المذكورة ، وأن اختياره للمعنى^(٢) الأول منها إما أن يكون قولاً
 مستقلاً له^(٣) اخترعه ، وإما أن يرد^(٤) إليه كلام الإمام ، ثم شرع في تقرير اختياره بما
 لا نظيل بذكره ، وستتضمن المسئلة الثانية بعضه .

وأما الثانية فقولنا : " والعلم ما وضع لمعنى لا يتناول غيره " تعريف لأعم = من
 علم الشخص ، الذي لم يقل^(٥) أحد بأنه غير موضوع لسماء^(٦) ، بل هو موضوع^(٧)
 لسماء " الخارجي قطعاً وإجماعاً = وعلم الجنس .

تعريف
 العلم

وقولنا فإن كان التعيين خارجياً فعلم الشخص ظاهر ، وقولنا وإلا فعلم الجنس
 يعني وإلا يكن التعيين^(٨) خارجياً فهو علم الجنس وغير الخارجي المتعين هو
 الذهني .^(٩)

فالتعينات قسماً ، ذهني ، وخارجي ، والقدر المشترك بينهما الماهية من
 حيث هي ، وهي^(١٠) اسم الجنس ، وإليه الإشارة بقولنا : " وإن وضع للماهية من
 حيث هي فاسم الجنس^(١١) : فعلم من هذا أن موضوع اسم الجنس الماهية من
 حيث هي أعم من كونها في الذهن أو الخارج .

وعلم الجنس الموضوع لها من حيث هي في الذهن ، ولا أقول بقيد كونها في
 الذهن . لأنني لو قلت ذلك للزمني أن يكون استعمال علم الجنس كأساساً في شخص

(١) في (م) واقع . (٢) في (ب) المعنى الأول .

(٣) كلمة (له) ساقطة من (م) (٤) في (ب) وأما ان رد وهو تحريف

(٥) كلمة (لم يقل) ساقطة من (م) (٦) في (أ) ، (ب) ساقط .

(٧) ما بين القوسين ساقط من (م) (٨) في (م) المعنى وهو تحريف

(٩) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ١/٦٦ .

(١٠) في (أ) وهي اسم للجنس (١١) في (أ) فاسم للجنس .

من شخصاته مجازا ، وأنا لا أقول ذلك ، وإنما أقول إن الواضع في علم الجنس لا حظ له ^(١) صورة ذهنية تستوى الأشخاص كلها بالنسبة إليها ، وفي اسم الجنس لا حظ أعم من ذلك .

وهذا فرق لطيف بين اسم الجنس وعلم الجنس ، وهو في الحقيقة / منتزع من (م/٣٨) كلام الشيخ الإمام المحكي أنفا ، وقد أكثر الناس البحث عن الفرق بينهما ، وظاهر كلام سيوييه ^(٢) ، أنه لا فرق في الحقيقة ، وإنما العرب أجرت على أسامة ونحوه حكم الأعلام ، قال سيوييه رحمه الله ^(٣) : " هذا باب من المعرفة يكون الاسم ^(٤) الخاص فيه شائعا في أمته ليس واحد منها أولى به من الآخر ، ولا يتوهم به واحد دون آخر له اسم غيره ، نحو قولك للأسد ^(٥) أبو الحارث ، وأسامة ، وللتغلب ثعلبة وأبو الحصين ^(٦) " وذكر من هذا النوع أسماء ، وفرق بين أسامة وزيد ، بأن زيادا قد عرفه المخاطب بحليته أو بأمر قد بلغه ، وإذا قال أسامة فإنما يريد هذا الأسد ، ولا يريد أن يشير إلى شيء قد عرفه بعينه قبل ذلك ، كعرفته زيدا ، ولكنه أراد هذا الذي هو كل واحد من أمته له هذا الاسم .

وقال شيخنا أبوحيان : " رام بعض من يميل إلى المسعقول ، ويريد أن يجرى القواعد على الأصول ، أن يوجه ^(٧) لأسامة ونحوه وجها يدخل به في المعارف . فقال : يقال إن أسداً وضع ليديل على شخص معين ، وذلك الشخص المعين ^(٨)

لا يمنع أن يوجد منه أمثال ، فوضع على الشيع في جملتها ^(٩) ، ووضع أسامة لا بالنظر / (أ/٤٣)

(١) كلمة (له) ساقطة من (أ) ، (ب) .

(٢) في (أ) وظاهر كلام (س) بالرمز . (٣) كلمة (رحمه الله) ساقطة من (أ)

(٤) في (أ) يكون اسم الخاص وهو نقص (٥) في (أ) الاسد .

(٦) انظر كلام سيوييه في كتابه ٩٣/٢ . (٧) في (ب) ان يوجد

(٨) في (أ) كلمة (المعين) ساقطة . (٩) في (أ) وجملتها بالواو وهو تحريف

إلى شخص معين ، بل وضع على معنى الأسمية المعقولة التي لا يمكن أن توجد خارج الذهن بل هي موجودة في النفس ، ولا يمكن أن يوجد منها اثنان أصلاً في الذهن ، ثم صار أسامة يقع على الأشخاص ، لوجود ما هو ذلك المعنى المفرد في كل^(١) الأشخاص ، وهذا الذي رام هؤلاء بعيد عما تقصده العرب ، وسيبويه والمستقرؤون لهذا الفن العربي أعرف^(٢) بأغراض العرب ، ومناحيها^(٣) في كلامها ، وقد ذكروا أن هذه الأسماء شائعة^(٤) شياع النكرات ، وأنها عوملت معاملة المعارف لفظاً ، فأطلق عليها معارف لذلك انتهى .

فأما هذه التفرقة التي حكاها عن بعض أرباب المعقول فإننا لانوافق عليها ، لأن قضيتها أن يكون الوضع للصورة الذهنية ، فيكون استعمالها في الخارج مجازاً ، وفرق بين القاء الوضع على ما في الذهن بقيد / كونه في الذهن ، واللقاء^(٥) على ما في الذهن لا بقيد كونه في الذهن ، فانهم ما يلقى إليك : وأما دعواه عدم التفرقة فسننتكلم عليه .

وقال الوالد رحمه الله^(٦) في شرح المنهاج : " الذي نختاره في التفرقة أن علم الجنس هو الذي يقصد به ، تمييز الجنس عن غيره ، من غير نظر إلى أفراد ، واسم الجنس الذي يقصد به مسمى الجنس باعتبار وقوعه على أفراد ، حتى إذا دخلت عليه الألف واللام الجنسية الدالة على الحقيقة ساوى علم الجنس قال الشيخ الإمام : ونستنتج من هذا الفرق أن علم الجنس لا يثنى ولا يجمع لأنه إنما يثنى ويجمع الأفراد .

وقال في المصنف الذي ألفه في مسألة أن الألفاظ هل هي موضوعة بأجزاء

(١) في (أ) ، (ب) كلي في الأشخاص . (٢) في (أ) اعرق وهو تصحيف
 (٣) في (أ) ومباحثها وهو تصحيف . (٤) في (ب) سائفة سياغ وهو تصحيف
 (٥) في (أ) لا يفهم كونه في الذهن وهو تحريف .
 (٦) كلمة (رحمه الله) ساقطة من (أ)

المعاني الذهنية ، أو الخارجية ؟ تكلم الأصوليون والنحاة في التفرقة ، ومن أحسن ما ذكر أن علم الجنس هو الموضوع للماهية بقيد الشخص^(١) الذهني ، واسم الجنس الموضوع لها بدون ذلك القيد .

وكان الخسرو^(٢) شاهي يتجج^(٤) بهذا الفرق ، ولكن^(٥) ينبغي أن يشترط فيه أن يكون الوضع لصورة ذهنية واحدة ، لأن العلم إنما يكون كذلك ؟ وحينئذ لا يصدق على غيرها من الصور ، وبهذا يفسد الفرق المذكور ، لأن أسامة ونحوه

(١) في (١) بقيد الشخص ، وهو تصحيف .

(٢) في (أ) " كان " ساقطة

(٣) الخسروشاهي بضم الخاء المعجمة وسكون السين المهبط ، وفتح الـ

بعدها واو ساكنة ، ثم شين معجمة ، وآخرها الهاء ، من قرى تبريز .

وهو عبد الحميد بن عيسى بن يونس بن خليل الخسروشاهي ، ولد سنة

(٥٨٠) وكان فقيهاً أصولياً متكلماً محققاً بارعاً في المعقولات .

قال المصنف " قرأ على الإمام فخر الدين الرازي ، وأكثر الأخذ عنه " :

من تصانيفه مختصر المذهب في الفقه ، وتتمة الآيات البيئات ، ومختصر

المقالات لابن سينا وغير ذلك توفي بدمشق سنة (٦٥٢) انظر ترجمته في

الطبقات ١٦٦٢/٨ .

(٤) تحرير الفرق بين علم الجنس وعلم الشخص واسم الجنس هو من نفائس المباحث

ومشكلات المطالب .

قال القرافي : " وكان الخسروشاهي يقرره ولم أسمعه من أحد إلا منه ، وكان

يقول : ما في البلاد المصرية من يعرفه ")

ثم فرق بين العلمين ، بأن علم الشخص موضوع للحقيقة بقيد الشخص الخارجي

وعلم الجنس موضوع للماهية بقيد الشخص الذهني ، وفرق بين اسم الجنس

وعلم الجنس بخصوص الصورة الذهنية ، فإن وضع لها من حيث خصوصها

فهو علم الجنس ، أو من حيث عمومها فاسم الجنس . انظر شرح تنقيح

الفصول ص ٣٣ .

(٥) في (م) ، (ب) لكن : بدون الواو .

من أعلام الأجناس^(١) لا يختص بواحد ، بل صادق على كل ما صدق عليه (٢/٣٩)
 الأسد ، فإن أخذ في وضعه للصورة^(٢) الذهنية ما يشبهها من الصور^(٣) الذهنية ،
 أو المنتزع من بينها ، ساوى الوضع للصور الخارجية في المعنيين^(٤) المذكورين ،
 فكيف يجعل أحد هما علما والآخر نكرة ؟

[فالحق^(٥) أن العلم إنما يكون موضوعا لشخص واحد ، لا تعدد^(٦) فيه ، وإنما
 العرب أجرت على أسامة^(٧) ونحوه حكم الأعلام ، ولعلمهم شبهوا الصور الذهنية
 (١) في (أ) الجنس . (٢) في (أ) الصورة الذهنية
 (٣) في (أ) من الصورة الذهنية (٤) في (ب) في التعيين وهو تصحيف
 (٥) في (أ) فالجواب وهو تصحيف .

(٦) قال المصنف عند مباحثته للشيخ الإمام في هذا المعنى في كتابه الأشباه
 والنظائر : قال : وقول الشيخ الامام : العلم إنما يكون لواحد لا تعدد
 فيه . أقول ذلك العلم الحقيقي وهو علم الشخص ، وهو الموضوع للماهية
 بقيد تعيينها وتشخصها في الخارج ، بالنسبة إلى واحد معين ، وليس
 الكلام فيه ، وإنما الكلام في علم الجنس ، فلم قال إنما يكون لواحد ؟
 ثم قال : فإن قلت : وهل يكون العلم للتعدد ؟ قلت قال النحاة فسي
 باب غير المنصرف ، العدل تحقيقي ، وتقديرى ، وفسروا التقديرى بأنه
 الذى اضطررنا إليه حتى وجدناهم يعاملونه معاملة المعدول بأن منعوه
 من الصرف .

وأقول على مساق هذا شيئا رأيت لنحوي عصرنا عبد الله بن هشام رحمه الله ،
 قد يقال على ذلك ، العلم : علما ، علما : علما ، وعلم تقديرى كأسامة
 فإنما إنما حكمنا بكونه علما حين وجدناهم عاملوه معاملة الأعلام ، فمنعوه
 من الصرف ، ومن دخول (أل) ومن الإضافة وصححوا الابتداء به في قولهم
 "أسامة أجرا من شعالة : وجوزوا مجىء الحال منه في قولهم
 " هذا أسامة مقبلا " ونعتة بالمعرفة ، دون النكرة ، ولولا ذلك لقضينا بأنه
 نكرة في أفراد جنس الأسد . قال : فهذا من باب الاستدلال بالأثر
 على المؤثر ، وكذلك مسألة العدل سواء .

انظر : الكتاب المذكور ورقة ١٤٢ .

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) .

وإن اختلفت بالصورة الواحدة ، فيعود إلى الفرق المذكور ، ويتم ما كان الخسر وشاهي يتجح به ، ويسلم من ^(١) الفساد : ولكن ^(٢) لا بد من التنبيه ^(٣) لما ذكرناه ، انتهى . وفيه تأييد لما ادعاه ^(٤) الشيخ أبوحيان .

إذا عرفت هذا كله ، عدنا بك إلى تقرير السؤال : فنقول / : إذا كان اللفظ (أ/٤٤) موضوعاً بآراء المعنى الخارجي ، فكيف يكون اسم الجنس موضوعاً للحقيقة من حيث هي ؟ وهي من حيث هي ، غيرها خارجية ، وعلم الجنس للمعنى الذهني ، فهذا ان وضعان ليسا للخارجي ، ولم يبق غير علم الشخص ، ولا كلام فيه . ^(٥)

والجواب : أن الكلام ليس في علم الجنس كما أفصح به الشيخ الإمام فيما قدمناه من كلامه ، وإنما الكلام في اسم الجنس ، والذي ادعاه أولاً أنه موضوع للمعنى الخارجي ، بمعنى أن الواضع وضع اللفظ للصورة الخارجية ، ما تصوره ذهنه . لا للحاضر ^(٦) في الذهن ، والإمام يدعي أنه للحاضر ^(٧) في الذهن ، ويلزمه أن يكون فيما تشخص في الخارج مجازاً .

فإن قلت ويلزمكم أيضاً لأنكم زعمتم ^(٨) اسم الجنس موضوعاً للماهية من حيث هي فيكون موضوعاً ^(٩) بآراء الأعم ، فإذا استعمل في الأخص كان مجازاً .

قلت هذا ينبني على أن استعمال المتواطىء ^(١٠) في أحد أفرادها هل يكون مجازاً ؟

(١) في (ب) عن الفساد . (٢) في (أ) ، (ب) لكن بدون الواو .

(٣) في (أ) البينة : وهو تصحيف . (٤) في (أ) إلى ما ادعاه .

(٥) في (أ) فلا كلام فيه . (٦) في (أ) لا الحاضر .

(٧) في (أ) أنه الحاضر . (٨) في (ب) ان اسم الجنس موضوع .

(٩) في (أ) كلمة (موضوعاً) ساقطة .

(١٠) المتواطىء مشتق من التواطؤ وهو التوافق ، يقال تواطأ القوم على الأمر

إذا اتفقوا عليه وهو اللفظ الموضوع لمعنى كلي مستوفي محاله كالرجل : قال

المصنف : " والكلبي إن كان حصول معناه في أفراد الذهنية والخارجية على

التسوية كالإنسان ، إذ كل فرد من الأفراد لا يزيد على الآخر في الإنسانية =

والمختار أنه حقيقة ؟ فتحرر أن اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وهو ما قلناه
 آخرًا (١) ، وللمعنى (٢) الخارجي وهو ما قلناه أولاً ، ولا تنافي بينهما لما ذكرناه
 هنا : فإننا لم نجعل الخارج قيداً ، وإنما جعلناه ملحوظاً للواضع : فهنا
 احتمالات .

١ - الوضع للصورة الذهنية بقيد أنها ذهنية وهو ظاهر رأي الامام .

٢ - للخارجية (٣) بقيد أنها خارجية وهو ظاهر رأي الشيخ أبي إسحاق .

٣ - لأعم من الذهن (٤) والخارج ، وهو رأي الشيخ الامام ، وحاول رد رأي الامام
 إليه .

٤ - للقدر المشترك ملحوظاً فيه الصورة / الخارجية وهو رأي ، ويمكن رد مذهب (٣٦/ب)

الشيخ أبي إسحاق إليه ، ولأجل إمكان (٥) رده إليه لم أعز إلى الشيخ أبي

إسحاق في جمع الجوامع شيئاً ، لأن مذهبه محتمل ، والأولى حمله على المختار .

وإلا فلو وضع للخارجية (٦) بخصوصها كان علماً ، كزيد ، لا اسم جنس وكان

استعماله في غير (٧) تلك الصورة التي لا قها الوضع مجازاً (٨) وتم احتمال خامس

وهو أن يكون موضوعاً للقدر المشترك ملحوظاً فيه الصورة الذهنية عكس المختار

عندي ، ولم يقل به أحد في أسماء الأجناس ، وإنما قيل به في علم الجنس ولا كلام فيه .

= فهو المتواطىء .

ومثلوا له بالحج فإنه يطلق على الأفراد والتمتع والقران ، وهذه الثلاثة مشتركة

في الماهية وهي الإحرام والطواف والسعي والوقوف . انظر الابهاج / ١ / ٢١٠ .

(١) انظر الخضرى على ابن عقيل / ١ / ٦٦ .

(٢) فى (أ) والخارجي . (٣) فى (أ) الخارجية .

(٤) فى (ب) الذهني . (٥) فى (أ) ولا يمكن رده .

(٦) فى (أ) لخارجية بخصوصها (٧) كلمة (غير) ساقطة من (ب)

(٨) نقل صاحب الآيات البيّنات كلام المصنف من أول قوله "والجواب" إلى قوله

(مجازاً) ثم قال : ولا يخفى ما فيه ولم يظهر لي وجه هذا الجواب ولا حاصل =

ومنها قيل : ما شرح قولك " ومدلول الخبر الحكم بالنسبة لا ثبوتها وفاقا
للإمام وخلافا للقرافي وإلا لم يكن شئ " من الخبر كذبا " (١) ؟
فقلت (٢) هذه المسألة الرابعة في المحصول ، المشار إليها بقول الإمام :

" إذا قال القائل : العالم حادث فمدلول هذا الكلام حكمه بثبوت الحدوث للعالم (م/٤٠)
[لا نفس الحدوث للعالم ، إذ لو كان مدلوله نفس ثبوت (٣) الحدوث للعالم (٤)
لكان حيث ما وجد قولنا " العالم محدث " كان العالم محدثا ، لا محالة . فوجب
أن لا يكون الكذب خبراً ، ولما بطل ذلك علمنا أن مدلول الصيغة هو الحكم
بالنسبة لا نفس النسبة (٥) انتهى " . واعترض على قوله " وإلا لم يكن الكذب خبراً " .
بأنه يوهم تحقق الكذب ، ولا نصفه بالخبرية . والواقع على هذا (٦) التقدير
انتفاء الكذب ، وتوهم قوم : منهم صاحب التحصيل (٧) لأجل ذلك أن هذا

= معناه . اللهم إلا أن يريد به أنه موضوع للمعنى الذهني على أن المقصود
بالذات المعنى الخارجي فيكون الوضع للذهني وسيلة لإفادة الخارجي ، كما
أشار إلى ذلك الاصفهاني في شرح المحصول ، حيث قال : الصواب أن يقال
إن أراد الإمام أنها ما وضعت للدلالة على المفردات الخارجية ابتداءً من
غير توسط الدلالة على المعاني الذهنية فحق ، لأن اللفظ إنما يدل على
وجود المعنى الخارجي بتوسط دلالة على المعنى الذهني ، وإن أراد أن
الدلالة على الموجودات الخارجية ليست مقصودة من وضع الألفاظ فباطل
انظر الآيات البيئات ٥٧/٢ .

(١) انظره بشرح المحلي مع العطار ١٤١/٢ ، وراجع شرح العضد ٥٠/٢ ،
تشنيف المسامع ورقة ١٦٤ .

(٢) في (أ) قلت بدون الفاء . (٣) كلمة ثبوت ساقطة من (أ)

(٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) . (٥) انظر المحصول ٣١٧/٤ .

(٦) في (أ) على هذه : وهو خطأ نحوي .

(٧) هو أبو الثناء محمود بن أبي بكر بن أحمد الشيخ سراج الدين الأرموي صاحب
التحصيل مختصر المحصول ، في أصول الفقه ، وصاحب البيان والمطالع =

انقلب على الامام ، وأن صواب العبارة أن يقول : " وإلا لم يكن الخبر كذبا " وجرى
على ذلك في تحصيله ، وكذلك اتفق لصاحب الحاصل ، والمنهاج مع الامام نظير (٤٥ / أ)
ذلك في تعليل الاجزاء بسقوط القضاء ^(١) ، والصواب عبارة الامام ، والانقلاب على
القوم لا عليه .

= في المنطق ، وله غير ذلك من المصنفات القيية ، كان مولده رحمه الله سنة
(٥٩٤) وتوفي سنة (٦٨٢) انظر ترجمته في الطبقات ٨ / ٣٧١ . وراجع التحصيل ٩٣ / ٢
(١) كلمة القضاء : ساقطة من (أ) وانظر في هذا نهاية السؤل ١ / ٣٨٣ ،
الابهاج ١ / ١٨٢ .

أما تقرير عبارته فلأن مدلول النسبة لو كان ثبوتها ، لكان الكذب غير خبر ، الخبر منه
لكن اللازم منتف ، ضرورة أن الكذب أحد قسمي^(١) الخبر الذي هو صدق وكذب ، صدق ومنه
فالملزوم مثله ، وبيان الملازمة ، أن ثبوت النسبة^(٢) وقوعها في الخارج فلا يكون
الإخبار عنه كذبا وهذا واضح .

وأما تبیین فساد عبارتهم ، فلأن معنى قولنا " وإلا لم يكن الخبر كذبا " كون كل
خبر كذبا وليس كذلك إن من الخبر صدق كما أن^(٣) منه كذبا ، فوضح^(٤) أن صواب
العبرة ما ذكره الإمام رحمه الله . وأوضح منها في الدلالة على مقصوده ، عبارة جمع
الجوامع ، حيث يقول : " وإلا لم يكن شي من الخبر كذبا ، فهذا شرح قولنا :
" ومدلول الخبر إلى آخره " .

وهذا من الأماكن التي ذكرنا الدليل فيها في جمع الجوامع ، والغرض بذلك
وقوع الخطأ لقوم في تقريره كما عرفت ، وأوردناه على الوجه الذي أورده الإمام بعبارة
أوضح من عبارته يزول بها عنه الأشكال^(٥)

واعلم أن الإمام قال في مسألة اللفظ بازا ماذا وضع ؟ استدلا على أنه بازا
الذهنية ، وأما في المركبات ، فلأنك^(٦) إذا قلت قام زيد فهذا الكلام لا يفيد
قيام^(٧) زيد ، وإنما يفيد أنك حكمت بقيام زيد وأخبرت عنه ، ثم إن عرفنا ذلك
الحكم مبرأ عن الخطأ فحينئذ نستدل به ، على الوجود الخارجي .

فأما أن يكون اللفظ دالا على ما في الخارج^(٨) فلا : قال الشيخ الإمام رحمه الله
" وهذا منه يقتضي أن المركبات موضوعة ، لأنه^(٩) جعلها قسما مما تكلم فيه ، مما^(١٠)

(١) في (ب) احد قسمي الكذب . وهو خطأ من الناسخ .

(٢) في (م) النسب وهو نقص . (٣) في (أ) كما لزمته كذبا وهو تحريف

(٤) في (م) فصح . (٥) في (أ) يزول بها الأشكال عنه

(٦) في (م) فانك . (٧) في (م) قام زيد

(٨) انظر المحصول ١ / ٢٧١ . (٩) في (م) لأنها .

(١٠) في (ب) مما يتكلم فيه ، وفي (م) مما كلم فيه .

وضع اللفظ له ، إلا أن يقال إن المفردات ^(١) وضعت للتوصل إلى المعاني المركبة فتقسيمه لذلك لا لكونها ^(٢) موضوعة / لها .

(ب/٣٧)

وقوله إنه يفيد أنك حكمت بقيام زيد صحيح ،: سواء كان الموضوع له مافى الذهن أو مافى الخارج ، لأن زيدا علم شخص ، وهو موضوع لما فى الخارج قطعاً ، فزيد أمر خارجي ، وقيامه المخبر به صفة ، وصفته تابعة له ، فهى خارجية ، وحكمك بذلك أمر ذهني ، ومدلول اللفظ حكمك ، وهو يفيد حكمك مطابقة ، ويفيد قيامه الخارجي التزاماً .

فإن أراد تفريع ذلك على أن اللفظ موضوع لما فى الذهن فلا تفريع له على ذلك ،

بل هو مسألة مستقلة ، وهو بيان أن قولنا قام زيد إخبار عن حكم / ذهني متعلق (م/٤١)

بأمر خارجي ، ولا شك ^(٣) أن الخبر قد يكون عن ^(٤) أمر خارجي ، وقد يكون عن

أمر ذهني [ففي قولنا " قام زيد " إخبار عن أمر خارجي بواسطة حكم ذهني ^(٥)] ، ولو لم يكن

كذلك ^(٦) لم يكن صدقه بوجود قيام زيد فى الخارج ، وكذبه بعدمه ، وهو كذلك

قطعاً ، وفي قولنا " العِلْمُ حسن والجهل قبيح " إخبار عن أمر ذهني .

(١) فى النسخ كلها المفردة : والانساب ما اثبتناه .

(٢) فى (ب) موضوعاً لها . (٣) فى (أ) فلا شك .

(٤) فى (ب) غير امر وهو تصحيح .

(٥) مابين المعقوفتين ساقط من (ب) (٦) فى (م) لذلك . وهو نقص .

الخلاف في

صیغ العقود (٢) : صیغ العقود (١) هل هي إنشاء أو إخبار ؟ ، والذي يقول :

إنها إخبار ، يقول : هي إخبار عن أمر زهني ، وهو البيع في النفس مثلاً . وأما

تعلق البيع بالعين المبيعة^(٣) المشخصة / في الخارج فلا شك فيه ، سواء قلنا الوضع (٤٦/أ)

لما في الذهن ، أو لما في الخارج^(٤) ، هذا لا شك فيه ، وإلا لم يصح البيع ، وقد

بحث الإمام فخر الدين في تعليقه في الخلاف في بيع الغائب ، واستدل لمذهب

الشافعي رحمه الله^(٥) بأن صحة البيع فرع حصول البيع ، والبيع لم يحصل ، لأن المعين

(١) صیغ العقود كبت ، واشترت ، وتزوجت ، وطلقت ، وفسخت ، واعتقت ،

ونحو ذلك . لا شك أنها إخبار في اللغة وفي الشرع تستعمل إخباراً أيضاً ،

والنزاع فيها إنما هو إذا قصد بها حدوث الحكم ، وقد اختلف فيها ،

والصحيح أنها إنشاء لصدق حد الإنشاء عليها ، وهو أنها لا تدل على

الحكم بنسبة خارجية ، فإن " بعت " لا تدل على بيع آخر غير البيع الذي يقع

به ، وأيضاً فلا يوجد فيه خاصية الإخبار ، وهو احتمال الصدق والكذب

إن لو حكم عليه بأحدهما كان خطأ قطعاً .

والقائل بأنها إخبارات ، يقول إنها إخبارات عن ثبوت الأحكام فمعنى قولك

" بعت " الإخبار عما في قلبك ، فإن أصل البيع التراضي ، ووضعت لفظ " بعت "

" بعت " للدلالة على الرضا فكانه أخيراً بها عما في ضميره فيقدر وجودها قبيل

اللفظ للضرورة ، وغايته أن يكون مجازاً وهو أولى من النقل .

ونسب المصنف هذا القول إلى الحنفية . وفيه نظر ، فإنه لا يعرف لأبي حنيفة

فيه نص ، قال في البديع : والحق أنها إنشاءات ، وأكد ذلك الفناري في

البدائع . انظر في هذا فصول البدائع ١٩٨/٢ ، فواتح الرحموت ١٠٣/٢ ،

شرح العضد ٤٩/٢ ، الإبهاج ٢٩٠/١ ، التمهيد ص ٢٠٤ .

(٢) في (م) كلمة (يقول) ساقطة . (٣) في (أ) المتعينة .

(٤) في (ب) أو بما في الخارج .

(٥) كلمة (رحمه الله) ساقطة من (أ) .

الغائب جزئياً ، مانع تصوره من حصول الشركة فيه ،^(١) والذي تصور من الصفات كلي ، لا يمنع تصوره من الشركة فيه ، وأورد على نفسه النكاح ، وأجاب بأنه رخصة . وهذا الكلام في الغائب ضعيف ، ومحلّه في المجهول المطلق ، مثل بعثك شيئاً ، فالشئ كلي ، لم يجد البيع مورداً آخر يتأثر به ، والغائب معين في نفسه واستحضاره العاقد من بعض الوجوه بعينه لاستحضاره صفاته المتعلقة به ، ألم يقل هو إن كنه ذات الباري سبحانه وتعالى غير معلومة للبشر ، والمعلوم منها الصفات والاسماء ، والإيمان به صحيح ولا سيما العالم^(٢) المصيب ، فإنه مؤمن قطعاً لم يختلفوا فيه وإن اختلفوا في المخطئ من المجسمة^(٣) ونحوهم في تكفيرهم ، والمختار أنهم^(٤) لا يكفرون ، لما أشرنا إليه من المأخذ ، وهو أنهم قصدوا المعين الصحيح . ومن يقول بتكفيرهم على ضعف قوله ، فذلك لأجل الخطأ ، لا للمأخذ^(٥) المذكور فإنه لم يقل به أحد . انتهى كلام الوالد رحمه الله تعالى .

وأما استدلال الامام على أن مدلول الخبر الحكم^(٦) بالنسبة لاثبوتها ، بأنه لو لم يكن كذلك^(٧) لم يكن شئ من الخبر كذبا ، فقد منع أبو العباس القرافي ، انتفاء اللازم ، وادعى أن العرب لم تضع الخبر إلا للصدق ، ذكر ذلك في أول الفروق وغيره من كتبه ، وهو ضعيف^(٨) مصادم لاتفاق أهل اللسان على أن الخبر لأعم من الصدق ، ودفع بعضهم كونه مدلوله الحكم بأنه لو كان كذلك لكان إنشأً لا يقبل

(١) كلمة (فيه) ساقطة من (أ) . (٢) في (ب) للعالم .

(٣) انظر الكلام على المجسمة ص (٤) في (أ) والمختار أنه لا يكفرون

(٥) في (أ) لا المأخذ وهو تحريف .

(٦) في (ب) للحكم . (٧) في (ب) ذلك .

(٨) ولذلك فقد علق عليه ابن الشاطب بقوله : " ما ذكره القرافي هنا خطأ فاحش

لا أعلم أحداً من منتحلي شئ من علوم اللسان ذهب إليه ، ولا قاله أحد

قط . انظر الفروق ١ / ٢٣ ، وانظر أيضاً شرح تنقيح الغصول ص ٣٤٦ .

الصدق والكذب وهو أيضاً^(١) ضعيف.

لأن مرادنا هنا بالحكم غير مانعني بالحكم الانشائي : وهذا كما قلناه رداً^(٢) على الإمام في شرح المنهاج^(٣) ، حيث رد على من زعم بأن " يازيد " معناه أنادى زييدا ، لأنه لو كان ذلك^(٤) معناه لكان خبراً يقبل الصدق^(٥) والكذب ، فقلنا : " أنادى زييدا " الذي هو بمعنى يازيد ليس خبراً فافهم ذلك ،

نعم رد الشيخ الامام ، على الامام هذا الدليل مع موافقته إياه على الحكم : فقال

(١) في (أ) وهذا ايضا ضعيف . (٢) في (ب) " رد " بالرفع .

(٣) انظر الابهاج ٢١٨ / ١ وما بعدها .

(٤) في (ب) كلمة (ذلك) ساقطة .

(٥) الأولى أن يقول يقبل الصدق أو الكذب ، إن الخبر الواحد لا يتطرق إليه كلاهما ، بل كلام الله تعالى ورسوله لا يدخله الكذب أصلاً ، كما أن الخبر عن المحالات لا يدخله الصدق أصلاً .

قال في الابهاج : إعلم أن الخبر من حيث هو يحتمل الصدق أو الكذب ، لكنه قد يقطع بصدقه أو بكذبه لأمر خارجية أو لا يقطع بواحد منهما ، لفقدان ما يوجب القطع ، وحينئذ فقد يظن الصدق ، وقد يظن الكذب وقد يستوى الأمران ، ثم ذكر أن الخبر منحصر في الصدق والكذب لأنه إما مطابق للواقع وهو الصدق أولاً وهو الكذب .

قال : وجعل الجاحظ بينهما واسطة . فقال : الصدق هو المطابق للواقع مع اعتقاد دكونه مطابقاً والكذب غير المطابق مع اعتقاد كونه غير مطابق ، وأما الذي لا اعتقاد يصحبه فليس بصدق ولا كذب ، سواءً طابق الواقع أم لم يطابقه . قال التاج وهذا قول مزيف عند الجماهير . واستدل النووي : على ما ذهب إليه الجمهور من أن الكذب قد يكون عمداً وقد يكون سهواً بحيث سلم " من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار " فإنه قيده عليه السلام بالعمد لكونه قد يكون عمداً وقد يكون سهواً : خلافاً للمعتزلة الذين يشترطون فيه العمدية . والحق أن المسألة لفظية كما قاله في المحصول . لأننا نعلم =

على قوله ^(١) "مدلول قولنا "العالم حادث" الحكم بذلك إلى آخره هذه الدعوى

(٢/٤٢)

صحيحة ، والاستدلال / فاسد .

أما صحتها : فلأن مدلول / العالم حادث " الحكم بحدوثه ، وذلك الحكم (ب/٣٨)
إذا صدر ^(٢) من مبرأ عن الخطأ يلزم صحة المخبر به في الخارج فيكون العالم حادثاً .

وأما فساد الاستدلال فلأننا لا نقول : مدلوله نفس ثبوت الحدوث من مبرأ عن

الخطأ أو غير مبرأ ، بل ولو قلنا إنه مدلول اللفظ فمدلول اللفظ قد يتخلف عنه .

فقوله يجب أن لا يكون الكذب خبراً عجيباً ، حتى ظن بعضهم أنه تفريع على قول

من يقول إن الاسم المسمى وهذا ^(٣) شئ لا طائل تحته . وإنما نحن نقول هذه

قضية فيها حكم بثبوت الحدوث للعالم ، والحكم أمر / ذهني ، فالأخبار عن ذلك (أ/٤٧)

الأمر الذهني ، وهو الذي قاله : حيث قال : "يفيد أنك حكمت بقيام زيد ^(٤)

وأخبرت عنه" . يعني أخبرت عن حكمك ^(٥) فالضمير في قوله "عنه" للحكم لا لقيام زيد

انتهى كلام الوالد رحمه الله ^(٦) وهو في غاية التحقيق ، وقد قال الامام هنا في باب

الأخبار : "بقي ^(٧) ههنا البحث عن ماهية الحكم فإنه لا يجوز أن يكون المراد به

= بالبديهة أن كل خبر فإما أن يكون مطابقاً للمخبر عنه أو لا يكون ، فان أريد

بالصدق الخبر المطابق كيف كان ، وبالكذب الخبر غير المطابق كيف كان ،

وجب القطع بأنه لا واسطة بين الصدق والكذب ، وإن أريد ذلك مع الاعتقاد ،

كان هناك قسم ثالث بالضرورة ، وهو الخبر الذي لا يعلم قائله أنه مطابق

أم لا ؟ فثبت أنه خلاف لفظي . انظر في هذا المحصول ٣١٨/٤ ، شرح تنقيح

الفصول ، ص ٣٤٦ ، نهاية السؤل ٥٦/٣ ، الابهاج ٢٨١/٢ ، شرح

سلم للنووي ٧٠/١ ، المستصفى ١٣٢/١ .

(١) في (م) على قولنا : وهو تحريف . (٢) في (أ) عن مبرأ .

(٣) في (أ) وهو شئ لا طائل تحته (٤) كلمة (زيد) ساقطة من (م)

(٥) في (م) عن ذلك وهو تحريف (٦) كلمة (رحمه الله) ساقطة من (أ) ، (م)

(٧) في (ب) يعني ههنا وهو تصحيف .

الاعتقاد ، لأن المرء قد يخبر عما^(١) لا يعتقد البتة ، لأن من لا يعتقد^(٢) أن زيدا في الدار يمكنه والحالة هذه أن يقول زيد في الدار ، ولا يجوز أن يكون المراد منه الإرادة ، لأن الاخبار قد يكون عن^(٣) الواجب^(٤) والممتنع مع أن الإرادة يمتنع تعلقها به فلم يبق إلا أن يكون الحكم مغايراً لجنس^(٥) الاعتقادات ، والقصد ، وذلك هو كلام النفس الذي لا يقول به أحد إلا أصحابنا^(٦) انتهى .

وتكلم عليه الوالد رحمه الله^(٧) فقال : وقوله إن الحكم لا يجوز أن يكون المراد منه الاعتقاد مخالف لقوله في أول الكتاب " حكم الذهن بأمر على أمر " إلى آخر تفسيره ، إلى^(٨) العلم ، والظن ، والشك ، وغيرهما ،

وقوله قد^(٩) يخبر عما لا يعتقد ، أما باللسان فصحيح ، وأما بالقلب ففيه نظر ، وقوله " ولأن^(١٠) من لا يعتقد " ^(١١) إلى آخره هو الأول فليس دليلاً .

ولعل إصلاح كلامه أن يكون ذكره بغير واو العطف^(١٢) ، وقوله وذلك هو — الكلام النفسي صحيح ،

وقوله " لا يقول " به أحد^(١٣) غير أصحابنا " لقائل أن يقول إن جميع

-
- (١) في (ب) عما يعتقد بسقوط حرف النفي وهو نقص .
- (٢) في (أ) " ولأن من يعتقد " بدون " لا " . وهو نقص من فعل الناسخ . وفي المحصول " لأن من لا يعتقد " بدون الواو .
- (٣) في (ب) من الواجب . وهو تحريف .
- (٤) الواجب ما يمتنع عدمه ، والممتنع ما يجب عدمه ، والممكن ما لا يجب وجوده ولا عدمه . عطار ٢ / ٥١٣ .
- (٥) في (أ) بحث الاعتقادات . وهو تحريف .
- (٦) انظره في المحصول ٤ / ٣١٧ وما بعدها .
- (٧) في (أ) ساقط
- (٨) في (أ) أي العلم .
- (٩) في (م) وقد يخبر
- (١٠) في (م) لأن بدون واو .
- (١١) في (م) من يعتقد بغير " لا " .
- (١٢) وهو كذلك منصوص في المحصول بغير واو العطف . فلذلك حذفنا الواو . انظره ٤ / ٣١٧ .
- (١٣) في (أ) الذي لا يقول به (١٤) كلمة (أحد) ساقطة من (ب)

الناس قائلون به ، وإنما الخلاف بين أصحابنا وغيرهم في ثبوته للبارئ سبحانه وتعالى وفي إطلاق الكلام عليه . فلم يقل بإثبات كلام النفس لله ، إلا أصحابنا : وأما إثبات كلام النفس للناس فهو أمر محسوس^(٢) انتهى كلام الشيخ الامام تغمده الله تعالى برحمته .

(١) في (أ) في ثبوت . بدون هاـ الضمير .

(٢) ذكر الشرييني عن السعد تفسير الكلام النفسي بأنه المعنى الذى نجده فى أنفسنا ويدور فى خلدنا ولا يختلف باختلاف العبارات ، أى المدلولات اللغوية بحسب الأوضاع والاصطلاحات ويقصد المتكلم حصوله فى نفس السامع ليجرى على موجهه : هذا هو الذى يسمى كلام النفس وحديشها عندهم وهو غير الكلام اللفظي ، ومدلولاته المتغيرة ، فهو الأصل بالنسبة إلى الألفاظ .

وقد استدلوا لإثباته بقول الأخطل الشاعر النصراني

لا يعجبنيك من خطيب خطبة .. حتى يكون مع الكلام أصيلاً

إن الكلام لفي الفؤاد وإنما .. جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقد مر بك في تعريف القرآن أن الكلام هو اللفظ والمعنى جميعاً عند جماهير الأمة ، كما قال تعالى " وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله " الآية . راجع تقرير الشرييني مع العطار ١٠٩ / ١ .

تعريف
الصحة

ومنها على قولنا : "والصحة موافقة ذى الوجهين الشرع ، وقيل في العبادة إسقاط القضاء" ، [وبصحة العقد ترتب أثره ، والعبادة أجزاءها ، أى كفايتها في سقوط التعبد ، وقيل إسقاط القضاء ، ويختص الأجزاء بالمطلوب ، وقيل بالواجب ، ويقابلها البطلان وهو الفساد ^(١)] خلافا لأبى حنيفة انتهى .

قيل إن عرفتم في الأول مطلق الصحة ، للعبادة والمعاملة ^(٢) ، فالمعاملة لا توصف بموافقة الشرع ، ثم لا حاجة إلى قولكم ثانيا " وبصحة العقد ترتب أثره " .

وإن عرفتم أولا صحة العبادة ، وثانيا صحة المعاملة ، فما تعريف القدر المشترك بينهما وهو مطلق الصحة ؟ وأى حاجة إلى قولكم في العبادة ، وأي ^(٣) ترتب أثر البيع في زمن الخيار ؟

فقلت : عرفنا في الأول الصحة من حيث هي ، سواء صحة العبادات أو المعاملات

بموافقة ذى الوجهين الشرع ، واحترزنا بذى الوجهين ^(٤) عما لا يقع إلا على وجه واحد / (م/٤٣)

(١) ما بين المعقوفتين حذف من (أ) اختصارا . انظر عليه شرح المحلي مع

العطار ١٣٨/١ وما بعدها .

(٢) في (أ) وللمعاملة (٣) في (م) وان ترتب .

(٤) المراد بذى الوجهين ما يمكن وقوعه تارة بحيث يترتب عليه حكمه ، وتارة بحيث

لا يترتب ، كالصلاة والصوم والبيع ونحو ذلك .

والمعنى بما لا يقع إلا على وجه واحد ، أنه إذا حصل على غير الوجه المطلوب

لا يعتد به أصلاً . بل يصبح وجوده كالعدم ، فلا يوصف بالصحة وعد مهـا .

وذلك كمعرفة الله تعالى ، فمن يعتقد في الله تعالى أو في صفاته ما يكفر به ، لا يقال

له أنه مؤمن بإيماناً فاسداً ، بل ليس بمؤمن . . فالإيمان من الأمور التي ليس

لها إلا وجه واحد ، كأداء الدين ، وردّ الوديعة ونحوهما .

قال القرافي : والعرب لا تصف الشيء بصفة إلا إذا كان قابلاً لضدها ، فلا

يقولون للحائط إنه أعمى ، وإن كان لا يبصر ، لأنه لا يقبل البصر عادة .

ولذلك قال في المحصول : إن العبادة لا توصف بالأجزاء إلا إذا أمكن =

كالمعرفة وكالماهية الشرعية عند من رآها مختصة بالصحيح .

وقولكم المعاملة لا توصف بموافقة الشرع ممنوع ، بل المعاملة إذا صدرت على الوجه الشرعي وافقت الشرع ، وإلا خالفته / كما أن العبادة إذا صدرت على الوجه (ب/٣٩) المأمور به وافقت^(١) وإلا خالفت .

وقولكم لا حاجة إلى قولكم ثانياً " وبصحة العقد ترتب أثره " جوابه يعرف إذا^(٢) عرفت معنى هذا الكلام .

فنقول : ترتب الأثر مبتدأ مؤخر في اللفظ ، وبصحة العقد جار ومجرور في موضع الخبر ، متعلق / بكائن أو استقر ، قدّم^(٣) وجوباً لعود الضمير من المبتدأ وهو (أ/٤٨) الهاء في أثره على بعض الخير ، وهو صحة العقد ، فعود^(٤) ضمير من المبتدأ على بعض الخبر ، هو المؤذن^(٥) يتقدم الخبر على حد قوله تعالى : " أم على قلبوب أقفالها " ^(٦) وقول الشاعر :

أهايك إجلالا وما بك قدرة
علي ولكن ملء عين حبيبها^(٧)

= وقوعها على وجهين ، الأجزاء وعدمه ، أما على وجه واحد فلا . انظر شرح تنقيح

الفصول ص ٧٥ ، فتاوى السبكي ١/٥٨٠ .

(١) في (ب) وافقت الشرع والا خالفته . (٢) في (أ) إذا عرف

(٣) في (م) قوله " قدم وجوباً " ساقط . (٤) في (أ) وضمير . وهو نقص .

(٥) في (أ) ، (ب) هو الجواب . وهو تحريف .

(٦) سورة محمد آية (٢٤) .

(٧) البيت لنصيب بن رباح مولى عبد العزيز بن مروان شاعر مشهور من فحول

الشعراء الإسلاميين في عصر بني أمية ، كان معاصراً لجبرير ، والفردق ،
وبعده قوله :

وما هجرتك النفس أنك عندها .. قليل ولكن قل منك نصيبها

ولكنهم يا أحسن الناس أولعوا .. بقول إذا ما جئت هذا حبيبها

انظر الحماسة لأبي تمام ٢/١١٢ .

فحببيها مبتدأ واجب التأخير ، لالتباسه بضمير العين الملتبس^(١) بالخبر ،
 إذ لو قدم لكان الضمير عائداً على متأخر لفظاً ورتبةً ، فقد عرفت السرف في تقديم
 الخبر في قولنا " وبصحة العقد " .

ومن فوائده : إفادة الاختصاص^(٢) ، كما يقول البيانين^(٣) ، والمعنى أن ترتب
 الأثر واقع بصحة العقد ، لا غيره^(٤) ، وهذا أحسن من تعريف من عرف صحة العقود
 بترتيب الآثار^(٥) ، فإن ترتب الآثار ، أثر عن صحة العقد ، فنقول صح العقد^(٦)
 فترتب آثاره عليه ، فنجعل ترتب الآثار معلولاً والصحة علة ، والعلة غير المعلول
 فكيف نفسر^(٧) أحدهما بالآخر .

وهذا الاعتراض على من فسر صحة العقد بترتيب الأثر صحيح ، بخلاف اعتراض
 من اعترضه بالبيع^(٨) في زمن الخيار بأن^(٩) أثره لم يترتب عليه ، إذ ليس للمشتري
 التصرف . فإن جواب هذا أنه ليس التصرف والانتفاع أثر العقد ، وإنما أثره
 حصول الملك الذي ينشأ عنه إباحة الانتفاع بشرطه ، ومن شرطه أن لا يكون خياراً^(١٠) ،
 فليس كل مالك ينتفع ، ألا ترى أنه لا يبطأ الحائض من جواريه مادام الحيض ،

-
- (١) قوله " الملتبس بالخبر " ساقط من (أ) .
 (٢) وهو التنبيه على الحصر فإن تقديم المعمول يفيد عند أهل البيان .
 (٣) في (ب) كما تقول الينا بنون . وهو تصحيف .
 (٤) في (ب) " لا غير " بدون الضمير .
 (٥) المراد بالآثار ، ما شرع ذلك العقد له ، كالتصرف في البيع أو الاستمتاع
 في النكاح ونحوه . وانظر شرح العضد ٨ / ٢ .
 (٦) كلمة (صح العقد) ساقطة من (أ) .
 (٧) في (أ) كلمة (نفسر) ساقطة .
 (٨) في (ب) بالبيع . (٩) في (أ) ، (ب) فإن أثره .
 (١٠) في (ب) أن لا يكون خياراً . باعتبار النقصان في (كان) والأنسب فيها
 التمام .

والإِوجب^(١) دائما ، ولا ينتفع^(٥) بالمرهون ، إلى غير ذلك وليس شيء من ذلك قادراً في ملكه .

الأقوال في
ملك المبيع
زمن الخيار

فإن الأثر الملك لا الانتفاع ونحوه : وهذا الجواب شديد لاسيما على رأى من يجعل الملك في زمن الخيار للمشتري ، ولا يدفعه من يقول بأنه موقوف ، لأن^(٤) بانقضاء الخيار يتبين أن الملك أيضا كان له ، فترتب^(٥) الأثر ، ولكن لم يظهر لمانع وهو الخيار^(٦) ، ولا بأنه ملك^(٧) للبائع لأن الأثر والحالة هذه انعقاد البيع سببا لحصول الملك فإن^(٨) انقضى الخيار المانع حصل .

وقد أجاب الشيخ الإمام ، في شرح المنهاج ، عن هذا السؤال ، بأن المعنى بترتب الأثر كونه بهذه الحثية . وقال على قول البيضاوى : " الصحة استتباع الغاية "

(١) فى (م) ساقط . وفى (أ) والاحب . وهو تحريف . ومعنى وجب دائما : أى ثبت .

(٢) فى (أ) ، (ب) ولا يظأ المرهون .

(٣) ملك المبيع فى زمن الخيار فيه ثلاثة أقوال :

أحدها : أنه للمشتري ، والملك فى الثمن للبائع .

والثاني : أنه للبائع والملك فى الثمن للمشتري .

والثالث : أنه موقوف ، فإن تم البيع تبين حصول الملك للمشتري بنفس البيع

والإِ اتضح أن ملك البائع لم يزل ، وكذا يتوقف فى الثمن .

ذكر هذه الأقوال النووى فى الروضة . وقال إن الاظهر أن الملك للمشتري

وبه قال الامام . وفصل بعضهم فقال : " إذا كان الخيار للبائع فالأظهر بقاؤه

الملك له ، وإن كان للمشتري فالأظهر انتقاله إليه ، وإن كان لهما فالأظهر

الوقف . انظر هذه الأقوال وتفريعاتها فى الروضة ٤٤٨ / ٣ وما بعدها .

(٤) فى (م) " لا " بدل " لأن " وهو نقص من الناسخ .

(٥) فى (أ) فيترب . (٦) فى (م) وهو بالخيار وهو تحريف .

(٧) فى (أ) ملك البائع . (٨) فى (أ) فإذا انقضى .

الأولى في تحرير العبارة أن يقال كون ذلك الشيء^(١) يستتبع غايته ، فإن استتباع الغاية يقتضى حصول التبعية ، وقد يتوقف ذلك على شرط كالعقد في زمن الخيار ، وكونه يستتبع الغاية صحيح ، وإن توقفت^(٢) التبعية على شرط لأن معناه ، أنه بهذه الحيثية انتهى .^(٣)

وأنا أقول : قد عرف جواب السؤال واندفاعه من أصله ، فلا حاجة إلى هذه الزيادة بل لقائل / أن يقول لانسلم اقتضاء الاستتباع حصول التبعية ، وإنما هو (م/٤٤) استفعال معناه طلب التبعية ، والمعنى أنه يطلب التبعية ، وقد يتوقف حصولها على شرط.

ونحن إذا فسرنا أثر العقد بملك الانتفاع لم نحتج إلى شيء من هذا ، ولا يلزم من ملك الانتفاع التمكن منه في الحال ، لكونه موقوفاً على شريطة .

إذا عرفت هذا فهت معنى قولنا " وبصحة / العقد ترتب أثره " والمعنى ترتب (أ/٤٩) الأثر كائن بالصحة ، وفيه خلوص عن السؤال من أصله ، فإننا لم نقل إن الصحة هي ترتب الأثر كحتمتي نحتاج إلى إيراد / هذا السؤال ، والجواب عنه . وإنما قلنا إن ترتب الأثر (ب/٤٠) ناشئ عن الصحة . وفرق بين قولنا الصحة ينشأ عنها ترتب الأثر ، وترتب الأثر ينشأ عن الصحة .

فإن الأول^(٤) يقتضى أنها حيث وجدت ترتب عليها الأثر فيحتاج إذا أورد العقد في زمن الخيار إلى التحمل في الجواب .

والثاني لا يقتضى ذلك ، وإنما مقتضاه أن ترتب الأثر إذا وجد^(٥) فنشأه الصحة

(١) في (ب) التى . وهو تحريف .

(٢) في (أ) وان توقف . وإثبات التاء أنسب .

(٣) كلمة (انتهى) ساقطة من (م) وكلام الشيخ الامام انظره في الابهاج ٦٧/١ .

(٤) في (أ) فان الأولى وهو خطأ .

(٥) في (ب) إذا وجدت . والمثبت هو الأنسب . ان لا تأنيث هنا .

فلا يلزم من ارتفاعه ارتفاع الصحة لأن ارتفاع الناشئ^(١) عن الشيء^(٢) لا يلزم منه ارتفاع^(٣) العبارات
الشيء بخلاف ارتفاع الشيء^(٤) فإنه يلزمه^(٥) ارتفاع أثره ، ضرورة أن ارتفاع المؤثر يلزم منه ارتفاع^(٦) الصحة
الأثر وارتفاع الأثر لا يلزم منه ارتفاع المؤثر ، فإن من العبارات ثلاث :

الأولى : تفسير الصحة بترتب الآثار ، وقد بينا فسادها لأن فيه تفسير العلة
بالمعلول^(٧)

والثانية : تفسيرها بأنها^(٨) ما ينشأ عنه الأثر ، وقد يرد^(٩) عليه العقد فسي
زمن الخيار ، مع إمكان الانفصال عنه إما بأن الأثر ليس الانتفاع ، بل حصول
المالكية كما قلته أنا ، وإما بأن المعنى بنشأة^(١٠) الأثر ، عنه كونه بحيث ينشأ ،
لا حصول النشأة كما يقوله^(١١) الشيخ الامام : وهو منه عناية بالعبارة .

والثالثة : ذكر أن ترتب الأثر ناشئ^(١٢) عن الصحة ، وهي عبارة « جمع الجوامع » وهي
سديدة وافية لا دخل عليها ، وفيها التنبيه على دققة وراء ما ذكرناه ، وهي
الإشارة إلى أن المانع إذا زال كالخيار ، عطت العلة عطها غير مستند عطها إلى
زوال المانع .

فنقول مثلا : إذا انفكت العين المرهونة تصرف المالك في العين لكونه مالكا

(١) في (ب) غير الشيء وهو تحريف . (٢) في (ب) فإنه يلزم بدونها .
(٣) قد يكون العقد صحيحا ولا يترتب عليه أثره . وذلك كمن أقر بحرية امرأة
في يد الغير ثم قبل نكاحها ، ممن هي في يده ، وهو يدعي رقها ، قال
الرافعي : لم يحل له وطؤها ولصاحبها المطالبة بالمهر ، كذا ذكره المصنف
ثم قال : قلت فهذا عقد صحيح لم يترتب عليه أثره .
وهو على من جعل الصحة ترتب الأثر ، أشكل منه علي ، لأنني أنا أجعلها
علة ترتب الأثر وقد يتخلف المعلول عن علة لمانع . وأما من يجعله نفس
الترتيب فقد لزمه إن وافق على هذا الفرع أن يكون هذا العقد صحيحا غير
صحيح وهو محال . انظر الأشباه والنظائر ورقة ١٤٤ .

(٤) في (أ) بما ينشأ . (٥) في (ب) وقد يورد .
(٦) في (ب) ينشأ . (٧) في (أ) كما يقول . بدونها .

ولا مانع لكونه مالكا غير راهن ، فليس عدم الراهنية جزءا من العلة ، وإنما هو شرط. وهذا نافع في الفقهيات جدا ، ناهض بنصرة المناظر^(١) في كثير من المباحثات، مأخوذ من تقديم المجرور في قولنا "وبصحة العقد" المقتضى للحصر كما بيناه .

(١) في (أ) المناظرة .

تفسير
الاجزاء

وأما قولنا : " والعبادة ^(١) اجزاؤها ، فالعبادة مجرور بالعطف على صحة العقد أى وبصحة العقد اجزاؤها ، على حد قولنا : وبصحة العقد ^(٢) ترتب أثره ، والمعنى أن اجزاء العبادة ناشى عن صحتها ، كما قلناه ، فى ترتب أثر العقود سواء ، تقول صحت العبادة فأجزأت .

واعلم أنه لا يلزم من صحتها واجرائها سقوط القضاء ، بدليل صلاة من لم يجد ماء ولا ترابا ، فإن الأصح أنها صحيحة ، ومع ذلك لا تسقط ^(٣) وقد يقول الفقيه إنها غير مجزئة لأنه يفسر الاجزاء بسقوط القضاء . وأما نحن فنفسره ^(٤) بالفعل الكافى لسقوط التعبد به ، والضمير فى " به " عائد على الفعل أى بسقوط التعبد بالفعل .

وقولنا : " أى كفايتها فى سقوط التعبد : تفسير / للإجزاء ، أى الاجزاء " (م/٤٥) هو كفاية العبادة فى سقوط التعبد بها . فإذا كفت فى صحة التعبد فهو الاجزاء الناشى عن الصحة .

وأما قولنا : " وقيل / إسقاط القضاء " ، فهذا قول الفقهاء فى الاجزاء ، وقد قد منا نظيره فى صحة العبادة حيث قلنا : " وقيل فى العبادة إسقاط القضاء " ، وقولنا : " ويختص الاجزاء بالمطلوب " .
اعلم أن الاجزاء لا يكون إلا فى العبادات ، بخلاف الصحة ، فإنها تكون فى العبادة وفى المعاملة .

(١) كلمة (والعبادة) ساقطة من (م) .

(٢) فى (ب) سقطت لفظة : " العقد " .

(٣) فى (أ) لا يسقط .

(٤) وقد أشاد المطيعى فى سلم الوصول بعبارة المصنف هذه فى تفسير الاجزاء ،

فقال : وأما صاحب جمع الجوامع فقد فسر اجزاء العبادة " بكفايتها فى سقوط التعبد " فخالف ما فى التحصيل وما فى المنهاج والمحصل والمختصر =

واختلف الأصوليون ، بعد اتفاقهم على اختصاص الاجزاء^(١) بالعبادة ، في
 أنه هل يعم كل^(٢) مطلوب ؟ فيدخل الواجب ، والمندوب ، أو يختص بالواجب^(٣) ؟
 فلا توصف المندوبات بالاجزاء : والأول المختار ، ونصر^(٤) الشيخ الاصبهاني
 في شرح المحصول^(٥) الثاني ، فقال : لا يقال في المندوب ،

= ثم أخذ يستعرض أقوال العلماء في تفسير الاجزاء والعبارات التي قيلت فيه
 إلى أن قال : وأحسن هذه العبارات وأوجزها ، وأكثرها فائدة ، عبارة
 جمع الجوامع : فاعرف الحق ولا تسأم من بيانه . انظر سلم الوصول ١٠٤ / ١
 شرح العضد ٩٠ / ٢ .

(١) في (م) الاداء ، وهو تحريف .

(٢) قوله " كل مطلوب " ساقط من (أ) .

(٣) ومن استعماله في الواجب حديث الدارقطني وغيره " لا تجزى صلاة لا يقرأ
 الرجل فيها بأمر القرآن " عطار ١٤٦ / ١ .

(٤) في (أ) ونظر ، وهو تصحيف .

(٥) ونصره القرافي أيضا فقال : " الاجزاء " شديد الالتباس بالصحة ، فإن الصلاة
 الصحيحة مجزئة ، غير أن الصحة أعم من الاجزاء ، إذ العقود توصف
 بالصحة ، ولا توصف بالاجزاء ، وكذلك النوافل من العبادات توصف
 بالصحة دون الاجزاء ، وإنما يوصف بالاجزاء ما هو واجب فلذلك استدل
 جماعة من العلماء على وجوب الأضحية بقوله عليه الصلاة والسلام لأبي بردة
 " تجزيك ، ولا تجزي أحداً بعدك " . راجع البخاري $\frac{1}{1}$:

والشيخ الاصبهاني : هو محمد بن محمود بن عباد أبو عبد الله شمس الدين
 الاصبهاني ، ولد باصبهان سنة (٦١٦) وكان إماما في المنطق ، والكلام
 والأصول ، والجدل ، توفي رحمه الله سنة (٦٨٨) .

قال المصنف : " وشرحه للمحصول حسن جداً ، وإن كان قد وقف على شرح
 القرافي وأودعه الكثير من محاسنه ، لكنه أورد ما على أحسن أسلوب وأجود
 تقرير ، بحيث إنك ترى الفائدة من كلام القرافي - وإن كان هو المبتكر لها -
 كالجماء ، وتراها من كلام هذا الشيخ الاصبهاني قد تنقحت وجرت على
 أسلوب التحقيق . ولكن الفضل للقرافي . انظر الطبقات ١٠٠ / ٨ .

إنه مجزئ^(١) ولا غير مجزئ^(٢) ، ويرده^(٣) قوله صلى الله عليه وسلم " أربع لا تجزئ " ففى الأضاحي^(٤) مع أن الأضحية / عندنا سنة .

(ب/٤١)

والضمير فى قولنا " ويقابلها " عائد على مطلق الصحة ، لاصحة العقود ، ولا صحة العبادة ، [لأن العبادة إذا لم تصح ، توصف بالبطلان والفساد ، ويحتمل العود إلى صحة العقود فقط ، بناءً على أن العبادة إذا كانت باطلة لم تكن عبادة البتة^(٥)] .

واعلم أن لنا خلافاً فى أن البطلان ، وصف يعتبر الماهية الشرعية ، فيكون موضوعة لما هو أعم من الصحيح والفساد ، أولاً ؟ فيكون موضوعة للصحيح فقط . وقد حققنا البحث عن ذلك فى باب المناهي من شرح المختصر ، ولا بد من تذكره^(٥) فى هذا المقام وبناءً الكلام عليه فافهم .

(١) فى (م) الا غير مجزئ ، وهو تحريف .

(٢) فى (م) وزده بقوله صلى الله عليه وسلم .

(٣) وهى العوراء البين عورها ، والعرجاء البين عرجها ، والمريضة البين مرضها ، والعجفاء التى لا مخ لها .

والحديث : رواه ابوداود . قال الحافظ المنذرى وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه ، وقال الترمذى حسن صحيح . انظر مختصر السنن للمنذرى

٤ / ١٠٦ ، وسنن النسائى ٧ / ١٨٩ ، تلخيص الحبير ٤ / ١٣٩ .

(٤) مابين المعقوفتين ساقط من (م) ، (ب) .

(٥) وقد اختار هناك أن اللفظ الشرعي موضوع لما هو أعم من الصحيح والفساد . قال ويدل له أمور : منها أن اللفظ محمول على الشرعي .

ومنها قولهم فى نحو " لا صلاة إلا بطهور " تعذر رفع الحقيقة ، فيكون نفيها للصحة لأنه أقرب الأشياء إليها ، فلولم يجزئوا بوجودان الحقيقة ، لما قالوا تعذر رفعها .

ومنها قولهم : هذه صلاة فاسدة ، وهذه صلاة صحيحة ، فدل أن الصحة والفساد وصفان يعثورانها مع بقاء حقيقتها .

=

(١) ومنها على قولنا في حد الاجماع :

تعريف
الاجماع

= ومنها : تسميتهم العبادات التي تقدمها أداءً مختل، إعادة ، فلولـم يوجد الاسم في الأول لما صحت تسميتها إعادة . إلى أن يقول رحمه الله . ثم إذا أطلق اللفظ فعلى أي الأمرين يحمل ؟ أيحمل على الأعم أم على الأخص ؟

قال : هذا لم يتكلم فيه الأصوليون ، وإنما هو موضوع كلام الفقهاء ، وقد اختلفوا فيه ، فمن قائل يحمل على موضوعه ، ومن قائل بالحمل على الصحيح وهو الأصح عندهم . لأن الذهن إنما ينصرف عند الإطلاق إلى الصحيح ، فكان إطلاق اللفظ في الحقيقة كالتقييد له بالصحيح ، كما إذا أطلقت لفظ الماء فإنك تفهم منه المطلق وتحمله عليه ، وإن كان موضوعه أعم من المطلق والمقيد .

قال : وهذا لأن كلام الفقهاء إنما هو فيما تناوله الاسم لا فيما وضع له ، إذ لا غرض للفقهاء في الكلام في الوضع ، بل ذلك من غرض الأصولي : هذا خلاصة كلامه رحمه الله .

فعلم بذلك أن اللفظ من حيث الوضع لأعم من الصحيح والفاسد عند المصنف ومن حيث تناول ينصرف إلى الصحيح فقط . انظر شرح المختصر ورقة ٢٣٤ . (١) قال في الأصل : * الكتاب الثالث في الاجماع : وهو اتفاق مجتهد الأمة بعد وفاة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر على أي أمر كان . . انظره بشـرح المحلي مع العطار ٢ / ٢٠٩ .

والاجماع في اللفظة يطلق باعتبارين :

أحد هما العزم على الشئ * والتصميم عليه ، ومنه يقال أجمع فلان على كذا ، إذا عزم عليه . وإليه الإشارة بقوله تعالى : * فأجمعوا أمركم * أي اعزموا . ويقوله صلى الله عليه وسلم * لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل * أي يعزم ، نصب الرابطة ^{٢٤٢} وعلى هذا فيطلق اسم الاجماع على عزم الواحد .

الثاني : الاتفاق : ومنه يقال أجمع القوم على كذا ، إذا اتفقوا عليه . وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف وهو حجة في دين الله تعالى ، والدليل على حجيته : ما ذكره المصنف عن الشافعي رحمه الله حيث قال : * واستبدل =

وهو اتفاق مجتهد^(١) الأمة : إلى آخره*

قيل مجتهد الأمة^(٢) جمع ، أقله ثلاثة ، فيقتضي أنه لو لم يكن في العصر^(٣)
إلا مجتهدان لا يكون قولهما إجماعاً ، بناءً على أن أقل الجمع ثلاثة :
فقلت مجتهد الأمة في التعريف لا يكتب بالياء ؛ إذ ليس جمعاً سقطت نون الجمع
منه للإضافة وبقيت الياء ، وإنما هو مفرد ، فدخل الاثنان فصاعداً ، لأن المفرد
المضاف عام . فإن قلت : فيلزم أن يكون قول الواحد المجتهد إذا لم يكن في العصر
غيره إجماعاً ، وقد اخترتم في هذا الكتاب خلافه : قلت : لا ، لخروجه بلفظ الاتفاق ،
فإن الاتفاق إنما يكون من اثنين فصاعداً .

= الشافعي رضي الله عنه على حجية الاجماع ، بدليل استنبطه من القرآن الكريم
في غاية الوضوح ، لم يسبق إليه . وحكى أنه تلا القرآن ثلاث مرات حتى
استخرجه كما رواه عنه البيهقي ، وذلك الدليل : هو قوله تعالى " ومن
يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نولس
ماتولى ونصله جهنم وساءت مصيراً "

قال المصنف : وتقريره أنه تعالى جمع بين مشاقة الرسول صلى الله عليه وسلم
واتباع غير سبيل المؤمنين في الوعيد ، فيلزم تحريم اتباع غير سبيل المؤمنين
لأنه لو لم يكن محرماً لما جمع بينه وبين المحرم الذي هو مشاقة الرسول صلى
الله عليه وسلم . إن الجمع بين حرام ونقيضه لا يحسن في وعيد ، فدل على
حرمة اتباع غير سبيلهم ، وإذا وجب اتباع سبيلهم انتقض كون الاجماع حجة
لأن سبيل الشخص ما يختاره من قول أو فعل أو اعتقاد .

ثم قال : وليس هذا الاستدلال بقاطع لا احتمال أن يكون اتباع غير سبيلهم
في متابعتهم ، أو مناصرتهم ، أو الاقتداء به أو في الايمان ، ونحو ذلك إلى آخر
كلامه رحمه الله . انظره في شرح المختصر ورقة ١٠٩ . وانظر أيضاً احكام
الامدى ١ / ١٩٥ ، سلم الوصول على الاسنوى ٣ / ٣٢٩ ، لسان العرب

٥٣ / ٨

(١) في (ب) مجتهدى الامة : بالياء .

(٢) كلمة (الامة) ساقطة من (م) (٣) كلمة (فى العصر) ساقطة من (أ)

ومنها على تعريف الاجماع أيضاً : قيل : قلت^(١) في عصر على أي أمر كان*
فنكرتم العصر وأتيتم به في سياق الإثبات ، وكذلك فعل ابن الحاجب^(٢) فلا عموم
له ، وعمتم الأمر^(٣) حيث أدخلتم عليه صيغة "أي" الشرطية ، ولم يفعل ذلك ابن
الحاجب ، فما بالكم فعلتم^(٤) ؟ وهلا تبعتموه في تنكيرهما ، أو عرفتموهما جميعاً
ليقتضيا العموم ؟ والذي يظهر أن تعميمهما هو الصواب ، لأن الأعصار كلها
سوا* والأموار كلها سوا* / .

(١ / ٥١)

فقلت : أما تنكير عصر فلأنه لا يظهر فرق بين عصر وعصر ، فكان الحكم للقدر
المشترك بين الأعصار كلها^(٦) وهو ماصدق عليه عصر . فعصر هنا نكرة مراد به
الحقيقة من حيث هي مثل " علمت نفس ما أحضرت " ^(٧) ويجوز الابتداء به ،
لأن^(٨) من مسوغات الابتداء بالنكرة عند النحاة أن يراد بها الحقيقة من حيث
هي ، نحو رجل خير من امرأة ، وتمرة خير من جرادة ، وما ذاك^(٩) إلا لأن الوحدة
غير مقصودة ، فاندفع الابهام وحصلت الفائدة المسوغة للابتداء .

وأما التصريح بتعميم ما يقع الاجماع فيه بقولنا " أي أمر كان " فلأن الفرق ظاهر

بين الأمور . ألا ترى إلى اختلاف العلماء في الفرق / بين أمر وأمر نحو اختلافهم (م / ٤٦)

(١) قوله (قلت) ساقط من (م) .

(٢) ذكر ابن الحاجب أن الاجماع هو اتفاق المجتهدين من هذه الأمة في عصر

على أمر* . قال : ومن يرى انقراض العصر يزيد* إلى انقراض العصر* ومن

يرى أن الاجماع لا ينعقد مع سبق خلاف مستقر يزيد* لم يسبقه خلاف* انظره

بشرح العضد ٢ / ٢٨ .

(٣) في (ب) الا من حيث . وهو تحريف .

(٤) في (ب) فصلتم ، وهو تحريف .

(٥) في (أ) وكان الحكم (٦) قوله (كلها) ساقط من (أ) .

(٧) التكوينية (١٤) وهي ساقطة من (أ) .

(٨) في (م) لا مسوغات . وهو نقص . (٩) في (ب) وما ذاك .

في أن الاجماع في العقلية هل هو صحيح^(١) وفيما أصله أمانة^(٢) ونحو ذلك ، ولم يقل أحد بالفرق بين عصر وعصر ، فلما ظهر الفرق نصصنا على العموم دفعا للابهام ، بخلاف العصر فإننا لم نحتج فيه إلى ذلك ، فافهم سر الفصل بيمين الموضوعين . فإن قلت لولم تفترق الأعصار لما كان عصر السالفين لا ينتهض فيه الاجماع بخلاف أعصار هذه الأمة ، ولما قال قوم إن الاجماع مختص بعصر الصحابة .^(٣)

قلت لم ينشأ الخلاف عن اختلاف الأعصار في أنفسها ، بل عن المختلفين ، فالقائل باختصاص الاجماع بهذه الأمة ، يدعي تميزها بذلك رفعة لقدرها .^(٤) وكذلك القائل بتخصيصه بالصحابة يدعي تميزهم بذلك لكمال علومهم ومعارفهم ومشاهدتهم طلعة المصطفى صلى الله عليه وسلم .

وفي قولك عصر السالفين ، وعصر الصحابة * دخل ، فإنه يوهم أن الخلاف لأجل العصر في نفسه ، وإنما هو لأجل أهل العصر ، وفرق بين العصر وأهله ، فلم يقل أحد إن الاجماع يختص بعصر الصحابة بل إنه مختص بالصحابة ، ويظهر أثر هذا فيما لو كان بين الصحابة تابعي مجتهد وذلك كثير ، فأجمعوا دونه ، فالقائل بأنه يختص بالصحابة ، لا يعتد بخلافه^(٥) معهم / ، بخلاف من لا يخص الاجماع (٤٢/ب)

(١) انظر في ذلك البرهان ١٣١٦/٢ .

(٢) أي فيما دليله ظني ، فإنه قد يكون فيه اتفاق ، وقد يكون فيه اختلاف .

(٣) انظر الاحكام لابن حزم ٦٥٩/٤ (٤) راجع البرهان ٧١٨/١ .

(٥) كالحسن البصري ، وابن المسيب ، وشريح ، والنخعي ، والشعبي ، وغيرهم من التابعين المجتهدين الذين كانوا في عهد الصحابة .

(٦) ويعلل ذلك بأن الصحابة قد اختصوا بلقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرفة التأويل ، والتنزيل ، ووجوه الدلالة ، وطرائق الاجتهاد ، فصار غيرهم من التابعين إذا اجتمعوا معهم بمنزلة العامة مع العلماء ، فلا يعتد بخلافهم .

ويوردون في ذلك ما روى عن عائشة رضي الله عنها أنها أنكرت على أبي سلمة =

بهم وبخلاف ما لو قيل إنه مختص بالعصر نفسه فإنه كان يلزم الاعتداد به لأنه (١)
من أهل العصر. (٢) وفي قولنا : " مجتهد الأمة " (٣) ما يخرج مجتهد غير الأمة .

= دخوله فيما بين الصحابة ومنازعة عبدالله بن عباس في إحدى المسائل ،
وقالت له " أراك كالفروج يصيح مع الديكة " ورد هذا بأن أبا سلمة يجوز
أن يكون رفع صوته على ابن عباس ، وادعى منزلته ، وطلب مساواته ، فأنكرت
عائشة ذلك .

وأما قولهم إن الصحابي يكون أعلم بالأحكام : فيقال عليه بأنه قد يكون
أعلم وقد لا يكون ، والدليل على هذا أن أنساً كان يحيل بالمسائل على
الحسن البصرى ، وكان ابن عمر يحيل على سعيد بن المسيب ، وقد قال
صلى الله عليه وسلم " رب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه إلى من هو
أفقه منه " .

فثبت أن العبرة بالعلم دون الصحبة ، بدليل أن من كان من الصحابة
غير مجتهد فلا يعتبر اتفاهه لانعقاد الاجماع ، ولأن الصحابة قد أقروا
التابعين على الفتوى في زمانهم ، وقد كان علي رضي الله عنه قلد شريحاً
قضاء الكوفة ففضى برأيه ، و" علي " بها لا ينكر ذلك . وكان ابن المسيب
يفتى بالمدينة زمن الصحابة ، وعطاء بن رباح بمكة ، وأصحاب ابن مسعود
في الكوفة ، وغيرهم كثير وكثير ، وقد شاع ذلك وطار ، واستفاض من غير
نكير من أحد ، فدل على أن التابعي المجتهد إذا كان في عصر الصحابة
فقوله معتبر معهم بحيث لا ينعقد إجماعهم مع مخالفته ، لأنهم بعض الأمة
فلا تثبت لهم العصمة الثابتة للكل .

انظر في هذا : شرح العضد على ابن الحاجب ٣٤ / ٢ ، الاحكام لابن
حزم ٦٥٩ / ٤ ، اصول السرخسى ١١٠ / ٢ ، فواتح الرحموت ٢١١ / ٢ ،
قواطع الأدلة ورقة ٨٥ ، شرح المختصر ورقة ١١٢ .

(١) في (أ) لانه في أهل العصر .

(٢) انظر الاحكام للامدى ٢٤٠ / ١ ، الفقيه والمتفقه ١٧٠ / ٥ .

(٣) ويعلم من قوله " مجتهد الأمة " أن الاجماع لا بد له من مستند شرعي ،

والإلا لم يكن لقيده الاجتهاد معنى . قال الزركشي : وهو مذهب الجماهير . =

[واعلم أن قولنا " في عصر " قيد لم يذكره الغزالي في تعريفه ، فاعترضه
ابن الحاجب ^(١) تبعاً لمن تقدمه ، بأنه يلزم أن لا يحتج إلا بجملته الأمة ، من
لدى عصر النبي صلى الله عليه وسلم إلى يوم القيامة .

وهذا الاعتراض قد دفعه الغزالي نفسه في المستصفي ، فقال في أثناء الحجاج : " قلنا
كما لا يجوز أن يراد بالأمة المجانين ، والأطفال ، والسقط ، والمجنن ^(٢) ، وإن كانوا
من الأمة = فلا يجوز أن يراد به الميت ، والذي لم يخلق بعد ، بل المفهوم من
لفظ الأمة قوم يتصور بينهم اختلاف واجتماع ، ولا يتصور ذلك من المعدوم والميت " ^(٣)
وأطال في تقرير هذا ، وهو جواب حسن ، ويمكن أن يضاف إليه جواب آخر ،
فيقال اتفاق أهل عصر دليل على اتفاق الأمة كلهم ؛ من سبق ، ومن سيحدث ،
لأن خرق الاجماع حرام ، يمتنع من الأمة فعله ، فنحن على قطع بأن من يحدث
لا يخرقه ، ومن سبق إن كان قد خالف لو وقف عليه فيرجع إليه ، فكل عصر أجمع
علماءه يعلم أن جميع الأمة مجتمعة ، لأنها لو اطلعت لوافقت .
فإن قلت أنتسبون إلى من لم يعلم بشي " أنه وافق ، وهو بين معدوم لم يخلق
وميت قد صار عظاماً رميمًا .

قلت كما ينسب إلى العوام موافقة المجتهدين ، وإن كانوا لا يعون ، ولا يفهمون

= قالوا : إذا كان النبي صلى الله عليه وسلم : لا يقول ما يقوله إلا عن وحى
فالأمة أولى أن لا يقولوا ما يقولونه إلا عن دليل .
فإن قيل إذا كان الاجماع لا يكون إلا عن دليل فما الغائبة فيه لأن دليله
يغنى عنه . وأجيب بأن الغائبة هي سقوط البحث ، وحرمة المخالفة بعد
قيام الاجماع . انظر تشنيف السامع ورقة ١٩٣ .

(١) انظره بشرح العضد ٢ / ٢٩٠ .

(٢) اي الجنين في بطن أمه . (٣) انظر المستصفي ١ / ١٧٨ .

كما عرف في مسألة العمالي (١).

والحاصل : أن قول عصر واحد ، هو قول جميع الأعصار ، لأن مخالفته حرام ،
والحرام ممتنع على الأمة . وهذا شيء قد يقال ، والاقتصار على جواب الغزالي أولى :

فإن قلت إذا صححت جوابه ، فلم احترزتم عنه ؟ وقلتم في عصر ؟

قلت : لا يلزم من صحة الجواب أن لا يحرز عن وروده ، ولا شك أن اللفظ موهم

فجئنا بقيد يدفع الابهام (٢) .

وقد نشرنا (٣) مسائل الاجماع على الحد أحسن نشر ، واستخرجناها كلها

من التعريف ، على عادتنا في هذا الكتاب التي لم نسبق إليها ، وهي البداية

بالتعريف ، ثم استخراج مسائل (٤) الباب منه ، بحيث يلوح (٥) لدى الفطنة

اكتفاؤه بالتعريف عن النظر في تلك المسائل ، لا يمكن فهم إياها منه ، ولا ييقى

في إعادة ذكرها إلا فائدة التنصيص عليها ، وحكاية الخلاف فيها ، والتنبيه على

قيود قد تعتورها (٦) .

(١) لا شك أن العوام ، ومن شدا طرفا قريبا من العلم ، ليسوا من أهل

الاجماع ، فلا يعتبر خلافهم ، ولا يؤثر وفاقهم .

وإنما المعتبر في ذلك العلماء المفتون المجتهدون من حملة الشريعة الذين

تبحروا في الأصول والفقه ، وقواعد الشرع ، وفقهت نفوسهم المصالح

المعتبرة في نظر الشارع .

انظر : البرهان ١/ ٦٨٤ ، تشنيف السامع ورقة ١٩٢ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) ، (م) أي من قوله " واعلم أن قولنا

في عصر قيد . . . إلى قوله الابهام) .

(٣) في (ب) وقد نشرنا . (٤) في (أ) مسائل الكتاب .

(٥) في (م) يلوح له في الفطنة . وهو تحريف .

(٦) من هذه القيود ما ذكره المصنف في شرح المختصر من أنه ينبغي أن يزداد في

غير زمن النبي صلى الله عليه وسلم . لأن الاجماع لا ينعقد في زمنه عليه السلام =

أ/٥٢
تعريف
الأمر
والنهي

ومنها قيل ما معنى قولكم في حد الأمر ^(١) " اقتضا " فعل غير كف مدلول عليه /
بغير كف " وفي النهي " اقتضا " كف عن فعل لا بقول كف ^(٢) .

فقلت : قولنا " مدلول " مجرور على أنه صفة لكف المضاف إليه ، في قولنا
" غير كف " والمعنى أن الفعل الذي يقتضيه الأمر ، فعل خاص ، وهو غير الكف ،
ولا نريد غير مطلق الكف ، بل غير كف خاص ، وهو الكف المدلول عليه بغير كف .

أما المدلول عليه بقولك كف ، أو أسك ، ونحو ذلك ، فهو أمر ، نادر ^(٣) وليس
كل فعلٍ فعلٌ هو كف غير أمر ^(٤) ، بل إنما يكون غير ^(٥) أمر إذا دل عليه بلفظٍ غير
قولنا " اكف " ونحوه ، مثل لا تفعل ونحو ذلك .

وقولنا في النهي " لا بقول كف " واضح ، ومعناه أنه ليس كل اقتضا كف عن ^(٦) فعل
نهياً ، كما اقتضاه إطلاق ابن الحاجب ^(٧) بل النهي اقتضا كف عن فعل ، ويكون

= لأن قول دونه لا يصح ، وإن كان معهم فالحجة في قوله : قال ولم أر واحدا
ذكر هذا القيد . وقد أورد المصنف هناك كثيرا من هذه القيود ، وأسهب
في الكلام على مسائل الاجماع بشكل عام ، وحررها تحريرا يشرح الصدر
ويفيد الطالبين .

وعلل إطالته النفس في ذلك ، بأن الاجماع عماد الأمة ، وعصامها ، وملاذ
الملة وقوامها ، فالذب عنه وكشف الحجب عن براهينه مما يتعين الاحتفال
به . انظر الشرح المذكور ورقة ١٠٦ .

(١) قال في الأصل : " الأمر حقيقة في القول المخصوص مجاز في الفعل ، وقيل للقدر
المشترك ، وقيل هو مشترك بينهما ، قيل وبين الشأن والصفة والشئ ، وحده
اقتضا فعل . . . انظره بشرح المحلي مع العطار ١ / ٤٦٤ .

(٢) انظر شرح المحلي مع العطار ١ / ٤٩٦ .

(٣) في (م) ليس : بدون الواو .

(٤) في (م) هو غير كف غير أمر ، بزيادة (غير) وهو من انتقال عين الناسخ

(٥) كلمة " غير " ساقطة من (م) .

(٦) في (ب) غير فعل نهيه ، وهو تحريف .

(٧) حيث قال : النهي اقتضا كف عن فعل على جهة الاستعلاء . انظره بشرح

ذلك الاقتضا، دالا على ذلك الكف ، لا بقول كف / فإن دل بقول كف كان أمرا ، (٢/٤٧) ولم يكن^(١) نهيا كما نهينا عليه في حد الأمر،

والحاصل أن كف ، واكفف ، واسك ، وذر ، ودع ، وحاذر ، واحذر ، وتنج وعد ، وتجاوز ، وإياك ، ورويدك ، ومهلا ، وقف ، وأمثالها / أوامر بالمطابقة^(٢) ، (٤٣/ب) لا نواه، وإن اقتضت كفاً ، وإنما تكون نواهي بالتضمن ، بناءً^(٣) على أن الأمر بالشئ نهى عن ضده ضمناً^(٤) .

(١) في (ب) ولم يكن أيضا . وهو تحريف .

(٢) في (أ) بمطابقة . (٣) في (ب) بالتضمن

(٤) الكلام في كون الأمر بالشئ نهيا عن ضده عينا ، أو ضمنا ، أو استلزاما ، على الخلاف في ذلك إنما هو في الأمر النفسي عند المشبتين له ، أما اللفظي فليس عين النهي قطعا ولا يتضمنه على الأصح إذ لا نزاع في أن لكل من الأمر والنهي صيغة تخصه ، كما ذكره الزركشي .

وأما المشبتون للأمر النفسي فقد ذهب عامتهم ، وهم الذين يقولون بأن موجب الأمر الوجوب ، من الحنفية والشافعية ، وأصحاب الحديث وغيرهم إلى أن الأمر بالشئ نهى عن ضده إن كان له ضد واحد كالأمر بالإيمان فإنه نهى عن الكفر ، وإن كان له أضداد كالأمر بالقيام فإن له أضدادا من القعود والركوع والسجود والاضطجاع ونحوها ، يكون الأمر نهيا عن جميع تلك الأضداد كلها وقال بعضهم يكون نهيا عن واحد منها غير معين .

وفصل بعضهم بين أمر الإيجاب ، والندب ، فقال أمر الإيجاب يكون نهيا عن ضد المأمور به أو أضداده لكونها مانعة من فعل الواجب ، وأمر الندب لا يكون كذلك ، إلى آخر ما ذكره في هذا المعنى . والكلام على هذه المسألة حققه المصنف في الإبهاج : واختار أن الأمر بالشئ عين النهي عن ضده من طريق المعنى ، وأنهما شئ واحد بالذات ، فهو بالنسبة إلى الفعل أمر وبالنسبة إلى الترك نهى ، وأورد هناك خلاصة ما يجده الناظر في كتب الأصول من المنقول في هذه المسألة وهو على أحسن تهذيب وأوضحه فانظره إن شئت .

ومنها على قولنا : والقراءات ^(١) السبع متواترة ^(٢) ، قيل فيما ليس من قبيل الأداء ،
القراءات
السبع
متواترة :
] كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة . قال أبوشامة ^(٣) والألفاظ المختلف فيها بين

= ثم ذكر لهذا الخلاف فائدة واحدة وهي ما إذا قال لزوجته : إن خالفت
نهي فأنت طالق ثم قال لها قومي فقعدت ، ففي وقوع الطلاق عليها خلاف
ستند إلى هذا الأصل . انظر في ذلك : البرهان ١/٢٥٠ ، شرح العضد
٢/٨٥ ، الايات البيئات ١/٢٩٦ ، الابهاج ١/١٢٠ ، كشف الاسرار على
اليزدوى ٢/٣٢٨ ، ارشاد الفحول ص ١٠١ ، شرح المختصر ورقة ٢١٥ ،
تشنيف السامع ورقة ١٠٦ .

(١) انظره في شرح المحلي مع العطار ١/٢٩٧ وما بعدها .

(٢) في (ب) متواتر .

(٣) هو عبد الرحمن بن اسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الشيخ الامام شهاب الدين
أبو القاسم المقدسي ، ثم الدمشقي الشافعي المقرئ النحوي الأصولي صاحب
التصانيف . المطب بأبي شامة .

قال في الطبقات : كان أحد الأئمة وأبرع في فنون العلم ، وقيل إنه بلغ رتبة
الاجتهاد . ولد رحمه الله سنة (٥٩٩) وأخذ عن شيخ الاسلام عز الدين
ابن عبد السلام . ولي مشيخة دار الحديث ومشيخة الإقراء بالأشرفية .
ومن تصانيفه كتاب البسطة الأكبر ، وكتاب البسطة الأصغر ، والباعث على
إنكار البدع والحوادث وشرح الشاطبية وغير ذلك .

قال الذهبي : في سنة (٦٦٥) جاء اثنان من الجبلية وهو في بيته فدخلا
يستفتياه فضرباه ضربا مبرحا كاد أن يأتي على نفسه ، ثم ذهبا ولم يد ر من
سلطهما عليه ، قصير واحتسب وتوفي في نفس السنة من علة ذلك الضرب ،
وأنشد لنفسه في هذه المحنة قوله رحمه الله :

قل لمن قال أما تشتكسى . . ما قد جرى فهو عظيم جليل

يقيض الله تعالى لنا . . من يأخذ الحق ويشقى الغليل

إذا توكلنا عليه كفى . . فحسبنا الله ونعم الوكيل

انظر ترجمته في الطبقات ٨/١٦٥ ، معرفة القراء للذهبي ٢/٦٧٣ ، معجم

المؤلفين ٥/١٢٥ .

اعلم أن السبع^(١) متواترة ، والمد متواتر، والإمالة متواترة ، كل هذا بيّن لاشك

(١) قد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : " إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقرؤا ما تيسر منه " فهل القراءات السبع هي تلك الأحرف أو غيرها ؟ .

ذكر السيوطي في الإتيان نقلا عن أبي شامة أنه قال : " ظن قوم أن القراءات السبع الموجودة الآن هي التي أريدت في الحديث . وهو خلاف إجماع أهل العلم قاطبة ، وإنما يظن ذلك بعض أهل الجهل . وقال مكي : من ظن أن قراءة هؤلاء القراء السبعة هي الأحرف السبعة التي في الحديث فقد غلط غلطا عظيما ، إن يلزم من هذا أن ما خرج عن قراءة هؤلاء السبعة ما ثبت عن الأئمة وغيرهم ووافق خط المصحف ، ألا يكون قرآنا ، وهذا غلط عظيم فإن الذين صنفوا القراءات من الأئمة المتقدمين من الكثرة بمكان " .

وقال النووي في شرح مسلم بعد ذكره للحديث : اختلف العلماء في المراد بقوله " سبعة أحرف " فقيل هي سبعة في المعاني ، وقيل هي سبعة فسي أداء التلاوة ، وكيفية النطق بكلماتها . . . وقيل غير ذلك . وذكر الطحاوي أن القراءة بالأحرف السبعة كانت في أول الأمر خاصة للضرورة ، لا اختلاف لغات العرب ومشقة أخذ جميع الطوائف بلمغة واحدة ، فلما كثر الناس والكتّاب وارتفعت الضرورة كانت قراءة واحدة .

قال الداودي : وهذه القراءات السبع إنما شرعت من حرف واحد من السبعة المذكورة في الحديث وهو الذي جمع عثمان عليه المصحف ، ولا يدرى أي هذه القراءات كان آخر العرض على النبي صلى الله عليه وسلم . وكلها مستفيضة عن النبي صلى الله عليه وسلم ضبطتها عنه الأمة ، وأضافت كل حرف منها إلى من أضيف إليه من الصحابة أي أنه كان أكثر قراءة به كما أضيف كل قراءة منها إلى من اختار القراءة بها من القراء السبعة .

وقد ذكر ابن الجزري رحمه الله شروط القراءة الصحيحة بوجه عام : فقال : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ، ووجب على الناس =

فيه ، وقول ابن الحاجب " فيما ليس ^(١) من قبيل الأراء " صحيح ، لو تجرد عن قوله " كالمدة والإمالة " لكن تشيله بهما أوجب فساد ^(٢) . كما سنوضحه من بعد ، فلذلك قلنا " قيل " لنبيين أن القول ، بأن المد والإمالة غير متواترين ضعيف " عندنا " ^(٣) بل هما متواتران .

وليقع الكلام على المد والامالة ، وتخفيف الهمة ، ثم على ما استدركه ^(٤) أبو شامة فإننا لم نتكلم عليهما ، في شرح ^(٥) المختصر .

فنقول : أما المد والامالة فلا شك في تواتر المشترك بينهما ^(٦) ، وهو المد من حيث هو مد ، والامالة من حيث إنها إمالة ، ولكن اختلف القراء في تقدير المد

= قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين .

ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء كانت عن السبعة أم عن أكبر منهم : هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف . هذا كلامه رحمه الله . وقد جمعت هذه الشروط للقراءة الصحيحة في قول بعضهم .

وكل ما وافق وجه النحوى وكان للرسم احتمالاً يحوى
وصح إسناداً هو القرآن فهذه الثلاثة الأركان

انظر في هذا شرح النووى على مسلم ٩٩ / ٦ ، النشر في القراءات العشر ٩ / ١
الاتقان ٢٢٣ / ١ .

(١) انظره بشرح العضد ٢١ / ٢ .

(٢) نقل السيوطى عن ابن الجزرى أنه قال : لانعلم أحدا تقدم ابن الحاجب إلى ذلك ، وقد نص على تواتر ذلك كله أئمة الأصول ، كالقاضى أبى بكر وغيره ، وهو الصواب ، لأنه إذا ثبت تواتر اللفظ ثبت تواتر هيئة أدائه ، لأن اللفظ لا يقوم إلا به ، ولا يصح إلا بوجوده . انظر الاتقان ٢٢٣ / ١ ، التقرير والتحبير ٢١٨ / ٢ .

(٣) كلمة (عندنا) ساقطة من (أ) (٤) فى (م) ما استدرك بدونها .

(٥) فى (أ) سقط قوله " فى شرح " راجع شرح المختصر ورقة ٩٤ ، وانظر فصول البدائع للفنارى ٥ / ٢ .

(٦) فى (أ) منهما ، وهو تصحيف .

في اختياراتهم ، فمنهم من رآه طويلاً ، ومنهم من رآه قصيراً ومنهم من بالغ في القصر ،
 (١) فمنهم من يرى مد حمزة (٢) وورش (٣) بمقدار ست ألفات ، ومنهم من يقول هذا
 إفراط ، بل بمقدار خمس ألفات ، ومنهم من يقول بل بمقدار أربع ألفات ، قالوا
 وهذا أصح . (٤) ويذكرون عن عاصم (٥) أنه بمقدار ثلاث ألفات / ، وعن الكسائي (٦)
 (١/٥٣)

(١) في (ب) ومنهم .

(٢) هو حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الإمام أبو عمارة الكوفي التيمي الزيات
 أحد القراء السبعة تصدر للاقراء مدة وقرأ عليه عدد كثير .

قال الذهبي : كان إماماً حجة قيماً بكتاب الله تعالى حافظاً للحديث بصيراً
 بالفرائض والعربية ، عابداً خاشعاً قانتاً لله عديم النظر ، قال عبد الله بن
 موسى ما رأيت أحداً أقرأ من حمزة توفي رحمه الله سنة (١٥٦) انظر معرفة
 القراء ١/١١١ .

(٣) توفي ورش سنة (١٩٠) وكان مولده سنة (١١٠) قال ابن الجزري رحل
 إلى المدينة ليقرأ على نافع فقرأ عليه أربع ختمات في سنة (١٥٥) ورجع إلى
 مصر فانتقلت إليه رئاسة الاقراء بها . انظر النشر في القراءات العشر ١/١١٣ .
 (٤) في (ب) وهذا أوضح .

(٥) وكان عاصم رحمه الله هو الامام الذي انتهت إليه رئاسة الاقراء بالكوفة .

قال أبو اسحاق السبيعي : ما رأيت أحداً أقرأ للقرآن من عاصم .
 وقال الامام أحمد بن حنبل : "عاصم رجل صالح ثقة خير" توفي رحمه الله سنة
 (١٢٧) وقيل سنة (١٢٨) قال ابن الجزري : ولا عبرة بقول من قال غير
 ذلك . انظر كتاب النشر ١/١٥٥ .

(٦) هو علي بن حمزة الكسائي الإمام أبو الحسن الأسدي الكوفي المقرئ النحوي ،
 أحد الائمة الاعلام ولد سنة (١٢٠) وسمع من جعفر الصادق والأعمش
 وجماعة ، وقرأ القرآن وجوده على حمزة الزيات وحدث عنه القراء ، وخلص
 البزار ، وأحمد بن حنبل ، وعدد كثير .

وإليه انتهت الإمامة في القراءة والعربية ، قال الشافعي : من أراد أن يتبحر
 في النحو فهو عيال على الكسائي ، وللكسائي رحمه الله من التصانيف كتاب
 معاني القرآن ، وكتاب القراءات وغير ذلك .

بمقدار^(١) ألفين ونصف ، * وعن قالون ألفين ، وعن السوسى ألف ونصف^(٢) .^(٣)
وقال الداني^(٤) في التيسير * أطولهم مداً في الضربين جميعاً يعنى المتصل والمنفصل
ورش وحمزة ، ودونهما عاصم ، ودونه ابن عامر ، والكسائي ، ودونهما أبو عمرو^(٥) من

= قال ابن الخطيب ، أقرأ الكسائي زمانا ببغداد بقراءة شيخه حمزة ثم اختار
لنفسه قراءة ، فأقرأ بها الناس ، وقرأ عليه بها خلق كثير وحفظت عنه ، وروى عن
الكسائي أنه قال : صليت بهارون الرشيد فأعجبته قراتي . فغلطت في آية
ما أخطأ فيها صبي قط : أردت أن أقول * لعلمهم يرجعون * فقلت لعلمهم
ترجعين ، فوالله ما اجترأ هارون أن يقول لي أخطأت ، ولكنه لما سلمت قال
لي يا كسائي أي لغة هذه ؟ فقلت يا أمير المؤمنين قد يعثر الجواد . قال أما
هذا فنعم .

توفي رحمه الله هو ومحمد بن الحسن في يوم واحد سنة (١٨٩) فقال الرشيد
دفنت اليوم الفقه واللغة . انظر ترجمته في تاريخ بغداد (١١ / ٤٠٣ ، معرفة
القراء الكبار للذهبي (١ / ١٢٠) ، النشر في القراءات (١ / ١٧٢) .

(١) في (أ) مقدار : بدون الياء .

(٢) هو أبو شعيب صالح بن زياد بن عبد الله بن اسماعيل السوسى المقرئ : قال
ابن الجزري كان مقرئاً ضابطاً محرراً ثقة من أجل أصحاب اليزيدى وأكبرهم
توفي رحمه الله سنة (٢٦١) انظر ترجمته في معرفة القراء (١ / ١٩٣) ، النشر
١٣٤ / ١ .

(٣) مابين القوسين ساقط من (أ) .

(٤) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمر الأموى القرطبي الامام
العلم المعروف بأبي عمرو الداني . ولد سنة (٣٧١) وكان مالكي المذهب
واليه المنتهى في القراءات . قال الذهبي وكتبه في غاية الحسن والاتقان ، منها
كتاب * جامع البيان في القراءات السبع * وكتاب التيسير ، وكتاب المقنن ،
وكتاب المحتوى في القراءات الشوان ، وكتاب الوقف والابتداء وغير ذلك . توفي
رحمه الله سنة (٤٤٤) انظر ترجمته في معرفة القراء (١ / ٤٠٦) ، طبقات
الحفاظ (٣ / ١١٢٠) .

(٥) هو أبو عمرو بن العلاء المازنى ، المقرئ النحوى البصرى الامام مقرئ أهل =

طريق أهل العراق ، وقالون ^(١) من طريق أبي نشيط ^(٢) بخلاف عنه .
 قال : ^(٣) وهذا كله على التقريب من غير ^(٤) إفراط ، وإنما هو على مقدار مذاهبهم
 من التحقيق والحدرد ^(٥)
 قلت ولكون أن هذه الأمور لا تكاد تنضبط ، كان الشاطبي يقرأ بمدتين طولى ^(٦)
 لورش وحمزة ووسطى لمن بقي ، فهذه الاختيارات والطرق والاختلافات من القراء

-
- = البصرة ولد سنة (٦٨) وقيل سنة (٧٠) .
 قال الذهبي أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة ، فعرض بمكة على
 مجاهد وسعيد بن جبير وعطاء وعكرمة وابن كثير ، وعرض بالبصرة على جماعة
 وانتهت إليه الامامة في القراءة بالبصرة ، توفي رحمه الله سنة (١٥٤) انظر
 ترجمته في معرفة القراء الكبار ١ / ١٠٠ ، طبقات النحويين واللغويين ص ٢٨ .
 (١) الامام قالون رحمه الله كان قارئ المدينة ونحوها . قال ابن الجزري : قرأ
 على نافع واخصر به كثيراً ويقال إنه كان ابن زوجته ، وهو الذي لقبه قالون
 لجودة قراءته . فإن قالون بلغه الروم " جيد " . قال : وكذا سمعتها
 من الروم غير أنهم ينطقون بالقاف كافا على عادتهم . توفي رحمه الله سنة
 (٢٢٠) انظر النشر في القراءات العشر ١ / ١١٢ .
 (٢) هو محمد بن هارون المروزي المقرئ أبو نشيط : قال الذهبي قرأ على
 قالون وكان من أجل أصحابه وعلى روايته اعتمد الداني في التيسير ، وكان
 من حفاظ الحديث والرحالين فيه توفي سنة (٢٥٨) انظر معرفة القراء
 الكبار ١ / ٢٢٢ .
 (٣) سقط من (م) ، وفي (أ) وقال هذا كله على التقريب .
 (٤) كلمة (غير) ساقطة من (ب) .
 (٥) في التيسير : وإنما هو على مقدار مذاهبهم في التحقيق والحدرد ، انظر
 التيسير ص ٢٨ .
 (٦) في (ب) طوال .

في كيفية التلغظ^(١) بالمد ، ليست متواترة ، ولهذا روى عن الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه أنه كره قراءة حمزة لما فيها من طول المد وغيره وقال : لا تعجبني ، ولو كانت متواترة لما كرهها ، * فحاشاه أن يكره المتواتر^(٢) ولذلك^(٣) ذكر القراء أن / الامالة قسمان : إمالة محضة وهي أن ينحى بالألف إلى الياء ، وتكون الياء^(٤) أقرب ، وبالفتحة إلى الكسرة ، وتكون الكسرة أقرب .

وإمالة تسمى بين بين وهي كذلك ، إلا أن الألف والفتحة أقرب ، وهذه أصعب^(٥) الامالتين وهي المختارة عند الأئمة ، فلا شك في تواتر الامالة .

وأما اختلافهم في كفيتهما ، مبالغة وقصورا ، وبين بين ، فلا تواتر فيه على هذا القول .^(٦)

وأما تخفيف الهمة وهو الذي يطلق عليه تخفيف وتلين وتسهيل ، أسماء مترادفة / فإنه يشمل أربعة أنواع من التخفيف وكل منها متواتر بلا شك .^(٧)
أحدها : النقل ، وهو نقل حركة الهمة إلى الساكن قبلها نحو " قد أفلح^(٧) " بنقل حركة الهمة وهي الفتحة إلى دال " قد " . وتسقط الهمة فيبقى اللفظ بدال

(١) في (ب) المتلفظ .

(٢) مابين القوسين ساقط من (م) ، (ب) .

(٣) في (ب) وكذلك (٤) في (ب) وتكون للياء أقرب .

(٥) في (أ) اضعف ، وهو تصحيف .

(٦) قال الفناري : ماكان من قبيل الأداء والهيئة ، وهو ما لا تختلف خطوط

المصاحف به كالممد واللين ، فلا يجب تواتره ، أعنى تطويل صوت حرف العلة

إلى مقدار وعدمه ، والامالة والتفخيم وتخفيف الهمة وغيرها .

وما كان من قبيل جوهر اللفظ وهو ما تختلف به خطوط المصاحف نحو ملك

ومالك فيجب تواتره ليكون قرآنا . انظر فصول البدائع ٥ / ٢ .

(٧) " قد أفلح المؤمنون " آية (١) من سورة المؤمنون .

مفتوحة ، بعدها فاء ، وهذا النقل قراءة نافع ،^(١) من طريق ورش في حال الوصل والوقف وقراءة حمزة في حال الوقف .

الثاني : أن تبدل الهمزة حرف مد من جنس حركة ما قبلها ، إن^(٢) كان قبلها فتحة أبدلت ألفاً نحو يأكلون ،^(٣) وتالمون^(٤) ، أو ضمة أبدلت واواً نحو يؤمنون^(٥) ، أو كسرة أبدلت ياءاً نحو يبس ، والذيب ، وهذا البدل قراءة أبي عمرو بن العلاء ، ونافع من طريق ورش ، في فاء الفعل ، وحمزة إذا^(٦) وقف على ذلك .

الثالث : تخفيف الهمزتين ، بين^(٧) وبين ، ومعناه أن تسهل الهمزة بينها وبين الحرف الذي منه حركتها ، فإن كانت مضمومة سهلت^(٨) بين الهمزة والواو ، أو مفتوحة فبين الهمزة والألف ، أو مكسورة فبين الهمزة والياء ، وهذا يسمى إشماماً^(٩) ، وقرأ به كثير من القراء ، وأجمعوا عليه في قوله تعالى : " قل T الذكـرين"^(١٠) ونحوه ، وذكره النحاة عن لغة العرب التي بها نزل القرآن .

(١) هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي مولا هم المقرئ المدني ، أحد الاعلام قال الذهبي : قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة ، وقرأ الناس دهـ طويلاً . روى عن مالك أنه قال : نافع إمام الناس في القراءة . توفي رحمه الله سنة (١٦٩) انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/١٠٧ .

(٢) لعله : " فان كان " .

(٣) بعض آية من سورة البقرة رقم (١٧٤) والمؤمنون رقم (٣٣) .

(٤) " ولا تهنوا في ابتغاء القوم إن تكونوا تألمون فإنهم يألمون كما تألمون وترجون من الله ما لا يرجون " . آية (١٠٤) من النساء .

(٥) في (أ) تؤمنون ، ويوفون ، وهو تصحيف .

(٦) في (ب) إذا وقعت وهو تحريف .

(٧) سقط قوله " بين بين " من (ب) ، وفي (أ) الثالث تخفيف الهمز بين بين .

(٨) قوله " سهلت " سقط من (م) .

(٩) والاشمام هو الإشارة بالشفقتين إلى الحركة بعيد الاسكان من غير تصويست فيدرکه البصر لاغير .

(١٠) الانعام ، آية (١٤٣) .

قال ابن الحاجب في تصريفه : واغتفر التقاء الساكنين في نحو الحسن / عندك (١/٥٤)
 وآمين الله يمينك ^(١) وهو في كل كلمة أولها همزة وصل مفتوحة ودخلت ^(٢) همزة
 الاستفهام عليها ، وذلك فيما فيه لام التعريف مطلقا ، وفي آمين الله وأيم الله
 خاصة ، [إذ ^(٣) لا ألف وصل مفتوحة سواهما . وإنما فعلوا ذلك خوف لبس الخبر
 بالاستخبار ، ^(٤) ألا ترى أنهم لو ^(٥) قالوا أحسن عندك وحذفوا ^(٦) همزة الوصل
 على القياس في مثلها لم يعلم استخبار هو أو خبر؟ فأتوا بمدة عوضا عن همزة الوصل
 قبل الساكن ، فصار قبل الساكن مدة فقالوا ^(٧) أحسن عندك وكذلك آمين الله
 يمينك فيما ذكرناه . ^(٨)

(١) انظر عبارة ابن الحاجب في الشافية ٢ / ٢١٠ .

قال ابن هشام : " آمين " المختص بالقسم اسم لا حرف خلافا للزجاج ، مفرد
 مشتق من اليمن ، وهو البركة ، وهمزته وصل ، لا جمع يمين ، كما في نحو
 آمين القوم بارة ، فإنه جمع يمين باتفاق ، وهمزته قطع . إن كل جمع
 همزته قطع . انظر المعنى ١ / ٩٤ .

(٢) في (ب) ودخل . (٣) في (م) اذا . وهو تحريف .

(٤) الاستخبار : الاستفهام

(٥) لو ساقطة من النسخ والمعنى عليها بدليل الجواب .

(٦) في (م) ثم حذفوا . (٧) في (ب) فقال : بالافراد .

(٨) إذا دخلت همزة الاستفهام على ما أوله همزة وصل مفتوحة لم يجر حذف
 همزة الوصل ، وإن وقعت في الدرج ، وذلك خوف اللبس بالخير : قال فسي
 شرح الشافية " وللعرب في ذلك طريقان أكثرهما قلب الثانية ألفا محضاً ،
 والثاني تسهيل الثانية بين الهمزة والألف .

قال : والأول أولى لأن حق الثانية كان هو الحذف لوقوعها في الدرج ،
 والقلب أقرب إلى الحذف من التسهيل لأنه إن هاب للهمزة بالكلية كالحذف

انظر شرح الشافية ٢ / ٢١٠ .

و بعض العرب يجعل همزة الوصل فيما ذكرناه بين بين فيقول الحسن عندك ، التسهيل
في همزة
الوصل
وآمين الله يمينك ، فيما ذكرناه .

وقد جاء عن القراء بالوجهين ، في مثل آلان ، الذكركين ، والمشهور الأول ،
ويدل على تسهيل بين بين ، قول الشاعر (١)

وما أدرى إذا يمت أرضا أريد الخير أيهما يليني
أ الخير الذي أنا أبتغيه أم الشر الذي هو يبتغيني (٢)

فسهل ألف الوصل بين بين ، بدليل أنه لو لم يجعلها بين بين لم يقد وزن البيت
إذ لا يجمع بين ساكنين ، ولا ينفى أن يحمل على أنه حققها ، لأنه لم يجزه (٣) أحد ،
وحمله على ما يجوز هو الوجه .

(١) هو المشقب العبدى ، واسمه عائد بن محض بن ثعلبة بن أسد بن ربيعة ، شاعر
فحل قد يم كان في زمن عمرو بن هند ، والبيتان من قصيدة طويلة يقول في مطلعها
أفاطم قبل بينك متعيني ومنعك ما سألت كأن تبيني
إلى قوله : يخاطب عمرو بن هند :

إلى عمرو ومن عمرو أتتني أخى النجدات والحلم الرصيني
فأما أن تكون أخى بحق فأعرف منك غثي من سميني
والإفاطرحنى واتخذنى عدواً أتقيك وتتقينى

وما أدرى إذا يمت أرضا البيتين

وكان أبو عمرو بن العلاء ، يستجيد هذه القصيدة ويقول لو كان الشعر مثلها
لوجب على الناس أن يتعلموا .

انظر ديوان المشقب العبدى ص ١٣٦ وما بعدها شرح وتحقيق كامل الصيرفى .

وراجع أيضا الشعر والشعراء ص ٢٥٠ ، المفضليات ص ٢٨٨

(٢) في (م) هبتغيني : بالاسم

(٣) قال في الألفية : وأيمن همزأل كذا ويبدل مداً في الاستفهام أو يسهل

وقد أشار الصحابة رضی الله عنهم إلى التسهيل بين بين ، في رسم المصاحف العثمانية
فكتبوا في صورة الهمزة الثانية في قوله تعالى في آل عمران . " قل أو نبئكم (١)

وأعلى إرادة تسهيل بين بين . (٤٩) م

قاله الحافظ أبو عمرو الداني وغيره (٢)

الرابع : تخفيف الاسقاط ، وهو أن تسقط الهمزة رأساً ، وعندى أن أحق هذه الأنواع
باسم تخفيف الهمز هو الثالث قبله (٣) وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء بهذا الاسقاط في الهمزتين
من كلمتين .

إذا اتفقتا (٤) في الحركة ، فأسقط الأولى (٥) منهما على رأى الشاطبي (٦) وقيل

(١) الآية (١٥) في آل عمران :

" قل أو نبئكم بخير من ذلكم للذين اتقوا عند ربهم جنات تجري من تحتها الأنهار

خالدين فيها وأزواج مطهرة ورضوان من الله ، والله بصير بالعباد "

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (٢) : أى من قوله (وأيم الله خاصة) إلى قوله
" الرابع تخفيف الاسقاط "

(٣) في (١) ان هذه احق الانواع .

(٤) في ١ ، (ب) هو والثالث قبله . بحرف العطف .

(٥) في (م) اتفقتا : وكذا في (ب) .

(٦) في (١) الاول :

(٧) هو الشيخ القاسم بن أبي القاسم خلف بن أحمد الرعيى الأندلسي الشاطبي المقرئ
الضريير .

قال المصنف ولد سنة ٥٣٨ هـ وقرأ القراءات بشاطبة وارتحل إلى بلنسية فقرأ القراءات ، وعرض
التفسير حفظاً على أبي الحسن ابن هذيل وغيره ، وقرأ عليه القراءات جماعات ، فإنه تصدر
للاقراء بمصر ، وعظم شأنه وانتهت إليه رئاسة الإقراء ، وألف القصيدة المباركة المشهورة
" بحر الأمانى " توفي رحمه الله سنة ٥٩٠ هـ : ومن شعره قوله : يخاطب أحد الأمراء
في وقته :

قل للأمير نصيحة لا تركزن إلى فقيه

إن الفقيه إن أتى أبوابكم لا خير فيه

انظر ترجمته في الطبقات الكبرى للمصنف ٢٧٠ / ٧ ، معرفة القراء الكبار للذهبي ١ / ٤٥١

الثانية، نحو " جاء أجلبهم " (١) وافقه على ذلك في المفتوحتين نافع من طريق قالون وابن كثير (٢) من طريق الجزى (٣) وجاء هذا الاسقاط في كلمة في قراءة قنبل (٤) عن ابن كثير في " أين شركائى الذين كنتم تشاقون " (٥) فيهم " بإسقاط همزة شركائى " ٤٥ " ب وأما الألفاظ المختلف فيها بين القراء (٧) فهي ألفاظ قراءة واحدة، والمراد تنوع ألفاظ (٨) القراء في أدائها :

- (١) قال تعالى " فإذا جاء أجلبهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون " النحل آية (٦١) .
 (٢) ابن كثير هو عكرمة بن سليمان بن كثير بن عامر، أبو القاسم المكي المقرئ مولى آل شيبه، قال الذهبي قرأ القرآن على شبل بن عباد، واسماعيل القسط، وقرا عليه محمد الجزى وغيره، وتفرد عنه الجزى بحديث التكبير من سورة الضحى إلى آخر المصحف خاتمة كل سورة، ولقى من الصحابة عبد الله بن الزبير، وأبا أيوب الانصارى وأنس بن مالك رضى الله عنهم: وكان مولده رحمه الله سنة ٤٥ هـ وتوفى سنة ١٢٠ هـ انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/٤٦، الخشرفى القراءات العشر ١/٢٠ .
 (٣) هو أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع عن أبي بزة أبو الحسن الجزى المكي المقرئ، قارىء مكة، ومولى بنى مخزوم: قال ابن الجزى، كان إماماً في القراءة متقناً ضابطاً انتهت إليه مشيخة الاقراء بالحجاز، ورحل إليه الناس من الأقطار .

- انظر ترجمته في معرفة القراء الكبار ١/٧٣، النشر لابن الجزوى ١/٢١ .
 (٤) هو أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومى المكي، إمام في القراءة مشهور مات سنة (٢٩١) سير أعلام النبلاء ٤/٨٤ .
 (٥) ثم يوم القيامة يخزيهم ويقول أين شركائى الذين كنتم تشاقون فيهم) : النحل آية (٢٧)
 (٦) ما بين المتفوقين ساقط من (١)
 (٧) فى (١) من القراء
 (٨) فى (م) كلمة " الفاظ " ساقطة

ولذلك قال ألفاظ القراء ، ولم يقل القراءات ، ومثال ذلك أن من المقرئين من يرى المبالغة في تشديد الحرف المشدد ، فكأنه زاد حرفاً ، ومنهم من لا يرى ذلك ، ومنهم من يبرى الحالة الوسطى ، فهذا الذي ادعى أيوشامة عدم تواتره .

إذا عرفت ذلك فكلاً منا قاضٍ بتواتر السبع ، ومن السبع مطلق المد والإمالة وتخفيف الهمزة^(١) ، بلا شك . وكذلك الألفاظ المختلف فيها بين القراء^(٢) فيما يظهر ، فإشك — اختلافهم ليس إلا في الاختيار ، ولا يمتنع قوم قوماً ، وأما تلك الاختلافات في المد فلا شك^(٣) في أنها غير متواترة ، وفي كيفية الإمالة واختلاف ألفاظ القراء على النحو الذي ذكرته عندى نظر ، فقول ابن الحاجب " فيما ليس من قبيل الأداء"^(٤) لو اقتصر عليه لحملناه على ادعاء التواتر في المد والإمالة ، وقلنا المد والإمالة غير ما هو من قبيلهما ، والذي من قبيلهما هو ذلك الاختلاف في قدر المد ، وفي قدر ما تنحى به الإمالة . ولكنه قال^(٥) " كالمدة والإمالة " فصرح بأن المراد أصل المد والإمالة فلا يمكن رده إلى ما قررناه إلا بعسر وعناية بكلامه : بأن نقول أراد بالمد كيفية المد ، وكذا^(٦) بالإمالة ثم يعكز على ذلك إقرانه^(٧) تخفيف الهمز : فعدلنا عن ذلك ، وزدنا لفظه " قيسل وكلام أبي شامة ، فهذا تمام جواب السؤال الأول :

وأما قولكم كيف يجرى الشأن مجرى الآحاد مع كونه لا يقرأ به^(٨) [فعجيب فإنا

(١) في (٤) الهمزة (٢) في (١) من القراء

(٣) في (٤) فلا أشك .

(٤) قال ابن الحاجب : " القراءات السبع متواترة فيما ليس من قبيل الأداء كالمدة والإمالة

وتخفيف الهمزة ونحوها " انظر شرح العضد عليه ٢ / ٢١

(٥) انظر شرح العضد على المختصر ٢ / ٢١

(٦) في (١) وكذلك

(٧) وذكره الزركشى بقوله لا إقرانه بتخفيف الهمزة " انظر التشنيف ورقة ٤٣

(٨) في (٤) لا نقرأ به :

نجره مجرى الآحاد فنعمل به فيما يعمل بخبر الآحاد ^(١) ولا نقرأ به ^(٢) لأن الآحاد لا يثبت قرآناً وهذا واضح ومقرر في شرح المختصر ^(٣)

القراءة
الشاذة
كخبر
الآحاد في
العمل :

(١) في (ب) بخبر الآحاد به : فكلمة (به) زائدة .

(٢) ما بين المقحوفتين ساقط من (م) .

(٣) قال في الشرح المذكور على قول ابن الحاجب " إن العمل بالشاذ من القراءات

وهو ما نقل آحاداً غير جائز، خلافاً للحنفية : كالذي نقله ابن مسعود في مصحفه " فصيام ثلاثة أيام متتابعات " والسارقون والسارقات فاقطعوا أيانهم " :

قال المصنف هناك : " وما ذكره ابن الحاجب من أنه لا يجوز العمل بها ولا تجرى -

مجرى الآحاد هو ما ذكره الامام في البرهان ، وقال إنه ظاهر مذهب الشافعي

ولكن ذكر القاضي أبو الطيب والحسين والروائي في البحر والرافعي في الشرح

أنها تنزل منزلة أخبار الآحاد ، ويقراءة ابن مسعود احتج الأصحاب على قطع

اليمين :

فإن قلت فكيف لم توجبوا التتابع لقراءة ابن مسعود ؟ قلت لعله لمعارضه ذلك

بما قالت عائشة رضي الله عنهما : " نزلت فصيام ثلاثة أيام متتابعات فسقطت متتابعات "

أخرجه الدارقطني وقال إسناده صحيح : " قال شيخ الاسلام زكريا : أي نسخت

تلاوة وحكما لتعذر سقوطها بلا نسخ لأن الله تعالى أخرج بحفظ كتابه فقال :

" إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون " على أنه قد قيل إنها لم تثبت عن ابن

مسعود :

وذكر الزركشي أن الشافعي أطلق في البيهقي الاحتجاج بالقراءة الشاذة في

الرضاع وتحريم الجمع وتابعه جمهور الأصحاب :

وخلاصته : أن القراءة الشاذة وإن لم يثبت كونها قرآناً فلا يلزم من انتقاء القرآنية

انتقاء الخبرية فهي دائرة بين كونها قرآناً وكونها خبراً ، وكلاهما مما يحتج به :

وحجة المانعين أنها ليست بقرآن لعدم تواترها ، ولا خبر يصح العمل به ، إذ لم

تنقل خبراً وهو شرط صحة العمل ، ولا عبرة بكلام هو غيرهما : فلا حجة فيه أصلاً =

القراءات
الثلاث
متواترة
أيضاً

وأما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع، مع ادعائنا تواترها، فلأن السبع لم يختلف في تواترها، فذكرنا أولاً مع وضع الاجماع، ثم عطفنا عليه (١) موضع الخلاف (٢) على أن (٣) القول بأن القراءات الثلاث غير متواترة في غاية السقوط، ولا يصح القول به عن (٤) يعتبر قوله في الدين: وهي أعنى القراءات الثلاث، قراءة يعقوب وخلف

== كما أن حصرها في القرآنية والخبرية متنوع، لجواز كونها مذهبا للراوى وهو ليس بحجة، وأجيب بأن القرآنية ما لا يهتدى إليها الرأى ولا مدخل له فيه، بل الشاذ إما أنه كان قرآناً فنسخت تلاوته ولم يطلع الصحابى عليه كما هو الأول أو وقع تفسيراً فظنه حين السماع قرآناً، وعلى كل تقدير فهو حجة: راجع في هذا المعنى: الاتقان ٢٢٨/١، فصول البدائع ٥/٢، شرح القصد ٢١/٢، الايات البيانات ٣١٦/١، فواتح الرحموت ٢١٧/٢، الترياق النافع ٥٥/١:

(١) في (١) على "بدون الضمير: وهو نقص.

(٢) انظر الكلام على هذا الخلاف في الترياق النافع: ٥٥/١: وقد نسبته إلى جمهور الفقهاء:

(٣) كلمة (ان) ساقطة من (م) (٤) في (م) كمن: وهو تحريف

(٥) ذكر ابن الجزرى أن يعقوب كان إماماً كبيراً ثقة عالماً صالحاً دينا انتهت إليه رئاسة الاقراء، بعد أبي عمرو: قال أبو حاتم: هو أعلم من رأيت بالحروف والاختلاف في القراءات ومذاهب النحو: توفي رحمه الله سنة ٢٠٥: انظر النشر في القراءات ١٨٦/١

(٦) هو خلف بن هشام بن بن ثعلب أبو محمد البغدادي المقرئ أحد الاعلام ولد سنة ١٥٠، قال ابن الجزرى: حفظ القرآن وهو ابن عشر سنين وكان إماماً عالماً ثقة زاهداً عابداً تتبعت اختياره فلم أره يخرج عن قراءة الكوفيين في حرف واحد، بل ولا عن حمزة والكسائي، وأبى بكر إلا في حرف واحد. وهو قوله تعالى "وحرام على قرية" قرأها كحفص والجماعة بالالف.

انظر النشر في القراءات العشر ١/٩١، معرفة القراء الكبار ١/٢٠٨

وأبي جعفر (١) بن القعقاع ، لا تخالف السبع (٢) . سمعت الشيخ الامام رحمه الله (٣) يشدد

النكير على بعض القضاة ، وقد بلغه عنه أنه منع من القراءة بها ، وقال ما أجهله ؟ (٥٥) أ
واستأذنه بعض أصحابنا مرة في إقراء السبع ، فقال أذنت لك أن تقرئ العشر (٤)

[وأعلم أن خلفا وهو العاشر من القراء ، لا قراءة له ينفرد بها عن التسعة ، وإنما

قراءته ملفقة من قراءات البقية ، فله في كل حرف موافق منهم ، واجتمعت له هيئة

(١) توفي أبو جعفر سنة ١٣٠ هـ قال ابن الجزرى وكان تابعيا كبيرا القدر انتهت إليه

رئاسة القراء بالمدينة . وقال مالك : كان أبو جعفر رجلا صالحا : رويانا عن نافع

قال: لما غسل أبو جعفر بعد وفاته نظروا ما بين نحره إلى فؤاده مثل ورقة المصحف ،

قال : فما شك أحد من حضره أنه القرآن . انظر كتاب النشر ١/١٧٨ .

(٢) هذا النص: من قوله " وأما كوننا لم نذكر العشر . . إلى قوله لا تخالف السبع . . "

نقله بحروفه تلميذ المصنف ابن الجزرى في كتابه " النشر " وقال : نقلته من كتابه

منع الموانع على سوءالات جمع الجوامع وقد نقله للتدليل على أن العشر كلها متواترة ،

قال : " وقد جرى بيني وبينه في ذلك كلام كثير . وقلت له ينبغى أن تقول " والعشر

متواترة ولا بد " فقال : أردنا التنبيه على الخلاف . فقلت وأين الخلاف وأين القائل

به ؟ ومن قال إن قراءة أبي جعفر وخلف ويعقوب غير متواترة ؟ فقال : يفهم ذلك

من قول ابن الحاجب . « والسبع متواترة " فقلت أى سبع ؟ وعلى تقدير أن يكون

هو لاء السبعة = مع أن كلام ابن الحاجب لا يدل عليه = فقراءة خلف لا تخرج عن

قراءة أحد منهم في حرف ، فكيف يقول أحد بعدم تواترها ، مع ادعاء تواتر السبع ؟

وأيا فلوقلنا إنه يعنى هو لاء السبعة فمن أي رواية ومن أي طريق ومن أي كتاب ؟

إن التخصيص لم يده ابن الحاجب ، ولو ادعاه لما سلم له . ثم قال : يبقى الاطلاق ،

فيكون كلما جاء عن السبعة ، فقراءة يعقوب جاءت عن عاصم وأبي عمرو ، وجعفر هو

شيخ نافع . ولا يخرج عن السبعة من طرق أخرى : فقال أى المصنف : فمن أجل

هذا قلت والصحيح أن ما وراء العشرة فهو شان ، وما يقابل الصحيح إلا فاسد :

قال ابن الجزرى ثم كتبت له استفتاء في ذلك . فأجابني بأن القراءات العشر

متواترة معلومة من الدين بالضرورة . . لا يكابر في شيء من ذلك إلا جاهل : انظر

صورة الاستفتاء والجواب في كتاب النشر ١/٤٥ - ٤٦ .

(٣) في (أ) ساقط .

(٤) حكى ابن الجزرى قول الشيخ الامام في شرح المنهاج بتواتر العشر وجواز =

اجتماعية ليست لواحد منهم ، فمن ثم جعلت له قراءة تخصه .^(١)

= القراءة بها وبكل قراءة صحيحة غير شاذة في الصلاة وفي غيرها فنقل عنه ما نصه .
قال الأصحاب تجوز القراءة في الصلاة وغيرها بالقراءات السبع ولا تجوز بالشاذة .
وظاهر هذا يوهم أن غير السبع المشهورة من الشواذ ، وقد نقل البغوي في أول
تفسيره الاتفاق على القراءة بقراءة يعقوب وأبي جعفر ، مع السبع المشهورة ، قال :
وهذا القول هو الصواب كالبغوي أولى من يعتمد عليه في ذلك فإنه مقرئ فقيه
جامع للعلوم .

ثم قال : واعلم أن الخارج عن السبع المشهورة على قسمين منه ما يخالف رسم المصحف
فهذا لا شك في أنه لا تجوز قراءته لافى الصلاة ولا في غيرها .
ومنه ما لا يخالف رسم المصحف ولكنه لم تشتهر القراءة به ، وإنما ورد من طريق
غريبة لا يعول عليها فهذا أيضا يظهر المنع من القراءة به .
ومنه ما اشتهر عن أئمة هذا الشأن القراءة به قديما وحديثا فهذا لا وجه للمنع
منه ، ومن ذلك قراءة يعقوب وغيره .

قلت : ونخلص من هذا إلى أن القراءة ثلاثة أنواع : متواترة ، وصحيحة ، وشاذة .
فتمنع القراءة بالشاذة وتجوز بغيرها من المتواترة والصحيحة : لانهما اشتملتا
على الأركان المعتمدة في ذلك ، وتلك الأركان هي صحة الاسناد ، وموافقة رسم
المصحف ، وموافقة وجه في النحو يكون هو الجادة في ذلك .

كما أشرنا إليه سابقا ص ٢٧٢ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من " أ " ، " م " أنظر الاتقان ١ / ٢٢٥ ، النشر في القراءات

العشر ١ / ٤٥ - ٤٦ .

ومنها على قولنا في مسألة التقرير ^(١) وسكوته بلا سبب ولو غير مستبشر على الفعل التقرير
 [مطلقاً وقيل إلا فعل من يخرجه الانكار ، وقيل إلا الكافر ولو منافقاً وقيل إلا الكافر
 على الفعل دليل الجواز غير المنافق ، دليل الجواز ^(٢) للفاعل وكذا لغيره ^(٣) ، خلافاً للقاضي " انتهى ^(٤)
 قيل ما معنى قولكم بلا سبب إلى آخره ؟ فقلت هذه المسألة من فروع مسألة العصمة ،
 (١) التقرير هو السكوت عند رؤية فاعل يفعل الفعل مع القدرة على المنع وقد

بَوَّب البخاري ، في صحيحه للمسألة بقوله :

باب من رأى ترك النكير من النبي صلى الله عليه وسلم حجة : وكان جابر بن
 عبد الله يحلف بالله أن ابن صياد الدجال لأنه سمع عمر يحلف على ذلك
 عند النبي صلى الله عليه وسلم فلم ينكره عليه :

قال ابن حجر : وقد اتفقوا على أن تقرير النبي صلى الله عليه وسلم لما يفعل
 بحضرة أو يقال ويطلع عليه بغير إنكار دال على الجواز : انظر فتح الباري -

٩٢/٢٨

(٢) قال الزركشي : علم من تعبيره بالجواز أنه لا يدل على الاباحية .

قال : وقد سألت الشيخ صدر الدين ابن الوكيل عن هذه المسألة الشيخ
 الإمام السبكي أنه هل يحمل على الاباحية أو لا يقضى بكونه مباحاً أو واجباً
 أو ندباً فلم يستحضر الشيخ الإمام فيها نقلاً .

وجنح إلى أنه يدل على الاباحية لأنه لا يجوز شرعاً الاقدام على فعل حتى
 يعرف حكمه فمن هنا دل التقرير على الاباحية : انظر تشنيف السامع ورقة

١٥٧ .

(٣) في (م) وكذا غيره وفي (أ) ما بين المعقوفين ساقط :

(٤) انظر شرح المحلى مع النباني ٩٥/٢ ، نشنيف السامع ورقة ١٥٧

(٥) العصمة في كلام العرب المنع يقال عصمه يعصه عصا وعصمة أي منعه ووقاه :

وفي التنزيل "لأعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم" أي لا معصوم إلا المرحوم
 كذا جاء في اللسان : مادة عصم ٤٠٣/١٢ : وعرفها العلماء بأنها سلب
 القدرة على المعصية ، فلا يمكن للمعصوم أن يفعلها .

قال ابن حجر : وعصمة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حفظهم من النقائص =

فإذا ثبتت عصمته صلى الله عليه وسلم تفرع (١) عن ذلك أنه لا يقر أحداً على باطل :

==
وتخصيصهم بالكلمات النفسية والنصرة والثبات في الأمور، وإنزال السكنية
قال : والفرق بينهم وبين غيرهم أن العصمة في حقهم بطريق الوجوب
وفي حق غيرهم بطريق الجواز وهي ثابتة للنبي صلى الله عليه وسلم ولسائر
الأنبيا من كل نـب كبير أو صغير عمداً أو سهواً، قيل النبوة بعد هذا
هو قول جينا هير العلماء : قال الزركشي وهذه الطريقة يجب اعتقادها
وأطراح ما عداها . وهذا هو المختار عند المصنف .
قال في الابهاج : والذي تختاره نحن وندين الله تعالى عليه أنه لا يصدر
عنهم نـب لاصغير ولا كبير . . وأن الله تعالى قد نزه ذاتهم الشريفة
عن صدور النقائص .

وعند الأشعري لا تمتنع منهم الصغائر وإنما تمتنع الكبائر فقط . قال التاج
في قصيدته النوثية
والأشعري أماننا لكننا في ذا نخالفه بكل لسان
والكلام على العصمة مبسوط في كتب الكلام فكان بحثها أصول الدين
لا أصول الفقه فنكفي هنا بهذه الإشارة ونظر في ذلك فتح الباري ٢٤/٣٣٣
تشبيف السامع ورقة ١٥٦ ، الابهاج ٢/٢٦٣ ، الطبقات ٣/٣٨٧ ،
إرشاد الفحول ص ٣٤ .
(١) تفرع على ذلك : في (ب)

وأما مسألة^(١) السكوت. فنقول : السكوت، إما أن يكون لسبب، وذلك بأن
 يكون قد تقدم النهي عنه^(٢) ومعرفة حكمه، ومثل لذلك يمضي الكافر^(٣) إلى الكنيسة
 ونحن وإن نازعنا في صحة هذا المثال^(٤) في شرح المختصر، فلم ننازع في حكم
 المسئلة الممثل لها، أو بان^(٥) يكون سببه أن الإنكار قد علم أنه لا يفيد^(٦) في
 الفاعل على خلاف في هذا القسم ذكرناه^(٧) في الشرح

(١) في جميع النسخ : (ومسألة السكوت) : بسقوط " اما " من النسخ : والسياق

يستلزمها

(٢) في (م، م) النهي عنه :

(٣) فقد علم أنه صلى الله عليه وسلم منكر لذلك : وذلك أن قتالهم حتى يعطوا
 الجزية : أشد نكرا عليهم فجعل أخذ الجزية عقوبة لهم على إقرارهم بالكفر
 انظر العدة ١٢٧/١

(٤) قال في الشرح المذكور : وكان ينبغي التمثيل بغير مضي إلى الكنيسة
 فإن ذلك بمجرد غير حرام لا على الكافر ولا على المسلم ؛ ولعل المراد المضي
 على وجه التعبد بمعتقد الكافر، وهو مقر على ذلك بعد بذل الجزية : فلا
 أثر للسكوت ولا لالتفله على جواز الفعل ، للعلم بتقرير أهل الذمة على ذلك
 انظر ذلك ورقة ١٠٢، الإبهاج ١٨٢/٢

(٥) في (ب) وبأن يكون سببه :

(٦) في (ب) لا يقيـل : وهو تحريف

(٧) حكى في الشرح قول إمام الحرمين : بأن التقرير دال على رفع الحرج
 إلا في موضع واحد ، وهو أننا لا نبعد أن يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أبياً عليه ممتنعاً عن القبول .

لا سيما وقد أخبره الله تعالى أنه لا يؤمن سواه أنذر أم لم ينذر .

فإذا رآه يسجد لضم بعدما أنكر عليه مرارا وأمكن حمل سكوته على يأس من
 القبول فلا يدل على تقرير شرع .

ومثل الإمام في البرهان لما نحن فيه بالمنافق والكافر، ووافقه المازري على
 التمثيل بالكافر قال : وأما المنافق فإننا نقيم عليه الحد لجريان الأحكام
 على المنافقين ظاهراً وأجيب بأنه عليه الصلاة والسلام كان كثيراً ما يسكت
 عن المنافقين علماً منه أن العظة لا تنفع فيهم، وأن كلمة العذاب قد
 حققت عليهم . انظر البرهان ٤٩٩/١، شرح المختصر ورقة ١٠٢ المنخول

أوبأن يكون سببه استجلاب خاطر^(١) الفاعل وتأليفه^(٢) ليكون أسرع في إجابته إلى دعوة^(٣) الإسلام/ ونحو ذلك يكثر^(٤) ، وإما أن يكون^(٥) (السبب من هذه الأسباب (٤٦) ب فحينئذ إما أن بسكت مستبشراً بالفعل مسروراً به : أو بسكت ولكن غير مستبشر، ولا بد مع ذلك من انتفاء قرائن مقابل الاستبشار، من الغم به ، وإظهار كراهته^(٦)

(١) في (ب) خاطره

(٢) في (ب) وبالغ وهو تصحيف (٣) في (ب) الى دعوى وهو خطأ

(٤) ومن هذا القبيل ما ذكره في شرح المختصر في شأن أبي سفيان حيث قال : فإن قلت إذا كان صلى الله عليه وسلم لا يقر على باطل فكيف سكت عن أبي سفيان ، حين قال له : في بيت أم حبيبة " تركتك فتركك العرب " وهو صلى الله عليه وسلم بيتهم ويقول : " أنت تقول ذلك يا أبا حنظلة وكان أبو سفيان مبطلا فيما قاله فإن العرب لم تترك النبي صلى الله عليه وسلم بل كان معه صناديدهم ،

قال : قلت لم يقره صلى الله عليه وسلم حيث قال : " أنت تقول ذلك يا أبا حنظلة " وهي عبارة يفهم منها الرد لأنها للحصر . فكانه قال : " لا يقول أحد غيرك هذا " وهذا من جوامع كلمة صلى الله عليه وسلم .

فإن قلت ولم لا صرح بالإنكار؟ قلت لأنه كان في وقت استجلاب خاطر أبي سفيان لمصلحة المسلمين ، وكان يضاحه إن ذاك ويكنيه أبا حنظلة كما رواه الزبير بن بكار

فما أقر على باطل ولا نهر بالإنكار صلى الله عليه وسلم : انظر شرح

المختصر ورقة ١٠٣

(٥) في (ب) لا بسبب .

(٦) في (ب) كراهية

فإن ذلك ليس سكوتاً مجرداً ، بل معه إنكار مستفاد من القرآن ، ولا حد يثبت فيه ، فإن سكت غير مستبشر على فعل فعله بعض الناس ، دل سكوته على جواز ذلك الفعل وإلا يلزم تقريره ^(١) على الباطل ، وقد ثبتت عصمته عنه صلى الله عليه وسلم

(١) قد وصف الله تعالى نبيه بقوله " النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً عندهم فليس التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر " فهو عليه السلام ينكر المنكر ولو عرف أن مرتكبه لا يرجع كما أنه يجب علينا الانكار وإن عرفنا أنه لا يفيد ، فإن علم من حال مرتكب المنكر أن الانكار لا يزيده إلا إغراءً على فعله فلا يجب الانكار ، إن كان العالم غير النبي صلى الله عليه وسلم وإن كان هو عليه الصلاة والسلام فالأظهر الوجوب . ليزول بالانكار توهم الاباحة : هذا ومن المناسب هنا : أن نذكر مراتب تغيير المنكر في حق غيره صلى الله عليه وسلم من سائر الناس .

وقد جاء في الحديث " من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان " فضيظ هذا الحديث مراتب الانكار في حق الشخص المنكر ، وأما تغيير المنكر في الواقع فقد ذكر العلماء أنه يأتي على درجات :

الأولى : أن يزول المنكر ويخلفه ضده .

والثانية : أن يقل وإن لم يزل بجملته . فهتان الدرجتان مشروعتان .

والثالثة : أن يزول المنكر ولكنه يخلفه مثله . فهذه الدرجة موضع اجتهاد .

والرابعة : أن يزول ولكنه يخلفه ما هو شر منه : فهذه محرمة .

ومثل لها ابن القيم بالانكار على الملوك والولاة بالخروج عليهم : قال : فإنه أساس كل شر وفتنه إلى آخر الدهر :

ثم قال : ومن تأمل ماجرى على الاسلام في الفتن الكبار والصفار ، رآها من إضاعة

هذا الأصل . وعدم الصبر على منكر ، فيطلب إزالته فيتولد منه ما هو أكبر منه .

قال : وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى بمكة أكبر المنكرات ، ولا يستطيع

تغييرها : بل لما فتح الله مكة وصارت داراً لاسلام عزم على تغيير البيت ورده على =

وهل يكون دالاً على الجواز للفاعل فقط؟^(١) لأننا إنما اكتسبنا^(٢) الجواز من مسألة العصمة، والحل للفاعل كافٍ في قيام السبب المقتضى للسكوت؛ أو يدل على الجواز مطلقاً، للفاعل وغيره؟ ذهب القاضى أبو بكر إلى الأول. والصحيح عندى الثانى؛ وهه قال إمام الحرمين^(٤)، لأن حكمه على الواحد، حكمه على الجماعة^(٥) ولأن فى السكوت

= قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه، من عدم احتمال قریش لذلك، لقرب عهدهم بالاسلام، وكونهم جديش عهد بكفر، - ثم ذكر أنه سمع شيخ الاسلام ابن تيمية يقول: مررت أنا وبعض أصحابى فى زمن التتار يقوم منهم يشربون الخمر، فأنكر عليهم من كان معى، فأنكرت عليه، وقلت له إنما حرم الله الخمر لأنها تصد عن ذكر الله وعن الصلاة. وهؤلاء قوم يصد هم الخمر عن قتل النفوس وسبى الذرارى، وأخذ الأموال، فدعهم وما هم عليه: انظر اعلام الموقعين ٤/٣ وما بعدها: السلم ٥١

(١) فى (ب) "لا بدون" نا وهو نقص

(٢) فى (ب) اكتفينا: وهو تحريف.

(٣) وهناك قول ثالث وهو ما إذا تبين معنى هو العلة فى التقرير فإنه يعم الكل، أى كل من شاركه فى تلك العلة، فيحمل عليه كل من يوافق فيها، قياساً عليه، وأما إذا لم يتبين فالمختار عند ابن الحاجب وشارحه العمد أنه لا يتعمد إلى غيره، واختار المصنف التعميم، ولولم يظهر المعنى مالم يظهر ما يقتضى التخصيص كما سيذكره فى المسألة القادمة انظر شرح العمد ١٥١/٢، تشنيف السامع ورقة ١٣٥:

(٤) انظر البرهان ٤٩٩/١

(٥) فى (ب) حكم على الجماعة: والحديث يورده الأصوليون بلفظ "حكى على الواحد حكى على الجماعة" ولأصل له بهذه الصيغة: قال المصنف فى الابهاج "لأعرف له أصلاً، وسألت عنه شيخنا الذهبى فلم يعرفه"

وذكر فى شرح المختصر أنه وإن لم يعرف فمعناه مجمع عليه:

قلت: وقد جاء ما يؤيد معناه فى مبايعة النساء من قوله صلى الله عليه وسلم . =

عن الفاعل اغراء لغيره ، ولأن الأصل عدم تفاوت المكلفين .

وكل هذا في السكوت مع عدم الاستبشار ، فإن كان مع السكوت استبشار فأوضح (١)

في الدلالة على الجواز . (٢)

= "إني لا أصافح النساء" ، وإنما قولى لامرأة واحدة كقولى لمائة امرأة "أخرجه مالك والنسائي والترمذى وصححه ، وانظر كلام ابن كثير عليه فى تفسيره لقوله تعالسى : يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبأيعنك " الآية ونص حديث البيعة كما أورده النسائي فى سننه هو : " عن أميمة بنت رقيقة أنها قالت : أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فى نسوة من الأنصار يبأيعنه فقلنا يا رسول الله نبأيحك على أن لا نشرك بالله شيئا ، ولا نسرق ، ولا ننزى ، ولا نأتى ببهتان نفتريه بين أيدينا وأرجلنا ، ولا نعصيك فى معروف : قال : فيما استطعتن وأطقتن . قالت : قلنا الله ورسوله أرحم بنا : هلم نبأيحك يا رسول الله ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : "إني لا أصافح النساء" إنما قولى لمائة امرأة كقولى لامرأة واحدة " انظر تفسير ابن كثير ٣٥٢/٤ ، سنن النسائي ١٣٤/٧ ، الابهاج ١٨٢/٢ ، شرح المختصر ورقة ١٤/٣

(١) : فى (ب) فما وضع : وهو تحريف :

(٢) ولذلك فقد تمسك الشافعى رضى الله عنه فى القيافة واعتبارها فى النسب بكلا الأمرين :

الإستبشار ، وعدم الإنكار . فى قصة المدلجى : وقوله : وقد بدت له أقدام زيـد وأسامة = هذه الأقدام بعضها من بعض ، ففى الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة : ألم ترى أن مجزرا المدلجى دخل على فرأى أسامة وزيدا وعليهما قطيفة قد غطيا رءوسهما وبدت أقدامهما فقال : " هذه الأقدام بعضها من بعض "

زاد أبو داود : وكان أسامة أسود شديد السواد ، وزيد أبيض شديد البياض .

قال ابن حجر فى التلخيص : قال الرافعى كان المشركون يطعنون فى نسب أسامة لأنه كان طويلا أقتى الأنف أسود ، وكان زيد قصيرا أخنس الأنف أبيض وقصدوا بالطعن

مغايسة رسول الله صلى الله عليه وسلم : لانهما كانا حبه .

فلما قال المدلجى ذلك ولا يرى إلا أقدامهما سره ذلك .

انظر صحيح البخارى بحاشية السندى ١٧٠/٤ ، تلخيص الحبير ٢١١/٤ ، شرح

المختصر ورقة ١٠٣ .

ثم هل هذا في كل فاعل فلا يفترق الحال بين فاعل وفاعل ، أو في بعض الفاعلين ؟ فكما
افتترقت الأفعال بين ما تقدم الانكار فيه ونحوه ، وما ليس كذلك يفترق ^(١) الفاعلون . الحق
الأول : وقيل بالثاني . واختلف قائلوه ،

فمن قائل هذا إذا لم يكن الفاعل ممن علم النبي صلى الله عليه وسلم زيادته في
التمرد والعتو ، وأن الانكار إنما يزيد به إغراء على الفعل ، استنكافاً ^(٢) وطغياناً ، أما
إذا كان الفاعل من هذا القبيل فلا يكون السكوت عليه دليلاً على الجواز أصلاً ^(٤)

ومن قائل : هذا إذا لم يكن الفاعل كافراً ، أما إذا كان كافراً فلا يدل السكوت
على الجواز وإنما ذلك لأن الكافر معلوم أنه لا يمثل ^(٥) فإنه إذا لم يمثل أعظم الأمرين
وهو الإيمان فأن لا ينقاد ^(٦) إلى أهونهما أولى وأحرى :

وسواء في ذلك ^(٧) الكافر المستتر ^(٨) بكفره ، وهو المنافق ، والمجاهر بكفره ،
ومن قائل هذا إذا لم يكن الفاعل كافراً غير منافق للمعنى المذكور .

أما المنافق فلأنه لا نقيده ^(٩) في الظاهر يمكن الانكار عليه ، فيكون السكوت عن
الانكار عليه دليلاً على الجواز ، ^(١١) إذ لا مانع من الانكار : ^(١٢)

(١) في (ب) يفرق . (٢) في (أ) على الفاعل : وهو تحريف .

(٣) كما قال الشاعر :

إذا نهى السفية جرى إليه وخالف والسفيه إلى خلاف

(٤) انظر البرهان ١ / ٤٩٨ . (٥) في (ب) لا يمثل .

(٦) في (ب) فإن الانقياد : وهو تحريف . (٧) في (ب) في هذا ،

(٨) في (ب) المستقر : وهو تحريف

(٩) في (ب) لا يعتاده : (١٠) في (ب) غير : وهو تحريف .

(١١) في (ب) ساقط .

(١٢) وهو ما ذكره المازري في شرح البرهان كما حكاه المصنف عنه في شرح المختصر

ورقة ١٠٢ وكان الامام قد جعل الكافر والمنافق في درجة واحدة نظراً لأنه

صلى الله عليه وسلم كان كثيراً ما يسكت عن المنافقين ، لعلمه أن الموعظة

لا تنفعهم : انظر البرهان ١ / ٤٩٩ .

[وقد نقلنا في شرح المختصر^(١) هذه الأقوال عن قائلها وبسطنا القول فيها^(٢) قليلاً^(٣)
 وقلنا "على الفعل" في جمع الجوامع ، متعلق بسكوته ، وقلنا "دليل الجواز
 خير سكوته"^(٤) ، وتقدير الكلام : وسكوته صلى الله عليه وسلم عند صدور فعل من فاعل ما^(٥)
 ولو كان^(٦) في حالة سكوته غير مستبشر^(٧) بالفعل على كل فاعل ، سواء أكان فعلاً^(٨)
 من لاتنفع^(٩) فيه الموعظة ، أم كانت فعل من تزيده الموعظة^(١٠) إغراءً ، أم لم يكن^(١١)
 واحداً منهما .

وقيل بل^(١٢) المسألة مقصورة على سكوته على فعل من لا يغيره^(١٣) الانكار .
 وقيل بل على من لا يفيد فيه ، سواء أغراه أولاً^(١٤) كالكافر^(١٦) من متظاهراً
 أو مستتر^(١٧) وهو المنافق^(١٨) ، وقيل بل على من لا يفيد فيه^(١٩) ظاهراً ، وهو الكافر
 المتظاهر دون المستتر^(٢٠) دليل الجواز ، وهذا هو^(٢١) خبر المبتدأ الذي هو سكوته .
 ودلالته قائمة^(٢٢) على الجواز للفاعل ، وكذا لغير الفاعل ، خلافاً للقاضي في غير الفاعل .

- (١) انظر الشرح المذكور ورقة ١٠٢ ، ١٠٣ . (٢) في (أ) فيه
 (٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م)
 (٤) في (ب) ذلك الجواز حين سكوته . وهو تحريف (٥) سقط من (م) .
 (٦) في (ب) فلوكات (٧) في (ب) غير مستبشر : وهو تحريف .
 (٨) في (ب) كل فاعل : بدون حرف الجر "على" (٩) في (ب) من لاتنفع
 (١٠) في (ب) من يريد الموعظة . (١١) في (ب) أولاً :
 (١٢) سقط من (أ) . (١٣) في (ب) يعرفه : وهو تصحيف .
 (١٤) في (ب) من لا يقيد قيدها وهو تحريف . (١٥) في (ب) أم لا .
 (١٦) في (م) كافر : بدون كاف التشبيه وهو نقص (١٧) في (ب) ومستبشر .
 (١٨) في (أ) ومستتر كالمنافق .
 (١٩) في (ب) من يفيد فيه : : بدون النفي : وهو نقص .
 (٢٠) في (ب) المستقر وهو تحريف .
 (٢١) في (م) وهذا كله : وهو خطأ .
 (٢٢) في (ب) على قائمة .

(١)
التخصيص
بالمنفصل

ومنها على قولنا في التخصيص بالمنفصل (٢) « ففعله صلى الله عليه وسلم وتقديره
في الأصح (٣) انتهى . قيل : من نازع أن فعله صلى الله عليه وسلم تخصيص ؟ حتى
تشيروا (٤) إلى الخلاف بقولكم " في الأصح " فقلت الكرخي (٥)

(١) العنوان مذکور فی (ب) فقط

(٢) التخصيص: هو قصر العام على بعض أفراده : وهو قسمان : متصل ، ومنفصل
فالم متصل هو الذي لا يستقل بنفسه ، بل يتعلق معناه باللفظ الذي قبله
كالاشتهاء، والصفة ، والغاية ، ونحو ذلك
والمنفصل : ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره ، وذكروا له ثلاثة أنواع . الحسن ،
والعقل ، والنص ، وبعضهم أدرج الحسن في العقل ، لأنه منشؤه ، فالتخصيص
به في الحقيقة تخصيص بالعقل بواسطة . ثم مثلوا للحسن بقوله تعالى
في الريح المرسله على عاد " تدمر كل شيء بأمر ربها " وقوله تعالى
في ملكة سبأ : " وأوتيت من كل شيء " فالحسن يمنع من ثبوت التدمير للسماة
وغيرها مما هو مشاهد لم يدمر ، وكذا ملك سليمان فقد كان شيئاً لم تؤتته
ملكة سبأ .

ومثلوا للعقل بقوله تعالى : « الله خالق كل شيء » أي غير ذاته وصفاته
لأن العقل يقضي بامتناع خلق الشيء لنفسه وأما النص : فالمراد به عموم
الأدلة السمعية المخصصة وهي كثيرة جداً :

وانظر لأمثلتها مباحث التخصيص في كتب الأصول وغيرها : راجع شرح العضد
١٣١ / ٢ ، الآيات البيئات ٥٧ / ٣ حاشية العطار على شرح المحلى ٣١ / ٢
ارشاد الفحول ص ١٥٥

(٣) انظر شرح المحلى مع العطار ٦٧ / ٢ ، شرح العضد ١٥١ / ٢ ، تشنيف
المسامع ورقة ١٣٥

(٤) في (ب) ساقط

(٥) قال ابن السمعاني في القواطع : " وأما تخصيص عموم الكتاب والسنة بأفعال
الرسول صلى الله عليه وسلم فهو جائز ، ومنعه أبو الحسن الكرخي من الحنفية
قال : ولهذا لم يخص نبيه صلى الله عليه وسلم عن استقبال القبلة =

أبو الحسن (١) من الحنفية، / وقد حكيت عنه في شرح (٢) المختصر .
 قيل فمسألة التقرير المذكورة هنا معادة في أول كتاب السنة حيث قلتهم
 (٣) وسكوته عليه الصلاة والسلام بلا سبب إلى آخره //

==
 واستد بارها بالفائط والبول باستقباله عليه السلام بالمدينة بيت المقدس
 واستد باره الكعبة "
 وقد ورد في النهي قوله صلى الله عليه وسلم "إذا أتيتم الفائط فلا تستقبلوا
 القبلة ولا تستد بروها ولكن شرقوا أو غربوا : رواه البخاري : ٤٠ / ١
 ثم ثبت فعله صلى الله عليه وسلم لذلك في حديث ابن عمر : وفيه قوله
 " رقيت يوما على بيت حفصة فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم على حاجته
 مستقبل الشام مستد بر الكعبة " رواه البخاري ٤١ / ١ "
 قال الفتوحى : فعلى القول بأن النهي شامل للصحراء والبيضان فيحرم
 فيهما ، ويكون النبي صلى الله عليه وسلم خص بذلك وخرج من عموم
 النهي .

وإن قلنا إنه صلى الله عليه وسلم ليس مختصا بذلك فالتخصص للبيضان
 من العموم سواء هو والأمة في ذلك :
 وانظر تفصيل الأمدى لهذه المسألة في إحكامه : فقد حققها وانتهى إلى
 أنه لا يرى للخلاف في التخصيص بفعل النبي صلى الله عليه وسلم وجها :
 راجع في هذا كتاب القواطع ورقية ٤ / ٢ : شرح الكوكب المنير ٣ / ٣٢٣ ، -
 المجموع ٢ / ٨١ احكام الامدى ٢ / ٣٢٩ :

(١) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال بن دلهم الكرخي .
 أخذ الفقه عن أبي سعيد البردعي ، واسماعيل بن اسحاق القاضي ، وأحمد
 ابن يحيى الحلواني وانتهت إليه رئاسة الحنفية في عصره . وكان مجتهدا
 فاضلا يعد من أصحاب الوجوه في المذهب الحنفي : ألف كتابا عدة : منها
 المختصر في الفقه ، وشرح الجامعين الصغير والكبير لمحمد بن الحسن
 وله في الأصول رسالة مطبوعة ، ذكر فيها الأصول التي عليها مدار كتب الحنفية
 . كان مولده رحمه الله سنة ٢٦٠ ، وتوفي سنة (٣٤٠) أنظر ترجمة في الفوائد
 البهية ص ١٠٨ ، الفتح المبين : ١ / ١٨٦ .
 (٢) انظر الشرح المذكور ورقية ٣ / ١٣ ، احكام الامدى ٢ / ٣٢٩ ، المسودة ص ١١٣
 (٣) ساقط من (٤) ، (٥) ، (٦) .

فقلت اعلم أن التقرير تفعيلاً من الإقرار، تقول أقر غيره تقريراً . ولا خفاء^(١)
 في أن التقرير فعل^(٢) فمن أقر غيره فقد فعل التقرير: وهل السكوت^(٣) عند
 فعل الغير تقرير أو لا؟ هذا^(٤) محل نظر المسألة المذكورة في باب الستة،
 فالبحت هناك عن أن السكوت هل هو تقرير؟ وهنا عن أن التقرير هل هو
 تخصيص؟ فهما مسألتان . فقول :

فأين^(٥) قول ابن الحاجب في مسألة التخصيص بالتقرير " فإن تبيين
 معنى حمل عليه موافقه^(٦) " إلى آخره " فإنها مسألة لم تذكرها في جمع
 الجوامع الذي تدعون^(٧) أنه جمع فأوعى .

فقلت " مذكورة في كتاب الستة، ومصرح بالخلاف فيها، وعزو مذهب المخالف
 إلى قائله، وذلك في قولنا: " في مسألة السكوت دليل الجواز للفاعل وكذا لغيره
 خلافاً للقاضي^(٨) انتهى " ^(٩)

واعلم أن حظ باب التخصيص، بيان أن التقرير تخصيص ليس غير، وأما أنه
 ماذا يخص ومن ذا يخص؟ فاستفاد من قرائن التقرير فإن دلت على تخصيص الفاعل
 بالتخصيص فذاك، وإلا فالناس شرع^(١٠)

(١) في جميع النسخ: " ولا خفاء في أن التفعيل " : والأنسب ما أثبتناه :

(٢) سقط من (أ)

(٣) في (١) وهذا السكوت: وهو تحريف

(٤) في (م) وهذا:

(٥) في (٩) أين: بدون (الفاء)

(٦) سقط من (١)

(٧) في (ب) الدين يدعون: وهو تحريف:، وهذه الدعوى ذكرها المصنف: في
 الطبقات ٢ / ٢١،

(٨) في (ب) ذكره في باب السنة: وهو خطأ :

(٩) في (١) سقط

(١٠) في (م) ان مسألة

(١١) انظر شرح المحلى مع البناني ٢ / ٩٥

(١٢) شرع، مصدر بفتح الراء وسكونها، أى سوا: يقال نحن في هذا شرع بالتحريك ==

كما بيناه في شرح^(١) المختصر في مسألة التقرير .

= والتسكين أى سواء : لا يفوق بعضنا بعضا ، والجمع والتثنية ، والمذكر
والمؤنث فيه سواء : وفي الحديث : أنتم فيه شرع سواء : أى متساوون
لا فضل لأحدكم فيه على الآخر : انظر اللسان مادة شرع ١٧٨/٨
(١) قال في شرح المختصر : على كلام ابن الحاجب المذكور (إذا علم النبي
صلى الله عليه وسلم يفعل صادر من بعض المكلفين مخالف للعموم ولم
ينكره كان مخصصا للعموم . فإن تبين معنى هو العلة لتقرير ذلك الفاعل
حمل عليه كل من هو موافقه أى شاركه في العلة وكان الحكم سواء .
إما بالقياس عند من يخص العموم بالقياس أو يحكمى على الواحد حكمى
على الجماعة" وإن لم يتبين المعنى المقتضى للتخصيص ، فالمختار أن -
لا يتعدى حكمه إلى غيره لتعذر دليل التعدى ثم قال : رلقائل أن يقول
إذا ثبت حكمى على الواحد " لم يحتج إلى العلم بالجامع بل يكفى عدم
العلم بالفارق : والأصل بعد ثبوت هذا الحديث أن الخلق في الشرع
شرع . فالخيار عندنا التعميم ، وإن لم يظهر المعنى ، مالم يظهر
ما يقتضى التخصيص

ثم إن استوعب الأفراد كلها فهو نسخ وإلا فتخصيص : " ورجح هذا الاختيار
الشوكاني ودلل عليه وزيف مقابلة : انظر شرح المختصر ورقة ١٤/٣ : ارشاد

ومنها على قولنا في النسخ ^(١) ونسخ الإنشاء ولو كان بلفظ القضاء أو الخبر ^(٢)
 قيل الضمير في كان ^(٣) علام يعود ؟ فقلت على الإنشاء ^(٤)
 وإنما قلت "كان" لأن "لو" وجد فيها توهم، فتوهم أن المعنى ولو كان النسخ
 بلفظ الإنشاء أو الخبر كغايته أن الضمير في كان يعود على النسخ، وليس هذا
 هو المقصود، والمعنى أن نسخ الإنشاء ^(٥) - جائز ^(٦) ولو كان الإنشاء واقعا ^(٧)
 بلفظ القضاء أو الخبر، وهما مسئلتان غيريتان ^(٨).

(١) قال في الأصل : " ويجوز نسخ الفحوى . . . ونسخ المخالفة . . . ونسخ الإنشاء
 ولو كان بلفظ القضاء أو الخبر أو قيد بالتأبيد وغيره . . . " إلى آخره :
 والنسخ في اللغة يطلق ويراد به الإبطال والرفع والإزالة : ومنه نسخت الشمس
 الظل ، والريح أثار القدم ، ونحوه : ويطلق ويراد به النقل والتحويل بعد الثبوت ،
 ومنه نسخت الكتاب أي نقلته ، وهو المعنى بقوله تعالى : " إنا كنا نستنسخ ما كنتم
 تعملون " ومنه المناسخة في المواريث : ومعنى النسخ في التواضع بيــــن
 الأصوليين وحملة الشريعة مختلف فيه ، فأقرب عبارة تقال فيه ، إنه اللفظ الدال
 على انتهاء أمد الحكم الشرعي ، مع التأخير عن مورده : قال المصنف : واعلم
 أن أمننا وأئمة المعتزلة قد أكثروا القول في تعريف النسخ : وأنا أبداً استثقل
 الإكثار من ذكر التعاريف ، والاشتغال بتزييفها فإن المعاني إذا لاحت لم
 يحسن بطالب التحقيق تضييع الأوقات في تحرير العبارة عنها ، والأوقات أنفس
 من التنافس في ذلك : " انظر في هذا : ترتيب القاموس ٤ / ٣٦٢ ، المصباح
 النير ٢ / ٧٧٣ ، شرح المختصر ورقة ٣ / ٨٩ ، البرهان ٢ / ٢٩٣ ، البحر
 المحيط ورقة ٢ / ٢٠٧ : وانظر شرح المحلى مع حاشية العطار ٢ / ١١٨ -
 تشنيف السامع ورقة ٤٥٤)

- (٢) في (١) والخبر : (٣) في (ب) في كل . وهو خطأ
 (٤) في (١) على إنشاء : وهو نقص
 (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (١)
 (٦) في (ب) حاكم : وهو تحريف (٧) في (١) ساقط
 (٨) في (م) غريبتان : وهو تحريف : وفي (ب) ساقط :

يجوز نسخ
 الخبر إذا
 كان بمعنى
 الإنشاء :

وذهب بعضهم ^(١) إلى أن الانشاء إذا وقع بلفظ القضاء مثل قوله تعالى ^(٢) "وقضى ريك ألا تعبدوا إلا إياه" ^(٣) فلا يجوز وقوع ^(٤) النسخ فيه ، وزعموا أن لفظ القضاء ^(٥) إنما يستعمل فيما لا يتغير حكمه ، ولم أجد هذا القول إلا في كتب التفسير ^(٦) (وأسحت) ^(٧) بعض من منع تخصيص ^(٨) الأخبار على المنع مطلقاً سواء أكان الخبر خبراً في اللفظ والمعنى ، أو خبراً في اللفظ مع كونه إنشأً في المعنى .
كصيغ الأخبار، المقصود بها الأمر والنهي :

(١) في (ب) وللتاني ذهب بعضهم : وهي زيادة مستغنى عنها .

(٢) سقط من (٢) (٣) الاسراء آية (٢٣) ، (٤) في (ب) وقع

(٥) في (١) أن لفظ قضى

(٦) وأما في كتب الأصول فهو قول غريب لا يعرف ، كما ذكره الزركشي في

التشنيف ورقة ١٥٣

(٧) هذه الكلمة غير واضحة ، وهي هكذا في جميع النسخ ، ولعل المعنى « ذهب بعض من منع تخصيص الأخبار إلى المنع مطلقاً » ، وتبقى العبارة قلقة كما ترى وفي النفس منها شيء ، وقد قيل قديماً : « إن مؤلف الكتاب ربما أراد أن يصلح تصحيحاً أو كلمة ساقطة فيكون إنشأً عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعاني أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يردّه إلى موضعه من اتصال الكلام »
 " : كتاب الحيوان للجاحظ ١ / ٧٩ .

(٨) يجوز التخصص في كلام الله تعالى خبراً كان أو إنشأً وبه قال الجمهور :

وقال قوم لا يجوز تخصيص الخبر كما لا يجوز نسخه .

ثم اختلفوا أيضاً في نسخ الخبر فمنعه الجمهور ، وأجازه بعضهم في كل الأحوال ، وقال آخرون يجوز في بعض دون بعض :

فذكر الشوكاني : أن الحق منع نسخ الأخبار في الماضي مطلقاً وفي بعض المستقبل ، وهو الخبر بالوعد لا بالوعيد ولا بالتكليف : قال : « رأيت التكليف فظاهر ، لأنه رفع حكم عن المكلف ، وأما بالوعيد فلكونه عفوياً لا يمتنع من الله سبحانه ، بل هو حسن يمدح فاعله من غيره ، ويمتدح فيه في نفسه .

وأما الماضي فهو كذب صراح ، إلا أن يتضمن تخصيصاً أو تقييداً أو تبييناً

لما تضمنه الخبر الماضي ، فليس بذلك بأس ، وخلاصته : أن من يمنع تخصيص

الأخبار يقول إن التخصص نسخ فيمنعه في الأخبار لذلك قال المصنف =

نحو " والوالدات يرضعن أولادهن ^(١) وإن أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لاتعيدون ^(٢)
إلا الله فإن قلت أين تصريحك ^(٣) بحكاية هذين المذهبيين ؟ قلت قد أشسرت
إليهما بقولى " ولو " ومن عادتى الإشارة به إلى خلاف ضعيف : " لا ينتهض ^(٤) بحيث
يصرح بحكايته ، [أو احتمال خلاف وإن لم يوجد ^(٥)] ولو أن الفطن تأمل صنيعى
فى هذا المجموع الصغير الذى سميت " جمع الجوامع " وجعلت اسمه عنوانا على معناه ،
وترتبيى الأقوال ^(٦) وقاثلها ^(٧) والمسائل وفروعها ، والقاثلين وتعد يد هم ، واطلع
على مغزى فى ذلك لقضى العجب العجاب ، وعلم كيف أمطنا القشر عن اللباب ،
واعلم أنى لم أقتصر فى هذا الكتاب على الموجود فى كتب الأصول ، بسبل
ضجبت إليه شيئا كثيرا من كتب المتكلمين ، وكثيراً من كتب المحدثين ، وكثيراً من كتب
الخلافيين ^(٨) وكثيراً من كتب

« والخلاف فى جواز تخصيص الأخبار ضعيف : . =

ثم ذكر الفروق بين التخصيص والنسخ . وقال إن أكثر هذه الفروق تحتل المناقشة ،
والتطويل فى ذلك مما لا يتعلق به كبير غرض : انظر الابهاج ١ / ٢١ ، ارشاد
الفحول ص ١٨٨ فتح القدير للشوكانى ١ / ٢٦ ، تفسير القرطبي ٢ / ٦٥ ، المسودة
ص ١١٧ ، العدة ٢ / ٥٩٥ ، الآيات البيئات ٣ / ٣١ ، التقرير والتحبير ٣ / ٥٥

(١) البقرة آية ٢٣٣ : ومن الخبر بمعنى الأمر قوله صلى الله عليه وسلم : (من مات

وعليه صيام صام عنه عليه) رواه البخارى رى : انظر الفتح ٩ / ١٩ : أى فليصم
عنه عليه :

ومنه قوله تعالى : والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء " أى ليتربصن .

وقوله : " فلا رفت ولا فسوق ولا جدال فى الحج " أى لا ترفثوا ولا تفسقوا ولا تجادلوا ،
وغير ذلك من النصوص .

(٢) آية (٨٣) من سورة البقرة : والمعنى على النهى أى لاتعيدوا غير الله

(٣) فى (٢) اين نص تصريحك

(٤) فى (٢) لا ينتهض

(٥) ما بين المعقوقتين ساقط من (٢) ، (م)

(٦) فى (ب) وتزنيى

(٧) فى (ب) وما ثلثها : وهو تحريف

(٨) الخلافيون هم أهل الجدل : والجدل هو اللد فى الخصومة والقدرة عليها

ومقابلة الحجة بالحجة ومنه المجادلة وهى المناظرة والمخاصمة وهو محمود = =

الفقهاء ، وكثيراً من كتب المفسرين ، وشيئاً مجاوزاً ^(١) للحد مما سمح به الفكر واستخرجه النظر، ^(٢) ووضعه الفهم موضعه ، مما لم أسبق إليه ، ولو وسع وقتي لكتابة شرح عليه وافٍ بالغرض منه على ما رمزت إليه على وجه الاستقصاء لدخل في أسفار كثيرة .

(٤٨) ب

= إذا كان لإظهار الحق : لقوله تعالى " وجاد لهم بالتي هي أحسن " بخلاف ما إذا كان لإظهار باطل فإنه مذموم : ولذا جاء في الحديث " ما أوتي الجدل قوم إلا ضلوا " والمراد به الجدل على الباطل وطلب المغالبة به : انظر اللسان ١٠٥ / ١١ احياء علوم الدين ١ / ١

(١) في (م) مجاوز الحد : (٢) في (١) لفظن : وهو خطأ .

ومنها على قولنا : ^(١) "وقوله هذا ناسخ لا الناسخ" قيل لم لا يكون لقول الراوى هذا لا يقبل قول الراوى هذا ناسخ أثر ^(٢) ويعتبر قوله هذا الناسخ وأى فرق ^(٣) فقلت إذا قال هذا ناسخ فقد ادعى نسخا ، ولم يبينه ^(٤) وجاز أن يظن ماليس ينسخ نسخا ، وأن النسخ ^(٥) أمر اجتهادى ، فلا يلتفت ^(٦) إليه . ^(٧) لهذا

(١) قال فى الأصل : يتعين الناسخ بتأخره . . أو قول الراوى هذا سابق . . .

. . ولا أثر لتأخر إسلامه ، وقوله هذا ناسخ ، لا الناسخ خلافا لزاعميها "

انظر شرح المحلى مع العطار ٢/١٢٧ ، نشف السامع ورقة ١٥٦ .

(٢) فى (ب) أمر : وهو تصحيف .

(٣) انظر شرح العضد ٢/١٩٦ ، العدد ٣/٨٣٥ ، المستصفى ١/١٢٨ ، حاشية

النباتى ٢/٩٤ .

(٤) فى (ب) ولم يثبت : وهو تصحيف .

(٥) فى جميع النسخ فإن النسخ : بالفاء وهو خطأ ولعله من تحريف الناسخ .

(٦) فى (ب) فلا يلتفت .

(٧) ظاهر نص الشافعى أنه يثبت به النسخ وعليه المحدثون .

قال الشافعى فى اختلاف الحديث : "ولا يستدل على الناسخ والمنسوخ إلا بخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو بقول أو وقت يدل على أن أحدهما بعد الآخر فيعلم أن الآخر هو الناسخ ، أو بقول من سمع الحديث هذا متأخر ونحوه : " قال الزركشى : «وقد احتج أصحابنا بقول عائشة رضى الله تعالى عنها : فسئ الرضعات إن العشر منها نسخن بخمس" قلت : وهو أيضا مقبول عند الحنفية لأن تعيين العدل الموثوق بعد الته بل مقطوعها ، لناسخ من النواسخ ، لا يكون إلا عن علم بالتاريخ ، فحكمه بالنسخ عن بصيرة ولا مجال للاجتهاد فيه . فإن شأن العدل أن يهتم فى أمر النسخ فلا يحكم به إلا إذا ثبت عنده حق الثبوت وما قيل غير ذلك فهو بعيد فى حقه :

وقال بعضهم إن جوزنا للراوى نقل معنى الأخبار ثبت به النسخ وإن لم نجوزه

فلا يثبت لجواز أن يكون ماسمعه ظن أنه ناسخ ولو أظهره لم يكن كذلك .

انظر فى هذا : اختلاف الحديث ص ٦٤ ، تشنيف السامع ورقة ١٥٦ ، التقرير

والتهبير ٣/٧٨ ، فواتح الرحموت ٢/٩٥ ، تيسير التحرير ٣/١٩٦ ، العدد ٣/٨٣٥

غاية الوصول ص ٩١ .

وأما إذا كنا نعرف أنه منسوخ وشكنا في عين الناسخ فقال لنا ^(١) هذا هو الناسخ فتقبل قوله ^(٢) لأنه لما ثبت أصل الناسخ ولم يبق إلا معرفة عينه اكتفينا فيه بقوله لسهولة أمره، وظن عدم الغلط فيه ^(٣) ولا اعتبار باحتمال غلطه لبعده، كما لا يعتبر ^(٤) ذلك فيما إذا قال: هذا سابق بل يقبل قوله هذا سابق كما قد مناه ^(٥) وإن احتمل غلطه وظنه غير السابق سابقاً، ولكن ^(٦) ذلك بعيد لأنه أمر تاريخي لا أمر فقهي اجتهادي :

(١) في (أ) كنا :

(٢) في (أ) فقبل قوله : وهو تصحيف

(٣) ونظيره من الفقه : ما لوعرف عموم الحريق وجهل هل احترقت الوديعة أم لا ؟

فإنه يقبل قول المودع إنها احترقت من غير يمين بخلاف ما إذا لم يعرف

عمومه ، وكذلك لو قال من طلق زوجته رجعيًا طلقك ، وقال أردت الطلقة

السابقة لإحداث طلقة أخرى قبل قوله : بخلاف ما لو لم يكن تقدمه طلاق

انظر نشنيف المسامع ورقبته ١٥٦ .

(٤) في (ب) كما لا : يظن ذلك :

(٥) أي في جمع الجوامع : لا هنا

(٦) في (أ) وكل ذلك .

ومنها قيل : لم افتتحت^(١) كتاب جمع الجوامع بجملة فعلية، ؟ حيث قلت نحمدك
اللهم/ على نعم يؤذن^(٢) الحمد بازديادها^(٣) ولم تأت باسمية فتقول الحمد لله،
" والاسمية أنسب^(٤) ، لدلالاتها على الاستقرار والثبوت، وبها افتتح الله كتابه
العزیز بعد البسمة ؟

فقلت الفعلية دالة على التجدد لدلالة^(٥) الفعل على الحدث^(٦) بخلاف
الاسمية فإنها مسلوية الدلالة على الحدث وضعا : ولما كان هذا الكتاب من النعم
المتجددة ناسب أن يؤتى بما يدل على التجدد ، وهذا بخلاف كتاب الله العزيز^(٧)
فإنه قد يم/ لم يحدث ولم يتجدد ، فالاسمية أنسب به . وهذا معنى لطيف وسر
غريب استنبطته ، ومه يعتضد من افتتح كتابه بالجملة الفعلية ، كالرافعي في شرحه^(٨) ،
والغزالي قبله ، في كثير من كتبه وخلق ، ولست أدعي أن الافتتاح بالفعلية في
كلام البشر أولى مطلقا .

وكيف وقد افتتح إمامنا الشافعي رض الله عنه كتاب الرسالة بالاسمية حيث
يقول " الحمد لله^(٩) ، الخطبة وإنما أدعي أنه إذا^(١٠) لوحظ معنى نعمة تجددت
مع قطع النظر عن النعم المستقرة فالأحسن لفظ يدل على التجدد ، بخلاف ما إذا
لوحظ معنى النعمة وتعلقها بالحامد من حيث هي .
بقي هنا بحث : وهو أنه هل الأولى ملاحظة النعمة المتجددة أو النعمة^(١١) من حيث
هي ؟ الذي يظهر أن هذا يختلف باختلاف المقامات وأن النعمة إذا فجأت العبد
فملاحظتها بخصوصها^(١٢) ، وقت فجأتها أنسب .

- | | |
|----------------------------------|--|
| (١) في (ب) لم افتتحت ؟ | (٢) في (أ) يؤدى |
| (٣) انظر حاشية العطار ١١ / ١ | (٤) في (ب) ساقط |
| (٥) في (أ) دلالة : بدون لام | (٦) في (م) على الحدوث |
| (٧) ساقط من (أ) | (٨) انظر شرح الرافعي على الوجيز بحاشية المجموع |
| (٩) انظر مقدمة الرسمة ص ٧ | ٢٣ / ١ ومقدمة الغزالي في الوجيز ٣ / ١ |
| (١١) في (ب) ، (م) او النعم | (١٠) ساقط من (ب) |
| | (١٢) في (أ) وساقط |

ولذلك شرع سجود الشكر^(٢) عندها ، ولو أخره لغات وقته ، فدل أن الشارع
يطلب ملاحظتها بخصوصها^(٣) والقيام بشكرها عند تجددها ، ومن ذلك
مصنف الكتاب^(٤) فيحسن أن يلاحظ نعمة الله عليه بتأهله لذلك^(٥) ورواه هـ هذا
البحث بحث أدق منه ، فنقول قد تقصر قوى العبد عن ملاحظة الوصفين^(٦)

(١) في (أ) ساقط.

(٢) شكر النعمة يكون بالقلب ، واللسان والفعل ، وقد جمع الشاعر أصناف الشكر
هذه التي تجب في مقابلة النعم في قوله

أفاد تكم النعماء منى ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا

لذلك فقد ذكر العلماء أنه يستحب لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة
أو اندفعت عنه نعمة ظاهرة أن يسجد شكراً لله

تعالى ، لما رواه أبو بكر رضي الله عنه قال : " كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
إذا جاءه الشيء يسره خر ساجدا لله تعالى "

قال الترمذي حديث حسن : ولا تسن سجدة الشكر عند استمرار النعم وإنما
تسن عند مفاجأة نعمة أو اندفاع بلية من حيث لا يحتسب.

قال الرافعي : وكذا إذا رأى مبتلى ببلية أو بمعصية فيستحب له أن يسجد
شكراً لله تعالى ، ثم إذا سجد لنعمة أصابته أو بلية اندفعت عنه ، ولا تعلق
لها بالغير أظهر السجود ، وإن كان لبلاء في غيره نظر : إن لم يكن ذلك الغير
معدوراً فيه كالفاسق فيظهر السجود بين يديه تعبيراً له فربما ينزجر ويتوب.

وإن كان معدوراً كمن به زمانة ونحوها فيخفى كيلاً يتأذى به .

ولا يجوز سجود الشكر في الصلاة ، فإن فعله بطلت صلاته : انظر المجموع
٦٧/٤ ، فتح العزيز بها مش المجموع ٢٠٥/٤ ، معبد النعم ص ٢ وما بعدها .

(٣) في (ب) فحوصنا : وهو تحريف .

(٤) في (أ) ، (م) تصنيف الكتاب .

(٥) في (أ) بتأهله .

(٦) في (م) الوصف .

الخاص، وهو ذلك الأمر المتجدد ، والعام وهو النعم التي هو منغمس فيها .
 " والأولى بضعيف القوى مازكرناه ^(١) من ملاحظة الخاص ، وقد يقوى
 على الملاحظتين ، وذلك السعيد الذي لا يغفل عن ربه طرفة عين ، بل هو بالمرصاد لما
 يأتي من قبله .

" والأحسن لهذا السعيد ملاحظة نعمتين ^(٢) ، فإن في ملاحظة إحداهما إعراضاً ^(٣)
 وسكوتا وغفلة عن الأخرى ^(٤) ، وذلك نقص : والشافعي رحمه الله كان من أقوياء ^(٥) العبادة ،
 فكأنه لاحظ نعمتين ، فلذلك جاء بالجملة الاسمية ، بخلاف غيره منا ، فإن قوانسنا
 تضعف عن هذا الاستعداد التام ، لا يقال لسنا ^(٦) عاجزين عن الاتيان بالجملة
 الاسمية ، لأننا نقول لهذا القائل أنت في واد ونحن في واد ، لأننا لانعنى بالملاحظتين
 إدارة ^(٧) لفظهما على اللسان ، بل امتلاء القلب بهما .
 بحيث يستفرقان القلب ، ولا يستفرقهما القلب .

-
- (١) في (م) والأولى تضعيف القوى مازكرناه : وفي (ب) والأول تضعيف القوى
 مازكرناه : والصواب ما أثبتناه .
 (٢) في (أ) والأحسن هو هذا . فالسعيد يلاحظ نعمتين .
 (٣) في (م) اعراض بالرفع ولعله سهو من الناسخ .
 (٤) في (أ) عن الآخر . وهو خطأ .
 (٥) في (أ) كان من أقر بالعبادة وهو خطأ .
 (٦) في (أ) " لنا " بدل " لسنا " : وهو تحريف .
 (٧) في (أ) (ب) ارادة . وهو تحريف .

وأما التلغظ المحض فذلك لانحفل به ، وهو نقص يحتاج إلى الاستغفار وإلى ذلك " ٤٩ ب" الإشارة بقول رابعة العدوية رضی الله عنها : " استغفارنا يحتاج إلى استغفار " (١) ولا يلزم من كثرة الحمد والاستغفار المجردين (٢) عن حضور القلب نقصاً بالنسبة إليهما مع الحضور، أن (٣) لا يكون فعلهما قريبة : بل التلغظ وإن لم يكن معه حضور خير من الصمت وإلى ذلك الإشارة بقولنا في التصوف من جمع (٤) الجوامع " واحتياج استغفارنا إلى استغفار لا يوجب ترك الاستغفار ، وهو جواب سؤال مقدر تقديره إذا احتج (٥) استغفارنا إلى استغفار فلم نستغفر ؟ (٦) ووجه الجواب ما ذكرناه من أنه خير من الصمت ، فاحتياجه إليه لا يوجب الصمت عنه : (٧) وفي إضافة الاستغفار إلينا حيث قلنا استغفارنا " ٥٤ م" ولم نقل الاستغفار ، ما يفهم أن المحتاج إلى استغفارنا ، هو استغفارنا ، واستغفار أمثالنا ، لاستغفار الخالص (٨) من عباد الله الذين إذا استغفروا امتلأ القلب باستغفارهم ،

(١) قال الغزالي : « فلا تظن أنها تذم حركة اللسان من حيث إنه ذكر الله .

بل تذم غفلة القلب ، فهو محتاج إلى الاستغفار من غفلة قلبه ، لا من حركة لسانه ، فإن سكت عن الاستغفار باللسان أيضاً احتج إلى استغفارين لا إلى استغفار واحد . ورابعة هذه : هي أم الخير رابعة بنت اسماعيل العدوية البصرية : وهي تعد من أشهر الزاهدات المتعبدات : كانت تقول رضی الله عنها " استغفر الله من قلبي صدق في قولي استغفر الله " وقالت يوماً لسفيان الثوري : إنما أنت أيام معدودة . فإذا ذهب يوم ذهب بعضك ، ويوشك إذا ذهب البعض أن يذهب الكل : وأنت تعلم فاعمل : توفيت رضی الله عنها سنة ١٨٥ كما ذكره ابن رجب ، وقيل غير ذلك : انظر صفحة الصفوة ٢٧/٤ ، شذرات الذهب ١/١٩٣ ، وفيات الاعيان ٢/٢٨٥ ، أعلام النساء ١/٤٣٠ .

(٢) في (ب) المحذوس ، وهو تحريف

(٣) في (م) أي وهو خطأ .

(٤) في (ب) في جمع الجوامع .

(٥) انظر حاشية العطار ٢/٥١٨ .

(٦) في (أ) وإذا احتج بالواو .

(٧) في (ب) ساقط .

(٨) حرف العطف ساقط من (ب) .

(٩) في (أ) إلى الاستغفار .

(١٠) في (ب) الخاص .

ووافق ضميرهم لسانهم ^(١) ، ولسانهم فعلهم .

إذا عرفت هذا فهت السرفى العدول عن الاسمية إلى الفعلية من ضعيف ^(٢) القوى
فى مقام الربوبية ، وعند هذا المنتهى ^(٣) ننبهك ^(٤) على دققة ، وهى أنه ^(٥) إذا تعارض
الاستغفار أو الحمد ^(٦) مع الحضور فى الأمر الخاص ، المحمود عليه أو المستغفر منه ^(٧) ، مع
التلفظ ^(٨) المطلق بلا حضور [فقد يقول المتماذى ^(٩) فى العلم الاطلاق أولى من حضور
شئ والغفلة عن غيره ، وما يدرى الجهول أن الحضور ^(١٠)] ولو طرفة عين خير من الغفلة ،
فاعلم أن الحضور ولو لأمر خاص خير من لا حضور وإن كان مع العموم :

سمعت الشيخ الامام سقى الله عهده يقول : ينبغى للمسكين الواقفين يدي ربه
فى الصلاة إذا ركع أو سجد ، أن يتأمل قوله خشع لك ^(١١) سمعى ومصرى ، سجد وجهى ،
ويعلم أن هذه جمل خيرية ، والمصلى يناجى الله تعالى ، فلينظر أهو صادق فيما يقول
من خشوع سمعه وبصره وعظامه وشعره أم كاذب فى هذا المقام ، بين يدي رب الأرباب ^(١٢) :
وقد تضمن الجواب عن هذا السؤال شرح موضع آخر من الكتاب ، وهو قولنا :

(١) فى (ب) لنياتهم : وهو تصحيف . (٢) يقصد نفسه رحمه الله .

(٣) فى (ب) المنهى . (٤) فى (ب) يبتهل : وهو تحريف .

(٥) فى (أ) وهو أنه .

(٦) فى (ب) والحمد : بالواو ، وفى (أ) أو الجهة : وهو خطأ .

(٧) فى (أ) ساقط . (٨) فى (أ) من التلفظ .

(٩) فى (ب) السماوى وهو تحريف . (١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)

(١١) سقط من (م) وفى الحديث : " كان إذا ركع قال اللهم خشع لك سمعى ، ومصرى

ومخى ، وعظمى وعصبى ، وإذا رفع قال اللهم ربنا ولك الحمد " الحديث رواه مسلم

: ٥٩/٦

(١٢) فينبغى أن يحرض على صدقه فى هذا الكلام بأن يكون الخشوع محقق فى القلب

بحيث يظهر أثره فى الأعضاء ليتحقق صدق هذا الخبر ، وإلا فالأخبار فى هذا

المقام بين يدي الله تعالى على خلاف الواقع صعب : انظر الطبقات . ٢٦٨/١ .

" واحتياج استغفارنا إلى استغفار لا يوجب ترك الاستغفار ، ولو شئت لأمليت على

هذه الكلمة وقر بعير .

ولكن إمساك عنان^(١) الكلام في هذا المقام أجدر^(٢) من إرخائه ، والتنبيه على مباديه

أولى من إغفاله وأرجائه .

(١) في (ب) اعسار : وهو خطأ .

(٢) في (ب) أحذر : وهو تصحيف :

ومنها علس قولنا " وما تصوره العقل ^(٢) إما واجب أو ممتنع أو ممكن ؛ لأن

ذاته . إما أن تقتض وجوده في الخارج أو عدمه ، وألا تقتضي شيئاً ^(٣) : انتهى

أي فالأول الواجب ، والثاني الممتنع ، والثالث الممكن ، قيل هذا يناقض اختياركسم ^(٤)

متابعة الشيخ أبي الحسن الأشعري رضي الله عنه أن وجود كل شيء عينه الذي افتتحت ^(٥)

به هذا الفصل ^(٦) فإن قولكم ذاته تقتض وجوده صريح في أنهما أعني الذات والوجود

غيران .

(١) العنوان من (ب)

(٢) العقل لغة المنع ولهذا يمنع النفس من فعل ما تهواه ، مأخوذاً من عقاب الناقصة

المانع لها من السير حيث شاءت : وهو أصل لكل علم : قال ابن السمعاني : وكان

بعض الأئمة يسميه أم العلم ، وذكر الاختلاف فيه حتى قيل إن فيه ألف قول : وقال بعضهم

سل الناس إن كانوا لديك أفاضلاً : عن العقل وانظر هل جواب محصل ،

واختلفوا أيضاً في محله : ف قيل محله القلب لأنه محل لسائر العلوم ، وقيل محله

الدهاغ . قال الزركشي : والأول قول أحمد والشافعي ومالك ، والثاني قول

أبي حنيفة ، وقيل إنه مشترك بين الرأس والقلب :

والعقل نوعان مطبوع ومكتسب : قال الشيخ الامام : « فمن سلب المطبوع والعيان

بالله لا كلام معه ، ومن رزق المطبوع وبصيرة يميز بها فحق عليه أن يكتسب كل يوم

بل كل لحظة عقلاً جديداً ، من مثله ومن أكبر منه ، ومن أصغر ، ففي كل رأس حكمة

وعند كل أحد رأى وفائدة ، ويتولد من الرأيين رأى أعلا منهما ، كما تتولد النتيجة

من مقدمتين . ويتفاوت الناس في العقول تفاوتاً لانهاية له : والمائل دائماً في

زيادة ، وبالعقل تنال الدنيا والآخرة ؛ انظر الطبقات ١٠ / ٣٠١ ، والبحر

المحيط ورقة ٢٦ ، ترتيب القاموس ٣ / ٢٧٧ .

(٣) انظر حاشية العطار ٢ / ٥١٣ . (٤) كلمة (أي) ساقطة من (ب)

(٥) كلمة (به) ساقطة من (أ) .

(٦) انظر على كلام المصنف هذا شرح المحلى مع العطار ٢ / ٤٩٢ .

الأصح
أن وجود
كل شيء
عينه

فقلت هذا سؤال جيد ، وقد شكك^(١) به السمرقندى^(٢) صاحب الصحايف على قول من قال : وجود كل شئ عينه ، فقال في شرح الصحايف لو كان كذلك لبطل قولنا ما تصوره العقل إلى آخره ، وسمعت بعض المحققين يقول في جوابه : دع يبطل من ذكر هذا التقسيم^(٣) ؟

وأنا أقول : القول^(٤) بأن وجود الشئ عينه صحيح ولا يبطل به هذا ، وذلك لأن

مرادنا بذاته : ذاته المتصورة في الذهن .

ومرادنا بوجوده ذاته الخارجية .

والحاصل أن الذات الحاضرة في الذهن إن كفى تصورها في الحكم بكونها خارجية

فهى الواجب أو أنها غير خارجية فهى الممتنع .

وإن لم يكف في الحكم بواحد منهما بل جوز كلا من الأمرين فهى الممكن . " ٥٥ م "

(١) فى (ب) يشكل به : وهو تحريف .

(٢) هو شمس الدين محمد بن أشرف الحسينى السمرقندى عالم بالمنطق والفلسفة

والهندسة وغير ذلك توفى فى حدود سنة ٦٠٠ هـ ومن تصانيفه رسالة فى آداب

البحث والمناظرة وله أشكال التأسيس فى الهندسة وله الصحايف الالهية : فى

علم الكلام على نمط المواقف والمقاصد . قال العطار وهو جليل القدر .

وسياتى عند المصنف أنه كتاب مستقل العبارة وسيئه أكثر من حسنه ذكره فى آخر

سؤال من هذا الكتاب : وأزرى به .

انظر هداية العارفين ١٠٦/٢ ، معجم المؤلفين ٦٣/٩ ، حاشية العطار

٥٠٣/٢

(٣) فى (ب) القسم :

(٤) سقط من (أ)

القياس (١)

ومنها على قولنا في القياس: " وأن لا تكون المستنبطة معارضة بمعارض مناف موجود في الأصل (٢) قيل ولا في الفرع (٣) " .

قيل أى حاجة إلى قولكم مناف ، مع قولكم بمعارض، وقولكم " قيل " (٤) يقتضى أنه ضعيف، وقد قدم قولكم في شروط الفرع " وتقبل المعارضة فيه بمقتضى نقيض أو ضد (٥) "

(١) العنوان مثبت في (ب) فقط .

(٢) في هذا المكان من القياس بعض الصعوبة كما ترى وعجاجة المصنف فيه مضغوظة ، والقارئ الفطن يعاني من فهم المراد منه ، ولعل المصنف رحمه الله كان يحس بمثل هذا، ولذلك قال الزركشى : إن المصنف رحمه الله كان يقول : " ليس في جمع الجوامع أشكال من هذه المسألة " وقد حاول الزركشى توضيحها ثم مثل لها بقول الحنفى في التبييت في صوم رمضان . صوم عين فيتأدى بالنية قبل الزوال كالنفل : فيقال له صوم فرض فيحتاج فيه ولا يبنى على السهولة .

قلت : ونظير هذا الكلام من المصنف قول ابن دقيق العيد في شرحه لمختصر ابن الحاجب في الفقه المالكي عن أبيه أنه كان يحكى أن المصنف ابن الحاجب سئل عن شيء من هذا الكتاب فلم يأت منه بجواب ، وذكر أنه إنما وضعه على الصحة : كذا أورده التاج في الطبقات في ترجمة ابن دقيق العيد ، وابن الحاجب أقدم من المصنف ، وأطول يداً في الأصول . فلا يستبعد على التاج السبكي رحمه الله استشكال هذه المسألة العويصة : إن صح نقل الزركشى عنه : انظر التشنيف ورقة ٢١٧ ، الطبقات ٩ / ٢٣٨ .

(٣) أى ويشترط أن لا تكون معارضة بمناف موجود في الفرع أيضا .

لان المقصود من ثبوتها ثبوت الحكم في الفرع، ومع وجود المنافى لا يثبت . قال المصنف ومثاله قولنا في مسح الرأس: ركن في الوضوء فيسن تثليثه كفسل الوجه ، فيعارض الخصم فيقول مسح فلا يسن تثليثه كالمسح على الخفين : انظر شرح الجلال مع العطار ٢ / ٢٩٢ .

(٤) فى (أ) بدل (قيل) قد : وفى (ب) " وكلامك قد " والأُنسب ما أثبتناه .

(٥) فى (ب) لوجه : وهو تحريف .

لا خلاف^(١) الحكم : " ومن ذكر الضد والخلاف غيركم ؟

فقلت أما قولنا " مناف " فلأن المعارض قد لا يكون منافيا كما صرحنا به من بعد فسي
قولنا " والمعارض^(٢) هنا وصف صالح إلى آخره^(٣) .

(٤) وهو تحقيق وفهم حسن عن الأولين ، لم يذكره غيري ، وقد حررت في شرح المختصر .

وبينت أن المعارضة^(٥) تطلق ويراد بها معنيان ، معارض مناف ، ومعارض لا ينافي^(٦) .

وأما قولنا : " وتقبل المعارضة إلى آخره " فهو تفريع على اشتراط انتفاء المعارض^(٦)
المعارضة
لهما
معنيان :

المنافى في الفرع . وهذا باب من أبواب الجدل^(٧) ، ذكره ابن الحاجب في الاعتراضات :

حيث يقول : « المعارضة في الفرع بما يقتضى نقيض الحكم^(٨) ، إلى آخره .

وحاصله أن من الشروط على المختار أن لا يعارض الفرع بمعارض يقتضى نقيض الحكم ،

[بأن يقول ما ذكرت من الوصف^(٩)] وإن اقتضى ثبوت الحكم في الفرع فعندى وصف آخر

يقتضى نقيضه فيتوقف دليلك :

(١) لان المعارضة بمقتضى خلاف الحكم هي عكس المعارضة بمقتضى النقيض أو الضد ،

ولذلك فهي غير قاذحة في قياس المستدل اتفاقاً لعدم منافاتها له .

كما سيذكره المصنف : أنظر شرح المحلى مع العطار ٢ / ٢٦٦ ، نشر البنود ٢ / ٢٧٠ .

(٢) في (أ) وللمعارض : بدون الالف : وهو نقص .

(٣) أنظر كلامه على هذه الجملة في المسألة التالية عقب جواب هذا السؤال :

(٤) أنظر ذلك ورقة ٤ / ١٩٧ :

(٥) واختار في الشرح أن المراد بالمعارضة هنا المنافاة قال : وهو الحق فإن ظاهر

التعارض التنافى خلافا لمن فهم غير ذلك : أنظر شرح المختصر ورقة ٤ / ١٩٧ .

(٦) في (أ) المعارضة :

(٧) الجدل هو علم يبحث فيه عن أحوال الأدلة العامة من حيث إفادتها نتائجها

وتوجيه الاعتراض عليها ، والجواب عنها ، وغير ذلك من الأحوال التي لا تختص

بعلم دون علم : أنظر تشنيف السامع ورقة ٥٣ .

(٨) أنظر شرح المضد على ابن الحاجب ٢ / ٢٧٥ .

(٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .

وقد اقتصر من سبقنا ^(١) على ذكر النقيض وضمنت أنا إليه الضد فلا فرق .

وأشرت إلى مخالفة الخلاف . وهذا لأن المستدل إذا ذكر وصفا فعروض بوصف قائم في الفرع يقتضى فيه نقيض مرامه المستدل ، كما إذا كان وصف المستدل يقتضى ثبوت الحرمة ووصف المعترض [يقتضى ثبوت نقيضها ، وهو لحرمة أو يقتضى فيه ضد مرام المستدل ، كما إذا كان وصفه يقتضى ثبوت الحرمة ، ووصف المعترض ^(٢) يقتضى ثبوت الوجوب أو الاستحباب مثلا ، فلا شك في قبول هذه المعارضة لأنها تهدم ^(٣) قاعدة المستدل وتبطل رومه .

أما إذا عورض بما يقتضى خلاف الحكم الذى رامه ، فلا يقبل ذلك ، لأنه لا يبطل ^(٤) قوله ، لا يمكن اجتماع ^(٥) مرامه معه ؛ وهذا كما إذا أتى بعلّة تقتضى في الفرع الحرمة ^(٦) فعارضه بعلّة تقتضى فيه وجوب الحد ، فوجوب الحد لا ينافى الحرمة ، فله أن يقول : هب أن ما عارضت به صحيح ، ولكنه لا يعترض غرضي لجواز اجتماع الحرمة ^(٧) ، والحد ، ولعلك تقول : قولكم " قيل ولا في الفرع " ظاهر في أت المختار مقابله ، وقولكم بعده . وهو المختار ، صريح في أنه المختار ، وبينهما تناقض .

(١) يريد ابن الحاجب فإنه ذكر هذه المسئلة في فصل المعارضة واقتصر على ذكر

النقيض : أنظر شرح العمد ٢٧٥/٢ .

(٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .

(٣) قال في مرافى السعود :

ومقتضى الضد أو النقيض للحكم في الفرع كوقوع البيض

أى أن معارضة حكم الفرع بما يقتضى نقيضه أو ضده كائنة كوقوع البيض ، أى كهدم السيوف للأجسام يعنى أنها مبطلّة لإلحاق ذلك الفرع بذلك الأصل : أنظر

نشر البنود ١٢٦/٢ :

(٤) في (ب) " اجتماع المعترض مرامه " بزيادة المعترض : وهى زيادة لا حاجة إليها ،

ويمكن تخريجها على أن " مرامه " بدل من المعترض : وهو تكلف لا حاجة إليه فما أثبتناه أظهر

(٥) في (ب) في الحرمة : بزيادة (فى) وهى زيادة خاطئة :

(٦) فى (أ) حرف النفى (لا) ساقط : وهو سقط محل

(٧) فى (ب) الحرية : وهو تحريف .

فنقول : اعلم أن القول بأنه يشترط في العلة أن لا يعارض^(١) مستنبطها في الفرع ضعيف عندنا ، وهو المشار إليه بقولنا " قيل " وهذا لأن انتفاء المعارض في الفرع شرط ثبوت حكم العلة فيه^(٢) لا شرط صحة العلة في نفسها ، فإنها في نفسها يجوز^(٣) أن تكون صحيحة ، سواء أثبت الحكم في الفرع أم تخلف لسبب من الأسباب ، اقتضى تخلفه ، فمن ادعاه شرطاً للعلة نفسها فقد وهم وأما قبول المعارضة^(٤) في الفرع فحق ، لأن ذلك دافع لغرض المستدل فكان قبوله والانفصال عنه^(٦) حقاً^(٧) :

" ٥٦ م "

انتفاء المعارض
في الفرع
لا يقدح في
العلة :

والحاصل أن انتفاء المعارض في الفرع شرط ثبوت الحكم ، لا شرط صحة العلة وليس^(٨) من قواعد^(٩) العلة في شيء ، وإن كان من قواعد القياس . وفي الحقيقة قولنا " وتقبل^(١٠) المعارضة إلى آخره " جواب سؤال مقدر . فقد يره إذا لم يشترط نفي المعارض^(١١) في الفرع ، فهل تقبل^(١٢) المعارضة . وتقرير الجواب : نعم تقبل ، لالكونها قدحا في العلة ، بل لكونها قدحا في القياس .

- (١) في (ب) ، (م) ان لا تعارض
- (٢) في (أ) كلمة " فيه " ساقطة
- (٣) في (ب) سقط قوله " يجوز "
- (٤) في (ب) قول : وهو تحريف
- (٥) المعارضة في الاصطلاح : هي مقابلة الدليل بدليل آخر مانع للاول في ثبوت مقتضاه : عطار ٢٦٦/٢
- (٦) اي الجواب عنه بالترجيح
- (٧) في (ب) نقلاً : وهو خطأ
- (٨) في (ب) وليس بالواو
- (٩) في (ب) من قوله : وهو نقض
- (١٠) في (ب) فيقل : وهو تحريف
- (١١) في (ب) المعارضة
- (١٢) في (أ) فهل تقيد : وهو تحريف

مثال
النقيض
سس

وأنا أرى أن أذكر أمثلة ما يقتضى نقيض الحكم، وضده، وخلافه، فإني لم أذكر

(١)

ذلك في شرح المختصر

مثال النقيض (٢) : لو قال قائل، وهو وجه عندنا (٣) إذا باع الجارية إلا حملها (٤)

صح، كما لو باع هذه الصيعات إلا صاعاً (٥) فنقول لا يصح، كما لو باع الجارية (٦) " ٥١ " ب

إلا ولدها (٧) وهذا قريب الشبه من الفرع إذا اجتذبه (٨) أصلان متقابلان، وهنا

- (١) وكان قد اقتصر هناك على ما ذكره العضد من غير تشيل، ولا زيادة مع أن المقام كان يستدعي ذلك، إذ فيه بعض التعمية، والفكرة فيه غير واضحة بدون التشيل.
- (٢) ومن أمثله أيضاً أن يقال المسح ركن في الوضوء فيسن تثليثه كالوجه، فيقول المعارض مسح في الوضوء فلا يسن تثليثه كالخف. لكن للمستدل أن يدفعه في هذا المثال بالفرق. وذلك بإبداء خصوصية في الخف لأجلها امتنع التثليث، وهي أداؤه مثلاً إلى إتلاف مالية الخف. انظر الترياق النافع ٥٦/٢.
- (٣) وجه ضعيف في المذهب أنظر المجموع ٣٦٠/٩.
- (٤) يمتنع بيع الجارية إلا حملها، لأنه يتبعها في البيع، كاليد والرجل، فلا يجوز بيعها دونه: كما ذكره في المجموع ٣٦٠/٩.
- (٥) قال النووي: قال الشافعي والأصحاب: لو قال بعثك هذه الصبرة إلا صاعاً منها فإن كانت مجهولة الصيعان لم يصح البيع، لأنه بيع مجهول القدر، وليس متميزاً حتى تكفي فيه المشاهدة، وإن كانت معلومة الصيعان صح البيع، ونزل على الإشاعة، فإن كانت عشرة أصع مثلاً، كان المبيع تسعة أعشارها. وعليه فيجوز بيع الجزء الشائع من كل جملة معلومة من دار، أو أرض، أو صبرة، أو ثمرة أو غيرها لعدم الفرر: انظر المجموع ٣١٢/٩.
- (٦) لا يجوز أن يفرق بين الجارية، وولدها في البيع، لقوله صلى الله عليه وسلم "من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة" قال الترمذي حسن غريب: انظر نصب الرتبة ٤٤.
- قال النووي: فإن فرق بينهما بالبيع بطل البيع، لأنه تفريق محرم، في البيع فأفسد البيع، كالتفريق بين الجارية وحملها: انظر المجموع ٣٦٠/٩.
- (٧) في تشنيف المسامع ذكر هذا النص من أوله: وفيه يقول هنا: كما لو باع الجارية إلا يدها " والكلمة صحيحة: راجع المجموع ٣٦٠/٩ والتشنيف ورقة ٢٠٩.
- (٨) في (ب) "إذ لا يشهد به أصلان" وهو تحريف خاطئ.

يلحقه الشافعي رضي الله عنه بأغلب الشبهين ، ويسميه قياس غلبة^(٢) الأشباه

وهذا إذا عارض بعللة أخرى ، تقتضى في الفرع نقيض الحكم ، " فإن ادعى^(٣) أن عللة^(٤) المستدل نفسها تقتضى النقيض ، فذاك قلب^(٥) لا معارضة :

قياس
غلبة
الأشباه

(١) في (ب) الثمنية : وهو تحريف .

(٢) قياس غلبة الأشباه هو أقوى القياسات المبنية على الشبه : وقد ترد في أنه قسم من قياس الشبه أو هو نفسه : ولم يقل أحد إنه قسيم للشبه ، بل إما قسم منه أو هو هو والمصنف ممن يرى أنه من قياس الشبه وقد نقل ذلك عن الأئمة المتقدمين قال ابن القاسم : وناهيك بجلالة المصنف وتقدمه في حفظ هذا الفن على غيره " وقد عرفوه : بأنه إلحاق فرع متردد بين أصلين بأحد هما الغالب شبيه به في الصفة والحكم على شبيهه بالآخر منهما :

ومثاله : إلحاق العبد بالمال في إيجاب القيمة في قتله ، ولو نادى على الدية ، لأن شبيهه بالمال في الصفة والحكم أكثر من شبيهه بالحر فيها : لكونه يباع ويشترى ويوهب ويعار ، وتقل قيمته وتزداد باعتبار بعض الصفات فيه ويشبه الحر في أنه آدمي مخاطب ، مثاب معاقب ، فيلحق به من هذه الناحية : فالشافعي اعتمد الشبه في الحكم : وغيره كأبي حنيفة وأحمد اعتمد الشبه في الصورة ولهذا أوجب أحمد التشهد الأول كالثاني : باعتبار أنه أحد الجلوسين في الصلاة فيجب كالجلوس الأخير .

ولم يوجب أبو حنيفة الثاني كالاول : حيث قال تشهد فلا يجب كالتشهد الأول بناء على قياس غلبة الأشباه : أنظر في هذا : نهاية السؤل ٤ / ١١١ ، الإبهاج ٣ / ٦٩ الآيات البيئات ٤ / ١٠٨ ، نشر البنود ٢ / ١٩٧ ، الرسالة للشافعي ص ٤٠ ، غاية الوصول ص ١٢٥ ، الروضة ١١ / ١٤٩ .

(٣) في (أ) فإذا ادعى : (٤) في (ب) قلت : وهو تصحيف .

(٥) القلب هو دعوى أن ما ذكره المستدل يدل عليه لاله في تلك المسألة ، على ذلك الوجه : أي أنه إثبات نقيض الحكم بعين العلة : كقول الحنفى في مسح الرأس في الوضوء ، إنه ركن فلا يكفى فيه أقل ما ينطلق عليه الاسم ، كالوجه فانه لا يكفى فيه ذلك .

فيقول الشافعي : قالبا : فلا يتقدر إرذنان بالربع كالوجه فلا يكفى فيه ذلك فقد =

ومثال الضد^(١) أن يقال : الوتر واجب قياسا على التشهد في الصلاة بجامع مواظبة
 مثال الضد النبي صلى الله عليه وسلم عليهما ، فنقول مستحب قياسا على سنة^(٢) الفجر بجامع أن كلا
 منهما يفعل في وقت معين ، لغرض معين^(٣) من فروض الصلاة ، فإن الوتر في وقت العشاء
 وسنة^(٤) الفجر في وقت الصبح^(٥) ، ولم يعهد في الشرع^(٦) وضع صلاتي فرض في وقت واحد .
 مثال الضد ولو قيل : الجامع المواظبة لكان قلبا^(٨) لامعارضة ، فتأمل .

فهذان قادهان : لأن النقيض ، أو الضد ، إذا ثبت لزم/مقابل قول المستدل بخلاف
 الخلائ^(٩) .

ومثال الخلاف ، أن يقال اليمين الغموس^(١٠) ، لا توجب الكفارة كشهادة الزور بجامع

= أثبت الشافعي نقيض الحكم بنفس العلة ، فتبطل العلة عندئذ ، وإلا لزم اجتماع
 النقيضين ، وهو محال : انظر نشر البنود ٢ / ٢٢١ :

وأما المعارضة فسيأتي في كلام المصنف أن لها معنيين : وقد مر بك تعريفها .

(١) في (ب) مثال الضد : بدون الواو .

(٢) كلمة (سنة) ساقطة من جميع النسخ : والصواب إثباتها

(٣) سقط من (أ) (٤) لفظ " سنة " ساقط : ولا بد منه

(٥) كلمة (وقت) ساقط من (أ) (٦) في (م) من الشرع .

(٧) في (ب) ولو قلنا لمجامع :

(٨) لأن دليل المعارض إذا كان هو عين دليل المعلل ، سميت تلك المعارضة قليلاً ،

أو معارضة على سبيل القلب . وتسمى أيضاً مشاركة في الدليل : أنظر الولدية ص ١٠ .

(٩) أنظر نشر البنود ٢ / ١٢٧ .

(١٠) اليمين الغموس : سميت بذلك لأنها تغمس صاحبها في الإثم ، ثم في النار ، فهي

فعل بمعنى فاعل ، ولا كفارة فيها عند الجمهور ، لاتفاقهم على أن الشرك والعقوق ،

والقتل لا كفارة فيها ، وهي الأشياء التي ذكرت معها في الحديث في قوله صلى الله

عليه وسلم " الكبائر الإشراف بالله ، وعقوق الوالدين ، وقتل النفس ، واليمين الغموس " .

رواه البخاري^{١٥٥} : فحكم اليمين الغموس حكم ما ذكرت معه : وعن ابن مسعود رضي الله

عنه : " كنا نعد الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس ، وهي أن يحلف الرجل على

مال أخيه كاذباً ليقتطعه " .

أن كلا منهما قول أشم قائله ، فيقال : الغموس يوجب التعزيز قياسا على الزور بجامع
إظهار الباطل على وجه من التأكيد : يغلب^(١) ظن كونه حقا^(٢) ، ففي الغموس باليمين
وفي الزور بالشهادة ، واليمين والشهادة أخوان ، ولا نقول بجامع الإثم كيلا^(٣) يكون
قلبا^(٤) لامعارضة ، فهذا غير قادح ، إذ لامنافاة بين ثبوت التعزير والكَفارة .
وأما قولنا : " والمختار قبول الترجيح^(٦) فمقرر في شرح^(٧) المختصر ، وكذلك قولنا :
" وأنه لا يجب الإيماء إليه " والضمير في " إليه " عائد على الترجيح .

- = وعند الشافعية تجب الكفارة في كل من القتل العمد ، واليمين الغموس قياسا
أولويا على القتل الخطأ واليمين غير الغموس : أنظر فتح الباري ٢٥ / ٥٠ ، شرح
العضد ١٧٣ / ٢ .
- (١) كلمة " يغلب " ساقطة من (ب)
(٢) في (ب) من كونه لشافعي : وهو تحريف .
(٣) في (أ) لثلا :
(٤) في (ب) قلنا : وهو تصحيف .
(٥) في (ب) " من " بدل " بين " وهو تحريف .
(٦) انظر شرح المحلى مع العطار ٢٦٧ / ٢ .
(٧) قال في الشرح : المختار به جزم أكثر أصحابنا قبول الترجيح فيتعين العمل
به ترجيحا للراجح على المرجوح والمختار أنه لا يجب على المستدل الإيماء إلى
الترجيح في الدليل ، لأن الترجيح خارج عن الدليل ، والمستدل مطالب
بالدليل فقط : أنظر شرح المختصر ورقة ٢٥٢ / ٤ ، تشنيف المسامع ورقة ٢٠٩ ،
احكام الامدى ١٠٢ / ٣ .

ومنها على قولنا في المعارضة : والمعارض هنا وصف صالح للعلية (كصلاحية)^(٢) القياس^(١) المعارض غير مناف ولكن يؤول إلى الاختلاف ، كالطعم مع الكيل في البر ، لا ينافي ، ويؤول إلى الاختلاف^(٣) في التفاح ولا يلزم المعارض نفي الوصف عن الفرع^(٤) . وثالثها إن صرح بالفرق ، ولا إبداء أصل على المختار ، وللمستدل الدفع بالمنع والقدرح ، وبالطلبية بالتأثير ، إن لم يكن^(٥) سبباً وببيان استقلال ماعده في صورة ، ولم يـ بظاهر عام ، إذا لم يتعرض/للتعميم ، ولو قال ثبت الحكم مع انتفاء وصفك لم يكف^(٧) إذا لم يكن معه^(٨) وصف المستدل ، وقيل مطلقاً . وعندى^(٩) أنه ينقطع^(١٠) لاعترافه ، ولعدم الانعكاس ، ولو أبدى المعارض ما

(١) العنوان من (ب) فقط .

(٢) في (أ) قال : ومنها على قولنا في المعارضة ، والمعارض هنا وصف صالح للعلة إلى قوله بحذف خصوصه عن الاعتبار انتهى فحذف بقية النص اختصاراً .

(٣) سقط من (ب)

(٤) ومقابلته يلزمه نفي الوصف عن الفرع ، لتتم معارضته : وهو الثاني : انظر كلامه فيما بعد .

(٥) أي إن لم يكن مسلك العلية سبباً وذلك بأن يكون مناسباً أو شبيهاً لتحصل معارضة الشيء بمثله ، بخلاف السبب فمجرد الاحتمال قادح فيه انظر شرح المحلى

٢٩٩/٢

(٦) في (ب) وهي أن : وهو خطأ . (٧) أي في دفع الاعتراض .

(٨) في (ب) نعمه . وهو تحريف .

(٩) عند المصنف أنه ينقطع في الصورة التي لا يوجد وصف المستدل فيها لأنه إما أن يشترط الانعكاس أولاً ، فإن شرط فواضح ، لأنه وجد الحكم بدونه فلا انعكاس ، وإن لم يشترط فلأن إيرادها للقدرح في وصف المعارض قادح في وصفه أيضاً ، ومحصل كلامه أن القدرح في أحدهما قدح في الآخر :

وإذا قدح في وصف نفسه فقد اعترف ببطلانه : كما سيذكره قريباً في الجواب .

وانظر الآيات البيئات : ٧١ / ٤

(١٠) الانقطاع عدة أقسام : أحدهما السكوت عن الجواب كما في قوله تعالسى =

يخلف الملقى سمي تعدد الوضع وزالت فائدة الالغاء ، مالم يلغ المستدل الخلف
 بغير دعوى قصوره ، أو دعوى من سلم وجود المظنة ^(٣) ضعف المعنى ، خلافا
 لمن زعمها إلقاءً ، ويكفي رجحان وصف المستدل بناءً على منع التعدد ^(٤) وقد يعترض
 باختلاف جنس ^(٥) المصلحة ، وإن اتحد ضابط الأصل والفرع ،

= " فبهت الذي كفر " ، والثاني : أن يعلل ولا يجدى ، والثالث أن ينقض ببعض كلامه
 بعضه الآخر ، والرابع أن يوردى كلامه إلى المحال ، والخامس أن ينتقل من دليل
 إلى دليل ، كما قال الشاعر :

وإذا تنقل في الجواب مجادل دل العقول على انقطاع حاضره
 والسادس : أن يسأل عن الشيء فيجيب عن غيره وغير ذلك من الأقسام ، أنظر
 الفقيه والمنفقه ٥٧/٢ .

(١) أي لو أبدل المعترض أمراً آخر يخلف الوصف الذي ألغاه المستدل ويقوم مقامه
 سمي تعدد الوضع ، لتعدد أصلي العلة فإنها تعددت بأصلين ، لأن المعترض
 أورد الوصف فلما ألغى عوضه بآخر ، وصار معللاً بكل منهما ، كما يقال : فيما إذا
 أمن العبد المسلم حربياً ، أمان من مسلم عاقل فيصح كالحرك لأن الإسلام والعقل
 مظنتان لا يظهران مصالح الأمان ، فيعترض من لم يصحح ذلك كالحنفى باعتبار
 الحرية معهما ، فإن الحرية مظنة فراغ القلب ، بخلاف الرقيق فإنه مشتغل بخدمة
 سيده فلا يتفرغ للنظر في المصلحة . فيجيب المعترض بأن الإذن له خلف الحرية لأنه
 مظنة لبذل وسعه في النظر في مصلحة القتال والأمان ، أنظر شرح المحلى مع
 العطار ٣٠٢/٢ ، تشنيف المسامع ورقة ٢٢٠ .

(٢) وأما بدعوى قصوره ، فلا يضر ، لأن الصحيح جواز التعليل بالعلة القاصرة ، فلا
 يوتر هنا دعوى القصور ، ولا دعواه ضعف المعنى ، وقد سلم وجود المظنة المنتظمة .
 لذلك المعنى ، خلافاً لمن زعم الدعويين إلقاءً للخلف .
 بناءً في الأولى على امتناع القاصرة ، وفي الثانية على تأثير ضعف المعنى في المظنة ،
 انظر شرح المحلى مع العطار ٣٠٢/٢ ، الآيات البينات ٧٤/٤ .

(٣) في (ب) المطالبة وهو تحريف . (٤) في (ب) منع العدد .

(٥) أي في الأصل والفرع : كما يقال : يحد اللائط كالزاني بجامع إيلاج فرج في فرج =

فيجاب^(١) بحذف خصوصه عن الاعتبار^(٢) انتهى [

- ١ - قيل : ما معنى قولكم غير مناف ولكن يؤول ؟
- ٢ - ولم قلت^(٣) : ولا يلزم المعترض نفى الوصف ، ولم تقولوا بيان نفى الوصف كما فعل ابن الحاجب وغيره ، بل حذفتم لفظة^(٤) بيان ؟
- ٣ - وما معنى قولكم : وثالثها إن صرح بالفرق ؟ هل معناه يلزمه حينئذ نفى الوصف أو لا يلزمه ؟
- ٤ - ولم^(٥) عطفتم القدر على المنع ، مع أن المنع قدح^(٦) ، وكذلك^(٧) المطالبة بالتأثير وما بعده ؟

٥ - وعلام يعود ضمير " أنه " في قولكم وعندى أنه ينقطع ؟

٦ - وبم اعترف حيث أشرت إلى ذلك بقولكم " لاعترافه " ؟

٧ - وما معنى قولكم " ما لم يبلغ المستدل الخلف . . إلى آخره ؟

فقلت هذه سبع سوالات :

أما الأولى : فأقول : اعلم أن المعارضة تطلق ويراد بها شيئان^(٨).

= مشتبه طبعاً ، محرم شرعاً ، فيعترض بأن الحكمة في حرمة اللواط ، الصيانة عن رذيلته وفي حرمة الزنا المرتب عليها الحد ، دفع اختلاط الأنساب ، المؤدى إليه الزنا وهما مختلفان فيجوز أن يختلف حكمهما بأن يقصر الشارع الحد على الزنا ، فيكون خصوصه معتبراً في علة الحد ، فيجاب بحذف خصوص الأصل عن الاعتبار . فإن الزنا وإن أدى إلى اختلاط الأنساب ، وضياع الأولاد ، فإن اللواط يؤول إلى عدم الولادة بالكلية : انظر شرح المحلى مع العطار ٢ / ٣٠٣ ، تشنيف السامع ورقة ٢٢١ .

(١) في (ب) ليجاب : وهو تحريف . (٢) ما بين المعقوفتين سقط من (أ) اختصاراً

(٣) في (م) ولم لا قلت : بزيادة لا : وهو خطأ (٤) في (أ) لفظ .

(٥) في (ب) ، (م) " ولو " وهو تحريف .

(٦) يمكن أن يكون من عطف العام على الخاص : إذ القدر عام كلي ، والمنع جزئي منه .

(٧) في (م) ولذلك : (٨) راجع شرح المختصر ورقة ٢٤٦ / ٤ .

أحدهما : الاتيان بوصف يقتضى مقابل ما اقتضاه وصف المستدل : كما إذا اعتل
بوصف يقتضى التحريم ، فعارضه بوصف يقتضى الجواز ، وهذا هو المعنى فى قولنا
المعارضة فى الفرع بما يقتضى نقيض الحكم كما ذكرناه ^(١) فى السؤال الماضى
والثانى : الاتيان بعلة ^(٢) صالحة لأن يتعلق : بها فى الحكم كما صلحت عليه ^(٣)
المستدل . وينشأ الخلاف عنهما فى الفرع لافى الأصل ، وإلى هذا الإشارة بقولنا
وصف صالح للعلية ، كصلاحية وصف المعارض غير مناف - أى فى الأصل - ولكن
يوئل إلى الاختلاف أى بين المتناظرين فى الفرع المعقود له مجلس المناظرة ^(٤)
وقد أوضحنا ذلك بالمثال ^(٥) ، وتقريه أنهما إذا اتفقا مثلا على كوث البر ربويًا
واعتل أحدهما بالطعم ، وبين وجه مناسبه ، كان للمعتز أن يقول لم تعلقت
بالكيل وهو أيضا مناسب ، وبين ^(٦) ذلك ، وإذا لاحت مناسبتهما ^(٧) وضح
أن التعلق بأحدهما وترك الآخر تحكّم ^(٨) ، فإذا قال الشافعى : التفاح ربوي
قياسا على البر بجامع الطعم كان للمعتز أن يقول إن العلة الطعم ، وجاز أن تكون
الكيل ، فلا يكون التفاح ربويًا فال اعتراضه إلى النزاع ^(٩) فى الفرع :
إذا عرفت هذا فالقدر المشترك بين المعارضتين الاتيان بوصف يمنع ثبوت الحكم
المدعى فى الفرع ، ثم قد يكون منافيا مطلقا وهو الأول ، وقد لا ينافى وهو الثانى .
واعلم أنه ليس من شرط المعارضة أن يأتى بوصف تكون مناسبه أو شبهه مساويًا

(١) فى (أ) ، (ب) كما قرناه : انظره ص

(٢) فى (ب) بعدة : وهو تحريف .

(٣) فى (أ) عليه

(٤) المناظرة هى المباحثة عن مأخذ أحكام الشرع ، والجدال هو استيقاها على

أحسن ترتيب وأقربه إلى المقصود : أنظر الابهاج ٨٠/٣ .

(٥) فى (ب) بالباب : وهو تحريف .

(٦) فى (ب) بين ،

(٧) فى (أ) وضح : وهو تصحيف .

(٨) أنظر شرح المختصر ورقة ٢٤٦/٤ .

(٩) فى (ب) فمال اعتراضه .

لمناسبة أو شبه وصف المستدل ، بل يجوز كونه دونه في المناسبة^(١) . والشبه/إذا اشتراكاً
في أصل المناسبة والشبه ، فلا يفهم من قولنا "كصلاحية"^(٢) وصف المعارض أنه مساوٍ
له من كل وجه :

بل المراد أصل المساواة^(٣) في صلاحية التعليل : نعم إذا عارض بوصف لا يكون^(٤)

مساوياً من كل وجه ، فللمستدل الدفع بأن وصفه أنسب وأخيل ، وأكثر شبهاً إذا كان
القياس^(٥) شبهاً .

(١) الوصف : المقارن للحكم إما أن يناسبه بالذات فهو المناسب كالسكر للتحريم ،

فإن السكر مناسب بالذات لتحريم السكر .

أو يناسبه بالتبع : أي بالالتزام فهو الشبه ، كالطهارة لاشتراط النية ، فإن

الطهارة من حيث هي لا تناسب اشتراط النية ، لكن تناسبها من حيث إنها

عبادة والعبادة مناسبة لاشتراط النية :

فالمناسبة هي عمدة كتاب القياس ، ومحل غموضه ووضوحه .

ويعبر عنها بالإخالة والمصلحة ، ورعاية المقاصد ، ونحو ذلك

أنظر الابتهاج ٦٦/٩ ، إرشاد الفحول ص ٢١٤ .

(٢) في (أ) لصلاحية : باللام . (٣) في (ب) من

(٤) في (أ) لا مساوياً . بدون يكون :

(٥) الشبه هو الوصف ذو المنزلة بين المنزلتين ، أي بين منزلتى المناسب والطردي

وقد اختلف في قياس الشبه هل هو حجة أو ليس بحجة ، وظاهر مذهب الشافعي

رحمه الله أنه حجة قال ابن السمعاني : «وقد أشار الشافعي إلى الاحتجاج به

في مواضع كثيرة من كتبه . وأقرب شيء في ذلك قوله في إيجاب النية في الوضوء

كالتيمم : طهارتان فكيف يفترقان ؟ وتابعه أكثر الأصحاب على ذلك .»

ثم قال : «واعلم أن الشبه ضربان أحدهما في الأحكام ، والثاني في الصورة .

فأما الشبه في الأحكام فقد ذهب عامة أصحابنا إلى جواز التعليل به كوطء الشبهة

فإنه مردود إلى النكاح في سقوط الحد ، ووجوب المهر ، ونحو ذلك لشبهه بالوطء

في النكاح في جميع الأحكام .

وأما الشبه في الصورة فكقياس الخيل على البغال والحمير ، في سقوط الزكاة لصورة

الشبه ، فقد جعل بعضهم مثل هذا القياس حجة

وهذا عندنا بناءً على منع تعدد العلل ، فإننا لانجوز التعليل بعلتين . (١)

لا يجوز
التعليل

بعلتين

= والصحيح أن مجرد الشبه في الصورة لا يجوز التعليل به لأن التعليل ما كان له تأثير في الحكم ، بأن يفيد قوة الظن ليحكم بها ، والشبه في الصورة لا تأثير له في الحكم ، وليس هو ما يفيد قوة الظن حتى يوجب حكماً ؛ انظر قواطع الأدلة ورقة

٠ ٦٥

(١) ذكر المصنف رأيه هذا وأفصح به ، ودلل عليه وناضل عنه في كتابه شرح المختصر والأشباه والتضائير: قال في الأشباه "أصل قاطع : لا يجوز عقلاً اجتماع علتين على معلول واحد ، وهذا الأصل قد مهدناه في شرح المختصر ، وادعينا قيام القاطع عليه ، وحكمنا بأن مخالفه محجوج ببراهين العقول ، ونزلنا عليه من الفروع الفقهية ما يرتفع عن هم الزمان ."

قال : وكلام العقلاء في جميع العلوم من المتكلمين ، والأصوليين ، والنحاة والفقهاء متطابق على هذا .

وهي قاعدة مطردة منعكسة لاسبيل إلى انتقاضها بشيء من الصور .

سواء عرفت العلة بالمؤثر ، أو المعرف ، أو الباعث : وما هي عندي إلا قاعدة كامنة في أفئدة العقلاء ، واختلاف الأصوليين فيه إنما هو عند نظرهم في المسألة بخصوصها . ثم إذا خاضوا بعيداً عنها وجدت أفئدتهم تحوم حول المنع ، فلا يوجد صفات فصاعداً يحسن أن يضاف الحكم إلى كل منهما لو انفرد :

وقال في الشرح : وفإن قلت : إذا قررت امتناع اجتماع علتين فماذا تفعل في الوصفين إذا اجتماعاً ؟ قلت لي في كل وصفين فصاعداً حصل اجتماعهما طرق ثلاث :

الأولى : أني أدعي تعدد الأحكام بتعدد العلل وأنا بسبيل من ادعاء ذلك في كل صورة .

الثانية : أني أسلم اتحاد الحكم ، ولكن أقول : لما ضاق المحل عن الحكيم لم يضق عن آثارهما ، فآثارهما باقية ، وربما اختلفت فظهرت فائدتهما كما في القاتل المرتد ، فإنه يقتل عن حق الأدمى ، مع جريان أحكام المرتد عليه في الحياة وبعد الممات .

والطريق الثالث : أني أنظر إلى الوصفين فأعمل أخيلهما وأشبههما ، وأطرح الآخر بالكلية : ثم أورد سواءً لا عويصاً على من يجوز اجتماع علتين على معلول واحد . =

فمتى كان وصفات صالحان للعلية (١) ، تعلقنا بأولا هما (٢) ، وحذفنا الآخر عن درجة الاعتبار . وإلى ذلك الإشارة بقولنا ويكفي رجحان وصف المستدل بناءً على منع التعدد ،

= فقال : " ما القول في رجل قال لامرأته التي يملك عليها الطلقات الثلاث = إن كلمت رجلا فأنت طالق ، وإن كلمت أسود فأنت طالق ، وإن كلمت طويلا فأنت طالق فكلمت رجلا اجتمت له الخلال الثلاث . فإنه لا محالة في وقوع الثلاث عليها . ولو أنه لا يملك عليها غير طلقة واحدة ، وقال هذا الكلام بمجموعه فكلمت هذا الجامع الصفات كلها لم يقع إلا طلقة بلا ريب ، وانتفاء الطلقتين ليس إلا لضيق المحل بلا ريب . بدليل تأثيرها إذا لم يضق المحل ، ووقوع الواحدة ، لا يصح إسناده إلى كل واحدة بمفردها ، لأن المطلق جعل كل صيغة علة مستقلة موجبة لطلقة واحدة مغايرة للطلقة التي توجبها الصيغة الأخرى ، فلا يتأتى مخالفتيه ، وهو ذوالانشاء : وجعل الطلقة مستندة إلى غير ما أسنده هو إليها ، ولا سبيل إلى دفع الواحدة .

فليس غير جعل الوقوع مستندا إلى أحد الأوصاف لابعينه ، وهو رأى بعض القائلين بامتناع التعليل بعلتين ، أو القول بأن الأوصاف أجزاء للعلة وهو المذهب الآخر لهم .

قال : فهذه الصورة عسرة على المجوزين لاجتماع علتين مستقلتين ، ينشأ الحكم عنهما على وجه الاستقلال لكل منهما ، ولا انفصال لهم عنها .

ثم قال : وما أبدوه من الصور ليس فيه شيء من العسر ولله الحمد : " والمصنف فسي رأيه هذا تابع لإمام الحرمين ، والآمدى ، وغيرهما من منع تعدد العلل في العقل والشرع أو في أحدهما ، والجمهور على جواز ذلك ، قال الشوكاني : وهذا الذي ذهب إليه الجمهور هو الحق إن يمنع من ذلك عقل ولا شرع ، ودليل جوازه وقوعه . كإيجاب الوضوء من البول والغائط والمذي ونحو ذلك . ولأن العلل الشرعية معرفات ولا مانع من اجتماع معرفتين فأكثر على شيء واحد ،

أنظر في هذا : المستصفى ٢ / ٣٤٢ ، نهاية السؤل ٤ / ٢٠٤ ، البرهان ٢ / ٨٣١ ، الاشياء والنظائر ورقة ١٣٢ . الابهاج ٣ / ١١٤ ، شرح المختصر ورقة ٤ / ١٧٧ ، الترياق النافع ٢ / ٦٩ ، الامدى ٣ / ٢٣٦ ، شرح العضد ٢ / ٢٢٤ ، إرشاد الفحول ص ٢٠٥ ، نشر البنود ٢ / ١٤٥ .

(١) في (أ) للعلة . (٢) في (ب) بأحد هما : والمثبت أنسب .

أى تعدد العلل ، وأشرنا بهذا البناء^(١) إلى أن من يجوز التعليل بعلمتين لا يكفى^(٢) بذلك .

وقد صرح بذلك ابن الحاجب فقال : " ولا يكفى رجحان^(٣) المعنى " أى لا يكفى فى جواب^(٤) المعارضة كون الوصف المعين راجحاً على وصف المعارض .

وأما الثانى^(٥) : فسمعت الشيخ الامام الوالد^(٦) رحمه الله يقول : ورأيت فى أجوبته عن الأسئلة الأصولية التى سألته أنا عنها : " النفى له فى اللفظة^(٧) معنيان : أحدهما فعل الفاعل للنفى ، فتقول^(٨) نفيت الشئ فانتنى ، وهذا هو أظهر المعنيين :

والثانى : نفس الانتفاء ، فنقول^(٩) نفى الشئ^(١٠) ، هكذا سمع فى اللفظة^(١١) وعلى هذا المعنى الثانى يكون النفى والاثبات نقيضين^(١٢) لا يجتمعان ولا يرتفعان . ويكون المراد بالاثبات الثبوت كما أن المراد بالنفى الانتفاء .

وأما إذا أردت بالنفى نفيك للشئ والاثبات^(١٣) إثباتك له فيكونان ضدين لا نقيضين لأنك قد لا تنفى ولا تثبت انتهى "

فعلم أن أظهر معنيي النفى فعل الفاعل ، فقولنا وفى لزوم نفى الوصف أحسن من قول غيرنا بيان نفى الوصف ، لأنه أراد بالنفى الانتفاء وأظهر معنييه خلافه ، ونحن أردنا أظهر معنييه ولذلك لم نحتج إلى لفظة " بيان " فكان أخصراً وأحسن :^(١٤)

(١) سقط من (ب) (٢) فى (ب) لا يكفى

(٣) فى (ب) ساقط وفى (أ) ولا يكفى رجحات المعين .

(٤) فى (م) فى جواز المعارضة (٥) أى الجواب عن السؤال الثانى .

(٦) سقط من (م) (٧) فى (ب) فى العلة وهو نقص .

(٨) فى (أ) ، (ب) تقول : بدون الفاء : وهو صحيح .

(٩) فى (أ) ، (ب) تقول : بغير فاء وهو صحيح

(١٠) نفى الشئ أى بمعنى انتفى ، كزاد ، ونقص من اللازم (١١) فى (ب) ، (أ) من اللفظة

(١٢) فى (ب) كلمة (لا) ساقطة وهو نقص مخل (١٣) فى (ب) وللإثبات : وهو تحريف

(١٤) هذا من المصنف توطئة لترجيح عبارته على عبارة ابن الحاجب ، وبيان نكته =

ولا يقال لعل غيركم أراد بالنفى فعل الفاعل، لأنه^(١) لو أراد ذلك لم يحتج إلى لفظة بيان بل كانت حشواً *

وأما الثالث فمعناه إن صرح بالفرق لزمه، لأنه إذا صرح به فقد التزمه فعلية الوفاء به، جريا على قضية^(٢) التزامه .

وأعلم أنا وغيرنا كثيرا ما نظوي^(٣) في حكاية المسئلة المشتملة على مذاهب/ذكر
ثانيها،^(٤) وكذا ذكر الأول،/إذا لم يكن المختار،^(٥) لدلالة لفظ الثالث^(٦) عليهما، ثم
٥٣"ب ٦٤"أ

= العدول عنها باستعماله اللفظ في معناه الأظهر فكان أحسن، وحذفه لفظة
"بيان" فكان أخصر، والأخصرية مزية عند كل منهما، لكون الاختصار مقصوداً لهما
كما هو معلوم) :

قال الكمال: (وقد جرى الزركشي وأبو زرعة على أن النفي في عبارة ابن الحاجب
بمعنى الانتفاء فاحتج لذلك إلى لفظة "بيان" وفي عبارة المصنف مصدر نفي ينفي
فلم يحتج للفظ "بيان" وأن كلتا العبارتين صحيحة: وعبارة المصنف أظهر. قال
وهو كلام جيد). أنظر حاشية العطار ٢/٢٩٨، الآيات البيئات ٤/٦٦ .

(١) في (ب) انه : (٢) في (ب) قصة : وهو تصحيف .

(٣) في (ب) "مانطو مطلق" (٤) في (ب) ذكرناها : وهو تحريف .

(٥) في (أ) إذا لم نذكر المختار منها، أي من المذاهب : وهو صحيح .

(٦) وهذا الأسلوب معهود عند العلماء والأدباء، ومن هذا القبيل قول الشاعر الحسن
ابن هانئ :

أقمنا بها يوماً ويوماً وثالثاً ويوماً له يوم الترحل خامس :

وقد اختلف في عدد الأيام التي أقامها فليل هي أربع فقط، واليوم الخامس رحل
وقال بعضهم هي تسع، واليوم العاشر رحل، باعتبار أن قوله "يوماً ويوماً" يومان
وقوله "وثالثاً" ثلاثة أيام، وقوله "ويوماً" له يوم الترحل خامس "أربعة أيام .

والأول أقرب إلى اللفظ، والثاني أقرب إلى المدلول : ذكره المصنف في رفع
الحاجب ورقة ٢/٢٩٩ .

ومن قبيله أيضاً قوله تعالى "وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى"
أي قالت اليهود لن يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وقالت النصارى لن يدخل
الجنة إلا من كان نصارى، فلف بين الفريقين، لعدم الالتباس، والثقة بأن السامع
يرد إلى كل فريق مقوله، للعلم بتضليل كل فريق صاحبه : انظر التلخيص ص ٣٦٣،

شرح الجوهر المكنون ص ١٥٩ .

إذا صرح بالأول وكان الثالث مفصلاً^(١) فتارة يشار إلى قيد^(٢) في الأول ، وتارة إلى القيد^(٣) في الثاني . وإنما يظهر^(٤) ذلك بالسياق والتأمل :

فقولنا مثلاً في باب النسخ " وبالقياس . وثالثها إن كان جلياً ، والرابع إن كان فس زمنه عليه الصلاة^(٥) والسلام ، والعلّة^(٦) منصوصة ، معناه ويجوز النسخ بالقياس^(٧) على الأصح ، والثاني لا يجوز مطلقاً والثالث يجوز إن كان جلياً^(٨) ، (وليس المعنى لا يجوز إن كان جلياً^(٩)) فإنه لا يقول أحد يمتنع بالجلي ، ويجوز بالخفي ، وإنما المقول عكسه . وكذا لا يقول أحد يجوز في غير زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمستنبطه ، ون زمنه بالمنصوصة :

وقولنا مثلاً هنا : ولا يلزم^(١٠) المعترض : إلى قولنا^(١١) وثالثها إن صرح بالفرق

عكس ذلك ، والمعنى / ولا يلزم المعترض نفي الوصف على الصحيح ، والثاني يلزمه ، والثالث " ٥٩ م

-
- (١) في (م) مفصلاً : وهو تحريف .
 (٢) في (ب) إلى حد : وهو تحريف .
 (٣) في (ب) إلى حد :
 (٤) في (أ) يظهر الثاني :
 (٥) لفظ الصلاة ساقط من (م)
 (٦) في (ب) فالعلّة بالفاء وهو تحريف
 (٧) أي مطلقاً بدليل ما بعده

(٨) وهو ما قطع فيه ينفي الفارق بين الأصل والفرع ، كقياس إحراق مال اليتيم على أكله في الحرمة ، وقد قال تعالى : في أكل مال اليتيم : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم ناراً وسيصلون سعيراً) ولا فرق بين الأكل والإحراق في الاتلاف .

وكقياس الأمة على العبد في أحكام العتق ، فإننا نعلم قطعاً أن الذكورة والأنوثة فيهما ما لم يعتبره الشارع ، وأنه لا فارق بينهما إلا ذلك ، فحصل لنا القطع بنفي الفارق .

والخفي بخلافه : وهو ما يكون نفي الفارق فيه مظهرنا كقياس النبيذ على الخمر في الحرمة إذ لا يمنع أن تكون خصوصية الخمر معتبرة : أنظر ارشاد الفحول ص ٢٢٣ .

- (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) .
 (١٠) انظر شرح المحلى مع العطار ٢ / ٢٩٨ :
 (١١) في (ب) ان قولنا : وهو تحريف .

يلزمه إن صرح بالفرق ، وأطلقنا ^(١) القول لدلالة السياق عليه ، فإنه لا يقول أحد يلزمه إذا لم يصرح بالفرق دون ما إذا صرح ، وإنما يقال بالعكس ، أو مطلق ^(٢) اللزوم أو عدمه .

فإن قلت فهلا جريتم على منوال ^(٣) واحد ؟ قلت رعاية الاختصار تمنع من ذلك . فإنك إذا تأملت هذه الأماكن بأسرها ، وجدتنا ^(٤) لا نخص واحدا من الأمرين بالاعتبار إلا لكونه ^(٥) أخصر في ذلك المكان ، وهذا فن من البلاغة [لا يمارى فيه إلا السفية] ^(٧) وأما الرابع ^(٨) فأقول المعنى بالقدح ^(٩) هنا إفساد العلة بطريق

(١) في (ب) واطلق القول :

(٢) في (أ) أو يطلق الملزوم : وهو تحريف .

(٣) في (ب) على قول واحد

(٤) في (ب) وجدت مثلا : وهو تحريف

(٥) في (ب) لالكونه بدون الهمزة وهو نقص (٦) في (أ) الكتاب : وهو تحريف

(٧) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب)

(٨) وعمل المصنف هذا مراعاة لنوع الإيجاز ، إيجاز القصر ، الذي يسمونه

الاختصار ، وإيجاز الحذف ، وإيجاز القصر كقوله تعالى (ولكم في القصص حياة) فان معناه كثير ولفظه يسير ، ولا حذف فيه :

وقوله " خذ العضو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين " فقد جمعت هذه الآية على قصرها مكارم الأخلاق بأسرها :

وإيجاز الحذف كما في قوله تعالى : في قصة يوسف عليه السلام " أنا أنبيئكم

بتأويله فأرسلون ، يوسف أيها الصديق " الآية أي فأرسلوني إلى يوسف لأستعبره

الروءيا ، ففعلوا فأتاه وقال له يا يوسف : ومن هذا القبيل قول الشاعر :

أتى الزمان بنوه في شببته فسرهم وأتيناها على الهرم

أي فسأنا :

راجع التلخيص في علوم البلاغة ص ٤ ٢١ .

(٩) في (ب) إنما المعنى بالقدح .

من طرق إفسادها . وليس المعنى به مطلق القدح في الدليل كما عرفناه ^(١) في قولنا :

القوادح : منها النقض ^(٢) إلى آخره : والدفع أعم من القدح ، لأنه قد يكون بالقدح فس ، الاعتراضات العلة ، وقد يكون بمنع وجودها في الفرع مثلا ، أو غير ذلك من دوافع القياس ، مع حاصلها سبعة تسليم أن العلة صحيحة :

وقد بينا في شرح المختصر أن الاعتراضات وإن ^(٣) أكثر الجدليين القول فيها فحاصلها سبعة : ^(٤)

(١) في (أ) (ب) كما عيناه . (٢) في (أ) منها النقيض : وهو تحريف

(٣) " ان " ساقطة من (أ) وهو نقص :

(٤) في (أ) سبقه : وهو تصحيف : وقد ذكر في الشرح سبب الاستكثار من هـ — هذه

الاعتراضات عند العلماء فقال : " ولقد أكثر أئمتنا فيها واستكثروا من أمثلتها وشعبوا أقسامها حيث كان الزمان مشحونا بالعلماء وكانت المناظرات تبلغ بأهلها عنان السماء ثم نقل عن ابن السمعاني أنه قال : لا يجوز للفقهاء أن يعتمد على جميع هذه الأسئلة ولا يعتقد صحتها ، فإنها ظواهر : اقتنع بها من يقتنع بظاهر من الكلام ، ويقبل وقوعه على حقائق المعاني في المسائل :

قال المصنف : وأنا أقول أئمتنا لا ينكرون ذلك ، وإنما وضعوها واستكثروا منها لتمييز الصحيح من الفاسد ، وتفتح الأبواب لذي الفطنة فيلجها ، ويظهر من حقائق الأمور أبلجها ، فينهض في جحافل الأقيسة على أحسن الطرق :

إلى أن قال : وابن الحاجب وإن ذكر خمسة وعشرين اعتراضا فأنواعها عند التحقيق سبعة : ثم أخذ يذكرها قريبا ما هنا : " وهي في الحقيقة اعتراضات على الدليل الدال على العلية ، وكلها ترجع إلى منع للدليل أو معارضة له . وإلا لم تسمع كما ذكره ابن الحاجب : وذلك لأن غرض المستدل إثبات مدعاه ، والشاهد عليه هو الدليل^١ وصلاحيته للشهادة بصحة مقدماته ، ونفاذها بترتب الحكم عليه ، إنما هو عند عدم المعارض ، وإلا يكون كتعارض بينتين :

والمعارض هو المدعى عليه ، والدافع للدعوى : والدفع يكون بهدم أحد الأمرين :

إما بهدم شهادة الدليل بالقدح في صحته : وذلك بمنع مقدمة من مقدماته وطلب الدليل عليها^٢ وإما بهدم نفاذ شهادته ، وذلك بالمعارضة بما يقاومها ويمنع ثبوت =

الأول : طلب الإفهام : وهو الاستفسار (١)
 الثاني : أن القياس هل يسوغ (٢) في ذلك؟ إن ليس كل مقام يصح (٤) أو يمكن فيه
 القياس . فإن منع تمكنه من القياس مطلقاً فهو فساد الاعتبار (٥) ، أو قياسه المخصوص ،

= حكمها : فمالميس من القبيلين لا يتعلق بمقصود الاعتراض ، فلا يسمع ، ولا يلتفت
 إليه ، ولا يشتغل بالجواب عنه ، بل الجواب عنه فاسد من حيث إنه جواب لمن لا
 ينيق أن يجاب ، وإن فرض صحيحاً في نفسه .
 أنظر ذلك : شرح العضد ٢٥٧/٢ ، كشف الاسرار على الجزدي ٤٩/٤ ، سلم
 الوصول ١٣٤/٤ ، شرح المختصر ورقة ٢٦١/٤ .

(١) الاستفسار هو طلب معنى اللفظ ، ولا يختص به القياس بل هو جار في كل خفي
 المراد ، وهو أجدر الاعتراضات بالتقديم هنا : إن الكلام فرع التصور .
 وإنما يحسن الاستفسار إذا كان اللفظ مجعلاً متردداً بين محامل على السوية أو
 كان غريباً لا يعرفه السامع المخاطب .
 وبيان اشتغال اللفظ على إجمال أو غرابة على المعترض ، لأن الأصل عدم ذلك .
 ولأن الاستفسار عن الواضح عناد أو جهل :

ولهذا قال القاضي اليافلاني : « ما ثبت فيه الاستبهام صح عنه الاستفهام ، وإذا
 أبان المعترض خفاء اللفظ بنحو ما ذكر : أجابه المستدل بظهوره في مقصوده بالنقل مثلاً
 كما إذا اعترضه في قوله الوضوء قرينة فلتجب فيه النية بقوله الوضوء يطلق على النظافة وعلس
 الأفعال المخصوصة ، فيقول حقيقته الشرعية الأفعال المخصوصة . أو بالعرف كالدابة
 أو بقرائن معه ، مثل قوله : قرء تحريم فيه الصلاة فيحرم الصوم فقريئة تحريم الصلاة فيه
 تدل على أن المراد الحيض :

وفي الضريب : كأن يقول : مثلاً : " طلة زوجت نفسها فلا يصح " فقريئة زوجت نفسها
 تدل على أن الطلة = المرأة = أو بتفسير مقصوده إنه لم يتيسر له ما ذكر ، فيقول
 مرادى المعنى الفلاني ونحو ذلك : أنظر الأحكام للامدى ٦٩/٤ ، شرح المختصر
 ورقة ٢٣٦/٤ .

(٢) في (ب) هو نوع : وهو تحريف . (٣) في (أ) ساقط .

(٤) في (م) يحتج : وهو تحريف .

(٥) في (ب) فساد اعتبار : بدون (أل)

فساد الاعتبار هو مخالفة القياس للنص أو الاجماع . إن لا ينتهض القياس حجة =

وقال : وضعه في غير موضعه فهو فساد الوضع ، وهذا ان الاعتراض ان يطرقان (٢) جملة قول المستدل : أعني قياسه المركب من فرعه المتنازع فيه ، والأصل ، والعلة التي جمع بها . " وشم اعتراضات خمسة خاصة " (٣) وذلك لأن المستدل عليه تفهيم المعترض كلامه ،

= مع معارضة ذلك ، بل يفسد اعتباره .

فمثال مخالفة النص أن يقال : لا يصح القرض في الحيوان لعدم انضباطه كالمختلطات فيعترض بأنه مخالف لحديث مسلم عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم استلّف بكرّاً ورد رابعياً وقال : إن خيار الناس أحسنهم قضاء : " انظر شرح النووي ١١٦٦ وكان يقال أيضا : المرأة مالكة لبضعها فيصح نكاحها بغير إذن وليها قياسا على بيع سلعتها . فهذه العلة تخالف قوله عليه الصلاة والسلام : أيما امرأة نكحت بنفسها بغير إذن وليها فنكاحها باطل : قال الشوكاني : « وهذا الاعتراض مبني على أن خير الواحد مقدم على القياس وهو الحق » (انظر شرح الحديث في نصب الرية ١١٤ : ومثال مخالفة الاجماع قول الحنفى لا يجوز للرجل أن يفسل زوجته الميتة لحرمة النظر إليها كالأجنبية فيعترض بأنه قياس فاسد الاعتبار والمخالفة لاجماع السكوتى أن عليا غسل فاطمة رض الله عنها ، ولم ينكره أحد من الصحابة فكان إجماعا : أنظر الترياق النافع ٢ / ٤١ ، ارشاد الفحول ص ٢٢٩ ، غاية الوصول ص ١٣٣) (١) فساد الوضع هو أن لا يكون الدليل موضوعا على الهيئة الصالحة لاعتباره في ترتيب الحكم عليه كأن يكون صالحا لصد ذلك الحكم أو نقيضه ، وذلك كاستنباط التخفيف من دليل التغليظ أو التوسع من دليل التضييق :

فالأول كقول الحنفية : القتل العمد جنائية عظيمة فلا تجب له الكفارة كغيره ممن الكبائر نحو الردة مثلا ؛ فيعترض الشافعى بأن عظم الجنائية يناسب تغليظ الحكم لا تخفيفه بإسقاطها .

والثاني كقولهم في أن الزكاة على التراخي : مال وجب على وجه الارفاق للمالك ودفع حاجة المستحق فهو على التراخي كالدية على العاقلة ، فيعترض بأن التراخي الموسع لا يناسب دفع الحاجة المضيق بل المناسب له الفور .

أنظر الاحكام للامدى ٤ / ٦٩ ، الترياق النافع ٢ / ١٣٩ .

(٢) في (م) ، (ب) نظر فان : وهو تصحيف والمراد أنهما يردان على القياس بجمليته كما سيأتى ذلك في كلامه :

(٣) سقط من (أ) .

والإفعلام يعترض ؟ ومن ذا يناظر؟^(١) وهذا مقام الاستفسار^(٢) ثم إذا اندفع
 في القياس فلا بد أن يتمكن منه^(٣) وهذا مقام فساد الاعتبار، وفساد الوضع^(٤) ،
 ثم إذا تمكن من القياس فعليه تبين مقدماته^(٥) ليتبين مراده^(٦) ، وهي حكم الأصل^(٧)
 وعلته ، وثبوتها في الفرع وليكن ذلك على وجه يستلزم غرضه ، من الثبوت في الفرع
 لثلا يضيع غرضه .

" ٦٥ " آ

وليكن ذلك الحكم مطلوبه الذي ادعاه ، وأتى بالدليل لأجله .

إذا عرفت هذا : فنقول : قد عرفت الأمرين^(٨) الواردين على القياس بجملته :

الثالث : ما يرد على المقدمة الأولى من القياس : وهو دعوى حكم الأصل : ولا مجال
 للمعارضة فيه : لأنه غضب^(٩) لمنصب الاستدلال ، فتعين المنع ، إما ابتداءً

(١) فعليه تبين كلامه للمعترض وتوضيحه له تماما ولا يجوز له أن ينتقل إلى جواب

آخر قبل ذلك وإلا انقطع كما قال أحد هم :

وإذا تنقل في الجواب مجادل^(١٠) دل العقول على انقطاع حاضر
 وقد تقدم الكلام في ذلك .
 (٢) في (ب) الاستيشار : وهو تحريف :

ومقام الاستفسار متفق عليه بين العلماء وإنما لم تذكره الحنفية لثبوت عندهم
 بالضرورة أن بالضرورة يعلم أن مالم يفهمه المخاطب يستفسر عنه : انظر التقرير

والتحجير ٣ / ٢٤٨

(٣) في (أ) ان يمكن منه : (٤) في (ب) وهو مقام فساد الاعتبار

(٥) في (أ) مقاماته . وهو تحريف (٦) في (أ) ليثبت مراده

(٧) كما لو قال الخمر حرام لاسكارها : فالحكم هو التحريم ، والعلة هي الاسكار
 وهي موجودة في النبيذ الذي هو الفرع ، فيوجد حكم الخمر فيه ، وهو التحريم ،

(٨) وهما الاستفسار ، والتمكن من القياس ، الشامل لفساد الوضع وفساد الاعتبار

كما تقدم .

(٩) الغضب هو استدلال السائل على بطلان المدعى غير المعلل ، أو على بطلان

مقدمة معينة من دليل المعلل ، قبل أن يستدل المدعى على ما ذكره ، فهذا
 غضب ، لأن الاستدلال وظيفته المدعى ، وقد غضبه السائل ، فلا يسمع في عـرف

الجدليين : =

وهو منع حكم الأصل (١) أو بعد تقسيم، وهو التقسيم (٢)

الرابع: ما يرد على المقدمة الثانية، ونعني بها دعواه أن الحكم معلل بكذا، وذلك

= ، والمنع طلب الدليل على المدعى غير المدلل ، أو على مقدمة معينة من دليل
المعلل ،

(١) اختلف الفقهاء في انقطاع المستدل بتوجيه منع حكم الأصل عليه فمنهم من قال بانقطاعه ، ومنهم من منع الانقطاع؛ واختاره الأمدى ، ومثلوا له بقول الحنفى، الإجارة عقد على منفعة فتبطل بالموت كالنكاح فيقال له النكاح لا يبطل بالموت وإنما ينتهى به فقط: انظر شرح المحلى من العطار ٢/٣٦٩ احكام الأمدى ٤/٧٥

(٢) التقسيم هو كون اللفظ متردداً بين أمرين متساويين أحدهما ممنوع والآخر مسلم: قال المصنف: والمختار وروده ، وقيل سؤال الاستفسار كاف عنه فلا يرد ، ومثاله قولهم: في تيمم الصحيح الحاضر الذى يفقد الماء؛ وجد في حقه سبب التيمم لتعذر الماء ، فساغ له التيمم قياساً على المسافر والمريض، بجامع امتناع استعمال الماء في الكل: فيقول المعترض: السبب مطلق تعذر الماء أو تعذر الماء في السفر أو المرض؟ الأول ممنوع فلا نسلم أن مطلق تعذر الماء مبيح للتيمم والثانى مسلم ولا ينتج المقصود:

والتقسيم المذكور إما أن يكون دائراً بين النفي والاثبات ويسمى التقسيم الحاصر ، أولاً يكون كذلك وهو التقسيم المنتشر: ومثل المصنف للتقسيم الحاصر بقولهم ولاية الاجبار على النكاح إما أن تعلل أولاً؟ وحينئذ فإما أن تكون العلة البكارة أو الصغر أو غيرهما: وماعدا القسم الثانى من الأقسام باطل: أما الأول وهو عدم تعليلها مطلقاً ، والرابع وهو تعليلها بغير البكارة والصغر فإلا لجامع ، وأما الثالث فلأنها لو عللت بالصغر لثبت على الثيب الصغيرة لوجود الصغر فيها وهو باطل بقوله صلى الله عليه وسلم الثيب أحق بنفسها أخرجه مسلم: $\frac{٤}{٤}$ ومثل للتقسيم المنتشر وهو الذى ليس بحاصر بقولهم: علة حرمة الربا فيما عد النقد من الربويات، =

(١)
يمنع وجوده .

أو بالقدح في الوصف، إما منع كونه علة أو بعدم تأثيره (٣) أو عدم إفضائه
إلى المصلحة أو وجود المعارض، أو عدم ظهوره (٤) أو عدم انضباطه (٥)

= إما الطعم أو الكيل أو القوت، والثاني والثالث باطلان، فتعين أن تكون
علة الطعم . والدليل على بطلان الثاني والثالث أنه عليه الصلاة والسلام
علق الحكم باسم الطعام في قوله (الطعام بالطعام مثلاً يمثل) وهو مشتق من الطعم
والحكم المعلق بالاسم المشتق معلل بما منه الاشتقاق، وهذا دليل على أن -
غير الطعم ليس بعلة قال التاج : وهو صالح لأن يكون دليلاً أصلياً على علة
الطعم، من غير نظر إلى طريقة السبر والتقسيم وبالجملة فعلة الربا فيما عدا
الثقدين من الرويات قد اختلف فيها العلماء كثيراً وتشعبت آراؤهم فيها
وتعددت مذاهبهم حتى أوصلها النووي في المجموع إلى عشرة مذاهب؛ انظر
تفصيله لها في الكتاب المذكور^١ وانظر الإبهاج ٧٧/٣، شرح القصد ٢٦٢/٢
شن المختصر ورقم ٢٤٠/٤، شرح النووي على مسلم ٢٠٥/٩ :

(١) أي في الأصل : يعني منع وجود الوصف المدعى كونه علة في الأصل : مثل ما يقال
على لسان الشافعية في الكلب : حيوان يفسل من ولوغه سبغاً فلا يظهر جلده
بالدباغ كالخنزير

فيمنع وجوب الفسل سبغاً من ولوغ الخنزير^٢ انظر شرح المختصر ورقم ٢٤٠/٤

(٢) في (أ) اما مع كونه علة : وفي (ب) اما منع كونه علمه : وهو تحريف فيهما .

(٣) أي الوصف المدعى علة بأن يبدى وصفاً لا أثر له في ترتيب الحكم عليه ، راجع

الامدى ٨٥/٤ شرح المحلى مع العطار ٣٥٢/٢

(٤) كما في الرضا والقصد ، فإنهما وصفان من الأوصاف الباطنة فلا يصلحان للعلية

وجوابه بضبطه بما يدل عليه من الصيغ الظاهرة ؛ كضبط الرضا يصيغ المعقود ، والقصد

بالأفعال الدالة على الأزهاق في وجوب القصاص ؛ ونحو ذلك ؛ انظر شرح

المختصر ورقم ٢٤٣/٤ .

(٥) أي بأن كان مضطرباً لا ينضبط كالتعليل بالحكم والمقاصد كما في الحرج يجعل

علة في الفطر والمشقة في القصر، والزجر في الحد والتعزير، ونحو ذلك . =

أو النقض (١) أو الكسر (٢) أو عدم العكس (٣)

الخامس: ما يرد على المقدمة الثالثة | ونعني بها دعوى وجود العلة في الفرع مساوية لوجودها في الأصل . وهو المنع ، فتقول : لا أسلم (٤) وجودها في الفرع ، أو المعارضة فيه ، بما يقتضى نقيض الحكم ، أو يدفع المساواة ، باعتبار ضميمه شرط في الأصل ، أو مانع في الفرع ، وهو الفرق (٥) أو باعتبار نفس العلة لاختلاف في

= فإن هذه الأشياء أمور مضطربة تختلف باختلاف الأشخاص والأزمان والاحوال ودأب الشارع في ما هذا شأنه من الأوصاف يرد الخلق إلى المظان المنضبطة درءاً للتشاجر، كضبط الحرج بالسفر ونحوه ، وكضبط الزجر في الزنا بمائة جلدة وفي القذف بثمانين ونحو ذلك انظر شرح المختصر ورقة ٢٤٣/٤ ، أحكام الأعدى ٨٨/٤

(١) في (أ) = أو النقض = وهو تصحيف : والنقض هو ثبوت الوصف في صورة مع انتفاء الحكم فيها .

(٢) الكسر عبارة عن إسقاط وصف من أوصاف العلة المركبة وإخراجه عن درجة الاعتبار قال المصنف : والاشتغال به ينتهي إلى بيان الفقه وتصحيح العلة وقد اتفق أهل العلم على صحته وإفساد العلة به ، ويسمونه النقض من طريق المعنى . والالتزام من طريق الفقه . وعبر عنه الأمدى وابن الحاجب بالنقض المكسور ، وجعلوا الكسر قسماً آخر ، قال : وهو تعبير حسن ومن أمثلة الكسر على طريقة الشافعية أن يقال : في بيع مال يره المشتري ببيع مجهول الصفة عند العاقد فلم يصح كما لو قال بعثك ثوباً ؛

فيقول المعارض ينكسر هذا بما إذا نكح امرأة لم يرها فإنه يصح نكاحها مع كونها مجهولة الصفة عند العاقد ، فهذا كسر لأنه نقض من طريق المعنى ؛ انظر الابهاج ١٢٦/٣ ، شرح الفصد ٢١٨/٢ ، أحكام الأمدى ٢٣٠/٣ ، ارشاد الفحول ص ٢٢٦

(٣) أي وجود الحكم بدون الوصف في صورة أخرى .

(٤) في (أ) لا نسلم :

(٥) ذهب جماهير الفقهاء إلى أن الفرق من أقوى الاعتراضات وأجدرها بالاعتناء به ، ومثل له المصنف يقول الشافعية : النية في الوضوء واجبة لأنه طهارة عن حدث =

« ١ » الضابط أو في جنس المصلحة

السادس: ما يورد على المقدمة الرابعة، ونعني بها قول المستدل "فيوجد الحكم في الفرع، ولا سبيل" (٣) في هذا المقام إلى المنع، إذ قد نهض الدليل ٦ بسبب يدعي (٥) المخالفة، ويبينها، إما مقتصرًا عليها وهو دعوى مخالفة حكم الفرع أو مدعيًا أن دليل المستدل يقتضيه (٦) وهو القلب .

= فوجبت فيه النية كالتييم، والجامع أنهما طهارتان . قال الشافعي رضي الله عنه فيهما طهارتان فأني يفترقان فيقول الخصم: الفرق ثابت بين الأصل والفرع: فإن العلة في وجوب النية في التيم خصوصيته التي لاتعدوه، وهي كونه ترابا: فلا يقاس عليه الوضوء لوجود الفرق بينهما: انظر الابهاج ٣/١٣٤ شرح المحلى مع العطار ٢/٣٦٣

(١) مثال ما اختلف فيه الضابط بين الأصل والفرع، واتحدت الحكمة في ذلك أن يقال في شهود القصاص: إنهم تسببوا في القتل عمداً وأنا فلزمهم القصاص، زجرا لهم عن ذلك التسبب كالمكره، فيقول المعترض ضابط الحكمة في الأصل إنما هو الإكراه، وفي الفرع الشهادة، والمقصود منهما وإن كان متحداً وهو الزجر فلا يمكن تعدية الحكم به وحده، وما جعل ضابطاً له في الأصل غير موجود في الفرع، والضابط في الفرع يحتمل أن يكون مساوياً لضابط الأصل في الإفضاء إلى المقصود، فامتنع اللاحق .

وجوابه أن يبين أن التعليل إنما هو بعموم ما اشترك فيه الضابطان من التسبب أو بان يبين أن إفضاء الضابط في الفرع إلى المقصود أكثر من إفضاء ضابط الأصل إليه فكان أولى بالثبوت: ، وأما الاختلاف في جنس المصلحة فستأتى الإشارة إليه آخر هذا الجواب، انظر في هذا إحكام الأمدى ٤/١٠٣

(٢) في (ب) أو من: يدل "أو في"

(٣) في (ب) ولا شك: وهو تحريف

(٤) في (ب): وقد، "و" في (أ) بل تدعى: وهو تصحيف

(٦) في (أ) (ب) نقيضه: وهو تصحيف

(٧) قد تقدم في السؤال السابق ص ٢٢٩، أن دليل المعارض إذا كان هو عين دليل

المعلل سميت تلك المعارضة قلباً أو معارضة على سبيل القلب .

السابع: ما يرد على قول المستدل بعد دعوى ثبوت الحكم في الفرع " وذلك هو المطلوب " لأن المستدل مثلا لا يد أن يقول : مثلا التفاح ربوى قياسا على البرجامع الطعم فإنه العلة لكذا وكذا ، وهي موجودة في التفاح فيكون ربويا وهو المطلوب :

والوارد حينئذ المنع، فتقول لأسلم^(١) بل النزاع باق، وذلك هو القول بالموجب^(٢)
وأما التركيب^(٣)

(١) في (أ) فنقول لانسلم :

(٢) القول بالموجب بفتح الجيم: أى ما أوجبه دليل المستدل واقتضاه . فحقيقته تسليم الدليل مع بقاء النزاع وهو غير مختص بالقياس، وقد وقع في الكتاب العزيز في قوله تعالى " لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل ، ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين " الآية . فقد كنى المنافقون بالأعز عن فريقهم والأذل عن فريق المؤمنين ، واثبتوا للأعز الاخراج . فأثبت الله تعالى في السرد عليهم صفة العزة لله ولرسوله وللمؤمنين ، أى فإذا كان الأعز يخرج الأذل ، فأنتم المخرجون لأنكم الأذل : فما قاله المنافقون صحيح من أن الأعز يخرج الأذل ، والنزاع باق ، فإن العزة لله ولرسوله ، فالله ورسوله يخرجانكم وقد أخرجاهم منها .

قال الزركشى : وهو من أحسن وجوه الاعتراضات : إذا كثر الاعتراضات الواردة على النصوص إنما ترجع إليه ، لأن النص إذا ثبت فلا يمكن رده ، فلا يرد عليه سوأل إلا وحاصله يرجع إلى تسليم النص، ومنع لزوم الحكم منه : ومن القول بالموجب في غير القياس الشرعى : قول الشاعر :

وأخوان حسبتهم دروعا	فكانوها ولكن للأعداى :
وخلتهم سها مآصايات	فكانوها ولكن فى فؤادى
وقالوا قد صفت منا قلوب	لقد صدقوا ولكن من ودادى

انظر فى هذا المعنى : شرح المختصر ورقة ٢٥٩/٤ ، الابهاج ١٣٢/٣ ، الامدى

١١١/٤ ، البحر المحيط ورقة ١٣٢/٣ شرح الجلال المحلى مع العطار ٣٦٠/٢

(٣) لأن من شروط حكم الأصل أن لا يكون ذا قياس مركب، بل يكون الحكم متفقا عليه

بين الخصمين لكن لعلتين فختلفتين فهذا هو معنى التركيب : وهو قسمان ==

(١) فليس سؤالا برأسه ، لرجوعه إلى منع حكم الأصل ، أو منع العلية ، أو وجودها .
 وأما التعدية (٢) فمن (٣) المعارضة ، فلذلك لم نفرد التركيب ، ولا التعدية بالذكر
 في جميع الجوامع لدخولهما فيما ذكرناه .
 إذا عرفت هذا فالقدح عبارة عما يفسد (٤) العلة ، وهو ما عدناه لك هنا (٥) لاعن
 مطلق ما يفسد القياس .

فإن قلت قد قلت القوادح ، وعنيتم بها مطلق ما يفسد القياس ، إذ هددتم منها (٦)
 القلب ، والقول بالموجب ، وفساد (٧) الوضع ، وفساد الاعتبار (٨) : (٩)

= مركب الأصل ، ومركب الوصف ومرجع الأول إلى منع حكم الأصل ، أو منع العلة ، ومرجع
 الثاني إلى منع وجود العلة في الفرع : أنظر ارشاد الفحول ص ٢٣٣ .
 (١) في (ب) " فليس سيف الا " : وهو تحريف مخل .

(٢) سؤال التعدية كما ذكره الأمدى : هو أن يعين المعترض في الأصل معنى ويعارض
 به . ثم يقول للمستدل ما عللت به ، وإن تعدى إلى فرع مختلف فيه فالذى عللت به
 أيضا قد تعدى إلى فرع مختلف فيه ، وليس أحدهما أولى من الآخر :
 ومثله بقول الشافعي : في مسألة إجبار البكر البالغ : بكر فجاز إجبارها كالبكر
 الصغيرة فيعارضه الحنفى بالصفير : ويقول البكارة وإن تعدت إلى البكر البالغة
 فالصفير متعد إلى الشيب الصغيرة ، وهذا أيضا ما اختلف فيه ، ثم قال : والحق
 أنه لا يخرج عن سؤال المعارضة : أنظر الاحكام ٤ / ١٠١ ، شرح العضد ٢ / ٢٧٥

(٣) في (ب) " بدل " فمن " وهو نقص . (٤) في (ب) يفيد : وهو تحريف .

(٥) في (ب) لكن هنا . (٦) في (ب) أو : وهو تصحيف .

(٧) في (أ) والقلب بالموجب : وهو خطأ . (٨) في (ب) بالمركب والوضع :

(٩) تقدم معنى فساد الوضع وفساد الاعتبار ، وأما القلب فهو عبارة عن دعوى

أن ما ذكره المستدل عليه لاله ، في تلك المسألة على ذلك الوجه :

كقول الحنفى في مسح الرأس : عضو وضوء فلا يكتفى فيه بأقل ما ينطلق عليه اسم

المسح كغيره من أعضاء الوضوء فيقول الشافعي : فلا يتقدر بالربع إن كان كغيره .

وكقوله في بيع الغائب عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح ، فيقول

الشافعي فلا يشترط فيه إذا خيار الرؤية كالنكاح : فخيار الرؤية هنا شرط عند =

قلت لانا عيننا بالقوادح ثم ما يقدح في الدليل بجملته ، سواء العلة وغيرها كما بينا لك في أول هذا الفصل .

فإن قلت : قد^(١) أطلقتم القدح في مكان وأردتم به خلاف ما أردتم في مكان آخر :

قلت لم نطلقه هنا بل ضمنناه إلى المنع ، والمطالبة بالتأثير ، ففهم أن المراد قـدح خاص ، وأن اللفظ أطلق اختصاراً : فقولنا : وله الدفع^(٢) كلام جامع .

وقولنا " بالمنع إلى آخره " تفصيل لموارد الدفع ، والمنع قوله مثلا لا أسلم^(٣) وجود

الوصف في الأصل ، فنقول مثلا لو عورض في طعمية^(٤) البطيخ بالكيل ، لانسلم أنه مكيل ، لأن العبرة^(٥) بعادة زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان إن ذلك^(٦) موزوننا أو

معدودا .

والقدح أن نقول مثلا : ما ذكرت من الوصف خفي فلا يعلل به ، أو غير منضبط أو غير ظاهر^(٧)

= الحنفية لصحة البيع ، وإذا انتفى الشرط انتفى المشروط : قال المصنف : والحق في القلب أنه نوع معارضة اشترك فيه الأصل والجامع ، فكان أولى بالقبول من سائر المعارضات :

قال علماءنا : المعارضة قد تكون بعلة أخرى وهي ما عدا القلب ، وقد تكون بعلة المستدل نفسها وهي القلب ، وتسمى مشاركة في الدليل : قال أبو علي الطبري وهو من اللطف ما يستعمله المناظر : ثم قال : واعلم أنه يخرج من كلام أئمتنا خلاف في أن القلب هل يفسد العلة ويبين أنه لا يصح التعلق بها لواحد من الخصمين أو هو تسليم ؟ وإذا كان تسليمها فهل يكون دليلا للمستدل أو عليه ؟

(١) في (ب) فقد (٢) في (ب) وله الرفع وهو تحريف .

(٣) في (أ) لانسلم (٤) في (ب) في طعميتنا لبطيخ : وهو تحريف .

(٥) في (ب) لان الكثرة (٦) في (أ) وكان له ذلك : وهو خطأ

(٧) لا تثبت عليه الوصف ما لم يكن ظاهرا منضبطا : فالوصف الخفي لا يصلح علة للحكم

ومثاله أن يعلل البيع بالرضا مثلا : لقوله تعالى : " إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم " فإن الرضا وصف خفي لأنه من أفعال النفوس فيتعذر اعتباره ، ويرجع الاعتبار فيه إلى الامر الظاهر ، الدال عليه كالايجاب والقبول ، ولذا فقد أنطاط الشارع نقل الملك بذلك ، وغير المنضبط كالمشقة في السفر مثلا فإنها وصف =

أو غير وجودي^(١) أو نحو ذلك من قواعد العلة، وهذان الجوابان يشملان التعليل
بالمناسبة والشبه والسير وغيرها .

قولنا : " وبالمطالبة بالتأثير إن لم يكن سيرا"^(٢) هذا طريق^(٣) ثالث يختص بما
إذا لم يكن الطريق التي^(٤) أثبت بها الوصف سيرا^(٥)، وهو أن يطالبه بتأثير الوصف شبيها
كان أم^(٥) مناسبة^(٦)،

أما إذا كان أثبت وصفه بطريق السير^(٧) والتقسيم فليس له أن يطالب

= مضطرب وغير منضبط لأنها تتفاوت بطول السفر وقصره وكثرة الجهد فيه وقتته، فلا
يحسن إناطة الحكم بها، فاعتبر الشارع ما يضببطها وهو السفر لأنه لا يختلف
بالنسب والاضافات، ولذلك لم يلحق به غيره من الصنائع الكادة: أنظر تخريج
الفروع على الأصول: ص ١٤٣ .

(١) أي بأن كان عدما: والعدم لا يكون علة: ومثاله: قياس المكروه على المختار فليس
وجوب القصاص بجامع القتل العمد العدوان، فيعترض المعترض بالطوعية فإنها
مناسبة لإيجاب القصاص فلا تكون العلة العمد العدوان فقط بل بقيد الاختيار،
فيجيب المستدل عن وصف الطوعية بأنه عدم الإكراه المناسب لنقيض الحكم. فإن
الإكراه يناسب نقيض الحكم، وهو عدم القصاص، فيكون الإكراه معارضا في الفرع
الذي هو المكروه لكونه يناسب عدم وجوب القصاص الذي هو نقيض الحكم، فيكون
عدم الإكراه عدم معارض في الفرع، فلا يكون جزء علة بل وصفا طردياً، لأنه عدم .
أنظر شرح المختصر ورقة ٢٤٩/٤ .

(٢) في (م) ان لم يكن سير: على تمام يكن (٣) في (ب) بطريق: وهو زيادة .

(٤) في (م) الذي . (٥) في (ب) "أو" بدل (أم)

(٦) المناسبة هي كون الوصف المترتب عليه الحكم متضمنا لجلب نفع أو دفع ضرر
معتبر في الشرع :

(٧) في (ب) الستر: وهو تصحيف والسير والتقسيم هما لقب لشئ واحد وهو حصر
الأوصاف الموجودة في الأصل المقيس عليه، وإبطال ما لا يصلح منها للعلية حتى
يستقر على وصف واحد فيتعين لها: ويكفي في بيان الحصر أن يقول مثلا: بحث
فلم أجد سوى هذه الأوصاف ويهدق فيه لعدالتة وتدنيه :

المعتز بالتأثير^(١)، فإن مجرد الاحتمال كاف في دفع السبر فعليه دفعه ليتم له طريق السبر .

قولنا : "وببيان استقلال إلى آخره" هذا جواب رابع ، وهو أن يبين المستدل أن ماعدا الوصف الذي عورض به مستقل في صورة من الصور ، إما بظاهر من النصوص ، أو اجماع ، فممتنع^(٢) لذلك أن يكون وصف المعتز علة في موضع التعليل ، لكلا يلزم إلقاء^(٣) المستقل واعتبار غيره .

قولنا : إذا لم يتعرض للتعميم" هذا قيد في هذا الرابع أي بشرط أن لا يتعرض للتعميم وإلا فتستحيل صورة المسئلة لأنه لو تعرض/للتعميم لكان مثبتا للحكم بالنص لا بالقياس، فيخرج^(٤) "هـ ب"

= مثاله : أن يحصر مثلا أوصاف الخمر في قياس النبيذ عليها في الاتخاذ من العنب، واليeman ، واللون المخصوص، والطعم المخصوص، والرائحة المخصوصة، والاسكار. ثم يبطل ماعدا الاسكار بطريقة خاصة من طرق إبطال العلية، إما بكونه ملغى ، أو وصفا طرديا، أو يكون فيه نقض، أو كسر، أو خفاء أو اضطراب أو نحو ذلك مما يذكره الأصوليون في هذا المعنى وقد اختلف في اعتباره : قال في شرح الجزوى : وأما السبر والتقسيم فليس بشئ وإنما اختاره بعض المتكلمين الذين لاحظ لهم في الفقه وقال ابن المنير : إن المسئلة القاصمة لمسلك السبر والتقسيم أن العنق لا يخلو بحال من الأحوال أن يكون مناسبا أو شبيها أو طردا لأنه إما أن يشتمل على مصلحة أو لا ؟ فإن اشتمل على مصلحة فإما أن تكون منضبطة للفهم أو كلية لا تنضبط فالأول المناسبة والثاني الشبه وإن لم تشتمل على مصلحة أصلا فهو الطرد المراد ودان كان ثم مناسبة أو شبه فهو غير السبر والتقسيم وإن كان عريا عن المناسبة قطعا لم ينفع السبر والتقسيم أيضا : "كذا ذكره عنه الشوكاني : أنظر ارشاد الفحول ص ٢١٣ ، كشف الاسرار على الجزوى ٤ / ٤٨٠ ، أحكام الامدى ٣ / ٢٦٤ ، المستصفى ٢ / ٢٩٥ البرهان ٢ / ٨١٥ ، الترياق النافع ٢ / ٩٠ .

(١) أي أن الخصم المعتز على حصر المستدل إذا أبدى وصفا زائدا على أوصاف المستدل فإنه لا يكلف أن يبين صلاحية وصفه الذي أبداه للتعليل لان بطلان الحصر بابدائه كاف في الاعتراض فعلى المستدل دفعه بابطال التعليل به .

فإن عجز عن إبطاله كان منقطعا : راجع شرح العضد ٢ / ٢٣٦ .

(٢) في (أ) فيمنع : (٣) في (أ) القاء : وهو تصحيف .

(٤) في (ب) يستحيل : بدون : فإ

(٥) في (م) ويخرج .

عما نحن فيه : (١)

وقد تحرر بهذا (٢) اندفاع المعارضة بطريقتين عامين وهما المنع والقبح وطريق
يختص (٣) بما إذا لم يكن القياس سبباً ، وهو الثالث : وطريق : بشرط (٤) أن لا يتعرض
فيه للتعميم ، لثلاً (٥) استحليل صورة المسألة : وهو الرابع :

وهذا هو السرفى إتياننا بحرف الجر فى الثالث ، والرابع ، حيث قنا ، وبالمطالبة
وبيان ، وعدم إتياننا به فى القدح . (٦)

وأما الخامس : فالضمير فى " أنه " عائد على المستدل : وتقرير هذا أن المستدل إذا
قال : ثبت الحكم فى صورة مع انتفاء هذا الوصف الذى عارضتنى به ، فتارة يأتى بصورة
مشملة على الوصف الذى ادعى أنه العلة ، وتارة يأتى بصورة لا تشتمل عليه ، فإن كان
الأول فهو كاف ، لأنه فى الحقيقة قادح فى وصف المعارض لعدم الانعكاس والعكس عندنا
(٧)

(١) وذلك كأن يبين استقلال الطعم المعارض بالكيل فى صورة ، بحديث مسلم
" الطعام بالطعام مثلاً بمثل " والمستقل مقدم على غيره .

فإن تعرض للتعميم مثلاً مشيراً إلى عموم الحديث فتثبت روية كل مطعموم .

خرج عما نحن فيه من القياس الذى هو بصدد الدفع عنه ، إلى النص ، وصار مثبتاً
للحكم بالنص لا بالقياس . والكلام إنما هو فى القياس ، فلو ثبت العموم لضاع ،

فلذلك لا يسمع منه التعميم : راجع شرح المختصر ورقة ٢٤٩/٤ .

(٢) فى (ب) وقد تحرر هذا : وهو نقص (٣) فى (ب) مختص ،

(٤) فى (أ) تشتط (٥) فى (أ) لا استحليل : وهو تحريف مخل .

(٦) كلمة " وبيان " ساقطة من (أ) .

(٧) العكس هو انتفاء الحكم لا انتفاء علته ، فكلما انتفت العلة انتفى الحكم : قال العضد :

« والحق أن عدم اشتراط الانعكاس مبنى على جواز تعليل الحكم الواحد بعلمتين

مختلفتين لأنه إذا جاز ذلك صح أن ينتفى الوصف ولا ينتفى الحكم لوجود الوصف
الأخر وقيامه مقامه .

وأما إذا لم يجز التعليل بعلمتين فثبوت الحكم دون الوصف يدل على أنه ليس

علة له ، وإلا لا تنفى الحكم بانتفائه لوجوب انتفاء الحكم عند انتفاء دليله : (٨)

ومثاله قول الشافعية فى الدليل على بطلان بيع الغائب : مبيع غير مرئى فلا يصح =

طرق

دفع

المعارضة

م ٦١

شرط بناهنا^(١) على منع تعدد العلل، وإن كان الثاني لم يكف لأنه كما تفسد علة المعارض، كذلك تفسد علة المستدل، لأن الانعكاس لازم لهما لوجودان الحكم بدون وصفيهما، وعندى^(٢) أن المستدل ينقطع حينئذ بإيراد الصورة المشار إليها، لاعترافه بعدم انعكاس^(٣) علة :

أما على رأى مانع علتين فواضح، وأما على رأى مجوزهما فلأنه بإيراد الصورة التي لم تشتمل لا على وصف المعارض ولا على وصفه، معترف: بأنها قاذحة، وإلا لم يكن لإيراده إيها وجه: وقد حها في وصفه كقدحها في وصف المعارض سواء، فإذا قدح بها وصف المعارض كان معترفاً ببطلان وصفه، وذلك عين^(٤) الانقطاع، وقد أشرنا بقولنا إذا لم يكن معه وصف المستدل، إلى أنه يكفى إذا كان معه، فيشتمل كلامنا على الصورتين اللتين أشرنا إليهما.

وقولنا: "وقيل مطلقاً" يعنى قيل إنه لا يكفى مطلقاً سواء اشتملت الصورة التي أوردها على وصفه أو لم تشتمل^(٦)، وهذا ظاهر إطلاق ابن الحاجب: حيث قال: "ولا يكفى"^(٧)

= كالطير في الهواء والجامع بينهما هو عدم الرؤية: فيقول المعارض عدم الرؤية ليس مؤثراً في عدم الصحة لبقا هذا الحكم في هذه الصورة بعينها بعد زوال هذا الوصف. فإنه وإن رآه لا يصح بيعه، لعدم القدرة على تسليمه: فإن المعجز عن التسليم كاف في منع الصحة ضرورة استواء المرئ وغير المرئ فيها، فهو معارضة للأصل بأبداً غير ما علل به بناء على منع التعليل بعلتين: قال المصنف: وعدم التأثير وعدم العكس من واحد واحد: أنظر الأبهج ٣/١١١، شرح المعضد ٢/٢٢٣، نهاية السؤل ٤/١٨٤، كشف الاسرار على البزدوى ٤/٥٢.

(١) في (ب) مابين :

(٢) لأن تخلف الحكم مع وجود العلة ولو في صورة واحدة نقض عند المصنف، فإن اعترف المستدل بذلك عد منقطعاً.

(٣) هذا هو الجواب على السؤال السادس الذي يقول: وم اعترف حيث أشرت إلى ذلك بقولكم لاعترافه وقد سقط عنوانه من الناسخ سهواً كما بيدو:

(٤) في (أ)، (ب) غير: وهو تحريف. (٥) في (م)، (أ) التي أوردناها.

(٦) في (أ) أم لم تشتمل. (٧) في (ب) حين قال:

العلة
القاصرة
كالمتعدية
في التعليل

إثبات الحكم في صورة دونه ، لجواز علة أخرى : (١)

وأما السادس فللمستدل إلغاء الخلف وإخراجه (٣) عن درجة الاعتبار بما شاء

من الطرق المصححة (٤) إلا طريقتين :

أحد هما عام لكل مستدل : وهو دعوى أن الخلف الذي ذكره المعترض قاصر .

فإن قصوره لا يخرج عن كونه صالحا للعلة ، لجواز التعليل بالقاصرة ، ولكونها

مساوية للمتعدية : (٦) إذ لا ترجح العلة (٧) بتعديها (٨) والخلاف فيها معروف (١٠) . (١١)

(١) أنظر شرح العنبر على ابن الحاجب ٢/٢٧٣ ، والمراد أن إثبات الحكم في

صورة دون وصف المعارض غير كاف في إلغاء لجواز وجود علة أخرى عند من
يجوز تعدد العلل .

(٢) هذا جواب السؤال السابع كما ترى : وأما جواب السادس فقد أدمج ضمن الخامس
كما تقدمت الإشارة إليه .

(٣) في (أ) وإدراجه : وهو تحريف . (٤) في (أ) ساقط .

(٥) في (ب) فإن تصوره . (٦) في (ب) للمتعدية .

(٧) في (ب) لا ترجح . (٨) سقط من (أ) .

(٩) في (أ) متعديها . وهو تحريف . (١٠) في (أ) فيها .

(١١) اختلف الأصوليون في جواز التعليل بالعلة القاصرة وهي التي لا تتعدى محل

نصها كتعليل الربا في النقدين بنحو نقد يتبها ، وتحريم الخمر بكونه خمراً ونحو
ذلك على أقوال .

أحد ما منع التعليل بها مطلقاً ، والثاني المنع إن لم تكن ثابتة بنص أو إجماع
وهو قول الجنفية وجوزوها إن ثبتت بهما ، والثالث الجواز مطلقاً وهو الصحيح ،
وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وأتباعهم :

قال المصنف : وأطبق الناس كافة على صحة العلة القاصرة ، وهي المقصورة على

محل النص المنحصرة فيه التي لا تتعداه ، إذا كانت منصوطة أو مجمعا عليها ،

وجعلوا محل الخلاف في المستنبطة . والذي ذهب إليه الأكثرون ، منهم

الشافعي والأصحاب ومالك وأحمد والقاضيان أبو بكر وعبد الجبار ، وأبو الحسين ،

وعليه المتأخرون كالرازي وأتباعه أنها صحيحة معلول عليها ؛ وذهب أبو حنيفة =

أما في التعليل بالقاصرة فقد قدمناه في القياس . وأما في أنه هل (١)
المتعدية أو القاصرة أو يستويان فذكرناه في باب الترجيح ؟ (٢)

= وأصحابه إلى امتناعها لأن الحكم في الأصل ثابت بالنص عنده ، ولم يشبث
بها حكم في غيره ، قال الغزالي وهي عندي مسألة لفظية تبني على بيان
حد العلة : قال : ومن فروع جواز التعليل بالقاصرة تعيين الماء لرفع الحدث
وإزالة النجاسة لا اختصاصه بنوع من النظافة لا يشاركه فيه سائر المائعات
ومنها أن الخارج من غير السبيلين لا ينقض الوضوء لأن العلة قاصرة على محل
النص ، وهو الخروج من المسلك المعتاد : ومنها لا يوجب الكفارة في نهار
رمضان إلا الفطر بالجماع الوارد في الحديث فالعلة فيه مقصورة على الوقاع ،
فلا تتعداه إلى غيره من المفطرات :
ومنها أيضا تعليل الربا في النقدين بجوهريتها أي يكونهما ذهبا أو فضة
وهو المذهب عند الشافعية ولذلك قال إمام الحرمين : " المذهب أن الربا
لا يجري في الفلوس إن استعملت نقوداً فإن النقدية الشرعية مختصة بالمصنوعات
من التبرين : والفلوس في حكم العروض وإن غلب استعمالها والمراد أن ربا الفضل
لا يكون إلا في النقدين دون الفلوس .
قال الزركشي : " ولو راجت الفلوس رواج النقود فهل تعطى حكمها في باب
الربا ؟ وجهات أصحابها لا : اعتباراً بالغالب :
انظر في هذا : البرهان ١٠٨٣/٢ ، المنشور ٢٤٤/٣ ، الإبهاج ١٤٣/٣ ،
شفاء الخليل ص ٥٣٧ ، المستصفى ٣٤٥/٢ ، نشر البنود ١٣٨/٢ ، احكام
الامدى ٢٠١٦/٣ ، كشف الاسرار على اليزدي ٣١٥/٣ ، حاشية الازميرى
٣١١/٢ ، الزياق النافع ٦٧/٢ المجموع ٢٩٣/٩ ، الروضة للنووي ٣٧٨/٣
(١) حيث قال : والقاصرة منعها قوم مطلقا ، والحنفية إن لم تكن بنص أو إجماع
والصحيح جوازها " انظر شرح المحلى مع العطار ٢٨٢/٢ :
(٢) قال هناك : " وفي المتعدية والقاصرة أقوال : ثالثها ما سوا . . . راجع المحلى
مع العطار ٤١٩/٢ وأوضح هذه الأقوال في شرح المختصر : فقال : اختلف
أصحابنا فيما إذا وقع التعارض بين العلة المتعدية والقاصرة ،
فقليل ترجح المتعدية لأنها أفيد بالالحاق بها ، وقيل القاصرة لأن الخطأ
فيها أقل : =

والثاني خاص بمستدل سلم وجود المظنة [فلا يفيدُه أن يقول : الوصف الذي عارضتني به ضعيف المعنى ، لأن ضعف معناه لا يضر ، ^(١) يعد ثبوت المظنة ^(٢) التي بها التعليل ، وهذا مقرر في شرح المختصر ، ^(٣) وإلى الطريقين الإشارة بقولنا (يغير دعوى قصوره أو دعوى من سلم وجود المظنة ضعف المعنى) أي فإنه لا إلغاء بهذين ، وقولنا ^(٤) (خلافا لمن زعمهما إلغاء) أي زعم أن دعوى القصور ^(٥) إلغاء وهذا من قائله إما بناءً على أن التعليل ^(٦) بالقاصرة باطل ، إن كان يعتقد ذلك ، أو على أنها دون المتعدية عند التعارض ، وأن رجحان وصف المستدل كاف في دفع المعارضة ، وزعم أن تسليم ^(٧) وجود المظنة شيء ^(٨) لا يدفع الإلغاء لضعف المعنى ^(٩) وهو مذهب ضعيف /

وأشرنا بقولنا " زعمهما إلغاء " إلى أن أحداً لا يقول : ^(١٠) إنهما غير الغاء ،

= وقيل بالوقف : فترجح المتعدية على القاصرة إذا تساويا من كل وجه إلا وجهي القصور والتعدي ، وترجح القاصرة باجماع عليها مثلا : وقيل ترجح القاصرة بوجه يقابل وجه التعدي ، فيتعاد لان فتكون الفائدة هي الوقف ومنع المتعدية من التعدي : انظر الشرح المذكور ورقة ٣ / ١٣٩

(١) في (ب) لا يصير

(٢) ما بين المعقوقين ساقط من (أ) : وانظر ابن الحاجب في هذا المعنى ٢٧٤/٢

(٣) مثل للمسألة هناك بما لو اعترض في الردة من لا يقتل المرأة بالرجولية وزعمها حزة العلة في قتل المرتد : فإنه أي وصف الرجولية مظنة الاقدام على القتال ، فيلغيتها بالمقطوع اليدين فإن الرجولية فيه ضعيفا مع أنه يقتل اتفاقا .

وإنما لم يفده لأنه لما سلم كونها مظنة لم يضره ضعفها في صورة كالسفسر لما كان مظنة المشقة شبت الحكم على وفقه في المسافر المترقب انظر شرح

المختصر ورقة ٤ / ٢٥١ ، شرح القصد ٢ / ٢٧٤ .

(٤) في (ب) وأما قولنا (٥) في (ب) القصور : وهو تحريف

(٦) في (ب) العلل : بدون تاء) وهو نقص

(٧) في (ب) وزعم ابن سليم : وهو تحريف (٨) سقط من (م) ، (أ)

(٩) في (م) بضعف المعنى (١٠) في (م) انها

" ٦٢ "

" ٥٦ "

ويجوز للمستدل ذكرهما ^(١) وإنما يجوز للمستدل ذكرهما ويجعلهما ^(٢) دافعين للخلف من يعتقدهما إلغاءً ، فعاد الخلاف إلى أنهما هل هما إلغاءً أولاً ؟ فمن قال هما ^(٣) إلغاءً ادعاهما مفسدين للإلغاء ^(٤) ومن قال ليسا بالإلغاء لا يمكنه إلا دعوى عدم قبولهما ، لعدم فائدهما ، ولما « في قولنا » مالم يبلغ المستدل - مصدره أي مدة عدم الإلغاء المستدل الخلف :

وأما الاكتفاء يرجحان وصف المستدل على وصف المعارض في دفع المعارضة فهو اختيارنا بناءً على منع ^(٥) تعدد العلل : كما ذكرنا في الكتاب .
وابن الحاجب اختار أنه لا يكفي ، وذلك بناءً منه ^(٦) على جواز اجتماع علتين على معلول واحد ، فكل ^(٧) منا جرى على ^(٨) أصله .

أ*٦٨

واعلم أن قولنا/وزالت ^(٩) فائدة الإلغاء مالم يبلغ ^(١٠) المستدل إلى آخره أحسن وأوضح من قول غيرنا ^(١١) ، « فسد الإلغاء » لأن الإلغاء لا يفسد، بل هو صحيح :

وإذا أتى المعارض ^(١٢) بخلفه فذلك اعتراف منه بصحة ^(١٣) ولكن إتيانه بخلفه

(١) في (ب) ذكرها : بالافراد

(٢) في التشنيف وجعلهما : وقد ذكر الزركشي كامل هذا النص ورقة ٢٢١

(٣) سقط من (م) (٤) أي للإلغاء وصف المعارض، وسلمت بذلك دعوى المستدل

(٥) انظر ص (٦) في (ب) منافية : وهو تصحيف (٧) سقط من (ب)

(٨) في (ب) عن أصله : وهو خطأ : (٩) في (ب) قد زالت

(١٠) سقط من (أ) (١١) القائل هو ابن الحاجب : انظر شرح

الغضد ٢٧٣/٢

(١٢) في (ب) المعارض : وهو تحريف (١٣) أي بصحة الإلغاء

(١٤) في (ب) ينص

يزيل فائده التي هي سلامة وصف المستدل ، لأنه ينصر^(١) المعترض ، ولا يخفى عليك أن الخلف من المعترض ثارة يكون وصفاً مستقلاً غير الوصف الذي عارض به أولاً : وثارة يكون قيداً فيه زائداً وثارة يكون بنقصان قيد فيه ، وهذا لأن المعارضة قد تكون بوصف مستقل كالكيل^(٢) للطعم^(٣) أو يقيد زائد ، أو ينقص قيد كما ذكرناه في شرح المختصر :

وأما قولنا في هذا الفصل : ولا ابتداءً أصل على المختار^(٤) فأحسن من قول غيرنا^(٥) « والمختار لا يحتاج إلى أصل » لأن المفهوم^(٥) من ذلك أنه لا يفتقر إليه ، فتقبل منه المعارضة ، وإن لم يعتضد بأصل ، وهذا لا يصير^(٦) ولا يقول به أحد : فإن الوصف إن لم يكن له أصل يشهد له بالاعتبار لا تصح المعارضة به :

(١) في (ب) نقص (٢) في (ب) فالكيل : بالفاء وهو تحريف

(٣) فإن كلا من الكيل والطعم والقوت وصف مستقل بالتعليل ، وغير المستقل ما كان داخلًا في العلة وجزءًا من أجزائها ، ومثاله : أن يعتل الشافعي في وجوب القصاص بالقتل بالمثل بكونه قتلًا عمدًا عدواناً ، فيعارضه الحنفي بزيادة قيد فيه وهو كونه بجراح ، فيجعل الجراح جزءًا من العلة .

ومثال نقص القيد عكسه : كأن يقول الحنفي مثلاً لا يجب القصاص في المثل لأن العلة في الوجوب قتل عمد عدوان بجراح ، والجراح هنا منتف فتنفي العلة ، وإذا انتفت العلة انتفى المعلول فيقول الشافعي : لم قلت إن - العلة مجموع ما ذكرت ، بل بعضه ، والجراح زائد :

وإذا فالعلة موجودة : فيجب القصاص في المثل : فهذا توضيح ما يزيد قيد فيه ، أو نقص منه ، انظر شرح المختصر ورقة ٤٤٥ / ٢٤٥

(٤) ان ابن الحاجب : انظر شرح العضد عليه ٢٧٢ / ٢

(٥) في (ب) العموم : وهو تحريف

(٦) في (أ) لا يضر : وهو خطأ

وانما الخلاف في أنه هل يلزمه إذا عارض إيداء الأصل الذي إليه استناده
والبوح به في مجلس المناظرة، أو لا يلزمه ذلك؟

المختار عندنا وعند ابن الحاجب وهو مراده بقوله "لا يحتاج إلى أصل" أنه
لا يلزمه (١) لأنه ليس بمدعي (٢) بل معترض، ووظيفة المعترض الهدم لقاعدة المستدل
لابناء قاعدة لنفسه، وإلا يلزم (٣) نصب منصب الاستدلال (٤) وتيل يلزمه وهو
ضعيف.

والمسألة مقررة في شرح المختصر، ولا زيادة (٥) بجمع الجوامع على المختصر
فيها، إلا تغييره العبارة بحيث وضع لفظ الإيداء، موضع لفظ الاحتياج، وسره
والبد يناء.

وأما الاعتراض باختلاف جنس المصلحة وجوابه، فقد قررناه (٦) في شرح المختصر

(١) في (أ) ولا يلزمه

(٢) في (ب) بمدعي، والأنسب ما أثنناه .

قال ابن مالك : وحذف بالمنقوص ذي التنوين ما لم ينصب أولى من ثبوت فاعلما

(٣) في (أ) ولا يلزم: وهو خطأ

(٤) الذي هو وظيفة المدعي لا المعترض، فإذا أجابه المعترض، فلا يسمع منه

عند المحققين : انظر بتيسير التحرير ٤ / ٢٨٨

(٥) في (أ) ولا زيادة فيها على المختصر:

(٦) مثله في الشرح المذكور: يقول الشافعية في اللائط إنه أولج فرجا في فرج

مشتهى طبعاً محرم شرعاً، فيحد كالزاني: فيقال الحكمة مختلفة، إن حكمه

الفرع الصيانة عن رد يله اللواط، وفي الأصل دفع محذور اختلاط الانساب

المفض إلى ضياع الأولاد، فقد يتفان في نظر الشرع، فيناط الحكم

بإحدى الحكمتين دون الأخرى، وحاصله معارضة في الأصل، لا بداء

خصوصية فيه. كأنه قال: بل العلة ما ذكرت مع كونه مودياً إلى اختلاط الانساب:

وجوابه كجوابه في المعارضة. وذلك بحذف خصوص الأصل عن درجة الاعتبار،

بطريق من الطرق، فتكون العلة القدر المشترك =

وأنت إذا تأملت هذا الفصل في جميع الجوامع، عرفت اشتغاله من الاعتراضات
الجدلية، على المعارضة، وتدخل فيها التعددية لأنها معارضة (خاصة) (١)
وتعدد الوضع، واختلاف جنس المصلحة، فلا تطالبني في باب القوادح بذكر شيئين
من ذلك : لأنني قد قدمته هنا فكيف أكرره ؟ والكتاب شأنه الاختصار، والفرار
من التكرار/وهو يفهم أيضا أن تعدد الوضع، واختلاف جنس المصلحة ضربان من
المعارضة، وكذلك التركيب، وقد نبه عليه ابن الحاجب (٢) فأغنانا الله بتقدري
هذا هنا عن إعادة الكلام في هذه الأمور (٣) (٤)

= أو يثيبين أن حكمة الفرع مثل حكمة الأصل أو أكثر، كما في مسألتنا هذه ،
فإن الزنا وإن أدى إلى ضياع المولود ، المؤدى إلى انقطاع النسل ، فاللواط
يؤدي إلى عدم الولادة بالكلية : وهو أفضى إلى انقطاع النسل من الضياع :
وهذا مثال لما اتحد فيه الضابط في الأصل والفرع : وأما ما اختلف فيه الضابط
فقد تقدم ذكره . انظر شرح المختصر ورقة ٤ / ٢٥٨

(١) في (ب) قاصمه وهو تحريف

(٢) انظر شرح القصد على المختصر ٢ / ٢٧٤ ، ٢ / ٢٧٦

(٣) أي في أثناء الكلام على العلة : وكلمة (هنا) ساقطة من (أ)

(٤) يعني في فصل القوادح : من جمع الجوامع : والكلام على هذه القوادح والاعتراضات
لا ينبغي الاسترسال فيه ، لأن ذلك نظر متمحض جدلا ، لا تعلق له بصوب نظر
المجتهد . وإنما هو تابع لشريعة الجدل ، كما ذكره المصنف في الإبهاج .
قال الفينبغى أن نشج على الأوقات ولا نضيعها بهذه الاعتراضات ، ويتفصيلها ،
بل نجتزئ منها على ما يتعلق بها من فائدة ، من ضم نشر الكلام ، ورد مباحث
المناظرين إلى مجزأ الخصام .

لئلا يذهب كل واحد في كلامه طولا وعرضا ، ويتحرف عن مقصود نظره بما لا يرضى ،
وتلك فائدة ليست من أصول الفقه : فينبغى أن تفرد بعلم النظر .

قال : وهو عندنا من أكيس العلوم وأعظمها كفاءة بتدقيق المنظوم والمفهوم .

ولكن لا ينبغي أن يمزج بالأصول التي مقصدها تدليل سبل الاجتهاد للمجتهدين

لا تعليم طرق الخصام للمتناظرين ، ولهذا حذف الغزالي رحمه الله هذه الاعتراضات =

.....

= بالأصالة نقلت وقد مرّك ما نقله المصنّف عن ابن السمعاني من أنه لا يجوز للفقيه أن يعتمد على جميع هذه الاعتراضات ولا يعتقد صحتها ، لأنها ظواهر ، لا يقتنع بها إلا من يقتنع بظاهر من الكلام ويقل وقوعه على حقائق الفقه ، أنظر ذلك في الابهاج ١٣٧/٣ ، شرح المختصر ورقة ٢٦١/٤ :

ومنها على قولنا في باب (١) الترجيح (٢) " وأن العمل بالمتعارضين ولو من وجه أولى
من إلفاء أحدهما (٣) ولو سنة قابلها كتاب ، ولا يقدم الكتاب على السنة ، ولا السنة
عليه خلافا لزاعميهما (٤) : انتهى "

قيل قولكم " ولو سنة قابلها كتاب " إلى آخره : هو قولكم بعد : " والأصح تساوى المتواترين
من كتاب وسنة ، وثالثها تقدم السنة ، لقوله «لتبين» انتهى (٥)

(١) انظر شرح المحلى مع العطار ٢/٤٠٥ (٢) في (أ) التراجيح .

(٣) إذ الأصل في الدليل الاعمال لا الاهمال بالكلية : ثم إن العمل بكل واحد منهما

من وجه يكون على ثلاثة أنواع :

أحد هما : أن يتبعض حكم كل واحد منهما فيثبت بعضه دون بعض ، ومثله بقسمة
الملك : كما إذا كان في يد اثنين دار : فادعى كل واحد منهما أنها ملكه ، فإنها
تقسم بينهما نصفين : لأن يد كل منهما دليل ظاهر على ثبوت الملك له ، وثبوت الملك
قابل للتبعيض فيتبعض ، ويحكم لكل واحد ببعض الملك ، جمعا بين الدليلين من وجه .
الثاني : أن يتعدد حكم كل واحد من الدليلين : أى يحتمل أحكاما فيثبت بكل
واحد بعض تلك الأحكام . ومثله بقوله صلى الله عليه وسلم " لا صلاة لجار المسجد
إلا في المسجد " فإنه معارض لتقريره صلى الله عليه وسلم الصلاة في غير المسجد ،
ومقتضى كل واحد منهما متعدد ، فإن الخبر يحتمل نفى الصحة ، ونفى الكمال ،
ونفى الفضيلة ، وكذا التقرير يحتمل ذلك : فحمل الخبر على نفى الكمال ، وحصل
التقرير على الصحة . راجع نصيب الرارعة ٤/٤٤ :

الثالث : أن يكون كل واحد من الدليلين عاما ، أى مثبتا لحكم فى الموارد المتعددة
فيوزع الدليلان عليها ، ويحمل كل منهما على بعض تلك الموارد ، ومثل له البيضاوى
فى المنهاج بقوله عليه الصلاة والسلام ، ألا أخبركم بخير الشهود ؟ فقول نعم
يارسول الله : فقال : أن يشهد الرجل قبل أن يستشهد " أى يأتى بشهادته
قبل أن يسألها : وقوله فى حديث آخر " ثم يفشو الكذب حتى يشهد الرجل قبل
أن يستشهد " فيحمل الأول على حق الله تعالى ، والثانى على حقوق العباد :
راجع نهاية السؤل على المنهاج ٤/٤٤٩ ، المحصول ٥/٥٤٢/٥ البخارى ٤/١٥٨

(٤) فى (أ) لزاعميهما .

(٥) أى لقوله تعالى " وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ولعلمهم يتفكرون "

النحل آية (٤٤) .

فقلت : لا، بل هذا فيما إذا تقابل الكتاب والسنة سواء كانت السنة متواترة أم

آحاداً ، وأمكن الجمع من وجه ، فإنه لا يلغى ^(١) أحدهما وإن كان مرجوحاً ، لا مكنان
إعمالهما : ^(٢)

ومن الناس من أنكر الجمع بين الدليلين مطلقاً ، وهو رأى مردود ^(٤) ، ومنهم من

قال : هذا فيما إذا لم يكن سنة قائلها كتاب ، فإن كان قدم الكتاب ، ومنهم من عكس ^(٥)

(١) في (أ) كلمة "لا" ساقطة .

(٢) ومن أمثلة الجمع بين الدليلين أيضاً ما ذكره النووي في شرح صحيح مسلم ، حيث

قال : "إذا تعارض حديثان في الظاهر فلا بد من الجمع بينهما أو ترجيح أحدهما
وإنما يقوم بذلك الأئمة الجامعون بين الحديث والفقه ، والأصول ، المتمكنون في
ذلك ، الفاضلون على المعاني الدقيقة ، الراضون أنفسهم في ذلك . فمن كان
بهذه الصفة لم يشك عليه شيء من ذلك إلا نادراً : قال ثم المختلف قسماً :

أحدهما يمكن الجمع بينهما فيتعين ، ويجب العمل بالحديثين جميعاً ، ومهما
أمكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أم للفائدة تعيين المصير إليه :

ومثال الجمع : حديث "لا عدوى" مع حديث "لا يورد مرض على مصحح" ووجه الجمع
بينهما أن الأمراض لا تعدى بطبعها ، ولكن جعل الله سبحانه وتعالى مخالطتها
سبباً للإعداء ، فنفس في الحديث الأول ما تعتقده الجاهلية من العدوى بطبعها
وأرشد في الثاني إلى مجاوبة ما يحصل عنده الضرر عادة بقضاء الله وقدره وفعله ،
القسم الثاني : أن يتضادا ، بحيث لا يمكن الجمع بوجه : فإن علمنا أحدهما
ناسخاً قدمناه وإلا علمنا بالراجح منهما . كالترجيح بكثرة الرواة وصفاتهم ، وسائر
وجوه الترجيح وهي نحو خمسين وجهاً : أنشر شرح صحيح مسلم (١/٣٥) : البخاري

(٣) في (أ) من الدليلين : وهو تحريف . (٤) في (أ) مردول :

(٥) قد بين الله تعالى أن كلام نبيه صلى الله عليه وسلم وحى من عنده كما هو الحال

في القرآن الكريم فقال تعالى : " وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى "

وقال في القرآن " ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً " فصح بذلك

أن القرآن والحديث الصحيح متفقان ، فهما شيء واحد . لاتعارض بينهما ، ولا

اختلاف : وما يقال من التعارض إنما يكون بحسب الظاهر ، وأما في الحقيقة فلا :

ولذلك قال ابن القيم رحمه الله : " السنة مع القرآن تأتي على ثلاثة أوجه . =

وقال : بل تقدم السنة لأنها بيان ، فهذان القاثلان يعطل أحدهما بأن الكتاب
أرجح ^(١) والأخر بأن السنة مبينة ، ويمثلون بقوله صلى الله عليه وسلم في البحر "الحلبيته" ^(٢)

= أحدهما أن تكون موافقة له من كل وجه ، فيكون توارد القرآن والسنة على الحكم
الواحد من باب توارد الأدلة ، وتظافرها : بعضها مع بعض :

الثاني أن تكون بياناً لما أريد بالقرآن وتفسيراً له ،

الثالث : أن تكون مرجحة لحكم سكت القرآن عن إيجابه ، أو محرمة لما سكت القرآن
عن تحريمه ، ولا تخرج عن هذه الأقسام فلا تعارض القرآن بوجه البينة :

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكره الخطيب البغدادي : من أن الله تعالى أنزل في
كتابه حين ذكر الحدود ، قوله تعالى : " الزانية والزانية فاجلدوا كل واحد منهما
مائة جلدة " فجعله حكماً عاماً في الظاهر على كل من زنا : ثم حكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم في التبيين بالرجم . فليس هذا بخلاف الكتاب ، ولكنه لما
فعل ذلك علم أن الله تعالى إنما عني بالآية البكرين دون غيرها ، وكذلك لما
ذكر الفرائض فقال " يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فكانت الآية
شاملة لكل أحد ، فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا يرث المسلم الكافر
ولا الكافر المسلم " لم يكن هذا بخلاف التنزيل ، ولكن علم أن الله تعالى إنما عني
بالموارثة أهل الدين الواحد ، دون أهل الدينين المختلفين ، وهكذا سائر
شرايع القرآن مع السنة كلها على هذا المنوال . أنظر في هذا : إعلام الموقعين
٣٠٧/٢ ، الفقيه والمتفقه ٧٥/٢ ، احكام ابن حزم ١١٢/١ . البخاري ١٧/٤

(١) في (أ) راجح : ويستند أيضاً إلى حديث معاذ المشتمل على أنه يقضى بكتاب
الله تعالى فان لم يجد فيسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أقره النبي

صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود وغيره : أنظر معالم السنن ٢١٢/٥ . نصب الرأية ١٢٤/٤ ،

(٢) قال الخطابي رحمه الله : لا اعتبار بمعنى الأسماء ، والأشباه في حيوان البحر

وإنما هي كلها سموك ، وإن اختلفت أشكالها وصورها . وقد قال سبحانه وتعالى :
" أحل لكم صيد البحر وطعامه " قد حل كل ما يصاد من البحر من حيوانه لا يخص
منه شيء إلا بدليل ، وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ماء البحر : فقال :

طهور ماؤه حلال بيته " فلم يستثن شيئاً منها دون شيء ، فقضية العموم توجب

فيها الإباحة إلا ما استثناه الدليل : أنظر تخريج الحديث في تلخيص الحبير ١٠/١ ،

رواه الغليل ٤٢/١ ، معالم السنن ٣٣٦/٥ .

فإنه عام في ميتة البحر مطلقاً ، سواءً خنزيره وغيره ، مع قوله تعالى " أولحم خنزيراً " (١)
فإنه يقتضي تحريم كل لحم خنزيره سواءً خنزير البحر وغيره ، فيتعارض عموم السنة
والكتاب في الخنزير ،

(٢) فمنهم من يقدم الكتاب ويحرمه ، ومنهم من يقدم السنة ويحلله ، ومنهم من يقول :
ينظر ، فإن أمكن الجمع ولو من وجه واحد ، جمعنا ، وإلا قضينا (٦) بالتقابل (٧)
ونقول إن ذلك يقدم الكتاب إن كانت السنة أحاداً ، وإن كانت متواترة أيضاً . (٨)

(١) قال تعالى : " قل لا أجد فيما أوحى إلي محرماً على طاعم يطعمه إلا أن يكون
ميتة أو دماً مسفوحاً أو لحم خنزير " الأنعام : آية ١٤٥ .

(٢) في (أ) ومنهم
(٣) سقط من (أ) : قال الفتوحى : قال بتحريمه من أصحابنا أبو علي النجاد : ثم ذكر
أن التحليل هو ظاهر كلام أحمد ، وعليه جمهور أصحابه ، أنظر شرح الكوكب المنير
٠ ٦١١ / ٤

(٤) في (أ) ينظرون . (٥) كلمة (واحد) ساقطة من (أ)

(٦) في (ب) والا خصصنا : وهو خطأ .

(٧) حكى إمام الحرمين في تعارض الظاهر من الكتاب والسنة مذاهب :
أحدهما يقدم الكتاب : لحديث معاذ ، والثاني تقدم السنة لأنها المفسرة
والمبينة له ، والثالث التعارض وصححه ، واحتج عليه بالاتفاق :
ثم زيف المذهب الثاني بأنه ليس الخلاف في السنة المفسرة ، بل المعارضه :
أنظر البرهان ٠ ١١٨٥ / ٢

(٨) لعل المعنى على تقدير " بل " والعبارة مضطربة كما ترى فإن الخبر إذا كان
متواتراً وتعارض مع الكتاب فهما كآيتين عند المصنف ، وقد نقل هذا النص الزركشى
هكذا قال : ونقول إن ذلك يقدم الكتاب إن كانت السنة أحاداً ، وإن كانت
متواترة فسيأتي في كلامه إن شاء الله تعالى " يعني قوله بعد ذلك :

لا والأصح تساوى المتواترين من كتاب وسنة : " إلى آخره " أنظر تشنيف السامع ورقة

٢٧٦ ، عطار ١٦ / ٢ وهذا المعنى عند الحنفية فيه تفصيل أدق : وقد ذكره

في التقرير والتحبير فقال : " الذي تقتضيه أصول أصحابنا الحنفية أن القطعي

الدلالة من السنة القطعية السند يترجح على الظني الدلالة من الكتاب والقطعي الدلالة منهما =

فهذه المسألة التي ذكرناها أخيراً في الترجيح بقولنا " والأصح تساوي المتواترين (١) إلى آخره " فالأصح ما ذكرناه من التساوي ، والثاني (٢) يقدم الكتاب وطوينا (٣) ذكره لوضوحه . والثالث تقدم السنة لقوله تعالى : " لتبين للناس ما نزل إليهم " وإنما ذكرنا علته لأنه قول غريب (٤) ، لا وجود له في الكتب المشهورة بين أيدي الناس .

= إذا لم يعلم تاريخهما يجري فيهما لزوم المجملين وإن علم فالمتأخر ناسخ للمتقدم والظني الدلالة منهما إذا لم يعلم تاريخهما لا يرجح أحدهما على الآخر بكونه كتاباً أو سنة ، بل بمسوغ خارجي ، إن أمكن ، والا جمع بينهما إن أمكن أيضاً والا فالتوقف : وإن علم تاريخهما نسخ المتأخر المتقدم : وقطعي الدلالة من الكتاب يترجح على القطعي السند الظني الدلالة من السنة لقوة دلالة : ثم قال : فلم يبق ما ينطبق عليه التعارض إلا ما كان من السنة قطعي الدلالة ظني السند مع ما كان من الكتاب ظني الدلالة لرجحان الكتاب حينئذ باعتبار السند : فينبغي التقييد به : أنظر التقرير والتحبير ٢٦/٣ .

(١) وإذا كانا متساويين وهما في الدلالة على رتبة واحدة فلا سبيل إلى الترجيح بينهما بل المتأخر هو الناسخ إن عرف التاريخ ، والا وجب المصير إلى دليل آخر أو التوقف راجع كشف الاسرار على البزدوي ٧٦/٤ .

(٢) سقط من (أ) (٣) في (أ) فطوينا بالفاء :

(٤) ولذلك قال الشاطبي رحمه الله والمقطوع به في المسألة أن السنة ليست كالكتاب في مراتب الاعتبار ، ثم أخذ يذكر رتبة تأخر السنة على الكتاب ويدلل على ذلك بإسهاب ، وانتهى إلى أن الخبر إذا لم يستند إلى قاعدة قطعية قرآنية فلا بد من تقديم القرآن عليه باطلاق . لأنه أم الدلائل وفيه البيان لجميع الأحكام : والسنة راجعة إليه . قال : وقد ثبت بالتجربة أنه لا أحد من العلماء لجأ إلى القرآن فسي مسألة إلا وجد لها فيه أصلاً . وأقرب الطوائف من إعواز المسائل النازلة أهل الظاهر : الذين ينكرون القياس ولم يثبت عنهم أنهم عجزوا عن الدليل في مسألة من المسائل : وقال الشافعي رحمه الله : وليست تنزل بأحد من أهل دين الله نازلة إلا وفي كتاب الله تعالى الدليل على سبيل الهدى فيها .

أنظر الموافقات ٧/٤ وما بعدها : ٣٧١/٣ ، الرسالة للشافعي فقرة ٤٧ .

ومنها على قولنا ^(١) في المفهوم* وشرطه أن لا يكون المسكوت (ترك لخوف ونحوه ، شروط
 ولا يكون المذكور خرج للمالب خلافا لإمام الحرمين ، أو لسؤال ، أو حادثة ، أو للجهل
 بحكمه ، أو غيره ما يقتضي التخصيص بالذكر ، ولا يمنع قياس السكوت بالمنطوق ^(٢) بل قيل
 يعمه ^(٣) المعروض ، وقيل لا يعمه ^(٤)) اجماعا انتهى .
 قيل علام يعود الضمير في قولكم " ولا يمنع " ؟ وكيف حكيتم قولا بالتعميم والاجماع في
 مقابله " وما المعروض : ^(٥) ^(٦)

فقلت أما الضمير فعائد على " ما " في قولنا لا بما ^(٧) يقتضي التخصيص .

والمعنى أن شرطه أن لا يكون هناك شيء من الأسباب التي تقتضي تخصيص القيد
 بالذكر ، ولا يمنع أن يقاس المسكوت على المنطوق ، ولا يخفى ما في هذا من حسن اللفظ
 في مقابلة المقتضي بالمانع وهما متقابلان ، فهو نوع من المطابقة ^(٨) مع ما فيه من الاثبات
 أولاً والنفي ثانياً وهو فن من البلاغة ، ولك أن تجعل الضمير في " يمنع " عائداً على
 التخصيص بالذكر ، والمعنى : ولا يمنع التخصيص والحالة هذه بالذكر أن يلحق المسكوت
 بالمنطوق ، إذا اقتضى القياس إلحاقه . وقد أستفيد ^(٩) من هذا مسألة حسنة وهي
 أنا حيث لا نجعل القيد مخصصاً ^(١٠) فهل نقول : إن ما وراء ذى القيد كالمعلوفة في
 قولنا " الغنم السائمة " داخل في عموم قولنا " الغنم " وأن وجود لفظ السائمة كالمعدم ^(١١) ،
^(١٢)

(١) أنظر شرح المحلى بحاشية العطار ١/٣٢٢ (٢) في (ب) بالطرفه :

(٣) في (م) وقيل بتعميم المعروض . (٤) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ)

(٥) في (م) عود (٦) في (ب) وأما المعروض : وهو خطأ .

(٧) كلمة " بما " ساقطة من (ب)

(٨) المطابقة هي الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة كقوله تعالى " وتحسبهم أيقاظا

وهم رقود " وقول الشاعر : وننكران شئنا على الناس قولهم : ولا ينكرون القول حين نقول

انظر كتاب التلخيص ص ٣٤٨ .

(٩) في (م) في يجعل : وهو خطأ

(١٠) في (ب) وقد يستفيد :

(١١) في (ب) تخصيصاً .

(١٢) في (ب) كالعام : وهو تحريف .

إن لا تأثير له في منع المعلوقة من الدخول تحت عموم "لفظ الغنم" ؟ أو نقول إنه منع دخوله تحت العموم ، وبقي مسكوتاً عنه كما كان : إن لا مفهوم ينفيه ^(٢) ولا لفظ يقتضيه ، الحق الثاني : وادعى فيه ^(٣) بعضهم الاجماع ، وهو قضية ^(٤) قول ابن الحاجب فس أثناء المسألة " وأجيب بأن ذلك فرع العموم " ^(٥) ، ولا قائل به :

أ٧٠

وقال بعضهم بالأول . وإلى ذلك الإشارة بقولنا " بل قيل ^(٦) يعنه المعروض " وأشرنا بقولنا " اجماعاً " في قولنا " وقيل ^(٧) لا يعنه إجماعاً " إلى أن هذا القول قد ادعى قيام الاجماع عليه ، فيكون ما وراءه خارجاً/ للاجماع ، ولا فائدة في قولنا " وقيل لا يعنه إجماعاً " إلا التنبه على ذلك ، وإلا ففي قولنا : " ولا يمنع قياس المسكوت بالمنطوق " ما يعرفك أن اللاحق به قياساً سابقاً : وبهذا خرج الجواب عن قولكم " كيف حكيت ^(٩) قولاً بالتعميم والاجماع في مقابله ؟

ب٥٨

(١١)
وتحريره أنا لم ندع ^(١٠) قيام الاجماع على مقابله " بل " نقلنا أن بعضهم ادعى ذلك .
وأما المعروض فهو اللفظ العام : وهو قولنا " الغنم " مثلاً : في قولنا " الغنم السائمة " ^(١٢)
إن لفظ السائمة عارض له ، وإنما قلنا المعروض ، ولم نقل الموصوف ، لأننا لو قلنا الموصوف ^(١٣) لأوهم اختصاص ذلك بمفهوم الصفة وهو لا يختص به : إن هذه الأمور تمنع القول بالمفهوم في لفظ الصفة والشرط وغيرهما ، ولم نقل المقيد ، لأن من يدعى أن اللفظ عام ، أو أنه لا ينافي العموم فيجوز الإلحاق به قياساً ، لا يسلم وجود قيد ، ويقول لفظ السائمة ليس قيداً ، لأنه ما جاء للتقييد وإنما خرج لفرض ^(١٤) وراء التقييد :

- (١) في (أ) تحت عموم اللفظ ، وفي (ب) تحت عموم لفظ التعميم . وهو تصحيف .
(٢) في (ب) يتقيد : وهو تحريف . (٣) في (أ) ، (ب) وادعى بعضهم فيه الاجماع
(٤) في (أ) وهو عصبية : وهو تحريف (٥) أنظر شرح العضد على المختصر ١٧٥ / ٢
(٦) كلمة " قيل " ساقطة من (أ) (٧) سقط من (م) وفي (ب) وقيل يعنه بدون حرف النفي (لا)
(٨) في (أ) إليه : (٩) في (ب) كيف قلت
(١٠) في (ب) لم ندعى : باثبات حرف العلة وهو خطأ من الناسخ
(١١) كلمة " بل " ساقطة من (ب) (١٢) سقط من (ب)
(١٣) في (أ) المخصوص أوهم وهو تحريف (١٤) وهو نفي الحكم عن المعلوقة .

(١) ومنها قيل ذكرتم في التخصيص أن العام لا يخص بمذهب الصحابي، العام لا يخص
حيث قلت: ((ومذهب الراوي، ولو صحابيا)) ثم قلت في الكتاب الخامس: بمذهب
الصحابي

(١) في (أ) قد

(٢) قال في الأصل ((والأصح أن عطف العام على الخاص ورجوع الضمير إلى
البعض، ومذهب الراوي ولو صحابيا، وذكر بعض أفراد العام لا يخص))
انظره شرح المحلى مع العطار ٨٦/٢، ٣٩٦/٢ ومثل الزركشي للصور
الأربع بما يلي: حيث قال: فيه صور:

إحداها: (أن عطف العام على الخاص لا يوجب تخصيص العام، كقوله تعالى:
) واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن رتهنم فعدتهن ثلاثة أشهر،
واللائى لم يحضن . . .)) فكان هذا للمطلقات، ثم قال: ((وأولات الأحمال
أجلهن أن يضعن حملهن)) وهو عام في المطلقات والتوفى عنهن، فلا
يكون هذا العطف مخصصا للعام قال: واعلم أن هذه المسئلة قل من
ذكرها، وقد وجدتها في كتاب أبي بكر القفال الشاشي في الأصول،
كما أن عطف الخاص على العام لا يوجب تخصيص العام عندنا خلافا
للحنيفة، ومثلها بقوله صلى الله عليه وسلم لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو
عهد في عهده)) . رواه البخاري ١٤٤٠ .

الثانية: إذا ذكر عام ثم أعقبه بضمير يخص بعض ما يتناوله، لم يوجب ذلك
تخصيص العام خلافا لأمم الحرمين كقوله تعالى: ((والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء، ثم قال ((وبعولتهن أحق بردهن في ذلك))
فإن ذلك يختص بالرجعيات، فلا يوجب تخصيص التربص بهن، بل يعم
البائن والرجعية .

الثالثة: مذهب الراوي سواء الصحابي وغيره لا يخص العموم الذي رواه،
خلافا للحنيفة والحنابلة، لأن العموم حجة، ومذهب الصحابي ليس
بحجة، فلا يجوز تخصيصه به. وإذا ثبت هذا في الصحابي فغيره
أولى، للاتفاق على أن قوله ليس بحجة، والتخصيص بغير دليل لا يجوز،
ومثله بحديث: ((من بدل دينه فاقتلوه)) فإنه رواه ابن عباس، ثم =

((قول الصحابي عيسى الصحابي غير حجة وفاقاً (وكذا على غيره ، قال الشيخ
الإمام إلا في التعبدى ، وفى تقليده قولان لارتفاع الثقة بمذهبه ، إذ لم
يدون ، وقيل حجة فوق القياس ، فإن اختلف صحابيان فكذلك ليلين ، وقيل دونه ،
وفى تخصيصه العموم قولان ، وقيل إن انتشر ، وقيل إن خالف القياس ، وقيل إن
انضم إليه قياس تقريب ، وقيل قول الشيخين فقط ، وقيل الخلفاء الأربعة ، وعن
الشافعى إلا علياً ، أما وفاق الشافعى زياداً فى الفرائض ^(٤)

= أفتى بأن المرتدة لا تقتل . وهو في البخاري $\frac{179}{4}$

الرابعة : إذا حكم على العام بحكم ثم أفرد منه فرداً ، وحكم عليه بذلك الحكم
بعينه فلا يكون ذلك تخصيصاً للعام . ومثله بحديث : ((أيما
إهاب دبغ فقد طهر)) مع قوله فى شاة ميمونة . هلا أخذتم
إهابها فدبغتموه)) الحديث . انظر تشنيف السامع ورقصة
١٣٦ . نصب الراية $\frac{16-15}{1}$ ، سلم $\frac{19-191}{1}$ ، بخاري $\frac{27}{4}$

(١) وقد شنع العلامة الشوكانى على القائلين بحجية قول الصحابي ، وبالغ
فى الانكار عليهم . فقال : ((والمحق أن قول الصحابي ليس بحجة
فإن الله تعالى لم يبعث إلى هذه الأمة إلا نبينا محمداً صلى الله
عليه وسلم ، وليس لنا إلا رسول واحد وكتاب واحد ، وجميع الأمة
مأمورة باتباع الكتاب والسنة ولا فرق في ذلك بين الصحابة وغيرهم ،
فمن قال إنها تقوم الحجة فى دين الله عز وجل بغير كتاب الله
وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وما يرجع إليهما فقد قال فى
دين الله بما لا يثبت ، وأثبت فى هذه الشريعة الاسلامية
شراً لم يأمر به الله ، وهذا أمر عظيم وتقول بالغ . . .)) انظر
إرشاد الفحول ص ٢٤٣ .

(٢) كلمة ((الثقة)) ساقطة من (ب) .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (م) .

(٤) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن زيد بن النجار الانصارى الفرضي :

كاتب الوحي . كان يكتب المراسلات إلى الناس ، ويكتب لأبي بكر =

فدليل لا تقليدا - انتهى) .

فقد كررتم المسئلة ، وما معنى تقليده غير كون قوله حجة ؟ وما

وجه استثناء الشيخ الإمام والدكم رحمه الله (٢) التعبيديات، من كون قول (٣) م (٦٥) الصحابي غير حجة ؟ وما تقرير وفاق الشافعي زيدا (٥)؟

= وعمر في خلافتها . وكان أحد الثلاثة الذين جمعوا المصحف . قال النووي : وكان رضى الله عنه أعلم الصحابة بالفرائض : وفى الحديث (أفرضكم زيد) وكان من الراسخين فى العلم ، روى له عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اثنان وتسعون حديثا وتوفى بالمدينة سنة (٥٤) انظر ترجمته فى تهذيب الاسماء واللغات ٢٠٠/١ .

(١) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .

(٢) ساقط من (أ) .

(٣) فى (أ) من كون فعل : وهو تحريف .

(٤) فى (ب) عن وحى : وهو تحريف .

(٥) قال المصنف رحمه الله : فإن قلت كيف نظر الشافعي مواضع اختلاف

الصحابة فى الفرائض ، واختار مذهب زيد حتى تردد قوله حيث ترددت الرواية عن زيد قلت : قال علماءنا لم يقلد الشافعي زيدا ولكن رجح عنده مذهب من وجهين .

أحدهما : قول النبي صلى الله عليه وسلم ((أفرضكم زيد))

والثانى : قال القفال : ما تكلم أحد من الصحابة فى الفرائض إلا وقد

وجد له قول فى بعض المسائل هجره الناس بالاتفاق إلا زيدا

فإنه لم يقل بقول مهجور بالاتفاق .

وذلك يقتضى الترجيح كالعومين إذا وردا وقد خص أحدهما بالاتفاق ،

دون الثانى، كان الثانى أولى قال الزركشي :

((واعترض الرافعي رحمه الله بأنه إن رجح عنده مذهب زيد لدليل

فهو اجتهاد وافق اجتهاده، وإن لم يكن عن دليل لم يخرج عن كونه

تقليدا)) وأجاب بأنه لم يذهب إلى ما صار إليه إلا عن دليل =

فقلت : أما الأول : فالمتقدم^(١) في التخصيص أن مذهب الراوى لا يخص
ولو كان الراوى صحابيا ، وهذا سوءاً كان قوله حجة أم لا ؟ والذي ذكرناه
هنا^(٢) أنه إن فرغنا على أن قوله حجة دون القياس ، ففي تخصيص العموم به
قولان : وهذا سوءاً كان الصحابي راوياً^(٣) أولم يكن ، وقد حكيناها وجهين
في شرح المختصر^(٤) .

= لكنه استأنس بما ترجح عنده من مذهب زيد ، وربما ترك به القياس
الجلى في بعض الصور وعضد قوله بالقياس الخفي . ثم قال :
واعلم أن الشافعى صرح في مواضع كثيرة من كتبه الجديدة بتقليد
الصحابى : فقال في الأم في قتال المشركين : وكل من يحبس
نفسه بالترهيب تركنا قتله اتباعاً لأبى بكر رضى الله عنه . قال :
وإنما قلنا هذا اتباعاً لا قياساً ، وقال البويطى لا يحل تفسير
المتشابهة إلا بسنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو خير عن
أصحابه أو عن واحد من أصحابه ، أو إجماع العلماء : هذا
لفظه .)) . قلت : ولعل المراد من تقليده أن ينتشر قوله ،
ويجتمع فيه شروط الاجماع السكوتى فيكون حجة عندئذ بلا خلاف .
انظر شرح المختصر ورقة ٢٧٩/٤ ، تشنيف المسامع ورقة ٢٦٠ ،
كتاب الام ١٠٥/٧ .

- (١) كلمة (فالمتقدم) ساقطة من (أ) .
(٢) قوله (انه) ساقط من (ب) .
(٣) فى (أ) ام لم يكن .
(٤) حيث قال هناك : ((مذهبنا أن قول الصحابى ليس بحجة ، وعلى
القول بأنه حجة ، وهو القديم اختلف أصحابنا فى تخصيص العموم به
على وجهين : أحدهما الجواز لانه حجة شرعية ، والثانى المنع
لانه محجوج بالعموم ، وقد كانت الصحابة يتركون أقوالهم
إذا سمعوا العموم ، قال ابن عمر رضى الله عنه ، كنا نخابر
أربعين سنة حتى روى لنا رافع بن خديج أن النبى صلى الله
عليه وسلم نهى عن المخابرة فتركناها : انظر ذلك ورقة ١٤/٢ .
والحديث رواه مسلم في الصحيح .

ووجه كونه لا يخص وإن كان حجة ^(١) أنه محجوج بالعموم وأن الصحابة ^(٢) كانت ترجع إلى العمومات ويتركون به اجتهادهم ^(٣) .

وأما الثاني : فإنه لا يلزم من كون قوله غير حجة أن لا يقلد : ألا ترى إلى المجتهدين فإنهم ^(٤) يقلدون وليست أقوالهم بحجة . ، فمجتهد الصحابة إذا لم يجعل قوله حجة في تقليده خلاف ^(٥) :

ذهب إمام الحرمين وغيره إلى أن العامي لا يقلده ، قالوا وليس هذا لأنه دون المجتهد ^(٦) من غير الصحابة معاذ الله : فهم أجل وأعظم قدرا ، قالوا ^(٧) :
^(٨)

(١) كلمة (انه) ساقطة من (ب)

(٢) في (م) وان كانت الصحابة ترجع إلى العمومات .

(٣) في (م) وينزلون به : وهو تحريف .

(٤) قوله (فانهم) ساقط من (ب) .

(٥) في (ب) حين تقليده .

(٦) قال الامام في هذا المعنى : (إن زمر المقلدين لو أرادوا أن يتبعوا

مذهب أبي بكر الصديق رضى الله عنه ، وهو أفضل من طلعت عليه

الشمس بعد النبي عليه السلام لم يجدوا إلى ذلك سبيلا ، فإن الذين

استأخروا بالأعصار عن المهاجرين والأنصار من أئمة الأمة أخبر

بمذاهب الأولين ، وأعرف بطرق صحب رسول الله صلى الله عليه

وسلم الأكرمين ، ثم قال : والسبب في ذلك أن الذين درجوا وإن

كانوا قدوة في الدين وأسوة للمسلمين فإنهم لم يعتنوا بتهديب

مسالك الاجتهاد ، وإيضاح طرق النظر والجدال ، وضبط المقال ،

ومن خلفهم من أئمة الفقه كفوا من بعدهم النظر في مذاهب الصحابة :

فكان العامي مأمورا باتباع مذاهب السابرين...) انظر ذلك في

البرهان ١١٤٦/٢ ، الغياثي ص ٢٩٨ .

(٧) في (ب) دون المجتهدين غيره .

(٨) قال المصنف في الطبقات : (لوسائل الصحابة رضوان الله عليهم لا يصل =

بل لأن مذهبهم لا يوثق بها ، فإنها لم تثبت حق الثبوت ، كما ثبتت مذاهب (٧١) أ
الأئمة الذين لهم أتباع قد طبقوا طبق الارض ، ودونوا مذهبهم فأيقنت بها
القلوب .

وهذا جزم ابن الصلاح في كتاب الفتيا ، وزاد أنه لا يقلد التابعي (٤)

= أحد من بعدهم إلى مرتبتهم لأن أكثر العلوم التي نحن نبحث وندأب
فيها الليل والنهار كانت حاصلة عندهم بأصل الخلقة ، من اللغة
والنحو، والتصريف، وأصول الفقه، وغير ذلك، وما عندهم من العقول الراجحة،
وما أفاض الله عليهم من نور النبوة العاصم من الخطأ في الفكر، يغني
عن المنطق وغيره من العلوم العقلية؛ فلم يكونوا يحتاجون في علومهم إلا إلى
ما يسمعون من النبي صلى الله عليه وسلم من الكتاب والسنة فيفهمونه
أحسن فهم، ويحملونه على أحسن حمل، وينزلونه منزلته، وذكر ابن
أمير الحاج أن امتناع تقليد الصحابي إنما هو لعلو قدره لا لتزولته ،
قال : وذلك لأن العامى لا يتأهل لتقليد الصحابي، كما لا يتأهل للعمل
بأدلة الشرع، إما لأن قول الصحابي حجة فهو ملحق بقول الشارع ، وإما
لأنه في علو المرتبة يكاد يكون حجة ، فامتنع تقليده لذلك ، انظر
الطبقات ٢٥٥/٦ ، التقرير والتحبير ٣٥٤/٣ .

(١) حرف ((لم)) ساقط من (ب) .

(٢) فى (ب) وبها .

(٣) قرر ابن الصلاح فى فتاوى ٥١ : «أنه ليس للعامى التمدد بمذهب أحد من
أئمة الصحابة وغيرهم من الأوليين وإن كانوا أعلم وأعلى درجة ممن
جاء بعدهم ، لأنهم لم يتفرغوا لتدوين العلم ، وضبط أصوله وفروعه ،
وليس لأحد منهم مذهب محرر مقرر وإنما قام بذلك من جاء بعدهم من
الأئمة الناقلين لمذاهب الصحابة والتابعين القائمين بتمهيد أحكام
الوقائع قيل وقوعها، الناهضين بإيضاح أصولها وفروعها كما لك وأبى
حنيفة وغيرهما؛ انظر كتاب الفتاوى ٨٨/١ وما بعدها: المجموع ٥٥/١

(٤) فى (أ) التابعين : وهو تحريف .

أيضا ولا غيره^(١) ممن لم يدون مذهبه وإنما يقلد الذين دونت مذاهبيهم . التقليد
قلت : فعلى هذا ينحصر التقليد في الأئمة الأربعة^(٢) ، والأوزاعي^(٣) ،
وسفيان^(٤) ،
الاربعة

(١) في ((م)) ولا غير : بدون الضمير ، وهو ناقص .
(٢) وذكر الزركشي عن ابن الصباغ (ت ٤٧٧) مثل هذا الكلام ، وقال :
« إن التقليد متعين في الأربعة ، دون غيرهم : وذلك لان مذاهبيهم
انتشرت وانبسطت حتى ظهر منها تقييد مطلقها وتخصيص عامها ونحو ذلك :
وأما غيرهم فنقلت عنه الفتاوى مجردة ؛ فلعل لها مكملا (ومقيدا) أو مخصصا
لو انبسط كلام قائله لظهر خلاف ما يبدو منه ، بخلاف هؤلاء الأربعة
الذين هذبت مذاهبيهم تمام التهذيب : راجع تشنيف المسامع ورقه :

٢٥٩ .

(٣) هو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي ، الامام المشهور أبو عمرو الشافعي
الدمشقي : قال النووي : كان إمام أهل الشام في عصره بلا مدافعة
ولا مخالفة ، وكان أهل الشام والمغرب على مذهبه قبل انتقالهم إلى
مذهب مالك رحمه الله . ، والأوزاعي من تابعي التابعين سمع جماعات
من التابعين ، كقتادة ، وعطاء ، ونافع ، والزهرى وغيرهم وقد اجمع
الناس على إمامة الأوزاعي ، وجلالته ، وعلو مرتبته ، وكمال فضله :
قال ابن مهدي : ما كان بالشام أعلم بالسنة من الأوزاعي ، ولدرجه
الله سنة (٨٨) وتوفي سنة (١٥٧) انظر ترجمته في تهذيب الاسماء
٢٩٨/١ ، حلية الاولياء ١٣٥/٦ .

(٤) هو ابو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن مضر الثوري الكوفي الامام
الجامع لأنواع المحاسن وهو من تابعي التابعين ، وقد اتفق العلماء
على وصفه بالبراعة في العلم بالحديث والفقه والورع ، والزهد والقول
بالحق ، وغير ذلك من المحاسن ؛ قال أبو عاصم : الثوري أمير
المؤمنين في الحديث وقال ابن معين : كل من خالف الثوري
فالقول قول الثوري : قال النووي : وهو أحد أصحاب المذاهب =

واسحاق^(١) ، وداود^(٢) على خلاف في داود ، حكاة ابن الصلاح^(٣) وغيره : لأن هؤلاء^(٤) ذوو الاتباع ، ولأبي شور^(٥) أتباع قليلون جدا .
 وذهب الامام^(٦) ، والغزالي ، الى أن الشافعي هو الذي يجب على كل

= المتبوعة ، وأحواله والثنا عليه أكثر من أن تحصر وأوضح من أن تشهر
 توفي رحمه الله سنة (١٦١) انظر ترجمته في تهذيب الاسماء ٢٢٢/١ ،
 حلية الاولياء ٣٥٦/٦ .

(١) اسحاق سبقت ترجمته ص

(٢) هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف البغدادي^١ الاصبهاني إمام أهل
 الظاهر كان من المحبين للشافعي ، وله في فضائله رحمه الله مصنفات .
 قال أبو اسحاق: انتهت إليه رئاسة العلم ببغداد : وفضائل داود
 وزهده وورعه ومتابعته للسنة مشهورة ، ولد رحمه الله سنة (٢٠٢)
 وتوفي سنة (٢٧٠) انظر ترجمته في الطبقات ٢٨٤/٢ ، تهذيب
 الاسماء ١٨٢/١ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٥٧٢/٢ .

(٣) انظر كلام ابن الصلاح في ذلك وما ذكره في داود الظاهري عن بعض
 أهل العلم في فتاواه ٢٠٤/١ .

(٤) في (ب) هو دور : وهو تحريف .

(٥) هو الامام الجليل ابراهيم بن خالد بن اليمان ، أبو شور الكلبي
 البغدادي ، كان أحد أئمة الدنيا فقها وعلماء وورعا وفضلا ، قال
 المصنف: «روى عنه مسلم خارج الصحيح ، وأبو داود ، وابن ماجه ،
 وغيرهم ، قال الحاكم كان أفقه أهل بغداد ، ومقتبهم في عصره ،
 وأحد أغنيان المحدثين ، وقد عدوه أحد أئمة الفقهاء ، توفي
 رحمه الله سنة (٢٤٠) انظر ترجمته في الطبقات ٧٤/٢ .

(٦) قال في الغياشي : نحن ندعى أنه يجب على كافة العاقلين وعامة
 المسلمين شرقا وغربا بعدا وقريبا . انتحال مذهب الشافعي ، ويجب
 على العوام الطغام أيضا انتحال مذهبه ، بحيث لا يبيغون عنه
 حولا ولا يريدون به بدلا ؛ قال : وسنين صحة هذه الدعوى بحيث =

مخلوق عامي (١) تقليده (٢) وتابعها على ذلك طائفة (٣) :

تقليد
الشافعي

= يقلها العالم والجاهل ، والمسترشد والذاهل ، ويتسارع إلى الافهام ، ويتبادر إلى الأوهام ، ولا يرده الخاص والعام : ثم أخذ يبين ذلك ، ويبرهن عليه انظر كلامه في الكتاب المذكور ص ١٦ وما بعدها ، وكلام الغزالي في المنحول ص ٩٥ وما بعدها أيضا .

(١) كلمة (عامي) ساقطة من (ب) ولا بد منها .

(٢) في (ب) ان يقلده .

(٣) من هذه الطائفة ابن السمعاني ، وابن الصلاح ، والنووي وغيرهم . قال في المجموع : ((وإنما قلنا يتقليد الشافعي دون غيره لأن الشافعي جاء بعد أن مهدت الكتب ، وصنفت وقررت الاحكام ، ونقحت فنظر في مذاهب المتقدمين ، وأخذ عن الأئمة المبرزين وناظر الحذاق المتقنين ، فنظر مذاهبهم وسيرها ونقحها وخبرها ، فلخص منها طريقة جامعة للكتاب والسنة ، والاجماع والقياس ، ولم يقتصر على بعض ذلك ، بل تفرغ للاختيار والترجيح والتكميل والتنقيح مع كمال قوته وعلو همته وبراعته في جميع أنواع الفنون ، واضطاعه منها أشد الاضطلاع ، وهو المبرز في الاستنباط من الكتاب والسنة ، البارع في معرفة الناسخ والمنسوخ والمجمل والعيين ، والخاص والعام ، وغيرها من تقاسيم الخطاب ، فلم يسبقه أحد إلى فتح هذا الباب ، لأنه أول من صنف أصول الفقه بلا خلاف ولا ارتياب ، وهو الذي لا يساوى بل لا يداني في معرفة كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد بعضها إلى بعض ، وهو الامام الحجة في لغة العرب ونحوهم ، وسها يعرف الكتاب والسنة ، مع بلاغته وفصاحته ، وهو الذي قلد المنن الجسيمة جميع أهل الآثار ، وحملة الأحاديث ونقله الأخيار ، بتوقيفه إياهم على معاني السنن وقذفه بالحق على باطل مخالفيها ، فنعشهم بعد أن كانوا خاملين ، وظهرت كلمتهم على جميع المخالفين ، ودفعوهم بواضح البراهين ، حتى ظلت أعناقهم لها خاضعين : قال أحمد =

= ابن حنبل رحمه الله : ما مس أحد بيده محبرة ولا قلم إلا وللشافعي في رقبته منة ، فهذا قول إمام أصحاب الحديث وأهله ومن لا يختلفون في ورعه وفضله : إلى آخر كلامه رحمه الله .

وأما ابن السمعاني فقد زعم أن الانتساب إلى الامام الشافعي رحمه الله استناب واستدل لذلك بحديث : ((الأئمة من قریش)) وحديث ^{البيهقي} ((الناس تبع لقریش في هذا الامر)) قال (فهم الأصل وياقئ الناس لهم تبع : فاخترنا منهم الشافعي لأننا لم نجد في الأئمة الذين مهدوا للأصول وفرعوا الفروع أحدًا من قریش يساوي الشافعي رحمه الله) : والمعروف في هذا : أن كثيرًا من أتباع الأئمة الأربعة يذكرون عند ترجيحهم لمذهبهم حديثًا في تقديم إمامهم على غيره ، قال الزركشي : والحق أن حديث الحنيفة والحنابلة باطلان لا أصل لهما ، وأما حديث الشافعية والمالكية فجيدان .

وقال ابن تيمية رحمه الله في فتاواه : «الحديث الذي يدل على فضل مالك رضي الله عنه رواه الترمذي وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال ((يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل في طلب العلم فلا يجدون عالماً أعلم من عالم المدينة)) قال ابن تيمية : فقد روى عن غير واحد كابن جريج وابن عيينة وغيرهما أنهم قالوا هو مالك ثم ذكر أن ما دل عليه الحديث وأنه مالك أمر مقرر لمن كان موجوداً ، وبالتواتر لمن كان غائباً فإنه لا ريب أنه لم يكن في عصر مالك أحد ضرب الناس إليه أكباد الابل أكثر من مالك .»

وأما حديث الشافعية فقله صلى الله عليه وسلم ((تعلموا من قریش ولا تعلموها)) وفي لفظ ((لا تسبوا قریشاً فإن عالمها يملأ الأرض علماً)) رواه ابو داود ، والطيالسي في مسنده من حديث ابن مسعود والبيهقي في المعرفة من طرق ، قال الزركشي ، «وقد جمعه من أئمتنا على أن هذا العالم هو الشافعي ، روى ذلك عن أحمد بن حنبل ، وقال به أبو نعيم عبد الملك بن محمد الفقيه وغيرهما ، قال : ولا يجوز =

.....

= أن يكون المراد بقوله ((فإن عالمها يملاء الأرض علما)) كل من كان عالما من قريش فقد وجدنا جماعة منهم كانوا علماء ولم ينتشر علمهم في الأرض ، وإنما أراد بعضهم دون بعض ، فإن كان المراد به كل من ظهر علمه وانتشر في الأرض ذكره من قريش فالشافعي من جملة الداخلين في الخير ، وإن كان المراد به زيادة ظهور وانتشار فلانعلم أحدا من قريش أحق بهذه الصفة من الشافعي ، فهو الذي صنف من جملة قريش في الأصول والفروع ، ودونت كتبه ، وحفظت أقاويله ، وظهر أمره حتى انتفع بعلمه ، وافتخر بمذهبه عالمون ، وحكم بحكمه حاكمون ، وقام بنصرة قوله ناصرون ، حين وجدوه فيما قال : مصيبا ، وكتاب الله تعالى متمسكا ولنبيه صلى الله عليه وسلم متبعاء ، وبآثار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين مقتديا وما دلوه عليه من المعاني مهتديا ، فهو الذي ملأ الأرض من قريش علما ، ويزداد على ممر الأيام تبعا ، فهو إذا أولا هم بتأويل هذا الخير مع دخوله في قوله صلى الله عليه وسلم ((الأئمة من قريش)) وقوله ((الفقه يمان والحكمة يمانية)) إلى آخر كلامه رحمه الله في هذا المعنى ، راجع البخاري صحيح مسلم .

وفي فضل الامام أحمد رحمه الله قال ابن تيمية : ((وأحمد كان أعلم من غيره بالكتاب والسنة وأقوال الصحابة والتابعين لهم بإحسان . ولهذا لا يكاد يوجد له قول يخالف نصا كما يوجد لغيره ، ولا يوجد له قول ضعيف في الغالب إلا وفي مذهبه قول يوافق القول الأقوى ، وأكثر مفاريدته التي لم يختلف فيها مذهبه ، يكون قوله فيها راجحا . . .)) ، وانظر كلام السرخسي ص ١٣٣ : في تفضيل الحنيفة وأنهم هم القدوة في أحكام الشريعة ، أصولها وفروعها : ونخلص من هذا أن الأئمة الأربعة رحمهم الله ورضى عنهم كلهم فضلا وأحسن ما يقال فيهم ، ما ذكره ابن المنير المالكي حيث قال : ((وأحق ما يقال في ذلك ما قالته أم الكلمة عن بنيتها)) شكلتهم إن كنت أعلم أيهم أفضل ، هم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين طرفاها)) فما من واحد منهم إذا تجرد النظر إلى خصائصه إلا ويفنى =

(١) وذهب ابن حزم إلى أنه لا يقلد إلا الصحابة والتابعون ، وإن كان
(٢)
لا بد من تقليد غيرهم فيتعين (٣)

= الزمان لناشرها دون استيعابها، والحاصل أن هؤلاء الأربعة انخرقت بهم
العادة على معنى الكرامة، عناية من الله تعالى بهم، إذا قبيست أحوالهم
بأحوال أقرانهم، ثم اشتتهار مذاهبهم في سائر الأقطار واجتماع القلوب
على الأخذ بها، دون ما سواها، على ممر الاعصار، مما يشهد بصلاح طويتهم
وجميل سريرتهم ، ومضاعفة ثويتهم، ورفع درجة درجتهم، تغمدهم الله برحمته ،
وأعلى مقامهم في دار كرامته: وقد طال هذا التعليق، ولكنه نفيس،
ومفيد في هذا المقام، انظره : المجموع ١٠/١ ، التقرير والتحبير

٣٥٤/٣ ، الاحكام لابن حزم ١٠٩/٦ ، حجة الله البالغة ١/١٤٥ ،
قواطع الأدلة ورقة ٢٠٥ ، فتاوى ابن تيمية ٢٠٩/٢ ، ٢٠٤/٢ ، البحر المحيط ورقة ٣/١٨٥ ،
(١) ابن حزم يمنع التقليد جملة ويحرمه على الأطلاق ولا يجيزه لأحد ولا حتى

للخلفاء الراشدين ومن باب أولى سائر الصحابة والتابعين ومن سواهم
ولكن كلامه هنا على فرض التنزل في المسئلة ، وهو أنه إن كان ولا بد من
تقليد أحد من الناس فليكن ذلك للصحابة والتابعين ، وذلك لتميزهم
على من سواهم من سائر الأمة بمزيد من العلم، والاطلاع والفضل والادراك
لكافة مقاصد الشريعة، وحقائقها ، انظر كلامه على التقليد في الاحكام
١٠٣٦/٦ وما بعدها .

(٢) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي ،
فقيه أديب أصولي ، محدث ، حافظ ، مشارك في التاريخ والأنساب
والنحو واللغة ، والشعر ، والطب ، والفلسفة ، وغيرها ، أصله من فارس ،
وولد بقرطبة : من تصانيفه الاحكام في الاصول ، والمحلى في الفقه ،
وغيرهما من المصنفات المفيدة ، ومن شعره رحمه الله في طلب العلم
قوله :

اطلب ولا تضجرن من مطلب فأفة الطالب أن يضجرا
أما شرى الماء بتكراره في الصخرة الصمأ قد أثرا
توفي رحمه الله سنة ((٤٥٦)) انظر ترجمته في طبقات الحفاظ للذهبي ١١٤٧/٣
معجم المؤلفين ١٦/٧ .

(٣) في (ب) فيتقدر : وهو تحريف .

محمد بن نصر المروزي ، من أصحاب الشافعي ، وأُتنب في وصف محمد بن

نصر كما حكيناه في الطبقات في ترجمة محمد بن نصر ، ومحمد بن نصر كما (٥٩) ب
وصف وأزيد ، لكنه لا يخرج عن مذهب الشافعي ، فكان ابن حزم يدعى أنه (٣)
إن كان لا بد من تقليد فليقلد مذهب الشافعي ، الذي انتحلته محمد (٤)
ابن نصر المطلاع على السنة وأقوال السلف (٥) .

(١) هو الامام الجليل أبو عبدالله محمد بن نصر المروزي الشافعي أحد
أعلام الامة وعقلائها وعبادها ، ولد سنة ((٢٠٢)) وتوفي سنة (٢٩٤)
قال ابن حزم في الاحكام: ((وقد كان محمد بن نصر الغاية التي لا وراء
بعدها في سعة العلم بالقرآن والحديث والآثار والحجاج ، ودقة
النظر مع الورع العظيم والدين العتيد)) وحكى المصنف في الطبقات قول
ابن حزم في وصفه : ((أعلم الناس من كان أجمعهم للسنن وأضبطهم
لها وأذكروهم لمعانيها ، وأدراهم بصحتها وبما أجمع الناس عليه مما
اختلفوا فيه ، وما نعلم هذه الصفة بعد الصحابة أتم منها في محمد
ابن نصر المروزي ، فلو قال قائل ليس لرسول الله صلى الله عليه
وسلم حديث ولا لأصحابه إلا وهو عند محمد بن نصر المروزي لما بعد
عن الصواب)) انظر ترجمته في الطبقات ٢/٢٤٦ ، طبقات الحفاظ
للذهبي ٢/٦٥٠ ، الاحكام لابن حزم ٦/١٠٩٤ .

(٢) في ((ب)) لكن بدون الضمير .

(٣) في (أ) ((وكأن)) بالواو .

(٤) في (أ) اتخذه وهو تحريف .

(٥) قال في الطبقات: المحدثون الأربعة ابن نصر ، وابن جرير ،
وابن خزيمة ، وابن المنذر ، من أصحابنا ، وقد بلغوا درجة
الاجتهاد المطلق ولم يخرجهم ذلك عن كونهم من أصحاب الشافعي
المخرجين على أصوله المتمذبهين بمذهبه ، لوفاق اجتهادهم
اجتهاده ثم قال : وهم وإن خرجوا عن رأي الامام الأعظم
في كثير من المسائل فلم يخرجوا في الأغلب فاعرف ذلك ، واعلم أنهم =

ومن هذا تستفيد شيئاً قد قررته في الطبقات الكبرى ،^(١)

= في أحزاب الشافعية معدودون ، وعلى أصوليه في الأغلب مخرجون وبطريقه متهدبون) ، ومثل هذا الكلام نقله السيوطي عن ابن الصلاح في ترجمته لمحمد بن نصر فقال : ((ربما تـدـرـع هتدرع بكثرة اختياراته المخالفة لمذهب الشافعي إلى الإنكار على الجماعة العادين له في أصحابنا وليس الأمر كذلك ؛ لأنه في هذ بمنزلة ابن خزيمة والمزني ، وأبى شور وغيرهم ، ولقد كتـمـرت اختياراتهم المخالفة لمذهب الشافعي ، تم لم يخرجهم ذلك عن أن يكونوا في قبيل أصحاب الشافعي معدودين)) انظر الطبقات ١٠٢/٣ ، الرد على من أخذ إلى الارض ص ١٨٩ .

(١) انظره في كتاب الطبقات ٣٢٧/١ ، ١٧٢/١ وما بعدها ، وانظر كذلك ما قرره في هذا المعنى في اخر كتاب الابهاج ٢٠٥/٣ ، ٢٠٨ ، وفي شرح المختصر ورقة ٢٨٨/٢ وما أشد في تفضيل مذهب الشافعي على غيره قول أحدهم :

فخذ بالشافعي وقل بقول سديد عنه مختلف المقال

فضل الشافعي على سواه كفضل الشمس قيست بالهلال

قال المصنف رحمه الله : ونحن نحمد الله تعالى الذي جعلنا مقلدين لإمام إذا طمحت نفوسنا في وقت إلى النظر في دليل مسألة من مسائله أدا أنا النظر إلى ما كنا مقلدين له فيه ، فإن ذلك مما يشرح الصدر ويطمئن القلب على ما نحن عليه من تقليدنا لهذا الامام ، ثم ذكر أن الائمة المجددين للدين كلهم من أتباع الامام الشافعي واحداً بعد واحد ، وأورد تعدادهم ضمن قصيدة طويلة : إلى أن قال في آخرها :

هذا على أن العصيب إمامنا أجلى دليل واضح للمهتدي

يا أيها الرجل المرید نجاته دع ذا التعصب والمراء وقلد

هذا بن عم العصطفى وسميه والعالم المبعوث خير مجدد

وضح الهدى بكلامه ويهديه يا أيها المسكين لم لا تهدي

انظر الطبقات ٣٤٣/٤ ، ١٩٦ / ١ ، ٣٤٩/٥ .

ولم يحملني عليه " والله " ^(١) عرق العصبية للشافعي : بل مادعا لِرليه نظري
 ووجدته بعد شدة التفحص ، وهو أنى اعتبرت أقوال غير المقلدين لواحد ^(٢)
 من الأربعة ، في الأربعة ^(٣) : فوجدت الكل مطبقين على أنه إن كان تقليد
 لأحد فليكن للشافعي ^(٤) ، وهم مجمعون على أنه متوسط بين الرأى
 والأثر ، آخذ بمجامع الأمرين ، من غير إفراط ولا تفريط في واحد من الجانبين ،
 وعلى ذلك جميع المحدثين إلا من شذ ممن لا يعاب به من متأخري ^(٥)
 حنابلتهم ، ثم وجدت طوائف الأئمة الثلاثة الحنفية ، والمالكية ،
 والحنابلة ، متفقين على أنه إن كان تقليد لغير أئمتهم فليكن الشافعي ^(٦) م
 وأنت محال ^(٧) في تحقيق هذا الفصل على نظرك ^(٨) ، وإياك أن تعتمد
 دليلا " بين يدي خصم " لا ينصف ^(٩) ، فإنه يبادرك بالمنع والانكار ، ولكن عليك ^(١٠)

(١) فى (ب) ولم يحملني عليه فيما احسب .

(٢) فى (ب) ((الدال)) وهو تحريف .

(٣) قوله ((فى الاربعة)) ساقط من (أ) ، (م) .

(٤) فى (أ) ، (ب) فليكن الشافعي .

(٥) فى (ب) جمع بدون الياء .

(٦) كلمة ((ممن)) أبدلت فى (ب) ان : وهو تحريف .

(٧) فى (أ) طرائف وهو تحريف .

(٨) فى (ب) بحال : وهو تصحيف .

(٩) فى (ب) على ما تحقق ، وهو تحريف .

(١٠) فى (ب) على نظري : وهو تحريف .

(١١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(١٢) فى (ب) لا ينصرف هو تحريف .

(١٣) فى (ب) ما أدرك .

(١٤) فى (ب) (وذلك) .

بإمعان النظر في كلام أئمتهم كثيراً لثري^(١) من ذلك ما يخرج عن حد الاحصاء
في غضون مباحث الكلام : فلا تجد حنفياً إلا وهو يقول : ، إن كان لا بد
من الخروج عن مذهب أبي حنيفة فليكن الشافعي ، وكذلك المالكي وكذلك
الحنبلي .

وقد خرجنا عن مقصود ما نحن بصدده ، فلنعد إلى الكلام في^(٥)
تقليد الصحابي : فنقول :

وذهب غيرهم إلى أنهم يقلدون ، لانهم قد نالوا مرتبة الاجتهاد ، وهم
بالصحة يزدادون رفعة ، وهذا هو الصواب عندى^(٦) ؛ غير أنني أدعى أنه

-
- (١) كلمة ((كثيراً)) ساقطة من (م) ، (أ) .
(٢) قوله ((لثري)) ساقط من (ب) .
(٣) في (أ) من غضون ، وفي (ب) بحضور وهو تحريف .
(٤) في (ب) ما نحن فيه .
(٥) في (ب) (من) بدل ((في)) وهو تحريف .
(٦) وهو الصواب كذلك عند أكثر العلماء ، بل لقد حصر بعضهم
التقليد في الصحابة دون غيرهم ، واختاره ابن القيم في إعلام
الموقعين ، فقرر أن التقليد خاص بالصحابة رضوان الله عليهم وذلك
لما خصهم الله به من العلم ، والفهم ، والفضل ، والفقهاء عن الله ورسوله .
فقد شاهدوا الوحي وتلقوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مباشرة ،
بلا واسطة ، ونزل الوحي بلغتهم ، وهي غضة محضة لم تشبها
شائبة . . . وهي منزلة لم تكن لأحد بعدهم ، حتى يقلد كما
يقلدون ، فضلا عن وجوب تقليده وسقوط تقليدهم ، قال ابن القيم :
((وتالله إن بين علم الصحابة وعلم غيرهم من الفضل كما بينهم وبين
غيرهم في ذلك ، وكيف لا : وهم ينقلون العلم والايان من مشكاة
النبوة غصاً طريا لم يشبه إشكال ولا خلاف ولم تدنسه معارضة ، فقياس
رأى غيرهم بأرائهم من أفسد القياس)) وذكر ابن تيمية أن الآثار =

لا خلاف بين الفريقين في الحقيقة، بل إن تحقق ثبوت مذهب عن واحد (٢) منهم جاز تقليده وفاقا ، وإلا فلا ، لا لكونه لا يقلد^(٤) بل لأن مذهبه لم يثبت حق الثبوت .

فإن قلت : قد صحت أقاويل عن خلائق منهم : قلت إمام الحرمين لا ينكر ذلك ، ولكن يقول لما لم يدون عنهم ، ولم يكن لهم اتباع : يحررون قولهم

= السلفية والفتاوى الصحابية أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم وأقربها إلى الصواب بحسب قرب أهلها من عصر الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأن فتاوى الصحابة أولى أن يؤخذ بها من فتاوى التابعين ، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين : وهلم جرا ، وكلما كان العهد بالرسول أقرب كان الصواب أغلب . ((انظر في هذا فتاوى ابن تيمية ٢٠٠/١ وما بعدها ، اعلام الموقعين ٨١/٤ ، ٢٦١/٢ ، ١١٨/٤ .

(١) في (ب) غير اني ادعى خلافا بيننا في الحقيقة : وهو سقط وتحريف ، من الناسخ .

(٢) في (أ) غير : وهو تحريف .

(٣) بل يجب تقليده عند بعضهم : وقد حكاه صاحب الميزان عن أبي منصور المازيدي ، فأوجب تقليد الصحابي إذا كان من أهل الفتوى ، ولم يوجد من أقرانه خلاف ذلك ، قال : ((فإن وجد فلا يجب التقليد ولكن يجب ترجيح قول البعض بالدليل)) ، وما روى عن الشافعي رحمه الله أنه كان يقول في شأن الصحابة رضي الله عنهم ، كيف أترك الخبر لأقوال أقوام لو عاصرتهم لحججتهم ، فإنما قال ذلك في قول الصحابي المخالف للحديث سواء كان هو راويه أو غيره ، وإلا فقد تقدم لك أنه يقول بتقليدهم فيما لا نص فيه ، انظر ميزان الاصول ص ٤٨١ .

(٤) في (ب) كلمة (لا) ساقطة .

(٥) في (أ) فقد .

(٦) انظر كتاب الغياثي ص ٤١٠ وما بعدها .

حق التحرير لم تحصل الطمأنينة به .
واعلم أن كلامنا إنما هو في الصحابي العالم : وهذا يعرف من قولنا
" قول الصحابي " فإن غير العالم لا قول له .
ومن أصولنا أن الصحابة كلهم عدول ، فعدالة من ليس بعالم منهم
تمنعه عن أن يقول في الدين بلا مستند ،
وذلك تعرف أن إطلاقنا الصحابي أحسن من تقييد بعض المتأخرين
إياه بالعالم ، لأن إضافة القول إليه منبئة ^(٣) عن ذلك كما عرفناك .

وأما الثالث : فإن الشيخ الامام استثنى التعبديات لأنه يظهر فيها
أن الصحابي إنما فعلها توقيفاً إذ لا مجال للاجتهاد فيها ^(٥) :

التعبديات
لا مجال
للاجتهاد
فيها

-
- (١) في (ب) انه العالم .
(٢) أو كونه من أهل الفتوى أو نحو ذلك : انظر ميزان الاصول ص ٤٨١
(٣) في (ب) منبه عن ذلك ، وفي (أ) منبئة على ذلك : وهو تصحيف .
(٤) في ((ب)) ظهر .
(٥) وعليه فلا وجه لاستثنائها من عدم الاحتجاج بقول الصحابي ، لأنها ملحقه
بالسنة ، ولها حكم المرفوع ، لعدم إدراكها بالرأى ، ولذلك فالاحتجاج
بها من هذه الجهة ، لا من جهة كونها قول صحابي : وهذا أمر مقرر
عند العلماء في كل ماورد عن الصحابة مما لا مجال للرأى فيه ، ولذلك
قال الامام السرخسي من الحنفية : ((ولا خلاف بين أصحابنا المتقدمين
والتأخرين أن قول الواحد من الصحابة حجة ، فيما لا مدخل للقياس
في معرفة الحكم فيه ، وذلك نحو المقادير التي لا تعرف بالرأى فإننا
أخذنا بقول علي رضي الله عنه في تقدير المهر بعشرة دراهم ، وأخذنا
بقول أنس في تقدير أقل الحيض بثلاثة أيام ، وأكثره بعشرة أيام ، وبقول
عثمان بن أبي العاص في تقدير أكثر النفاس ، بأربعين يوماً ، وبقول عائشة
رضي الله عنها في أن الولد لا يبقى في البطن أكثر من سنتين : قال =

وأصل ذلك في كلام الشافعي رضي الله عنه ، قال في اختلاف الحديث :^(٢)

= وهذا لأن أحداً لا يظن بهم المجازفة في القول ، ولا يجوز أن يحمل قولهم في حكم الشرع على الكذب ، فإن طريق الدين من النصوص، إنما انتقل إلينا بروايتهم ، وفي حمل قولهم على الكذب والباطل قول بفسقهم ، وذلك يبطل روايتهم . . فلم يبق إلا الرأي (السمع) ممن ينزل عليه الوحي ، ولا مدخل للرأي في هذا الباب فتعين السماع ، وصار فتواه مطلقاً كروايته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم)) ، وأما قوله في الأمور المجتهد فيها فلا يكون حجة على أحد من الصحابة المجتهدين بالاتفاق، وأما على غيرهم من التابعين والمجتهدين ففيه خلاف : قال الاسنوي ((الصحيح من مذهب الشافعي ومن تبعه أنه ليس بحجة)) وقال كثير من الحنيفة إنه حجة وتقليده واجب وإنه يترك بقوله القياس ، قال في كشف الأسرار وهو مذهب الجماهير : والشافعي في القديم فإنه ذكر الصحابة في الرسالة القديمة وأثنى عليهم بما هم أهلهم : ثم قال : وهم فوقنا في كل علم واجتهاد ، وورع وعقل ، وأراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من أرائنا لأنفسنا)) ، وعللوا ذلك : بأن الصحابي المجتهد ليس كغيره من المجتهدين في احتمال اجتهاده الخطأ بل يقوى في قوله احتمال السماع؛ والظاهر الغالب من حاله افتاؤه بالخير لا بالرأي إلا عند الضرورة ، وبعد مشاورة القرناء لاحتمال أن يكون عندهم خبر ، وقد ظهر من عاداتهم سكوتهم عن الاسناد عند الفتوى ، إذا كان عندهم خير يوافق فتواهم لأن الواجب عند السؤال بيان الحكم لا غير . .)) انظر في هذا : أصول السرخسي ١١٠/٢ ، كشف الاسرار على البزدوي ٢١٧/٣ ، التمهيد للاسنوي ص ٤٩٩ ، اعلام الموقعين ٢٦١/٢ ، التقرير والتحبير ٣١٠/٢ ، ميزان الاصول ص ٤٨٦ ، البرهان ١٣٥٨/٢ .

(١) الحرف (في) سقط من (ب) وفي (أ) ابدل بحرف (من) .

(٢) لعله قاله في الرسالة البغدادية القديمة : وكان جزء منها اختلاف =

((روى عن علي^(١) كرم الله وجهه ، أنه صلى في ليلة ست ركعات ، في كل ركعة ست سجدة ، فلو صح لقلت به ، لأنه لا مجال للقياس فيه)) فالظاهر أنه إنما فعله توقيفا ، ولكن الاصحاح ذكروا ذلك من تفاريع القديم ، ونازعهم الشيخ الامام ، وذكر أن الذي ينبغي ، أن يكون قول الصحابي هنا حجة قديما وحديثا للمعنى الذي أيداه الشافعي : قال : واما اعتلالهم بأن ذلك

= الحديث ، أما الكتاب المطبوع بنفس هذا العنوان فلا يوجد فيه هذا النص المذكور ، ولعل الكتاب ناقص : والنص ثابت عن الشافعي : يذكره عنه معظم الأصوليين : قال الاسنوى بعد أن ساقه ((هذا كلام الشافعي في اختلاف الحديث ومنه نقلت ، وجزم به في المحصول في باب الاخبار ، ورأيته مجزوما به لابن الصباغ في كتابه «الكامل» : وهو كتاب في الخلاف بيننا وبين الزعفراني وهو من أصحابه العراقيين ، ونقل منها الامام ابن الجزري بعض النصوص في كتابه النشر في القراءات العشر وعزاها إليها : انظر التمهيد للاسنوى ص ٤٩٩ ، النشر في القراءات

١٢ / ١

- (١) هو الامام علي بن ابي طالب بن عبدالمطلب بن هاشم القرشي المكي المدني الكوفي أمير المؤمنين ، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحد الخلفاء الراشدين ، والعلماء الريانيين ، والشجعان المشهورين وأحد السابقين إلى الاسلام : قال النووي : وقد اختلف العلماء في أول من أسلم من الامة ف قيل خديجة ، وقيل أبوبكر ، وقيل علي رضي الله عنهم : والصحيح خديجة ثم أبوبكر ، ثم علي : شهد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم مشاهده كلها ، إلا تيوك فإنه صلى الله عليه وسلم استخلفه على المدينة وله في جميع المشاهد آثار مشهورة ، شوفسي شهيدا بضربة سيف من ابن ملجم اللعين وهو في طريقه إلى صلاة الفجر وكان عمره (٦٣) ودفن بالكوفة رضي الله عنه ، انظر ترجمته في تهذيب الاسماء ٣٤٤/١ ، طبقات الحفاظ للذهبي ١٠/١ .
- (٢) في (أ) كلمة (انه) ساقط . (٣) في (ب) كسرة ذلك وهو تحريف .

من تفاريع القديم (١) فلا يصح ، لأن اختلاف الحديث من الجديد، رويناه (٢) من طريق المصريين عنه .

قلت : ودعواه أن اختلاف الحديث من الجديد صحيحة، وأما استدلاله على ذلك بروايته من طريق المصريين ففيه نظر ، فلا يلزم من روايته من طريق المصريين أن يكون جديداً ، ألا ترى أن الأم كلها من طريق المصريين، لأن راويها الربيع المرادي ، وبعضها قديم قطعاً ، مثل كتاب الرهن (٦) الصغير وغيره .

واعلم أنك إذا نظرت ما سطرناه في جميع الجوامع هنا في مسألة قول (٧)

(١) قول الشافعي رضي الله عنه القديم هو الذي قاله ببغداد ، وصنفه في كتاب سماه ((كتاب الحجة)) وهذا الكتاب القديم يرويه عن الشافعي أربعة من كبار أصحابه العراقيين ، وهم أحمد بن حنبل ، وأبو ثور ، والكرابيسي ، والزعفراني ؛ كما حكاه النووي ، وقال القفال إن أكثر مذهب الشافعي القديم مثل مذهب مالك رضي الله عنهما ، قال النووي : ذكره في شرح التلخيص : انظر تهذيب الاسماء واللفات ١٨٩/٣ .

(٢) في (ب) رويناه : بدون الضمير وهو نقص .

(٣) في (ب) لطريق .

(٤) في (م) لان روايتها : وهو تصحيف .

(٥) تقدمت ترجمته .

(٦) انظر كتاب الام ١٨٩/٣ ، وانظر كلام الصنف في شرح المختصر

حول هذا المعنى ورقه ١٩٥ .

(٧) انظر شرح المحلى مع العطار ٣٩٦/٢ ، ٤١٤/٢ ، وما بعد ها .

الصحابى ، مع ما سطرناه فى باب التراجيح حيث قلنا : ((وثالثها فى موافق الصحابى إن كان حيث ميزه النص كزيد فى الفرائض ، ورابعها إن كان أحد الشيخين مطلقا ، وقيل إلا أن يخالفهما معاذ فى الحلال والحرام ، أوزيد فى الفرائض ونحوهما :)) (١) قال الشافعى وموافق زيد فى الفرائض، فمعاذ ، فعلى ومعاذ، فى أحكام غير الفرائض فعلى ؛)) انتهى ، حصلت فى قول الصحابى على اثني عشر قولاً . (٢)

أحدها أنه غير حجة مطلقا ، ولا يرجح به ولا يقلد . (٤)

والثانى أنه غير حجة ، ولكن يصلح للترجيح والتقليد .

والثالث : أنه غير حجة ولا يقلد ، ولكن يصلح للترجيح فقط .

والرابع : غير حجة إلا فى التعبدى .

(١) فى (ب) وتجاوزاً : وهو تحريف .

(٢) ما بين القوسين : اضطرب الكلام فى (ب) حيث قال ((فإن الشافعى

يوافق زيدا فى الفرائض جمعا ، قيل ومعاذ فى أحكام غير الفرائض

قولين)) وهذا الخبط من فعل الناسخ بلا شك : وفى (أ) حذف

من قوله ((حيث ميزه النص)) إلى قوله ((فعلى)) اختصارا .

(٣) وقد ذكرها ثلاثة عشر قولاً كما ترى : انظر هذه الأقوال فى المجموع

٥٨/١ ، تشنيف السامع ورقه ٢٧٥ .

(٤) وهذا القول رده كثير من العلماء ، ومنهم العلامة ابن القيم ، ولقد

أبدع رحمه الله فى الكلام على قول الصحابى فى كتابه إعلام الموقعين

ونسب وجوب اتباعه إلى الجماهير وحشد فى ذلك من الحجج والبراهين

ملا مزيد على حسنه ؛ ومن ذلك قوله رحمة الله عليه : إن الصحابى

إذا خالفه من هو أعلم منه ، كما إذا خالف الخلفاء الراشدين

أوبعضهم ، غيرهم من الصحابة فى حكم ، فهل يكون الشق الذى

فيه الخلفاء الراشدون أوبعضهم حجة على الآخرين قال : فيه

للعلماء قولان وهما روايتان عن الامام أحمد : والصحيح أن الذى =

والخامس غير حجة إلا إن خالف القياس (١).

= فيه الخلفاء أو بعضهم أرجح وأولى أن يؤخذ به من الشق الآخر، فإن كان الأربعة في شق، فلا^{شك} أنه الصواب، وإن كان أكثرهم في شق فالصواب فيه أغلب، وإن كانوا اثنين واثنين فشق أبي بكر وعمر أقرب إلى الصواب فإن اختلف أبو بكر وعمر فالصواب مع أبي بكر، قال: وهذه جملة لا يعرف تفصيلها إلا من له خبرة واطلاع على ما اختلف فيه الصحابة، وعلى الراجح من أقوالهم، ثم قال وإن لم يخالف الصحابي صحابياً آخر: فإما أن يشتهر قوله في الصحابة أولاً يشتهر فإن اشتهر فالذي عليه جماهير الطوائف من الفقهاء أنه إجماع وحجة، وقال بعضهم حجة فقط، وقال شاذمة من المتكلمين وبعض الفقهاء المتأخرين لا يكون إجماعاً ولا حجة: وإن لم يشتهر فقد اختلف الناس فيه، هل يكون حجة أم لا؟ إلى آخر تفصيله في ذلك: انظر اعلام الموقعين ١٢٠/٤ وما بعدها.

(١): أي فإنه حجة عندئذ: وقد احتج من يقول إن قول الصحابي حجة إذا خالف القياس، بأنه ثقة، فلا تحمل مخالفته للقياس إلا على اطلاعه على خبر، مخافة القدح في عدالته لو لم يكن كذلك، فيعتمد حينئذ على قوله: كما تقدم في كلام السرخسي: وعورض بأنه ربما خالف لشيء ظنه دليلاً وليس هو كذلك في نفس الامر، ومعن جزم بحجية قول الصحابي فيما خالف القياس ابن برهان وقال إن ذلك هو الصحيح من مذهب الشافعي؛ وذكر إمام الحرمين أن الشافعي كان يرى الاحتجاج بأقوال الصحابة قديماً ثم نقل عنه أنه رجع عن ذلك، قال: والظن أنه رجع عن الاحتجاج بقولهم فيما يوافق القياس دون ما يخالفه، إذ لم يختلف قوله جديداً وقديماً في تغليظ الدية بالحرمة، والأشهر العسر، ولا مستند فيه إلا أقوال الصحابة، وأما إذا وافق القياس فقال النووي إنه حجة مطلقاً، حتى ولو كان القياس ضعيفاً، فإنه يرجح به على القياس القوي، وقد علمت كلام ابن القيم في قول الصحابي أنه عنده حجة قال: وهو الذي عليه جمهور الأمة، صرح به محمد بن الحسن عن جمهور الحنيفة، =

والسادس غير حجة إلا إن انضم إليه قياس تقريب . (٢)

= وهو مذهب مالك وأصحابه ، ومنصوص عن الإمام أحمد في غير موضع ، وهو منصوص أيضا عن الشافعي في القديم والجديد ، وحكى عن كثير من أصحابه في الجديد أنه ليس بحجة ، قال ابن القيم : وفي هذه الحكاية عنه نظر ظاهر جداً ، فإنه لا يحفظ له في الجديد حرف واحد أن قول الصحابي ليس بحجة ، وغاية ما يتعلق به من نقل ذلك أنه يحكى أقوالاً للصحابه في الجديد ثم يخالفها ، قالوا ولو كانت عنده حجة لم يخالفها : قال : وهذا تعلق ضعيف جداً فإن مخالفة المجتهد الدليل المعين لما هو أقوى منه في نظره لا يدل على أنه لا يراه دليلاً من حيث الجملة ، بل خالف دليلاً لدليل أرجح منه عنده ، ثم أخذ يذكر أقوال الشافعي في هذا المعنى من القديم والجديد للتدليل على ذلك ، ونص الشافعي في الرسالة : (انه يصير إلى اتباع قول الصحابي إذا لم يجد كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً ولا شيئاً في معناه يحكم له بحكمه ، أو وجد معه قياس) هذا لفظه انظر ذلك في الرسالة فقرة ١٨١٠ ، اعلام الموقعين ٤ / ١٢٠ ، الاصول لابن برهان ٢ / ٣٧١ البرهان ٢ / ١٣٥٨ ، الروضة للنووي ١١ / ١٤٧ ، الابهاج ٣ / ١٩٢ .

(١) في (ب) الا ان ينضم .

(٢) القياس يطلق على قياس المعنى ، وقياس الشبه ، وقياس الطرد : فقياس المعنى تحقيق ، وقياس الطرد تحكم ، وقياس الشبه تقريب وتوضيحه أن قياس المعنى هو ما يناسب الحكم ويستدعيه ويؤثر فيه ويقتضيه ، وقياس الطرد عكسه فإنه تعليق الحكم بما لا يناسبه ولا يشعر به ولا يقتضيه وأما قياس الشبه فهو أن يكون في فرع يتجاوزه أصلان فيلحق بأحدهما بنوع شبه يقرب الفرع من الأصل في الحكم ، كما قد رأيت ذلك فيما مضى من أسئلة القياس ، وقد مثل الفقهاء لقياس التقريب بقول عثمان رضي الله عنه في البيع بشرط البراءة من كل عيب ، أن البائع يبرأ به من عيب لم يعلمه في الحيوان فقط ، وعله الشافعي في الأم بأن =

والسابع : غير حجة إلا إن انتشر .

والثامن غير حجة إلا أن يكون أحد الشيخين أبي بكر وعمر : (٧٣) أ

والتاسع : إلا أن يكون أحد الخلفاء الأربعة ((أبا بكر وعمر وعثمان وعلياً))^(١)

والعاشر : إلا أن يكون أحد الخلفاء الثلاثة : أبا بكر ، وعمر ، وعثمان ، وإليه^(٢)

= الحيوان يغتذى في حالتي الصحة والسقم ، وتحول طباعه ، وقلمها يخلو عن عيب ظاهر أو خفي بخلاف غيره، فيبرأ البائع من عيب خفي بشرط البراءة المحتاج هو إليه، ليثق بما استقرار العقد ، فهذا قياس تقريب، قرب قول عثمان المخالف لقياس التحقيق ، قال الشافعي : ((وإنما ذهبنا إلى هذا تقليداً ، وإن كان الأصح في القياس لولا التقليد عدم البراءة، انظر في هذا : الام ١٠٥/٧ ، الروضة للنووي ١٤٧/١١ ، الترياق النافع ١٧٢/٢ البحر المحيط ورقه ١٤٨/٣ . (١) في (أ) اسقط أسماء الخلفاء اختصاراً : لأن الخلفاء الأربعة إذا اطلقوا عرفت أسماؤهم .

(٢) هو الخليفة الثالث عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي المكي ثم المدني أمير المؤمنين أسلم قديماً وهاجر الهجرتين إلى الحبشة ثم هاجر إلى المدينة ، يقال له ذو النورين ، لأنه تزوج بنتي رسول الله صلى الله عليه وسلم إحداهما بعد الأخرى ، فتزوج رقية رضي الله عنها قبل النبوة ، وتوفيت عنده في أيام غزوة بدر، وكان قد تأخر عن بدر لتمريرها بإذن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثم تزوج بعد وفاتها اختها أم كلثوم ، وتوفيت رضي الله عنها عنده سنة تسع من الهجرة : ولد الخليفة عثمان رضي الله عنه في السنة السادسة بعد الفيل ، ويبيع بالخلافه في سنة (٢٤) واستمرت خلافته اثنتي عشرة سنة ، ثم قتل شهيداً في ذي الحجة سنة (٣٥) وهو ابن (٩٠) سنة انظر ترجمة في تهذيب الاسماء ٣٢١/١ ، طبقات الحفـاظ للذهبي ٨/١ : وباقى الخلفاء قد تقدمت ترجمتهم .

الإشارة بقولنا وعن الشافعي ^(١) إلعليا .

واعلم أن اللى نص عليه الشافعي فى الرسالة فى القديم أن الصحابة إذا اختلفوا ، وفى أحد الطرفين ^(٢) أبوبكر ، أو عمر ، أو عثمان ، ولم يذكر عليا ، فاختلف أصحابنا على ثلاثة أوجه ، صرح بحكايتها القفال فى أول شرح التلخيص .

(١) قال فى الترياق النافع : ((نسبة هذا الاستثناء إلى الشافعي رحمه الله غلط ظاهر لا يسوغ ولا يصح : لأن الاستثناء من أصله لا يفهم من كلام الشافعي : حيث ذكر الثلاثة وسكت عن علي إذ هو مفهوم لقب ، والجمهور يمنعونه : وعلى قول من يقول به فكونه مفهوم موافقة أولى وأقرب كما أشار إليه ابن القاص لأن عليا رضى الله عنه من العلم والتحقيق بالمنزلة السامية : ... إلى أن قال : فهذا تعلم أن لا قول للشافعي باستثناء علي أصلا وأن نسبة ذلك إليه غلط واضح ..)) انظر الترياق النافع

١٧٢/٢ .

(٢) فى (م) أحد الطريقين : وهو تصحيح .

(٣) هو أبوبكر الامام الجليل عبدالله بن أحمد بن عبدالله أحد أئمة الدنيا يعرف بالقفال الصغير المروزي ، قال النووى : وهو غير القفال الكبير الشاشي : فهذا - اى الصغير - أكثر ذكرا فى كتب الفقه ولا يذكر فى الغالب إلا مطلقا ، وذاك إذا اطلب قيد بالشاشي ، وهذا الشاشي أكثر ذكرا فيما عدا الفقه من الاصول والتفسير وغيرهما ، ثم قال : ويشترك القفالان فى أن كل واحد منهما أبوبكر القفال الشافعي ، لكن يميزان بما ذكرنا من مظاهرهما ، ويتميزان أيضا بالنسب فالكبير شاشي والصغير مروزي ، قال المصنف وكان القفال المروزي هذا : من أعظم محاسن خراسان : له فى فقه الشافعي وغيره من الآثار ما ليس لغيره من أهل عصره ، وقد صار معتمد المذهب على طريقة أهل العراق وتوفى رحمه الله سنة (٤١٧) وهو ابن (٩٠) سنة انظر ترجمة فى تهذيب الاسماء ٢٨٢/٢ ، الطبقات ٥٣/٥ .

أحدها وهو رأى ابن القاص^(١) أن حكم علي حكمهم ، وإنما لم يذكره اختصاراً
أو اكتفاءً بذكر الأكثر^(٢) وهذا معنى قول ابن القاص في أول التلخيص " قاله "
((يعنى الشافعى فى أبى بكر)) (٣) وعمر وعثمان نصا وقلته فى علي تخريجا .^(٥)
قال أصحاب هذا الوجه : وقد فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم مثل
ذلك : فقال : ((إنما جعل الامام ليؤتم به فاذا ركع فاركعوا ، واذا سجد
فاسجدوا ، واذا قال سمع الله لمن حمده ، فقولوا ربنا لك الحمد^(٦)))

(١) فى (ب) ابن القاضى وهو تصحيف : وابن القاص هو الامام ابوالعباس
أحمد بن أبى أحمد القاص الطبرى ، الفقيه الشافعى ، قال المصنف
إنه من أصحاب الوجوه فى المذهب ، واكثر ماتفق على ابن سريج ، قال :
وإنما قيل لابي القاص ، لأنه دخل بلاد الديلم فقص على الناس ورغبهم
فى الجهاد وقادهم إلى الغزاة ودخل بلاد الروم غازيا ، وقال النووى :
إن أبا العباس كان من كبار أصحابنا المتقدمين وله مصنغات كثيرة نفيسة
ومن أنفسها التلخيص : فلم يصنف قبله ولا بعده مثله فى أسلوبه ، وقد
اعتنى الاصحاح بشرحه فشرحه القفال ، ثم أبو على السنجى وآخرون ، وله أيضاً
كتاب المفتاح ، وكتاب أدب القاضى وغيرها ، وكان يتمثل فيه أبو
عبدالله الختن بقول الشاعر :

عقم النساء فلم يلدن مثله إن النساء بمثله عقم

توفى رحمه الله سنة ((٣٣٥)) انظر ترجمة فى تهذيب الاسماء واللغات

٢٥٢/٢ ، والطبقات ٣/٥٩ .

(٢) فى (ب) الاكثرين .

(٣) فى (ب) قاله عن الشافعى وابى بكر : وهو تحريف .

(٤) راجع الروضة للنووى ١١/١٤٦ ، البحر المحيط للزركشى ورقه ٢٢٥ .

(٥) فى (ب) وعليه من علي تخريجا : وهو تحريف .

(٦) رواه البخارى : ونصه ((انما جعل الامام ليؤتم به فاذا كبر فكبروا ،

واذا ركع فاركعوا ، واذا رفع فارفعوا واذا قال سمع الله لمن حمده

فقولوا ربنا ولك الحمد ، واذا سجد فاسجدوا ، وفى رواية فاذا =

ولم يقل فاذا تشهد قتشهدوا ، وإذا سلم فسلموا ، فذكر البعض واقتصر عليه ،
وللشافعي مثل هذا أيضا وذلك أنه قال في كتاب الوصايا^(٢) (ولو كان^(٣))
المرض مخوفا فعطية الرجل فيه من الثلث ثم ذكر بعض الامراض المخوفة
واقتصر على قدر ما ذكره : وكذلك قال في كتاب احياء الموات : ((والاحياء
على ما يعرفه الناس احياء في مثل المحيا^(٤))) ثم ذكر بعض ما يكون احياء
واقتصر عليه .

والوجه الثاني أنهم قالوا : إنما لم يذكر عليا لانه كان يرمى بالشييع^(٥)
فأراد نفي تلك الريبة عن نفسه كذا حكى هذا الوجه وعله القفال وجماعات
من أئمتنا وهو في غاية الضعف والسقوط .

والوجه الثالث^(٧) : ((وصححه القفال وجماعة ، أنه إنما لم يذكره لأنه
ليس في قوله من القوة والحجة كما في قولهم ، قالوا^(١٠) وسبب ذلك أن الصحابة^(٩)
^(٨)

= صلى قائما فصلوا قياما واذا صلى جالسا فصلوا جلوسا اجمعون))

انظره بحاشية السندی في موضعين منه ١٢٧/١ ، ١٤٥/١ .

- (١) كلمة (مثل) ساقطة من (ب) .
- (٢) انظر كتاب الام ١١٢/٤ .
- (٣) في (ب) ، (أ) واذا كان .
- (٤) راجع كتاب الام ٤٢/٤ .
- (٥) في (ب) يرمى بالسييع : وهو تصحيف .
- (٦) في (ب) الرتبة وعله عن نفسه وهو خلط من الناسخ .
- (٧) كلمة (الوجه) ساقطة من (أ) .
- (٨) كلمة (انما) ساقطة من (ب) .
- (٩) في (أ) لا من القوة : وهو من فعل الناسخ .
- (١٠) كلمة (قالوا) ساقطة من (أ) : وهي في (ب) ، (م)
وقالوا ، بالواو .
- (١١) وهذا السبب بعينه ذكره النووي في الروضة ١١١/١٤٧ .

كانوا كثيرين إذ ذاك : وكانت الخلفاء الثلاثة تستشيرهم كما فعل أبو بكر
 فى مسألة الجدة ، وعمر فى الطاعون ، وغير ذلك ، فكان قول كل منهم كقول
 أكثر الصحابة ، ولما آل الامر إلى علي خرج إلى الكوفة ومات خلق ممن
 الصحابة فلم يكن قوله كقولهم لهذا المعنى ، لا لنقصان فيه كرم الله وجهه
 ورضى الله عنه .

والحادى عشر غير حجة ولا يرجح به إلا أن يكون أحد الأربعة فيرجح (٦٨) م
 به فقط .

والثانى عشر : ((يرجح بمن ميزه نص)) من النصوص بفن ، فى ذلك
 الفن ، فيرجح قول زيد فى الفرائض لشهادة النص بأنه أفرض .
 قال أصحاب هذا القول : وإذا كان نصان : أحدهما أعم أخذنا بالأخص ،

-
- (١) فى (أ) وكان بالواو : وهو تحريف . ⊕ انظر البخاري ١٥/٤
 (٢) فى (م) على الكوفة : وهو تحريف .
 (٣) فى (م) " فلم يك قولهم " وهو من فعل الناسخ .
 (٤) فى (ب) لا لتريص فيه وهو تحريف من الناسخ ، وفى (أ) لا ينقصان
 فيه .
 (٥) فى (أ) ساقط ، (٦) كلمة (غير) ساقطة من (ب) .
 (٧) ما بين القوسين : ابدل فى (ب) بقوله ((رجح لمن نص))
 وهو خلط : من الناسخ .
 (٨) فى (ب) فرجح
 (٩) فى (ب) ((اوصى)) وهو تحريف .
 (١٠) هذا القول ذكره الزركشى عن امام الحرمين منسوبا الى الشافعى
 رضى الله عنه : انظر التشنيف ورقه ٢٧٦ .
 (١١) فى (ب) فاذا .
 (١٢) فى (ب) نأخذ .

فالنص على أن يزيداً أفرض ، أخص من النص على أن معاذاً أعلم بالحلال

والحرام/، فيرجح قول زيد في الفرائض على معاذ ، ومعاذ على علي ، وعلي (٦١) ب

على غيره ، لأنه قد جاء ((أفرضكم زيد وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ (٧٤) أ

وأقضاكم علي)) والقضاء أعم من الكل ، وأما في غير الفرائض فيرجح معاذ ،

ثم على ، ولا خصوصية لزيد هنا . (٥)

والثالث عشر: هذا بشرط أن لا يعارض ذلك أحد الشيخين ، فإن عارض

فالمقدم ما فيه أحد الشيخين .

وأصحاب هذا القول : يقولون : قوله : (٧)

(١) في (ب) أبيه .

(٢) هو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن عدي الخزرجي الانصاري

المدني الفقيه المقرئ ، قال النووي : أسلم وهو ابن ثمانى عشرة

سنة ، وشهد العقبة الثانية مع السبعين من الانصار ، ثم شهد مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم المشاهد كلها ، وروى له عن رسول

الله صلى الله عليه وسلم مائة وسبعة وخمسون حديثاً ، وتوفى رضى الله

عنه شهيداً في طاعون الشام سنة ثمانى عشرة وهو ابن ٣٤ سنة :

انظر ترجمة في تهذيب الاسماء ٩٨/٢ .

(٣) أورد ابن ماجة في سننه عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : ((أرحم أمتى بأمتى أبو بكر ، وأشدهم

في دين الله عمر ، وأصدقهم حياء عثمان ، وأقضاهم على بن أبى

طالب ، وأقرؤهم لكتاب الله أبى بن كعب ، وأعلمهم بالحلال والحرام

معاذ بن جبل ، وأفرضهم زيد بن ثابت ، ألا وإن لكل أمة أميناً

وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح)) واخرجه الالبانى في

الاحاديث الصحيحة رقم ١٢٢٤ ، والمصنف ذكره بلفظ الخطاب :

ولعلها رواية اخرى : أو أنه ذكره بالمعنى : انظر ابن ماجة ٣١/١

(٤) في (ب) فرجح . (٥) في (ب) ((في مذهبنا)) وهو تحريف

(٦) في (ب) اسم الاشارة ساقط . (٧) ((قوله)) ساقط من (ب) .

((أفرضكم ، وأعلمكم ، وأقضاكم)) (١) ، خطاب شفاهي لمخاطبين (٢) لم يكن فيهم (٣) لا أبو بكر ولا عمر ولا عثمان ، فلم يدخلوا فيه (٥) ، فلم يلزم كون من ذكر أرجح من الثلاثة فيما ذكر : وهذا هو الحق (٦) .

ثم إذا تأملت هذه المذاهب حق التأمل عرفت أن بعضها ينظر إلى (٧) القائلين ، وذلك كقول من يقول إنما نحتج بأحد الشيخين أو الثلاثة أو الأربعة ونحوهم ، وبعضها إلى صفة المقول : كقول من قال : إنه (٩) إنما يحتج به إذا خالف القياس ، أو وافقه قياس تقريب أو انتشـر : [وأبعدها القول بأنه لا يرجح به أصلاً ، وقد حكاه عنهم الوالد في شرح المهذب ، وشرح المضاج في باب الخيار (١٣)] .

-
- (١) في (ب) (افرضكم زيد واقضاكم على وأعلمكم)
 - (٢) في (أ) قوله ((المخاطبين)) ساقط ، وفي (ب) لمخاطبي بالافراد .
 - (٣) في (ب) ((لم لهم)) وهو نقص وتحريف .
 - (٤) كلمة ((لا)) ساقطة من (أ)
 - (٥) قوله (فيه) ساقط من (م)
 - (٦) وانظر في هذا اعلام الموقعين ٤ / ١٢٠ وما بعدها .
 - (٧) قوله (حق التأمل) ساقط من (أ)
 - (٨) في (أ) (إلى القائل)
 - (٩) في (ب) إلى صورة المنقول : وهو تحريف
 - (١٠) كلمة (انه) ساقطة من (أ) .
 - (١١) في (ب) او دافعه : وهو تحريف
 - (١٢) في (ب) في شرح التهذيب .
 - (١٣) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) و (م) .

ومنها على قولنا في الدليل^(١) الظني : ((واختلف أئمتنا هل العلم عقبيه^(٢) الدليل
مكتسب ؟)) .

الظني

قيل لم لا بنيتم صيغة ((اختلف)) للمفعول ، وحذفتم لفظ أئمتنا
اختصاراً ؟ .

فقلت لأننا أردنا أن ننبه على أن الاختلاف في ذلك واقع بين أئمتنا ،
لا بيننا وبين فرق المخالفين من المعتزلة وغيرهم ، فلو بنيناها للمفعول
لم يستفد الناظر ذلك ، وأعلم أن في تصريحنا بالقائلين^(٤) أسراراً خفية^(٥)
وفوائد مهمة نسبها على بعضها إجمالاً في آخر جمع الجوامع : حيث قلنا^(٦)
((وربما أفصحنا بذكر أرباب الأقوال إلى آخره))^(٧)

(١) قال في الاصل : ((والدليل ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى
مطلوب خبري ، واختلف أئمتنا : هل العلم عقبيه مكتسب . . .)) انظره
بشرح المحلى مع العطار ١٧٢/١ وما بعدها .

(٢) قوله ((الظني)) ساقط من (م) .
(٣) في (ب) عقبه : والعقب كل شيء أعقب شيئاً ، ومنه تعاقب الليل
والنهار فهما عقبان أى كل واحد منهما عقب صاحبه : وأما عقب
الشيء فهو آخره والجمع عواقب : انظر اللسان : مادة (عقب)
٦١١/١ .

(٤) في (ب) ولعلم ان ما تصريحنا : وهو خطأ من الناسخ .
(٥) في (أ) بالقائل .
(٦) في (ب) حملاً : وهو تحريف .
(٧) تمام النص : فحسبه الغبي تطويلاً يؤدي إلى اللال ، وما درى
أنا إنما فعلنا ذلك لغرض تحرك له الهمم العوالمى ، فربما لم
يكن القول مشهوراً عن ذكرناه ، أو كان قد عزى إليه على الوهم سواء أغير
ذلك مما يظهر التأمل لمن استعمل قواه . . .)) انظره بشرح المحلى
مع العطار ٥٣٢/٢ .

وأنا اضرب لك أمثلة فأقول : قولنا في فرض الكفاية ^(١) إن إمام الحرمين ،
 ووالده الشيخ ^(٢) أبا محمد ، والأستاذ أبا اسحاق ذكروا أنه ^(٤) أفضل من فرض
 الأعيان له فائدتان :

^(٥) إحداهما : غرابة القول في نفسه ^(٦) ، والغريب يتقوى بعزوه إلى قائله ،
 لا سيما إذا كان قائله إماما معتبرا ككل واحد من هؤلاء .

والثانية : أنه مشهور عن إمام الحرمين فقط : قال النووي ^(٧) في الروضة ^(٨) :

(١) قال في الاصل : ((فرض الكفاية مهم يقصد حصوله من غير نظر بالذات
 إلى فاعله ، وزعمه الاستاذ ، وإمام الحرمين ، وأبوه ، أفضل من العين ،
 وهو على البعض وفاقا للإمام ، لا الكل خلافا للشيخ الامام والجمهور))
 انظره مع العطار ١ / ٢٣٨ .

(٢) كلمة (الشيخ) ساقطه من ((أ)) .

(٣) هو الاستاذ إبراهيم بن محمد بن إبراهيم ابو اسحاق الاسفرايني : قال
 النووي : كان أحد العلماء الذين بلغوا درجة الاجتهاد لتبحره في
 العلم ، واستجماعه شروط الامامة ، من العربية والفقه ، والاصول والكلام
 ومعرفته بالكتاب والسنة وسائر أنواع العلوم له من التصانيف كتاب
 ((الجامع في اصول الدين والرد على الملحدين)) وله تعليقة في
 أصول الفقه وغير ذلك ، توفي رحمه الله سنة ((٤١٨)) انظر
 ترجمته في تهذيب الاسماء واللغات ٢ / ١٦٩ ، والطبقات ٤ / ٢٥٦

(٤) في ((أ)) بفضل .

(٥) في (م) ، (أ) احدهما .

(٦) في (أ) في تفسير : وهو تصحيف .

(٧) في (ب) فان النووي : وهو تحريف .

(٨) ذكر النووي في الروضة أن الامام قاله في كتاب الغياشي : وقد نص
 عليه فعلا فقال : ((الذي أراه أن القيام بما هو من فيروض
 الكفايات أخرى بإحراز الدرجات ، وأعلى في فنون القربات من فرائض =

(والأكثر إنما عزوه إليه) فأفدنا أن له فيه سلفاً عظيماً وهو والده الشيخ أبو محمد والأستاذ أبو اسحاق .

= الأعيان ، فإن ما تعين على التعيد المكلف لو تركه اختص المأثم به ، ولو أقامه فهو العتاب وحده ، ولو فرض تعطيل فرض من فروض الكفايات لعم المأثم على الكافة على اختلاف الرتب والدرجات ، فالقائم به كاف نفسه وكافة المخاطبين الحرج ، والعقاب ولا يهون قدر من يحل محل المسلمين أجمعين في القيام بهم من مهمات الدين)) ، قال الاسنوى : ورأيته أيضا في أول شرح التلخيص للشيخ ابي على السنجى مجزوما به ، وزاد على ذلك فنقله عن أهل التحقيق ؛ حيث قال : قال أهل التحقيق إن فرض الكفاية أهم من فرض الاعيان والاشتغال به أفضل من الاشتغال بأداء فرض العين : قال الاسنوى هذا لفظه : ثم ذكر ما سبق من التعليل : والمعروف أن فرض العين هو الأفضل قال الشارح المحلى : إن المتبادر إلى الاذهان أن فرض العين أفضل لشدة اعتناء الشارع به وجزم الزركشى بهذه الأفضلية : وقال إن الناس قد اخذوا عبارة إمام الحرمين مسلمة تقليدا له ولا ينبغي ذلك : وشبهتهم في هذا مبنية على أن العمل المتعدى أفضل من القاصر ، قال وهى قاعدة ليست مطردة : وقد أشار النووى إلى أفضلية فرض العين على فرض الكفاية فى المجموع بما ضربه من الأمثلة ، حيث قال : قال البغوى وآخرون : إذا كان الطواف فرضا كره قطعه لصلاة جنازة لأن الطواف فرض عين فلا يقطع لفرض كفاية ولا لغيره من النفل والرواتب : وقد نص الشافعى فى الأم على هذا ونقله عنه القاضى أبو الطيب فى تعليقه : فقال : قال فى الأم : إن كان فى طواف الافاضة فأقيمت الصلاة أحببت أن يصلى مع الناس ثم يعود إلى طوافه ويبنى عليه ، وإن خشى فوات الوتر أو سنة الضحى أو حضرت جنازة فلا أحب له ترك الطواف لشيء من ذلك لئلا يقطع فرضا لنفل أو فرض كفاية)) وهذه النصوص يتم القول بأن فرض الكفاية دون فرض العين ، وأن فروض الأعيان أفضل منه ولهذا استغرب المصنف القول بخلافه ، وعليه فيكون فرض الكفاية منزلة =

وقولنا فيه أيضا إنه على البعض^(١) لا الكل خلافا للشيخ الامام والجمهور ،
فائدة التصريح بالوالد وإن خالفناه تقوية مذهب الجمهور به ، فلا يخفى^(٢)
أنه إمام المتأخرين عربياً وعجمياً نقلاً وحشاً ، حفظاً وفهماً ، في كل علم ،
وبالجمهور أننا لم نتبعهم ، ولو لم نفضح بخلافهم لتوهم متوهم أنا موافقوهم^(٤) م (٦٩)
كما هو الأغلب .

= بين منزلتي فرض العين والسنة ، فهو يضاهاى فرض العين من جهة
وجوبه ، ويضاهاى السنة من جهة جواز تركه عند فعل الغير :
والله اعلم : انظر فى هذا المعنى : الغياثى ص ٣٥٨ ، الروضة
٢٢٦/١٠ ، المجموع ٢٢/١ ، ٤٧/٨ ، التمهيد للسنوى ص ٧٥ ،
شرح المحلى ٢٣٧/١ ، تشنيف المسامع ورقة ٣٠ ، المنشور
٤١/٣ ، شرح الكوكب المنير ٣٧٤/١ ، نشر البنود ١٩٣/١ .
(١) اختلفوا فى فرض الكفاية هل يتعلق بالكل أو بالبعض على قولين :
أصحهما عند الجمهور أنه بالكل كما ذكره المصنف : ووجهه تأييم
الجميع عند الترك ، والاثم فرع الوجوب ، وإنما سقط بفعل البعض لان
المقصود به تحصيل تلك المصالح المترتبة على القيام به كأنقاذ الغريق ،
وتجهيز الميت ونحوه ، فلا تتكرر المصلحة بتكرره بخلاف فرض العين
فإن القصد منه تعيد جميع المكلفين ، فلا يسقط بفعل البعض لبقاء
المصلحة المشروعة لها وهو تعيد كل فرد فرد .

والثانى : أنه بالبعض : واحتجوا له بقوله تعالى ((ولتكن منكم
أمة يدعون إلى الخير)) وقوله ((فلولا تقرر من كل فرقة منهم طائفة
ليتفقها فى الدين)) الآية ، وأما تأييم الكل بالترك فهو مشروط
بأن لا يظن قيام البعض به ، انظر شرح المختصر ورقه ٦٠ ، تشنيف المسامع
ورقه ٣٠ .

(٢) فى (أ) وإن خالفنا : بدون الضمير (٣) كلمة (به) ساقطه من (ب)
(٤) فى (م) أنا موافقيهم : وهو خطأ نحوى من الناسخ .

وقولنا في التكليف بالمحال ^(١) : الشيخ أبو حامد ، والغزالي ، وابن دقيق العبيد ^(٢) ، وابن دقيق العبيد ^(٣) ،

(٤) قال في الأصل : ((يجوز التكليف بالمحال مطلقاً ، ومنع أكثر المعتزلة والشيخ أبو حامد ، والغزالي وابن دقيق العبيد ما ليس ممتنعاً لتعليق العلم بوقوعه والحق وقوع الممتنع بالغبير لا بالذات)) انظر شرح المحلى مع العطار ١ / ٢٦٩ .

(٢) هو الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد بن أحمد الاسفرايني شيخ الشافعية في العراق ، قال المصنف حافظ المذهب وإمامه ، جبل من جبال العلم منيع وحبر من أحبار الامة رفيع : وقال النووي : قدم بغداد وهو حدث ، فدرس فقه الشافعي وأقام ببغداد مشغولاً بالعلم حتى صار واحداً وقته ، وانتهت اليه الرئاسة ، وكان الناس يقولون لوراه الشافعي لفرح به ، واتفق الموافق والمخالف على تقديمه وتفضيله في جودة الفقه وحسن النظر ، وكانوا يعدونه المجدد على رأس المائة الرابعة ، توفي رحمه الله سنة (٤٠٦) انظر ترجمة في الطبقات ٤ / ٦٤ ، تهذيب الاسماء ٢ / ٢٠٨ .

(٣) هو الشيخ الامام محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري ابو الفتح تقي الدين ابن دقيق العبيد قال المصنف عنه : شيخ الاسلام الزاهد الورع الحافظ الناسك المجتهد المطلق ذو الخبرة التامة بعلوم الشريعة إمام المتأخرين ، العلم الفرد في كل فن : ثم أنشد :

وكان من العلوم بحيث يقضى له من كل علم بالجميع
تفقه في بداية أمره على والده وكان والده مالكيًا ثم تفقه على الشيخ
عز الدين بن عبد السلام فحقق المذهبين ، ومن تصانيفه رحمه الله :
كتاب الالمام في الحديث : قال التاج وهو جليل حافل لم يصنف مثله
وله شرح على " العنوان " في أصول الفقه ، وتصنيف في أصول
الدين ، وشرح مختصر ابن الحاجب في فقه المالكية ولم يكمله ،
وعلق شرحاً على مختصر التبريزي في فقه الشافعية وولى قضاء القضاة =

وصرحنا بهم لانهم من أئمة أهل السنة فتستغرب موافقتهم للمعتزلة،
 وأبو حامد هو الاسفرايني شيخ العراقيين من مقدميهم (٣) والغزالي من
 متوسطيهم وابن دقيق العيد من متأخريهم ، فكان في التصريح بهم أيضاً فائدة (٥)
 أن في كل قرن منا من يوافقهم ، وتصريحنا في مسألة القياس في اللغة (٧)

= على مذهب الشافعي : ومن شعره رحمه الله تعالى قوله :
 أهل المناصب في الدنيا ورفعتها أهل الفضائل مردولون بينهم
 قد أنزلونا لأننا غير جنسهم منازل الوحش في الإهمال عندهم
 فمالهم في توقي ضرنا نظر ولا لهم في ترقى قدرنا هم
 فليتنا لو قدرنا أن نعرفهم مقدارهم عندنا أولود روه هم
 لهم مريحان من جهل وفرط غنى وعندنا المتعبات العلم والعدم

توفي رحمه الله سنة (٧٠٢) : انظر ترجمة في الطبقات ٩/٢٠٧ .
 (١) امتناع التكليف بالمحال عند هؤلاء الأئمة لا لبق فيه ولا لمفسدة
 تنشأ عنه كما تقوله المعتزلة ، ولكن يمتنع لمعناه ، إذ معنى التكليف طلب
 ما فيه كلفة ، والطلب يستدعي مطلوباً ، وذلك المطلوب ينبغي أن يكون
 مفهوماً للمكلف بالاتفاق ، فسبب المنع عندهم يرجع إلى هذا المعنى ،
 وعند المعتزلة إلى التحسين والتقيح العقليين ، فافترقا من ههنا
 الجهة كما ترى ، فلم تتم الموافقة من كل وجه : انظر المستصفى ١/٨٧

احكام الامدى ١/١٣٤ ، تشنيف السامع ورقه ٣٥٠ .

(٢) الضمير ساقط من (أ) ، وفى (ب) وهو الاسفرايني .

(٣) فى (ب) من مقدميهم .

(٤) فى (أ) بالتصريح .

(٥) فى (أ) فائدة ايضاً .

(٦) حرف الجر (فى) ساقط من (م) .

(٧) قال فى الاصل : ((قال ابن فورك والجمهور اللغات توقيفية . . . وعزى

إلى الأشعري ، وأكثر المعتزلة اصطلاحية . . . ثم قال : قال

القاضى وإمام الحرمين ، والغزالي ، والآمدى ، لا تثبت اللغة قياساً ،

وخالفهم ابن سريج وابن أبى هريرة والشيرازى والامام . . .)) انظره

بشرح المحلى مع العطار : ١/٣٥٢ .

بالقائلين من الطرفين ليعلم اعتدالهم فإن بعضهم^(١) توهم أن الأكثر على المنع ، وليس كذلك ، وفي التصريح بأن القاضى يمنعه فائدة أخرى ، وهى (٧٥) أ التنبيه على أن من نقل عنه تجويزه كابن الحاجب^(٢) ، لم يحرر النقل عنه ، (بل الثابت عنه ما حكيناه :

وهذا شأن هذا الكتاب [إذا رأيت فيه رجلا مصرحا بالنقل عنه ، ورأيت النقل عنه^(٣)] بخلاف ما نقل فى كتاب آخر لبعض المصنفين .

فاعلم أن ما نقلناه نحن هو المحرر الثابت عنه^(٤) ، وأن تصريحنا به إنما

هو لوقوع الغلط عليه ، وتصريحنا فى المترادف بشعلب^(٥) ، هو لوقوع الغلط عليه (٦٢) ب

(١) فى (أ) ومن بعضهم يوهم : وهو تحريف .

(٢) قال فى المختصر : ((لاتثبت اللغة قياسا خلافا للقاضى وابن سريج ،

...)) انظر شرح العضد ١٨٣/١ .

(٣) ما بين القوسين ساقط من (ب) .

(٤) فى (ب) هو المجوز الثالث عنه : وهو تحريف

(٥) قال فى الاصل : ((المترادف واقع خلافا لشعلب وابن فارس مطلقا

وللامام فى الاسماء الشرعية ...)) انظر شرح المحلى مع

العطار ٣٧٩/١ .

(٦) هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيبانى إمام الكوفيين

فى عصره لغة ونحو ، وشعلب لقب له ، حكى النووى عن الأزهرى أنه

قال : أجمع أهل هذه الصناعة أنه لم يكن فى زمن شعلب والمبرد

مثلهما : وكان شعلب أعلم الرجلين وأورعهما وأرواهما للغات

والغريب ؛ قال ابن خلكان وكان ثقة دينا مشهورا بالحفظ وصدق

اللهجة والمعرفة بالعربية له كتاب " الفصح " وغيره ، توفى رحمه

الله سنة (٢٩١) انظر ترجمته فى تهذيب الاسماء ٢٧٥/٢

وفيات الاعيان ١٠٢/١ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٦٦٦/٢ .

وابن فارس لغرابية ذلك ، فليس في الكتب المتداولة اليوم ذكر من منوع
 وقوع المترادف ، وقد حكيناه في شرح المنهاج^(٤) عن حكاية بعض الأثبات
 فليُنظر^(٥) .

[وتصريحنا في مسألة مفهوم اللقب بالصيرفي^(٦) وابن خـ^(٧) ويز^(٨)

(١) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي
 اللغوي كان إماما في علوم شتى وخصوصا اللغة، فإنه أتقنها وألف فيها
 كتاب "المجمل" وغيره ، توفي رحمه الله سنة (٣٩٠) وممن
 شعره قوله :

إذا كنت في حاجة مرسلا وأنت بها كلف مـ~~فـ~~يرم
 فأرسل حكيمًا ولا توصه وذاك الحكيم هو الدهم

انظر ترجمته في وفيات الأعيان ١١٨/١ .

(٢) انظر شرح العضد ١٣٤/١ ، احكام الامدى ٢٣/١ .

(٣) في (ب) الترادف .

(٤) حكاية هناك عن ابن فارس أيضا انظره ٢٤١/١ .

(٥) سقط من (أ) ما بين المعقوفتين .

(٦) قال في الأصل : ((المفاهيم إلا اللقب حجة لغة وقيل شرعا ، وقيل

معنى ، واحتج باللقب الدقاق والصيرفي وابن خـ~~ويز~~ منداد . . .))

انظره بشرح المحلى مع العطار ٣٣١/١ وما بعدها .

(٧) هو أحمد بن محمد بن سعيد أبو عبد الله الصيرفي البغدادي

الشافعي ، قال النووي عنه : من أئمة أصحابنا المتقدمين أصحاب

الوجوه ، كان إماما بارعا في جميع العلوم : له مصنفات في الأصول

والفقه وغيرهما ، توفي رحمه الله سنة ((٣٣٠)) انظر ترجمته في

تهذيب الاسماء ١٩٣/٢ ، طبقات الشافعية ٦٣/٢ ، تاريخ بغداد

١١/٥

(٨) ضبطه في نشر اللينود بأنه بضم الخاء المعجمة وكسر الزاي وبالميم

مفتوحة ومكسورة وسكون النون ، وهو أبو بكر محمد بن خـ~~ويز~~ منداد =

(١) مندَادٌ { للتنبية على أن للدقاق (٣) رفقاء معينين (٤) ، وإن اشتهرت المسئلة به وحده ، وقد كان الصيرفي أقدم منه وأجل : وهو أعنى الصيرفي الذي كان يقال لم يخلق الله تعالى (٥) بعد الشافعي أعلم بالأصول منه ، فمثله يقوى قول الدقاق ، ويعلم أن للدقاق سلفا صالحا (في مقالته ، وأشال ما نحن فيه في هذا الكتاب كثيرة فلا نطيل (٨) .

وهذا تعلم أن من وقع في وهمه أن يختصر هذا الكتاب بحذف = المالكي تفقه على الأبهري ، وله كتاب في الخلاف وكتاب في أصول الفقه ، وكتاب في أحكام القرآن ، وكان يجانب الكلام ويناقر أهله ، قال ابن قرحون : وله اختيارات كقوله في أصول الفقه (إن العبيد لا يدخلون في خطاب الأحرار وإن خير الواحد يوجب العلم ونحو ذلك توفي رحمه الله سنة (٣٩٠) تقريبا ، انظر ترجمته في الديباج المذهب ٢٢٩/٢ ، معجم المؤلفين ٢٨٠/٨ ، نشر البنود ١٠٣/١

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (م) ، (ب)

(٢) في (أ) التنبية .

(٣) هو الحسن بن علي بن محمد بن إسحاق بن عبد الرحيم أبو علي الدقاق : قال المصنف : ومما يروى عنه أنه كان يقول : (من استهان بأدب من آداب الاسلام عوقب بحرمان السنة ، ومن ترك سنة عوقب بحرمان الفريضة ، ومن استهان بالفريضة قبيض الله له مبتدعا يذكر عنده باطلا فيوقع في قلبه شبهة) توفي رحمه الله سنة (٤٠٥) انظر ترجمة في الطبقات ٣٢٩/٤ .

(٤) في (أ) اتقا معينين : وهو تحريف .

(٥) كلمة (تعالى) ساقطة من (أ)

(٦) في (م) فمثله ، وفي (أ) فقوى قول الدقاق .

(٧) في (أ) واعلم ان له سلفا .

(٨) في (م) ولا نطيل .

(٩) في (ب) ان يختص : وهو نقص .

القائلين وطرح أسمائهم والاختصار على ذكر أهل الخلاف فقد فوت من أغراض الكتاب غرضا عظيماً ، ولم يكن مختصراً بل مقتصراً ^(٢) مبتراً ^(٣) بذراً ، كما أشرنا إلى ذلك في آخره ^(٤) - ^(٥)

- (١) فى (ب) ضد الخلاف وهو تحريف .
- (٢) الاختصار يرجع إلى اللفظ والاختصار يرجع إلى المعنى والمعيب هو الثانى لا الأول .
- (٣) فى (ب) ((مسترا مسدا)) والبتر الذى يأتى بالالفاظ بتراءً أي نواقص : وقوله (بذرا) أى لا سقاطه بعض المعانى ، وإسقاط بعض المعنى كتضييع بعض المال ، أى صرفه فى غير موضعه .
- (٤) حيث قال رحمه الله : ((وإنما لجازمون بان اختصار هذا الكتاب متعذر وروم النقصان منه متعسر : اللهم إلا أن يأتى رجل مبذر مبتراً . . .)) ، قال شيخ الاسلام : جزمه بتعذر اختصاره لغير مبذر لا ينافى جزم غيره بضع ذلك ، قال العطار : ((أقول قد اختصره شيخ الاسلام وما أدرى أوفى بجميع مقاصده أولاً ؟ ولدعوى التعذر محمل ، بأن يراد اختصاره على وجه استيفاء معانيه كلها مع اتحاد طريق الدلالة فلا ينافى ذلك إمكان الاختصار بحيث لا تستوفى جميع معانيه أو تستوفى لكن تكون دلالة الفرع أخفى من دلالة الأصل كما شاهدنا ذلك فى بعض المختصرات)) ، قلت وهو أيضاً شاهد فى مختصره ((لب الأصول)) ولذلك احتاج شيخ الاسلام رحمه الله إلى شرحه فى (غاية الوصول) ومع ذلك لم يتم المراد : وبقي الأصل مشرقاً وأفياً فى العبارة والمعنى : فسلم للمصنف جزه بتعذر اختصاره بدون إخلال ، انظر حاشية العطار ٥٣٢/٢ .
- (٥) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .

ومنها على قولنا في الاشتقاق ((ولا بد من تغيير)) قيل هل هذه الزيادة من تمام الحد ؟ وهى المشار إليها بقول ابن الحاجب : ((وقد يزداد بتغيير ما)) فقلت لا : بل فيها فائدتان :

إحداهما ^(٤) أنها لا توجد قيدها في الحد المنهى ^(٥) عن الذاتيات ، وعلى من جعلها قيدها دَخَلَ ^(٦) ، وفى قول ابن الحاجب (وقد يزداد) ما يصرح بأن الزيادة من جملة الحد وليس كذلك ^(٨) .

(والثانية أنه مع كونه لا يوجد قيدها لا بد منه لكونه شرطاً ^(٩)) وليس كقولنا إنه قد يطرد ، فإن أطراده قد يتخلف كما فى القارورة ^(١١) ، ^(١٢)

(١) قال فى الاصل : ((الاشتقاق رد لفظ إلى آخر ولو مجازا لمناسبة بينهما فى المعنى والحروف الأصلية ، ولا بد من تغيير . . .)) انظره بشرح المحلى مع العطار ١/٣٦٨ .

(٢) اسم الاشارة ساقط من (م)

(٣) قال ابن الحاجب : ((المشتق ما وافق أصلا بحروفه الأصول ومعناه . . .)) وقد يزداد بتغيير ما وقد يطرد . . .)) انظره بشرح العضد ١/١٧١

(٤) فى (ب) احدها :

(٥) فى (ب) المنهى : وهو تحريف .

(٦) الدخلى بالتحريك العيب والغش والفساد ، ومنه قوله تعالى : ((ولا تتخذوا أيمانكم دخلاً بينكم)) أى غشا بينكم وغلا : راجع

اللسان (دخل ١١/٢٤٠)

(٧) فى (ب) ذكر قول ابن الحاجب

(٨) قوله (وليس كذلك) ساقط من (م)

(٩) فى (ب) قوله ((لا يوجد)) ساقط

(١٠) ما بين المعقوفتين ساقط من (م)

(١١) فى (أ) فان الحرارة : وهو تحريف .

(١٢) فى (أ) كالقارورة : يعنى أن إطلاق اسم القارورة خاص بالزجاجة

المعروفة ولا يطلق على غيرها مما هو مقر للمائع كالكوز مثلاً ، =

فكان التعبير ((بلايد)) متعينا لما ذكرناه من كونه شرطا ، وحدقه من الحد واجبا ، لما ذكرناه من كونه غير ذاتي ، وإنما توجد في الحدود الذاتيات ، التي يسميها الفقيه أركانا ، والتعبير في اطراده وعده (بقدر) متعينا ، فلا ينبغي أن يقال (وقد) فيهما ، ولا أن يقال (ولايد) فيهما ، وهذا واضح للمتأمل .^(٥)

= وكالدبران أيضاً فإنه لا يطلق على شيء مما فيه دبور غير الكواكب الخمسة التي في الثور ، وهي منزلة من منازل القمر ، انظر حاشية العطار ٣٧١/١ .

- (١) في (ب) فكان التقييد : وهو تحريف
 (٢) ولأنه لو لم يحصل تغيير لم يصدق كون المشتق غير المشتق منه ، انظر شرح الكوكب المنير ٢٠٧/١ .
 (٣) متعينا خبر كان : أي وكان التعبير في اطراده وعده (بقدر) متعينا
 (٤) كلمة (وقد) ساقطة من (م) ، وهذا استدراك منه على ابن الحاجب الذي عبر ((بقدر)) فيهما جميعا ، حيث قال :
 ((وقد يزداد بتغيير ما وقد يطرد)) انظره بشرح العضد ١٧١/١ .
 (٥) كلمة (للمتأمل) ساقطة من (أ) .

((الـتـرـادف))^(١)

ومنها على/قولنا فى وقوع كل من الرديفين مكان الآخر ((إن لم يكن تعيد (٧٠) م
بلفظه))^(٢) .
الألفاظ

قيل ما فائدة هذا القيد؟، فقلت التنبيه على أن ما تعيد بلفظه
خارج عما نحن فيه، وكان من قولنا ((إن لم يكن)) "تامة"
وجعل إمام الحرمين فى النهاية الألفاظ ست مراتب^(٣) :
مراتب

-
- (١) هذا العنوان مثبت فى (ب) فقط .
(٢) قال فى الأصل ((والحق إفادة التابع التقوية ، ووقوع كل من
الرديفين مكان الآخر إن لم يكن تعيد بلفظه، خلافا للإمام مطلقا
وللبضاوى والهندي إذا كانا من لغتين)) انظر شرح المحلى
مع العطار ١/٣٨١ .
(٣) ذكرها الإمام فى أول كتاب النكاح من النهاية فقال : وحاصل
القول فى الألفاظ يتضمن مراتب : فذكر الأولى والثانية والثالثة
كما أوردها المصنف ثم قال : الرابعة صريح الطلاق : فإن الشافعى
رحمه الله حصر صريح الطلاق فى ثلاثة ألفاظ الطلاق، والفرق
والسراح ، وأشار إلى اعتياد تكرار هذه الألفاظ فى الكتاب
والسنة : المرتبة الخامسة فى ألفاظ العقود سوى النكاح ،
وهى تنقسم إلى ما يفيد الملك المحقق وإلى ما لا يتمحض فيه
هذا المعنى : المرتبة السادسة : لفظ يجرى غير مفتقر إلى
القبول فى المعاملات كالإبراء والفسخ وما فى معناهما : فالكنايات
تتطرق إليها بخلاف : وإلى آخر كلامه رحمه الله ، انظر فى
النهاية ١٧ / ٢ ، وكتاب النهاية هذا كتاب ضخم فى الفقه
الشافعى اسمه كاملا ((نهاية المطلب فى دراية المذهب))
قال المصنف إنه لم يصنف فى المذهب مثله : فقد حرره الامام
وأتى فيه من البحث والتقريب والسبك والتدقيق بما شفى الغليل
وأوضح السبيل ، ونبه على قدره ومحلّه فى علم الشريعة : انظر الطبقات =

الأولى: قراءة القرآن بلفظه^(٢) متعين .

الثانية: ما تعبد بلفظه وإن كان الغرض الأكبر معناه كالشهاد والتكبير .

الثالثة: لفظ النكاح، ترددوا: هل المرعى فيه التعبد^(٤) أو إنما تعينت

ألفاظه لحاجة الأشهاد؟، ويلزم على الثاني أن أهل قطر

لوتواطئوا على لفظ^(٥) في إرادة النكاح ينعقد به . الرابعة الطلاق،

الخامسة العقود سوى النكاح^(٦) .

السادسة ما لا يحتاج إلى قول كالإبراء والفسخ: قلت وأنا أحقق^(٧)

البحث عن هذه المراتب كلها إن شاء الله تعالى في كتابي الأشباه والنظائر^(٩).

= ١٧١/٥ - ١٧٨ والكتاب مخطوط توجد منه في مركز البحث العلمي

عدة نسخ .

(١) في (ب) قرار القرار: وهو تصحيف .

(٢) في (أ) بلفظ: بدون الضمير وهو نقص .

(٣) لفظ (الثالثة) ساقط من (ب) وفي (أ) ذكرت هذه المراتب

كلها بالأرقام فقط .

(٤) في (ب) لتعبه: وهو تحريف .

(٥) كلمة ((لفظ)) ساقطة من (م)

(٦) في (ب) المعقود: وهو تحريف .

(٧) كلمة ((السادسة)) ساقط من (ب)

(٨) في (أ) " ما يحتاج " بدون " لا " وهو نقص

(٩) وقد حققها رحمه الله في الكتاب المذكور: فقال: يقوم كل من

المترادفين مقام صاحبه: وثالثها إن كانا من لغة، وهذا في شيء

لم يتعبد بلفظه، فإن وقع التعبد بلفظ شيء لم يتم آخر مقامه

وجعل الامام رحمه الله في النهاية الألفاظ مراتب: الأولى قراءة

القرآن بلفظه متعين، حتى لو فرض عجز لم يتم معنى اللفظ مقامه،

الثانية ما تعبد بلفظه وإن كان الغرض الأكبر معناه كالشهاد =

.....

والتكبير، قلت لا يضر فيه أدنى تغيير مثل قول المصطفى :
 ((الله الأكبر)) فإنه يجزئ على المشهور في المذهب،
 وكذا ((الله العزيز أكبر)) على الصحيح عندهم ، وإن كنت
 أنا اختار أنه لا يجزئ شيء غير ((الله أكبر)) لقوله صلى
 الله عليه وسلم ((صلوا كما رأيتموني أصلي))^{رواه البخاري ٤٥٤} ثم أنا أعتقد
 أن ((الأكبر)) أبعد عن الاجزاء من ((الله العزيز أكبر))
 والاصحاب مطبقون على العكس من هذا ، وإنما خالفهم لأن
 ((الله العزيز أكبر)) ليس فيه شيء من التغيير، وإنما هو فضل
 يسير قد يقتضف بخلاف ((الأكبر)) . . . ثم ذكر المراتب
 كما هي هنا إلى أن قال : قلت وقد جمع الشيخ الامام الوالد
 رحمه الله في باب صفة الصلاة من شرح المنهاج ، كثيرا من
 مسائل الترجمة بغير العربية : ونحن نوردها مع زيادات : ثم
 أورد منها ترجمة التكبير ، والتشهد ، والصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم ، والدعاء ، وسائر الأذكار . . . وكلمة
 الاسلام ، ولفظ التزويج والانكاح ، والأذان والاقامة ، والبيع
 وسائر العقود الشرعية ، والسلام وخطبة الجمعة ، والطلاق ،
 والخلع ، والرجعة وغير ذلك ، وذكر ما يجوز ترجمته باطلاق
 وما لا يجوز باطلاق ، وما يجوز للعاجز دون غيره ، وذكر فـي
 الطبقات أن الأدعية المأثورة ، يؤتى بها كما وردت ، فإن كانت صيغة
 أفراد لم يستحب للامام أن يأتي بصيغة الجمع ولا ينبغي له ذلك ،
 وإنما الخير كل الخير في الاتيان بلفظ رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ، ثم قال وأما أنه يستحب للامام أن لا يخص نفسه بالدعاء
 فهو أثر ذكره أصحابنا لكن معناه في غير الأدعية المأثورة أما هي
 فتقال كما وردت : انظر ذلك في الأشباه والنظائر ورقعة ١٥١ ،
 الطبقات ١٠٤/٣ .

ومنها على قولنا : في اللفظ ^(١) ((ثم هو محمول على عرف المخاطب أبداً)) ^(٢) اللفظ محمول
على عرف
المخاطب
قيل ما تقريره ؟ .

قلت : تقريره مستوفى في شرح المختصر . ^(٣)

وحاصله أنني أدعى أن كلام كل أحد يحمل على عرفه وفاقاً ، وإنما

قدم الشرعي لأنه عرف الشارع .

وهذا تعلم أنه إنما يقدم في كلام الشارع ، ومن يتكلم على لسان الشرع

لغلبة ^(٥) الظن عند إطلاقه اللفظ بأنه ^(٦) إنما أراد ذلك لأنه الغالب من أحواله ،

لا في كلام العامي/مثلاً : فإذا تعذر عرف المتكلم انتقلنا إلى العرف العام ^(٨) : (٧٦) أ

(١) ذكر في (ب) عنواننا لهذه المسئلة ترجمه ((بالمقدمات)) وهذه المسئلة

ليست من المقدمات في الأصل : وإنما هي مذكورة ضمن الكتاب الأول

الذي يشمل ((الكتاب ومباحث الاقوال)) .

(٢) قال في الأصل : ((اللفظ إما حقيقة أو مجاز . . . ثم هو محمول على

عرف المخاطب أبداً . . .)) انظره بشرح المحلى مع العطار ١/٢٧٧

وما بعدها .

(٣) في (أ) قلت .

(٤) في (أ) تقريره في شرح المختصر مستوفى : وقد قرره في الشرح

المذكور في حوالى ست ورقات وفرغ عليه العديد من المسائل الفقهية

انظر ذلك ورقة ٣٠ وما بعدها .

(٥) في (أ) "لعله" وهو تصحيف .

(٦) في (م) "لان" بدون الضمير وهو نقص .

(٧) في (أ) "تعدد" وهو تحريف .

(٨) هذه المسئلة موضوعة في تعارض الحقيقة الشرعية ، واللغوية ،

والعرفية ، والضابط في ذلك أن اللفظ يحمل على عرف المخاطب

أبداً كما ذكر المصنف ، فإن كان المخاطب هو الشارع حمل على

المعنى الشرعي ، لا اللغوي لأنه عليه السلام بعث لبيان الشريعة =

وهذا شئ^(١) إن كنت لا تجده إلا في كلامنا فهو حقيقة مراد الأصوليين،
 وكلام من أطلق منهم أن الشرعي مقدم، محمول على أنه لم يتحدث إلا في اللفظ / (٦٣) ب
 الوارد في الشرع ، ولولا خشية الاستغراب لقلت اللفظ الشرعي إذا ورد
 من الشارع محمول على الشرعي قيل اللغوي اتفاقاً^(٢) : والخلاف إنما هو في^(٣)
 وروده من غيره ، وقد أطلنا القول في تحقيق هذا الموضوع في كتابنا الأشباه
 والنظائر ، وهو الكتاب الذي لا يليق بالمجد في طلب العلم إهماله^(٤)
 ولا يسع طالب التحقيق إغفاله ،

= لا اللغة ، ولأن الشرع طارئ على اللغة وناسخ لها ، فالحمل على
 الناسخ المتأخر أولى ، قال الزركشي : ((ولهذا ضعفوا من حمل
 الموضوع من أكل لحم الجوز ونحوه على التنظيف بغسل اليد : فإن تعذر
 حمل على العرف العام ، لأنه المتبادر إلى الفهم ، ثم بعدهما : يحمل
 على المفهوم اللغوي الحقيقي ثم على المجازي : صيانة للكلام : ومن
 أمثله قوله صلى الله عليه وسلم ((من دعى إلى وليمة فليجب فإن
 كان مفطراً فليأكل وإن كان صائماً فليصل)) أي فليدع انظر التشنيف
 ورقه ٧٧ .

(١) في (ب) كلمة (شئ) ساقطة .

(٢) قوله (خشية) ساقط من (أ) .

(٣) واختاره الاسنوي في التمهيد : انظره ص ٢٢٨ .

(٤) حرف الجر (في) ساقط من (أ) .

(٥) وما قاله المصنف هناك أنه : اشتهر عند الفقهاء أن ما ليس له ضابط

في اللغة ولا في الشرع يرجع فيه إلى العرف : قال : وهذا صريح

في تقديم اللغة على العرف وعند الأصوليين أن العرف مقدم

على اللغة : ولا مضافة بين الأمرين ، لعدم تواردهما على محل

واحد : ثم فرع على ذلك مسائل منها : التفرق القاطع لخيار

المجلس : فإن لفظ التفرق ورد من الشارع ولم يبين حده ، فيجب

حمله على ما يعد تفرقاً في العرف ومنها الاستيلاء في الغصب :

فقد اتفق الأصحاب على أن المرجع في كون الفعل استيلاً إلى العرف إلى آخر

ما قاله رحمه الله ، انظر الأشباه والنظائر ورقه ١٤ .

((الاجتهاد) (١))

ومنها على قولنا في الاجتهاد^(٢) : ((مسألة المصيب في العقلية واحـد
(ونافى الاسلام^(٣))

(١) العنوان من (ب) فقط ، وانظر النص وشرحه في شرح المحلى
مع العطار ٤٢٧/٢ وما بعدها .

(٢) الاجتهاد مشتق من الجهد بالفتح وهو المشقة ، أى بلوغ الغاية
فيها ، ومنه حديث ((إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها - أى
دفعها وحفرها - فقد وجب الغسل)) وبالضم الطاقة والوسع ومنه
حديث الصدقة ((أى الصدقة أفضل؟ ، قال جهد المقل)) أى قدر
ما يحتمله حال قليل المال ، كذا ذكره في اللسان ، مادة ((جهد
١٣٣/٣)) ، وعلى هذا فيكون الاجتهاد عبارة عن است فراغ الوسع
فى تحصيل الشىء ، ولا يستعمل إلا فيما فيه كلفة ومشقة تقبـول

اجتهدت فى حمل صخرة ولا تقول اجتهدت فى حمل خردلة (أونواة: وفى الاصطلاح ((عبارة عن
استفراغ الوسع فى درك حكم شرعى عملي بطريق الاستنباط)) كما
قرره الزركشى فى البحر، وأصله فى المستصفى للغزالي ، وعبارات
تعريفه فى كتب الأصول متقاربة ، قال العلماء : وإذا تم الاجتهاد
فلا ينقض باجتهاد آخر ، لأنه لو نقض به لنقض النقض أيضا ، لأنه
ما من اجتهاد إلا ويجوز أن يتغير ويتسلسل فيؤدى إلى أنه
لا تستقر الأحكام ، ومن ثم فقد اتفقوا على أنه لا ينقض حكم الحاكم
فى المسائل المجتهد فيها ، فلو حكم القاضى باجتهاد ثم تغير حكمه
باجتهاد آخر ، فلا ينقض الأول : وإن كان الثانى أقوى منه ،
غير أنه إذا تجدد له لا يعمل إلا بالثانى : كما روى عن عمر
رضى الله عنه أنه قال : ((ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقض))
وهذا بشرط أن لا يتبين له خطؤه : فإن بان له الخطأ باليقين
فإنه ينقض ولا بد : راجع فى هذا : البحر المحيط ورقة ١٧٥ ،
المستصفى ٣٨٢/٢ ، نهاية السؤل ٥٢٤/٤ ، المشور ٩٣/١ ، شرح

المحلى مع العطار ٤٢٠/٢ . صبيح ١٨٦/١

(٣) فى (أ) حذف من قوله ((ونافى الاسلام . . . إلى قوله =

(١) مخطيء أمم كافر، وقال الجاحظ (٢) ، والعنبري (٣) : لا يأثم المجتهد ، مطلقاً وقيل إن كان مسلماً ، وقيل زاد العنبري كل مصيب : أما المسئلة التي لا قاطع

= فظهر جوابها بتقريرها ((ولعل الناسخ حذفه اختصاراً .

- (١) في (ب) مخطيء أم كافر : وهو نقص .
 (٢) في (ب) الحافظ : وهو تصحيف : والجاحظ هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى البصرى المعتزلى المعروف بالجاحظ عالم أدبى شارك فى أنواع من العلوم ، ولد بالبصرة وسمع من أبى عبيدة والأصمعى وأبى زيد الانصارى وأخذ النحو عن الأخفش ، والكلام عن النظام ، وتلقف الفصاحة من العرب شفاهاً ، وإليه تنسب الفرقة الجاحظية ومن تصانيفه الكثيرة كتاب الحيوان ، وكتاب التبيين ، وغيرهما ، وقيل إنه كان قبيح الوجه جداً ، حتى قال فيه أحدهم :

لو يمسخ الخنزير مسخاً ثانياً ما كان إلا دون مسخ الجاحظ

رجل ينوب عن الجحيم بوجهه وهو القذافي عين كل ملاحظ

ولد سنة (١٥٠) وتوفى سنة (٢٥٥) انظر ترجمته فى معجم الأدباء

٥٦/٦ ، معجم المؤلفين ٧/٨ .

(٣) هو عبد الله بن الحسن بن الحصين بن الحارث العنبري البصرى

الفقيه قاضى البصرة ، قال ابن حجر : ((ذكره ابن حبان فى

الثقات وقال إنه من سادات أهل البصرة فقهاً ، وقال عنه النسائى

فقيه بصرى ثقة ، روى له مسلم فى صحيحه حديثاً واحداً فى ذكر موت

أبى سلمة بن عبد الأسد ، قال النووى : وروى عنه أنه يجوز

التقليد فى العقائد والعقليات ، وقد خالف فى ذلك العلماء كافة

وروى عنه أنه رجع عن قوله فى كل مجتهد مصيب لما تبين له وجه

الصواب ، وقال إذا أُرْجِعَ وأنا صاغراً لأن أكون ذنباً فى الحق

أحب إلى من أن أكون رأساً فى الباطل : توفى رحمه الله سنة (١٦٨)

انظر ترجمته فى تهذيب الاسماء ٣١١/١ ، تهذيب التهذيب ٨/٧ .

فيها فقال الشيخ والقاضي ، وأبو يوسف ، ومحمد ، وابن سريج : كل مجتهد مصيب : ثم قال : الأولان حكم الله تابع لظن المجتهد ، وقال الثلاثة : هناك ما لو حكم لكان به : ومن ثم قالوا أصاب اجتهادا لا كما ، وابتدأء لا انتهاء ، والصحيح وفاقا للجمهور أن المصيب واحد ،

(١) هو يعقوب بن إبراهيم بن حبيب الأنصاري أبو يوسف الملقب بقاضي القضاة ولد بالكوفة سنة (١١٣) وأخذ الفقه عن أبي حنيفة والحديث عن أبي اسحاق الشيباني والأعمش وآخرين ، وكان رحمه الله فقيها من الطراز الأول ، ومجتهدا مطلقا ، فقد خالف إمامه أبا حنيفة في كثير من المواضع ، وأخذ عن كثير من العلماء وروى عنه محمد بن الحسن الشيباني وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهم ، ومن مصنفاته كتاب الخراج : وهو مطبوع : ويقال إنه أول من كتب في أصول الحنيفة ، توفي رحمه الله سنة ((١٨٢)) انظر ترجمته في طبقات الحفاظ للذهبي ٢٩٢/١ ، الفتح المبين ١٠٨/١ .

(٢) هو محمد بن الحسن الشيباني الامام المعروف سماع الحديث من أبي حنيفة وسفيان الثوري وكتب عن مالك بن أنس والأوزاعي وغيرهما ، وتفقه على أبي يوسف ، وصنف الكتب الكثيرة ، وروى عنه الشافعي وأبو عبيد وغيرهما ، ولي القضاء في عهد الرشيد ، وخرج معه سفرة إلى خراسان فمات بالرأي ، ودفن بها سنة (١٨٩) انظر ترجمته في تهذيب الاسماء واللغات ٨٠/١ .

(٣) هو القاضي الامام أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج البغدادي : قال النووي نشر مذهب الشافعي وسطه في الخافقين ، وكان إمام أصحاب الشافعي في وقته ، وصنف كتباً في الرد على المخالفين من أصحاب الرأي وأهل الظاهر : قال الذهبي : وكان صاحب سنة واتباع : بلغني أنه سئل عن صفات الله تعالى : فقال حرام على العقول أن تمثل الله ، وعلى الأوهام أن تحده وعلى الألباب أن تصفه إلا بما وصف به نفسه في كتابه ، أو على لسان رسوله صلى الله =

ولله تعالى حكم قبل الاجتهاد ، قيل لا دليل عليه ، والصحيح أن عليه
 أمارة، وأنه مكلف بإصابته ، وأن مخطئه لا يأثم بل يؤجر : أما الجزئية التي^(٢)
 فيها قاطع، فالمصيب فيها واحد وفاقا ، وقيل على الخلاف ، ولا يأثم
 المخطيء على الأصح ، ومتى قصر مجتهد أثم وفاقا انتهى)) وليحفظ
 فإن نسخ جمع الجوامع مختلفة فيه ، وما سطرته هنا هو ما استقر عليه رأيي^(٣) ،
 وقد قيل عليه أسولة^(٤) . جاءت من قبل عدم فهم سر تحرير فـ^(٦)
 المسئلة/على هذا الوجه ، فظهر جوابها بتقريرها^(٧) ، فاقول^(٨) : هذه المسئلة
 معقودة لأن المصيب واحد أو متعدد ؟ والمسائل قسمان^(٩) عقلية وغير عقلية .

= عليه وسلم : ومن شعره رحمه الله قوله :

ولوكلما كلب عوى ملئت نحوه أجابوه إن الكلاب كثير

ولكن ميالاتي بمن صاح أوعوى قليل لأنني بالكلاب بصير

توفى رحمه الله سنة ((٣٠٦)) انظر ترجمته في تهذيب الاسماء ٢٥١/٢ ،

طبقات الحفاظ للذهبي ٨١١/٣ .

(١) قال المصنف: الصواب عندي أن لله سبحانه وتعالى في كل واقعة حكما

معينا ، وكل ما يورد من الصور فنحن نقول لله تعالى فيه حكم ولكن لم

نطلع عليه ، ورب محكوم فيه لم يطلع عليه الناظر بعد شدة الفحص: ولكننا

نقول : لو اجتمعت الأمة على تطلب حكم الباري سبحانه في مسألة ما

فالذي نراه أنه لا يخفى عليهم ، إذ على كل مسألة أمارة والأمة لا تجتمع

على الخطأ في إصابتها)) انظر شرح المختصر ورقة ١٦٣ .

(٢) كلمة ((التي)) ساقطة من (ب) .

(٣) في (ب) ((تابعي)) وهو تحريف .

(٤) أسولة جمع سوال بغير همزة قال في اللسان (سول ٣٥٠/١١) وهذا

يدل على أن أصلها واؤفي الأصل على هذه اللغة : وقد حكاه ابن جنى .

(٥) في (ب) ساءت وهو تحريف (٦) في (ب) سريجى من المسئلة وهو تحريف

(٧) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) (٨) في (أ) اقول .

(٩) في (ب) معقود (١٠) كلمة ((قسمان)) ساقطة من (أ) .

أما العقلية^(١) فالمصيب واحد ،

(١) العقلية هي ما لا يتوقف على سمع كحدوث العالم ، وثبوت البسارى سبحانه وتعالى وسعته الرسول ، وغيرها : وهذا لا ينافى أن يدل عليه دليل سمعى أيضا إلا أنه لو لم يوجد الدليل السمعى فإن العقل يختص بمعرفته ، وقد ذكر المصنف فى شرح المختصر انعقاد الاجتماع على أن المصيب فى العقلية واحد ، وأن النافى ملة الاسلام مخطىء أثم كافر ، اجتهد أو لم يجتهد ، ثم حكى مقالة العنبرى ((بأن كل مجتهد مصيب)) وقال «لعل الرجل إنما أراد أن ما يؤدي إليه اجتهاده فهو حكم الله تعالى فى حقه سواء وافق ما فى نفس الأمر أم لا ؟ إلى أن قال : ثم قيل إن العنبرى عمم قوله فى العقلية ليشمل جميع أصول الديانات ، وقد استبشع هذا القول منه ، فإنه يقتضى تصويب اليهود والنصارى وسائر الكفار فى اجتهادهم ، وقيل إنما أراد أصول الديانات التى يختلف فيها أهل القبله ، ويرجع المخالف فيها إلى آيات وأثار محتملة للتأويل ، كالرؤية وخلق أفعال العباد ونحو ذلك مما هو فى دائرة الاسلام» : قال التاج : « وذلك هو اللائق به وأما ما اختلف فيه المسلمون وغيرهم من أهل الملل كاليهود والنصارى والمجوس ، فإنه فى هذا الموضع يقطع بأن الحق إنما هو ما يقوله أهل الاسلام : قال ابن السمعاني : ويتبغى أن يكون التأويل لمذهب العنبرى على هذا الوجه ، لأننا لا نظن أحدا من هذه الامة لا يقطع بتضليل اليهود والنصارى والمجوس وغيرهم ، ممن يتبغى غير الاسلام ديناً ، ولذلك حكى أن العنبرى كان يقول فى شيتي القدر هؤلاء عظموا الله تعالى ، وفى نافية هؤلاء نزهوا الله تعالى ، ولم ينقل عنه مثل ذلك فى حق اليهود والنصارى وأمثالهم : وذكر الشاطبى أن العنبرى كان من ثقة أهل الحديث ومن كبار العلماء بالسنة إلا أن الناس رموه بالبدعة بسبب هذه المقالة : انظر هذا المعنى فى شرح المختصر ورقة ٢٨٥/٤ ، الاعتصام ١٤٧/١ ، نشر البنود ٢/٣٢٧ .

وفيه ما عرفت عن الجاحظ ^(١) والعنبري ^(٢) ، وأما غيرها فهي المسائل الجزئية ، وأعنى بالجزئية ما ليست أصلاً من أصول الشرع ((الذي أجمع عليه أهل الحل والعقد)) ^(٤) ((هل هو واحد ؟ والجمع متعذر :)) ^(٥) ، ولا يخفى أن الجزئيات ، منها ما ليس عليه دليل قاطع ، ومنها ما عليه برهان ^(٦) .

القسم الاول ما لا قاطع فيه ، وإليه الإشارة بقولنا ((المسئلة التي لا قاطع فيها ، إلى قولنا وأن مخطئه لا يأثم))
فنقول : قال الشيخ أبو الحسن ، والقاضي أبو بكر ومن سميناه ^(٧)
((كل مجتهد مصيب)) ^(٨) ثم اختلف هؤلاء فقال الأولان : وهما الشيخ

- (١) في (ب) الحافظ : وهو تصحيف .
- (٢) في (أ) والقشيري : وهو تحريف .
- (٣) في (أ) ماليس ، وفي (ب) بالنسب وهو تصحيف .
- (٤) في (أ) ابدل ما بين القوسين بقوله ((المجمع عليه))
- (٥) في (م) : (ب) هل هو واحد والحق متعدد ؟ ولعل الجملة زائدة من فعل الناسخ لأنها كما يبدو ، لا ارتباط لها بما قبلها ولا بما بعدها : والكلام بدونها مستقيم ومنسجم لا خلل فيه .
- (٦) في (أ) قال الناسخ : ((حذف من هنا كثير جداً)) والمحذوف هويقية السؤال مع جوابه كاملاً ومجموع المحذوف حوالى خمس ورقات .
- (٧) انظر هذه المقالة في البرهان لامام الحرمين ١٣١٦/٢ .
- (٨) رد العلامة الشوكاني هذه المقالة ، وشنع على هؤلاء المصوفة القائلين بتعدد الاحكام تبعاً لتعدد المجتهدين في الاحكام الشرعية ، وذكر أن مقالتهم هذه - مع كونها مخالفة للأدب مع الله عز وجل ، ومع شريعته المطهرة ، ومخالفة لاجماع الأمة - هي أيضاً صادرة عن محض الرأي ، الذي لم يشهد له دليل ، ولا عضدته =

والقاضي حكم الله تابع لظن المجتهد ، فما ظنه^(١) كان حكم الله في حقه ،
وقال الثلاثة : أبو يوسف ، ومحمد ، وابن سريج في أصح الروايتين عنه
مقالة تسمى بالأشبه^(٢) ، وهى أن في كل حادثة ما لو حكم الله لم يحكم إلا به ،
وهؤلاء القائلون بالأشبه ، يعبرون عنه بأن المجتهد مصيب في اجتهاده

= شبهة تقبلها العقول : ونقل البخارى في كشف الأسرار عن صاحب
القواطع قوله في المصوبة ((لقد تدبرت فرأيت أكثر من يقول بالتصويب
المتكلمين الذين ليس لهم في الفقه ومعرفة أحكام الشريعة كثير حظ ،
ولم يقفوا على شرف هذا العلم ومنصبه في الدين ، ومرتبته في مسالك
الكتاب والسنة ، وإنما نهاية رأس ما لهم المجادلات الموحشة ، والزام
بعضهم بعضا في منصوبات وموضوعات اتفقوا عليها فيما بينهم ، فنظروا
إلى الفقه ومعانيه بأفهام قليلة وعقول حسيرة ، فعدوا ذلك ظاهرا
من الأمر ولم يعتقدوا لها كثير معان يلزم الوقوف عليها : وقالوا ليس
في محل الاجتهاد حق واحد مطلوب ، بل مطلوب المجتهد هو الظن
ليعمل به ، وهذا الذى قالوه في غاية البعد : بل المطلوب هو
حكم الله تعالى في الحادثة بالعلل المؤثرة ، ولا يقف عليها إلا الراسخون
في العلم ، الذين عرفوا معانى الشرع ، وطلبوها بالجهد الشديد ،
والكد العظيم حتى أصابوها ، فأما من ينظر إليه من بعد ويظنه
سهلا من الأمر ، ولا يعرف إلا مجرد الظن ، فيعثر هذه العثرة العظيمة
التي لا انتعاش عنها ، ويعتقد تصويب كل المجتهدين بمجرد ظنونهم ،
فيؤدى قوله هذا إلى اعتقاد الأقوال المتناقضة في أحكام الشرع ، وإلى
خرق الاجماع والخروج على الامة . . . ثم قال : ويطلان مثل هذا
القول ظاهر ظهورا جليا ، ولعل حكايته تغنى كثيرا من العقلاء عن
إقامة البرهان عليه : والله اعلم : انظر كشف الاسرار ٤ / ٣١ ، ارشاد
الفحول ص ٢٦١ .

(١) فى (ب) " كما ظنه " : وهو تحريف .

(٢) القول بالأشبه : معناه أنه ليس فى نفس الأمر حكم معين ، وإنما فى =

مخطيء في الحكم ، أى إذا صادف [خلاف^(١)] ما لو حكم لم يحكم إلا به ، وربما قالوا مخطيء انتهى^(٢) لا ابتداء : وهذا آخر تفاريع القول بأن كل مجتهد مصيب .^(٣)

= نفس الأمر مالموعين الله شيئاً لعينه ، فهو أشبه الأمور بمقاصد الشريعة بحث لو نزل نص لكان نصاً عليه ، قال الإمام : وهذا حكم على الغيب : انظر البرهان ١٣٢٧/٢ .

(١) كلمة (خلاف) ساقطة من كل النسخ ولا بد منها ليستقيم المعنى :

وقد ذكرها الزركشى فى التشنيف ورقه ٢٨٥ .

(٢) قولهم ((مخطيء انتهى لا ابتداء)) معناه أنه أخطأ الحق عند الله تعالى ، لأن اجتهاده لم ينته به إلى مصادفة ما لو حكم الله لم يحكم إلا به ، ومع ذلك فهو مصيب فى حق عمله أى فى نفس الاجتهاد ، لانه بذل وسعه على الوجه المعتبر ، فيقع عمله صحيحاً شرعاً كأنه أصاب الحق عند الله تعالى : وهذا القول مروى عن أبى حنيفة رحمه الله : إذ قال ((كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحد)) ، قال البزدوى وهو المختار : انظره بشرح عبدالعزيز بخارى ١٨/٤ ، وانظر كشف الاسرار للنسفى ٣٠٣/٢ .

(٣) هذا القول هو قول المصوب كما تقدم وعلى رأسهم المعتزلة لا يجابهم الأصلح للعباد على الله تعالى ، والقول بأن المصيب واحد والباقى مخطيء هو قول المخطئة وهم الجمهور ، وهو منقول عن الائمة الأربعة كما ذكره المصنف فى شرح المختصر : قال : وما يدل على أنه ليس كل مجتهد مصيباً إجماع الصحابة : إذا طلق الصحابة رضى الله عنهم الخطأ فى الاجتهاد كثيراً وشاع ذلك وذاع وتكرر ولم ينكره فكان إجماعاً : وأيضاً قوله صلى الله عليه وسلم ((إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد)) فقد أخبر عليه السلام أن فيهم من يصيب ومن يخطيء وأن الحكم يختلف . قال الشوكانى : « وهذا الحديث المتفق على صحته يرفع النزاع ويوضح =

وقال الجمهور = وهو الصحيح = المصيب واحد ، والله تعالى في كل واقعة حكم سابق على اجتهاد المجتهدين وفكر الناظرين، ثم

= الحق أيضا لا يبقى بعده ريب لمرتاب، فهو يفيدك أن الحق واحد ، وأن بعض المجتهدين يوافق ، فيقال له مصيب ويستحق أجرين وبعضهم يخالفه ويقال له مخطيء وله أجر واحد ، واستحقاقه الأجر لا يستلزم كونه مصيبا ، واسم الخطأ عليه لا يستلزم أن لا يكون له أجر فمن قال ((كل مجتهد مصيب)) وجعل الحق متعدداً بتعدد المجتهدين فقد أخطأ خطأ بينا، وخالف الصواب مخالفة ظاهرة : وهكذا من قال إن الحق واحد ومخالفة آثم، فإن هذا الحديث يرد عليه ردا بينا ويدفعه دفعا ظاهرا لأنه صلى الله عليه وسلم سمي من لم يوافق الحق في اجتهاده مخطئا ورتب على ذلك استحقاقه للأجر، قلت : ويمكن أن يقال في هذا الخلاف: إن كلا الفريقين أراد غير ما أراداه الفريق الآخر ، فالمصوبة أرادوا حكم الله تعالى في حق المجتهد ، وحكم الله في حقه تابع لظنه بلا شك ، ولم يريدوا حكم الله بحسب الواقع ونفس الأمر، والمخطئة أرادوا حكم الله بحسب الواقع ونفس الأمر، ولم يريدوا الحكم الذي كلف به المجتهد ، وأوجب الله عليه اعتقاده والعمل به ، فإن الحكم الذي أوجب الله عليه العمل به هو ما أداه إليه اجتهاده قطعاً باتفاق الجميع: وبهذا تعلم أن النفي والاثبات بين هذين القولين لم يتواردا على شيء واحد فيكون الخلاف لفظياً فيهما بهذا المعنى راجع في هذا : شرح المختصر ورقه ٢٨٦ ، المسود قصص ٢٤٧ ، فصول البدائع ٤١٧/٢ ، ارشاد الفحول ص ٢٦١ ، سلم الوصول ٥٦٤/٤ ، الاعتصام ٢٤٩/٢ .

(١) في (ب) سائر : وهو تحريف .

(٢) قال في المحصول : ((والذي تذهب إليه أن لله تعالى في كل واقعة حكما معينا وأن عليه دليلا ظاهرا لا قاطعا وأن المخطيء فيه معذور ، أي بشرط أن يبذل في ذلك غاية وسعه فيحسن بالعجز عن =

اختلفوا عليه دليل^(١) أم هو كدفين يصيبه من شاء الله تعالى ويخطئه من يشاء^(٢)، والصحيح أن عليه أمانة :

واختلف القائلون بأن عليه أمانة في أن المجتهد هل هو مكلف بإصابة الحق أولاً؟ لأن إصابة الحق ليست في وسعه ، والصحيح الأول : ثم اختلفوا فيما إذا أخطأ/الحق هل يأثم؟ والصحيح^(٦) لا يأثم بل له أجر، على (٦٤) ب

= مزيد الطلب ، فعند ذلك ((لا يكلف الله نفساً إلا وسعها)) وهذا القول ذكره الامام في الغياثي ثم قال : ((ومن قال غير هذا فقد زل زلا ظاهراً)) فعلمنا بذلك أن الشريعة تشتمل على كل واقعة ممكنة : انظر المحصول ٥٢/٦ ، الغياثي ص ٤٣٠ .

(١) في (ب) ام هم وهو تحريف .
 (٢) أي كالشيء الكنون : والدفين هو الركاز ؛ قال النووي : الركاز هو في الشرع دفين الجاهلية ، ويجب فيه الخمس بلا خلاف عندنا للحديث المتفق عليه « وفي الركاز الخمس » ، بشرط أن يبلغ نصاب الزكاة ، وعند الجمهور في قليله وكثيره الخمس ، وهو الذهب أو الفضة المدفونة في الأرض من أيام الجاهلية فإن وجد في دار الاسلام لم يكن ركازاً بل يعطى لصاحبه إن وجد ، والا فليت المال كسائر الأموال الضائعة : وقال بعضهم الركاز هو المعدن فهما مترادفان وعند الشافعي المعدن إن كان ذهباً أو فضة مملوكة حر مسلم ففيه الزكاة فقط إذا بلغ النصاب ، وإن كان غير ذهب وفضة فلا شيء فيه : انظر المجموع ٧٥/٦ .

(٣) في (أ) من شاء :

(٤) في (ب) وهو ان المجتهد

(٥) في (ب) كلمة (لأن) ساقطة

(٦) قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله : المجتهد المستدل من إمام وحاكم وعالم وناظر ومفتي وغير ذلك إذا اجتهد واستدل فاتقى الله ما استطاع كان هذا هو الذي كلفه الله إياه ، وهو مطيع لله تعالى مستحق للشواب ولا يعاقبه الله البتة ، وهو مصيب بمعنى =

ما قاله صلى الله عليه وسلم ((إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران -
 وإن أخطأ فله أجر واحد))^(٢) وعلام يؤجر ؟ لم تتكلم في جمع الجوامع
 (١)

= أنه مطيع لله ، لكن قد يعلم الحق في نفس الأمر وقد لا يعلمه ،
 خلافا للمعتزلة في قولهم كل من استفرغ وسعه علم الحق : فإن
 هذا باطل من القول ، بل كل من استفرغ وسعه استحق الثواب :))
 انظر الفتاوى ٢١٦/١٩ .

(١) في (ب) فان :

(٢) الحديث متفق عليه : ونصه : ((إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب
 فله أجران ، وإن حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)) هكذا بدأ
 بالحكم قبل الاجتهاد : والامر بالعكس ، فان الاجتهاد يتقدم الحكم :
 إذ لا يجوز الحكم قبل الاجتهاد اتفاقا كما ذكره ابن حجر لكن التقدير
 في قوله ((إذا حكم)) أى أراد أن يحكم فعند ذلك يجتهد ، ونظيره
 قوله تعالى ((إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم)) الآية أى إذا
 أردتم القيام : قال النووي في شرح الحديث : اجمع المسلمون
 على أن هذا الحديث في حاكم أهل للحكم فإن أصاب فله أجران
 أجر باجتهاده ، وأجر باصابته ، وإن أخطأ فله أجر واحد
 باجتهاده ، وأما من ليس بأهل للحكم فإن حكم فلا أجر له ،
 بل هو آثم ولا ينفذ حكمه ، سواء وافق الحق أم لا ؟ لأن إصابته
 اتفاقية ليست صادرة عن أصل شرعي ، فهو عاص في جميع
 أحكامه : قال : وقد جاء في الحديث في السنن ((القضاة
 ثلاثة قاض في الجنة ، واثنان في النار قاض عرف الحق فقاضى به
 فهو في الجنة ، وقاض عرف الحق فقاضى بخلافه فهو في
 النار وقاض قضى على جهل فهو في النار :)) انظره في شرح
 صحيح مسلم ١٣/١٢ ، وفي الروضة ١٥٠/١١ وراجع فتح
 الباري ٨٧/٢٨ .

(٣) قال في المحصول : ٤٧/٦ : ((إنما يؤجر على ماتحمه من الكد في
 الطلب لا على نفس الخيبة)) .

فى هذا .

واعلم أنه يؤجر على بذل وسعه لا على نفس الخطأ ، لأنه ليس من صنيعه : وأما إذا أصاب فله أجران ^(٢) أحدهما على بذله الوسع : وهذا كما فى المخطىء : والثانى يحتتمل أن يقال إنه على نفس الصواب : فإن قيل أليس إنه ليس من صنيعه ^(٣) ؟ قلنا قد يثاب المرء على ما ليس من صنيعه ^(٤) وإنما هو من آثار صنيعه ، ولا كذلك الاثم : ويحتتمل أن يقال إنه على كونه سن سنة حسنة يقتدى بها من يتبعه من المقلدين ^(٦) . ومن هنا أقول المخطىء لا يؤجر على اتباع المقلدين له بخلاف المصيب لأن مقلد المصيب قد اهتدى به ، لأنه صادف الهدى ، وهو الحق ولأن يهدى الله بك رجلاً واحداً خير لك من حمر النعم ^(٧) ، بخلاف المخطىء فإن

-
- (١) فى (ب) وعلى نفس الخطأ : بالواو : وهو خطأ من الناسخ .
 (٢) ذكر فى فواتح الرحموت أنه لا وجه للأجر الثانى إلا الرحمة الالهية لان إصابته ليست بفعل مقدور : إنما المقدور له ببذل الجهد : فان اتفق تأدى نظره إلى مقدمات مناسبة له أصابه ، لكن النص دل على أن له أجرين فيجب القبول : ٣٨١/٢ .
 (٣) فى (ب) ((اليس وصف)) وهو تحريف .
 (٤) فى (ب) ساقط .
 (٥) فى (ب) اذا كان من آثار صنيعة .
 (٦) فى (ب) تعبد بها : وهو تحريف .
 (٧) هذا الحديث قاله النبى صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه لما وجهه إلى خير ، وهو فى البخارى ٣٠٠/٢ ، قال الشيخ الامام : ويؤخذ منه أن المقصود بالقتال إنما هو الهداية ، وما سواها من الشهادة وقتل الكافر ليس بمقصود ؛ ولكنه إذا لم تحصل الهداية يدوم القتال فيؤدى بضرورة الحال إلى أحد أمرين : إما قتل المسلم الذى بذل نفسه فى رضا الله تعالى ، فيشكر الله له ذلك وإما قتل الكافر وليس =

مقلده لم يحصل على شيء : غاية الأمر سقوط الحق عنه باعتبار ظننه :
أما حصول ثواب زائد^(١) ففيه نظر .

القسم الثاني ما فيه قاطع : وإليه الإشارة بقولنا ((أما الجزئية التي

= بمقصود أصلاً لأن فيه إعدام نفس يرجى إسلامها وإسلام ذريتها فانقطع
هذا الرجاء بموتها على الكفر، وليس ذلك بمقصود ولا وسيلة إلى
المقصود بخلاف الشهادة . . وإنما هو ضرورة أدى إليه الحال ؛
والكافر هو الذي قتل نفسه بإصراره على الكفر ومقاتلته عليه ؛ فليس فيه
من المصلحة إلا ما يحصل لمن بقي من الكفار من الرعب في قلوبهم ،
لعلهم يرجعون إلى الإسلام فيظهر من هذا أن وجوب الجهاد ، وجوب
الوسائل لا وجوب المقاصد ، وأن التوصل إلى الهداية بغير
الجهاد لو أمكن أفضل ؛ حتى لو فرض جماعة من الكفار يمكن إبانتهم
الحق لهم بالدليل والبحث حتى يرجعوا عن كفرهم ويسلموا ، كان أفضل
من جهادهم ، قال : ومن هنا تعلم أن مداد العلماء أفضل من
دم الشهداء ، وحسبك بهذا فائدة : والله أعلم انظر فتاوى السبكي
٣٤٠ / ٢ وما بعدها ، والطبقات ١٠ / ٢٩٣ :

(١) في (ب) ثواب ذلك : وهو تحريف .

(٢) المسائل الفقهية القطعية قسماً ، قسم معلوم بالضرورة ، وقسم
معلوم بطريق النظر : القسم الأول المسائل الفقهية القطعية المعلومة
بالضرورة أنها من الدين ، كوجوب الصلاة والزكاة والصوم والحج
وتحريم الزنا والخمر والقتل ، والسرقه ، ونحو ذلك ، مما علم قطعا من
دين الله ، فهذا الحق فيها واحد ، وموافقه مصيب ، والمخطئ فيها
أثم غير معذور ؛ بل هو كافر عند كثير من العلماء ، لمخالفته للضروري
قال الغزالي في هذا المعنى : ((فإن أنكر ما علم ضرورة من
مقصود الشارع كإنكار تحريم الخمر ، والسرقه ، ووجوب الصلاة ونحو ذلك ،
فهو كافر ، لأن هذا الإنكار لا يصدر إلا عن كذب بالشرع . والثاني
المعلوم بطريقة النظر ، وإليه الإشارة بقول الغزالي ((وإن أنكر ما علم =

فيها قاطع فالمصيب فيها واحد إجماعاً ((وإن دق مسلك ذلك القاطع
 وغمض ، وتلاطمت فيه أمواج الفكر ، والمخطى غير آثم على الأصح .
 والقول الثاني أنه آثم ^(١) وهذا يقوله ((كل من يقول إن ^(٢))) المخطى فيما
 لا قاطع فيه يأثم ، وبعض من يوافق هناك على أنه لا يأثم ، فلذلك كان القول
 بأنه يأثم هنا أقوى من القول بأنه يأثم حيث لا قاطع ، ومن ثم عبرنا بلفظ
 الأصح هنا ولفظ الصحيح هناك إشارة إلى أن مقابل هذا له وجه ^(٣) من
 الصحة ، ومقابل ذاك فاسد ^(٤) :

وأما قولنا: ((وحيث قصر يأثم وفاقاً)) فإشارة إلى أن من قصر يأثم ^(٥)
 سواء في ذات القطع أو غيرها ^(٦) .

وعبارة ابن الحاجب ^(٧) ((مخطى آثم)) ونحن حذفنا لفظ ((مخطى))
 لأنه إن أراد مخطى في الحكم فلسنا على يقين من ذلك ، إذ يحتمل أنه
 أخطأ وأنه أصاب ولكنه يأثم لتقصيره ، وقد يكون مع ذلك أصاب كواجد دفين،
 وإن أراد مخطى في نفس الاجتهاد فهذا لا حديث فيه ، فقد لاح بشرح
 هذه المسئلة وجه عدولنا عن ألفاظ غيرتنا .

= قطعاً بطريق النظر لا بالضرورة، ككون الإجماع حجة، وكون القياس حجة ،
 وخبر الواحد حجة ونحوه ، وكذلك الفقهيات المعلومة بالاجماع فهي
 قطعية فمنكرها ليس بكافر، لكنه آثم مخطى ((انظر المستقصى
 ٣٥٨/٢ ، المجموع ١٤/٣ ، تيسير التحرير ١٩٦/٤ .

(١) في (ب) يأثم

(٢) مابين القوسين ساقط من (ب) .

(٣) في (م) كوجه . (٤) في (ب) ذلك

(٥) انظر فتاوى ابن تيمية ١٨٠/١٢ .

(٦) في (م) وغيرها .

(٧) قال ابن الحاجب ((الاجماع على أن المصيب في العقلية واحد وأن

النافي ملة الاسلام مخطى آثم كافر . .)) انظره بشرح العبد ٢٩٣/٢ .

((المقدمات))^(١)

ومنها قيل: لم لا قدمتم حد الفقه ، وحد الأصل ، على حد أصول الفقه؟
 لأنهما مفردات^(٣) ، ومعرفة المفرد سابقة على معرفة المركب^(٤) قال الامام^(٥) :
 المركب لا يمكن أن يعلم إلا بعد العلم بأجزائه ، لا من كل وجه بل من
 الوجه الذي يصح منه التركيب ؛ فقلت لوجه ثلاثة^(٦) :

أحدهما أن هذا هو المقصود بالأصالة فتعين تقديمه (إذ التقديم
 يقتضى الاهتمام ، فلو قدم غيره مع^(٨) أن الاهتمام إنما هو به^(٩) لم يكن مناسباً)

-
- (١) العنوان من (ب) فقط .
 (٢) كلمة (قيل) ساقطة من (أ) وهذا السؤال تأخر فى نسخة
 (أ) الى بعد سؤالين تقريبا .
 (٣) فى (أ) مفردات .
 (٤) فى (ب) التركيب .
 (٥) انظره فى المحصول ٩١ / ١ ، نهاية السؤل ٥ / ١ .
 (٦) الأولى ((لأوجه)) لأن ثلاثة جمع قلة ، ووجه جمع كثرة : إلا أن يقال :
 إنها سواء عند الأصوليين والفقهاء كما ذكره فى فواتح الرحموت ، وإن
 أثبت النحاة فرقا فى ذلك فلا يضر ؛ قال فى سلم الوصول : « لا اعتداد
 بقول النحاة عند مخالفة الأئمة المجتهدين ، فإنهم المتقدمون
 الباذلون جهدهم فى أخذ المعانى عن قالب الألفاظ ؛ وذلك لأن
 المجتهد يبنى على ما يأخذه من المعانى عن قوالب الالفاظ
 استنباط أحكام الله الشرعية ، فيكون تحريره فى ذلك
 أدق وأدلته على ما يأخذه أقوى وأثبت ، فهم نحاة وزيادة : »
 انظر سلم الوصول ٣٥٠ / ٢ .
 (٧) كلمة (ان) ساقطة من (أ) .
 (٨) فى (ب) والجامع ان : وهو تحريف .
 (٩) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .

والثاني ما ذكره الشيخ الامام الوالد رحمه الله في القطعة التي عملها من^(٢)
 شرح مختصر ابن الحاجب حيث قال ما نصه^(٣) : وبدأ بالتعريف اللقبى^(٤)
 لأنه أخص ، وهذا النوع من المركب^(٥) أعني المضاف والمضاف إليه ، إذا
 سمي به ، قد يسمى بفرد من أفراد مدلوله الإضافي كعبد الله ، سمي به رجل ،
 فيصدق عليه بطريقتين^(٦) ، ويكون المدلول اللقبى أخص من الاضافى ،
 وقد يسمى به شيء آخر بينه وبين الاضافى مباينة ، أو عموم وخصوص
 من وجه : وسنبين لك من أى الاقسام هو ، وعلى كل تقدير فاللقبى هو^(٧) (٧٩) أ
 المميز لهذا العلم عن غيره ، فلذلك بدأ به ثم كلامه ومراده أن اللقبى (٦٥) ب
 وهو المصطلح أخص من الاضافى بحسب وضع اللغة^(٨) (٩)

-
- (١) فى (أ) ((الثانى)) بدون الواو .
 (٢) فى (أ) فى شرح .
 (٣) المصنف يذكر فى الطبقات ٣٠٧/١ أنه لم يعثر على القطعة
 التى عملها والده من شرح المختصر ، ونقله منها هنا لعله من
 سماعه رحمه الله .
 (٤) قال ابن الحاجب : أما حده لقباً فالعلم بالقواعد التى يتوصل بها إلى
 استنباط الاحكام الشرعية الفرعية عن أدلتها التفصيلية ، وأما حده
 مضافاً : فالأصول الأدلة ، والفقه العلم بالأحكام الشرعية الفرعية عن
 أدلتها التفصيلية بالاستدلال . . .)) انظره بشرح العبد ١٨/١ .
 (٥) فى (ب) من التركيب .
 (٦) أى بطريق العلمية ، وبطريق كونه جزءاً من جزئيات المركب
 الاضافى .
 (٧) فى (ب) وسنبدى لك .
 (٨) فى (ب) (وهو الصحيح) وهو تحريف .
 (٩) ولذلك قال الشيخ الامام فى الابهاج ٢٢/١ : ((لا يصح تعريف
 هذا العلم = أى علم الاصول = بمدلول أصول الفقه الاضافى =

والثالث أنى أقول : إذا سميت بمضاف ومضاف إليه فتارة تقطع
النظر عن المفردين والاضافة بالكلية ، ويكون ذلك كالأعلام المرتجلة ؛
وليس أصول الفقه من هذا القبيل ، فإننا لم نقطع النظر عن معنى الأصول ،
والفقه ، والاضافة كلية^(٣) بل لاحظنا كل واحد منها ، وتارة تلاحظ ،
وذلك على قسمين :

أحدهما أن تلاحظ تلك المعاني وتبقيها على حالها ولا تعمل
شيئا إلا زيادة صيرورتها علما ، وهذا لم نعتمده في أصول الفقه ، لأننا لم
ننق شيئا من المعاني الثلاثة على حاله .

والثاني أن تلاحظ أدنى ملاحظة ، فتلاحظ مثلا معنى الأصل لغة^(٤)
والفقه ، وأصل الاضافة ، وتكون هذه الملاحظة هي العلاقة السوغة
لاطلاق هذا اللفظ ، الذى هو مضاف ومضاف إليه ، على هذا العلم ،
وهذا هو المقصود ، ويشبه العلم الذى لمحت فيه الصفة كالحسن^(٥) م(٧٣)
والحسين^(٦) عند النحاة ، والحقيقة الشرعية عند المحققين من أصحابنا

= لأنه أعم منه ، إذ يشمل أربعة أشياء : الأدلة الاجمالية ، وعلمها ،
والأدلة التفصيلية ، وعلمها ، وهذا ليس هو المصطلح لأن كلا من الأدلة
التفصيلية والعلم بها غير وارد فيه ، بل ذلك وظيفة الفقيه والخلافى : ((
(١) فى (ب) اذا سميت مضافا ومضافا اليه .

(٢) كلمة (النظر) ساقطة من (أ) (٣) فى (م) اليه : وهو تحريف .

(٤) انظر معنى هذه الاشياء فى شرح الكوكب المنير ١/٣٨ وما بعدها .

(٥) فى (ب) ((الذى نبحت)) : وهو تحريف .

(٦) فى (م) بدأت هذه اللوحة بقوله كالحسن والحسين ،

وانتهت بقوله فليتنظر ، آخر السؤال الاتى بعده ، وقد حذفت

من أثنائها شىء كثير .

(٧) فى (ب) والخير وهو تحريف .

فإنها مجاز لغوى لم يقطع الشارع النظر فيها عن اللغة^(٢) ، خلافا للقاضى ،
 وحينئذ فليس الأصل والفقه من حيث خصوصهما مفردين لهذا المركب ،
 بل لا يتطلب لهذا المركب مفردات لأننا قطعنا النظر عن مفرديه^(٣) وصيرناه^(٤)
 علما ، فإن قلت قد ذكرتم أنكم لم تقطعوا النظر بالكلية : قلت نعم ،
 بمعنى أنا راعينا أصل المعانى الثلاثة فقط ؛ ولكننا قطعنا النظر عن
 خصوصيتها فافهم ذلك ، وبه تعرف أننا لم نقدم تعريف المركب على مفرديه^(٥)
 فانه لا تركيب إلا فى الصورة واللفظ ، لا فى الحقيقة والمعنى ، وهنا ننبهك على
 بحث شريف ؛ وهو أن الاسماء الموضوعه للعلوم كالفقه ، والنحو ، والطب ،^(٦)
^(٧)

(١) انظر نهاية السؤل ١٥٠/٢ ، حاشية العطار ٣٩٦/١ .

(٢) فى (أ) على اللغة :

(٣) فى (أ) مفردته وهو تصحيف .

(٤) غير أن العادة عند الأصوليين جرت على تعريف أصول الفقه مضافا

وعلما ، أي تارة من حيث إنه مركب إضافى نظرا إلى معناه الأسمى

الذى نقل عنه إلى العلمى ، وتارة من حيث إنه مفرد علم ، نظرا

إلى معناه الشخصى الذى نقل إليه ، وإنما عرفوه على الوجهين

لمزيد الانكشاف ، والا فمعناه اللقبى والاضافى متحدان فى

الحقيقه : إذا استحيل أن يكون لعلم أصول الفقه المصطلح عليه

حدان ، أحدهما باعتبار الاضافة والاخر باعتبار اللقب ، كما

ذكره فى الابهاج : راجع الابهاج ٢٨/١ ، تيسير التحرير ٩/١ .

(٥) كلمة (فان) ساقطة من (أ) .

(٦) فى (أ) عن خصوصها .

(٧) فى (أ) على مفرداته .

(٨) أسماء العلوم كالفقه والاصول والبيان والنحو والطب وغيرها يطلق

كل واحد منها مراداً به قواعد ذلك الفن ، وتارة مراداً به

إدراك تلك القواعد ، وتارة مراداً به الملكة ، وهى سجية راسخة فى =

والاصول ، وما أشبهها هل هي مما صار علما بالغلبة : (١) ؟ (أوهى من المنقولات العرفية ؟ فيه للوالد رحمه الله تعالى احتمالان ذكرهما في شرح المختصر ، قال والثاني أقوى لأن العلم بالغلبة) (٣) يتقيد بما إذا كان معرفاً بالألف واللام كالعقبة (٤) ، أو بالاضافة كابن عمر .

ونحن نجد في العرف أنه لو قال القائل فلان يعرف فقها ونحوها وطباً فهم منه معانيها الخاصة ، فدل على أنها موضوعة لها مع التنكير كما يفهم من دابة مع التنكير ذوات الأربع (٥) ، قال : ثم إذا ثبت أنها منقولة فهي أسماء أجناس ، لا أعلام أجناس ، لوجهين (٦) ، أحدهما أنها تقبل الالف واللام ، ولو كانت أعلاماً لما قبلتها .

والثاني أنه قد ثبت ذلك في دابة إذ ليست بعلم فلتكن هذه (٨) أ

مثلاً :

= النفس تحصل للمدرك بعد إدراك مسائل الفن وممارستها ؛ انظر

الآيات البينات ٥٣/١ ، نشر البنود ١٧/١ .

(١) في (أ) بالعلمية : هو تحريف

(٢) في (أ) ذكرتهما .

(٣) ما بين المعقوفتين ساقط من (م) ، (أ)

(٤) في (ب) كالفقيه : هو تصحيف

(٥) في (ب) مع الثلثين : وهو تحريف : والدابة في اللغة تطلق

على كل ما يدب على الأرض ولكنها وضعت عرفاً لذوات الأربع ،

كالحمار ونحوه فأصبحت حقيقة عرفية .

(٦) هنا الترتيب اختلط في نسخة (أ) فبعد هذه الجملة ، انتقل الى

قوله () ومنها على قولنا إن الحد والمحدود غير مترادفين)) اي بعد

السؤالين التاليين .

(٧) كلمة (اجناس) ساقطة من (أ) .

(٨) كلمة (انه) ساقطة من (أ) .

(١)
((العموم))

ومنها على قولنا في العام : ((والصحيح دخول النادرة ، وغير المقصودة تحتها ، وأنه قد يكون مجازا ، وأنه من عوارض الألفاظ إلى آخره -)) طلب تقرير ذلك : فقلت هذه أربع مسائل : (٣)

الأولى أن الصورة النادرة (٤) : هل تدخل تحت العموم (٥) ؟ فيه خلاف حكاها أبو اسحاق الشيرازي وغيره ، وبينى عليه (٦) (٧) مسألة المسابقة على الفيل وفيها وجهان (٨) : (القائل بالجواز يستند إلى قوله صلى الله عليه وسلم ((لا سبق إلا في نصل أو خوف أو حافر))) (٩) والمانع يدعى أنه نادر

- (١) العنوان من (ب) فقط
- (٢) انظره بشرح المحلى مع العطار ٥٠٧/١ وما بعدها
- (٣) في (م) ثلاث : وهو نقص
- (٤) في (م) ((النادرة غير المقصودة)) بزيادة ((غير المقصودة)) وهو من انتقال عين الناسخ
- (٥) في (أ) هل تدخل في العموم ؟
- (٦) كلمة (وغيره) ساقطة من (أ)
- (٧) في (م) ، (ب) بينى عليه : بدون الواو وهو نقص : ومن هنا حذف من (م) إلى قوله ((الثالثة أن العام قد يكون لفظا مجازيا))
- (٨) محل الخلاف في النادر ، وفي غير المقصود ، عند عدم القرائن فإن قامت قرينة على قصد النادرة ، دخلت اتفاقا ، وأقامت قرينة على قصد انتفاء صورة لم تدخل اتفاقا ، كما سيذكره المصنف عقب هذا ، والمسابقة على الفيل نادرة والأصح جوازها عليه لأنه ذو خوف ، انظر غاية الوصول ص ٦٩ .
- (٩) وجه عموم الحديث مع أنه نكرة واقعة في الاثبات أنه في حيز الشرط معنى : إذ التقدير : إلا إن كان في نصل إلى آخره : والنكرة في سياق الشرط تعم : كما ذكره في المسودة : والحديث في أبي داود : ((لا سبق إلا في خوف أو حافر أو نصل)) وأخرجه =

ولم يرد باللفظ (١) .

والثانية : أن غير المقصودة هل تدخل في العموم ؟

= الترمذى والنسائى وقال الترمذى حديث حسن : قال الخطابى :
السبق بفتح الباء هو ما يجعل للسابق على سبقة من جعل أو نوال :
وأما بالسكون فهو مصدر سبقت الرجل أسبقه سبقا : قال والرواية
الصحيحة في هذا الحديث ((السبق)) مفتوحة الباء :
يريد أن الجعل والمعطاء لا يستحق إلا فى سباق الخيل والابل
وما فى معناهما ، وفى النصل = وهو الرمى = وذلك لأن هذه
الأمرعدة فى قتال العدو ، وفى بذل الجعل عليها ترغيب فى
الجهاد وتحريض عليه ، ويدخل فى معنى الخيل البغال والحمير ،
لأنها كلها ذوات حوافر ، وذكر النووى فى شرح مسلم أن المسابقة
بِعوض جائزة بالاجماع : قال : لكن يشترط أن يكون العوض من
غير المتسابقين ، أو منهما ويكون معهما ثالث لا يخرج من عنده
شيئا ، ليخرج هذا العقد عن صورة القمار ، قلت : وصورة
القمار : أن يكون كل واحد منها لا يخلو عن غنم أو غرم ، وذلك
بأن يخرج كل واحد من الفارسين مثلاً ألف ريال على أن من
سبق منهما أخذ الألفين جميعاً فهذا حرام : وهو المسمى
بالقمار : انظر معالم السنن ٣/٣٩٨ ، المسودة ص ٩٤ ، شرح
مسلم ١٤/١٣ ، الروضة للنووى ١٠/٣٥٠ .

(١) مابين المعقوفتين ساقط من (أ) .

(٢) مثل المصنف لغير المقصودة فى الأشباه والنظائر بما وقع عنده فى بعض
المحاكمات : فقال : ((وقف واقف على زوجاته ماد من باقيات فنى
عصمة نكاحه ، فمن تزوجت منهن سقط نصيبها وعاد على ضرتها ،
فطلق واحدة منهن طلاقاً بائناً ثم عادت إليه بعقد جديد ،
فقال ضرتها إنه لا عود لها إلى النصيب الذى أخرج عنها ،
عند انقطاع العصمة ، فقد صدق انقطاع العصمة والتزوج :
وقالت هي لم يكن قصد الواقف إلا أن لا أتزوج بغيره ، قال :
والقرائن تشهد لها وتفضي إلى القطع بما تدعيه ، ومثل للنادرة =

وفيه خلاف منقول عن (١) حكاية القاضي عبدالوهاب (٢) المالكي ممن نقله عنه

= بالمسابقة على الفيل لأنه ذو خوف، وعلى البغال، والحمير، لأنها ذوات حوافر، لا على الطيور كالحمام وغيره، فلا تجوز المسابقة عليه، قال في معيد النعم: «ولا يجوز الصراع في الأصح»، وذكر أن ما يعتاده الناس من لعب الكرة في الميدان حلال: ولكن ينبغي أن يقصدوا به تعليم الخيل الاقيال والادبار، والكر والفر، ونحو ذلك، وشلوا للنادرة التي لا تدخل في العموم بما إذا غلط الحجيح بالتقديم فوقفوا يوم الثامن فإنه لا يجزيهم ذلك الوقوف قال الاسنوي: ((لأن الغلط بالتأخير يحصل بالغميم ونحوه كثيراً بخلاف التقديم فإنه نادر)) وقاعدة النادر هل يلحق بالغالب أولاً؟ ذكرها الزركشي في المنشور وفرع عليها فروعا فقهية مفيدة، راجع المنشور ٣/٣٤٣، والاشباه والنظائر ورقة ١٥٥: الترياق النافع ١/١٥٩، التمهيد للاسنوي ص ٣٤٤.

(١) قال في نشر البنود: ((في دخول الصورة النادرة في حكم العام والمطلق خلاف منقول عن أهل المذهب، حكاية القاضي عبدالوهاب في الملخص: قال ويبنى على الخلاف في ذلك أن من أوصى بعثق رقبة أجزاءه عثق الخنثى، بناء على دخوله لتناول اللفظ له، وعدم إجزائه لأنه نادر لا يخطر ببال المتكلم)) انظر نشر البنود ١/٢٠٩.

(٢) هو القاضي أبو محمد عبدالوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي الفقيه الحافظ الحجة أحد أعيان الاسلام قال مخلوف أخذ عن أبي بكر الأبهري وحدث عنه وأجازه، وتفقه على كبار أصحابه كالباقلاني وغيره، وروى عنه جماعة، تولى القضاء بعدة جهات من العراق، ثم توجه إلى مصر فحمل لواءها وتناهد إليه الغرائب، وله التصانيف النافعة ومن تصانيفه النصر لمذهب مالك =

الشيخ تقي الدين ابن تيمية في تعليقه له ولوالده وجمده

= في مائة جزء ، والأدلة في مسائل الخلاف ، والإفادة ، والتلخيص في أصول الفقه ، وعيون المسائل في الفقه وغيرها ، توفي رحمه الله سنة (٤٢٢) ومن شعره قوله :

متى تصل العطايا إلى ارتواء إذا استقت البحار من الركايا
ومن يشن الأصغر عن مراد وقد جلس الأكابر في الزوايا
وإن ترفع الوضعاء يوماً على الرفعاء من إحدى الرزايا
إذا استوت الأسافل والأعلى فقد طابت مناداة المنايا

انظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص ١٠٣ ، وفيات الاعيان ٣ / ٢١٩ .

(١) هو شيخ الاسلام أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن عبد السلام بن تيمية الحنبلي ، امام الأئمة في عصره ، محدث حافظ ، فقيه ، مجتهد ، مطلق ، مشارك في أنواع كثيرة من العلوم ، قال ابن حجر : « سمع من عبد الدائم ، والقاسم الأربلي ، وابن عيلان وآخرين ، وقرأ بنفسه ، وحصل الأجزاء ، ونظر في الرجال والعلل وتفقه وتمهر وتميز ، وتقدم ، وصنف ودرس ، وأفتى ، وفاق الأقران ، وصار عجباً في سرعة الاستحضار وقوة الجنان ، والتوسع في المنقول والمعقول ، والاطالة على مذاهب السلف والخلف ثم ذكر بعض ما جرى عليه رحمه الله من المحن والشدائد على أيدي الخصوم ، ابتداءً من سنة (٦٩٨) حتى وفاته محبوساً بقلعة دمشق سنة (٧٢٨) قال وكان كثيراً ما ينشد عليه رحمه الله :

تموت النفوس بأوصابها ولم تدر عوادها ما بها
ونقل عن الذهبي رحمه الله أنه قال : « كان ابن تيمية رحمه الله يقضى منه العجب إذا ذكر مسألة من مسائل الخلاف واستدل ورجح ، وكان يحق له الاجتهاد لاجتماع شروطه فيه ، قال : وما رأيت أسرع انتزاعاً للآيات الدالة على المسئلة التي يوردها منه ، ولا أشد استحضاراً للمتون وعزوها منه : كأن السنة نصب عينيه وعلى طرف لسانه ، بعبارة رشيقة وعين مفتوحة ، وكان آية من آيات الله في التفسير =

تسمى بالسودة^(١) : وليست غير المقصودة هي النادرة كما توهمه بعض من

بحث معنى، بل النادرة هي التي لا تخطر غالباً ببال المتكلم لندرة وقوعها، وغير (٦٦) ب

المقصودة قد تكون مما يخطر بالبال ولو غالباً ، فرب صورة تتوفر القرائن على^(٢)

أنها لم تقصد ، وإن لم تكن نادرة ، ورب صورة تدل القرائن على أنها مقصودة

وإن كانت نادرة ، فافهم ذلك ((فيين المسئلتين بون تام :))^(٣) .

إذا عرفت هذا فإذا ذكر الالفاظ لفظاً عاماً وهناك صورة لم تقصد ، المقاصد

ولكنها داخلية في دلالة اللفظ وكثيراً ما يقع هذا في ألفاظ الواقفين : هل

فهل يعتبر لفظه وتدخل تلك الصورة ، وإن لم يقصدها ، أو يقتصر على

المقصود؟ الأصح الأول ، والحنابلة^(٤) يميلون إلى ترجيح الثاني ،

= والتوسع فيه ، وكان يصدق عليه أن يقال كل حديث لا يعرفه ابن تيمية

فليس بحديث هذا مع ما كان عليه من الكرم والشجاعة والفراغ عن

ملاذ النفس ، وذكر أن فتاواه في الفنون تبلغ ثلاثمائة مجلد بل

أكثر ، وكان قولاً في الحق لا تأخذه في الله لومة لائم ، ثم قال : ومن

خالطه وعرفه فقد ينسبني إلى التقصير فيه ، ومن خاصه وخالفه

قد ينسبني إلى التغالى فيه . : وقد أوديت من الفريقين من

أصحابه وأصداده : انظر ترجمته في الدر الكامنة ١ / ١٤٤ -

١٦٠ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٤ / ١٤٩٦ ، البداية والنهاية

١٣٥ / ١٤

(١) انظر السوداء ص ١١٩ .

(٢) في (ب) القران : وهو تصحيف

(٣) ما بين القوسين ساقط من (أ) ، (م) وفي (ب) ((وفي

المسئلتين بون بائن)) .

(٤) قال ابن القيم رحمه الله : ((العبرة بالإرادة لا باللفظ . . . -

فاللفظ الخاص قد ينتقل إلى معنى العموم بالإرادة ، والعامة قد

ينتقل إلى الخصوص بالإرادة : فإذا دعى إلى غذاء وقال والله =

ويينون عليه أصولاً عظيمة في باب الوقف : واستنبط ابن الرفعة (١) من كتاب
الغزالي في الفتاوي أن المقاصد تعتبر ، أعني مقاصد الواقفين فيخصص
بها العموم ويعمم بها الخصوص . (٢)

= لا أتغذى ، أو قيل له نم ، فقال والله لأنام ، أو اشرب هذا
الماء ، فقال : والله لا أشرب ، فهذه كلها ألفاظ عامة ، نقلت إلى
معنى الخصوص بإرادة المتكلم التي يقطع السامع عند سماعه بأنه
لم يرد النفي العام إلى آخر العمر ، والألفاظ ليست تعبدية :
والعارف يقول ماذا أراد ؟ واللفظي يقول : ماذا قال ؟ ثم
قال : والعلم بمراد المتكلم بعرف تارة من عموم لفظه ، وتارة من
علته ، والحوالة على الأول أوضح لأرباب الألفاظ ، وعلى الثاني
أوضح لأرباب المعاني والفهم والتدبير : انظر إعلام الموقعين
٠ ٢١٨/١

(١) هو الشيخ الامام نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن علي
ابن الرفعة الأنصاري المصري الشافعي الشهير بابن الرفعة ، ثالث
الشيخين الرافعي والنووي في الاعتماد عليه في الترجيح ، قال عنه
المصنف : (شيخ الاسلام وشافعي الزمان ، أقسم بالله يميناً برة
لورآه الشافعي لتبجح بمكانه ، وترجح عنده على أقرانه ، وترشح
لأن يكون في طبقة من عاصره وكان في زمانه : تفقه على الظهير
الترمذتي والشريف العباسي ، ولقب بالفقه لغلبة الفقه عليه ،
وسمع الحديث من محي الدين الدميري ، أخذ عنه الفقه الوالد
رحمه الله ، وسمعتة يقول : إنه عند أفقه من الروائي صاحب
((البحر)) ، ومن تصانيفه المطلب في شرح الوسيط في نحو
أربعين مجلداً ولم يكمله ، والكفاية في شرح التنبيه وغيرها ،) ولد
رحمه الله سنة (٦٤٥) وتوفي بمصر سنة (٧١٠) : انظر ترجمته في
الطبقات ٢٤/٩ بحسن المحاضرة ١/٣٢٠ ، معجم المؤلفين ٢/١٣٥ .
(٢) قال في الأشباه والنظائر : (المعروف في مذهبنا عدم اعتبار المقاصد =

ولنا في مقاصد الواقفين تحقيق لسئالہ الآن] لخروجه عن صناعة الأصول ،
 وإنما كان غرضنا تقرير المسئلة وقد وضح (٢) ، ووجه دخول غير المقصودة
 أن المراد إنما هو اللفظ فلا مبالاة بصورة لم تقصد (٣) فإن المقاصد لا
 انضباط لها ، والرجوع إلى منضبط أولى ، على ما تقرر ، فكان اعتبار اللفظ
 وإدارة الحكم عليه وجودا وعدما أولى : ولست أدعى أن المقصود
 إخراجها تدخل ، وإنما أقول غير المقصودة تدخل ، وفرق بين غير
 المقصودة ، والمقصودة الإخراج فمقصودة الإخراج لا سبيل إلى القول بدخولها غير
 أنا نقول لا اطلاع على قصد الإخراج إلا بدليل وذلك الدليل مخصص لهذا اللفظ ،
 فلا يمنع دخول الصورة في مدلوله ، لأن التخصيص إخراج من
 الحكم لا من المدلول (٥) .

= والاقتصار على مدلول الألفاظ ، ثم ذكر أن المقصود بالنسبة إلى
 اللفظ ثلاثة أقسام : قسم ينافي اللفظ ويعارضه فلا وجه
 لاعتباره ، وقسم يعاضد اللفظ ويساعده فلا يقول أحد باهداره ،
 بل هو معتبر : غير أن اللفظ هو الموجب لاعتباره ، دون القصد ،
 وقسم لا ينبوعنه اللفظ ولا يدل له ، فهذا يشبه الزيادة على
 اللفظ ، فإن توفرت عليه القرائن ، وأفضت إلى قطع أو ظن غالب ،
 فلا بأس باعتباره ، وإلا اقتصرنا على مدلول اللفظ ((وقال في
 شرح المختصر)) إذا أطلق أحدهم لفظا عاما وقال أردت الخصوص ،
 قلنا له إرادتك تنفعك في نفسك ، ولكننا لا نقبلها منك ، إذ اللفظ
 لا يبنى عنها ، وأنت في مجالس الجدل والنظر بتصحيح الكلام مطالب ،
 وعلى النقيير والقطمير محاسب ((انظر الأشباه والنظائر ورقة
 ١٥٥ ، وشرح المختصر ورقه ١٤٧/٣ .

- (١) في (أ) لسنا بصدده .
 (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .
 (٣) أي فإنها تدخل وإن لم تقصد لأن المعول عليه إنما هو اللفظ ، وعدم
 قصدها لا يستلزم قصد انتفائها .
 (٤) في (أ) وإرادة : وهو تحريف . (٥) في (أ) لا المداول

[ومسئلة جمع الجوامع إنما هي غير المقصودة ، سواء أقصد إخراجها
 أم لا ؟ فان لم يقصد دخلت لفظاً وحكماً ، وإن قصد إخراجها دخلت لفظاً
 وخرجت حكماً ، كسائر المخصصات]^(٢) ونظير غير المقصودة المخاطب
 بكسر الطاء هل يدخل في عموم خطابه ؟ فإن المخاطب لا يقصد نفسه^(٤)
 غالباً : ولذلك تقول : من شتمك فاشتمه ، فلو قال لك أشتم السلطان
 إذا شتمني ؟ لقلت هذا لم أقصده ، وأمثله تكثراً^(٦) :
 (وربه غير مقصودة ، تدل القرآئن على خلاف^(٧))

(١) قوله (أقصد) ساقط من كل النسخ والصواب إثباته ليستقيم الكلام .
 (٢) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) .
 (٣) اختار إمام الحرمين أن المخاطب يدخل تحت قوله وخطابه إذا
 كان اللفظ في الوضع صالحاً له ، ولغيره ، كما لو قال لمن يخاطبه
 : من نصحك فاقبل نصيحتي ، ومن وعظك فاتعظ : قال : « ولكن
 القرآئن هي المتحكمة ، وهي غالبية جداً في خروج المخاطب من
 حكم خطابه ، فاعتقد بعض الناس خروجه عن مقتضى اللفظ
 والوضع ، وذلك من حكم اطراد القرآئن وغلبتها ، ونسب الاسنوى
 دخوله إلى الاكثرين ، وهو صريح كلام الحنفية ، في كتبهم كما ذكره
 في التقرير والتحبير ، واختار النووي في الروضة عدم الدخول : فقال
 ((الأصح عند أصحابنا في الأصول أنه لا يدخل ، وذلك لبعده
 أن يريد المخاطب نفسه :)) راجع البرهان ٣٦٤/١ ، التقرير
 والتحبير ٢٢٩/١ ، الروضة ٣٤/٨ ، نهاية السؤل ٣٧٢/٢ .

(٤) في (أ) لا يخاطب نفسه

(٥) في (ب) قول : وهو نقص .

(٦) قوله (وأمثله تكثراً) ساقط من (أ) ، (م) .

(٧) من هنا حذف من (أ) إلى قوله ((بالمسودة)) حوالى أربع

صفحات .

(٨) في (ب) يدل القرآئن : وهو تصحيف .

ما دل فيه اللفظ كما وقع عندي في المحاكمات : واقف وقف على الفقراء^(١)
 والمساكين وقال تقدم عتقاء الواقف على غيرهم فافتقر أقاربه فهل يعطون؟
 لكون الإحسان إليهم أولى من العتقاء : والقرائن تدل أنه لو استحضرهم^(٢)
 معهم لقدّمهم في الاعطاء ، وأنه إنما رجح جانب العتقاء ترجيحاً لمن هو
 أولى بسيره من غيره ، والأقارب بذلك من العتقاء أولى ، لأن اللفظ^(٣)
 لا يدل إلا على تقديم العتقاء ، وليسوا إياهم : فهذا موضع نظر
 واحتمال : فيستبعد استبداد العتقاء بالوقف^(٤) ، وإذا خرج من هم في
 نظر الشرع والواقف فيما يظهر أولى ، فيبعد إعطاء من لا دلالة للفظه^(٥)
 على إعطائه] ولذلك نص الشافعي على إعطائهم مقدمين على العتقاء
 والصورة هذه^(٦)]

(١) قد سبق للمصنف القول بأن (دل) لا يتعدى إلا بعلى ، كما ذكره
 في الدلالات : فكان الأنسب أن يقول ((تدل القرائن على خلاف ما دل
 عليه اللفظ)) جريا على ما ذكره .

(٢) في (ب) لو استحضر معهم)) ولعله : ((لو استحضر فقرهم معهم))

(٣) لعل الانسب ((لكن اللفظ)) يدل قوله ((لان اللفظ))

(٤) قال المصنف: وردت على قنيتها صورتها : رجل وقف على الفقراء والمساكين

وابن ابنه فقير فهل يدفع إليه من مال الوقف ويكون أحق من الأجانب؟

قال فكتبت: الأفضل أن يدفع إليه : وذكر النووي ، أنه لو صار هو

فقيراً فالأصح جواز أخذه مما أوقفه قال: لأن الصفة قد وجدت

فيه ، وإن كان هو لم يقصد نفسه : انظر الطبقات ١٥٣/٤ ،

الروضة ٣١٩/٥ .

(٥) في (ب) ويبعد بالواو .

(٦) ما بين المعقوفتين ساقط من (أ) ، (م)

ومرت في دخول غير المقصودة حكاية لطيفة ونكتة بديعة ،
 استحسنها مني الشيخ الامام رحمه الله فأصفها لك قائلاً : جرت مناظرة^(٢)
 بين يدي ذلك الحبر العظيم ، وجرى ذكر قول الحريري -^(٣)
^(٤)

(١) كثيراً ما يفتخر المصنف رحمه الله بموافقة والده له في بعض المسائل
 ويرى أنه قد حاله التوفيق في ذلك ، وذلك لما كان يتمتع به الشيخ
 الامام عليه رحمة الله من غزارة العلم ورساحة قدمه في مختلف
 فنونه ؛ وقد سبق كلام المصنف في أن والده إمام المتأخرين عرباً
 وعجماً نقلاً وبحثاً حفظاً وفهماً في كل علم ، وأن موافقته للجمهور
 في مسألة خلافية تقوى جانب الجمهور جداً ، فهذا هو مبعث
 الفخر ، وانظر قوله في الطبقات ((وكان الوالد رحمه الله يعتمد
 ما أقوله ، فلذلك يعزوا إلي غالباً في تصانيفه ما كان يسمعه
 مني ويقع منه موقع الاستحسان ، أحسن الله جزاءه :)) انظر
 الطبقات ١٣٩/٦ .

(٢) في كل النسخ يدل قوله ((جرت مناظرة)) قال (كباشرة) وهو
 تحريف ونقص .

(٣) الحبر بفتح الحاء وكسرهما ، قيل إنما سمي بذلك لكثرة الحبر
 الذي يكتب به ، ومنه قول الشاعر :

والعالم المدعو حبراً إنما سماه باسم الحبر حمل المحبر

انظر هدى الساري ص ١٠١ .

(٤) هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري الشافعي
 صاحب المقامات المشهورة من أهل البصرة ولد سنة ((٤٤٦)) وتفقّه
 على أبي اسحاق الشيرازي ، وقرأ الأدب على أبي القاسم البصري
 قال المصنف : « وكان من البلاغة والفصاحة بالمحل الرفيع ، وشيق النظم
 والنثر حلوا الألفاظ عذب العبارة ، إمام مقدم في الأدب وفنونه ،
 له ديوان رسائل ، وله ملححة الإعراب ، ودرة القواص ، وغير ذلك =

صاحب المقامات :

من ذا الذى ما ساء قط ومن له الحسنى فقط (١)

فقال بعض الحاضرين يحكى أن الحريرى لما قال هذا البيت سمع قائلاً
يقول من وراء جدار:

(٦٧) ب

محمد الهادى الذى عليه جبريل هبسط

فقلت: أما كان للحريرى أن يجيب فيقول:

وذاك فرد نادراً (٢) أعذر فيه بالغلط

فاستحسن منى الشيخ الامام ذلك جدا ، فهذا الحريرى لم يقصد النبى
صلى الله عليه وسلم قطعاً : وكان إيراداه عليه فى حكم النقص بصورة (٣)
نادرة ، وقد يقال ذكر هذه الحكاية مثالا للمقصودة أولى من ذكرها
لغير المقصودة :

= توفى رحمه الله سنة (٥١٦) ومن شعره قوله :

لاتخطون إلى خطء ولا خطأ . من بعد ما الشيب فى فؤدك قد وخطا

وأى عذر لمن شابت ذوائبه . إذا سمى فى ميادين الصبا وخطا

انظر ترجمته فى الطبقات ٢٦٦/٧ ، معجم المؤلفين ١٠٨/٨ .

(١) هذا البيت فى المقامة الثالثة والعشرين وهى المقامة الشعرية ، وفيها

عدة مقاطع آخرها المقطع الذى منه البيت المذكور: ومطلعه قوله :

سامح أخاك إذا خلط مشه الإصابة بالغلط

وتجاف عن تعنيفه إن زاغ يوماً أو قسط

واعلم بأنك إن طلبت مهذبا رمت الشطط

من ذا الذى ما ساء قط

انظر شرح المقامات للقيس ٢٩٠/١ .

(٢) فى (ب) نادرة : وهو تحريف

(٣) فى (ب) النقص: هو تصحيف (٤) فى (ب) للصورة: هو تحريف

واعلم أن الخلاف في الصورة النادرة حكاية الشيخ أبو اسحاق^(١)
 الشيرازي رضي الله عنه وغيره، وفي غير المقصودة^(٢) قد قلنا لك إنه
 منقول عن حكاية القاضي عبد الوهاب ، ممن نقله الشيخ تقي الدين
 ابن تيمية رحمه الله في تعليقه له ولوالده وجده تسمى بالمسودة^(٤) .
 والثالثة أن العام قد يكون لفظاً مجازياً^(٥) ، وخالف

(١) قال الزركشي : ما زعمه المصنف من حكاية الخلاف عن أبي إسحاق
 الشيرازي في هذه المسئلة لم أجده في كتبه ، وإنما يوجد في
 كلام الأصوليين اضطراب فيه يمكن أن يؤخذ منه خلاف ، وكذا في
 كلام الفقهاء ، ولهذا اختلفوا في المسابقة على الفيل على وجهين
 أصحهما نعم ، للحديث الذي أورده المصنف ، والثاني لا : لأنه
 نادر عند المخاطبين بالحديث ، ولم يرد باللفظ : انظر تشنيف
 السامع ورقه ١٠٩ .

(٢) في (ب) وفي غير المقصود :

(٣) قال في المسودة . . (هل يقصر العموم على مقصوده أو يحمل
 على عموم لفظه ؟ ذكر القاضي عبد الوهاب فيه خلافاً بين أصحابه
 وغيرهم ونصر قصره :) انظر المسودة ص ١١٩ .

(٤) إلى هنا حذف من (م) ، (أ .) ، وابتداء الحذف من نسخة
 (م) من قوله () وبينى عليه مسئلة المسابقة على الفيل () ومن
 نسخة (أ) من قوله () ورب غير مقصودة تدل القرائن . . . إلى
 آخره () .

(٥) ذكر الزركشي هذه العبارة وقال : إنها انقلبت على المصنف
 والصواب أن يقول : () وان المجاز يدخل العموم () قال : فان
 صورة المسئلة أن يشتمل المجاز على السبب المقتضى للعموم من
 الالف واللام وغيرهما ، والمحل قابل للعموم ، فهل يجب القول
 بعمومه عملاً بالمقتضى السالم عن المعارض ، كما يجب العمل به
 عند وجوده في الحقيقة أم لا ؟ لأنه ثبت للضرورة : وعبرة =

بعض الحنيفة فزعم أن المجاز لا يعم لضعفه ، قال : فإنه على خلاف
الأصل ، فيقتصر به على الضرورة كما قال أصحابنا : إن ما تنقيد بالضرورة
يقدر بقدرها : وهي مسألة عموم المقتضى : (٢)

= ابن السمعاني في القواطع : واختلف أصحابنا في المجاز هل
يتعلق به العموم على وجهين : فقل لا يدخل في العموم
إلا الحقائق ، وقال آخرون يدخل فيه المجاز كالحقيقة ، لأن العرب
تخاطب به كما تخاطب بالحقيقة : ((انظر تشنيف المسامع
ورقة ١١٠

(١) لم أجد في كتب الحنيفة من خالف في عموم المجاز ، بل الثابت عندهم
العكس ، وهو أن للمجاز من العمل ما للحقيقة تماما : بل هم أيضا
ينسبون الخلاف في عموم المجاز إلى بعض الشافعية : قال السرخسي :
((ومن أصحاب الشافعي رحمه الله من قال لا عموم للمجاز :
واستدلوا لاثبات هذه القاعدة بأن المصير إلى المجاز لأجل الحاجة
والضرورة ، إلى أن قال : وقولهم إن المجاز يكون للضرورة باطل ، إلى
آخر كلامه رحمه الله : انظر اصول السرخسي ١٧١/١ ، كشف
الاسرار ٣٣/١ ، التلويح ٨٦/١ ،

(٢) قال الزركشي : ((ظن المصنف هنا = أي في منع الموانع = أن هذه
مسألة المقتضى وليس كذلك فإن المقتضى لم يشتمل على دليل العموم
لأنه ليس بملفوظ وإنما يقدر لأجل صحة الملفوظ ، ومن هنا يضعف مأخذ
من ألحقه بالمقتضى ، لأن التقدير لأجل الصحة ضروري ، ولا يجوز
أن يقدر زائد على قدر الحاجة ، فإذا خولف هذا الأصل لضرورة ،
فلا يجوز أن تزداد المخالفة على قدر الضرورة : بخلاف المجاز
المشتمل على أداة العموم فإنه إذا لم يحمل على العموم يلزم منه
إلغاء دليل العموم)) والمسئلة خلافية عند الشافعية وقد ذكرها
ابن السمعاني كما تقدم ؛ والمقتضى سمي بذلك لأنه أمر اقتضاه =

وهذه شبهة ساقطة ^(١) ، وليس المجاز مما يختص بحال الضرورات : بل هو

عند قوم غالب على اللغات ، والدليل على أن العام قد يكون مجازاً ، المجاز الاستثناء ، في قوله صلى الله عليه وسلم ((الطواف بالبيت صلاة إلا أن ^(٢) بحال لا يختص الله أحل فيه الكلام)) ^(٣) فإن الاستثناء معيار العموم فدل على تعميم الضرورة ^(٤)

= النص ، وهو بكسر الضاد اللفظ الطالب للاضمار وفتحها ذلك المضر نفسه الذي اقتضاه الكلام تصحيحاً له : فإذا كان الكلام لا يستقيم إلا بتقديرات متعددة ، يستقيم الكلام بكل واحد منها ، فلا عموم له في مقتضاه ، فلا يقدر الجميع ، بل نقدر واحداً بدليل يدل عليه ، من كونه أقرب إلى الحقيقة أو نحو ذلك من الأدلة ، ومثلوا له بقوله صلى الله عليه وسلم ((رفع عن أمتي الخطأ والنسيان)) الحديث ، فيقدر رفع الأثم فيهما ، وحكى قوم فيه التعميم : قال الزركشى : ((ثم اتفقوا أنه إذا تعين فهو كالمفوظ ، لأن المذكور والمقدر سواء في إفادة المعنى ، فإن كان من صيغ العموم فعسماً وإلا فلا : قال وصححه النووى فى الروضة فى كتاب الطلاق :)) - انظر تشنيف المسامع ورقة ١١٠ ، ١٢٠ .

- (١) فى (م) وهذا دليل ساقط
 (٢) فى (م) على انه قد يكون مجازاً .
 (٣) فى (ب) والطواف بألف صلاة : وهو تحريف .
 (٤) فى (أ) اباح فيه الكلام : وفى (ب) احل الكلام فيه ، الحديث أخرجه الترمذى وقال : قد روى هذا الحديث عن ابن طاوس وغيره عن طاوس عن ابن عباس موقوفاً ولا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث عطاء ابن السائب : ثم قال : والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم يستحبون أن لا يتكلم الرجل فى الطواف إلا لحاجة ، أو يذكر الله تعالى ، أو من العلم : وذكر النووى أن عطاء هذا ضعيف لا يحتج به ، قال ابن حجر : وفى إطلاق ذلك نظر ، فإن =

كون الطواف صلاة ، وكون الطواف صلاة مجاز : (١)
 والرابعة أنه من عوارض الألفاظ : وهى مسألة خلافية مقررة
 فى شرح المختصر فلتنظر ، والله تعالى أعلم . (٢) (٣)
 (٤)

= عطاء بن السائب صدوق ، وإذا روى عنه الحديث مرفوعا تارة ،
 وموقوفا أخرى فالحكم للرفع ، والنووى ممن يعتمد ذلك ، ويكثر منه ،
 ثم قال : ورجح رواية الوقف النسائى والبيهقى وابن الصلاح
 والمنذرى وغيرهم : انظر جامع الترمذى بشرح ابن العريشى
 ١٨٢/٤ ، تلخيص الحبير ١/١٢٩ ، المجموع ٤/١٧٩ .

- (١) فى (أ) مجازية .
 (٢) فى (أ) ان بدون الضمير وهو نقص
 (٣) قرر فى الشرح المذكور أن العموم من عوارض الألفاظ حقيقة
 قال : فإذا قلت هذا لفظ عام صديق بالحقيقة : ثم قال :
 وأما العموم فى المعانى . . . فثالثها أى ثالث الأمور فيه -
 وهو الصحيح عند ابن الحاجب - أنه أيضا حقيقة فيها :
 ثم استدل له : بأن العموم لغة حقيقة فى شمول أمر
 لمتعدد ، وهو أى هذا المعنى حاصل فى المعانى ،
 فكما صح فى الألفاظ باعتبار شموله لمعان متعددة بحسب
 الوضع ، صح فى المعانى باعتبار شمول معنى واحد
 لمعان متعددة بالحقيقة ، كعموم المطر والخصب ونحوها :
 ولذلك قيل عم المطر ، وعم الخصب ، وعم الناس العدل
 والعطاء ، ونحو ذلك إلى آخر كلامه فى هذا المقام ،
 انظره فى شرح المختصر ورقة ٢٣٦ ، وراجع مستصفي الغزالي
 ٣٢/٢ ، وشرح المحلى مع العطار ١/٥١٠ .
 (٤) إلى هنا انتهت النسخة (م) قال الناسخ : تمت الأجوبة والله
 الحمد والمنة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
 وسلم تسليما كثيرا .

" المفهوم " (١)

ومنها على قولنا (٢) في المفهوم (٣) مانصه : " وهو صفة كالغنم السائمة ، أو سائمة

مفهوم
المخالفة

(١) هذا العنوان مذكور في (ب) فقط.

(٢) قال في الأصل : " والمفهوم ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق ، فإن وافق حكمه

المنطوق فموافقة . . . وإن خالف فمخالفة ، وشرطه أن لا يكون المسكوت ترك

لخوف ونحوه . . . وهو صفة كالغنم السائمة . . . محلى مع العطار ٣٢٢/١

(٣) المفهوم عكس المنطوق : وهو " ما دل عليه اللفظ لا في محل النطق " كما عرفه

المصنف وهو نوعان :

مفهوم موافقة ، ومفهوم مخالفة :

فمفهوم الموافقة هو أن يكون المسكوت عنه موافقا للمنطوق في الحكم ، إما

بطريق الأولى أو بالمساوي ويسمى تنبيه الخطاب وفحوى الخطاب : أى معناه ،

وهو محل اتفاق بين الأصوليين .

وأمثلته معروفة ، ولكنهم اختلفوا : هل الموافقة مفهوم ، أو منطوق ، أو قياس

جلي ؟

فقال كثير من العلماء : منهم الحنفية وطوائف آخرون إنها مفهوم ، والثابت

بها كالثابت بالمنطوق لا استنادها إلى المعنى المفهوم من النظم لغة بطريق

الانتقال من الأدنى إلى الأعلى ، أو من أحد المتساويين إلى الآخر ، فهى

دلالة فوق الدلالة القياسية .

وبناءً على ذلك فإن الثابت بالمفهوم ، كالثابت بالمنطوق في كونه قطعياً .

وقال الغزالي والآمدى ومن تبعهما الدلالة على الموافقة لفظية ، فهت من

السياق والقرائن وهي مجازية من إطلاق الأخص على الأعم . فأطلق المنع من

التأنيف في قوله تعالى " فلا تقل لهما أف " وأريد المنع من جملة الأيداء ، وأطلق

المنع من أكل مال اليتيم في قوله تعالى " إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً

إنما يأكلون في بطونهم نارا " الآية . وأريد المنع من سائر وجوه إتلافه .

وقال الشافعى وإمام الحرمين والرازى ومن وافقهم إن الدلالة على الموافقة

قياسية ، أى بطريق القياس الأولى أو المساوى ، المسمى بالجلي : لوجود سائر

أركان القياس فيها ، من أصل ، وفرع ، وعلة ، وحكم ، وصوبه المصنف فى

شرح المختصر .

وأما مفهوم المخالفة : وهو المراد بنص المصنف هنا : فهو أن يكون المسكوت

عنه مخالفاً للمنطوق في الحكم إثباتاً ونفياً ، فيثبت للمسكوت عنه نقيض حكمه =

.....

= المنطوق به ، ويسمى دليل الخطاب .

وقد اختلفوا في حجيته ، فنفاه الحنفية وبعض العلماء ، وأثبتته الجمهور .

والمثبتون اشترطوا له عدة شروط :

منها : أن لا يعارضه ما هو أرجح منه من منطوق أو مفهوم موافقة .

ومنها أن لا يكون قد خرج مخرج الغالب ، فإن كان كذلك فلا يعتبر مفهوماً ،

كقوله تعالى : " وربائبكم اللاتي في حجوركم " فإن تقييد تحريم الربيبة بكونها

في الحجر لكون الغالب في الربائب أن يكن كذلك ، فلا يدل على حل الربيبة

التي ليست في حجره عند جماهير العلماء .

وخالف في ذلك ابن حزم في المحلي .

ومنها : أن لا يكون المنطوق ذكر لحادثة كما لو قيل بحضرة النبي صلى الله

عليه وسلم لزيد غنم سائمة ، فقال : في السائمة الزكاة : إن القصد الحكم

على تلك الحادثة لا النفي عما عداها ، ومن هذا القبيل قوله تعالى " يا أيها

الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافاً مضاعفة " فإنه رد على ما كانوا يتعاطون

في الآجال .

فكانوا إذا حل الدين يقولون للمديون ، إما أن تعطى وإما أن تزيد في الدين ،

فيتضاعف ذلك مضاعفة كثيرة إلى غير ذلك من الشروط التي ذكرها الأصوليون

لا اعتبار مفهوم المخالفة .

ثم هو عندهم أنواع : وخالف بعضهم في بعضها ؛

أولها : مفهوم الصفة وهو أن يذكر الاسم العام مقترناً بالصفة الخاصة كقوله :

" لا وصية لوارث " فيفهم جوازها لغير الوارث ، وهذا النوع قد ذكره المصنف

ودلل عليه :

والثاني : مفهوم الشرط كقوله تعالى " وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى

يضعن حملهن " فيفهم منه عدم وجوب النفقة للمعتدة غير الحامل :

والثالث : مفهوم الغاية كقوله تعالى " فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً

غيره " مفهومه أنه إذا نكحت زوجاً غيره نكاحاً بشرطه حلت للزوج الأول .

ومن هذه الأنواع مفهوم الاستثناء ، ومفهوم الحصر ، ومفهوم العدد ، على

خلاف فيه ،

وأما مفهوم اللقب - وإن قال به بعض العلماء - فالراجح أنه ليس من المفاهيم =

الغنم لا مجرد السائة على الأظهر انتهى* .

قيل ما الفرق بين الغنم السائة وسائة^(١) الغنم ؟ فقلت هذا مكان غويص^(٢) :
 فأقول : يحتمل أن يقال لافرق بينهما : والغنم موصوف والسائة صفة^(٣) فسي
 الموضوعين : إلا أنه في الثاني قدم من تأخر فصارت^(٤) سائة الغنم ، وإلى هذا
 يرشد كلام البيضاوي في منهاجه :

ويحتمل أن يفرق بينهما : فيقال إنهما مشتركان في أن لكل منهما مفهوم صفة ،
 لكن المفهوم من هذا غير المفهوم من ذلك : وهذا هو التحقيق عندي :

فأقول : المراد بالصفة عند الأصوليين :^(٥) "تقييد لفظ مشترك المعنى بلفظ آخر

= في شي* قال في سلم الوصول : (إن الشافعية والحنفية لم يختلفوا على ما هو
 الحق في أن مفهوم اللقب ليس بحجة وإنما الخلاف بينهم في مفهوم الصفة
 والشرط ونحو ذلك ، كما تقدمت الإشارة إليه .

انظر في هذه المعاني : شرح العضد ١٧٤/٢ ، المستصفى ١٩٠/٢ ،
 البرهان ٤٤٨/١ ، المحلى لابن حزم ٥٢٩/٩ ، شرح المختصر ورقة ٢٦٤ ،
 تشنيف السامع ورقة ٤٨ ، التقرير والتحبير ١٢٠/١ ، شرح الكوكب المنير
 ٥٠٠/٣ ، ارشاد الفحول ص ١٧٩ ، سلم الوصول ٢٠٥/٢ .

(١) قد روى اللغزان : وهما : في الغنم السائة زكاة ، وفي سائة الغنم زكاة ،
 في الحديث . والمعنى ثابت في حديث البخاري " في صدقة الغنم في سائتها
 إذا كانت أربعين إلى عشرين ومائة شاة " انظر كتاب الزكاة باب صدقة الغنم
 ٢٥٣/١ ، من صحيح البخاري بحاشية السندی .

(٢) في (ب) قلت هذا مكان غويص : وهو تصحيف .

(٣) في (ب) من الموضوعين . (٤) في (ب) فصار .

(٥) وعند المتكلمين الصفة هي المعنى القائم بالذات ، وفي اصطلاح النحاة هي
 التابع المشتق .

وقوله : ليس بشرط ولا استثناء ولا غاية " وجه استثناءها لا احتياجها لآلة
 بخلاف غيرها .

قال العطار : " والحق أنه لا حاجة بل لاصحة لاستثناءها لأن كلا منها إنما
 يحصل بآلته ، فهو لفظ مقيد لآخر ولهذا قال إمام الحرمين لو عبر معبر عن =

مختص^(١) ، ليس بشرط ولا استثناء^(٢) ولا غاية^(٣) ولا يريدون منها النعت^(٤) فقط كما يفعل النحوي .

وهذا^(٥) وإن دل عليه تشييل جميعهم " بمطل الفنئظم " مع أن التقيد فيه إنما هو بالاضافة^(٥) فقط ، وقد جعلوه صفة فهو أوضح من أن يستدل عليه بذلك ،

= جميع المفاهيم بالصفة لكان منقدا ، لأن المعدود والمحدود موصوفان بعد دهما وحدهما وكذا سائر المفاهيم
 وذكر الشرييني أنه إنما استثنى هذه الثلاثة لأن المفهوم ليس خارجا بالمعنى المقيد ، بل في الشرط من أنه يلزم من انتفائه انتفاء المشروط ، وفي الاستثناء من كونه إخراج محل الحكم من المنفى قبل ، في نحو " لا عالم إلا زيد " وفي الغاية من كونها لانتها " ما قبلها من الحكم ، ولذلك انفردت كما في العضد وغيره بدلائل تخصصها زيادة على دلائل الصفة . ثم قال : وهذا لا ينافي أن التقيد ثابت في الكل . انظر حاشية العطار (١/٣٢٧) ، البرهان (١/٤٥٤) .

(١) في (ب) مجهول .

(٢) في (ب) ولا انتفاء : وهو تصحيف .

(٣) في (ب) التعب . وهو تصحيف .

(٤) في (أ) فهذا .

(٥) قال المحلي : وجوز المصنف أن تكون الصفة " في سائة الغنم " لفظ الغنم ، على وزانها في مطل الفنئظم فيقيد نفي الزكاة عن سائة غير الغنم ، لأنه لا ينافي ذلك ، وإن ثبت فيها بدليل آخر . قال : وهو بعيد : لأنه خلاف المتبادر إلى الأذهان .

ووجه تجويز المصنف لذلك ، أن الصفة هي اللفظ المقيد لآخر ، ولفظ الغنم مقيد للسائة باعتبار إضافتها إليه ، كما أن لفظ السائة مقيد للغنم في قولنا " في الغنم السائة زكاة " باعتبار الوصف : فالتقيد ليس قاصراً على المشتق كما فهمه بعضهم ، بل كما يكون به ، يكون بالاضافة أيضاً .

انظر : شرح المحلى مع العطار (١/٣٢٨) .

عند من عرف كلام الأصوليين .

وإذا كان المعنى بالصفة التقييد^(١) كان المقيد في قولنا " في الغنم السائمة

زكاة " إنما هو الغنم . وفي قولنا " في سائمة الغنم زكاة " إنما هو السائمة .

فمفهوم الاول عدم وجوب الزكاة في الغنم المعلوفة التي لولا التقييد بالسوم

لشطبها لفظ الغنم .^(٢)

ومفهوم الثاني : عدم وجوب الزكاة في سائمة غير الغنم كالبقرة مثلاً التي لولا تقييد

السائمة بإضافتها إلى الغنم ، لشطبها لفظ السائمة ، وأما عدم وجوب^(٣) الزكاة^(٤)

في الغنم المعلوفة بالنسبة إلى هذا التركيب الثاني فإنه من باب مفهوم اللقب ،^(٥)

(١) المراد بالتقييد التخصيص الذي هو نقص الشيوع وتقليل الاشتراك فلا يرد

النعته لمجرد المدح أو الذم أو التأكيد لأنها ليست للتخصيص . راجع

نشر البنود ١ / ١٠٢ .

(٢) في (ب) لفظ العموم . وهو تحريف .

(٣) انظر في هذا : شرح الكوكب المنير ٣ / ٤٩٨ ، تشنيف السامع ورقة ٤٩ .

(٤) كلمة (وجوب) ساقطة من (أ) .

(٥) والفرق بين مفهوم اللقب ومفهوم الصفة أن الأول إذا حذف منه اللقب بطل

الكلام واختل ، وذلك أن اللقب كما يعرفونه هو الاسم الجامد الشامل للعلم

الشخصي واسم الجنس ، نحو " على زيد حج " وفي النعم زكاة ، فباء سقاطه

يختل الكلام لعدم صحة قولك ﴿ على . . . حج ﴾ (وفي . . . زكاة) .

بخلاف مفهوم الصفة فإنه إذا حذفت الصفة لم يختل الكلام بل يبقى سليماً ،

كما أن مفهوم الصفة هو رأس المفاهيم عند الجمهور بخلاف اللقب .

قال الفزالي : واللقب لا مفهوم له بالاتفاق ، عند كل محصل . إذ قوله

" لا تبعوا البر بالبر " لم يدل على نفي البر عن غير الأشياء الستة بالاتفاق

ولو دل لانحسب باب القياس . والأصناف الستة هي المذكورة في قوله صلى

الله عليه وسلم " الذهب بالذهب ، والفضة بالفضة ، والبر بالبر ، والشعير

بالشعير ، والتمر بالتمر ، والملح بالملح مثلاً بمثل ، يدا بيد " فمن زاد =

كما أن عدم وجوب الزكاة في البقر^(١) بالنسبة إلى قولنا في الغنم السائمة زكاة من باب مفهوم اللقب ، وإنما قلت إن عدم الوجوب في هذين الموضعين من باب مفهوم اللقب / (٦٨/ب) لأن المقيد في المثال الأول وهو الغنم لم يشمل غير الغنم ، كالبقرة مثلا ، فلم يخرج بالصفة ، التي لو أسقطت لم يختل^(٢) الكلام ، والمقيد في المثال الثاني : وهو السائمة لم يشمل الغنم المعلوفة ، فلم تخرج المعلوفة بالصفة ، أعني إضافة السائمة إلى الغنم بالصفة^(٣) التي لو أسقطت لم يختل^(٤) الكلام ، فغير الغنم في المثال الأول ، وغير السائمة في المثال الثاني سكوت عنهما ، ويؤيد ذلك أن أبا عبيد^(٥) لم يفهم

= أو استزاد فقد أرى الآخذ والمعطى فيه سواء * رواه البخارى في كتاب البيوع في أبواب متفرقة منه .

فمفهوم اللقب هنا يدل على عدم ثبوت الربا في غير هذه الأصناف الستة وهو خلاف ما اتفق عليه جماهير العلماء . انظر المستصفي ١٩٩/٢ ، الاحكام للامدى ٣/٧٠ ، حاشية الازميرى ١٠٣/٢ ، الترياق النافع ١/٦٩ ، صحيح البخارى بحاشية السندى ٢/٢٠ ، ٢/٢١ .

(١) في (ب) البقرة .

(٢) في (أ) لم يحتمل وهو تحريف .

(٣) قوله (بالصفة) ساقط من (أ) .

(٤) في (أ) لم يحتمل الكلام .

(٥) هو القاسم بن سلام الامام الجليل أبو عبيد ، الأديب الفقيه المحدث صاحب التصانيف الكثيرة في القراءات والفقه واللغة والشعر .

قال المصنف تفقه على الشافعي رضي الله عنه وتناظر معه في القرء هل هو حيض أو طهر ؟ حتى تفرقا وقد انتحل كل منهما مذهب صاحبه ، وتأثر بما أورده من

الحجج والشواهد .

قال التاج : قلت : وإن صحت هذه الحكاية ففيها دلالة على عظمة أبي عبيد . فلم يبلغنا عن أحد أنه ناظر الشافعي ثم رجع الشافعي إلى مذهبه .

قال : والمناظرة في هذه المسألة جرت على قضية اللغة لا على قواعد إمام المذهب ، ولذلك ناظر صاحب المذهب نفسه ، ولو كان مخرجا على قاعدته =

من قول النبي صلى الله عليه وسلم (مظل الغنى ظلم)^(١) إلا أن مظل غير الغنى ليس^(٢)

= لما ناظره ١٠

وذكر النووي أن أبا عبيد روى عن أبي زيد الأنصاري ، وأبي عبيدة ، والأصمعي والكسائي ، والغراء ، وغيرهم . وروى الناس من كتبه المصنفة بضعة وعشرين كتابا : قال وكتبه مستحسنة وطلابه في كل بلد والرواة عنه ثقات مشهورون ، توفي رحمه الله سنة (٢٢٤) وعمره ٦٧ سنة .

انظر ترجمته في : تهذيب الاسماء ٢٠٥٧/٢ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٤١٧/٢
طبقات الشافعية ١٥٣/٢

(١) مظل الغنى ، من إضافة المصدر إلى فاعله عند الجمهور ، والمعنى أنه يحرم على الغنى القادر أن يظل بالدين بعد استحقاقه ، بخلاف العاجز .
والحديث رواه البخاري : ومثله أيضاً في البخاري قوله صلى الله عليه وسلم " لي^١ الواجد يحل عقوبته وعرضه "

قال سفيان : « عرضه يقول مظلني ، وعقوبته الحبس : »

وليه بفتح اللام مظه : أي مدافعت والتحلل في أداء الحق الذي عليه .
قال الفتوحى : (وهذا الحديث عام يشمل كل واحد ، سواء الأب وغيره ، ولكن منطوق الحديث قد خص بمفهوم الموافقة في قوله تعالى " فلا تقل لهما أف " ،
فمفهومه أنه لا يؤذيهما بحبس ولا غيره ، فلذلك لا يحبس الوالد بدين ولده
قال : بل ولا له مطالبته على الصحيح من المذهب وعليه أكثر العلماء .)

وذكر الاسنوى عن الفزالي جواز حبس الوالد بدين ولده وتبعه المحلى في شرح جمع الجوامع ، والصحيح خلافه عند الشافعية كما قد عرفت في باب التخصيص

ص ١١١

انظر : شرح الكوكب المنير ٣/٣٦٧ ، نهاية السؤل ٢/٣٨١ ، حاشية العطار ٢/٣٣ ، التقرير والتحبير ١/١١٠ ، مختصر سنن أبي داود ٥/٢٣٦
صحيح البخاري بحاشية السندی ٢/٣٧ ، ٢/٥٨

(٢) قال في البرهان : " صار إلى القول بالمفهوم أئمة العربية منهم أبو عبيدة معمر

ابن العثني وهو إمام غير مدافع ، ولئن ساغ الاحتجاج بقول أعرابي جلف من الاقتحاح ، فالاحتجاج بقول أبي عبيدة أولى . وقد قال في قوله صلى الله عليه

= وسلم " مظل الغنى ظلم " يدل على أنه لا ملام على المقتر . . . "

بظلم^(١) : لا أن غير المظل ليس يظلم : ولا أن الغنى الذى ليس^(٢) بماطل ، ليس يظالم :

إذا تقرر ذلك علم أن لقولنا^(٣) " فى الغنى السائة زكاة " منطوقا ، ومفهوم صفة ، ومفهوم لقب ، وأن لقولنا (فى سائة الغنى زكاة) منطوقا ، ومفهوم صفة^(٤) ، ومفهوم لقب ، فمنطوقهما^(٥) واحد : / (وهو^(٦) وجوب الزكاة فى السائة من الغنى ، ومفهوم الصفة فيهما مختلف :

إن مفهوم الأول عدم الوجوب فى الغنى المعلوفة ، ومفهوم الثانى عدم الوجوب فى سائة غير الغنى ومفهوم اللقب فيهما مختلف أيضاً فإن مفهوم الأول عدم الوجوب فى غير الغنى .

ومفهوم الثانى عدم الوجوب فى غير السائة إلا أن مفهوم اللقب لا غرض لنا فى

= والمصنف ذكر هنا أنه " أبو عبيد " بلفظ المصغر من غيرها فى آخره . يعنى القاسم ابن سلام كما ذكره الأكثر .

قال التفزازانى : " والقول ما قال الامام " .

قلت : وأبو عبيدة هو شيخ أبى عبيد كما ذكر النووى : وقد توفى سنة (٢١٠) ، وكان من كبار أئمة اللغة ، ولذلك قال المصنف فى شرح المختصر : " وكلاهما من أئمة اللغة " فلا معنى للتحرير فى ذلك . ومن القائلين بالمفهوم أيضاً الامام الشافعى رحمه الله تعالى وهو حجة فى اللغة عند الأكثر .

وقد احتج بقوله الأصمعي وصح عليه دواوين الهذليين .

انظر فى هذا كلام النووى فى المجموع (١ / ١٠) ، البرهان (١ / ٤٥٥) ، تهذيب الاسماء (٢ / ٢٦٠) ، شرح المختصر ورقة ١٧٠ ، حاشية السعد على شرح

العضد (٢ / ١٧٥) ، كتاب الام (٢ / ٤) .

(١) فى (ب) الا ان : وهو خطأ من تحريف الناسخ .

(٢) كلمة (ليس) ساقطة من (ب) .

(٣) فى (ب) ان قولنا (٤) كلمة " صفة " ساقطة من (ب)

(٥) فى (ب) فمنطوقها .

(٦) من هنا إلى آخر جواب هذا السؤال محذوف من (أ) .

البحث عنه^(١) هنا : إنما الغرض البحث عن مفهوم الصفة ، فلما اختلف بالنسبة إلى الصفتين أتينا بالمثالين .

(١) قد عرفت أن مفهوم اللقب غير حجة عند الجمهور ، وفائدة اللقب إنما هو تصحيح الكلام واستقامته إن الكلام بدونه غير مفيد . وذكر الفتوحى أنه حجة عند أحمد والدقاق وآخرين .

قال المصنف : تقييد الحكم أو الخبر بالاسم علما كان أو اسم جنس مشل قولك قام زيد ، أو قام الناس لا يدل على نفي الحكم عما عداه خلافا للدقاق وبعض الحنابلة .

قال : وقد سغه علما الأصول الدقاق ومن قال بمقالته ، وقالوا هذا خروج عن حكم اللسان ، وانسلال عن مفاوضات الكلام ، فإن من قال رأيت زيدا لم يقتض ذلك أنه لم ير غيره قطعا .

قال إمام الحرمين : وعندى أن المبالغة في الرد عليه سرف . ثم قال : وفي كتاب الأستان أبي اسحاق في أصول الفقه أن شيخه الدقاق هذا ادعى في بعض مجالس النظر ببغداد صحة ما قاله من مفهوم اللقب ، فألزم في وجوب الصلاة : نفي غيرها من الواجبات . فإن البارى تعالى أوجب الصلاة فهل له دليل يدل على نفي وجوب الزكاة والصوم وغيرهما : قال فبان لسه غلظه وتوقف فيه .

وذكر الاسنوى معنى هذه القصة وأن الدقاق في ذلك المجلس ألزم الكفر إذا قال محمد رسول الله ، لنفى رسالة عيسى وغيره من سائر الرسل ، ثم ذكر توقفه عندئذ .

وحجة الدقاق ومن وافقه أن التخصيص باللقاب ظاهر في نفي ما عدا المنصوص عليه كما هو الحال في الصفة . والجمهور على الفرق بينهما .

قال القرافى : والفرق بين مفهوم اللقب وبين غيره من المفهومات أن غيره من المفهومات نحو مفهوم الصفة وغيرها فيه راحة التعليل ، فإن الصفة والشروط يشعران بالتعليل ويلزم من عدم العلة عدم المعلول ، فيلزم عدم الحكم في صورة المسكوت عنه وذلك هو المفهوم واللقب ليس كذلك .

انظر شرح تنقيح الفصول ص ٢٧ ، البرهان ١ / ٤٧٠ ، الابهاج ١ / ٣٦٩ ،

شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٠٩ .

وبهذا التحقيق يظهر لك أن المنفي في قولنا "الغنم السائمة فيها زكاة" هو (١)
 الزكاة عن الغنم غير السائمة ، لا عن غير السوائم مطلقا ، لأن غير سوائم الغنم لم
 يدخل في اللفظ هنا : فكيف ينفي ؟ فإن مورد الكلام الغنم ، والمنفي في قولنا
 "سائمة الغنم" الوجوب في سائمة غير الغنم ، وليس هذا التردد في البحث هو
 الخلاف الذي حكيناه على (٢) أثر هذا الكلام ، حيث قلنا " وهل المنفي غير سائمتهما (٣)
 أو غير مطلق السوائم قولان " انتهى .
 لأن (٤) القولين متفقان (٥) على أن المنفي غير السائمة لكن (٦) هل هي سائمة

(١) في (ب) وهي الزكاة .

(٢) في جميع النسخ " وعلى اثر " بالواو ، والصواب حذفها .

(٣) في (ب) عن لائمهها : وهو تحريف .

(٤) في (ب) " ان " بدون اللام : وهو نقص .

(٥) قال الزركشي : " لا خلاف أن المنفي غير السائمة ، لكن اختلفوا هل هي غير
 سائمة الغنم أو غير سائمة كل شيء . فإذا قلنا في الغنم السائمة زكاة هل يدل
 على نفي الزكاة عن المعلوفة مطلقا في سائر الأجناس سواء كانت معلوفة الغنم
 أو الأبل ، أو البقر ، أو يختص النفي بذلك الجنس ، وهي معلوفة الغنم فقط
 وهذا الخلاف حكاه الشيخ أبو حامد الاسفرايني في كتابه " الأصول " والامام في
 المحصول عن أصحابنا وصحاحا الثاني .

قال الشوكاني : وهو الصواب .

ووجهه أن المفهوم نقيض المنطوق ، والمنطوق سائمة الغنم دون غيرها .

ومال الفتوحى إلى الأول وقال : إن مفهومه لا زكاة في معلوفة كل حيوان ، قال :

وهو ظاهر كلام الامام أحمد رضي الله عنه واختاره ابن عقيل .

انظر شرح الكوكب المنير ٣ / ٥٠١ ، تشنيف المسامع ورقة ٥٠ ، إرشاد

الفحول ص ١٢٩ ، شرح المختصر ورقة ٢٧٣ ، نهاية السؤل ٢ / ٢٠٨ .

(٦) في (ب) لكن لهي : وهو تحريف .

الغنم أو سائمة كل شي^١ ؟ هذا موضع القولين : ولعله مخصوص بصورة " في الغنم السائمة " .

أما صورة " سائمة الغنم " فقد قلنا إن المنفي فيها سائمة غير الغنم ، فالمنفي سائمة ، لا غير سائمة ، والمنفي هناك غير سائمة على العموم أو غير سائمة على الخصوص فيه قولان :

وإذا فهت ما أقيته لك من التحقيق ظهر لك الخلل في كلام البيضاوي صاحب المنهاج ، حيث جعل في سائمة الغنم زكاة مثالا لصورة تعليق الحكم ، بإحدى صفتي^(١) الذات ، وقال بعد ذلك إنه المتبادر من قوله عليه الصلاة والسلام " مظل الغني ظلم^(٢) " ووجه الخلل أن المتبادر من هذا الحديث أن مظل غير الغنسي ليس بظلم كما قلناه ، وإياه فهم أبو عبيد^(٣) ، وهذا المتبادر ليس نظير عدم الوجوب في الغنم التي ليست بسائمة التي قصد البيضاوي إثبات فهمه من قول القائل " فسي سائمة الغنم زكاة " وإنما نظير هذا المفهوم أن الغني الذي ليس بما ظل ليس بظالم . وهذا الخلل إنما جاء من التحقيق الذي حققناه ، وعذر البيضاوي ومن شاركه في صنيعه أن عندهم سائمة الغنم مقدم على متأخر^(٤) ، وأصله الغنم السائمة ، وأنهم لا يفرقون^(٥) بين العبارتين .

(١) وتعليق الحكم بإحدى صفتي الذات أي بصفة من صفاتها يدل على نفي الحكم عن الذات عند انتفاء تلك الصفة كقوله صلى الله عليه وسلم " في سائمة الغنم زكاة . فإن الغنم اسم ذات ولها صفتان ، السوم ، والعلف ، وقد علق الوجوب على إحدى صفتيها وهي السوم فيدل ذلك على عدم الوجوب في المعلوفة . كذا قرره في نهاية السؤل ٢ / ٢٠٨ ، الابهاج ١ / ٣٧٠ .

(٢) انظر كلام البيضاوي في المنهاج بشرح الاسنوي ٢ / ٢٠٦ وما بعدها .

(٣) وهو أيضاً فهم الشافعي كما تقدم . انظر الام ٢ / ٤٠ .

(٤) في (ب) تامر : وهو تحريف ونقص

(٥) وعدم التفرقة بين العبارتين ذكره الفتوحى عن ابن العراقى حيث قال : " والحق =

ومنها على قولنا : ^(١) "إن الحد والمحدود غير مترادفين" ^(٢) .
 قيل هذا يناقض قول المنطقيين لو قدر البرهان ^(٣) في الحد لكان مستلزماً
 غير المحكوم عليه . ^(٤)
 فقلت هذا أولاً ينبغي / أن يخص به ابن الحاجب فإنه قال : العبارتين ^(٥) : (٦٩/ب)
 فيدعى عليه المناقضة في كلامه .

وأما أنا فلم أذكر كلام المنطقيين ، لأنني لم أر ، ذكر علم المنطق ^(٧) في هذا

= عندى أنه لا فرق بينهما فإن قولنا (سائة الغنم) من إضافة الصفة إلى
 موصوفها فهي في المعنى كالعبارة الأخرى ، والغنم موصوفة ، والسائة صفة على
 كل حال . وقد علم أنه ليس المراد بالصفة هنا النعت ، ولهذا مثلـــــــــــــــــوه
 بالحديث المذكور : «مطل الغنى ظلم» والتقييد فيه بالإضافة . لكنه في معنى
 الصفة ، فإن المراد به المطل الكائن من الغنى لا من الغفير .
 قال الفتوحى : «ومثله أصحابنا تارة بالعبارة الأولى ، وتارة بالعبارة الثانية
 وظاهر كلامهم أن الحكم فيهما واحد .» انظر شرح الكوكب المنير ٣ / ٤٩٨ .
 (١) قال في الأصل : " المترادف واقع خلافاً لشعلب وابن فارس مطلقاً وللامام فسى
 الاسماء الشرعية والحد والمحدود ، ونحو حسن بسن غير مترادفين على الاصح " .
 انظره بشرح المحلى مع العطار ١ / ٣٧٩ وما بعدها .
 (٢) في (ب) غير مرادف .

(٣) في (ب) الرهان . وهو تحريف . (٤) في (ب) غين المحكوم عليه .
 (٥) ابن الحاجب لم يذكر إلا العبارة الأولى فقط وهي أن الحد والمحدود غير
 مترادفين ، أما عبارة المنطقيين فلم يذكرها لا في المنتهى ولا في المختصر
 إلا أن يكون ذكرها في أحد كتبه الأخرى فلتنظر . انظر منتهى الوصول ص ١٩ ،
 شرح العضد على المختصر ١ / ١٣٦ .

(٦) في (ب) "أما" بدون الواو .
 (٧) ذكر المصنف رأيه في حكم الاشتغال بالمنطق في شرح المختصر وأورد فتوى
 ابن الصلاح القائل بتحريم الاشتغال به : وأنه مدخل للشرب والفلسفة ، وليس
 تعليقه وتعلمه ما أباحه الشارع ، ولا استباحه أحد من الصحابة والتابعين
 وسائر من يقتدى به من أعلام الأمة والسلف الصالحين فقد برأ الله الجميع من =

الكتاب ، وأبدلته بعلم^(١) الكلام .

= معرفة ذلك وطهرهم من أدناسه وأوضاره .

ونذكر أن استعمال الاصطلاحات المنطقية في مباحث الأحكام الشرعية من المنكرات المشينة إذ ليس بالأحكام الشرعية افتقار إلى المنطق . قال وما يزعمه المنطق للمنطق من أمر الحد والبرهان فقعا قس قد أغنى الله عنها كل صحيح الذهن ، إلى آخر كلامه رحمه الله .

ثم عقب التاج على كلام ابن الصلاح هذا بقوله : " ما ذكره ابن الصلاح لا يخلو عن الإفراط والمبالغة ، فإن أحداً لم يدع افتقار الشريعة إلى المنطق ، بل قصارى المنطق عصاة الأذهان عن الغلط وهو حاصل عند كل ذى ذهن بمقدار ما أوتى من الفهم . ثم قال : فإن قلت ماذا تفتون في المنطق ؟ قلت نحن نذهب فيه إلى ما أفتى به شيخ المسلمين وإمام الأئمة الذي خضعت له الرقاب ، وهو أبي تغمدة الله برحمته حيث قال : وقد سئل عن ذلك : ينبغي أن يقدم على الاشتغال به الاشتغال بالقرآن والسنة والفقه حتى يرسخ في الذهن تعظيم الشريعة المحمدية تمام الرسوخ ، فإذا تم ذلك وعلم المرء من نفسه صحة الذهن حيث لا تروج عليه الشبهة وألغى شيخنا ناصحاً حسن العقيدة ، جازله والحالة هذه الاشتغال بالمنطق ، وانتفع به . إلى أن قال : وفصل القول فيه أنه كالسيف يجاهد به شخص في سبيل الله ، ويقطع به آخر الطريق . انظر شرح المختصر ورقة ٩ ، فتاوى ابن الصلاح ٢١٠ / ١ ، فتاوى السبكي ٦٤٤ / ٢ ، معيد النعم ص ٨٠ .

(١) لعله : " وأبدلت به علم الكلام : لأن الباء إنما تدخل على المتروك كما قد مر بك سابقاً في بحث الحقيقة : إلا أن يكون المراد به الاستعمال العرفي فإنه يجوز .

وعلم الكلام هو المسمى بأصول الدين عند المتكلمين : وهو علم يبحث فيه عن ذات الله تعالى وما يجب له ويمتنع من الصفات وأحوال الممكنات ، والمبدأ والمعاد ، ونحو ذلك .

وإنما قيل لهذا النوع من العلم " الكلام " لأن أول خلاف وقع ، كان في كلام الله تعالى أمخلوق هو أم لا ؟ فتكلم الناس فيه ، فسمى هذا العلم " علم الكلام " =

وثانياً^(١) أنه لا تناقض^(٢) ، وذلك^(٣) لأن المراد بالحد^(٤) هناك في المنطق الذاتيات الكلية المركبة ، أعني الجنس والفصل القريين^(٥) ، المقيد^(٦) كل منهما بالآخر ، وبالمحدود تمام الماهية ، والحد بهذا المعنى نفس المحدود . فلو قدر البرهان^(٧) في تحصيله لكان مستلزماً نفس^(٨) المحكوم عليه ، ولا يقال إنها مترادفان ، لأن^(٩)

= إما لما فيه من المناظرة على البدع ، وهي كلام صرف ، وليست براجعة إلى عمل وإما لأن سبب وضعه والخوض فيه هو تنازعهم في إثبات الكلام النفسي .
انظر في هذا : مقدمة ابن خلدون ص ٤٥٨ ، وما بعدها ، تهذيب الاسماء واللفغات ١١٩/٣ ، إحياء علوم الدين ٢٢/١ ، تشنيف السامع ورقة ٢٩٣ .

(١) في (أ) وثانيها . (٢) في (أ) لا يناقض

(٣) في (أ) وذلك أن .

(٤) وهو السنى بالحد التام أو الحقيقي ، وهو المشتمل على جميع الذاتيات ، كالحیوان الناطق للانسان فان لم يشتمل على جميعها فهو الناقص ، ويسمى رسمياً كما لو قيل الخمر مائع يقذف بالزبد ، وأما اللفظ فإنه ما أتى عن الشيء بلفظ أظهر مرادف ، كقولهم العقار الخمر ونحوه .

راجع الآيات البيئات ٥٩/١ ، بيان المختصر ص ٢٤ .

(٥) في (ب) اعني الجنس القريب والفصل القريب .

(٦) في (ب) المصدر : وهو تصحيف .

(٧) في (ب) الرهان .

(٨) قال القرافي : " أربعة لا يقام عليها برهان ، ولا يطلب عليها دليل . . . وعقد

منها الحدود ، ثم ذكر أن الحد غير المحدود إن أريد به اللفظ ، وعينه

إن أريد به المعنى " . انظر شرح تنقيح الفصول ص ٦ .

(٩) ووجه كون الحد والمحدود غير مترادفين أن الحد التام ، وهو ما اشتمل

على جميع ذاتيات المركب كيدل على أجزاء المحدود ، بأوضاع متعددة فدلالته

عليها تفصيلية .

والمحدود يدل عليها بوضع واحد فدلالته إجمالية ، فهما وإن دلا على

معنى واحد لا يدلان عليه من جهة واحدة ، لأن مابه التفصيل غير مابه الاجمال ،

وأما الناقص فإن مفهومه الجزء المساوي للمحدود ، لاتمام ماهية المحدود =

الترادف فيه لفظان دالان على معنى واحد ، وليس المعنى في ذلك واحداً بل هما شيئان استلزم أحدهما الآخر ، وتوصل إليهما بطريقتين .

والتحقيق أن ثم معاني تلقى عليها الألفاظ فتختلف بالنسبة إلى ألفاظها اختلاف المظروف^(١) بظرفه . فإن ألقيت الألفاظ من جهة واحدة فهو الترادف ، وإن ألقيت من جهات مختلفة في الذات فليست مترادفة ، وإن ألقيت من جهات لم يلزم من اختلافها اختلاف الذات ، بل اختلاف صفاتها ، فهذا موضع نظر وأناة . والأصح عندي أنها غير مترادفة .

مثال الأول قمح وحنطة ، مراد بهما شيء واحد لا يختلف في نفسه ولا في صفة من صفاته ، بل لا نفهم عند إطلاق القمح شيئاً غير مانفهمه عند إطلاق البر .

= فلا ترادف أيضاً لعدم اتحادهما .

وأما الحد اللفظي فلا خلاف في كونه مع المحدود مترادفين . كما ذكره في التقرير والتحبير ١ / ١٧١ . وانظر أيضاً تيسير التحرير ١ / ١٧٧ ، تشنيف السامع ورقة ٦٥ .

(١) الألفاظ المتعددة : بالإضافة إلى التسميات المتعددة على أربعة منازل : وهي المترادفة والمتباينة ، والمتواطئة والمشاركة . فالترادفة هي الألفاظ المختلفة والصيغ المتواردة على سمي واحد بحيث يتناولها أحدهما من حيث يتناولها الآخر من غير فرق ، كالليث والأسد . والمتباينة هي الاسامي المختلفة للمعاني المختلفة كالسواد والبياض ، والاسد ، والفتح ، والسما ، والارض ونحو ذلك . والمتواطئة هي التي تطلق على أشياء متغايرة بالعدد ، ولكنها متفقة في المعنى الذي وضع الاسم عليها كاسم الرجل : فإنه يطلق على زيد وعمرو ، وبكر وخالد ، واسم الجسم يطلق على السما والارض والانسان وغير ذلك لاشارك هذه الاعيان في معنى الجسمية التي وضع الاسم بارزائها .

وأما المشتركة فهي الاسامي التي تنطلق على تسميات مختلفة لا تشترك في الحد والحقيقة البتة ، كالعين للعضو الباصر وللذهب ، وللموضع الذي يتفجر منه الماء وهي العين الغوارة ، ونحو ذلك . انظر المستصفي ١ / ٣١ .

ومثال الثاني قائم وضارب لذات واحدة ، الذات واحدة والمفهوم ^(١) من قائم غير المفهوم من ضارب ، فالقيام ^(٢) والضرب متباينان ، والذي وصفته ^(٣) بهما واحد ، وذاته تختلف باختلافهما اختلافا نسبيا . ^(٤)

ومثال الثالث : خمر ^(٥) وعقار ، فان الخمر يتبادر إلى سماع ^(٦) لفظه مخامرة العقل ، والعقار معاقرة الدن أى ملازمته ، أو معاقرة العقل ، ومعاقرة غير مخامرة ، لأن المخامرة تعطفية ، والمعاقرة ^(٧) قد لا تفعل ذلك فنهنا أقول : يظهر عدم الترادف مع اتحاد الذات في الاقسام الثلاثة ، بل ربما اشترط /الاتحاد في الذات والاختلاف ، وليس ذلك تناقضا ^(٨) فالحد والمحدود ، ان لم يتحدا ففى الذات كذب الحد ، ولم يكن ^(٩) حداً ، وإن اتحدا ^(١٠) صدق ، وهو الحد ، وليس هو المحدود ، لاختلاف الجهة ، ونظير هذا من كلام النحاة اتحاد الخبر بالبتدأ فلا بد ^(١١) من وقوعه والا لم يكن خبراً ولا ينفي أن يكون هو هو من / كل ^(١٢) وجه والا لم يكن كلاماً البتة ^(١٣) / [فان قولك زيد زيد ، اذا لم يقصد بزيد الثانى معنى زائد ^(١٤) على الأول لفظ يهمل .

(١) فى (ب) فالمفهوم (٢) فى (أ) فالقائم والضارب .

(٣) فى (ب) وصفه (٤) فى (ب) ونسباً . وهو تحريف .

(٥) فى (ب) كلمة (خمر) ساقطة . (٦) لعله " عند سماع لفظه " .

(٧) الخمر سميت عقاراً لأنها تعاقر العقل ، ومعاقرة الخمر ادمان شربها . وفى

الحديث لا يدخل الجنة معاقرة خمر . راجع اللسان مادة عقر ٤ / ٥٩١ .

(٨) ما بين المعقوفتين ساقط من (ب) (٩) فى (أ) ولم يكن واحداً وهو خطأ

(١٠) فى (ب) " وان اتحد " بالافراد . (١١) فى (ب) " ولا بد " بالواو .

(١٢) حذف هنا من (أ) بقية الجواب كاملاً . وهو يقارب عشر صفحات .

(١٣) فى (ب) " معنى زيد على الاول " والصواب ما أثبتناه .

وتحرير ذلك ^(١) أن الخبر إما مفرد، أو جملة. والمفرد ^(٢) إما جامد / أو مشتق ^(٣) /
والجامد نحو هذا زيد ، وهو الذي لا يتحمل ضميراً مالم يؤول بمشتق نحو زيد
أسد ، إذا أريد شجاع ^(٤) ، فهذا وزيد سواء ، فان قلت فكيف أخبر ^(٥) بأحد هما

الخبر
إما مفرد
أو جملة

(١) كثيرا ما يذكر المصنف رحمه الله في هذا الكتاب مباحث نحوية بحثت كما تراه
هنا ، وكما فعل في بحث " لو " وفي تفريقه بين اسم الجنس وعلمه ، وفي غير
ذلك من المواضع . وذلك لما لأصول الفقه من الارتباط الشديد بألفاظ
الكلام ومعانيه على حد سواء ، فكان الأصوليون شديدي الاعتناء بألفاظ اللغة
والنحو .

قال في البرهان : " وأما ألفاظ الكلام فلا بد من الاعتناء بها فإن الشريعة
عربية ولن يستكمل المرء خلال الاستقلال بالنظر في الشرع مالم يكن ريبان
في النحو واللغة .

ثم قال : ولقد اعتنى الأصوليون في فهمهم بما أغفله أئمة العربية ، واشتد
اعتناؤهم بذكر ما اجتمع فيه إغفال أئمة اللسان ، وظهور مقصد الشرع ، وهذا
كالكلام على الأوامر ، والنواهي ، والعموم ، والخصوص ، وقضايا الاستثناء ،
وما يتصل بهذه الأبواب .

ولا يذكرون ما ينصه أهل اللسان إلا على قدر الحاجة الماسة التي لا عدول عنها .
انظر البرهان ١ / ١٦٩ .

(٢) في (ب) إما المفرد .

(٣) في (ب) إما جامد أو مبني : وصحناه من التصريح ١ / ١٦٠ ، وشرح
التسهيل ١ / ٢٢٥ .

(٤) هذا هو المشهور عند جمهور البصريين ، فان أريد به التشبيه على إضمار
الكاف ، أو أنه نفس الأسد مبالغة ، فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم ، وذهب
الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ، ومن وافقهما إلى أن الجامد قد
يتحمل ضمير المبتدأ مطلقاً سواء أول بمشتق أم لا ؟ قال في شرح التسهيل
وهو دعوى لا دليل عليها . انظر شرح التسهيل ١ / ٢٢٧ ، شرح التصريح
١ / ١٦٠ .

(٥) في (ب) فكيف أقرب . وهو تحريف .

عن الآخر ؟ قلت لاتحادهما ، فإن قلت فإذا اتحدا فأى فائدة عرفناها الخبر ؟ قلت تنزيل الكلّي على الجزئي ، فإن هذا اسم إشارة يطلق على مشار إليه ، سواء زيد وغيره ، فلما حملناه على زيد ، جاءت الفائدة ، والمشتق^(١) يتحمل^(٢) الضمير ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم .

وسبب تحمله الضمير أن مفهوم قائم غير مفهوم زيد ، فردنا الضمير إلى الاتحاد ،

وتنزيل الكلّي على الجزئي

وأما الجملة فإن كانت نفس المبتدأ ، وقد عرفت مانعنا بقولنا " نفس المبتدأ "

فلا تحتاج لرابط نحو " هو الله أحد "^(٣) ، إذا قدر " هو " ضمير^(٤) الشأن / وإن (٧٠/ب) كانت غيره ، فلا بد من احتوائها^(٥) على معنى المبتدأ ، الذي هو سوق^(٦) له

(١) المشتق هو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة ، بالنظر إلى القياس الاستعمالي ، كقائم فإنه دال على معنى قام ، بخلاف الجامد فإنه لا يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة كزيد فإنه لا يدل على معنى الزيادة مثلاً راجع شرح التصريح ١/١٦٠ .

(٢) في (ب) فيعمل : وهو تحريف .

(٣) سورة الاخلاص آية (١) فقوله (هو) مبتدأ ، و" الله أحد " جملة خبره ، وهي عينه في المعنى ، لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر : أي الشأن الله أحد .

قال في التصريح : " أما إذا قدر " هو " ضمير المسئول عنه فخبره مفرد ، وهو (الله) و(أحد) خبر بعد خبر أو بدل ، ومن أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى ، ما جاء في ذكر الاعتدال " أحق ما قال العبد - وكلنا لك عبد - لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد " فأحق ما قال العبد مبتدأ ، وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ، ولا ضمير فيه .

وقوله " وكلنا لك عبد " معترض بين المبتدأ وخبره . انظر التصريح ١/١٦٣ .

(٤) في (ب) الثاني : وهو تحريف .

(٥) في (ب) من اخواتها : وهو تصحيف .

(٦) في (ب) موقوله : وهو تحريف . ولعل الانسب الذي هي سوقة له " كما =

وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه ، وهو إما ضميره ^(١) مذكوراً نحو زيد قائم أبوه ،
أو مقدراً ، نحو السمن منوان ^(٢) بدرهم ، أى منه :
وإما إشارة إليه نحو " ولباس التقوى ذلك خير " ^(٣) إذا قدر ذلك مبتدأً ^(٤) ثانياً
زاد الألف أو غيرهما ^(٥) نحو " والذين يسكنون بالكتاب " ^(٦) الآية أو على اسم
بلفظه ومعناه نحو " الحاقة ما الحاقة " ^(٧)

= ذكره في شرح التصريح ١/١٦٤ . والمصنف ذكر ، باعتبار أن الجملة " خبر "
والتأنيث باعتبار أن الخبر " جملة " .

(١) في (ب) " وهو إما ضمير غيره " وهو تحريف ، وصحناه من التصريح ١/١٦٤ .
(٢) منوان تشنية منا ، كعصا ، مكيال ، أو ميزان ، ويقال منيان ، كما في القاموس
" منو " ٤/٢٨٩ وهو مبتدأ ثان سوغه الوصف المقدر - أى كائنان منه .
(٣) الاعراف آية (٢٦) .

(٤) فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليها ، وذلك مبتدأ ثانى ، وخبر خبره ، وهو
وخبره خبر الأول ، والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدأ .
فإن قدر صفة للباس باعتباره معرفة بالاضافة إلى التقوى كان من قبيل الاخبار
بالمفرد لا بالجملة .

(٥) أى غير الضمير والأشارة ، وهو إعادة المبتدأ بمعناه ، كما في قوله تعالى
" والذين يسكنون بالكتاب وأقاموا الصلاة إنا لانضيع أجر المصلحين " .
فالذين مبتدأ ، وجملة يسكنون بالكتاب أصله الذين ، وجملة (وأقاموا
الصلاة) معطوفة على الصلاة ، وجملة " إنا لانضيع أجر المصلحين " خبر
المبتدأ ، والرابط بينهما إعادة المبتدأ بمعناه فإن المصلحين هم الذين
يسكنون بالكتاب في المعنى ، ورد بأن الرابطة العموم . لأن المصلحين
أعم من المذكورين . أو ضمير محذوف أى منهم . أو الخبر محذوف والجملة
قبله دليله والتقدير : ما جورون . قاله في المغنى ٢/١٠٧ ، وانظر شرح
التصريح ١/١٦٥ .

(٦) الاعراف ، آية (١٧٠) .

(٧) سورة الحاقة ، آية (٢٤١) قال في المغنى الثالث من روابط الجملة إعادة
المبتدأ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل ، والتفخيم ، نحو الحاققة =

أو على اسم أم منه نحو (زيد)^(١) نعم الرجل ، وما أجمع قول ابن مالك في التسهيل :
 " الخبر مفرد ، وجملة ، والمفرد مشتق ، وغيره ، وكلاهما مفاير للمبتدأ لفظاً متحد
 به معنى ، ومتحد به لفظاً دال على الشهرة ، وعدم التغير ،^(٢) ومفاير له مطلقاً ،
 دال على التساوى حقيقة أو مجازاً ، أو قائم مقام^(٣) مضاف ، أو مشعر بلزوم حال
 تلحق^(٤) العين بالمعنى ، والمعنى بالعين . انتهى .^(٥)

فهذه سبعة أقسام :^(٦)

أقسام
الخبر :

الأول : مفاير للمبتدأ لفظاً متحد به معنى ، مثاله في الجامد " هذا زيد "

وفي المشتق " زيد قائم "

" وأما " ^(٧) المتحد به لفظاً فلا بد من دلالة اللفظ على معنى زائد ، وذلك

هو الشهرة وعدم التغير ، نحو : أنا أبو النجم وشعري شعري .^(٨)

= ما الحاقة ، وأصحاب اليمين ، ما أصحاب اليمين . وقول الشاعر :

لا أرى الموت يسبق الموت شيءً نعص الموت ذا الغنى والفقير

ثم ذكر روابط الجملة وأوصلها إلى عشرة : وقال إن المطرد من هذه الروابط

إنما هو الضمير ليس غير ، وأما ما عداه ففيه ما فيه :

انظر المغنى ٢ / ١٠٧ ، شرح التصريح ١ / ١٦٥ .

(١) كلمة (زيد) غير موجودة ، وذكرها أنسب كما في التصريح ١ / ١٦٥ فزيد

مبتدأ ، " ونعم الرجل " خبره ، والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل

الشامل لزيد :

(٢) فى (ب) وعدم التغير . (٣) فى (ب) مقام المضاف .

(٤) فى (ب) بالحق وهو تحريف (٥) انظر شرح التسهيل ١ / ٢٢٥ .

(٦) انظر كلام ابن عقيل عليها فى شرح التسهيل ١ / ٢٢٥ وما بعدها .

(٧) كلمة (وأما) ساقطة : وإثباتها هو الأنسب للسياق بدليل دخول الفاء

على الخبر ، قال ابن مالك : " تدخل الفاء على خبر المبتدأ وجوباً بعد " أما "

نحو " أما زيد فمنطلق . انظر كلام ابن عقيل عليه فى شرح التسهيل ١ / ٢٤٣ .

(٨) استشهد به على عدم مفايرة الخبر للمبتدأ ، للدلالة على الشهرة المعهودة

المستقرة فى النفس أى أنا المشهور بكمال الفصاحة ووفور البلاغة ، وشعري هو =

أى شعري على ما نلت في النفوس من حسنه . ومنه :
 خليلي خليلي دون ريب^(١) وربما^(٢) ألان امرؤ قولا^(٣) فظن خليلي
 أى خليلي من لا أشك في صحة خلته ، ولا يتغير في حضوره ولا غيبته ، وليس خليلي
 من أظن خلته ، للين كلامه ، وأخذه بالقلوب ، إذا لم يوافق الظن ما في نفس
 الأمر .

فهذا البيت وهو خليلي : مثال للمشتق^(٤) ، وشعري^(٥) مثال للجامد من
 المعاني لفظا ومعنى ، فلا بد هناك من حامل على هذا يعيده^(٦) إلى ضرب من
 الاتحاد ، وإلا لم يكن خبراً ، وذلك هو التساوى في الحكم ، والتساوى في الحكم
 ضربان ، حقيقة كقوله تعالى " وأزواجه أمهاتهم " ^(٧) أى وأزواج النبي صلى الله عليه
 وسلم في التحريم والاحترام مثل أمهاتهم : كذا قال النحاة .

= المعروف بالا عجاز في حسن النظم والبراعة ، وتام البيت قوله :
 لله دري ما أجن صدرى

ويعد البيت قوله :

تنام عيني وفؤادي يسرى .. مع العفاريت بأرض قفر
 ومن شعره أيضا في معرض الفخر قوله :
 إني وكل شاعر من البشر .. شيطانه أنثى وشيطاني ذكر
 فما رأني شاعر إلا استتر .. فعل نجوم الليل عاين القمر

انظر الشعر والشعراء ص ٤٠٠ ، شرح التسهيل ١/ ٢٢٦ ، الكشاف ٤/ ٤٢٤

(١) في (ب) " رب " وهو نقص .

(٢) في (ب) لولا لظن . وهو تحريف .

(٣) البيت ذكره في شرح التسهيل ١/ ٢٢٥ ، ولا يعرف قائله .

(٤) في (ب) مثال المشتق . (٥) في (ب) وشعري وشعري .

(٦) في (ب) يعيد . وهو تصحيف .

(٧) الاحزاب ، آية (٦) .

وأنا أقول : أزواجه نفس أمهاتهم بالحقيقة الشرعية ، فأزواجه حقيقة لغويّة في نساءه صلى الله عليه وسلم ، قد سماهم (١) الشرع أمهات المؤمنين ، فهو كقولك

(١) الانسب (قد سماهن) ولعل التذكير نظراً للشخص .

(٢) قال النووي : « أزواجه صلى الله عليه وسلم أمهات المؤمنين سواء من توفيت تحته ومن توفى عنها ، وذلك في تحريم نكاحهن ، ووجوب احترامهن ، وطاعتهم وتحرير عقوبتهن ، لا في النظر والخلوة ، وتحريم بناتهن وأخواتهن فلا يقال بناتهن أخوات المؤمنين ، ولا أبأؤهن وأمهاتهن أجداد وجدات المؤمنين . وكان من حكمة الله تعالى أن خص نبيه عليه الصلاة والسلام من دون المؤمنين أن يجمع في عصمته أكثر من أربع نساء في آن واحد . وقد قبض صلى الله عليه وسلم عن تسع نسوة : هن عائشة ، وحفصة ، وصفية ، وميمونة ، وزينب ، وجويرية وأم حبيبة ، وسودة ، وأم سلمة .

قال ابن حجر : (والذى تحصل من كلام أهل العلم في الحكمة في استبشاره عليه السلام من النساء عشرة أوجه ، أحدها . تكثير عشيرته من جهة نساءه فيزداد أعوانه على من يحاربه .

ثانيها : الاطلاع على محاسن أخلاقه الباطنة ، فقد تزوج أم حبيبة وأبوها إن ذاك يعاديه ، وصفية بعد قتل أبيها وعمها وزوجها ، فلولا يكن أكمل الخلق في خلقه لنفرت منه ، بل الذى وقع أنه كان أحب اليهن من جميع أهلهن .

ثالثها : خرق العادة له في كثرة الجماع حتى أنه كان يطوف على نساءه التسع في ليلة واحدة ، مع التقليل من المأكول والمشروب ، وكثرة الصيام والوصال ، وقد أمر من لم يقدر على مؤن النكاح بالصيام ، وأشار إلى أن كثرت تكسّر الشهوة ، فانخرقت هذه العادة في حقه صلى الله عليه وسلم : إلى آخر تلك الوجوه العشرة التى ذكرها صاحب الفتح .

وذكر العطار عن المصنف في كتابه ترشيح التوشيح فيما نقله عن والده قوله أيضاً : إن من أعظم الحكمة في ذلك أن الله تعالى أراد نقل بواطن الشريعة وظواهرها وما يستحق منه وما لا يستحق ، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم =

الصلاة الدعاء (١)

والضرب الثاني : وهو المجاز ، هو القسم الرابع للخبر ، وهو المغاير الدال على التساوى مجازا ، كقول الشاعر :

ومجاشع قصب هوت أجوافها . . لو ينفخون من الخؤورة طاروا (٢)
مثلهم لخؤورتهم أي ضعفهم ، بالقصب الضعيف القوي (٣) الفارع (٤)

= أشد الناس حياء فجعل الله له نسوة ينقلن من الشرع ما يرينه من أفعاله
ويسمعه من أقواله التي قد يستحي من الإفصاح بها بحضرة الرجال ، فيكتمل
نقل الشريعة . وكثر عدد النساء ، لتكثير الناقلين لهذا النوع .
ومنهن عرف غالب مسائل الغسل والحيض والعدة ونحوها ، وأيضا فقد نقلن
ما لم يكن ينقله غيرهن مما رأينه في مناه وحواله خلوته من الآيات البينات
الدالة على نبوته ، ومن جدّه واجتهاده في العبادات ومن أمور يشهد كل
ذي لب بأنها لا تكون إلا لنبي ، وما كان يشاهدها غيرهن ، فحل بذلك خير
عظيم .

انظر : تهذيب الاسماء واللغات (١/٤١) ، فتح الباري (١٩/١٣٨) ، تلخيص
الحبير (٣/١٣٧) ، عطار (٢/٤٠٨)

(١) الصلاة في اللغة عبارة عن الدعاء بخير : قال الشاعر :

تقول بنتي وقد قرّيت مرتحلا يارب جنب أبي الأوصاب والوجعا
عليك مثل الذي صليت فاغتمضي نوماً فإن لجنب المرء مضطجعا

قال المصنف : ولما كانت الصلاة بالمعنى اللغوي جزءا منها بالمعنى الشرعي
لاشتمال ذات الأركان على الدعاء ، كان إطلاقها على المعنى الشرعي من باب
تسمية الشيء باسم بعضه وهو مجاز لغوي ، اشتهر وصار بالاشتغال حقيقة
شرعية . انظر الابهاج (١/٢٧٧) ، لسان العرب مادة (صلا) (١٤/٤٦٤)

(٢) البيت غير معروف قائله ، وقد ذكره صاحب التسهيل (١/٢٢٦)

والخؤورة الضعف ، يقال خار الرجل إذا ضعف وانكسر . انظر اللسان
(خور) (٤/٢٦١)

(٣) في (ب) القول . وهو تحريف .

(٤) في (أ) الفارع .

القائم مقام^(١) المضاف كقوله تعالى " ولكن البر من آمن " ^(٢) أي بر من آمن ، إذ ليس من آمن عين البر ، وقوله " هم درجات " ^(٣) أي ذوو ^(٤) درجات ، المشعر ^(٥) يلزوم حال يلحق العين بالمعنى : نحو زيد صوم ، يجعله نفس الصوم بالمعنى ، وزل من قال المعنى ذو صوم . ^(٦) لأن ذا الصوم يصدق بصوم يوم ، والعرب لا تقول " زيد صوم " ورجل عدل ، إلا لمن صار ذلك له سجية لمدامته والنحاة مختلفون في نحو " زيد صوم " فذهب سيويه ما يقوله من أن ذلك على سبيل المبالغة ، نحو العين معنسى ، ومذهب المبرد أنه على حذف مضاف ، ومذهب الكوفيين أنه معدول / عن أصله ، (٧١ / ب)
 فزيد عدل بمعنى عادل ، وصوم بمعنى صائم :

والمجاز عند سيويه في زيد ، وعند المبرد مجاز حذف ، وعند الكوفيين في صوم .
 المشعر ^(٧) يلزوم حال يلحق المعنى بالعين ، نحو نهاره صائم ، وليله قائم ،
 وقولهم ^(٨) شعر شاعر وكلام فقيه ، ومنه قوله تعالى " والنهار مبصرا " ^(٩) وأنشد سيويه
 رحمه الله :

أما النهار فقي قيد وسلسلة . . . والليل في جوف منحوت من الساج ^(١٠)

(١) أي والقائم مقام المضاف ، وهو القسم الخامس من الاقسام السبعة .

(٢) البقرة آية ١٧٧ .

(٣) آل عمران ، آية ١٦٣ .

(٤) في (ب) أي ذو درجات بالافراد : وهو خطأ .

(٥) المشعر : هو السادس من الاقسام .

(٦) قال في شرح التسهيل : " ولا يصح أن يكون التقدير " ذو صوم " لأن هذا يصدق على من صام ولو يوماً ، وذاك إنما يصدق على المدمن . انظر الشرح المذكور

٠٢٢٦/١

(٧) أي والمشعر : وهذا هو القسم السابع من الاقسام التي ذكرها ابن مالك .

(٨) يريدون المبالغة في ذلك كما قالوا شعر شاعر وليل لائل ، انظر اللسان ١٣٣/٣

(٩) يونس ، آية (٦٧) .

(١٠) انظر كتاب سيويه ١ / ١٦١ ، والبيت لم يعرف قائله .

وهو يصف سجيناً يقيد بالنهار ويغل في سلسلة ، ويوضع بالليل في بطن =

وهذا القسم وإن كثره ابن مالك وجود فيه ، فيحصره ثلاثة أقسام :
قسم الخبر هو المبتدأ نحو زيد أخوك ،

وقسم ينزل منزلته من جهة المعنى ، نحو زيد حاتم جواداً (١)

وقسم واقع (٢) موقع ما هو الأول ، وهو الظرف والجار والمجرور ، نحو زيد أمامك ،

وزيد في الدار والأقسام التي ذكرها ابن مالك كلها ترجع إلى القسمين الأولين :

والحاصل أن الخبر نفس المبتدأ أو محمول عليه ، راجع إليه وهو قطعاً غيره ،

والعامل فيه غير العامل (٣) فيه / .

= محبس منحوت (أي محفور) من الساج : وهو شجر من شجر الهند .

وذكره الجرد في الكامل ٢٢٨/٣ ونسبه لرجل من أهل البحرين من اللصوص

(١) جاد الرجل بماله يجود جوداً بالضم فهو جواد أي سخى : فيقال جواد

للذكر والأنثى بغيرها ، والجمع أجواد . قال الشاعر :

أرى الناس خلان الجواد ولا أرى . . بخيلاً له في العالمين خليل

انظر اللسان (جود ٣ / ١٣٥) .

(٢) في (ب) رابع . وهو تحريف .

(٣) التي هنا حذف من (أ) وبداية السقوط من قوله ، فإن قولك (زيد زيـد

إذا لم يقصد ، إلى آخره) .

ومنها على قولنا : ^(١) " وأن المثلين لا يجتمعان كالضدين بخلاف الخلافيين :
 العتلان لا يجتمعان كالضدين :
 أما النقيضان فلا يجتمعان ولا يرتفعان إلى آخره ."
 " قيل هذا التقسيم ^(٢) ليس بحاصر " لخروج المتساويين ، والمتضايقين ، والعدم
 والملكة ، ونحوها . ^(٣)

(١) قال في الأصل : " الأصح أن وجود الشيء عينه . . وأن المعدوم ليس بشئ . . . وأن المثلين لا يجتمعان كالضدين . . انظره بشرح المحلى مع العطار ٢ / ٥٠٠ وما بعدها .

(٢) ما بين القوسين في (ب) هكذا : " ليس هذا القسم بحاصر " .

(٣) المعلومات كلها أربعة أقسام نقيضان : وهما اللذان لا يجتمعان ولا يرتفعان كوجود زيد وعدمه ،

وخلافان : وهما اللذان لا يمتنع اجتماعهما ، كالحركة واللون .

وضدان : وهما اللذان لا يجتمعان ، ويمكن ارتفاعهما ، مع الاختلاف في الحقيقة كالسواد والبياض

ومثلان : وهما اللذان لا يجتمعان ويمكن ارتفاعهما ، مع التساوى في الحقيقة كالبياض والبياض .

قال القرافي : « وحصر المعلومات كلها في هذه الأربعة الأقسام حق ، لا يخرج منها شئ إلا ما توحد الله تعالى به ، فإنه ليس ضد الشئ ولا نقيضا ولا مثلا ولا خلافا ، لتعذر الرفع ، قال ، وهذا حكم عام في ذاته تعالى وصفاته العلى ، لتعذر رفعها بسبب وجوب وجودها »

ويمثل للعدم والملكة بالأمرين يكون أحدهما وجوديا والآخر عدميا ، كالبصر والعسى في من يكون قابلا لهما .

والمتضايقان هما اللذان يلزم من ثبوت أحدهما ثبوت الآخر ، كالأبوة والبنوة ، والمتساويان هما اللذان يلزم من وجود كل واحد منهما وجود الآخر ، ومن عدمه عدمه ، كالإنسان ، والضاحك بالقوة ، فلا إنسان إلا وهو ضاحك بالقوة . ولا ضاحك بالقوة إلا وهو إنسان .

ونعنى بالقوة كونه قابلا له ، وإن لم يقع ، ويقابله الضاحك بالفعل وهو المباشر للضحك : " انظر للمزيد من المعلومات كتاب المواقف ص (٨١ - ٨٤) ،

شرح تنقيح الفصول ص ٩٧ وما بعدها .

* كذا سألتني بعضهم وهو خبط وخلط.

وأقول : أعلم أن لمشايعنا تقسيما وللحكما^(١) تقسيما^(٢) ، وهذا السائل خلط
التقسيمين ، وركب منهما سؤاله ، وأنا جريت على طريق أهل السنة ، والتقسيم على
مصطلحهم ، وهو حاصر .^(٣)

وسأتحقك^(٤) بتقسيم حررته على طريق مشايخنا رضي الله عنهم ، وتقسيم حررته
على طريق الحكما^(٥) ، وبهما يتبين لك سداد الكلام .

فأقول هذا تقسيم المعلوم عند علمائنا ، ولا أقول الشيء فاجعل مورد التقسيم
المعلوم ، ليشمل () المعدوم والموجود ، ولو قلت الشيء لا يختص بالموجود على قول
أئمتنا /^(٦)

إذا عرفت هذا : فالمعلوم إما معدوم أو موجود ، الأول المعدوم ، وهو^(٧)
إما ممكن أو مستحيل .

والثاني^(٨) الموجود وهو^(٩) إما واحد أو كثير ، وهذه عبارة المتكلمين ، وإن شئت
قل إما واجب أو ممكن ، وهذه عبارة الحكما^(١٠) ، ومن تبعهم من التأخرين في التعبير
لا في الاعتقاد من أهل السنة /

(٧٢ / ب)

(١) ما بين القوسين ساقط من (أ) .

(٢) في (ب) القسمين .

(٣) فلا يرد عليه المتساويات ، والمتضايقات والعدم والملكة كما ذكره السائل
لان هذا تقسيم الحكما^(١٠) .

(٤) في (ب) وسأتحقك . وهو تحريف .

(٥) في (ب) وبهما ثبت لك سداد الكلام ، وهو تحريف .

(٦) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وانظر المواقف ص ٩٣ .

(٧) كلمة (وهو) ساقطة من (أ)

(٨) في (ب) " الثاني " بدون الواو .

(٩) كلمة (وهو) ساقطة من (أ) .

"الأول" (١) الواحد ، وهو الواجب ، وهو الشئ الذى لا يقبل القسمة ولا الشبهه بوجه من الوجوه سبحانه وتعالى .

الثانى : الكثير ، وإن شئت قل الممكن ، وإن شئت قل الاثنان ، وهو ثلاثة أقسام ، المثان ، والضدان ، والخلافان : فهذا تقسيم حاصر على رأى أئمتنا جار عن (٢) إنكار الأحوال (٣) ونحن قاطعون بنفيها نصاً في جمع الجوامع (٤) .

ونفيها هو المأثور عن أبى الحسن الأشعري ، واضطرب إمام الحرمين ، ثم استقر رأيه على ما ذكر في كتابه المسمى "بالمدارك" حيث قال مانصه : " اخترنا في الشامل (٥) الجبنى على أساليب الكلام ، القطع بإثبات الأحوال ، ونحن الآن نقطع بنفيها . انتهى "

(١) إلى هذا المكان تمت نسخة (ب) والله أعلم . قال الناسخ ، وكان الفراغ من كتابته يوم السبت المبارك ثامن عشر من شهر شعبان المعظم من شهر سنة ١١٧٩ هـ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم . إلى آخر الديباجة .

(٢) عن هنا بمعنى (على) .

(٣) انظر معنى الأحوال والكلام عليها نفيًا وإثباتًا في كتاب الارشاد لامام الحرمين ص ٩٢ ، والمواقف ص ٥٧ .

(٤) حيث قال : " والأصح أنه لا حال ، أى لا واسطة بين الموجود والمعدوم خلافاً للقاضي وإمام الحرمين . انظره بشرح المحلى مع العطار ٢ / ٤٩٨ .

(٥) كتاب الشامل في العقائد لخصه الامام في كتاب الارشاد .

قال ابن خلدون : وقد اتخذها الناس إماماً لعقائدهم .

وفي كتاب الارشاد يدل الامام على إثبات الأحوال ويرد على منكريها .

ولكنه قد رجع عن ذلك في كتابه المدارك وقطع بنفيها كما ذكر المصنف ، فيعتبر منه آخر الأمرين ، وهو الذى استقر عليه ، لكون المذهب المرجوع عنه لا يعد مذنباً ومن هذا القبيل ما نقل عنه رحمه الله أنه كان يؤول الصفات ثم رجع عن التأويل وحرره ونقل إجماع السلف عليه ، كما نقل عنه الزركشى في الرسالة النظامية أنه قال :

والذى نرتضيه مذنباً وندين الله تعالى به عقداً اتباع سلف الأمة =

فإن قلت هل الاثنان غيران : (١)

قلت أما عند الحكماء فنعم : وأما مشايخنا قاطبة فقالوا : الغيران موجودان يجوز انفكك أحدهما عن الآخر في حيز أو عدم ، فخرجت الأعدام ، إذ لا تمايز فيها ، والأحوال ، إذ لا يثبتها المحققون من أئمتنا ، ومالا ينفك كالصفة الموصوف ، والجزء مع الكل ، فإنه لا هو ولا غيره .

وقولنا " في حيز أو عدم " ليشمل التحيز وغيره ، وقد استبعد قوم قول أئمتنا إن الصفة لا هي الموصوف ولا غيره ، وقالوا هو إثبات (٢) بواسطة ، واعتقد آخرون قاصرون أن الخلاف لفظي ، ولم يفهموا دعوى الأئمة ، وأن مرادهم لا هو بحسب المفهوم ، ولا غيره بحسب الهوية (٣) ، ثم لذلك سر يقصر عن كشفه هذا المجموع (٤) .

= فالأولى الاتباع وترك الابتداع ، والدليل السمعي القاطع في ذلك ، إجماع الصحابة رضي الله عنهم فانهم درجوا على ترك التعرض لمعانيها ، مع أنهم كانوا لا يألون جهداً في ضبط قواعد الملة ، والتواصي بحفظها ، وتعليم الناس ما يحتاجون إليه منها .

فلو كان تأويل هذه الظواهر سوغاً أو محبوباً لأوشك أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفروع الشريعة .

فإننا انصرم عصرهم وعصر التابعين بعدهم على الإضراب عن التأويل كان ذلك قاطعاً بأنه الواجب المتبع .

انظر تشنيف السامع ورقة ٣٠٧ ، مقدمة ابن خلدون ص ٤٦٥ ، الارشاد ص ٩٢ وما بعدها .

(١) انظر الكلام على هذه المسألة في المواقف ص ٨٠ .

(٢) وفي المواقف : فانه إثبات للواسطة وهو ما استبعده الجمهور . انظره ص ٨١ .

(٣) والمعنى أنها لا هو بحسب المفهوم الذهني ولا غيره بحسب الوجود الخارجي فان مفهوم الصفات غير مفهوم الذات ، إلا أنها لا تغايرها باعتبار ظهورها في الكائنات . كذا ذكره في المواقف ص ٨١ وانظر الفقه الأكبر لأبي حنيفة ص ٤٢

(٤) قال إمام الحرمين : " قسم شيخنا رضي الله عنه ، أسماء الرب سبحانه وتعالى = ثلاثة أقسام :

تقسيم
الفلاسفة
للواحد
يتضمن كقرا

وتقسيم الفلاسفة (١) للواحد والكثير متضمن زندقة وإلحادا ، وإنكار الواحد

= وقال : " من أسمائه مانقول إنه هو هو ، وهو كل ما دلّت التسمية على وجوده
ومن أسمائه مانقول إنه غيره وهو كل ما دلّت التسمية به على فعل كالخالق
والرازق ونحو ذلك ومن أسمائه ما لا يقال إنه هو ولا يقال إنه غيره ، وهو كل
ما دلّت التسمية به على صفة قديمة كالعالم والقادر ونحوهما . انظر كتاب
الارشاد ص ١٣٧ .

(١) الفلاسفة جمع فلسفي نسبة إلى الفلسفة .

والفلسفة كما ذكرها الغزالي في الإحياء ليست علما برأسها بل هي أربعة
أجزاء

أحدها : الهندسة والحساب ،

الثاني المنطق ، الثالث الالهيات ، الرابع الطبيعيات .

قال : (أما الهندسة والحساب فهما مباحان ولا يمنع عنهما إلا من يخاف عليه
أن يتجاوز بهما إلى علوم مذمومة ، فإن أكثر الممارسين لهما قد خرجوا
منهما إلى البدع : فيصان الضعيف عنهما كما يصان العصبي عن شاطئ النهر
خيفة عليه من الوقوع في النهر .

وأما المنطق : فهو بحث عن وجه الدليل وشروطه ، ووجه الحد وشروطه
وهما داخلان في علم الكلام .

وأما الالهيات ، فهو البحث عن ذات الله سبحانه وتعالى وصفاته وهو داخل
في الكلام أيضا ، والفلاسفة لم ينفردوا فيها بنمط آخر من العلم ، بل انفردوا
بمذاهب بعضها كفر وبعضها بدعة .

وأما الطبيعيات فبعضها مخالف للشرع والدين والحق فهو جهل وليس يعلم
وبعضها بحث عن صفات الأجسام ، وخواصها ، وكيفية استحالتها وتغيرها .
وهو شبيه بنظر الأطباء ، إلا أن الطبيب ينظر في بدن الانسان على الخصوص
من حيث يعرض ويصح فكان له فضل من هذه الناحية ، لأنه محتاج إليه .
وهم ينظرون في جميع الأجسام من حيث تتغير وتتحرك ، وذلك لا حاجة إليه
فكانت علومهم في الطبيعيات لا حاجة إليها : (هذا كلامه رحمه الله .

وأول ما جلبت هذه الفلسفات عن طريق اليونانيين ، وانتشرت في العلوم =

الحقيقي وهو الرب تعالى لأنهم لم يجعلوا في الأقسام واحداً ، بل ^(١) وحدة ، فحوموا على أن ربهم وحدة لا واحداً وذلك كفر وضلال ، وتبعهم ^(٢) هؤلاء المتأخرون الذين مزجوا الحكمة بعلم الكلام ، وضيعوا الأذهان ، وأوجبوا تطرق سبب الظن ، إلى أهل السنة .

وأول من دخل في هذا النوع ، لكن لا على هذا الوجه الامام فخر الدين رحمه الله ، فإنه وإن جمع من كلام أهل السنة والحكام ، إلا أنه أفرد لكل مصنفاً : فصنف على طريقة أهل السنة والجماعة الأربعين والخسين ، وعلى طريق الحكماء المطالب العالية ^(٣) والمحصل ونحوهما ، ثم جاء بعده أقوام من متأخري العجم

= الاسلامية عن طريق مثل هؤلاء المنخدعين بها من علماء الاسلام . وقد بدأت تتسرب إلى ديار الاسلام منذ عهد أبي جعفر المنصور (ت ١٥٨) . قال ابن خلدون : " ثم لما جاء المأمون بعد ذلك وكانت له في العلم رغبة انبعث لهذه العلوم وأوفد الرسل على ملوك الروم في استخراج علوم اليونانيين ، وانتساخها بالخط العربي ، وبعث المترجمين لذلك ، فأوعى منها واستوعب وعكف عليها النظار من أهل الاسلام ، وحذقوا في فنونها ، وأربوا على من تقدمهم في هذه العلوم . وكان من أكابرهم في ذلك أبو نصر الفارابي ، وأبو علي بن سينا ، بالمشرق ، والقاضي ابن رشد ، والوزير أبو بكر الصائغ بالاندلس ، إلى آخرين بلغوا الغاية في هذه العلوم . ثم قال : (ورد على أهل الطة من هذه العلوم وأهلها داخلية ، واستهوت الكثير من الناس بما جنحوا إليها وقلدوا آراءها ، والذنب في ذلك لمن ارتكبه ، ولو شاء الله ما فعلوه .) انظر إحياء علوم الدين ٢٢/١ ، مقدمة ابن خلدون ص ٤٨ (١) وقد عرفوا الوحدة بكون الشيء لا ينقسم إلى أمور تشاركه في الحقيقة ، والكثرة بعكسها . انظر المواقف ص ٧٩ .

(٢) كلمة (وتبعهم) ساقطة والسياق يتطلبها .

(٣) اسمه " المطالب العالية من العلم الإلهي " وهو العسقي في لسان اليونانيين " بأثولوجيا " وفي لسان المسلمين " الفلسفة الاسلامية " وهو كتاب مطبوع محقق في تسعة أجزاء .

أتباع النصير المخذول الطوسي^(١) وشيعته ، والله لا يدرون مذهب الأشعري ولا يفرقون بين أقوال أهل السنة ، ثم هم فرق ، فرقة قالوا نحن أشاعرة ، وقصارى

(١) هو نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي ، حكيم رياضي فلكي ، ولد في طوس وقيل في ضواحي " قم " سنة (٥٩٧ هـ) وعلت منزلته عند هولاء كـو فكان يطيعه فيما يشير به عليه ويهد به بالأموال ، له من التصانيف : أساس الاقتباس في المنطق ، قواعد العقائد ، حواشي على كليات القانون وغيرها توفي ببغداد سنة (٦٧٢ هـ) .

وكان هذا النصير الطوسي من غلاة الشيعة كما ذكره العطار ، وقد أجمع المؤرخون أنه كان من أكابر الشيعة ورؤسائهم ، وقد ذكر في كتابه التجريد في مبحث الإمامة منه ، مناقب علي ، وطعن في بقية الائمة رضوان الله عليهم أجمعين على ماهي عقيدة الرافضة والشيعة . وقد تصدى شراح ذلك الكتاب لردّها والجواب عنها ، جزاهم الله عن الدين خيرا .

قال العطار : " وكنت رأيت في بعض حواشي ذلك الكتاب نقلا عن شارحه أكمل الدين أن النصير مات قبل إتمامه فأكله ابن المطهر الحلي ووضع فيه تلك المطاعن ، وقد كان من غلاة الشيعة ، وهو اعتذار حسن لو تم . ومع ذلك فإن المؤرخين كلهم مجمعون على أن الطوسي من أكابر رؤساء الشيعة . ثم قال : ، وقد رأيت في كثير من التواريخ أن النصير حين ألف التجريد ، أهداه للمعتصم الخليفة العباسي فلم يحتفل به وألقاه في الدجلة ، فلما قدم هولاء كـو إلى بغداد لحرب الخليفة صاحبه النصير وأغراه على قتل الخليفة .

وقال المصنف في الطبقات عند ذكره واقعة التتار المشنومة التي حدثت سنة ٦٥٦ هـ والتي قتل فيها حوالي مليونين من المسلمين على يد هؤلاء الكفار الهمج السمين بالتتار ، وأهلك فيها الحرث والنسل والتراث ، وفعل بديسار الاسلام كل قبيح وعار .

قال : ولما أمر هولاء كـو بقتل الخليفة ، قيل له إن هذا لو أهرق دمه تظلم الدنيا ، قال التاج لفقام الشيطان العيين الحكيم نصير الدين الطوسي وقال يقتل ولا يراق دمه ، وكان النصير من أشد الناس على المسلمين ، فقيل إن الخليفة غم في بساط ، وقيل رفسوه حتى مات ، وبقي هذا النصير مع هولاء كـو بعد ذلك =

أمرهم صحائف السمرقندی ، ^(١) أو تجريد ^(٢) النصير الطوسي ، وأقلها شراً طوالع البيضاوي ^(٣) : أما تجريد الطوسي فإنه عندنا من أرداد الكتب وأضرها على المسلمين مع كونه في نفسه مختصراً لا طائل فيه .

وأما صحائف السمرقندی فحسنه مستثقل العبارة ، وسيئة أكثر من حسنه ، وأما طوالع البيضاوي فمصنفه إمام عالم صالح دين ، أشعري العقيدة ، إلا أنه أكثر فيه من الجريان على قواعد الحكماء ، من حيث لا يدري غائلة ^(٤) ذلك ، مع علمه ودينه ، ولكن كثر عليه كلام أولئك فصدّه عن كثير من كلام أهل السنة ، ثم هو مع ذلك خير هؤلاء ، فهذه فرقة ، حاصل أمرها أنها اتبعت طريقة أبي نصر ^(٥) الفارابي

= مدة ، مع مزيد الرفعة وعلو الشأن حتى هلك أنله الله وأخزاه . ويضيف السيوطي فيقول : إن هذا النصير كان رأس الفلاسفة وخاصة التتار . انظر الطبقات ٨ / ٢٧١ ، تاريخ الخلفاء ص ٤٨٣ ، حاشية العطار ٢ / ١٥٤ ، معجم المؤلفين ١١ / ٢٠٧ .

(١) كتاب الصحائف للسمرقندی في علم الكلام على نمط الموافق والمقاصد . قال العطار : وهو جليل القدر ٢ / ٥٠٣ .

(٢) اسمه تجريد العقائد ، ويعرف بتجريد الكلام ، كما ذكره في الاعلام ٧ / ٣٠ .

(٣) اسمه " طوالع الأنوار من مطالع الانظار " صنّفه القاضي البيضاوي في علم الكلام ، وقصد من تصنيف هذا الكتاب إثبات الصانع وصفاته وما يتعلق بهما ، بالبراهين العقلية المتألفة من مقدمات مأخوذة من الممكنات بالنظر فيها ، فجاء مصنفه هذا شاملاً للمنطق والحكمة والتوحيد كما ذكره صاحب كتاب " القاضي البيضاوي وأثره في أصول الفقه " ص ٢٠٠ .

(٤) قال ابن خلدون : ولقد اختلطت الأمور عند هؤلاء المتأخرين فيما كتبوه والتبست عند هم مسائل الكلام بمسائل الفلسفة بحيث لا يتميز أحد الفنيين من الآخر ، ولا يحصل عليه طالبه من كتبهم كما فعله البيضاوي في الطوالع ومن جاء بعده من علماء العجم في جميع تأليفهم ، انظر مقدمة ابن خلدون ص ٤٦٦ .

(٥) هو أبو نصر محمد بن طرخان الفارابي تركي الأصل مستعرب ، ويلقب بالمعلم =

وابن سينا^(١) وهلم جرا إلى هذا النصير المخذول ، وغيرهم من الفلاسفة التي

= الثاني لشرحه مؤلفات أرسطو المعلم الأول : وكان حكيما رياضيا طبييا عارفا
باللغات التركية والفارسية واليونانية والسريانية . من تصانيفه : أراء أهل
المدينة الفاضلة ، والمدخل إلى علم المنطق ، وغيرهما انظر ترجمته في معجم
المؤلفين (١١/١٦٤ ، الاعلام ٢٠/٧ .

(١) قال المصنف : ورأيت فيمن أعرض عن الكتاب والسنة واشتغل بمقالات ابن سينا
ومن هنا نحوه . . أن يضرب بالسياط ويطاق به في الأسواق ، وينادي عليه
هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة واشتغل بأباطيل المبتدعين . ثم قال :
أوما يستحي من يتخذ أقوال ابن سينا وتعظيمه شعارا ، من الله تعالى
إذا قرأ قوله تعالى : " أحيسب الإنسان أن لن نجمع عظامه بلى قادرين
على أن نسوي بنانه " .

ويذكر إنكار ابن سينا لحشر الأجساد وجمع العظام . ؟
قلت : وإنكار ابن سينا المذكور رده العطار وقال إنه لم ينكر الحشر
الجسماني بل نقلوا عنه أنه أثبت في كتاب الشفاء . قال : " رأيت أنا مسطورا
فيه ولولا مخافة التطويل لنقلته " .

وتكلم ابن الصلاح عن ابن سينا في فتاويه ، وقال إنه لم يكن من العلماء ، وإنما
كان شيطانا من شياطين الانس ، وكان حيران في كثير من أمره ينشد كثيرا :
إن كنت أدري فعلى بدننه . . من كثرة التخليط أني من أنه
وذكر الغزالي أن مجموع ما غلط فيه ابن سينا والغرابي ومن هنا نحوه من
الفلاسفة يرجع إلى عشرين أصلا يجب تكفيرهم في ثلاث منها ، وتبديعهم في
سبعة عشر :

قال : ولا بطل مذهبهم في هذه المسائل العشرين صنفنا كتاب " التهافت "
ثم قال : والمسائل الثلاث التي خالفوا فيها كافة الاسلاميين ، ووصمهم العلماء
بسببها بالكفر الصراح هي :

قولهم إن الاجساد لا تحشر ، وإنما الثاب والمعاقب هي الارواح المجردة
وقولهم إن الله تعالى يعلم الكلليات دون الجزئيات .

قال الغزالي وهذا كفر صراح ، بل الحق أنه لا يعزب عنه مثقال ذرة في
السموات ولا في الأرض . والثالثة قولهم بقدم العالم وأزليته . فهذه المسائل
الثلاث التي ذكروها لم يذهب أحد من المسلمين إلى شيء منها . =

نشأت في هذه الأمة ، واشتغلوا بأباطيلهم وجهالاتهم وسموها الحكمة الاسلامية ،
ولقبوا أنفسهم حكماً الاسلام ، وهم أحق بأن يسموا سفهاً جهلاً من أن يسموا
حكماً علماء . ومن هؤلاء فرقة ضمت إلى هذا القدر من الفلسفة النظر في كشاف^(١)

= ولذلك نعتهم المصنف بقوله : " إنهم أعداء أنبياء الله ورسله عليهم الصلاة
والسلام ، والمحرفون لكلم الشريعة عن مواضعه .

عكفوا على دراسة هذه الثرعات وسموها الحكمة وجهلوا من عرى عنها .
قال : ولا تكاد تجد أحداً منهم يحفظ قرآنا ولا حديثاً عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم . ولعمر الله إن هؤلاء لا ضرع على عوام المسلمين من اليهود
والنصارى ، لأنهم يلبسون لباس المسلمين ويدعون أنهم من علماءهم ، فيقتدى
العامي بهم ، وهم لا يعتقدون شيئاً من دين الاسلام بل يهدمون قواعد
وينقضون عراه عروة عروة .

وما انتسبوا إلى الإسلام إلا لصون دعاتهم ألا تسالوا
فيأتون المناكر في نشاط ويأتون الصلاة وهم كسالى

فالحذر الحذر منهم ، فلقد حصل ضرر عظيم على المسلمين من جراءهم
لا حياهم الله ولا بياهم . انظر في هذا المعنى ، معيد النعم ومبيد النقم
ص ٧٧ - ٨٠ ، المنقذ من الضلال ص ٩٩ ، حاشية العطار ١٧٣ / ٢ ، المنشور
للزركشى ٨٧ / ٣ ، فتاوى ابن الصلاح ٢٠٩ / ١ .

(١) قال المصنف رحمه الله : " واعلم أن الكشاف كتاب عظيم في بابيه ، ومصنفه إمام
فنه ، إلا أنه رجل مبتدع متجاهر ببيدته ، يضع كثيراً من قدر النبوة ، ويسئ
أدبه على أهل السنة والجماعة .

والواجب كشط ما في كتابه الكشاف من ذلك كله : ولقد كان الشيخ الامام
يقرؤه فلما انتهى إلى الكلام على قوله تعالى في سورة التكويد " إنه لقول رسول كريم"
الآية أعرض عنه صفحا وكتب ورقة حسنة سماها " سبب الانكفاف عن إقراء الكشاف"
وقال فيها : " قد رأيت كلامه على قوله تعالى " عفا الله عنك لم أذنت لهم "
وكلامه في سورة التحريم وغير ذلك من الأماكن التي أساء أدبه فيها على خير
خلق الله تعالى سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعرضت عن إقراء كتابه
حياً من النبي صلى الله عليه وسلم ، مع ما في كتابه من الفوائد والنكت البديعة
قال التاج : فانظر كلام الشيخ الامام الذي برز في جميع العلوم .

الزمخشري ، ^(١) ومنهم فرقة رقيت غير هذه الفرقة ، وقالت لا بد من ضم علم الحديث إلى التفسير ، فكان قصارها مشارق الأنوار ، للصاغاني ، ^(٢) فإن ترفعت فإلى مصابيح

= وأجمع الموافق والمخالف على أنه بحر البحار معقولا ومنقولا في حق هذا الكتاب الذي اتخذت الأعاجم قرآته ديدنها . والقول عندنا فيه : أنه لا ينبغي أن يسمح بالنظر فيه إلا لمن صار على منهاج السنة لا تزحزحه شبهات القدرية . انظر معيد النعم ص ٨٠ .

(١) هو أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي جار الله الزمخشري من أكابر الحنفية : كان إمام عصره بلا مدافع : فهو نحوي ، فقيه ، مناظر ، بياني ، متكلم ، أديب ، شاعر ، مفسر ، له مشاركة في كثير من العلوم : وكان معتزلي المعتقد : له التصانيف الذائعة ، ومن تصانيفه الكشاف في التفسير والفائق في غريب الحديث ، وأساس البلاغة في اللغة ، والمفصل في النحو ، وشرح أبيات سيويه ، وشقائق النعمان ، وغير ذلك .

ولد رحمه الله سنة (٤٦٧) وتوفي سنة (٥٣٨) ومن قوله في مدح تفسيره :

إن التفاسير في الدنيا بلا عدد وليس فيها لعمرى مثل «كشافى»
إن كنت ترجو الهدى فالزم قرآته فالجهل كالداة والكشاف كالشافي
وكان يقول عن نفسه رحمه الله :

غنى من الآداب لكننى إذا نظرت فما في الكف غير الأنامل

انظر ترجمته في الفوائد البهية ص ٢٠٩ ، معجم المؤلفين ١٢ / ١٨٦ .

(٢) هو محمد بن إسحاق بن جعفر أبوبكر الصاغاني البغدادي :

قال الخطيب كان أحد الأثبات المتقنين مع صلابة في الدين واشتهار بالسنة واتساع في الرواية ، وكان يشبه يحيى بن معين في وقته ، وحدث عنه الجماعة سوى البخارى .

قال الدارقطنى هو ثقة وفوق الثقة . توفي رحمه الله سنة (٢٧٠)

انظر ترجمته في : تاريخ بغداد ١ / ٢٤٠ ، طبقات الحفاظ للذهبي ٢ / ٢٣١

البيغوى ، فإن رامت بلوغ الغاية فى الحديث على زعمها اشتغلت بجامع الأصول
لابن الأثير ، (١)

وإن ضمت إليه كتابا من كتب علوم الحديث فحينئذ ينادى من هذا شأنه محدث
المحدثين ، ويخارى العصر ، وما يناسب هذه الألفاظ الكاذبة ، فإن من ذكرناه
لا يعد محدثا بهذا القدر وإن حفظ هذه الكتب عن ظهر قلب ، فضلا عن مجرد
النظر فى ألفاظها ولغتها . (٢)

إنما المحدث من عرف المسانيد (٣) ، والعلل ، وأسماء الرجال ، والعالى ،

من هو
المحدث؟

(١) هو أبو السعادات مجد الدين المبارك محمد بن محمد بن عبد الكريم
الشيخاني الشافعى المعروف بابن الأثير عالم أديب ناشر مشارك فى تفسير
القراء والنحو واللغة والحديث والفقه وغير ذلك . من تصانيفه : " جامع
الأصول فى أحاديث الرسول " عدة مجلدات جمع فيه بين البخارى ومسلم
والموطأ وسنن أبى داود والنسائى والترمذى ، وعمله على حروف المعجم
وله أيضا : الانصاف فى الجمع بين الكشف والكشاف " تفسيرى الثعلبى
والزمخشرى " وله البديع فى شرح الفصول لابن الدهان فى النحو : وله غير
ذلك من الكتب . توفى رحمه الله سنة (٦٠٦) .

انظر ترجمته فى معجم المؤلفين ٨ / ١٧٤ ، معجم الادباء ١٧ / ٨٠ .
(٢) قال فى معيد النعم عند كلامه على هذه الفقرة : « وما ذاك إلا لجهلها
بالحديث ، وإلا فلو حفظ من ذكرناه هذه الكتب عن ظهر قلب وضم إليها
من المتون مثلها لم يكن محدثا ولا يصير بذلك محدثا حتى يلج الجمل فى
سم الخياط » انظر الكتاب المذكور ص ٨٢ .

(٣) المسانيد : المراد بها الكتب الحديثية التى صنفتها مؤلفوها على مسانيد
أسماء الصحابة ، بمعنى أنهم جمعوا أحاديث كل صحابى على حدة كسند
الامام أحمد وغيره .

والصنف ذكر هذا النص فى معيد النعم بلفظ (الأسانيد) لا المسانيد :
ولعله المراد هنا : وحرف من قبل الناسخ والاسانيد جمع سند وهى سلسلة
الرجال الموصلة إلى المتن .

والمقصود بمعرفة الأسانيد دراسة سلسلة رجال الاسناد بالرجوع إلى ترجمة =

والنازل ، وحفظ مع ذلك من متون الأحاديث جملة مستكثرة^(١) وسمع الكتب الستة وسند الإمام أحمد بن حنبل ، وسنن البيهقي ، ومعجم الطبراني^(٢) ، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية . هذا أول درجاته . فإذا سمع ما ذكرناه ، وكتب الطباق^(٣) ، ودار على الشيوخ / وانتقى عليهم ، وخرج ، وتكلم في العلل ، والوفيات (١/٨٣) والجرح والتعديل ، كان في أول درجات من يحق له اسم المحدث ، ثم يزيد الله من شاء ماشاء . ومنهم فرقة جمعت من المعقول والمنقول ما ذكرناه ثم ترفعت وقالت تضم إلى التفسير والحديث علم الفقه ، فكان غايتها البحث في الحاوي الصغير^(٣) ،

= كل منهم ومعرفة القوى والضعيف منهم بشكل عام ، ومعرفة أسباب القسوة والضعف في كل منهم بشكل مفصل ، وكشف الاتصال والانقطاع بين رجال سلسلة الاسناد ، من معرفة مواليد الرواة ووفياتهم ، ومعرفة تدليس بعض الرواة لاسيما إذا عنعنوا .

ومن الاطلاع على أقوال أئمة الجرح والتعديل في أن فلانا مثلاً سمع من فلان أو لم يسمع منه ، وبالغوص في خبايا الاسناد لاستخراج العلل الخفية التي قد لا تبادر لكل ناظر ، ومعرفة الصحابة والتابعين لتمييز المرسل من الموصول ، والموقوف من المقطوع ، إلى غير ذلك من الدراسة الدقيقة الجنية على العلم بأصول الجرح والتعديل ، ومعرفة الرواة التي تندرج تحتها علوم كثيرة . كما هي مذكورة في كتب التخريج وأصول الحديث . راجع أصول التخريج ودراسة الأسانيد لمحمود الطحان ص ٤٠ ، ص ١٥٦ .

(١) هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، محدث حافظ من مؤلفاته المعاجم الثلاثة ، الكبير ، والوسط ، والصغير ، ودلائل النبوة ، وكتاب الأوائل وغير ذلك من المصنفات ، توفي رحمه الله سنة (٣٦٠) . انظر ترجمته في معجم المؤلفين ٤ / ٢٥٣ .

(٢) الطباق هي تراجم الشيوخ طبقة بعد طبقة وعصراً بعد عصر إلى زمان كاتبها كطبقات الحفاظ للذهبي وغيره .

(٣) الحاوي الصغير لعبد الغفار القزويني المتوفى سنة (٦٦٥) وكان القزويني رحمه الله أحد الأئمة الأعلام : له اليد الطولى في الفقه والحساب وحسن الاختصار . انظر ترجمته في الطبقات ٨ / ٢٧٧ .

والكتاب المذكور حسن أعجوبة في بابه ، إلا أن المرء لا يصير به فقيها " ولو بلغ
عنان السماء ، وهذه الفرقة تضيع في تفكير ألفاظه وفهم معانيه زمانا ، لو صرفته إلى
حفظ نصوص الشافعي ، وكلام الأصحاب لحصلت على جانب عظيم من الفقه ، ولكن
التوفيق (١) بيد الله .

(١) زاد في معيد النعم على هذه الفرق فرقة أخرى فقال : " ومنهم طائفة صحيحة
العقائد حسنة المعرفة للفروع إلا أنها لم تراع الله حق الرعاية ، فكان علمها
وبالا عليها في الحقيقة ثم أنشد قول الشيخ أبي إسحاق رحمه الله :
علمت ما حلل المولى وحرمه فاعمل بعلمك إن العلم للعمل
انظر الكتاب المذكور ص ٦٧ .

شروط
حكم الأصل

ومنها على قولنا ^(١) في القياس في حكم الأصل : " ومن شرطه ثبوته بغير القياس " قال السائل : قد قلت بعد ذلك بنحو سطر واحد ، " وغير فرع ^(٢) إذا لم تظهر للوسط فائدة وقيل مطلقا " قال : فقد علم اشتراط كونه غير فرع من اشتراط

(١) قال في الأصل : " الثاني حكم الأصل . ومن شرطه ثبوته بغير القياس ، قيل والاجماع ، وكونه غير متعبد فيه بالقطع . . . وغير فرع إذا لم يظهر للوسط فائدة . وقيل مطلقا ، وأن لا يعدل عن سنن القياس . . . انظره بشرح المحلى مع العطار ٢٥٦ / ٢ وما بعدها .

(٢) قد نبه الزركشى على قول المصنف (وغير فرع) ، بأنه ينبغي تأمل هذا الشرط مع قوله قبله " ثبوته بغير القياس " لأنه إذا كان الحكم في الأصل ثابتا بالقياس ، فهو فرع لأصل آخر ، ولهذا أورده ابن الحاجب بهذه الصيغة والبيضاوى بالصيغة الأولى ، ولم يجمع واحد منهما بينهما . وكان الزركشى قد تعرض لشرح هذا الشرط فقال :

" الرابع أن يكون حكم الأصل غير فرع عن أصل آخر ، خلافا للحنابلة ، وبعض المعتزلة ، ثم إن الأصوليين أطلقوا الشرط ، وقال المصنف : هو مخصوص عندي بما إذا لم يظهر للوسط فائدة البتة : كقياس السفر جل على التفاح ، والتفاح على البر ، أما إذا ظهرت له فائدة ، فلا يمتنع عندي أن يقاس فرع على فرع ، وقولهم إن كل فرع مقيس عليه فرع ، فالعلة فيه إما متحدة فيكون حشوا ، أولا فيفسد ، نقول عليه بين الأمرين واسطة ، وهى أن يكون حكم الفرع المقيس عليه الذى هو وسط ، أظهر وأولى ، بحيث لو قيس الفرع الأول الذى هو فرع الفرع ، على الأصل الأول ، لاستنكر فى سادئ الرأى جدا ، بخلاف ما إذا جعل متدرجا .

مثاله أن يقال : التفاح ربوى قياسا على الزبيب ، والزبيب ربوى قياسا على التمر ، والتمر ربوى قياسا على الأرز ، والأرز ربوى قياسا على البر ، إذا قصد بقياس التفاح على الزبيب الوصف الجامع بينهما ، وهو الطعم ، وبقياس الزبيب على التمر الطعم مع الكيل ، وبالتمر على الأرز الطعم والكيل مع القوت وبالأرز على البر الطعم والكيل والقوت الغالب .

ولو قيس ابتدا ، التفاح على البر لم يسلم من مانع يمنعه ، عليه الطعم ، فجمع بين الزبيب والتمر به ، مع الكيل ، ثم أخذ يسقط الكيل والقوت عن =

ثبوته بغير القياس، [فما الفائدة لهذا ؟ قلنا لا يلزم من اشتراط كونه غير فرع وهو ما ذكرنا ثانياً اشتراط ثبوته بغير القياس^(١)] وهو ما ذكرناه أولاً : لأنه قد يثبت بالقياس ولا يكون فرعاً للقياس المراد ثبوت الحكم فيه ، وإن كان فرعاً لأصل آخر، وكذلك : لا يلزم من كونه غير فرع ، أن لا يكون ثابتاً بالقياس ، لجواز أن يكون ثابتاً بالقياس ، ولكنه ليس فرعاً في هذا القياس الذي يراد به إثبات الحكم فيه . / (٨٤/أ) قال الناسخ : هذا آخر ما انتهى إليه تعليق المؤلف مع الله بعلومه : إلى شهر شعبان سنة سبع وستين وسبعمائة .

ووافق الفراغ من تعليقه في ستهل شهر رجب الفرد من شهور سنة إحدى وتسعين وثمانمائة . . . والحمد لله وحده ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً .^(٢)

= الاعتبار ، ليثبت له دعوى أن العلة الطعم فقط . وهذا الكلام الذي ذكره الزركشي عن المصنف أورده المصنف في شرح المختصر . ومثل له بعدة أمثلة المذكور واحد منها ، وسماه التدرج في القياس ، وجعله من قسم الأدون وقال عنه : إنه مكان دقيق جداً لا يفهمه إلا الجامعون بين دقائق الفقه وحقائق الأصول . انظره في الشرح المذكور ورقة ١٢٩/٤ وما بعدهما ، تشنيف المسامع ورقة ٢٠٧ .

(١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) وهي آخر نسخة من النسخ التي بين أيدينا وقد أثبتناه من تشنيف المسامع ولا بد منه ليستقيم الكلام . وذكر الاعتراض مع جوابه الشارح المحلى بتصرف ثم قال : ولا يخفى أن هذا الكلام المشتمل على التكرار لا يذم الاعتراض . انظر ذلك ٢٥٩/٢ مع حاشية العطار .

(٢) وهنا ينتهي بنا المطاف مع هذا التعليق المفيد ، والشرح المبارك على مشكلات جمع الجوامع ، لإمام وقته ، ودارة زمانه ، شيخ العصر أبي نصر، تاج الدين ابن السبكي تغمده الله بواسع رحمته وغفرانه ، وأسكنه الفردوس الأعلى بفضلته وامتنانه . إنه جواد كريم . وهو حسبنا ونعم الوكيل . =

.....

= هذا واني أتمنى على من ينظر في عملي هذا أن يستر عثاري وزللي ، وأن يسدد
بسداد فضله خللي، ويصلح ما طغى به القلم ، وزاغ عنه البصر ، وقصر عنه
الفهم ، وغفل عنه الخاطر ، فالإنسان محل النسيان ، وإن أول ناس أول الناس ،
والله المستعان ، وعليه التكلان ، فيما نأتى ونذر . وأختم كلامي هنا بقول الحريري رحمه الله :
وإن تجد عيبا فسد الخلا فجل من لا عيب فيه وعسلا .
اللهم اجعل عملي خالصا لوجهك الكريم وانفعني به في الدارين . . آمين
وسبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم .

جدول فى ترتيب أسئلة منع الموانع على موارد ها

فى

جمع الجوامع

مكانه فى جمع الجوامع فى صفحات كتاب مجموع المتون	موضع السؤال فى منع الموانع	صفحة	صفحة	المقدمات
١٠١	٣٠٧			افتتاحه الكتاب بجمله فعلية ،
١٠٢	١٥			تعريفه أصول الفقه ،
١٠٢	١٥			تعريفه الفقه ،
١٠٢	٤٢٦			عدم تقديمه حد الفقه وحد الأصل على حد أصول الفقه
١٠٢	٢١٧			تعريفه الحكم الشرعى .
١٠٢	٢٥			نفيه الحكم قبل الشرع .
١٠٢	٢٨			منعه تكليف الغافل والملجأ والمكره
١٠٢	٤٨			قوله بترادف الغرض والواجب .
١٠٣	٢٢٠			تعريفه المانع .
١٠٣	٢٥١			تعريفه للصحة .
١٠٣	٢٥٨			تعريفه للإجزاء .
١٠٣	٥٢			تعريفه الأداء والقضاء ،
١٠٣	٢٢١			تعريفه الإعادة ،
				قوله فى الدليل الظنى «واختلف أئمتنا هل العلم
١٠٤	٣٩٥			عقبيه مكتسب؟»
١٠٤	٢٢٣			قوله «الإدراك بلا حكم تصور ،
				قوله القبيح المنهى عنه ولو بالعموم» قد خل خلاف
١٠٤	٤٦			الأولى
١٠٥	٥٨			نفيه التكليف بالمندوب والمباح
١٠٥	٥٩			تعريفه فرض الكفاية ،
١٠٦	١٠٣			قوله مطلق الأمر لا يتناول المكروه ،
١٠٧	٦٢			قوله بخطاب الكفار بالفروع .

جمع الجوامع الصفحة	منع النوانع الصفحة	(٢) <u>الكتاب الأول في الكتاب ومباحث الأقوال :</u>
١٠٩	٦٥	تعريفه القرآن ،
١٠٩	٢٧٠	قوله : القراءات السبع متواترة ،
١١٠	٢٢٥	قوله دلالة اللفظ على معناه ، إلى آخره
١١٠	٤٤٦	قوله في المفهوم وهو صفة كالغنم السائمة أو ، سائمة الغنم .
١١٠	٣٦٢	قوله في المفهوم وشرطه أن لا يكون المسكوت ترك لخوف ونحوه ،
١١٢	٢٣١	قوله اللفظ موضوع للمعنى الخارجى لا الذهنى
١١٣	٢٢٧	تعريفه اسم الجنس وعلمه ،
١١٣	٢٢٨	تعريفه الاشتقاق ،
١١٣	٤٠٥	قوله في الاشتقاق (ولا بد من تغيير) قوله في وقوع كل من المترادفين مكان الآخر "إن لم يكن تعبد بلفظه "
١١٤	٤٠٧	قوله إن الحد والمحدود غير مترادفين
١١٥	٢٣٠	تعريفه الحقيقة
١١٦	٤١٠	قوله اللفظ محمول على عرف المخاطب أبدا
١١٩	٧٢	كلامه على حرف (لو) ،
١٢٠	٢٦٨	تعريفه للأمر ،
١٢٣	٢٦٨	تعريفه للنهى ،
١٢٣	١٠٣	قوله ومطلق نهى التحريم ،
١٢٤	١١٢	تعريفه للعام ،
١٢٤	٤٣١	قوله في العام والصحيح دخول النادرة وغير المقصوده تحته ،
١٢٤	١٠٩	قوله النكرة فى سياق النفي للعموم
١٢٦	١١١	تعريفه للتخصيص ،
١٢٦	١١٢	قوله فى التخصيص والقابل له حكم ثبت متعدد
١٢٧	١١٣	قوله فى الاستثناء من متكلم واحد وقيل مطلقا

جمع الجوامع الصفحة	منع الموانع عليه، الصفحة	قوله في التخصيص بالمنفصل ، ويفعله صلى الله عليه،
١٢٩	٢٩٧	وسلم وتقريره في الأصح
١٣٢	١١٦	قوله تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع
١٣٣	٣٠١	قوله ونسخ الانشاء ولو كان بلفظ القضاء أو الخبر
١٣٤	٣٠٥	قوله وقول الراوى هذا ناسخ لا الناسخ

الكتاب الثانى فى السنة

١٣٥	٢٨٨	قوله فى التقرير وسكوته صلى الله عليه وسلم بلا سبب
١٣٧	٢٤١	قوله ومدلول الخبر الحكم بالنسبة لاثبوتها
		قوله ومورد الصدق والكذب النسبة التى تضمنها
١٣٧	١١٩	ليس غير .
١٣٧	١١٩	قوله ومن ثم قال مالك وبعض أصحابنا إلى آخره
١٤٣	١٢٧	تعريفه الصحابى

الكتاب الثالث فى الإجماع

١٤٥	٢٦٢	تعريفه للإجماع
-----	-----	----------------

الكتاب الرابع فى القياس

١٤٨	١٤٣	تعريفه القياس
١٤٩	٤٨٥	قوله فى حكم الأصل و من شرطه ثبوته بغير القياس
		قوله وتقبل المعارضة فيه بمقتضى نقيض أوضد
١٥٠	٣١٦	لا خلاف الحكم
		قوله وأن لا تكون المستنبطة معارضة بمعارض
١٥٢	٣١٥	مناف
١٥٢	٣٢٣	قوله والمعارض هنا وصف صالح للعلية
١٥٢	٣٢٥	قوله وثالثها إن صرح بالفرق
		قوله فى مسالك العلة والظاهر كاللام ظاهرة
١٥٣	١٤٦	فمقدره الخ
١٥٨	٣٣٤	كلامه على قواعد العلة

منع الموانع
الصفحة

جمع الجوامع
الصفحة

الكتاب الخامس في الاستدلال

قوله : قول الصحابي على صحابي غير حجة ،

١٦٨ ٣٦٥

الكتاب السادس في التعادل والتراجيح

عدوله عن لفظ (الظن) إلى لفظ (التوهم)

١٦٩ ١٥١

قوله وأن العمل بالتعارضين ولو من وجه أولى

١٧٠ ٣٥٧

الكتاب السابع في الاجتهاد

عدم اشتراطه العدالة في المجتهد مع اشتراطها

١٧٤ ١٥٣

في المفتي

١٧٤ ٤١٢

قوله المصيب في العقلية واحد

أصول الدين

قوله : القرآن كلامه على الحقيقة لا المجاز

١٧٨ ١٥٥

قوله في السعادة والشقاوة " ثم لا يتبدلان "

١٧٩ ١٦٤

قوله وأبو بكر ما زال معين الرضا ،

١٧٩ ١٧٩

قوله وكرامات الأولياء حق ،

١٨٠ ١٨١

قوله ولا تكفر أحدا من أهل القبلة ،

١٨٠ ١٨٣

قوله الأصح أن الاسم المسمى ،

١٨١ ١٩٣

قوله الأصح أن المرء يقول أنا مؤمن إن شاء الله ،

١٨١ ٢٠٠

قوله إن المشار إليه بأنا الهيكل المخصوص ،

١٨١ ٢٠٦

قوله وأن المثليين لا يجتمعان كالضدين ،

١٨٢ ٤٧١

قوله وما تصوره العقل إما واجب أو ممنوع أو ممكن ،

١٨٣ ٣١٣

الخاتمة

قوله واحتياج استغفارنا إلى استغفار لا يوجب ترك

١٨٣ ٣١٠

الاستغفار ،

قوله وحديث النفس مالم تتكلم أو تعمل والهيم

١٨٤ ٢٠٨

مغفوران .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الفهارس

- ١- فهرس الآيات الكريمة
- ٢- فهرس الأعمام الشريفة
- ٣- فهرس الآثار
- ٤- فهرس المسائل الفقهية والنحوية واللغوية
- ٥- فهرس الأبيات الشعرية
- ٦- فهرس الطوائف والفرق
- ٧- الكتب الواردة في النص
- ٨- فهرس الأعلام
- ٩- فهرس المصادر والمراجع
- ١٠- فهرس الموضوعات

فهرس الآيات الكريمة

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		<u>سورة البقرة</u>
٦٨	٢٣	فأتوا بسورة من مثله
٢٧	٦٩	هو الذى خلق لكم ما فى الأرض جميعا
٧٠	٦١	أتستبدلون الذى هو أدنى بالذى هو خير
٣٠٣	٨٣	وإذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله
١٠٢	٩٦	يود أحدهم لو يعمر
٧٠	١٠٨	ومن يتبدل الكفر بالإيمان فقد ضل سواء السبيل
٣٣١	١١١	وقالوا لن يدخل الجنة إلا من كان هودا أو نصارى
٤٦٩	١٧٧	ولكن البر من آمن
٣٣٣	١٧٩	ولكم فى القصص حياة
٢٩	١٩٦	فقدية من صيام أو صدقة أو نسك
٣٠٣	١٩٧	فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج
٨٢	٢٠٧	ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله
١٣٧	٢١٧	ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر
٠٠٠	٢١٧	فأؤلف لك حبطت أعمالهم
٧٤	٢٢١	ولأمة مؤمنة خير من مشركة ولو أعجبتكم
١٠٦		قل هو أذى فاعتزلوا النساء فى المحيض ولا تقربوهن
٠٠٠	٢٢٢	حتى يطهرن
٣٠٣	٢٢٨	والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء
٤٤٧	٢٣٠	فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره
٣٠٣	٢٣٣	والوالدات يرضعن أولادهن

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٠٠٠	٨٩	ولو شاء الله ما اقتتل الذين من بعدهم من بعد
٢٥٣	٠٠٠	ما جأتهم البينات ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من
٠٠٠	٨٩	كفر ولو شاء الله ما اقتتلوا ولكن الله يفعل ما يريد
٢٥٨	٣٢٤	فبهت الذي كفر
٢٨٦	٤٢١	لا يكلف الله نفسا إلا وسعها

سورة آل عمران

١٥	٣٨١	قل أو نبئكم
٩٧	١١٧	ولله على الناس حج البيت
١٠٤	٣٩٨	ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير
١٢٢	٢١١	إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا
١٣٠	٤٤٧	يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا الربا أضعافا مضاعفة
١٥٩	٧٥	فيما رحمة من الله لنت لهم
١٦٣	٤٦٩	هم درجات عند الله
١٩٥	١٤١	أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى

سورة النساء

٩	٧٧	وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية
٠٠	٠٠	ضعافا خافوا عليهم
١٠	٣٥٩	إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما
٢٩	٣٤٤	إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم
٤٩	٢٠٢	ألم تر إلى الذين يزكون أنفسهم
٥٤	٢٠٩	ألم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله
٦٥	١٤٨	فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
٧٣	٩٩	يا ليتنى كنت معهم فأفوز فوزا عظيما
٧٨	١٨	فما لهؤلاء القوم لا يكادون يفقهون حديثا
٨٢	٣٥٨	ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا
١٠٤	٢٧٨	إن تكونوا تاملون فإنهم ياملون كما تاملون
...	٢٦٢	ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى
١١٥	...	ويتبع غير سبيل الموءمنين
١٣٥	١٠٠	ولو على أنفسكم
١٥٥	٧٥	فيما نقضهم ميثاقهم

سورة المائدة

٣	١٢٩	اليوم أكملت لكم دينكم
٤	٢٦	يسألونك ماذا أحل لهم
٥	١٣٨	ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله
٦	٤٢٢	إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم
٨	١٥٤	ولا يجرمكم شأن قوم على ألا تعدلوا
٢٠	١٤٧	يا قوم اذكروا نعم الله عليكم إذ جعل فيكم أنبياء
٣٢	١٤٦	من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل
٣٨	١٤٩	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
٤٨	٨٩	ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن ليلوكم
...	٨٩	ولو كانوا يؤمنون بالله والنبي وما أنزل إليه
٨١	...	ما اتخذوهم أولياء ولكن كثيرا منهم فاسقون
٨٩	٢٩	لا يؤءخذكم الله باللغو فى أيمانكم ولكن يؤءخذكم
٨٩	٢٩	بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٢٩	٨٩	من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقية
٢٩	٨٩	فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام
٣٥٩	٩٦	أحل لكم صيد البحر وطعامه
٧٤	١٠٠	قل لا يستوى الخبيث والطيب

سورة الأنعام

١٧٨	١٢	كتب على نفسه الرحمة
٦٥	٣٨	ما فرطنا في الكتاب من شيء
١١٦	٨٢	الذين آمنوا ولم يلبسوا بإيمانهم بظلم أولئك لهم
١١٦	٨٢	الأمّن وهم مهتدون
٩٠	١١١	ولو أننا نزلنا إليهم الملائكة وكلمهم الموتى
٩٠	١١١	وحشرنا عليهم كل شيء قبلا ما كانوا ليؤمنوا .
٨١	١١٥	وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا
	١٤٣	قل آلذكرين
٣٦٠	١٤٥	أو لحم خنزير
١٥٤	١٥٢	وإذا قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى
١٤٧	١٥٦	أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا

سورة الاعراف

٤٦٤	٢٦	ولباس التقوى ذلك خير
٢٧	٣٢	قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق
٢٨٢	٣٤	فإذا جاء أجلهم
٩٠	٩٦	ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات
٩٠	٩٦	من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
٤٦٤	١٧٠	والذين يمسكون بالكتاب
٨٩	١٧٦	ولو شئنا لرفعناه بها ولكنه أخلد إلى الأرض
٣٣٣	١٩٩	خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين

سورة الانفال

٢٠٣	٤	أولئك هم المؤمنون حقا
٩٣	١٧	وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى
٦٤	٣٨	قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف
٩٠	٤٢	ولو تواعدتم لاختلفتم في الميعاد
٨٩	٤٣	ولو أراكم كثيرا لفشلتم ولتنازعتم في الأمر
٩٠	٦٣	لو أنفقت ما فى الأرض جميعا ما ألقت بين قلوبهم

سورة التوبة

١٧٦ ١١٣	٥	فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم
٢٥٠	٦	وإن أحد من المشركين استجارك فأجره
١٧٦	٢٩	حتى يعطوا الجزية عن يد وهم صاغرون
٩٠	٤٢	لو كان عرضا قريبا وسفرا قاصدا لاتبعوك
٤٨٠	٤٣	عفا الله عنك لم أذنت لهم
٣٩٨	١٢٢	فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا فى الدين
٩٠	٤٦	ولو أرادوا الخروج لأعدوا له عدة
٩٦	٨٠	إن تستغفروا سبعين مرة فلن يغفر الله لهم

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
		<u>سورة يونس</u>
٦٨	٣٨	أم يقولون افتراه قل أتأتوا بسورة مثله
٢٨٠	٥١	• الآن وقد كنتم به تستعجلون
٢٧	٥٩	قل أرأيتم ما أنزل الله لكم من رزق
٤٦٩	٦٧	والنهار مبصرا
٢٦١	٧١	فأجمعوا أمركم

سورة هود

٦٨	١٣	أم يقولون افتراه
٦٨	١٣	قل فأتوا بعشر سور مثله مفتريات
٢٨٨	٤٣	لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم
١١٧	٤٦	إنه ليس من أهلِكَ إنه عمل غير صالح
١٧	٩١	مانقته كثير آما تقول
١٦٧	١٠٣	إن في ذلك لآية لمن خاف عذاب الآخرة
١٦٧	١٠٥	فمنهم شقي وسعيد
١٦٧	١٠٦	فأما الذين شقوا ففي النار
١٦٧	١٠٨	وأما الذين سعدوا ففي الجنة

سورة يوسف

٧٤	١٧	وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين
١٩٧	٤٠	ماتعبدون من دونه إلا أسماء سميتوها
٣٣٣	٤٥	أنا أو نبئكم بتأويله فأرسلون
١١٨	١٠٣	وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين

سورة الرعد

١٦٥	٣٩	يمحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب
-----	----	---

رقم الصفحة	رقم الآية	الاية
		<u>سورة ابراهيم</u>
١٤٦	١	كتاب أنزلناه إليك لتخرج الناس من الظلمات إلى النور
		<u>سورة الحجر</u>
٢٨٤	٩	إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون
		<u>سورة النحل</u>
٢٨٢	٢٧	أين شركائى الذين كنتم تشاقون فيهم
٣٥٧	٤٤	وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم
٩٠	٦١	ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة
٦٤	٨٨	الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله زدناهم عذابا فوق العذاب
٦٥	٨٩	تبيانا لكل شئ
٩٠	٩٣	ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة
٤٠٥	٩٤	ولا تتخذوا أيمانكم دخلا بينكم
٣٠٤	١٢٥	وجادلهم بالتي هي أحسن
		<u>سورة الإسراء</u>
٢٦	١٥	وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا
٣٠٢	٢٣	وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه
١١١	٢٣	فلا تقل لهما أف
١٦٠ ١٨	٤٤	وإن من شئ إلا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم
١٤٦	٧٥	إذا الأذقانك ضعف الحياة وضعف الممات
٢٠٥	٨٥	ويسألونك عن الروح
٦٨	٨٨	قل لئن اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله

رقم الصفحة	رقم الآية	الاية
		<u>سورة الكهف</u>
٤٦٢	١٨	وتحسبهم أيقاظا وهم رقود
٢٠١	٢٤-٢٣	ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله
١٧٢	٧٤	أقتلت نفسا زكية بغير نفس
١٧١	٨٠	وأما الغلام فكان أبواه مؤمنين فخشينا أن يرهقهما طغيانا وكفرا
١٧٢	٨٢	وما فعلته عن أمري

سورة مريم

١١٥	٨٣	ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزا
-----	----	---

سورة طه

١٩٠	٥	الرحمن على العرش استوى
١٩٠	٤٦	إنني معكما أسمع وأرى
٢٢٥	٧١	ولأصلبكم في جذوع النخل

سورة الانبياء

٧٣	٢٢	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدنا
٢٨٥	٩٥	وحرام على قرية أهلكتناها

سورة الحج

٢١١	٢٥	ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم
١٠٤	٢٩	وليطوفوا بالبيت العتيق

سورة المؤمنون

٢٧٧	١	قد أفلح المؤمنون
-----	---	------------------

رقم الصفحة	رقم الاية	الاية
٢٧٨	٣٣	يأكل مما تأكلون منه
<u>سورة النور</u>		
١٤٩	٢	الزانية و الزاني فاجلدا كل واحد منهما مائة جلدة
٢٠٩	١٩	إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم
<u>سورة الشعراء</u>		
٩٩	١٠٢	فلو أن لنا كرة فنكون من المؤمنين
<u>سورة النمل</u>		
٢٩٧	٢٣	وأوتيت من كل شيء
<u>سورة القصص</u>		
١٢١	٩	وقالت امرأة فرعون
<u>سورة لقمان</u>		
١١٧	١٣	إن الشرك لظلم عظيم
٨١	٢٧	ولو أن مافي الأرض من شجرة أقلام
<u>سورة السجدة</u>		
٨٩	١٣	ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها
١٤٩	١٧	جزاء بما كانوا يعملون
٢٨٥	٢١	لعلهم يرجعون
<u>سورة الاحزاب</u>		
٨٥	٦	النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم
٤٦٦	٦	وأزواجه أمهاتهم

رقم الصفحة	رقم الاية	الايــــــــــــــــة
		<u>سورة فاطر</u>
٩٠	٤٥	ولو يؤءخذ الله للناس بما كسبوا
٩٠	٤٥	ماترك على ظهرها من دابة
		<u>سورة يس</u>
١٦٠	٦٥	اليوم نختم على أفواههم وتكلمنا أيديهم
٢٠	٧٩	قل يحييها الذي أنشأها أول مرة
٨١	٨٢	إنما أمره إذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون
		<u>سورة الزمر</u>
١١٣	٦٢	الله خالق كل شىء
٧٠	٧١	ولكن حقت كلمة العذاب على الكافرين
		<u>سورة فصلت</u>
١٦٠	٢١	وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا ؟
		<u>سورة الشورى</u>
١٩٠	١١	ليس كمثله شىء وهو السميع البصير
٩٩	٥١	إلا وحياً أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا
		<u>سورة الزخرف</u>
١٤٧	٥	أفتضرب عنكم الذكر صفحاً أن كنتم قوما مسرفين
		<u>سورة الجاثية</u>
٣٠١	٢٩	إننا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون
		<u>سورة الاحقاف</u>
١١٣	١٤	جزاء بما كانوا يعملون

رقم الصفحة	رقم الآية	الآية
١١٣	٢٥	تدمر كل شيء
		<u>سورة الفتح</u>
٢٠١	٢٧	لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين
		<u>سورة الحجرات</u>
٢٠٨	١٢	اجتنبوا كثيرا من الظن
		<u>سورة الذاريات</u>
١٤٧	٥٦	وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون
		<u>سورة النجم</u>
٣٥٨	٤-٣	وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى
٢٠٢	٣٢	فلا تزكوا أنفسكم هو أعلم بمن اتقى
		<u>سورة الرحمن</u>
١٩٧	٧٨	تبارك اسم ربك
		<u>سورة الحديد</u>
١٥٩	٣	هو الأول والآخر
		<u>سورة المجادلة</u>
١٧٨	٢١	كتب الله لأغلبن أنا ورسلي
١٧٨	٢٢	أولئك كتب في قلوبهم الإيمان
		<u>سورة الحشر</u>
١٤٦	٧	كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم
		<u>سورة الممتحنة</u>
٢٩٤	١٢	يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبأيعنك

رقم الآية	رقم الصفحة	الآية
		<u>سورة الصف</u>
٧٤	٩	ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون
		<u>سورة الجمعة</u>
١٠٦	٩	فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع
		<u>سورة المنافقون</u>
٣٤٢	٨	لئن رجعنا إلى المدينة
٣٤٢	٨	ليخرجن الأعز منها الأذل
		<u>سورة الطلاق</u>
٣٦٤	٤	واللائى يئسن من المحيض من نسائكم
٣٦٤	٤	وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن
		<u>سورة القلم</u>
١٠٢	٩	ودوا لو تدهن فيدهنون
١٤٧	١٣	عتل بعد ذلك زنيم
		<u>سورة الحاقة</u>
٤٦٤	٢-١	الحاقة ما الحاقة
		<u>سورة نوح</u>
١٤٧	٢٦	رب لا تذرعلى الأرض من الكافرين ديارا
١٤٧	٢٧	إنك إن تذرهم يضلوا عبادك
		<u>سورة الجن</u>
١٨٢	٢٧	إلا من ارتضى من رسول

فهرس الأحاديث الشريفة

رقم الصفحة

أولا : الأحاديث التي وردت فى النص :

- أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بصبي من صبيان الأنصار ليصلى عليه ١٦٩
 اتقوا النار ولو بشق تمره ١٠٠
 إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ٤٢٢
 إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول فى النار ٢٠٨
 إعملوا فكل ميسر لما خلق له ١٧٠
 أفرضكم زيد ١٧٣
 لأن يهدى الله بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم ٤٢٣
 إلتمس ولو خاتما من حديد ١٠٠
 أما الصبيان فإن كنت أنت الخضر تعلم الموت من الكافر فاقتلهم ١٧٣
 إن أهدى الله ليعمل بعمل أهل الجنة ١٧٣
 أن كان ابن عمك يارسول الله ؟ ١٤٨
 إن الشقى من شقى فى بطن أمه ١٧١
 إن الله تجاوز لامتى عما حدثت به أنفسها ٢١٠
 إنما جعل الإمام ليؤتم به ٣٩٠
 أولم ولو بشاة ١٠٠
 إنها لو لم تكن رببى فى حجرى ما حلت لى ٨٤
 بايعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وبقيت له بقية ١٣٦
 تصدقوا ولو بظلف محرق ١٠١
 حكى على الواحد حكى على الجماعة ١٩٣
 رب ذاك عبدك يريد أن يعمل سيئة ٢١٤

رقم الصفحة

- روى عن علي رضي الله عنه أنه صلى ست ركعات في كل ركعة ست سجادات ٣٨٣
- سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البحر فقال طهور ماؤه حلال ٣٥٩
- ميته
- الطواف بالبيت صلاة ٤٤٤
- الغلام الذي قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافرًا ١٧١
- فرغ ربكم من العباد فريق في الجنة وفريق في السعير ١٧٤
- فرغ الله إلى كل عبد من خمس ١٧٤
- في سائمة الغنم زكاة ٤٤٨
- كل مما يليك ٢١٨
- لو كنت متخذًا خليلاً لا تأخذت أبا بكر خليلاً ٩٠
- لو يعطى الناس بدعواهم لا دعى رجال دماء قوم وأموالهم ٩٠
- اللهم إن كنت كتبت على شقوة أو ذنباً فامح ١٧٧
- اللهم خشع لك سمعى وبصرى ٣١١
- مطل الغنى ظلم ٤٥٢
- لا سبق إلا في نصل أو خوف أو حافر ٤٣١
- يعمل أحدكم بعمل أهل الجنة فيما يبذل للناس ١٧٤
- يمحو الله ما يشاء ويثبت إلا الشقاوة والسعادة والموت ١٦٨

ثانياً : الاحاديث التي وردت في التحقيق :

- إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً ١١١
- إذا جلس بين شعبها الأربع ثم جهدها فقد وجب الغسل ٤١٢
- إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلى ركعتين ٤٦
- أسلمت على ما سلف لك من الخير ١٣٩
- أعوذ بكلمات الله التامات من شر ما خلق ٨١
- أفأتصدق بثلث مالي؟ ١٤٧
- ألا أخبركم بخير الشهود ٣٥٧
- أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ١٨٩
- إن خيار الناس أحسنهم قضاءً ١٣٦
- إنكم تختصمون لدى ١٢٣

رقم الصفحة

- ٢٠١ إنى لأرجو أن أكون أتقاكم لله
- ١٤٨ إن لكل نبي حواريا وحوارى الزبير
- ١٢٨ أن الله أمرنى أن اقرأ عليك " لم يكن الذين كفروا "
- ٣٦٥ أيما إهاب دبع فقد طهر
- ٣٣٦ أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل
- ١١٧ أينما لم يظلم نفسه يارسول الله ؟
- ٢٥٩ تجزيك ولا تجزى أحدا بعدك
- ١٧٦ تقطع اليد فى ربع دينار فصاعدا
- ١١٧ خذوا عنى مناسككم
- ١١١ خلق الماء طهورا لا ينجسه شىء
- ٢٩ رفع عن أمتى الخطأ والنسيان
- ٢٠١ السلام عليكم دار قوم مؤمنين
- ٦٩ الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة
- ٤٠٩ صلوا كما رأيتمنى أصلى
- ٣٣٩ الطعام بالطعام مثلا بمثل
- ٣٣٩ فإنه يبعث يوم القيامة ملبيا
- ١٦٩ فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام
- ٣٦ قال : قد فعلت
- ٧ كان عمله صلى الله عليه وسلم ديمة
- ٣٢١ الكبائر الإشراف بالله وعقوق الوالدين
- ١٦٩ كيف بك ياسراق إذا لبست سوارى كسرى ؟
- ٢١٨ لعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين
- ١٠٣ من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد
- ٣٦٤ من بدل دينه فاقتلوه
- ١٢٢ من دعى إلى وليمة فليجب
- ٢٩٢ من رأى منكم منكرا فليغيره بيده
- ١٨٤ من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا
- ٣١٩ من فرق بين جارية وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة
- ٢٤٧ من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار

رقم الصفحة

٣٧٣

الناس تبع لقريش

١٠

نعمتان مغبوت فيهما كثير من الناس

٣٦٧

نهى صلى الله عليه وسلم عن المخابرة

١١٠

وإنما لكل امرئ ما نوى

٣٦٥

هلا أخذتم إهابها قد بغتموه

٤٨

هل على غيرها ؟ قال لا إلا أن تطوع

١٠٩

لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب

٣٥٧

لا صلاة لجار المسجد إلا فى المسجد

٢٦١

لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل

٢٧

لا ضرر ولا ضرار

٣٥٨

لا عدوى

١٠٩

لا نكاح إلا بشهود

١٠٩

لا نكاح إلا بولي

١٤٩

لا يتحدث الناس أن محمدا يقتل أصحابه

٣٥٩

لا يرث الكافر المسلم

٣٥٨

لا يورد ممرض على مصح

١٤٩

يسروا ولا تعسروا

١٢٠

يقال للنصارى من كنتم تعبدون من دون الله ؟

فهرس الأثار

صفحة	قائله	الأثر
٢٦٥	عائشة رضى الله عنها	" أراك كالفروج يصيح مع الديكة " قالت عائشة لأبى سلمة عند منازعته لابن عباس فى إحدى المسائل
١٣٣	عمر بن الخطاب رضى الله عنه	" جرير يوسف هذه الأمة "
٥٧	على بن أبى طالب رضى الله عنه	" الحق لا يعرف بالرجال وإنما يعرف الرجال بالحق فاعرف الحق تعرف أهله "
٤١٢	عمر بن الخطاب رضى الله عنه	" ذاك على ما قضينا وهذا على ما نقضى "
٨١	ابن مسعود رضى الله عنه	" كان إسلام عمر فتحا وكانت هجرته نصرا وكانت إمامته رحمة " كل يوم أخذ من قوله ويترك الا صاحب القبر صلى الله عليه وسلم "
١٣٤	الامام مالك رحمه الله	" لما أسلم عمر كان الاسلام كالرجل المقبل لا يزداد إلا قريبا فلما قتل عمر كان الاسلام كالرجل المدبر لا يزداد إلا بعدا "
٨٢	عمر بن الخطاب رضى الله عنه	" نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه "
١٣٩	ابو بكر رضى الله عنه	" من كان يعبد محمد أفان محمد أقدمت " ومن كان يعبد الله فان الله حى لا يموت "

فهرس المسائل الفقهية والنحوية واللغوية

صفحة

١٦	صعوبة الفقه ومكانته
٢٦	أهل الفترة لا يعذبون
٢٦	هل الأصل في الأشياء التحريم أو الإباحة
٢٧	الأكثر على أن الأصل في المنافع الحل وفي المضار التحريم
٢٨	تعريف الإكراه وشروط تحققه
٢٨	التصرفات القولية المحمول عليها بالإكراه بغير حق باطلة
٢٩	الكفارة ثلاثة أنواع
٣١	الإكراه يسقط أثر التصرف إلا في خمسة مواضع
٣٤	الإكراه نوعان ملجئ وغير ملجئ
٣٤	الإكراه الملجئ يمنع التكليف
٣٥	ضابط تحقق الإكراه
٣٦	لا تكليف على السفافل والملجأ والمكره وما لا يطاق
٣٧	ما يبيحه الإكراه وما لا يبيحه
٣٨	المكره على أحد شيئين هل يكون مكرها أو مختاراً ؟
٣٩	القصاص يجب على المكره والمستكره لاشتراكهما في القتل
٣٩	السبب والمباشرة إذا اجتمعا فلهما أحوال
٤٢	شارب الخمر تعتربه ثلاثة أحوال
٤٣	الأمر والنهي لا يتواردان على شيء واحد من جهة واحدة
٤٤	الطريق المفضى إلى السكر قد يكون مباحاً وقد يكون محظوراً
٤٥	السكران المتعدى يكلف تغليظاً عليه
٤٦	الفرق بين المكروه وخلاف الأولى
٥٠	الأدلة النقلية من حيث القطع والظن على أربعة أنواع
٥١	من جحد مجمعا عليه فله أحوال
٥٦	ل (ما) في لغة العرب عدة استعمالات
٥٨	التكليف يختص بالواجب والحرام فقط
٥٩	الكلام على فرض الكفاية

صفحة

٦٠	فرض الكفاية لا يجب على الكل
٦٢	الكافر مخاطب بالفروع كما هو مخاطب بأصل الإيمان
٦٥	القرآن مشتمل على جميع الاحكام
٦٨	المراد بالاعجاز في القرآن
٧٠	الحقيقة ثلاثة أنواع .
٧٥	الحرف في اللغة يتناول الأسماء والحروف والأفعال
٧٩	القاعدة في (لو)
٨٧	الأقوال في إفادة (لو) الامتناع
١٠٣	الكلام على الصلاة في الدار المغصوبة
١٠٤	الأوقات المكروهة والكلام على الصلاة فيها
١١٠	النكرة المنفية هل تعم بالوضع أو باللزوم ؟
١٢٢	اللفظ محمول على عرف المخاطب أبدا
١٢٢	قولهم " لا غير " ليس بلحن لأنه مسموع
	الكافر المرتد تلزمه الصلاة في الحال وإذا أسلم لزمه قضاء
١٣٧	مافات في الردة
١٤٤	معنى الظن والشك والوهم
١٤٨	من نسب النبي صلى الله عليه وسلم إلى هوى فهو كافر
١٥٣	الكلام على الاجتهاد والافتاء
١٥٤	ماهي العدالة ؟
١٥٩	تخصيص لفظ القديم بالأول لا يوثق عن السلف
١٠٨	العزم مؤاخذ به .
٢٠٩	الحسد قسمات .
٢١١	الهم بالسيئة مرفوع إلا في حرم مكة
٢٥٤	الأقوال في ملك البيع زمن الخيار
٢٥٩	الجزاء شديد الالتباس بالصحة
٢٦١	الاجماع في اللغة يطلق باعتبارين
٢٧١	لا تحل القراءة بالشاذ .

صفحة

٢٧٢	الكلام على القراءات السبع .
٢٨٧	القراءة ثلاثة أنواع متوترة وصحيحة وشاذة
٢٨٩	الأنبياء معصومون من كل ذنب .
٢٩٢	درجات إنكار المنكر .
٢٩٤	القيافة معتبرة في النسب
٣٠٨	متى يستحب سجود الشكر؟
٣١٣	العقل أين محله القلب أم الدماغ ؟
٣١٩	يجوز بيع المشاع من جملة معلومة المقدار كالدار والارض ونحوهما
٣١٩	لا يجوز أن يفرق بين جارية وولدها
٣٢٠	العبد هل يلحق بالحر أو بالمال ؟
٣٢١	اليمين الغموس لا كفارة فيها
٣٥٠	هل يجزى الربا في غير النقدين ؟
٣٥٩	السنة مع القرآن تأتي على ثلاثة أوجه
٣٦٢	تعريف الطابقة
٣٧٢	الكلام على تقليد الشافعي
٣٧٣	المذاهب الأربعة أيها أفضل ؟
٣٩٦	هل فرض الكفاية أفضل أم فرض العين ؟
٣٩٨	فرض الكفاية يتعلق بالكل
٤١٢	لا ينقض الاجتهاد باجتهاد آخر
٤٢٠	لله تعالى في كل واقعة حكم معين
٤٢١	الركاز هو دفين الجاهلية وفيه الخمس إذا بلغ النصاب
٤٢٢	لا ينفذ حكم الحاكم إلا إذا كان أهلا للحكم
٤٢٣	المقصود بقتال الكفار إنما هو الهداية
٤٢٤	المسائل الفقهية القطعية قسمان
٤٣٢	تجوز المسابقة على الخيل والابل وما في معناهما بلا خلاف
٤٣٨	هل يدخل المخاطب تحت قوله وخطابه ؟
٤٦٧	الحكمة في جمعه صلى الله عليه وسلم أكثر من أربع نساء في عصمته
	في آن واحد
٤٧٩	كفرت الفلاسفة في ثلاث مسائل

فهرس الابيات الشعرية الواردة فى النص

صفحة

قافية الباء :

- ولو تلتقتى أصداءنا بعد موتنا . . . ومن دون رمسينا من الأرض سبب ٧٧
 لظل صدى صوتى وإن كنت رمة . . . لصوت صدى ليلى يهش ويضطرب ٧٧
- ولو خفت أنى إن كفت تحيتى . . . تنكب عنى رمت أن يتنكبا ٩٣
 ولكن إذا ما حل كره فسامحت . . . به النفس يوما كان للكره أذها ٩٣

قافية الحاء :

- ولو أن ليلى الأخيلية سلمت . . . على ودونى جندل وصفائح ٧٧
 لسلمت نسليم البشاشة أوزقا . . . إليها صدى من جانب القيصرائح ٧٧
 وأعبط من ليلى بما لا أنا له . . . ألا كل ما قرت به العين صالح ٧٧

قافية الجيم :

- أما النهار ففى قيد وسلسلة . . . والليل فى جوف منحوت من الساج ٤٦٩

قافية الدال :

- فلو كان حمد يخلد الناس لم تمت . . . ولكن حمد الناس ليس بمخلد ٩١
 فلو كان مولاي امراء هو غيره . . . لفرج كبرى أولا نظرنى غدى ٩١
 ولكن مولاي امروء هو خانقى . . . على الشكر والتسأل أو أنا مفتدى ٩١

قافية الراء :

- أنا أبو النجم وشعرى شعرى . . . لله درى ما أجن صدرى ٤٦٥
 ومجاشع قصب هوت أجوافها . . . لو ينفخون من الخوء ورة طاروا ٤٦٨

قافية السين :

- مافى وقوفك ساعة من باس . . . تقضى ذمام الاربع الادراس ١٢

صفحة

قافية الطاء :

- ٤٤١ من ذا الذى ما ساء قط .. ومن له الحسنى فقط
 ، ، محمد الهادى الذى .. عليه جبريل هب قط
 ، ، وذاك فرد نادر .. أعذرفيه بالغلط

قافية العين :

- ٩٣ رأين فتى لاصيد وحش يهيمه .. فلو صافحت إنسا لصافحنه معا
 ، ، ولكن أرباب الخاض يشفهم .. إذا افتقروه واحدا أو مشيعا
 ١١ أخذنا بأفاق السماء عليكمو .. لنا قمراها والنجوم الطوالع

قافية اللام :

- ٩١ ولو أن ما أسعى لادنى معيشة .. كفانى ولم أطلب قليل من المال
 ، ، ولكننا أسعى لمجد مؤثمل .. وقد يدرك المجد المؤثمل أمثالى
 ٤٦٦ خليلى خليلى دون ريب وربما .. ألان امرؤ قولا فظن خليلا

قافية الميم :

- ٨ على قدر أهل العزم تأتي العزائم .. وتأتى على قدر الكرام المكارم
 ٧٨ لا يلفك الراجوى إلا مظهرا .. خلق الكرام ولو تكون عديما
 ٢٢٦ بطل كأن ثيابه فى سرجة .. يجذى نعال السبت ليس بتوأم

قافية النون :

- ٩٢ لو كنت من ماز لم تستبح إبلى .. بنواللقبطة من ذهل ابن شيبانا
 ، ، لكن قومي وإن كانوا ذوى عدد .. ليسوا من الشرفى شىء وإن هانا
 ٢٨٠ وما أدرى إذا يمت أرضا .. أريد الخير أيهما يلين
 ، ، أ أ الخير الذى أنا أبتغيه .. أم الشر الذى هو يبتغينى

فهرس الفرق والطوائف الواردة فى النص

صفحة	<u>الطائفة</u>
١٧٩	أهل السنة والجماعة
١٨٣	أهل القليلة
٣٠٣	المحدثون
٣٠٤	المفسرون
٣٠٤	الققهاء
١١٩	الأصوليون
١١٩	البيانينون
٣٠٣	المتكلمون
١٤٤	أهل الظاهر
١٨٦	أهل البدع والأهواء
١٨٦	الخطابية
١٩١	الفلاسفة
٤٧٧	الشيعة
٤٨٠	الحكماء
١٩٠	الكرامية
١٨٩	المجسمة
٤٥٧	المنطقيينون
٣٠٣	الخلافيينون
٤١٩	المخطئة
٤١٩	المصوبة
١٥٩	الاشاعرة
١٦١	المعتزلة
١٦١	الحشوية
١٧٣	الحرورية
١٩٢	الخوارج
١٦٤	السلف والخلف
٢٦	أهل الفترة

فهرس الكتب الواردة فى النص

صفحة	اسم الكتاب
١٥	جمع الجوامع
١٨	الابهاج
١٨	منهاج البيضاوى
٢٧	شرح المختصر " رفع الحاجب "
٥٥	مختصر ابن الحاجب
٥٩	الوجيز للغزالي
٥٩	البسيط
٧٢	كتاب سيبويه
٨٢	كشف القناع عن " لو " للامتناع
١٠٧	القواعد الكبرى لابن عبد السلام
٨٢	النوادر الهمدانية
١١٤	التقريب والارشاد فى ترتيب طرق الاجتهاد " للباقلانى "
١٢٣	التسهيل لابن مالك
١٢٥	الاشراف على غوامض الحكومات لابي سعد الهروى
١٢٦	الحاوى للماوردى
١٣٠	صحيح البخارى
١٤٤	المحصول للإمام الرازى
١٥٧	عقيدة القشبرى
١٦٧	الرسالة للإمام الشافعى
١٨١	رسالة القسبرى
١٨٤	مقالات الاسلاميين
١٦٧	كتاب الأم للإمام الشافعى
١٩١	تهافت الفلاسفة للغزالي
١٩٣	السيف المشهور فى شرح عقيدة أبى منصور
١٩٩	التتمة على الابانة لابي سعد المتولى
٢١٣	الابتهاج فى شرح المنهاج للشيخ الامام السبكى

صفحة

٢١٣	الحلبيات للسبكي
٢٦٦	المستصفى للغزالي
٢٧٥	التيسير لابي عمرو الداني
٢٧٩	الشافية لابن الحاجب
٣٨٢	اختلاف الحديث للشافعي
٣٩٠	التلخيص لابن القاص
٤٠٧	النهاية لامام الحرمين
٤٠٨	الأشباه والنظائر للمصنف
٤٧٣	المدارك لامام الحرمين
٤٧٣	الشامل لامام الحرمين
٤٧٨	صحايف السمرقندي
٤٧٨	تجريد النصير الطوسي
٤٧٨	طوالع البيضاوي
٤٨٠	كشاف الزمخشري
٤٨١	مشارف الأنوار للصاغاني
٤٨١	مصابيح البغوي
٤٨٢	جامع الأصول لابن الأثير
٤٨٣	الكتب الستة
٤٨٣	مسند الامام أحمد
٤٨٣	سنن البيهقي
٤٨٣	معجم الطبراني
٤٨٣	الحاوي الصغير
١٦	الحاصل
١٣٦	سنن ابي داود
١٦٨	البسيط للواحدى
١٧٤	جامع الترمذى
١٧٦	تفسير ابن جرير

صفحة

١٩٩

٢٤١

٢٥٩

٣٠٧

٣٧٧

٣٧٧

٣٨٩

٣٩٦

٤٣٥

٤٤١

٤٧٦

٤٧٦

٤٧٦

التتمة لأبي سعد المتولى

التحصيل :

شرح المحصول للاصبهاني

شرح الرافعي على الوجيز

فتاوى ابن الصلاح

الطبقات الكبرى للمصنف

شرح التلخيص للقفال

الروضة للنووي

المسودة لأل تيمية

مقامات الحريري

الأربعين والخمسين للرازي

المطالب العالية للرازي

المصول في علم الأصول

فهرس الأعلام الواردة فى النص

صفحة

أولا : المشهورون بالنسب والألقاب :

٢٢	الأمدى سيف الدين أبو الحسن على بن أبى على الثعلبى
٢٠٥	إلكيا الهراسى أبو الحسن على بن محمد بن على الأخفش على بن سليمان النحوى
٢٤١	الأرموى ، الامام سراج الدين أبو الثناء محمود بن أبى بكر
٣٩٦	الإسفرائىنى الامام أبو اسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم
٣٩٩	الإسفرائىنى الشيخ أبو حامد أحمد بن محمد
٢٥	الأشعرى الشيخ أبو الحسن على بن اسماعيل
١٨٧	الاضبهانى أبو الحسن على بن سهل
٣٥٩	الاضبهانى شمس الدين محمد بن محمود
١٨	امام الحرمین عبد الملك الجوينى
٣٧٠	الأوزاعى الامام عبد الرحمن بن عمرو
١١٤	الباقلانى : القاضى أبو بكر محمد بن الطبيب المالكى
١٣٣	البعلى جرير بن عبد الله رضى الله عنه
١٣٠	البخارى الامام أبو عبد الله محمد بن اسماعيل بن المغيرة
١٧٣	البزار أبو بكر البزار
٢٨٢	البرى أبو الحسن أحمد بن محمد المقرئ
٢٧١	البعوى الامام أبو محمد الحسين بن مسعود
١٦	البيضاوى القاضى عبد الله بن عمر
١٥٨	البيهقى أبو بكر أحمد بن الحسين النيسابورى
٤٠١	ثعلب الامام أبو العباس أحمد بن يحيى الشيبانى
٣٧٠	الثورى الامام ابو عبد الله سفيان بن سعيد
١٥٧	الجوينى أبو محمد عبد الله بن يوسف والد امام الحرمین
١٨٧	الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى
٤٨١	الزمخشرى ابو القاسم محمود بن عمر الخوارزمى
١٨	السبكى القاضى تقى الدين على بن عبد الكافى
٣١٤	السمرقندى شمس الدين محمد بن اشرف الحسينى

صفحة	
٢٧٥	السوسى أبو شعيب صالح بن زياد المقرئ*
٧٢	سيويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر النحوى
٢٨١	الشاطبى الامام القاسم بن أبى القاسم خلف بن أحمد الأندلسى
١٢٠	الشافعى الامام أبو عبد الله محمد بن إدريس
٧٢	الشلوبين أبو على عمر بن محمد الأزدي النحوى
١٥٨	الشيرازى أبو إسحاق على بن يوسف الفيروزآبادى
٤٨١	الصاغانى محمد بن إسحاق البغدادى
٤٠٢	الصيرفى أبو عبد الله أحمد بن محمد بن سعيد البغدادى
٤٨٣	الطبرانى أبو القاسم سليمان بن أحمد
١٩٢	الطحاوى الامام الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي
٤٧٧	الطوسى نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن
٣٧١	الظاهرى : الامام أبو سليمان داود بن على
٤١٣	العنبرى عبد الله بن الحسن بن الحصين البصرى
٣٠	الغزالى حجة الاسلام محمد بن محمد بن محمد
٤٧٨	الفارابى أبو نصر محمد بن طرخان
١٠١	الفراء أبو زكريا يحيى بن زياد الكوفى النحوى
٤٠	القاضى حسين بن محمد بن أحمد الروزى
٤٣٣	القاضى عبد الوهاب بن على بن نصر المالكى
٧٩	القرافى شهاب الدين أبو العباس أحمد بن إدريس
١٥٧	القشبرى أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن
٣٨٩	القفال أبو بكر عبد الله بن أحمد المروزى
٢٨٢	قتبل الامام أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المقرئ*
١٩٨	الكرخى الامام أبو الحسن عبيد الله بن الحسين
٢٧٤	الكسائى أبو الحسن على بن حمزة النحوى
١٩٣	الماترىدى الامام أبو منصور محمد بن محمد بن محمود
١٢٦	الماوردى على بن محمد بن حبيب
١٢٣	المبرد أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي
١٩٩	المتولى أبو سعيد عبد الرحمن بن مأمون

صفحة

٢٧٤	ورش الامام المقرئ
٢٧٦	قالون الامام عيسى بن وردان المقرئ
٢٠١	النخعي علقمة بن قيس
٥٣	النووي أبو زكريا يحيى بن شرف
١٧٧	النهدى أبو عثمان عبد الرحمن

١٦٨	الواحدى أبو الحسن على بن أحمد النيسابورى
١٢٥	الهروى أبو سعد أحمد بن أبي يوسف

ثانيا : المشهورون بالاسماء :

١٢٧	أبي بن كعب الأنصارى رضى الله عنه
١٣٨	الأشعث بن قيس الكندى رضى الله عنه
٤١٣	الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر الكنانى
٢١٨	الحسن بن على بن أبي طالب رضى الله عنهما
٢١٨	الحسين بن على بن أبي طالب رضى الله عنهما
٢٧٤	حمزة بن حبيب الكوفى أحد القراء السبعة
٢٨٥	خلف بن هشام المقرئ
٣١٠	رابعة بنت اسماعيل العدوية
١٨٨	الربيع بن سليمان المرادى
١٤٨	الزبير بن العوام القرشى رضى الله عنه
٣٦٥	زيد بن ثابت بن الضحاك الانصارى رضى الله عنه
١٨٠	زيد بن عمرو بن تغيل القرشى
١٦٩	سراقة بن مالك الكنانى رضى الله عنه
٩٢	صهيب بن سنان الرومى رضى الله عنه
١٦٦	الضحاك بن مزاحم الهلالى
٢٧٤	الامام عاصم المقرئ
١٧٠	عامر بن وائلة الليثى
١٠٥	عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمى

صفحة	
١٣٦	عبدالله بن أبي الحمساء العامري
١٣٦	عبدالله بن شقيق العقيلي
٢٠٢	عبدالله بن عون المزني
١٧٣	عطاس بن رباح القرشي
١٧٠	عكرمة بن خالد المخومي
٢١٧	عمرو بن أبي سلمة المخزومي
١٦٦	قتادة بن دعامة بن ربيعة البصري
١١٩	الامام مالك بن أنس الأصبحي
١٦٥	مجاهد بن جبير المخزومي
٤١٤	الامام محمد بن الحسن الشيباني
٣٧٦	محمد بن نصر المروزي
٢٧٦	محمد بن هارون أبو نشيط المروزي
٣٩٣	معاذ بن جبل الأنصاري رضي الله عنه
١٣٣	معاوية بن الحكم السلمي
٢٧٨	نافع بن عبدالله المدني المقرئ
١٣٣	وائل بن حجر بن ربيعة الحضرمي
٢٨٥	يعقوب الامام المقرئ

الثالث : المشهورون بالكنى :

(أبو)

١٣٩	أبو بكر الصديق عبدالله بن أبي قحافة رضي الله عنه
٣٧١	أبو ثور الامام إبراهيم بن خالد الكلبي البغدادي
٢٨٦	أبو جعفر بن القعقاع المقرئ
٤٨	أبو حنيفة الامام النعمان بن ثابت التيمي
٦٦	أبو حبان النحوي محمد بن يوسف الغرناطي
١٣٦	أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني
١٤٠	أبو ذؤيب خويلد بن خالد بن مخزوم

صفحة

- ٢٧٠ أبو شامة عبد الرحمن بن اسماعيل المقدسى
 ٤٥١ أبو عبيد القاسم بن رسلام
 ١٠١ أبو على النحوى اسماعيل بن القاسم بن هاروت البغدادى
 ٢٧٥ أبو عمرو بن العلاء المقرئ
 ٤١٤ أبو يوسف القاضى يعقوب بن ابراهيم الانصارى

(أم)

- ١٦٨ أم المؤمنين عائشة بنت أبى بكر الصديق رضى الله عنها
 ٨٤ أم المؤمنين هند بنت أبى أمية رضى الله عنها

(ابن)

- ٣٨٣ ابن أبى طالب، أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه
 ابن الأثير أبو السعادات مجد الدين محمد بن محمد بن عبد الكريم
 الشيبانى
 ٤٨٢ ابن أم مكتوم عمرو بن قيس القرشى رضى الله عنه
 ١٢٧ ابن تيمية شيخ الاسلام أبو العباس تقى الدين أحمد بن عبد الحلیم
 ٤٣٤ ابن جبير الامام أبو عبد الله سعيد بن جبير الاسدى
 ١٧١ ابن جريج عبد الملك بن عبد العزيز الاموى
 ١٦٧ ابن جرير محمد بن جرير الطبرى
 ١٧٦ ابن الحاجب جمال الدين عثمان بن عمر
 ٢٢ ابن حزم أبو محمد على بن أحمد بن سعيد الاندلسى
 ٣٧٥ ابن حنبل، الامام أحمد بن حنبل الشيبانى
 ١٣١ ابن خروف أبو الحسن على بن محمد الحضرمى الاندلسى النحوى
 ١٢٤ ابن خزيمة أبو بكر محمد بن اسحاق
 ١٥١ ابن الخطاب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بن نفيل القرشى
 ٨١ رضى الله عنه
 ٤٠٢ ابن خويز منداد أبو بكر محمد بن خويز منداد المالكي
 ٣٩٩ ابن دقيق العيد الشيخ تقى الدين محمد بن على القشبرى
 ١٧٢ ابن راهوية اسحاق بن راهويه ابراهيم بن مخلد الحنظلى
 ٤٣٦ ابن الرفعة نجم الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن على الانصارى

صفحة	
٤١٤	ابن سريح أبو العباس أحمد بن عمر البغدادي
٢٢٣	ابن سينا أبو علي الحسين بن عبد الله البلخي
١٢٩	ابن الصلاح أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن الكردي
١٣٥	ابن صياد عبد الله بن صياد
١٦٥	ابن عباس عبد الله بن عباس رضي الله عنهما
١٣٩	ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله الاندلسي
٣٨٨	ابن عفان أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه
١٦٨	ابن عمر عبد الله بن عمر رضي الله عنهما
٤٠٢	ابن فارس : أحمد بن فارس بن زكريا
٣٩٠	ابن القاص أبو العباس أحمد بن أبي أحمد الطبري
٢٨٢	ابن كثير عكرمة بن سليمان المكي المقرئ
١٠٢	ابن مالك جمال الدين محمد بن مالك الطائي
١٧٠	ابن مسعود عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
١٣٢	ابن المسيب سعيد بن المسيب القرشي

فهرس المصادر والمراجع

أولا : كتب الأصول :

- الأيات البينات لاحمد بن قاسم العبادى (ت ٩٩هـ) على شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع طبع دار الطباعة العامرة بمصر سنة ١٢٨٩هـ
- الإبهاج فى شرح المنهاج للامام تقى الدين السبكى وولده تاج الدين طبع دار الكتب العلمية بيروت - الطبعة الاولى عام ١٤٠٤هـ
- الإحكام فى أصول الأحكام لسيف الدين الامدى تعليق عبد الرزاق عفيفى الطبعة الاولى سنة ١٣٨٧هـ طبع مؤسسة النور بالرياض .
- الإحكام فى أصول الاحكام لابن حزم الاندلسى تحقيق محمد عا حمد عبد العزيز الطبعة الاولى عام ١٣٩٨هـ طبع مطبعة الامتياز بمصر .
- إرشاد الفحول لمحمد بن على الشوكانى (ت ١٢٥٠هـ) طبع دار المعرفة بيروت عام ١٣٩٩هـ
- أصول السرخسى للامام احمد بن ابى سهل السرخسى (ت ٤٩٠) تحقيق ابى الوفاء الافغانى - طبع بيروت عام ١٣٩٣هـ .
- إعلام الموقعين للامام ابن القيم (٧٥١هـ) تعليق عبد الرووف سعد طبع دار الجيل - بيروت - عام ١٣٩٣هـ .
- البحر المحيط لبدر الدين الزركشى (ت ٧٩٤هـ) مصور بمركز البحث العلمى رقم ٢٦ عن المكتبة الازهرية رقم ٧٢٢/٢٠ أصول فقه .
- البرهان فى أصول الفقه لامام الحرمين أبى المعالى الجوينى (ت ٤٧٨هـ) تحقيق الدكتور عبد العظيم الديب الطبعة الثانية عام ١٤٠٠هـ طبع دثار الانصار بالقاهرة .
- بيان المختصر " شرح مختصر ابن الحاجب " لشمس الدين الاصفهانى (ت ٧٤٩هـ) - تحقيق الدكتور محمد مظهر - طبع مركز البحث العلمى بمكة الطبعة الاولى عام ١٤٠٦هـ .
- التحصيل من المحصول للامام سراج الدين الارموى (ت ٦٨٢) تحقيق الدكتور عبد الحميد على ابى زنيد طبع مؤسسة الرسالة بيروت ط اولى ١٤٠٨هـ

- تخريج الفروع على الأصول لشهاب الدين محمود بن احمد الزنجانى
(ت ٦٥٦هـ) تحقيق محمد أديب الصالح طبع بيروت عام
١٤٠٢هـ .
- = الترياق النافع بايضاح وتكميل مسائل جمع الجوامع لابي بكر عبد الرحمن
العلوى الحسنى - طبع حيدر اباد بالهند الطبعة الاولى
عام ١٣١٧هـ .
- تشنيف المسامع للزركىشى - مخطوط بمكتبة الجامعة الاسلامية بالمدينة
المنورة تحت رقم ٢٧٦٩ أصول فقه
التقرير والتحبير لابن أمير الحاج (ت ٨٧٩هـ) طبع مطبعة - بولاق مصر
عام ١٤٠٣هـ الطبعة الثانية
- تقرير الشريبنى على جمع الجوامع مطبوع مع حاشية العطار طبع المكتبة
التجارية الكبرى بمصر عام ١٣٥٨هـ
- التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازانى (ت ٧٩٢) طبع مطبعة
محمد على صبيح بالازهر سنة ١٣٧٧هـ
- التمهيد فى تخريج الفروع على الاصول للاسنوى (ت ٧٧٢هـ) تحقيق
الدكتور محمد حسن هيتو - طبع مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة
الثانية عام ١٤٠١هـ .
- التوضيح على التنقيح لصدر الشريعة عبد الله بن مسعود الحنفى
(ت ٧٤٧هـ) طبع مطبعة محمد على صبيح بالازهر سنة
١٣٧٧هـ .
- تيسير للتحرير لأمير باد شاه على كتاب التحرير لابن الهمام (ت ٨٦١)
طبع مطبعة الحلبي بمصر عام ١٣٥٠هـ .
- جمع الجوامع لتاج الدين السبكي مطبوع مع شرح الجلال المجلدى
وحاشية العطار بمطبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر
عام ١٣٥٨هـ .
- حاشية الازميرى على مرآة الاصول الطبعة العثمانية ١٣٠٩هـ
- حاشية البناتى على شرح الجلال المحلى لجمع الجوامع طبعة دار الفكر
بيروت .

- حاشية سعد الدين التفتازاني على شرح العضد نشر مكتبة الكليات
الازهرية عام ١٣٩٣هـ.
- حاشية العطار على شرح السحلى لجمع الجوامع طبع المكتبة التجارية
الكبرى بمصر عام ١٣٥٨هـ .
- الحكم الوضعى عند الاصوليين لسعيد على الحميرى طبع المكتبة
الفيصلية بمكة - الطبعة الاولى عام ١٤٠٥هـ
- شرح تنقيح الفصول للامام القرافي (ت ٦٨٤هـ) تحقيق طه عبدالرؤف
طبع دار الفكر بالقاهرة الطبعة الاولى-
- شرح الجلال المحلى على جمع الجوامع طبع المكتبة التجارية الكبرى
بمصر عام ١٣٥٨هـ.
- شرح العضد على ابن الحاجب تصحيح محمد شعبان نشر مكتبة
الكليات الازهرية عام ١٣٩٣هـ
- شرح الكوكب المنير للامام الفتوحى (ت ٩٧٢هـ) تحقيق الدكتور
الزحيلي والدكتور نزيه حماد طبع مركز البحث العلمى بمكة
سنة ١٤٠٠هـ
- شفاء الغليل للامام الغزالي تحقيق الدكتور احمد الكبيسى الطبعة
الاولى عام ١٣٩٠هـ طبع رئاسة ديوان الاوقاف بالعراق .
- العدة فى أصول الفقه للقاضى أبى يعلى محمد بن الحسين الفراء
الحنبلى (ت ٤٥٨هـ) تحقيق الدكتور حمد بن على المباركى
الطبعة الاولى بيروت عام ١٤٠٠هـ
- غاية الوصول شرح لب الاصول لشيخ الاسلام زكريا الانصارى الطبعة
الاخيرة عام ١٣٦٠هـ طبع بمطبعة الحلبي بمصر.
- فصول البدائع فى أصول الشرائع للفنارى (ت ٨٣٤هـ) طبع حيدرآباد
بالهند عام ١٢٨٩هـ.
- فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت فى أصول الفقه لعبد العلى بن نظام
الدين الانصارى مطبوع مع المستصفى طبعة بولاق عام ١٣٢٢هـ

- قواطع الأدلة لأبي المظفر ابن السمعاني (ت ٤٨٩هـ) مصور بمركز البحث العلمي رقم ١٧٣ عن مكتبة فيض الله رقم ٦٢٧ أصول فقه
- كشف الاسرار عن أصول فخر الاسلام البزدوى للامام عبد العزيز بخارى (ت ٧٣٠هـ) طبعة دار الكتاب العربي بيروت عام ١٣٩٤هـ
- كشف الاسرار على المنار للنسفي (ت ٧١٠هـ) الطبعة الاولى عام ١٤٠٦هـ طبع دار الكتب العلمية بيروت .
- كنز الوصول إلى معرفة الأصول المشهور بأصول البزدوى للامام فخر الاسلام البزدوى (ت ٤٨٢هـ) ذ طبع دار الكتبا العربي بيروت سنة ١٣٩٤هـ .
- المحصول في علم الاصول للامام فخر الدين الرازي (ت ٦٠٦هـ) تحقيق الدكتور طه جابر فياض العلواني الطبعة الاولى عام ١٣٩٩هـ طبع جامعة الامام بالرياض .
- مختصر منتهى الأصول لابي بكر عثمان بن عمر جمال الدين ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) ، نشر مكتبات الكليات الازهرية بالقاهرة ضنة ١٣٩٣هـ .
- المستصفي من علم الاصول للامام الغزالي (ت ٥٠٥هـ) الطبعة الاولى عام ١٣٢٢هـ - طبعة بولاق بمصر .
- مسلم الثبوت في أصول الفقه للامام محب الدين ابن عبد الشكور الطبعه الاولى بولاق سنة ١٣٢٢هـ .
- المسودة في أصول الفقه لآل تيمية ب تقديم محمد محي الدين عبد الحميد طبع مطبعة المولى بالقاهرة .
- المنحول من تعليقات الاصول للغزالي تحقيق محمد حسن هيتو طبع دار الفكر بيروت .
- الموافقات في أصول الشريعة للامام الشاطبي (ت ٧٩٠هـ) تعليق الشيخ عبد الله دراز - طبع دار المعرفة بيروت .

- منهاج الوصول في علم الأصول للقاضي البيضاوي (ت ٦٨٥هـ) طبع مطبعة محمد علي صبيح بالقاهرة .
- ميزان الاصول في نتائج العقول لعلاء الدين السمرقندي (ت ٥٣٩هـ) تحقيق الدكتور محمد زكي عبد البر الطبعة الاولى بقطر سنة ١٤٠٤هـ .
- نشر البنود على مراقبي السعود لعبد الله بن ابراهيم العلوي الشنقيطي (ت ١٢٣٣هـ) طبع المغرب .
- نهاية السؤل في شرح منهاج الاصول لجمال الدين الاستوي (ت ٧٧٢) طبع المطبعة السلفية بيروت

ثانيا : كتب القواعد الفقهية :

- الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) مخطوط بمركز البحث العلمي بجامعة ام القرى تحت رقم ١٠٩١
- الأشباه والنظائر لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) الطبعة الاولى عام ١٣٩٩هـ طبع دار الكتب العلمية بيروت .
- حاشية ابن الشاط المسماة "بادرار الشروق على أنواع الفروق" مطبوع بأسفل الفروق ، طبع بيروت .
- الفروق لشهاب الدين القرافي (ت ٦٨٤هـ) طبع بيروت .
- قواعد الاحكام في مصالح الأنام لعز الدين ابن عبد السلام (ت ٦٦٠هـ) . طبع دار الكتب العلمية بيروت .
- المنشور في القواعد لبدر الدين الزركشي (ت ٧٩٤هـ) تحقيق الدكتور تيسير فائق نشر وزارة الاوقاف الكويتية الطبعة الاولى عام ١٤٠٢هـ - طبع مؤسسة الخليج بالكويت .

ثالثا : كتب الفقه :

- الأم للشافعي (ت ٢٠٤هـ) الطبعة الثانية عام ١٤٠٠هـ دار الفكر بيروت .
- الحاوي للماوردي مخطوط بمركز البحث العلمي رقم ٤١٥ فقه شافعي .
- روضة الطالبين للإمام النووي (ت ٦٧٦) اشراف زهير الشاويش - طبع المكتب الاسلامي بيروت الطبعة الاولى عام ١٤٠٥هـ .
- فتح العزيز شرح الوجيز للإمام الرافعي (ت ٦٢٣هـ) مطبوع بهامش المجموع طبع دار الفكر بيروت .
- فتاوى السبكي للإمام تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦هـ) طبع دار المعرفة بيروت .
- فتاوى ابن الصلاح تحقيق الدكتور عبد المعطي امين قلجعي طبع دار المعرفة بيروت الطبعة الاولى عام ١٤٠٦هـ
- فتاوى الامام النووي ترتيب علاء الدين ابن العطار، طبع دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الاولى عام ١٤٠٢هـ
- القيه والمتفقه للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) تعليق الشيخ اسماعيل الانصاري طبع دار الكتب العلمية بيروت الطبعة الثانية عام ١٤٠٠هـ .
- مجموع الفتاوى للشيخ الاسلام ابن تيمية ، طبع دار الافتاء بالرياض
- المجموع للإمام النووي طبع دار الفكر بيروت .
- المحلى لابن حزم (ت ٤٥٦هـ) تحقيق احمد محمد شاکر طبع دار التراث القاهرة .
- النهاية لامام الحرمين " نهاية المطلب في دراية المذهب" مخطوط بمركز البحث العلمي تحت رقم ٢١٦ فقه شافعي .
- الوجيز في الفقه للإمام الغزالي طبع بيروت عام ١٣٩٩هـ

رابعاً : كتب التفسير وعلومه :

- الاتقان فى علوم القرآن لجلال الدين السيوطى - تحقيق محمدابى الفضل ابراهيم - الطبعة الاولى عام ١٣٧٨هـ بالقاهرة .
- تفسير القرآن العظيم المعروف بتفسير ابن كثير لابى الفداء اسماعيل بن كثير طبع دار المعرفة - بيروت عام ١٣٨٨هـ
- الجامع لاحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبى لابى عبدالله محمد ابن احمد الانصارى القرطبى طبعة مصورة عن دار الكتب المصرية بالقاهرة سنة ١٣٨٧هـ .
- جامع البيان فى احكام القرآن المعروف بتفسير الطبرى لمحمد بن جرير الطبرى تحقيق محمود محمد شاکر، ومراجعة احمد محمد شاکر - مطبعة المعارف بمصر .
- فتح القدير الجامع بين فنى الرواية والدراية من علم التفسير لمحمد ابن على الشوكانى الطبعة الثانية عام ١٣٨٣هـ طبعة الحلبي بمصر .
- الكشاف فى حقائق التنزيل وعيون الاقاويل لجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) طبع مطبعة مصطفى الحلبي بمصر الطبعة الاخيرة عام ١٣٨٥هـ . ١٠
- النشر فى القراءات العشر للامام ابن الجزرى (ت ٨٣٣هـ) تصحيح محمد على الضباع طبع دار الفكر للطباعة والنشر بالقاهرة

خامساً : كتب الحديث وعلومه :

- اختلاف الحديث للامام الشافعى تحقيق عامر احمد حيدر - طبع مؤسسة الكتب الثقافية بيروت .
- ارواء الغليل للشيخ الالبابى باشراف محمد زهير الشاويش - طبع المكتب الاسلامى - بيروت الطبعة الثانية عام ١٤٠٥هـ
- أصول التخريج ودراسة الاسانيد للدكتور محمود الطحان - طبع دار القرآن الكريم - بيروت الطبعة الثالثة عام ١٤٠١هـ

- تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى لجلال الدين السيوطى تحقيق
عبد الوهاب عبد اللطيف طبع دار الكتب الحديثه بمصر الطبعة
الثانية عام ١٣٨٥هـ
- التفسير والايضاح بشرح مقدمة ابن الصلاح للحافظ زين الدين
العراقى (ت ٨٠٦) طبع دار الفكر بيروت عام ١٤٠١هـ
- الجامع الصغير فى أحاديث البشير النذير لجلال الدين السيوطى
الطبعة الرابعة عام ١٣٧٣هـ - طبع دارا لكتب العلمية
بالقاهرة .
- سنن الترمذى المسمى بالجامع الصحيح لابي عيسى محمد بن عيسى
(ت ٢٧٩هـ) تحقيق أحمد شاکر طبع مصطفى الحلبي بمصر
عام ١٣٥٦هـ
- صحيح البخارى بحاشية السندى طبع دار المعرفة - بيروت عام ١٣٩٨هـ
- صحيح مسلم بشرح النووى الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ طبع دار احياء
التراث العربى بيروت .
- فتح البارى شرح صحيح البخارى لابن حجر تصحيح طه عبد الروؤف
ومصطفى محمد طبع مكتبة الكليات الازهرية بمصر عام ١٣٩٨هـ
- مختصر سنن أبى داوود للحافظ المنذرى تحقيق محمد حامد الفقى
طبع الرياض .
- معالم السنن للحطانى بتحقيق محمد حامد الفقى طبع الرياض .
- المعتبر فى تخريج أحاديث المنهاج والمختصر لبدر الدين الزركشى
تحقيق حمد السلفى طبع دار الارقام بالكويت الطبعة الاولى
عام ١٤٠٤هـ .
- نصب الراية لأحاديث الهداية للحافظ جمال الدين الزيلعى (ت ٧٦٢)
نشر المكتبة الاسلاميه الطبعة الثانية عام ١٣٩٣هـ

سادسا : كتب التاريخ والتراجم :

- الاستيعاب لابن عبد البر طبع مطبعة النهضة بمصر تحقيق على محمد الجاوى .
- الإصابة فى تمييز الصحابة لابن حجر طبع المطبعة الشرقية عام ١٣٢٥هـ
- الاعلام للزركى الطبعة الثالثة بمدينة ليدن سنة ١٩٣٤م
- البداية والنهاية لابن كثير طبع المتوسط بيروت لبنان .
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكانى طبع دارالمعرفة بيروت - الطبعة الاولى عام ١٣٤٨هـ
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة للسيوطى تحقيق محمد ابى الفضل ابراهيم طبع عيسى الحلبي عام ١٣٨٤هـ
- البيت السبكي لمحمد الصادق حسين طبع دار الكاتب المصرى بالقاهرة عام ١٣٧٠هـ
- تاريخ بغداد للخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) طبع المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- تاريخ الخلفاء للسيوطى تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد طبع دار السعادة بمصر الطبعة الثانية عام ١٣٧٨هـ
- تذكرة الحفاظ لشمس الدين الذهبى طبع دار احياء التراث العربى بيروت -
- تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢) طبع باكستان .
- حلية الأولياء لابي نعيم الاصفهاني (ت ٤٣٠هـ) طبع دار الكتاب العربى بيروت الطبعة الرابعة عام ١٤٠٥هـ
- الدرر الكامنة فى اعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلانى طبع دار الجيل - بيروت .
- شجرة النور الزكية فى طبقات المالكية لمحمد حسين مخلوف (ت ١٣٥٥) نشر دار الكتاب العربى بيروت .

- شذرات الذهب فى أخبار من ذهب لابن العماد عبد الحى الحنبلى
(ت ١٠٨٩ هـ) - نشر المكتب التجارى بيروت .
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكى تحقيق محمود الطناحى ،
عبد الفتاح حلو - الطبعة الاولى عام ١٣٨٣ هـ - طبع
مكتبة ابن تيمية بالقاهرة .
- طبقات الحفاظ للسيوطى تحقيق على محمد عمر الطبعة الاولى
بالقاهرة عام ١٣٩٣ هـ
- الفتح المبين فى طبقات الأصوليين للشيخ المراغى الطبعة - الثانية
عام ١٣٩٤ هـ - طبع بيروت .
- الفوائد البهية فى تراجم الحنفية لمحمد عبد الحى اللكنوى طبع دار
المعرفة - بيروت .
- معجم البلدان ليقوت الحموى طبع دار صادر بيروت .
- معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة طبع دار احياء التراث العربى بيروت
- معرفة القراء الكبار لشمس الدين الذهبى تحقيق بشار عواد معروف
شعيب الارناؤوط ، صالح مهدى عباس ، طبع مؤسسة
الرسالة - سوريا الطبعة الاولى عام ١٤٠٤ هـ
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة فى موضوعات العلوم تأليف احمد
ابن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨ هـ) طبع
مطبعة الاستقلال الكبرى .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لشمس الدين أحمد بن ابى بكر بن
خلكان (ت ٦٨١ هـ) تحقيق الدكتور احسان عباس طبع
دار صادر - بيروت .
- هدية العارفين فى أسماء المؤلفين وآثار المصنفين للشيخ اسماعيل
باشا البغدادى (ت ١٣٣٩ هـ) نشر مكتبة المتنبى*
بيغداد طبع استانبول عام ١٩٥١ م

سابعا : كتب فى النحو واللغة والمعاجم :

- ألفية ابن مالك فى النحو والصرف طبع دار الكتب المصرية بالقاهرة
الطبعة الثالثة عام ١٣٥١هـ
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدى- الطبعة
الاولى بالمطبعة الخيرية بمصر عام ١٣٠٦هـ.
- ترتيب القاموس للطاهر أحمد الزاوى الطبعة الثانية طبعة الحلبي
عام ١٣٩٠هـ
- تهذيب الأسماء واللغات للامام النووى طبع دار الكتب العلمية بيروت
- التسهيل لجمال الدين ابن مالك الطائى (ت ٦٧٢هـ) طبع مركز
البحث العلمى بمكة عام ١٤٠٠هـ
- شذور الذهب لجمال الدين ابن هشام الانصارى (ت ٧٦١هـ) الطبعة
الثانية بمطبعة السعادة بمصر عام ١٣٨٠هـ.
- شرح التسهيل لابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) تحقيق الدكتور محمد كامل
بركات طبعة مركز البحث العلمى بمكة سنة ١٤٠٠هـ
- شرح التصريح على التوضيح الخالد بن عبد الله الازهرى طبعة عيسى
الخطيبى بمصر .
- شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق الدكتور عبد المنعم أحمد هريدى
طبع مركز البحث العلمى بمكة الطبعة الاولى سنة ١٤٠٢هـ
- شواهد المغنى لجلال الدين السيوطى طبع محمد افندى مصطفى
بالغورية عام ١٣٢٢هـ
- لسان العرب لابن منظور (ت ٧١١هـ) طبعة دار صادر بيروت .
- الكوكب الدرى لجمال الدين الاسنوى تحقيق الدكتور محمد حسن
عواد - الطبعة الاولى دار عمار بالاردن عام ١٤٠٥هـ
- مغنى اللبيب عن كتب الأعراب لجمال الدين ابن هشام طبعة عيسى
الخطيبى بمصر .

ثامنا : كتب في العقيدة :

- الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري (ت ٣٢٤هـ) طبع
إدارة لطباعة المنيرية .
- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لامام الحرمين تحقيق
اسعد تميم الطبعة الاولى عام ١٤٠٥هـ بيروت
- الرسالة التدمرية لابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) تحقيق محمد بن عودة طبعة
الرياض الطبعة الاولى عام ١٤٠٥هـ
- شرح العقيدة الطحاوية تحقيق جماعة من العلماء طبع المكتب
الاسلامي بيروت الطبعة الثانية عام ١٤٠٤هـ .
- الفقه الأكبر لأبي حنيفة (ت . ١٥٠هـ) طبع دار الكتب العلمية بيروت
الطبعة الاولى عام ١٤٠٤هـ .
- مقالات الإسلاميين و اختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري الطبعة
الثانية بتركيا .
- المواقف في علم الكلام لعضد الدين الايجي طبع مكتبة المتنبي القاهرة

تاسعا : كتب في الشعر والبلاغة والأدب :

- أدب الكاتب لابن قتيبة (ت ٢٧٦) تحقيق محمد محي الدين
عبد الحميد طبع مطبعة السعادة الطبعة الثانية عام ١٣٧٧
- الأمل إلى أبي علي القالي طبع دار الكتاب العربي بيروت .
- البيان والتبيين للجاحظ (ت ٢٥٥هـ) طبع دار الكتب العلمية
بيروت .
- التلخيص في علوم البلاغة لجلال الدين القزويني بشرح البرقوقى طبع
المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- الحيوان للجاحظ تحقيق عبد السلام هاروت طبع مطبعة مصطفى
الخطي بمصر .

- الحماسة لأبي تمام تحقيق الدكتور عبد الله عسيلان طبع جامعة الامام
عام ١٤٠١هـ
- ديوان أبي تمام بشرح وتعليق الدكتور شاهين عطية طبع دارصعب
بيروت .
- ديوان امرىء القيس طبع مطبعة الاستقامة بالقاهرة الطبعة الخامسة
- ديوان المتنبي بشرح البرقوقى طبع مطبعة السعادة بمصر .
- ديوان المثقب العبدى شرح وتحقيق كامل الصيرفى طبع دارالكتب
العلمية .
- شرح الجوهر المكنون فى البلاغة للشيخ الدمهورى طبع مطبعة
عبد الحميد حنفى بمصر .
- شرح المعلقات لابن النحاس (ت ٣٣٨هـ) طبع دار الكتب العلمية
بيروت الطبعة الاولى عام ١٤٠٥هـ
- شرح المعلقات للقاضى الزونى طبع دار مكتبة الحياة بيروت عام ١٣٩٩
- الشعر والشعراء لابن قتيبة تحقيق الدكتور مفيد قمحية طبع دارالكتب
العلمية بيروت الطبعة الثانية عام ١٤٠٥هـ
- مقامات الحريرى شرح وتحقيق يوسف بقاعى طبعة دار الكتاب اللبناني
بيروت - الطبعة الاولى سنة ١٩٨١ - ١٤٠٢هـ

كتب أخرى :

- احياء علوم الدين لأبى حامد الغزالى طبع دارالمعرفة بيروت عام ١٤٠٣
- الاعتصام للشاطبى طبع دار المعرفة - بيروت .
- بستان العارفين للنووى تحقيق محمد الحجار طبعة دارمصر
للطباعة .
- حجة الله البالغة للشيخ ولى الله الدهلوى طبع دار التراث بالقاهرة
الطبعة الاولى عام ١٣٥٥هـ

- الرسالة القشيرية لأبي القاسم القشيري تحقيق عبد الحليم محمود
طبع مطبعة حسان بالقاهرة .
- زاد المعاد في هدى خير العباد لابن القيم تحقيق شعيب الأرنؤوط
عبد القادر الأرنؤوط طبع مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة
السابعة عام ١٤٠٥هـ
- معيد النعم ومبيد النقم لتاج الدين السبكي تحقيق محمد علي النجار
طبع دار الكتاب العربي بمصر الطبعة الاولى عام ١٣٦٧هـ .

فهرست الموضوعات

فهرس الموضوعات

صفحة	الموضوع
١	بداية الأسئلة
٧	خطية المصنف
١٥	بداية الأجوبة
١٥	موضوع أصول الفقه
١٧	تعريف الفقه
٢٤	المجاز المشهور يدخل في الحدود
٢٥	لا حكم قبل الشرع
٣٢	حقيقة الاكراه تنافى التكليف
٣٤	الاكراه نوعان
٣٦	مراتب عدم التكليف
٣٩	وجوب القصاص على القاتل والأمر حالة الاكراه
٤٤	السكران المتعدى مكلف
٤٨	الفرض والواجب مترادفان
٥٢	تعريف الأداء والقضاء
٥٨	لا تكليف في النذب والاباحة
٥٩	تعريف فرض الكفاية
٦٢	الكافر مكلف بالفروع
٦٥	تعريف القرآن
٧٠	تبديل لفظ "الاول" بالابتداء في تعريف الحقيقة
٧٢	الكلام على حرف (لو)
٨٤	مراتب المناسبة في حرف (لو)
٨٨	ترجيح المصنف لعبارة المعربين في (لو)
١٠٣	مطلق النهى للتجريم
١٠٦	النهى عن الشيء إما أن يكون لأمر داخل فيه أو خارج أو لازم
١٠٩	النكرة في سياق النفي للعموم

صفحة	الموضوع
١١١	تعريف التخصيص
١١٣	تعريف الاستثناء
١١٦	تأخير البيان عن وقت الحاجة غير واقع
١١٩	مورد الصدق والكذب النسبة ليس غير
١٢١	لفظ الشارع محمول على المعنى الشرعي
١٢٢	قولهم (لا غير) لحن
١٢٧	تعريف الصحابي
١٣٧	الردة هل تحبط العمل في الحال أو بشرط الموافقة ؟
١٤١	لفظ الصحابي يشمل الذكور والاناث
١٤٣	تعريف القياس
١٤٦	مسالك العلة
١٥١	حقيقة التعارض بين الأدلة منفية
١٥٣	العدالة ليست ركناً في الاجتهاد
١٥٥	القرآن كلام اللمعلى الحقيقة
١٦٤	السعادة والشقاوة لا يتبدلان
١٨١	الكرامات حق
١٨٣	لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب يرتكبه
١٨٦	أهل البدع والاهواء
١٨٧	تكفير الشافعي للقائل بخلق القرآن
١٩١	كفرت الفلاسفة في ثلاث مسائل
١٩٣	الاسم هل هو المسمى أو غيره ؟
٢٠٠	الاستثناء في الايمان فيه مذاهب
٢٠٥	المشار إليه " بأننا " ما هو ؟
٢٠٨	العزم يوأخذ عليه
٢١١	مراتب القصد خمس
٢١٧	تعريف الحكم
٢٢٠	تعريف المانع
٢٢١	تعريف الإعادة

صفحة	الموضوع
٢٢٣	تعريف التصور والتصديق
٢٢٥	الدلالات ثلاث
٢٢٧	الفرق بين علم الجنس واسمه
٢٢٨	تعريف الاشتقاق
٢٣٠	تعريف الحقيقة
٢٣٤	تعريف العلم
٢٣٩	تعريف المتواطىء
٢٤٠	الاحتمالات فى تعريف اسم الجنس
٢٤٣	الخبر منه صدق ومنه كذب
٢٤٥	صيغ العقود هل هى إنشأء أو إخبار؟
٢٥١	تعريف الصحة
٢٥٦	العبارات فى تفسير الصحة
٢٥٨	تفسير الاجزاء
٢٥٩	الاجزاء هل يختص بالواجب أو يعم كل مطلوب؟
٢٦١	تعريف الاجماع
٢٦٨	تعريف الامر
٢٧٠	القراءات السبع متواترة
٢٨٠	التسهيل فى همزة الوصل
٢٨٤	القراءة الشاذة كخبر الآحاد فى العمل
٢٨٥	القراءات الثلاث متواترة
٢٨٨	التقرير على الفعل دليل الجواز
٢٩٠	السكوت إما أن يكون لسبب أو لغير سبب
٢٩٧	التخصيص بالمتفصل
٣٠١	يجوز نسخ الخبر إذا كان بمعنى الإنشاء
٣٠٥	لا يقبل قول الراوى هذا ناسخ لهذا
٣٠٧	افتتاح " جمع الجوامع " بجملة فعلية
٣٠٨	مشروعية سجود الشكر عند مفاجأة النعمة

صفحة	الموضوع
٣١٣	الأصح أن وجود كل شيء عينه
٣١٥	الكلام على العلة المستنبطة
٣١٦	المعارضة لها معنيان
٣١٨	انتفاء المعارض في الفرع لا يقدح في العلة
٣١٩	مثال النقيض
٣٢٠	قياس غلبة الاشباه
٣٣١	مثال الضد والخلاف
٣٢٣	المعارض وصف صالح للعلية
٣٢٨	لا يجوز التعليل بعلتين
٣٣٠	النفي في اللغة له معنيان
٣٣٤	الاعتراضات حاصلها سبعة
٣٣٥	الأول الاستفسار
٣٣٦	الثاني فساد الوضع أو الاعتبار
٣٣٧	الثالث منع حكم الاصل
٣٣٨	الرابع منع وجود الوصف في الاصل أو القدح فيه
٣٤٠	الخامس منع التساوي بين الاصل والفرع في العلة
٣٤١	السادس إثبات مخالفة حكم الفرع للأصل
٣٤٢	السابع منع المطلوب وهو القول بالموجب
٣٤٣	معنى القلب
٣٤٥	السير والتقسيم
٣٤٧	طرق دفع المعارضة
٣٤٩	العلة القاصرة كالمتمعدية في التعليل
٣٥٧	التعارض والتراجيح
٣٦٢	شروط مفهوم المخالفة
٣٦٤	العام لا يخص بمذهب الصحابي
٣٦٨	الصحابي لا يقلد
٣٧٠	التقليد منحصر في الأئمة الأربعة
٣٧٢	الكلام على تقليد الشافعي

٣٨١	التعدييات لامجال للاجتهد فيها
٣٨٥	الاقوال فى حجبة قول الصحابى
٣٩٥	الدليل الظنى
٤٠٤	جزم المصنف بتعذر اختصار (جمع الجوامع)
٤٠٥	قول المصنف فى الاشتقاق " ولا بد من تغيير "
٤٠٧	الألفاظ على ست مراتب
٤١٠	اللفظ محمول على عرف المخاطب أبدا
٤١٢	تعريف الاجتهاد
٤١٥	هل المصيب واحد أو متعدد ؟
٤١٧	المسائل الجزئية قسمان
٤٢٦	مسوغات تقديم الحد اللقى لأصول الفقه على حده الإضافى
٤٣١	الصورة النادرة تدخل تحت العموم
٤٣٢	الصورة غير المقصودة تدخل فى العموم
٤٣٥	هل العبرة بالملفوظ أم بالمقصود ؟
٤٤٢	العام قد يكون لفظا مجازيا
٤٤٤	المجاز لا يختص بحال الضرورة
٤٤٥	العموم من عوارض الالفاظ
٤٤٦	تعريف المفهوم وذكر أقسامه
٤٤٨	الفرق بين الغنم السائمة وسائمة الغنم
٤٤٨	المراد بالصفة عند الأصوليين
٤٥٧	الحد والمحدود غير مترادفين
٤٥٧	حكم الاشتغال بالمنطق
٤٥٨	تعريف علم الكلام
	الألفاظ المتعددة بالاضافة إلى المسميات المتعددة على أربعة
٤٦٠	منازل
٤٦٢	الكلام على الخبر
٤٦٥	أقسام الخبر

صفحة

الموضوع

٤٧١

المثلاث لا يتجمعان كالضدين

٤٧٥

تقسيم الفلاسفة للواحد يتضمن كقرا

٤٧٧

ذكر بعض فرق الفلاسفة

٤٨٢

من هو المحدث ؟

٤٨٥

شروط حكم الأصل